

| | | | |
|-----|-----|-----|---------|
| ٢٦ | ٢٥ | ٢١ | ٨ |
| فصل | فصل | فصل | الطهارة |
| ٤٢ | ٤٠ | ٣٧ | ٣٢ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٦١ | ٥٩ | ٥٣ | ٤٥ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٧٣ | ٧٢ | ٧١ | ٦٦ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٨٠ | ٧٩ | ٧٨ | ٧٤ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٩٣ | ٨٩ | ٨٧ | ٨٤ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ١٠٢ | ٩٥ | ٩٥ | ٩٤ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ١١٣ | ١١٠ | ١٠٩ | ١٠٧ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ١٣٢ | ١٣١ | ١٢٠ | ١١٨ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ١٥١ | ١٤٣ | ١٣٩ | ١٣٩ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ١٦٢ | ١٥٧ | ١٥٥ | ١٥٤ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ١٦٨ | ١٦٦ | ١٦٦ | ١٦٣ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ١٧٥ | ١٧١ | ١٧١ | ١٦٩ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ١٨١ | ١٨٠ | ١٨٠ | ١٧٦ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ١٩١ | ١٩١ | ١٨٩ | ١٨٨ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |

| | | | |
|-----|-----|-----|-----|
| ١٩٣ | ١٩٤ | ١٩٥ | ٢٠٠ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٢٠٨ | ٢١٢ | ٢١٤ | ٢١٤ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٢٢١ | ٢٢٥ | ٢٢٥ | ٢٢٥ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٢٢٦ | ٢٣١ | ٢٣٣ | ٢٣٣ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٢٣٥ | ٢٣٩ | ٢٤١ | ٢٤٥ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٢٥٠ | ٢٥٧ | ٢٥٧ | ٢٥٣ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٢٥٥ | ٢٦١ | ٢٦١ | ٢٦٦ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٢٧٦ | ٢٧٩ | ٢٨٠ | ٢٨٤ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٢٨٧ | ٢٩١ | ٢٩١ | ٢٩٣ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٢٩٤ | ٢٩٥ | ٢٩٥ | ٣٠٧ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٣١١ | ٣١٦ | ٣١٦ | ٣٢١ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٣٢٢ | ٣٣٠ | ٣٣٢ | ٣٣٨ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٣٣٨ | ٣٤٢ | ٣٤٧ | ٣٥١ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٣٥٢ | ٣٥٥ | ٣٥٥ | ٣٦٣ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |
| ٣٦٨ | ٣٧٤ | ٣٨٧ | ٣٨٧ |
| فصل | فصل | فصل | فصل |

فصل
٢١٧
بنت زواج

فصل
٢١٧
بنت زواج

| | | | |
|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|
| فصل ۳۹۱ فی طریق السوء | فصل ۳۹۲ فی طریق السوء | فصل ۳۹۳ فی طریق السوء | فصل ۳۹۴ فی طریق السوء |
| فصل ۳۹۵ الماکلة | فصل ۳۹۶ الماکلة | فصل ۳۹۷ الماکلة | فصل ۳۹۸ الماکلة |
| فصل ۴۱۳ الکتاب | فصل ۴۱۴ الکتاب | فصل ۴۱۵ الکتاب | فصل ۴۱۶ الکتاب |
| فصل ۴۱۷ الکتاب | فصل ۴۱۸ الکتاب | فصل ۴۱۹ الکتاب | فصل ۴۲۰ الکتاب |

لولا فساد

عشق و طلب چه باشد آینه تجلی
نفس و جسد چه باشد آینه معانی

کوردم ای دل مت است و بر مکه دنیا مراد
اکامت اتقون قودتکم اولدم نامراد

از مشرق

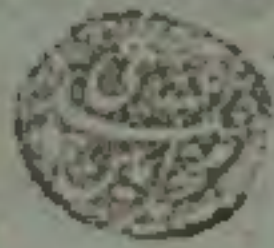
گفت سوی ای کرم کار ساز
ای که یکدم ذکر تو بحر دراز

الْمَلِكُ مُحَمَّدُ بْنُ خُطَّابٍ
 الْحَاجِي لِسِيرَةِ الْغَدَاةِ السَّعَاةِ
 كَسْتَقْبَلْتُمْ شَهْرَ
 وَخَمْسِينَ وَهَاتِ
 وَكَف



٨٧

هَذِهِ السَّوَالِيهِ مِنْ وَفْدِ مَوْلَانَا صَاحِبِ الْكِبَرِ الْحَسَنِ
 حَضْرَتِ آغا، دَارِ الْعَادَةِ الْكَلَامِ لِسِرِّهِ وَفِيهِ الْكَلَامُ
 رَحْمَةُ الْعَدْرِ حَرَمِ الْعَقْلِ لِسِرِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ
 الْمَعْنَى وَهَاتِ مِنْ الْحَمْدِ
 عَمَلُهُ



٨٦

| | |
|------------------------|----------------|
| Meymaniyah Kütüphanesi | |
| Adı: | Hacı Beşir Ağa |
| Yeri: | |
| Em. Kayıtları: | 287 |

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي فضّلنا بتعليم حصول الجاهل الكبير من الحكماء • وكرّمنا
 بتفهم فروع الدين على ألبصائر زيارات الجاهل الصغير من الأعوام • وفضّلنا
 على رسول الله محمد محيط الأسرار • وجمع العلوم وافضل الانبياء عليهم السلام • وعلى
 واصحابهم خلاصة الكلام • وزبدة الكلام • ونخبة دأمة الى يوم القيام •
أما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى من انفع الامرات • وجمع منشور
 من اهم كرامات • قام به لجلال الشكلا • ولتتبع وتوضح للمبررات •
 تعديل الميزان لتتبع كرامات • وبيّنات • صدرت رتبة • والحمد لله والاسلام
 احلّ الله من فضله • وادخلهم • مؤلفا لمختصر حاو لتفاريق الواقات •
 جامع بكتف • والاشارة بجمع الكمالات • قد مرّ غير واحد من علماء الفقهاء
 وكشف عن حقايق المنطوقه جمع غفير من الحكماء • الا ان كثرة قد غاب
 عن نظر الاكثرين • ومنه ما لا يحوم حوله احد من المتبحرين • فان في كل
 منه كذا من جواهر الفرائد • وفي كل كلام منه فصول احكام من غياير الفوائد
 فادرت تبين مكنونه من كل حكم وغامض • وتحقيق له من كل ملوك
 لانه قد جرب على صفات كثير من بلاد الاسلام • سيما خراسان •
 ما يطول عنده من البليات الصورية • والمعنوية الكرافة للامان • الثابتة
 من لفظة الدين فرقوا دينهم • وكافوا شيئا • فيرى في صدره شيء منهم
 وان اعتزلت كافي قلت لهم • ومن ذلك شغرت فيه منكم عليه
 سائلا بخي منهم • من من المؤمنين • فاستجاب ما سألني • وجعلت
 مخوفين من كرم الظالمين • ثم وقفت لسواد جامع كرموز في سنتين
 ونصف من الاعوام • مع تفرد عن المعين والظهير من خواص العوام •

لكن

ولكن قد طرحت فيما لا يصل اليه الا بالنقيض فان خوف مجرم قد يوقظ
 فكيف يؤخذ التبيين • وهكذا قد استمر على جمع هذه الازمان • وقد
 مضى بخطط راجح من الامور • الى ان اكل علينا مضى ربها لمين •
 تاجر الاسلام • قانع الاغنيان • لا فاضل اصحاب سيرة الاجيار •
 قام كسبين للامة المحترمين الابرار • فخلصوا من ايدى الكفار •
 منجوع من هجوم الكفار • رافع اعلى العلماء الصالحين • خاضع ديات الجاهل
 هادم اسل الكفر والاهواء • باني سبيل شريعة الفناء • نظام شيتين
 من اهل السنة والجماعة • شات المنظفين من اهل اللعنة والبدعة • فانه جامع
 الفضيلتين • الحاوي للربابيتين العالم بالعلوم كافة • وفارس مزار
 المدافعة • المستقر لتعا • السلطان بن سلطان • ابو غازي عبيد الله
 لازال محبة في نشر الامن والامان • وامن من جميع الاقات والاحوان
 فخرنا اشين من الكباد • ثم اشترع في تبين ذلك المستواد • ارجو
 ان يكون لغاية تفاريق مبثغة في تحقن اللغات • وتخليد التريكات •
 مسترلا في بونكم وايدكم فظروا فيه كنوز تحفون يوم طفكم ويوم فاكمكم
 مضنا لصحابكم من المنذرات • تحملون في مجرمكم والكامكم مورد اية
 حل اقول علماءنا المتقدمين وكثا فريز • موضعا في عن اقول غيرهم فانه
 الواجب المسطور في فرائض كفتين • في ضمن عبارات موضوعة انتجدها في
 ذات البرجة • واشارات موقوفة اثبتت احكاما اضاحية للجمعة • استلهم
 ان ينبغي به كما باحصله الطالبيين • ويتقبل من جهدي في ديني فانه اكرم
 اعلم ان كصنف قد افترق باسمه والباب • وفاقا لكاتبه هوناسج ككل كتاب
 واقفاء سنة من هذين اولى الالباب • واثقة بالمشايخ والاصحاب
 مع اشارة الى اداء بعض اعلى من محامدكم فقال بسم الله الرحمن الرحيم
 اي باسم تحقن بذات توصف بالكمال من الصفات منها الاحسان الكثير
 وادارة الخيرات • وفيه كشاهد بان له قائل كما منها تحقن • ومنها لا تحقن
 ومنها للذات • ومنها للصفات في تحقن الذات وصفة الجلالة والرحمة
 ومن غير تحقن بالذات المشير اليها الصفة في الجملة والرحمة والظرف مستقر
 اي ابتدائي وابتداء باسم الله فهو اما جملة اسمية كقول كصيرة او فعلية
 كما كوفية وهو مشهور • الا ان كثر خشي وتابعه قد دوا الفعل مؤخر
 وليس من اساسه وهو مشهور • فانه احصله اسم بكسر الهمزة او ضمها



فان من راجحنا اختار الابدان كما جاز عند العارفين
 لا ينفك بالذات والخط بالان في الابدان غير اسما لا اياتا
 في الابدان فان صورة في انفسهم خط للذات والصفات
 في الابدان فلهذا الابدان اختار اسمها فلا حاجة الى
 تفتيح وصف موقوفة ان ان يكون اسما باسم الله
 البنا قد ما كاذن في كبره من انفسهم في كبره
 ابدان في الابدان في كبره من انفسهم في كبره
 المستقيما

والكون واما مكسورة او مضمومة فان سما بالكسر والضم لغة في العلمين نحو
على الله بمعنى العرفة وفي معرفة لفظ عين لعني ولودكيا وانما ذكره للتعليم
لا لدفع كمين فان فيه خلافا كما ياتي وانما اسم للذات من حيث هي عند جمهور
وقال بعضهم للذات وصفة متغايرة واختلاف في وقتي وشئ وتغاير عند
وبعض ائمة كعبية انه عني في مشتق ومعتنان من كرمه اي رقة للقلب
يعتقني الانعام ولم يستعمل الا في المعنى المجازي وهو المنع للحقوقي
وفيه ما ينافي حيث لا ملاء وفي الثانية من حيث التكرار فان بناء
فعلان للمبالغة الفعل وفعل للفاعل وقيل الحق ان الاول علم تغاير كالجمل
اذ لم تستعمل صفة ولا تجرد عن اللام الا اذا كان مضافا فهي بدل
ولجميع صفة ويجوز ان يكونا مفعولين او مضمومين على الجمع ولما ذكر الحمد
بطريق الاستدارة استأنف به تصريح مع رعاية براعة الاستدلال فقال
الحمد الشاء لتعظيم فاعل بخار وعرفا ما يشعر بتعظيم منعم من شكر
واما العرفي فصرف جميع المعنوي لما خلق له كصرفي كمنظرا الى مصطنعة
وانما اثر عليه الحمد لانه مشعر باستحقاقه له بلا انعام عليه فهو داخل في الامور
واللام للعهد اي عهده تعالى او عهد مجسده او الاستغراق او الجنس الات
الاولي لما تقرر في الاصول ان العهد مقدم على الاستغراق وهو
متبادر بضره لله واللام للاختصاص وقيل لللياقا اي الحمد لا يليق الا الله
وانما عدل عن كونه ليدل على ان هذا المعلوم ثابت له بلا شائبة
احتمال الكذب ولا يبعد ان يكون اللام للتقوية فالحمد صفة للجلالة معقولة
او مجردة ومعنى بسم الله الحامد والمجود وفي الاظهار في مقام الضمار
ما لا يخفى من كفايتين رافع اعلامك شريعة الى المعنى او المشرق
للعلوم شريعة او معلومات شريعة كعلم التنقيير وقراءة وكثير
واصوله وفقه واصوله والتصنيف والادب او علماء هذه الشريعة هم
الصحابة ومن بعدهم فالاصناف كاللهم للعهد او علماء شريعة فيها
الاستغراق او الجنس لان الاول والي فالرفع الازمنة وتثنية
كما ذكره كراغب وشريعة في قوله الابلى الى الماء الجاري ثم استقر على طاعة
موضوعة بوضع الرمي ثابت من بني الانبياء اذ انشأ في هذا يطرد
من الالهام ويروي بحرف الملك كلامه ولا يخفى ان هذا شاملة للاصول
والفروع وغيرها الا انه كثيرا ما يقال على الاحكام الجزئية وبه يشعرون

ما في الغريبين ان كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو شريعة وتلوه ويؤتي بها
ان شريعة تضاف الى الله وتلوه والامة والملة لا تضاف الا الى النبي
كما في الميسر كجاءه ومفردات وما قال في هذا التفتا زاني انما تضاف
الى الامة لم يوجد والاعلام جميع العلم اما بالكسر كالشريعة وكثرة على
ارادة اي كثر بالمصدر او كثر مفعول او الفاعل واما بفتحين في العلم
بمعنى الجبل او طريق او كراية كما في المقاييس او اللواء كما في الصحاح وهذا هو
بجاء او سلا او استعادة مصححة او شبهة شريعة بسلطان الصحاح في العلم
اللواء وكراية ويؤلف بينهما ان اللواء العلم الكبير ينصب عند السلطان ويدار
معه ولا يكون الا واحدا وكراية علم صغير لا يصحب بالقتال ويكون مقعدا
لون الاول ابيض والثاني اسود لانه ايلين عنه الغبار كما ذكره الامام شمس
فالسلم الموصوف كينته واثبات للاعلام تخيل والفرع من شجرة وفيه تلويح الى قوله
يرفع الله الذين آمنوا منكم وكنز او تو العلم درجات الغبراء اي افضل العلوم
او العلماء فانها مؤنث الاخرى لا ببيض وبكسرها افضل اللوان شريفا وكذا
عنه كعرب وفيه تلويح الى ما رواه شيخ الاسلام في المسبوط ان احبا لادبا
الى الله تعالى السمت الحنيفة وشيئا كذا ذلك كما في الحديث ويجوز ان
يعبر بالغا خلة على بعض التقادير جاعلا اي حجة شريعة وهو كراية
صفة لله فان الامر الخلق ولو نكرة يصلح ان يكون وصفا للمؤمن كما في
للعلامة كغنائق ولا يبعد ان يجعل رافع كومن ثم يوصف بجاعل على انه يجوز ان
بالوصف على جميعه كما في المعنى وان يجعل جاعل بدلا من رافع هو صفة او بدل وبدل
البدل كما في مواضع من الكشاف والكواشي وغيرها فصفة كذا التفتا زاني ليس
كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كراية بدل من الله او صفة له ولم يعطف هذه كونه
على الاول لما بينهما من كمال الاتصال في كل منهما نظرا اما الاول فلانه يحتمل
ان يكون صفتين او بدلين او الاول صفة وكراية بدلا وبالعكس فلا يجوز
لوجوب تقديم كصفة عند اجتماعها واما الثاني فلان كمال الاتصال للمؤمن
العطف مخصوص بالجل الى لا محل لها من الاعراب كما تقرر ولا يخفى ما في اضافة
الصفتين من الدلالة على تجميع الفعلين شجرة اي شجرة واحدة الشجرة
وهو كل نبات له ساق وانما اختار كلمة واحدة اشارة الى قوتها وعظمتها
الارض قد وهنت بكثرة الاشجار فضعت اشجارها وحذف اداة التثنية
للمبالغة اصلها اي عروق هذه شجرة ثابت اي مستقر في اعماق

فما جركم الى هذه العاصفة وقرعها اي دوفل عصارها او اعصارها فان الاضافة
 للاستفراق في كسامة اي ثابت في هذه المظنة فتمتزا طيبة باقية للبعدين لغونا
 وغضبنا جبين فالعنى انه جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يمكن من الايمان
 وفيه شانه الى ان الشريعة اصولا خافية وفروعها ظاهرة وهذا باب في
 نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الحرف والالتزام
 كباين وجوه في الكلام ووجه الى انفس الحسب لا انهم الا انهم الى حيفه عليه كركه
 على الدوام فان اسم الله وابيه ثابت كما ان اصله وكونه ثابت ولما قلنا
 عن الاحكام بخلاف غيره من الانام وتبلغ الى قوله في ضرب الله كلمة طيبة كشجرة
 طيبة اصلها ثابت وفروعها في السماء فكما يخلو عن تلويح ما الى هوسه الخطيئة
 ايراد تشريده كافي للكشف دليله ما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل خطيئة ليس في تشريده
 فمن كاليه الجذاء ولما ورد في الحديث برواية ابن كوي المدني ان كل كلام لا يابى
 فيه بالصلاة على من هو قطع محقق من كل بركة قال والصلاة بالرفع بالابناء
 على شريور ويجوز الحرج بالعطف على اسم اي بالصلاة على رسول الله والابناء
 غيرهم عن الحج بينهما وبين التسمية والمجد اذ الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة
 في هذا الباب ان كل امر مشروع لم يذكر قبل هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وخبر
 والصلاة اسم من تفصيله وكما هي مستوية بخلاف صلوة بمعنى اداء الازمان فان
 مصدرها لم يستعمل كما ذكره كجوهى وغيره والعلم بمبدلته عن كواو ولم يكتب بها
 في غير القرآن كما قال ابن درستم ومنايا التناء الكامل الا ان ذلك ليس في
 وسعنا فامرنا ان نذكر ذلك ليه كما في شرح كتابنا وبلا وافضل العبار على اقا
 المرزوقى اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو تعظيم فالمعنى اللهم غفر في الدنيا
 باعلاء ذكره والثناء شريفه وفي الاخرة بتفصيله جوده وتشفيعه في آتة
 كما قال ابن الاثير وفي المعنى انه العطف كنه بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك
 الاستغفار والى المؤمنين الذين وجبوا على انه في الدعا حقيقة وفي غيره
 مجاز وفيه كنفاء ابناء الى ان ترك اسم الذي هو كسم من التسليم الى جعل الله
 آياته سالما عن كل منكره ليس بمكروه وفيه رد على السوءى ما ظنه من كنفه
 ولو ان الجيب على رسول كان العلم من الاستدراك محمد اشهر اسماء البشرية
 وهي الغنى بغيرهم وقيل ثلثائة وقيل تسعة وتسعون وانما سمي به للارحام
 بذلك ومعنى ذات كثر خصاله المحمودة او كثر الحمد له في الارض والسماء او
 كثر حمد له تعالى افضل الرسل والانبيا صفة لانه محقق لم يوجد في غير

في حقيقته
 رتبة

في حقيقته
 رتبة

وليس بمضاف حقيقة فاحتمل من الاستعمال المضاف اليه على خلاف الجنب في
 من المجموع من حيث مجموع من الملائكة وافاضل الناس اجمعين على مقتضى الاحكام
 على كل فرد فانه يوم خلافا ذكر وكل بني مفضل على كل فرد من الملائكة وان كانوا
 من حيث مجموع افضل من كل بني سوى نبينا صلى الله عليه وسلم كما قال علماءنا رحمهم الله
 فالرسول من بعده الله كما لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي لا الله
 مختص بالانسان على الاشهر فخصه لرفع توهم ان يراد بالرسول الملائكة ويجوز على
 ان يختص بالرسول هنا بالادنى وح يكون لصفة معرفة كما هو مذهب سيبويه ووجه
 اما متباينان كما هو لفظا من كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتداء وكفى
 من لم يأت به وان احرا بالابلاغ كافي في شرح كتابا ويلات وهو لفظا من قول تعالى
 وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منها في غيره مجازا او مترادفا
 على هو كعادة في الخطبة فكل منها من حيث كتبنا كافي كاشفا او كرسول خاص
 قدم للشيخ فيكون موافقا لما بعده وخصا بعباد كعام فالرسول من انزل عليه كتاب
 بخلاف النبي كانه اعم كافي الكشاف وغيره وفيه ان كثير من الرسل من لا كتاب كلوط
 واسمعيلى ويؤتى غيرهم فالاول ان يقال ان النبي اخص فانه مأمور بالابلاغ بلا
 انزال كتاب ورسول بضمين وكسكون جمع رسول فقول مبالغة مفضل بالفتح معنى ذي
 رسالة اسم من الاسماء في ما يذهب به المختار من الكلام والفعول هذا كالم يات الا
 نادرا وكفى من البناء وهو خبر دوقا نة عظيمة يحصل بها العلم او غلبة ظن وحقة
 ان يتعزى عن الكذب فيل عن فاعل من كرموز كما قال المحققون منهم سيبويه
 وهو الحق كما قال الرخشدي وكفى من غيرها لا من البناء اي لرفعة كما قيل
 وانما جمع على انبياء وان كان صحيح الاسم يجمع على فعلاء كطرفاء لانه للزوم تخفيف
 مثل مقول الله كاصفاء وسبب بمعنى مقول كما قال الراغب وغيره لان باب جوى
 ولانه لا ينبغي ان يجمع على البين كاشتراط عدم استواء المذكر والمؤنث فيه ولما
 علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الا حيث بين صلى الله عليه وسلم كيفية الصلوة
 بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح كتابنا وبلا وقال وعلى آل
 على آتة من المسلمين كما في هذا الشرح او الفقهاء العالمين فلا يقال لك على المتكلمين
 كافي المفردات والاول مختار المحققين في الاصل اسم جمع لذكوى لغوي الفة مبدلة
 عن الهمزة المبدلة عن الراء عند البصريين وواو عند الكوفيين والاول هو الحق
 كافي صرف المفتاح والاول ان يضاف الى الظاهر كما يشهد به ما قرئ من الحديث لانه
 فلما يضاف الى المصطفى كافي ابن مالك وغيره ثم خص منهم بالذكر ثم بغيره بفضيلة

في حقيقته
 رتبة

وتجيب داخ أما بفتح الهزة بمعنى صار داخ وظفر بالمطلوب أخضر من تحت
 حاجته بمعنى قضيت جده بالفتح أو الكسر يقول ذلك العبد وكله خبر أن
 قد آلف من التأليف وهو جمع الأشياء المناسبة الآن التنظير فقه فإن فيه
 يراعى مع المناسبة الجنسية فالآن نظم جدي أبو الالم المستمى بالموجود مولاي
 صفة لجدي كما بعده وكنى سيدي أو فاعري في الأمور كد بينة أو ما كنى سب
 تعليم أباي وفيه يلج إلى قول علي رضي الله عنه أنا عبد من علمي حرفا في شأوب
 وإن كنت أعتق وأبذل قول داخ أحد كقراء كسوة أنا عبد من قرأت علي
 العالم من علم الذي هو أدراك الشيء بحقيقته كما قال الراغب الرباني
 قيل سرياني ألا أنه قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب إلى الربان كربان
 وقيل إلى الرب الذي هو أشر الأشياء حالاً في كماله إلى حد التمام ولا يقال ظلماً
 إلا عليه كما قال الف وكون فيه كما في ربان للمبالغة مثل المشددة في غير
 وفي العالم أنه الفقيه المعلم وقال ابن الأثير العالم كرسخ في العلم والدين
 وقيل العالم العالم المعلم فلي هذا يكون ذكر العالم هو الرباني للملاحظة ما
 يتقارفاً أنه قلما يفرق عنه في الذكر والعامل بعلم ما خوذ من الأنبياء
 والمسلمين على سياقي في بحث في صف مجموعهم فإن في الفتوحات أن
 كل عامل بأمر مشرع فإن كان من نص عن نبينا وغيره من الأنبياء عليهم السلام
 فهو محشور في صفهم خلف نبينا وخلف كل نبى هو مشرع له ولو كان فامة
 ويرى نفسه في أماكن على عدد هم مع علم بأنه هو لا غير وإن كان من نص
 عن نبينا غير صلوة وكلام لا غير فهو خلف لا غير وإن كان من اجتراد
 بجهته فإن أصحاب ووافي الأنبياء أو نبيا واحداً في خلف ذلك المحدث
 وخلف الموافقة من نبى غيرهم وأن أخطأ وللخطئين صف في خلف ذلك
 وكل كل فعل يكون من الحيوان بقصد وهو أحسن من فعل لانه قد ينسب إلى
 المصدري منسوب إلى الصدأ المدعو المسؤل الذي يحمي إليه المقصد
 لتعناء الحجاج وفيه إشارة إلى أنه لا يقصد في مطالبه إلا إلى تعالى
 وتوحيده كذا ياد تان برهان شريعة أيا وكذا دلها وهو كذا
 يقتضى صدقاً أبداً فإنه من كبره وفي المدة وقيل بيان الحجج كذا في كذا
 وهذا مشير إلى أن نونه ذائده توحيده ما في كذا من يقال أبوه فلان
 أي جاء بالبرهان وبرهن مولده لكن يخالف الجوهرى وابن الأعرابي
 قالوا قد برهن عليه أي أقام الحجج وبرهان عند أهل قياس كبر من قدمات يقينية

بمران

تركها

تركها جميعاً ضرورة كانت أو نظرية ولا يخفى ما في نفسه بنفسه لربان من المصلحة
 وبرهان الحق وهو في الأصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الأمر
 وعلى الموجد للشيء بحسب مقتضى الحكمة وعلى الموجد كذلك وهو الواجب لذاته أي
 الذي لا يفتقر وجوده إلى غيره كما في المفردات والمراد أما أحد من الله
 والغاية ما في ذكر الخاص بعد العام أو شريعة وفرض التأكيد وتوحيده
 والدين أصل الطاعة ويقال بمعنى شريعة ويضاف إلى الشارع وكلمة في أحاد
 الآلة وادرك الأنبياء والمسلمين أي لا تأخذ منهم علم الدين سوى ما هو المنسوخ
 بقية المقام واللام للاستفراغ ويدخل فيهم المجتهدون تبعاً فإنه ترك لأحاديث
 اليهم وفائدة الإضافة المحقق وفيه شعار بأن أساتذته علموا بخلص
 لوجهه تعالى كما ساءت ذمهم كما هو شأن العلماء الماهدين فإنه ترك لأحاديث
 اليهم وفائدة الإضافة المحقق محمود اسمه وفيه إيماء إلى أن الناس جميعاً
 له لكثرة فضائله الصورية والصفوية فإن الأسماء تنزل من السماء بن جدد
 الشريعة عبادة الله بن محمود بن محمد المجبوبي في الأصل صدر أهل الشريعة من
 قولهم صدر القوم أي أجملهم وأكبرهم في الدنيا ويجوز أن يكون من صدر
 كانه من كثرة ممارسة العلوم شريعة صادرة عن شريعة الشريعة فيه
 ملكية وتجيب وإن يكون المعنى شريعة صادرة فإن المصدر هم من
 بالتركيب وهو رجوع المسافر من مقصده جراه الله على تأليف
 هذا الكتاب عنى أي عن قبلي وعن سائر المسلمين بالهزة الأهلية
 بمعنى الباقي أو المبدلة عن البقاء بمعنى الجميع والاول أشهر في الاستعمال
 واشت من أئمة اللغة وأفضل وأظهر في الاشتقاق كما ذكره الفاعل
 التفاسراني لكن ذكر أبو علي أن كونه من السور عنى البقية يقتضى أن
 الباقي الأقل والساير الأكثر ولذا ذهب الإمام منصرف الجواني وغيره
 من المخربين إلى الثاني كمال إليه الجوهرى فلما يروا أنه متفرد فيه وهو ليس
 ممن يقبل منه ما تعزده وإنما اثر الإسلام على الإيمان لانه النسب
 بالغة لان الإسلام في الأعمال الظاهرة أكثر استملاً من الإيمان وإنما
 الجزاء إليه كما أشادة إلى أداء حقوق فوايد تاليفه ما لا يدخل تحت
 قدرته المسلمين خير الجزاء مصدر لأجل حفظي ظرف التلخيص كذا
 وكما هو سكوني المصدر أصل شرا أي جناه ثم استعمل في تقليل الجانيات
 ثم في كل تعليل وأعلم أن أول مراتب وصول النفس إلى كمال شعور فإذا

حصل وقف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه
بعد ذلك به يقال له حفظ كتاب وقاية الرواية فيه تنازع الف وحفظ
فالكتاب فعال بنى للمفهوم او مصدر هو تقييد اللفظ بحرفيانية وكما يسمى
الصيغة يسمى بالكتاب اي للمفهوم وان كان كشيء اراد ثم يلفظ ثم يكتب
والاضافة لازمة ويحتمل ان يكون بيانية والوقاية بالكسر والفتح لانه حفظ الشيء
عما يضره والرواية النقل وعرفا ما ينقل من المستند الفرعية عن لفظة سواء كان
من السلف او الخلف وقد خص بالسلف اذ اقول بالخط والكل او وقاية
الرواية بعد ان يحيل على معنى قول او القائل على كسر غلم جسي لانه كل شيء مثل
لما تلفظ او كسر زير وعرو مثالا وكما بحث عليه من كسرة ان لا يعود في اللغة
نقل المركب الى الجنس فاحفظ فانه نافع في بيان جميع مسائل المهداية
حال من العلم وكما ان الالهة الاصلية جميع المسئلة بالتحقيق وقد خفف لغة
السؤال او السؤال او كان كسؤال وعرفا قضية نظرية في الغالب يتوقف
على تصورات اطرافها وهي مبادي التصورية وعلى مقدمات تتألف منها
بجبراد هي مبادي التصديقية وقد يكون ضرورية محتاجة الى تبين وامام الخفاء
فيه فليس المسئلة في شيء وكما ان القضية الكلية التي تستلزم القوة على الحكم
تتعلق بجزئيات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في العلم يستدعي الاشياء
بنفسه وبالطرف في الكراميات يقول هذا الطريق وله واليه اذ اذهب الى المقصد
واوصله الى راس الطريق واعلم ان الطريق في ناحية كذا قالوا لان لا يستعان
بالحقيقة الا اليه وهو اي الوقاية او كتاب الوقاية حال افرى وانما لم يؤت
لان صار بعد حفظه كالمذكر كاصول الفقه كتاب لم يكمل عن كزمان بتأنيده
اي لم تر عين جميع كذا ثانيا لهذا الكتاب يقال لا تحت عيني بك اي ما ياتيك
كافي كاساس فالبناء للتقدير وقيل المعنى لم يتزين او لم يقر عينه والبناء
او كسبية وفيه انه عدول الى مخا غير مشهور بلا ضرورة وكزمان يقع
في جميع كذا وبعض كذا في الزمانية وهو ههنا مجاز من اهله بلا حذف فانه
مبتدل ويجوز ان يشبه شخص في بصر فهو مكينة واثبات كعين تخيل
والاكتحال شريخ وعلى هذا الاضافة مجاز كما ان الاسناد في كذا
حقيقة والاولى ان يقال بالثاني وكما في فانه ليس مستقلا باعتبار الحرف
لاضافة الى لاقول ولا باعتبار كسبية لعدم سماع ثاني واحد بل ثالث
اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيبويه في وجازة الفاظ طرف كذا

والبجاجة

والبجاجة بالفتح مصدر وجز الكلام بالضم اي سقط طوله والمراد من الحاصل
بالمصدر المستقيم المعنى عند احوال في الظرف الآتي وانما اراد على الايجاز ليس
على انه حال عن التكليف كمال قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظ الاتي من
ثم استعمل في كذا التكليف بكيفية مخصوصة وانما صرح بالافادة الاخرى
فليس فيه مساواة ولا اطلاق ولا تطويل ولا شتم اشرا الى ثبوت المعاني
بلا اخلال فقال مع ضبط معانيه اي في وقت مصاحبة فان مع بالفتح طرف
بلا خلاف وسكونه لفظ طرف وجازة وقيل حال من الالفاظ وفيه انه لا يلزم
منه مصاحبة الضبط بعد حدوث وجازة وكضبط الحفظ مع الحزم وينبغي
ان يكون من المبني للمفهوم لموافقة وجازة ومعنى القصد وعرفا ما دل عليه
الالفاظ في الخارج عند كثير من المحققين واعلم ان مقصود من هذا الكلام
ان ذلك الكتاب يوصف بوصف يخفى به وليس له مشارك فيه ولهذا
اضاف الى الفاظ المعاني الى غيره ولم يطلق فيه وجه شبه كما هو حقيقة
ثم يتولى ذلك كعبه اني لما وجدت اي اصبت ولما ظف زمان عند الاثر
مركب من لم وما النافية عنه بعضي فتعمل استعمال حرف شرط مضاف الى الجملة
الاولى معول للثانية فتصورهم بكسر الراء وفتح كيم جمع حمة بكسر الراء وفتح
في اللغة القصد الى وجود شيء وعدمه ولو خيبا وفي الوفاء والاستعمال
القصد الى جواز المراتب العلية والمقصود مصدر فقت عن كشيء عن
ولم يبلغ بعض المحصلين اي اكثر المريدين لان تجمع لفظة فاللام للمعنى المحصل
في اللغة الجمع وفي كذا جميع العلم مطلقا والابعد عن الاختلافات في متابع
الاضافات ان يقال فتصورهم لبعض المحصلين عن حفظه اي كتاب
الوقاية او الوقاية اتخذت جواب لما بلا فاء وقلا قرن بها كما في بعض
والثانية فيه اصلية ومبدلة عن كسرة على توهجه الجوهرى هذا اشارة
الى المتخذ الذي سمي المختصر او الى ما في الذهن حقيقة على ما في الماي
اي الحجب او محازا كما هو مشهور او وضعه بلا اشارة ثم بعد ذلك
اشارة اليه على اشارة السيد في شرح الكتاب وانما سمي به دونه
المتخذ لان الاختصاص لفظ حذف طول الكلام وعرفا لتقليل المباني مع ابقاء
المعاني او حذف عرض الكلام كما في الاشارة وهو المراد دونه الاول
بعينه ما بعده مع رعاية كمال الادب مع الاسناد لانه اشارة
الى ان الوقاية ايجازة بحيث لا يتصور التصرف في عبارته وانما يتصرف

في امراد بعض ما لا ضرورة شتلا على لا بد منه حال من مختص مقارنه او
مقدرة اي حال كونه لا يحتاج الى الناس من مسائل مذورة في
فلا باس مخلوه عما يحتاج اليه من علم لغايبه و زلة القارئ غيره مما لم يكن
والله الفراق ومنه خبر لا وفي بعض النسخ لا ضرورة اي لا سعة
ولا غنى لا و في الدين عنه فمن احب و اراد استحضار اي استحصال جمع
مسائل الهداية فليحفظ اي فليحفظ حفظ الوقاية فعلى اسفل وان
في الاصل حرف فاعلم من الغايب ولا كونه غير المحاط و يكون معلوم
منصفا و يكثر زيادة الماء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه ان الباء صلة
وليست بزيادة فان المعنى ليس تمسك به كافي في شرح المعنى فعلى له معناه
واللام للبعد لا يدل من الحذف اي وقاية الرواية ويجوز حذف حرف العلم
عند الامن من الالفاظ كما يجوز دخول اللام عليه كونه مقدره و ضمة
ومن اجله الوقت اي على الجملة وهي تجري شئ قبل اوانه وكوقت
اخيرا وهو زمان المنور من الامر كما في المفردات والاسماء والهجاء ويجوز
تشبيه بكمات بفعل الفعل قبل اوانه فهو ممكنة واشارات الى العمل فليحفظ
الى حفظ هذا المختصر المذكور وانما الاظفار لزيادة التقرير والتمسك
لتميزه اكل يميز لكمال العناية به عنان العناية هي مقصود والعنان ما
وصل الى الجاهل ففرض وهي كنية لتشبيه العناية بها واشارات كعنان تخيل
والمصرف ترشيح والى قول ان من ضاق وقته ولا يفي زمانه في حفظ الوقاية
فليحفظ المختصر انه اي لانه تعالى فان للتفصيل والمعلل به جواب الامر
المحذوف وهو بفتح تخضع ويجوز ان يكون المحل غير مسائل كمال اولاد والاد
كما في العناية او وفور نشاط التكلم بالكلام كقوله تعالى انهم مغفون
وربنا اننا آتينا ونشهد انك لرسول الله ويجوز ان يكون الغير المختصر
او للمصنف مع لطفا للامام وفي الهداية هو من يتولى امر احد
والهداية اما بمعناها اللغوية اي انه تعالى يتولى لان يحمل المحصل
بجود حفظ هذا المختصر عما بالافروع اذ هو حا وعلى خلاصته حفظ
بزيادة خضار مغيا عن الوقاية بل عن الهداية وغيرها او بمعنى ذلك
الكتاب كشرهه اي انه تعالى يتولى لان يحمله بحفظه عنا بطا الما
الهداية وقس عليه غير المختصر والمصنف وما احسن فعله حيث ختم الدنيا
على الهداية ثم شرع في بيان طهارة وهي شرط صلوة متقدم

عند

عند كفيته على غيرها من كعبادات فقال **كتاب الطهارة**
في الاصل بالكون لانه غير مركب حرك بالكر للالتقاء وبالفتح لانه فعل
الرهنة اليه ويجوز القم على المحذوف علم جنس لطائفة من الالفاظ والاد على
مسائل مخصوصة من جنس واحد في الكتاب اما ابواب والاد على اللغ
منها وحصول على الاصناف واما غيرها وقرب من كل من الابواب
والفصول كان الاخر وقد يكتمن بالفصول كما في هذا الكتاب اكل علم
وكطهارة بالضم اسم لما يتطهر به من المايه وبالفتح مصدر طهره طهارة
والفتح اضطره المنزلة عن الادناس الحسية كالاجناس وفي الحكمة مجاز
وبينه وبين الحقيقة جمع الشريعة واللام للبعد وما قبل انما الجنس او
الاستغراق ففقد انه مقدم على الاستغراق وهو على الجنس وهو على الوجه الذي
كما تقدم في الاصل والاصناف مجاز وكفى كتاب احكام الطهارة فان
الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت مشايخنا قد
احترزوا عما هو كغالب على الفلاسفة على انه لا يبعد ان يتبع الطهارة
التطهير وكثيرا ما يتبعن اللام من المتقدي وكفاية التنية على ان الطهارة
لا تتوقف على كنية ثم بدله بالوصف لانه اكثر احتياجا فقال
فرض الوضوء لغة التطهير وشرعا ما ثبت بدليل قطعي يذم تاركه
بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلا حكمه شك في الكتاب
ومتواتر السنة ويستعمل كقوله قطعي ويقال له الواجب على يقطع الاحتمال
الناسي عن دليل مثل تعدد الوضوء كما ثبت بالطاهر ونقصه في شريعتي
بالظني وهو ضربان ما هو لازم في زعم المجتهدين كقوله ركب ويستعمل بالقرين
الظني وما هو دونه الفرض وفوق السنة كالفاتحة ويستعمل بالواجب
فمقرب كقوله غير ما في وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لا شبهة فيه وفيه انه
لا يشمل بعضا من الظني ويدخل بعض من المندوب والمباح على راي
اللاتري بالقرن كما وافعلوا الخير وكلاوا واشربوا وانما اضاف كقوله
اضافة عهدية ليشمل القطعي والظني والكهني بخلاف شئ الفرض فانه
الاول لقطعي لا غير فالمراد ما لا بد منه للوضوء وهو في اللغة اسم
من الوضوء وبالفتح ماؤه وقد عده سيبويه من كصا در وفي الشريعة
فطهارة مخصوصة واللام للاستغراق فيشمل الوضوء كقوله والادب
كما بعد عنهم وكفيته والاشاد كشرع والفرقة وغيرها كما في قاصيخان

في قوله

في قوله

غسل الوجه اي اجزاء الماء على شدة وجهه كمنه في وجهه من الازمنة لوبل الوجه
 بلا اسالة الماء لم يحزن كما لو بل سائر الاعضاء كمنه في وجهه من الازمنة
 جازي وهذا على ظاهره عند الجلالى وقال الفقيه ابو جعفر انه جازي في الصيف
 لكن في الشتاء يشترط الاسالة كما في النظم وقال خلف بن ابي
 ان سأل الماء قطرة او قطرتين بلا تدارك فله جاز والافلا كما في غيره
 لا يقال فعلى هذا لو اصابه كمل مثلاً مع جريان يفي ان لا يكون مجزياً
 وقد اتفقوا على انه اجزاء لانا نقول الغسل والاجزاء اعم من الجنتين والحكمي
 على انه قد رخصه على ما ياتي من التعليل والى انه لو ادهن ثم افر الماء عليه جاز
 وان كان كرسوة لم تفع عنه قبوله كما في الخزانة والى انه لو استعان بغيره
 في اعمال الوضوء اجزاء وان كان الادب ان لا يستعين كما في المحيط
 والى ان الوجه لو اوجد حيث لم يصبه الماء لم يحز كما في مينة الفقهاء وهذا
 كله لان معنى المخالفة كمنه في المواقة معتبر في المودة بلا خلاف كما ذكره
 المعنى في النكاح لكن في اجادة الناهي انه غير معتبر والحق انه معتبر الا
 انه اكثرى لا كلى كما في حدود الزانية وغيرها وانما حمل الغسل على القرص
 وحقه المكس لان بحث في الغنى افعال المكلفين لما قرأهم احترزوا
 عما هو داب الفلاسفة والغسل بالغم اسم للماء والغسل وقال بعضهم انه
 بالغ في مذهب غسل بالغم اسم من غسل وكذا في فركه ويجوز ضم الوجه
 من المواجهة كالبرج من البرج وهو لغة وشعر عما من شعر جنتين ومكون
 اي شعر بين العينين يسمى بالناسية فاللام للوجه فلا يراد به صدق
 على جانب القضاء ولا يلزم ان يغسل موضع المصافحة وهو الوجه كما في النكاح
 وفي البداية به اشعار بوجوب اجزاء الماء من الغزق كما في الزاوي ولعله
 اراد وجوب الاحتيا في فافا ادهن يغنه ذكر في العقينة سنة
 وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء الى الاذن بعينين وسكون الدال
 فلم ترك غسل ما بينه وبين الوجه لم يحز وعن ابي يوسف انه سقط بالاحتيا
 والعقوى على الاول كما في السراجية واسفل الذقن بجنتين بجنتين
 اللحيين والمراد خيرة عنه لبعض واقصى ما يبذل للمواضع عند الاكثرى
 فاسفل في الوجهين غير داخل في الوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية
 لشدة الاستسما والذين عصاه وظاهره ان داخل العين ليس من الوجه
 فلا يغسل وعن بعضهم انما لو غسخت شدة لم يحز وقيل لو غسخت

في الغسل
 في الوجه

وجب ايضا للماء كونه كانه خيرة وان كسفة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عنه
 الا نظام كطبيعي لا غير كالمصبي كما في كفاية واعلم انه تحريم للوجه على وجه
 تحريمه معتقار فلا يجب ذكر الحد الرابع ولا يدخل الحد في الحدود كما هو مذهب
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله على انه جاز ان يقدرا الى شئ من الاذن فقوله من شعر
 خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الوجه لما يتعلق بالغسل والافقة غسل وغسل يديه
 اي يدي ذي الوجه فلو غسل الوجه لم يلزم الاعادة ثانياً والوجه عنه
 الحلال انما يلزم كانه كان سنة فلا تنوب عن الغرض في هذا الشكل لان الغرض
 الذي هو الغرض حصل فلا معنى للاعادة كما في الخيرة وغسل وجهه اي في
 وفي الكلام اشعاراً بأنه لا يغسل الشئ بان يكون له ادب ايا د واربع
 اثنتان من جانب من كيدو كرجل نعم اذا بطش بشئ بها فيغسل كالمصبي
 الزائدة والى ان يلزم كما في الزاوي وهما من وجهين لا صاحب الى الابط وصل
 الفخذ كما في الغوب وقال القزويني في شرحه ان اليه مشترك بينه وبين
 الاصابه الى الراس في الشئ كما في الغطيا وفي المحيط انما تقع على الزاويين
 مع المرفقين فالاول ان يقال ذراعيه وقدميه مع مرفقيه بكرمهم وفي الغا
 وعكس لغة صول العضة الى اعد كما في الغوب ومع كعبية اي المرتفعين من العظم
 عند ملتقى الساق وقدم فكل رجل كعب واحد كما قال اهل التشيع الا انه لم يفت
 اذ كعبه في تفسيره لا لظاهر قول اهل العربة هم قالوا ان لكل قدم كعبين
 كما في حاشية الهداية وذكر في كسوط شيخ الاسلام ان الكعب ظم من تنفي مقدم
 الرجل عندها فلا يغسل العظام لنا بتان عند ابي يوسف فيغسلها واعلم
 انه قال الطريزي قرئ واجلكم بالجر وكسبة ظاهراً الية من ذلك بالاجماع
 كسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البحارى لان الحزب كعبا لانه الجزري
 قد تواتر الاخبار في غسل الرجل وسح دبع راسه من موضع الاكليل
 والربع بضم الكراء وهما وسكوناً جزء من اربعة اجزاء من الناصية والقذار
 والغودين وكسبة لفظ او اشئ بشئ كما في القاموس وكذا في شريعة الا
 ان الامر شامل للمكس كما ان شئ للمبتل ولو غير اليد فانه لو سقط فوقه
 مبتلة على الراس او الخف او اصابه بظروا ودخل في اناه لاجزاء من السح كالمصبي
 التراب في كفه فاصاب ذراعيه كما في المتداولات فاقال المعص ان السح اجزاء
 اليد المبتلة فلا يخرج عن شئ كما في السامع انه المس بباطن الكف فان قلت
 ظاهراً ذكره يقتضي ان يحزى عند اصابة الراس بشئ غير مبتل قلت نعم

الا ان يظهر ان كونه بشي مبتل من ماء ما خوذ للمسح بقية ما ياتي في
 الاذن فلا يسح بل باقية في الاله بعد مسح عضو وغسله وفي خلافه ولا يسح
 ما خوذ مع عضو كما في الزا هدى وكلام مشير الى انه لو مسح على الوفاة لم يحز
 وان وصل اليه الى الشعر كما قال بعضهم وفي نظمنا لو وصلت فقه جازية
 والى ان كونه لم تشترط فيه والى ان اتي موضع منه مسح فقه جازي
 من سنة البداهة من مقدم كرس كما في الخلاصة وذكر في الحق ان مقدار
 اصابع لو مسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل المراد اصغر اصابع اليد
 كما في كراية وعن الائمة الثلاثة لو مسح مقدار ثلث رأس جاز كما في نظم
 ومسح كل ما يستر البشرة اي بشرة الوجه من ظاهر الجلد فان باله
 الامة من جميع اجزاء اللحية فان المفرد المعرف اذا وقع مضافا اليه
 لكل فهو لاستفراق اجزاء والاحية بالكسر شعر ينبت على الذقن او عليه
 وعلى الخدين مما على الخلاف كما في الاشارات في مسح ما على الذقن لا غير
 على ما روي عن محمد وما على الخدين على غير ما روي عن الحسين في
 ابو يسر كما في صلوة سجدة والاولا ومن حيث انما على الثاني جاز
 او ما عليه وعلى الخدين على ما روي عن الائمة الثلاثة وهو احسن الاقوال كما في
 وغيره فتوى كما في الظهيرية وفي حاشية الهداية انه لا يفرق بين ما على
 ويحتمل ان يكون كونه مسح كل كما في الكافي مع قرب المعطوف عليه وفي كراهية
 الصحيح امرار الماء على ظاهرها وعن أبي حنيفة ان مسحها وكلام مشير الى ان
 البشرة تغسل اذا كانت حرة والى ان لا تغسل البشرة ولذا لم يفرق
 بذكر اللحية والى ان مسحها واجب مع بلل اصيل الماء الى ما تحل
 وفي الكافي يصل الى ما تحت من ركب كما في الخزانة والانه يغسل العارضان
 على الاول وما على الذقن على الثاني والى ان يغسل المسح من وقد قالوا
 انه لم يغسل عنده **سنة** لغة العادة وشريعة مشتركة بين ما عهد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل وتقرير وبين ما ذهب اليه بل لا يوجب
 وحى نوحان سنة هدى ويقال لها السنة المؤكدة كالاذان والاقامة
 وكسب الكرواتب والمحفظة والاستنشاق على راي وحكمه كالواجب المطالبة
 في كنفيا الا ان تاركه يعاقب وتادكر يعاقب وسنن الكرواية كاذان
 المستفرد وكسوك والافعال المعروفة في الصلاة ومن خارجها وتادكرها
 غير معاتب والاضافة لادنى ملابسة فان كل ليس تحتها البداهة الصلوة

كما في الغريب

كما في الغريب بالتسمية اي تقديم بسم الله الرحمن الرحيم ونحوه في كل صلاة
 والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما في لورد
 الاثار فيها كما في الكشف وعن كوبري بقوله ثم يسلم كما في كراهية
 وحى ادب كما في ظاهر الرواية لكن الصحيح ما ذكرنا كما في الظهيرية واما التسمية
 وبسم الله قبل وبعد فصح في اواخر الكتاب والبداهة يغسل بيده الى
 رجليه بغنتين ويكون موصول الكف الى الساعد والفاة داخله قاسما
 على المرفق وانما اعيد الماء لكسار كمال المتابعة بينه وبين سجدة ثلاثا
 بالف مكتوبة من غسلا او المرات المستيقظ بفتح القاف وان اتم
 كسر لم يوافقه بحيث ولان هذا التصريح بعد الكتابة لا يخلو عن شيء
 وظاهره انه سنة في حق من انبغ من كنوز لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقا
 كما في المستقضي او للاقتداء بمحمد في الاصل فآخذ الائمة كصغير بشماله
 ويصيب على عينه ثلاثا يعكس ويحل في الكبر اليسرى لما كلف والا فاستعمل
 الماء كما في الظهيرية لكن في الخزانة لم يستعمل باء خال الجنب يده لا يفرق
 ولو كان اليد بجهة او غيرة بالصيب فان لم يوجد اغترف بالماء وعزل
 اليد فان لم يوجد رفع الماء بغيره وان لم يمكنه تميم كما في شرح القائل
 عبد الرحمن البيناني وسنة السوك اي الاستياك كما في المقارن وغيره
 فلا حذف والمراد امرار السوك طولا على ظاهر عرض السن الايمن الاعلى
 ثم الكف ثم الايسر كذلك ثم على وجه اللسان بعد ما يجعل ابرامه في
 وخضه تحت السوك وكسوك فوقه ولا يقبض بعقبته عليه فانه يورث
 البواسير ولا يستاك بطرف السوك ولا يغص لانه يورث العمى واذا
 استاك يغسل والمافال شيطان يستاك به ولا يوضع عرضا بل يصيب
 والا فخطر الجنون وموضع سوك صلا الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم
 من اذن الكاتب واسوك اصحابه خلف اذانهم كما قال الحكيم كزود
 وكان بعضهم يضع في يمينه عامة ولم يخضع بالوضوء كما قيل بل سنة
 على حدة على ما في ظاهر الرواية كما في صلوة سجدة لكن في كراهية
 انه سنة وهو الصحيح كما في الاختيار وفي حاشية الهداية انه سنة
 في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه عند قصد التوضي فيس او يستحب
 عند كل صلوة كما عند غيره وفيه ما في الصحيح انه قال صلى الله عليه وسلم
 لولا ان اشق على امي لامرتهم بالسوك عند كل صلوة وقد صح

في الاستياك

في الخزانة

من غير طهرين للحاكم دكتان بسواك افضل من سبعين دكتة على سواك دواء الحيرة
باسناد كل رجاله ثقات فيستاك حاله المصرفة كافي النهاية واصلة من الزينة
فان من سواك الانبياء عليهم السلام كافي النبايع او من خشب الخوخ او القوت
او اصل الشوك كافي الصلابة بحدوده وذكر في الحيط ينبغي ان يكون من شجر
في غلظ الخضر وطول الشبر وفيه دالة على انه يجوز ان يكون اقصر من الشبر
كل امرئ في كتابه في وقال الحكم كرمه لا يزاد على الشبر ولا يقل
دكت عليه وفي الكلام اشارة الى ان استواء الرجل والمرأة في الماء انهم
قالوا ان العلكة حقا قائم مقام في حقه والى ان الاطباء والمستحسن
لا يتوان مقامه كاذبه كيد الامام ابو حنيفة لكنهم قالوا ان العلكة فقط
وغسل فيه تلك مرات بمياه اي بثلاث غرغرات بمياه بالهزة المبدلة
عن الرأى وقد يتصور قد ينزل على الاصل كانه اي مثل غسل النخلة
بمياه ولقد بيان سنة والا جاز ان يفيض ببعضه ثم يستنشق بالباقي
في النظيرة وان يفيض بكفا وكذا في الاضافة الاستغراقية لا فائدة
المبالغة المستوية بان يغزر قبل كثير الماء حتى يملأ الفم ويستنثر وقبل يجدي
حتى يصعد والاطلاق دال على ان النفس لم ينفذ باليد اليمنى او اليسرى
وقد قال شيخ الاسلام ان يكلها باليسرى وقبل الاول باليمن والثاني باليسرى
والاكفاء شحرا بان لا يخل صعب في ذوقه وانف كما قال بعضهم والاول
ان يدخل كما قال الزندرجي اكل في الحيط واعلم ان الزاهد ذكر انهما
مؤكدة ان تادكها ثم ولو كان الماء كافيا لم يؤخذ مرة معها وثلاث بدونها
لمؤوضه مرة معها وتخليل اللحية اي ادخال الاصابع في خللها على ان
من استعمل يكون ظهر الكف عنقه بعد ثلث غسل الوجه كافي الجوان وكونه
كافي النظم لكن في كعرات اذ سنة عند ابو يوسف واما عندنا فتج وفي
الاختيار اذ جاز عندنا وتخليل الاصابع اي ادخال الاصابع فيما بين الاصابع
بان يشبك اصابعه كيد في الاخرى ويخل خضر اليسرى من
من خضر وجه اليمنى الى اليسرى كاذ حاشية الهداية ووقته عند غسل الكافة
شرح جامع للتفاخي خان ويستحب ان يغسل من اسفل لئلا يفيض الماء
الرهام صلاوة شرب سنة بالتخليل من فوق وثلث الغسل اي يغسل
غسل الوجه وكيد وكيد مرة ثلاثا بان يغسل مرتين اربعين غير كرم فاكث
وثلث سنة كافي الزاهد وقيل ان ثلث سنة وثلث سنة والاكف

وقيل ان ثلث سنة وثلث سنة وثلث سنة كافي للاختيار وعلى بكر الاسكان
ان الثلث فرض كافي كمينه ويكره الزيادة على الثلث كافي الزيادة وفي النظم
لوزا على الثلث ونوى وضوء افوازه والافان غسل الموسومة فهو اتم
وفي الحيط لو توفقت مرة لغرة الماء او كيد او الحاجة لانيام والافان ثم وقيل
ان اعتاد يكره والافان مسح كل الرأس اي اوائه مرة اي في جزء واحد
من اجزاء الزمان للاختار عاروي وعنه ان ادخل ثلثا ثلثا فقه مسح ثلاثا
واذ غسل مرة مرة فقه كافي النظم وعنه ان مسح ثلثا بكل ماء جديد
وقال شيخ الاسلام انه بدعي وكيفيته ان يبل كيد ثم يفيض الاصابع سوى اللحية
ويصيح من كل يد على مقدم رأسه ويحياي كيد ويجدها الى قفاه ثم يفيض
فقط ويصيح على فؤده كافي قال عامة المتأخرين وعنه عن محمد انه يبداء من اعلى
رأسه فيمد الى مقدم جبهة ثم الى قفاه وذكر الامام الصغار انه يبداء بمقدم
الرأس ويحياي الى مؤخره ثم يعيدها الى مقدمه ولا يكون الاعادة مستوعلا
المستعمل ان اليد ادم على العضو لا يصير الماء مستوعلا كذا في الحيط وفي الكافي
انه يصنع اصابعه يد على مقدم رأسه وكيفيه على فؤده فيمد بها الى قفاه ومسح
الاذنين اي باطنهما بباطن كسابتين وظاهرهما بباطن الايمن والاكف
مثير الى ان ادخال الاصابع في الشفاخ ليس بسنة ومشهور انه ادب بانه
اي ماء ما خذ لمسح الرأس فلا يؤخذ ماء جديد كافي الحيط لكن في المفردة ان اخذ
فخن يفيض في الاثر انه يمسح داخلها من الوجه وخارجها من الرأس وكيفية
بالتشديد وقد تخفف لغرة العنق وشعر العنق الى الغلظ في وجهه وايد
هنا قد جواز الصلابة لوقا واثيره الى جوارها عند وضوء غير منوي
لكن في الامارات انما لم يجز وفي الحيط قال الكوفي انه اذا لم ينو فقه اخطا
واساء وقال اكثر المتقدمين انه لا يشاب بهذا الوضوء وملا قبل
سائر من كافي النخبة فلا يس عندنا قبل غسل الوجه كما يعرف عند شيان
وانما اخذت لرعاية التناسل فان في فزاة لفقه ومختصر القدر
والاختيار وغيره انما كالسنتين بعد ما يستحب والترتيب الغسل
كل من هذا الاعضاء في زمان يليق به فيبداء باليد اليمنى ثم باليسرى ثم
بالاثر ثم بالوجه ثم باليد الى المرفق ثم بالراس والاذن ثم بالوجه كافي الحيط
والاولا بالكلية المتابعة وشعرا متباعدة فكل الغسل بحيث لا يغت
العضو الاول عند اعتدال الهواء فلو جفف الوجه وكيد باليد قبل

غسل الرجل لم يترك الولاء بخلافه في النجاسة والاختيار وكسفي من ان لا يستعمل
بين الافعال بغيرها فانه على هذه الجففة لترك ولذا منعه عند المشايخ كما في الزايد
وسجدة مصدر فيكون موافقا لما قبله ويحتمل ان يكون صفة والاحتجاب كالندب
وتسوط وتنفذ ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى فيكون دون سنين كذا
لا شراط المواظبة وانما سقي بر لا اختيارا مع اياه على المباح ورعاية اليه
وكونه غير واجب وزيادة على غيره اكل في مقدة الرخشي ودعطلق على
كونه مغلط مطلقا بالجزم او بغير الجزم في مثل العرض وكسنة وكذب وعلى كونه
غير الجزم في مثل الاخيرين فقط والسياس في الاصل فاجاب اليمين كما في
المطرزي وكراد هربنا غيل اليه اي اولا وكذا الرجل واما الخزان والاذنا
فدفعتان وانما خص لانه عام في ليس ثوب والخف ودخول المسجود
والاكتحال وتقليم الاظفار وقص كركب ومشط الشعر ونفق اللبظ وحلق
الراس ونجس من الخلاء والاكل والشرب وغيره مما ذكر في كتب احكامنا متفرقا
وسجدة كسنة والعنق بظاهر كونه كما في منظم المستل بالماء الجدير كما في المنية
وليس في اصله دواية عن كسنة بين فقال بعض المشايخ انه ادب وهو صحيح
كما في الخلاصة وعند الاكثرين كسنة كما في كسنة وليس كسنة ولا ادب كما في قاضي
وفي الاكتفاء اشعار بان سيج الحاقوم ليس بآداب وفي النهاية انه بغيره وكما
فرع عن كيفية الوضوء شرع فمنايا في فقال **وناقصه** اي يخرج كونه
عما هو مطلوب منه ان كان اصله فك التاليف ما خرج اي الخارج بغيره او
بالاخراج من حيث هو خارج فلا حاجة الى حذف الخروج وهو الانتقال من المكان
الى الظاهر من احد سبيلين اي قبله وكبر سوء كانت مقادا او مقادا
كالهودة وكبرج الحار جتين منها وفي غير المقاد اختلاف المشايخ كذا قال
المصنف وتفصيل انما في برج اما من كبر او القبل اما الاول فهو ناقض مقاد
كان او غير مقاد عينا او رعا حيوانا او جمادا واما الثاني فالمقاد منه
حدث بالاجماع واما غير المقاد فليس بعد شدة العامة وعن كذا حدث
وهو ذهب بعض المشايخ كما في الزاهدي وغيره كفتوى كما في الغياثة فلا شك
في التبر كما قيل كسنة ان لو اقطر في حليله دهنا ثم عاد لم ينتقض فوته
بخلاف ما كواحقن كما في قاضي خان او ما خرج بغيره او بالاخراج من غيره
اي غير ذلك سبيلين فاي في كسنة كسنة اسم الإشارة ان كان الخارج
من غير نجس بالفتح عند كسنة عين النجاسة وعند اللغوي مصدر نجس ثوب

فخرج نجس بالغير فيها وعن محمد بن الوضوح خروج من الجافة لم ينتقض كما في الترمذي
واما قوله شيء نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشاف والاساس
ذلك نجس بان لا ينفصل كما في الكمان ويؤيده ما في المقائيس ان تركيب
يدل على جريان واعتداد الى يظهر من كسنة او كسنة او كسنة او كسنة
في كسنة او كسنة او كسنة او كسنة او كسنة او كسنة او كسنة او كسنة
ان يستثنى منه عرق الحمار فانه نجس فيكون ناقضا على اياي وبموجب
عالم يتجاوز عن موصفه كما اذا انشفاه من ثم خرج ثم نشف ثانيا ثم
وهو حال لو ترك لا يسيل في غايه النظم او عن شيئا او خلل كسنة او
ادخل احببه في النظم في اثره م على شيء منها او كسنة في النظم
من انفا او غرس شيئا او ابرة فطر الدم وصادا كبر من رأس النجس
فان شيئا غير ناقض كذا في كسنة واما اذا اخرج ولو بالخراج كما ناقضا
كما في الخلاصة والكامي وهو صحيح من كسنة وكسنة من كسنة كما في كسنة
وكما قيل في كلام اشادة الى انه لو اخرج لم ينتقض فساد لانه لو لم يترك
لو اخرج الريح او الغايط او غيرهما من سبيلين كان غير ناقض وبموجب
عما اذا غرس شيئا في جانب كسنة فسال من الى جانب اخر او نزل الدم الى
فسد ما كان من كسنة لا ينزل منه او قورم رأس النجس فظهر به في كسنة او كسنة
يتجاوز كونه فانه لا ينتقض وعلى كسنة ان ماء كسنة غير ناقض قال
الحلو اني فيه توسعة لمن يوجب او جدرى او كسنة يده كما في الزاهدي فلو
شرب بالبر باطلا فابتل فان نفا البطل الى الخارج نفعن كما في شرح كسنة
وكذا لو خرج من جانب كسنة دم رقيق او كسنة كما في كسنة واعلم ان كسنة
ينتقض بما اذا تقاطر دم كثير مثالا من ورم او ما صلب من الانفا
فانه ناقض ولم يسيل الى ما يظهر لعدم تحقيق الامتداد وبالنسبة الى ما يظهر
فلا يتعلق الى ما بقوله كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة كسنة
قوله سال نفي العبارة ناقصة فخرج نجس ثم لما كان بعض انواع كسنة
الخارجة من غيره ما فيه تفصيل حتى بالذكر فقال وناقض النقي كسنة
وزنا مصدر قاء ما اكل بقي اذا القاه وما مغبول به وان كان مغفلا
باللام فان اعاله يجوز عند كسنة كسنة كما ذكره كسنة وجعله حال من
النقي بمعنى كسنة خلافا لاصل الاحتياج الى حذف الخروج على ما زعم والميل
الى الجواز الى كسنة في عامل الحال بلا ضرورة رقيقا اي سائلا

ان احمر به البذاق لعاب الغم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلا من الرأس
 او صاعدا من المعدة ملا الغم اولاً وهذا عنده واما عند محمد فان كان صاعداً
 ملا الغم ينقض واما فلا وقول ابى يوسف مضطرب كافي كحيط لا اي غير ناقض
 هذا الذي ان اصفر البذاق به بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستغناء
 عنه بما قبله استعدا بانه لو تروا وبيا انتقض كاقال الجمهور ولم ينتقض
 في رواية الاصل كافي حاشية الهداية والاول هو الحسن وقال الميرزا
 اني امره باعادة الكوض احتياطاً وهو باق على وضوءه الاول كافي كحيط
 وناقضه التي عسر اي غير التي لم ترقى سواء كان ماء او طعماً او ما
 منجداً او سوداً محترقة ان ملا غير الغم بان يجره عن الامساك فيل
 عن الكلام وقيل عن نقطة الغم كافي الزاهد وقيل ان يعلم ان طرأ في فيه
 شيئاً وقيل يفرغ الى داء صاحبه والاول هو الصحيح وهذا اذا فرغ مراراً
 لم يدكر في ظاهره كرواية وفي النوادر انه يحكم بان اتحد الغشاء في يده
 المجلس وابو علي كذا قاق مطلقاً كافي كحيط والاول صحيح كافي كحضرات
 وعن الحسن ان تناول طعاماً او ماء ثم قضاء من ساعته لم ينقض لانه ظاهر
 كافي الزاهد وفي المنيّة اذا قاء دودة كبيرة لم ينقض كافي اي غير ناقض
 بلغها وانما نفي مع انه علم من قوله حسا انه غير ناقض احصلا سواء كان
 صاعداً او نازلاً ملا الغم اولاً لانه ناقض عند ابى يوسف وكبه ذهب
 الطحاوي حتى قال يكره ان يؤخذ البلغم بطرف الثوب فيصلى معه ومنهم
 من اسقط الخلاف محل قولها على كذا ذلك وقوله على الصاعد ومنهم من
 اثبت في الصاعد وهو صحيح كافي كحيط وهذا اذا قاء متحركاً فان قاء متلفف
 دماً او طعماً او بلغم ملا الغم فالجدة للغالب ولو استويا اعتبر على كل
 كافي الزاهد ثم لما ذكر ان بعض الخارج من غيره ناقض وبعضه لا وقد بين
 حكم الاول دونه الثاني بينه فقال وما ليس من ذلك الخارج كقوله في الحديث
 ناقض لعلته اشار الى ان الحديث قد يطلق على الناقض وان كافي كحيط
 عندهم النجاسة الحكمة كينسحجس بالفتح ولم يستحسن الكسروان كان
 هو كرواية بمعنى غير ظاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح لا يستلزم
 نفي الحكم في الخامس وهذا عند شيخنا واما عند محمد فهو نجس والاول
 هو الصحيح كافي كحضرات والمراد ما ليس محدثاً احصلا بقرونه زيادة الباء
 فلا يرد الخارج من الحديث واحجاب الاعداد لان انتفاء الانتعاض

مختص

مختص بوقت خاص وناقضه نعم متكي يحتاج الى المقعد عن الارض لم لا الى ما لو
 ازيل السقط ذلك المتكى وهذه كهيئة عند الطحاوي وفي رواية عند ابى حنيفة عنه
 في كحيط انه لا ينقض اذا استقر مقعده على الارض ونوم استرخاء اعصابه ولو كان
 برطوبة الخمار الصاعدة اليه والاعتماد على الاستناد والاعتماد بالنظر على
 ومتعد بعلى دون الى فاجرى مجراه ولم يفتي الميل والالم ينتقض نوم المتكى على
 ذلك بل اميل اليه ولا يغني ما فيه على ان كحيط يتوقف على السماع وفي الكلام اشارة
 الى ان تعاض المتكى غير ناقض فان تعاض كحيط كذلك على ما قال الحلواني وما
 ابو علي كذا قاق وابو علي كذا زى ان كان لا يلزم عانة ما يقال حوله كان ناقضاً
 وان كان يسير عن حرف او حرفين فلا كافي كذا زاهد والى ان نوم هو من راسه على راسه
 لم ينقض كافي كحضرات والى انه لو نام قاعداً فقط الا انه انقضى قبل ان يصل الى القاع
 او عند الاصابة بلا فصل لم ينقض كافي كرواية عن ابى حنيفة رو وعنه كحيط كافي في الخلاصة
 والى ان نوم القاعد هو اضع اليقظة على يقظته وقد صار شبه المتكى على كونه مناعاً
 بطنه على تحذير غير ناقض عند محمد لانه يشترط الانكسار على كونه خافاً لا يوجب
 في النوم والى ان نوم القاعد المتماثل الزايل المقعد غير ناقض كما ظاهر كذا وكذا
 نوم المتورك كافي كذا زاهد والى ان نوم القائم ولو كرهه ولو كرهه ولو كرهه ولو كرهه
 كذا في كحيط والانتفاء من الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في ذلك الكتاب الى
 ان يقال ان نومهم غير ناقض وناقضه الانعاش ضعف القوى لذلة الداء
 ويدخل فيه غشي بالضم وسكون لانه تقطع القوى المحركة والحاسة لضعف القلب
 من الجوع او الوجع او غيره وكذا السكر فانه حالة حاجزة لنور العقل وحده عند
 بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل المرأة وهو اختيار بعض المشايخ وهو ما نقل
 عن الامام الحلواني ان يدخل في بعض شبهة تحرك كافي كحضرات والحزن حجاب
 مسلوب كحيط خلاف الانعاش فانه معلومة والاطلاق والى ان القليل من كل
 ناقض لانه فوق النوم مضطرباً كافي كذا زاهد فالانتفاء به عنها اولى وحقه
 بالغ سواء كان ياقظاً او نائماً عاماً او ناسكاً او متصلاً او غيره وقال
 بعض المشايخ انها من نائم وكذا في كحيط غير ناقض كذا في كحيط فلا يجب قبله
 لا خارج اليقظة كحيط كحيط كحيط كحيط كحيط كحيط كحيط كحيط كحيط كحيط
 بالترادف الا ان اكثرهم قالوا انها ما يكون مسبوغاً ولا غيره وهو ما يكون مسبوغاً
 له فقط فعلى انه غير ناقض وقال بعضهم ان كحيط مسبوغ ناقض وان قل كذا
 في كحيط واسرار الى ان يتيم وهو ما يبد منه كسنة بلا صوت غير ناقض

في كحيط
 في كحيط

والى انما من غيرنا قفنه كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر المبالغة
لانه من الاحكام التي تركت في صلوة صفة اى حقيقة بالغة واقعة في صلوة مكتوبة
او نافذة في صلاته ولوراجها كما قالوا اما عنده ففي النافذة في الصلوة تنقضي
لانه ليس في الصلوة فاحترضا عما روي في مثل ذلك وفي ركوع وسجدة للصلوة
مطلقة اى حقيقة او غير متقدمة فخرج بها صلوة الجحادة كاسجدة كسجدة كسجدة كسجدة
والمباشرة كفاشحة في الشريعة فاسا حد كوجين منها الا فرجدين
مع الانتشار بلما التقاء الختامين من كسجدة وكسجدة ومن لم يشرط من
الفرجين بل الجرد والانتشار كما في الختامين وينتقض طرا وترا وان لم يشر
الله فلا يكون المباشرة بين رجلين وكرايين عند الاكثرين كما في الميتة وهذا
عند شيخين واما عند محمد فانه ناقصة وهو حسن كما في النظم وغيره وهو كذا
والاولى الاحتقان كما في كسجدة وهو كسجدة كما في الختمة وعن اصحابنا انه غير
ناقصة بظاهره شئ وهو كسجدة كما في الختمة وفي الاحتقان اشار بان
وطى البرية والميتة غير ناقصة للصحة بلما انزاله لم يلزم الا غسل
الذكر كما في صوم النظم والمباشرة في اللغة من بشار كسجدة المرأة اذا
بشرة الى بشرة اخرى بمعنى الملاصقة ولذا قال شرفا لائنة المكي
الملاصقة الفاشحة وهي باقية من الاقوال والافعال لا اى غير ناقصة
بشرة المرأة بشرة الرجل وبالعكس سواء كانت حرا او لا وبشرة
اولا سواء كان اللابس بها احرزا والمسلم ذلك بظاهره كسجدة
والمرأة توثق المرأة اى الرجل وفي اسم المبالغة كره والذكر اى الرجل
ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا وكبيرا حرا او متزاويا بلما طن الكف
والاولى بالذكر الفرج فان من الفرج ناقصة عند كذا في على انه من ينقض
من غيره وفي كسجدة ان مسلم المرأة والذكر مكره والتبادر من خلافه
المنقضى الى المذكورات انه ليس سببا لوجوب كسجدة كما قبل بل هو
ارادة كسجدة على ما قال الجمهور كذا في النهاية فرض غسل يعني
اسم من غسل بالفتح كما في كسجدة والمقاييس او من الاغتسال وهو غاسل الجسد
كما في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل الا في الغسل
كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر كسجدة وذكره غيره وان كان
غسل كل البدن على ان الاغتسال لم يوجبه للمطابقة كما ذكره كسجدة وعلى
ان الحكم بالمطابقة مقتضى على كسجدة غسل فيه وانفرد بالتخصيص

فانها غير داخلين في البدن على المبالغة في خطا فها فان المبالغة منها كسجدة وقيل
على غير كسجدة وقيل اشعار بان كسجدة الماء على وجه كسجدة لم يكن كافيا وبانه
لا يشترط الغسل كما قال بعضهم وذكر ان طين اى شربة وهو حوط كما في الختمة
ولو كان كسجدة فحينئذ في طعام او كان في انفة ذكره وطيب لم ينع بخلافه
كما في الاضحية ولو كان بعد وفرض طين الغسل لم ينع كسجدة الختمة واجتناب الختمة
وغسل ظاهر كل البدن اى عموما فانه فلا يغسل العبد ولو كسجدة بالكليل النجس كما في
حاشية الهداية وما تحت الظاهر من العظام والكسجدة والنجاس وطبان يمنع ولا يحرك
الحاتم الفيق على روى عن الائمة الثلاثة كما في فاحشيان ويجزى كسجدة وان لم يكن في
الاذان لا يكلف في الاضحية ويغسل الاضحية في الشربة والماء في السلقه وان ترك جاز
وفي كسجدة لا يجوز كما في الزايدى وفي غسل اشعار بان التسبيل فرض كما قال
ابو حنيفة ومحمد عن ابي يوسف اذا اصاب به اسالة افواه كما في شرح المحامدى وفي
الاحتقان اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في اشارة عن ابي يوسف كما في كسجدة
ولعل الرأس والغنى ولغيره كسجدة بالتبعية داخله في الحكم وان كانت خارجة لغرض
البدن من المكسب الى المالة كما في كسجدة والمقاييس وهو كسجدة والمقاييس وهو كسجدة
وكسجدة وسنة ان يغسل يديه الى الرسغين ثلثا وفرجه اى من فرجه الى
الماء بيمينه على كسجدة باليسرى حتى يبقية والفرج قبل الرجل والمرأة وقد
يطلق على الذكر ايضا كما قال المطرزي ويزيل عن كل موضع من بدنه المباشرة
اى نجاسة حقيقية ان كانت وكسجدة اما معطوفة على كسجدة فيسأل الازالة بعد
البرج كما هو ظاهر الهداية والكا في او مقترضة فلا يستبرأ من يدين واليه اشار
القاضي في شرح الجامع حيث قال ليس فيه تقديم كسجدة في غسل يديه ثم غسل
فرجه ثم توثق على نحو ما قلنا وذكر الجلالى ان ازالة النجاسة فرض ثم ان يوثق
اى يتم سائر اعمال الوضوء من استحيات وكسجدة والمقاييس كما مر فينبى
الغسل ويسجد ويسجد على كسجدة كما هو ظاهر كسجدة وانه لم يسجد كما
في كسجدة وغيره من الختان نية غسل كسجدة كما في الجلالى الا رجعية الوافين
في المستنقع كسجدة وفي اشعار بان لو لم يكن في المستنقع كسجدة كما اذا كان
على لوح او حجر يقدم الغسل وقبل يقدم مطلقا والاولى كسجدة كما في كسجدة ولعل
ههنا الاحتراز عن اختلاف في الماء يستعمل ثم يفيض اى يغتسل الماء اى
من الماء الموهود في شربة لا وضوء والغسل كسجدة اى اوطال وقيل شربة
رطلان للوضوء والاولى كسجدة وتقدم برئيس بلما روى حتى جازا الغسلان وكسجدة

في غير كسجدة

بأسراف كافى لغزات وذكره أبو حنيفة لا بأسراف جازى في الماء بحارى لأنه
غير مضموع على بدنه ثلثا فيبدأ بملء لامين ثلثا ثم الأسراف ثم الرأس كسائر
الجسد ككسائر غيره بالامين ثم الرأس ثم الأسراف وقيل بالأسراف والاولى
الى حنيفة انه يغسل الوجه بطلو الوجه واليد بطلو اليد والرجل بطلو
الرجل ككافى ثوب الخياطى واعلم ان غسل البطن من عضو الى عضو عند اسراف الماء
يجوز في غسل الكلي وضوءه ويجوز غسله من عضو الى عضو ككافى ثوب الخياطى
رجليه في مكان آخر طاهر ولا في الحمام المستنقع بالفتح الى الحمام المستنقع
وفيما ذكرنا سار بانه لو انشرف في الماء بحارى جازى عن غسل ككافى ثوب الخياطى
مكث فيه ساعة فاستنقذ وضوءه وغسل ككافى ثوب الخياطى وكفى اذا
اي لامرأة ذات شعور الضفيرة اي شجع فهي في الماء فيسيل بمعنى مضموع
والماء للمبالغة او نقل الى الدوات ان يغسل اصلها اي يبلها الماء اصولها شعورها
وعنه انه لا يكون كافى في غسل طاهر من غسل وهو مضموع كافى في الواحد
والاول المختار كافى في الملاءمة وفيه رمز الى انه لا يكون لذى الضفيرة نقصها
وقيل كفى وفيه تعالى الصبح ان يغسلها وكذا لا يكون لذى انما اذا انتفتت كما
في الذاهي والى انه لا يكون لذى النجاسة لودم الجرح كافى في الضفيرة واعلم انه اذا
اضرها غسل الرأس تركته وقيل غسسه ولا تغسله غسرا عن زجها ككافى حنيفة
وموجب بالكدى شرطه وقيل بسبه وقال الجمهور ان سبه اراد قوله
الا ان يغسل حتى يغيب النجاسة والا فربما تغيب البدن فيتأذى بالماء لانه
كافى شفا انزاله اي فروجه عن كفى ككافى البهيمى وانما اثره على
الخروج تبركا بعبادته صلى الله عليه وسلم لم يحد في كسبه والمضى بكسبه من
شدة البلاء وقد يكسبه غفاه هوا خلق منه جنات ككافى كنفذات ويجعل
وعزها وفيه نظر ان الحبل لا يكون الامن الماشى ككافى الصفا والنهاية انه
ماء البحر فليس للتكسية كقوله سار ماء ابيض ينكر منه الذكر فليس مختصا بالرجل
واليه ذهب المحققون من الحكماء والازال بشر الى امرأة لو احسنت بل افرج
المضى الى الفرج الخارج لم يجب غسله وهذا طاهر الرواية عليه الفتوى ككافى كنفذات
ذى دفع اي سبلان بسوءه ككافى كنفذات وليس مختصا بماء الرجل كما
نظر قال الله تعالى خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب
وذى شهوة اي لذة وان كانت في الاصل بل النفس الى ما تربه
والمتر صيف مجاز والوصفان مثلا زمان الزيادة التوضيح فاذا اتم شيا

او ضرب على ظهره فخرج بكافى شهوة لم يغسل عند العامة خلافا لعيسى بن ابان فان
عنده يغسل عذره على كل حال ككافى كنفذات عند الانفصال عن الظهر والشرية
خوف شهوة فلو جابو فيها دون فخرج او استمنى بكف او نظر الى امرأة بشهوة
او احتلم فانفصل عن مكانه في هذه الصور فاخذت احليله حتى كانت شهوة ثم فوج
المنى او اغسل بوضوءه بلا نوم وبول ثم امنى يجب غسله وهذا عند خلافا
لابي يوسف ككافى كنفذات اخرى وخلف وبه نأخذ ككافى كنفذات وذكر في كنفذات
انه لو يجب عند محمد وذو خلافا للشيخين ولولم يات او نام او شى ثم اغسل
ثم خرج بيقته كفى لم يجب اتفاقا وعينه عام الخشعة من رأس الذراع الى
وهو غير داخل في مضموعها وكيفية بالفتح معده رغاب عن معين اذا استمر
في قبل او دبر بادره عنات وسكونين وكفى خلافا لدبر المذكر والانشاء
ولعل امراد معده الخشعة حتى لو قطعت فغاب اقل من مقدارها لم يجب
الغسل وكما مشير الى انه لو غاب اقل من هذا لم يجب ككافى كنفذات كفى في
الحزاة ان يغسل الملبس في الدبر موجب وفي اللالى انه غير موجب خلافا
لها والى انما من الخصى لو غابت وجب ككافى قاضى خان والى انما لو غبت
بشوب او غيره لم يجب ككافى كنفذات والى انما لو غابت في السرة مثلاً لم يجب
الا ترى انما لا تغيب نساء بخروج ككافى منها صرح به في قوله على ككافى
الواطى طرف موجب فلا ضرورة الى الحذف وكقوله الموطوء وفي ككافى
اشعار بباشرة اطا التكليف فلو كانا واحدا غير مكلف كالصبي لم يجب
لم يجب ككافى كنفذات وكذا المراهق وكراهقة والكافرا اذا سلم ككافى كنفذات
وكايد واخطى البرية لان حكمه ياتى واعلم ان ككافى كنفذات هو المانوال
وعينه الخشعة لقوم مقامه لخفاءه فوجب غسله موجب وضوءه وروية المستهظ
ولو حبسها وفيه خلافا والاحتياط في الوجوب وكذا احكم الصبيته اذا بلغت
بالحيض ككافى كنفذات المنى اي شيئا يتقن انه منى سواء كان متذكرا او انثى
اولا وكان ككافى كنفذات يقول هذا عند ابي حنيفة ومحمد واما عند ابي
فلا يغسل عليه اذا لم يتذكر الا حمله كذا في شرح الطحاوى او المذى
اي شيئا يشك فيه انه منى او مذى تذكر الا حمله اولاً وهذا عندهما
وكذا عند ابي يوسف اذا تذكر الا حمله واما اذا لم يتذكر فلا يغسل وفيه قولان
وعنه انه واجب عنده ولعل عنه روايتان ككافى كنفذات وانما قلت
بلام العهد والمذى المشكوك لانا لا نوجب غسله بالمذى اصله بل بالمنى لانه

قد رقب با طالة الزمان فالمراد ما يكون صورة كذبي لا حقيقة كما في
غيره وفي الكلام استبعاد ما لا يتحقق بالمعنى لم يجب تذكر الاستحالة اولا وهذا
على ما في المتن عن المختلف لكن في كحيط غيره انه واجب وبان لا دخل لاشارة
الالة قبل التمسك وفي النوادر عن محمد انما لو كانت شرت قبله لا تذكر الاستحالة
لم يجب غسل الا اذا اتيقن انه مني قال الحلواني انه ما لا بد من حفظه كما في غيره
والزاهد في غيرها فعلى ما قرناه لا قصورية بل في كحيطه وكروية الا بصا
وكعي حذر غيره واجب التمسك وكوزا بمعنى العلم به عند احد الفقهاء غير مجوز عند
وبخلافه في كحيطه المستقلة تبعافانها كما روي على ما ذكرنا واحترز بقوله
روية كحيطه المذموم عن روية المتيقن وكحيطه المذموم بعد الاغناء وكسر
فانه غير موجب لكن رؤيتها المني موجبة كافي كحيطه وبقره المني وكذبي عن الود
فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاستحالة كافي كحيطه وكذبي وكروية كحيطه
وقيل بالتمسك به فالمراد ما يخرج عند الملاعبة وثاني عن كحيطه كافي كحيطه وذكر
في كحيطه وغيره انه لو جامع ثم بالى فغسل ثم خرج منه شيء لم يوجب له وهو ودي
وانقطاع كحيطه على انقطاع العادة او السلة الى كحيطه وقدر في كحيطه
مقدار كحيطه من الاستحالة والتمسك لانه بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع
وهذا في حق المسئلة واما في الكتابة فالمعتبر نفس الانقطاع كما على انقطاع
العشرة في حق الحمل كافي بسبب طهارة الكلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع
المسئلة دون عشرة فحق السلة وجب غسل ولم يجب ثانيا عنه عشرة كما قال
بعض المشايخ ووجب بعضهم وتوقفون كافي الحيلة والى ان كحيطه
او كحيطه كاذبنا نفس الانقطاع وفي شهيد الكبرمان انه نفس الحيف الالك
العمل غير بعيد فروع الى الانقطاع وانقطاع النفاس كالحيف فيها
فصلنا وفيه اشعار بان لو ولدت ولم ترد ما لم يجب غسل كما قال
ابو يوسف وبه اخذ بعض المشايخ لكن وجب عند اب حنيفة وبه اخذ اكثرهم وجوب
الوضوء اتفاقا كافي كحيطه لا اي غير موجب له وطى بهيمة بالهرة اي
جماعا وان كان في الاصل الحسن بالقدم وبهيمته ما لا ينطق له كافي كحيطه
بلا انزال اي بغير فروع حتى قائما بما عامل في الانزال على الامم ولا التمسك
بمعنى غير كاذب كبرائى والمينة كالبهيمه الا ان لم تذكر لظهورها
وسن اي دووم عليه بلا اعتبار فيكون من سنن الزوايد في كحيطه
ان يكون من مستحبات الوفاق ما ياتي وقد صرح به في الجمل في كحيطه

للجمعة

للجمعة اي يوم الجمعة كما هو ظاهر وعلم لصلة كما قال ابو يوسف لانها افضل
وغيره كافي كحيطه وعنه انه لها جيمعا كافي كحيطه والاول قول الحسن
ورواه عن صاحبين فانها افضل الايام وفيه اشعار بان لا يغتسل بغير وضوء
لعمل بالسنه وفيه اختلاف بين الحسن وابي يوسف كافي كحيطه غير ما كفي في
جمعة كحيطه وقاضى خان انه لم يعتبر بالاجماع وفي الزاهد في الاغتسل يوم الخميس وليست
لعمل بالسنه حصل وفيه كبرياء لفصق منها والمعيد اي لمرئى اليومين وفيه
اختلاف الحسن وابي يوسف كافي كحيطه وسما في تمام في باب والاحرام اي
وعنه ارادته ويوم عرفة هكذا المطلق في كحيطه واكثر انكبت لكن في المشايخ
سنه بالعرفات وكذا اشار في كحيطه واعلم انه يستحب غسل الصبي ويجوز
اذا ابلغ وفاق كافي كحيطه وكذا غسل الحائض ولكل الرأفة والقدر وعرفة
والكافراذالم واما الجنه فواجب كافي كحيطه ثم شمس في الماء وهو
على نوعين مطلق غير محتاج الى قيد كماء الحمار وقيد كماء الى قيد كماء
والاول يزيل الخسيتين وثاني في النجاسة الخفيفة وقيل كحيطه غيره انه لا يزيل
النجاسة الخفيفة عن البدن والاول كحيطه واما اختلط ما به فان
غلب فطلق والا فبقيد كافي كحيطه وفي هذا محل ما فصل بقوله ويتوضأ
بالضوء اي بطهر اعضاء الوضوء بماء كسواء اي بانزل من هذه المظلة او
السحاب سواء كان في الهواء او ساكنا على وجه الارض او جارا فلا
يتوضأ بالبلد الا اذا تضاطر وعن صاحبين انه يتوضأ به والاول كحيطه
في الظهيرة وماء الارض اي ماء يكون في اعناق الارض كماء الابار او على
وجها جاديا كالانار او ساكنا كالحياض فلم يصح بعض ما قال اصحابنا انه
لا يتوضأ بالماء الكراكه ولو كان اكثر من عشر الى عشر كافي كحيطه وانما نحن
التوضي مع انه مزيل لمطلق الحديث كذا الخش لكثرة الاحتجاج والاحكام
ولا ينبغي ان يكون نازل من كسواء فلو كفي به لكن وان قيل ان حال كونه
تغير ذلك الماء من لونا او ريحا وطما بالكلت بحركات اليم الاقامة
كما ذكره ابن مالك وفيه اشارة الى انه لو طهر التغير بالنجاسة لم يتوضأ به
كافي كحيطه وفيه اشعار بان لا بأس بظن التغير بالكلت الا انه خلاف اشعار
المحقق واختلط به بالظن وغيره ظاهر سواء كان من جنس الارض ولا
وسواء فقصده كحيطه او لا كالزجاج والتمر وكصابون وورق شجر
الا اذا اخرج به اي يتوضأ به كماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع الاوقات

الوقت افرج الطاهر الماء عن طبع جنس الماء أي من صفته الأصلية التي هي
 الرقة فلا يتوضأ بها كسبل وغيره إذا كان نجساً وفيه شعار بانه من
 اعتبار الغلبة من حيث الملاخاة كما قال أبو يوسف وفي رواية عن محمد وروى عن
 وأشهر قول محمد ان المعتبر هو اللون والاول هو كونه مستقيماً على الوصف
 في الاعتبار كما في حاشية الهداية لكن في الزايدة وغيره ان الطاهر ان
 خالف الماء لو نأكله كالبس وغيره والمزج ماء الزعفران فالجدة لغلبة الماء وان نقا
 لو نأكله وتناطها كما بسط والثمار والانبذة فالجدة لغلبة طهر وان توافقا
 لو نأكلها كماء الكرم فلقية ابراء أو اذا غير طحا أي غير طهر الطاهر الماء
 لا كل شيء أوله أو غيره وهو أي يحار ان ذلك الطاهر ما لا يتعد
 السطافة من نحو المرق وماء الباقلاء يطبخ وفيه شارة الى ان الغلبة
 مانعة فيما يطبخ من هذا الجنس سواء كانت بالبراء او اللون والى انه لو طهر الماء
 أو كثر أو الاكثان في الماء وتغير لونه وتوضأ به إذا كان رقيقاً كما في
 ودلالة المفهوم ليست قطعية كما رويها في كلام شعراية لو غير الاوصاف
 بلا اخل وتغير من كورين كان طهوراً وما في الهداية من ذكر احد الاوصاف
 ليس للتفريق كما في الزايدة وفيه اثر في كسرات فلا مخالفة بين كلامي
 المتق والهداية كما ظن وان اختلف طهر أي به الماء الخمس بالنية فان
 كان الماء جارياً في عرف الناس وقيل هو ما يجلبش وأن قل وقيل لا بد
 بنية وقيل لا بد من قطع يديه بغير يده كما ذكره الزايدة وعن أبي يوسف
 بالاعتذار والاعتراف هو الاول كما في النخبة ويدخل في الجارية الشاة اذا روي
 على طريق فيه غسائت كفتت واخذت بحيث لا يرى لونه ولا أثره كما في
 وكذا انما كطهر من مطهر حتى لو احبب الثوب نودا وقع على سطح فيه عذرات
 لم يجس الا اذا غير وكذا ماء الحمام حتى لو اذخر فيه يده وعيلاً كثر لم يجس
 قيل هذا على ظاهره للضرورة وكل حاة المشايخ اذا دخل الماء من الابواب
 والاعتذار من ارك لم يجس وعليه الفتوى كذا في كحيط وخبر الاعتذار
 المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فما بين كفتين كما في الزايدة او كان
 وجه الماء عشراً بالكون والثابت لحذف التمييز الذراع كما في ثوب الكريما
 اولاً نية كما في كغوب في عشر أي مضروباً فيه فيكون دوره اربعين ذراعاً
 وهذا اكثر الاقوال وله نأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقيل في عشر
 في عشرة عشر وقيل اثني عشر في اثني عشر وقيل ثمانية في ثمانية عشر

كذا في شرح الطحاوي وشهد عن أبي يوسف وقيل سبعاً في سبع كما في الزايدة ومثل ذلك
 كما في النظم وهذا في كبريه وآما في كدور في شتر طان يكون دوره ثمانية وأربعين
 ذراعاً وقيل اربعاً وأربعين والاول احوط كما في الكبري وقيل ستة وثلاثين
 وهو كصحيح المذهب عند الحساب كما في نظرية وفي الاولين تخفى الموضع الرابع
 المدور وفي الثالث ما يسهل ويختلف في الذراع في محيط المربع ذراعاً كل
 وزمان وفي قاصحان اليه ذراعاً مساحة وهي سبع قبضات واصبع مائة
 في كل مرة كما في الولولجي وفي المرة السابعة كما في الكريما في اوصاف موضوعية
 في كل مرة كما في سيرة الحضرات وفي النهاية كصحيح ذراع الكريما وهي سبع قبضات
 كل قبضة اربع اصابع وهو كحاشية كما في الكبري فلو كان وجه الماء ثمانية في ثمان
 بذراع زمان ثمانية قبضات وثلاث اصابع لكان عشر في عشرة على هذا القول
 والاطلاق مشعر بأنه لا انفصل في الارض زرع او في الحوض طحلياً او كان فيه قطع خشب
 او جريد يجرى في الماء جاز فيه كوضوء كما في الزايدة لا يخسر اي لا ينكس
 ارضه اي من الماء الذي يكون عشر في عشرة والاضافة للعهد بالغرف لا ينبغي
 اي برفع الماء بالكفين وكجلة حنفية عشر في عشرة وهذا قول بعض المشايخ في
 تقية الجمع وعليه الفتوى كما في النخبة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل لا بد
 الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل موضع الى الناحية كما
 في حاشية الهداية والعشر في العشر اعم من الحقيقي والحكمي ويدخل فيه
 طول الماء من الوضوء اليه صاعاً في عشرة فاذ في حكمه على المص كما في الاحتياط
 وغيره وكذا ان يترعى ما في عشر في المص وروى ان الماء في البئر اذا كان
 بعد رماء الحوض الكبير لم يجس كل في المينة وهو على الاختاره من التقديرين
 والحق ان الذي هو خمس اصابع تقريباً ثمانية الاف وثلاثمائة واثنى عشر مائة
 من الماء كصافي ويسع ذلك في غير كل ضربة طولاً وعرضاً وعمقاً ذراعاً
 وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريباً كل ذراع اربعة عشر صاعاً
 لا يجس ولا يغير عما عليه من كطهورة ذلك الماء كذا في جارية او
 عشر في عشرة وقد شارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا
 الماء الجاري كما في قاضي خان وآية جوازه من جميع جوانب كوقوعه في موضع
 الوضوء ايحنا وعليه الفتوى والى جوازه من الحوض الصغير اذا دخل الماء
 من جانب وخرج من جانب سواء كان اربعاً في اربع او اكثر عليه
 كما في الزايدة وكذا ان كان عيناً في سبعين او خمس في خمس

بنحو الماء منه وعليه كفتوى كافي الشريعة وغيره ١٧١ اذا غتر اي يكون مطهر في جميع
الافاق الا وقت تغير ذلك نحو طهارة الماء الذي كان جاريا
او شرا في عشر وكلمة تنجس الماء ما يورثه ذوق شئ من حلاوة او مرارة
او غيرها اوله اورد رحمه الله تعالى في نجس الماء اذا خرج من شئ بور وادخل عليه قبل
خروج شئ وقيل ثلاثة امثلة وتخلد دخل بلا فوج قال الترمذي في معنى كافي الا انه
والاول اصح يتبعه على سبيل كافي كونه واعلم ان ما في المتن عام لجميع
والماء الجاري كافي عامة المدة اولات كافي في نجس وكذا خيرة والحلاوة وقا
وعزها خلوص جنة زهيرة وجري الماء تحريها وفوقها لم نجس الا اذا غتر
اثره وعليه كفتوى كافي في المصنفات عن بعض هذه الكثر في الايضاح اختلاف الروايات
عن اصحابنا في تحديد الكثر فانما هو من خمسة عشر في عشر وكلمة
اي جنة انه موكل الى غلبة كثر فانها كالتيقن في وجوب العمل وعلى كافي
يوسف ان الكثر كالجاري لا ينجس الا بالتغير وان لم يكن الماء مختلط
بالنجس جاريا ولا في حكم نجس ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر فان
في اختلافات مذكرة في عشر عشر كافي في خيرة ولا يخفى انه فرض
هذا الحكم الى كونه كافي حسن واعلم انه لو دأب جلا يتوضأ بما نجس
اختلفوا في وجوب سجدة عليه كافي كونه وكما سأل اي لا كافي شدة
عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولى لانه انما يغتفر الى غيرة
في مظانه ولذا قيل في لباس بائس اي بائس قليل وهذا الكثر كانه قد يستعمل
فيما يكون في فعل اوله بل واجبا كافي في صوم النهاية بموت سائل المولد اي ما
يكون تولده وموتاه في الماء فالبري الذي لا يعيش في الماء له دم سايل
ينجس اجماعا سواء مات في الماء او غيره الا انه اذا عاش في الماء وتولده
في غيره فلم ينجس كالبط والاوز وكلمة كافي في شرح الطحاوي ولكن في كفيط
ان موت طير الماء في غير الماء نجس وكذا في الماء كبر الا صغير الدم
والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك الماء في الماء او ما يجره غير نجس
وان تقطع وهذا هو كافي في كفيط كافي في كفيط ان موة في الماء غير نجس
في ظاهر كونه رواية اما في غيره فالسك كذا اجماعا واخبره كالضفة
والكلب الماء وسرطان فيه خلاف ولا بأس بموت ليس له دم
سائل سواء مات في الماء او ما يجره وسواء كان جريا كطير الماء صغيرا
كافي في كفيط او بريا كالجراد والذباب والذئب والنور والعقرب والقمل والبعوض

وليس سوا ذلك اولا والا في الحلق انه اذا حصل له دم نجس كافي كونه اودي
وانما قيد بالان لان المعتبر عدمه كسب لا عدمه اصل حتى لو وجد حشران له
دم جازم نجس بل لم يكن موة في الماء نجسا كافي في حاشية الهداية وغيره كافي
المبسط وان هذه الحيوات ليس لها دم اصلا لان طهرتها بتبعض الشمس والدم
يسود ولا يخفى ان هذه الجملة مغنية عن الاولى وكقول بان ما ذكره لمزيد
التوضيح لما يليق بهذا الكتاب ولما فرغ من الماء كطاهر وما يتعلق به من بعض
اقسام الماء المقتدر في الباقي وما في حكمه وقال ولا يتوضأ على
على متوضئا بماء اعتصر اي استخرج الماء بالقصر او غيره بان دق
دقا ناعما ثم استخرج منه الماء او دق وطحن بالماء ثم استخرج والرواية بقصر
ولعل وجهه انه السبب بنفي التوضي عن شجر اى نبات فشتا ولعل وجهه
وودق الهندباء وشراى فروع نبات فشتا لئلا يورد وسائر الازهار
والاعتصار اعم من الحيتي والحكي فيخلف فيه ما في الريح من ماء الكرم وعن
ابي يوسف انه يتوضأ به ويستحب ان يكون على هذا الخلاف ما لا بد منه في طبع
بلا استخراج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بنبيذ التمر وان لم يجد الماء وعنه انه يتوضأ
به ٢ وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم به اخذ محمد وعنه الرجوع الى التيمم واخذ ابو يوسف
كافي التيمم وهو كافي في حاشية الهداية ولا يتوضأ بماء استعمل في غسل
من الاغضاء وان كان ما يلبس في البثرة اقل من نصف الاغضاء ونحوه لم يستعمل
كما قال كثير من المشايخ الا اذا كان غثا كافي في كفيط وهو الاصح كافي في الخلاف
وكذا اغسال الجذات كالقدر وكقصاع والتماد وانما يصح استعماله عند محمد
لقرينة الطلب ثوابه بغير من نحو الصلوة وان كانت في الاصل ما يتقرب به الى الله
وعنه حال القرينة او دفع الحدث اي استعماله للقرينة ما لم يرفع رفع نجاسة
حكمية بقرينة العطف فلا يلزم ان الاستعمال للقرينة لا يكون الا للقرينة فاذا
توضأ بحدث ناويا لم يكن مستحلا اتفاقا كما اذا توضأ ثانيا وغسل ليد
حايضا او غيره قبل الطعام وبعده فاذا غسل الحدث الاغضاء للتمتع يكون مستحلا
عندهما فقط الا انه قال ابو حنيفة انه يجوز ان ازال الحدث وجب استعمال الماء
بلا خلاف فان زال الجبين او الجنبين لا يصح استعماله اتفاقا كافي كونه احدى اتفاقا
لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر او نجس بتيمم طاهر كرواية وروي ابو يوسف ومحمد
عن ابي حنيفة انه طاهر غير طهور به اخذ محمد وابو يوسف عنه انه نجاسة خفيفة
وبه اخذ وكفى عنه انه غليظة وبه اخذ والى هذا الخلاف مال مشايخنا

وأيضا في العراق فقالوا انه طاهر غير طهره بلا خلاف بين اصحابنا وهو محذور
المتقين من شايخنا فانه اكثرهم عن ابي حنيفة ربه وهو لا يقبل ولو وقع في الماء
بغيره باثا اذا غلب وقيل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كافي في الحنفية وكفى
على قولهم كافي في الحنفية وفي في التوضي اشارته الى انه يجوز ازالة الخبث به
ويكره شربه ولا يحرم ولا يجزى كافي في الزاوي وفي استعماله بلفظ المانع لانه
على انه ما دام على عضو ليس له حكم الاستعمال بخلاف كافي في التوضي وفي
اطلاق الاستعمال رخص الى ان لو غسل اعضاءه لغرة الفجرة فالما لا يغير
كما لا اول عندنا واما عند شافعي والثالث غير مستعمل كافي في النظر والحروفه واليه
انه لو توضأ البقي صار مستعملا وقيل لا يستعمل والاول اشبه اذا كان عاقلا كما
في كافي والى ان غلب الخبث كالمؤمن وفيه خلاف كافي في الزاوي ويشترط ان الى
انه لو غسل الخبث والجنب غيرهما فليس من اعضاءه ولو لم يكن مستعملا وهو لا
وكذا لو غسل الجادات كالا ثواب وكفارة وكقصاص ولثمار كما اثر البقي في الخزانة
وفي الاستبراء اشعار بان اذا زال عن عضو صار مستعملا وهو صحيح كافي في الزاوي
وهذا ذهب اصحابنا عليه اكثر المشافعيين وذهب ابراهيم بن محمد الى اشتراط التوراد
في مكان وهو اختيار الطحاوي وبعض شايخنا ينجح وظهر ليدن الرغبتاني كافي في كافي
وهو محذور كافي في الخلاصة وذكر التوضي انه لو تناثر عن عضو على ثوب ثم ياخذ
حكم الاستعمال بالاجماع ثم ذكر على سبيل الاستعداد ما هو مطروى في جملة وان كان
الاسبب بفصل تطهير الاجناس فقال كل اهاب بالكرسي جلد غير مدبوغ كافي
عاقبة الكتب كالمزنية وخوب وكفى وغيره دبع من الروايات وهي ما حقيقة
ازالة النجس وكطوبه بالادوية او حكمة بالزيت والتشبيش والالقاء
في كبر حرر ولا يعود غشا بالابتلال في الحقيقة اتفاقا وفي الحكم على الله
كافي في كبرهات ولله الم بعد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس وكذا لحم جلد
كافي في الخزانة وعن محمد بن داود بن مائة الميتة وجعل فرا اللين او مسن جاز
وكذا الكرش وعن ابي يوسف انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كافي في الزاوي وفي
تفكير الاهاب اشعار بان كل فرد من افراد طهر باليدن الا انه يوجب ان لا يطهر
كل فرد منه فالاولى ما دبح طهره الا بجلد ابي حنيفة من الخنزير فانه لم
يطهره باليدن وقيل لم يقبل كافي في كافي وعن ابي يوسف انه يطهر وفي الاكشاف
رخص الى ان الحلب يطهره خلافا للصاحبين فني كونه نجس كافي في خلاف كافي
في الزاوي والاول يصح كافي في الحنفية والى ان جلد الميتة ولو دبح يطهره وفيه خلاف

كأن الحزاة وبعد الاوى أى شخص المنسوب اليه بان يكون من اولادهم
ولو كما قرأناه لا يظهر به لبس يستدل شرفه وفي الحزاة انه طهر على الحقيقة لا
انه لا يجوز الاستغناء به لاحترامه وفي الزاهية انه لم يقبل الدباغة وما
اى حيوان طهر جلده بالذبح طهر ذلك الحيوان جلده وحده وشي وجع اجزاء كما
في شرح المحلى روى وقيل لا يظهر الا جلده والاولى المحكى كافي في النجاسة وذكر في النهاية
ان جلده لا يظهر عنه بعضه اذا كان مسوره بحا بالدكااة الشريعة الذبح
من الاهل مع تسمية فلذبح كمارا محكى لم يظهر الا ان يحكى انه يظهر ولو ذبح لم
دلم بسم الله لم يظهر على الحيوان كافي في النجاسة وظاهره يدل على شموله الاختيارية بين
البلية والحجيين وفرضية اى موضع اتفق وعبد اسدا كذا في النجاسة ولا يتكلم طهارة
الحيوان بما يتبعه من اجزاء الحيوان كالعضد في الامعاء وبما لا يدخل في الدكااة
في طهارة اصله كالشعر ونظما كما في حاشية الهداية فان الفضلات
ليست من اجزاء الحيوان والدكااة مطهرة له سورة شعور ونظما كما يأتى
وكذا اى مثل جلده في الطهارة بالدكااة كحده اى لم الحيوان فانه لو كان الجلد لزم
انتشاره في غير وان لم يترك له وانما خصص بمدة التعميم فان لم السبع خلا فاحتج
انه في الخلاصة المختار ان يحس وهو صحيح كافي في كفاي كمالا يظهر جلده بالذبح
فلا يظهر ذلك الحيوان بالدكااة قيل هذا زائد لان مفهوم المخالفة وان لم يكن
معتبرا في نفس الا انه معتبر في الرواية وفيه ان المعنى معتبر في نفس العقوبة
كما في قوله تعالى يصلوا عليهم عن رحمتهم محبوب كافي في حدود الزناية واما في الرواية
فاكثر شى كما قرأنا شعر الميتة مثل الصوف والوبر والبرش والميتة ما زال
دوحه بلاتذكية وعظمه مثل القرن والخف والظلف وعصبه مثل سن
على داي وكعصبه طيب المفاصل طاهر ذلك الثلثة فاجرى مجرى غير
اسم الاشادة والاطلاق في غير الى ان شعر الكلب وعظم طاهر وعند الحسن
بخس وكذا عظم الفيل وعند محمد بخس كافي في الزاهية وفي الامانة اشعار
بان هذه الاشياء الحيوانية طاهرة بالطريق الاولى ومع هذا لو ترك الميتة كما
اولى والاشياء معتبرة باليبوسة بلا سورة والافجحة كافي في تافى ما
وغيره ولما كان حكم الانسان بخالف الحيوانات في الاكثر افرده بالذكر فقال
وكذا الشعر وعظمه وكعصبه لاسان الميت طاهر وعن محمد بن يحيى يصوله
مع شعره اذا كان اكثر من قدر كبره من الفتوى على انه طاهر وعظمه
طاهر محترم احتراما حتى لو انطى في دقيق لم يوكل عن ابن مقبل انه يوكل

وفي تخصيص الانسان ايامه الى ان الثلثة للخنزير خمس وعن الائمة الثلثة ان
 شعره طاهر كما في الزاهدى بن وقع بها خمس مائة كالبور والخنزير
 ولو قطرة ذكيرة وفرد كدجاجة دطبا كان او بابا قليلا كان او كثيرا
 الا انه لو كان حبلنا نحو من الابل وتفنن في ظاهره ورواية لم نجس بالليل استح
 دطبا او بابا صحيحا او منكرا على خمس بكنش قله هو الثلث وعن محمد
 ما ياذر مع الماء وقيل كذا في الحنفية والشافعية انما استلذه الناس كذا في الكفا
 واما الروث فنجس خلافا لابي يوسف في البكس وذكره كذا شهيد ان لم يرب
 كاليا بس الحزوة فير حوالا في واطلاق البريد على ان امارت في الهياط
 والعلوات فيما سواه وهو كذا في الزاهدى واحتج بهما اذا وقع فيها نجس
 او براق فانه لم نجس كذا بكرة كذا في الزاهدى او بات فيها او في غيرها ثم وقع فيها
 حيوان غير ما في المولد وله دسما لم لا سبق فيه حرج في الشارع واطلاقه
 مشر الى ان يصفو ويكسو سواء انسخ اي تورم وتغير صفة حيوان ويوصف
 المتكر بما يتصف به في كذا قبل كذا ذكره ابن مالك او كذا في القتل او سقط
 شعره وانما لم يكتف عنه لئلا يتوهم انها اذا اتفقت لم يطهر كذا النزع وفيه شارة
 الى ان لو وقع في ذات الغادة او قطعة لحم الميتة ينزع كل ما اثرها كذا في قاضي خان
 وغيره او مثل ادى يشاة ايات احدها او مثله في الحنفية فلو وقع فيها سقط
 ينزع كل الماء وعن ابي القاسم الصنار اذا وقع في ان الميت فيها لا ينجس ولو
 قبل الغسل كذا في كحيط وعن ابي حنيفة ان الجردى كاشاة وعنه انه والسجدة كالسج
 كذا في الزاهدى ينزع كل ما اثرها خبر بئر والاحسن لاكتفاء بالنزع فانه سقاء
 ماء البئر سواء كان سندا الى فخر او ما اثرها كذا في كحيط على ان ليس في كذا
 والصحيح الا الاول ولان تعريف الصنف لا يقتضي نزع كل جزء من اجزاء الماء وشاة
 خلافه وفي الكلام على ان يخرج نجس او لا ثم ينزع وفي الزاهدى لو وقع فيها
 عظم تلتصق بالنجاسة وتعد فراجه تطهر بالنزع وكان غسل العظم وفي كذا
 لو وقع عصفور في بئر فخر وبعث فراجه فادام في الفخة فترك مدة بعد ان
 استحال وصار حماة قبل مدية ستة اشهر وفي لاكتفاء اشعار بان الكنج
 مطهر للبئر كذا وللدلو وكذا وكذا بقاء هذا في حق هذه كذا واما
 في حق غيرها فلا كذا شهيد ذكره في المتقى وقيل ينزع حمارا وخر يطهر بدونه
 وبه نأخذ كذا في الزبدة وذكر الموت والعلو كذا في كحيط ينزع كل ما اثرها
 الا الخنزير فان كان اديا لم ينزع شئ كذا اذا كان عصفورا او دجاجة

او فلاة او سورا سحا ناكما في كحيط وهذا اذا لم يكن على النجس انخره نجاسة ولم
 يصلح في الماء فان تيقن بالنجاسة نجس وبوصول النجس الى حمار كسودة كذا في
 وفي الكروية عن ابي حنيفة خمس لاء او ستا وسبع وقيل عشرون وفي المشكوك
 ينزع الكل كذا في الزاهدى وهذا كله اذا لم يكن ماء كسيرة بعد ماء الحوض الكبير
 والا فلا نجس كذا في الزبدة وفي القينة وكذا في النجس كذا في الجارى كذا
 في الزبدة ومثله في الزاهدى وفيه عن محمد اجتمعت انا وابو يوسف على انما كذا
 ومثله في كحيط الا انه دوى عنه انه قال كان هذا قاسا فتركه بالانذار
 ان يمكن النزع بسد منع الماء مثلا وغاية النزع ان يقل بحيث لا يتلأ
 الدلو منه او اكثره فلو غار الماء قبل النزع بقدر عشرين طهر الباقي
 وان غار ثم عاد فعلى محمد نزع عشرين وقال شاذ انه طهر كذا في الزاهدى
 وهو صحيح كذا في الخزانة ولو نزع عشرين ثم غار ثم عاد لم ينزع الباقي
 ولو زاد قبل النزع قبل نزع كله وقيل مقدار وقت الوقوع واختلاف في الوقوع
 والمختار انه لو كثر ترك كذا في الزبدة فلو نزع بعده ثم زاد في الغد قبل
 ينزع كله وقيل مقدار الباقي وهو صحيح كذا في الخلاصة والآن يمكن نزع كل الماء
 بان ينبع منها فقد رايها ينزع او فينزع قدره بقول ذوى بصائر
 بفتح الواو والياء اي يقول رجلين صاحبى معرفة لمقدار الماء وهذا قول
 نصير بن محمد وهو الصحيح كذا في كحيط وفي بعض نسخ ذوى بصائر فيلحق
 رجلا واحدا كذا في الزاهدى وعن ابي حنيفة يفوض الى رأى المشتكى به وعنه ما في
 وعن ابي يوسف يتخذ حفيرة بعد ما يعلأ فيها كما في كذا زاهدى وعن ابي حنيفة
 يسحق اللحم وعرضها بالاشبار ثم يضر العوج في الوض ثم ينزع كل
 شبر ولو ان كذا في الزبدة وعنه ما تبادلو وعنه ما شان خمسين وعنه
 ما شان او ثلثمائة كذا في كحيط وعنه ثلثمائة وبه يفتى كذا في النصير وفي
 اشعار بان الماء قبل النزع نجس وهو غليظ ثم خفت بعد النزع كذا في كحيط
 فلو صب لدلو الاول ما نزع عشرون في اخرى نزع منها عشرون وكذا في
 لستة عشر كذا في الخلاصة وقال مالك في ان الدلو الاخير كالدلو كذا في كحيط
 فلو انفصل عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد خلافا لابي يوسف كذا في
 وفي موت نحو دجاجة في الجثة كالسور والفاخرة بلا تغير ينزع اربعون
 دلو بطريق الايجاب وفي خزانة الفقه خمس الى اثنين اي في اثنين
 بطريق الاحتياط وفي ظاهر الرواية الى اثنين كذا في كحيط وعن ابي حنيفة

اربعون في الميتة الكبير ستون في الصغير كما في الترمذي وقيل بحسب البرد عن
 ابي يوسف في كسفة يخرج كل الماء كما في الزاهدي والرجاء بالفتح والكسفة
 والساء للرجة فيطلق على الذكر ايضا وفي نحو عصفه كصفه وسالم برص
 والفارة نصف ذلك اثنى عشر ذن الى اثنين وعن بابي يوسف هكذا الحكم الى الرابع
 وفي نحو اربعين وفي كسفة كما في الزاهدي وهذه المراتب الثلاث ظاهرة
 وعن ابي حنيفة روات في نحو الحلة والفارة الصنف الجدة عشرة دلاء وفي نحو
 الحماة الثلثين كما في كسفة فالمراتب خمس دلاء وسطا يميز اربعين وستين ونصف
 والمراد الدلالة المستعمل للآثار في البلاد وقيل دلو تلك البرد عن ابي حنيفة دلو
 يسع صاعا كما في كسفة وقيل يسع خمس امانا وقيل سنون والدلالة الخرق كما في
 الا اذا حبت منه نصف الماء فضا عدا كما في الزاهدي وفيه اشعار بان ماء
 بحسب قول النزع واختلفوا ان يحسب نزع لا غيرا وكثيرا الا انه يظهر نزع البعض
 كما في الترمذي وعزم ابي عبد الله في النزع فان الدلو كما يذكر ويؤتى بحسب
 اى قيمة ذلك الوسط ويجعل في حبابه واما نقص صغير وما زاد كبر فان كان
 الميتة عصفه امثلا وهناك كوعظيم يسع عشرة دلاء وسطا فنزع
 مرة كان كفاية قال القندري هو الحب الى وقال ذفر وحسن انه لم يحز كما
 في كسفة وبحسب البرد من وقت الوقوع اى وقوع الميتة فيها كما في المزارع
 وشرح الطحاوي ان علمه اى ظن ذلك بوقت بلا خلاف والا يملك فقد قال
 ابو حنيفة روات ان لم ينتفع فخذ اى مدة تجسرا يوم وليلة فهو معنى كسفة
 وان انتفع فخذ اى مدة تجسرا ثلثة ايام وليالها الثلثة وقال
 ابو يوسف ومحمد منذ اى اول تلك المدة زمان وجد ويتيقن عند الوقوع
 سواء كان الوقوع منتفعا او لا والاطلاق مشير الى ان حكم ما يحز به وعمل حكم
 الوضوء وكفلس سواء في القولين ويتيقن دكن الائمة بتولية فما يتعلق بالصلوة
 وبقولها فيما سواه واما قبة بالبر لا ان شوب عند علم بحسب الائمة كوجه
 وعند بيعا وصلوة يوم وليلة وعند في الطرى يوم وليلة وفي اياما بثلثة وفي
 بالهيئة لانه لو وقع حي فركا فخذ ثلثة ايام فلا يدرى متى مات فان انتفع اعيد
 صلوة ثلثة ايام عند ثلثين والافضلة يوم وليلة عند ابي حنيفة ولم يعيد
 شئ عند ابي يوسف الاكل في الزاهدي وسور الادلى ولو صغيرا او حايضا او
 كافرا وكذا سور شرا في كسفة اذا اتى عليه ساعات خمس فغيبته بلسان
 ولعابه فقه طهر كما في كسفة لكن في كسفات لو طال شرا به لم يظهر وان شرا

بعد ساعات وفي كذا احدى بكرة للمرأة سور الرجل وله سورها وهو بقية الماء التي
 تركها الشارب في الاثاء او الحوض ثم يستفيد لبقية الطعام غيره كما في كسفة
 وسور الفرس ظاهر في روايته عنه وعنه ان كتوطي بغيره احب وعنه ان سور
 مكروه وعنه انه شكوك والاول ظاهر كرواية وهو كسفة كما في كسفة وسور كل
 ما كوك من كسفة والافعام واغالم يستثنى الجملة التي لا تاكل الا الجيف مع
 ان سورها مكروه كما في الزاهدي وهو لا يزا غير مأكلة بدون جس فكما رها
 غير مأكولة طاهر ذلك لا سار وغيره غير مأكلة فلا حاجة الى الطهارة
 وسور سباع البهايم من الكسفة وكسفة كسفة وغيرها بحسب لم يوفها به
 وعن ابي يوسف انه يجوز كسفة كسفة وفي كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة
 والخزير كما قال مالك لا طراء ذكر كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة
 سقى بكل حيوان سلب قتال وكهية قدرت وسور الفرس مكروه كراهية
 او تحريم كما في حاشية الهداية والاحكام كراهية تنزيه عندها ولم يكره عند ابي يوسف
 ومثله عن محمد لكن اذا اكلت الفارة فشربت فمخرجها بالاجماع الا لو شربت
 بعد ساعة لم يحسب عنده اى حنيفة وكما في الزاهدي وكرواد من الهرة الهرة الهرة
 كما هو كتبنا در فان سور كسفة بحسب كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة
 داخله في سوكي كسفة لانه لا خلاف ان سورها مختلف فيه وسور الدجاجة
 المحلاة بالشد يد المرسلة لانها تفتش الانحاس وفيه شارة الى ان
 لو كانت بحسب لم يكره واختلف الى ان ان تجعل في قفس والعلف خارجة ولم
 تجد نجاسة اصلا او في بيت وعلف فيه فان لم تجد نجاسة غيرها ولا تحول في
 نجاستها والاول الحق لانها وان لم تاكل لكنها تلتقط الحبوب من بينها و
 الحسن ترك لدجاجة في شمل كسفة والابل وسور سباع كسفة كسفة كسفة
 من كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة
 اذا يتيقن عدم نجس منقارها لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف وفيه اخفى
 التاخرين كما في كسفة وقيل لا يكره سور في ايدي عبيادين كما في الزاهدي
 وسور سوكي كسفة من الحشرات كالجثة والفارة والعقرب والقنفذ
 مكروه بالاتفاق وقيل يستثنى ان يكون مختلفا فيه كسور الهرة كما في كسفة
 والاحكام كراهية تنزيه كما في كسفة فلا يجوز ان يمس عنده وجوده وكسفة
 جمع كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة
 غير لما قال كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة

ابي لا تعلق في البيت وقيل بالعلف انما الى باحت
 في كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة
 في كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة
 في كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة كسفة

يجوز ويكره استعماله مع وجود الماء لطلاق كافى فاضى خان وسور الحار الى
بقية المأكول والمنفل مشكوك فيه اى في حكمه وقيل انك في طهره يسهل
بطارته ولذا لم يخفى ثوب بالفسخ فيه وقيل انك في طهره وظهره يسهل
والاول هو صحيح كافى فاضى خان وعنه ان سور حان وسور حان وسور حان
طاهر وعن ابي حنيفة ايه بخس وقيل ان سور حان وسور حان وسور حان
النخل من الحار بخس ثم البول وكسره انك في كسره وفيه دلالة على ان الحار
اعم من الذكر لكن في الصحاح كرهت في العلى ان خاص به في بقول التبعة وفي
كلام المصنف لانه على ان سور الايمان مشكوك وعن ابي حنيفة وزفر وحسن ان بخس
كافى في الايمان ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله يتوضا به ويتيمم اى بفعله ايهما
فلم يكتف باحدهما وفيه اشعار بان لا يفضل تقدم الوضوء كافي في الخلصة وعند
زفر وجب تقدمه والاحوط ان ينوي فيه ان عدد غير مقرر فلا يتوضا بسور حان
ان وجد الماء والعرق من كل كمال السور طهارة وبخاسته وكراهة وشكا
لكن قال في الزايدة ان عرق من سور بخس وفي كذبته ان عرق الزايدة
الجلالة كالحار والنفوس وغيرها بخس وفي فاضى خان ان عرقها طاهر في طهارة
وفي كسره عن الامام الحلواني ان عرقها بخس لكنه عفو في البدن والثوب وعن ابي حنيفة
ان عرق كحار بخاسته غليظة وعنه ان خفيفة **فصل** مصدق عن الناف
اى كمنه مستعار للافاظ والنفوس من كسره منى على السكون لانه غير مركب
او فروع على انه خبر المحذوف ويجوز ان يكون مبتداء على انه علم جنس وان
مضاف الى قوله التيمم لغة القصد وشرعا افعال مخصوصة وفي كافي
وعنه انه القصد الى الصبيح لانه الحديث ولا يخفى انه لا يخلو عن شيء
يخلف ذلك الوضع اى وضوء كحدث فلو تيمم التيمم لم يكن قرعة كافي في التيمم
وفي مضارع خبر المصنف اشعار به في خفيفة على التيمم على اقل بعض الحاجة
فلو لم يجد ترابا نظيفا لم يصل وهذا عند ابي حنيفة وكفى رواية عن ابي يوسف
وعنه انه نوى بغير طهارة للتيمم بالمصلين وعنه انه يتيمم بالتراب الخس
ويؤتى تحته انه بركم ويسجد ثم يغيد وعن قول محمد كافي كراهة وكسره
اى غسل الجنب الخاضع وغيرها سواء كان للصلاة كواجبة او كسنة
لكن في الظهيرة ان الخاضع لا يتيمم للصلاة بخاذا وكعبه فاهم
لاقل من عشرة عند النجاشي عن ابي حنيفة عن استعمال الماء اى كافي
لطهارته حتى ان الجنب اذا كان له ماء يكون البعض اعيننا اول الوضوء

تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه
يجب عليه الوضوء في لانه قدر على الماء كافي له ولم يجب عليه التيمم لانه باليتيم
خرج عن الجنابة الى ان يجد ماء كافيا للفعل كذا في شرح الخطاوى وغيره هذه
ما قال المصنف واما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء
فالتيمم للجنابة بالاتفاق فان مع فيه معنى بعد كافي لوان في قوله تعالى ان
يسرا كونه يخل ما في هذا المتاع من الاشكال المذكور لمعه اى الماء عن التيمم
او التيمم عن الماء ميلا اى بعد سبل وهو في الاصل متدارمدي البصر من الاضيق
ثم سمي اى علم منى في الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قدر حده صلى الله عليه
طريق البداية ونهى على كل ثلث ميلا ولهذا قيل الميل المراكشي واختلف في
مقداره على اختلاف في مقدار الفرس فقول ثلثة آلاف ذراع الى رتبة الا
كافي في الغيب والكافي وغيرها وقيل الفان وثلثمائة وثلاث وثلاثون خطوة
كما في حج الزيادة وقيل ثلثة الاف خطوة كافي في كينايه والاولى السرا بالنظر
الى المبدأ فان الخطوة ذراع ونصف وكذا ذراع اربعة وعشرون اصبا بعد
حرف لا اله الا الله محمد رسول الله كما قالوا الا ان المشهور اعتبار الخطوة
وهذا كله عند ابي حنيفة وفي رواية عن محمد وقال لا يخلف الا على راس
ميلين وقال كس هذا اذا كان الماء بين يديه والافا لمعته الميل وعن ابي
ان المعية غنية القافله عن بصره وهذا حسن جدا كافي في كذا وفيه
رمة سرهم كافي في التيمم والميل هو المختار كافي في الهداية وتقييد بالجمع
على ان لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر انه يجوز لسجدة التلا
كافي في الخزانة وهو مختار للامام طاهر بن محمد واطلاقه مشير الى استواء التيمم
والسافر في ذلك وهو الاصح كافي في تحفة وقيل ان البعد في التيمم فرسخ وقيل
ميلان وقيل ميل وقيل بلوغه موضعنا يقصر فيه المسافر وقيل موضعنا لا يسمع
الا اذا ان وقيل اصوات الناس كافي في كسره وكسره بالميل يدل على ان في الاقل التيمم
وان خاف فروع كوقت كافي في شرح الارشاد لكن في كذا ان التيمم
او مرض اى خوف حدث مرض او ضعف كافي ويكون او زيادة او كذا
او اعتداده او وجد ان جمع او ايده اى اذا شديدا سبب استعمال الماء او الحركة
كافي في موضع كراهة والاطلاق دال على ان المريض يتيمم ولو وجد المتوضعا
كان او عدا وفي الاول خلاف الصاحبين وفي الثاني خلاف المشايخ على قوله
فهذا اللفظ محتمل على عشرين مسألة فصاعدا او خوف برد مرض او

للنفس والعصاة في السفر والاقامة وقال لم يتيمم المقيم وعن الحلواني لا يتيمم المقيم
 اجماعا قيل هذا الخلاف في ديارهم وآمان في ديارنا فلا يباح له التيمم اجماعا
 وتخصيصا لم يرد من قبل الاكتفاء فان الحزب الذي يدعي التيمم الكلي في الزاوي او عدو
 سواء كان اديبا او غيره فان منع الكفار الكسبر على الوضوء وكسوة يترك واولي
 الا انه يعيد وكذا المقيت وكذا الجوس الا اذا كان خارجا عن كسوة عنده لا يعيد
 كذا في محيط ولا يعيد في سبع بالانفاق كافي في الفتن والباء موضوع في الفلاة في الجبل
 او بقوة فلا يتوضأ عابجا بل يطبخ الساج كافي في الفتن والباء موضوع في الفلاة في الجبل
 او غيره فانه للشرب الا اذا كان كثيرا يستدعي على انه لا يتوضأ جيبا كما
 في النزول وعن ابي علي محمد بن الفضل ان ماء كوضوء يشرب وما يشرب لا يتوضأ به
 كافي في محيط او عدمه كذا لو جبر وجعل في يده وجعل في يده وجعل في يده وجعل في يده
 ما تحت يده مع انه لا يتوضأ ولا يتيمم وقيل يتيمم كافي في الفتن والمتبادر ان يكون الا
 مقرر فافترقا فان كان مع رفيقه ولو ليس عليه ان يشرب او ان يمشي في الغلابة حتى
 استقر فالتيمم عنده ان ينتظر او الوقت خلافا لما كان في الزاوي او خوف وقت
 ما يفتقر من صلوة لا الى خلف بفتحين وسكون حال من كسوة اي غير مترتبة
 الى ما يقوم مقامه فانما ثلثة انواع ما يخشى على فواته ولتضي آتاه اهل كاجعة
 فانما تنزل الى الغرض الاصل عندنا وهو نظره على المختار او بدله كما لا يخفى
 فانما تنزل الى خلف وهو كقضاء وما لا يخشى على فواته لعدم توقفا
 كالزوال واحترز بالقيدين من حذر نوعين وما يخشى اصلا كصلوة
 العبد فانما تنزل الى خلف في خلف التيمم لا جلا ابتداء اي قبل شروع
 او سقوط له كقوله وبناء اي بعده كقوله كني صلوة اي وصل بها آياتها
 وتفصيلا انه ان سبقه الحدث في المصلي قبل الصلوة فان رجعا وركب شيئا
 منها بعد كوضوء لا يتيمم والا يتيمم وان شرع فان خاف ذوال الشمس يتيمم
 بالاجماع والا فان رجعا وركب لا يتيمم والا فان شرع به فليتيمم اجماعا و
 ان شرع بالوضوء فكذا كذا خلافا لما قبل الخلاف في ديارنا لا يجوز
 ابتداء ولا بناء ولا حاطة الماء بمصلا ناك في الخلافة وغيرها وكسوة
 الجنازة بالبنوع اي الميت على السرير غير الولي اي يخلف التيمم لاجل الجنازة
 لغبر ولي صلوة ومن كانت حقا وهذا اذا كان لا يرجو ادراك شيئا
 من الكسرات والا فيتوضأ كافي في الفتن وفيه اشعار بان لا يتيمم والى صلوة
 سلطانا كان او قاضيا واما امام الحنفي او غيره كما يأتي وظاهره كذا

لكن يصح انه يتيمم ثم وقت التيمم عند حذو الجنازة فلو حضرت اخرى بعد كسوة
 اجماعا التيمم والا فلا وعند محمد يعيد بكل حال وكسوة على الاول كما في كسوة وكذا في
 ان يجعل القيد صفة لصلوة الجنازة او حالا والعامل معنى المشاهدة على انه جاز
 ان يجعل قيد الصلوة في فني كذا هدي وغيره انه ليس امام ولا لوالى ولا لوالى
 ان يتيمم لاجل الصلوة بين وقيل لا ولي التيمم وهو ضربة ببطون كيد او ببطونها
 مع ظهرها والاول اولى فاذا ضرب اقبل بها وادبر ثم نفضها مرتين عند
 يوسف ورة عند محمد وقيل الاول محمول على كثرة الصاق القرب وحشي على قلته
 كافي في محيط وجه اي لاجل ان يسجد به وجهه وفيه اشعار بان سجدة واحدة
 كافي في الزاوي ولو احدث قبل المسح لم يعيد كسرة على الله كافي في الفتن وضربة اخرى
 ليدبر الى مسجديه مع مرقية وانما لم يذكر الوضوء مكان كسرة وان ذكر
 في الاصل لانه افضل والاطلاق مشير الى ان يدبر لو يستعملها بخاسته بل ما يغسل
 يتيمم بها بلا وضوء فرة عليه كما في الميتة وينبغي ان يكون كذلك كسرة بوضوء الماء
 وفي الاكتفاء اشعار بان كسرة ولو لم يدخل بين الاصاب لم يحتج الى كسرة ثالثة
 للتحلل وعند محمد انما يحتاج اليها كافي في محيط لكن في ثمانية الكسرة في الاستيماء بالانفاق
 ليس بشرط بالاجماع والميتة وان يكون الضارب هو المقيم فلو تيمم غيره ثلثة الكسرة
 واليمني وكسرة كافي في الفتن وان لا يتكرر سجدة فانه مكروه بالاجماع كافي في الكسرة وان
 الاستيماء بالبنوع شرط وهو ظاهر كرواية وهو كسرة حتى لو ترك شيئا قليلا لم يحز
 كافي في الجاهل للقاضي ولو ترك سجدة لا يجزئ كافي في الزاوي وعن اصحابنا اذا
 لم يسجد الاقل من الربو يجوز وهو ظاهر كرواية كافي في الجاهل عن ابي حنيفة
 اذا سجد الاكثر يجزئ وينبغي ان يحفظ هذه كرواية جدا لكثرة كسرة كسرة كافي
 الحلواني وليفتية انما يسجد باطن اذ هو اصابع يد يدي ظاهره يميني من الاصابع
 الى المرفق ثم يسجد باطن كذا اليسرى باطن ذراع اليمني الى المرفق ويترك باطن يمينه
 يد يمينه على ظاهر ابرام يد اليمني ثم يفعل بيده اليسرى كذلك لكن في محيط وكذا في
 ان يفعل باطن كذا اليسرى على ظهر كذا اليمني ويسجد ثلثة اصابع اصغرها ظاهر
 يد يمينه الى المرفق ثم يسجد باطنه بالا ابرام المسبحة الى رؤس الاصابع ثم يفعل
 باليسرى كذلك لكن في الجاهل للقاضي خافنا ان الكسرة لا يسجد على كسرة على كل ظاهر
 فليتيمم لا يجزئ عن ساج والعبادة على ظاهر كافي فانه لا يجوز التيمم بارض صارت تحت
 ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر كرواية وعن اصحابنا ان يجوز كافي في محيط والميتة
 ان يتيمم الجاهل بعبرة الاخيرة الا انه لم يحسن الاطلاق الاولي فالاولى ان يكون

متنازع فيه فيستدرك ان الجنب لو ضرب على ظاهر الوجه ثم عليه للبدن اجزاء لان المستعمل
 هو كثر اب للستون في الوجه وفيه كافي في نفسه من جنس الجنين اي مما لا يحق بانها
 فيصير راداً او ينطبق كافي في المقتضات فيتم بالماقوت وكذا جرد الرجل بالانزاج
 والمردسج واللالى والجرح والحدية كافي الخزانة وغيره لكن في الزاهدي وغيره
 يتيم بالثلاثة الاخيرة وذكر صاحب النحاس عند ابي حنيفة ر 2 رحمه وفي الخلافة يتيم
 بارجن كرس الماء علة وتقي فيها ندوة واختلف في التيم بالطين الا اذا تلخى
 حتى يجف ولا يتيم بالبراد بالاجماع وفي حضرة يتيم به عند ابي حنيفة القاسم صغار
 والخزاة لا يتيم الا اذا كان من حجر كافي في بعض بلاد تركستان لكن في الزاهدي
 بالحدية وكففة وكذا في كرس من عند ابي حنيفة ومحمد لانها من اجزاء الارض فاف
 ابو يوسف يجوز ان يتيم على ظهر كل ما كول كالنرس بخلاف الحمار وفي كحيط قال ابو يوسف
 لا يجوز الا بالذباب وقبل لا يجوز بالطين عند الكل وفي الزاهدي عن ابي حنيفة روايتان
 وفي التيم في الارض اختلاف ولا يجوز بالمال الجلب على الحج كافي في حضرة ولا يجوز بالمال
 كما في نفسه وفي حضرة قال ابو القاسم صغار يجوز بالبراد وبالاول فاخذوا
 احترق كثر اب بالنار او في الحجر جاز وغيره كفتى وفي المصنف الزاهدي المخطوط
 باليسر من جنس الارض العبرة للثلاثة ولو كان ذلك الطاهر بلا يتيم اي غير غبار
 فيجوز بالحجر المنسوب وهذا عند خلافا لابي يوسف وعن محمد روايتان والاول
 هو كافي في كحيط وهو من جنس عليه اي على شئ الطاهر فلا يتيم بغبار كثر اب الخشب
 كافي الخزانة ولو قام في عدم واصاب الغبار وجهه ويده وسبح جاز وكذا الرجل
 راسه بيته فالشرط وجود كسر منه كافي الزاهدي مع قدرته على التصيد اي
 وجود التصيد لظاهر كما قال خلافا لابي يوسف ثم رجع الى ان لا يتيم على الغبار
 ويصح قوله كافي في كحيط والتصيد هو الاذن تراها او غيره فلا امر لك من الاستدراك
 ومع طرف ضرورة كقوله بيته اداء المصلاة او فروعها من يحتاج الى التيم
 سواء كان صحيحاً او مريضاً يتيم غيره كافي المنية وفيه دلالة على انه لو يتيم
 لقراءة القرآن او قس كحيط لا يصلي به عند العامة الا عند ابي بكر بن عبيد الباغي
 ولو يتيم لمصلاة الجنازة او سجدة التلاوة صلى به وفيه دلالة على جواز التيم
 لسجدة التلاوة وذكر القدوري في شرحه انه لا يجوز كافي في كحيط وفي شرح
 الماصل انه يجوز في السفر لا الحضر لعدم ضرورة وكذا لو يتيم للقراءة فان
 كان محدثاً لا يصلي به وان كان جنباً يصلي لان القراءة يجوز في الاول بدون
 التيم بخلاف الثاني فيتحقق فيه ضرورة وفي كحيط عن ابي حنيفة انه ينوي القراءة

وفي الكلام شهادته لا يشترط فيه ثبوت الحدث او الجنابة وفيه لا يكره ان يراى
 لا بد من التيمز ويصح هو الاول كافي الكرماني واعلم ان سنة التيمم التيمم
 ثم الاقبال والادباً ثم النفث ثم مسح وجهه ثم اليدين ثم اليسرى كافي الزاهدي
 ويصح التيمم قبل دخول اصل الوقت وسحب الوقت المستحب ويصح قبل الطلب اي
 طلب الماء او الالة من الرفيق اي رفيقه الذي معه الماء والالة وان كان على الاعطاء
 كما قال ابو حنيفة خلافاً لابي يوسف كافي في التجريد وذكر في كحيط ان طه وجب الطلب
 والا فلا وفي الحزن لا يطلب في الحالىين وعن ابي نصر الغنقار انما وجب اذا لم
 يكن الماء عزيزاً ثم لو صلى بغير طلب اعاد بعد الاعطاء بخلاف مالوا في فضلى
 فانه لا يبيد كافي الزاهدي ولو راى في المصلاة ماء في يد رجل فامرها ثم طلبه
 فاعطاه لم يعدها كافي الزاهدي وذكر في كحيط انه لو امرا بعد كثر د في الاعطاء
 اعاد ان اعطاه بلا اياء وعن محمد ان من الاعطاء بطلت ويصلي بواحد من
 التيمم ما شاء من النواظر ولو اجبات اداء وقضاء وينقضه اي التيمم ناقض
 الوضوء كما مر وينقضه ايضا قدرته على ماء كان لظهور اي لغرض الوضوء
 وكفى وقيل للفرق وكسنة كافي الزاهدي وفيه اشارة الى انه لو يتيم على راسه
 ثم سار الى الماء وانتفض قليل من المسافة ينشئ ان ينقض تيممه لانه قدر على الماء
 حكاه يوتيه ما قال للزاهدي قبل باب قضاء لغويات ان عدم الماء شرط
 فكان شرط البقاء والى ان زوال المرحى المبيح للتيمم ناقض كافي في كحيط ر 2
 اسم من الارادة اي ارتداد المسلم المتيمة فلا يصلي به اذا سلم وفيه اشعار
 بان لو يتيم من برية الاسلام لم يصلي به لان نيته غير صحيحة خلافاً لابي يوسف كما
 في التيمم الثاني ونذب واستحب وعن شيخين وجب لراجه اي لظان
 صلوة بالتيمم اخر الوقت اي في اواخر الوقت استحباب فلا يؤخر العصر الى
 الوقت المكروه واما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا بأس به عند اكثر المحدثين
 الى الشفق وهذا اذا بعد الماء واما اذا كان دون ميل فلم يتيم وان خاف
 وفي القيد اشارة الى انه بدون الرجاء لا يؤخر وفي الاصل لم يبيد والاول
 هو كافي كافي في كحيط وغيره وقد تبدل به على ان المصلاة اول الوقت افضل
 عندنا وكسباني وجب ونقض طلبه في الغلاة غنة او بيرة او قدام
 كافي التيمم الثاني قدر غلوة بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعة مائة وقيل مائة وقيل
 قدام مائة كافي التيمم الثاني ان كسبه بالاجزاء غيره قريباً وانما فيه كحيط
 لانه وجب العمل في التيمم اجزاء بخلاف تركه فانه لا ينشئ عليه كافي في كحيط
 حاشية الهذلية

واذا ذكره اى الماء في الوقت او بعده حال كونه في الرجل او حمله لا يبيد كصلوة
المودة بالتميم ولو وضعه بنفسه وقال ابو يوسف يعيد وقبله لو وضعه غيره بالماء
لا يعيد اتفاقا وكذا اذا اعلق الادوية من عتق الهامة وقيل في الخلاف ايضا
ولو علقته من مؤخر الكاف وهو راكب او من مقدمه وهو سائر لا يعيد وفي النكاح
يعيد كما في كحيط **فصل** بالانويين ويجوز التنوين والاضافة فعلى هذا
يكون الصفة مبتدأ والجار خبره المسح قد مر والمراد المسح بلبه بغيره الله
على الخفين وغيره كالجزيرة ولم يذكره بتكا وانما ثني اشعارا بان المسح لا يجوز
على خف واحد بلا عذر وموسر كما استرا الى الكعب والكن بغيره كما في كحيط
او شئ به فرسخا وما فوقه كما في حاشية الهداية جازين ثابتا بآثار قريبة
من التواتر وقالوا على قبس قول ابي يوسف يكفر جاحده لذلك كما في المحيط وفي
قاضيخان من انكره من الصحابة جمع قبل مائة وفي الحنفية انه ثابت بالاجماع وقيل
ان جواز ثنت بالتواتر رواه اكثر من الثمانين منهم العشرة وانما قال جازين
للتخفيف بين المسح والغسل كما في الكرماني وذكر في الهداية ان المسح اولي الاطلاق
الاغتناء ودفع زعمه البعثة والعمل ببراءة الجركن في المغنات وغيره ان الغسل
افضل وهو صحيح كما في الكرماني فان قلت كيف يكون افضل وفي الاصول ان المسح
رضعة اسقاط اى رضعة مسقطه للرضعة كقصر المسافة قلت ان رضعة اسقاط
حال تخفيف للتخفيف ولهذا الوصل الماء في خف بنية الغسل ينبغي ان يصير اثما
لكن اذا نزع الخف يصير العزيمة مشروعة بل متعينة بنا لا لاجل زيادة المشقة
وليس من رضعة الترفية في شئ اذ المعنى رضعة مخففة كجواز الترخيف عن وقت
للعذر وان كان لا فضلا ان لا يؤخر كلف المسافر فلو كان من الزمان ان يكون غسل
المخفف افضل من مسح ولا ينبغي ما فيه هذا في المعام من الكلام الواقع لتحقيق ما في
الهداية والكافي من قال ان المسح رضعة ترفية عند حافقه دل كلامه على بعد
من فهم كلامه في كحيط كما دل على قصره بانه في علم الاصول للمحدث ظرف جازية
اشعار بان المسح لا يجوز لمن بعد الوضوء الا ان يقال ان حصوله القربة
بذلك صار كانه محدث حال كونه دون من عليه يغسل من الجن والحائض
والنفاء قيل ان رضعة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول من بعض النصلة
وقيل هذا مقام في فلا حاجة له من مسورة وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يبدل من اثبات
عقله وصوته ان يغسل في الماء منكون الى كعبه ثم يغسل ويضعه واغصا
رجليه مكانا رفيعا لا يصل الى الماء ومن نجم الائمة ان لا مسح الخف بل يجرى الماء

على ظاهره بعد ان يعقد فوق الكعبين وما هنا اشكال لان المسح على الجنب
الزمنة غسل جميع كعبين ومع الخف لا يتأتى ذلك وفي كحيط على اشارة الى جواز
مسح مغتسل الخفة وكعبين وغيرها وينبغي ان لا يجوز على في المبسوط ولا يعيد
ان يجبر في حكمه فلا حسن ان يقول دون المغتسل وفرجه خطوطا حاصلة من
بلية الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير ظاهر الاصل قال الامام
الاسيما في شرحه ان اظلا بالخطوط ليس شرط في ظاهر كرواية وفي كحيط
المسح على الخفين خطوطا بالاصابع وفي المستصفى انما سئله وفي حاشية الهداية
مستحبة واشارته الى عدم تكرار المسح وقال عطايه مسح ثلثا كالعقل كما في الكرماني
قد رثلت اصابع كعب اصغر عذبة ابي بكر كراذلي وفي رواية عن ابي حنيفة وقد ر
ثلث اصابع كعب عذبة الكرماني كما في كحيط ومن الحسن اكثر خطا كحيف وشرع في كحيط
وعنه ربع ظاهره كما في كراذلي والاول ذكره محمد وهو الاصح كما في الاختيار في
اسفل من لساق مشكلا فانه مقيده بظفر مقدمه فلو مسح على افضل من ارضه
مقدار ثلث اصابع لم يجد سواء كان مقطوع الاصابع او لا كما في التمه وكذلك لو
مسح على اسفل مقدم او العقب او جواربه كما في شرح كحيط وفيه روي الى انه
لو مسح على فوق الكعب لم يجز والى انه يجوز مسح بالظفر لكن يستحب ما بين
والى انه لو بدأ من عرض الخف او من ساق جاز ذلك لكن سنة ان يمسح اصابع يدي
على مقدم خفة الاعمى والبصري على مقدم الايسر او يصنع الكفاح بالاصابع عليه
ويدها الى ساق وقال محمد كلاهما حسن وقال الحلواني الحسن ان يمسح كعبه
ولو خاض الماء واصاب ظاهره خفة جاز عن المسح وكذا الوضوء في الخفين وابتكر
من الماء او طهر وكذا من كحل على كحيط ويجوز المسح على الجرمين
الكمائين من الادم ونحوه سواء كانا حليوبين منفردين او فوق الخن كحيط
كونها ملبوسين قبل الحدث فلو لبسها بعده قبل مسح على الخفين او بعده لم
يجز المسح عليها وان مسح ثم نزعها اعاد مسح على الخفين وان نزع احدها
مسح على الآخر وعلى الخف جميعا واما اذا كانا من الكرايس ونحوه فلا مسح اذا
لبس حده وكذا اذا لبس فوق الخفين الا اذا كانا دقيقتا بحيث يصل البلية الى
تحت الكحل في كحيط وكحيط بالضم يلبس فوق الخف لحفظ من طين وغيره على المشرو
لكن في مجموع انه الخف الصغير ويجوز على ما يسترا الكعب والمقدم من شعرا وليد
او جلد رقيق او نحو ذلك ويمكن بغير الشئ كما هو المتبادر وعليه يد كحيط
ويقاله كلام حاشية الهداية كما ترى ويظهر في عموم ما اذا كان من كرايس

او صرف كفي في كفي ان لا يجوز المسح عليه كيف كان وفي المصنفات لا خلاف ان يجوز
اذا لم يكن ثوبا لم يجز المسح عليه بشرط في جواز المسح على الخفين وغيرها كونهما
ملبوسين من اللبس بالضم فان كان لكسر اسم على طرفة قام طرفه لموسين او اثبت
الاستخدام منه واحترز به عما اذا البسها المستمر المتضمن بنسبة العرفان لا المسح
او صاحب العذر مع كونه فانه لم يسح خارج لو كانت فاستحاضة اذا اتوضأت
في الوقت وليس الخف والدم سائل مستحب في الوقت لا بعده كافي المصنفات في وقت
وقت الحدث اي قبل وقته لا وقت اللبس ولا وقت كسح طرف تمام او الكسيتين
او المشوث فلو لبس الخف خفيف ثم خاض في الماء فابتل قدمه مع الكسيتين ثم اكل
الوضوء ثم احدث مثل ان يستنجي على وجهه جاز له ان يسح كافي المصنفات ولما
شرط ذلك لانه لو كان ناقصا لحل الحدث بالقدم بخلاف ما اذا كان كاملا وهذه
العبادة آسن من قولهم اذا البسها على طيات كاملة لان الهم يد على اليد والهم
والفعل يدل على الكسح فيلزم من قولهم اشتراط حدوث اللبس قبل وقت الحدث كما
كا ذكر كسح قبل فيه نظر لان وقت الحدث طرفه كامله فالمعنى على طيات يكون
كاملا قبل هذا الوقت على ان اطلاق اللبس على بقاء بصيغة كسح واقع وفيه
انه لا يدفع ما ذكره من ان حدوث اللبس على الصفة المذكورة لبس شرا ولم
يستعمل معنى البقاء الا بقرينة نعم لا يدل لكسح بالوضع الا على الثبوت وكذا ما ذكر
معنى مجازي له على انه غير محتج اليه بل هو مصرح بالحدث وبكفي الثبوت لما يرد
وفي الكسح اشعار بانه لا يشترط اليقظة في مسح الخف كافي المصنفات ويشترط
في بعض الروايات كافي المصنفات ولا يشترط الطهر المذكور في مسح الجبيرة
سواء كان المسح واجبا او جائزا فانه لو حر حلا فان حر مسحها جاز تركه
اتفاقا وان لم يضر فان لم يضر غلا ينبغي ان يجب غسله وان حر جاز تركه
عنده وجب المسح عندها ولو لم يضر الحلق فان لم يضر غسله باغتراء وجب غسل
اتفاقا وان حر فان لم يضر مسح ينبغي ان يكون على الخلاف وان حر فان حر
مسحها جاز تركه اتفاقا وان لم يضر فينبغي ان يكون على الخلاف كافي حاشية الهاء
وهي ان مسح الجبيرة ليس بضر عنده وان لم يضره كافي المصنفات وذكر في
الزناح اذا خاف زيادة الرمن ويجوز مسح ما زاد عما فوق الجراحة اذا
حر الحلق والغسل والا فغسل ما حولها ومسح وان لم يضره الا المسح
ما عليها وغسل الباقي وفي كفي ان يسح ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المقتصد
وفي كفي خيرة والاهم ان يكفي مسح كفرة التي بين كفتين والجبيرة ما يربط

من العود ونحوه على كسح حال الكسر ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعا
شرط وكفتي على ان مسح الاكثر يكفي والى ان كنية لم تشترط وهذا بخلاف
والى ان يكفي مرة واحدة وقبل بالثبوت الا في جراحة الرأس والاول هو الصحيح كافي المصنفات
ولا بأس عليك بسقوطه ولا ينتقض المسح بسقوط الجبيرة عن شيء الا عن برئ بالفتح
عند الحجاز وكسح عنده اي بسبب صحة العضو فان سقطت هذه السبب ناقض كالم
صح ولم يسقط فان كان في الصلوة فيستأنف لفترته على الكمال قبل حصول كسح
باليد ولا يسح سائر غير الرجل الا هي اي لا يجوز مسح عضو مستور كشيء غير الرجل
المستور بالجبيرة كما قرأ في مسح كراس والوجه وكبد الصلوات المستورات بالطنشوة
وكبريق وكقفاذ وما يتخذ كصائد من الجلب وغيره ولو جعل له دواء في شقاق
الرجل او الما عليه ولم يسح يغسل اذا سقط عن برء كافي المصنفات ومدة الاضافة
للوجه اي مدة مسح الخف لا الجبيرة فان سحرا غير موقت بزمان فلا ينتقض الا
بالحدث كافي المصنفات وغيره للمصنف يوم وكيلة من وقت كسح هذه في المقرينة
كما لم يقد لا يمكن الا من اربع صلوات كما اذا البس الخف على الطمارة قبل الغسل فلما
طلع صلايا وقدر كسح فحدث فاقم بالوضوء فانه لا يمكن ان يصلي من بعد
لاعتراض الحدث او صلوة وقد يصلي في خمسة كذا اذا انظر الظاهر الا في الوقت
ثم احدث صلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من بعد في اوله ولم يمسح في ثلثة من الايام
على قياس ذكرنا من وقت الحدث اي ابتداء من وقته فانه صفة للثبوت ولذا
قدم وناقضه اي ناقض مسح الخف والجبيرة ناقض كسح من الحدث الا صغر
والاكبر فاذا اتوضأ مسح واذا نزع غسل وناقضه اي ناقض مسح الخف
مضى المدة المعهودة الا اذا مضت فمرو في الصلوة بالماء فانه يغسل على صلوة
بلا تبسم على الماء اذ لو قطع يتيم ولا حظ عند الرجلين وقيل تغسل صلوة كافي المصنفات
وعنده او ناقضه خروج الكسح الى الساق اي ساق الخف كاد وعنده
وبه قال ابو يوسف ويحتمل ان يراد أكثر القدم بطلاقة الجزئية فان خلاصة
المتداوات كالمسح وطين وكحيط وغيرها ان فوج القدم ناقض باخلاها واما
خروج اكثرها او نصفها او كل العقبة او بعضها او قدر تلك اصابع من ظهر القدم
او قدر ما سواه مما يسح فيه خلاف وكسح هو الاول كافي المصنفات واكثر المشايخ
على الاو وهو كله اذ ابد له ان يفرغ الخف فخر كنية واما اذا زال السعة
او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كافي الزاوية وغيره فاطلاق المتن مشكوك وفي الاكتفاء
اشعار بانه لو وصل الماء الى جمل واحد منه لم ينتقض وان بلغ الركبة كافي المصنفات

قل الحيض او مدة اقل او اقل المدة من الحيض على طريق الاستحاضة ثلثة ايام
بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبيرة على غيره وليا ليرا المقدرة
بالتنين وسببها على ما قال اهل التبحر فان كانت عند عشرة فخذ
من الزمان وان قل فلو رأت البتداء حين طلوع نصف قرط الشمس انقطع
في اليوم ثم اربع ايام حتى طلوع نصفه فيكون حيضا
والمعتادة بخمسة مثلا حين طلوع نصفه وانقطع في الحادي عشر حين طلوع ثلثاه
فالزايه على الخمسة استخاضه لانه زاد على العشرة بقدر كرس وكان ابو اسحق
الحافظ يقول هذا في اقل الحيض واقل الطهر واما في سواها فاذا اخبرت
المغني ان طهرت في الحادي عشر اخذ بعشر وفي العاشر تسعة وما كان
ان يتوضن للساعات عليه الفتوى كما في حاشية الرياء لكن قد اطلق لحيض
انما لو استقصينا في الساعات فيما سواها لتعلم الامر عليها وهذا كله ظاهر
الرواية عن ابي حنيفة ان اقل ثلثة ايام من التخلل من الليالي وعن ابي يوسف
يوما واكثر الثالث واكثر عشرة ايام والليالي المقدرة بان
كما قرنا فلو شكك انه العاشر او الحادي عشر فان رأت الدم في حايض وان
لم تر فذلك ان كان لرا طين به كافي المنية واقل الطهر النازل بدم الحيض
خمس وعشرين يوما وليا ليرا ولا حد ولا اكثر الطهر فاداة تفضل وتقسم
وان استغرق عمرها وقته رز الى انه لو استمررا الدم لم يكن له غاية فلو رأت
المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طلعت فافق عتري
ثلث سنين وثلثين يوما على ما قال ابو حنيفة لكن العامة قالوا ما تقدر فالحاكم
الشريفة ان الاكثر شهران وعليه الفتوى لانه اسر كما في النهاية والزهري في
سبعة وعشرون يوما والرقاق سبعة وخمسون قال الزاهد في هذا الطهر والطهر
الذي هو كدم الحائض التخلل بين المديين الى المحاط بها حال كونها واقفين
في مدة الاقل والاكثر او التي بينها فالطهر الذي احاط الدم به لم يفصل
كان حيضا اذا وقع في مدة سواء كان مضيا باولا وسواء كان طهر يوما او اكثر
الى ثمان وتفصيل هذا المجلع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لم يفصل
مطلقا واذا كان اكثر من اربعة عشر يفصل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ
ثلاثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستة اقوال اولها ان الطهر لا يفصل
اذا كان الدمان المحيطان به في المدة كمن رأت يوما دما وثمانية طهرها ويوما دما
وبه اخذ القندوبين ورواه ابي حنيفة في ثمانية ايام ان لا يفصل اذا لم يمتد

نصابا في مدة مجتمعا او متفرقا كمن رأت يوما وثلثة ويوما واربعه ويوما وبه اخذ
وروي ابن المبارك عنه كافي لم يسطر وثالثا ان لا يفصل اذا كان الحيض مضيا
في مدة او لا كمن رأت يوما وتسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كادوي عن
كافي الشارع ورابع ان لا يفصل اذا كان الطهر اقل من كديين او سواهما
كأرأت ثلثة واربعه وثلثة او يوما وثلثة ويومين وهذا في الطهر المعتادة
ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتبران محيط بكل منهما دمان لا يعتبر الطهران
مقابل يجعل احد الطهرين المتساوي للديين دما ثم يتعدى حكمه الى الاخر عند
الكبير كنجاري وابي علي كد قاف ولا يتعدى عند ابي سهر كمن رأت يومين وثلثة
ويوما وثلثة ويوما فالعشرة حيض عندهما والستة المتقدمة عنده والاول
عند من استخاض وبه اخذ محمد كادوي عنه وعليه الفتوى كافي لم يسطر وخامسا
لا يفصل مطلقا فيجوز ختم الحيض بدائة كلاهما او احدهما بالطهر ككلاهما
والختم في المبتدأة كمن رأت قبل العادة بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتعدى
ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر مع كديين عشرة او اقل واخذ
ابو يوسف كادوي عنه وهذا اخر روياته وبافق صدق السلام وصدقه
كافي لم يسطر وسادس ان لا يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن كادوي عنه كمن رأت يوما وثلثة
او اكثر وثلثة ويوما ثم اذا كان فاصلا فالدمان ان لم يبلغ شئ منها نصابا كان
الكل استخاضا وان بلغ كل منهما فالاول واعلم ان ما ذكرناه من الروايات من
جمله مناقب امام الانام فانه تكمل باقوال صارت مأخوذة عن العلماء والاعلام
قدس سرار واعلم ان اليوم المقام وانما لم يذكر هذه المسئلة في الناس فانها
مستويان في الحكم والطهر التخلل في الاربعين لا يفصل مطلقا وهذا عنده واما
عندها فيفصل اذا كان خمسة عشر فصاعدا فلم رأت بعد ولادة يوما وثمانية
وثلثين يوما كان اكمل نفاسا عنده ويوم الاول لا غير عندها كافي لم يسطر وما
رأت من لون من اللوان للدم ومن بيان الموصوفين وعائنة مغفول محذوف
فيرا اي في مدته سوى كيبياض الخالص او الغالب فانه ليس بحيض اتفاقا
وهذا اذا كان طريا فلو صار اصفر باليبس في الحكم البياض واما ما
الاستثناء من لون وهو كونه في الاثبات يحسن لانه يعم بالصفة على ما في
حيض خبر الموصوف واما خبر الطهر فمحذوف وفي عموم الموصوف اشار
الى ان صارت حايضا بكل لون من الستة الحرة وكسود والكشفة اي صفرة
او البين او السمن على الاختلاف بلا خلاف والكدره اي احوك الماء الكدر

وهو حيض مطلقا عندها وكذا عذبة يوسف ان تأخرت عن الحيض والمهضرة قيل فيه
الاختلاف المذكورة وقيل ان كانت من ذوات الاقارب فيحيض والتمتية بفتح التاء
وكسر الراء وتشديد اللام او تحقيفا هي من كسوة والكسوة قيل على لون الرية
مشتقة من راء وقيل اللفظ التبريتية منسوبة الى القربان فانزل على لون حيض على
قول العامة ان كل في كحيط ومن حكم الحيض انه يمنع الصلوة اي اذا عكل صلوة و
قضاءها قضا وكل الواجبة وكسوة وفراشادة الى انما تجب عليها الا انما
سقطت عنها الحج كما قال بعض الشايخ منهم القاضي ابو زيد الا ان الجمهور قالوا
ان في اثبات غنى الزوج بلا وجوب الاداء ضربا من اللغو والى ان المتداهة ترك
الصلوة كاداة وهو قول اصحابنا وبه فخذ عن أبي حنيفة لا ترك الصلوة
ما لم يستمر الدم ثلثة ايام وعن ابي يوسف يقتل بعد ثلثة ايام ثم تصوم وتصل
سبعة ايام بالشك ولا يقرب الزوج ثم تغتسل بعد تمام شهره وتغضي
صيام الايام سبعة احتياطا وكذا المعتادة ترك الصلوة فاذا كان
في الحيض غنة فراءت كدم لم يس توثر بالاغسال والصلوة عند شايخ بل في وقت
المعدة كسهره لا توثر الا بالانسل وقال محمد كيداني لا توثر بها كذا في كحيط
والى ان لا يغني كسبح والترليل بل يستحب ان تتوضأ في وقت الصلوة وتجلس في سجدة
بترتاشتغل بها فانه مروي انه يكتب لها ثوابا حسن صلوة بصلتها على ان لا تزدل
عن عزمها عادة العبادة كافي المنيته والصوم اي اذا عكل صوم فوجب عليها ولذا اوجب
نية كقضاء للاخلاف والمبتدلة والمعتادة فيه كالصلوة على الشرا وبعض
الصوم وان خاضت بعد كزوال هو كما كيد الغير فلا يقع العطف لا تقتضي على
الصلوة كولو طهرت بعيد اول الوقت فلو شوي في صلوة التطوع او صوم ثم
خاضت وجب قضا ولو لم اذ وجبها بالشروع بخلاف كقضيته فانها لا تجب بالشرع
ولو اوجبها عليها في غير ايام الحيض فخاضت فيها وجب كقضاء بخلاف اذا
اوجبها في ايام الحيض فانه لا يلزم منها شئ ولو انقطع دم على ادوية عشرة
او الاربعين في وقت عشاء يس في الغسل ويجزئ وجب قضا ولو اداها في وقت
ولو لم يس لم يجب الا اذا انقطع على عشرة او الاربعين فانه يجب كافي شرح
وفي كذا احدى ان طهرت قبل العشرة يعتبر قسرا في غسل كقضيته ويجوز ان يقرب منها
لبس كالباب والاهم ان تجزئ لم يغتسل في حق كصوم ودخول المسجد اي وصح
المعروفة في شمل الكعبة دون سجد البيت فلا يرد انه لا يمنع سجدة وفراش
الى ان لا تغسل ظله بابه ولا سطحه كافي كذا احدى وكذا لا يجوز الغسل وتوطأ عليه

كافي ايمان الزانية والى ان لا يغسل من على بدنه نجاسة والى ان الجنابة لا تغسل من كدخولها
ذكره ابو كسر الا ان الجمهور قالوا انما نجاسة والى ان الحدث يدخله كافي الجنابة والى ان
غيرها لكن في كسباب لا يغتسل وفي التهذيب كبره وفي الخزانة اذا فاعل المسجد
لم ير بعضهم به باثغا وقد لبعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح والطواف
من خارج المسجد او داخله للرجوع او العزو لانه صلوة فلا يجوز معه كافي الزايدة واحتج
ما تحت الاقار اي انتفاع كزوج من بابا يشهد الا زاد من كسرة الى الكعبة من جميع
الاجانب سواء كان بالجماع او التخيذ او اللبس وهذا عندها وقال محمد لا يمنع الا انتفاع
من الفرج وبه نقول كافي شرح التاويلا وبالأول ينبغي كافي كسرات فلو قالت جنت
وكذب الزوج حرم وطرا واختلف في كسرات المستحل وان وطرا فلا شئ عليه الا
الا التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق بدينار وفي اخره نصف
كافي كذا احدى ولا تقرا الحائض شيئا من القرآن عند الكسرة واية تامة عند كسرة
والاول كسرة كافي كسرات ولذا حذف المنعول لكن في الخلاصة العبيد ان ما دونها لا يمنع
وهذا اذا قصد القرآن والا لا يمنع في فتح الروايات وينبغي للمعدة ان تغسل كسرة او
نصف آية على القولين كافي كحيط جنب فانه لا يقراء وفي رواية يجوز ان يقراء كافي
ومن ابي حنيفة انه لو غتض فلا بأس به وبه افي نهم الاية النجاسة كافي كذا احدى لان
الجنابة تقبل التجزئ وفيه اختلاف المشايخ كافي كذا احدى وفيه اشعار بان يقراء
سائر الكتب السماوية لانهم عرفوا كافي كحيط لكنه مكروه كافي كسرات وشمل
نفساء فانما لا تقراء والا ولا ان يغزل ولا تقرا النفاء ولا الجنابة اذا كان
الثمانية مشتركة بين الحيض والنفاس كافي الزانية وغيره بخلاف الحديث غير ما فانه لا يحرم
قراءة على طهر القلب وان كان المستحب ان يقراء على الطهارة ولا يغسل بنعيم وهذا
والنفاء هو الاول كذا ذكره كجوهي اي بكبره ان يغسل هو لا الى الحائض والجنب
والنفاء والحديث معصية مثلث الميم والال الفم والمعنى ما جمع فيه القرآن كافي كسرات
ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه كسرات كافي كسرات فيتناول سائر الكتب
السماوية وكتب علوم شريعة كافي كسرات ولوغسل بده فغسل اي حنيفة انه لا بأس
بمسح كافي كحيط وفي رواية يجوز للجنب اغتسل كسرة وبكبره من الكتب كسرة
كذا ذكره ابو كسر وذكر البقال انه لا كسرة كافي كسرات وذكر الجمهور ان كان
في الكتب لغة ايات لا يجوز للحديث حملها واخذها الا بالشك ونجاستها عند بعض
اذا كان ذكر في حال الاخذ ما فيه من الآيات فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن

سكته عنه غلغل الطهر وبعضهم جيفنا لتقدم طهره ويجزى ولا يكون ليلتين واحد أكثر
من نفاس واحد كذا في شرح كسبوس وعين أبي يوسف وأبي حنيفة أنه لا يكون نفاسا
أربعون وإن كان فلان نفاس كما في الحفارين وهذا كله عندهما وعليه الفتوى كما في الفتاوى
خلالنا الحمد وزفر فانه عندهما من الأخير ففعل ونقصم حتى تلبس الأخير وانقضاء
العدة من الولد الأخير جماعا فلو طلقا زوجها أو مات عنها فولدت الأول لا
ينقض عدهما لم تلبس الأخير وسقط بحركات البين والذكر أكثر وهو ما سقط
من كونه قبل نكاحه كافي الزنا وبغيره كافي للغة فلا حاجة إلى قوله يرى بعض خلقه
أي أعضاء كالشعر ونظفده الأبع ولو واحدة ولدت تمام في الحكم لا في نفس الأمر
فإن ولد بعد مضي أربعة أشهر وهو ينقض فيه الروح وبعد يتم خلقه في شهرين
فتصير المرأة نفاسا ويحكم بكونها حائضا ما منتهى ستة أشهر وقال له قاق
منذ أربعة أشهر وهو الأصح لأنه المتيقن كالسنة في الولد التام كافي للغة
وتصير المرأة حائضا أصلا أمرة قلبت الواو والنوا فحذفت للنساء كين
ثم عوض النساء أمر ولد أن ادعاه كوني كافي شرح الطحاوي وينقض المعلق أي
كل ما علق من الطلاق ونكاحها بالولد أي بولادة بان قال إن ولدت
فإن طالق أو حرة وتنقض العدة أي عده إلى الحرة كانت أو أمه مطلقة أو توفى
عنها زوجها به أي بعد هذه الأفعال سبغة السقط فهو من قبيل التنازع فيه
وما نقص من الدم من أقل الجفن أو دم ما نقص من الزمان عن أقل مدة أو ما زاد
على أكثر حيض المبتدة بفتح الدال وهي المراهقة التي لم تبلغ قبل وهو الحيض
المبتدة عشرة أي عشرة أيام وليا لها من كل شهر إذا استمر دمها كاقال الطحاوي
وأما عنده فهو لاداء كفارة وكفارة ثلثة أيام ولتفاته وكفارة عشرة
في نظم أو زاد نفاسا أي نفاس المبتدة وهي كالبالغة التي لم تلبس قبل وهو
أي نفاس المبتدة أربعين يوما وليدة أو زاد على العادة سواء كانت أقل أو
أكثر أو ما بينها فيها أي في كفيض ونفاس وجاوز عطف على زاد أو جاوز
ما زاد عليها أكثرها أي أكثر كفيض ونفاس وفي الاكتفاء أشارة إلى أنه لو
الافل أو زاد عليه ولم يبلغ الأكثر أو زاد على العادة ولم يبلغ الأكثر أو بلغه ولم
يتجاوز كان كحل حيفا أو نفاسا كافي شرح الطحاوي وغيره وبعضها لا يجاوز
تكراد كما لا يخفى وأعلم أن المدة نصرة عادة عند كطرفين بمنين لانه مشتقة من العود
وعنده بكرة وعليه الفتوى كما هو مشهور إذا المراهقة أو زادت مرة واحدة منها
صارت عادة لها بالاجماع فلورأت برتين أو أكثر ثم استمر بها الدم ردت العادة

إلى المتكررة عندها وإلى آخر ما رأت عنده ولا يثبت لها عادتان عند أكثر المشايخ
وقيل يثبت لمن اعتادت تحت أيام في شهر ستة في شهر كما في المينة وما دلت من دم
قليل أو كثير عطف على كونه حامل أي ذات حمل لفظه كونه حاملًا ولو
يقال حامله استحاضة خبر هذا الموصوف والاول محذوف وهي لغة مصدرة عن
المرأة على كبرها أي استمر بها الدم وشدة دمها أو خروج دم من موضع مخصوص غير
حيض ونفاس وأما إذا ذكره هنا صححنا ثمانية ومزاد من الآية والمريضة
وكيفية كإشارة ومن حكمها أنها لا تمنع صلوته ولا حتى ولو غفرا أو نفلًا
وأشار به إلى أنها لا تمنع القراءة ومن المصحف دخول كسجد وكطواف وإذا
أنت من اللوش كما في الحزاة والاسر المترك لال ما بعدة مستغنى عن ذكرها
وبه يعلم الصوم لأنه لا قائل بفصل ولا وطئًا فلا يمنع التخيذ وغيره من كونه
ومن لم يرض عليه مبتدأ خبره يتوضأ وقت صلوته حتى احتراز عن صلوته
ولم يفي فانه يجوز له أن يصلي يظهر بوجوهها على كفي كافي المحيط الآ وبه حدث
حال من معتد راي لا يمنع ذلك في حال من أحواله كافي في حاله وأما حديثه حقيقيا
أدركا كما إذا ابتلى به عند الصلاة وذابا لاتفاق أو عند كونه كذا بالانقضاء
فلا اعتبار للابتداء في غير هذين وفيه أشارة إلى أنه يشترط لبقا صاحب
العدة كونه الحدث مقارنا للوضوء أو طاريا عليه حتى إذا انقضت فدخل
وقت كعبه ودما سائل فانه قطع ثم توضأت على لا انقطاع فلما صلت ركعتين
من العصر غابت الشمس فانما غاب على صلوته والى أن لو منعت كرم من سبلان
من أن تكون صاحب كعبه ذكره في الصنوع وفي موضع منه أن لا يخرج ويمنع
أن يعقب الجمع ويربط تقيلا للنجاسة ولو ترك التعقيب فلا بأس به كافي محيط
لكن في كذا هدى أن يجب منع سبلان برباط أو حشود جلوس في الصلوة أو أيا
فلو لم يعالج مع العدة عليه وعلى من سبلان لم يجز وأما في الحديث للعد
أي الحدث الذي ابتلى به فلوا عتد من حدثا فربوتها له لا الوقت حتى إذا أسا
من أحد مخبريه دم فتوضأ ثم احتبس دم وسال من المخرا لا فرائضه وضوءه
بلا فروع الوقت وكذا لو كان به دما ميل أو جدرين منها سائل ومنا غير سائل
فتوضأ ثم سأل غير سائل انتقض وضوءه والجدرى قرح كافي محيط وأعلم
أنما ذكره لبقاء صاحب كعبه على ذكرنا مثله إلى أنه يشترط لبقا بكونه
الحدث دوا حقيقيا لا حكيميا لأن حكمه كبتاء أسهل من الابتداء فيشترط
أن لا يجبد في وقت صلوته كالمسألة خاتمة يمكن من كونه وضوءه وصلوته فيها فلو سأل الدم

في وقت صلوة فترجأ صلى ثم فرجت الوقت و دخل وقت صلوة افى على ايام من
اول الى اخره فانه يجوز تلك الصلوة لو جرد ان الاستيعاب وقت صلوة كما هو مذهب
ما اذا دخل على الانقطاع فانه قد ضا واعد تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا ما
المجهر خلافا لابي القاسم الصغار فانه يترط ان يجبر بين او اكثر دون الدوام
كذا في المشايخ كالمحيط وغيره من النجاشية بيان عدة فروع على مشهور او خبره
مخدوف او رعان بالضم اي من خارج من الالف او نحوها من دم جرح او انفلات ربح
او استطلاق بطن او سلس بول او دم عيني فانه كافي في الزاوي واختلاف في
الذي كان موضع الغرض مفتوحا انه في حكم النجاسة او لا كافي في القية يتضاء
وان اعترضه الدم مثل وقت كل زمن وكذا تحيضت فدخل وقت العصر والدم ينقطع
فتوضأت فصليت عصر ثم سال الدم في هذا الوقت لم ينقطع وضوءه لم يكن في
ان تنتظر اوقوت ثم تتوضا كافي كالمحيط ويصلي به اي بذلك وضوءه فيه اي
في ذلك الوقت ما شاء فوضا ادا وضوءا وفخلا وسنة ونهيا وينقضه
اي وضوءا صاحب اخر فخرج الوقت اي وقت صلوة كطلوع شمس ادا
قبل وفي الاكثاء اشعار بان دم ليس ناقض للوضوء فلم يكن نجسا حكما فليس عليه
غسل دم احباب ثوب لان امره ليس كدمي امر كدمي كالمحيط وذهب بان
بقا الى ان غسل ثوب بعد كل صلوة كافي كحضرات لا ينقضه دخوله اي وقت
كالزوال اي زوال الشمس اذ اتوضا قبل وهذا عندنا خلافا لابي يوسف فان عند
كلما امانا قض وفي المحيط لو توضا للظفر في وقتها ثم توضا وضوءه افر للعصر في
وقت كظفر ثم دخل وقت عصر اختلف في شاة طرادة **فصل**
يطهر الشيء المبرور وهو جسم يكن له الصفة الطاردة غير الماي يخرج النجس العيني الماي
كالما ووالد برنج وغيرها فان طرادة اما باجاء جرحه بمخلوطه كادوي من حجر
في البركاشي واما بالخلط مع الماء كما اذا جعل الدهن في الحانية ثم صب عليه ماء
مثله وحرك ثم ترك حتى يعلو فاخذ الدهن وقت استخلاصه حتى يخرج ماؤها هكذا
ينسل تلك فانه يطهره كافي كذا هو اي الدبس او جعل في قدر فصب عليه
وطبخ حتى يعود الى مقداره هكذا افضل ثلاث مرات فيطهره كافي اكثر المدة اولات
انهم لم يذكروا مقدار الماء لكن وجدت بخط بعض الثقات من اهل الاقفا ان
المسوي كافيان لوشة امشاء لان في بعض كدوايات قد راعى الماء وهذا
كله عند الشيخين واما عنده فلا يطهر ابدأ حتى يذهب مرقى اي يذهب
سواء كان له لون او لا كافي للصغرى وغيره بزوال عينه اي ذاة وبزوال

كما اذا خرج من البدن

لا حالة وان بقي اثر اي ريح وكثيرا يشقذ والله بان يحتاج الى شيء اخر غير الماء
كما لصابون في بسطو شيخ الاسلام ان النجاسة انما كانت بالنجس وليس لا اللون لكن
في الحرارة كمثل نجس يزول طرد ويرى طهر وفي الكلام اشعار بان ذوالها كاف ولو
بالفلة مرة وهذا ظاهر كرواية وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا
كافي كافي فاذا غسل اليد او ثوب المصنوع بصنع نجس بحيث يسيل منه ماء يعني
فقد طهر وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كافي كافي وفي هذا
اذا ادهن الجلد بشي نجس بالماء الطاهر طرف الزوال وبكل ما يعاين اي يسل
كذلك وهذا شامل للماء المستعمل ايضا ولذا اعد الماء المستعمل من المايعة وهذا
عند محمد ورواية عن ابي حنيفة وعليه كفتوى وقال ابو يوسف ان النجاسة الغليظة زالت
به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل انما غسل النجاسة ببول ايوكل لحم فكنه كذا
انه لا يطهر النجس كذا في كذا اهدى منزل اي قاله منعصر بالعصر مثل الماء الخفيف
كما قرأ واحتوز به عما لا ينعصر بالعصر كالدهن والكرزيت وغيرهما فانه لا يزول
النجاسة بالاجماع كافي للحقايق كفي في كذا اهدى عن ابي يوسف اذا ذهب اثر
الدم على الثوب بالدهن او الكزيت جاز كفي لم يجز في البدن ويطهر كشي عالمه
عن نجس لا يوم له سواء كان له لون او لا كافي للصغرى يغسله بالماء وبكل ما يعاين
منزل وعصر اي فتد بعد ارقوة العاصر لو كان كعصر قريها والافقار رقة
ولو بقي فيه ماء بعد عصر فقد طهر باليس كافي الصلوة السعودية تلك كالمصنوع
وكعصر جميعا وهذا في ظاهر كرواية واما في غيره فيكفي كعصر مرة والاول
والثاني وقتي وعن ابي يوسف اذ يطهر بفلة مرة سابقة وعذانه بالصبا
الغسل وكعصر مرة يطهر وقيل لا يترط العصر على قوله الا اذا كانت النجاسة فائنة
وعن محمد ان كعصر في المرة الثالثة يكفي لو سبغ في الثالثة بحيث لو عصر لا يسيل
ماء فانه لو لم يسال من الماء بالماء فاليد والثوب والماء كذا نجس
ولو غسل في تلك اجاتاات عصر في كل مرة فقد طهر وفي الاجابة الثالثة
والمياه نجسة وكذا اذا غسل العضو فراعنهها واما عن ابي يوسف فلا يطهر الا
بغسل الماء عليه واختلف المشايخ على قوله في شراط الصبي في فصل كذا
في المحيط واعلم انه يفتر عن غسل الثوب نجس ثلاث مرات كافي كنظم ان كفي العصر
وهو اعلم من الحقيقة والحكمي فان توالي الغسل يقوم مقام العصر في البدن فطرا
ان يغسل ثلاث مرات متواليات كافي كغيره والا ان لم يكن كعصر يغسل ويترك
من زمان كقطران الى زمان عدم القطران بالغسل وذما بلبنة لا ليس

كافي كحيط غيره فالاولى الى تخفيفه فيعيد تقيدين جميعا ثم يغسل ويترك اليه ثم يغسل
ويترك والاحقر ثلثا وقل لا يشترط الترك الا في المرة الاخيرة كافي
الزاهل وذكر في كحيط ان لم يعصر ارجل الماء عليه حتى قال ابو اسحق الحافظ
ان غسل من لم يدين ثلث مرات متواليات فقط طهر وقال ابو الليثان دخل
ماء بخس في خف فغسل ذلك باليد ثم ملأه ثلثا فطهر وفي الكمال اشياء
الى ان تشرب النجاسة وعدم سواء كما قال ابو يوسف وعليه الفتوى كافي
شرح مجمع البحرين واما عند محمد فلا يطهر ابدًا مثل كوز تشرب نجاسة او
اجرا وخشب حديدات او حصير او جلد دج بر كافي كحيط والى انه لا يشتر
ذوال الرغ كافي الميتة اذا غسل الثوب عن الخمر ثلثا بلا ذوال الرغ فقد
طهر وقيل لا يطهر واذا اتخس كمنطع واضره فغسل ثم يخرق
ببلولة ثلثا طهر ويطهر شئ عن المني الخالص كما هو المبدأ في غسله
اي بزال عينه وان بقى اثر ليشق ذواله انما ذكره مع انه علم بما قيل
لانه في مقام التفصيل او فكر يا بسه اي غزبه بيده وحده حتى تقتت
وفيه ايما على انه لو اختلط ببول على رأسه ذكره او بمذي لم يطهر به
كما قال عامة المشايخ وقال كافي ابو جعفر ان ما غنالم يعتبر به لانه
صا رتبا للمني والى ان تنى المرأة يطهر به كافي الزاهدي والى ان غير
المني لا يطهر به وهو كحيط كافي القية لكن اطلق الترمذي ان الثوب يطهر
عن كدم الغليظ بالفرك وقال ابو يوسف انه يطهر عن العذرة الغليظة قيا
على المني كافي كنوازل والمصارع يدل على نجاسة المصايب لا تعود بالابتلاء
وهو المختار كافي المختار كافي كحيط انه يعود في ظاهر كرواية على كافي كحيط
وهو كحيط كافي قاضي خان وذكر في شرح الجامع انما لا تعود عندها وعن أبي حنيفة
روايتان الاظهر انما تعود وينبغي ان يؤخذ بالاول لانه ايد والتي شال
لمني كل حيوان فينبغي ان يطهر به والاطلاق متناول للثوب وكحيط كافي الكوفي
عن أبي حنيفة ان كحيط لا يطهر الا بالغسل كافي كحيط والطلاق الاعلى والى
وهو كحيط كافي الزاهدي ويطهر الخف ونحوه كالنزع عن خنجر ذي جرم كحيط
جفت اي يابس ولو بقي شئ من الغسل او باليد كافي كحيط عنده شئ من وهو
البحر وقال محمد بالغسل لا غير وهو كافي كحيط وينبغي ان يذكر في
باب الاشراك مخترعة كروي ولعل لترك للاعتقاد على سابق وعنه غيره غير
ذي جرم جف يان لا يكون له جرم رطبا كان او يابسا كالجر وويل او يكون

لكن يكون رطبا بالغسل اي بحسب الماء ولترك اي عدم تقطر ان ثلثا فان الله
للعهود وقبل يغسل ثلثا به فقه والاول هو كحيط زفاد غسل الخف الخسائي الزكي
صدمه موشى بالغزل حتى صار لحمه كله غزلا يجوز الصلوة فيه كافي كحيط فقط اي
انته ولا تجا وزعن غسل الى ذلك وفي الزاهدي ان اصاب بخلبول او غرشي
على القراب ولزق به وجف فمسح بالارض طهر عنه ابي حنيفة وعن أبي يوسف اذا
مسح بالتراب او لعل بالغة طهر عليه كفتوى لا يولي ويطهر كحيط عن
كالعذرة وكبول وكدم رطبا او يابسا ونحوه ما لم يكن خشنا كالسكين المرأة
والزجاج والحجارة المحضاء والخشب الخراطي بالمسح بالتراب او الحرق الطاهرة كحيط
بالغسل كما ذكره الكوفي لكن في الترمذي ان في طهارته بالمسح روايتين وفي الكافي
انه لا يطهر عن نحو كبول الا بالغسل وكذا عن نحو العذرة الكربة عند محمد وان
تشرب بخس فيه مؤنة بقاء طاهر ثلثا عند ابو يوسف وفيما ذكر اشعار ريانا بطهر
بالنار فلو حبل المطين للخنس قدرا فطبخ طهر كافي كحيط ويطهر البساط بالكبر
اي يسطح للجويس وما في حكمه كاللبد والثوب الكبير ونحوه يجري اي يعود ذهاب
الماء عليه اي على ذلك بساط ليلته كافي المختار ونحوه غيرهما ويحتمل ان يراوا اللبد موقوفا
كافي كحيط والكافي وهكذا في بعض النسخ وعن عيين الائمة مليكا وآثار الى ان تخفيف
ليس بشرط فلو جري الماء على حصير من بردى لم يبا طهر بل اجفاف كافي الميتة والآفاق
الدلك لا يشترط وهذا كانت النجاسة رطبة والافش شرط والتحصيل ليس
لما احتراز بل للاعتداد على السابق فغسل المحصر الذي من البردي ثلثا وبوق عليه
شئ ثقيل حتى يخرج الماء منه وقبل يخفف في كل مرة عنه ابي يوسف ولوحيل المحصر
القصت يغسل بلا خلافا كافي كحيط وذكر في العدة لواحبات النجاسة اللبد ولم يلق
بغسل ثلثا ويخفف في كل مرة ويطهر الارض الى التراب وما في حكمه كالجر والحصى والآجر
واللبن ونحوه ما هي مصنوعة فيها بخلافا عليها فانه لا يطهر الا بالغسل وما الغسل
من غير حارب الى الارض من النبات سواء كان في بناء او لا كالحقن بالهمس مرة
السطح من القصب والخشب وان كان في الارض لم يزل بيت منها كافي الزانية والكلاء ما يرعاه
الدواب رطبا كان او يابسا ذكر في المغرب وظاهره انه لا يقع على الشجر اذ كروا لا
ياكل كل شجر فهاشاك الشجر وغيره باليسى بالشجر غيرهما والاحسن بالاجفاف
اي ذهاب كندوة فانه شروط دون اليس كافي عليه عبارات الفقهاء وذهاب
الاشء اي كبرج كافر والتحصيل السابق فلو صب على الارض من الماء مقدار ما يغسل به
ثوب بخس ثلث مرات فقد طهرت كادوي عن محمد وكذا لو صب عليها الماء ثم يدلك ثم

ثم ينشفه كك بصوف او فرة وحق كضارع دلالة على ان نجاسة الارض لا تعود بالابتلا
وهو الا في كافي الكبرى وكذا هدى لكن في الخلاصة المختار انما تعود للصلاة طرف
يطهر لا يطهر للتيمم في الاصل كافي كذا هدى وهو ظاهر كرواية كافي الخفة وقد
ذكرنا روايت ابن كاس واعلم انما يطهر به الجس عثرة ذكر كل امرئ كافي الا ان
فانه قد شارب وسيصح في الحكاية كرواية التيمم كرواية خلافة كافي كافي
في الاشارة ويعني عطف على يطهر وهذا شروع في تقسيم الجس الى الخفيف والثقل
فقطي وكفيل بقطي وان كان الاول تقديم على بيان كطراة ما دون ربع كشي
كما قال الطرفان واختلف المشايخ في انه ربع طرف كوثب كالزبد والكم او ربع كشي
اليتاب كالب اول او ربع جميع كوثب المصاب كافي كحيط او ربع جميع كوثب وكبد
فالاصل هو الاول كافي كذا هدى وعنده اكثر المشايخ كافي كرواية كشي كشيان كافي
شبر في شبر وكشي يوسف ذراع في ذراع كشي كشي كشي كافي كافي كافي كافي
ولا يبعد ان يقال ان التيمم كشي كشي كشي كشي كشي كشي كشي كشي كشي كشي
على اشارة في الخلاصة وغيرها من جسي بالفتح بيان ما تحت صفة جسي ولا يطهر
اثره في الماء فان من لا يفي فيه قطرة كافي كافي الا انه خالف لما في ما في البئر
كروي كشي لم يكتف عنه بما بعده رة كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
عند كشي وانما عند كشي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
ان بول كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
في كشي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
والك كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
لا يكل كالصقر كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
واما كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
البرج كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
فانه كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
النجاسات الاربعة من الخارج من قبل كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
وخفة ما كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
و دود وكشي وغيرها وفي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
على القولين كافي القولين كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي

وبول البعوث لم يمنع الصلوة كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
المطهرة لم يغير طهرها وقال ابو الليث بن نأخذ كافي كافي كافي كافي كافي كافي
وبول البعوث لم يمنع الصلوة كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
في الاصل واستطاعت نجاسة كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
كل شيء كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
سائل وفيه خارج من جميع كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
واما ما سألها من الاشارة المحرمة فحفظ في ظاهر كافي كافي كافي كافي كافي كافي
قولها كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
اشار الى حكم فتاوى في كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
نصفها او اقل من كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
على كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
مع كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
ولا الركنين ولا ما اصاب جانب كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
فصار اكثر من كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
ما يرى من النجاسة اثارا باعامة وقبضا وكسرا او يلزم من الصلوة ان يجمع
صار اكثر من كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
وفي كتاب كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
لا يجر له وبالمشاكل ما لم يجر واختاره عامة المشايخ وهو كافي كافي كافي كافي
بتقوى كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
في الجس كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
ومختة وغيرها من عامة الكتب في الجس كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
من الزيادة لوصلي ومعه شعور كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
وبسطة كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
الاما كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
الكافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
لان هذا اوسع وايسر فيختلفه كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي
وبول انتقم بالحاء والمرهله او كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي كافي

بالكسر وفيه الباء جمع ابرة ليس بشيء يجب غسله الا انه ان وقع في الماء نجسه على الا
وهذا اذا لم ير على كثوب ولا غسله اذا احار بالجمع اكثر من قدر قدره ثم كذا في كل
وفيما اشار الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرى يجمع وان قلت كما ورد في التمر كذا
ان استبان اثره على الثوب بان يدركه العين او على الماء بان ينفجر او يتحرك فلا يغفر
به وعن شيخنا ان معتبره ورش لا يرش للتعديل كافي الطلقة ولهذا قال الشيخ
غير كفيته اي جعفر ان غير الرأس كالرأس في انه ليس بشيء كافي الزاوية وذكر في الفتا
انه ليس بشيء في الخف ان كان ثيابا وماء قليل ورد على نجس بالفتح ويجوز
الكسر نجس غليظا كما ولهذا لو احاب ثوبا لا يظهر الا بالفضل تلك كذا قال
الامام حري وفيه رد لما قال من ان الماء طاهر لقلبه واشارته الى
ان المياه متحدة كما قال الامام ابو يوسف لكننا مختلفة كما قال محمد وفي المرقا لا
يطهر بثلاث وفي الثانية باثنين وفي الثالثة بمرة وفي الاولى باثنين وفي
الثانية بمرة وفي الثالثة بغيره والاولا من محيط كذا في كعبه اي نجس
ورود على قليل فنجس انما قال فيكون كالرمل على سابي ورماد القدر
بكر كذا لو غشا النجس ولو غشاه طاهر عند الطرفين خلافا لابي يوسف و
وعلى هذا الخلاف وهو مذهب من رأس شاة اذا احرق وقبور اذا رث بماء
نجس او سم مخزقة نجسة رطبة كافي الطلبي وكذا الدرع النجس اذا اتخذه منه
الصابون نجس اذا مات في المحلحة ومعاذ الله وفي حكم الخنزير وقنطرة
على الطمارة كافي الخلاصة وينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف في قاضنا
انه حلال فانه تغير وصار كرماد العذرة ويصلي على طمارة ثوب طاهر
لا يغلو عن رماله الى ينبغي ان يصلي على طمارة نحو القساء دون بطانة كذا
يقوم على قفاه ساجدا على ذيله كافي الخلاصة وغيره بطانة بحسنة ولو
رطبة اكثر من قدر قدره وهذا عند محمد وقال ابو يوسف لا يصلي عليه قبل
جوابه محيط غير مصرب وجواب ابي يوسف في مصرب وقال الحلواني ان المصرب
بالخياط غير معتبر عنده فهو كثوبين ومعتبر عند ابي يوسف فهو كثوب كما
في المحيط وعلى هذا الخلاف يمكن شتر كالحشب والابوا اذا كان عليه
طاهرا وسفل نجسا بل الصاق بالادخ فان الصق جاز في قولهم كافي
وعنه بلا ذكر الكواحة وينبغي ان يكون كصاوة ككراهة على سطح الا يطهر
وعنه كافي الخزانة ويصلي على طرف بساط طاهر طرفا منه للتأكد والا
فالنكرة المعادة غير الاولى من نجس وانما اثر الطرف على كونه اشارة

اشارة الى ان

اشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرفه الكبير بالطريق الاولى كما كان
بعض المشايخ وبه اختلف كفيته اي جعفر وقال جعفر ان كان البساط كبيرا يجوز
والا فلا كما في المحيط **قوله** ينسجها ان طرفا منه ان تحرك رفعه القائم بانه مقدار
رأسه الصغير والا فغير كافي حري وفي ذكر البساط انما رآه لا يصلي
على طرفه ثوب تحرك بحركته وفي رواية يصلي كافي الراعي وذكر في الجلابي
ان كان حصيدا ذلك الذي يمكن في موضع قياد او سجود **قوله** فيصلي على الماء
في ثوب يابس خضر فيه من نجس ارضا كان او ثوبا او غيره ندوة بضمين
وتشبهه كواو اي رطوبة بان لف النجس فيه او وضع عليه بحيث لا يقطر منه
اي كثوب شيء من الماء ان يحصر الثوب وعن ابراهيم بن يوسف لو ان ثوبا
يؤلف في الماء فيصيب من كرش ثوبا لا يغفر وهو ما حتى يتقن انه بول قال
الفقيه به فاخذ كمن عن محمد بن الفضل لو ان فرسا في رجله سرفين وشي
على الماء فاحسب ثوبا نجسا سواء كان الماء جاريكا او راكدا وانما فرض في
الثوب لانه اذا وضع الرجل اليابس على اللبد او الارض النجسة الرطبة ظهر فيها
الندوة نجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل رطبة واللبد او الارض يابسة
وهو لم يقف عليها فان لم ينجس النجس في المحيط وفي الكلام اشهاد بان الريح لو
مرت على نجس فاحسب ثوبا مبلولا لم ينجس كما قال العامة كالوف المستفي
بالماء بلا مسح المنديل كافي الخلاصة او ثوب وضع حال كونه رطبا على
طين من جداد او غيره بطين فيه سرفين شامل لكل ما التي كل بهيمة
وهو كسرين لا بالفتح لانه ليس في اصم فليل كما قال الجوهري وقل بالفتح
ويقال لا روي عن جهم كاي بن كفاف وجهم كما قال ابن حجر وييس ذلك طين
فانه طمارة له فلو استعمل النجس في الطين فانه يرى مكانه فهو نجس ولو
يسس حكم بطمارة فلو احسب الماء فعلى الروايتين كافي المحيط وفيه اشارة
الى ان الطين نجس بنجاسة الماء او التراب او غيره وقيل العبرة للماء
وقيل للتراب وقيل للقلية وعن محمد ان طاهرا ولو نجس كافي الخزانة وعلى هذا
يكون طين الشارع وموطن الكلاب طاهرا لا اذا رآه عن النجاسة وهو الصحيح
كما في الحنية او ثوب نسي محل نجاسة اي نجاسة ففصل طرفا منه فانه طاهر
على كثره كافي الخلاصة وفيه لا كفاء اشارة الى ان النجس ليس بشرط كافي الخزانة
المعتين وعنه كمن قال لا يجزي اذ شرط فلو طهر بعد الصلوة فانه في طرف
اخر يبعد كمنطقة ظرف يطهر بالاوراش عليه من نجس كمن يكون في حمار

فصل

تدوس اي يدا ذلك المبرقوا منها سبيل الخطة فخطا بغيرها ففصل بعضها
 بلا تحري فانه صار نجاسة مشكوكا فيها او وجب بعضا لما مر وفيما جاء الى ان
 لو قصد ق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حفص لا يطهر الا بفعل
 وقال ابو جعفر انها طاهرة للباوي وشد عن ابى الليث الحافظ وعن الحكيم الترمذي
 عن اصحابنا انه لا يعبأ به الا اذا كان في مستنقع ياخذ به يمين ويحيط به العلم كما
 في المصنوعات الاستنجاء مبتدء خبيرة سنة وهو مسح موضع الخواي ما خرج من كسطن
 وهو في الاجل اعم منه ومن غسله كافي الغروب من كل حدث اي ناقض للموضوء
 خارج من سبيلين ملوث بها بقدرية المقام وفيه شعار بان ليس على استنجاءه
 استنجاء لكل حيوانه بلا بول وعائط كافي لنوازل غير كونه وكبرج ونحوها
 ما هو غير الخارج المذكور كالاغناء وكسرو الكفص والخارج من قرح سبيلين
 ونحوها وانما استثنى ذلك هو غير محتاج كونه للمباينة في المنع عن ذلك فان الاستنجاء
 منه بدعة بنحو حجر من المدور والتراب والخشب والرماد والعطن والحزقة واللبدة وغيرها
 طاهرة كافي الكرواني ككن في كسطن ينبغي ان يستنجى بثلاثة اعداد وان لم يجد فبالا
 فان لم يجد فبكتف التراب ولا يستنجى باسوي ثلثة لانه يورث كسطن كافي الكرواني
 حتى ينقيه اي يطهر بنحو حجر موضع الخوف من قيل اعدوا هو اقرب وفيما شاة
 الى ان عدد الثلث ليس بلازم والمقص هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاؤه ولو
 لم يحصل بالثلثة زاد والى ان النجاسة بعد الابتلال لا تعود الا ان الماء اذا بلغه
 لم ينحس وهو الاصح والى انه يغسل على وجه يحصل المقصود فليس كيفية خاصة وهذا عند
 بعضهم وقيل كيفية في المقعد في الصيف للرجل اذ يار الحجر الاول والثالث وانما
 وفي شاة بالعكس هكذا فعلت المرأة في كثر ما ين كافي كسطن ولا كيفية افر كما
 في كسطن وفي الظهيرة وغيرها وفي الذكر ان يأخذ به شمالا ويمين على حدة
 او مدركا في الزاوية سنة مؤكدة كافي النهاية لا يستنجى وبكره بعظمه اي
 بنحو عظم او روث اي بمرقين فانه هو عند الفقهاء والامة فوضا كسطن حافر
 كالفرث والحار فلا يستنجى بعذرة وحجر استنجى غيره الا اذا اوق وروق ونجم
 وشي رقية او حرة كالخطة وكسطن وكسطن والكاعذ ولم يعبأ كافي كسطن
 وغيره وذكر في المرات للاسنوي لا يستنجى ما كتب عليه علم محترم كالنحو واحتراز
 بالاحترام عن غيره كالحكيات مثل المنطق ويمنى للشرف الا اذا اقره فامسك
 يمينه ولم يحركه كافي كسطن فلو شاة سقط الاستنجاء كافي كسطن ثم غسله
 بصبا الماء حتى اطمان القلب وثلاثا او سبعا او تسعا او عشرة او ثلثا في الاحليل

وغف في المقعد كافي الكرواني وفي ثم شاة الى ان يستبرى وهو واجب
 ان يضرب الرجل على الارض مع استنجاءه ولغا الرجل اليمنى على اليسرى ولنزول من
 الصعود الى المبروط او ينام على كسطن الا يسرا ويحشى ارجاء خطية او ثلثة
 او اربعين او عشرة اعلى الخلاء والصحة انه اذا اطمان قلبه استنجى كافي كسطن
 والا طلاق مشعر بخوازل غسل القدم تحت شطر النهر كافي شاة بخاري خلافا
 للرازيين كافي الظهيرة ادب لانه صلى الله عليه وسلم كاصحابه رضى الله عنهم فعلة
 وتركه اذى كافي الكرواني وقيل انه سنة كافي الكافي وغيره وفي ان سنة لا يتحقق
 بدون مواظبة صلى الله عليه وسلم واصحابه رضى الله عنهم فكيف يكون سنة وفي كسطن
 الى ان يغسل بالماء او لا ليس سنة وفي كسطن سنة بل هو فضل ان يمكن
 بلا كشف العودة وفي قاضيان من كسطن صا د فاستغناء عن بعضهما كما قالوا
 وفيه شاة بان لا يصير فاستغناء عن بعضهما كما مر ولو جازو الحديث المخرج
 اي يخرج البول او كفايط حال كونه اكثر من قدر كسطن فواجب وفر من سنة
 كما قال محمد وفي رواية عن ابى يوسف واما عندهما فيمن ان ينسى بالاجار كما
 في كسطن وفيه شاة بان واجب وفيما شاة الى ان نجاسة غير النجس لو زادت
 على قدرهم فاستنجى بالحجر واتقاه جاز وهو لا يلى ان المجاوزة لو كان اقل
 من قدرهم ومع المخرج اكثر لم يجب كما قالوا وذهب محمد الى الوجوب كافي كسطن ككن
 في كسطن الى ان واجب في كسطن وحسنه فيما دونه وسنن فيما اذا لم يتجافى
 الاحليل وادب في كسطن في الزاوية وفيه شاة كسطن وهو ان الاستنجاء الادب
 بمعنى عرفا فيغسله اي المحدث الذي على كسطن القبل عنده وبالعكس عندها
 والفتوى على الاول كافي كسطن والاطلاق مشعر بخوان الاستنجاء في حيا
 على طريق المسلمين وفي المقيدان لا يستنجى فاما لما رنا تنبى للشرب ككن
 يتوضاء ويغسل فربطون الاصابع من يده اليسرى كما مر فلا يغسل يدها
 ولا يبرؤ سرا لانه يورث الباسود كافي الظهيرة وفيما شاة الى ان لا
 يدخل الاصابع الفرج احترازا عن تكاح اليد وعن محمد انه يدخلها وقال محمد بن
 سنان انما قد خلاها وهذا ليس بشي كافي شاة الطحاوي وذكر في الكرواني
 انما تستنجى بسطرا وقيل برؤوسا فانه لا يمكن النظير في الحيض والحجاة الا بالها
 والى انه يجوز ان يغسل بالاصابع جملة ككن في كسطن وغيره ان الرجل يصعد
 الوسطى قليلا ويغسل موضعه ثم ينصره ثم خضره ثم سبأته ويغسل حتى يطئن
 وهو الاصح وقيل حتى يجش والمرأة تقعد بنصرها ووسطها اولاهم تقطر

كما فعل قبل بغيره ان قيل وقع من فرجه على اكله كافي الزاوية وتبلغ في الشتاء
 اكثر وهذا اذا كان الماء باردا والا استنجى فيه كافي الصيف لكن ثوابه دون
 ثواب من استنجى بالبارد كما في المفردات بعد غسل اليدين الى الوضوء حال كون
 الفاعل مريضا مخرجه بمبالغة اي مريضا في كل الارواح حتى يطهر مائة اقل من
 النجاسة الا اذا صار فانه مفسد له في رواية وللهذا نرى عن كنفه في قيامه
 بلا شفة مخرقة كافي في كسبه ثم يغسل اليدين واما ما روي في ان يستنجى
 وهو ان يمسح موضع الاستنجاء بعد فراغ من غسل مخرقة طاهرة وقيل ان يرفع
 الركبة الكريمة عن راحته كافي مقدرة كفيد وظاهر الكلام دال على ان
 اليد قبل الاستنجاء وبعد واجب كافي في الغسل ويجوز ان يكون سنة قبله وبعد
 على الخلاف والاصل ان يغسل مرتين والاكتفاء مثيرا لانه لا يسن التسمية
 وقيل ان سنة قبله وقيل بعده والاصل ان يسمى مرتين كافي في قاضي خان وكره
 استقبال القبلة بالفجر في البناء وكما ذكره استقبال القبلة
 وكذا استدبارها في الغلاء بالمداي موضع البول والتغوط وفي رواية لا
 يكره ان وفيه اشارة الى ان يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفي صلوة
 وصفه باليدى وقال هذا عند ابي حنيفة والى ان لا يدعوى في الغلاء ولا
 يقرأ القرآن خلافا لابي الفضل الكرماني والى ان الغسل ان لا يدخل فيه وفي
 مصحف الا اذا اضطر ونحوه ان لا يأتى ثم بلا اضطرار كافي في الميتة واعلم ان
 محناتهم رعاية ما يليق بالاختتام وقد راعى المصنف في كل كتاب كافي
 ههنا من ايراد لفظ الاستدبار المأخوذ من كبر وهو آخر الشيء

كتاب الصلوة

اورد بعد طهارة لرعاية الشريعة وهي اسم
 لمصدر غير متعول هو التصلية في الاصل من الصلوة وهو تعظيم الذي عليه
 الاليتان اوله عاء فعلى الاول من الاسماء المفيدة المندرجة المعنى بالكلية
 وعلى الثاني المنقولة الزائدة المعنى كافي الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون
 من المنقولة بلا خلاف على ما في الاصول انه ما غلب في غير الموضوع له بعلاقة
 وقت الفجر اي وقت صلوة كسبح فالفجر مجازا في صلوة كسبح ثم سمي بوقت
 كما قال الطبري وفي من كان سقط اول يوم الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم
 البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر
 ثم الاصيل ثم العشاء الاول ثم العشاء الاخرة عنه في غيب الشفق واما ابتداء
 بالوقت لكونه سببا عند اكثر المشايخ وقيل هو الخطاب والتحقيق ان

في الصلاة
 في وقتها

كل ما مور به سببا حقيقيا وظاهريا وكذا الوجوب ادائه وجود ادائه فلا
 ايجاب بقديم ولو وقت والثاني فعلق كطلب الفعل واللفظ كماله والثالث
 خلق الله واستطاعة عبده اي قدرته المؤثرة المستجيب لجميع شرائط التأثير
 وكفرق بين الاولين ان الاول لزوم اتباع كفعلي في زمان ما بعد وجوده
 والثاني لزوم في زمان خاص هذا تلويح الى تتبع ما في الاصول مبتدأ من
 اول الصبح عند مشايخ المشايخ او ابتداء عند غيره كافي في كسبه وهذا الوجه
 واليه مال اكثر العلماء الا ان الاول حوط كافي في الحزاة وتصح ياخذ بخلقه
 الله تعالى في وقت مخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها
 كافي في التفيد الكبير في قوله كما فالق الا صباح واليه اشير في شرح كتابها
 المعترض اي المنتشر في الاوقات بينة وسيرة وهو كسبي بالصبح الصادق لانه
 اصدق ظهورا من المستطيل المحترز به عنه وهو كسبي بالصبح الاول لانه اول ما
 يظهر وبذلك كسب لوقت ولا استطالة ولان كسبه في اعلاه دون سفله
 وبالصبح المكاذب لانه يعقب ظلمة كافي في نهاية الادراك لكن نوقش في التحفة
 ان الاول لا ينتج بل ينتج لعلبة الغنى كسبه الى الطلوع الى المشرق الى وقت
 طلوع شيء من جرم شمس وفي النظم الى ان يرى الراعي موضع بنده في افق ولا
 كافي اوله ومن قال بعدم الخلاف في عدم كسبه وغايته لا يظن تحت الغيا
 كفاية كسبه وكلاء مثير الى ان جزء سبب على طريق الانتقال الا اذا فصل
 الاداء او الغنى الوقت فانه يتقرر السببية عليه او على الكل والى ان سبب
 ليس الجزء الاول فقط فيكون في اخر الوقت فضا كما قبل ولا الجزء الاخير
 فقط ففي الاول نفل معط للفرض كما قبل وكسب هو الجزء المتعارف للشرع
 عند الاكثرين وتام الكشف في الاصول ووقت الظهور مبتدأ من الزوال
 عرفا بعيدا انقضاء في يوم العرفي ويعرف ذلك تخمينا بحدوث الظل او بزيادة
 في بعض البلاد او بعمل الظل عن خط نصف النهار في كل ما ان استخراج الحكماء المميز
 طرف فيه اشهرها ما ذكره كسب من الدائرة الهندية الا انها لا تخلو عن عسر
 من حيث المالة والعلل ويريد الله اليسر وينبغي التخييم كاشيا في اعرضا الى
 ما قال الفقهاء من ان ينصب على سطح مستويا من ثقل القاعدة على قوائم
 ثم يطلب الظل فاذا اتناقص فالشمس لم تبلغ المنتصف اذا وقف فقد بلغت
 فيجعل علامة على رأس الظل المستوي بقدر كزوال وقته والظل الاصل في هذا
 الوقت بالزوال ووقته واذا اخذ في الزيادة فقد دخل الظهور واذا ازداد

في كسبه

الى ان يبلغ من العلامة مثلي القياس او مثله ففته دخل العصر والبرق ان يقول الى
 بلوغ ظل كل شيء اي وصوله لظل يحصل من المصالح كمنى بالذات كما ان الشمس لا تبرز
 كالشمس على قياس ينبغي ان يكون بياضا خاصا بخلة انما ابتداء وانما عدل
 عن القياس ليشمل القامة وهي سبعة اقدم ونصف قرة وبالأول قال العلامة
 واثباته كقولنا الى الجمع بان يعتبر الاول من طرفي سمتان في والثاني من طرفي السمتان
 كما في الزاوية مثلية اي مثلين لذلك الشيء سوى في الزوال ان لم يكن الشمس مسطرة
 للشمس في البرهنة بان ائت الى الجنوب او الشمال فيكون في هذه الوقت الاشياء ظل
 في جانب شمال او جنوب واما اذا كانت مسطرة فلا ظل لها كما في مكة وكيدته
 في اطول ايام السنة واما اطلاق لانه يصعد بيان الظهور في بلاد ما وراء النهر
 وخراسان وكرمان وكفى كاشي وهو ما نسخ الشمس من الظل وذلك بالعنبي
 واصله الى الزوال لادنى ملازمة فان المراد ظل الاشياء في هذه الوقت فليس
 مجازان وفي رواية عنه وعندها مثله اوفيه اشارة الى ان الاول ظاهر
 الرواية سوى التي عنه اذا بلغ من جهة الظهور بلاد دخول العصر الى ان يصير مثلية
 وعنه اذا صار اقل من قائمين خرج الظهور بلادخوله وهو الاصح كما قالوا في
 كذا في محيط الا ان زادوا اشارة لا يعمل بها كما في الجبال وفي تسمية مثلية اشارة
 الى ان الزاوية المنقبة بالكن في الخزانة ان الوقت المذكور في الظهور ان يخل في حد
 الاختلاف ووقت العصر منه اي من بلوغ الظل مثلية او مثله سوى التي
 فالخلاف الواقع في اول الظهور جاد بعيد في اول العصر كما في الزاوية وذكر
 في المحيط ان اول العصر عندها اذا صار ظل قائم مع زيادة وعن أبي يوسف
 انه لم يعتبر كزيادة وفي النهاية الاحتياط ان لا يصلح العصر حتى يصير
 ظل كل شيء مثلية سوى كفى الى وقت كغروب اي وقت غيبة الشمس
 كله اذا ظهر كغروب والاقبال وقت اقبال الظل من المشرق كما في النخلة
 ويؤيد الحديث الصحيح اذا اقبل الليل من ههنا ففته افطر الصائم وما
 في الخلاصة انه لا يقطر من على رأس منار الاسكندرية وقد رأى الشمس
 ويقطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكلام دلالة على ان
 ما قبل الغروب من وقت اصفر الشمس من وقت العصر خلا للشمس وبشر كما
 في النظم ووقت كغروب منه اي من الغروب الى غيبة الشفق بالفتح اي غيبة
 وهو الى الشفق عندها المشرق وعندها البياض المغربيان والى الاول
 الخليل وغيره والى الثاني المبرد وغيره فيكون من المشرق والآخر في الزاوية

مصلحة
 وقت صلاة
 الغيب

عن أبي حنيفة انه المدة فبمعشر الساعة العامة الواقعة قبل غيبة البياض في قولهم من جرح
 وفيه اشارة بان رجوع الى قولها كما في المتن الا ان الاول لا يحيط كما في النهاية وفي
 ايسر الية ان يقول وبه يعني اي بان الشفق هو المدة بجاب المستقي لا بغيره يقال
 استفتيته فافتا في كذا وفتوى هو جواب عما اشكل من الاحكام كما في لغزات ينبغي
 ان يكون هذا الحكم يارنا في التجنيس عن بعض المشايخ في حق دياره انه ينبغي ان
 يؤخذ في تصنيف بقوله بالقصر الليالي وبقاء كيباض الى ثلث الليل ونصفه وفي
 الشتاء بقوله لطول الليالي وعدم بقاء كيباض الى ثلث الليل وفي الصيف والراية
 وغيرها ان العشاء ساقطه عن في بعض البلاد الشمالية كالبلخار وما يطالع فجر
 قبل غيبة الشفق وما ذكرنا فقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل ونصفه
 ووقت العشاء بالكر منه اي من غيبة الشفق والتذكير باعتبار معنى الغيبا وكونه
 مؤنثا غير حقيقي ووقت كوتر بعده اي بعد العشاء اي بعد ان يصلي الصلوة
 المخصوصة في اي جزء من الليل الى وقت الفجر لها اي العشاء والوتر فاخر وقت
 العشاء وكوتر واحد لكن اول وقت كوتر بعد العشاء لانها مستمرة وهذا
 عندها واما عنده فوقة العشاء الا ان ما مور بتقديرها وثمرة الخلاف فيما اذا
 ثم ان علم انه صلى العشاء فاسدة من جهة الوضوء او غيره وفيما اذا صلى كوتر على
 ظن انه صلى العشاء ثم ظهر لم يصل فعندها يعيد كوتر لا عنده كما في الحقائق وانما
 اختارها قولها مع ان المختار قولها كاسياني اشارة الى بيان وقت كوتر
 الموقته فان وقت بعضا بعد كغروب الى ف الوقت ووقت بعضا قبله وهذا
 اذا ادى في الوقت واما اذا ادى خارجة فتقطع وجميع الاوقات وقته كما
 في النخلة وغيرها واما وقت صلوة كفى فالضحية اي من الساعة التي يساج فيها
 الصلوة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح ويستحب اي ويختار الفجر
 اي لاجله اي وفي وقته ويجوز ان يتعاقب بقوله البداية اي بداية صلوة
 مسفرا اي خيئا يقال اسفر كصبح اذا اضاء كما قال المهرزي وكونه من
 اسفراي صلاها بالاسفار والبناء للتقديت كلف على ان حذف الصلوة من
 الفاعل لم يوجد قيا سنا واعلم ان ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي
 يبدأ بالتقليد ويختم بالاسفار بحيث يمكن ترتيبا رباعيا في كوتر
 في كل عشرين اية سوى فافتة كما في محيط والافضل ان يبدأ في وسط وقت
 ويقرأ في الاولى ستين آية او خمسين وفي الثانية مثل ذلك كما في النظم
 والترتيب بين الحروف واستيفاء الحقوق من غير اشباع ثم الاعادة

في كوتر

للصلوة مع كونه أو الغسل أن صلى جنباً والتباعد من قراءة في الصلوة
ما هو كسرها منها كما في الزاوي والاعادة كما في الأصول أن يغسل ثانياً في
وقت الأداء بخلاف الأول ولا حاجة إلى قوله أن ظهر فساد وضوءه أو صلوة
بعد كبره من صلوة وفي الظهيرة قال بعض المشايخ حدة الأسفار أن يؤخر
بحيث لو وقع حدث لم يكن البناء لأن الحدث أمر موهوم وصح المتن كما في الكرا
وسياق في الحج أن التلبس بمزلة للحاج أفضل ويستحب تأخير طهر الصيف
أي إذا رأى في آخر الوقت كافي للنظم والتخفة وذكر في تحفة المريد أن الاختيار
تأخيرها إلى أن يسكن الحر والبراد بالصيف زمان اشتداد الحر على البدن
كما في قاضي خان ويؤيده ما في الحديث ابردوا بالظهر فإنه شدة الحر من فح
جهنم وفي الكلام اشعار باستحباب تأجيل طهر كبريه والخرقة كما تراها في
في التيمم وقد صرح في تيمم مستصحب أن الصلوة في أول الوقت أفضل عندنا إلا
إذا قطن التأخير فضيلة وأما إذا ظهر شتاء فبأقرب ويستحب تأخير
العصر في جميع الاوقات ما لم يتغير وضوءه كشيء قال الحاكم مشريه وأما
الحقن أو قرصاً كما دوى عن الأئمة الثلاثة وتكلموا في غيره فانه بحيث يمكن إحاطة
النظر إليه أو يقوم للغروب أقل من ربع أو لا يبه وللناظر إلى ماء في طمس
كما في المحيط أو براه الجالس في أرض مستوية بلا رفع الرأس كافي للنظم والتيمم
كما في الخزانة وغيره فيتحديد أول ما إذا كانت الشمس بيضاء بقية فغنى التغير
والاصفر لا يكره التأخير كراهة التحريم كافي المنة وأما حكم الأداء فيسبأ
ويستحب تأخير كعباءة في جميع الاوقات إلى ثلث الليل الشرعي كما هو ظاهر
المتبادر لكن في الرهائيات وتحقق القدوري إلى ما قبل الثلث وحمل المتن عليه
يمكن لأنه مذکور في المحيط وغيره وعن القدوري في خفض الليل وفي كسب النصف
مكروه بلا ثم وبعد مكروه مع الاثم وإليه أشار في القينة حيث قال أن
مكروهه كراهة التحريم وفي القينة أن هذا كله في شتاء أما في الصيف فالتأجيل
أفضل ويستحب تأخير الوتر في جميع الاوقات إلى وقت يسره من آخره
إلى قبل الليل شرعي لمن وفق بالانتباه أي لمن اعتمد على استيقاظه وأما
إذا لم يثق بالتأجيل أفضل كما في قاضي خان وفي كلامه اشعار بأنه يستحب التأجيل
لمن لا ينام أصلاً ويستحب تأجيل طهر شتاء أي إذا لم يكن في أول الوقت كما
في النظم والتخفة وشتاء زمان اشتداد البرد على البدن كافي في تأجيل هذا
المعنى غير مفسر عليه فلا يستدرك ويستحب تأجيل طهر في كل الاوقات وفيه

اشعار بأنه لا يكره التأخير عن أول الوقت وعليه أكثر العلماء كما في الخزانة كافي في
أنه رواية الحسن عنه والاصح أنه يكره تأخير عن أول الوقت ويكون التأخير قليلاً وإلى
استبأ كالجهم يكره كراهة التحريم وفي التأخير بتطويل القراءة خلاف وعلم أن كراهة
كفيرة والعلامة للمرأة كالرجل في هذه الأحكام كمن في المنة عن كونه يسمع
مشايخنا يقولون الأفضل للمرأة أن تصلي الفجر بغسل فانه أقرب إلى الستر
وفي سائر الصلوات كراهة أن تستطرح حتى يدفع الرجال عن الجماعة وعن شرف الأئمة
المكي الأفضل في الصلوات كلها أن تستطرح حتى يغزوا غزواً ويستحب يوم عظيم أي
يجعل فاعل يستحب لتزيله منزلة المصدر أو الناصب المحذوف أي أن يجعل العصر
والعشاء أي تأجيلها بأن يصلي في أول الوقت كمن في المحيط أراد به أن يصلي
قبل الوقت المكروه من تغير شمس وبعيد الشمس والنصف ويستحب يوم عظيم
يؤخر غيرها من غير وظهر في كراهة الأداء قبل الوقت ولذا دوى عنه
تأخير كل وجس الجمع لكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما
في الزاوي وعلى هذا يحسن الجمع بين كعباءة وكفجه لعدم الاحتراز عن الكراهة
ولا يجوز صلوة أي التلبس بشيء من كثير من الصلوة كالغزاة وعن الواجبات
الثلاثة والمندورات في هذه الاوقات الثلثة فيجوز فيها النوافل مع الكراهة كما
في المسبوق وشرح المحامد وكما في التحفة والاحتياط والخزانة وغيره ولا ينافي
ما في الخلاصة وقاضي خان أنها لا يجوز لما سبأ في أنه بعد عن كراهة بعد الجواز
على أن في مواضع من الخلاصة أنها يجوز وأما ما يشير في نواقض كونه من قاضي خان
وفي كسب النظم أنها تكره كراهة التحريم واختلاف العبارات يجوز أن يكون لاختلاف
الروايات وكلمة لا وأن كانت النفي المستقبل لا أنها قد يكون للنفي الحال كما نحن
في صرح به في المحصل والجواز خلاف الحرام ولا يجوز سجدة تلاوة أي التلبس بشيء
من كثير من سجدة فلا ينافي في هذه الاوقات بواجبة منها في غيرها وأما
الواجبة فيها فحايمة فيها إلا أن في غيرها أفضل كما في المحيط لكن في الخلاصة فيه
اختلاف الرواية والظاهر أنها لا تجوز وفي غيرها إشارة إلى جواز سجدة
غير السجدة وفي كقينة لا يكره سجدة شكر بعد صلوة لا يكره فيه النقل لكن
في المحيط لا يجوز سجدة السر فلو طلع السجدة كمال حسن وصلوة خزانة
أي لا يجوز التلبس بشيء من كثير من الخنازات وهو ما حضر في غيرها وأما ما حضر
فيها فمكروهة كما في الكراي والتخفة ولم يوجد في أنها غير مكروهة كما ظهر وفيه اشعار
بجوازها في غير هذه الاوقات إلا أنها لو حضرت بصلوة المغرب أو الجمعة قدست

على سننهم وقبل اخوتهم وقد روي عن خطبة العيد وليس يقتضي التقديم على الصلوة كافي
 وغيره عند طلوعها اي ظهر شمس من جهة شمس من الافق الى ان يرتفع اقل من ربع
 او ان ينظر الى قرصها او ان يجرد ويصغر على الاختلاف كافي فيحيط وعند قيام اي
 لا يجوز التلبس بشيء من تلك الثلثة عند انقضاء الزمان المدة في كاذب عليه اي ما رواه
 النهس ويجوز ان يكون المعنى من انقضاء الزمان كشرعي وهو الصورة الكبرى في الزوال
 كما ذهب اليه ائمة خوارزم كافي في عمان وعند خروجها اي من وقت تغيرها الى ان
 يغيب جرد الا عصر يوم اي يوم المصلي فانها جائزة بلكراهة كما قال اصحابنا
 كافي في الاضاح وذكر في الحنفية ان المأذون مكره وفيه اشعار بان الوقت يخرج
 في خلال وقت كونه لم يفسد وهو المأذون وهو لا قضاء وهو المأذون كافي في كراهة
 ويشترط من ذلك خروج وقت كونه فانه مفيد كما مر ويكره تحريكها اذا خرج الامام
 من محل الخطبة الى الفراغ من الصلوة كمنفل اي شرع في صلوة كمنفل وسبأ في محل
 حكمه اذا شاع قبله والخطبة شاملة للجمعة والكعبين والاستسقاء وكمنفل كافي في النظم
 وقا في خان وملازمة لكن سياقي ان خطبة الكسوف ليست شرعية عندنا ولعله يشير
 الى رواية عننا والا واما ان يقول ويكره عند الخطبة النفل لبطلان خطبة النكاح والخطبة
 الثلث في الكسوف فان الاجتماع واجب فيها كافي في الزاوية والامام يشير الى ان يخرج
 بوجوب الكراهة وهذا عند كسوفها والى ان الكراهة لا تنزل بعد سماع الخطبة
 وفي المنة اذا لم يسمع يجوز ان يصلي سنة وقت الخطبة في داره العترة من المسجد
 ثم حضره والى انه لا يكره عند الاذان من يعلم الجمعة لكن في النظم انه مكره فقط
 فلا يكره كفوات وصلوة الجنازة وسجدة كراهة وهذا لا ينافي ما في الجمعة ان يكره
 الصلوة كافي لان المراد النفل بهذه العترة ويكره النفل فقط بعد الصبح الى
 المطلع الا سنة اي سنة كسوف فلا يكره شيء من كفوات واخواتها كالمسند
 لكن في الحنفية انما غير جائزة وفي الحنفية ان ما وجب بايجاب العيد من التذرع وقضاء
 تطوع اخذ ونحو ذلك مكره فيه في ظاهر كرواية وعن ابي يوسف انه غير مكره
 ويصح ظاهر كرواية وفي القينة عن ابي حنيفة انه يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا
 حكم النفل المنداء والما حكمه اذا شاع فيه قبل فسياتي ويكره النفل فقط بعد
 اداء عصر الى داء المغرب اي بعد الاداء الى التفتت وبعد غروب الى الاداء
 فلا يشمل وقت تغير كافي لان السابح قرينة له فيكره النفل في الوقتين
 دون كفوات وما وجب بايجابه من سجدة وغيرها واما الواجب بايجاب
 العيد كالحذورة فلا يجوز كافي في الحنفية ان ما وجب بايجاب العيد يكره

في الاول في ظاهر كرواية وكمنفل ويكره في الثاني لان فيه ما خيل المذهب عن وقتها
 وفي الحكم اشارة بان لو ادى عصر في وقت ظهر كافي في الحج كمنفل بعد كافي في القينة
 وسيجي ان كمنفل مكره به يظهر اذا جمع بينه وبين عصر في وقت ومن هو اهل فرج
 اي يستحب اداءه كالبعض اذا بلغ والحزن والمغني عليه اذا افاق والكافر اذا اسلم
 والحائض وكمنفل اذا ظهرت في اخر وقتها اي في زمان يسوي تحريمه فقط كما مر
 المحققين من علمائنا الا اذا ظهرت من الحيض والنفاس فانه يشترط فيه زمان الفصل
 ايضا بخلاف الكافر الجنب على الحج واحترز به عما قال زفر وتأيد كالمقدوري اذا شرط
 للرجوع زمان يسع لواجب كافي في الحنفية وكمنفل يكره وكمنفل باهل يقضيها
 ذلك كمنفل فقط لا العترة القديمة واحترز به عما قال الشافعي فان عنده اذا وجب
 العصر وجب ظهر ايضا كالثاني لا يتعين بالاجماع من عاقت او نشت
 او حتى مثلاً فيه اي في اول وقت كالمواضعت في اول وقت لان الاعتبار في السببية
 آخر الوقت ولما كانت من عطية جملة على جملة لم يرد ان السورة يقتضي قيد فقط
فصل الاذان كالحكم اسم من التأذين ويطلق على هذه الكلمة
 الخمسة عشرة المشروعة واستقامت عند ابي يوسف وفي رواية عن محمد ورواية
 بكبير فان من اوله يكون 2 ثم عشرة كلمة كافي في كراهة فلا يزداد عليها ولا
 ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات سنون لو قدم بعض كان الاعادة
 افضل كافي في الحنفية واعلم انه لم يذكر الفاظ الاذان المشروعة فيما بين المسلمين وكان
 في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم به مرة بلال من الصلوة
 حين يناديهم كما هو مشهور سنة مؤكدة ثابتة بالسنة والاجماع ولهذا ياتى
 الامام بحلة تكبيرة وسبحة صلى الله عليه وسلم حين اسرى به الى المسجد الأقصى وجمع
 النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم بتأذين ملك واقامته والاشهر ان السبب روي
 جمع من الصحابة في ليلة واحدة واحترز بالسنة عما قال بعض المتأخرين من وجوب
 دعاء روي من محمد من فرض الكناية ولا تجزى الصلوة بدونه عند من قال لا يجوز
 كافي في الجلابي والاول هو كمنفل وعليه العامة كافي في الحنفية للمعتمد اي فرائض كمنفل
 وهي الخمس المشروعة والجمعة فلا يسر لصلوة الجنازة والتطوع والنساء
 وحدهن فان اذن انسان كافي في الحنفية فقط للتأكيد في وقتها اي وقت
 اداء كفواته فلا يحسب من كسبه لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الايتان
 ففرقة للغير بدو طلوعه وكمنفل في الشتاء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان
 يبرد وللعصر ما لم يخف تغير الشمس وكمنفل بعد غيبوبة الشمس وللغشاء

بعد ذلك بالبيان قليلا كما قال ابو حنيفة روى كافي الزاهد روى ولعل المراد بيان الاستحباب
والا فوق الجواز جميع الوقت وعباد الاذان في الوقت لو اذن قبله اي قبل الوقت وانما
ذكره مع الاستحباب قبله لئلا يظن انما في غير ظاهر كرواية حماد بن عيسى ان يوشع انه يجوز بعد
الليل كافي في السنة وذكر في الميعة انه بعد اذان في سنة خلافا لرواها وبالاول يفتي في الحكم
اشعار بوجوبه باوقات الصلوة ولو لم يكن عالما بالزمان لم يسمع ثوابا لمؤذين كافي في
يترسل به مستأنفة والباء للظرفية كادل عليه كلام الساس وغيره والمعنى
يعمل في الاذان ويفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كافي في شرح الطحاوي
ويستفي ان يفضل قليلا والا فالاعادة كافي في القينة وذكر في الحق ان كرواية بين كلالة
سنة فان ترك فالسنة ان يعاد وفي الاطلاق اشعار بان لقوله صلى الله عليه وسلم
الاذان جرم والاقامة جرم والكبير جرم والمراد الامساك عن اشباع الحركة
والسمع فيها كان في تحت تكبير التحريم بضم الراء في كبرائه على الجبرية ويسكن جماعة
منهم المبرد ثم يفتحون الساكنين او ينقلون فتحة الهززة اليه والاول الصواب كافي في
اللباب واختار الا باري النقل كافي في المفردات مستقبلا في غير الجملتين فلو
ترك الاستقبال كره لمخالفة سنة كافي في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب
وهذا بلا ضرورة فيؤذن المسافر انما حيث كان وجهه واصبعاه اي انما له
بطلاقة الجزئية في ذنبه خبر المبدء والجلد من الاحوال المترادفة وفي بعض نسخ
بلا واو وقد جرد الاندلسي وقال ابن مالك ان لافرا الضمير مزية على افراد الواو
والجوز في مواضع من الكشاف فالحظي محظي اعبطوا بفتحكم لبعض عدوا واعلم
ان الاذان بهذه الوصف احسن فلو ترك في حسن لانه ليس من السنن الاصلية كما
في الزبانية وان جعل يد على ذنبه فحسن وكذا احدى يديه على راسه كافي في الحق
وفي الاكتفاء اشعار بان لا يكره قاعدا وهذا اذا اذن لنفسه والا فله كافي
السراجية وذكر في المحيط ان القيام مستحب ولا راجح ولا يمتنع لكن في المحيط انه
مكروه في حقه في ظاهر كرواية حماد بن عيسى لا بأس به ولا ما شيا كما روي
عن محمد كافي في الظهيرية ولا يمتنع من التلبس باللباس او اللبس اي لا يمتنع الكلام عن
وضوء بزيادة حرف او حركة او مداو غيرهما في الاذان الا وافر فانه مكروه
وعن الحلواني ان هذا في غير الجملتين كافي في الزاهد وفيه ولا يرجع اليه
الترجيح وهو ان يخفى صوت بالشرايين بالاولى حزين وبالثانية مرتين ثم
يرفع صوته بها كذلك ويجوز في الاذان وجهه كاحد منه ولو في اذان الكوفة
وهو كصحيح لانه سنة الاذان وقال الحلواني اذا اذن لنفسه لا يجوز كافي في المحيط

في وقت الجملتين تنبيه الميعة وهي ان يقول في على الصلوة ذكر السيرة
وفي المقدمة جمل الى قال في على الفلاح فالظاهر انما تكون مشتركة وفي جمل المشترك
منها باعتبار معنيين مختلفين فقال في معنى الاول اسرعوا الى الصلوة وذلك اني الي
المقدمة روى في الاول وسيرة في الثاني وفي مشايخ بلخ مروية وسيرة في الكل
والاول اصح كافي في الميعة وان لم يتم الاعلام بالتحليلية وسيرة مع ثبات قدمه
لا تسمع الميعة يستدير المؤذن في صيغة الميعة بالكسرة في النداء بان
يجرح راسه من الكوة اليمنى ويقول الاول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين
وقد يوجب الجهر بالاذان لاعلام الناس ولو اذن لنفسه خافت لان الاصل
في الشئ كافي في كشف المنار وبانه يؤذن في موضع عال وهو سنة كافي في القينة وبان
لا يؤذن في المسجد فان مكروهه كافي في السطح لكن في الجمل ان يؤذن في المسجد او
ما في حكمه لاني بهيئته والاقامة في الاصل مصدر ثم تسمى هذه الكلمات التي
تقوم الصلوة بها او الجماعة او الاصل طاف لها مثله اي مثل الاذان فيما ذكرنا
من الاحكام العشرة فلا يرد ان المسافر ينزل للاقامة في ظاهر كرواية حماد بن عيسى
انه لم ينزل كافي في المحيط ويجعل اصبعاه في اذنيه عند اذان حنيفة لانه اذا اذنين
وقيل لا يجعلان لانه لا يؤمر بزيادة رفع الصوت كافي في التمهيد ولا يجوز وجهه الا
لأنه ينظر وزرا كافي في المستقط ويتم في مكانه بداء فيه الا اذا كان المؤذن اماما
فغير خلاف فيقبل له ان يتماذاها وقيل يأخذ في المشي عنه قوله قد قامت الصلوة
حافظا صوته ويتم في مكان الصلوة كافي في المحيط وذكر في الميعة بكروه المشي فيها
لكن يحد اي يجوز بين كلتا من الحد وهو كسرة فلو ترسل جاز الا انه خاف
السنة كافي في شرح الطحاوي لكن في الهداية ان الحد سخي ويزاد في الكلمات
بعد العمل قد قامت الصلوة اي قرب اقامت الصلوة على ما روي عن ابي يوسف كافي
في المحيط وذكر في الاذاهير ان معناه لزمت وقفات الجماعة الى الصلوة والظاهر
ان الزيادة سنة وفي الجمل ان لو ترك لا عيب في الاقامة كلما ولا يمتنع بزياد
غيرها اي في اشاء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام وحسب لاني نفسه
ولا بد من فراغ على وجه كافي في المحيط وبالكلمتين لا يستقبل ويكره التفتيح فيها كما
في الزاهد وفي واحدة الفعل ابقاء الى انه ينبغي ان يكون المؤذن والقيم واحدا كافي
الظهيرية ويكره ان يقيم غير المؤذن الا برضاه او بعينه كافي في الميعة ويجوز
صنم الياء فيشمل المنع للسامع عن الكلام فيها اما في الاقامة فليس برتبة الاذان
واما في الاذان في غريب المسائل ان الكلام فيه يوجب خشية سلب الايات

وفي الغيبة انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في الترتيب ان التكلم
من غير يؤذن غير مكره ولا يبعد ان يكون كتابته عن منع الاشتغال بشئ
اجابته فانها واجبة الا على من في سجدة في صلوة وغير سجدة فقبل
وقبل باللسان ولو جازيا كما في الترتيب فيقال ثم اذ ان في السجدة الاولى
الجميعتين فيقال الموقد وفي صلوة خيرة من غير صدق وبررت بالنكر كما
في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن مصليا او مستمعا للخطبة او عالما اجابته او
انشاء او جازيا او جازيا للحاجة كما في النظم واعلم انه يستحب ان يقال عند
الاولى من الشهادتين صلى الله عليه وسلم يا رسول الله وعنه سماع الثانية من قرعة عيني
بك يا رسول الله ثم يقال اللهم متعني بالسمع والبصر بعد ذلك فخر الابرار على
العالمين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا الى الجنة كذا في كذا الجاهل ومنتقيا
في اللغة مكررا كدعاء وفي كذا سورة على ما صار في كل بلدة بين الاذنين وفي
الحديث انه في زمانه صلى الله عليه وسلم الصلوة خيرة من غير مرتين في اذان العز
او بعده ثم احدث الكابون واهل الكوفة بدلا للخطبتين مرتين وعنه انه
حسن وانه ان يكت بعد الاذان قدرا يقرأ عشرون اية ثم يثوب ثم
يصلي ركعتي الفجر ثم يكت قليلا ثم يقيم واما في يوم انه بعد ساعة وفي الجاهل
الصغيرة انه يكره في سائر الصلوات واما ابو يوسف لا يكره بان ينسب كل
من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي والقاضي بنوع اعلام ثم يحتاج اليهم
يتولون انه حسن في كل صلوة من نحو الصلوة الصلوة او قلت كانت
كما في سمرقند وهو اختيار رخصي وعنه كقضاءه كما في الزاهدي
ويجوز استحسانا في كل صلوة بينها ايها الاذان والاقامة فيكره بوجه
كما في الكافي والاولى ان يصلي ما يحسنه او يستحب من الصلوة وهي حسن
ولا يمن دعي الى الله وعمل صالحا كما في الحديث وذكر الزاهدي ان مقداره ركعتان
او اربع قرأت كل عشرين ايات وتنتظر للناس ويقيم للضعيف المستعمل لا
لرئيس المجلة الا في صلوة المغرب فلا يثوب في المغرب ولا يجلس لكن يحصل
عنده بسنة هي مقدار اية طويلة معه ما يخطو ثلث خطوات كما في الحديث وعنه
سورة الاخلاص كما في الزاهدي وعنه انه يجلس مقدار ثلث ايات كما في النظم
وعنه جماعة بعد ارجلته الخطيب وهو ما عنده غير مكره وعنه ما عدا
العكس كما في الخلاصة ويؤذن للغايتة الواحدة ويقيم ايضا وان اكتفى
بواجاد كما في الجلابي وكذا يؤذن ويقيم لاولى الغزوات الكثيرة وكذا

في الغزوات

الغزوات الباقى باقى بها ايها الاذان والاقامة اوجبا اي بالاقامة كما في كذا
واما عندهما فانه ياتي بها كل كما في الجلابي وهذا اخبرنا قال الامام عيسى
وكذا ابو جعفر الحسن انه ياتي بها للاولى وهو اللواتي كما في الحديث ويجوز ان
يكون هذا اي قال محمد قول الكل على ما قالوا كما في الكافي وفي الخبرين يؤذن
للقضاء في هيت دون المساجد اذ فيه تشويش كما في الزاهدي وكذا اقامات
المجتمعات باقتنائها وايات لا اذ اذ في ظاهر الرواية وبكره في رواية الحسن
كما في النظم وعن شيخنا جازها بالكره كما في الحديث ولم يعاد اي الاذان والاقامة
ولو قلنا بالكره وكذا من الجنب باقتنائها روايات ولا نقاد اي الاقامة
هي لان تكرارها غير مشروع بل يعاد الاذان هي اي وهو الله عز وجل
المشايخ واعادتها مستحبة في رواية كافي في الحديث وهو ثم فيها كما في النظم كاذان
المراة فانه يكره وبعاد وفي رواية الابرار عزهم كما في الجلابي والمجتمعات ولو
في خلاص وكسركان وكسركان وكسركان وكسركان وكسركان وكسركان وكسركان
وغيره غير عاقل والى ان المناقصة لك ولو ما شذوا الاجرة كما في الحديث
والى انه لو كان مراحمنا عاقلنا اجزاهم والى انهما في كذا غير معتد بها
لكن حكمه باسلام الشهادتين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان
الجنب المرأة وكسركان وكسركان وكسركان وكسركان وكسركان وكسركان
والمخوف عن كقوله واجبة لانه غير معتد به وقيل مستحبة فانه معتد به
الا انه ناقص وهو لا يحكم كما في الترتيب وكذا تركها معا في كسر ولو
منفرد او فيه اشعار بان لا يكره تركها وحدها وهو اذان المنفرد والما
اذان الجماعة فعنه خلاف كما في النظم وكذا تركها معا في جماعة الرجال
المقيمين المصلين في المسجد اي في مسجد الحكة او قاعة الطوبى كما
في النظم ولا يعتبر الموضع هنا كما ظن لانه ليس بكلي كما لا يكره
ويجوز تركها بلا اثم معا في بيته في مصر اي فيما يتعلق ببلد مصر
والكفر وغيرها لان ما في مصر يكتفي كما في الحز انة وغيرها لكن على
في الروضة وكذا احدى غيرها بان الاذان لاجتماع الناس والاقامة
بالشروع وهما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركها في السجدة
المسجد عند الاجتماع والاعلام والاسن ان ياتي بها فانه يفتي
بما يسند الافة من الملائكة ولو اقام من معه من يكتفي كما في الحديث
ويقيم الامام وكذا عند حي على الصلوة اي قبله لكن في الاختيار

اذا قال على الصلوة وفي الامل وغيره الاحسان يتوهم في الصلوة اذا قال الله
 وهذا قول العلماء بثلاثة وهو كسبحه وقال الحسن وزفر اذا قال قد قامت الصلوة
 مرة كما في كسبحه وذكر في النية انه اذا اقام والامام لم يجعل ركني النية
 لا يجب الا عادة بعد اداء وفي الكلام انما يعني الى ان لا يدخل المسجد
 عند الاقامة فقد كراهه النيام والاستظار كما في المسحرات والى ان لو كان
 الامام يؤذنا لم يتم القوم الا غلظ كبريائه وهذا اذا اقام في المسجد والآن
 فقه قاسوا اذا دخله كما في كسبحه ويشترع في الصلوة ذلك الامام القوم
 ويحتمل ان يكون الوحدة للاشعار بوقت شروع الامام دون المتكلمين
 فان له وقتا كسبحه الى ادراك الركعة عند قد قامت الصلوة اي قبل
 وفي الامل والاول قول الطرفين وكما في قول ابى يوسف والخلاف في
 الاختصاص وكسبحه الاول كما في كسبحه والامام الثاني كما في الخلاصة والله اعلم
فصل في شروط الصلوة واحدها شرط بان يكون هو عرفا
 خارج عن قف عليه شيء بلا تأثير وفيه اشارة الى ان اكثر من عشرة من الخارجة
 والوقت والعهدة الاخيرة فاذ شرط النيام في رأي والبراءة فانها
 ولو دكت في نفسها كذا شرط صحتها الا ترى انما توجد في جميع الصلوة
 تقديرا ولهذا لا يستلزم التقادى اثباتا في الاخيرين كما في الكركاني ومنها
 تقديم القراءة على الركوع والركوع على سجود ومراعات مقام الامم وكيفية
 وعدم تذكر الغيبة في حق صاحب الترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة
 مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المبرقع رأسه خارج الخاف كما في الزاهد
 الا انه استعمل مجازا في ستة كما في التلخيص او غنة على ان الطهارة عن
 الحرث والخث واحدة كما في شرح الطحاوي وغيره طهر ظاهره
 المصلي من حدث وخبث اي نجاسة حكيمة وحقيقة زاد على المعفو
 من الخليفة والحقبة وظهر توبه من خث فلو وقع على رأسه طرف
 خث لثوب معلق خثت صلوة بخلاف محرمات الشئ وبعض بعض المشايخ
 الصلوة في الثوب الخث بلا عذر كما في الخزانة وكذا كل طهر مكانه اي طهر
 قديم فلو كان موضع قدمه من خث لم يخر الصلوة الا اذا اقام على رجل مغمورة
 على طاهر ولو نقل الموضع خث ثم الى طاهر يجوز الا اذا اطال ولو فرس
 فعلية على خث وقام عليه جاز ولو لبس بالمرحز ولو فرس الارض النجس بالبر
 بالتراب ولم يطين كجاء استحسانا وفي الكلام ايماء الى انه لو وضع يديه

او كسبحه على خث جاز عندهم كما كسبحه عليه جاز عنده الكل في التيمم والمكان شامل للشرح
 لو كان غير منزل عدم خثت صلوة كما في لواقعات كمن في الخزانة انما لم ينفذ كما
 لو وقع ثوبه على خث يابس حين سجود وسنن عورته ولو بالمال او ورق شجر
 او طين كما في كسبحه وليس لستر الظلم اعتبار كما في كسبحه والاطلاق يدل
 على اشتراط السجود عن غير غنة وعن غيرها الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا
 عن غير شرط كما في الكركاني واعلم ان المسنن للجل ثوبان اذا روي عن كسبحه
 ما يشمل عامة جسده فلو صلى على كسر او لكره وللمرأة ثلثة خادق قص
 وسراويل ويكفي درع صفيق ومشفة والامة كالرجل كما في الجمل واستقفا
 القبلة لغة الجبهة وعرفا ما يصلي الى نحوها من الارض كسابعة الى السماء
 ما يحاذي الكعبة وهي قبله لاهل المسجد وسجدة لاهل مكة ومكة لاهل الحرم
 والحرم للافاقي على ما قال بعض المشايخ توسعة للناس كما في الغاية وقدر
 الزند وكسبحه ان الموضع قبله لاهل المشرق وبالعكس والجنوب لاهل الشمال
 وبالعكس فالجبهة قبله كالمعين والجهة يعرف بالليل كالمحارب كقائمة المفضة
 باجماع الصحابة وكما يبين فانهم جعلوا قبله كعمري ما بين شري وكسبحه
 وقبله فواسان ما بين كسبحه وكما السؤال عن اهل ذلك كسبحه ولو واحد
 فاستقا اذ اطلق صدق وعنده فقه هذين النجس على ما حكى عن ابى المبارك انا
 بخجل الجدي خلف الاذن اليمنى في استقبال القبلة كما في الكركاني وعنده عن ابى
 مطيع وابى صاذ وغيرهم ان قبلتنا حيث تقرب كواكب العقوب كما في قاضنا
 ولا يأس بالخوف اخرا فالانزول لمقابلة بالكلية بان يني شي من سطح الحج
 مسات للكلية وعنده فقه هذه الامور التحري كما ياتي ومنهم من بناء على بعض
 العلوم الحكيمة الا ان علامة المخادى قال في بحث القياس من الكسب ان اصحابنا
 لم يعتبروه وبه يشعروا قاضنا خان والنية اي نية الصلوة لا الكعبة فانها
 لا يشترط على كسبحه كما في الخلاصة ثم اشار الى التفصيل ما يحتاج اليه من افتاء
 وعورة الرجل من دائرة قاطعة للبدن عرضا مارة بغيره على بعض من تحسنته
 المعروفة فانقطعت المقابلة الى دائرتين مارة ببعضها على بعض من تحسنته
 اي كسبحه فالركبة عورة بخلاف كسرة وعورة الامة اي القعدة والمدة
 وام الولد والمكاتبه هذا ان من تحت كسرحه الى تحت كسرحه كسرحه
 وعن محمد بن مقاتل انما كالرجل وعورة المرأة الحرة بدنها جميعا الى وجهه وعن
 عاتبة هذا احدى غيرنا فحسب الله فاع الضرورة به كاتال كسرحه والكف

من لرسنه الى الاصابع والاطلاق شعوبان بطن الكف كظهوره ليس بعودة كافي لنظم
 لكن في الكرماني وغيره ان في ثلثة اقسام الى ان ظهر الكف بعودة لكن الكف عند
 الاطلاق البطن لا الظهور والقدم من تحت الكعب الى الاصابع والاطلاق
 مدخل للبطن والظهور كافي للنظم لكن في خلاصة اختلاف عن شيخنا كرويات
 في بطن القدم وفي الاكتفاء اشعار بان ما عودته كافي في نظرية التمام
 ليس بعودة وفي كذا اهدى عن شيخنا ان المزاج لا يمنع جواز الصلوة لكن بكرة
 كشفه ككشف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذموم في كتاب الكراهية فحينئذ
 ان يحيل اليه هذا على التكرار وكشف راجع لعضو الذي هو عودته من الظهور
 والمرأة يمنع حتى الصلوة عندها وهو صحيح وهذا اي يوسف ما فوق النصف
 ونحو في النصف روايتان والقليلة والحقينة سواء كافي للحيض وفي احتياط
 لا كشف ثلثة الى انه لو انكشفت بغير قصد صلوة في الحال بلا خلاف
 كافي كنية ولو انكشفت فسدت من غير كش جان بالاجماع بلا خلاف ما اذا
 ادنى دسما ثم ستره فانه يفسد بالاتفاق ولو لم يود شيئا لكذلك مكش
 قدر ما يمكن اذا دس ثم ستره فسدت عند اي يوسف خلافا لما وجد ولا رواية فيه
 عن اي حنيفة كافي للحائض والاطلاق مشير الى ان الانكشاف المتفرق
 يحكم كالتجاسة كافي الخزانة ولعل في التشبيه اشعار بان قد لا انكشاف
 كعدم التجاسة كما مر وفي الزاهد يؤول الى المتفرق من الشعور والخروج في
 ربعا من واحد منها فسدت ولو اضمحلت اشار لتحقيق كرجع الى بيان العضو
 فقال والساق من اسفل الركبة الى على الكعب عضو تام فربما يمنع
 كالخنث فانه عضو تام بنفسه عند بعض المشايخ ومع الانبيس عند بعض
 وكثير هو الاول كافي الكرماني ولذا قال منفردا ومثل الانبيس اي
 الخصيتين فانها مع عضو واحد على الصحيح فان المشايخ اختلفوا ان كبر
 والالبيس ثلثة اعضاء او عضو واحد وثدي المراهقة تبع للصندرة
 ابالة وكل اذن عضو كافي للظهرة والاوه ان ما يلي الظهور او بطن من
 الجنب يتبع له كافي كنية ومثل شعور زك من راس المرأة فانه عضو تام على
 الصحيح لان في جواز النظر الى اطراف صدى الاجنبية واطراف ذوا برها
 من تكفنته ما لا يخفى وقال الحلواني انه ليس بعودة وانما قيد بالنزول لان
 ما يوردي الميت بعودة بالاجماع وعضو ما تنبسط اوله لانه جزء من الادي
 لا يجوز بيعه ومسافر عادم من زيل الخس المحقق عن ثوبه حقيقة او كما

بان عجز المزبل لكنه لم يقدر على استعماله لما نه كالعطش كعدو صلى فضا فاما معه
 اي النسي وان كان اكثر من قدر قدرهم ولم يعيد الصلوة اذا وجه المزبل وان بقي الوقت
 والتقييد بالمال فرلان للقيمة ثلث اوطار ما يترتب بعودة وان لم يمكنه كافي للنظم
 وغيره وبالحنيفة لا فراجح الحكمي فان صاحب لم يصل كما قرئ في اول التيمم ولم يجز صلوة حاكم
 كونه عاصيا بالاجماع وربع ثوبه او اكثر منه طاهر حال تدها او مترادفة
 وفي النظم لو كان خفيفا لم يصل عاريا وفي طهارة اقل من كربع بالحنيفة منه
 طاهر كافي ليعمل ان يصل معه اي ثوب ويجوز ان يصل عاريا قاعا باماء وهذا
 وقال محمد وزفر لم يصل معه كافي الحكمي وعاد كثر ثوب حقيقة او حكما بان لم يجد
 ثوبا شي منه طاهر او وثق شي كما مر يجوز صلوة اي عام ثوب عاريا قاعا بركوع
 ويجوز وتزيب صلوة كعادهم قاعا مويكا ويجوز ان يصل بخمس قاعا بركوع
 ويجوز كافي للنظم لكن في الحيض انه يجزى عندهما في ذلك ولزمن يصل معه عند محمد وفي
 الزاهد يصل المرأة وحدها متباعدة عن فاق صلوا اجماعه يوسطهم الا انهم وير
 كل واحد حله نحو القبلة ويضع يديه بين فخذي يميني ياما واصل قاعا بالاماء او
 قاعا بركوع وسجود جاز وقبله خائف الاستقبال من عدو او مرض او غيره جبهة
 قدرته فيصل الى ان عدم من يصل القبلة من العلم او الالمام او التعليل بان يكون
 في مفازة وحده او في حكمه تجري فيصل الى جبهة اخرى ماشا من كف اليد والاول
 وفي اي يوسف ان كفيف تجري التطوع كافي للحيض وتجزي لغة الطلب وشرا
 طلب شي من عبادة بباب الرأى عند تقدير الوقوف على حقيقة وانما قيد بالعبادة
 لانهم قالوا التجري في قالوا التوفي في المعاملة كافي للحيض وفي الاكتفاء اشارة الى
 انه لو تجري ولم يتيقن بشي فصل الى جبهة ولو خطا فيه وقبل ان لم يتجر تجزى على
 او الصلوة وقبل يصل الى جرات الاربع كافي للظهيرية ولا صلوة مخطئ في
 التجري سواء علم بذلك او لم يتيقن حاله بعد صلوة وفيما اشارة بان
 ادنى اليه تجزى من الجبهة ليس قبل حقيقة في حقه كما قال بعض اصحابنا لان فيه قفا
 بان كل تجزى مصيب ولا تنوبه بل مصيب في اجتراده ابتداء ثم قد يصيب المخطئ
 وقد خطئ وهذا تاويلنا نقل عن اي حنيفة ان كل تجزى مصيب فان الحق في خطئ الخطا
 واحد كافي للحيض بل يصيب مصيب ان لم تجزى كما اذا اخرج مع شك بلا تجزى ثم علم
 او ظن في الصلوة انه اصاب فادعيه وكذلك لو اخرج بلا شك ولا تجزى يصيب
 عند محمد بغيره ولا يصيب عند محمد من الحامد وهو الراجح بخلاف ما اذا علم او ظن او
 لم يتبين بوجه صلوة انه اصاب فانه لا يصيب بخلاف كافي للحيض فلو علم او ظن انه

اخطأ بعيد بلا خلاف كافي التمكن ولا يبعد ان يكون معنى قوله لم يحرم لم يعمل تحريم
 كما اذا شك في تحريم واعرض عن حبه فانزلا لا تجزئ في ظاهر رواية عن اصحابنا وعن
 ابي يوسف انما تجزئ كافي كفي وادى تحريم وتقدر رايه الاول فصاحدا من الجهة التي هو
 فيها الى اخرى حال كونه حليلا اي في صلوة استدار اي تنقل اليها من اولها الى ثانيا
 اذا الاجزاء لا يستغنى عنه فحوز ان يصلي اربع ركعات الى اربع ركعات كادوى ركعة
 ولا يمنع عن كذا زيادة على ذلك كافي في النقل وقيل شاذ الى ان لو تجزئ رايه الى جهة ثم
 تحول الى اخرى فاستدار ثم تحول الى الاولى استدار وقيل استدار فاعلم على خلاف بين
 المشافين كافي كفي ولا يحضر المقتضى تحريم جهة توجه امامه المتحرى ولا
 صلوة به حتى بعيد اذا علم المقتضى انه اي الامام ليس خلفه فيضو اذا علم ان الف
 ولو كسلا لا كان شرح الطحاوي بل يضو تقدمه عندها خلافا لابي يوسف كافي كفي
 او علم مخالفة اي المقتضى الامام في الجهة بان توجه الى جهة والامام الى اخرى وهذا
 اذا علم في الصلوة واما بوجهها فلا يضو كافي في شرح الطحاوي فالخالف ان يضو علم
 تقدمه على امامه وفي الفتحة في الجهة في الحسن ان يقتصر عليه ولا ينبغي ان تجرد التقدم
 بلا علم به لا يضو كافي كفي وانما لم يتعين المظهر في موضعين لانه كالعلم في حق العمل
 ويستغنى به عنه ثم شرع في كيفية النية فقال وتقصده كقصد او الامام
 صلواته وادناه ان يحجب عن راي الخالي وقيل شاذ الى ان لو قصد الظهر و
 تلفظ بالعصر سرهوا اجزاء كافي القنية وتحقق كنية قد مر في الوضوء ويتصد
 اقتداءه اي متابعة امامه ان اقتدى الا في الجملة فانه غير محتاج اليه عند
 بعضهم لان الجملة لم يكن الامام وفيه اشعار بان لو نوى صلوة الامام لم يجز
 لكن لو نوى شروع في صلوة الامام جزي على الصحيح كافي في المحرمات متصلا بمصدر
 بالتحريم فلا يصح بالنية المتقدمة والمتأخرة عن تحريم كل منهما اما الاول فيحرم
 لا يجوز كقصد في ظاهر كرواية وعن ابي يوسف اذا نوى عند الوضوء جاز اذا
 لم يتكلم بعد وفي كفي ان شروع في الصلوة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة
 عنه محمدا اذا لم يستقل بعد لم يعمل لا يلبق به وعن ابي يوسف لا يصح الا في الصوم
 وفي الجلاء قال محمد بن متاعل لا اعلم خلافا من علمائنا في صحة العبادة بالنية المتقدمة
 واما الثاني ففي كذا هدى لا يجوز التأخير في ظاهر كرواية وعند الكوفي يجوز قبل
 الى الثانية وقبل الى ما بعده وقبل الى الثالثة وقبل الى الركوع وقبل الى بعد الركوع
 وقبل الى القعود ولا يبعد ان يحل ما ذكر في التفصيل معنى ما حذف من قوله متصلا
 بالتحريم لكان كعطف واما ما ذكره فالنتيجة ان لا يصح تقديم نية اقتداء

سطر في النية

على تحريم الامام ويفرض ان يكون بعد ما قال بعض ائمة بخاري وقبل نوى بعد قول
 الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء انه ينوي حين وقف الامام موقفا للامامة
 وهذا الجود كافي في النظم والاول هو الصحيح كافي في كذا ما والاكتفاء مشير الى انه لا
 يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤتم فلان كان له ان يقتدى وقت
 الكرخي واوجهن باشتراطها وعن ابي حنيفة ان غير الامام لو اتم بامانة الامام
 نفسه صلوة تامومه كافي كذا هدى والى ان حنيفة القلب في التكبير مع الاشتغال
 بمثله او غير كافي ساير الادكان كافي في اتمام صلوة حتى لا يستحب الاعادة
 وقال طبري محمد بن الرغيب لا يبعد وقال البقال لم ينقص جوده اذا لم يكن تقصير
 منه وفي صلوة قاضي القضاة المتكلم لا يلزم نية العبادة في كل جزء وانما
 يلزم في كل ركن ولا يؤخذ بالسوالة معفو عنه لكن لم يستحب ان يؤتم كافي القنية
 ويؤيد المأول في المتقطعة والخاتمة وكراية ان قول بعض الزمادس لم يكن قلبه
 في الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوة ليس بشيء ومع اللفظ الى ان على قصد
 افضل فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في كفي ان نية القلب ليس بشرط كافي في الخزانة
 والمخار استحب الحكم كافي في النية ويكفي لغير الفرض ولو اجب من كمن عند العامة
 ومن ادخل عند اهل نية مطلق الصلوة اي قصد صلوة بلا قيد كمنزلة او سنة او عدد
 فيكف نية الصلوة في النقل عند اهل وفي كمن عند الجمهور الا ان الاحتياط ان
 ينوي فيها متابع رسول الله صلى الله عليه وسلم كافي في الخيرة وغيره ولو نوى عدم
 كثير لم يلزم اكثر من ركعتين على كمن من قول اصحابنا كافي في الجلاء وفيه
 اشارة الى انه لو نوى كمن في كل ركن كان آتيا بها كافي في نظرية والى انه
 لو نوى سنة الظهر وصلوة تسبيح اجزا من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب
 التسبيح كافي في الجواهر فلا يشترط فيه الا جنس الصلوة ولها ان يفرض وجوب
 كصلوة الجنازة وكوتر شرط لصحتها التبيين بالرفع اي قصد جزي حتى
 لنوع الصلوة مثل الظهر كافي في كافي وقبل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز
 نية الصلوة ولا الفرض ويجوز فرض الوقت الا للجملة للخلاف كافي في الخزانة
 والظهرية وغيرها وظهر يوم ليس كافي فيختص اعضا كافي في فرد كافي وكو
 شك في فوج الوقت نوى صلوة عليه وينبغي ان ينوي ظهر يوم كافي في القتالي
 وانما اكتفى به اشارة الى ان الاداء بنية كقضاء بالعكس جاز وهو صحيح كافي في الخزانة
 والى انه لا يشترط في قضاء سنة اول صلوة عليه او آخر صلوة عليه وهو الذي
 كافي في النية وغيره لا يشترط لها العدد اي نية عدد ركعات فلو نوى الظهر

وصلى ربك جاز كافى التيمم وينبغي ان يكون كهيئة بلعظ لاصنى ولو فارسيك لانه
الاعلى في الاشياء ان يصح بلعظ الحال في الشارع والزاوي وغيرهما ان كنية
النية للغيرين اللهم اني اريد بصلوة متابك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيسرع الي
وتقبل مني واغفرها اللهم اني اريد بظهور او الصلوة للبيت او التوروز والحققة
متابك اللهم **فصل** فرضها اي فرض الصلوة اتم من القطعي
ولطى واركن وكشرط فالاحسن ذكرنا ولعله ثبت على الخلاف المشي باليد وهذه
الفتحة احسن ما صدر بقوله صفة الصلوة اي تفصيلها كقولهم صفة الصلوة
كذا وهي في الاصل كالوصف مصدر وقرئ المتكلمين من اصحابنا بانه صفة يجوز
وانه كلام الواصف ليس هنا لا يراده وجه التحريم وهو جعل الشيء
محرما ثم جعل معنى الفاعل فنقل الى الكيفية الاولى فانها من الاشياء الباطنة
والثانية للبالغة وهي شرط عند الاكبرين كافى مستصني ولذا ليس الصلوة
شرطا لما احتج لوكبر المحدث ففرض في الماء ثم دفع رأسه ففصل جاز كما جاز بناء على
على تحريم الفرض ونظر وعكسه والقضاء على الاداء كافى الكناية والقيام
اي قيام واحد في كل ركعة من فرض دون كسر فاللام للمعبر وهو لغة الانتصاف
وشرا استواء شق الاسفل والاعلى فالركن احصل القيام لا متداده
الاركان الا ان لم يزل القيام في شق الثاني اجزاء لانه لا قراءة فيه
كما في حجة البسط وذكر في الاسرار ان لا متداده انما يجب لتحصيل القراءة التي
هي ممتدة وبالاقتداء بسقط القراءة فلا يجب الامتداد كما ادرك في الركعة
لكن في الترتابي اختلفوا ان القيام في حق المحدث هل مقدم بقراءة
وفي الامم لا بد فيها من مقدم ثلاث بات والاطلاق دليل على انه لو صلى قائما
على اصابع رجليه او عجزه بلا عذر يجوز وقيل لا يجوز كافى كنية وعند
قراءة آية من القرآن المنزل على صلى الله عليه وسلم نقل متواتر كافى كنية الاصل
والكلام وكقراءة حتى قال في فتح الوصيد القراءة السبعة متواترة وما عداها غير ثابتة
تواترا فلا يكفر بجاهده ولو جاء من طريق موثوق به التخييل بالاحاديث
المروية عنه صلى الله عليه وسلم فلا يتوهم تساويها كما في التمهيد كمالى لانه نفسه
والاهم انه اذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود واي لا تعد لكن لا بعد من القراءة
بخلاف التورية والابحار فانه يعتد به ان كان معناه في القرآن ولا يجوز بالحدث
القديسي كافى الخزانة والآية لغة العلامة وشرا عما يبين اوله واخوه توفيقا
من طائفة من كلامه تعالى بلاكهم وفي الكلام دلالة على انه لو قرأ ما كانت

الكلين

او كلين نحو قل كيف قدر ثم نظروا هذا بخلاف وعلى انه لو قرأ ما كانت كلمة او حرفا
من حروفها متان وقيل يجوز وهو صحيح كافى الظهيرة الا اذا حكم به حاكم فيجوز كافي
الحقبة وعلى انه لو قرأ نصف آية متين او كور كلمة حتى تبلغ آية لم يجوز وعلى انه
لو قرأ نحو آية الكري في ركعتين لم يجوز وهو صحيح عند بعض كافى الظهيرة وجاز على
كافى كنية ومتين من الاقرس فانها ساقطة عنه وكذا اني اجتهد انا والميل
والها بل اقدرة على التعلم وكذا من لا يمكنه اداء الحروف بالاعتقاد التام لبعض
اهل الهند والترك كافى للطلاب في كل اي في كل ركعة من ركعتي الفرض الثاني
والثاني والرابعي وفيما شاذ الى انما في الاوليين والاخيرين المتوسطين
والاولى والاخرى والاولى والثانية وثانية وثالثة جميعا سواء كافى كنية
والمعزات والظهيرة وغيرها من المتدوات وهذا قول بعض الشايخ وكثير من
اصحابنا انما فرض في الاوليين حتى لو تركها فيها وقراء في الاخيرين كان قضاء
كافى الحققة وقراءة آية في كل ركعة من ركعتي كسفل اي من الركعتين سنة ونسبة
والمبتدأ من الكلام ان يقرأ فرضا في كل ركعة آية غير آية قراءة في الاخرى وفي كنية
وقال نجم الائمة لا يجوز ان يقرأ في الثانية من كفرض ما يقرأ في الاولى وعن ابى
انه يجوز ويجب سهره وفي كسفل يجوز بلا سهره ويكفي المكتني بها آية
واحدة في ركعة مسمى اي مستحقة لعقوبة لا بالنار ولعل فيه خلافا فان النهاية
قائل بالكرامة والساعة دون الكرامة كافى الكشف وغيره وعندنا عطف
على عنده المقدرة آية طويلة اي غير قاصرة عن ثلث قصار كافى كرواني
او ثلث ايات قصار في كل ركعة منها والمكتني بها مسمى للعطف والقصور
جمع بقصبة بالحقاقتاء للحمل على فعل بمعنى مفعول والركوع الماخنة وشرا
اخنة الظهور ولو قليلا فان قرأ كالجمل فعد اجزا كافى الخلاصة وهذا ظاهر
وعنه ان كان الى الركوع اقرب يجوز وان كان الى القيام اقرب لا يجوز فاد
الطمانيت لم يفرض خلافا لابي يوسف وعن محمد ما يدل على ان قوله مثل قول ابى يوسف
لكن ذكر المشايخ مع اني خيفة كالجمل والسجود اي سجدة فان السجدة يدل على
العدد عند ائمة العبدية الا انه خلاف ما عليه علماءنا كما في الاصل وهو ان السجدة
وشرا وضع الجبهة او الانف على الارض وغيرها واراد الشخص بالجبهة
بان يضع عليها كل الجبهة او اكثرها كافى النهاية لكن في الزاوي انه يكفي وضع
والانف هو اسم لما صلب فلا يكفي بوضعه بالان من الارنية كما في كنية الكشف
كافى الملاحظة ان كفرض يتم بذلك وحاصل ان سجودنا في سجدة تجزئ عن ركعة
من الجبهة والانف ليس معناه ان وضع الانف عنه وضع الجبهة كما ظن وبه اي بان

يتأدى بطلانها يعني كانه من كونه لكن ذكر المص ان كفتى على قولها وحوانه ومنه الجبهة
وعنه مثله وفي الملاحظة كره الاقتصار على حد واحد بل عذر ومقدار الركن من ادنى ما يطلق
عليه السجدة وفي الاكتفاء اشعار بان كوسجدة على الذقن او الخد لم يجز اجماعا
في الخلاصة وبان وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار اكثر
المشايع كما في الخزانة وعليه انتهى كما في المحيط وكذا وضع راس صاحب القدم
وفيه اختلاف المشايخ قبل سنة ونزل الزاهدي فيه روايتين وفيه ان
رفع القدمين منه كافي القينة والقعدة الاخيرة على مشهور وفي النظم وفي
النظم ان لا يفرض عند بعضهم بل واجبة كما في الخفة واول الكشف وهو
الكفاية وكذا ذكره كس قدر التشهد اي قدر ما يمكن منه وقيل مقدار شراطين
وقيل ادنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع كما في الخزانة والاول هو الراجح كما في
الكافي وغيره والخروج عن الصلوة او التحريم بهنئة اي بفعل الاختيار
المتنافي لصلوة كالتعريف كما في جبر النفاوى وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد
البرقي واما عندها فليس بفرض وثمة الخلاف في المسائل الثلاث عشرة
الآتية لكن قال الكوفي انه ليس بفرض عندهم وعليه المحققون من اصحابنا
كما في الزاهدي ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التحريم والقعدة وان ذكره
في شرح كافي فان المختصر ليس محيطا بجميع الروايات الا ترى انه يفرض
الاستئصال من ركن الى ركن عند اي حنيفة على الصحيح ورفع الرأس من الركوع وسجدة
عند محمد وفي رواية عنه والمتون المشهورة خالية عنه على ان قوله فضرها
والقعدة الاخيرة لا يخالف عن اشارة عند المص واجبها اي الصلوة
المطلقة وهو ما ثبت ببليل طي فسدت الصلوة بتركه ولم تبطل قراءة خصوص
الفاتحة فانها من حيث كونها قرآنا وفي النظم ووتر المحيط وغيرهما ان اذا
قرأ كل قرآن صار كجميع فرضا وفيه اشعار بوجود كل الفاتحة وهذا عنده
واما عندها فاكثرها ولذا لا يجب التسوية بين الباقي كما في الزاهدي
وضم مقدار سورة من اية طويلة او ثلث قصار وفي الصلوة اشارة الى ان
تاخير سورة عن الفاتحة والى ان لا يجب مرة كما في المحيط والى ان لا يجب
ولذا كان تادركا يؤمر بالعادة كما في القينة والى ان نفس السورة واجبة
ايضا كما قال القاضي خان في الجامع وعنه ان السجدة كما في التمر تاشي
والاكثفاء مشير الى ان تسمية الفاتحة كالسورة غير واجبة والاولى واجبة
على الصحيح والثانية عند عيين الائمة والى ان اخفاء تسمية لا يجب وفي اجماع
الكشف انهم اجمعوا على وجوب ودعاية كترتيب بين اركان كل ركعة فوجب

ان يكون كل سورة متأخرة عن اخرى والركوع بعد القيام والقراءة وسجدة بعد الركوع
وسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه واما البواقي فالظاهر ان يختلف
فيها في الترتيب شرح نخلص الخايم ان الترتيب بين سجدة ليس بشرط واما بين
غيرها فشوط كما قالوا وفيه دلالة على ان الخلاف كما لا يخفى فاندفع ما نحن فيه في
بين الكلامين في سركم المحيط والذخيرة والكامي ان تقديم القراءة على الركوع
والركوع على السجدة واجبة عند اصحابنا الملة وفي التمر تاشي اختلاف في وجوب
الترتيب في السور وكيفية ان تركه مكروه وفي سجدة شرح محيطا وادى ان تقديم
القراءة على الركوع فرض وفي سجدة شروط المبسوط والمحيط والظهيرية وحديث
النواة والكامي وغيرها ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجدة فرض
وهذا الخلاف مبني على اختلاف الرواية والقعدة الاولى قدر التشهد في
الفرايعين والواجبات وكسني في ظاهر كرواية كافي الكافي والقياس ان يكون
سنة والترك مكروه كما في الظهيرية وذكر في النظم ان الزاوية في النظم قد
قياسا لا احتسابا وفي المتفرقات لا تنفسه عند شيخنا خلافا لجمد وزين
والشاهد ان اي تشهد في القعدة بين عند عامة المشايخ كما في الخفة وعليه المحققون
من اصحابنا ومحيطا لا يحيط وهو كسني كما في كنه احدى وقال بعضهم ان
سنة انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في النظم انه في القعدة الثانية
فرض عند بعض وفي الاكتفاء اشعار بان صلوة صلى الله عليه وسلم ليست بواجبة
وفي خزانة المفتي ان واجبة في الاخيرة ولا يبعد ان يكون في كل صلاة
اليه من جهة التسليم على انه دافع للمساخ فيه ولفظ السلام اي لفظ هو السلام
الاول يعني السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ولا نقصا فلو خرج بلفظ اخر
لزم كسرو وقيل لم يلزم لانه سنة كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يرد
لفظ السلام فقط في النوازل وغيره انه لو احدى بعد ان يقول الامام
السلام قبل ان يقول عليكم لا يصير داخل في صلوة وفي الخفة يخرج عن كصلوة
بتسليمه عند عامة العلماء وقيل بتسليمين ولا يرد سلام الجنازة الذي هو سنة
كما في كنه احدى فان الحكم في مطلق الصلوة وقوت كوتر اي دعاء في الوتر
من الادعية المأثورة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة ووقت المحيط زمان مقدار
سورة الانشاق والخفة او بمقدار سورة البروج وفي رواية بكلمها والاول
هو الصحيح ولعله مخصص بمن عرفه والآن في كثير من الكتب المتقدمة ان من لم يوفه
يقول بخواب ثلثا وكبيرات صلوة العيدين الزايدات على باقي الفسرها

وفيه اشار بان لا يجب لفظ التكبير في تكبيرة الافتتاح ولا التكبير في ركوع فيها وفي
وعزها انما واجبان وفي الاضافة اشار بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب
في سره وكذا هدي وحسين اركعتين الاولى من ركعتين الثانية في ركوعها
للقراءة اي قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقد مر الخلاف
وتعديل الادكان لفظ التسبوت وشرعا تكبير الجوارح في الركوع وسجود القنوت
والجلوس قد تسبوت ويطلق على كل واحد من هذه الاحكام فان صاد
كاسم الجنس والمراد بالاطمينان في الاوليين فانه واجب على ما هو مخرج الكوفي
دون تخرج الجرحاني فانه على ذلك سنة مكروهة الترك واما الاطمينان في
الاخرين فانه على تخرجها جميعا وعنه في يوسف انه في الكل فرض والاول ظاهر
الرواية الكل في المتعين من بسط شيخ الاسلام لكن في كحيط والكافي وغيرهما
انه في الاوليين واجب عند كطرفين وفي غيرهما سنة وفي الكل فرض عنده
ودواية شاذة ما في القنينة انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند
الطرفين فالترك سهوا سيء وممكنا يكره اشدا لكرهه ويلزم للمعاشرة
ولم يدل كلامهم بحضرات وشرحه على انه في الكل واجب كما ظن فاحفظه فانه
وسايقه من مواضع يدل فيها كثير من الخواص العظام فيفضل ويضلل
كثير من العلوم والجهود والاختفاء اي جهر الامم واخفاء بقرينة يفضل
الآتي وحكم المنفرد بسجدة فيما يجهر من الصلوات الآتية وفيما يخفي من غيرها
والاطلاق يشعر بانها لا يعتد بانما يجوز به الصلوة على خلاف وهذا ظاهر
الرواية وروى انه لا يسجد الا اذا خفي فيها جهر المقدار المذكور كما في الجاهل
وعنه اذا جهر او اخفى آية سجدة وعلى طينين اكثر الناحية كما في الزاهد
والاكتفاء مشير الى ان الانصات غير واجب وهو واجب عند قراءة وكذا ما
الامام واجبة وان وجده فيما لا يجب من الصلوة كما في كحيط وذكر في الكافي انه
فرض وفي الترمذي انما شرط وفي المنية انما شرط في الافعال دون الاذكار
وس على شهر احتراز عما ذكرنا من كفايه وكواجبات فلا يستقص شي
منها كما ظن غيرها النقص والوجوب او نيب عزها لا كما في سنة وهو الواجب
وهو للفرض ثم شرع في كيفية كل من افعال الصلوة على تفصيل فقال فاذا
اراد المصلح ان شرع في الصلوة المطلقة ولا يخفى ما في اختياره اذا اعلم
من اللطافة كبر اي قال الله اكبر وانما يصح شراها بالتكبير في حال القيام
وفيما هو قرب اليه من الركوع كما في الزاهد وما ياتي من قوله كل قيام آه لا يخلو

عن اشادة ما اليه بلازمة الرهنة اي حمزة الجلالة واكثر فانه فيها مفسد وفيها
كما في حضرات وانما اثر الهزة على الالف وهي اسم محدث لان الالف مشتركة
بين هذين وبلازمة الباء اي باء اكبر فانه مفسد كما في عامة الكتب وعن
زين المشايخ انه غير مفسد كما في المنية وفي التخصيص اشعار بجواز مد الهم والراء
والراء بلا جزم الا ان الثاني خطأ وكذا في مفسد كما في كحيط فاما ما ترك
المصنف اليه بل المضاف ايضا للاستغناء بقوله كبر كما لا يخفى والاطلاق
على انه يرفع الجلالة ولا يجزم وكذا اكر ويجوز فيه الجزم كما في كحيط اما ما
مدد كما باللسان مترادفا على وجه بارها مية اي بطريقها تحت اذنيه
اي لان من اسفلها كفي في كحيط عن ابي حنيفة ان محاذاة الارياح الشبه
مسنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن ويكرهه في كحيط
كالرفع الى التكبير كما في قراءة الفقه والمسلم يذكرون في المتداول في كحيط
وكحيطه وكقول بانه لتحقيق المحاذاة ليس بشي وفيما اشار الى ان اليد
يرفع او لا ثم يكبر كما روى عنه وقيل يرفع مع الله ويرسل مع اكبر وكحيط
كما في كحيط والى انه يخرج اليد من الكف عند التكبير فانه ادب كما في كحيط وذكر
في كحيطات ترك الافراج بدعة في حق كحيط سنة في خلافه والى انه
لا يستترك تفرج الاصابع كما قال ابو بكر البجلي بل يرفع ويستر ويخفي
الى القبلة كما قال العامة كذا في كحيط وعليه الاعتماد كما في كحيط وعن بعض
الصلوب ان يرفع اصابعه في الابتداء ثم بسط في التكبير كما في كحيط وهذا
احكام شرعية بين الصلبيين فالمنحصر بالمقتدى ان يحاذي بكبره بكبره
فانه افضل عنده وهو قول زفر وعندهما يصل تكبيرة مثل ان يصل
الف الله براء اكبر وفي الامام كحيط ان الافعال على هذا ما خلف
واشار شيخ الاسلام ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله
ادق واجود وقوله ارفق واسوط وفي عون المروني المختار للفنوي
في صحة شروع قوله وفي الافضلية قولها واعلم انه لا يدرك فيصلي
عنده الا بالمحاذاة وعندهما الى وقت كسنا الكل في الحقائق وقيل يدرك
الى نصف الناحية وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى وهو الصحيح
كما في كحيط وقيل بالتأسف على قوت التكبير ولم يدرك بدونه وان كبره
كما في الروضة والمرأة ترفع يديها حذاء منكبها اي مقابلها على رواية
ابن مقاتل عن عاصمنا وعن ابي حنيفة انما كالرجل وبه اخذ بعض المشايخ

وقيل عند ثديا والاولى امه كافي في محيط وقيل الامة كالرجل كافي في الزاوية ويجوز
 الشروع فيها والمافى حسن فانه عطف على كبر كل ما دل على تعظيم الى ان يرفع
 عن الانتقاد لمخالف من الاسماء حسني وغيرها فليقتض شادة الى ان الاول ان
 ان يشرع بقوله الله اكبر وبعضه شايخ قالوا على قوله بالكرامة بما سواه
 وهو الامم ولم يجر عند ابي يوسف الا باقدا كبر والاكبر والاكبر والاكبر والاكبر
 اذ لم يحسنه وعند محمد بكل ذكر تام نحو الرحمن اكبر والحمد لله سبحان الله
 ولا اله الا الله والى ان لا يشرع بالله لهم وفيه خلاف المشايخ ولا باقدا
 وعن الحسن انه يشرع به والاول ظاهره رواية فانه يعبر فيه الذات مع كونه
 كافي في محيط وغيره ولا يشوب حال من شوب وهو الخلط بالدعاء الى الله
 على نحو ما فعل بالباء كافي في الاساس وغيره وليس مما يتعدى بالياء كما
 توهم فان مغوله محذوف فالمعنى لا يجوز شروعه به حال كونه خالطاً للار
 على تعظيم بالذال على السؤال نحو اللهم اغفر لي او ادزقني او استغفره ولو
 كان الدال عليه بالفارسية اي يجوز ذلك على تقدير كون ذلك الدال بالعربية
 والفارسية نحو هذا بزرگ است وبنام خداي بزرگ فيكون هو او عاطفة
 على مقدر وليست للمحال عن فاعل يجوز اودى والاولى ان لا يجوز بلفظ
 كما تعذر من تقييد المحل وفيه شارة الى انه لا يجوز باللغة التركية والركنية
 والجشيرة كمنبذة مثلاً والى انه لا يجوز ساير اذكار الصلوة وغيرها
 بالفارسية وقد جازا كل عنده ويمكن الجواب كايان ولا يشترط الجوز
 من العربية خلافا لها كافي في نظيره وغيرها ولا خلاف ان تسمية الذبيحة و
 تسمية الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس بكبراء
 كافي في ان السكتاني وهي بلاد الفرس كما صنفها الرازي وهران وزناوند
 واذربيجان وغيرها لكن في لا زاهدان الفارسية لغة جود من بلاد فارس
 والمراد بالعربية فيها ولا بالذكر لا يجوز القراءة بها اي الفارسية الابدع
 وهو ان لا يقرأ على العربية وهذا عندها وفي رواية اخرى كافي في كفا في قوله
 طعام المائيم والاعنه فيجوز مطلقا لكنه مكروه بلا عذر سواء كان في
 في نظم القرآن كافي في معيشة خنكا اي تنكاح وجزاء جهنم اي سزاي وفيه وزج
 اولاً وسواء كان ثناء او قصصاً وقيل اذ لم يكن على نظم القرآن لا يجوز وقيل
 اذا كان من قصص نفسه صلوة وكسر الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه وجب
 الى قولها كافي في محيط وهو الامم عليه التوسل وانما خص الفارسية بالنفي لغيرها

بالطريق الاول لقربها بالعربية في الحديث لسان اهل الجنة العربية او الفارسية
 الدرية بتشديد كراء كافي في الكرمان وغيره وبه اي جود الجوز يعني في المحل
 وغير الاعتماد وفي الكشاف ان في كلامهم كسب خصوصاً في كقول من لطائف المعاني
 بالابتغال باداء لسان واذا كبر يصنع عينة على مثاله كافي في الاسرار اختلف
 المشايخ فيه فقيل انه يصنع باطن كفاي يمين على ظاهر الكشمال وقيل على كراء وقال
 على الفضل وعند الصاحبين يعرض كرسن باليد اليمنى كافي في المحيط لكن في الجلال في قول
 يصنع وسط الكف على كرسن قابضاً وقال لا باطن الا صاحب طوگاو والاول اولى
 ابو حفص يعرض بالاربع المحضر وكسبر وفي الكرمان استحس كسبر منهم ان يعرض بالاولى
 تحت سرة لانه من سائر السبل وفي الاكشاف شعاد بان المرأة في ذلك كالرجل
 لكن في كسرات وغيره انما تعني على صدرها ولا يسجدان بشار الى تدبير كسبر الى
 محال الحكم في كل قيام فيه ذكر شامل للقران مسنون مشروع فلا يرسل بعد الكبر
 بل يصنع في الشاء والقنوت وصلوة الجنازة وقيل عنده يرسل في القنوت وهو قول
 ابي يوسف واختلف المشايخ ما وراه كرسن في صلوة الجنازة وقال محمدان كرسن
 قيام فيه قراءة كافي في محيط وعن ابي حنيفة انه يرسل الى الغرض عن يتوعد وعند اذ كبر
 يرسل ثم يصنع كافي في النظم وكسبر المتن كافي في كسرات واعلم ان الاول ان يكون بين
 قدر اربع اصابع في القيام كافي في فوائد المفتاحين ويرسل عند المزمع ويصنع عند
 اصحابنا الفضيل للمخيلة الكملة للشيعة في قومة الركوع وبين تكبيرات الميم
 وفيه من نظر الى السابق دلاله على ان ليس فيها ذكر مسنون كافي في ترك التوضيح
 على تعريضه وكسر رواية سياني ثم يثنى اي يقول سبحانك اللهم ومجداك لا فوه
 اي سبحك بحمده الا بك يا الله سبحاً ومجداً اي استغلت بمجداك فالاول المعطوف المفرد
 والآخر ويجوز ان يكون للمجدا اي وقد استغلت بمجداك فانه روي سبحانك بمجداك
 ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانه ليس بقياس وبتارك الحكم اي في قوله
 وصلى جدد اي تجاوز عظمك عن ذلك افهامنا ولم ينقل في المشايخ من جدد
 ولا في غيرك بفتحها ودفعها وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس كافي في المحيط وهو
 لكل ظاهر على واخف كفن وانما اثر ثم تحلل الوسايط المعروفة ولا يوجب
 عطف على كبر او ثم يثنى فلا يوجب قبل التكبير ولا بعده ولا بعد الشاء لاني
 الغرض لا في غيرها لكن في النظم لا يوجب في الغرض في الامور وعن ابي يوسف انه
 يوجب بعد الشاء ويوجب في النوافل بعد الشاء بالاتفاق ويستحب كرسن قبل
 التكبير عند المتأخرين كافي في الحقايق وهو ان يقول اني وجهت وجهي الى قول

المسلمين واختلف انه يقول مسلماً وقوله انما من المسلمين اصح انما اول المسلمين لانه كذا
مفسد للصلاة عند بعض الشايخ كما في المحيط ويتعدى اي يقول سنة اعوذ بالله
من شيطان الرجيم وهو المختار من الالفاظ والمبتدأ منه اي يثني ويتعدى
وهو الاصح كما في كسرات القراءة في الركعة الاولى لا غير بقية قوله لا تعجل
للسنة وهذا عند محمد خلافا لما في يوسف فانه عنده للشاة ثم اشار الى
ثمرة الخلاف بقوله فيقول اي يتعدى المسبوق في اول ما فات عنه عند محمد ولا
يقوله عند ابي يوسف وفي رواية عن محمد وقال صدر الاسلام انه اصح كما في المحيط
والمسبوق هو الذي لم يدر كمال الحاجة اول الصلاة فقط لا يقول عنه محمد
وفي رواية عنه ويقول ابو يوسف الموقر اي المقتدى سواء كان مدركا
الكل بالحاجة او لا احتيازا ذكر بالحاجة اول الصلاة مع فوات بعض ويؤخره
الامام عن تكبيرات العبد عن محمد ويتعدى عليها عند ابي يوسف وانما لم
اذكر الامام مع محمد كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره مع
شي من الكتب وفي نسخة وشيخه ان ليس فيه رواية ويسمى اي يقول سنة
بسبب انه الرحمن الرحيم قبل الفاتحة وهي سنة قبل في كل ركعة في قول اصحابنا
قول الكافي او في قول ابي يوسف وعن في الركعة الاولى والاولى احوط كما في
المحيط وغير الفتوى كما في المفردات لا يستعمل في كل بين الفاتحة وسورة كذا
كما في النسخ عنه انه يسمى وعن محمد انه يسمى الا في الجهرية كما في المحيط والا
قول ابي يوسف كما في كنزكم وهو قول محمد كما في كسرات وفيه اشارة الى ان
ليست من الفاتحة واكثر المشايخ على ان آية منها كما في المحيط والحدية والحاشية
والزاهدي وغيرهم وانما لا يشهد الى ان من القرآن ام لا لان كونه من القرآن
عن المتقدمين في الايضاح والمحيط والكشاف وغيرهم قال الكافي لا اعرف متصرا
برأى عن المتقدمين اصحابنا والامم بالاخذ بل انما من القرآن وفي الزاهدي
ان آية على الصحيح وذكر ابو بكر ان الاصح ان آية في حرة المس في جواز الصلاة
ولم يؤخذ ما في حواشي الكشاف والبلوغ انما ليست من القرآن في الشهرين
اي في سنة واحدة وليس هو من الاسرار اي يعني الشاة والموقر وتسمية فائدة
كفروية فالجهرية مكرهه كما في المحيط وغيره والخلاف قد مر واعلم ان الترمذي
قال الجهرية تسمية غير مسنون عند اكثر الصحابة والتابعين وحديث الاخفاء صحيح
بلا خلاف وقد بلغنا ان الدارقطني قال لم يصح في الجهرية حديث كافي المعنى في هذا
احمد بن حنبل ثم يقرأ على امر من التفصيل ويؤمن المنفرد والامام كذا

وعنه ان الامام لا يؤمن المعنى يقول بعد الفاتحة امين بالمعنى والمدح تخفيف الميم
وتشديدها فانه وان كان مفسد للصلاة عند الطرفين لكنه لم يفسد عند غيره
الفتوى وهو قريب مما يعني يعني اهم او حين باد كما في كسرات وذكر
الرجحانه سرياني كما في محيط على الفتح وتخفيف جند الهزة ولا من ان يقال
اصلة العشر ثم مد وعناه افضل سدا اي قولنا اسرار وان كان في
الكتوم في النفس وفيه اشعار بان امين ليس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما
في الكافي لكن في التبريد عن عاهد انه من الفاتحة وبان التامين واخيه
سنة ويكره الجهر كما في المحيط كالما موم فانه يؤمن سر اذا سمع ولا يفتي
ولو في الظاهر او كعصر وعن بعض المشايخ انه لا يؤمن فيها وعن الامام لا يؤمن
كما في المحيط والصحيح هو الاول كما في الزاهدي ثم يكبر المصلي للركوع وفيه دلالة
على ان لا يعمل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الوصل فان في الفصل
خلو عن الصلاة عن الذكر وقيل ان بنى في حال الحضور حرف او كلمة فلا
كما في الزاهدي خافضا حال فيه سنة هي كون ابتداء التكبير عند اول
الحضور وانما انه هذا استواء يظهر وقال بعض المشايخ انه يكبر قائما ولو
هو صحيح كما في كسرات خلو الثاني عن الذكر ولو في الظهيرة ان الصحيح ويعتمد
اي يتكبر بيده اي يديه على ركبتيه بان يضع راحتيهما عليها حال كونه
غير مخنيات كالقوس وياخذها بالاصابع حال كونه مغزجا اي مفتحا
اصابعه اي اصابع يديه فان اخذ وكسرت وكسرت سنة كما في الحلبي وكذا
الاستقامة ولذا كره تركها ويمنع ان يزداد بجافا عن يديه ملصقا كعبه
مستقيما اصابعه فان سنة كما في الزاهدي باسقاط يديه بحيث يستقر
عليه قدامه غير افق رأسه ولا منكس رأسه من التنكيس فتقلب الشيء
على رأسه كما في الصحيح وغيره وخافض اولى لفظا ومعنى لانه لو خفض رأسه
قليل كان خلافا لسنة وهي استواء الرأس مع العجز كما في المبسوط قيل لو قال
غير رافع رأسه ولا ناكس كان اولى لان الرأس داخل في مغزومه وفيه اداء
بحرمة يديه ويجوزون ناكس رؤسهم عند رجوعهم والاكتفاء بشي الى ان المرأة
كالرجل في هذه الاحكام لكن في الزاهدي وغيره ان لا تقعد عليها ولا تفتح عليها
ولا تجافي كعصه بل تقضي عليها وتضم وتحنى ركبتيها ويسمى اي يقول الشيخ
المعروف سبحان ربك اعظم فانه لا يبعد ان يكون الفعل يتضم لام العود كما يتضم
لام الجنس وفي الكافي ان تسبيحات الركوع وتسجد سنة وقيل واجبة وقال

وقال ابو مطيع تلمذ ابي حنيفة انما فرض وفي المسود ان اقل من الثلث مفرد وقال خلف
ان اصل فرض ثلاث من المرات ومن محاذ انك او اربعة بكرة كما في الزناية وهو
ادناه اي في التسبيح من من الحزب كسبو وسنح ولا يرد اشكال على اصل الفطر
بالنسبة الى التسبيح لانه على التقلب ولا على افراد المضاف اليه المعروف لانه يتغير كونه
كخاتمة عن اسم الجنس والاطلاق مشير الى ان الامام كثره في ذلك وفي الحديث انه يقول
اربعا ليكني كقوم من الثلث والى انه لا يطول لادراك الحائ فان ذكره فله
وكفر وقيل جازان كان قتيلا وقيل ما جرد ان اداء القرية كما في كذا على ثم يسبح
من التسبيح اي يقول سبع الله من حمد اي استمع اليه كما في الرضى وقال الزحري انه
جاز عن قيل واللام بمعنى من وفي المعربات ان يميز وقت بلا شباع واعلم ان اخفاء
سنة كافي بحيط ولعل تركه لانه من الادكار وسن اخفاؤه كافي لكشف رافعا
راسه مكان ان نفس التسبيح سنة كان هو في هذه الحالة سنة كافي للجلال وكذا لو
ترك حتى استوى قال لا يأتي به كما لو لم يكبر حال الاخطاط حتى ركع او سجدا في القينة
لكن في كسبو وكسبو انه يرفع راسه من الركوع ثم يسبح واعلم ان المتن كما في
المتداول مشير الى ان ليس في هذا الرفع تكبير والعلم بصريحه لكن في سنن
يكبر الى رفع راسه من الركوع عليه يدل حديث البخاري وفي شرح الما تاد الى ان
المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم
الى يومنا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع ويكتفي بالتحية به اي تسبيح الامام فلا يجزئ
بينه وبين التحيمة وهذا عنده خلافا لها وعليه كطى وادى وجازة من المتأخرين و
يكتفي بالتحيمة اللهم ربنا لك الحمد او ربنا لك الحمد او ربنا استجب لك الحمد
اللهم ربنا ولك الحمد والاول افضل كافي في تحيط وسمى في الشهور كما في كتاب الحديث
كافي الكرماني وهو كافي في القينة ويقول ذلك عند تسبيح الامام المومنين فليأخذ
بينها بلا خلاف ويجمع المنع من بينهما اي بين تسبيح وتحميد عند ما هو في سجدة
يكتفي بالتحيمة وهو كافي من مذهبه على ذكره شيخ الاسلام واختلفت حاشيتنا
فيه والاصح الجمع كافي في تحيط واسناد في الامم والجماعة كافي في الجمع قبل هو كافي
وعليه كافي لانه لو جمع لوقع التحميد بعد تمام الانتصاب وتخل الذكرك حالة الانتقال
كافي الكرماني لكن في شرح الحلواني انه في حالة الاستواء في الجواب الظاهر هو
الصحيح وقيل حالة الانتقال وقيل حالة الاخطاط كافي في القينة واعلم ان ما مر
غيره كذا من والواجب سنة وما في غيرها ادب الا الاخراف عند السلام فانه
سنة كافي في قراءة المغنيين ويقوم مستويا هو الشا كيد فان طلق اليك

انما يكون باستواء السجدين كما مر وانما اكد لفظة الاكثرين عنه فليس يترك كافي
ثم يكبر خافضا كافي بحيط والتحية وغيرها وفي الايضاح اذا طأ طأ قايما كافي
ساجدا ولعل ثم لك شاعرا بالاطمينان ويسجد فيضيق على الارض ركبت
اي ركبت اليمنى ثم اليسرى كافي وقار كروضة والغناء كافي بحيط الفصل على
المجل كقولنا تعالى ونادي نوح ربه فقال رب ان ابني الاية ثم يضع يديه
اي يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ابراهمه هذاه اذنيه كافي الكرماني
وذكر في النسخة ان وضع الايدي هذاه المكبين ادب وفي القينة بكرة
وضعت يديه ثم الركبة الا كان ذا خف كافي في الحقائق وفيه دلالة على ان هذا
الترتيب سنة كافي للجلال حنا ما اصابه اي لمصتا جانب بعضا بجا
بعض فان الاصاب ترك على العادة فيما عدا الركوع والسجود كافي في الحقائق
وغيره وقيل بالتقلب لكان حسن فان ضم الركبتين سنة ايضا كافي للجلال
ثم يضع وجهه بان يضع انفه ثم جبهته فانها لا تهل ان يضعه او لا ما كان اقرب الى
الارض كافي في المعربات وكثره لكن في التحفة ان يضع وجهه ثم الانف وقيل بعضا
معا مبديا بالياء اي يظهره حنيبية فتح الوجه وسكون الباء او رخصا كما
ذكره شيخ الاسلام وهو العند وقيل وسطه وباطنه كافي في القينة وفيه تقلب
فان المعنى بعد اعضده من جنبه وذراعيه عن الارض لان كفيها سنة كافي للجلال
الا اذا كان كصلي في الصف فانه لا يبدى عضده كيلا يؤذي احدا حجابا
مباعدة بطنه عن تحذيره موجرا اصابع يديه اي رؤوس اصابعها بان يضع
صدره كقدم مع بطون الاصابع على الارض وفي بعض النسخ ويديه اي رؤوس
اصابعها بان يضع الراحة على الارض نحو القبلة فان اخرا فاصابعها من
القبلة مكرهه كافي في قراءة المغنيين فتوجيهها نحوها سنة كافي للجلال وسنح
اي يقول التسبيح سبحان ربنا لا على ثلث وهو ادناه كما مر ويجوز السجود على
كل شيء يجزئ جد حجة اي شدة ذلك الشيء كافي في الطلبة ويستقر جبهته
تفسير لما يليه من اجله اي يكون بحيث لو مالغ لا يتفل راسه بلوغ فلو سجد على
الجاورس والقطن وغيرها لم يحز بخلاف ما كسجد على نحو الخطه كافي في الخزانة
ويجوز على ظهر من يصلي صلوة اي صلوة كسجد وهذا اذا كان ركبتاه
على الارض والا فلا يجزئ وقيل لا يجزئ الا اذا سجد الثاني على الارض
وقال صدر لعقضاء يجزئ وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث كافي
جمعة الكفاية في وقت الزحام اي مدافعة بعض بعضا في المضيق بسبب

كثرة المصلين بالجماعة وفي الكلام إشارة إلى أن مستحب هو التأخير حتى يزول الخجل
كما في الخلاف وإلى أنه لا يجوز على غير الظاهر لكن في الزاوي يجوز على النجسين
والكئين بعد على المختار وعلى اليدين والكئين مطلقا وإلى أنه لا يجوز على ظهر
غير مصلح كما لا يخفى لكن في الأصل أنه يجوز كما في الجرب وفي تيم الزاوي يجوز
على ظهر كل مأكول وإلى أنه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في قبا
وإلى أنه يجوز أن يكون موضع السجدة أرفع من موضع القدم بأكثر من نصف
ذراع في الزحام ولا يجوز في غيره وفي عامة المتداولات أن لا يجوز أن يكون
موضعا أرفع منه بأكثر من شبرين منضوين وأريد بلبته بخاريا وفي قدر ربع
ذراع كما في السنة والمرأة حرة أو أمة تنخفض أي توقع الخفض الموصوفين
أصابع القدمين ولا تدي كضبعين وتفتش الذراعين وتلزم بالزنا
والصاولة بطنا بخفي لا زنا أقرب إلى السرور وترفع رأسه من سجدة
فإنه يفرح أن يرفع مقدار ما يستوي دفعا كما روى عنه أبو يوسف وعند غيره
ما جرى فيه الجرح وعندنا أن يصير أقرب من الجلوس والاولا صحيح كما في الخلاف
والاخر أصح كما في الهداية مكبرا ويجلس أي يقع موضع الجلوس الموهود من الرجل
والمرأة كما يأتي مطبعا ذلك شخص ساكنا وجوبا والاكتماء ميسر إلى أن يمشي
ذكر سنون وعن حسن بن أبي طيمع أنه يقول سبحان الله وحده استغفر الله
كما في الظهيرية ويكبر خافضا ويسجد أي يوقع سجود المرحوم فيضنيه
إلى أن يسجد تلكا وهذه السجدة فرض بالاجماع مطبعا ويكبر وهو يرفع رأسه
أو على مذهب من جاوز الواو ثم يرفع يديه ثم يركبته فيرفع أو لا ما كان قرا
إلى الساء على عكس الخفض ويقوم على صدر قدميه بلا اعتماد وانكأ اليد
على الأرض فإنه مكروه إلا إذا كان شيخا كبيرا كما قال علي رضي الله عنه وقال
عامة العلماء لا بأس به مطلقا كما في الزاوي ولا قبح لانه عليه السلام قام
كأنه على الرصيف أي المجارة المحاة وقال لا مالم الحلو أن يوقع جلسته خفيفة
فلا بأس به كما في الزاوية والركعة الثانية كما روي فيما ذكرنا من الأعمال لكن
لا يشاء فيها ولا تقوى فيسقي قبل الغائبة ولا يرفع يد للتكبير فيها أي في
الركعة الثانية ويحتمل أن يكون جملة مستقبله وكثير للصلاة فيكون نفيها
لقولنا في أن يرفع اليد عند الركوع وبعد التسليم فإن ذلك مكروه عندنا
وعنه أنه منسند كما في محيط وغيره وهو الأصح كما في الجواهر وإذا انقضى الثانية
افتترش أي بسط على الأرض رجلا اليسرى أي الكعب وما تحته منها

وجلس عليها أي على ذلك الرجل فاصبا عنه من الرجل موصوفا أصابعه أي
أصابع الرجل اليمنى كما في البسطة وشرح الطحاوي والملاحمة والعهد مقدم على الإغراق
وذكر في الكافي والتمتعة أصابع رجله فيوجه رجلا اليسرى إلى اليمن في أصابعها
خو القبلة مبسطة غير مقبوضة بقدر الاستطاعة فإن توجه الخفض لا يخفى عن
تفسير وهذا في الفرض وأما في المنفلت فيعقد كيف شاء كالمركب كما في الزاوي
واضعا يدير أي كيف يشاء على تحذير اليمنى على اليمنى ويسرى على اليسرى كما
روى عن محمد في غير رواية الأصول وعنه أيضا ينبغي أن يكون أطراف
الأصابع عند الركبة وفي الطحاوي يضع يديه على ركبتيه كما في الركوع الكمل
في الزاوي ولا يأخذ الركبة على الأصح كما في فرائد المغنيين وفي الكلام
أشعار بأن المرأة تقنع اليد على تحذيرها وذابلا خلاف كما في المسعودية
موصوفا أصابعه أي أصابع يديه نحو القبلة مبسطة غير مقبوضة كما في المنفلت
مفرقة كما في شرح الطحاوي والمرأة تجلس على اليسرة بالفتح لا بالكسر كما في
اليسرى مخزجة رجلا من الجانب الأيمن كما في الكافي لكن في التتمة أنه رواية
النوادر على ما ذكره ابن شجاع وذكر محمد أنها تجمع رجلا من جانب وفي
الاكتفاء أشعار بأنه لا يشير ولا يعقد بالسبابة وهذا ظاهر أصول الأصابع
كما في الزاوي وعليه الفتوى كما في كصريات والولوالجى ونهاية وغيرها
وعن أصحابنا جميعا أنه سنة فيخلق إبراهيم اليمنى ووسطا مالمصقار رأسه
برأسها ويشير بالسبابة عند أشهد أن لا إله إلا الله وعن الحلواني يرفع عنده
الأر وتوضع عند الله ليكون كالنبي والاثبات ويعقد بمنصر والخضر كما
قال الفقيه أبو جعفر وقال غيره من أصحابنا أنه يعقد عقدة ثلثه وخمس كما
في الزاوي فيأقرب على مقتضى علم الحق أنا مل بمنصر والخضر من أصل الثلث
ويقيم السبابة ويضم الأبرام مع الكف تحاذي بالسبابة لليمنى ويشهد أي
يقراء التحيات لاشتمالها على شهادتين كأي سجود أي مثل قراءة تشهد
عبد الله بن مسعود في رواه كما في بخاري وهو التحيات لله والصلوات على
السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فالتحيات جمع تحية
وهي قول وفعل الذي يحيى به العبد عبيده وهذا شامل لأجناسه
كالسيد وأخناء الكفارة ووضع اليد على الصدر وتسلم ولها نحوها
فإن جميع لله والصلوات جميع صلوة وهي من الله دجوة ومن الملائكة والأنبياء

والجني القيام والركوع والسجود والتهنئة ونحوها ومن يطير ويوم التيسير والطيبات
جميع طيبة أي كلمة حسنة وفعل طيب الكلمة الزاهدة وخبرها مذكور أو مخذوف جو
نهد عليك بغيره ما سبق أو الحق أي الصلوات وكيفية عليك يا رسول الله
من عطف مفرد أو جملة فالواو تؤذن أن كلامها ثناء على حدة ولذلك فضل
على تشريه أبو موسى الأشعري وهو الحيات لله طيبا وصلواته سلام عليك
إلى واليه أشد الألام في جواب سؤال الأعرابي عنه حيث قال أبو أو أو
بواوين فقال بواوين فقال بارك الله فيك كما بارك في لا ولا شير إلى
قوله تعالى شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية كافي بسط وفيه
دلالة على كونه في مقام كولاية ولا يزيده على أي على هذا التشهد عرفا و
لا ينقص منه وهذا في الغرض أما في التطوع فيجوز الزيادة كما نقلت شاذ
في أوله بسط الله وبالله أو باسم الله خير الكساء وفي آخره أرسله بالهدى وفيه
إلى قوله ولو كره المشركون كذا في بسط والحكم دال على أن لا يزداد الصلوة
ولا الدعاء إلا فان كان عندك كره وسهوا فحق في الحنفية أنه لا يوجبها
كافي الزاهدة وذكر في القينة أنه يصلي في المواضع والأسماء أن لا يصلي فيها
كافي كسب فاذ فرغ من التشهد قام على صدر قدميه وقال الحنفية والباس
بالاعتماد وأشار في محققه إلى أنه أولى ويقراء فيما بعد الركعتين الأولى
من الركعتين أو الركعة الفاتحة أو غيرهما من القرآن كافي النصف وذكر في
الركعة فقط فلا يفتن معها السجدة ولو حتم فلا يسجد عليه على النجاء كافي
ولم يذكر تسبيحة والتأمين اعتمادا على تبعية الفاتحة وظاهرهم مشير
إلى أنها مقرونة على وجه القراءة وقد قال علماؤنا أنها اقتران بنية التناء
لأن القراءة وهي عايشة هذا اقروا ولكن على وجه التناء وفي غريب الرواية
لو قراء بنية القراءة يعني اليراء السوداء كافي الزاهدة وأن يقرأ أي قال
سبحان الله بعددها كافي النصف أو ثلث تسبيحات كافي الخفة أو سكت
بعددها كافي القينة أو بعد تسبيحة كافي النهاية جاز لكسبي إذا سكت
عامدا كافي الخلاصة والفتحة أفضل على الصحيح كافي النجاء ولعل المذكور
السنة أو الأدب والآ فالغرض من رواية الأهل مطلق القيام كما مر
ثم يعتمد كالأولى من الجالس فالرجل على الرجل والمرأة على اليمين وبعد
التشهد يصلي على يمينه على كسبه أن لم يصلي في القعدة المألو وفيه
كافي وتر الزاهدة وينبغي أن يهتم إلى الصلوة على الصلوة وعلى أنه لأن

كلية سنة كافي الجلال ولا يبعد أن قال بالانذار تحت الصلوة عليه السلام
كما ترى أول الكتاب وصنفه على ذكر لم يسي بن ابان عن محمد كافي حاة الكتب
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد
ولم يذكر في النظرية والجلال وبيان الأحكام إلا إلى الجيد الأول والمعنى صل
على محمد صلوة كاملة كادل عليه الإطلاق وقد قال وعلى آل محمد من عطف الجمل أي صل
على آل مثل الصلوة على إبراهيم وآله فلا يشك في وجوب كون المشبه أقوى كما هو
ولا ينبغي أن يقال بالمشابه لأن الحسن فيه ترك التشبيه وأعلم أن الصلوة خارج
الصلوة لم يكن فرضا عند الحرجاني وكان فرضا مرة في عمر عند الكوفي وهو الخ
لأن مطلق الأمر لا يقتضي التكرار وكذا ذكر عند الطي والآن خلافه فالأجاء
كذا في بسط لكن في الخفة أنه ليس وفي النجاء أنه يستحب كلما ذكر عند عامة الفقهاء
وفي الزاهدة ليس ويدعونك ولو ألبس وللمؤمنين والمؤمنات بما
لا يسأل من الناس أي بما يستجيب السؤال عنهم ما في القرآن والآخرة إنما لا
نحذرتنا أغفرتنا ولاخواننا الآلهة وديننا ظلمنا أنفسنا الآية وربنا الله من
تدخل النار والآلهة كافي الزاهدة ونحو اللهم إلى أسألك من الخير كله ما علمت منه
والمعلم وأعوذ بك من شره ما علمت وما لم أعلم كافي بسط وحسن كعبا مذكور
محمد اللهم صرف عني شر كل ذي شر اللهم شغلني في طاعتك وطاعة رسوك وفي الحكم
استعداد بأنه لا يدعوا بما يسأل عنهم والآفة صلوة نحو اللهم رزقني ما لا
واللهم زوجني فلانة واللهم اقض ديني كافي النجاء ثم يحول المصلي وجهه أولا
كما في الحقايق حتى يرى بياض خدته كافي بسط ثم يسلم الإمام من الغن
إرجاع الخيرة الإمام والمؤمن بشراؤه ما بعده فيقول السلام عليكم ورحمة الله
بالات والام ولا يقول في آخره وبركاته عندنا كافي النجاء وينبغي أن يسلم
وفي حديث النخعي التميمي جزم كذا ذكره ابن الأثير وعنه عن عبيد بن سالم
أو كذا عن يارده يسلم عن عبيد ولا يبعد عن يارده وإن سلم عن تلقاء وجهه
عن يارده كذا ذكره في النجاء بنية من كان ثم بالفتن بلقاء أي في جانب
اليمن من البشر المشارك في هذه الصلوة وهذه الأقوال أكثر المشايخ في
بنية جميع الرجال والنساء كافي بسط وقيل لا يزوج النساء في زماننا كافي
الكافي والبشر الخلق واحد وجميعهم سواء كالحيوان ومن الملك معه أصله
ملاك على فعل مصدر بمعنى كفول أي المرسل فخصف كثرة الاستعمال كافي في

فهو خمس شامل للثنتين الكاتبين للحسن والكسب والثناء واحدا من مائة
 الخيرات وواحد من ورائه يدفع عنه المكروهات وواحد على نية يكتب
 يكتب ويبلغ الصلوات والستين والمائة وستين الحافظين للمؤمنين والمؤمنات
 كما وقع من الاخبار عن سيد الكائنات عليه افضل الصلوات وتسليمات كما في الحديث وغيره
 من المتداولات ثم يحول الامام وجهره كذا ذكرنا وسلم عن يساره كذلك اي نية
 من ثم من يمشي والمك في يمينه بالاول الحضر وبالشان جميع الناس والحق
 قيل بنو التسلية الواحد وقيل لا ينوي للفراق وقيل لا ينوي لان الامارة
 فوقه نية والاول هو كسب كما في الحديث وكذا هدي وفي الحديث الستة ان يكون
 اخفض من الاول وفي التواتر ان الاول للخروج والنية الحاضرة والنية
 للتيمة فقط كذا غاب عنهم ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم وانما لم يستحق الجواب عليهم
 لانه انما يستحق اذا لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد هنا وهو تسليم من صاحبه
 كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يستحق الجواب عليهم ان سلموا قبله ولم
 يسلموا احدا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض فيلزم الجواب على كل من
 منهم عندهم وانما قدم البشر لان خواص البشر واساطة افضل من خواص
 واساطة عند اكثر المشايخ ويحول كونه ثم يسلم والمؤتمرون ينوي الامام
 حال كونه الموت واقفا في جانبه اي جانب من جانبه فينوي في السلام الاول
 ان كان في الجانب الايسر وفي الثاني في اليمين وينوي الامام فيها اي الجانبين
 عند محمد وفي رواية عنه وعن يمينه فقط عند أبي يوسف ان حاداه اي الامام
 وكذلك المنفرد ينوي فيها او في الجانبين عند بعض المشايخ الملك فقط
 فلا ينوي البشر وفي الجامع الاصفهري ينوي رجال العالم وثناءه وقال
 ابو القاسم بن عيسى المصلي ان ينوي في التسليمين جميع اهل التوحيد وفي تخصيص
 باليقين شعار بان الموت ينوي البشر والملك ايضا في الجواب واعلم ان جميع
 ذكره سوى غير من والواجب من الصلوة يكره تركها كما في الجلال والادب
 فتدبره قيام الامام وكفهم بعد الجعلتين واخراج الكفين من الكمين عند التسليم
 والنظر في القيام الى السجدة كما في الركوع الى اصابع الرجل في السجود الى الارض
 وفي السجود الى حجر وكظم الفم عند التشاوب ودفع كسعال عن نفسه وسبح الجهر
 السهم كما في قراءة المقتبين وترك اللب وترك النظر عن يسرة وقيل شوية
 البصوف وقيل شوية كرجلين وقيل بغير كرجلين بلا ميل الى جانب كما في النظم
 فصل بحمد الامام اي يرفع صوته بالقرآن اثناء عجب الرحمن

فانه كان يجهر في الصلوات ابتداء ثم انتسخ في الظهر والعصر صيانة للقرآن عن التكرار
 والامام من يقدي به واحدا واكثر صبي او بالغ وفيه دلالة على انه يجهر ولو كان كتمه
 واحدا او اثنين وفي القاعدي لو جهر فيما يخفى وهو يوم واحد الا يسي السهولة لا يسي
 مطلق لانه لا حاجة معه الا ترى انه لا يتقدم على ما موم ولو كان يومين فيخاف ان
 يوسف وطاره مشعر بغرضية الجهر لان الاخبار من المجتهد كالاخبار من الشارع كما
 في قراءة الكافي وشرح الهداية واخباره اكد من امره كما في الحديث والكافي وغيره
 الا انه يجوز اعتمادا على امر في الجمعة وكيفية لانه اقامها بالمدينة عند ضعف
 وفي القاعدي لو خاف ان الامام في كعبه لم يجز السهولة لانه مخبر فيما وراء كفايه الا
 ان الجهر افضل وفي الجهر واولي المستأين بفتح الباء الاولى وكسر الالف والستين
 في حكم العطف وكعطف عليه فالمعنى في الركعتين الاوليين من العشاء الاولى والاخرة
 لا يهرم مشغولون بالاطراف في المغرب وبالنوم في الجهر وكذا في هذه كيفية اشعا
 بان الامام لو خاف بعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى به رجل اعادها جهر
 كما في الحديث فيلزم بعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة او كسورة كلها او بعضها كما في
 الحديث ولا خلاف في انه اذا جهر باكثر الفاتحة يقرأ مخافة كما في كذا هدي وفي اعلام
 اشعاره لانه لو ترك القراءة في الاوليين خاف في الاخيرين لكن في الجهل انه
 جهر في كل لو ترك الفاتحة جهر في اما لو ترك السورة جهر بها وبالفاتحة معا وهو الصحيح
 كما في الكافي اداء وقضائه فهو قيد للثلاث الاخيرة لما مر ان الثلاث الاولى لم يقض
 لا غير وانكثر وقوعه في كلام صنفين الا انه لم يكن كما في المعنى على ان المؤتمرون مع والحق
 لا قراءة غير الجهر او لا قراءة غير الجهر ويجوز للمخبر عن غير هذه الصلوات فيفيد
 يخاف في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر وكذا الكسوف والاستسقاء عنده
 على قري القاعدي من ان لا يجهر في غير كفايه الا ان الامام ان يجهر في كافي كسب
 من المتداولات واما فافل النهار فيكره الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في الحديث
 واعلم انما وضع للاعلام جهر به الامام وما لا فلا كما في الكافي والمنفرد خير من الجهر
 والمخافة ان ادى هذه الصلوة وفيه شارة الى ان له اسماع نفسه وغنى كما في الحديث
 لكن في السهولة والكرامات وغيرها ان جهر المنفرد اسماع نفسه وفي الحديث انه
 لا يسمع غيره كما في عامة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوات والآفاق
 كان عن عدم قد اساء ونحن سهو في السجدة روايتان كما في الترمذي والمنفرد
 خاف حتما اي اجبا عنه بعض المشايخ ان قصي هذه الصلوات وقال بعد ذلك
 بخير والجهر افضل وهو الامم كما في الحديث وهو كسب كما في الهداية وفي الكلام شكا

عن المنقلب العشر واية في العصر وقيل في خمسة عشر غير الفاتحة وفي العشاء قصصا
بالسر جمع قصبة كالمعزيتين او سقايات في المغرب ثم اذا اشار اليها بالمنقلب
مع اقراء بقوله من الجرات بضمين اي مبتدأ ومنزلا كافي الكرماني وغيره لكن في النسخة
قال لا اكثر وان من سورة محمد صلى الله عليه وسلم وقيل من ق وقيل من صفي وقيل
من جفت سور طوالي الى سورة كبري ثم من الودج اوسا حله الى سورة طه
وقيل الى البقرة كافي الكرماني ثم من كبري قصصا الى الاخرى او لقرا في وقت
من الجرات الى حسن ثم التكوين الى الصفي ثم الم نشرح كافي الكرماني ولا شك ان
الغاية الاخيرة داخل في المعنى وينبغي ان يكون الاوليات كذلك لكنها خارجة
كما في الكافي وغيره وما ذكره من المبدء والمستحق في الكل بوافي كحيط ولزخيرة وخر
وغيرها فلا على نص بطل القاهر في السبع انه خلاف ما دلي وفي المحضر في كسورة
والانظر اركون فروع الوقت لقراء بقدر الحلق والوقت ولذا اكنى اركون
حين اقتدى به ابو حنيفة في حقيق الوقت باثنين من الفاتحة ثم قال ابو حنيفة
يعقوبنا صار خيرا وكثر تبيين سورة اي للملازمة على قراءة سورة معينة
سوى الفاتحة لصلوة فرضنا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات فلهذا
اذا لم يجوز غيرها فلو قرأ السنة او اليسد فلا بأس به وقيل شارة اي انه لا
يكبر الجمع بين السورتين ولو بينا سورة وقيل لا يكبره ان طالت وهذا
في الركعتين واما في ركعة فكل ركعة والى انه يكون تقديم سورة لانه ان كان
التعيين وهكذا احكام الاية في الجميع وهذا كله في الفرائض واما في السن فلا يكبر
وهذا في حالة الاختيار واما في حالة العذر ونسيان فلا بأس به في الكل
في كحيط والى انه لا يكبر تكرارها في ركعتين كافي الزاهدي وفي سهوه انه يكبر
في الفرض وينصت من الانصات اي يثبت الموضع سواء كان مدركا
اولا حقا او سبقا وفيه اشارة الى انه يكبر لقراءة خلف الامام وحكي طريف
لا بأس به في السرية والاولى صحيح فانه يفسد الصلوة عند عده من الصحابة
كافي الزاهدي والظهيرية عن ابن مسعود على فوزه ترابا وعن شعبي دركت
سبعين بدريا كلهم على انه لا يقراء خلف الامام كما في الكرماني وكذا ينصت
الحاضر للخطبة في اثناء الخطبة وهي ذكراته ورواه والخلفاء والائمة
والمواعظ واما ما عداها من ذكر الظلمة في خارج عن الخطبة اليه اشير في الكتب
ولذا قل في كسرات لا بأس بالكلام اذا اخذ الامام في مدح الظلمة وفي كحيط
ان البتاع عن الامام اوفي عند كثير من العلماء كمالا يسبح مدح الظلمة والصحيح

ان الذي افضل والخطبة شاملة لخطبة النجاشي والموم وغيرهما كما قرأ في الكلام اشار
الى انه يستمع من اول الخطبة الى آخرها كما قال عامة المشايخ وقال الطرافة
انه يستمع عند ذكراته ورسوله والى ان لا يكبره الكلام وقت الجلسة كما قال بعض
المشايخ ومنهم من قال انه مكروه والى ان يأس بالاشارة بالرأس وكبر
ولحين عند رؤيته المنكر هو كحيط كافي كحيط الا اذا قرأ في الخطبة قوله تعالى
صلوا عليه في صلي السامع وجوبا ستر اى في نفسه بان يستمع نفسه او يسمع
الحوط فانهم قد روي به وعن ابي يوسف انه يصلي قلبا اتارا لا اولا انصت
والصلوة عليه صل على من كافي الكرماني وفي اسناد المنقلب الى اسامع اشعار
بانه لا ينصت اذا بعد عن الامام ولا رواية فيه كافي كحيط وقد اختلف فيه
والاحوط السكوت كما في الكافي واما ترك حكم سلام لان الاكثرين يفسدونه
بالانقياد لكن في بسوط شيخ الامام عن ابي يوسف والحادي انه يستحب
الانصت الا قوله صلوا عليه وهو ان يصلي ويكبر لكن في كسرات ان لا يصلي
الانصت اذا قرأ صلوا عليه لانه حالة الصلوة والجماعة فوجه يجمعون والمراد
صلوة الامام مع غيره ولو صليا بمقل فحين مجازا حقيقة عرفه سنة للفرض
في حكمه كالوتر والتراويح دون المنقل فانها لا تكون سنة فلهذا جازية مع الكثرة
ان صلوا على سبيل التداوي وبدوننا اذا صلوا في ناحية وقال الحلواني
ان اقتدى بثلاثة لا يكبر بالاتفاق وان اقتدى اربعة فالله ان يكبر كافي
مؤكدة بالفتح اي قربة من الواجب فلو ان اهل مصر تركوها لكانوا عليهم
واذا ترك واحد ضرب جسد كافي الجملاني ولا يكون واجبة لقوله صلى الله عليه وسلم
الجماعة من سنن الرب فيكون سنة مؤكدة كافي الكرماني فكان محتمل سلبه كراهة
والا لم يقل ان الظاهر انهم ارادوا بان تأكيدهم الوجوب لسنة الامام بالاجابة
الواردة بالوجيد شديد بترك الجماعة وفي الجمل ان سنة الجماعة كد من سنة فجر
وفي الميتة قبل واجبة ياثم بتركها مرة بلا عذر وخيل اغا ياثم الى اعتاد تركها
وقيل فرض كفاية وبه اخذ الحلواني والكوفي عن غير صاحبنا ان فرض عين لا يثب
مشيلا لما لم تثبت بالمسجد وكذا اقولوا الامام ان اقامتها في مسجد الا في منفصلة
كافي القنية والاولى اي الحق بالامامة الا علم بالسنة اي بشيعة كافي الكرماني
وغيره وظاهره مشربا بشرائط العلم بجميع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في خلاصة
لا يثرب الا علم الصلوة واما قدم الامام اذا قدر على ما يجوز به الصلوة من الغواة
واجتنب عن الفواحش الظاهرة كافي كحيط وغيره ولم يحظر بالبال الا الشرط

فينبغي ان يذكر المصنف ثم اي بعد الاستواء في العلم الاقره اي العلم بالقرادة كقيد
 اداء الحروف والكوف وما يتعلق بها كافي الكرواني وعن اي شخص ان من قراء قليلة
 من الاي احب اليه الناس التاري وذكر في كراهي الاورع ثم الاقره وفي قوله
 لو استويا في اللغة والمصالح احدهما اقره فله موافقه لاساؤا ولم يأتوا ثم الحسن
 الذي لم يتغير عقله في الروضة يكره امامه المخذاي الذي ينسب الى الموفى وفي مختصر
 الكرخي الحسن ثم الاورع وفي السجدة الحسن ثم الاورع في مقتضى وفي المصنف
 الحسن ثم الاورع وجها والاسباب ان اجتماع هذه الخصال في رجلين يورع او يختار
 القوم فلو اختلفوا فالوجه للاكثر وفي الجنس الباني او بالامانة والاذان ثم
 ولده بحسبته وفي كنية لو دخل في المسجد من هو او بالامانة والاذان فالامانة
 اولى فان ارجع سواء كان معتقدا وغيره كافي الخلاصة او عرابي منسوبا الي
 الاعراب لا واحد له من لفظه وليس جمعا لرب كافي كفي لكن في الرضى الظاهر ان جمع له
 وقال كراغب انه في الاسراء لاداسم على اسمهم ثم جمع وصار اسم السكا في السكابة
 وفي نهاية الحديث العرب من اقام بعبادة والمدن كاستساق اعالي او عري كفي كفي
 العربي واحد عرب اسمهم وهم الذين استوطنوا المدن وقرى العربية والاعراب
 اهل البدو واختلف في نسبتهم والاصح انهم نسبوا الى عربة بنحيتين وفي من تارة
 لان اباهم اسمعيل بنشأ بالمراد بالبدوي الجاهل بالسنه فلا يكره امامه العالم
 منه كافي الجلابي وفيه شعاردبانه لا يكره امامه العربي البليدي وفي الكرواني انه
 يكره او فاسق من الخسوق وهو لغة الخروج عن الاستقامة وشريعة الخروج
 عن طاعة الله كافي بارتكاب كبيرة وينبغي ان يراد بالماويل والآفيس كل بالباغي
 فيكره امامه العالم كافي الرخصة وامامة المرأى والمتنص من أم باوة كافي الجلابي
 او اعني كان من البصر افضل منه والافواولي كافي الكرواني او مبتدع من ابتدع
 اذا احدثه وشريعة من خالفها كسنة اعتقاد كالثبقة وحكم في الدنيا
 الا هاته باللحن وغيره وفي الافة على كافي الكلام حكم الناسق وعلى في لغة حكم
 بعضهم حكم الكافر ككروية وكسج على كافي وغيره كافي الخلاصة فالمراد بابتدع
 لا يعتقد شيئا بوجوب الكفر فلا يجوز امامه المكفر منهم ويكره امامه من فصل
 على السورين او ولد ذنبا اي ولد بحسب من وطئ حرام بعينه كره ذلك كراهية نزيه لسيوط
 المرتبة عند الناس والجهل وعدم توق النجاسة والاختلاف عادة فلو عدم ذلك لا يكره
 امامه وفي الاختيار لو كانوا افضل من غيره فالحكم بامانه والاكتفاء بغيره اليانه
 لا يكره امامه الشافعي لكن في كراهي احدى انما كروهه وفي وتر الزمانية انما غير جاز

كما قال صمد السلام فالاصح ان لا يصلي خلفه كافي الجواهر وهذا اذا علم بالاحترار
 عن موضع الخلاف فلو شك في الاحترار لم يجز الاقراء مطلقا كافي في نظم فلابا
 اذ لم يشك في ايمانه ولم يتعصب اي لم يغبض للمخفى ولم يكن صبيغا ولم يتوكل بآباء
 مستورا او بحسب عندنا وسج ربح الراس ونوضا ما خرج من غير كسبيلين وطهر
 من المني وعن الحسن النخعي غير المني نكاحا وكذا اليد ولم يكره اكل الضب ونحوه وتحفظ
 الترتيب بين الصلوات ولم يصير هذه الصلوة مرة ولم يكسف كركته ولم يعاوز
 الموب في القبلة ولم يعلو امرأة ولم يلحن في القرآن ولم يتكلم في الكفر في غير كفايا
 جماعة النساء جميع سنة اسم جمع وحدثت حاله ومصدره كاهوداي البصرة
 او ظرف كراي الكوفية ومعنى كاهوداي امرأة فانه مكروه وفيه شعاردبانه
 لا يكره جماعة من في صلوة الجنازة وكذا اقراء وهي بالجر وحذا اذ لم يكن
 في الخلوة والافكره وان كان محبا للكل كذا في الزيادة فان فعلن اي اقترعن
 باوة اتقت الامام منهن وسطهن لانه سجدت جماعة من كذا في الزيادة
 والظاهر وجوب هذا الوقوف لكن في خزائن المقتبيين انه جاز قد علم ما مر من
 بالخرتك اسم مثل من كرا الدائرة ظرف منصرف وبالسكون اسم له اضلا غير منصرف
 وكثيرا محملها الا ان الاول اولى لانه يكره ما اذ لم يعتدل طرفاه كافي كرا
 وغيره وكصنوع كسابة اي كره حضورها في كل جماعة اي كل فرد منها زارة
 اوليلية وكسابة بالمشيد لغة من تسع عشرة الى ثلث وثلاثين وسبع عشرين
 الى تسع وخمسين وكصنوع الجوز اسم لو نث غير لازم التاء كافي الرضى
 وذكر في القاموس انه لا نقل نحو ذرة او دوة لغة ابن احدى وخمسين الى
 العرو شرعا عن ابن الظاهر والعصر فلا يكره حضوره في كوف وكسابة
 وكذا الجمعة والعيد للصلوة في رواية عنه وتكثر كسواد فيبقى في ناحية
 في رواية واما عنه هاما فاحضور رخصة في الكل كافي الكسوف والاستساق
 كافي كحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضوره في كل جماعة وهو
 المختار كافي الاختيار وفيه اشارة ان حضوره كواسطة اي كراهية مكروه
 في زماننا وينبغي ان يكون كذلك في زمانهم قالت عائشة رضي الله عنها للنساء
 حين شكون اليها من عمر رضي الله عنه لنهين عن الخروج الى المسجد لو علم كني
 صلا الله عليهم ما علم عمر ما اذن لكن الى الخروج ويقتدى كسوف اي يصير الله
 من وقته وصنوع كحسب بالمتيسر اي من وقته تيمم صحيحا عنده فلا يقتدى من
 نوضا على ان الماء طاهر من تكبر على ظن انه نجس لان امامه محدث في رعيه

كافي للنظم ولا يقتدى باليتم تنوحي معناه وهذا عند الشيخين وقال محمد بن يقته
 مطلقا وقال ذفران لا يقتدى مطلقا كافي الزاهد ويخلفه مصل الجنازة
 ولا خلاف فيه كافي المصحة ويقتدى القاسل للرجل او غيرها بالمخرج على الحنف
 او الجبيرة والقائم بالتقاعد عندها خلافا لمحمد ويستثنى منه التراويج فانها
 بلا خلاف على الجميع وقيل باستحباب القيام عندها والتعود عنده والظاهر ان
 يقتدى باليتم والمخرج والقاعد بمثل القاعد بالركن كافي في الحيف والاكتفاء
 الى حوازي المأذبة والمذهب وان لم يتميز قيامه عن ركوعه وبه افذ حجة العلماء كافي
 والموى بالموى يشمل اذا كانا قائمين او قاعدين او مستلقين او مضطجعين
 او مختفين واختلف في كوني قاعدا بالموى مضطجعا والاهم الجواز كافي في الزا
 وفه شعاره لو اقتدى باليس عوي من قائم او قاعدا عوي لم يخرج كافي في الحيف
 والمتنفل بالمعترض فيسقط عن التنفل القراءة وفريضة الكتفة الاولى وفيه
 اشارة الى انه لا يكون الجماعة النفل اذا ادرك الامام كفرن والمقتدى بالنفل وانما
 المكروه ما اذا ادرك الكل نفلًا والى ان لا يقتدى بالمعترض بالنفل كافي
 لا يقتدى رجل بامرأة بالغين فلا يقتدى بشيئ من كل غنث ولا بأمرأة لاحتمال
 كونه رجلا كافي الزاهد **احسب** اي لا يقتدى رجلا وامرأة بصبي غير بالغ
 في الفرض وسنة ونفل عند ابى يوسف واما عند محمد فيسقط في النفل والاول المختار
 كافي الهداية فلا يقتدى به في التراويج على الصحيح وان قال بالجواز اكثر الجرائد
 كافي في الحيف والكلام يشير الى انه لا يقتدى به في صلوة الجنازة كافي جامع
 والى ان يقتدى بالصبي بالصبي كافي المصحة والى ان يقتدى بالغ غير ملحق كما
 اشار اليه الكافي ولا يخفى انه مستدرك بما يأتي من انه لا يقتدى بمعترض متنفل
 ولا يقتدى طاهر صبي بمعذور صاحب زوج سائل كالسوطي وكسحاخنة وغيرها
 فيقتدى صبي بصبي ومعذور بمعذور كافي في الحيف وذكر الزاهد لانه يقتدى باستحابة
 مستحابة ومنازة بعنالة وفي الميتة يقتدى صبي بصبي ومجروح عند ابى يوسف واختلف في
 فيه وقارعا ذكر لما يصل به من القرآن كافي الزاهد بالاسم اي يالم يذكره
 فان صلواتها فاسدة اما من الابداء كافي في الحيف او من او ان القراءة
 كما ذهب اليه الكوفي وفيه شعاره لا يقتدى بفرس او ابي حاجي كافي في الحيف ولا يقتدى
 ناطق او آبي باخرى كافي في كونه والى في الاصل من لا يكتب لا يقرأ كافي في كونه
 او من لا يحسن الخط كافي كونه منسوب الى الالة فحذف الكتاب كافي في كونه كافي
 اي على عادة العامة ولا يس عباد فيقتدى عار بعار كافي في الحيف وغير موى

اي قائم او قاعدا ركوع وسجود بموى اي قائم او قاعدا بالسجود ولا يقتدى باليس
 بعار وغير موى بموى عند ذفران والاسم في جنس هذه المسائل ان حال الامام ان
 كان مشغولا بالمقتدى او فوقه جاز صلوة الكمل وان كان دونه جاز صلوة الامام
 فقط كافي في الحيف ولا يقتدى ولو كان ذلك المعترض من قبل نفسه كما اذا انذر
 بمنفعل في جميع الافعال كما هو كسب در فيقتدى بمن يتنفل في بعض الافعال
 كما اذا استخلف الامام بعد ركوع من جاء ساعدا غشدا في سجدين فانها فاضلة
 في حق الخليفة فرض في حق المقتدى وكذا اذا اقتدى المتنفل في الشفاعة من المعترض
 فان القراءة فرض في حق المقتدى نفل في حق الامام كافي في بعضهم لكن العامة
 بان سجدة صارت فريضة بسبب الخلافة والقراءة فغالب سبب الاقتداء فان هذا
 النفل اخذ حكم الفرض ولذا اعلى اربع ركعات فلا يقتدى بمعترض متنفل الا في جميع
 الافعال ولا في بعضها وفيه شعاره لا يقتدى متنفلا بالنفل كافي في كونه
 بالتراويج وركعتي الظهر يارب قبل الكل في الحيف ومعترض من اي لا يقتدى بمعترض
 كسلي العصر او ظهر كسليهم بمعترض كالظهر او ظهر الاس ويدخل فيه مقتدى في طلوع
 بمعترض ثم اقتدى واقضى بمعترض كافي للنظم وكما فراقته بعد غروب الشمس
 في العصر بمنهم شرع فيه في الوقت كافي الزاهد وفيه اشارة الى ان مقتدى
 في العصر بهذا المقيم مقيم بعد غروب وان كان صلوة قضاء لان صلوة واحدة
 كافي في الظهير واليه ان يقتدى لاحق بلحق لكنه لا يقتدى على المشهور وفي
 الكبرى انه المختار لما ان الاقتداء في موضع الا نفل او فسد وعلته غير معتد بها
 فان كلام القاعدي لا يخرج عن اشارة اليه فمنها اخر لزيادة الايضاح فان الذكر اذا
 اجبت لكره كانت غير الاولى واعلم ان في نفي الاقتداء في هذه المواضع دوافع
 انه يصير شارعا في صلوة نفسه فينتقض وعنده بالفرقة ويجب الغضاء لانها
 نفس بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير شارعا والاهم ان في المسئلة دوايتين
 والصحيح الثاني كافي في كونه والامام لا يطيلها اي لا ينبغي له وبكره ان يطيل كقوله
 بالقرآن **والتسبيح** ولعله ويحتمل ان يكون كسر للقراءة وبدل عليه قوله ولا يطيل
 الامام قراءة الركعة الاولى على الثانية الا في الجهر فان الاطالة فيها سنة بقدر
 نصف الثانية وقيل بقدر ثلثها فان كانت متقاربة من حيث الالف فزاد وانما يقتصر
 الكلام والحروف ولا بأس بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثاني ثلثا كافي في الحيف
 وقيل محمد لا يطيل في جميع الصلوات وعليه مقتضى كافي الزاهد وغيره والكلام يشير الى
 ان المنفرد يطيلها وذكر الترمذي انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى

بشي لكن في عامة المداوات أن الحالة آية أو اثنين لا يكون بخلاف ما فوقه فانه
 مذكور به بالاجماع لكن في سرف الاثني المكي وغيره لقراء في الاولى العمد
 ثلاث ايات وفي الثانية الضمة وهي تنو لم يكنه وقال ركن الاثني الصبا في انه يكون
 ككثر الزيادة فان السق في القضا ضعف الاصل بخلاف اذا قراء في الاولى الاثني
 تسعة عشرة وفي الثانية العاشية ست وعشرون فان في سطر لا يكون كسيرة فانها
 اقرب من نصف كاف في كنية والى النور ويطير الاول فان لا ان قراء ما شاء وكل
 ان ما ذكره مخصوص بالفرايض فان الاطالة في السنة ونقطع لم يكنه وعلى ان يكون
انه يكون للزنا سواء كان في الزناية وبينهم كونه رجلا او حيتا الواحد محاذيا له
 على عينيه بلا فرجة كما في الجلابي وفيه دلالة على عدم جواز التقدير عليه والتاخير عنه
 والقيام خلفه لكن فيه تاخير فانه قيل لو تقدم قدمه على الامام لم يجز صلوة لترك
 الفرض والعبارة للتقدم وقيل انما يجازى ما بقى المحاذاة في شئ من القدم والامام
 ان العبوة لاكثرها كما في المينة ولو اختلف قدمها في الصف والكبر فالعبوة للكعب
 على اليمين وقالوا لو تأخر كان مسيئا على الامام لخالفته كسنة وعن محمد بن سفيان يكون
 اصابعه عند كعب الامام وقيل انامله عند عقبه ولو قام خلفه في كراسته او
 اساءته خلاف ذلكا هو انه ان حكم غير المولى والعبوة في المولى للراحي ولو كان
 رأسه خلف الامام وجلاه قدم عليه وعلى العكس لم يصح كذا في المزاوي واعلم ان
 ما ذكره من الحكم يشمل اذا اقتدت امرأة بامرأة فانه مشترك ويتوم المؤتمنة
 الا ايد على الواحد اثنين كان واكثر خلفه اي خلفه الام في السجدة في اي موضع
 شاء وفي الصحراء فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقدرها بعضهم بسبعة
 اذرع وبعضهم بقدر نصف كافي تحفة المسترشدين فان قام الامام على مينة نصف
 او سبعة او وسطه فسي كافي كسوط وعن ابى يوسف يتوسط الامام بين اثنين
 كما في الكافي وفيما شاة الى ان الواحد متا فرعن اليه الى الخلف اذا جاء آخر كما
 في الجلابي والاسنان يقال ويتا الزايد فان كيفية ان يفت احدهما بعدائه و
 الاخر بيمينه اذا كانا الزايد اثنين ولوجاء ثالث وقف عن يسار الاول والرابع
 عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث هكذا ولو كان احد الصنفين ناقصا لفتح
 باقبلها ولو استويا قام عن يمينه وكثير بين الامام فضل كما تقام في الصف الاول
 عن الثاني ولو جاز الامام كافي الترتيب ويصف الرجال اي يجعلون على خط استوا
 بحيث يكون من اكبرهم متقابلا ثم يصف الصبي بالكبر والتم لفة ثم الخنا في البصر
 والكبر مع الخنا بالضم وهو ماله آلة الرجال والنساء جميعا والمراد الشكل منه

ثم النساء

ثم النساء ثم الصبي كما في الراعي ولم يذكره اكنفاء بذكر الصبي بعد الرجال
 وفيما شاة الى ان المرأة الواحدة قام خلف الامام وان كان على مقعد في قام
 على يمينه فان كانا اثنين يعومان خلفه والمرأة خلفها كافي الجلابي والى ان هذا الترتيب
 واجب فان قدم بعض على الرجل في الصف نفسه صلوة الا ان يجوز على ان غير مفسد
 بخلاف اذا قامت المؤتمنة امام المؤتم وبيضا فرجة قدر استطاعة فانه مفسد عند الجلابي
 وقيل غير مفسد كما ذكره الجلابي والى ان يقلل تاخير النساء اشار بقوله فان ذلة
 اي استوت قدم المرأة شيئا من اعضاء الرجل فان القدم مأخوذة في موضع على
 ما نقل من المطرزي في استواء غير قدمه لعضوه غير مفسد وتدخل في المرأة وقدر
 الصبي وكيفية المشتركان فلا تقصد محاذاة غير المشتركين ولا محاذاة الامام
 المراهق للرجل وعن محمد بن عيسى مفسد كما في الزناية واشتد في الخزانة حسنة
 الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة مفسد كما قال ابو يوسف واما محاذاة
 في شرط مقدار ركني والى ان المحرم كالامام كالجنيبة والمتبادران يكنا متساويين
 بلا حائل فلا يفسد ان كان الرجل على الارض والمرأة على كان قد رقعة وكذا كان
 بينهما حائط او سفرة او حصة قدر ذراع او فرجة يسيرا رجل كافي الزايد وغيره
 في صلوة فريضة او واجبة او سنة او تطوع او فريضة في حق الامام تطوع في
 المقديين وفيما شاة الى ان محاذاة المرأة لم تقصد في صلوة الجاهزة وكذا
 محاذاة المجنونة لان صلواتها ليست بصلوة حقيقة ولذا لم تقصد بالمحاذاة صلوة
 من لا يقصد في الصحيح كما في الزناية لكن خلافا من الشاة مشتركة تجزئة
 بالنسب اي مشتركة تجزئة بان اقتدت المرأة وحدها او مع الذكر ولو في غير اول
 صلوة الامام واحذر ذمها بما حاذى المنفردة المنفردة فيه فانه وان كان يوث
 الكراهة او الكساة لكنه غير مفسد كافي الترتيب فدخل في المذكر واللاحق
 المسبق فافهم بقوله ومشاركه اداء بان نوي بصلوة مع الامام سواء
 اقتدت وحدها او مع شخصي ولا يخفى انه يخرج لصورة الافراد فلا حاجة الى
 قيد التحريم ولتأمل ان يقول باستدراك الاداء ايضا فان المشاركة على ما في
 الينابيع والدرر الزاهرة ان يقصد المرأة وحدها او مع الرجل من اول صلوة الامام
 فسدت صلوة لا حلازا لانه لا يؤمر بتأخيرها ولم يأنه فقد ترك الفرض
 فلما شاة الى تأخيرها فلم يتأخر فسدت صلواتها لصلواته لانها المأمور بالتأخير
 كافي كسوط من مشايخ العراقي وفيما شاة الى ان لو كبرت مع الامام محاذاة له
 انعقد تحريمه لان المفسد المحاذاة في صلوة مشتركة واما لم ينفعه النظر بجهة

لم تحقق هذه المحاذاة وهو كصحيح كما ذكره الحلواني كراهة الخاتمة ان نوى الامام
امامتها سواء كانت حاضرة وقت كنيته اذ لا يكن قال عين الائمة بشرط حضورها
وكل شرف الائمة وسواء كانت الائمة قبل شروع او بعده ان وقت كنيته وقت شروع
لا بعده كما فيته واصل التخصيص بها مشير الى اني المقتضى من صحة الكنيته في غيرتها
وبعد شروع عند بعضهم وقتة من ازالة اشتراط الكنيته في جميع الصلوات والاعمال
لم تترط في الجملة وكيعين كافي في الخلاصة والامام بنوا مترا اي في صورة ائمة
محاذية للامام او المقتضى فصولا فسدت لاصولته وقدر شارة الى انما
صادت شارعة في الصلوة كما مر والى انما لو اقيمت غير محاذية صح الاقامة بغير
الائمة الا في نية الائمة كافي في الترخيس وعلى كسب عن ابي حنيفة اذا قام خلفه
ولم يكن بجنب رجل صحيح بدو كنيته كافي في كراهية وغيره فانقول بان الاشتراك
في الاداء مفقود عن كنيته ليس بغير مقتضى **فصل** فصل مقتضى
اي اعتبر منه لا بفعل ادى وكسب في الامل المتقدم في السير ثم استعمل في مقتضى مقتضى
حدث غير ما لا كالجانبه وغيره كما اذا احدث في ركوعه او سجوده فانه لا يرتفع
فتقف صلوته بل يرتفع ويأتم بغيره كافي في كراهية توجها بلاكث فان
فيل الكث مانع وفيه اشعار بان الاستنجاء غير مانع وهذا اذا استنجى من تحت ثيابه
والا فكشف العورة مانع كافي في كسب وكذا اعز ذلك لو لم يخرج ونزع الماء وفي الفتاوى
انه غير مانع فلو كان الماء بعد او قرب بغيره ان كان مؤنة النزع اقل من الماء
الى الماء كافي في كراهية وصح ان النزع مانع كافي في كراهية وكذا ترك النهر الا قرب
الى لا بعد لانه اشتغال بالابيض كافي في التحقيق لكن في كنيته لو مر على جوف الى اخراجه
ولو اخذ فعله للتوضي لم يتم واتم ما بقي من الصلوة بركن وقوله الحديث كافي في النهاية
وفي اشعار بان المرأة كالرجل في الاقام وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول انما
لو امكننا التوضي بلا كشف اعضاء كونه بان كان ثوبا رقيقا فكشفه لم يتم وفيه
جواب عما قيل ان من فرقوا الى قدمه عورة على ان كونه ليس بعورة وكذا اليد والرجل
في رواية ابي حنيفة روى اما الركن فيسجد بصل الائمة الى شعورها كما في كسب
ولو كان سجد الحديث بعد مقدار الشهد من كعقبة لاخيرة يتوضا ثم يسلم
ولا رواية في عاداتها وقال ابو جعفر انما تتعاد كافي في الحلالي وهذا عنده فان
الخروج لم يوجد وقالا لانه لا يتوضا لانه قد خرج بالحديث بعد الشهد
والاستيناف اي تجزئ التوضي بعد ابطال الاول بما شاء من الاعمال فانه لو
لم يتوضا فبناء كني شرع في الظاهر ثم نوى الظاهر كافي في كراهية اهدى افضل

من الامام

من الامام المنفرد والمقتضى والامام وقيل الاقام افضل لهما كما في الاختار
وبغره والامام بعد الحدث يستخلف ويجزى باقد التوج او الكسادة آخر
ممن يصلح للامامة والمدر كافي من اللاحق وكسب في فان قدم كسوق
فيم صلوة بعد تمام صلوة الامام ثم تقدم المدر للسلام الى مكانه اي الامام
ويجزيه اليد على الركبة لتذكر الركوع وعلى الجبهة للسجود وعلى القدم للقراءة
كما في كراهية والاصبع على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى العقب للسجود
ويشير باصبعه الى الركعة وباصبعين الى ركعتين كافي في كراهية وعنه انه اذا
توضا في جانب المسجد وقوم ينتظرونه فوجهه الى مكانه واتم جاز كافي في كراهية
والمقتضى من كلامه ان الخليفة ينوي الامامة وهذا لانه لا يصير اماما
بغير كنيته بالاتفاق وعن طريقين ان نوى في كسب ارضا ما كما حتى لو اتهم
في مكانه فسد صلوة من امام وان نوى ان يصير اماما اذا تقدم فهو على نوى
وظاهر مشير الى انه لا يستخلف في صلوة الجنازة كما قال بعضهم والى
انه بعد الحدث على امامة الا اذا فرغ من المسجد وقام الخليفة بوجهه او نفسه
مقام او استخلف يقوم غيره فلو فرغ بلا خليفة نفسه صلوة الموتى على الاصح
لأنه كان الامام كافي في كراهية لكن في الخلاصة الاصح انه نفسه صلوة ايضا
لكن في النهاية انما تقدم على الاصح وصح والاحسن ان يقال ويقوم اخر
مكان الامام فيسجد ما ذكرنا ثم يتوضا الامام وقيل شعابا لا يعطى الى
التوضي الا اذا قام الخليفة مقامه ويتم ثم اي مكان التوضي او يعود الى مكان
الحدث او بيتا او مكان اخر كالمفرد فانه مخير بين الاقام ثم وهو اختيار بعض
وبين العود وهو اختيار شيخ الاسلام والامام كسب كافي في كسب وهذا افضل
كافي في كراهية ان فرغ امامه اي الامام الامام شرط جزاء ما دل عليه قوله يتم او يعود
والا يفرغ امامه عاد الامام الى امامه لا الحالة لكنه مشتق او لا بقضاء ما قال
لانه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مع الامام ولو زاد او نقص لم يضره كافي في خلاصة
وقالوا هذا اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع الاقراء كجدار ونهر والافجور
ترك يعود وان لم يفرغ امامه كافي في كسب وكذا اي مثل الامام المقتضى في انه
مخير بين الامام ويعود ان فرغ امامه والاعاد لا الحالة الا ان يكون بينها ما يمنع
الاقتداء بخور ان لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الجنازة المنفرد في المقتضى وفي
النوازل لو عاد المقتضى بعد ما فرغ امامه نفسه صلوة وصح الاول كافي في كسب
ولو جئ هو من افعال لم يستعمل الا مجزوا وهذا شروع فيما لا يتم الصلوة

من الاورد الثمانية فلو جاز العمل بمقتضى ما اورد عليه تناول لما يجد ثلثا كفي الصلوة
بشر بقليل او اجتمع اى رأى المصلي في الزم بالوجوب الا نزال فانزل والتركيب
يدل على روية شئ في المنع كافي المتكاسين والادلى او وجب عليه غسل فيمثل اذا
حاضرت او انزل بالانكسار او غيره كافي الجلال او فقهية ناسيا او عابدا
لان كمالهم وفيه اشار بان الحكم غير مانع للبناء كافي كحيط او اجتمع اى فعل
المصلي حدثا موجبا للوضوء عمدا ولو بعد سبق الحدث فلو عطف فبسته حدث
بى كافي كنية كفى كفى لا يبي كافي الظهيرة عمدا مستدرك بفعل او احصاه
اى ثوبه بول اى نجاسة من غير كثير جاوز قدر درهم فانه اذا غسل لا يبي عن
اى يرسخه يبي واذا لم يغسل فان وجد كافر ونزع من ساعة اجزاء وان
لم يوجد فان ادعى ركن لا يبي بالاجماع وان لم يؤد يبي وان طالع مكنته
وجد بلا نزع ولا ادعى ركن لا يبي عند الشئ من خلافه فيفسل يبي كافي
اصحاب جسد كافي كحيط واذا قيد البطل كما هو كبتا در لان المانع من البناء
على كافي الظهيرة بجائز كغيره لا نجاسة او شئ بالضم اى صدى عصفرة وشئ
في المتكاسين التركيب يدل على صدى شئ فيتناول اذا انشئ قولا او
جراحة او رماه ان يندقة او سقط حجر من عفا ودخل الشوك في حلقه
او جرحته في السجود فادماه فسلك منه دم فانه لا يبي في هذه الصور جندما
خلافا لابي يوسف وقيل لا يبي في صورة كوكب عند الكحل كذا في هذه وفي الحكم
الجان بالاسالة لا يبي عند الكحل الا ترى انه لو اخرج كرم بالبحر لا يبي لانه
فقد حدث كافي كثر من المتداولات اظن على كحيط اى على الامام والمقتدى
انه احدث جرح من المسجد او على انه احدث كاستخفاف وجاوز الصلوة
اى مقدار ايشرب الى ان الام يبطل الجمعة فيزود الى الواحد المعروف بالام
ما يصطف من الجواب الاربع وان كان بين يديه ستر او بناء او غيره
بناء على ما روى هشام عن محمد فانهم قالوا ان كان بين يديه حائل لم يفسد
الا اذا جاوز كافي كحيط خارجة اى خارج المسجد لا يبي فانه لا يفتق
على نظيفة كانه عليه سبيبه وفيه اشار بان البيت كالماء كنى الله انه كالجذ
ولذا يجوز الاقضاء فيه بلا اتصال الصلوة كافي كنية وفي الحكم اباو الى ان
المنفرد يفسد صلوة في المسجد وكهواء بالخروج عن موضعه سجدة في الجواب
الاربع كافي كحيط فظهر طهره اى علم في مصوتين انه لم يحدث بطلت
الصلوة فيغير من استيناف في هذه الصور الثمانية ولو لم يخرج الامام

او المقتدى من المسجد او لم يجاوز الصلوة خارجة اى اوجلت باقى من الصلوة
بما صلى واعلم ان هذه المسئلة تستند على المعنى فلو امكن به كان حسن وبعد
مقدار التشهد قبل السلام ان على كحيط او علم المصلي ما ينافى من نحو الحقيقة
والحدث العهد وعمل اعم من الحقيقة فيمثل ما اذا جن او اذى عليه تحت الصلوة بالخروج
بالركن في الحكم وان علم الام نفسه صلوة يسبق اى سبق ولم يقيد ركعة بالسجدة
لان لم يتأكد الغزاة وعندها لم يفسد كما اذا لم يفسد صلوة من لم يقيد ركعة او فسد
صلوة المدرك بالمخلاف وفي صلوة الاصح روايتان كافي الحاضر وان
وجد هنا اى بعد مقدار التشهد قبل السلام سواء كان في سجود السهو او بعده
قبل التشهد او بعده فان هنا بالغنى وكيفية قدر اربعة الزمان روية الميم الماء
اى وجدته وخوذه من المسائل الاثنية المشبهة وغيرها كخروج كحيط عن خف
المسح ومضى المدة وسقوط الحجرة عن بره وزوال العذر ونيل العارى فزيلة
وقدرة المولى على الاركان وقلم الاى سورة واستخلاف القارى وتذكر انما
وقوع وقت كحيط والجمعة ودخول وقت كحيط عند قضاء كحيط وتغير الشمس عند
قضاء كحيط ووجد ان ما يفسل النجاسة الكثرة فسدت اى بطلت الصلوة
عند اى حنيفة اى في رواية ويجوز في عين الحركات الا ان كسر افعى لغرضه المخرج
بصنعه اى بفعل صدر عن المصلي فقد الاق الصلوة عبادة لها يحرم تحليل
فلا يخرج عنها الا بذلك كحيط كالج ولم يوجد فيفسد كما قال بعض اصحابنا الا ان
الذى عليه المحققون منا ان اصل الصلوة لم يفسد عنده لان الخروج بالضع ليس
بغرض عنده والافق ادى كحيط نحو الحدث العهد ولو كان رضا لا حصر باحو
قربة كالج واذا وجب الاعادة عنده لان هذه الامور مغيرة للفرض الى السفل
في خلاى الصلوة فلا فى الا فكنية الاقاة ولست بتاطقة كالحكم بخلاف ما
اذا وقعت بعد تسليمة فانما تمت لانها لم تقع في الملال لانقطاع النجاسة كاشا
اليه في كحيط وغيره لا يفسد عند كحيط فحقيقة
يفسد بها اى يبطل الصلوة على اى ياتى في جميع ان شاء الله في الكلام في الكلام
شامل الحرف من حروف المباني والمعاني ولا كثر منها واشتهر في عرف اهل اللغة في
الركب من الحرفين فصاعدا وهو المراد في الجلال ان ادى ما يقع عليه اسم الكلام
الركب من الحرفين وفيه اشار بما هو مشهور ان الحرف هو صوت الميكف كنى في كحيط
او المعنى والحرف كل منهما شرط الكلام اذا لا يحصل الا فام الامام كافي كحيط
وذهب الكرخي ومن تابعه مثل شيخ الاسلام الى ان الصوت ليس بشرط في حصول

فلو صح الحروف بلا اجتماع لم يفسد ما لا عند الكوفي وتابعه مطلقا ايها هيا او
تاسيا قليلا او كثيرا خاطئا او قاصدا ولولا صلاح ما اذا قال فقد عند
قيام الامام كافي في محيط وسلام سواء خالف باننا ولا فيل بالفاء
اذ اخاطبه كافي كذا هدى وانما لم يكتف عنه بالكلية لانه في حكم الذكر عند
حقيقيا او حكيا فيشمل تساميا وهو اذا وقع في اصل الصلوة كما اذا
سلم على الركعتين طائفا انما الخرافة مفند قسم فرقة وهو اذا وقع
في ضمن الصلوة كما اذا لم عليه طائفا انما ذابته الطهيرة فانه غير مفند كافي هو
المحيط فلو سلم المسبوق مع الامام ذاكرا لم عليه ففسد ولو سلم المصلي قايما طائفا
انه اتم صلوة ثم علم انه لم يتم لم يفسد كفي في الميتة انما يفسد والظاهر ان المفند
بحر كسهم بلا عيبه في محيط لو قال السلام وهو اتم علم فسدت صلوة
ورقة السلام سواء كان باللفظ او اشارته كواسي وايد كافي في مجموع النوازل
لكن في محيط انما غير مفندي والابن وخو كالتأوه والتأفف فالابن
ان يقول آه باله وكسر الراء وكثاؤه ان يقول اوه بفتح الهمزة وسكون الراء
وكسر الراء وفيه لغات تتجاوز من عشرة ويقال كلاما عند الحكاية والتوبيخ
والتأفف ان يقول افي بضم الهمزة وكسر الخاء المشددة بالتثنية وبدونه و
لغات اكثر من عشرة اكمل في الرض مما له صحت سواء كان مع حرف او لم يكن
فالفتح المسبوق اي له حرف مرهجي كاف وبفت وقف منه كاحوراي كطرفان وكذا
غير الخسوع على كافي شيخ الاسلام كافي في محيط وذكر في الزاهد في لوساق حمارا او
او قف او استعطف كلبا او حرة بما يعتاد كرساقون من مجرد صوت بلا حرف مرهجا
لم يفسد كذا مكرره كافي في الجلاء واليكاء وكوسيلان الدمع عن الحزن بعد اذا كافي في
اغلب ويقهر اذا كان الحزن اغلب كافي في الغفوات كفي في الصحيح انه بالقصر فوجله مع
وبالمد صوت مع وكان يهوي كلاهما فزوج الدمع فكان المختار عنده ولذا قال بصوت
والاثنين يرفق فان الفسد ما رفع بصوت وحصل بالحرف كافي في الخلاصة وفيه اشار
بانه لو رفع الدمع بلا صوت لم يفسد وهذا بخلاف الكلام مشير الى ان الفسخ
غير مفند وهذا اذا كان يسيرا كالتبسم وان كان سمي ففسد لا كلام كافي في
الا لا مراكفة اي تخشية الله كما قال كل ذلك غير مفند بل محسن وفي الكرماني
انه ان تأوه بحرفين كاه على دع وهو ترجع اليه في غير مفند وثلاثة كاه
مفسد ولو لا الالفرة وفي الجلابي ان الالف من الهمزة غير مفند عند الكوفي
وكذا عند محمد ان لم يملك نفسه واليكاء عند ما غير مفند مطلقا والفتح ان ينوكر

اح اح الا بعدد هو ان لا يستطيع الا قناع عند بان يجمع البزاق في حلقه وانما يفسد
لانه حصل من الحروف وقيل انه غير مفند لانه ليس بكلام وقيل انه مكرره بغير سبب
غير مكرره بسبب كونه في حلقه او اعلام بانه في الصلوة كافي في الترمذي وآله
انه لم يفسد اقناعا فلا يفسد باللام مالم يكثر وان كثر ففسده افضل الا اذا كان
متكررا وفيه اشعار بان السعال غير مفند وهذا بخلاف كافي في الزاهد كفي في الخزانة
ان ظهر الحروف به بلا ضرورة ففسد ونسبت العاطس ان يقول المصلي ليرحمك الله
بالجملة عند الجعاس وبالجع عذاب عبيد وفي التوسيع انه غير مفند وفيه إشارة
الى انه لو قال المستسئ او العاطس الحمد لم يفسد كما قال بعضهم وعن الشيخين في الكلام
بحمد في نفسه كافي في محيط وفي التوسيع انه لا يفسد بعد ما وعن محمد بن يونس كافي في الطهيرة
وجواب الكلام اي خبر بفسده او ينجبه او يبرهله او يشوه او غيره ولو كان بالذكر
بان يقال الحمد اوله الا الله او انا الله را جوت ويدخل فيه ما اذا سجد المصلي
صلى الله عليه وسلم فصلى عليه او سقط من سجدة فبسم او دعا لاحد او عليه فقال آمين
ولا يفسد الكلام عند التوسيع وكفي قوله لان الكلام مني على فسد التكلم وبسما اذا
اشتمل ارغبره فلو قال للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة العصف احد فتجانب
المصلي توسعة له فسدت صلوة فينبغي ان يكث ساعة ثم يتقدم برأيه الكوفي
الزاهد والفتح الامامة اي انفسر بالفتح الامامة في المقدمة فتح على الامام كلمة
داد امام را در نماز وشبه في كاساس وكفي فتح المصلي القراءة على غير الامام
من مصلي يصلي صلوة او غيرهما او غير مصلي اذا اضطر في القراءة سواء كان قبل
ان يقرأ ما يجوز به صلوة او بعده وقبل التحول باية افوى او بعده وفيه اشار
الى انه لو نوى التلاوة دون التعليم لم يفسد والى ان صلوة كفي في عليه لم يفسد
بالاخذ والامان كفي على الامام غير مفند لا للصلوة ولا للصلوة الفاتحة وقيل
تفسد صلواتها وكفي انها تفسد بكل حال كافي في كافي وآل ان لا يفسد تكرار كفي
للفساد وفي كافي انه يفسد بالاول والاول صحيح كافي في النهاية ولو اخذ الامام من غير
المتدي او من المتقدمين بتلقين الغير تفسد صلواتها كافي في الزاهد وعن ابن كوف
لوح الامام في الاعراب ففتح لاساء ولا ينبغي له ان يبيح القوم الى الفتح فذكر
في كافي ان قرأ المجزئ والا انتقل الى آية افوى وفي كراهة كفي عن ابي حنيفة ر
روايتان كافي في الترمذي والقراءة من صحف طائفا او كثيرا وهذا ظاهر كروا
وقيل مقدار مجزئ وقيل مقدار كافي كافي في الكرماني وقال انه غير مفند كذا مكرره
والاطلاق مشير الى ان الحافظ وغيره سواء وقيل الخلاف فيمن لم يحفظ

2

7

فلو حفظ نفسه عندهم وقيل بالعكس كافي الزاهدي وآيا انه لو نظر الى كصف و
 نفسه لا لنفسه ولا خلافيه وكذا لو نظر الى غيره ومنهم فانه غير مفيد على كسب
 والى انه لا يفصل الحكم بين الامام وغيره كافي الزهنية وسجد اي وضع الوجه
 وقعد بين علي بن ابي طالب ووردوا في جميع الاركان وهذا عندنا
 واما عندنا بـ يوسف فيعيد سجدة لا الصلوة لجواز ان يسجد بعده على الظاهر كما
 في التلويح لكن في كسب كسجد على الدم لا يعيد لما عندنا في حنيفة خلافا لها فلو
 وضع يديه او ركبتيه لا يعيد اتفاقا لكن في المنظم لو وضع ركبتيه لا يجوز في ظاهر
 الامور والدعاء في كل ركعة ما يستلزم اي لا يسجد سواها عن كسب
 عالم بجي في القرآن او المأثور كما في الظهيرة فلو سجد لله غفرا في اوله في
 لم تعد ولو في المأثور لا يزول في التواتر وكذا لو سجد لله في ركنه
 بقوله وفوراً وعده سراً نفسه فلو قال من بعد لا تعد ولو في كل ركعة
 نفسه ولو في الاكثر لم نفسه لانه لم يجز في عاداتهم كافي كسب تاشي وانما
 يشترط في الدعاء بما لا يشترط في غيره من شروعه في كل ركعة ولا الجلالى جاز الدعاء في
 موضع السجدة والثناء كافي في الركوع والقعود لكن في موضعين كسب ان لم يشترط
 الدعاء في وسط بل في اخرها واما قوله وحده التتبع ليكون القول عند القول
 والفعل عند الفعل لان تعدد سجود عليه ذاتي بالنظر الى ما في كسب والكل
 ان يحصل الى خوف ما يتلوه في الموضع نفسه او لا والشرب ان يحصل الى ما يتلوه
 فيه ذلك كافي لا يضاف وفيه اشعار بان عده وسهوه سواء وكذا اقليله
 كثيره الا اذا اتبع ما بين اسنانه فان قليله غير مفيد كذا في شرح الطحاوي
 فالقليل ما دون خمسة وقبل ما دون مائة وفي الكتاب انه غير مفيد
 بلا فصل كما في فاضل خان ولو اتبع ما بين اسنانه لا تعد ما لم يكن مائة
 اليه كافي في كسب وكذا ان اتبع ما يتلوه في فمه بعد شروعه فلو اتبع عينا من السك
 قبل شروعه ثم اتبع حلاوته بعده لم تعد كافي في اطله والكل الكثير في
 نفسه خلافا لاشارة المثلثة منه اي ما يحتاج في الواقع الى البيوت وان
 علي بن ابي طالب فلو شدا لادار او تم نفسه صلوة ولو حلا وتغن باليد
 لم تعد الا اذا تكدر وقبل الاعتناء بالانكشاف فلو سجد في الحالتين وبغض
 اعتبر العمل بالرجلين بالرجلين فلو سجد عليه نفسه بخلاف ما لو سجد
 لا على العوام وقيل ان رك جليد قليلا لا تعد كافي في الزهنية وغيره واما
 ابتداء بهذه التفسير لانه قول ابي يوسف على ما قيل كافي في الزهنية وهو مختار الفضلي

كافي في الخلاصة كذا غير شامل لكثير من الامور كالمشي والحك وكسب مع خروج اللبن
 ونظر بشهوة وغيره فاشا الى الخبيرين فابتداء بما هو شامل لكل واقر
 الى قول ابي حنيفة روه فانه لم يقدري في مثله بل فوض الى راي المتبلي به فقال او ما
 يستكثر المصلي من التلويح ذكر ما رواه البجلي عن اصحابنا كافي في كسب وهو
 اختيار دعاء المشايخ كافي في الخلاصة وهو المختار كافي في العنقري وهو مقصود كافي
 المعتمد فقال اويظن وقيل يتيقن كافي في الزاهدي وذكر في التمه ينعني الناظر
 بلا فكر ان عامله غير مصل فان شك انه غير مصل فقليل غير مفيد الا ان يمثل
 مثله اذا قيل المصلحة وهو غير مفيد وقال ابو جعفر ان كان بشهوة نفسه
 كافي في الزاهدي فيكثر ما شتم على عده والتك فلو حك في ركن واحد من
 لم نفسه كما لو حك مرارا بين كل مرتين فزجة بخلاف ما اذا حك مرارا متواليا
 كافي في كسب وهذا اذا رفع يده كل مرة والى فلا تعد لانه حك واحد كافي
 المصلحة وقيل الكثير ما يكون مقصودا للفاعل بان يغرد له مجلس على عدة كما اذا
 حسن زوجته بشهوة فانه مفيد وتدخل في الاخيرين ما اذا شئ فانه
 مفيد ومنهم من قال انه غير مفيد حالة العذر ما لم يستمر بالقبلة استحيانا
 وقيل انه حالة العذر والى وغيرهما من سؤريكون عبادة كافي في كسب وكرو
 في الصلوة كراهة تحريم او تنزيه فان كلا منهما يدل على ان الغل اذا كان واحدا
 او ما في حكمه من سنة الهدى ونحوه فالترك كراهة تحريم وان كان سنة
 او ما حكمه من الادب ونحوه فتزويده ومنه كل هيئة يكون فيها ترك الخشوع اي
 التواضع كالتمنيق والتشاور والتشبيك كسد وقلب الحصى والتمطي وكسب
 والاتفات وتخطئة النعم وكفرقة والاختصار فان اتفق عن كل ما ادرك من
 الخشوع استقام الادب كافي في كسب وفي ذكر في الجليل ان الخشوع المأمور به يتعلق
 بالعبادة كراس والعبادة وكسب وكسب فهو حضور القلب في كل ركعة والحافظة
 على الاركان فلو لم يذكر كسب تفصيل الجليل فالاول ذكره التاء مكان الواو والعلم
 ان الاتفات المذكورة ان يلو عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كافي في كسب
 وفي فاضل خان لا يخطى فاه ولا انفه الا اذا غلبه التشاوب في يصنع بدعي
 وفي الزاهدي يصنع يده اليمنى في التيمم ويسري في غيره وكفرقة غير الجاهل
 او مدحا حتى يصوت ومكروه خارج العبادة عند الاكثريين والاختصار
 وضع اليد على الخصر او الاكساء على عشاء ويدخل فيه الاقفا اي القعود على
 عقبيه وجمع الركبة ليل الصدر وهو مع اعتماد اليد على الارض وفي اسناد التفسير

والفصل

لان في ذلك ترويعا للعوام ولا يكره مع ثوب ولا يتقبل شراة بايعة ولا سحبه
 ولا ارج للمصون والاطلاق مشربانه يكره ذلك في أي موضع كان من البيت
 أو المسجد وقبل لا يكره صورة الخنزير ولا شيطان للبعث كما في الترمذي وأما شخصه
 فإنه لا يكره في جهته القبر إلا إذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاوة الخشوع
 وقبض بصره عليه كما في جواز كضرات لا يكره صلاوة الربا وكذا إذا كان في صورة
 الصلوة في المواضع المذكورة جديا بحيث لا يبدو والتناظر لا يتبصر بل يكره في
 الكرمانى أو لا يبدو من بعيد كما في كحيط كمن في الخزانة ان كان الصورة متدبر
 يكره وان كانت أصغر فلا وتكون جدا بالكسر مصدر أى صغر ابلغا فان
 يحجر أسرها بحيث لا يبقى له أثر أصلا أما بالعظم أو بطلاء بشئ عليه أو بخياط
 خيط عليه فلا خط ما بين الناس كجسد لم يرتفع الكراهة كما في كحيط وفي الخلاصة
 ان نحو الوجه كالرأس ويكره صلاوة في ثياب البذلة بالكلية بل يكره في البيت
 ولا يذهب بها الى الكبر من الشباب فلا صفة مثل كل درهم حشر رأسه
 أى كشفه وهو محل ما يستمر الاحتلال وضعا لانه فلا بأس به بل هو حسن
 ويكره تحاسن السكك وتنفي كما في كحيط وذكر في الخزانة انه يكره مطلقا وعدما
 يقرأ من ما لاى وتبج بالا صانع وهذا عنده خلافا لها وقيل الخلاف في الكثرة
 في صلاوة كسبح وقيل لا يكره من صلاوة مباركة فيها منافع كثيرة لم يكره ضرورة وان
 السلف في عهد خارج صلاوة فنهض من قال يكره ذلك كما في النهاية وقيل
 بدعة كما في الكافي وقيل العاد كالمان على ربه كما في كراهة والاكتفاء مشير
 الى ان اذا أدت مع الكراهة لم تجب اعادتها لكن في الترمذي لو صلى وفي ثوبه
 صورة وجب الاعادة وقل أبو بكر هذا هو الحكم في كل صلاوة أدت مع
 الكراهة التحية انتهى وفيه شعار بان كراهة التنزيه لا يوجب وجوب الاعادة
 وكذا كراهة التحيم عند غير أبو بكر بل الاولى ان تعاد عندهم في المضرات
 اذا دخل فيها نقصان أو كراهة فالاولى الاعادة ومثل في كحيط وكعينة و
 نوادر كغداوى وكترغيب وثوبه ما في المكشوف اذا اتى بالمأثور به على
 وجه الكراهة او الحلة يخرج عن كراهة على قول الإمام وكذا في الميتة انه قال
 الورى انه اذا لم يتم ركوعه وسجوده بوجوب الاعادة في الوقت لا بعد
 وقال ابو يوسف كراهة ان الاعادة اولى في الحالين ورأيت بخط
 بعض الثقات ان الكراهة اذا كانت في دن فالاعادة سحبة وفيه ما كان

وهذا حسن جدا فان كراهة مع دلالة على كراهة لا يحنى وعلق باب المسجد الى غلقه
 لانه شبه المنع عن صلاوة وهو حرام ولذا كان السلف الصالح يكرهون تمسكهم
 على المصاحف على صناديقها وخراطيمها احترازا عن صورة كمنه عن قراءة وقيل
 ما يخاف هذا على وقف زماهم الغالب على احد الصلوات وأما في زماننا القاسم هذه
 فلا بأس بذلك بل يجب حياته لما فيه والحكم يختلف باختلاف الزمان كذا في الكروان
 وكذا يكره في ذلك الى احل الحلة فانه صار المرء متوليا له باجماعهم وقيل هذا اذا
 تقارب الزمان كالعصر والمغرب والعشاء وأما اذا تباعد كما في العشاء وكملوا
 فيعلمن كما في النهاية والعلق بالكون اسم من الاطلاق كما في الصحيح وبالضمين
 بمعنى المعلق وأما بفتحين بمعنى ما يعلق الباب ونحوه بالمنع فجاز كما في الكافي
 وكوفي والحدث كالمبوء وغيره مما خرج من السبلين فوجه أى المسجد واغا
 لغرض له وهو صفة البناء وكفنا في حكمه الا ترى انه يخرج اقداس على كان باب
 المسجد من فيه كما في كحيط وغيره لان في صلاتهم عنه اليقين من غيره في العادة
 وفي الاضافة رمز الى ان مسجد لصلاوة الجنائز ولا يبعد ليس له حكم المسجد
 وهو المختار الا في جواز الاقداء بلا انتصاف كصوفى كما في النهاية وغيره
 وذكر في الكروان ان صلى بعيد في حكم المسجد على الإمام ولذا خرج من ملك يده ويد
 فيه كراهة خشية الصنيع واختلاف في مسجد كدار والمكان وكرباطا من جماعة
 كما في الترمذي وينبغي ان يكون مسجد لتقارح كذا في الكلام مشربان لا يكره
 الصلوة على سطح المسجد كن في الميمنة مكرهه الا اذا احناق وبانه يجوز
 ادخاله له اية فيه بعذر فانه صلى الله عليه وسلم طاف بالمسجد على ناقته لانه
 اصحاب جله كما في الكروان واعلم ان اعظم كراهة صلاوة المسجد حرام ثم مسجد
 المدينة ثم مسجد مقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم الشوارع كما في الميمنة
 وحى الذي بنيت في الصحارى وليس له مؤذن وإمام رايان كما في الجليل
 فوق بيت فيه مسجد أى لا بأس بالوطى والحدث فوق مسجد البيت أى موضع
 اعد للسنن والنوافل بان يتخذ له محراب وينظف ويطيب كما امرهم الله
 وهذا مندوب لكل مسلم كما في الكروان وغيره ولا يحنى ان التوق هنا مثل
 فلا يكره في العورة والكفناء والبناء ولا وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والاد
 البعيد كما في الترمذي في غير هذه الجنب ويحضر اليس ولا يكره الجماعة بغير
 فيه ولا يزينه بالبحر والساج وماء الذهب غير ذلك وفيه اشار
 الى انه لا يشاب ويكفيه ان ينحدر رأسه برأس كما قال الحسن وهو الإمام

لا يكره

كما في الجحيم وقيل ثياب لما فيه من كثرة الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب له ثلوث برة
لنقل كما في الكرماني وقد نصب ليان غيرهم على اس قبة مسجد بيت المقدس
كبريتا اخر تغزل الخزالات بفضة من مسافة اثنا عشر ميلا والى ان القليل والكثير
في الحرب وغيره متساويان وقيل النفس القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره
كما في الترمكاشي والى انه يصرف اليه من مال الوقف وهذا اذا كان فاضلا عن الحاجة
والا فيفضل الصادق كما في النهاية ولا صلوة اى ان يصلى متوجها الى المشرق
لا يصلى ولو قاعدا او نائما او متكئا ولكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وقوف
احدهما لادى من الرضى وتأويله ان يرفع صوته بحيث يخاف غلط المصلي ويحذر
فيه ما اذا صلى الى وجه من بينهما ثالث ظهره اليه ويخرج ما اذا كان مواجها لانه
كالعظم المثل في الترمكاشي ولا قتل الحية جنية بيضاء غشي ستره اذ
جنية سوداء غشي ملقوة لتولد مصلي لا يحل اقتلوا الاسودين اى كقول الحية
ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الحية وغيرها كما في الكافي وليس فيه مناقضة كما ظن
وقيل لا يحل قتل الحية والاولى طوكعي وقال ابو جعفر لا يباح قتل الحية فيها كافي غير
الا اذا قتل على طريق المسلمين وقد مر صدر الامام انه يحتاج الى قتلها فانهم
يؤذون كثيرا ان لا تحا اكرستنا من قتل حية كبيرة بسيف فخره الجني
حيث جعلوه بحيث لا يتحرك رجلاه قريبا من اسرهم ثم عالجناه بارضاءهم
فتركوه وزال الابه كافي النهاية وذكر في شرح التاويل انه لم ينعف من الناس
حتى لا يبعدوا على اتلاف احد من الناس وعلى سلب موالهم وافاد طعناهم
وشربهم والاطلاق والى ان يقتل غير غند وان احتاج الى ضربات متواليات
كما قال الامام سخرى ويمنو وذهب بعضهم الى انه عند اذا احتاج اليها كافي الكرماني
والاول اظهر وهذا اذا شئ ان تؤذيه والا فيكره قتلها كافي الترمكاشي
ولا قتل العقرب فيها اى في الصلوة طرف قتل وان اختلف في التناكرا
واشار بدكرها الى ان قتل غيرها من الموديات مباح والى ان لا يثاب
تقتلها والاولى ان لا يتعرض لها بلا اية منها كافي الجواهر وبما في المكلف
بالمرور فانه حرام امام مصلي اى مصلي في موضع ينبغي ان يصلى فيه حتى لو قام
مصليا وقد آه من الصف موضع خال لم ياتم الداخل بالمرور بين يديه لانه
استطاعه نفسه كما في القينة في اى موضع من سجدة طرف المصلي والمرور
وينبغي ان يدخل فيه كذا وكبيت صغير هو اقل من ستم ذراعا وقيل من بين
وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر واما في غيره اى غير المسجد الصغير من الكبير

او الجواهر

او الجواهر او الدكان فحينما ينشأ الى جهة اى فباتم بالمرور امام المصلي في
موضع او موضع كذا ينشأ الى ذلك الموضع رؤية المصلي فاطرا في سجدة بالية
ان صلى في مسجد الكبر او في كسواء بقرينة الآتى وهذا قول الجواهر وهو المختار
كما في المسوط والجحيم كافي خلاصة وقيل المسجد الكبير والصغير كافي الكافي وقيل في كسواء
انه ياتم في مقدار حصين او ثلثة وقيل ثلثة اذع وقيل خمسة وقيل اربعين كما في النهاية
وقيل خمس كافي الجحيم وقيل في موضع سجدة وهو كسواء كافي الترمكاشي وهو المختار
المختار عند اكثر المشايخ كافي الكرماني وفيما حاذى الحصاة اى يستوفيه
جميع الاعضاء المارة واكثرها الاعضاء اى اعضاء المصلي كلها كما قال بعضهم
او اكثرها كما قال آخرون كافي الكرماني وفيه اشعار بان لو حاذت اقلها او بعضها
لم يكره وفي الزاد انه يكره اذا حاذى نصفه الا سفل النصف الا على من يصلى
كما اذا كان المار على فرس ان صلى على دكان اى في موضع مرتفع اقل من طرفة
رجل كالسطح او كسر او غيرهما فان لم يجاذ بان كان على دكان كالتقوية لم
ياتم والدكان بالضم وكشيد في الكافي فارسي معرب كافي الصحاح او عربى من كنت
المشايخ اذا نفضت بعضه فوق بعض كافي التنايس ان لم يكن في القصة التلويح
شروط فرائد ما دل عليه قوله ياتم ستره بالضم حرفي للكرام استر به كاشا
ثم غلبت على ما ينصب قدام المصلي اليه اشار قوله اى شئت مثلا فيخرق فيه ما نصب
كاشا فان لم او قاعدا ودكان بترقاة اسطوانة وقالوا ان حيلة الراكبان
يفروراء الدابة فلو مر رجلان متحاذيان فالائم لمن على المصلي كافي النهاية
وقيل اشعار بان البشر وكومن والنهر الصغيرين لم يكن ستره وهو المختار
في الترمكاشي وكذا الكبير ان منهما كالطريق كافي الحنية بمقدار ذراع طول
وفي الاعتقاد بالاقول اختلا في المشايخ ولا خلاف في الاكثر كافي الجحيم وغلط
ما صيغ متوسط لان مادونه لا يبدو للناظر من بعيد كما في المسبوط يفرز
معلوم او مجهول صفة اى دخل في الارض وابث والمجهول اولى لان نصبه
يجوز من غيره كما مر وفيه اشارة الى انه ان تغذر الغزله لم يوضع الا ان
عامة المشايخ قالوا بالوضع لتقريب الامر من سنة كافي الكرماني والى انه لا يخط
كما رووه عن محمد وعنه انه يحيط وعن ابي يوسف بوضع طولاً وقيل عرضاً وعنه
انه يطرد مسوط بين يديه كما في الترمكاشي حذاء احد حاجبيه اى لا يسر
او لا يمين وهو افضل بقرينة اى المصلي ولذا كره ان يصلى في صحن المسجد
ولا يقرب الى البصرة كافي الحنية ويكفى ستره الامام للمؤمن وان كان

وجاز تركها قال ترجى كما في الجبط عند عدم ظن المروء بما ترك محمد بن عروة
 في طريق مكة وعدم الطريق ويذكر اي يدفع المار بالسبح كما قيل اول اشار
 بالركعتين والركعتين او اليد كما قال اظون لوروه كنعن وقيل لو تركها كان اول
 كما في الجبط وفلا شادة الى ان لا يجمع بينهما فانه مكرهه والى انه لا يدرى باخذ الركعة
 ولا بالضرب الوجه كما قيل بها كذا في الترتيب وذكر في الجبط ان عندنا لا يزداد على
 الاشارة ان عدم ركعة اي في الصوم الثالث وقيل ان عمدت خطا طولاً
 وقيل عرضاً وقيل مراً كما في الحجاب كما في الترتيب او ان ترتيبه اي المصلي
 وبينها اي ركعة اي في غير هذه الصور فلا يرد اي غير محتاج اليه لكن قال
 بعضهم انما ياتي بالمركعة اذا كان بين المصلي والمار اقل من مقدار ركعة
 الا فلا يكره كما في الجبط
 وسكون التاء وكسرها والاول من كل منهما هو خلاف الشفع تحت
 به لانها ثلث ركعات تحتين جمع ركعة بالسكون وكذا الحسن ان الثلث تحت
 وكانه اراد اجماعاً كانت بخبر الواحد دون كسر هود وهو اتر والاول من
 للاحتياط فيه مساع وقد قيل بركعة الى ثلث عشر وجب عنه مستأنفة
 او خبراً فوه عنه انه فرض اي عملاً لا عملاً وعنه انه سنة اي ثابت وجوباً
 بالسنة وبظاهره اخذ الصاحبان وقالوا انه كذا انهم قالوا
 بعد حوازه على الصلاة وبه جوب قضاؤه ولو تركه بعد ما تسنة كما في النظر وغيره
 وعنه ان القضاء غير واجب كما هو قضية قياس فان القضاء استأطاه الوجوب
 وكسنة لم تقرر واجبة الا انهم تركوها بالخبر بسلام واحد متعلق بركعة
 او خبراً فوه وقبل ركوع الركعة الثالثة اي ثالثة الثلث اشار به الى
 انه لا يفت في غير الثالثة ما عدا القيام وانما لم يصغر الى ان الثانية هي
 فالاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يركع مكرراً والى ان تارك
 القراءة او الفاتحة لا يعيد ركعتين بعد الركوع من ركوع القراءة بل الركوع
 فقط كما في الجبط وغيره وفيه رد على من قال في حيث يقعد بعد الركوع ابداً
 بركعة راضاً بدينه فانه الكبير مخارن الابداء الرفع وهو كما تكلم في وجوب
 وقد مر ثم يفتن اي يتولى ما، القنوت بعد استقبال باطن الكفين الى القبلة
 ومحاذاة الابرار من شجرة الاذنين ونشر الاصابع وخفض اليد وكونه
 والفا، لم يستحسن كاطن وقنوت الدعاء فالاحاطة للبيان ثم جعل علماً
 جنباً لهذا الدعاء اللهم اننا نستعجلك ونستغفرك ونؤمن بك ونشكرك

ونشئ

ونشئ عليك الجزاء لشكرك ولا نكفرك ونخلع ونفرك من شرك الله ما بك
 نعبد ولك نعبد ونسجد واليك نسعى ونخند ونرجو رحمتك ونخشى هذا بك
 ان عذابك بالكنز والحق فالجزء بعدد ولا نكفرك اي لا نكفر نكرك وعلو اي علو
 وينوه كمنفان الى الوصول ونشرك اي بخالك ونخند بالرك اي نخل لك
 بطاعتك ونخلج بالرك اي لاحق كما في الكرماني وذكر في لغز ان وشرك
 دان ابي على السنة العامة ليس بمثبت في الرواية احكاماً كذا كذا في غير
 وفرازة المفتين وغيرها وادواتها اثني عشرة اما انه حاز ترك اسرى
 ونشكرك ولا نكفرك ونفرك واليك ونخشى كما في كنز العباد وغيره ويس
 فيه دعاء موقت غيره واتقوا نصيحة ربهم على قرائته والاولى ان يراعي
 اللهم احدنا فمن حريت وعافنا فمن عافيت وتولنا فمن توليت وبارك لنا
 فيما اعطيت املك تقضى ولا يعصى عليك انه لا يزل من واليت ولا يعز من
 عادي تباركت ربنا وقهاليت عما يعول الظالمون علواً كبيراً وانما مشير
 الى انه يقتل الامام والمقتدى والى انهما لا يجهران وقيل باسحسان الخبر من
 الامام في دارهم ولا يقتل مقتدى عنه محمد كذا في الكرماني ونسبة الحكم في
 الولجيات فيه اي في الوتر ابداً اي في جميع ركعة والابدية ولذا لم يثن
 ولم يحجب والا بآداب قتل مولد كما في المفردات دون غيره اي غير الوتر وانما ذكر
 هذه الظروف مبالة في كره وعلى كذا في فانه مستحب عنه فلهذا لا خبر
 من رمضان وفي الخبر ابداً ويقراء في كل ركعة منه الفاتحة وسورة بلقيس
 وفي الكرماني انه صلوات الله عليه كان يقرأ الاعلى والكافرون والاحقاص
 ويشيع المقتدى الحنفى في القنوت الامام كذا في القنات بعد ركوع القنوت
 وكذا يتبع مساجد قبل السلام وكذا ايد في بكيرات بعد ما لم يخرج عن اقاويل
 الصحابة كما في الكرماني وفي الاكساء والقنوت استخبار بان لا يتابعه في السلام
 اذا سلم على ركعتين بل يتم صلوة كما في القنوت لا يتبع كقنوت من في القنات
 بعد الركوع في الخبر بل الاول ان لا يقتدى به في كذا في الملتقط بل يسكت قائماً
 على رجليه كما في النهاية وقيل ينبغي منتظر لسجدة الامام اذا ساكت ثم يركع الركعة
 وقال الخليلي الامام انه يقطع على وجهه كف وهو قول اكثر المشايخ
 لان القنوت في الخبر بعد فكيف ينتظر المبدع كما في الكرماني وهذا كله عند
 وآما عند ابي يوسف فينا بعد في القنوت في الخبر وعلى هذا الخلاف اذا ركع
 في صلوة الجنازة والامام انه يسكت ويسلم مع الامام كما في النهاية واحسن

على في السطر ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان الركعتين يتابع المقصد في ما به
واذا وقع اتيانه لم يتابعه وسن قبل فرض الفجر سنة موكمة اقوى من غيرها
حتى لم يجز تركها لمن صار مرجعا للناس من المني كما في النهاية وقيل انما وجبة
ويصل يتوب كفريقه وقيل يستحب في اولى الوقت كما في المنيته وقيل انما يكون
والاخلاص الاشارة وكثير له في كبر العدة وحبوت وسن بعد فرض الظهر
والمغرب فالأفضل بالظهر ثم المغرب كما قال في الجلال وذهب الحلواني
الى العكس فانه صلى الله عليه وسلم لم يبع سنة المغرب في سفر ولا حضر فمجتزئ
ان يشركوا الى استوائها وهو الايام كما في الترمذي وغيره وبعد العشاء
ركعتان وذكر الكرخي انما بعدها اربع بتسليمه ووجهه عاده على الاو
كافي شرح الطحاوي وتأخيرها يدل على الخطا طاعتها الا ان الحلواني
قال انما بعد التي بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان يشركوا
الى مساواتها للتين قبلها كما قيل والامم انما دونها كما في الترمذي وسن
قبل فرض الظهر لا يبعد ان يشركوا الى انما دونها كما قال الحلواني
كن في الترمذي انما اقوى من غير الفجر فالتاخير لا اختصار ولذا قيل ان
الاشتغال بها افضل من تسلم كما في الجواهر وقيل انما سنة في حق من يصلي
بجماعة كما في الزاوي وقبل الجمعة اربع لا غير بل اخلاف وبعدها الى الجمعة
اربع بتسليمه فلو صلى بتسليمين لم يفته من سنة وذهب ابو يوسف الى ان
التي بعدها ست كما في المشاهير وذكر في السطر انما اربع عنده وست عند
المصاحبين ولم يذكر في الأصول انه يبدأ بالاربع او الركعتين وفي كحيط
يتقدم الاربع عنده كثير من المشايخ وقال الحلواني انه افضل عن كفضيل
الافضل ان يصلي مرة اربعاً ومرة ستاً جمعاً بينهما والحكام يحملون
ترقياً من الماعلى الى المادى فالتى قبل اقوى ما بعده كما قيل وان يكون شيراً
الى استوائها كما قيل وقال بعضهم ان التي قبلها متساوية والتي بعدها
متساوية اقوى كما في الترمذي فيكون ترقياً من المادى الى الماعلى وسن
واستحب الاربع او الاثنان قبل العصر لاختلاف المأثرا لا الاخبار
كما في النهاية وفيه اشعار بان التعليل افضل من الكثرة افضل من كثرة العلم
كما في الجواهر والاربع لا غير قبل العشاء وفي التأخير اشعار بانها
احط رتبة مما قبل العصر كما في الجلابي وحسن الاربع بعده اي كونه
فيصل بعد الفجر اربعاً وهو افضل كما في الكافي وقيل اربعاً عنده

وركعتين عندهما كما في النهاية والاسن ان يصلي ستاً اربعاً ثم ركعتين
كما في كحضرات وذكره قوت القلوب يصلي اربعاً ثم ركعتين ثم اربعاً وانما
اخرها وهي اقوى منها عند بعضهم ترقياً من المادى الى الماعلى وكذا بطريق
ان التي بعد الفجر من مطلقاً اقوى من التي قبلها كما في الترمذي والاسن كما
السن الموقفة يذكر صلاة الفجر اربع ركعات قبل الفجر الكبري كاستحباب
بذكر اربع من الصلوات اربعاً اربع بعد الظهر والثانية ست بعد المغرب
يسمى صلوات الماوايين قال صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ستاً كما
لم يتكلم بينهن بشي عدل له عبادة شتى عشرة سنة كما في الاختيار
ومن ثمة ثمان ركعات بتسليم او تسليمتين للترجي وقيل له ركعتان سنة وقيل
فرض كما في كحيط وكراية ركعتان اربع وهي افضل لجهة المسح الا اذا
دخل فيه بعد الفجر او عصر فانه يسبح ويركع ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه
يؤدي حق سجدة كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأثور بها كما في الترمذي
وكره مع الجواز مزيد تسلي اي ازدياده ويحتمل مصدر لازم ومم
المغفول بمعنى التعليل المزيدي على اربع من الركعات بتسليمه واحدة
نهادا ظرف مزيد وعن أبي حنيفة ربه لا يكره ان يزيد عليها ماشاء كما في السطر
وكره مزيد على ثمان بتسليمه كذا لان سنة به وردت فيصلي ركعتين
او اربعاً او ستاً او ثماناً والامم انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه صلوات
للعباداة وذلك افضل كما في الترمذي وغيره وعن أبي حنيفة لا يكره الزيادة
اذا قعد على كل ركعتين كما في الجلابي وسبأ في تفصيل في فقه التفسير
والثمان بحذف المياء فحمل الماعلى على كنون كما في الحديث صلى الله عليه وسلم ثمان ركعات
بفتح كنون كما في الرضى لكن في ككوة وغيره ثمان ركعات بالماء وقال
المطرزي عن الهيثم ان الحذف خطأ ولا يستعمل حال الاختيار والماء والماء
فيه كالباني والاربع بتسليمه افضل من الملوون عنده كما في النوار عندهما
واما في الليل وكشني افضل عليه فتوى كافي كحسابي والمالوان يفتنون الليل
والنهار تشيئة الملى بالعصر في الممل امتدادها كما في كفرادات ولزم
السنن اي اتمام ركعتين منه وان نوى اكثر فان الممل ركعتان زيد في كحض
واقربى كسفر بالشرح اي شد وعلى اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعار
بانه لو شرع في سنة من سنن كالتراوى لا يلزم الاتمام كما لا يلزم القضاء
عند الف وعلما قال نجم اللائمة وغيره كما في المنيته ويلزم اتمام تلك السنة

كالاربع قبل الظهر او بعد وذا ابل اختلف على ما ذكره ابو جعفر كما في المحرر
وفيه دلالة على ان المستحبات الموقفة لم تدخل في النفل المطلق الا ان
بطلانها انما هو شرع واجبة عليه كما اذا اشترع في الظهر مثلا بطلانها انما هو
فقد كراهه صلاؤه فانه لا يلزم الاتمام ولا القضاء عند كراهه كما اذا اشترع
في الوتر بطلانها انما هو شرع لكن لو اراد الاتمام ضمن اليه رابعة وفي كل واحد من
الاتمام او في مثل ذلك بطلانها فلو احتار بالاتمام ثم افسد لزم القضاء
وقضى ركعتين اي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر من ركعة فالتفصيل
عطف على الحكم اعني النفل ولو نقص ذلك النفل بامرنا فيه في شفع الاول وكذا
اي في خلال الركعتين الاوليتين او الثانيةين وذلك لان سبب وجوبه هو كونه
لا الهية على احوالنا فحينئذ لا يلزم قضاء ما فرغ من اربع او اكثر ولو
اطلق اليه قضى ركعتين بالاتفاق وشفع في كل شيء الى مثله وقد يطلق على الرب
منها ولنا نسبة المسائل الثمانية بالمقام قال وترك القراءة بالكلية في ركعة
الشفع الاول من ينفل بطلانها عند ابي حنيفة ولو بخلاف الترك في ركعة
فانه لا يفسد الا الماداء وهذا اعدل الاقوال واحسن ولذا اقدمه ويبطلها
عند محمد في ركعة منه لان التجرعة تنعقد لهذه الافعال ولم يوجد الخط في شفع
الاول فلم يفسد شرع في الثاني كما اذا ترك القراءة في ركعتي الفجر او بعد
ولا يبطلها عند ابي يوسف احكاما سواء كان في ركعة الشفع الاول فلم
يشروع في الثاني كما اذا ترك او في ركعة منه لان القراءة دكن زائدة حتى
جاز الشفع الثاني من فرض بدونه فتركه لا يفسد التجرعة بل يفسد اذا
لا يشترط في شرع في الثاني ثم شرع في فروع هذه الاحكام وقال
فيقضي المستنفل اربعا عند ابي حنيفة فيما ترك القراءة فيه مسئلتين في
احدى شفع الاول سواء كانت اولى منه او ثمانية مع كل شفع الثاني
او بعدد واحدا انه يقضى اربع ركعات عند ابي حنيفة في مسئلتين منها احدها
ما ترك القراءة في ركعة من شفع الاول مع كل الثاني وثانيتهما ما ترك في ركعة
منه مع بعده الا ان ابا يوسف قال لم يحسن ومن عليه الجامع رويت لك
عن الامام قضاء ركعتين في هذه المسئلة فانكر محمد وقال رويت قضاء
وقيل ما رواه قيس وما قاله الحسن وهو مقدم على التمسك الا قليلا ولذا
قيل ويقضى اربعا عند ابي يوسف في اربع مسائل لو وجد الترك فيها في الشفعين
كلا او بعضها منها المسئلة السابعة ومنها على الاولى ومنها والرابعة

ما ترك في الاربع وبعضه في الباقي من المسائل الثمانية من ست عشرة ايام واربعة عشر
وهي ما ترك في الشفع الاول فقط والثاني فقط او الركعة الاولى فقط او الركعة الثانية فقط
وعند محمد ركعتين في كل اكل المسائل الثمانية واعلم ان المسائل بحسب التحقيق خمسة عشر
ولم يظهر بلاما مل بصورها في جدول هو هذه الصورة وان لم يمتد في الوسط بالركعة
او يكون نادرا تعرف وتسمى فيما بين كل اربع ركعات من ينفل او ان يفرغ اربعا في
اثنتين فلا يلزم شفع عليه من وجوب القضاء في صورتين اما في الاولى فلا في الثانية
في النفل لا يكون فرضا عندهم ولا الوصل في الركعة من ينفل غير قاعدة الا في الاولى
كافي للصحة الصلوة من الكافي وكذا لو قام الى الثالثة بلا عقدة وقيد بالسجدة الثانية
لم تقصده على اقل الشيطان ومحمد في كل شهر والتيسر انه تقصده كما قال زفر وروى عن
محمد كذا في الجاهل واما في الثانية فلان المقدم هو شرع لا الهية والاشهر ان يكتب في ركعة
ولزم النفل بشرع وقضى ركعتين واعلم ان ادا ينفل بعد الفجر افضل منه بدونه
قبل لو اراد ان ينفل نزل اولا ثم صلاها كافي لهية وينفل راجعا الى ان يصلي
النفل على الدابة بلا ضرورة ولم يعتد به لان حواشي الضرورة تستثنى من قواعد شرع
وقد اشاد بان لا يجوز المكتوبة عليه كصلوة الجنازة والواجبة كالوتر عند خلاها
والمنذورة وسجدة كملوة الا اذا اصابها واجبتين عليها كافي كجاءه عن ابي حنيفة
انه ينزل في السنة الفجر وقال ابن شجاع يجوز ان يريد ان الاولي هو الفجر والماثل
بلا ضرورة لان كل ما يجوز معها من الخوف على النفس او المال من اللبس كسبع ولو كان
بحسبها لم يصلي شيئا والمعين لم يوجد وغنية القافلة كافي كجاءه من المرض وطول المكان
يجب بغير حرج فيه قال كانت الارض مبللة صلى هناك وهذا اذا صادف بفساد فان
سجد لم اراك فلا يجوز الغرض والنفل كافي للحلاصة وانما لم يعتد به لانه داخل في
الحمل الكثير الى ذكره واذا لم يشترط الا بتسديده يؤف كصلوة الا الوضوء الثانية
كافي للحلاصة وفي الكلام اشادة الى انه يصلي فردا واحدا ثم اذا قرب دابة من
دابة امامه فلو كانا في محل واحد في شق واحد يجوز كذا في شفعين عند بعضهم اذ ربط
بالاخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق وشيخ الى ان يخاف
الركاب وموضع الجلوس غير مائة وقيل اربعة اذا كانت اكثر من قدر كدرهم الكوفي
المحيط موبيا جليل سجد اخفض من الركوع خارج كحصر ايمان خارج وقيل اشارة
اليه انه يتنفل بمجد المجاهدة عن العزائم وهو الصحيح وعن الشيخين انه مخصوص به وقيل اذا
جاوزه ميلا وقيل فرسخين او ثلثة والى انه ينزل خارج فلو دخل فيه قبل الفجر اعتد
فاذا غاب عنه كثير من اصحابنا وقيل ان راجعا الى ما لم يبلغ منزله واحله والى انه لا يخص

بالسافر وهو كسبي حتى يشيخن انه مخصوص به والى انه لا ينتقل في الموانع عنده وكبره
عنده محمد ويجوز عنه اربعون ركعة في الحائط وذكر في المنظم ان يجوز المنطوق بكسبي في
الموانع عنه اربعون ركعة انما توجه الى غير القبلة فلا يشرط الاستقبال في المبدأ
والبناء ومن الناس من يشرط في المبدأ واصحابنا لم يأخذوا به كذا في الحائط
وفي سفينة الراكب اذا ساد دابة نحو القبلة فاعرض عنها لم يجز وانما دار
على حواجزها اذا ساد دابة سواء قد ركب على دابة او لا كما في كونه كمن في غار
الروايا انما لم يجز اذا قدر على ايقافها كما في النهاية ويتنقل قاعدة الكسبي
ان يتقدم حين اراد ان يركب فيركب ايات فيركب كما في كونه وفيه اثبات
الى انه لا يجوز المكتوبة والواجبة والمنفردة كسنة فيركب بلا عذر وكذا لا يجوز
وكسبي ان يجوز كما في الحائط واختلفوا في كيفية التقدير في التهمة انه يتقدم حاله
النذر وغيره كما في التمسك بالاجماع حكاه في حاشيته انه احتج او تربيع او
يتقدم كالتشهر واخذ يركب بالاول ومحمد بالثاني وزفر بالثالث وكسبي
والمبادران المتعلقانما افضل ولهذا كان احوال المنطوق القاعدة على نصف القيام
وهذا اذا كان بلا عذر فان اوجده القاعدة بغيره او القيام بالاجماع الكسبي
في النهاية لكن في كذا احدى ان صلوة كسبي افضل من غيره على ما قالوا لكن في كسبه
انه قال الشيخ ابو المصنف في جميع العبادات اصحابنا لا عذر كما لم يوجبه
يتقدم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المأثم لافي حجة احوال الغضبية مع
قدرة خياله تركه اولى كنه في الركاب مع قدرته نزوله اذا اطلت مستغنى عن ذلك
كما اطلت عنه وكسبه التقدير بقاء بان افترق المتعلقانما واما قاعدة بلا عذر
سواء كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية وهذا عذر استحقاقا خلافا لما في
واعلم انه لو المتعلق قائما فلا بأس بان يتوكأ على عصا او حائط وكذا غيره
عذر عنه كما في كذا احدى وان افترق الركاب ونزل بنى اوصلا بنى الى اهل
بركوع وسجود وهذا في رواية الكسبي واما في رواية الحسن بن عيسى بن قيس بن قيس
في الجلابي وكذا في رواية عن اصحابه اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاول هو
المأثم وبكسبه بان افترق على الارض وركب فسد لان الركوب على كسبه خلاف
النزول ولم يقدم صلوة القاعدة على الركاب لانه اراد ان يذكر الحائز ثم المكروه
ثم الفاسدة وكسبي التراجع على كسبه للوجاهة وكسبه جميعا منه موكدة باجماع
المصنفات ومن بعد من الالة منكمها يتبع هناك مردود كسبه اذ كان في
المصنفات وقال صاحبها ان لا يتنقل من كسبه فيكون سنة الله وحسنه

في التراجع

وصلي

وصلي في الصلاة اربع ليال كافي الجادى واما ترك المواظبة عليها خشية الفقر عن
علينا وصلوا بعده فزاد الى ايام عزيمته كخطاب ثم تقاعدوا عنها فخرجهم على اربعين
بلا كسبي من احد وحسب جميع تزويجه ايضا الى الراحة مرة واحدة ثم كسبي في كسبه
من عشرين ركعة للاستراحة بعده او لانه يعقب راحة على ما قالوا او لان
توصل الراحة حيثما رغب بل الوساوس الشيطانية والخواطر النفاقية وانما
لم يذكر عدد ركعات العشرين لا شترها به بين المسلمين وذكر في الحائط ان يستحب
ان يصلي ست عشرة ركعة بعد التراجع بلا جماعة قبل الوتر يصلي فيكون
جملة مستقلة مشددا الى ان وقتها بعد العشاء حتى انه اذا صلى احد اللاتين
العشاء والاخر التراجع ثم ظهر الاول كان محدثا اعاد والعشاء
والتراجع واذا دخل واحد في السجدة والامام في التراجع يصلي العشاء اولا
ثم يتابع ويترك سنة على المأثم كافي كذا احدى او بعد الى الوتر المأثم
الخير واكلام الى ان ما بعد الغروب كسبي من وقته كما قال جماعة من ائمة بغداد
والى ان لم يخضعا بين العشاء والوتر كما قال اكثرهم وهو كسبي كما في كسبه
لكن في محضرات ان الاول هو كسبه والخيار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من
التراجع على كسبي كافي في قاضيهان ولا افضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة او
اختار قوم تخفيفه افرها الى اقل الليل لم يذكره على كسبي كما في كسبه
على راس كل تزويجه اى كل فرد من افراد التزويجه ويتجالح في كسبه
ان يستحب الجلوس قبل التزويجه الاولى وتركه بعد الاخرة قالوا ولا بعد ذكر
كل تزويجه اعمار ركنات بتسليمين يجوز بسلام واحد على كسبي وقام
بعضهم بمقتضى ان لا يجوز الا عن تسليم فلو صلى على بسلام جاز عن
عشر تسليمات على كسبي وهذا اذا قد وسط كل اربع فانه لا يصلي اربع
بلا قعدة لا يجوز الا عن تسليم اخذ بالقياس عليه الفتوى كافي في الحائط
لكن في الخزانة لم يورد ذلك بغيره على كسبي جلسة استحبابا في الحج والاول
الكسبي فان كل بلدة ان يسبح او يهلل كماله ان يسبح كافي في الحائط بعشر
اى كسبه فيقال ثلاث مرات سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي
الكرامة والقدرة والكبرياء والجلوت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبحان
قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله ونسئلك الجنة ونعوذ
بك من النار كما في مناجاة العباد ولا بأس عند كثير منهم بالصلوة عليه
من الصلوات اقربا حسن ذلك عند بعضهم وكسبه عند بعض واهل الحرم

يطوفون اسبوعا ويصلون اربع ركعات كما في الحيط فيجوز ان يصلي فردا وتوى
فيه الامام وغيره كما في قنجان وسن الختم في التراويح مرة فيقراء في كل ركعة
عشر ايات لان الركعات ستائة والايات ستة آلاف كما في الكوفاني ولهذا جعلوا
المصاحف معلمة بعشر من الايات وفيه اشعار بان افضل تعدل القراءة في
كل ركعة ولا يطيل الاول من شفع الماعنه محمد وهو الحجاز كما في قاضي خان
وقيل بقراء عشرين آية الى ثلثين فخم مرتين وهو فضيلة وثلاث مرات هو
افضل ويستحب ان يختم في الليلة الواحدة عشرين مرة من خارج بخارجي كل ليلة
الاخبار انما ان ليلة كقدر كما في الحيط ولهذا جعلوا القرآن على عشرة اربعين
دكوعا كما في قاضي خان وكوخم في التراويح في ليلة ثم لم يصل التراويح جازيلا
كراحمه لان ما شرع التراويح الا للقراءة كما في الحيط وكونه ستة يدي على حوز
تركه بلا عذر وقيل بقراءة كالمغرب كما في بعضهم وقيل ايتين متوسلتين
وقيل آية طويلة او ثلث قصار وهو حسن ولهذا اتفق المتأفون كما في
وقيل سورة الاخلاص وقيل من سورة العنبر الى الاخر مرتين وهو حسن كما في
والاضطر في زماننا ان نقراء بالايدي الى تغير القوم عن الجماعة كما في الخبر
ولا يترك الختم لكسل القوم وهو المتناقل عما لا ينبغي ان يتناقل عنه ولهذا كان
مذموما كما في كثرات وانما سنده الغفل الى الختم اشارة الى انه يترك الدعاء
مع الصلوة للتشاغل وقوم اعلم من ان يكونوا الامام واحدا واكثر حتى جاز
ان يكون لكل ترويحة امامان لكنه مكره عند عامة المشايخ وينبغي ان يكون
كل ترويحة امام كما في الحيط وفي الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة في
سنة وقيل واجبة كما في الخزانة واكثرهم على ان سنة الكفاية وعن ابي يوسف
ان من قدر ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام احب الي ان يصلي في بيته
ويصح ان للجماعة فضيلة افرى كما في الحيط واعلم ان كونه سنة يقتضي ان
لا تقضى بالغوت وقيل تقتضي بالم تخر افرى وقيل لم يدخل رمضان
والاول اجمع لا ترا دون سنة العشاء وهي لا تقضى كما في قنجان ولا يوتر
اي لا يصلي كوتر جماعة خارج شهر رمضان وفيه اشارة الى انه يجوز
الجماعة فيه من غير رمضان الا ان لمكروهه والى انه يجوز في رمضان والخيار
انه يوتر في بيته كما في كثر احدى وجه ان الجماعة افضل كما في قنجان والامام
يجوز ان يصلي لو ترو بالجماعة وان لم يصلي شيئا من التراويح مع الامام او صلوا
مع غيره وهو صحيح كذا اذا لم يصل العرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنيعة

فصل

فصل عند الكسوف اي كسوف الشمس فان للفرح حنف قال الجوهري
حوس اجمعه الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو الكثير المروى في اللغة وان ما
وتوى في الحديث من كسوفها وحسوفها فالتعليب وقيل بالكاف في الابداء وبالخاء
في الاثراء وقيل بالكاف لطلب جميع الصلوة وبالخاء كقصه وقيل بالخاء
لطلب كل اللون وبالكاف لتغيره واكمل من اثر الارادة القوية وفعل
الفاعل المختار فخلق النور والظلمة في هذين الحيزين متى شاء بلكسب وما
قال الفلاسفة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر سببه حيولة القمر
او الارض فخلق الله لظاهرتهم وكون العالم كرى الشكل ثم كما قال
ابن الجوزي شرح البخاري انهم قالوا لو مات زيد وقت طلوع من اول
رمضان مثالا بالهيمن كان تركته لا خير عرو وقدمت فيه بسم قد علم بها
لو ماتا لم ير شأنا من الامور كما توتر يصلي في الجماعة او يصلي عيده
او سجدة او الاول الا افضل كما في الحنفية امام الجماعة اي امام له دخل في
اقامة صلوة الجماعة مثل السلطان او كفاخي او ما نور سلطانا او غيره فانه
اقامة نحو الجماعة كما في شرح الطحاوي وهذا ظاهر كرواية وعن ابي حنيفة
ان لكل امام مسجد ان يصلي في سجدة فلا يشترط السلطان والمصطفى كما في السوط
وذكر في كثرات ان الجماعة فيه مستحبة كان كون الامام امام الجماعة كما في المشايخ
دكتين بالناس فعلا اي سنة كما روى عن ابي حنيفة روى في بعض المشايخ
انما واجبة وهو خطأ وصاحب السرار كما في النهاية وفيه اشعار بان
لا يشترط فيها الاذان والاقامة ويؤدي في وقت لا المكروه ولا
عذرا فلا خلاف كما في الحنفية ونحوه الحيط والكافي والهداية وثروها
لكن في المنظم بخط بعد صلوة بالاتفاق ونحوه الخلاصة وقاضي خان
مخفيا قراءة عنده جاهر اعزها وفي الحنفية عن محمد بن روايان والاد
الهي كما في كثرات مطولة فقرأت فيها اي في ركعتين فيقرأ سورة
والنحر ان كما في الحنفية والاطلاق دال على انه يقرأ ما احب كما في سائر
المساوات كما في الحيط ثم يدعو الامام حال اوقاما مستقبلا القبلة و
الاسن ان يوم الناس مستقبلين ولو قام معقه اعلى عصى او قوسا كما
حنافيا كما في الحيط وذكر في الجملات عن ابي حنيفة انه يصلي بسلام ركعتين
او اربعا واكثر قد طول او خفف فلا يزال يصلي حتى يجلي اي يكتشف
الشمس وان لم يحضر الامام صلوا في مساجد ركعتين او اربعا

وهو افضل كانه بسوطه فرادى متونا او غير متون جميعه فذكر خلاف القياس كما في
وكفره هو كذا لم يخلط به غيره فلو انهم من كوتر واخص من الواحد
كافي المفردات وفي كنهه قال الامام الحلو اني جاز للامام جهم ان يصلي في
مسجدهم بامر الامام كالحسنه اي صلوة مثل صلوة الحسن في كونهما ركنين
باجاعة الامان الحنفية يصلون في منازلهم كافي الخفة والجلالي وقيل
الجماعة جازية في غير ذلك كذا ليست بسنة كافي الزايدة ولا خفة في ذلك
كافي النهاية ويستحب الصلوة ولما كانا كافي جميع الافعال كالجهر والسريرة
وكظم والمطر الدائم والخوف من البرد والزلزلة وغير ذلك كافي الخفة الاستغفار
لغير طلب السقي واعطاء ما يشرب والامم السقي بالضم وشعاع طيب نزل
المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يجلس لمطر عنهم ولم يكن لهم اذنة
وانزلوا وباد يشربون ويسقون موتاهم وذكروا عنهم او كان ذكرهم الا
انه لا يمكن فاذا كان كافي لهم لا يستحق كافي كنهه ثم اشار الى كيفية
اجماله وقال دعاء اي استغفر للمطر عن منتهى واستغفار مستقبل
بان يخرج الامام مع مناسك او مع باره احتجبا الى كنهه ثلثة ايام ثلثين
جاشعين في ثياب ظلي بعد اربعة من الصدقة في كل يوم ثم يشرك على الله
رسوله صلى الله عليه وسلم مستقبلين ثم لم يغفرون ويقولون استغفر الله العظيم
الذي لا اله الا هو الحي القيوم واوب كنهه ثم يدعو الامام او غيره ند يطلب المطر
ويقول كافي صلى الله عليه وسلم اللهم سق عبادك وبرائك وانشد رجب
الى غردك من الدعوات وهم يؤمنون كافي الخفة وغيره وانما اخر الاستغفار
نظرا الى ما هو مقتضى فان صلوا فرادى جاز ولا يقلب بالتحفيف والتخفيف
الرجاء خوب لا ذيل له ولا كم كالقوطة فالتقلب ليس بسنة وهو كنهه
فلو قلب جعل الجانب الايمن منه على الايسر وبالحكم هذه في المذنب
واما في المذنب جعل الكفيل الاعلى لتغير حاله وهذا كنهه واما عند الخروج
ويصلون ركنين بلا اذان ولا اقامة جاهوا بالقراءة والاختصاص بالعلم
والفكاشية لم يستقبل الناس قعودا خا طبا على الارض خطبة او خطبتين
قاما متكئا على القوس وعند صدر الخطبة قلبه للوقوف وبعده الخفة بدعو
قاما وهم قعود مستقبلين ولا يحضر ذكي اي لا ينبغي حضور جاهد على الكفا
مع المسلمين فادعاء الكافرين الا في حلال وانما لم يذكر من هذا بطريق
المحاصرة الى كثرتها منها صلوة القنطرة فاذا ابتلى سلم به يسحب

ان يصلي

ان يصلي ركنين يستغفر بعدهما من ذنوبه ليكون الصلوة والاستغفار افعالا
ومنا الصلوة اذا دخل منزلا فيسبح ان لا يعقد حتى يصلي ركنين كافي
الكبير وكذا اذا اراد سفر او رجوعه يصلي ركنين ومنها صلوة
المحسنة وقتها عن علي بن ابي بكر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من
عبده يذنب ذنبا فيتوضأ ويحسن كونه ثم يصلي ركنين فيستغفر الله
الاغفر له كافي الجلال **فصل** في شريع في موضع يصلي
بالجماعة في صلوة ومن من الله كما هو مكتوب وفي اشارة الى ان لو
اقتصر في منزله ثم سجد الاقامة في المسجد لا يقطع والى ان الشارع في كنهه
وقضاء كغزوات لا يقطع وكذا الشارع في كنهه على ان سجد او لا كافي في كنهه
وذكر في كنهه انما لم يقطع بالاجماع الا انهم شفعوا فلما نزل عليه لا يحاسبه
بعد الاقامة فيكون كافي الجلال وكذا الشارع في كنهه وقيل انما يقطع على شفع
والاولى يصح كافي كنهه كنهه في كنهه الا ان يقطع لم يسجد فاذا
سجد قطع على شفع فاقبعت تلك الصلوة كونه كافي الخفة وغيره والاقامة
كافي كنهه وغيره ويدل عليه قوله وان اقيمت وليس في اقامة غير الاقامة مقام
الفعل بدون الوصف اشكال فانما مفعول به اذعي اسم للكلمات المعروفة على
ان يسبوه اجازة سنا ونظرا الى المصدر المذلول عليه بلا وصف كافي الى
ان لم يسجد الشارع للركعة الاولى من الشائتي او الثلاثي او الرباعي سجدة
لها لا للشائتي سواء قام لها او ركع وهو في غير رباعي من شائتي او ثلاثي كلها
خلاف القياس فانها منسوبة الى الادب او المشتين والثلث قطع بالهم وغيره
سواء كان قايما او راكعا او ساجدا وقيل لو كان قايما بسلامة يركع وقيل تسليما
يتعدى شربه وقيل لا يشربه ثم يسلم في كل ركعة وقال البيهقي انه لو كان في قيام
الاولى او ركوعا يعني على صلوة وقيل يصلي قويا ويخفف والاع العظيم كافي في كنهه
وذلك لانه اذا لم يقم الركعة الثانية بالسجدة فهو في الاولى فيقعه على اواز فضيلة
الجماعة كافي كنهه واقدي بالامام وقيل قطع ان يكبر ناديا لا قضاء في كل ركعة
مشير الى انه لو قيد الثانية بالسجدة اعراضا ولم يقم متغلا لما سباني من
وكذا اي قطع فيما لم يسجد للاولى السجدة وهو فيه اي في الرباعي بعد ما سم
ما يتم شفعنا من ركعة اخرى الى ما دى وفيه دلالة على انه يقطع بعد ما قعد
قعد مشربه وان صلى ثلثا بان يقم بالسجدة لثلاثه حنه اي كراعي يقم
اي كراعي وفي اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا يقمها بالسجدة قطع على
الاستغفار المذكور

وقيل لو سلم قائما ولم يقعد فسد صلوة كافي كحيط وآلى انه لا دارك الجماعة لا تنقل
بحيلة مثل ان لا يقعد على الركعة ويغيرها ستا كافي كحيط ومثل ان يصلي الركعة
قاعدا لينقلب فلكا لان الامام فرض كافي المسنة ثم يقتدى متفلا اى بعد الامام
الا فضل ان يدخل في صلوة الامام متطوعا لانه به امر صلى الله عليه وسلم الا في العصر فان
التنقل بعده مكروه وهذا من لحد تنبيه فاد كسيرة الى انه يتنقل بالجماعة بعد
كل رباعي سوى عصر كاشاد اليه في اول الكتاب والحكم مشير الى انه لا تنقل
مع الامام بعد الركعة كاشاد اليه في غير ما بعد ولا بعد ركعتين بل ركعات وحده
ظاهر كرواية عن ابي يوسف انه اليه يقتدى في المغرب ويصل معه وعند
الاحسن ان يصلي ركعة بعد فراغ الامام وعندنا لواقعة في فيه يغفل كاد
عن ابي يوسف كافي كحيط وهذه الاية على الاشعار بان ركعة التنقل بالجماعة
ركعة تنزيه وذكر في بعض الروايات ان لواقعة في فيه لاسا وبما ذكرنا انه في ما قبل
عليه انه ترك حكم الخبر والمغرب بعد الامام وكمره خروج من لم يصل وهو مشي
من سجدة في فيه سواء اقيم فيه او لا وسواء كان سجدة او لا وسواء
صلى فيه اهل او لا وهذه اظهر في سجدة واما في غيره ففيه تفصيل
في كحيط لو صلى اهل سجدة لم يخرج ولو لم يصل قبل سجدة ان يخرج ليصلي
فيه فلا فضل ان يصلي في ذلك السجدة وقيل لا يكره الخروج ولو عند
الاقامة لم يقيم جماعة اخرى مثل الامام ولو دون وكذا في يقرى او قبل
جماعة بغيره كافي كرواى ولا يكره الخروج لمن صلى الظهر وكعتناء لان
الاذان دعاء لمن لم يصل الا عند الاقامة فانه يكره الخروج ح اذا انقل
بعد جماعته ودعى غيرهما من ركعتين وعصر وكفوب يخرج من صلاه وان
اقيمت الاقامة اذا تنقل بعد الاوليين كالتنقل بالثالث مكره ويترك
سنة العرجوا اذا اقيمت صلوة ويقتدى من لم يتركه اى من ظل عدم
ادراك الفجر يجمع ان اداهما اى سنة لان تركها احول من تركه ومن الزيادة
لو خاف فوت ركعة صلى سنة بلا ثناء وتعود مقتصر على آية واحدة وكذا
في سنة الظهر وكوت شرع في سنة الفرائض اتم الثانية كافي المسنة وهذا لا يخلو
عن رمز الى انه لا دارك الجماعة لا يغفل كحيط كوحى ان يقتدى السنة ثم يتطوع
حتى يلزمه القضاء اما قبل الطلوع او بعده على خلاف الاية ثم يدخل في صلوة
الامام ذلك لانه لم يستحسن الاقتناع على قصد عدم الامام كافي الترتيب والاحسن
انه شرع ثم يكبر للفجر بلا سلام فيصير مستقلا من التنقل الى العرش كافي كحيط

وانما تقتضى قبل الطلوع لازما ملزم بل شروع الا ان كواجب بل شروع بل شروع
مع الواجب بالنذر وقد نص محمد ان المنذور لا يؤدى عنها على قال الامام
كافي كنهية ومن ادرك ركعة اى على ادرك ركعة منه اى في صلواتها حارج
او خلف اسطوانة وكمره خلف الصنف بلا حائل واشد كمره ان يصلي في نصف
والحكمة مشير الى انه اذا انتهى الى الامام وهو يريد لافذ في الامانة لا يترك السنة
ومنهم من قال يترك ويقتدى لا حراز لفيل كبرية الاقتناع وفيه تفصيل الجماعة
كذا في كحيط والى انه لو ادرك الامام في الركوع ولم يدر انه الاول والثاني يترك
السنة وكذا لوطن انه ادرك المشرقة وهذا ظاهر المذهب كافي كنهية وقيل
هذا قياس قول محمد واما على قياس قول شيخين فيجب ان يصلي السنة ثم يقتدى واما
ان اقل ما يكون به عدد كالفيلة الجماعة ركعة كافي الجماعة كمن في ركعتين من ادرك الامام
جاء قبل ان يصلي فله ادرك فضل الجماعة ولانه حشا جاعا يادرك الركعة من
خلف ان يصلي بالجماعة كافي الترتيب ولا يقتصر اى سنة الفرائض حال كونه متعاقبا
اى لقضاء فرض الفجر والمصلي عنده قبل الزوال او بعده على اختلاف المشايخ كافي
وقيل يقتضى بعده اجماعا والحكم دال على ان اذا فاتت وحده لا تقتضى وهذا عند
واما عند محمد فيقتضى الى كمال استحسانا وقيل لا خلاف فيه فان عندنا لو لم يفرغ
فلكاش عليه واما عندنا فلو قضى كان حشا وقيل الخلاف في انه لو قضى كان فلكا
عندنا سنة عنه كافي كافي ويترك سنة الظهر ولو كان فيه دخل سنة الجمعة
فيقتضى على الخلاف في سنة الظهر في الحالين اى حال ادرك الظهر وعدمه اذا ادا
ويقتدى ثم يقتصر اى بعد فراغ من صلوة الامام يقتضى تلك السنة قبل شفعه
اى ركعتي الظهر على المختار كما قال ابو يوسف وبعده كما قال محمد على في المختار وقيل
الخلاف على العكس كافي كافي وقيل الاول قول محمد ومثله قول شيخين كافي الترتيب
والاظهر انه الرابع يكون سنة وقيل كافي كحيط وفي الكلام اشادة الى انه
ينوي قضاء كما قبله والادريان ينوي سنة كافي المختار والى انه لا يقتضى بعد
الوقت وقيل يقتضى تبعا للفر من كافي كنهية وغيرهما اى هاتين كسنتين
لا يقتضى في ظاهر الرواية اصلا اى لا احالة ولا تبعا لاقى الوقت ولا بعده
وكان ابو جعفر يروى انه يقتضى سنة المغرب كافي كحيط وكذا في الصلاة اى مسوى
الفجر من السنن اذا فاتت بدون من من لا يقتضى عندها واما اذا فاتت ما كمن
فلا دواية فيه واختلف المتأخرون من اصحابنا فان هذه اهل العراق يقتضى
وعند اهل خراسان لا يقتضى وفي كنهية قبل ان يخرجها لا يقتضى وقيل يقتضى

ويأتى ثم تارك من على الصبح **فصل** فرض الترتيب عند الأئمة الثلاثة
 ولو جازاهللا به عن الحسن عند أنه ان لم يعلم به لم يجب عليه وبه اخذ الاكثر من كافي الترتيب
 بين الفروض من الحجة يدخل فيها الحجة لارتباطها بتوابع الظهور على هو غشا والمص وهدا
 لو تذكر فيها ان عليه العز مثالا وفي الوقت سعة فسدت الحجة في قولهم كافي في صحن خان
 والوتر فانه لو تذكر فيه انه لو لم يعمل العشاء عند الوتر كما لو تذكر في كافي انه لم
 يوتر فسد العز وهذا محذور لانه واجب خلافا لها لانه سنة فاشك سال عن كافي
 والوتر وانما أثره على تاركه لانه ينهي عن التقصير في صلاة الصلوة وهذا لا يبيح
 بحال مسلم كليا اي الصلوات الست فيقضي الغاية الاولى فالاولى الى ان ينتهي
 ثم يؤدي الوقت او فائتا بعضها باقيا بعضها فيقضي فائت ثم يؤدي الباقي
 الا للمثبت المفيد من المنوع اي فرض الترتيب في جميع الاوقات الا اذا صار في
 طين الشرح الوقت عن قضاء الغاية واداء الوقت جميعا فانه لا يفرض الترتيب
 ح لا بين نفس الغوايت ولا بينا وبين الوقت كافي الكافي فلو وسع الوقت الوقت
 مع بعض الغوايت جاز الوقت على الصبح وفيه شارة الى انه لو شرع في الوقت
 سعة والحال القراءه حتى حقا فموقت لم يحز المؤدى الا ان يقطعه وشرع فيه
 ثانيا في حينه الوقت كافي الكافي والانه لو ظل سعة الوقت ثم تبين خلافا لم يحز
 الوقتية خير حاز والى انه لخلل بين وقت كافي من عليه العشاء فصل في العز وفي الوقت
 سعة جاز العز الا انما موقوفة فاذا شرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح
 والالم يحز فخره والى انه يراعى الترتيب وان لم يؤدي الوقت على وجه الافضل فان
 لم يمكن اداء الوقت الا مع التخفيف في قصر القراءة والافعال يرب وتقتصر
 على أقل ما يجوز به الصلوة والى انه لو شرع في الوقتية عند كسوف ثم خرج الوقت
 في خلاصه لم يفسد وهو الاصح والاشبه به هو انه مؤد لا قاض اذا حكم على
 المني عليه كافي ثم تماشى والامان بعبارة لا حصل الوقت وقيل الوقت المستحب الذي
 لا كراهة فيه والاول قياس قولها والى انه قياس قول محمد فلو شرع في العصر
 وهو ناس للظهر ثم تذكره في وقت مكره يعطيه العصر على الاول وعلى الظهور
 ثم العصر ولم يعطيه على الثاني ثم صلى العصر بعد كسوف كافي في كذا خبره اذ في
 الغاية بحيث لا يترك الا بعد اداء الوقت في لم يفرض الترتيب في قضاء الغاية
 بلا اعادة الوقتية لان من صلى العصر في ذات يوم صلوة العصر صلى في كسوف
 بحاجة ثم قال لا يصح جازا يتو في صليت العصر فلو الا افضل العصر ولم يعد
 المغرب فلو تذكر في الصلوة وفي الوقت سعة الا انهم والغاية والوقتية في كافي

وان لم يسع الا الغاية ولو وقتية قطعا فشرع في الغاية ثم في الوقتية كافي
 بيان الاحكام والاطلاق غير اليه انه لو كان المختار من الايام كثيرا جاز الوقتية
 مع تذكر الغاية كافي في كافي وفي رواية عن ابي يوسف و6 في كافي السلام عن
 مشايخه انهم لم يحرروا الفتوى على الاول كافي في كافي او فائت من الغوايت الست
 بدخول الساعة وعن محمد بن عيسى بدخول الست وعن بعضهم سبع وقيل اكثر من
 شهر وقيل من سنة وقيل يربى الترتيب في العمر كافي في كافي والاول كافي
 كافي في كافي وظاهره رواية كافي في كافي ولا يفرق الترتيب ومع الوقتية
 مع تذكرها والكلام مشير الى ان الغوايت الحديثة والعديمة سواء في استقام
 الترتيب اما الاول كما راجع عليه المتقدمون والمتأخرون من اصحابنا
 ومشايخنا واما الثاني ففيه خلاف فانه لو فاتت صلوة شهر ثم اقبل على
 الوقتية قبل قبضتها ففائت صلوة منها ثم حصل في ذكرا للغاية
 اننا فقد قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلوة رجوعا الى الترتيب
 وقيل يجوز والا فانه في زماننا اولى لان التراويح في العبادات فاشي
 كافي في كافي وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين فحرام ثم ظهر انهم لم يصحوا كل واحد
 انه اذا اقلت الغوايت بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلوة شهر
 الا صلوة يوم ثم ادى الوقتية ذكرا لها فانه يجوز وعليه الفتوى والى انه
 لو قضى الكل لا يعود الترتيب لكن ذكر المعصية غيره انه عادة الترتيب عند الكل
 والغوايت الست اعلم من ان يكون حقيقة او حكمية لان الترتيب كاي سقط
 بكثرة الغوايت بسقطا بكثرة المؤدى ولهذا لو فاتت صلوة واحدة
 ثم صلى بعدها خمس صلوات ذكرا للغاية كانا الحس فاسدة فلو ادى
 موقفا حتى انه اذا صلى السادسة قبل الغاية انقلب الحس جائزة واذا في
 الغاية قبل السادسة وجب اعادة ترا فواحدة تقصر حيا وواحدة تقصر
 على قال ابو حنيفة كافي في المسطور وغيره واختار في كافي في كافي في كافي
 ان الفساد في كل من كسبت عنده ليس بمقتدر فيما ادى بل هو شيء يقضي به في
 الوقت حتى يعيدها ثانيا في الوقت فاذا خرج الوقت انقلب المؤدات صحيحا والى
 عندهما فساد الحس بات لم تنقلب جائزة بكل حال وفتوى على قوله والى
 والى على ان قضاء المصليات على كذا في كافي في كافي وعنه ابي يوسف على الفور
 وعن الامام روايتان وقيل ان الاول اتفاق وقيل عكسه وهو الاصح ثم على الثاني
 قبل الاشتغال بالجواب صياح وانما لا يساح عند الفراغ ويصح خلافا كافي في كافي

وهذا كله اذا كان صحيحا فاذا ارضى من الغاية كالوقتية وقيل بغيرها اذا كان
 يدبر الصلوة كما في مرض الزهدي واذا ارضى صادكا ادى في حق اذالة المأثم
 لا في حق احوال الفضيلة كافي لكشف **فصل** يجب
 في ظاهر الرواية وهو كونه كافي في الخطا ان عند الكرخي وبين غيره
 بعد لامر مسمى بالصلوة واحد وهو مطلوب على الجمهور كافي كافي في غيره
 هو الصلوة كافي كافي وقال في السلام بيمين يمينه ووجهه وقال صدر السلام
 السلام الواحد بدخلة كافي في النهاية وذكر الخري وغيره تسليمين وهو صحيح
 كافي في الزهدي وذكر شيخنا السلام انه لا يأتي بالسجدة كافي كافي في
 ظاهره يشر الى انه لو سجد قبل السلام لم يعتد به كافي رواية كنز الدواعي
 في رواية الاحول فخرته وآلى انه يشترط ان لا يوجد بعده تطاول
 ولا الفعل المنافي للصلاة كالقيام والاكل والحكم والخروج من المسجد
 في الجلباب وانما لم يأت به عند العامة اذ استبرأ القبله كما في المحيط وانما
 لم يقيده بما وراء الاوقات الثلاثة لانه اشار في اوقات الصلوة الى
 انه لا يفعل سجدة ثان بلا تكبير فانه يجوز بلا تكبير عند الحاكم الجليل الغضيل
 وذهب الكرخي الى انه لا يجوز كافي السهو في تكبير بعد سلام وغيره
 ويسج في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك وتشهد خلافا للحسن فانه لا تشهد
 فيه عنده كافي الجلباب والسلام يسمى بالسهرى فانه واجبا كافي كافي
 في الكرخي انه سنة عندنا والاكتفاء يشر الى ان العقدة قرينة لكن في الكرخي
 انه لو لم يتقدم تغصصا وبتنفي ان تكون واجبة لان الاقوال دون
 الافعال كافي في النهاية وغيره وآلى ان هذه سجدة لم ترفع التشهد وسلم
 قبلها كالم ترفع العقدة في رواية كافي وآلى ان لا يصلي فيها ولا يركع
 فيفعلها في العقدة قبل السهو خلافا لمحمد وهو صحيح كافي كافي وذكر كافي
 انه يفعل في العقدين وهذا اسو خط كافي في قايحان اذ اقدم المصلي ركعا على
 ركن او غيره فركب الشئ جزوا ما هيته فركب الصلوة القيام او القراءة
 او الركوع او السجود واما العقدة فشرط الوجه الخروج او اخره اي
 دكنا عن ركن اخره وقيل شارة الى ان التأخير مقدار زمان حرف
 موجب للسهر وفي الزهدي انه قد ركن وفي النسخ انه قد ركن كلام
 مثل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وانما لا يكتفي بالتقديم ليشير الى ان كلام
 من التقديم والتأخير موجب السهر على ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا ركن

كما اذا سهر عن العتوت او بكيرات كعبه فتد كرفي الركوع فانه يأتي به في الركوع
 او بعد الركوع فانه يمضي على صلوة كافي المشايخ والجلال وتأخير ركن بلا ركن
 دكن كما اذا تكرر التشهد الاول فانه واجب تأخير القيام والكل واجب السهر
 كافي كافي لكن في عامة الكتب انه لو سهر عن سجدة ثم تد ركع بعد ما قد
 للتشهد اعاد العقدة والآفة بطل صلوة او ركع اي الركن وفي النسخ
 بانه لو ركع واجبا لم يجز السهر لكن في الخزانة وغيره ان تكرار الغائبة في الركوع
 واجب السهر ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب ترك السجدة فانها يجب
 ان تلي الغائبة وينبغي ان يعتد ذلك بالغرايض لان تكرار الغائبة في الركوع لم يكر
 كما في قراءة الخزانة او غير واجبا كما اذا زيد او نقص بكبيرتان عن كبريات
 العهد ولو قيل ان الواجب اعم من كونه والواجب كل معناه في غيره باعتبار
 الزيادة ونقصها او المخرج مستغنيا عما سبق وبطل فيه ما اذا قرأ
 في الركوع او سجودا او قعودا وهي موجبة للسهر فان محل القراءة القيام او تركه
 اي الواجب ساهيا حال من فاعل لا فاعل كاشه على كتمان واحترز به عما اذا
 فعل عامدا فانه موجب للتوبة والاستغفار فانه ذنب عظيم لا يرفع السجدة
 بخلاف السهر فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك سكتا ترك العقدة الاولى والتكرار
 في بعض الافعال بعد كسك حتى شغل عن ركن فانها مع الهدى بوجبان سجدة بعد
 الكرخي الزهدي وكلمة او في هذه المواضع لم يخلو فلو سهر عن الركوع
 السجدة انما على التداخل اوله لانه لم يجب الا بالسهر الاول على خلاف الجمهور
 فلو سهر في السهر لم يلزم سهر كافي السهر العقيلي واعلم ان ذكره قول المالك
 وفي الهداية ان الموجب تأخير كونه او الواجب وتركه وقيل انه اكثر من ذلك
 فلا يرد انه يجب بغير ما ذكره ثم شرع في امثلة الافعال الخمسة على الترتيب
 وقال كركوع قبل القراءة اي قراءة الفاتحة او سورة قيل في تامل
 فان المثال للركن المتقدم للتقديم وقيل ان الركوع بالمعنى المصدري اي اقعاع
 الركن واحكامه يشر الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلا خلاف
 ولذا لم يعتد به فقة فستة صلوة كافي المحيط ومثل تأخير الركعة الثالثة
 بزيادة على كسكهد ولو قفا من الصلوة وقال انه غير موجب للسهر ولو زاد
 الصلوة كلها كافي الخزانة وبه افق بعض اهل زماننا كافي كافي واستحق محمد
 السهر لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كافي المحيط ونحو ما قاله روجه
 لكن في الحضرات ان العتوت على قوله ومثل ركوعين متواليين او ثلث سجدة

او تكبيرتين للتحوية بان شككنا فاعاد ما ثم تذكر انه انما فانها توجب سهوا كما
واختلفنا فالمعتمد هو ترك ركوع الاول او الثاني كما في المشايخ وينبغي ان يكون السواقي
على هذا الخلاف ومثل الجهر اي جهر الامم القراءة فيما يخاف من الصلوة
فانه يوجب السهوا لانه غير الواجب فهو مثالي تغييره على هو كظاهر لكنه ليس
من التغيير في شيء فان الواجب لنفس المخافة وهو لم يتغير بل ترك الجهر
فهو مثالي الترك الواجب والمتبادر ان يكون هذا في صورة ينسب اليه
المخافة فيجبر قصدك واما اذا علم ان عليه المخافة فيجبر لتبيين الكلمة فليس عليه
شيء والاطلاق قد ادى الى ان قليل الجهر وكثير سواها بخلاف المخافة قال الجوزي
للسهو قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو علي بن في ان المخافة كما الجهر في الصلاة
فيجب السهو بخافة كلمة لكن فيه شبهة فالصحيح التفصيل المذكور على ما قاله المصنف
واتفقت الروايات عن ابي حنيفة انه اذا جهر او خافت بآية فليس السهو واختلف
الروايات في الحرف والكلمة واللام مشير الى ان السهو في الصلوة ينسب لم يسهو وهذا
ظاهر الرواية وخبر وهذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما في قوله الام
فيسمع الناس منه فيسهو وهذا اذا حصل في الوقت واما اذا في خارج فليس عليه
المخافة في جميع الصلوات فيسهو لو جهر اكثر في سهو يعقبلي وقد رتب بعض ما يتعلق
بالمقام ومثل ترك القنود الاول دون الثاني فانه مفيد وقال عبد السلام
انه يؤول الى ارجح الكل اي جميع الموجبات المحس الى ترك الواجب فان تقدم القراءة
على الركوع والثالثة على الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وسجدة على ركوعه في
واجب المخافة وتفقوا الاول وقيل هذا هو ما قيل فيه وما ذكرنا من الامار
وتفصيل ان في كثير من الاعتراضا ولا يجب السجدة على التوتم واما السهو الموقوف
الحقيقي والمسمى كاللاحة بل يجب عليها سهوا واما ان السجد امام والافلاسهو
على التوتم والاطلاق قد ادى الى ان الجهر والعهد كالنطق والمكتوبة في السهو لكن
قال شيخنا انه لا يسجد فيها لما يتبعها الناس في الفتنة كما في الحضرات وسبوق
يسجد مع امامه بان يترسل في التشهد حتى فرغ عنه سلام امامه وهو السجود كما
في الخلاصة واحترز عما قيل ان يسكت او يكبر شرادة او يصلي عليه عليه السلام
كما في الروضة وغيره وقيل شادة الى انه لو قام بعد فراغ امامه عن التشهد فعد
اساء فلو قام قبله فهو اولى بالاساءة ودفن القيام فان لم يرفض فان
قيد ركعة بالسجدة قبل فراغه بطل صلوة كما في الجلالى ويستثنى منه ما اذا قام
لصيق الوقت وخوفا لم يرد بين يديه فانه مكروه كما في النظرية وكذا ما اذا

قام خوفا ان يخرج وقت المسح او وقع صلوة الجهر او الجهر او الجهر كافي في الجهر والى
ان الثاني لا يسجد موقفا وسجد للجهرية وعليه الاعادة في اوصولة كما في كحط
ثم يقتضى اي بعد فراغ امامه عن الصلوة وتوجه الى التيمم او القيام الى النفل
يقول المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيره وبسجدة عنده وقوله ايضا عند محمد وم احمد
الفراغ كما في الروضة فهو قاضى لاول صلوة في حق التوالة كما قال شيخنا ولا خلاف
في صحة التشهدات فاذ ادرك ركعة من المغرب مثلا فقتى ركعة مع القراءة
وقعد ثم ركعة كذلك كافي في الجلالى والى الجهر مشير الى انه يبدأ بصلوة الامام ويكر
ان يبدأ بما فات لانه خلاف سنة وقيل لنفسه صلوة وهو لا بد لان على المصنف
كما في النظرية والى انه لا يسلم مع امامه ولا بعده فان لم يمهده فعليه سهو على
لانه مفيد كافي في الحضرات واعلم ان القضاء هو لم يسهو الواجب وقد يطلق على
تسليم عيدين بما ذكرنا كافي في غير ما اذا لم يسهو في ذات الاربع او الثلث مقدار
الشهادتين او التشهد وهو الاظهر كافي في كحط او لا مصدر او ظرف وهو ان
المصلي المسمى الى التيمم القريب او المعنى وهو احسن القنود الى المصلي اقرب الى القيام
اليه بان لم يكن مستويا نصف الاول سواء كان رافع اليه والركعة او احدها
على دل عليه الكافي فقد ولا سهو عليه اي لا يجب عليه سجدة سهو ولا يجب لان
بالقيام وان قل بوقوع العقد الواجبة والاول اليه كافي في الكرماني لكن في الحضرات لو
قام على ركعتيه كان عليه السهو وعليه الاعاد والى ان الذي القرب بان كان مستويا
النصف الاول دون الثاني قام واتم الباقي وسجد للسهو على ما في الامالى من
روايات يورث اما على ظاهر الرواية فهو ان استوى قائما لا يعود والاعاد
وفي الحالين يسجد لانه بالتحريك للقيام غير نظم الصلوة فيلزم السهو وانما
عدل المعنى عن لان مشايخنا استحسنوا روايته على ما قال شيخنا لانه كافي في كحط
واكمل مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد بخطا قبل ان تشهد لنقصه القيام
والصحيح انه لا يشهد ويقوم ولا ينتقض قبله بعود لم يؤمر به كافي في الرواية
وان لم يسهو من القيام الجهر فقد لم يسجد الخامسة مثلا ويسجد للسهو
وقد اشعار بان قام ساهيا فلا حاجة الى التضرع به كاطن وان سجد الخامسة
مثلا ويسجد للسهو وفيه اشعار بتحول فرصة لتلك اي فسد نصف صيته
لترك ما هو المفروض مثل التعدد الاخيرة وبقي اصل الصلوة فان المفروض تشهد
وقال محمد ان له جهة واحدة فاذا فسد تشهد التيمم فلم يتحول فلما ثم الفاد
برفع الجبهة وعليه الفتوى وعنده ابي حنيفة بوجوه فاذا احدث فيه لا يسهو عنده

وبني عنه محمد لان الرخا كان بلا وضوء لم يعبا به فلم يفسد الفرض وهذه المسئلة
 تسمى بمسئلة ذمة ما لا ياتي بالسجدة الخالصة وهي كلمة يتولى لها جامع عند
 شيء وقد يتولى في التركم كما يقال من استاء احسنت ومنه قول ابى يوسف عند
 بلوغ قول محمد ذمة صلاة فسدت يصلي الحدث والاكتفاء بشرط ان لا يكون
 وهو الايج كما في الزيادة وحزم ركعة سادسة مثلا فيشمل الجوف والمغرب وصلاة
 المسافر في كعبه حزم رابعة في الغجر عند بعض المشايخ فان شروع بلا قصد
 وبينه ان يكون غير كعبه على هذا الخلاف وانما صور في كعبه لانه لا يخلو
 ان شاء فله القطع بلا شيء لانه طاق فيهما والصم لكونه عند ما كان في الصلاة
 فالاسم به لا ندبا والاكتفاء بشرط ان لا يكون عليه وذلك لانه تحول
 الى المنفل وان فعلا لا يخفى ثم قام بها عباد الى العتقة ما لم يسجد
 للخمسة مثلا فيعيد كشره عند الناطق وقيل لا يعيد كما في كذا اهد
 وسلم بلا سجدة للسجود كما هو ظاهر لكن في كذا اهدى وتخيلا المسترشد
 انه يسجد ويمكن ان يقال انه مقيد بما ياتي من قوله وسجد السجود وان
 يسجد لها ثم فرجته اذ ليس عليها السلام والكلهم لا يخالو عن اشياء
 بانه اذا قام الامام يتبعونه فان عاده عاد واحد وان ضي في الصلاة
 يتبعونه ويصح ان لا يتبعونه فان عاد قبل السجود يتبعونه في السجود وان
 يسجد يلمون في الحال كما في الزيادة وحزم سادسة مثلا فيشمل الثاني والثالث
 المشايخ فانه على خلاف المذكور وسجد للسجود اما المنقضي في السفر فيكون
 تحريمه فيها او لنقص في كونه بترك السلام والاول قول ابى يوسف وقوله
 والثاني قول محمد ويؤيده ما في المحصرات من المصطوح است الى ان يشفع
 الخامسة والى انه لو لم يصنع لم يسجد كما في قاضيان والركعتان كغيره فان
 نفل جزاؤه لا تنوبان على سنة الظهر مثلا فليتناولى المغرب وصلاة
 المسافر وكذا وقيل تنوبان والاول كغيره وهو قول علي ما قال في غيره
 والثاني قولها على ما قال الخوانى وغيره كما في كذا من احديده اي
 بالاسم فيها اي في احديهما اي الركعتين حيلها اي وجوب علي الركعتين
 كما قال ابو يوسف دون ركعتين وهو قول محمد على ذكرنا من دليل السجدة وبني
 ابيس وعنه كفتوى كما في كذا وفي ذكر في الهداية ان الاول قول الشيخ وان
 احسن المقتدى اياها فصاحها وجوبها عند ابى يوسف ولم يقضها عند
 محمد كما في كعبه والكافي والهداية وفيه دلالة على ان لا ينص على الاكتمال
 في المنقولة

وسياى فرغوا من الصلاة
 ان يفتروا احدا في كعبه
 لكن في بعض النسخ
 قيده بالمشقة
 صح

وشروها

وشروها فلا ينبغي في النهاية ان حتم ان يقول عند سجدين كافي الحائنة وانما ينص
 الاذواء وكفها بما اذا اقدت في الركعة لانه اذا لم يتعد خذ الاقداء يصلي منها
 كذا اذا فرغ كما في كعبه واذا سجد السجود في المنفل لما بين اي اذا تنقل
 باد بر كحات او ركعتين ثم زاد ركعتين وقد سهر في الشق الاول لا ينبغي ان
 يسجد للسجود الا بعد شفع الثاني اذا السجدة في خلال الصلاة لم تشرع
 فكم سلم على الركعتين وسجد للسجود لا ينبغي له ان يني عليه الثاني وان يني
 البناء اذ الحرية باقية على ما قال ابو جعفر وذكر البرزوي وسري ان يصح
 البناء والاكتفاء والعلامة لا يسجد ابدا وان سجد كافي الركعة
 والله سلم بنية القطع او سجد من وجب عليه سجد فهو في الصلاة ان
 يسجد للسجود والا يسجد لا يكون فيما اي فالسلام يخرج عن الصلاة وله
 صلاحية العود بالسجدة وقال محمد لا يخرج اصل هذا اصله كذا في عامة الكتب
 يقتضي فروعا كثيرة لكن لم يوجد الا فرع هو انه لو اقدى به احد بكلام
 صحيح لا اقداء عنده وتوقف على سجدة عندها واما ما سواه من انه لو
 قهره او نوى القاعة انقص وضوءه وتحول فرضه اذ بنا عنده خلافا
 للشيخين فان القهرة قاطعة للحرمة وفي اعتبار البنية ابطال
 السجدة لانها في وسط الصلاة فليس من فروعه في شيء الا اذا سقط
 الشرطيتان وفي الوقاية حرما سر وشهور ولا عيب لان في السجود
 بل في الخطاء فلا عيب لمن قال انما في الوقاية مخالف لما في شرح الهداية
 فان كان ربه اخوه عمرى حدى شريفة شك شك اول مرة الى ليس
 بعادة له وقيل لا يقع عنه من وقت البلوغ الآخرة وقيل لا يقع في هذه الصلاة
 الآخرة والاول اشبه كما في كعبه واكثر المشايخ على الثاني كما في كذا اهد والاول
 بالثبوت هو في من نيت او في السجدة بل اللغوي من خلاف ليقين كافي
 الصحاح بقرينة الا ان من قبل الحذف والايصال اي في انه وقيل ظرف
 اخرى مجرى لعموم به وفيه ان يخصه بالظرف المتصرف كما ذكره الرضوي
 ولا شك انه ليس منه كذا ركعة صلى من الثانية ركعة او ركعتين او من
 الرابعة كذا اولئك او ارجا استأنف الصلاة بسلام وهو اول من
 ومجرد البنية بلا علم كيف في القطع كما في كذا بشرط ان لا يستأنف فغاب
 كافي النهاية وعنه حاشية انه يني في هذه الصورة على الاول كما في كذا اهد
 والى ان هذه الشك وفيه في خلال الصلاة فلو وقع شك بعد التشهد

او سلم لم يتبر وجعل على انما لم يصلوة كالوشك بعد الوقت واما الوشك في الوقت
 لانه ان يصل في كافي لحيط وان كثر اي صار شك في كور عاده او زاد على مرة
 في صلوة واحدة او في غيره او في سنة كافي انما اخطأ اخذ فخرى وغلبه لظن
 بفناء لظن فانها وسجد لله وكنى بالاعتقاد الرجوع ويكثر ما يقع في لظن
 بتأليب لظن بينها على ان الغلبة اي كبر حجاب في اخذ في اجتهاد وفيه اشعار بوجوب
 الاخذ بالظن على انه لو ظن انما رابعة مثلاً فاقم وقعه ونظم اليها اخرى وقعه مثلاً
 كان سبباً كافي المنيته وان لم يغلب ظنه على شيء فبالاقل اي فقد اخذ بما هو
 الاقرب من كتمان المرد وفيه فلو شك انما رابعة او ركتان لكن في كتمان في كتمان
 ان لم يكن له في ذلك رأى اعاد صلوة ويقعد حتما حيث توجهه اي ظن
 ذلك الجمل اخر صلوة لان القعدة الاخيرة فرض كما مر ثم يقوم ويصنف
 اليها ما يتم له ثم يتشهد ويسجد لله وفيه دلالة على انه لا يقعد على ثلثة
 وثلثة وذكور في كتمان انما رابعة في القعدة الاولى اختلاف في المشايخ
 حتى ان من شك في قيام ذوات الاربع انما الالثة او الرابعة باني كتمان
 بقعدة بين ولو شك انما الثانية او ثلثة او الرابعة فبثلاث وكتماً بثلاث
 قعدات ولو شك انما الاولى او ثلثة او الرابعة فاربعة باربع
فصل في سجدة اي وحده للجمعة على الارض عند ابي
 اومح رفعه كرس عند محمد فلو احدث فيها اعاد ما عذبه خلا فالجواب في
 بين تكبيرتين احدهما عند الاخطا كافي في الجهاد والاخر عند الارتفاع عن الارض
 على صاحبنا وعند بكر عند الاخطا كافي في الجهاد ونحوه هو الاول كافي في كتمان
 مشير الى ان التكبير ليس بفرض ولا واجب فاما سنة كافي في الزيادة او نذر كافي
 في الكافي وعنه ان الثانية ركن كافي في كتمان ولم يوجد ان تكبيرا ركن وليس بخارج
 كلام كافي بشرط الصلوة من كنية عند التكبير والقبلة وسر العورة وكتمان
 والوقت كافي في الجهاد والتسوية وفيه اشعار بانما اذا افرغ من وقت القراء يكون
 قضاء وهو على الفور كافي لا يورث كنية ليس على كونه عند ما في الموقفة سوى
 المكروه كافي في كتمان الاصل والفروع والناظر ليس بمكروه وذكر الجاهل في كتمان
 وهو الاصح كافي في تجنيسه ونحوه ان يقوم قبله وبعد ما ويسن في الامم كافي في كتمان
 وتصل المرأة له فيسبحه في التالى ولا يرفع راسه في كافي في المنيته بلا
 رفع يده في التكبيرتين ولا تشترط سلام وفيه اي في السجدة سجدة السجود
 اي سجدة ربي لا على ثلثا وهو ادناه واكتسبوا ان يقول سبحان ربنا ان كان
 وعد ربنا المفعول

فلو لم يذكر شيئا بجزية كافي لحيط وقالوا ايدعوه فلو باي يلقى بآية فلو قرأ آية حرمه
 الله لم يجزى من عبادة المنعم عليهم المبردين كساجدين لكالبابين عند تلاوة آيات
 كافي في كتمان الاول المختار كافي في الخزانة والاول المعطف والماعتراض والابدية
 بالقصر وكسكون تسبيح كافي في عرفة على من تلا لا تهجى او كتب آية تامة او اكثر او
 نصفها كافي في سجدة على الخطا وقيل كلمة المسجدة كافي في الترتيب من ربع فخر آية
 مشقة جيتنا منقول بقوله التي في اخر الاعراف فالتى مع صلوة عطف
 بيان لادب عشرة اوبدل كل منه ويذكر المعطف ويراد كتابه والمتبوع معاً
 وانما قيد بالاول لان ما في اوله غير موجب للسجدة اتفاقاً والافوعى نصف الاخر
 كما قالوا في الايام فلا يكون الشيء طرفاً لنفسه والاعراف علم للسورة خلا
 وقدر جوزه سيورة كما يجوز هو غيره ان العلم سورة الاعراف وحذف الحز
 حازر بلا التباس وعلى هذا قياس باقي السور وفي الرد ومحمد بن اسائيل
 ومريم وفي الامات او طالع اي نصف الاول منه والافوعى نحو اوج مطر
 فهذا ليس بعطف على كذا حتى يلزم فصل بالاجنبي بين المعطوفات كما هو وانما
 قيد بالاول لان ما في الاخرى للصلوة عندنا ونفرقان والنمل والم
 السجدة وحسب ان يكتب هكذا اصدا اذا المثل في كل لفظ ان يكتب حرفاً
 حياء ولعل وجه سرعة انتقال كذا من السماء اي السورة المخصصة
 وفيه عند قوله كافي من لا قوله يعبدون وانما اطلق لانه يجوز ان يكون
 الاو في موضع السجدة الا ان التاخير اولى اذ يخرج عن العهدة بعتنا
 كافي في كتمان السجدة عطف بيان ثم لان كلامها علم في قول كالم سجدة
 قالوا احضر الجنتين والنج والشتت وقرأ علان لهذين كسورين فالله
 فيها معطوفة كما تقرر والاولى انشقاق وكحل او من سمعها ولو من كافر
 او مجنون او جبي او حايض او غباء او نائم او طير او دابة لا يجب السماع
 من نائم وقيل لا يجب السماع من طير كالمسافر من صدى وفي كلمة التكاليف
 على انه لا يجب على الخنة الاول فلا يجب له الا على من عليه صلوة فيجب على الجنب
 والمحدث والمتبادر انه لا يجب الا اذا علم انها آية السجدة ولو بالاجابة
 وان كلامه التلاوة وسماعه سبب في كتمان التلاوة والسمع شرط
 لعملا في حق غير التلاوة فلو لم يسمع سبب في كتمان التلاوة والسمع شرط
 الكثرة كحيط واذا تلا آية السلام في ركعة في سجد ولم يسجد ثم اقتدى به
 في ركعة اخرى غير تلا فيه يسجد المعتدى بعد صلوة كافي في كتمان وفيه

لكن في شدة الجملادى وغيره اذا قعدت حاله من قبل سجدة الامام سجدة واحدة
بعد ما يسقط عنه اذا بالاقضاء صارت صلواته فلا يؤدى بها والاطلاق
بانه ياتي بالسجدة في العمد والسجدة وقال الخوانساري قال من اخنا انه لا ياتي فيها ركعة
ويكره ان يقرأ ما فيه آية السجدة فيها كافي صلوة يخاف فيها كافي كحيط كحيط
اما كانا اخره سمع من بعض مصلين كان اول السجدة بعد الصلوة لا يقرأ
والا يقرأ والامام ان غير مفسد بخلاف زيادة القيام والركوع والتعود فانه غير
مفسد بالاجماع كافي في الزاهد ومن سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم اقبلت
في آخر تلك الركعة التي تلا فيها بعد سجدة الامام للتلاوة لا يسجد لها في الصلوة
ولا بعدها وفي الخصال من سمع قبل الاقضاء سجدة بعد الصلوة مطلقا ومن اقبل
في تلك الركعة بعد التلاوة اي قبل سجدة الامام يسجد معه وان لم يسمع
من قبل الاقضاء لا سرار او بعد وهم وان تلا الموصلة خلف الامام وسمع هو
والقوم وخارجي لا يسجد واحدهم الاسماع خارجي ليس امام ولا معتد في انه
يسجد على كافي في الخطر واما غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند شيقه وفي
انها كافي في الخطر والسجدة الصلوة كافي في الخطر التي وجب على الامام او
غيره اذا كان في الصلوة ولم يؤد بالركوع وسجد وان قرأ ثلاث ايات بعد الاقضاء
خارجيا اي من هذه الصلوة وان اساء بتركها وما ذكره من اجل الاشكال هو
ان سجدة يتأدى بالركوع وسجد فلا يكون ان يقتضي وظاهره غير ان
الحكم فيه بما اذا كان الصلوة تحت غير فائدة والاحاديث سجدة خارجة
كافي بآخر والى ان وجوبها في الصلوة على كفو كافي في الزاهد والركوع اي
ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روي عنه فانه ورد الاثر بكل الاثر الا ان لا
اولي لتقدم العهد بلا توقف اي لا فاصلة بينه وبين قراءة آية اوحى
آيات كافي في الخطر او ثلاث ايات الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلاث
كافي في الزاهد ينوب الركوع عن اي من سجدة التلاوة وذكر الجليلي ان
الركوع وسجدة الصلوة معا منب عنده والكلام يشير الى ان سجدة تنوب
من توقف والى ان ينوب لم يشترط وهذا يخرج في سجدة التلاوة وكذا ان سجدة
الصلوة عند الاكثرين واما الركوع فلا ينوب به وزاد بخلاف كافي في الخطر
محمد انه ينوب به وزاد كافي في الجليلي واختلفوا ان نية الامام كافي كافي في قوله
لم ينوب في تنوب على رأي في سجدة بعد سلام الامام وبعد العدة الاخرة
كافي في الحنية وان كرر سماع آية او تلا وتراس واحد او متعدد في مجلس

عرفا او شرعا حقيقيا او كيا ولله التميز في اكثر من سجدة قوله او في صلوة كافي
سجدة واحدة في الواحدة الحقيقية كالبيت والدار والكوم وكوفي المحدث الى الامام
وسجد كافي واحدة وان يخرج من زاوية الا ان يكون كبيرا كالسجدة الحوام وقيل لا
وكذا ان ياتي في سجدة داخل ثم اعاد في الخارج فواحدة كافي في الجوهري ودار السلام
عنه لبي يوسف خلافا لمحمد كذا في الناهي واما في الصلوة فيمكن سجدة اذا قرب
المكان كما اذا مشى ثلاث خطوات وقال محمد ان كان نحو من عرض المسجد وطوله
فقيب واما الواحدة الحكمي فهو افضل فيه فعل غير قاطع عرفا كما اذا اكل كفة
او شرب شرقة او عمل سيرا او نام قلعا فاذا اتلفا كما او شرب اكل
كثيرا او نام مضطجعا او اخذ في عقد كبيع ثم تلازم سجدة اخرى ولو كرر
في ركعة كافي واحدة وكذا الواعاء في اخرى عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولو
كره على الدابة في ركعة او غيرها كافي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف
بينهما كافي في الخطر وشار بلنظف التكرار الى انه لو اختلف الا في المجلس لا يفي
واحدة وباطلاق الكفاية الى ان لو سجدة لاولي ثم قل كافي واحدة وقيل لا يفي
واعلم ان تكرار اسم النبي من الائمة عليهم السلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآية
في سجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة والخلاف في وجوب تعظيم
لذكره كما في كل مرة كافي في الزاهد لكن في منظم كافي في كل مجلس ويعتبر
في التكرار للسمع مجلسه دون مجلس تالي فلو تبدل مجلس كافي في التلاوة
لم يكف واحدة لكن في الخطر لو كرر المصلي على الدابة فعلى كافي واحدة ولو
تبدل مجلس التلاوة لا يفي كافي واحدة وعنده يقتوى كافي في كل ركعة لكن في
الحكاية انه لا يفي واحدة وهو صحيح واسداء التوب اي تسوية سدا وما
منه بان يغفر في الارض خشبات ثم يجره وينزهه هو كقول البيهقي
والاستقالي من حسن بالعلم ما تشعب عن ساق الشجر دقا وقا وغلظا وضميرا
بما كافي في القاموس الى غصن اخر سواء كان قريبا او بعيدا تبديل فلا يفي
واحدة وقيل على المستدعي سجدة الا اذا اخرجته غزله فرجع الى الاصل فعليه
سجدتان كافي في كرونة وقيل على المشتغل الى غصن سجدة اذا غبر عن ابي
آخوند واهي اولان وعلى هذا القياس دارة الكرى ورجا الطين وسا
في الماء كافي في الزاهد ويكره في الصلوة وغيره ترك آية السجدة وحدها
لانه يشبه التحريف وقيل اشعار بانه يكره ترك كلمة السجدة وحدها في غير الصلوة
بالطريق الاولى وفي المحيط من النكاح من كره ذلك خارج الصلوة لا غيرها

وهذا خلاف الرواية لا يكره **فصل** في قراءة آية السجدة وعدها في غير الصلاة
 حتى قبل من قراءة آية السجدة كلها في مجلس وسجد تكمل كنهه الله تعالى ما أخرجه في كتابه
 وندب ضم غيرها إليها من آية أو أكثر قبلها أو بعدها لانه المبلغ في إظهار العجز
 كافي في كل حال وهذا أصل الحالة للصلاة وغيره كالإغني والتخس في الصلاة وغيره
 اخفاؤها على ما سمع أي بعد ثقل التالى انه لا يسجد أو تسجد عليه الآية للتعذر
 من تأييد المسلم فلو كان كما هو بخلاف ذلك ينبغي ان يحرجها على اللطافة وفيه
 بانه لو كان التالى منزه اقر كيف شاء واستحسن ترك استحقاق الاختصاص
 كالضم اكل في كسب **فصل** ان تعذر القيام بان لا يؤتم الصلوة
 لا بقوة نفسه ولا بالاعتماد على شيء والا فلا يجزئ الا ذلك وفيه اشعار بان لو قدر
 على بعض القيام يؤخره اذا عجز فقد كافي في تركه وفيه دليل على كونه المرغوبة لو قدر
 على قدر بغيره الافتناء قائما صلى قاعدا كافي في المنية لمن أي خوف زيادة مرض
 او امتداده كافي في كونه آدودا وان كرس كافي في الزيادة او وجوب الشققة كافي في المنية
 او وجوب الضرر وكرد وحوثا في حكمه الخوف من كسبه وعجزه وكونه في الجبايا
 او الكلاء اذا كان من خارج طين اوبق او مطرا وغير ذلك كافي في الزيادة والآن
 ان يقال لصرفه فانه حاد وكمل كافي في تركه حدث ذلك المرض قبل الصلاة او فيها
 صلى قاعدا كافي في حال التشهد وقدر وفيه اشعار بان لا يباين في الأخير كافي في كونه
 لكن ينبغي ان يكون بحال لا يبرح ذواله في الوقت فني الزيادة وعجزا عن المرض النادر
 بالصلاة قائما يؤخرها اذا كان برحوا البرء يركع ويسجد ان قدره وان تعذرا
 أي الركوع والسجود مع تعذر القيام لمرض قبلها او غيرها اوى برأسه اي بغيره
 الى الركوع وسجود وهو يجوز لا غير كافي في كونه في غيره لكن في التهذيب قد تقول
 اوى برأسه قاعدا بقوة نفسه او غيرها كما مر ان قدر على الوقوف والامعة اي
 مع تعذر القيام أي ان عجز عنها مع القدرة على القيام فهو أي للبقاء بالرأس
 إليها قاعدا احب منه فانما لانه اشبه بالسجود وذكر الترمذي اوى قاعدا
 وذكر ابو بكر انه يوفى للركوع قائما والسجود قاعدا وان عجز عن الركوع على الاصح
 كافي في الزيادة وفيه اشارة الى انه لو قدر على الركوع فقط لا يوفى قاعدا وذكر الكوفي
 ان ذكر الركوع اتفاقا بان تعذر السجود كافي لسقوط القيام كذا في الطحاوي وغيره
 وفي المنية اذ عجز عن السجود لا يلزم ركوع وحده الا بما ان المولى جعل سجده
 المنحصر به اخفض من ركوع وفيه دلالة على ان لا يلزم تعذر الجبهة الى الارض
 بقدر الامكان كافي في الزيادة لكن قال صاحب المنية ان ذلك يلزم ولا يرفع اليه

اي لا يرفع صاحب المرض من جبهة جوارحه او عجزا ليجعل عليه المنخفض رأسه ويضع
 جبهته على فلك شيء فانه مكروه وفيه اشارة الى انه لو لم يخفض رأسه ولكن وضع
 على جبهته لا يجوز فانه ايماء وقيل يجوز فانه سجود الاوى اصح كافي في الجواز والى انه لو
 سجد على شيء مرفوع مرفوع على الارض لم يكره وكذا سجد على دكان دون صدره يجوز
 كالصبي كمن لو زاد يوفى ولا يسجد عليه كافي في الزيادة والى انه لا يسجد على اليماء عفا
 لمرض قبلها او غيرها فليجنبه اليمين او اليمين يسجد عليه متوجها الى القبلة وجلا
 نحو يادها او يمينها او على ظهره يستلحق كذا متوجها وضوء وسادة تحتها
 حتى يكون شبه القبر بعد يمكن من اليماء وجعل رجليه الى القبلة كافي في الزيادة وقيل ينبغي
 للمستأنق ان ينصب كبته ان قدر حتى لا يقدر عليه الى القبلة كافي في الزيادة وذا
 أي الاستلقاء اولى من الاستطباء كاهو شهور عن اصحابنا وفي المنية الظاهر
 ان الاستطباء لا يجوز وفي الترمذي لو عجز عن الاستلقاء فليجنب متوجها الى القبلة
 المعتبر من المربعين ما يكون بالرأس ويجوز ان يكون شيئا الى ان لا يعجز المريض عن ذلك
 وجوز على رأسه جاز على ما روي عنه كافي في الظهيرة وان تعذر ذلك اخذت الصلاة
 فغطت الى القضاء وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقيل لا يبي
 ان كان اكثر منها والى قضاء الفوت وهو صحيح كافي في العذرات والكثرة بان عاخذ
 الشينين واما عند محمد فدخل الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعد الزوال الثاني
 لم يقصص خلافه الا اذا امتد الى العصر كافي في التماسه فان ما تلا قضاء قضى عنه واره
 كافي في كسبه كفي لا اختيارا مات بلا شيء عليه والكلام مشير الى انه لو عجز عن اليماء بالركن
 لم يقصر باليمين وعن ابي يوسف انه معتبر ومكث محذوف واعتبر الحسن كما اعتبره باليمين
 والقلب وزفر بالجانب ثم العين ثم القلب كافي في الركوع وغيرها وموم بالرأس
 اي قدر على الركوع وسجود قاعدا في الصلاة استأنف الصلوة عند عجزهم وقيل
 يركع ويسجد ويصح اي قدر على القيام فيها يعني عليها قائما عند شينين وسكن
 محمد صلى على هذا الموصول كما هو المذهب كراج الكوفي بقوله الخراج
 اي من صلى في ركعة قاعدا يركع ويسجد في ذلك لا في محله جاز بلا عذر
 اي مانع من القيام كدوران الرأس واسودا العين صح عندنا واما في
 عندهما قياسا وفي كلامه اشارة الى انه لا يسجد ان يصلي فيه باليماء بلا عذر
 ولونا فله وهذا بالاتفاق ومع قاعدا مع العذر اجماعا وينبغي ان يتوجه الى القبلة
 كما دار كفته كافي في الافتناء ويستحب ان يصلي قائما من خارج التللك فان الصلاة
 على الارض اقل وفي التللك المربوط في جوف الحجر او حته لا يبيح ان يصلي

لا بعد من قاعة اما في الحرف فبالاجماع واما في اللحن فان حركات الرفع قليلا فذلك
 والافضل الخلاف وقيل في الاولين خلاف ايضا الكل استفاد من الزاوية واعلم انه لو
 عرق والماء يقر به قيل ان يوجد شئ يعلق به مقدار ما يصل الى الماء لا يسبح له الماء
 وان لم يوجد يسبح وقيل لا يسبح حتى لو فزع الوقت بالصلوة فانت حارس صلوة
 دينك عليه كافي كروضة جن اي جن او غني عليه يوما وليلة او اقل من كافي كسط
 ونحيط بالخلاصة وغيره لكن في القدر من خمس صلوات قضى في الصحيح بالاركان
 وفي الركن بالتفصيل ما فات من خمس او اقل من الصلوات وان زاد الجن والاعمال
 عليها ساعة دوى بالنصب على الطرفية اي في جزء من الزمان ويجوز كروضة على الناحية
 والمعنى زاد عليها ساعة لا يقضى فانت من كصلوات خمس او الكثير من كصلوات
 بزيادة ساعة من وقت ضحي صلوة اخرى وقيل بعد ان زاد وقت صلوة لا يقضى
 شئ من الصلوات كست او الكثير من كصلوات بزيادة ساعة من وقت كصلوة
 وهو الصحيح والمتبادر ان يكون يومه والليله مستوعبين للافعال فلو افاق في ساعة
 قضى فانت وان دام كافي في الزاوية وان يكون لا غناء ليس يصنع كالحرف
 من آدمي وغيره فلو شرب الخمر او كذب او كره او حتى ذهب عقله اكثر من يومه ليلته
 قضى فانت خلافا لما حكى كافي الخلاصة ولا يخفى ان المرضي من الجنون والافعال
 حكما كما ذكرنا فلا ينبغي ان يتوقف بها خصوصا ولو لم يقبل ذلك فيه لكان كفتة او لا
 فان ما قبله انب بالمسافر **فصل المسافر من المسافة** وهي
 بمعنى سفرها المبالغة كما ذكره بعض المحققين وقال الراغب ان المسافة بمعنى ما
 باعتبار انه سفر عن المكان وهو عنده واما في اصطلاح المفسرين ان لم يجر منه فقل
 بمعنى فقد رده كلام كوفي كسيرتي وذكر الكرماني ان سفر الخروج المدي
 وشريعة قتلة المسافة المحضوثة ولا يخفى ان مجرد القصد لا يكفي ذلك اقل
 في التلويح انه الخروج عن عمارات الوطن على تقدير تلك المسافة سيرا لا بدركا
 وفيه ان يجرده سيرا لا يكفي على اختيار كما يأتى ثم انشأ الى المعنى شدي للمساورة
 من فارق على كرماني ان السفر في سفر وفيه تنبيه على ان مجرد القصد بلا فعل
 ليس بشئ كما في كافي وغيره بوقت بلده اي بوقت متعلقه بالبلد لا يستعمل باسم
 فيه غير حيطان وبحال يتعلق به لا القرى كما ياتي وهي جوبيت مادي لان
 من نحو آوصف ولكوننا اخبرنا بكن آثرها على الالباس كما في كنفذات والبلد
 اعلم للامران باحيطه الركن من الالبسة والدمور ولم يذكر القرية لانها تابعة
 على الزاوية وليس بتفصيل كافي لان المجاز غل في التعريف والبيت اعظم

من ان يكون خيرة الان فلا يتقرر الا بالخروج عنها على التمسك وفي ذكرنا اشعار بان
 اذا اتصل القرى بالرياحين يتقرر بالخروج منه وقيل لا يتقرر لا بجاذبة القرى ولو
 بفراخ الا ان يكون بينهما اتصال وحده سبعة اذرع او مائة ذراع او قدر
 غلوة وقيل لا يتقرر الا بانسأى وحده حد الاتصال او خفا لمصر قد رمل وقيل
 الثلثة غلوة وهو الصحيح الكفر في الزاوية ويجوز ان يتخصص بمسافة الميزان الا اذا
 اتصل بالرياحين قرية فانه على ذكرنا من الجفاف والاضافة للعهد اي بوقت جانب
 المفارقة فلم يعتبر جانب آخر وان حاذاه كافي كحيط وكذا الاضافة للبلد على التقدير
 الا انه يشك بوطى الاقامة قاصدا اي مريدا ارادة معتبرة في الشرع على سبيل
 الجزم مسافة ثلثة ايام وكيلا لثلاثة ايام في الطول ولتقصير كزمان كون
 الشمس في الجبل او الميزان في شرح كطراوى ان بعض مشايخنا قدروه باقصر ثلثة ايام
 من سنة ونحوه في التمرناشي لاني كحيط كافي وهذا ظاهر الرواية وغيرهم مسافة
 مع قصد ثم حصارا مكلفين وقال الاكثرون ان المنصر في حق القصد والى ان
 لا يصح قصد الجيش في القايمة ومروجة والاعير والتاميد وكعده مع متبوعه ولو لم
 يعلم ان يوقصد كان مسافرا على الاصح كافي الجلابي وعزوه والى انه لو سار جميعا
 وبلا قصد لم يرضى كالمطافى سلطان في ولاية او ذهب صاحب شئ لطريقه
 بلا علم بزمان درك او كثر في موضع والى انه لو كان ليلته طريقان اجماعا
 يوم والاخر ثلثة ايام يتخصص فيه لاني الاول كافي كحيط والمسافة البعد ويكثر
 في البعيد وكلها هي حركتها من كسوف بالفتح الشم كان الدليل في العلاء بشرم التراب
 ليعلم انه على طريق اولها كافي القاموس والاولى ترك الملبالي وان ذكرت في اكثر
 من الله اولات فانها لا تسترحة ولذا لو ساد احد طر يوم منها الى الزوال فبلغ
 قصر الاظهر هذا اليوم على كافي اذ التبر في بعض المنها كافي كحيط وغيره
 بسير وسط دون كسريه والبطل الخارجين عن العادة وهو في السهل ماسار
 الاكل اي سيرا البعير فامصديرة واللام يرد اسم الجمع الى الجنس 2 بواقي قوله
 والراجل اي المشي سيرا معتدلا ولم يذكره اعتمادا على يديه من اعمدة الحج
 فلو سافر من غير معتدل في السهل تلك المسافة في يوم يرضى وبعضها منها
 في ثلث لم يرضى كافي الجلابي وعزوه وانما يخص سيرا بالذكر ليكون كناية عن غير
 وهو مذكور في شرح كطراوى وعزوه الى انه ترك اقله او بما في الجامع وفي البحر
 ماسار الفلك اذا اعتدلت الريح بين سرعة وكبطو فلو سار يوما يرضى
 وثلث لم يرضى كما ذكرنا وفي الجبل ما يليق من سيرها سيرا معتدلا بعزوه

بالجبل لا بالسرايل فليكن غنائمكم كسرايل من سبل هذه اطا حركه واية وعنه مسافة
ثلاثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ او خمسة وثلاثون اوسنة اوسبعة على الخلاف وعنه
ان مكنته ان يسير كل يوم فرسخا لوعده فالحدة ثلثة فراسخ كافي لثلاثي وكلامه مشهور
بان لا عبرة بالعراق وهو كافي في الهداية لكن في الزايدة قد اجترأ الاكثر
باصد وعشرين فرسخا كانهم قد دواكل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقيل ثمانية عشر
لانه قد زحخت وبقي اكثر اثمة خوارزم وقيل ثمانية عشر لانه المتوسط بالاكث
والاقل وهو المختار وقيل اثني عشر فرسخا فيقتصر المسافر فرسخا الرباعي الموقوف
على المقيم فان صلوة في كل ركعتان دوى عن ابن عمر صلوة المسافر ركعتان
تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عباس انه قال لا تقولوا قصر فان كذا في هذا
في الخبر ادبنا فرضنا في السفر ركعتين كافي في شرح الطحاوي وعن ابن عمر صلوة في
ركعتان من خلف كسنة كفر وعنه من صلى في السفر ادبنا كان كفي في الخبر
ركعتين وعن بلال عزة قال صلى على نبيكم ستم الصلوة في سفر كالمقصر في الخبر
كافي في الشنف وعنه صلى على نبيكم انها صفة بصفة قاته بها عليكم فاجعلوا صفة
كافي لكرامات فالانام لا يجوز وسياق الكلام يشير الى ان لا قصر في الثلاثي
والثنائي وكذا في السن الا ان لا افضل فيها القفل تقريبا وقيل الترك ترخصا
وقيل القفل نزوگا وكترك سيرا كافي في المحيط والمختار الفطامنا وكترك خونا كافي
في الخزانة وكيتش من الفجر عنه لبعض وقيل سنة المغرب ايضا كافي في الزايدة
الى ان يدخل بلده الاصل الى سبوت بقرينة السابق ويعمل ان يجاز ان انتفاء
الى الرض فالقادم لا يقصر الا عنه مبالغ الى الرض فاف لا انتفاء كالاقتداء
في الخلاف المذكور كافي في الترتاشي وعنه والاطلاق دال على ان لا دخول اعم من ان يكون
للاقامة او لقضاء الحاجة وان يكون حقيقيا ايكيا كما اذا بدله ان يعود الى
بلده بلك سبب المسافر فانه اتم بخلاف اذا صار المسافة ثم بدله ان يعود فانه
لم يتم كافي في الجلابي او سوي اي يريد على سبيل الحزم والظن كافي في الخزانة وكصير
للمسافر المستقل الذي فلا يعتبه بنية المتبوع كما ذكرنا اقامة نصف شهر وهو
عنه عشر يوما اذا اشهر ثلثون يوما عنه كعب وبعث كافي في المتابعين فلا يشك بان
الشهر يكون ستة وعشرين بل بما في المحيط انه اذا غزم على ان يتم في الليالي حدة
الموصفين ويخرج في النهار الى اوفنها لم يقصر مقيما اذا دخل اول الموصفة لئلا يتم
الاقامة فيه بالنهر لان موصفة الاقامة ما يبيت فيه ببلدة دخل فان لم يكن
غير مؤثر بترك السير فالاقامة كالسفر كافي في الكرماني وعنه وفي زيادة القاء

اشارة بان لو فقه الاقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومكة لم يصير مقيما كما في المحيط
او قرية اسم للحران كالبلد واحدة صفة لقية والفاخرة كما في البلدة
يقصر الى ان ينوي بصحراء دارنا وهو خبا في اي والحال ان النواوي من يكن في
مغادرتا كالاعواب والاراك والاكراذ وكتركة والطواف على المراعي فانه لا يقصر
ويتم كما قال بعض المتأخرين لانه ينقل من المي الى المي وقيل يقصر عنها ايضا
لانه ليس بموضع الاقامة والاولى فيه كافي في الكرماني وعليه الفتوى كافي في الخبر
والخزانة وفيه اشعار بان يقصر النواوي بالصحراء غير الجبائي سواء كان من
محاصر الجبائي او لا كما اذا قصد حركنا موضعنا واخبرتهم معهم وكذا
النواوي بجوار دار الحرب كافي في المحيط والاحسن ان يقال او صحراء او صحرا
واسح لا نبات له والدار المنزك باعتبار دوران الحايطة ثم سمي بالبلد
لما طرأ باهلها والجبائي بالبلد منسوب الى الجنا بالهجرة المتقلبة على المياه
من وبراوصوف لا شعر على عمودين او ثلثة وما على اكثر منها فبيت كما ذكره
الجمهوري وكلمهم يشير الى ان نية الاقامة لم يصح الا في هذه المواضع الثلثة
لا غير وهو ظاهر وكذا واية وفيه دلالة على دواية تحالفه ولذا في الكافي
لا تقصر نية في المسافة الا اذا سار اقل من ثلثة ايام على ما قالوا وحاصل
الكلام ان الاقامة تتوقف على شدة شروط النية واستقلال الدار والمكة
وترك السير والاتحاد لموضع وصلاحيته كافي في الجلابي لا يقصر الرباعي الا ان
ينوبها بدار الحرب محاصرا اي ببلد اهل القتال لكفار والحال ان النواوي
من محاصرهم المسلمين فانه يقصر في جواز ان يزعم ساعة بعد ساعة
خلافا لابي يوسف اذا غلبوا عليهم ونزلوا ببيتهم وفيه اشعار
بانه اذا دخلها بامان لم يقصر كافي في المحيط او دار اهل البني خارج مدينة
الذين يخرجون من طاعة الامم الحنظلي بطن انهم على الحق لا هو متمسكين بتأويل
فاسد والا فحكمهم حكم اللصوص محاصرا اي النواوي من المسلمين الذين
يجعلونهم في حصن فان اداهم كذا والحرب فيقصر كفي طالع اي يقصر
من طالع مكنته في موضع الاقامة بلانية لها وفيه اشعار بان لو ظن بالملك
مقدار مدة الاقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كافي ولوام الرباعي بان ياتي
بجميع افعاله واحواله كالقراءة وهو المتأدر وقد القعدة الاولى مقدار
التشهد ثم فرجه الركعتان وما يدور عليه كلام كما ذكرنا انه في ما قيل ان
عليه ان يقول لوام وقراء في الاوليين فانه لو ترك القراءة فيها او في احداهما

عند صلوة الا اذا نوى الاقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بلا تمديد
 بالسجدة فان فريضة يصير اربعاً قيمته وكذا في سجدة صلوة مطلقاً ترك
 القراءة كما في النكاح وقال ابو بكر الرازي لو نوى مسافراً بعد اعادة حتى يفتحا
 بنية ركعتين كما في الجلابي وكشرط مشورته ليس بامر بل عائد فصح قولنا
 انما لم يستحق التاديل لانه خلط بينه وبين فريضة وهذا لا يحل كما في وجهه الكشفي
 وغيرهما وترك ما هو الواجب من قصر كما في الخلعة واذا سلم الواجب ترك تكبيرة
 الاقصاد الواجبة في السفر كما في الزاوي وقد اشكل ما في السجود انه يجوز ان يكون
 الاقام اكثر ثواباً باعتبار كثرة القراءة والاذكار وان كان هو مقتضى مستويين
 في الثواب الحاصل باداء الفريضة على انه قد تقرر ان كل من كان من المأمورين وما
 زاد من الركعتين فضل هل ينوب عن سنة الظهر وان لم يقعد الا في بطل فريضة
 بالاتفاق الا اذا اقتضى عقيم كما يأتي او نوى الاقامة كما مر وهذا منه تعرج بما
 استدل به كالايجي واشارة الى انه ينبغي ان لا يترك القعدة وقال محمد بن طاهر
 به كما مر مسأله في الزاوي ولو قبل السلام بقيت في الوقت ولو قدر ركعة
 على الاحج يتم اربعاً وجوباً بحكم المتابعة حتى لو افسدها هو وامامه قضى كغيره
 فقط لاداء ما يوجب من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاوي وفيه شعاً ربابه
 اذ انية العدد ونوى ركعتين والمطلق مشير الى انه لو لم يقعد الا في لم
 يبطل فريضة كما في السراجية وجعل اي بعد الوقت لا يؤتمه اي لا يصح امامته
 لانه لا يتغير فيه فريضة فيؤدي الى اقامة الفريضة بالسفر في حق القعدة
 وفي عكسه اي في صورة ان يكون مقيم ثم مسافر في الوقت وبعد ام المقيم
 صلوة بقراءة وهو الاحتياط كما قال الخوانساري عن محمد بن ابي نعيم
 بعض المشايخ هو الصحيح لانه لاحق كما في المحيط وقصر الامام المسافر كما لمقنة
 المسافر لم يابلا للمقيم فربما مصدر امتوا صلواتكم بصيغة الجمع للتركيب بما قال
 صلى الله عليه وسلم في عامه حجته الكوداع لاهل مكة فاني مسافر بالغاية للتعليل وان
 لرفع تردد امر غير السفر وفيه شبهة على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافراً ولو
 بغير القول فانه يقصد صلوة من اقتدى لمن كان ظاهراً حاله الاقامة وهو
 لم يتم كما اذا لم يحل في المصر لا في خارجه اذا الظاهر انه مقيم على الركعتين
 سهواً كما في المسئلة وغيره ويبطل الوطن الاصل بالنصب عليه بالرفع حتى
 اذا سفر عنه الى الاول ودخل فيه لا يبرح فيها الا بالنية والاطلاق يشير الى انه
 لا يشترط ان يكون بينهما مسافة السفر لا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن

المسعى

المسعى بالاهلي ووطن الفطرة والقرار ان يكون مولده او تاهله او نشأ
 كما في المفترقات وهذا المسعى ما في المحيط وغيره من الاختصاص على الاولين لكونه
 ابعد من الخلاف في آخر الظهيرة قيل لرجل من ابن ابي انت قال من بصره عند آتية
 ومن الكوفة عند ابوبس فانه تولد بالكوفة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر بالقول
 وابو يوسف النشوء ومثل الاصل هو ما انتقل اليه باهله ومثاله ولو نوى عقداً
 في الاول بقى اصله وآتية ما روي في الكتاب وهو المختار عند هذا احدى وقا
 صاحب المشايخ انه لم يبق احداً ويؤيده ما روي عن محمد بن ابي
 اريغمة عن ابن نوى تركه الا ان ابابوسف كان يتم بها لكنه يجمل على انه لم يترك
 كما في هذا الحكم لا في المحيط كاطن وفيه لو تاهل بغيره كانا اصلين وفي القينة
 انهم اختلفوا في ضرورة المسافر مقيم بنفسه كزوج ولا خلاف في ضرورة
 المسافر مقيم بذلك لا يبطل الا في السفر اي وطن المسافر المستقر بوطن الاقامة
 والوطن المستعار والحادث ايضاً فلو خرج عنه الى الاول صار مقيماً بغيره
 فيه وانما لم يذكر السفر مع انه لا يبطل الا في السفر اي وطن المسافر المستقر بوطن الاقامة
 الى ان يخرج ببلده ووطن سفر ما خرج اليه بنية اقامة نصف شهر سواء كان
 بينه وبين الاصل مسافة كسفره ولا وهذا رواية ابن سميعة عن محمد بن ابي
 المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عند الاكثر منهم المحرك
 استدلوا بالاطلاق ويبطل وطن الاقامة مثله سواء كان بينهما مسافة سفر
 او لا كما اذا خرج الخزاسي المتوطن ببغداد ووطن اقامته الى القصر بغيرها مسافة
 ليلتين ونوى فيه الاقامة وح يبطل به وطنه ببغداد فلو خرج منه الى الكوفة بغيرها
 مسافة ليلتين ايضاً بلاقامة ثم خرج منها الى بغداد اتم الصلوة في هذه المدة
 لان قصره صادر وطن اقامته ولم يوجد ما ينقصه من الوطن الا في وطن الاقامة
 وانما السفر كما في المحيط ويبطله كسفر اي انشاء سفر ثلاثة ايام كما في الجلابي
 وغيره وكذا يبطله الوطن الا في وطنه كما اذا انا دخل بمنا المتوطن بمكة وطن اقامته وفي
 الاكتفاء اشارة الى انه لم يعتبر وطن السكنى وهو ما ينوي الاقامة اقل من
 نصف شهر واعتبره بعض المشايخ وقالوا انه ينتقض بمكة وباطنين وكسفر
 والاول هو كسفر عنه المحققين منهم لان حكمه كسفره باق فلم يعتبر وطناً فلا
 يترتب عليه حكم الاكتفاء كما في المحيط وبما ذكرنا في هذا المقام من كلامهم هو
 القول الكرام انه في بعض ما ظن بعض تحقيقاً للامام وهو ان الاقامة التي ذكر
 الاوسط من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام والسفر وصد

الحضر وهو حسن لا يقدر ان النائمة فهي في السفر دكتان في الحضر وله اربع في
 فالاعتبار لوقت الموت لا القضاء وسفر المعصية كما باق العبد والمخرج على
 الامم ومع المرأة بغير محرم كمن اي سفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الابوين
 والحج في الرخص كما سئل مدة تسبيح وسقوط العيد والحج والرخيص في الرأ
 وقبح الخاء جمع رخصة في اللغة اليسر وفي الشريعة ما يبي على عذر العباد وهو
 على ضربين رخصة ترفه اي تخفيف وتيسر كالانقطاع ورخصة استقاط اي
 استقاط ما هو كونه اصلا كالقصر وقامة في الاصل **فصل في شروط**
وجوب الجمعة اي لغرض وجوب صلاة تراخي على هذه في المضاف بكون الميم
 اسم من الاجتماع عند اهل اللان كما في الكرماني وقال النجاشي انما يعني القوم
 اي العوج المجموع ونفخا بمعنى الناعل اي الوقت الجامع وبغيره تشييل للكون
 وقال ابن حجر ان الكسر قد يجي وكوجوب شرط باشتراط الامام اذا لاشي
 على الكافر الا الايمان **الاقامة** اي اقامة نصف شهر او اكثر في المحر
 فلا يجب على المسافر وان عزم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القروي العازم فيه
 فانه كاحل محصر وفيه اشارة الى انما واجبة على المتقين في كبرى وهذه اذا
 اتصلت بالربض على ظاهر الرواية وهو الاء كما في كذا وفي غيره لكن فيه رواية
 والاحتياط انما على من كان على قدر فرسخ منه وقال القدر شهيد انما على من
 سمع نداء النداءى باعلى صوت على كبره وقال بعض المشايخ انما فريضة على
 محصر واجبة على اهل اطراف سنة على اهل كبرى الكبيرة المستحقة شرطها
 كما في المضرات والصحة فلا على الربض ونحوه كالشيخ العاقر عن كسى والميتلى
 بالحبس والمطر كسديه كافي في الخلقة وفيه اشارة على ان لا يجب على اهل المدينة
 الربض اذا ضاع بخروجه وان يجب على كبره على من وجد مكانا لا على كافي
 كما في الميتة والى ان يجب على المجنون فان جعل شرط داخل في الصحة يخرج المجنون
 واحسب اراض النعوس جبرضا كافي الكرماني واخره فلا على النقص والمادون
 والمكاتب ومعتق بعض والذي هو مولا باب المسجدة لحفظ دابة وفيه اشياء
 بانها على المستاجر لكن للمؤجر ولاية المنع عنها كافي في اية المتقين والذكور
 فلا على المرأة للزنى عن الخروج سيما الى مجرم الرجال كافي الكرماني والتعليل
 بانها مشغولة بخدمة الزوج مشكل فانه مؤذن بان عليها مشهود الجمعة اذا لم
 يكن لها زوج والبلوغ فلا على كسبي فهو كالعقل والاسلام شرط الزوج
 بلا خلاف كافي في كسبي والتخفة وغيرها ولا يجزى ان كوجوب في الصدر مفعلي غنة

فصل
 في وقت
 الجمعة

كما اعني من ذكر الاسلام وسلامة العين فلا على الايمى وان وجد الغنم
 وعشرة الاف وحرم كافي في السطرم وقالوا انما واجبة عليه اذا وجد قائدا وفيه
 اشعار بان الامم الخمس فهي واجبة على من سلم احد عينيه وسلامة الرجل اي
 كل واحد فلا يجب على المتعديا جاعا لانه لا يقدر عليها اصلا بخلاف الايمى فانه قادر
 عليه لكن لا يرتدى به كافي في كسبي فلا ينبغي ان يكون في المتعديا خلاف الايمى كما
 ظن وانما خرج بسلامة العين وقد رث الى اشتراطها باشتراط المعنى
 دوا لمذهب الصاحبين ثم ذكر سلامة الرجل بقصرها باشتراط المكان المشي
 من غير مشقة فالشروط الحادثة اربعة مصرحة والعامة ثلثة واحد منها
 مصرحة اشارة الى اعتبار الباقين ايضا ويقع الجمعة فرضا للوقت
 ان صلاها فاقدها اي عادم هذه شروط الاربعة او بعضها للاضافة
 العهدة فيدخل القروي والمسافر والمملوك والمريض دون الفاجر والمجنون والصبي
 واكلام غير البالغ فرفق بوقت هو كسبي في حق المعذور وغيره لكنه ما مور باستقاط
 باء الجمعة حتما والمعذور رخصة والفرق ان الاول باثم بترك الجمعة لا انما فرض عليه
 بخلاف الثاني فانما رخصته في حق كافي التخفة وغيره فليس كسبي فغلا عن تحقيق
 ابدع من قال بتحقيق ان شرط وجوبها ما ذكره حضور الجمعة فانه اذا حضر
 المعذور وجب عليه والى انما تقع فرضا في العقبات والقوى الكبيرة التي فيها
 اسوق قال ابو القاسم هذا بخلاف اذا ادنا الى او تقاضى بينا مسجدين
 واداء الجمعة لان هذا محذور فيه فاذا اتصل به الحكم صار جمعا عليه واما اذا
 لم يؤذن فيه بخلاف قبل يصلى الجمعة بلا شك وقبل يصلى الفرض ثم الجمعة جنتا
 وقبل يصلى الجمعة اولاً ثم السنة اربعا وركعتين ثم الظهر وقبل يصلى الفرض في سنة
 او في المسجدة ثم الجمعة فلو جاز الجمعة صار الفرض فغلا وينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة
 في ركعتي الظهر احتياطا ولا يصح تخار عن ركعة الجمعة ان يصلى بعد الجمعة سنة اربعا
 ثم الظهر ركعتين سنة الوقت كحل في كسبيات والاحتياط عند الامام في الذين ان يصلى
 الظهر قبل الجمعة وهو اختيار النجاشي ولغته فيه انه ان وقت الجمعة جازنا يرتفع الظهر وان
 لم يقع فالفرض هو كسبي فلا يؤدى الى تكرار الفرض على سنة برين وهو منى بالركعتين
 كافي الجواهر وعلى الامام كسبي بانه لو صلى بعد لم لاساء الظن بالمسلمين بان اصلوا
 من الجمعة فهو فاسد وفي الغنية ايها قدم جاز في الاستاق كذا لا يجب الجمعة فيه
 بالانفاق وفيما ذكرنا اشارة الى انه لا يجوز ان في الصغيرة التي ليس فيها قاض ويبر
 وخطيب كافي في المضرات والظاهر انه اريد به الكراهة لكرهه النفل بالجماعة الاثر في

في الجواهر لوصولوا في القري لزومهم اداء الطهر وهذا المصطلح حكم فان في الحديث
اذ اني سمعت في الرستاق بار الامام فصار بالجمعة اتفاقا على ما قال الشيخ
مستطاب لادارها اي لوجوب اداء الجمعة في موضع واحد واكثر على الخلاف وفي
التميز شي لا يستحسن في موضعين المصري اي البلد المصنوع اي المحدد فان المصر
الحق كافي في الكفريات او فناءه بالكمسعة امام البيت وقبل ما امتد من حوائبه
كافي المغرب وفي كجط قبل لا يجوز خارج المصر ثم اشار الى اعليه اكثر الفقهاء من
معنى المصر شرعي كافي كذا هدي وقال وما لا يسع من موضع اكثر مساجد
والبنية لصلوة الخمس اهله اي اهل ذلك الموضع بما وجب عليه الجمعة مصر
واحد زب عن اصحاب لا عذار مثل النساء وكهنيته وكسافين الا انهم قالوا
ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين والحد كهي المصنوع عليه ان يكل مدينة ينفذ فيه
الاحكام ويقام الحدود كافي الجواهر وظاهره من حيث ان ما فيه جماعات الناس
وجامع والسوق ونحو ذلك او قاضي ينفذ فيها الاحكام وقريب منه ما في
المضرات وفيه انه لا يجوز ما يجمع فيه مرافق الدين والدنيا او يتعيش فيه
كل صانع سنة بلا تحول الى اخرى او يكون سكانه عشرة الاف او يسمي مصر
عند النقاد كنجاري او لا يظهر فيه نقصان يموت وزيادة بولادة او يمكنهم
دفعه عنه ولا استعانة او بغيره الامام واليه مقرر وقتل اهله كافي التميز شي
او بولد انسان ويموت كل يوم او لا يبداه له الا بعشرة او يكون فيه الف رجل او
عشرة الاف مثايل على الخلاف كافي كحضرات ثم اشار الى ما هو المختار عند المحققين
الخاصة وغيرهما من تعريف النساء وقال وما اتصل من المواضع به اي مصر معدا
مها لمصالحه جمع مصطلح بغير الميم منها اي يحتاج اليه المصري ركض الجبل وجمع كسار
والخروج للمري وصلوة الجماعة فناءه غلوة بكثير برباب او مل وسكان
او فرسخ او فرخان او انتهى حد كصوت في مصر وكهني الاول وسكان الى الخليفة
اي الوالي كذا ليس فوقه والى عادلا كان او جارا وقيل باشتراط العدالة
كافي قاضي خان والاطلاق شرعا بان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا لم يكن
استيذانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على جرحه وصلوا كافي كافي
وغیره كافي ما يذكر ويؤثر في الاصل الوالي مشتق من السلطة اي كمن له السلطة
وقيل من السلطة اي الامن الذي يستطاع وقيل هو كقفران وقيل جبريل
اي فضيل النسان وقيل هو كافي مستحق به لانه محض من حج الله تعالى ونونه زائدة على
كل حال كافي الا زهير او نائبه الحسن ثم نابه لان اقامة الجمعة حتى الخليفة

الا انه لم يقد على ذلك في كل الامصار فيقيم غيره نيابة لان اقامة الجمعة حتى الخليفة
وحسب في هذه النيابة في كل بلدة الامم الذي ولي تلك البلدة ثم الشرطي الذي
يسمى بالطارسية بداروغه ثم قاضي القضاة ثم الذي والاه ذلك القاضي وقال الخليفة
هذا في موضع ما في عرفنا قال القاضي لا يوجب كافي الخزانة ووقت الظهور فخرج في خلاف
الصلوة تصدقنا عن الشيخين واصلنا عند محمد ولو فجع بعد القعدة تغد عنه
خلاف كافي وفيه اشارة الى ان كافي هو الظاهر الا انه لا يوجب باسقاط عن
بالجمعة وفي رواية الجمعة الا ان له استغاطا بالظهور وفي رواية احدىها بالجمعة
اكد وفي رواية ما يقر عليه فعلة كافي الصغير وعن اصحابنا ان اوجب كافي
كافي الظهير الخطبة فعلة بمعنى المنفرد من الخطبة بالنسخ وهو في الامم كلام من
اثبت كافي الا زهير والاطلاق دال على انه لو خطب وحده جاز كما روي عنه وعلى
ان السماع ليس بشروط كما روي عن أبي يوسف وعن محمد انه لم يحز الا بعشرة الرجال كما
في الحاشية كمن في التميز شي ان شهده كغيره من السماع مشروطا عندنا بخمسة شهود
وتهدية وكبيرة فخر من الادكار الا ان المكتني به باعده مسمى خطبة السنة كما
في الاختيار فالمستحب ما قال انه ما يسمي بالخطبة عادة من التجمعة والصلوة والادعاء
والمناجاة والقدح حتى لو حمد عاظم لم يحز عنه انه يجوز كافي التميز شي في الوقت اي
وقت الظهور فلو خطب قبل الزوال جئني بعده لم يحز وبه استدل بعض مشايخنا ان
الخطبة يقوم مقام ركعتين الا ان كافي خلافة لانه لا يشترط فيه الطلوع والاستقبال
ونحوها والجمعة في ركعة تامة عنده ووقت شروع عندها وفي جميع الصلوة عنده
كافي كجط اي ثلثة رجال ولو معزوين كالعبيد وفيه اشعار بان نصا للجمعة لا يتم
بالنساء وكهني ولا ينعقد بهم ولا بجليلين وعن ابي يوسف انه يتم بجليلين كافي كجط
لكن في النظم انه ثلثة عنده واثان عندها سوى الامم وفيه اشعار بان الامم
شرط من شروط الاداء كاجاعة كما صرح به في الكافي فان شرع يقوم ثم نفوا
اي فوجوا من المسجد من الغير وهو الخروج بعد سجوده ولو اولا اعترض اي الجمعة عنده
اذا الركعة في حكم الصلوة فصح التفتيح على الجماعة وان نفوا قبله الى سجود بداء
بالظهور ولو بعد شروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا عنده وعند زفر
والا عندها فاعلم كمن في التميز شي لو افترق وهم حضور فكلهم واقبل قراءة آية
عنده وقراءة ثلث عنده ابي يوسف وتام كركوع عنده كركوع الجماعة ولو كبروا
بعده ولو لم يصح والاذن العام بالصلوة بان يفتح باب الجامع او دار السلطنة
بلا مانع لاهل من الدخول فيه حتى لو اجتمع جماعة في الجامع والسلطان وحشده في دار

على المنبر بكسر الميم ما يرفع ما يستعمل على كعبه جات من النبوة ورسول الله
يساد القبله اذن اذا كانا ثانيا الا ان اصحابنا لم يقلوا بهذه الاذان فانه
في زمانه صلى الله عليه وسلم و زمان شيوخنا رضي الله عنهم لا نهم بتكرار الحمد ويزيد
الاول في زمان عثمان رضي الله عنه كثره الناس كافي الجلال واما اليوم فتقالوا بالاول
بالاول للاعلام وبما قبل السنة والحكمة لا حياة الاحكام كافي الحضرات وقبلنا السنة
احد الجاه كافي الكفاية وقال الحسن ما يكون عند خروج الامام وقبله حديث وفي
وحدة الفصل اشارة الى ان المؤذن ان كان اكثر من واحد اذ نوا واحد بعد
ولا يجتمعون كافي الجلال وكثيرا في واليه اشار ما في الهداية وغيره انهم يؤذنون ذلك
كلام شديدا بين يديه اي بين الجريتين الساتين ليعين المنبر او الامام و
يساره قريبا منه ووسطا بالكون فيشمل ما اذا اذن في زاوية قائمة او
ساعة او منفرجة حادثة من خطين خارجين من حيزي الجريتين ولا بأس بشيئ من
المفهوم ما اذا كان ظهر المؤذن الى وجهه ما ايضا قاله اليه فان قرينه الاذان يدل
على ان وجهه يكون اليه لكن بشكل ما اذا كان ظهره الاظهر لغيره فاليه الا اذا قيل
بافواه بقرينة قوله واستقبلوه سنة عند الخطبة بوجوههم سواء كانوا في امامه او
يمينه او يساره على ما قال الحلواني كفى الرسم لان انهم يستقبلون القبلة ولا
يؤذنون بتركه لما يلحقهم من الجرح بشيئ من الصفوف بعد الخطبة على ما قال الحسن وهذا
احسن من الاول كافي كفيط واطلاقه شيئا انه يجوز ان يجلس جنيته مجتبا او
متربعا وغيره فايتركه لانه ليس بصلوة حقة كافي الحضرات فيجوز ان يقعد
في المسجد كيف شاء كافي الزاهد في جميعين اذا استماع فرض كافي الجرح او
واجب كافي الصلوة سجدة او سنة وفيه اشعار بان النوزع عند الخطبة مكره
الا اذا غلب عليه كافي الزاهد ويخطب متقلدا باليد في كل بلد فنه عنوة
كلمة وغير متقلد به في غيره كالمدينة كافي الحضرات خطبتين خفيفتين
سورة من طول المفصل وزيادة الطول مكرهه مستقبلا القوم فيها قوله
ويجهر بالخطبة الثانية لا كما لا ولا فينبأ بالتوق ستر كما ثم بحمد الله ثم لقي بالشهادتين
ثم يصلي عليه صلى الله عليه وسلم ثم يعظ الناس ثم يقرأ فنه ثلث آيات سورة البقرة
اولا بترى اصحاب النار او و نادوا يا مالك فان لم يقرأ فني كافي الجلال
بنيها جلست خفيفة فنه اربعين موضع جلوس المنبر عند الخطاوي او مقدار
قراءة ثلث آيات في الظاهر كافي الخزانة وناظرها في على الامام كافي المنية
لان سنة ثم شرع في الخطبة الثانية فياتي بالحمد ثم الشهاداة ثم الصلوة ثم

للمؤمنين وللمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كافي الجلال كثرها صارت فرقة
كالقراءة فالمرحون ما من نحو الحمد كافي لم يسطر ثم يستحسن ثلثا على الجلال
الراشد كافي الزاهد ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعوا سلطان الزمان
والاحسان بجنبنا في مدحهم عما قالوا انه كثر وشروان كافي الزاهد وغيره قائما
غير متكى على اعضا او قوس فانه مكره كافي كفيط وغيره لكن في عيده ان العضا
سنة كالمقيام كافي الجلال طاهر من حدث والا فمكره لانه سنة اوله لم يجز على
قاله يوسن كافي الجلال واذا تمت الخطبة اقيمت اي اوقعت لاقامة بحيث يتصل
اولا لاقامة باق الخطبة وينتهي لاقامة بتمام الخطبة مقام الصلوة وصلى الامام
باعداد العرف تاكيد لما من ابتداء اتحاد الخطيب والامام بوجعته يقرأ
فيها بعد لفظة سورة بجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره كافي من الخطاوي ذكر
الزاهد انه يقرأ فيها سورة الاعلى والعاشية وفي حديثه لان انه صلى الله عليه وسلم
لا يغفل جل يوم الجمعة ولا يتطهر باستطاع من طهر ولا يدمن من دهن ولا يمس
من طيب يته ثم يخرج فلا يفارق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم
الامام الا غول ما بينه وبين الجمعة الاقوى فصل نذب عندهم
الا انه عد في باب الغسل من سنة فهو من تغليب فالباق منحنى على ما قال بعضهم
الا ان صح ان اكل سنة كما ذكره الزاهد في فجهل انه نية على هذا حيث قدم الغسل
يؤدي سنة على النذب والاطلاق دال على اشارة المرأة مع الرجل في الاكثر الا ان
الزاهد في وغيره خصوا به يوم كفطر اي بعد صبح هذا اليوم وكفطر بالكر اسم
من لا فطار ترك الصوم ويوم كفطر كفطر اسم لليوم الاول من شوال كافي الجرح على
المتبع وليس من حذف الكعبة في شئ كما ظن وفيه اشارة الى ان الكعبة اي سرعة
الانتباه مستحبة كافي كفيته ان ياكل شيئا كافي كفيته في الزاهد ياكل
وفي حديثه ان ياكل تمرات فلا يأثم بترك الاكل قبل الصلوة لكن بالنزك في الصوم
وليستاك لانه مندوب اليه في سائر الصلوات كافي الاختيار ويغتسل للصلوة
على مقتضى كلام وسياتي الخلاف وينطبق اي ميس طيبا ويلبس احسن ثيابه
الجديدة وكفيلة او الحلال كافي كفيته ويؤدي خطبة التي جئت
عليه ولم يذكر ما نذب من نحو صلوة العيداة في سجدة لا شتراره
واما التخم فلا نه مخصوص بذي سلطان كافي ثمانية ان يخرج من مكانه الى
المصلي محوط في الفناء ومنه اليه من طريق او على الوقار مع غطي البصر عما
لا ينبغي وفيه اشارة الى انه نذب الشئ وخد الشبان واما الشايع فالزكوة

والله ان الخروج اليه يندب وان كان الجامع يسبحهم فالخروج ليس بواجب ولا يقسم
فيه كاطن فان في كل - ثم دلالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن ادرك
لامن اداب اليوم كافي الجلاية كمن في الخفة ان في غسل اختلاف الجعة والاكثاف شعر
بان تهنية العيد تكمل الله منا وسكنا اصله وهي مكرهه ومن فعل الاعاجم كادى
عنه صلواته على من وعنه الحسن والاود اعني ان تلاقيهم بالعداء بعدة خلاف في سلم وفي
المرور يجوز تهنية العيد كافي كذا هدى ولا يتنفل اي يكره التنفل عند العامة
قبل الصلوة اي صلوة يوم الفطر في المصلي وغيره وهو المختار وقال ابن مقار انه
لا يكره في بيت او ناحية المسجد كافي كضرات ولا يكره مطلقا عند بعضهم ولا بأس
للمرأة ان يصلي كفي قبل صلوة عند ابن مقار ويصلي بعدة عند العامة كافي كحيط
واكلهم يدل على انه يتنفل بعدها الا ان شاغبا قالوا يستحب ان يصلي اربعا في
بيتة كذا يظن ظان انه سنة كافي كضرات واعلم ان صلوة العيد قائمة مقام في
فاذا فاتت بعد ربيح ان يصلي ركعتين او اربعاً وهو افضل وبقراءتها سورة
الاعلى وشعر الليل وكفي كافي كحيط وفي رواية سورة الاخلاص ثلاث مرات
اعلى له ثواب بعد ذلك ثبت في هذه السنة كافي كسورة ية وشرطها في الصلوة
شروط الجمعة وجوبا واداء قنجر الجعة اي شروط وجوب الجمعة وجوبا انما
نحو الاقامة كحضر فلا يصلي اهل القرى والبلدان كافي الجلاية وكل شرف الائمة و
القاضي انما في كرسى مكرهه كراهة تحريم وايه كلام شيخ الاسلام وعنه
الائمة انما في كرسى كافي كراهة تحريم وظاهره شعر بان هذه الشروط شروط
صلوة وعليه عامة كشاف كافي كحيط وهو الهم كافي كخبرة وهو كافي كالملة
وقيل انما فرض كفاية كافي الجلاية ويحتمل ان يكون شروطا سنن وفي كراهة انما
سنة مؤكدة على كفي وهو الاظهر كافي كسوط الخطبة فانما غير شروط فيه
وان كان كذا كرسى لان تعليم الفطر والاهنية واجب على الامام كافي الجلاية
والا طلاق دال على جواز لغة الخطبة على صلوة الا انه مكرهه فان التاخير سنة
كافي الخزانة والى ان الحكم لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كذا في كنية ووقتها
وقد صلوة من ارتفاع الشمس قدر ربع او ربعين كافي كخبرة او من وقت
يحل الصلوة فيه كافي كخبرات ولعل فيه اشعار بما تتر من الخلاف في اول الكفاية
الى زوالها اي الى ما قبل زوال الشمس والقارة غير داخل في كنية بقية ما
ان الصلوة الواجبة لم تجز عند قيامها ولا بشكل قضاء ولم على كافي لانه لو ترك
ورد فيه الحديث وفيه اشعار بان لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء ويكره

في الصلوة ثلثا من تكبيرات كذا وايد او اربعاً او خمس والاول المختار الا ان
القوم تابعوه لابيهم وعنه الصحابة ومنهم والاكثاف دال على ان ليس بين
التكبيرات كذا ومنهم ولا يستحب كني يستحب المكث بين كل تكبيرتين مقدار ثلث
تسبيحات ويكره باختلاف المكث بكثرة الترحام وقلة كافي كذا هدى
عنه لائمة ان يسبح بينها او يركع كافي كنية واداء يصير كل مرة ولا يكره
عنه ابو يوسف وقد تفرغ الخلاف في الوضوء والارسال وهو مختار شيخ الاسلام
كافي الظهيرة بعد الشاء طرف يكره وعنه الجعيفة وزفر قبل الشاء وعنه
اي يوسف قبل التوبة كافي كحيط ويكره ثلثا رافعا يديه في الركعة الثانية
بعد القراءة اي الفاتحة وسورة الاعلى والفاشية استحبابا ويصلي اي يقضي
صلوة كما اشار اليه الكرماني وحده والهداية وغيره او يؤدي كافي كنية ولعل
مبنى على اختلاف الروايتين ويؤيد ما في زكاة النظم ان الصلوة يومها
في الاصول ويومين في مختصر الكرماني وذكره كذا هدى انه يقضي احدا
عنه الجعيفة وهو المختار عند ابن شجاع كافي الخزانة غذا من ارتفاع الشمس
الى زوالها بعد حدث في كوقت كما اذا غم الهلال وشهدوا برؤية
بعد كذا الوجود اشارة الى انما لو تركت في الاول فغيره سقطت كافي
الخزانة والى انما لو تركت من كذا لم يصلي بعده كافي كحيط واذا حصل الامام
صلوة مع بعض قوم لا يقضي من فات تلك الصلوة عنه كافي كنية الاول
ولامن كذا فاذا فاتك عن الامام ايضا بعد يقضي غذا كافي الكرماني وقد تفرغ
والاهنية بمعنى كنية على ما اشر اليه في اول اهنية الهداية فيوافي يوم الفطر
او بمعنى شاة يقضي فيه وبه يسمى يوم الاخي كافي كنية وغيره فله في يوم الاخي
الالباس وكمن صلوة يوم الاخي كالفطر اي صلوة يوم الفطر في الاداء
وشروط المذكورة فلا يشك بصدقة الفطر ولا بما في كراهة ان يستحب
ان يجتاز قرب الامام ويكره فوجوه بعد ارتفاع الشمس قدر ربع حتى لا يحتاج
الى استعاضة القوم ولا بما في الخلاصة انه يستحب تحيل صلوة وناخير الاما
وفي كنية تحيل صلوة يومين لكن ندب وقيل سن مطلقا وقيل سن
لمن يقضي دون غيره في الاحتساک عما بنا في الصوم من صبي الى ان يصلي
فانه قد تواتر الاخبار عن كنيابة ربه في منه الصبي المأكول والاطفال
عن الرضاع غذا الاخي كافي كراهة وفيه رخص الى ترك الامساك لم يكره
وهو المختار كافي كضرات والى ان هذا امساك ليس بصوم ولذا لم يشترط كنية

لان كثر شرب قنقريه يدهم وفيه قوة لحم الاضاحى بالشمس وفيه اشعار بانها
لم يثربط الا كونه بعد الفرض في هذه الايام فلم يثربط الا قنقريه وكذا كونه
وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا
ايضا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا وكثيرا
عمر او سرور فلا يجب المتابعة بل يجب فيستظر امامه الى ان يقوم او يستلم كما
في الترتيب **فصل** في الاحتضار بفتح الصاد اي اللواتي من الموت
ان يوجه الى القبلة مضطجعا على عيشه وهذا اذا لم يشق عليه والا ترك على حاله
وجلسه الى القبلة ويستثنى منه المرحوم فانه لم يوجبه كافي الجلاد واختير
في بلادنا الاستلقاء على قناه لانه ايسر لخروج الروح الا ان الاول هو
السنة ويلقب اي يهضم الشراة فيجب على الخوانه واحدا ان يقولوا
عنده كلمة شراة ولا يقولوا له قل كيا ياني عنه كافي شرح كطاهي وكثيرا
فلو قال تلك الكلمة فمات كان او كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فاذا قال الهرة
كناه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم بعده اذ الغرض من التلقين ان يكون خلو
تلك الكلمة كافي الزاوية او اشار في الثاني وكثيرا الى ان المراد من شراة
اشهد ان لا اله الا الله واشهره ان محمد عبده ورسوله وفي النسق ان يقرأ عنده
يسر ويحضره من طيب ويخرج من عنده الحايض وكثيرا وكثيرا وكثيرا
خص من التلقين بالاحتضار لان التلقين الميت لم يخرج عنده الاثمة الثلاثة وغيره من
اصحابنا وعليه فتوى ائمة بلج ونجاري كافي الجواهر لكن قال الامام العطار
في التلخيص ان شروعه لا يبعد دونه وعقد ويهضم ما يلحق وقال صاحب
اني سمعت استاذي قاضي خا عجي عن الامام طبريزي ان تلقى بعض الائمة و
او صافي بتلقينه فلقينه فموت وفي الجواهر لما سئل القاضي محمد الكرماني عن
قال ما رآه المسلمون حسنا فموت عند الله من روى ذلك حديثين وصنفه على ما
في الحقايق ان يقول ما فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه حينت بالله يا
وبالاسلام ديننا ونحج عليه صلوة وسلم بنينا فاذا مات المحتضر يشد الحيا
بالوجه تشيته على اي عظم عليه الاسنان ويغض عيناها من التلخيص اي يطبق
اجناسها ثم يدها على اعضاؤه ويوضو سيف على بطنه لتلا يتبع ويقرأ عنده
القران الى ان يرفع الى الغسل كافي النسق ويعلم به جيرانه واقرباؤه وسرع
في حراة كافي شرح كطاهي ويحضر من الاحبار او التجار وهو اكثر من طبيب
تحت الذي يغسل عليه بان يدار خوله الجرح وهو ما يؤخذ فيه العود ويجب

كفيه

كفيه قبل ان يدرج فيه كافي الهدية وترا اي يحرق تحت الكفن ثم انما او سبعا
ولا يزيد عليه كافي شرح كطاهي وقال اسمعيل المتكلم اراد بالتحث للناذرة وقال
الزاهد في البحر في زماننا مقتصر على الكفن ويغسل اي يوضو غسل كفاية
وقيل يجب وقيل ليس سنة مؤكدة للحديث وقيل الخاصة حادثة بالموت كافي الترتيب
وذلك بان يرد عن الثياب سوى كعورة الغليظة في ظاهر كعورة وانه وفي كونه
سوى العودة من كونه الى الركبة وهو كعورة والاطلاق والاعلى ان يوضع على
الحث كاتيسر وقيل يوضو طولا وقيل عرضا الاول اصح كافي كعورة والمقادير
ان يكون الغسل سلبا تاما كبدن او اكثره وفي حكم النصف مع كرا من الغسل كافي
وكثيرا بل ان وان يكون الفاسل على النظر الى الغسل فلو ماتت امرأة
في السفر يتم لها ذم محرم منها وان لم يوجد لها اجنبي على يده فقرة ثم تمها
وان ماتت امة يتم لها اجنبي بغير ثوب وكذا الوات جلوس كفاية يتم ذواتهم
محرم منها او امة بغير ثوب ولو ماتت غير شريفة بغير ثوب غسل الرجل والمرأة
وعلى الجرح ان كرسية يغسلها ذكرا ومكره غير لا يغسل ذواته وتغسل ذواته
الا اذا ارتفعت كرسية بوجه ويستحب ان يكون الفاسل اقرب الى الميت فان لم
يعلم الغسل فاهل الوجود والامانة وفيه لا كفاية اشعار بان لا يثربط غسل الفاسل
ولا يوضو ولا وجبا او حايضا او كما فوا ولاية الغسل والاطلاق والاعلى ان
لو وجد في الماء غسل وعلى يده غسل مرتين فان التلخيص سنة الكل في كذا هدي
بلا غسل يدا ولا ولا مصفوفة ولا مستنشا وقيل يغسل الفاسل على اصبعه
وعليه بها اسنانا ولا يوضو عليه ويغسله ويغسله عليه النسي يوم كافي اللواتي
ولا يمس رأسه ولا يوضو على جلده ويستحب ان يغسل السوء بخرقه على يده
خلا قالابي وحسنه ان يغسل على شدة الايسر رجلاه الى القبلة فيغسل بالماء الحار
الحا ليرغم على شدة الايمن بالماء ووقا كونه ثم يمسح يده ويغسل يده فماتت
فان فوج من شدة غسل ولم يعبه ثم على شدة الايسر بالماء والحافور كافي كعورة
ويغسل بالماء عند كل احتياط ثلث مرات كافي الزاوية ولا فخر اي فخر ولو
اخذ منكسرة فلاناس كافي كعورة وتبرع شعرا اي تخليص كعورة عن بعض قنقريه
تغسل بالمشط وقيل مشط كافي كعورة ولو قلع طفره او شعرا ادرج بعد في الكفن كما
في العتاي ويجعل المشط بالوجه وهو عطر وكثيرا من شيا طيبة لتطيب الموتى فاحية كافي
في كرماني ولا مانع من الطيب فيه غير كرماني وكثيرا من الرجل ولا مانع من كرماني
كافي الحيا على رأسه وكيفية بعد ان يوضع على الارز كافي البسطة والحافور وهو شجر

بالهند وكسب علي مساجد اي هو اصنع سجدة من جبرته وانذ وبيد وكسبه
وقد يه كافي الكرامة وسنة الكفن اي كفة السنون فان التكنون فمن كفاية
كافي كحيط وما في التفتة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعده كفة من ماله
والافضل من عليه نفقة والافضل بيت المال له اذاد من الرأس الى القدم
على شهور وفي الاختيار من المتكفين وقيص من اصل الكفن الى القدم لكن
بلاجب ولا يمين ولا د خريص ولا كف اطراف كافي كحيط فكيفه المضرب
لكن قال الحلواني الصحيح انه يضرب كافي التمر تاشي ولغافه بالكسر ويسمى
بالرداء اي صفا من الرأس الى القدم وانحس على الصحيح العمامة بالكسر فيصنع
يمنا ويذنب ويلف ذنبه على كوده من قبل يمينه وقيل يربط على وجهه كافي
في التمر تاشي وقيل هذا اذا كان من لثراف وقيل اذا لم يكن من الودعة
صفار وقيل لا يعم بكراحي كافي كحيط والاصح انه يكره العمامة كافي كزاهدي
ونظاه من خضر استواء جنس المذكور في الحكم وفي الجاني لو كن الصغير في ازار
ولغافة اجزاه قال محمد لا يجنب ان ينقص من فرقته وظاهر كلامه انه
يؤزر اذ لا فاذ تائب عن السر او لم فيعطف من اليساد ثم الميمن ثم ينعى
وهذا ظاهر كرواية وعن محمد العكس والاصح ربط الازار طولاً لا عرضاً كافي
الزاهدي ويزاد لها على ازار وقصير لغافة الخمار من ثوب يسترها ازاراً
وفي الهداية بدل القيص للدمع ووفق بينهما ان شئت الى الصدر والقيص
الى المنكب وقالوا بالترادف فتقص ويجعل شفرها صغيرتين على صدرها
فوق القيص ثم الخمار فوق ثم الازار كافي التمر تاشي وقرقة تربط برأثها
لثلاث شرا لاكتان وعن زفر ربط لثلاث اصطرب والاولى ان يكون تحت
يصل الى الموضين لانه استر لها كافي كحيط والظاهر من كسبه استواء
الموتى وهو حسن فحاذ للصغيرة ثوبان كافي التمر تاشي وكفاية اي الكفن
له ازار ولغافة ويزاد لها الخمار كافي الهداية لكن في التمر تاشي بدل الازار
القيص لها فكمه الاقتصار له على ثوب ولها على ثوبين الا عند الضرورة كافي
فالكتن ثلاث كفن سنة والكفاية وكسورة وهو ما وجد فان حرمة هذه
حين يستشهد على رأسه بكاء وقدم بالاذخر كافي الكرامة والاولى كون
السنة عند كثرة المال وقلة كورثة والكفاية عند غيرهما كافي التمر تاشي
ويستحب القيص ويؤتى الجيد والحق المفضل وعن كسبه ان يحيى
اولى بالجديد ويلغى بالكتان ولقطن والكبرود والقصب وعن محمد لها

الابريسم

الابريسم والحرر والمصنفر والمزغفر كافي الجلاء وقالوا ما يليق في العبد والرايا في
زيادة الاوبن كافي الزاهدي وقيل لها كفن المشا ما يليق غاليا كافي التمر تاشي
ويقتد ان خيف انتشاره صونا عن الكشف واعلم انه لم يذكر في بعض نسخ
والذكر اذ لم يأت من قوله ويجعل العقدة وصلوة فكم كفاية عند العامة
وقيل سنة كافي المنظم وسبب الاجوب الميت المسلم كافي الخاتمة وشرطها
استقبال المصلي وطهر الميت كافي التمر تاشي وسنة عورتها وطهارة
ثوبها وبدنها ومكانتها وبنيتها كافي الزاهدي وكوزة على الارض او الارض قربها
منها كافي كحيط ودقها وقت حضوره ولذا قدمت على سنة الخرب كافي الخزانة
واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كافي كسرات وهي ان يكبر
ويشئ اي يقول اللهم وجوهتم او المنفرد سبحي املك اللهم الافوه وفي ظاهر الرواية
انه يحرم كافي كحيط والاول رواية الحسن بن كافي الاخبار ثم كسبه وفي اشعار
بانه لا يقرأ والايكروه كافي قاضي خان ويصلي على كسبه صلى الله عليه وسلم
بما يحضره كافي الجلاء او ياتر في الصلوة كافي المستنصر ثم يكبر ويدعو له
اي للميت او كحل مسلم ولو حيا ويس من دعاء معروف اللهم اغفر لحينا الا
قوله على الايمان وكسبه كافي استيعاب فالقاضي اغفر للمسلمين كلهم فلا يشكل
بستغفار وتصغير نظر الى مجرد المفردات وللصبي يدعو اللهم اجعل لنا
فرطاً ودخلاً شافوا مشغوا ومن لم يحسن دعاء ما في او الصلوة اللهم
اغفر للمؤمنين والمؤمنات اذ لا توقيت فيه ولا يحجر بالاناء اذ كان وقيل
البليغة يستحب ان يسمع صنف بعد ذكر صنف قبل وعن ابو يوسف انه بين حجر
والاخفاء كافي كحيط ثم يكبر ويسلم من يمين وشمال بنية من ثم الميت
غير افوضه مثل سائر الصلوات وسنن خفض الدنة ولا يقوم ولا يجالس
وفيه اشادة الى ان ليس بعد الراية ذكر وقيل هو في العقدة وقيل ريباً
لانغ قلبونا وقيل يحان ركب سب كوزة كافي كحيط وفي الظاهر من خفي
الى ان الركن هو الكسرات لا رفته فالاربعة الباقية سنة كافي الجلاء
والان كسبه لم يشترط ولهذا لو كان الامام امرأة سقطت بوض كافي الميتة
ولا يرفع اليد الا في الكسرة الاول وقال البليغة في كحل وقد ذكره في كسبه والاول
ويقيم الامام سجدة او الصلوة لانه محل العلم ووزا الايمان كافي الكرامة وغيره
وهذا ظاهر كرواية وعنه يفرق بخذاء وسطها وعن ابو يوسف بخذاء وسطها
ورأسه لانه معد في العقل كافي كحيط والاول الخن ركنا في الخزانة وفي اشعار

بان القيام كان كائناً وكذا محاذاته الى جزء من الميت كما في النجاسة والاكتماء
 والتسليم ان بعد عن الامم غير مقسمة وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في الميتة
 والاحتق اي الاولى بالامامة السلطان اي الخليفة ثم الوالي ثم القاضي او الام
 الجامع ثم امام الحنفي وقال كثير من مشايخنا ان بعد الخليفة امام مصر ثم القاضي
 ثم صاحب شرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي ثم امام الحنفي كما في الحديث وفيها
 الرواية السلطان ثم امام الحنفي والاول المختار كما في الملاحظة ثم الحنفي كما قال الطبرقي
 رحمه الله يوسف الاول الوالي بمرحوم والامم ميثاق وجوبه ثم السلطان ثم غيره
 وقال الشيخان ان تقديم امام الحنفي سنة كما في الحديث في قوله كما وقع في
 العصبية من الترتيب فالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمرة كما في الكافي
 وذكر محمد بن ابي ابي ابي فقيه انه قوله وذلك قول ابي جعفر عليه السلام واما قول ابي يوسف
 فالولاية لها الا انه قدم الالباحتراما وقيل انه تقدم عند الكل في الجنازة وفي
 الامم روي ان الالباحترام من الاقرب الغائب وله الوكبة ان انت ناكدا
 يصلي عليه فلا يورثه وحديثه هنا ان يكون بجان ينفذ الصلوة اذ حضر
 والى ابن العبد واية احق من المولى وهو احق والى ان المستويين كالقاضي
 الالب واهم كلاهما ولي وليس كولي الا الاكبر مستانها كما في الحديث والى ان
 منهم ولي وليس كذلك والى ان لا ولاية للنف ولا لزوم الالباحترام
 من الاجنبى كانه جارا احق من غيره كما في الزايدى وحيال الاذن الى ان
 ولي الصلوة لغيره بالصلوة ويجوز اذنه بالانصراف عن صلى الله عليه
 فانه لا ينبغي ان يصرقوا الالباحترام فان صلى غيرهم عن الميت
 اي من حقته اي لا حق بالصلوة من صلى او لم يصلي كما في النظر فالسلطان
 اذا صلى بلا اذن الخليفة يعيد كما في النهاية وغيره فالاحسن فان صلى غير الحق
 يعيد ان شاء الاعادة كما في الهداية وفي اشعار بان صلوة غير الحق جارية
 لكن في المسألة والزيادة ما يدل على انها غير جائزة فيصيرها الولي وجوبا ولا
 يصلي اي لا يجوز ان يصلي غيره اي غير الولي والحق سواء كان من اهل
 الولاية او لا بعد اي بعد صلوة الولي والحق قال الله تعالى انه ولي الذي
 امنه اي احقهم كما في كشف البيان وفيه اشعار بان لا يصلي على ميت الا حرة
 واعلم ان الافضل ان يكون صنفين ثلثة حتى لو كانوا سبعة احد طين ثلثة
 ثم اثنان ثم واحد قال صلى الله عليه وسلم من اصطفاه عليه ثلثة صنفين من غير
 غفلة كما في الحضرات والفضل احسن الاخير بخلاف ما في صلوة كائناً

من لم يصلي عليه قد فني صلى الله عليه وسلم ما لم يخطب نفسه اي نفوذ فرائه وقبل ما لم يكن
 ثلثة ايام وقبل عشرة ايام وقبل شهر كما في الزايدى والاولى الصحيح وفيها
 الى ان التراب اهيل عليه ويصلي عليه وان لم يصلي والافضل ان يصلي على من صلى
 عليه كما في الحضرات وكثير والى ان لم يشك في التفتيح لم يصلي كما في الزايدى ولم يجز
 دكبا او قاعده الا بعدد وكهت كراهة التحريم وقبل كراهة التفتيح في مسجد
 جماعة اي مسجد الجامع او المحلة فيجوز فيها ان لا يوفى كدوره والكره كما في الميتة فخذ
 اعني الكراهة اذا كان الميت والامم وكفوف في المسجد بقرينة قوله ولو منع الميت
 وحده او مع الامم او كفوف كلاً او بعضاً خارجاً اي من خارج المسجد والباقي
 داخله اختلاف المشايخ في كراهة الصلوة بناء على اختلاف الملة تلويث المسجد
 او بناء على كونه من غير ابي يوسف روايات لا يكرهه اذا وضع الميت وحده
 خارجاً لا يكرهه مطلقاً كما في الحديث وغيره لكن في الخزانة لو كان الميت مع الامم
 وبعضهم كفوف خارجاً لم يكرهه اجماعاً كما لو كان بعدد من مطروحة داخله لم يكرهه
 اتفاقاً كما في قاضي خان والامم مشير الى انه اذا كان الميت وحده في المسجد
 والباقي خارجاً لم يخلو فيه وفي الحديث فيه اختلافهم وفي كونه من الخلفان
 تنبيه على ان لكل طائفتين دليل فانه قول بلاديل بخلاف الاختلاف في فصل للقول
 ذهب عليه من المشايخ بالياء جمع شئ من نفع الميم وكن بين اما مسورة
 سكن الياء او سكتة مع فتحها وهي اسم جمع فان المشايخ وكن مع جمع
 من خين واحد وخين او احدى وسين وقد يعبر به عما يكثر علمه
 لكثرة تجارده ومعارضة والمراد المتأخرون من علمائنا غير المتقة من الامم
 وتلا فذته وسحق في محل الجنازة اربعة من الرجال بقرينة تذكير العدد
 فيكره ان يكون الحامل اقل من ذلك او الحامل دابة كما في الحديث والامم للعدد اي
 جنازة الكبير فلو كان صغيراً جاز حمل الواحد كما في المشايخ والجنازة سنة
 كما في الجلالى واما الحمل والدفن فممن كفاية ولا يجوز الاستنجاء للحمل اذا
 قيسوا كما في الحضرات والجنازة بالنجاسة في الميت بسريه كما قال الاثير
 وفي كونه انما بالنجاسة الميت والكره كدبر والحق ان العادة قالوا بالنجاسة في
 الميت على السريه فان لم يكن عليه من سريه فحقش وسن ان ينجس
 انت يا ابا يوسف خا طبرية ابو حنيفة فقل كما فروا به كمن سئله ثم غيره
 هكذا تروى كعبا رده مقدم اي يمينك وهو با وها ويمين الميت شدة
 تصنع ثوبها على يمينك ثم كذا تصنع مقدمها ثم ثوبها على يسارك

من
 من

حاشا في كل وضع من الاوضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر حتى الحديث من
حمل جنازة اربعين خطوة كقوله اربعين خطية وربعون من الكسرة
اي في سبيل الجنازة او اليه كافي اس من غيره لا حجب في حقين وهو اول عدد
الفرس وكلمة لا اما للثني المضارع والبرية بمعنى غروة يكون حاشا اربعة اوسى
خطوها احب والفضل فلا بأس بالمشي لملأها ويعجزا ويرى ربه وذكره ابو يوسف
ان يتقدم من سقطا عن القوم وعند رايته احب من رايته واما حنيفة رايته يتقدم امامها ثم يقف
حتى ياتيها وهذا دليل على ان لا بأس بالركوب كافي في الجبوت وهذا دليل على ان فضل الجنب
كقوله والاكفاء مشعوبة لا بأس بشي الجنازة بالجهر بالقرآن وذكره في الجنازة
مكروه كراهة التبرع كافي الميتة وكذا لا بأس بمرثية الميتة وغيرها كافي الجنازة
وذكر قاضيان انه كره ان يقول الماشي استغفر الله غفرا كثيرا وذكره الجلبوس
اي جلوس شي الجنازة قبل وضعها فلا بأس بالجلوس بعد وضعها كافي الجنازة
وفي اشعار بان الغيام اول قال الجلباني ان الغيام يستحب حتى يدفن ولا يجوز الجنازة
اذا حوت به الا اذا اراد ان يشهد قال محمد هذا شيء محدث لا اصل له كما قال ابو
وفي الجبوت اذا كان القوم في جميع فجى بالجنازة يتومنون لها اذا رآها قبل وضعها
عند بعض الناس ويجوز انهم لا يقومون فعلى قاضيان وغيره ان ذكره في الجنازة
على احد عشرين ويحد القبر من حده او الحداى حفرة جانب القبر حفرة
تسمى بالحد اسم منقول كافي في الحفريات وبالحد ينحى الله وهذا وسكون الحاء كما ذكره
الجوهري وحيزه ونحى الحاء عن صاحب المذهب وقبر جليل على قدر طول البيت وعنده
على قدر نصف طول وعنده الى السرة وقيل الى الحركة في الحفريات وان زاد على ذلك افضل
فلو كان على قدر قامة فهو حسن والحد سنة ويكره شي وهو ان يحفر وسط القبر
وبين وهذا اذا جعل لا من واما اذا صنعت فالشق واحى كثر من الجحابة
حتى لا يضر ان يرسوا في كتراب من غير حد ولا شق ويوق كعب من التراب بلينتين
او ثلث كافي في الجبوت واما التابوت فمن البتالى فانه يكره وعن ابى بكر محمد بن الفضل
لا بأس به في ديارنا ولو من كبره لرخاوة ارضنا الا ان يكتنه ان يمتدش فيه
التراب ويجعل اللابن الخفيف عن بين الميت ودياره وطين الطبقة التي
ما يلي الميت ليصير كاللحم كافي في كراهة احدى والمبادئ من عطف كواوان الحجب
ان يدفن الميت او يقتل في متار قوم كان في بلدهم وان نقل سدا او ميلين او نحو
فلا بأس به كافي في الجنازة وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء في نقله
ولا يستعمل بالانفاق الا اذا دفن في ارض غصبت كافي في الحفريات او صنعت

كافي قاضيان واعلم انه اذا مات في كسفة من قبل ويكون ويرى في البحر لتقدر الكفن
كافي في الجبوت ويجعل الميت في اي في القبر ما يلي القبلة بان يوضع الجنازة في جانب
القبلة من القبر ويجعل الميت الى اللحد وفي افراد الفاعل اشارة الى انه لا يخل
الميتا او لاكثر في قبر ولا بأس به عند الضرورة في تقيدهما افضل ويجعل بينهما
حاجز من صعيدة وفي الاكفاء اشعار بان لا ياتى الحصى في قبر تحت الميت فانه مكروه
كافي في الجبوت وقال الجلباني لا يجوز التاء المضربة كانه الخزانة وذكر في الزاوي
انه مكروه خلافا لما للحجاز وفي الجلباني لارواية في ذلك فاعلم انه لا يفضل في
لا بأس به وهذا اذا لم يكن محشو كافي قاضيان ويقولوا عنه استحبابا
بسطه على ظهره رسول الله اي به وضعا كعليه سلمانك وفي رواية بسطه ومانه
وعلى مله رسول الله اي ابتدانا ارضا هذا وهو وضع الميت في القبر متبركين لسمانه
ورأينا في رخصه وما عنده من ثواب والكرامة رخصنا ونحن في ذلك كله على
ملته ودينه كذا في الكرامة وفي لفظ الواضع اشعار بان الشفع غير لازم وذكره
المحم اولى بالمرأة ويكره ادخال الاجنبى والنزوح كافي الجلباني وعنده قد اعلم
الشعوب ثم الشبان الصلحاء كافي في الخلاعة ووجهه الى القبلة على شدة الايمان
ويحل العقد الذي على الكفن فيقول اللهم لا تخزننا اوجه ولا تفتنا بعده
كافي في الجلباني ويسوي على اللحد اللبن بالغص والكسر بالفارسي خشت والقصب
غير المعمول فان المعمول الذي بالنار كس بوريا بافته مكروه وعنده بعضهم وكثيرا
تشير الى اباحة الجمع كافي في الجاهل صغير لكن في الامل كانه او كافي في الجبوت ويسوي قبرها
اي بترقير المرأة بترقير يسوي اللبن كافي في الحافى كفن في الجبوت اذا صنعت
النساء في اللحد استغنى عن التسمية ولا يستحب قبر الرجل عنه نال الدفن الحر
او البلي والطر عن واحنه وفي الجلباني عبادة اصحابنا عن تسمية قبره بخلفه
منها يدل على الجواز ومنها على الكراهة وكثيرا الجهر والخشب الى كره ستر اللحد
برها وبالجحارة والجحس كافي في الجلباني وقيل ان الآول لم يكره الا للزينة وفيه اشعار
بكرهه التابوت من الخشب كافي في الجبوت وبرهاى التراب اي برسل تراب اخضر من القبر
اليه فلا يزد عليه من تراب غيره وعنه لا بأس برش الماء عليه وعن ابو يوسف انه
مكروه كافي في الزاوي ويسمى اي يرفع القبر استخرا غير سطح قد بشر
في ظاهره رواية كافي الكرامة وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر شئ
في رواية وفي كثر ما لا بأس بالاجرة بعد الاطالة وفي الخزانة لا بأس بان يرفع
ججادة على رأس القبر ويكتب عليه شي وفي النصف كره ان يكتب عليه اسم غيره

وان بنا عدينا وننقش ونصين ويرف ويخص وفي كثرات عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان قال هنيئاً لربنا وقطر الاقطار على قبر المؤمن كفاة لذنوبه وذهبي من الاثام
والتجسيس والمخاد ان تليين غير مكره وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة
ويؤتي القبور الخبز وأعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليفتقروا وتشفوا
باحورهم وهو باره ويكره اجتماعهم عنده للتعزية وزيارة القبور كجدة
للرجاء وكذا المناء على الامم فيقرب القبر ويضعه مثل في الحياة وقيل
البراء قائماً اولى فيقوم بخداه وجهه وقيل لا بأس بان يطأ القبور وهو
يقول القرآن اوسموا اولادهم وعنه لا يطأها الا ضرورة كما في الخبر
فصل الشريعة من شهيد او المحذور او من شهادة اي
المحذور مع المشاهدة بالبحر والبصرة ثم سمي بمن قتل في سبيل الله
اما المحذور الملائكة اياه تنزل عليه الملائكة واما المحذور روحه عنده تعالى
وكشهاداء عنده برهم كافي المزدات فهو على الاول بمعنى المقتول والثاني
بمعنى الفاعل ولما اطلق شهيد بطريق الاتساع على الكفر والكفر والمطعون
والمطعون والكفر برب والعاشق وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم
فكان لهم ثواب المقتولين كما اشير اليه في مجسود وغيره فمهر شهيداء في
احكام الاخرة بين الشهيد الحقيقي شرعاً وهو الشهيد في احكام الدنيا
فقال مسند جنس فلا يحتز به عن شيء وقيل به احتراز عن الكافر
فيقتل وفيه انه لا يجب غسل كافر اصلاً وانما يساج غسل كافر غير حربي له
وتى سلم كافي كلاب طاهر اي ليس به جنابة ولا جيف ولا نفاس ولا
انقطاع احداهما كما هو المستأدر فاذا استشهد الجنب يغسل عنده وهذا
خلافها واذا انقطع الحيض والنفاس كما تشهد فعلى هذه الخلاف واذا استشهد
قبل الانقطاع يغسل على امره وايتين عن كافي كثرات وفيه اشعار بان الجفود
المنفاس موجب للغسل كافي الكرماني وهذا خلاف ما مر منه بالغ فاذا اقر
يغسل عنده اذ الشهادة صفة مع يستحق الانسان بعقله ولا عقل له يعتد به
فاذا اقر المجنون يغسل عنده ايضاً خلافاً فيها كافي كثرات فعلى هذه اخرج المجنون ايضاً
بقوله بالغ فلا حاجة الى غير اقل كافي الا انه لا يخلو عن اشعار بان غير الطاهر
والبالغ غير شهيد عنده في احكام الاخرة وفي المحيط ان يغسل ساقط عن
البالغ لانه يخاصم من قتل فيقتل عليه اثره فيكون شاهداً بخلاف العبي فان
لا يخاصم بنفسه بل الله يخاصم عنه فلا حاجة الى ابتداء الاثر تحتل قلماً ظلماً

بان يقتل اهل الحرب او يلقى او قطع كطريق قاتلاً ذاباً عن نفسه او ماله او حله
او سلم او ذمي او ان يقتل الحاكم برون عليه في كسر ليل اسلح او غيره او نهرا
بسلح او خارج بسلح او غيره كافي شريح كطاهره فاذا اقر في قتاله خولاً
لم يغسل وان لم يغسل القتل اليهم وهذا عنده واما عند الطريقين فيشترط ان
يغسل القتل اليهم ولو بالتسبب فلو قتل سلم بالوقوع في حفرة ثم نهزها او
بابطاء واية منفلة منهم بل اراك او سابع او قاتله لم يغسل عنده خلافاً
لها ولو اوطئت وعليها اراك لم يغسل بخلاف كافي المحيط واما قال قاتله لانه
اذا مات ولو في الحفرة غسل فلو فرغ الدم من موضعه غير معتاد كالاذن وكعين
لم يغسل بخلاف كافي المحيط واما قال ظلم لانه اذا اقر رجلاً او قصاصاً او ذميراً
او افترا سبب او سقوط بناء او غرق او طلق او كمل غسل بخلاف كافي
قتل لبي او قتل طريق او عصيته ولم يجب على القاتل او عاقلة به اي نفس
ذلك القتل كافي احدى فلا يغفره كدية كواجبة بالصلح او صيانة الدم عن كسرهما
اذا اقر احد الابوين ابنة اذ يجب فيها التخصيص الا ان سقط بالصلح كدية الا
شلا على ان في شهادة دوايتين كافي الكافي وفيه ايماء الى انه مني وجب في
فوق شهيد وكدية فلا فاذا اقر عداً كما اذا اقر بالسلاح فقد يجب القصاص
بالاجماع واذا اقر بشبهة العدا وكخطا او الجاري مجواه كما اذا اقره بالعصا
او رمي عنصفاً فاصاب او سقط نائم عليه فهلك بحسب كدية بالاجماع ولم يرث
اي لم يخلق قلبه من رثا يخلق كافي الكافي في نزع عنه عن هذه المقتول
غير ثوبه اي الثوب المختص به بما هو من جنس الكتف فينزع عنه سلاحه والغزو
والخف والحشو ونحوه لانه كره التكليف بها ابتداء فله بقاء والشرع
ان لا ينزع كسر او يلو ويراد عليه ما شاؤا من جنسه وينقص عنه ذلك المحيط
قيل معناه يزاد ثوب جديد تكميلاً له وينقص ما شاؤا وان كان ما عليه يبلغ
السنة وقيل زاده وينقص اذ اقل او كثر حتى يبلغ السنة وهذا النسب قوله لبيتم
كفنه اي يصير على وفق السنة ويحيطونه ان شاؤا ولا يغسل كقتل الاجناس
ويصلى عليه كغيره ويدفن بدنه الذي على بدنه وثوبه ويكره ازالة وقته لشا
مطارة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا بان منه لم يطهر كافي الطهيرة وغسل
اتفاقاً لوجوب الماء من وجد جمل منقولة الشاة قتيلاً بما يؤثر في اذهاق الدم
وان كان جديداً في حصر او قرية سواء كان في موضع القاءة كالمحلة وكدار
او لا كالثاء مع وكجامع وما ذكره للمص انه لا يغسل كقتلها فزيد ليل ذكره

في محله ولا يعب فيه في الخطاء وانما في محله لانه لو وجد خارجا عن الغناء لا يسل ان
لم يكن محله كما لم يعلم قائله فان علم لم يسل سواء كان الغسل بحدية او حرا وعصا
كبر او صغير لكن في الخيرة ان قل بعضا صغيرا غسل انسانا لوجوب المال و
بالجهر والعصا الكبير يغسل عنده مثلا قالها للمعان في كماله وكشاحي وهذا
اذ لم يخالف الهداية من قتل بحدية ظلم لم يسل فان قتل ظلاما فناء وقد علم
قائله اذ لو لم يعلم جازان يكون متعديا فلا يكون لغسل ظلاما في الكراهة وغيره من
جرح وارث او صا رخلقا بان نام ذلك كجرح او اكل او شربا او عي
او اواه خيمة اي انزلته برا من الايوان او الواي وهو متعدي بالي ونفسه وانكره
كونه متعديا بنفسه وقال لا زهي انزاله فغيبوا ذكره ابن الاثير او نقل
للشاذلي من المعركة بفتح كراء حيا تنازع فيه او اه ونقل الحركة ذكره على العامة
والا فلا نسب نقل من مكانه بل تحرك منه وكذا اقام منه كافي شرح الهادي وذكر
في المحيط انه اذا نقل لثلا بطلوه للجول فليس بالاشاث وقال الحاكم اذا نقل
والتقال بجاله لم يرتث او بقي في المعركة عاقلا او وقت صلوة كما مل كارد
عن ابي يوسف وظاهره رواية يوم اوليلة كافي الترمذي وقال كراهي ايراد ابو
وقت ما صار صلوة ديناه عليه وفي المحيط ان بقي حيا يوما او اكثر وجر في
القتال لم يرتث وان كلمهم وفي النخبة ان بقي حيا اقل من يوم وليلة لم يرتث
عند محمد او اوصى بشي عند ابي يوسف خلافا لجمه قبل جوابه في الدين و جواب
ابي يوسف في الدينوي وقيل لا خلاف فاقال قال في الدينوي واما قال محمد قال
في الدينوي كافي الترمذي عن ابي جعفر انما ارتث اذا زاد الوصية على كلمتين كما
في الخبايا وقيل هذا اذا تكلم كثيرا من امره نيا كالبيع فان قل لم يرتث كما في
الخيرة والماضلة اذا بوي عليه شي من الاحكام او استغنى بشي من الدنيا فقه
ارتث كما في النخبة واعلم ان المرتث له ثواب الشهد ولو غسل كالغريق كما في النخبة
وصل عليه عطف على غسل وليس مستردك لسبع الملازمة بين غسل والصلوة وان
قتل المبني او قطع طريق غسل في رواية ولا يصلي عليه في ظاهره رواية وعن ابي حنيفة
لا يصلي عليه وقت الحرب ويصلي بعده في رواية وعن ابي حنيفة في الصلوة على
المصلوب رواية كافي الظهيرة وفيه اشعار بان اذ قتل نفسه خطا يصلي عليه
وهذا بلا خلاف واما اذا قتل نفسه فقد يصلي عنه كطريقين والاهم عنه كعدو
انه لا يصلي عليه لانه لا توتله وعند الجمهور ان يعكس كما في النهاية والله اعلم
اذا اشتد خوف احد و بحيث يمكن كغيره

وكوسعا واشتد مشروعه عند بعضهم ولذا ذكر في القدرين والكان في اقل العامة
لم يرتث ولو لم يذكر في بسوط المحيط والنخبة وغيرها وقيل حفرة لعدو كافي النهاية
والعدو يقع على الواحد ويجمع جعل الامام اي خليفة السلطان او نايبة امه
بالضم اي جماعة من سيرة نحو العدو اظهروا في موضع الاضمار وصلى الامام باخرى
من الامة دكة فقهية منتظر في الشكاي اي صلوة كغيرها للمسا في النخبة واليه و
صلى دكتين فيتعدي بغيره في غيره من الظهورين وكذا وفيه اشعار بان لو
بانه دكة وباخرى ما بقي ظنانا المقيد بسم القراءة فقد صلوة غير الامام
للاخفاف في غير اوانه كافي المحيط في صفة هذه الامة بعد سجدة ثالثة في الشكاي
وقد تشبهت في غيره اليه اي الى العدو وقت باذنه ولو مستدرا القبلة في عات
تلك الامة التي جعلهم نحوهم وصلى الامام بهد فقه بعد الافراد ما بقي من دكة
الشكاي وكفى غيره كالم الامام وحده فقه هذه الامة المبذولة من غير
سلام اليه بعد سلام ووقفت باذنه وجاءت الامة الاخرى الملاحقة وامت
صلواته بلا خفاء ثم صفت اليه وحالت الامة الاخرى المبذولة وامت الصلوة
برا اي بقاء ولا يخفى ان هذا اذا كان لكل مسافرين اثنين او الامام قويا
واما اذا كان الامام مسافرا وقوم او بعضهم مقيمين ففي الشكاي يصلي الامام دكة لكل
امة كما قرأ في اسلام الامام جادنا لا في فضلي السافر دكة بلا قراءة وكثير ثلث
ركعات بغيرها في ظاهر الرواية وفي رواية كمن يقرأ في الافرين كفاية
واما الامة الثانية فتصلي بقرأة السافر دكة وكثير ثلثا لا زهم بوقون
والكلام مشير الى ان الاصل والافضل ان لا يفتن دعوا في الصلوة مع الامام
ان يجعل الامام امة منهم نحو العدو ويصلي باخرى يجعلهم نحوهم فيجوز في غيرهم
منهم ان يصلي بهم ككل في المحيط والى ان صلوة الخوف مشروعة في زماننا خلا
لابي يوسف لما فيه من المشي واستدبار القبلة كما في الهداية والكان في غيرها
من المتداولات فكان الناحض التفتازاني لم يتصف بكتبنا المتداول حتى انتهى
والا لم يقل في شرح الكشاف ان خلافة لم احد في كتب الفقه في الخلافات
وان زاد الخلف اشتدادا بحيث لم يتبرلهم الغزول عن الدواب صلوا
دكانا جمع راكب وهو وان خضع في القتار عن علي ظهر السيف لكن في الامام
فرادي اذا كانت واقفة او سيرة بنفسه ولا يجوز الجماعة الا اذا كان
المتعدي على دابة الامام كافي المحيط وهذا ظاهر الرواية وعن محمد ان الجماعة حارة
بايماء للمركب وكسجود اليه حرة قد رواه فسقط التوجه ضرورة فيفسد

القتال كغيره وفراشها بارزهم يأخذون سلاماً في الصلوة وذلك لأنه متى
كان في الكافي وكشي فيها هادياً من الهدى في الصلوة إلى مكان الوقوف
ويستدحها الركوب فيها إذا ابتداء على الأرض وهذا كله إذا أقروا من الهدى
وأما إذا بعدوا فلا يجوز وإن ظنوا عذراً بأن راوا شيئاً أو جازاً فخصوا
فإن كان كالمظنون أو لا فقد أعادوا كما في العفة **فصل**
صح في الكعبة أي البيت الحرام وسعى بها أما لا تشاء أو تربوا أو كونه بناء
منزلاً أو لأن طولها كعب كالمساحة وهو سبعة وعشرون كما في الأزاره ولعل
ذلك من الأعلام كغالبه ولذلك يعرف بالله الغرض كمنفرد لو كان ظهره إلى
طهر المكة وفيه إشعار بصلية الجماعة في صلوة المنفرد وفيه تفصيل ذكرناه لا
يصح أن يظن إلى وجهه أي لأمم فيجوز إذا كان وجهه إلى وجه المكة
مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الأهدى وينبغي أن بينه وبين الملام
سيرة بأن يعلق نظماً أو ثوباً كما في الجلال وكرو الصلوة فوفرت
لترك السجدة وحاذ على جداره إذا كان وجهه إلى المشرق والافلا كما في الجبل
وإن اقتدوا في الغرض كمنفرد حولاً أي حول الكعبة المحرم وبعضهم
اليراس من أمه صح الاقتداء فيها فصح الصلوة أن لم يكن ذلك لبعض
جانبه أي الجانب الذي يكون أمامه في كل جانب آخر كما إذا كان لأم
في الجانب الشمالي ونقطة القبلة في الجانب الغربي وفيه إشعار
بأن الملام خارج البيت فإن كان داخله صح الاقتداء إذا فتح الباب وفتح
لأنه لم يجر كما في جانبه من البيت الحرام كما دفعه لأتمام الكتاب مورد اللفظ
الجانب في فوهة الجبل لا ختم **كتاب الزكوة**
ذكر بعد الصلوة لأنها أفضل العبادات بعدها كما تقرر وهي اسم من التزكية
وكلاهما متعللاً وفي المفردات أنها في اللغة التزكية الحاصل من بركة الله
وفي شريعة القدر الذي يحبه إلى الفقير وفي الكرم في أنها في القدر محبان
قائلاً إيتاء ذلك القدر عليه المحققون كما في المعربات وهو القابل للعنوان
وبالاشتراك قال الزمخشري وابن الأثير وأما ترك في العنوان
العشر وعينه فما ذكر فيه لأنه داخل فيه تغليباً أو تبعاً وأعلم أن سببها
المال وله شروط كما للمكفر فصرح بأن شروطه أو كذا فغالبه
لا يجب أي لا تفرض فرضاً قطعياً الأعلى من حقيقته كالمسلم أو كذا
فإن المأخوذ منه الزكوة كما في التختة وغيره واحترزه من الحرب فإن الكفاد

كلام

كلامه ارتقاء كما في عتق مستعني وسير كذا هدي وما أخذ منه عوضاً عما أخذ منا
أو حيازة ما في يده كما في كسبه ولا يخفى أن ما ذكرنا من عن قديمه ولذا لم يذكر في بعض
النسخ وظاهره أن الحرمة والملك كالحبس والحبس شرط الوجوب شرط البقاء أيضاً
حتى لو ارتد عياداً بانه سقطت الزكوة الواجبة كما في الأهدى مكلف أي مكلف بالزكوة
فيتبع على مقتضىه ولا يخفى عليه ولو استوعب حولاً كما في قاضي خان ولا يجب على مجنون ولا عبي
وظاهره أن العقل شرط في جميع الأحوال كالمملوك حتى إذا أفاق في فحصة يشترط
الحول من وقت لا فاقة كما روي عنه وفيه هذا في كذا بل في مجتبه ثم أفاق وأما
إذا كان مغيثاً في أول الحول ثم جرت ففته أن استغرق جنونه الحول سقط عنه
الزكوة وأما وجبت من أوله وعنه أنه لا يجب بالافاقة في الحول قبل أو كثر
كما في كذا هدي وهذه أقول الأربعة كما في الكافي وبه أخذت في وجوده أي في
الزكوة وكذا لا فاقة في أكثر الحول كما في كسبه ثم أشار إلى شرط المال الحول
مالك أي قاده على كسبه على وجه لا يتعلق بذلك بصفة في الدنيا والآخرة
في العقب كما في كذا هدي ملكاً مثلاً مصدر كما في القاموس كمن في المتقاريس
أنه بالكسر اسم تاماً أي كمالاً بان يكون في يده أو يداينه كالمصارع أو يد
غيرهما كالمستقر من القراء ونحوه كما في المنظم ولو فسر كمالاً بيبه ورقته بخبر
عنه بعض ذكرنا ولا يخفى هذه القصة عن قديمه كالمال لأنه يخرج للحولي وقديمه
لم يذكره كظان الحساب في اللغة الظاهر وفي شريعة ما لا يجب فيها دونه زكوة
من المال كما في الكرم وفيه إشكال فإنه لم يصدق على ما في ذلك من مثلاً واللام
للتعقوب فانه مغلول مالك لا يخلو عن احتضاره في لا يجاب إلى قوله ملكاً تاماً
وقوله إشعاراً بأنه لو كان نصيباً بين اثنين أو أكثر فلا زكوة فيه كما إذا كان لرجلين
أربعون مثلاً كما في كسبه والمبادر أن يكون نصيباً لا حلاً فإن كان عراً
فإن كان له خصم حاضر فواجب كسبه والآخر واجب تصدق إلى الفقير ولا يحل له منه
شيء كما في المنصف ومثله في المينة فلا زكوة في الخصم والمملوك شراء مملوك
كما في المنظم فام أي زايه يقال فام يعني فاء ونحوها إذا زاد وبموله كما في
أما بالتمية أي بكونه غنياً وهو في اللغة ما هو عوض عن شيء وفي شريعة ما لازم
بالبيع وإن لم يخل تحت تسمية موقوف والمراد ما خلط في الأصل لا يقابل البعير به
كما ذهب وكفظة كمن في هذه الظاهرة أن طلب المنة في الأمان غير مشروط بالحو
الزكوة أو كسبه أي لغيره يقال ساء الماشية سوماً إذا رعت أو بنية الخزانة
أي المصنف الجرم أو الغالب منه للتجارة كما في كسبه وهي تصرف في رأس المال

طلبا للرج قبل ليس في كلامهم تاء بعد هاجم غير كما في النودات مع الحول اي مصاحبا
 كل من المينة واخبرها لدوران كشمس في المطالع والمغرب من موضع الى العود
 اذا حصل الدور كما ذكره الراغب وفيه اشعار بان كجعة في الزكاة للمينة كشمسية كما
 اثبت في الكافي والكرمان والى الخفا اشار في المينة ان المرعيان اعترفت
 وتحتقن ان شرع برية ليس في غير النماء الا انه رخص في قيم المينة في الجرب
 وسوم في السوء وكينة في مال التجارة سولا مقام الملاء ويريد الحكم على ذلك
 وانه لك لو اسكحل حول ما في دهم لا مال له غيرهما كان عليه الزكاة كما في
 والمزينة واليه اشير في الحقة فعلى هذا ينبغي ان يجب الزكاة على من ليس له غير
 السائمة او مال التجارة شيء واسام او نوى التجارة سولا وكما هو ان يكون
 النصاب وسوم شرطا في كل الحول والنصاب لم يشترط الا في طرفه وسوم
 في اكثره كما ياتي فاحصل حصة لنصاب عن حصة الاصلية اي عايد فع
 عنه الهلاك تحققتا او تغير كطعامه وطعام اهله وكسوتها والسكنى والادوية
 والمركب وآلة المحترف فان هذه الاموال ليست ببنائية فلم يجب فيها شيء كما في
 وغيره فقولنا تمام حال المونة هذا الوجه على انه يخرج لما ذكرنا من كجعة وغيره ثم
 لا ينبغي ان يكون داخل تحت الحاجة الاصلية الا انه لما كان فيه تفصيل خصة بالذرة
 فقال وفاضل عن دين حادث في كولي او بعده فانه كمال من ماله لوجوب الزكاة
 وكما في لا يقطع زكاة كولي عند الاثمة الثلثة خلافا لزم في كافي في المشرع وكين
 شامل لدين ماله كدين عشر والحاج وقيل ان كان تحت عنقه والافلا
 وكين الزكاة فانه بمنى في كاشته وكذا في غيرها عند بطرفين سواء كان
 في كعين بان كان قائما او في الذمة بان كان مستهلكا وعزاي يوسف في كعين
 بمنع لا في غيره وعند زفر لا يمنع اصلا وشامل لدين العباد كالشئ والذرة
 والمهر فانه مانع وقيل ان كان ينفق كزوج اداءه من طابته بمنع والافلا كما في
 وقيل بمنع المجلدون كولي كما في الاختيار وذكر في المعنى ان دين العباد بمنع ولو
 موطا وعن المصدر كشمس كاد رواته فيه وللمنع وعدمه وجه كما في كافي في
 انه غير مانع كما في الجواهر مطلقا ولو بالجهل والجس طلبا واقفا من عند
 هو اما الامام في الاموال الطاهرة اي كسوم او الملاك في الاموال الباطنة
 اي العروص والجرب او كاد ان في دين العبد واحترز به عن دين كنفه وكلفه
 وصدقة الفطر واجب وغيرها لا يجبر على اداءه ولا يحبس للجلد كما في نثر
 الطحاوي والافلا قد ادى الى ان وجوب الزكاة على كثر احيى كان في حوزة

كما روي عن اصحابنا وفي المتن انه على كنفه عند كادى عن محمد لا تقبل شهادته من كادى
 كما في كجعة وذكر العزيماني في سجدة النفاوة انما عند ابي يوسف على كنفه وعند محمد
 على كنفه عن ابي حنيفة وروايتان وفي نسخة عن شيخنا ان النافذ كنفه
 فلا تجب الزكاة على كاتب لكونه عبدا غير مالك ما بقي عليه دهم ولا تجب على
 مالك بعد الهول اي وصول المال اليه لا يامر كان ذلك المال فيها مالا مضافا
 بالكتب مخفي صفة من الاضمار لا خفاء وشعاع مال ذابل اليد غير موقوف والوصول
 تقالبا وانما لا تجب الزكاة فيه عندهم لان كلاما من الملك النماء منقذ كنفه اي
 كنفه منقذ وكجعة وصار او مال مدفون في بركة نسي مكانه خلافا لزم في كافي
 في دار ما وصار او بركة فانه يزكى لما مضى لانه كان كسولا بالجفر المالك
 واما المدفون في ارضه او كره فيه اختلافا في المشايخ كما في كجعة وكافي في كجعة
 علانية كاستر بلا حجة اي بينة او علم القامى وقيل ان نسيان له حجة ثم علم
 فلا زكاة لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكى ويحتمل ان يكون المعنى بلا اقامة
 حجة فلو وجد بينة سنين وله حجة الا انه لم يعم ثم اقام ولا يزكى لما مضى كما
 قال بعض وعز محمد ان لا زكاة فيه وان كان له بينة عادة كما في كجعة ويخلف فيه
 ما على مال مقدر لا يعطيه ولذا لا يزكى والكلهم مشايخ الى انه يزكى لما مضى في دين
 المقدر ولو معسرا وهذا اذا قبض والمكسب لعمال التجارة واما اذا لم يكن بدلا
 عن مال كالوصية والميراث والمهر والدية وبه لالكاتب فلا يزكى لما مضى واما ما
 بيد عمال ليس بمال التجارة كعميد الخدمه فحده خلافه وقال انه يزكى في كل ما قبض الا بالدية
 والله كما في النزهدي وكافي ما خوذ اخذه سلقا او غيره مصاددة
 اي كلفينا قال كنفه المصادرة كسرى راسخ كنفه كرون والمتبادر ان يشوط
 دو القفارة الى زمان الوصول فلو حدث بعد مضى الحول لزم ذلك كما في التنزيل
 وشروط المينة في عركوة وقت الاداء الى المعرف عند ابي يوسف او وقت
 الغزل اي قار الزكاة عند محمد كما في الكرماني ومال الطحاوي الاول وشايعنا
 الى كنفه كما في كنفه وعن محمد لوقال ما تصدق الى اخو السنة في الزكاة ثم تصدق
 بلا بينة ارجوان مجزى كافي كجعة لكن في كعين عن خلافا وفي كروضة لو وضع
 الى فقير بلا بينة ثم نوى جازان كان في يده وظاهر كلامه انه كوسمي حجة ولو
 الزكاة اجزاء كما لو دفع الى محترم وسماه وقصا ونوى زكاة اذ البقرة
 للقلبي كافي المينة لكن في كنفه عن اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكاة
 لم يجز الا اذا تصدق على فقير بان لا يحط به باله العزيماني كولا النفل

ما كثر ان يحجب النصاب في لم يثبط البنية وفيه اشعار بان لا يوزن النسل الى قط
الزكوة كما في الكرماني وهذا رواية عن محمد لكنها تسقط كما في غيره كالحاوي وجو
التخاريف وفي التيسير ما كثر من ان لا يوزن في بعض لم تسقط زكوة كما في
ابو يوسف خلافا لغيره وهو رواية عن محمد وفيه اشعار بان لا يوزن في
في الخزانة والرهبة كما في المقدي فلو ذهب الكل من مديونة سقطت زكوة وان لم يبق
أما لو بقي زكوة عين عنده او دين له على آخر فلا تسقط ولو ذهب من جهة سقطت
عنه محمد خلافا لابي يوسف كما في المحيط ولما ابتداء محمد في الاصل زكوة الاباء ابتداء
به صلى الله عليه وسلم على انما هو المثل عند العرب بتبع المصنفات ويجب في كل خمس
بالغة اى كل فرد من افراد ما الى العشرين من الابل السائمة شاة متوسطة
فلو كانت التجارة فقرا زكوة التجارة كما في الخلاصة والاطلاي والى على ان
البحراء وكيفية سواء في الزكوة فيدخل فيه البحراء كما في الظاهر وكذا العوصاء لا
مقطوع القوائم وكذا الذكور والاناث ولا ينافي في تحريم الحرس عن النساء كما ظن فان
ما فوق العشرين لم يستعمل بالتمام اصلا اذ كان يتميزه اسم حيوي يقع على الذكر والأنثى
كما لا بل كما في شرح التبريل وهي شاملة للعربي والعجمي اى المتولد من كرمي الغنم
وهو ذو سنين عمل من كسده للنخل في اهل منسوب الى تحت عمره كما في النهاية وانما
ابتداء بالحسن اشارة الى ان لا زكوة فيما دونه كما في السنف واعلم ان المله ارفى زكوة
على الحرس كعشر والحرس عشرة والتلثين كالايجي ثم يجب في خمس وعشرين الى
خمس وتلثين ابل بنت مخاض متوسطة لغة ما اتى عليه جولان وشريعة حول
واحد كما في شرح الحاوي كمن في جامع الاصول انما ناقة ثم لا تسنة الماهم
سنتين لان ما ذات مخاض اى عمل وفي المغرب المخاض وجو الولادة والسوق
الحول واحدها خلقه ككلمة وفي الكاس كل ما جاد وحقيقته احطرت شيئا به
في وعائه وفي قوله خمس اشعار بان اذا على عشرين عفو وفي المنظم قال انما
البلطي ان في خمس وعشرين خمس شياه فاذا اصارت ستا وعشرين فقرا بنت
مخاض كما جاء عن علي بن ربيعة وغيره وفي ست وتلثين الى خمس واربعين بنت
لمبون لغة ما اتى عليه ثلث سنين وشريعة سنتان وفي ست واربعين بنت
الى ستين حقة بالكرا الى عشرين سنين وشريعة ثلث وفي احد سنين
الى خمس سنين جذعة بنت سنين ما اتى عليه خمس سنين وشريعة اربع سنين
في شرح الحاوي كمن في عامة الكتب الفقه واللغة ان بنت لمبون ما تم سنين
الى تمام ثلث لان ارمادات لمبون يولد افر والحقه ثلث الى تمام اربع لان

اخفت

استحققت لركوب والحمل والجزء اربع الى تمام خمس لانها شاة واصل الجذع
كما قال ابن الاثير في ثابث هذه الاسماء اشعار بان صفات الواسع الاثر
ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة كما في النهاية وعن ابو يوسف ان لا يوجد
بنت مخاض فان لم يولد كما في شرح الحاوي وفي ست وسبعين الى سبعين
بنت لمبون وفي احدى وسبعين حقتان الى امة وعشرين الماهم تقدم
فان عطفنا لاكثر على الاقل اكثر استمالة ثم يجب في كل خمس زكوة على امة
وعشرين شاة مولودا جاك سابق ففي امة وفي خمس وعشرين حقتان
وشاة وفي خمس وعشرين زكوة على امة وتسعة واربعين بنت مخاض
مولود بنت مخاض فالواجب على المحققين وفي امة وكسب ثلث حقائق ما ساط
بنت لمبون من البين وهو كفارق بين ما قبله وما بعده ثم اى بعد امة
وعشرين يستأنف النصاب والواجب كالاول من النصاب اولوا
في زاد في كل ست واربعين الى خمس سنين حقة اى في كل خمس زكوة على امة
وعشرين شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وتلثين بنت لمبون
مع ثلث حقائق في كل فاذا ابلت النصاب الى اثنين بان يزاد ست واربعين الى
خمس فالواجب اربع حقائق ويجوز فيه خمس من بنات لمبون من كل اربعين
ثم في كل خمس زكوة على امة اثنين شاة مع الحقائق لاربعة وفي خمس وعشرين بنت
مخاض وفي ست وتلثين بنت لمبون وفي ست واربعين الى خمس سنين حقة
فيصير النصاب عشرين واثنتين والواجب خمس حقائق وهكذا ابدا ويجب
في تلثين ونيف بقرا سائما صحيحا او مريضا رقيقا او غيره فهو كالبقرة
اسم خمس يقع على الذكر والانثى فالنساء للافاد واللتايش والى كمن
نوع منه الا ترى ان النصاب يكمل به لكن لا يرا د منه عرفا والطلاق ينصرف
اليه كما في العادة والمقباد ومنه البقرة الا اهلى فالوشى والمتولد بينه
وبين الاهلى لا يقصر في النصاب كما في كذا اهدى لكن في محط الاعتبار
للام فان كانت اهلية يركب والافلا وفي الافتتاح بالثلثين اشعار بان
لا زكوة فيما دونه كما في السنف تتبع اى ذكر من اولاد البقرة اى عكسنة
او تبعة اى انثى منه فيجوز كون الواجب مذكرا وموثنا وفي اربعين
بقرا من اوسنة بعنم الميم وكسرين وهو ما دخل في كسنة اى
ما خوذ من الكسنان وهو طالع كسنة في هذه كسنة لا الكسر كما قال
ابن الاثير لكن قال المطرزي انه من المشتق من السن وهو الكسنان

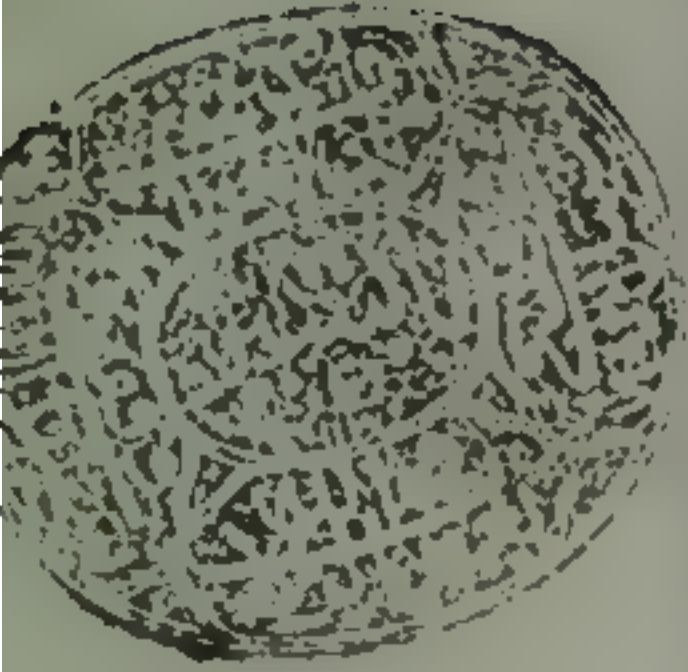
وهو في الرواية ان ينبت المسحوق الذي يصير صاحبها سنا او كبيراً وفيما زاد على الايام
يحبس اي ان يحبس اي صاحب تقدم فيكون فاعل يجب فلم ينظر احد لا يصنعون
شرب والاقل فيستعمل بالميمك خبر من ان تراه الى ستيين فبقيت تبين
وفي كل واحدة ذات جزء من ثلثين جزءاً من قيمة تبين اوسن اربعين من
سنة كافي المشايخ وغيره وهذا ادوية عنه وعنه لاشئ الى ما زاد خمسة
ففيه سنة وقرنها وعنه لاشئ الى خمسين ففيه سنة ورج سنة ثم لاشئ
الى ستيين الى قولها ففيه تبينتان كما ذكره في الحيط ثم اي بعد ستيين في
كل ثلثين من البقرة الاولى الى ما زاد على السنين تبين او تبين وفي كل
اربعين من سنة اوسن فتغير الواجب بكل عشرة عشرة ففي سبعين
تبين وفي سنة ثلثين والاربعين وفي ثمانين ستيان وفي ستيين
ثلاثة اتبعة وفي مائة تبينان وفي مائة فاعلى ذكره مدار الحاصل على التليان
والاربعايات وانما لم يذكر السنة والتبينة والمس في هذه المواضع انما لا
على ابن وجب في اربعين لا فيما دونه الى ستيين ومائة حناكا او من
بسكون الهزة والعين وفحتها جمع منان وما عن كافي القاموس والكشاف وغيرهما
كنز ادنى على نهج حبس النفس فان عتده كل ما افاد معنى الجمع وكان على وزن
واحدة فاعل فهو جمع فاعل كصاحب وصاحب والجمع ما ذهب اليه سيبويه
من ان كلا منهما اسم حسن يتبع على القليل والكثير والذكر والانثى كما تقرر في قوله
فالضمان ما كان من ذوات كصرفي والعز من شعر والاسم غنما فانه اخبر
وحسن بالكبار كالابل وكبقر كافي المضرات شاة اجمعين تاويله للافراد
على الضمان كعز الا ان العز يحذف بالضم كافي كسوير وغيره وفي كافي
الشاة واحدة من الغنم للذكر والانثى او يكون من الضمان والعز والظبا
والبقرة والنعام وعز الجحش والمراة وفي المحيط يتناول الصغير فالتس
واحدة من الغنم فان المراد ما تم له سنة لانه لا يجوز في الزكوة الا ذاك عنه
انه يجوز من الضمان ما اتى عليه كسنة وهو قولها والاول ظاهر الرواية وهو
الجمع كافي الاختيار وفي مائة فاخيرها اسن واحدي عشرين الى مائتا
شاة كافي وفي مائتين وواحدة الى تسعة وتسعين وثلثمائة ثلث شياه
ما كن جملة شاة فان اصلها شوهة قلبها الواو الفاء وحذف الهمزة وذا
وفي اربعمائة الى ما زاد من تسعة وتسعين اربع من الشياه ثم في كل مائة شاة
ففي ثمانمائة خمس وهكذا ابداً ويجب في كل فريضة ساعة من الاناث

المجدة

المجدة في رواية والاناث وذكره المختلط تلك في رواية ففي رواية لاشئ في الفريضة
اصلاً الى التجارة وهو المأخوذ عندها وعليه الفتوى وفيه اشارة الى انه لا
نصاب للفريضة وهو المأخوذ كافي المضرات وقبل ذلك وقبل خمس كافي كافي والى
انه لاشئ اصلاً في المذكور وهو المأخوذ كافي الاختيار والى ان الفريضة خمس
يتبع على الذكر والانثى وبعم العربي وغيره وعن محمد بن ابراهيم العربي كافي العرب
كن في الذخيرة وشروط الظهيرة وغيرها انما تحصى فالاعم الاولي بالذكر
كافي ساير اكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه يشترطه الى ما قالوا ان الخمسة
الآتي في العربي لعملة النقاوت وقيمة كل اربعة دراهم غالباً واما في افراسنا
فالنقاوت فاحش فيقوم ديناراً وعشرة دراهم كافي النقاوت وغيره وكذا
من دراهم اي اسبقاً اصله تار بالشديد فابدل بالنق لا اولى بانه قيل
انه محروك من اراى جاءت به شريعة في الاصل اسم لضروب معدود من الذهب
وفي الشريعة اسم لشمال من ذلك لضروب اوردت في بعض الاول منها وكون
المشاة اربعة اي ثمانية دراهم قيمتها اي الفريضة فانها ما يذكر في قوله وفيه الشئ
عبارة عن قدر مائة بالدراهم والدنانير بتقوم المقوم وهي مائة لا بخلاف
الغنى فانه يكون ناقصاً وزايد كافي الا اذا اهيل نصاباً حاله من قيمتها المضا
اليه كقولها واتبع ملة ابراهيم حنيفاً ولا يجب في الحيوانات الا في الستائة
عادة من الابل والبقر والغنم والخيل فلا يجب في الخمر ولا في غيرها سائتين عادة
ثم في الستائة شاة فقال اي المكتفية بالرعي بالاسم ما يؤكل من العلف ويجوز
الفتح على محمديته في اكثر الخيل فلوا ريد الاستغلاف والاستعمال بلا فخر فيه
الزكوة كما علفوا واستعمل نصف الحول ثم اسام الى تمام لم يحش شيء كافي الى الهمة
وقال عين الائمة لوعمل بالابل اربعة اشهر ثم اسام الى تمام في كل شيء فيه كافي الى الهمة
وفدا ياء الى انه لو استبدلت قبل الحول من جنسها استوفى حول او وكذا
لو استبدلت بخلاف جنسها الا انه مكره عند محمد بن اذ اقر من كوجب خلافه
ثاني يوسف وكافي في الشاة وهو الحج فلو باع قبل الحول للمنفقة لم يكره اجماعاً كما تنال
الاسقاط الواجب بكرة اجماعاً كافي كذا هي ولا يجب في الصغار بالكره في
السومم التي لم يتم عليه الحول جيو صغير من غنم وحمير والخيل فان زكوة لم يجب الا على
الكبار التي يتم الحول عليها من الابل والبقر والغنم والخيل وهذا عند الطرفين خلافاً لابي
فلو ملك بكرة او الهمة او غيرها من عشرين فصيلاً او ثلثين مثلاً او اربعين مثلاً
الحول عليه لم يجب شيء عندها ويجب واحد من عنده وعنه روايات او كما في الترمذي

فالأختلاف في المنفعة على الصغار وقيل في بقائه كما إذا ولدت مسومة قبل الجول
 فركبت فتم الجول على الصغار فلا شيء عندها خلافاً له فالبيع قولها كما في المنفعة وينبغي أن
 أن لا زكوة عندهم في المهر إلا بتفكا للكنبار أي الكبر من كسمة التامة الجول فيجوز
 الصغار تابعة للكبر على انقضاء المنفعة دون تادية الزكوة ولذا في كان له سنة
 وتسعة وثلاثون مثلاً فعليه السنة عندهم إلا إذا هلك فان الزكوة سقطت عنهما
 عندهما إذا الزوج باعها رها ووجب جزء من ربعين جزءاً من سنة عنده
 لأنه جعل كل سنة بعد هلاكها إذا هلك الحملان ونحو السنة عندهم كما في كسرة وغيره
 وينبغي أن يحجب زكوة عنده في المهر بتبعيته كغيره ثم صرح بما أشار إليه بقوله
 ولا يجب إلا في كسمة قتال ولا يجب فيما يعمل أي بعد من المهر ولو لم يجر الجول
 وأما في الأرض والركوب وغيره والأوجب في كسمة الوسط أي متوسط
 بين اللطيف والادنى وكسمة في الكافي لو كان له خمس من الأبل الحاف نظر إلى
 بنت مخاض متوسطه لأنها المعتبرة في انعقاد السبب بافضله في الشئ
 وإلى قيمة أفضلها ونقص من كسمة الوسط بتلك النسبة فان كانت قيمته
 مخاض وسط مائة وقيمة الأفضل تسعون فالنصف بينهما بالنصف ففرقنا
 أن الواجب في الحاف شاة تساوي قيمة شاة وسط وكذا لو كان له ثلثون
 بقرًا من النجاف نظر إلى قيمة تباع وسنة وسط وإن لم يجد الوسط يأخذ
 العامل أي أخذ الصدقات الأدنى من كسوماته مع الفضل على الأدنى حتى
 يصير إلى الماخوذ وسطاً ففائدة الإشارة إلى أن كسوماته لم يتعلق بأعيانها وإن
 يجوز أخذ الصغيرة وكسومة ونجفاء وكسما وذا لا يجوز كما في المشايخ وإن
 الاختيار للعامل لا للمالك كما في كسافة وغيره وكسمة أن النجاء له لا للمالك كما
 في الاختيار وغيره أو يأخذ الأعلى منها ويرى أن المالك الفضل على الماخوذ
 فقيمة شمار بان يجوز أن يأخذ التي في بطنها وله والتي يسمى للمالك ونحو
 والمشارع لا يأخذ واحدة منها ولا يخفى أن لا نسب لقيمة هذه الماشية
 على سبيل زكوة كغيرها إلا أنه اختصاراً ولما فرغ من حكمه كسافة
 شرع في الصامتة الفضل فقال ونصاب الذهب أي الجول الأصغر الزرني
 مضروباً كان غيره وأنما يسمى به لكونه ذا أهباً بلا بقاء عشرون أي
 مقدار عشرين مثقالاً هو لثمة ما يوزن به قليلاً كان أو كثيراً وعرفا
 ما يكون موزوناً قطعة ذهب مقدار عشرين مثقالاً وظاهر كلام الجوهري أنه
 معناه لغة وقيل أطنافس غيرات متوسطه غير مقصورة مقطوعة ما اعتد من طرفها

فالمشال ثمانية شعيرة وهذا على رأي المتأخرين وسنجد أهل الجواز وأكثر البلاء
 وأما على رأي المتقدمين وسنجد أهل كسمة فالمشال ستة دنانير والرافع أربع مئود
 ويطسود جتان والجهة شعيراتان فالمشال عشرة وستة عشر مثقالاً فالتفكا
 بين القولين أربع شعيرات على ما في التكميل فلا يبعد أن المشال لم يختلف في الجاهلية
 ونصاب المنفعة أي الجول الأبيض للوزن ولو غير مضروب وأنما يسمى به لأنه لا زكوة
 عن ما كسره من الفضة وهو كسرة ما شتا درهم بنحو الهاء وكسرة وربما قالوا
 درهم لغة اسم لمضروب مدور من الفضة والمشهور أن تدميره في خلا
 الثنا دوق وكان قبله على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمان ابن كزير
 على طرفه بجملة من لغة وعلى آخرها بالبوكة ثم غيره بحاج بنقش سورة الاخلاص
 وقيل بكم وغير ذلك واختلف في وزنه على غيره مما اختلف عليه أنه وزن
 اوسعة اوسعة او خمسة أي كل عشرة خمسة مثقال وهو الأهم ثم اختلف على غيره
 إلى وزن سبعة كل عشرة منها سبعة مثقال قبل فخل درهم سبعة اعشار
 مثقال هي اربعة عشر مثقالاً وسبعون شعيرة فالثا درهم ثمانية واربعون مثقالاً
 كل درهم نصف مثقال وخمس مثقال وفيه اشعار بان المعتبر في الزكوة وزن
 مكة في الدنانير درهم كما قال الترمذي وفي مشال الماشية في الدنانير فلو ملك غنائه
 عشر ديناراً وثلث دينار بوزن بلدنا فقيمة الزكوة لانه وزن عشرين ديناراً ووزن
 مكة كافي لغيره وفي آخر الدنانير ان الوزن كسرة في جميع الاحكام ووزن سبعة
 وفي الموازل وجوب الخمس الاثمة ان المعتبر في الزكوة وكسومة والاقارات وزن
 كل بلد فلو ملك ثمانية دراهم في زماننا فقيمة الزكوة وان لم يبلغ وزن مائة مثقال
 ولا قيمة اثني عشر ديناراً كما في المينة وفي اعتبار المشال دنانير لا شعيرات
 حتى اذا كان له اربعون ذهب اوقية ووزنه عشرة مثقالاً ومائة درهم وقيمة لصيغته
 عشرون او مائتان لم يجب شيء بالاجماع كما في الحنفية فيجب له الحظر وهو
 نصف مثقال في نصاب كسمة درهم في الفضة معمولاً كان ذلك نصاباً
 كالدنانير ودرهم وحلية وصحيفة والحوائيم والاسمورة وكسيف وكسرة
 والاواني او تبرك كالكسرة هو حران قبل الفرب فاذا اخرجت بالعين قد
 يطلق على غيرها من المعديات كالنحاس والحديد الا انه بالذهب كسرة اختصاراً
 وقيل فيه حقيقة وفي غيره مجاز كما قال ابن الاثير ويجب خمس نصف دينار
 او درهم في كل خمس بالفضة هو اربعة دنانير او اربعون درهماً زاد على نصفها
 أي نصابها بحسبها أي خمس وفيه اشعار بان كسافة فيما زاد من اقل



فلا شيء فيه استحقاقا كذا قال شيخنا آلا ان الهلاك يصرف الى الزيادة على النصاب الاول
نصابا والبالغوا والنصاب فضا عندا في يوسف وفي الكافي كذا قال محمد
وزفرهما الله وانما يسمى غفوا لانه لا يجب بدونه كافي الحجة وغيره ثم اشار الى
توضيح الكلمتين كما سبقين فقال فيجب بنت خاص الى هلكة عشرة عشر من
اربعين بغيره فيصرف الهلاك الى سوي عشر من بغيره لان الزيادة
اربعة غفوا واحد عشر من نصابه ليست وثلاثين كذا قال ابو جعفر فبقي الخمس
والعشرون فيجب بنت خاص به هذه اعزده وانما عند غيره فيجب بنت عشرون
جزوا اما من ست وثلاثين كذا قال ابو يوسف او من اربعين كذا قال محمد وزفرهما
فان الهلاك يصرف اوله الى اربعة غفوا ثم الى اربعة من نصاب واليهما معا فادفع
ما قل ان الاولى عشرة من خمس وثلاثين والى سوي عشر من نصابه كذا قال
ويقع على الحجة والنجيب وهو ان يكون ابو عربيا والى غيره كافي الهادي ويضم
المستفاد اي الزيادة على النصاب بشرائه او توليد او هبة او وصية او ميراث
او غيرها وسط الحول بالكون فيضم الحاد ولو قبل اخر الحول لانه قيل
وقته الحول الى نصاب من جنسه فيضم اربعون درهما على اثنين منه ثم يركب
عن الكحل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل يستأنف الحول
اخر اجلا او الى ان لا يضم اذ لم يكن له نصاب وذا بخلاف ثم اشار الى
بيان ما هو من جنس النصاب من الجوز والعروض لا السوم وقال يضم الله
الى الكفنة وبالعكس بالقيمة لا تمام النصاب عنده وبالأجزاء ولو وزن عندها
وفي رواية عنه وثنا بدينه في رجوع الى قوله وعشرة الخلاف في صورة
ذهب عشرة مثاقيل قيمة مائة وخمسون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكاة
عنده لا عندهما ولا خلاف في وجوبها عند تكامل الأجزاء مائة درهم فضة
وعشرة مثاقيل ذهبا وان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل كشيء فيه
عنده وهي الاولى فيؤدي من كل ربع عشرة وهو كافي كذا قال وغيره
ويضم العروض اي عروض يكون للتجارة فلا يضم السوم اليها اي الى الذهب
والفضة بالقيمة في المسئولين مثل لا تمام النصاب فيركب في غير حنطة
للتجارة وقت مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم وقال لا كشيء فيه ولا خلاف
فيما اذا كان لذهب عشرة مثاقيل وفيه اشعار بان الجوز لا يقبلان فلا يضم
قيمتها الى قيمة العروض بل قيمتها الى غيرها كما قالوا وانما عنده فيجوز تقويم
كل شيء يضم احد الى اخر كافي الحجة وعروض بعضهم جميع العروض بالنتيجة وانما يكون

وهو كل نصف من الاموال غير الجوزين كافي المعامير وغيره فعلى هذا ان كذا
السوم آلا ان يقال ان الاموال للبعد ونقصانه اي نقصان النصاب في
اشياء الحول يحد بفتحين يكون اي باطل غير سقط للزكاة وفيه اشارة
الى ان الذين في الحول لا يقطع حكم الحول وان استغرق حولا لفرز والى ان لو كان
لا بد من اشارة ماتت في الحول فضة الزكاة اذ كان صوفيا ما في درهم والى ان
لو كان له عشرين ثم غفل انقطع لان الحول ليست بمال كافي الزكاة وجاز تقويمها
بحول اي على حول او اكثر منه لذي نصاب اي جاز لما لك نصاب او اكثر ان يؤدى زكاة
سنتين كثيرة قبل ان تجي تلك سنتين فلو ملك المال لم يرجع على الفقير كافي الزكاة
وذكر في الحول انه لو ادى زكاة الفضة مالك الجوز ثم هلك كان المؤدى حيا
او التبعين غير صحيح وعن ابو يوسف وعلى زكاة واختلف فيما اذا عين بعد الحول
ثم هلكت وجاز تقويم النصب لذي نصاب واحد ان يؤدى زكاة نصاب
كثيرة والكلام مشير الى انه لا يجوز التقويم لكل منهما بل بالنصاب اجماعا فلو تجر
فان كان في يد الفقير لم يأخذه وفي يد الامم اخذه كافي الزكاة والى ان
فصل وينصب العاشر مستأنفة شاملة لما شاع
العدل والجود وهو اخذ العشر من عشرة تقوم عشر حراما بضمهم فيها
اي اخذت من العشر وشريعة من نصاب الامم على طريق لا اخذ صدقة
وامرهم عن المصنف كافي الكرواني وعزوه من المتداول وانما سمي بذلك
الحرب في ذلك دون السلم والذمي وعلم ما ذكرنا من المعنى شرعي لا حاجة
الى نصب مثل قوله على طريق لاخذ زكاة التجار المسلمين وانما سمي بالزكاة
لتخليب غير الحرب عليه والتجار بعضهم التاء وتعيد بكسر او كسرا وتخليب
جمع تاجر وفيه رد الى ان العاشر ما جوز لانه امر جميل وقد فعله الصحابة
الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء صلوات الله عليهم وحدث ان لقيتم عاشر
فأقبلوه معناه تأوكوا للعرض في هذه الامم كما قال ابن الاثير لكونه اشيا
ولعله تغليب فهاخذ العاشر من مسلم ربع عشر اي عشر امواله الظاهرة
وبها طنة ومن الذي ضمته بالسر الى ما زاد وعرفا المشاغل المراد
نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب معها ولو كان لبعض النصاب في
بشرها لم يأخذ منها شيئا ولكن فيه يجب الزكاة ديانة تكال النصاب كافي الحجة
وحديثنا الى السلم والذمي مع تخليبها في ظاهره رواية وعن ابو يوسف
ان تخليب لا يشترط كافي سائر معاداة ان انكر الحول اي ان انكر المسلم

فأما المبعثرة بعد في الحول الثاني وقوله جابيا من داره مشعر بأنه لو ترد في داره
ثم قرأ على العاشر لم يبعث ثانيا وهذا إذا علم أنهم لم يأخذوا ما لم يعلم أما إذا علم
أنهم يأخذون فيبعث كما قال شيخ الإسلام وأعلم أنه لو قرأوا على عاشر متتابع واخرا
أنه مروي وظن المبعثرة مروي وأما قوله فان كان في فحة مزرعة على التا حصة
مولى معين والآفة في الكفر في كجيت وخمس معدن ذهب أي فحة خمس من معدن جوبا
وان قل وقوله اشعار بان في الحول لا يثبط من طه من طه ولا يكون ولا سائر شروط
الزكاة لان فيه حكم كقيمة كما اشير اليه في الحققة واصنافه ككل درهم لانه جوبا و
في الارض موزعة لثلاثة منطبة على ثلثة منطبة كالهبة لقيمة وكذا صام في الحول كقيمة
وما يوكالما وكما وكيفية كلفظ كماله شي من هذا كالتلوة وكيفية وزج والحق كجيت
وغرها كما في كجيت وكيفية وغيرها كجيت كلفظ كماله شي من هذا كالتلوة وكيفية وزج والحق كجيت
لمركز كل شيء أو معدن نحوه من الانطباع كالفقة وجد في مخرج اوعشر الاخر
في ارضنا سواء كانت جبلا او سهلا موانا او ملكا واحترز من داره وارضه
وارض كجيت وباقي من اربعة اخماسه للواحد ان لم يملك الارض كما اذا وجد في موانا
والا يكون غير ملكه فلا يكون اي قال بان لا ملك الارض سواء كانت دارا او غيرها وهذا
عندهما كما في شرح الطحاوي واما اعذه ففقه تفصيل اشرا اليه فقال ولا شيء من الحول
وغیره غير الواجد فيه أي معدن ان وجد في داره وما في حكمه كالمنزل والكنوت
وفي ارضه كجيت الاخره او ايتان في كل شيء فيه وفي كماله خمس ولا شيء في لو لم يجر
جوبا معنى بخلي الله تعالى من مطر كجيت الواقع في الحول الذي يجره حيوان من جنس
يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه كافي الكرماني ولا في غيره عن محمد بن عبد الله بن الجوزي
في البئر وقيل صخر وقيل زبد البحر وقيل خشي البئر الجوزي وقيل روضة كافي الكرماني
وقيل دابة وقال ابن سينا ان كل معدن والحق انه ما يخرج من عين البحر ويبلغ ويرى
بالاحول كافي في الحول واما خضها بالذكر وكذا في شيء مما يخرج من البحر ولو ذهبا
او فضة كافي كجيت انها في معدن يوسف كافي في الحول كافي ان هذه الخنافس
في كل حلبة يستخرج من البحر فالاول ان يقال وما في البحر كملوه وغيره ويدرج ويأ
وزاج وغيرهما وجد في جبل فلا يخرج من ارض بلا علاج نارقيل كان
او كبر او جده لم او كما في الحول كافي في الحول كافي ان هذه الخنافس
منها في فراخ الكناد كافي في النهاية وغيرها وذكر في كجيت ان كذا يبيع بحسنه خلافا
لابي يوسف وكذا في الماي بلا خلاف كالفقة وكذا في ارضنا هو في اهل مال في
انسان في ارض فيه سبعة السلام الى ثلاثة مثلية من كنوان او كلمة كجيت

فأما الحول ولو حكما كافي المستفاد وسط الحول او الفراغ أي انكرا فراغ الذمة
من الدين المطالب من عبده او ادعياء ادمه أي ربه كجيت او صنفه الى عاشر
آخر يعلم هذه الحول وجوده الا بين يدي بما اخبرنا لا بما هو كذب متعين
فالا حسن ان يقال الى عاشر ان كان كافي المتداوات في شمل الكماين بلام
في الحول ان لم يكن في حوزة سنة عاشر او لا يصدق لما ذكرنا وفيه اشعار بان
خط البراءة لم يثبط وهو لانه قد يضيع كافي كجيت كافي فلو جاء به بلاء
لم يصدق في قوله وصدق في قولها على قياس شهادته بالخط او ادعياء ادمه
في مخرجها الى فقير مثلا في غير كجيت اي الاحوال الباطنة فلو ادعياء الاداء في
الاموال الظاهرة لم يصدق لان حق الحول للامم فيضنان ومن كوة عوانا في كجيت
وقيل الزكاة الاول والثاني مسابقة مائة كافي وعجزه وماخذ من الحول كجيت
من امواله الظاهرة او الباطنة اذا كانت نضا بان لم يعلم ما يأخذون منها
اي معتدرا ما يأخذ اهل الحرب من المسلمين في ديارهم كجيت علم نفس الاخذ منهم وان لم
ذلك اخذ منه قليلا وكثيرا تحققتا للسمائة وفي رواية لا يأخذ من قليل ولا ينفق
ان كان ما يأخذون منها بضعاً فان كان كافي لا يأخذ اصلا لانه عند كافي لا اختيار وقيل
يأخذ كافي من امواله وقيل يأخذ كله اذا قدر ما يوصله الى ماله لان الاصل ان يملكه
كافي كجيت ولم يأخذوا منها لانه اقرب الى مقصود الا ان وفي الاكتفاء اشعار بان
الحول اذا انكر الحول او كثر من كجيت يأخذ منه كجيت كافي لبعضهم وقيل هذا اذا
علم انهم لا يصدق قوتنا في ذلك ولم يعلم واما اذا علم انهم يصدق قوتنا فلا يأخذ
منه شيئا كافي كجيت كجيت كجيت لا يخلو عن كافي فان كافي اخذ المالك
نصف عشر قيمته خمره ويوفى بغيره من اهل كذبة واما يأخذ مالنا المثل في علم
يكن في حكم معين والاصناف للعبه في شير ارايا يوشرا اذا كانت للتجارة وفي حكم كجيت
جلود الميتة لا يبعث خنزيره لانه من البقي في حكم معين وقال زفر بن عوف
ابو يوسف يبعثه وان قرر بها جملة ولا يبعث امانة كسلا واذ في من بضاعة او
وديعة او مضاربة او غيرها اذا التاجر ليس بمالك فلو بلغ كجيت المضاربة لم يبعث
نضا باعشر وعشر كجيت ثانيا قبل الحول جابيا من داره وهذا اذا علم
انهم يأخذونه منا فله علم بخلافه لا يبعث كما قال شيخ الإسلام واما قيد بالحول اذا
لا يبعث كسلا وكذا في السنة الآخرة وبعث كل عشرين في الحول الثاني
اذ لم يبعث في الاول وقوله ثانيا اي غير مرة فيعشر في سنة كما جاء من داره ولو
في سنة عشر مرات وقوله قبل الحول من قبل التجارب فانه متعلق بعشر وجابيا

او اسم ملك من ملوك الاسلام وسنة صدر وسمي اى ارضيه بكي قالوا وعرض على كوا
 ذكره ابن الاثير كاللغة في ان يعرف على ابا ابا المساحد والاسواق زمانا لظن ان
 صاحب يطلب فيه فان لم يوجد صاحب فله ان يصدق على نفسه فية او على غيره غنيا
 بشرط الضمان واللفظ بغير اللام وفتح الالف ما وجد من مال غير حرام معرو
 على الارض وتام الكلام باقى وما فيه سنة الكفر من الكفر كالغنم خمس وباقي للمولى
 ولو صفى او عدا او غنيا وستر من الحربى المستامن الا اذا علم باذن الامام شرط
 ان الملك الارضى اى كان الا من غير ملكه كالجبل والمغارة وغيرهما وهذا قد اقر
 سنة الاسلام والكفر جميعا كما صرح به في كحيط وغيره في بعض الظن انه قيد ما يملك
 والا يكن الارض اى ارض خمس مائة غير مملوكة فلا تخبط له اى كيان من خمس لصاحب الخط
 والخط بالكلية من يخبط ان كان بان يخبط على خط البيعة قد اختار لنفسه للبيعة
 وزا كافي الحق علم اشار الى المراد بقوله اى الملك لهذا ما لا يرضى من قبل الامام اول الحق
 اى في اول زمان في الاسلام تلك البيعة ان كان الملك حيا والا فلو رثته ثم وثم
 ويسمى المخط له لا يبطر ملكية الكفر وان تداولة الايدي كافي كحيط وان لم يعرف
 المخط له ولا وارثه فقد وصفي في بيت الملك كما ذكره ابو كريب ويصرف الى القضى
 ملك يعرف له في الاسلام وهذا كله عندها واما عند يوسف فالباقي للواجد وهذا اذا
 تصادقا انه كثر فلو كان له صاحب انا وصنعة فالقول له لانه في يده كما في كذا هك
 ولم يذكر ليس سنة اصلا فيلزم ان في حكم سنة الاسلام وقبل سنة الكفر كما في الاختيار
 وركاز صحراء دركوب اى معدن ذهب ونحوه في ارض غير مملوكة لاحد في دار الحرب
 كافي المغارة فان لم يكن دار الحرب حقة والكفر نجا زاما في كحيط والكافي غيرها
 فلا ينبغي ان يراى به الكفر على انه قال شيخ الاسلام اذا وجد المستامن كثر في حرمهم
 يلزم الرد عليهم لان في اخذه غدر كما في كحيط لكن فيه عن كفورى ان الكفر وكف
 في هذه المقام متساويان في الحكم وفي كحيط ان ركازا زينا ولها وكلام المغرب
 يخطر الميسر وكحيط جميعا فلا يبعد ان يراى بالركاز ما في كحيط من المال بغيره
 ووضع ان كل مستامن اى مسلم دخل دارهم كان وجده اى وجده ملك
 المستامن الركاز ان لم يملكه والكفر وفي ذكر المستامن بخمار باذنه لو دخل
 متلصص دارهم ووجد في صحرائهم ركازا فله ان يملكه بالطريق الاولى كما اشار
 اليه في الحق وان وجد المستامن ركازا في داره من ارض مملوكة لاحد
 من اهل الحرب رده اى الركاز على اهلها اى اهل داره ولو لم يردده واخرجه الى
 دارنا كان ملكا له ملكا خبيثا كما في الحق وهذا قول الطرفين واما عند غنم

بطله
 في المسامحة

كافي لنفسه وانما السنة كوجد ان المستامن لانه لو وجد متلصص فله ان يملكه
 وان وجد في دار الاسلام بغيره السابق وكذا بالرفع ومن كظن ان فاعله غير
 المستامن لان ما وجد من الكفر في صحراء دارهم لا يحسن بالاخلاف متاعهم
 بالحق على الاضادة بيان للمعنى مجازى كاضافة المسامحة بياناً للمعنى الكفر والتمتع
 لغرض ما ينبغي به من عرض كذا نيا قليلا وكثيرا وكذا ان الاثر فيكون ما سوي
 المجرب متاعا وعرفا كل ما يلبس من قسيس كافي المجازى واختلاف المسامحة
 في تفسيره هنا هو ان ركازا هو المعنى اللغوي كما اشار اليه في كحيط في ارض
 له ملك كالمغارة خمس باقية له اى للموجدن واما في ارض ملك فلا تخبط له
 وهذا كحيط وان خربت ما سبق الا انه ذكرها متاعا للهداية ليصرح ان
 في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع وغيره بخلاف الزكوة فانها لا تحصى في كحيط
 لغية التجارة ولما اشترك الزكوة وكعشر في ظهور المالك عن الامانة واطلق
 عليه الزكوة في لسان ائمة الانام شرع فيه بعد كفره من ادق ولحق
 ارض ولو مغارة وعمل لها بغيره في حكمه من الواجبة على الشوك للمخض
 في قول كافي الظهير وكعشر في خبره متاعا عشرة عشرية لا واجبة اذ لا تحصى
 العشر وكما في ارض واحدة او غسل جبل عشرى احتراز عما في الخبر ان
 الاشياء في الجبل في رواية والا لا كفى بالارض غنما جرم مقابل السماء وعشره اى
 ثم الشجر في ارض او جبل عشرى ويظهر القطن لان الثمر المسمى متوع من الثمر
 يصلح للاكل واللبس كافي كحيط وذكروا في كحيط اسير على الشجر وقال ان الاثر
 ما ينجم الشجر كحيط شجورا في المغارات اسم لكل ما يتقطر من اثمار الشجر
 وفيه شاة الى ان كاشى في شجره في داره فله ان يملكه لانه في كحيط وان كان البيعة
 عشرة كافي كحيط وكذا كعشر بستان كذا لانه تابع له كما في قاضي خان وكحيط
 دال على وجوبه عشر ولو كان شجر غير مملوك ولم يخالج احد كما قال كحيط وكحيط
 الحن للعشرة فهو واجب عنه اى المليك كافي كحيط لكن قال كحيط ان كان الامام
 يحكمه ففدية كعشر والا فلا وكذا يوسف وكحيط كعشر لانه ما على الاثر
 وانما لم يكتف عنها بما بعد تبيرا على ان فرع الخارج شدة في حكمه وما خرج من الارض
 العشرة مما يبقية الناس عادة من اصناف الحرب والقبول والبراجين و
 الاوراد وكفوه كحيط وقصص السكرو الادوية والكبدور وفيه دوا الى ان لا ترفع
 ثمن كعشر كما صرح به والى ان عشرين اكل كما قال ابو حنيفة مذهب ابو يوسف
 الى ان عشرين اكل سوى كفاية الرجل وعياله وقال محمد ان ما اكل حسب عليه من

كذا سنة

من تسعة اعشار ده كافي لحيطة وذكر الترتيب ان لا يسد كل شيء منه حتى يودي
عشرها وقيل هذا اذا غمر ان لا يودي فان غمر فلا بأس بكل تسعة اعشار
والكف احوط وعن ابى جينة ان اكل كل قليل بالمعروف فلا شيء عليه قال كنفه
ناخذ كافي لحيطة والى انه لا يشترط كون الارض ملكا والخارج صالحا ولو
كنت في ارض غير ملكك عشرة وقرت تفصيله والى انه يجب في ارض الوقف كسبي
وكجنون والمكاتب والمأذون والمدين كافي لخراجه فانه لا يمنة لوجوب
كافي ظاهر كرواية على ما في البسيط والمبتدأ وان يكون كسبه على الملك سواء
كان مزارعا او داخلا الى مزارع او مورا وهذا عنده وقالوا ان غمر
والمزارع جميعا وعلى كسبه ولا خلاف فانه على المستعير كافي لحيطة وان غمر
ذلك كسبه او التمر والخارج فلا يشترط ان يصاب كافي لحيطة ووزن
رحمها انه وهو اوج كافي لحيطة وهو كسبه كافي لحيطة واما عند هان فان كان خارج
عما لا يتبع سنة فلا شيء فيه مثل الخرج والكنز والتمتع وكسبه وكسبه وكسبه
وان كان ما سبق فان كان ما سبق ويكال كالتمر والتمتع كسبه والتمتع كسبه
وكسبه وكسبه والذرة فلا شيء فيه الا اذا بلغ الفا وثمان مائة وان كان ما
لا يوسق كالقطن وكسبه وعرفان وكسبه فضا به عند ابى جينة يوسف فانه ما ذكر
من ادنى ما يوسق من نحو النخ و عند محمد فانه من اعلى ما يقدر به نوع فضا القطن
خمس احمال كل حمل ثلثة والذرة غران ونحوه غنة اصابه فانه قدر بالاذنة وكسبه
وكسبه وبالكسب والتمتع عشرة واجبة كره وقيل في الجوز كسبه
عنده ووقت الحصاد وعند ابى يوسف ووقت التصفية في الحظائر عند محمد فيعني على
الخلاص لو استهلك الجب بعد هذه الاوقات كافي لحيطة وظاهره ان لا يخلو به
قبل كسبه وذا بلا خلاف وكذا قبل البنت وذا عند كسبه فانه خلافا لابي يوسف
ويجوز التخييل بعد اتفاقا كافي لحيطة والى انه لو اجتمع انواع من جنس يودي من كل واحدة
وهذا عنده واما عند محمد فمن الوسط كافي لحيطة والاطلاق دلل على ان وقت
جميعه هو على كسبه كافي لحيطة وذهب ابو يوسف الى انه على غنم وعشيرة
دوايتان كافي سجدة ملاوة الترتيب ان يستقاه اى ذلك كسبه وكسبه وكسبه
سبح اى ماء جار كالانهار والادوية في اكثر سنة فان سقاه في النصف
او الاقل فن الخارج نصف كسبه كافي للاختيار او مطر او ثلث او برده فالسحاب
اشمل الا في غنم في عدم استغلال البساتين والادوية به عادة فيدخل فيه
العقب الفارسى الحشيش وكسبه وكسبه ونحوه فلو اخذ ما مشجرة او مقصبة

او مبتدا الحشيش فقيه كسبه وفيما خرج وان قل نصف عشر عنده كافي لحيطة
ان سقى الخارج اكثر من كسبه اى لو غطيم يد يد كسبه او دالة اى يد كسبه
هي صنف طويل مركب تركيب مدق الاذنة وفيه واسعة مفردة كبيرة كما ذكر الطبري
بلا دفع مؤن الزرع بعظمه وفتح الهرة جمع كسبه على فخره على الله وهو شغل
ونحوه بلا اذنة ما صرف له من نفقة الحال وكسبه وكسبه الا ان زاد ونحوه وفيه نص
علم ضمنا كافي قوله وما لسماء اى والازنار ونحوه والامطار وما لسماء
الواقعة في ارض عشرة وماء كبير المحفورة فيها عشرة اى منسوب الى عشرة
فانه حصل منه فاما ان في ارض خراجية فخر اى فلو انقطع عن الارض الخراجية ماء
الخارج ثم سقيت باحدى عشرة عذبة وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
في تقدير الوظيفة كافي لحيطة وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
فيه معنى العبادة كافي لحيطة وماء انهار جمع نهر اى يكون او نهر مجرى الماء
خارجا من الارض كسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
كسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
كسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
خارجا وان كان اصل بعضه من ماء فية خلاف كسبه الملك فان كسبه فية من غير
على طريق الكوفة من بغداد ومنها مورود ووزن بزر وجود وكسبه وكسبه
الخارج وهو في اصله حاصل من ربح ارض او كسبه او اوجه غلام او نحو هذا ثم سقي به
ما يات به سلقا فيقع على كسبه او الجزية وما الى الغنى كافي الا اذا هجر وفي الثاني
بضربة الارض كافي لحيطة والى ان كل نهر يحتاج الى العمارة فخرى والى
خارجا وكذا اى مثل ماء انهار جمع في الخراجية الا ان اى ماء الانهار الاربعة
بجانب نهر بلخ او ترمذ وسجود نهر بخند او الترك او الهند ودجلة نهر فرات
وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
الاسلام عن محمد فخر اى ايتين كافي لحيطة والاولى الا ان اى الحنة فان البئر
على هذا الخلاف كسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
وحيار وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
اسم اقليم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كافي قاضي خان كسبه وكسبه وكسبه
من سقاه وقيل من الجواز والامانة فية وقيل من غنم وذكره لزيادة الا
والا فقد جاز الاكتفاء عنه بقوله وما اسلم اهلها من بلد طوعا
بلا قتال ولما دعوته الى الاسلام او كرها ثم اقر اهلها عليه في الصورين
كافي لحيطة او ما فتح عنوة اى قهرها بالسيف سواء اهلها او لا وكسبه

وزن مكة ولجرب الرطبة بالفتح الكسفت الرطب عنه دراهم وفيه اشياء
بان كشي في الياسين فينبغي ان يجبه فيه الخراج ايضا لانه عطل الارض الحرجية
ولجرب الكرم اي ارض يحيط بها حائط فيها اشجار العنب ولجرب الخمل وغيره
من الاشجار كثره متصلة تلك الاشجار التي للعنب وكثره غير حاجيت لا يمكن
ان يزرع ما بينها صنعتها اي ذلك وحوشه ودرهم لما فيها من الاثمار فلو
كانت لم تخرجه فيها خراج الذرع كافي قاضي فنان ولما سواه من ذلك الهنات
الاجرة تجرب كزحفان وكفطن وكستان وغيرها فاستدرك قوله والبستان
اي ارض يحيط بها حائط فيها اشجار متفرقة يمكن الزراعة كافي كافي وغيره
ولعله دفعه فعم انه دخل في الكرم بديل اطلاق الناس وبشكل ما ذكرنا
من شجرة غير مثمرة ما يطبق من الثلث والربع ونحوها وقالوا غايه الطاقة
نصف الخراج كافي الحضرات فلو كان الارض لا تطلق ما وضعه عن لعله ربع جاز منقضا
عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة كبر فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول
وطبقة الوطى الى المتكسمة وبالعكس ولو زاد الامام عليه ابتداء جاز عنه
محمد وعن ابي بصير روايات ولا يجوز عنه ابي حنيفة على كبره واكتمام شير الى انه
لم يتكبر الخراج والى ان الذين لم ينفه والى انه واجب على الصغير والكبير كما ذكره
والمرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وجاز ان يجعل
للمالك خراجا كالحق في كسبه واهل الخراج للوظف في الحل والحرف كافي المتكسمة
على اني كثر شي والى ان لا يجوز ان يظفوا في الاراضي كلها شيئا من دراهم
انهم ظفوا هكذا في ديارنا لان التقدير يجب ان يكون بحد كطاقة فلا يبالى
بكونه من اي جنس ولا يخرج لوانقطع في اشياء كزراعة الماء عن ارضه اي
ارض الخراج وبما تقبور ان المفهوم ليس بجلي لا يبيع دعوى الاستدراك فهو قول
لم يبلغ الماء اصل او غلب الماء عليه بحيث لا يمكن من الزراعة كما اذا صار
ذات اتر او اصاب الزرع افة سماوية لا يمكن التحرز عنه كالجرعة والبرد
والحرق والخرق او ارجنة ممكنة التحرز ككل كدواب والاهية انه اذا اصابته
افة ارجنة لا يقطع الخراج وفيه رمز الى انه اذا غلب الماء ثم نصب او اصاب
الزرع افة في بعض الحول وقد تمكن من الزرع فعليه الخراج واختلفوا ان المختار
زرع كسبه او كسبه او اي ذرع كان كافي كسبه والى انه لا يقطع بالموت لانه
وقيل يقطع لانه اتمته ويجب الخراج ان عطل اي عطل الارض من الصالح للزراعة
ما كثر بعد القدرة فان لم يدر يدفوا الامام جارة يخرج الخراج من الاجرة

ويروى

ويروى الباقي الى رب الاذن واذا لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد
يدفع الى من يقوم عليه ويؤدي الخراج وان لم يجد يسير او ياخذ الخراج من
ثمنها ويدفع الباقي الى رب الاذن كافي كسبه ويتبقى الخراج على الارض ان سلم
المالك فان اهل السواد اسلموا ولم يضمنوا الخراج عنهم فلا يخلو عن شيء ما ذكرنا
حكم الارض الصليبية عن النصف او شرها اي ارض الخراج سلمه من ذي اولم
فيود الميثاق اذ اقتضا فان لم يقتض او قبض كمن يمنع ان من كثره
فعل كافي كسبه وفيه اشعار بان على كسبه اذ ابقى من كسبه ما يزرع فيه
وهو ثلثه اشهر على كسبه وكذا على كسبه اذ ابقى ما يزرع لم ينفه عنه
والآخرة كالبقياء كافي الحضرات وان سري كافر الذي ارضه عشرة سلم
وضم الخراج عليه بعد قبض وبطل عشر عنه وعند ابي بصير منوع عن عشرها
وصرف اربعة عشر خراج وعند محمد عليه عشرة واحد مصرف في رواية مصرف الخراج في
افرى مصرف الزكوة **فصل** مصرف الزكوة الى مسلم يبيع في كسبه
مصرف الزكوة اليه فالمصرف اسم مكان والزكوة شاملة للعشر وصدقة فقط
والكفارة ولهذا وغير ذلك من كسبه فانها واجبة واثارها ذلك بما جاوز قوله
جاز غير اليه وصرح به في الاختيار وغيره ويستثنى منه ما ياخذ العاشر
من كسبه وغيره من الكفاد بديل ما ياتي في الجهاد من مصرف الخراج ونحوه وانما اختير
هذه الاسم لكسبه اذ لا يجوز له اخذ الزكوة بغير علم المالك ولا المطالبة ولو
اخذ ضمن قضاء واما ديانة فيرجي ان يحل ذلك اذا لم يكن له من قرابة من هو جاز
منه كافي كسبه الفقير من فقره فانه لم يقل الا اقتصر فهو فقير ذكره ابن الاثير
وغيره فهو صاحب كسبه واجبة وشريفة على كسبه ما شير اليه بقوله اي من له مال
مادون كسبه اي غير ما يبلغه نصا با قدر ما في درهم او قيمته فضاة فاضلا عن
حاجته الاهلية سواء كان تاما او لا فاللام للبعد والاطلاق دل على ان كسبه والاكتفاء
غيرا تعين للدفع اليه كافي الاختيار وكسبه من كسبه مكانه ساكن من كسبه
غير متحرك فهو متغير يستوي فيه المذكور وكسبه وقد يقال مسكنه ثم فسر معنا كسبه
والعد في قتال اي من لا شيء له من كسبه ان كسبه من يثا لوكسبه من لا يثا
وقيل هو كسبه من كسبه وهو كسبه المختار كافي كسبه اذ ابقى من كسبه ما يزرع وهو
من كسبه وقيل هو من كان له ولعياله قوت يومه او قدر على الكسب لهما وهو ليس
شيء ولم يبق على الكسبه كافي الحضرات وقيل كل كسبه كافي كسبه وفائدة الاثر
في الوقف والوصية وعامل الصدقة من كسبه وغيره وكسبه فعل من الاثر

يعتقد فلو اخص من كفعل ولذا لم يستعمل في الحيوانات كافي كحذرات ومصدرة
من كصدق وسحق به عطية يراد بها المشقة لا الكثرة لان ما يظفر صدقة في كبرية
كافي كرواية ذكر في الاذهان ان تركيبة يد على قوة في الشئ قد لا دخل في كسبي
ما يتصدق به لان بقوته يرد البلاء وقيل لان اول عامل بعث صلى الله عليه وسلم
لجميع الزكوات رجل من بني هاشم بكسر الهمزة وهم قوم من كندة والنسبة اليهم صدق
بالفتح فاشتق الصدقة من كسبهم وقيل لانهم كانوا يؤدون الزكاة في الجاهلية
فيعطى ما في يده من مال الصدقة بقدر عمله فلو صنع ذلك لكان لم يعط شيئا
ولو ادى الى الامم لم يستحق شيئا كافي كحضرات والاطلاق مشعر بان غناه
غير مانع وكذا كونه كاشيا وقيل لا يعمل له كافي كافي وذكر في التتبع انه لو
فيرا واعطى في غيرها فلا بأس به وقوله بقدر عمله موافق لمختصر كقوله وفيه
اشعار بان يعطى اجر عمله بالغاما يبلغ لا بقدر احتياجه لكن في كسبه وغيره
ان يعطى ما يكفيه وعياله واعوانه في ذهابهم ونجسهم ولو ثلث ارباع
العشر والمكاتب اي مكاتب غيره ولو غنيا فلو جرح حل ما اخذ كافي كحضرة
وقال ابو الليث ولا الى مكاتب غني والاول هو كسبي وقالوا لا يجوز دفعها الى
مكاتب ما شئ كما في الاختيار فيمكن في فك مشقة اي تخليصها من كرف
وفيه اشعار بان ينبغي ان يعطى ما يخرج عنه فيؤدي الى عنته والرقبة يعبر بها
عن الجدة ويجعل اسما للمملوك فاحاطة كافي كل كدرهم ومديون تقديم
على كنفه اولى من حيث انه اولى به بالدفن والمراد عليه كدين من اي جهة كاه
وقيل من حصل له دين من غرامة في اصلاح ذات البين كافي كزاهد وقيل
المصرف الذي لا يصل يده الى مديون فانه الغارم كافي كانه خاتمة
لا يملك مضافا فاختار عن دينه اي عما يحتاج اليه فيدخر فيه من هو مصرف خلاف
من مديون ملك قوت شهره وى قيمة مضافا فاختار عن دينه كاشيا
في كنفه والذي في سبيل الله اي منقطع الغزاة اي الذين عجزوا عن الحق
بحسب الاسلام لغفرهم فعمل لهم الصدقة وان كانوا اكاسين اذ الكسب
يقعدهم عن الجهاد فالغزاة جمع الغادي وهو ايدى موافق للباقي والمنقطع
الطام من قوتهم انقطع بالساق بضم القاف وباء التقية بمعنى عجز عن كسبه
لهلاك النفقة او الدابة او غيرها فاصلة منقطع بالغزاة فحذف الجار واستعمل
استعمال كحمله وغيره عند الجديس وفي رواية عن محمد ومالك لان سبيل الله
وان عم كل طاعة الا انه خص بالغزاة والاطلاق كافي كحضرات ومنقطع الحاج

اي بالحاج الذين يحجون فانه بما يطلق على كسبه وان كان في كل سرودا كافي كاشيا
على انه يوافق ما قيل في الاداء وان كان الاصل الافراد عن محمد وقيل
هم فقهاء حلة القرآن وقيل طلبة العلم كافي كحضرات وغيره واي سبيل الى
الكثير اليس سمي به لما ذمته الطريق اي من له مال لا معه متناول كاشيا
الغني دقة الفقير يا فقيه الزكاة لا الاداء وله اخذ الصدقة كافي كاشيا
والفقير الذي له مال في غير وطنه فينبغي ان يكون بمنزلة اي سبيل وللذين الذين
مديون من كسبه من غير كسب كسبيل كافي كسبيل وفيه ان كسبه من كسبه من
قبول الصدقة وفي المنة اذا كان له ما يكتفي الى وطنه لا يجوز ان يدفع اليه وكذا
اذا كان كسوبا على روى عن اصحابنا كما في كرماني هذا هو كسبه رفا كسبه كسبه
في النفس والما المولفة قلوبهم اي طائفة مخصوصة من كسبه لهم قوة واتباع
كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا من كسبه تقديرا وتخريفا وخوفا
فمنسوبة باجماع الصحابة او باجتهادهم كافي كاشيا وفيه ان كسبه من كسبه من كسبه
زمانه صلى الله عليه وسلم على قال بعض المتأخرين كافي كاشيا فيصرف الزكاة الى كل
اي كسبه من كسبه من كسبه او البعض منهم كاشيا كاشيا اي صرفه في كسبه
الى بناء مسجد وقنطرة وكسب ميت وقضاء دينه وان اراد يصرف المأخوذ كسبه
صرف الى الفقير ثم ياعرب بالصرف اليها فيصاب المزدكي والفقير وفي اشارة الى انه
لا يصرف الى مجنون وصبي غير مراهق الا قبض لها من يجوز له قبضه كاشيا كسبه
وعزها ويصرف الى مراهق يعقل الاخذ كافي كسبيل وقد جاز الصرف الى طفل فقير
كما سيبه اليه وفي الحضرات يعرف الصدقة الوجبة الى صبيها اقارب للعب
والى ان لا يجزى صرف الاباحة كما قال محمد خلافا لابي يوسف فلو اكل من في عياله
فاويا الزكاة او العنطرة جاز عنه خلافا لمحمد كافي كسبيل وعليه كسبه كاشيا كاشيا
وينبغي ان يكون كسبه وكسبه على هذا الخلاف وينبغي منه اباحة الكفاية
على ما ياتي لا الى من ينهها ولاد بالكره صدقة يده اي لا يصرف الى الوالد ولا
والى الولد وان غلظ سواء كان بالكتاب او كسفا ووجهه فلا يصرف كسبه
الى كسبه ولو معتدة من باين او ثلث وكذا العكس عنه خلافا لهما ومالك
قنا او غيره وعبد اعتق بعينه خلافا لهما وخفي غير عاقل ومكاتب وان
وهذا التصريح بما علم ضمنا فان المتبادر من الغني خلافا للفقير كافي كاشيا
فمن لم ينصاف فلا يرد ما في الاختيار ان الغني ثلثه جميعا كاسب قاد على
قوت يومه وما لك لنصاب موجب للعنطرة والاشجيرة لا الزكاة وما لك لنصاب

سحب لكل وقد جاز الصرف الى الاول للاختلاف وفيه اشعار بان لو صرفنا يوما
الى سلفنا زمانا لم يقطع عنه ولا افنى كثير من التبع لم يقطع بالاعادة وبيان ذلك
الاصح انه يقطع كما في الموطأ لكن في الخبرات لو علم انه لم يصرف الى مصرف اعادة على
الختار وقيل لو نوى عند صرف الجاهل جاز في الزكاة لانه فقير حقيقته والختار
الاعادة وسوقا كلام شيرا في جواز صرفه عند تنقطع الى الغني كافي في خبر
ولا الى مملوكه اي مملوك الغني غير المكاتب وعن ابي يوسف ان لو كان مولا له
عنا غايها جاز الصرف اليه وكذا لو كان عبدا من ابي يوسف في عياله كافي في كسبه
وطهارة اي كافي في نصفه الى البالغ ولو ذكر اجماعا وفي بعضهم انه قولها واما
في قوله فيصرف الى الولد الغني ولو صغيرا وقيل لا يصرف الى بالغه الغني وامرأة فقيل
يصرف اليها كافي في كسبه ولا يعني ان في الاضافة اشارة الى جواز الصرف الى طفل
الفقير وقد روي عن الحسن بن احمد وهو كسبي الرخو كسبي بغيره من مناق
عليه السلام لانه اقول هو الشريف لا يهل بالحرم والطلاق بنه ليس كما ينبغي لان
له اربعة بنين انقطع نسل كل الاثني عشر طلب وله اشاعت عندنا يصرف
الزكاة الى اولاد كل مسلمين فقره الاولاد عيسى وعمار واولاد ابي طالب
من علي وجعفر وعقيل فانه لا يصرف اليهم وسوقا ميراث جواز صرفه لغير
اليهم وكذا صرف بعضهم الى بعض عنده خلافا لابي يوسف كافي في خبرات وفي شرح
الامار لا يصرف لغيره لغيره عندها وعن ابي حنيفة روايتان وبالجواز فاخذ
لان الحرية مخصوص زمانه صلى الله عليه وسلم ومواليهم اجمعين بنى ما روي عن ابي يوسف
لا يصرف غير بنى ما روي عن ابي يوسف كافي في كسبه ولا الى ذي الاموال في فقرات افعال
الى الجرحى وكثرة وشي ان لا يصرف الى من يكفر من المبتدعة وجاز غيرها من قبل
الاستخدام اي غير الزكاة من كسبه والكفاية ولهذا وتنقطع اليه اي كافي عندها
خلافا لابي يوسف وان دفع الزكاة الى من خطه مصرفا فظهر انه مملوكه اي قسمة
او مكاتبه او غيره ببيدها وفي الزاوية في العبد يعني اجزاء عندها خلافا لابي يوسف
وان ظهر من مانع اخر من كونه مائتيا او غنيا او والده او كافرا او غيرا لا يبيعه عندها
خلافا لابي يوسف وعن ابي حنيفة في الكافر قرابة الاولاد والزوجة لا يجزى
وهذا اذا عثر واما اذا شك فلم يجز او عثر فخطا انه ليس بعصف فلم يجز ولو علم
انه فقير اخاه على الصحيح ولو لم يخطر بباله انه غني او فقير جاز ولا يترد عنه
لو ظهر انه عبدا او حربي وفي الروايات روايتان ولا يترد في الولد والغني هل
يعطيه له فيه خلاف واذا لم يطب قبل تصدق وقيل يرد على المعلى اكله في حله

ونصب دفعه مقدار ما يفيده الى المدفوع اليه من كسبه يوما لان مقصود هو الغناء
عن السؤال ولذا قال من يخاف من اداء ان يتصدق بدخمه يتفق فقيرا واحدا
ويعطيه وثلاث ترضى به فلو ساويفر على المساكين كافي في كسبه وفيه اشعار
بجواز السؤال اذا لم يكن له قوت يوم وقيل لا يجوز وقيل لا يجوز للمكاتب ولا لك
عن من درهما كافي في دفعه فان ذكره عند علماء السنة دفع النصاب فصاعدا
الى فقير غير مدون وغير مبيع وقال ذوق لا يجوز وعن ابي يوسف يجوز دفعه نصابا واحدا
كافي في كسبه وذكر في الزاوية انه لا يجوز فوق النصاب بدفعات الا ان يجزى الفقير
ملكه وفي كسبه يجوز اكثر من نصاب بدفعات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي
ان يعطيه وقد علم انه ينبغي في سرف او معصية وقال ابو حنيفة انه لا يصرف
الى من لا يصلح الا احياها وان اجزاء اذا صرف ولتصدق على الفقير العالم افضل
من الجاهل وكمر نقلها من بلد الى بلد اخر وان كان المولى فيه فالمقتدر مكان
لالمالك والمتبادر من العزلة لا يكره نقل قبل الحول كاد وحيث كافي في كسبه الا الى
قريبه او شخص اخرج من اهل بلده فانه لا يكره نقله وهذا اذا لم يكن فقيرا غير
بلده اوج او انفق بتعليم شرابه وتعلمه والا فلا يكره كافي في الزاوية وعن ابي حنيفة
لا يخرج بقربه ولا لغيره والافقه آسء كافي في كسبه ويبداء في الصدقات من الاقارب
ثم الموالي ثم الجيران وقال ابو حنيفة لا يقبل صدقة وقرايه وما وجب حتى يده اليهم كما
في كسبه والا فضل اخوة واخوات ثم اولادهما ثم اعمام ثم اخواله وخالاته ثم ذوات
ثم جيرانه ثم اهل سكتة ثم اهل بلده كافي في كسبه

فصل في المصطبر

يخفف المصنف وهو مثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة ان كان مخلوق فيقول الى قوله
زكاة كذا من فانه سبب عندهم من عيني بر اي حنطة وعيني ما يتخذ منه الكبر
من نحو السويق والذيق والحنط لانه قربة مقصودة وفي كسبه ان الذي قبل
باعتبار القيمة وكذا الحنط على الامم وفي التبركشي قبل ما عتبار كسبه وقيل باعتبار القيمة
فليس في قيمة بل كافي واما قد تم لغيره افضل لانه بعد من الخفاف وقيل هذا في الشدة
واما في كسبه القيمة وعن ابي يوسف الدرهم ثم الدقيق ثم البر كافي في التبركشي وعن ابي حنيفة
عند بعضهم وقال العامة قيمة وهو الحنط كافي في كسبه نصف صاع اي عند الصرف
يكال بالصاع عند صاع وهو قولها وهذا اختلاف عصر كافي في كسبه والصاع ما ييسره اربعة
كل مد رطلان وقيل رطل وثلث واليه ذهب ابو يوسف لانه يجازى الا انه صاع كسبه
دون الصدقة ولذا مال الطرفان بالاول على انه اسوط لانه صاع عمر عراقي يجازى
فيه ثمانية ارجال ما يستوي كبله ووزنه من نحو الماش كافي في اكثر الكتب الا انه افضل البر

فكنا له اكبر منه قال لا حول ان يقرر بالبر على انه متوسط بين الماش والشمس كما اشار
 المحن اليه في الشرح ومن عين تروا شعير وما يتخذ منه من شعيرين ولحقه والخنز
 وفيه خلاف ما رصاع مذكور وجاز ربه صاع من بزو وخصم صاع من شعير او تمر وكذا
 نصف منه ونصف من شعير كافي للنظم ولا يجوز نصف من تمر وقد من برك كافي كغيره
 وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو الكيل والما غيره من كوزن فاشا ربه وفي
 وجاز عنده منون بركا وزنيا وادبنا من تمر وشعير وعنده ابو يوسف من
 وثلاثة عشر استار او مثقال ونصف مثقال تراو منون ونصف منون سبعة اساتير
 وثلاثة مثاقيل شعير والمون ثنية للثا كالمصا وجهه اناء واما المن فثلاثة صنعة
 بجو على منان فالمناسرة عا وعا برهارة اربعون استار لكن كل استار شعرا
 اربعة مثاقيل ونصف مثقال وهو كاسبقة مثاقيل فالمنون شعرا عا ثمانية مثاقيل
 استار اربعة مثاقيل عا وقيل ثمانية مثاقيل استار اربعة مثاقيل واربعة مثاقيل
 وافق في كل استار عا وفيه ابى يوسف ثلثون استارا واربعة اساتير واربعة
 ولا يجوز عنده محمد الا كيك وفي ذكر الصاع والمناسرة اربعة مثاقيل لا يجوز الا باحة في الفطرة
 كافي من قاضيهان وذكر في كذا احد انه يجوز عنده ثنيان واطلاقه من رالي انه
 يجوز صدقة جماعة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عنده الكرخي خلافا لغيره
 كافي في الحيط وقيل لا ينبغي ان يوزع وقيل لا بأس به وقيل بغيره والافضل ان يؤدي
 نفه وعياله الى واحد كفضل ابى سعيد كافي في التمر ثاني ويجب الفطرة كالوتر
 وما في المودعة انه سنة معناه وجوب بث بالسنه على حر مسلم فيجب على
 ويجوز ونهسي وسباني ولا يجب على العبد والكافر وفيه من الى انه يؤدي حيث
 وان كان من ادعى عنه في بلد آخر لانا كوجب عليه وعن ابى حنيفة حيث حولان يجوز
 سبه كافي في التمر ثاني وذكر في كذا احد اذا وقع التمار من في الفطرة يعتبر مكانه
 لنف وكذا اللول والرفيق عنده ابو يوسف وعليه الفتوى ويعتبر مكانها عنده
 له نصاب كركوة اي مائة درهم او قيمتها مثلا فاحتمل عن حاجته اهلية كما
 في الكرماني والاختيار وغيرها فيعتبر في الفها ما زاد على مائة واحدة وعلى كذا من
 الثلثة من كسب للشتاء وكهيف وعلى فرسين للغاذي وعلى الواحد من فرس
 او حمارا لغيره وفي نسخة واحدة من مصنف من كتب كلفة لا يلا على اثنين من فقير
 والحديث وعلى الواحد من المصاحف وقيل كل معتبر مثل كتب كلفة لغيره والاد
 كافي في كذا احد وقال اكثر المشايخ ان الكتب لا تعتبر ولو قيمتها مائة الف كونا
 اذا احتج الى الاحتفظ وكذا راسه وان اشترى ما قيمته نصاب من قوت شهر

لا يعتبر بلا خلاف واختلوا في اكثر من قوت شهر او سنة كافي في كذا احد وان اشترى
 عقارا قيمته نصاب فغيره عنده الفقهاء وغيره عنده الفقهاء الا اذا كان دخله يفي
 ولعل السنة وفضل عنده نصاب كافي للنظم لكن في نسخة ان كل مائة درهم مائة آف
 في غني وظاهر كلامه ان كذا من لا يوجب الصدقة كافي في شرح الطحاوي والخصرات
 وغيرها وفي حسن كشفان الذين الحاصل وقت لوجب ما في دون الاصح بعد
 وان يمدد كك كسفا وكل قبل طلوع فجر العطر وبه اي لنصاب يحرم على مالك
 الصدقة اي كركوة وكسرة وكسرة وغيرها وبه يجب الاحتج في ظاهر الرواية
 وعنه ان غناء الكركوة والاحتج سواء كافي في نسخة الذخيرة ونفقة تقرب اي في غم
 المحرم من الابد والامرات وان علوا واولاد وان سفلا والاخوة والاخوات
 واولادهم والاعمام والعمات والاحوال والحال من اي جهة كانوا وفيه شعار بالاحتج
 نفقة في كسب غيرهم كاولاد الاعمام ولان نفقة المحرم عنده كسب كادواج الابد
 ولا الاصح اذا جازوا كافي للنظم فيجب عليه نفسه وان لم يصح له من اوسفر او
 كبر كافي في الخزانة وفيه من راي ان كسب هو الرأس وطفيه فقير في هو المتبادر
 فلو زوج ابنة الصغيرة من رجل وسلم اليه لم يجب عليه كافي في نسخة وفيه اشارة الى
 لا يجب لنافلة وكذا المالك ويؤدي من مال كافي كسب كاشي والى انه لم يجب لولده كسب
 وكفي كاصح به وخادمه غلاما كان او جارية فانه حنيفة كنسبة ملكا لزيادة
 التوضيح فان الاضافة تفي عنه ويمكن ان يكون احترازا عن كسب المحرم فانه لا يؤدي
 عنه كافي في كذا احد ولو كان مدبرا اقام وكذا او كافرا او جانيا عدا او خطا او ما ذنا
 وكذا اذا كان في بغيره باجادة او اعادة او ودية او من كافي في كسب لا يجب
 لزوجه وولده الكبير ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادعى لها بغير امرها جاز
 ولا يؤدي بغير عياله الا بامره كافي في كسب وعن محمد ان الكبير المجنون اذا بلغ ثمانية ففطرة
 على ابية لا استمرار لولادة عليه وان كان مغيثا ثم جرح لا كافي في كذا احد ولا حظ في
 بل يجب من مال اي الفطر وهذا عندها خلافا لمحمد وزفر وعلى هذا الخلاف ما يملكه كافي
 وانما اطلقوا في الجواز اداء وصي الاب او الجدة عندهم او وصي القاض كافي
 في كذا احد ومكاتبه ولو عجز وعجز المجاورة وعبد له ابى الابعاد عوده فان لم يؤدي
 له فطرة كسنتين لما حنيفة وعبد للمخدمة مشترك وجارية مشتركة فلو جازت
 فادعياء فعلى كل منها له صدقة مائة عنده ابو يوسف وعليها صدقة واحدة
 عند محمد واذا كان احدهما ميتا او مريضا فعلى الآخر صدقة مائة عنده كافي في كسب
 وكذا العبيد المشتركة اي لا يجب لهم اذا كانوا للمخدمة على كل من المولى عنده

خلافا لها فانه يجب على كل فطره ما يحضه من كرمي لا الشخاص حتى انه اذا كان
 تسعة يجب عندها في الثمانية فقط وقبل لا يجب لهم بالاجماع كافي الكرامة ويجب
 الفطرة بطول أي بوطون فجر يوم الفطر حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبده
 او افتقر او باع عبده او وجهه كالم او اعنفه او غير ذلك قبل الطلوع لا يجب الفطرة عليه
 وان وقع هذه الامور بعد الطلوع يجب وقد قرآن وقت تسبيح قبل الصلوة وفي
 اشارة الى ان وجوبه على التراجي كما قال محمد وذهب ابو يوسف الى انه على الفور
 الى حينته واما ان الاول ان يقال واول وقراه كلفه وجاز لو شرب
 او اكثر او اكل نقديا على الصبر وقيل سنة او سنتين وهو كالم كما قال الامام الحسين
 كذا في كذا وقيل جاز ان يؤخذ في رمضان وقيل نصفه وكذا في عشر الاخير وقيل
 قبل يوم او يومين ولا يقدم عنه الحن كافي الكرامة ولا تسقط الفطرة ولو صاب
 فغيره ان اخر عن الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كافي الحزاة لكن فيه اشياء
 كافي الترتيبي وعند الحسن سقط بصلوة كعبه كافي كذا هدي وبويعظ كافي
 ولا يخفى ان في قول اخر شيان حسن او اكمل كافي الباقي لاداء زكاة العلم بالنام
كتاب الصوم ابتداء الزكاة اشارة الى ما تقرر في اصول
 الصوم من ان افضل الاعمال بعد الزكاة الصوم وهو في اللغة اساك عن كلفه مطا
 كان او كلاما او شيئا كافي المنزلات او ترك الانسان الاكل كافي المغرب وفي
 ترك الكحل والشرب بالحركات وكوفي اي كف النفس عن هذه الافعال فقد
 فلا يشك بافضل شيئا كافي الظن والمراد الوحي الكامل فلا يشك في بنية او برهية
 بلا انزال كافي النظم على ان تعريف بالاعم جايز ولو قل نزل كلفه ان لزم
 الدور اذ هي من عند الصوم من اول زمان الجمع الصادق او انتشاره
 على اختلاف وهو يوم الاول احوط على ما قال الخوافي كافي كلفه الى المغرب
 اي زمان عيبوبة تمام يوم شمس بحيث يظهر الظلمة في جهة المشرق كما اشير اليه في
 تحفة المسترشدين وتحفة الشاهية وغيرها في البخاري والاختيار وغيرها انه
 قال صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم اي اذا وجد الظلمة حسنا
 في جهة المشرق فقد دخل في وقت كلفه او صار كلفه في الحكم لان الليل ليس ظرفا
 للصوم وانما ادى الامر بصوره الخبر تعينا في تحصيل الافطار كما في قوله البخاري
 مع كنية اي قصد طاعة الله في جزء من اجزاء الوقت المختبر شرعا في نوي
 اول يوم ثم لم يخطربا له الصوم الى كلفه يكون صياما بالاجماع كافي لم يوصى
 ولا فطره وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صياما والى انه لو نوى النفل لم يفر

صا دناقتا للنفل الى الغرض كفي لو نوى الغرض من الليل في النفل بعد الصبح لا يصح ناقضا
 كافي الترتيبي والى انه لو نوى الاساك في بعض يوم ليس بصيام ولا يجمع كافي
 كفي فيه لو علم ان لا يصوم فاصبح صياما ثم افطر حث لانه اذا اشترح فيه يوجد
 وماذا عليه تكرار المحلوف عليه لان ما يتركب من اجزاء متفقة متجانسة كان لبعض
 اسم الكحل الماء وفي ايمان كلفه ان الصوم ساعة مما يتقرب به الى الله والى ان
 البنية لابد ان تجدد في كل يوم لمجيء الصيام واذ اختلفا في صوم رمضان فانه يصح
 بنية واحدة عند زفر ويصح ادا الصوم شهر رمضان فان كلفه علم حذف فزوه
 للشهرة كافي الكرامة بنية واقعة قبل نصف النهار وهو لغة حنو واسم كلفه
 الطلوع الى الغروب وعفا زمان هذا الصوم فتنصف وقت كذا في كذا وكذا في كذا
 من كلفه الى كلفه فتنصفه الفجر الكروي فجعل كلفه ساعة من الليل كسفي كلفه
 الاوقات داخلها في النهار فلو نوى عنه الفطرة او بعد ما لم يصح على كافي كلفه
 واما قبلها الى المغرب المتقدمة فيصير بلا خلاف والا ففصل ان ينوي مقارنا للصوم
 كافي التحفة ويصح صوم بنية نقل ويصح بنية مطلقة باعادة البنية كصوم في كذا
 فاضا فتر على كافي بعض كلفه فالما ينبغي مثل نويته كصوم وبنية واجبا
 كالنساء والكفاية والنداء فزوه عطف على كلفه وكلفه ليس باجبي ولو سلم
 لم يقدح كلفه وفيما شاذ الى ان الصوم رمضان وكلفه فرض وكذا اجيب
 الكفارات وكلفه كافي التحفة لكن في كذا ربع ان كلفه ووجه وفي كذا
 كلفه واجب الا في سفر شرعي ومن سيج للفسخ خفيف زيادة مثله فانه
 لا يصح براعي رمضان بل عما لو اجماع واجبه وفيه اشعار بان المسافر او المريض
 اذا تنقل ففتوى برضا وعن كثير من المشايخ انه متنفل والاول ظاهر كروا
 وكذا اذا اطلق وقيل انه متنفل والاول كصوم وهذا كله عنده واما عند هذين
 ومعنا وان نوى واجبا او كافي الكشف وكذا اي مثل رمضان النفل
 وكذا في الجين وقت في صحة الاداء بكم من النيات الثلثا لاول فلو قال
 نذرت صوم يوم كذا ونواه قبل نصف النهار بنية الغرض او كلفه او
 المطلق وصام فقد ادى كلفه وعنه ان المنذور بنية النفل نفل كافي
 الا في الاجزاي في الاداء بنية واجبا فانه لا يؤدى ان يراي بل هو يودي
 برا وهذا اذا نوى بالليل كافي النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤدى ان يراي
 اما النفل في شهر رمضان واما النذر فقد اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال
 به المعنى اذ انه صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا او يقع عن كذا

صوم

فان قوله واجبا حال عام في قوله في ذلك اليوم ولم يرد على شيء كما في كراهية
هذا الصبر يتبادر بنية واجبا فانه اذا بدأ بالثابت في رمضان كان في كراهية
وعينه وشرط للقضاء اي قضاء رمضان وكذا في كفارة ونسفل الفاسد والكفارة
اي كفارة رمضان كافي كراهية في غيره والظاهر يومين وكفارة الاحصاء والصيد
والخلق ومتى لم يكن وشرط لطلوع غير المعين كالكفارة بصوم يوم او شهر او سنة
والاخر وشرط للدين ان يبيت اي يبيت من الليل لو عند الطلوع فان كل صوم
وجب في الكفارة بلا وقت معلوم لم يحز الا بنية من الليل فلو نوى من يوم كان طوعا
وانما يجب ولا قضاء بافطاره كافي كراهية وعينه والثبوت في كل فعل
وبريد بالليل كافي في المفردات وان يعين كلام من هذه المثلة فان غير رمضان
من الاوقات متعين للنسفل وقيل بعضهم ان غيره بحسب الصبيات على الاربعين
وبالوصف يتعين كافي في النجدة وفي اشارة الى ان في صوم يومين من رمضان
ونسفل وكذا في المعين لم يشرط التثبت في تعيين كراهية كافي انه لو نوى الكفارة
ونسفل جميعا لم يكن حيا بما عني من غيرها بل هو مشغل كافي في كراهية وقال ابو يوسف
انه كافي كافي كراهية وكفارة بنية مطلقة او بنية النقل يومين كافي اي يوم
لم يعلم انه الثلثون من شعبان او كراهية وثلثون منه بان غم هلاله او ثلثون
من شعبان او الاول من رمضان بان غم هلاله ولم يرد اراه احد او في سفل
بلا قبول فلو كان كسما مصححة بلا روية فليس من يومين كافي في شيء افضل
بالا اتفاق كافي في كراهية واخر من الخواص وكذا في صوم ما يقصد به كراهية
او الاثنين او ثلثة من او شهر وافضل عند العامة للمخاض اي العناء كافي
في التمر تاحي او كراهية يعلمون بنية وهي ان يعقد كقطع بلا قصد رمضان كافي في كراهية
ويفطر غيرهم الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص بعد ضعف
النهار العربي وهو وقت كراهية كافي في كراهية والكافي في كراهية والوقاية
وغيرها فالقييد بالشرع ليس بشيء كما ظن وفي كراهية الا هي آية
ان صام قبل يومين او ثلثة فالصوم افضل فان افردته فوافق ما يعتاد
فكذلك الا فالصوم للعالم افضل ولا يفتي العامة بالتكليف وفي التمر تاحي
قيل ان افضل الفطر الحديث من صام يوم اشك ففقد عصى ابا القاسم وقيل
الصوم الحديث من فاته صوم يوم من رمضان لم يعرض صيامه كراهية وقيل
يكراهي صومه ويأثم وقيل لا يأثم او اجمعوا انه لا يأثم بالفطر وكراهية الصوم
ان نوى يومين كراهية او اجبا من رمضان او غيره كراهية كافي في كراهية دون

وفي كراهية

وفي كراهية لو صام عن كراهية او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بان لو اطلق
لم يكره وفي كراهية في حكم الواجب كراهية ان يقول بعد قوله وغيره وان اطلق
او نوى واجبا فانه موافق لما بعده في حكم الاية كراهية ولا يصح لانه لم يرد على
ان كان الغد الذي هو يومين كراهية اقرا من رمضان فاما صيام منه ولا يمكن ذلك
اليوم منه بل من شعبان فلا اكي صياما اصلا وعن محمد بن يحيى ان يعزم ليلة كراهية ان كان
الغد من رمضان فهو صيام والا فلا وهو مذهب اصحابنا اجمع ولو قال نويت ان صوم
غدا ان شاء الله فلا راية اصلا قيل انه صيام احسانا وقيل ان اراد التعليق
فغير صيام والا فصيام كافي كراهية وكراهية ان ردده بين صوم رمضان
وصوم غيره واجبا ونسفل او طلقا بان نوى ان يصوم غدا من رمضان
ان كان منه وان كان من شعبان فهو صيام قضاء او نفل او غير مقدمه فان
يوم كراهية كراهية نوى واجبا او ردده بين رمضان وغيره من رمضان فخرج عنه
لو حذر واحدا كراهية ولا يمكن من رمضان بان كان من شعبان او لم يظهر واحد
منها فنفل لو افطر فلا قضاء عليه لكن عادة المشايخ قالوا اذا نوى واجبا او
عظمه انه من شعبان فهو كراهية من ذلك الواجب كراهية ومن راي ولو
اما ما هلال صوم اي غرة الصوم وهذا حسن في القاموس الهلال غرة القمر او
الليلتين او الى ثلثه والى السبع والليلتين ست وعشرين وسبع وعشرين
وفي غيره ذلك قرا وهلال فطر من يصوم وقال محمد بن اسلم اذا اراد حلال فطر
ولم يقبل قوله يجب بل بانية الصوم وفي قول ان كانا ماما باكر جود وغيره سدا
كافي في كراهية وفيه اشعار بان لو راء رجل ثم دخل محرابا واحدا صامون فخلع
يصوم معهم فان افطرا ساء ولا شيء عليه كافي كراهية وان رد قوله اي وكراهية
انه مردد وكفارة التهمة الفسقة اذا كانت كسما متغيرة ولتفرد ان كانت حجة
وفي اشارة الى انه شرع عند حاكم وشرادة لازمة لئلا يعطرك كراهية
اذا كان عدلا ولو محذره وكذا القاسم ان علم قبول قوله وفي المستور شبهة
اكد واثنين وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا
والى ان لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة على ما قال العامة
وقال الامام لا يلزمه كما قال كراهية والى انه لو قبل قوله صام يوم ففطر يبرق
الاولى فان ما قبله من رمضان حطما وله كراهية ايضا بالسر فلا يرد
المشهور ان الوصلية لا يستلزم الا في موضع يكون اجزاء اولى ينقض
الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم ففطر او لا عند قبول القول وان افطر

ان

بعد كره قصه لا كفارة عليه وفيه شارة بان اذا افطر قبل الشهادة او كره
يلزم الكفارة وفي خلافه كافي كفيظ وكفيظ ان لم يلزم كافي كافي وقيل خبر
واحد وفيه روى ان لا يقبل خبر واحد عن واحد والى انه لا يثبث شرط الدعوى والشهادة
كما قالوا اما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه يثبث شرط الكلام والعقل والبلوغ
والى انه لا يقبل قول المستور وكفيظ ان لا يقبل ولا الفاسق خلافا للطحاوي
كافي الخبرات ولو كان ذلك العبد يثبت بالكسر فاختلاف المذبر والمكات
فيقول خبرها بالطريق الاولى وفيه عده ملك هو وابواه او خالص العبودية
ويقال له واحد وكفيظ كافي القاموس او امرأة او امه او محمودة وفي قدف
تائب عن عده لا يقبل شهادة لصح طرف قبل مع نحو عديم الى حساب كالغياض
والرخان وقال الغضالي انما يقبل اذا قال رآته في الصحراء او بين خلال الغيم عن
الحسب شرط النصاب كافي كفيظ وشرط مع نحو الغيم للفظ في ظاهر الرواية
نصاب الشهادة اي شهادة غير كونا وهو حلال او حرام وامرأتان وفي
المنتقى ان يقبل فيه شهادة واحد وشرط ايضا لفظ اي الشهادة
وكعدالة اي كلام التام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكفاء اشادة الى
ان يقبل فيه شهادة العبد والامة وكفيظ ودفي قدف وفي كفيظ انها
غير مقبولة منهم لا يشترط الدعوى فيه وفي السعد ان يشترط والاكفاء
شيرا الى ان في الصوم وكفيظ لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يامر الناس
بالصوم ويخرج الى المصلي كافي في العادة وبلا عظيم غير مقدر في ظاهر
الرواية فيها اي في الصوم وكفيظ اي يشترط جمع يقع الفطن بخبرهما كافي
فلا يشترط علم السيقين النكاح من المتواتر كما اشير اليه في المختصرات لكن كلام
الشرح مشير اليه وفي كذا الصبح ان يكون من اطراف شتي حتى لا يتوهم
تواطؤهم على الكذب وفي الكرماني من لا يحمض اربعة الاف قليل بخار اربع
خلف خمسة قليل بل وفي المحيط عن ابي يوسف انه خمسة وقال الطحاوي
يقبل فيها شهادة واحد جاء من خارج المصر او اعلى اماكنه وعن ابي حنيفة
نصاب الشهادة وعده في الصوم شهادة واحد والاكفاء مشعرا بان لا يشترط
فيها الدعوى وشهادة واحدة والحد والحرمة وفي كفيظ ان يشترط الايمان
والظاهر من العمادة ان الصوم وكفيظ مع كفيظ وبلا عظيم متوهم في تلك
الشروط وفي اعتبار كفيظ رواية الشارة الى ان ما قال اهل التخييم غير معتبر

في قال

في قال ان يرضو في ذلك ان قولهم فقد خالف الشرع قال صلى الله عليه وسلم من ادى
كاهنا او نجسا فصدقه بما قال فهو كافر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وعن ابي حنيفة
ان رأى قمر قد اتم الشمس فليليلة الماخينة وان رآه خلفا فلا يستقبل فيغير
القدام ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لانه سير سيارة الى المشرق
فالمر اذا اجاز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق والى ان لا عبرة لرؤية
الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي الليلة المستقبلة كما قال محمد وذهب ابو يعين
الى انه اذا ادعى قبل الزوال فللماخينة وعن ابي حنيفة ان غاب قبل كسر شفق في
هذه الليلة كافي كذا هي والى ان حكم احدي البلدين بالرؤية لا يلزم الا في
عن محمد انه يلزم وكفيظ من ذهب اصحابنا انه يلزم اذا استفاض الخبر في البلدة
الاخرى وان لا عبرة في اتحاد المطالع واختلافه وهذا ظاهر كونه رواية وقيل
يعتبر كافي الخبرات وعده على في الجواهر مسيرة شهر فضاء اعد اعتبارا بعقبة سليمان
فانه قد انتقل كل غداة ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منها مسيرة شهر وعده
صوم ثلثين يوما من رمضان يقول عدلين طرف قصوم او حال الكوفة حل الفطر
من يوم الحادي وثلثين سواء تعينت السماء في زمانين او لا فلا طلاق والى
على هذا ان الحكم جاري فيما اذا اتبعتم السماء في الصوم وكفيظ جميعا وهذا خلاف
ان في الصوم فقط وفيه خلاف وكفيظ الفطر او في الفطر فقط او اصبحت فريها
وفي خلافه ايضا قال الحسن يحتاج التكفيم وكفيظ الى شهادة رجلين وان
كانت السماء صحيحة كفيظ وكفيظ ولا يلزم منه كذا لان لا نصار القضاء صادر
حجة فكانهم راوه وبعصم ثلثين بقول عدل واحد لا يعمل الفطر الا
اذا صاموا يوما أو سواء تعين السماء في زمانين او لا وقال محمد لو تعين السماء
فريها حل الفطر قال الحلواني لا خلاف فيه واما الخلاف فيما اذا اصبحت في الفطر كما
في الذخيرة والاصح اي هلال يوم من ذي الحجة كما لفظ اي هلال يوم من شوال
في ظاهر الرواية بشرط مع الغيم العدة لان موثقة شهادة وبلا عظيم مع عظيم عنه
كالصوم فقبل مو الغيم خبر عدل وقد مر في الكلام
من جامع من الجماعة وهو ادخال الفرج في الفرج لكن في نزاهة ان التقاء الحيا
موجب الكفارة او جمع في احد السبيلين اما القبل والهد من انان حتى
فالجماع في الدبر موجب الكفارة كما قالوا وهو كفيظ من عده كافي كفيظ لكن
في الجواهر ان الرجل اذا طمع رجله بكفر وفضي كما لو سحقت المرأة بمرأة
وانزل ما واما وفيه شارة الى انه لو طلع الفجر وهو واقع فاسكلم بكفر كما

لو جامعها نكاحا ومن ابويها ان يبي بعد الطلوع كغيره وان يبي بعد الزوال لا يبي
ولو تمت من الزوج الطلوع فليزى الكفارة ولو جامعها ثم مرض في يومه يبي
الكفارة ولو جامعها ثم مرض في يومه يبي قطع الكفارة كما في الحيط والى انه لو
ذكره بحقة ما نفي لحرارة لم يكفر كما في المنية والى ان الرجل يجامع المستهانة
كالمرأة بالبعي ويكفون وفي الصورتين اختلاف شايخ كافي في الترمذي او كل ان شرب
سواه نوى بالليل والنهار وفيه تفاوت اذ انوى من النهار ثم اكل لم يكفر والى
البحر كافي في الكشف ولو اجمعا غيرنا وللصوم ثم اكل لم يكفر عنده وكفر عندها ولو
اكل بحقة كزوال فلا كفارة عندنا كافي في النظم غدا هو اصطلاحا ما يتوهم به
يتحمل عن شيء وهو بالحقيقة الدم وما في الاخطا ط كالا باير وعرفا حلالا
ما من شيء ان يصير كبدل كالحنة والخزول والماء عايد الماء منه وهو لا يبي
لباطنة لانه معين الغداء اذ هو جوهري حصة لا بد له من مرقى الى الاضياء
سما المحادى الضيقة لكن في النظم لم يكفر باكل الحبوب سوى الحنة وقيل لم
يكفر عندها وفي الحيط اذ اكل ما ياكل عادة يكفر وما لا فلا فاذا ابتلع اللوز
الرطبة يكفر واليابس لا وان مضغها يكفر وفي المنية لو ابتلع بزاق جسد يكفر
على الخلاف وفي الزاهدي لو شرب الخمر كغزوة يفتنوا وكفروا واحد كالأل
زنى لا خلة فالسباب ودواء وهو ما يورث في البدن بالكيفية فقط كالخمر
وعينه لكن في الحيط لو اكل ما يبيده او يبيده او يتبعه يكفر وما لا فلا وفي
هليلج دواجان محمد اى جمعا او اكل او شربا فقهيا باحتراز عن الاكراد
والنكاح والغيبان كافي في حقه ما احسنه ما خلفه فخلاها وكفر عنده
وانما ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي كما في
محمد بن ابي يوسف انه على نذر وعلى حنيفة دوايتا كافي في الترمذي وقيل بين
رمضانين وبه اخذ الكرخي والاول الصحيح ولذا لا يكفر فله كافي الزاهدي
وانما قدم القضاء اشعارا بانه ينبغي ان يوتر على الكفارة كافي في الحيرة
وبسبب التتابع كافي في كراهية كالمظاهر اى تكفر ان كلفه بان يعق ربة
فان لم يستطع فيصوم شهرين ولما اذ باضداد يوم استقبال فان لم
يستطع فاطعام سبعة سكرات كالنظرة وفيه اشارة الى جواز الا باحدة بالعتبة
والنقطة او سكرات وكفى الحريم كافي في السراجية والى ان سلطان
وعينه في ذلك سواء لكن في الحقايق كافي في سلام وفي اخره من نصيب
ابن يحيى انها افيتا بالصوم في الجأ برة وقال لا تأمرهم بالاعتاق فانهم

ربما يفطرون ثم يعتقون ويجزى السهم لم يردانه اذ اجماع امرأة ليل اعماد
او نارا وساهيا في اثناء كفارة الصوم لما يشاف وفي الظاهر يستأخت
ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلثة الايام وعند
بعضهم لا يخرج عن العدة او ان صام الدهر كله كما في النظم وعلى اى كفارة للصوم
ياضاد صوم شهر رمضان بعضا او كلا على التقديرين كفارة واحدة
الثانية لا تجب اوسط على الخلاف وهذه اذ لم يكفر فاذا كفر للاولى فلا بد
وعند بكيفية الاولى وفيه اشعار بانه باضاد رمضانين لزوم كفارة ثلثين كاردى
عن محمد وقال اكثر المشايخ كفارة واحدة وهو كسبح المتدخل وقيل بجعل الجاء كفى
واحدة الكافي الزاهدي وقال المرعشي من اكل شهرة يوم فسد كافي في المنية
والمبتدأ من الافاد انه مقدم في ذلك كادل عليه ما قبله في اجتهاد فاستفتى
عن يؤخذ من الفقه فافتنى بعضا وصوم فاكل لم يكفر لان على العالمين التوفيق
المفتى فهو معذور في ذلك وان خطا المفتى فيه كما في الحيط وعند لم يبلغ حديثا
لم يكفر لانه يعتقد على ما هو حجة في الاصل ومن ابي يوسف كفر لان عليه استفتاء
فقط لان الحديث قد يترك ظاهره وينسخ كافي في النسخ لا يخبر اى لا يكفر باضاد
صوم رمضان وهو قضاؤه وصوم الكفارة والندرو غيرها وفيه فقط
فلا يكفر ان اخطر خطا اى ذكر الكرم للصوم غير قاصد للاضداد كما في الكرم ولو
تخلف او استنشق فسبق الماء جوفه او هوذا اكل للصوم فسد بلا كفارة
وقيل لم يفسد الا في الرابعة وقيل في النطق وقيل ان تطوع بالوضوء فسد
زاهدي وقيل في المبالغة ملا الفهم لا الوغرة كافي في الزاهدي وعن غيره اذا
اغتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد الا اذا صب فيه متعة كافي في الحيط او اخطر
مكرها من طحان وغيره فلو اكره رجل او امرأة على اجماع مثلاً قضى بكفارة
عنه ثم كالمطاعة لاني الالباء كافي في النظم وذكر في كحضرات لو اكرهت
يكفر ان كان في الذخيرة لا كفارة عليه وعليه كفتوى او فعل مثل الاكل بعد
الصبي او قبل الغروب بظن انه اى وقت هذا الفعل ليل اى في الصبح او بعد
الغروب كفى كافي في كفتوى انه في القضاء بالاكل بعد الصبح دوايتين والصبي
استحب القضاء وفي لفظ الظاهر اشارة الى تجوز التسحر والاضداد بالبحر
وقيل لا يتجرى في الاضداد والى انه لو شك في الفجر فاكل لم يفسد لكن تركه
مستحب اما لو شك في الغروب ففي الكفارة خلاف كافي في الحيط والى انه لو يتقن
ان ليل وكان خلاف لم يقض وفيه القضاء كافي في ضان والى انه لو تسحر بغير

وكذا يغرب المظلم واختلاف في الربك وأما الألفاظ فلا يجوز بقول واحد بل المبنى
وظاهر الجواب أن لا بأس به إذا كان عدلا صدقة كافي لزمه والى أنه أظن أهل السنة
بصوت الطبل يوم الاثنين ظاهري أنه يوم العيد وهو غير مكيّف كافي المنة أو أن
دواء ونحوها فيه صلاح للبدن الخجفة وهو ذكره لعمري وما غلبه بالكسر فلو نظر
في أذنه ومن قد صوم ونحوه لم يذكر الوصول إلى الدماغ فاختلفا في شرطه
حتى إذا غاب عنه في أذنه وجب قضاء ولو دخل الماء إلى أذنه لم يغسله بخلاف
وقد عرفت على الخلاف لو بلغ موضع الحنفة في الاستنقاء وإذا قطر في أذنه لم يغسله
إذا بلغ كوفي نفسه كما يشهد أهل العلم إلى قبل المراه على الصحيح وظاهره أن كوفي رأس
منه سواء كما هو رأي أكثر المشايخ فلو لم يصل الرطب إلى الجوف لم يغسله وإنما شروكه
بما فيه صلاح للبدن احتراز عما إذا طعن برج قاذ غير مستند وأن بقي الكرم في جوف
لكن إذا غلبت السهم إلى جانب إذا دخل جوفه من جائفه أو ابتلعها
أو غلبت خشية في دبره فغسله وكذا إذا دخل أصبعه في على المختار وإنما شرط
ذكر الصوم لأنه لم يغسله في جميع هذه الأمور بل لا بد كما إذا فاض إلى الجوف في الماء
أو في الزايد وجوف اللسان بلغم من غير المسامدة فلو دخل شيء منها إلى الجوف
لم يغسله بخلاف كوني ينبغي أن يكون مكرها على الخلاف قياسا على حبس الماء في اللسان
كما يأتي وما وصل من الجوف مستثنى منه والمسام فنجع الأول وتشديد الآخر فافذ
الجسم كافي لغزب الصحيح والناقص وغيره من جوف الواحد المقدر أو المخرج من السهم بالضم
وهو الثقب مثل حنك من حسن في خنك الميم وجعل اسم مكان من استوم يعني المروءة فنفذ
أو ابتلع حصاة ونحوه ما ليس فيه صلاح للبدن ولم يرغب الناس في كفه وهو ذكر
لعمري سواء كان أقل من الحنفة أو أكثر كمن في النظم لو اعتاد أكل الحصاة ونحوها
وجب الكفارة وفي المنة لو ابتلع الحصاة مثلا مرارا لا يصلح معصية كقوله جاء عليه
وفي الزايد لو أكل الطين الذي يوكل تفكرا فنفذ مجرد الكفارة فيه لأن مشايخنا
قالوا بوجوب استحسانا وعندنا أنه كفر في الطين مطلقا وعن أبي يوسف الكفارة
في الطين لا رمي أيضا ولو ابتلع حبة عنب كثر ومما يلتزم به اختلاف المشايخ
لأنه إذا التفتت به ولو ابتلع فتقما مشقوقا لم يمس كفه وقبل أن يمس بالملح
وكفنتي الرطب أو تفتيا أي أخرج ما في جوفه متورا بالتكلف حال كونه ملافا
أي بحيث لا يمكن ضبطه إلا بخرج كافي الطمارة وهذه أعني شيخنا وأما غيره
وزفرقة فسد صومه وأن لم يمسها الزم كافي لاختيار وذكر في كفي لوقتها
قليل أقل من ملا النعم مرار جمع إذا فعل لعله ولا يجمع إذا فعل باختیار

وفي شرح الجامع يحجب عنه أبو يوسف إذا كان نجسان واحد وظاهر كلامه أن البلغم
مفسد كما قال أبو يوسف لكنه غير مفسد عندها وهذا خلاف ما مر من الاختيار في
لا يقتضي أن عليه التي أي خرج ما في جوفه لا تكلف ولا فيه أو أظن بالجمع ولا
غيرها فاسيا أي قاصدا للألفاظ غير ذكر للصوم نكلا كان أو فرضا وقال
أنه مفسد لغرض لا النظم كافي كنية وقال أبو يوسف أنه يفسد كصوم مطلقا فيقتضي
في النظم وقيل جاع النكاح مفسد ويصح خلافه كافي الحنفة والاصح أن النكاح قبل كنية
وبعد سواء فلو لم يمسها في أول النهار ثم نوى في وقتها جاز وقيل بما جاز إذا لم يوجد في
ومن رأى صائغا يأكل ناسيا يخبره إذا كان شابا والآخر فلا كافي لزمه والآخر
أن يقتضي إذا أظن ناسيا كافي الخزانة أو احتله أي رأى ناسيا مختصا في زنا
أو نظره مرة أو أكثر إلى امرأة أو صبي بشهوة أو تفكر فأنزل في الصور أو
دخل عباد من الطاحونة أو غيرها كافي الخزانة أو دخان أو ذباب في حلقه
ولو ابتلع كذا باب قصد فسد كما وقع ثوبه أو مطرقة في فيه أو ابتلعها في كفه
وفيما ذكر أشعار بان طوم الادوية وريح العطر إذا وجد في حلقه لم يفسد كافي
ولو وطئ به أي ذات أربوب من الحيوانات أو ميتة أو وطئ في غير فرج كما
إذا أخذ أو قبل أو لمس أي من البشيرة بلا حائل أن أنزل فحصى بلا حائل
وقيل لا قضاء بوطئ البشيرة وفي كلامه إشارة إلى أن الزنا لو قبلته أو مسه مع الزنا
لم يفسد صومه وإلى أنه لو قبل بهيمة أو مس فرجها فأنزل لم يفسد وهذا خلاف
والى أن الرجل والمرأة في التقبيل والمستسواء وإلى أنه لو فرج بالمس مذي
لم يفسد وقيل لو فرج ذات دفن فسد ولو مسها من وراء الثوب فأنزل فسد
إذا وجد حجارة أو أعضاء أو أظفار كافي كفيط وأما أنه لو استمنى بالكف فسد
قوله العامة وهل يباح ذلك قالوا القضاء بشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمس
ملعون ولست كينز يوجب أن لا يأثم كافي الكرمي ولا يفسد كصوم عند بعض المشايخ
بأكل أي ما يتلوه ما استقر بين أئمة من الغذاء وكذا حال كونه أقل
من قدر الحنفة بكسر الميم وفيه الكسر مودة وكسرها فلو أكل قدر ما أو
أكثر فسد وقدر ما يضر كبري المفسد بما قدر على ابتلاعه من غير ريق وعارة
محمد إذا كان بين أئمة من فذل صومه وهو كاره لم يفسد كافي الكفارة إلا
أخرجه أي الأقل باللسان أو كبره أو الحلال من فيه ثم أكل فانه مفسد بلا حائل
وقال أبو يوسف لم يلزمه الكفارة وفي الكلام إلى أنه لو ابتلع لقمة كانت في فيه
قبل الطلوع لم يفسد وهذا إذا كانت لقمة غيره أو ألقاها فأن أوجبت فلعن إن لم

والأفالعقضاء وقيل الكل في الكل وقيل لم يجب إلا القضاء في الكل عند الكل كافي كسفر
 وإلى أنه لو قتل خطا قبله بذاق ثم أدخل في فيه ثم أخرجه لم يعد صوم وأن
 فخرج شراوات كافي المنيته وإلى أنه لو أكل ما أخرج من بين أسنانه بالخل جاز
 وأما باللسان فلا بأس أن يأكله كافي البستان لا يغتسل بكل سعة واحدة
 أخذت من الخارج مضمنا إلا إذا وجد طوف فسد وعن أبي التمام أن مضمنا مطلقا
 وفيما شارة الحانة لو ابتلع ما كذا فسد ووجب الكفارة على الختان كافي الختان
 والحانة فسد بالكل الماقي والكدر والجاورس والارز ولكن في الزاوي إذا غرس
 وعود التي يغتسل الصوم من ذكره عند أبي يوسف أن كثر أي ملأ فاه ولا يند
 عند محمد وهو كافي في النهاية وفيه عند محمد أن أعيد سواء كان قليلا أو كثيرا
 ولا يغتسل عند أبي يوسف قل وهو كافي في الخفاعة فلا يغتسل عودا أو قتل اتفاقا
 كافي بعد إعادة الكثير وهذا إذا ذكر الصوم والآلاف في كافي الختان وكذا كذا
 أي ذوق مغطر من غذا أو دواء في صوم وقيل في الغرض كافي كفيط وكرم
 مضمنا من الأطعام حتى أذوقها ونحوها ضرورية بأن لا يجد من يعضها أو
 نحو ذلك والآفة وقيل لا يكره مطلقا بأن يكون كذا في الخلق أو يكون في غير
 في المشرى فانه لا يكره الذوق والكل من شرا إلى أن المضمضة والاشتناف
 لغیر الوضوء يكره لا الاستنقاء والغسل وصب الماء على الكراشي السلف
 بالزيت المبلول وعند أبي بكر الكحل الزاوي وإلى أنه إذا خال الماء في الغم ثم
 أفرجه كافي التامني خاف وكذا القتل ان خاف الوقوع في الوقوع أو الانزال
 وفيه من الزاوي أنه يكره أن يمشي في كافي في الظهيرة وإلى أنه يكره
 المباشرة العاجلة وكذا المعانقة والكفا في كافي في الذخيرة لا
 يكره السواك أي استعمال الخشب المضمون في الوضوء للفرج من المضمون وغيره سواء
 كان مبلولا أو لا صباها أو رواحا وهذا عندنا وقيل يكره في وضوءه كمنفعل
 كافي كذا هدى وغيره والكحل أي استعمال الكحل ويجوز من الكحل وقيل شارة راحة
 للباس للثياب غير الصبايات بالاحتفال وكذا الدجال بالكحل الأسود للثياب
 دون كذا في كافي الكافي وذكر في المخرات أنه لا بأس به للجموع عاصورا على كذا
 لقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من الكحل يوم عاشوراء لم يمتد غيبته أبدا وقيل لا يجوز
 لأن يزينه الكحل بدم الحية أو به ليقر عينه بالنظر إليه في الغيبة وعن أبي جعفر
 وأما على صفة وكلمة من مخرات كذا وافق فان العالي من العاق لم يمتد
 عنه مثل هذه الغفلة ويشح جاوز عمره من سدة فان سمي به لغناء قوا

والكل في الكل
 كافي

أو لقب من غير عن صوم لزيادة الألبان فاشيخ الغاف الذي يجوز عنه في الحان
 بسبب الهرم ويزاد كل يوم إلى أن يموت كافي كفيط والكرواني وفيه وفي حكمه من
 يجوز عن صوم في الحال ويشع عنه في الاستنقاء افطره أطعمه تمليكا أو اباحه فان
 ما ورد بلغنا الاحتكام جاز فيه المباحة وتمليك خلاف ما بلغنا الأداء والالتقاء
 فانه لتمليك كافي الحضرات وغيره فيشكل باقي التبايع انهم قالوا ان مضمونه الثاني إذا
 ذكر فلتتمليك والآفلاباحه ويؤيد الأسكال ما في كذا هدى عن أبي يوسف أنه إذا
 غدا ثم أخرج ثم لم يخرج لأن المباحة لا ينبغي عن التمليك وكذا منة منة عند
 يوم افطر فيه مكيئا أي مرفقا من المصارف كما أشرفنا إليه كالغفلة نصف
 من براوز ميب أو صاع من قراوشيد فلو أحلهم ساكني نصف صاع من برين
 يوم جاز عنه ما ولا أطعم مكيئا صاعا من يومين لم يخرج عنه وعن أبي يوسف
 روايتان والآطلاق مشير إلى أن من غدى أول رمضان مرة كافي المنيته
 وذكر في كذا هدى أنه يطعم في كل يوم ولا يستطعم من الشهر وإلى أن وقت وجوب
 كعتناء دحنا كافي كذا في ويقتضي ما افطره وأطعمه أن قد روي عن كذا في كذا
 لجواز الخلفه والمخرج وحاصل أي ذات محل بالنجس أي ولد في البطن أو مريض
 ذات أو صناع أي الخلاء له مريض خافت كل واحدة الفرض باجترادها أو بغير
 طبيبا في سلم على نفسها أو ولدها المضمون بالمرض التي هي أم له كذا في كذا
 لكن المارضا لم يجب عليها بل على الأب فالمراد بها الطهر فانه واجب عليها بعقد
 الاجارة كافي كرواني وعن اسمعيل المتكلم أن النظر المستأجرة كالنام في باب
 الاقطاع فعلى هذه الوتعتت الأم للارضاع بأن لم يوجد غيرها مثلا إباح لم الظاهر
 وفيما شارة إلى أن لا تشد بالدهاء إذا خاف عليه وهو لم يشرب وإلى أن لا يمتد
 المحتاج لم يفطر قبل مرضه لم فلو خاف الجناء صنعنا خبز نصفنا رافقا
 لم يكف أبوة فلو تغيب حتى أجهده كسوط فافطر كذا وقيل بخلافه كافي المنيته
 وذكر في الخزانة أن الحر الحائض أو كعبه وكذا حبس الزهر أو كره إذا اشتد الحر
 وخاف الهلاك فله الأضطرار كذا أو أمة صنعت اللبغ أو غسل الثوب ومريض خاف
 بالاجتراد أو طبيب زيادة مرضه الحائض أو أمة زاده أو وجع العين أو جرحته
 أو صداع أو غيره ويذكر فيه خوف عود المرض ونقصان العقل فمن له نوبة شجي
 فافطر بخلافه الضعيف عند أصابة الحمى فلا بأس به لأن الغالب كالحائض وقال
 نبح الأئمة من اشتد مرضه كره صومه وفيه من الزاوي أنه لو زال المرض ونسي
 لم يفطر لزوال المنيح الكل في كذا هدى وإلى أنه لو خاف عود المرض افطر كافي الاختيار

والمسافر الذي لم يقصر صلاته افطر او اى باح افطرا وهو لا ياربعة لكنهم اسروا فيه
 الا اذا ظهر عندهم وقال المتأخرون فيترفع على حال الا فطر في اقل الزمان وسبح
 في اوله والاطلاق للمساافر الى ان لو سافر من مكان او حضر من سفره افطر كله
 مكروه وقاى الرغباني لو انشأ السفر بعد صبح لم يقصر بخلافه لو رخص بعد صبحا
 كذا في المنية وفي جنة في لوائح المرض ثم صححتم افطر لم يكفر كافي فطيرة فهو
 ما افطر واقر رمضان فزا بعده بلا فدية اسم من لاء بمعنى الذي يغلي
 عن مكروه يتوجه اليه كافي الكشف وهو مكروه لا يقصر اجب اذا لم يقصر عاة
 رفقائه والا فالا فطر افضل اذا كانت كنفقة مشتركة بينهم وفيه اشعار بان
 الصبح مكروه للمساافر اذا اجبره كافي قاضي خان وانصح المريض المحتج او
 الحكمي كالحمل والمرضع والحائض ونساء وغيرهم او اقام المسافر ثمة
 الصبح او قيم فدى وارثه ما فات اى وجع عليه ان يؤدي فدية ما فات عنه
 من ايام الصوم كالعطرة عينا او ثمة ان عاش بعد اى ان كان حيا بعد الصبح
 والاقاء بعد اى بعد ما فات فلو فات بالمرض او بالفسخ صوم يوم
 مثلا وعاش بعده ثمة ايام بلا قضاء ادى وارثه فدية صوم ثمة ايام
 والا يعيش بعد بغيره بلا اقل فبقدرها اى فيفنى بقدر كنفقة والاقاء ان يكون
 فلو فات ثمة وعاش ثمة فدى ثمة فقط وطى وي وعلم وقال انه قوله واما
 قوله فالوصية ثمة واستجابي حر الخلف هذه الوعاش اقل ما فات فان
 فيها عاش فلا شيء عليه عندهم وان فطر ولم يصم صلا فكذا عندهم وقال لا عليه
 الوصية بكل ما فات والمتن ظاهر كرواية وهو كنفقة والحكم مشعر بان لو كان
 المريض لم يصم فلا شيء عليه وهذا اذا لم يحقق ان يسهل عنه والا فعليه الفدية
 بكل يوم من مرضه كما مر من الكرماني وقال لمباح حيطه شيء يجب حفظ جدا
 وينبغي ان يستثنى الايام كمنزلة ما عاش لا سيما في ان اداء الواجب لم يحز فيها
 وشرط لوجوب الفداء على كوارث الايصاء به بشوط ونفذ وجوز
 الايصاء من تشنفيذ من الثلث اى ثلث ماله ان كان له وارث والا
 من الكمل والمتبادر من هذا الحكم ان الايصاء واجبه عليه ان كان له مال
 كافي المنية وغيره وفدية كل صلوة مكتوبة او واجبة كالوتر دون سنة
 فانما في سنة من كترك كصوم يوم اى كنفقة وقيل فدية صلوة يوم كصوم
 ان كان معبرا ونظا وحلا فكا في خلاصه وقال محمد بن مقاتل به بلا فدية العسار
 وعادة المشايخ ماله الى الاول وعليه الفنى كافي الكرماني والقياس ان لا يجوز

عن بصلوة واليه ذهب البلخي كافي قاضي خان والاستحسان ان يجوز كفارة عنها اما
 في الصوم فلو روي عن النبي واما في الصلوة فلم يقصر ولذا قال محمد بن يحيى ان
 وفي الحكم كروا الى انه لو فطر في اداء ما باطاعة نفسه وصدق كشيئا ثم ندم في
 عمره وادى بالبعد لم يجزى لكن في ديباجة المستصحب دلالة على والى
 لو لم يوص بعد ارضا وقدر وارثه جاز وقال محمد بن ابراهيم ان شاء الله في وفي
 الزاهد في قبل ان لم يجزى الصوم وفي التحقيق قبل لم يجزى الصلوة ولا خلاف ان
 مستحسن بصل ثوبه انه ينبغي ان يفدى قبل كنفقة وان جاز بعده وكيف ان
 يسقط من عمره اثنتا عشرة سنة ومن عمره ثمانية سنة ثم يدفع للباقي من عمر
 الى مسكين من ماله دفعة واحدة ان كان الثلث وافيًا كنفدية والا فيدفع اليه
 ما يملك فيقبضه ثم يهدى من كنفقة فيقبضه ثم يدفعه الى مسكين ثم يهدى الى ان
 ينتهي عمره وان لم يملك شيئا استقرض وارثه وينبغي ان يقول كذا في الحكم
 في كل مرة اى ادفع الى كذا كنفدية صوم كذا الفلان بن فلان من فلان المتوفى
 وينول المسكين قبله واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير جلة جاز ولم يشترط
 العدد ولا المتداركن لو دفع اليه من اقل نصف صاع لم يعتد به ويقتى كافي
 ايمان يصون وعبادة غيره لا يجزى عن صوم كوارث وغيره لليت وصلواته الى
 قال لا حنافة للبعد فلا يرد ان الزكاة وكج وكفارة بجزية بلا خلاف وعن عاصم ومحمد
 ابن سلمة ان غيره صام واطعم عنه احتياطا لان السنة وردت بها ولو لم تأخذ
 برا المضرب من الاجرة كافي كحيط وذكر في هذا حديث عن عاصم ومحمد وابراهيم بن
 بعضي غيره صلوة ويلزم كنفط اى اقام صوم كنفط بل شروع اى بشروع غير
 مظنون انه عليه والا لا يلزم كافي الصلوة وفيه اشعار بان افطاره لا يجوز كما
 باق الا في ايام المنزلة اى المنزلة الصوم فيها قبل الايام منزلة لعلاقة الحلوى الصوم
 ويوم الاخي مع ثلثة ايام بعده اى الاخي يستي ثلثة بالشرع والاس
 ان العبد بن وتشريع فان صومها لا يلزم بالشرع وفيه فبالا فلا يلزم تقضا
 وعن يوسف انه يلزم به كافي الكشف وذكر في كذا هدي وغيره انه لا يلزم كنفقة
 عنده خلافا لها واما اخراج الى السفر لان الايام بمنزلة كثيرة وان لم يكن
 بمثل تلك الايام منها ست شوال فان الصوم فدايكره مطلقا وتساويا عنه
 وعن الحسن لا يكره مطلقا كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا في ان المتابع افضل
 المتفرق وقال الحلواني يستحب صومها اذا اكل بعد العيد اياها كما في المضمرات
 وذكر في النظم انه يستحب التفوق في كل سبع يوما ان لطف اهل الكتاب ومنها

نفسه

يوم لم يروى وعرفة وقيل الزهري في حق الحجاب ومنها الجمعة منفردا وهذا عنده
 خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجاء وكثير من واذا لم يوافق ما اعتادوا من
 ان صوم غير مكره ومنها صوم في الايام المحببة وهذا عند ابي يوسف كافي في
 ومنها صوم الحجاب في صوم يومين او ثلاثة لا افطار كافي في المنزلة ومنها صوم
 ايام كعبين فانه مكره عند بعض كافي في خلاصة وعلى النكاح والاشهر في
 وقيل في الاشهر كافي في الزاهد في حق ابي يوسف انه سخط كصوم الاثنين وليس
 كافي في كعبين ومع كعبين فيها اي في هذه الايام المنزلة بالافادة مثل نذرت ان
 تصوم يومين او بالتبعية مثل ان نذرت صوم هذه السنة او سنة متتابعة او اهداء
 وعنده انه لا يصح كعبين فيها لكن افطر لكرامة الصوم وقضى في ايام اخر الصوم
 فانه اطعم كل يوم سكرنا كافي في كفارة وعن محمد اوصى بالا طعام وان صام
 وخرج عن عكرته وفيه شعار بان نذرت صوم الايام وافطر وقضى يوم فطر صح
 كافي في الزاهد وبانه لو صام فرائض واجب في كفارة والكفارة لم يلزم لان
 با في هذه كافي في افطار فافطرا كافي في المنزلة ويعطى النفل اياها بعد
 ضيافة ثم يعطى النفل سواء كان ضيفا او ضيفا فذكره كعبين كافي في صوم
 رواية المصنف وكعبين في شجرة بان غيرها ليس بعذر مباح واما في نذرت
 ليست بعذر غيرها الزاهد كافي في الكافي وينبغي ان يقول في صيام ويا لادن
 لا يفطر كافي في فناء وكعبين والا فطر ان يفطر ولا يقول في صيام حتى لا يعلم
 سره وقال بواللذين كان لا فطر لسرور مسلم مباح والافلا كافي في نذر
 انه ان تلذذ الذي يترك الافطار يفطره والافلا وقال الحلواني الحسن انه
 ان يثبث بنفسه القضاء يفطره والافلا وقال انه لا يفطر وان جلت بالطلاق
 وينبغي ان يكون تفصيل على قال الحلواني كافي في كعبين وفي كلامه اشارة الى ان
 لا يفطر بلا عذر كما روي ابو بكر الرازي عن اصحابنا وعن شيخين انهما اختلف
 فيه المتأخرون والاول لما اخذ كافي في نكاح الكافي وآلى ان غير النفل لا يفطر
 كافي في كعبين وعن ابي يوسف روي ان صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر وهذا
 قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه عقوب احد الوالدين
 كافي في الزاهد ويمسك بقية يومه وجوبا او استحبابا والاول يصح في حق
 الوقت كافي في النهاية لعمر بن وهب لما علق بك ما ياتي من قوله مسافر قد
 اي جاء من السفر ونوى الإقامة في محل لا بعد الطلوع وحايض ونفساء
 طهرت بعد الطلوع او معه او قبله على الاقل منها ولم يبق من الليل مقدار غسل

في نكاح الكافي

والجدة

والخبرة وفي النهاية قبل ما كل الحايض مسررا وقيل هي المسافر والمريض جرحا وصبي
 او صبيته بلغ في بعض اليوم وكافر مرتد او غيره اسلم فيه والاضل في ان من
 صار اهلا للاداء في اليوم يوم بالامساك من هذا الوقت وفيه شعار بان يصح
 ما بطريق الاولى ومن افطر متعمدا او خطاء او مكرها او دخل يوم كعبين فافطرا
 كافي في قاضيها ولا يعفى ذلك يوم هذان الاخيران اي يصح في نكاح الكافي
 اسلم ولو عند الفجر وعن ابي يوسف انها قضيا اذا صار اهلا من عندنا وفي الامساك
 اشعار بانهم يفطرون في بعض الزمان فلو لم يفطر واجبه ونوى الصوم في وقتها
 لم يجز ثم عن رمضان لا فطر الا اهله في اوله الا المسافر فانه يجز عنه
 لا اهله كافي في الاختيار فلو افطر وابعدا فلا كفارة عليهم بالاتفاق وفي بعض
 على كافي في خلافه ولا خلاف في قضاء الحايض ولا قضاء على الصبي في نكاح
 ويوم كعبين بالصوم اذا اطاقه كافي في ابو بكر الرازي وعن محمد بن زيد وقيل
 ابو حنيفة انه يعزب ابن عشر سنين على الصوم كافي في كعبين فلو لم يصم
 ليس عليه قضاء كافي في الزاهد ويتم وينبغي ان لا يفطر معتم صائم كافي
 بعينه للصوم ولو افطر وان كره لا كفارة عليه الا سن لم يكره فان جوابا لو لم يحن
 وخالفه كعبين في السلف في جوبن الكسبية ويقال ان لو يعني ان روي يعني ان يكون
 الجواب كسبية بلقاء كافي في كعبين وجوب كل شهر ما يمكن ابتداء الصوم منه والافلا
 جميع شهر سقط للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الا في رمضان
 لا يلزم القضاء على صبي لان الصوم غير صحيح فيه كافي في النهاية لا يسقط الجنبون
 فيما ذكرنا فلو افاق بعد الزوال ولو من آخر رمضان لم يزم قضاء الكل ولو افاق في ليلة
 لم يلزم قضاء وفيه على الصحيح كافي في عامة المدة اولات كافي في غيره ومن الظن ان في
 الحقيقة افاقته في جوبن ليس موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق في شعر
 بانه لم يفرق بين الجنون الا على المطاري فلو بلغ مجنون افاق في بعض من نذر
 المأني وعن محمد انه لم يلزم كافي في كعبين وذكر في الزاهد المتأخر في الافاق ذوال
 مائة من كعبين واذا اعني عليه اياها ان ثلثين يوما او بعضا لكن في دلالة الايام
 عليها قضاء قضاه ان معنى تلك الايام في وقتها كافي في قبل الزوال او في عليه قبل
 غروب الشمس فانه يقضى الا ذلك اليوم لوجود البينة على اهل الظاهر من كافي
 والبينة عليه حب مالم يعل بخلاف فلو اخطأ في فطره وسافر لم يزم القضاء كافي في كعبين
 واعلم انه قال ابن علقمة ان احاديث تجمل الافطار وتأخير سجود صبي متواترة
 كافي في الباري وذكر في الزاهد انه قال من سكت الصوم تسع وتسعين سنة

بجوزاء

الا يومان

اعمال اعتكاف الركن في القبل وكذا ولو طي ليل او ناسيا وفيه اشارتان
الاولى ناسيا لم يطله ويطه من غير فرج من الان كالتخنة او قبله
او من كالمبشرة ان انزل وفراش رة الى ان لو نظر في نزل لم يطل كما
في كحيط والا ينزل فلا يطله وان حرم هذا الفعل عليه وكسرة لتكليف
باذن روحه لا غير في بيتا فان كان في سجد والا في سجد موثقا سجد كافي في سجد
وفي رواية ان انزل لا يتكلف في سجد جماعة وعنه ان سجد بيتا افضل ثم سجد
حيطا والى انزل لا يتكلف في بيتا في غير سجدها ولا ياترأ ذوقها ولا يخرج منه
كالصل كافي في سجد كافي ولو حاشا حشوت فحبت ولا يلزم الاستقار بنذر الشهر
الا اذا لم تقض ايام من قبله بالشرع ولو نذر اعتكاف عشرة استقبلت
لا مكانا لتسابع كافي في الزاوية نذر بلانية الليالي اعتكاف ايام مفعول نذر
والجمله صلة لم يحصل محذور فان الكوفة جاوزوا هذه ولا وجه لمنه البصرة وعنه
كافي في الركن كمن من نذر له لزم في لم يشترط لصحة النذر الا كون المنة في
عبادة فظاهر وكذا اعتكاف من اشترط ان يكون من جنس فوض لا زل بشي في سجد
كما اذا صلى كذا في كحيط والمزاد من كفرض ما هو فرض من قصد فلا يلزم النذر
بصلوة الجنازة وحياته للركن لا الزاوية واجبة ولا بالركن وقراءة القرآن
لا الزاوية للصلاة لا لعمدة كافي في الكفاية ولا بدعاء كذا في كل صلاة عشر مرات
وكذا بالصلاة عليه عليه السلام كل يوم كذا وقيل يلزم النذر كافي في كنية بليتها
المتقدمة عليها وفيه اشارتان من نذر اعتكاف ليل لزم بايامها المشافرة
لان كل من الايام والليل يستتبع ما با ذائمه من الليلي والايام باتفاق الرواة
ولاء اي متباكعا وان لم يشترط الولا وفي نذر اعتكاف يومين
بلاينة ليليتها لزم بليتها ولاء وكذا العكس في ظاهر رواية عن ابي
نوس في الليلتين لا يلزم شي وفي كمين لزم الليلة المتوسطة ايضا كما
في كحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استحياء لا وجوبا كافي في شرح كحيط وحي
وعنه لا يدخل الا اليومان كافي في قاضيا وضع في نذر ايام او يومين ليلة
الزاد خاصة لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صحيح في نذر ليل
او ليلتين بنية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يلزم شي والى انه لا يلزم
منة الزاد في نذر شهر لانه اسم لثلاثين يوما و ليلة والاربع نذر يوم
فيدخل المسجد في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس
من الليلة الاولى ويخرج بعد غروب من اليوم الاخر كافي في شرح كحيط وكذا

وقوله خاصة اي خصت بنية الزاد وانفردت من نية الليل خاصة وانفرادها بها
والجمله حال من كنية ويحتمل ان يكون صفة فيكون حال من كنية لامن النهار كافي
اذ التائب يابى عنه ولا يخفى انه يشعر بانفراجه وفراغ باله فيشير الى التوبة
من دعاية حسن الاختتام كافي في الحديث الجرس على صاحبه الصلوة والسلام
كتاب قدوة على النكاح لانه ليس من العبادات المحضه
وليس من آفر العبادات كالحمل بل الجهاد كما نفور في الاصل فالاولى قدوة على
النكاح والحلقة العقد الى شي وشريعة العقد الى بيتا او ام باعمال محضه
في وقت محض كافي قالوا او كغيره لكسر لغة وقيل لكسر لغة بغيره لغيرهم
وقيل الفتح المهم ولكل المصدر وقيل بالعكس كافي في فتح الباري وهو نعان
الحج الاكبر الحج الاسلام والحج الاصغر العمرة كافي في كسوف فلم يكن العنوان من تخصيص
في شيء فرض الحج الاكبر على من حرمه مكلف فلا يوفى على العبد والكافر وكفى
والمجنون ولا يبعد ان يترك قيد مسلم لان المكلف يعني عنه صح من الاراض فلا
ينزح على الزمن ولا يتقطع الرجل وغيرهما عنده وفي رواية عنهما واما عند
وفي رواية عنده بعض على هؤلاء فيلزم الاحتجاج عندهما خلافا فلو كان
صحيحا ثم صار زمتا لزم الاحتجاج بلا خلاف بصير فلا يوفى عنده على العمى
وان وجد قائدا ولا يوفى عندها وفي رواية عن محمد انه لا يوفى عليه
وذكر كنفوري ان من له امة يعمل مورا بملعين وقد وجد في الوجوب عليه
روايتان المتكلم في كحيط وظاهرهما ان الصحيح شرط الوجوب عنده والشافعية
في خلافه وكيفية شرط الاداء فعلى هذا يلزم على الركن الايضاء لا
على الاول كافي في النهاية له زاد اي فقه وسط وهو في كحل المدف الزايد
على ما يحتاج اليه في الوقت في الزاد ودخلة اي بجمله وما يحتاج اليه
من الطعام وغيره ذهابا ومحيا وهي في كحل البعير قوي على السفار والاهل
ويستوى كذا ذكر والاني والشاء لليلة كما قال ابن الاثير وفيه اشارة
الى انه لو وجد ما يكثر من حلة ومشي وحلة ليخرج عن الحلة كافي في قاضيا
وكذا لو استأجر اشان بغيره كمن كل منها فريسي كافي في كذا وكذا والى انه
يشترط الملك والاحتجار فيها فلا يوفى بها باحتها ولو كان البيع قريبا له
كافي في كسوف والى انه لا يلزم بالمال او ام كمن لو حج به جاز لان المعاصي يمنع
الطاعة فاذا اتى بها لا يفتل انما غير مقصود كافي في مكروها صلوة بخانه ولا
يخفى ان هذين في حق الاقاي والماعزة فالحل شرط فيه الزاد والعمرة على شي

والتبادر ان هذا الامر شرعا عند خروج قاذلة بلية فان فكرها قبلها باثم
الحديث شاه كافي شرح الطحاوي وغيرهما فضلا في فضل الزاد
وعلم ان يكون مصدر بعضا عما لا بد منه اي حاشية الالهية كاتمة الغفلة
وعلى لغة وسط عياله اي الذين عليه سبب موتهم كالزوجة والاولاد الصغار
وكذا من وعيلها بالكل جمع العيل كالنير ولا يخفى ان لغة مستندة مما لا بد منه
ولعل الذكر لزيادة الاهتمام الى حين عوده الى وطنه من ابتداء سفره فلا يترك
بقاء نفقة يوم بعد يوم خلا فالانبياء الله الجبراني وعيسى بن يوسف نفقة شر
كافي لحيته وقيل في التأخير راس المال التجار وفي المحترفات الحرفة وفي
الضيعة ما يعيشون في الحراث والاكادار لا تراها من البقر ونحوه كافي في
والكلام يشترط ان لو كان له كرم وعقارات واراض وحواشيت يستغلها ليغني
وعيله الى العود غلها وقتها الزم له كافي المينة وكذا اذا كان له حواشيت
للزينة كافي الجواهر مع امي الطريق اي هو غن مريضه كافي المينة وكذا اذا
كان له حواشيت ثياب ان طريقة آمن من العصبان او قتل غيرها فان علم انه
لم يات من غلبا يجوز تاخيرها كافي الجواهر الا يرى ان بابكر كوراق خرج حاجا فلما
ذهب حلة قال لا يحابه دة وفي فقد ارتكبت سبعا كيرة في حلة فزوده
وفي واقعات كساطي ان قتل بعض الجاه عذر في ترك الحج وعي ابراهيم الصفا
بلغ قال لا اشك في سقوط الحج عن النساء وانما اشك في الرجال وافق ابو بكر
الخصاصي بعد اذ ان سقط عن الرجال ايضا كثرة الاخطار وبه ابي الهيثم
والمرجوا في الصغير نحو ارنم والفضل الكرماني بخراسان كافي في كذا الحديث
عبد الله السابح ليس الحج على اهل الخراسان منذ كذا سنة وقال ابو القاسم الصفا
ولا ادري الحج فمننا منذ خيرة وكبادية عندي دار من دار الحرب ومثله قال
ابوبكر الاسكاف في سنة ست وخمسين وثلاثمائة فكيف في زماننا قيل انما قالوا
ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سببا للمعصية وفي قول الامام
الى هذا ابراهيم الطائفة كافي للضرائب وقاض خان وغيرها كافي في المينة لا يخرج
بالمكث فانه لا يخلو قاذلة عن ذلك فلو سقط الحج بمنزلة ذلك دفع العمل بقوله
تبارك وتعالى على الناس حج البيت فالا اعتماد على ما قال الفقهاء بوليت انه ان علب
سلامة الطريق ففرض والآفاقا فظاهره ان من الطريق شرط الجود
كما دوى عنه في بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو صحيح فلهذا لا يصح
كافي النهاية ولما فرغ عن شروط المترك شرعا فيما يخص بالمرأة فقل

وكذا

والزواج بالجراي مع الزوج ويجوز الرجوع على الابداء او المحرم اي الذي وعيل
بها حراما ابد بقراية او رضاء او مهرية كافي المتأخير وهذا وان كان محرما
لاخت زوجته وعملها خالها فان حرمها فمقيدة بالتمتع لكنه يجوز للزوج ايضا
ولو عرف بها حل لم يلزم وحرم التمكاح ابد لا يخلو فيه من زوج وان لم يكن محتاجا اليه
في هذه المقام واطلاقه يدل على جواز الحج عليه وان كان المحرم لم يوافق الا بغيره
وفي اختلاف الروايتين كافي في كسب وفي معنى كلامه من ضمنه الى اشتراط كون
الزوج والمحموم عاقلين بالهني موافقين لما في ذلك بلا اخبار فلا حجة للصبي
والمجنون ولا يجبر الزوج والمحموم على ذلك كافي شرح الطحاوي والى اشتراط كون
المحموم غرضا سق والافلاحي عليه كافي في نكاح المرأة الشابة او المجنون والاكثاف
مشير الى ان ادنى الزوج لا يشترط لانه حقه لا يظهر في الفواعين والى ان لا يزوج
غيره واجبة عليه اذ لم يكن له اذ وجب وينبغي ان يقيد المرأة بالحلالة عن عدة لان
من شرط الزوج الخلو عن عدة اي عدة كانت كافي في كذا الحديث وغيره وظاهر
كلامه ان المحرم شرط الزوج والمشرع فيه خلافه كما في طريق وفي تخصيص المرأة
اشعا بوجوبه على الامر ونصحه بوجوبه بلا شرط كون قريبه كافي لان ينفو
عنه حتى يلقه ويكره لذلك ان خافه اليه الاب او الام كافي في الجواهر ان كان
بينها اي بين مكان المرأة وبين مكة مأخوذة من تمكثت كافي في فوجت الحج
ولكن البلية الحرام وسط الارض تسمى بها كافي في المفردات وانما ذكر الحرام للحج
معنى كصيفة بالاسمية مسيرة سفر اي مسافة ثلاثة ايام والى الابداء وفيه شأ
الى الزلات فربما محرم الا الى ما دون السفر كافي في كافي في العزم يكون الميم
وصحله اسم لمدة عمادة اليد بالحيوة مرة واحدة اسم الحزم من كزمان كلامها
ظرف فرض على العزم في اصح الروايتين عن ابي خنيفة او هو قول ابي يوسف
وقال محمد بن علي الترمذي كافي في كسب والاول المختار كافي في كسب ولذا سقط
عنه الله بتأخيرها كافي في الترمذي والعوز لغة الغلب ثم استعملت ثم تسمى
الساعة التي لا تلبث فيها كافي في كسب وقال ابن الاثير فور كثر في اوله وشريعة
تجمل الفعل في اول اوقات الحامه وكذا في لغة التباعد وشرعا يجوز تأخير
الفعل عن الاول الى غير الوقت فيشمل العزم والمراد من الفور ان يتعين شرع الحج
العالم الاول للامانة فياثم عند شيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا
ادى ولو في آخر عمره فانه واقع للامانة بلا خلاف ومن كذا في ان لا يتعين
هذه الاشهر له فيجوز التأخير عنه كذا لكن بشرط سلامة العافية كما نقل عنه

في المبسو وغيره وفيه اشكال لان العاقل مستورة عن قابلية البناء شيئا الا ان
 انه لو سأل سائل هل يحل ان يخرج من هذا العالم عند محمد لم يخرج للمنفعة ان يخرج بالتحليل
 وتخييم وكيفية ما قاله ابو الفضل في اشادات الاسرار انه لا ياتم عند محمد بالتأخير
 مات في سنة ١٠٠٠ واما اهل الموت بالامارات فياتم بالموت لان كل واحد يلد القلب
 واجب عند فقدان غيره كذا في الكشف لكن في هذه الحجة لو وجب عليه الحج وحيل بينه
 وبينه حتى مات سقط لان وجوبه موسوم كاسقط عن الحائض قبل خروجها وقت
 وقيل لم يسقط لانه على الفور وكذا اذا افتقر بعد اليسار وان شرط حتى
 ماله يسقط ان يستقر حتى يموت وان مات قبل قضاء القرص يري ان لا يؤخذ به
 اذا عزم على القضاء وفي الترتيبات عن ابي يوسف انه لا يستقر حتى ولو لم يخرج
 ثم استغنى لم يخرج ثانيا لان شرط الوجوب انتهى من الوصول الى موضع الاداء
 الا ترى ان الكمال لا شرط حتى للمكي لكن في الكواثر انه يخرج ثانيا ولو اخرج
 من ميقات صبي فبلغ او عيّد فمضى فمضى كل منها على احواله وانما اعمال الحج
 لم يود فرضه اى كعبه لانه مستغنى في الاحرام فلا يغلب فرضا ولو جدد في
 التالى قبل الطواف ولو قوف احرامه بان يرجع الى ميقات من المواقف ويجدد
 التلبية بالحج للفرص من ذلك تجديده لانه لو لم اهلته لم يكن احرامه لازما
 فلورجوه اية تجديده الاحرام ادى فرضه لا الصبد اى لا يصح تجديده احرامه بعد
 المعق لانه لا اهلية الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالنكاح وفيه
 اشعار بان الجنون اذا افاق والكافر اذا اهل بعد الاحرام ومضى كل منهما عليه
 لم يود فرضه ولو جدد الاحرام اداه كافي المصنفات وفرضه اى فرض الحج الام
 من شرط ولو كان الاحرام كذا المنع كما قال ابن الاثير وشركا تحريم شيئا
 كما تمتع الهداية وهو شرط كافي النهاية وغيره ولا يبعد ان يكون فيه اختلاف
 في الركبة فانه كالكبيرة في الصلوة كافي تنبيه الكافي وغيره والوقوف الى الحصن
 ولو ساعة من زوال غرفة الى طلوع غروب يعرفه هي كوفات اسم لوجه شرقي
 من مكة على اثني عشر اميال عن اقربا وينبغي ان لا يكون وفي الصحيح انه
 شبيه لموله لكن قد تكرر ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالجنادي وسلم وانما سمى
 لان ابراهيم ومنه اسمعيل وهاجوب مكة وروى الى الشام ولم يتلاقيا سنيين ثم
 التقيتا يوم عرفة بعرفة وطواف كزيارة ويسمى طواف يوم الحج وطواف الزيادة
 وطواف الافاضة فالطواف كدورات حول الكعبة وكذا زيارة معصية زبرت
 فلانا اى لعنته بزوري بالغنى او قصدت دوره وهو على الصلوة كافي كقوله

والاضافة

والاضافة باذي للابسة ومعنى الدوران حول البيت في يوم من ايام الحج سبعمرات
 فاحمل ركني لكنه قول من فني فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما في
 جنابات كعبته وفي تأخير الطواف اشعار بان الوقوف فوق واذالم يفرج بالوقوف
 قبله وواجبه اى حج وهو ما يتركه كعبه وقوف جمع اى الوقوف بحج ولو ساءل
 بوضوئه لفرج الخ الى ان يسفرجه او هو كالمندفعة اسم لبقعة على سبعة اجزاء
 من مكة شرقا وغربا يسمى به لانه اجتمع فيه ادم وحواء وكسعى اى سعى سبعة مرات
 بين اعلى الكعبة بالفضة واعلى المروة فينفذ ان يصعدوها واجب كما في شرح
 وتشت لكن في العلم اشكال من وجوبها اذ لا يجب الا الشئ والثاني ان
 السجى سنون في بطن الوادي لا غير كاشيخ وهاجبة شرقا والاولى لابل
 الى جنب البيت والثاني الى شماله ما بينهما ستة وستون وسبعمائة ذراع
 وكسعى مائة ذراع واثني عشر ذراعا وسمى الجدار اى دعى سبعين هجرة
 في ايامهم وكثير من الجدار بالكسرى وثلاثة مواضع من منى يرمى بها حجارا
 اى صغار ارباب الحجار كاشيخ وانما يسمى بالجدار كالحجرات لعلاقة الحلول
 وطواف الصعد وسمى طواف الوداع وطواف افرجه بالبيت وفي كسفة
 والصدر بفتح تن رجوع المسافر من مقصده والاربية من مورده وكسعى
 طواف البيت عند الرجوع الى مكانه للافاق اى الخارج من المواقف فلم يجب
 على الحائى والحرمى والمكى وقا لما يودى سفا الى احبه للمكى كافي شرح الطحاوى
 والافاق بالذم منسوب الى الافاق جمع افق فالصواب افق كافي كقوله
 وغيرها ولنا من الفقهاء ان يقول لانه ان الافاق جمع حتى وجب رده في النسبة
 الى الواحد فمن سببه ان الافعال لتواحد جمع وقاى بعض العرب هو انما سمى كما
 في النايق وغيره وكوسلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون اياه للوحدة كقوله
 فدى ولو سلم ان النسبة فالرد عنه واجب فانهم ارادوا بالافاق
 وبالافاق الى الحارمى وهذا معنى قوله لو رد الى الافاق لم ينه من ذلك فصار
 كالا نضادى على نقل صاحب الكشف عن كزحدرى والحق اى قطع شعور
 الرأس بالموى وغيره عند الخروج عن الاحرام والادى ان يقال والاخذ
 يشمل التقصير ايضا والواجب ان يرمى الاحرام من الميقات كافي كقوله
 في النظم للمنفرد ثلثة عشر فعلا وللتار من ثلثة عشر فعلا وللمتبع سبعة عشر
 ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضا من شروط
 الزيادة واجب وغيرها من الغرضين الثلث والواجب سنن تاركها

وهي التيامن في الطواف وتقبيل الحجر كما في النصف وكذا في الثلثة الاولى
اشواط الطواف وكس في بطن الواوي وطواف القدر وموسم البيت في
وجمع والاضطباع كجم بين الظهر والعصر بوقت باذان واقالتين وبين المغرب
بمزدلفة باذان واقاته كما في النظم والوقوف من الاختال قبل الوقوف والاحتداد
في الحراء وغير ذلك اذ اب تاركها غير مبني كما في شرح الطحاوي واشهره اي الحج
شوال وذو القعدة بالكسر كس وعشر ذي الحجة بالكسر وقال الجوهري انها بالكسر
المره الواحدة من الشوافه ولا بين الاثر انما بالغه المره الواحدة على قياس الا
ان الطحاوي قال بالغ لم يسجد وظاهره يدل على ان عشر ذوال وشتو ايام كما في
ابو يوسف في كسبه وقال ابو عبد الله الجوهري وابو بكر كرازي ان يوم النحر من اشهر
وثمة انه ان احرم يوم من الحج القابل لم يكن عندهما كما في كذا خبره ويمكن ان
يجل الحكم عليه لانه اذا اختلف التمييز هاتان ذكر وفيه اشعار بان في قوله اشهر
تسماحوا مجازا حيث جعل بعض الشهر شهرا وما في الكشف وغيره ان اسم
الحج يشترك فيه ما وراء الواحد فخرج للعشر لانه خارج عن شهرين على انه
قول جرح لا يلبس بفضاحة القرآن وانما حنيف الى الحج اشارة الى انه لو
حكى كرازي والراجل قبل هذه الاشهر فاستتركت لم يجب عليه الحج كما في حجة
والى انه لا محل لشي من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء ايام
قبلها ولا اجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيرها بعد لم لان كل ذلك
محرمة وانما سميت هذه الكساي لانهم لما نقلوا اسما لشهر عن
اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة وهم يحجون ويعقدون على الحوائج
وينقلون عن مواضع يقال شال زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان
ايام الحج وما لا به منه خمسة ايام يوم عرفة وايام كسبه وكسبه وكسبه
كراهية تحريم احرامه اي الحرم له اي الحج قبلها اي الاشهر كما اشار اليه
في شرح الطحاوي وذكر في حجة انه مكره بالاجماع وفي حجة ان
الوقوف في محذور الاحرام في ايام الاشهر لا يكره وفي النظم عند ان يكره
الا عند اب يوسف وفي كلامه اشعار بان لا يكره الاحرام في ايام الاشهر ولا
في غيرها الا اذا خرجت بيوت الموقوف بعرفة كما اذا احرم يوم الحرفان
لا ينعقد الحج لغت اقوى اركانها والعمق اسم من الاعمال والعبادة العبد
الى مكان عامر كما في المغرب او الزيادة التي فيها عمارة كما في كسبه
وشربة افعال مخصوصة بسنة موكرة وقيل واجبة كما في الحجة

ومن بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي وهو طواف للبيت وسعي بين
المره فليس سواها كذا قالوا واما طواف شوط كما في الحجة لكن في شرح الطحاوي
ان الاحرام كس وكسبه الحلق وتقبيل واجبا وما سوى ذلك كسني واداب
تاركها مبني وجازت العرة في كل السنة مرة او اكثر واجتنب في ما في الحج
اذا استلم الحجر بقطع السبيل في احواله واما ما اذا حلق بخرم عن احواله كما في
قاضي خا وكسبه العرة ومحت في يوم عرفة واربعة بعدها من ايام النحر وكسبه
وعن اب يوسف لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعند ان الاول التاخير
عن هذه الايام اذ احرم بها في غيرها واما اذ احرم في فريضه كما في
المحيط وميتات المدنى اي مبدء احواله اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق
من غيرهم سواء كان مكنا او غيره للحج او كسبه وهكذا في سائر المواضع
لانه لما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره دى في الحج
انه صلى الله عليه وسلم وقربا لاهل الافاق قبل الفتح لما علم انه مستفتح والميثاق
في اهل الوقت بعد ذلك استعير للمكان اي موضع الاحرام كما في الكرامه
والمدنى كالمدينى مستحب الى المدينة صلى الله عليه وسلم كما في شرح المستدرج
على المصنف كان على اربعة اميال من المدينة وعلى اربعة ميل من مكة فهو الموضع
المعظم احواله المدينة واما للرفق باهل سائر الافاق فان المدينة
اقرب الى مكة من غيرها وميتات العراق والحجاز واهل اوران
والعراق بالكسر بلاد يزدكروث موب ايران وهو موضع الموكرة كما
في الازهر ذات عرق بالكسر ارض سنية بالكسر على ستة واربعين ميلا
من مكة وانما سمي بذلك لان فيها جلا صغيرا سمي بالعراق وميتات الشام
والمصر وغيرها من ارض العرب بالقبور واليايين للسنة او بالمدو
اليايين اولياء الواحدة وهذا لا فوى كما في حجة بضم الجيم
وسكون الراء قديمة فربما على من مراحل او ستة كسني لان قوما نزحوا
فيما فاجحفهم سبيل اي استأصلهم واهل مصر تركوا الان الى رايح
بالراء والهمزة والغين المجرى لانه لا ينزل احد الا حرم كما في فتح الباري
والجدي ومن سلك طريقهم والجد اسم عشرة مواضع مرتفعة فاصلة
بين اليمن والتهامة وهما اعلاها والعراق ومن سلكها واولها من
ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان قربت بالتحريك كما في
الصحاح ويزاد بالسكون وهو جبل مشرف على عرفات كما في المغني

لكن نقل القاضي عما مضى ان المتحرك الطريق ولكن الجبل وهو على حلقين من
 كافي في كبرى واليمين واليسار وغيرها يعلمه بفتح الباء ولا يمين وكون
 الميم ونحوه ان اصله العلم بالهجرة والباء تسهيل وحكي يروم وهو مكان على
 مرحلتين مكة وحده كواقيت كالتحدي فيعلمه جنوبي ويقابل ذلك الحلة وقرون
 شرقي يقابل المحفة واما ذات عرق فيجاذي قرون ولا يتجاوز من السبق
 الا ان يجاذي ميقاتا من هذه المواقيت كافي الاختيار وحرمة تأخير الحرام
 اي عن هذه المواقيت لمن قصد من الاقاصي والحلي والحرى والمكي الخا رجيب
 للتجارة او غيرها دخول مكة كالحج والعمرة او التجارة او كوطن او غيرها فان
 كان دخل بغير احوام فعليه حجة أو كمره وكذا في كل مرة وفيه شارة بان قد قصد
 دخول بستان بني عامر او غيره من الحل فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه وعن ابي يوسف
 انه شرطية الاقامة فيه عن عشرين يوما كافي الزاهد وغيره لا يحرم التقدم اي
 تعميم الاحرام على هذه المواقيت بعد دخول الشهر والافضل من دويره اهله
 لان التأخير الى الميقات بطريق كتحريم وعن ابي حنيفة هذه الامور لا تنجز
 في محذور الاحرام عن محذور اذا كان اول ما يحج وحسن التأخير الى الميقات كافي
 الحوط وحل لاهل واهلها اي اخل هذه المواقيت ويدخل فيها اهلهما دخول مكة
 لحاجة لا للنك غير محرر وميقاته اي ميقات بلدا واهلها للحج والعمرة الحل بالكر
 هو ما بين المواقيت والحرم للحل الذي هو خارج المواقيت والميقات لمن استقر
 بمكة والحرم للحج الحرم فما كان محررا من دورهم وقال ابو جعفر الحرم من جانب شرق
 ستة اميال من شمال ثمان عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة عشر
 كذا في الكبرى لكن الامم ان من شمال ثلثة اميال تقريبا كافي المضرات او اربعة
 غارة التعميم وقيل انه ليس بطريق الحل بل بينهما نحو ميل كافي في كبرى والباري وليس
 بمكة للعمرة الحل من اي مكان شاء ومنه واقرب التعميم كافي في الحوط ومن شاء من
 الحاج او كعمرة احراره قصص شاره واظفاده وعائنه ثم نوصيه والغسل
 للتنظيف حتى يؤمر به الحائض احب وفيه شعارا يستحب الحل كافي في التثنية
 وليس اذا راعه جبل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان
 ورداء من الكنف فيستحب الكنف وفي النهاية انه يدخل تحت يده اليمن واليسار
 على كتفه ويسبق اليه كسوفه الا ان الاول اولى كافي في عدة المناسك لصاحب الهداية
 وهذا اذا وجد والا فيشتق سراويله وتبارزه او يقيص ويرتدي به كافي في نظرية
 وفيه شارة الحائض لا يلبس سراويله وحشائه ومقتضى كافي ولا يلبس القباء

اذ الم يدخل يديه في كفيه كافي في الحوط والى ان سنة للحاج ان يلبس ثوبين كافي في كبرى
 ولو اتى بجابتين حارة كافي في الاختيار طاهرين بالفضل او الجدي وفي الاختيار
 ان الجدي بالفضل افضل ويطلب اي استعمل عينا لا رايحة طيبة ان وجد بها استجابا
 وعن محمد انه لا يلبس بما سبق اثره بعد الاحرام والاولى كافي في الحوط وصلى في موضع
 الاحرام شغفا قدامه ماشاء والا افضل سورة الكافرون والا خلاص كافي في كبرى
 وقال المزمع انما يحرم للرجل الله صلا باثني عشر ركعة لانه انما يلبس بالعلم
 تعاراه عنه واخر ما عرفت عنه من كسوة نيكيا بالابتداء بكسوة قدامه وقد روي جافا
 الغراء اصله يانه انما بالجزء حذو كوفي في كسوة من واغتم ان اربيع مثبوت الى ان
 الغرض يتبادر بطلان كنيته وهذا استحسان وعن الحسن انه لا يتاوى به كالايتاذ في سنة
 انفسه كافي في الزاهد والى ان بنيت يصح بلفظ الحال وان كان الماضي في الالف
 اغلب والى ان كنيته مع اللفظ افضل لمن يجوز بالثلب كافي في الاختيار فيسره الى
 لا في الاقعة على هذه الافعال لا يبرك وتقبل مني كما تقبلت من جبريك
 وخيلك على كسك دينا تقبلت مني ثوبا تقبلت مني ثوبا اي قال ليبيك افره حالي كونه يا
 بالتبعية الخ في شارة الى حيث ترط اقران كنيته بالتبعية وقد صرح بالنية السابقة
 كافي في كبرى كسوة على ادوى عن محمد كافي في كبرى والى ان لبيك بعد كسوته وان
 استوى على عبيره والا فتران برا افضل كافي في الاختيار وهي التي تهتبه لبيك
 اللهم ليبيك اي باللك البابين اي اجبتك اجابة بعد اجابة في في فعل ما يحج
 ورد المذنب في ثلاثي ثم احينفك في خطابه كذا في هو الله تعالى او كسوة
 صلواته عليه ثلثة دعاء هم لله ورسوله الى الحج والاعطاء ابراهيم عليه السلام لانه
 فولد من بناء كسيت امران يدعوهن كسبه فدعاهم على ان يمسوا فاسم الله صولته والى
 آدم عليه السلام فمن وقف بالتبعية مرة فخرج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوفق
 احسنا كافي في كسوة وكسوة وغيرهما فان قلت ان خطا بكلمة اللهم
 هو الله تعالى فيلزم ان يخاطب ثلثان في كلام واحد وهذا غير جائز كما تقدم في قوله
 قلت قد صرحوا بالجواز اذ اعطوا صاعدا على الاخر وقال العنسي كسوة
 العاطف في الكلام القديم كانه قد كسبه وخيره فيجوز ان يكون تقديرا لبيك اللهم
 فصح الخطاب بالكا فاولا لابراهيم عليه السلام وبالباقي كانه على طريق الجواب عن
 سلام الغائب فانه يرد جوابا على المبلغ اولا ثم على ذلك الغائب لانه محسن اليه
 بالتسليم والمبلغ بالتبليغ ولا يخفى ما في وحدة الجواب عن دعاء ابراهيم وكثرته
 عن دعائه تعالى من صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة لبيك لا شريك لك

استيناف لبك ان الحمد بكسر هـ على الاستيناف ونقشها على التعليل والاول
كافي كحيط وهو اختيار محمد كافي الكرماني والنحو بالكسر اسم مصدر بمعنى الانعام
منصوبة وهذا أشهر او مرفوعة على الابدائية لك خبر ان او خبر مبتدأ اجزا
محمد وفي تقديره ان محمد ونحوه يثبتان كسرا وكذا الملك كالتنوع لا شريك
لبك استيناف ولا ينقص منها اي من هذه الكلمات حتى يكون احوال على وجهه
وان زاد من كرم وادب على جاز مثل لبك الخ لبيك ويستحب فيه التصريح
فصار محرابا بعد الما فحال لكن كرمي هو التلبية في كنية فكل منها لا يجزئ عن الآخر
كافي المستفاد ذكر في الاختيار ان التلبية حرة شرط وجها في كنية تادكها مسمى
وفي كحيط من صاحبين ان كنية كافية وقال الطرفان ان التلبية لم يشرط بل
بلغت الال على التظيم كالسبح والتهليل ولو بالفلانة كنية لكن في كنية انه قول
الثلة واذا عرفت ذلك فيستحق اي يجتنب الرثا اي يستحب من ذكر الجماع
ودواعيه وهو الالح كافي كرمات وقيل هو بالفتح الجماع وباللحان المراجعة
وبالعين الغزل كافي كرمات وكعسوف لغة كرمات وشبهه الخرج من حده وكثيرة
وقيل السبا والتنازع بالالف كافي الكرماني واجدل اي شدة الخصام ومراجعة
الحكم مع كرم فقاء وحكامين واخذ من ما قيل انه محاذ لكين في لغة بلخ
وتأخيره فليس بمبرها كافي الكرماني وقيل صيد بكسر وهو ما يكون توالده في
غير الماء فافي الماء حرقه ويستثنى منه الفواسق الآتية والاشارة في الحفرة
التي اي في كتمه والدلالة في الغيبة عليه فينتهي عن اخذ الصيد الا عانة عليه
وكسطين اي استنار كطيب بحيث لم يلزق شيء من بدنه او ثوبه
كاستنار ما كورد المسك وغيرهما وكه في معنى كطيب فبكسر ثم كطيب
والثا كطيبته كافي كحيط وقيل في قطع الظفر ولو واحد اسما فليبلغه غيره
بامره او فليظفر غيره الا اذا انكر بحيث لا ينو فلا بأس به كافي كحيط ويستحب
والمرأة ستر كرمه لانه محرم عليها ويستحب ان يستر كرمها في فلتاها للمرأة
كشفتها كاسيا فالاول رأسه وفيه اشعار بان لو حمل على رأسه شيئا مما لا يغطي
الرأس كالطشت فلتا على الافعية الخ كافي كحيط وعسول رأسه بالخطي
والخزول كزيت ولحيته بالخطي اي بما احتج به وقيل اراد به الخط العراقي
اذ فيه رايحة مستلذة فمن اي يوسف لا بأس به كافي كرمات وفيه اشعار
بان لا يغسل الصابون او الخرج او الماء كقراخ ليس عليه شيء وذا بالاجماع كافي
شرح كطاي وي وقصر اي قطع اليه محلا او بعضا وفيه رمز الى انه قد يقص

في النهاية ان الكاسرة يلقونها للشجاعة وكذا بعض وحلق رأسه
كلما اوجعنا وكذا حلق رأسه وحلقه فالاول حلق الرأس وشعره به
ولو من لا يبط والاول اخذ كشر فيشر التفتيش والتفتيش وافخذ من ريشها
بالاستدراك ويستحب احتراق شوارب الخبز كافي كحيط وكسب كحيط لب مقادا
كا اذا دخل كيد في كرم كعباء او كعبيص والوجه مثلا فلوا رتدي بها او اتزر
بها او لم يلبس شيئا كافي الكرماني وكسب عامة فليس معنى كرم اس يمنع كسرة الكرم
وكسب خفين الا بعد قطعها في منها وهو لم يجد كعبيص وانما في كسب كسب
منوع لانه يشعربا بآفة المشي وهو مني والاول بالبرية كحيط او خفين فان المرأة
تلبس كحيط وكحفين كافي قاضي خان ولا يخفى ان ذكرها تحفصيص بعد تميم وكسب
بطيب اي شئ له رايحة مستلذة كالزعفران والحناء بخلاف الوضوء فان فيها
خلاف لا بعد ذواله اي ذوال الطيب بالارايحة بالفساد او الحلق او مرور الايام
عن محمد لو لم يتعد صنفه الا غيره جاز لب كافي كرمات وعنه لو لم يتناثر كحيط
جاز كافي الكرماني واثار في كرمات الى عدم صحة القولين الاخيرين واعلم ان
لوقال ويستحب كرمات وغيره مما هو مخطور الا حوام لكان احسن لان ما حمل من اقد
فصل في الجبايات لا يتقى الاحتجام اي الغسل باي ماء كان كني بحيث لا يزيل الوضوء
في كحيط ازالة التفتيش حرام وهو في الغسل لا يغسل بالماء الحار كما قال ابن الاثير
او دخول الحمام كحيط طرزي ولا يستظل البيت بما يتخذ من حجر او مدر
او صوف او وبر او الاستظلال بمحل بنج اليم الاول وكسب كافي لو بالحناء
الوجه ككبيرة وشدهمان بالكسر يحل فيه الماء او الزمان من كحيط
انصب في كرمات في خصمه بالفتح اي على وسطه ومنطقة ككبيرة واكثر
اي قال لبك بالآخرة ما استطاع فانما سئله متى جعل اي كلما فرغ من صلوة
ولو نافله وهذا ظاهر كرم واية وما في اوجه من صلوة وقته دون نافله او
فايته كافي شرح كطاي او متى علا شرفا بفتح تين اي مكانا مرتفعا او
اي نزل وادبا اي حقيقا وكوفي الغسل سبيل فيه الماء او رقي دكبا
اي في بعض النسخ بعضا او كذا ما مشان او راكبين كما اشار اليه النهاية
والركب في الغسل اسم جمع او جمع لراكب الابل او آخر اي دخل في كرمات
او المال راسد اية بالزام كافي النهاية او كلما استيقظ من فناء كافي كحيط
والاصح في ذلك ان التلبية كالتكبير في الصلوة فيؤتى بها عند الانتقال
من حال الى حال كافي لهداية واذا دخل مكة ليلا ويستحب ان يدا منها

وغيره من اركان البيت
التي هي في الارض

بالسجدة الحرام من جانب الشرق الى جانب الغرب فانه من هذا الباب يستحب ان لا
يكون في وسطه ذراع مائة الف وثمانون وطاقاة سبعة واربعون
ومائة واصلواته اربع وثمانون واربع مائة كل واحد من حرمه ورضامه وابوابه
ثمان وعشرين ركن البيت الحرام هو في وسط المسجد حوله اتفاق في هذه المسألة
الشرقية زاده الله تعالى شرفه لا سقفان وعرضه سبعة ثمانية عشر في عرض
ذراعاً محيطاً الى السماء سبعة وثمانون ذراعاً ومنه الى الجدار اربعة عشر ركن
ومنه الى الحجر اربعة وثمانون وشبر كبير ان قال انه اربعة ركنات من البيت وعرضه وثلث
ان قال لا اله الا الله يخرج من الوقوع في عين شرك عظيمة ودعائه يستجاب
اذا اراده في العدة وهي بعضهم ان يقال اللهم اجعل سجدتي لمعونة بما شاء
فان كنهين يذهب رقة القلب والمذموم في العمل للشيء من الدعوات التي
في العدة وكظاهرة وغيرها ثم استقبل استقبالاً بالبحر الذي كان ابيض فضياً
ما بين كسرى وكعب ثم صار اسود فاحتج أهل مكة عن زينة العقبى التي
منه قد شربوا اربعة اصابع وكبر وحلل حال كونه يرفع يديه كالصلوة اي كما
يرفع يديه لانه لم يزلها كافي الخطة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل بين كعبه والحجر
دفعاً لها حذو منكبها واستلها اي من كعبه باليد او قبله ان قد رد على السلام
غير مودد واحد والا يتدبر عليه غير مودد عيسى بالحجر شيئاً من عصا اخبره في يده
وقبله اي شئ وان سخن عن الامام استقبله اي قام بمجد الحج ومنه الى
بما لم يكتف به وكبر وحلل ردة الله تعالى وعلى عيني صا الله عظيم ثم قبل كعبه
وطاف ما شيا بلا عذر فلو طاف راكباً او محملاً لغير عذر اعادة ان اقام مكة
والا فعليه من كافي الخط طاف كقدمه ويقال له طواف الحج وطواف اللقا وطواف
اول عهد بالبيت والاطلاق والاعلان جاز فيما يكره في الصلوة كافي في حان
وقد سن هذا الطواف للافا في اي خارج كافي في السنة ولا لكن في فرائض كنعين
انه واجب على الكعب فلا يسلم اليه اذ لا قدم له ويسل لا بل المواقف والاركان
حالي كونه اخذ عن عينية اي بين المطايف ولا ينبغي ان يجعل كعبه الحج كافي
وعزوه فانه لو بدد الى الركن اليماني لم يحز وقال كعبه بالجوار كافي في الخط
لكنه مكروه وفي الرقيات انه لا يعتد به كافي في الكشف ما يلي الباب اي دخل
البيت والاولى ما يلي الملتزم فان كعبه لغة وعرفا يقتضي عدم الفصل كما
في كبريات والباب من كعبه من نصب بالفتحة عرصة اربعة اذرع وطوله
سنة اذرع عشرة اصابع وانما هم شبر لا انه لم ياخذ عن غيره ما يلي الحج

لكن لو اخذ عنه جاز الا ان فيه نقصاناً فاحشاً واجباً لا عادة ولا حجة
موضوعة من اركان العواقي الى الشامي ميزاب له على ستة اذرع وكثير من البيت
قريب من ربه لانه قد كان ثلثين ذراعاً في ثمانية عشر من الحط الكبر
اما بمعنى مفعول لانه ترك حين دفع البيت بالبناء او بمعنى فاعل فان العرب طرد
عليه ثياباً طافوا بها فاعظم بالمرور واكمل مشرباً له لوطاف فيه
لم يحز كافي الاختيار وذلك لانه من كعبه الى الركن اليماني اربعة اذرع وقت
عارته لعدم قدرته على النفقة كطيقه كافي في فتح الباري سبعة اشواط
هو شوط اي شوط في الجري مرة الى الغاية يرسل بضم الميم اي يبرع
في المشي ويحرك في كعبه في الثلثة من طواف بك لوطاف جميع طواف الاول
جميع الاول وفيه ركن الى ان يرسل في كل منها من الحجر الى الحجر فلو زعم الناس
في رمله حتى يجده سلكاً فيقول لانه سنة لم يبدل كافي كافي في شرح
الطحاوي انه ان زعموا عيش حتى يجد الركن والى انه لا يرسل في الارض بل في
لكن لو رسل فيها فلا شئ عليه كالوشى هو كافي في رمل ثم ذكر رمل بل شئ
كافي كراهي والاطلاق والاعلان على ان ليس الركن وان لم يسبح بعده وفي العدة انه
لا يستل الا اذا سجد بعد مضطجعا اي جاعلاً وسط الرداء تحت الابطال
الايمى وملقياً طرفه على كعبه الايسر من جرتي الصدر وظهر كافي في الاثر
والاكفاء مولى الى ان كعبه لم يشرط في طواف وانما الشرط ان لا يكون شيئاً
اخر كافي بعضهم اما عند السابقين فيشرط فلو طاف بلانية او بنيتك سطح وقت الحج فقه
عن بعض عند الاوليين خلافه لا فريين ووطواف طلبا للغير ثم اولى راسه عدم
يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئاً اخر والى انه لا يقرأ القرآن في طواف ولا يأس
بذكره تعالى كافي في الخط والى انه لا يذبح فيه لانه صلوة كافي في نظم وكلام من الحج
للطواف فعل ما ذكر من نحو الاستقبال والاستلام والذكر والاستلام الركن اليماني
حسن فلا يستل في الطاهر الرواية كافي كافي لكن في الخط لم يذكر في الاستلام
وعن أبي حنيفة رة انه حسن من كعبه انه كاستلام الحجر والاكفاء مشرباً الى الاستلام
الركن عواقي والاشاء كافي كافي لان الركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه
وكونه على قواعد ابراهيم وللثاني الثانية فقط وليس للاخيرين شئ منها اما
الاولى فطاهرة واما الثانية فلانها من بناء الحجر اذ لم يتصرف الا في مرتبة
الجدار وسقف وكوش والباب والعمامة والميزاب كافي في فتح الباري ما لا يركب
ان يقال مستل ركن اليماني باليد فانه لا يقبل كافي في الاختيار واليماني مخيف

وتمشيد و الالف للوضو او الكسب باع والاهل يعني و ختم الطواف اجمعه
فيشمل طواف الزيارة وصدرة و الفاء و غيرهما باستعمال الحجر كما مر من تقصير
ثم صلى في وقت مباه في شفعاً كما لا حرام الا انه لا يجزئ المكتوبة و روي
للمؤمنين و كونهما كانا في احدى بيوت مكة شفعاً عندنا كما في الحديث و غيره كذا في النظر
و كسفت انما كانت و حكمة ستانفة اوصفة شفعاً كقوله بعد كل طواف بالفتح
ويجوز الكسر على انه جمع طواف و معنى كل اسبوع و بعدية عادة فلو طاف اسبوعين
فضاعده ثم صلى في كل شفعاً و باكر اهد عند طوافي سواء انصرف عن شفعاً او وتر
و اما عند ابد الوضوء فذلك اذا انصرف عن شفعاً كما روي اسبوعاً او ستة و اما
اذا انصرف عن وتر كسنة اسبوعاً او ستة او سبعة فيكره عنده كما في النظر
عند المقام بالفتح اي عند موضعه قيام الخليل عليه السلام وقت النزول والركوب
و هو حجر فيه اثنا عشر على سبعة عشر ذراعاً من الحجر طول عشرة اشبار
و عرضه سبعة او عند غير اي المقام من مسجد حيث شاء كما في الكافة لكن
في الجبط ان زعم الناس من صلوة في المقام يصلي في كل حيث يتبر هذا
بان لا فضيلة و الا فاق صلى في غير المسجد كان في قاضي نعم اي بعد صلوة عاد
الى الحج الامود و استعمال الحجر كما مر من تقصير لانه يسجد بعده و كس في الطواف
ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف ليس بعدة منى كما في الجبط و كس و حله
كما روي في حديثه على كسنة بعد ما شرب من ماء زمزم من ابي مايش و الاول
من بابي في زمزم كما فعل صلى الله عليه وسلم في العدة فصعد الصفا حتى ربي بيت
كما في الكافي و الا فحق للمروة و الصفا و ان كان في الكس منى بعد كس كما في الكافي
وفي السلم و استقبال البيت اي تحول اليه و كس فيه قدر ما يقرأ فيه سورة من
المفصل كما في العدة و ان لم يكت بحجبه كما في الجبط و كس و حله و سجد كذا في الكافي
وصلى عليه السلام و الاول و قد انه صلى عليه و كس و حله كما في الجبط و روي يديه
كالرعا و دعا و طلب ما شاء من كواكب كبرية و كبرية بشرطه و لم يبي
ثم نزل من الصفا و قد شاع المروة و قد اشار بان لا يركب هذه الطريق
ولا يحمل كالطواف كما في الجبط و لا يبعد ان يكون في نيته اختلاف كما في الطواف
ساعياً بقدر ما يقرأ في عشرة و ان آية من سورة كما في كذا و لا يخلو عن
اشعار بان المرأة لا يسجد كما سجد بين المسلمين الواقفين في طر في الوادي هذي
كب السجود اليوم و هما علاقتان للمسيحيين عن جد السجود مستلذان
الا حصرني على التخليب فان احدهما الحرك في الزيادة او اصفى كما في الحضرات

وفي كلامه و مر ان انه شفعاً على كسنة في جاني الميادين كما روي فصفه في كسنة
و فضل علياً ما فعل على الصفا من الاستقبال و كذا روي عنهما ثم سجد المروة الى
كما فعل فضار سجد الصفا مع كسنة اشدين فخرج كسجين ليس بواحد من جهة
كما قال بعضهم فان كسبه هو الاول كما في شرح الطحاوي فيتم هكذا اي مثل كسجين في
الابتداء بالصفا و الاختتام على المروة سبعاً من المرات اربعاً من الصفا و ذلك
سجد المروة و قد اشار الى انه لو صعد في الصفا ثلث مرات بان نداء بالمروة فطلبه
اعادة سجد اي لا يجزئ ذلك الا بغير ايجاب من بعدة بالاول الا انه مكره و كس الاول
كما في الذخيرة ثم اي بعدة سجد سجد صلي شفعاً كما في قاضي نعم و كسنة
ان قدم قبل ان يركب حجر ففتيحه محطراً لا و احرز به على من قول ان يحرك
انه حلق و دخل كما في الزيادة و طواف سبعة اشواط بعد شفعاً نفل كما شاء
و ذلك لانه اخبر من صلوة الا في حق المكي و في ما كتبه اشعار بان لا يسجد بعد هذه
الطواف لانه لم يشرع الا مرة ولا يكره لانه لا يكون الا مع كس كما في شرح الطحاوي
و خطب الامام اي الخليفة او نابه ثلث خطب بين كل خطبتين فاحصل يوم
فخطب خطبة واحدة بلا جلسته بعد الطواف بعدة اي اجته بركة و علمه في المناكس
التي تؤدي من عذاة الذروة الى ذوال عرفة و هي كيفية خروج الحامي و التمسك و صلوة
فيما و كس في اي عرفات و غير ذلك و لما سجد في جميع المنك بفتح السين و كسها
في اهل المتعبد و يقع على صدره و كذا و كان كما قال ابن الاثير لكن في الحسن
و المغرب انه يعني الذبح ثم استغفر في كل عبادة ثم خطب خطبتين قال ابن الاثير
بينهما جلسته معلماً للمناسك التي من ذوال عرفة الى زوال يومئذ و هي طواف
بعرفة و مزدلفة و رمي الجمار و فحى و غير ذلك التاسع من ذي الحجة بعرفات فانما
منفردة بالاجماع و يجزئ منه صرفه في اهل جميعها راسماً لموضع واحد يقال له عرفة
كما قال الذخيرة في تفريده و قيل ان من الاسماء كسنة فانه عرفة لا يعرف في اسم
الجناس كما في الكافي ثم خطب خطبة واحدة بعد خطب معلماً بما في المناكس الذي هو رمي
الجمار و كس في الجب و غيره الحادي عشر من ذي الحجة يعني بكسر الميم و الساء
و قد كتبت بالالف و كسنة كسنة كسنة و كسنة كسنة كسنة و كسنة كسنة كسنة
فان يذبح الهدايا و الصفا على اربعة اميال من مكة شرقاً بميل الى الجنوب و يخرج
من مكة الى امة من الناس عذاة اي بعد صلوة الحج كما ذكره القدر و في او بعد طواف
الشخص كما في بسوط من يوم كسنة اي كسنة من ذي الحجة و سمي بذلك لان
عليه السلام رأى ليلة كان قائلاً يقول له ان الله يحب يا مكرم يذبح ابنته فلما أصبح

والامام كاف الزمان لكن في الروضة انه يشترط الامام لا الجماعة عنده لا الامام
 باذان واحد واقامة واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم العشاء الا اذا قطع بينهما
 فانه مكروه او شغل بشيء اخر لا تقطع حكم الاقامة الاولى كافي لا اختيار وانه
 ادى المغرب في عرفات او في طريق مزدلفة اعاد اي وجب اعادتها ما لم تقطع
 انما اذا طلع للجمعة لا لغيره كما قالوا واما عند ابي يوسف فلا يجب الاعادة اصلا
 لكنه سئل ثم اي وقت طلوع صلى فجر بفلس بغيرين وهو ظلم الليل المخلط بغير
 الصبح كما قال ابن الاثير وفيه ايهام الى انه يصلي بعيد الصبح ثم وقف بمزدلفة وحده
 وصلى وهلل وكبر وكلمة ثم لم يجد الترتيب المذكور فان وقت هذه الوقوف هو طلوع
 الى ان يسفر صبحا كافي فحضرات كفي في الخلاصة ان وقت ما يطلع الفجر الى ان قبل
 وقت الوقوف بمزدلفة وفي الفعلة اشعار بان يكون صبحا في وقت ما يطلع الفجر
 بوقت كافي الخفة ودعا وطلعت اجته رافعا يديه نحو السماء فانه صلى في مكة
 قد بالغ في ذلك حتى استجيب دعاؤه في مظالم الماتة اي في تجاوز ما عزمهم ان
 شاء الله كافي العدة وبزيادة اليه يحل الاشكال المشهور في الحديث
 واذا اسف اي احشاء بحيث كانت الشمس تطلع من تحتها اذا احشاء بحيث لا يبقى
 الى طلوعها الا مقدار ما يصلي ركعتين كافي كفي الى مناه على ثلثة ايام
 بمزدلفة وان طلع انما ياتي قبل طلوع شمس وفي السراجية انه ياتي عنده
 طلوعها او بوجها وقريب منه ما في تحفة القدر في كفي في الهداية انه غلط
 لانه صلى في مكة اية قبل طلوعها وودي الامام بالناس وفي لفظ الروي
 اشعار بان المسافة بين الراي والمري ينبغي ان لا يكون غلظة اذع ضاعدا
 لان ما دون ذلك منه فلا يجوز او طرح فيجوز لكنه سئل لما لفت الستة
 واطلاقه لعل على جواز ميرة رابكا وطرراك جمره العقة بفتحين ثالثة
 الجرات على حد من من وقت مكة واطلاقه يدل على جواز وليس منى وقيل
 لها الجرة المكدي والجرة الاخيرة وفيه من ان لا يري الجرة الاولى
 والكوس على هذا اليوم والى ان ابتداء وقت الحسب في هذا اليوم من حين
 طلوع شمس واما اخرة فقبيل الزوال ويجوز بعد طلوع فجر وكذا بعد زوال
 الى جبل جحر ثاني النحر الا انه مكروه وفي الطريقة اشعار بان يقف حين يري
 موضع الحصى وبانه لو بعد الحصة عن لم يركب كالوقوع قرب من الزوال في مكة
 من بطن الوادي اي من اسفل الى اعلاه فوق حاجبه الا ان يتوجه الى الجرة
 حاجلا الكعبة عن يارده وفيه عينة رافعا يديه هذا منكبه سبع
 من المرات فلور في سبع حصيات جملة لم يجر الا من واحدة خذ في

على ظهر حجر او حجر وثبت عليه انه
 لو سقط ووقع في حفرة
 جاز كالوقوع
 صح

وهو ان يري مثل الحصة وفيه من ان لا يري الا ما كان من جنس ما لا يري
 والمدرو اليقوت ومقداره مقدار النواة او اقل او اكثر لكنه غير صحيح وينبغي ان يكون
 معنويا مأخوفا عن غير الجرة اذ في الاثر انه لا يبقى الا الحصة من لم يقبل حجره ولذا
 لم يجتمع الا قدر خمسة احوال وقد خذف منه سبعة الاف سنة كافي الجواهر والى ان
 يري كيفاشا وهو النحر عند شايخ خارا وقيل كيف ان يصنع الحصة على الامام
 ويستعين بالمسحوق وقيل ياخذ بطرف ابرام وسبابة وقيل على سبابة
 ويضعها على مفصل ابرام وقيل يري الرمية الموقوفة اكمل كفي وكبر اي قال
 الله اكبر ونحوه فانه كوسج مكانه جاز اذا المقصود ذكر الله وهذا يحصل به كافي
 بكل اي يركل منها وقطع البلية باولها اي يري كفي من الحصة
 السبع على كفي كافي فاصحها كفي اي يركلها وعن الطرفين انه لا يقطع البلية
 الا بعد كزوال كافي كفي ثم ذبح ان شاء الا ان استحبابا فانه مفرد بالحج
 فليس عليه دم والاكتفاء والى ان يري كفي لا يقف للعباء عند الجرة بل
 ياتي منزله وذبح ثم خلق راسه او قصر اي اخذ رؤس شجرة قدر اقله
 وحلقه افضل من التقصير كما ان حلق الحلق افضل من حلق الرية لانه مسمى به
 لحالة السنة واختلاف ان اجزاء الكوى واجب وسج في الزيادة وهذا
 اذا قد عليه بان لم يكن على راسه قرصة والا فقد حل بمنزلة من حلق ولم يذبح
 لم يجد الحلاق او الكوى فاذا مضى ايام ثم فليدوم كافي كفي وانما ذكره في
 اشعار بان من احكام كرجال واما حكم النساء فيسجد وحله كل شيء من
 المحظورات الا اوارام بعد الحيض الا النساء اي جماعهن ودولي كالعلة
 وليس بشهوة فانه لم يحل اذا لا خذ وان كان بمنزلة السلام الا ان يحل
 يتأخر في حقن الى الطواف ثم طاف للزيارة يوكا من ايام النحر الثالثة وفيه
 رمز الى انه ياتي مكة من من بعد الحلق من يوم كافي من القد وبعد القد
 ولا يؤخر عنه كافي كفي والى ان اول وقت الطواف بعد في النحر واخوه
 وقت غروب شمس من او النحر كافي عامة الكتب ولكن في المستصفى ان
 اخوه اخو ايام كشيدي وكي ان الطواف لم يجر في البليتين بينهما
 لانه فعل محتمل لليوم في ابد الزوار لا يجر لكن في الظهرة وغيره
 انه يجر فيها فلا بد ان يحل على طلع الوقت وسبابة في محله سبعة
 من الاشياء طبلار مل بالتحريك وسج بين الصفا والمروة ان كان في
 قبل اي قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم وفيه اشعار بان لو لم يسجد

وهو

وسمي وان دل وقد مر ان كونه لم يشجع الامة والاكتفاء وشعر بان
يصلي في المقام او غيره بعد هذه الطواف كافي طواف القعدة وكافي الحظ
واول وقت اى وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو يوم الاول
لان يوم النحر هو الثالث يكونان النحر وكثير من معا واما اليوم الرابع فهو يوم
التشريق ويقال لثاني يوم النحر الاول وبالسكون ولما اريد لثاني يوم النحر
مشيرا الى انه يجوز هذه الطواف بعد النحر قبل رمي الجمار كما سيجي وفيما سلك
لا يخفى وهو اى طواف الزيارة فيه اى في يوم النحر افضل منه في اليومين
الاخيرين وحل له النساء ولو في الحقيقة بالحلل اياه وفيه اشارة
بانه وان حل كان له السعي القابت وتاخير له ليس عليه شئ الا اذا رجع الى
اهله فعليه دم كافي شرح طحاوي وان اخر هذه الطواف عن اى ايام
النحر عنه كراهة تحريم ولا اتمام بيانه لم يكتف بما في الجنايات وقال
ويجب عليه دم وقال لا يكره ذلك فلا يجب عليه شئ وبعد ذوال النحر من ثلثي
النحر الى النحر يستحب اياه اولا للرجوع الى الحرم من اى ايام النحر
المعهود وفيه شعار بانه بعد طواف رجب من مكة الى منى ولا بيت مكة
ولا بالطريق فان بيتوته مكرهه في غيرت في ايامه كافي في الحقة مبداء في
الرمي بيتا لما قبله ولذا لم يعطف عليه مما يلي المسجد اى من جهة قوته من
مسجد نبته عايشة حتى انها على ذيل جبل يسمى مسجد النبي فتح الحاء
وسكون اياه وهو المكان المرتفع كافي كرواني ثم يرمى ما يلي اى الى المسجد
مما يقال له الجرة الوسطى وبينها وبين الاولى ثلثمائة وثمانية اذرع ثم الحقة
اى يرمى حرة العقبة وبينها وبين الوسطى اربعمائة وثمانية وثمانون ذراعا
سبع مائة اى يرمى كل من الثلث سبع مرات فلو قال سبع ايام الحلاء على
السكرار على هذه الكوفة فلو رمى من كل حرة ثلثمائة الاولى باربع وستة
الباقى ولورى اربعمائة كل عام اذ لا اكثر حكم الحكر ولو عكس ترتيب الجمار
جاز الا انه مغفوت للسنة كافي في الحظ وكثير كل اى كل حصاة ادرية وقص
استحبنا في اعلى الوادي مع الناس مستقبل القبلة مراعيا يديه نحو النساء
هذاء منسكية كافي الاختيار وقد رعدا الوفاق بمقدار قراءة عشرين آية
كافي في الحفات بعد كل من الاوكيين اى الى المسجد وما يليه فلا يقف بعد
العقبة ودعا اى طلب حواجر عند تمام بشرط كما لمجد واهلوة قبله كما
في الحظ ثم عند اى في ثالث النحر كذلك اى بعد ذوال الافر الليل في الجمار

على الترتيب

على الترتيب ثم بعده اى بعد النحر وهو يوم التشريق كذلك اى بعد ذوال الحاء
لا يجزى راما على الترتيب والكلام مشيرا الى ان هذه الايام قبل ذوال الحاء في ذل
منها لا يرى اى لا يجزى ريبا كما روي عن ابن جينة روي في المشهور وحده انه جاز ان
ان بعد كزوال افضل كافي كافي وعن ابيه يرفا اذ انفر في اليوم الثالث جاز ان
قبله وان اقام لا يجزى وكورى قبله في يوم كثر شرب جازعه خلافا لهما
كافي شرح طحاوي ان مكث في يوم كثر اى بمكة ولم يرجع الى مكة بعد رمي الجمار
وهو اى مكث احب من كثر وكسقط عنه روى في هذا اليوم بغيره بالتحريم
المسكون اى بخروج عن قبل طلوع فجر اليوم الرابع فهذا اظهر في مقام الاختيار
اهتماما بعد كثر في هذا اليوم وفيه اشعار بان بعد طلوع لا يجوز له ان يفرغ
بلارى واذا انفر في اليوم الثاني او الثالث بعد كثر مع احواله فانه يكره فداء
الى مكة ثم يبنى لاستعمال القلب كافي في فتيان الحكة للتوديع نزل المحصب
ولوساعة وهذا سنة على الاصح كافي في السطى وذكر في الحضرات انه وقف فيه على
راحلة ويدعو والمحصب بعلمهم فتح الحاء وكما المشددة لرحلتين وادى
وسيع بين مكة ومنى يقال له الابط والسطى وحقها من الجبلين الى المعينة
كافي في فتح الباري ثم الى مكة وطواف بالصدر بلادى وسعى ثم صلى ركعتين
وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فضل فلو طاف ثم اقام الى العشاء قال ابن حنبل
احب اليطوف طوافا او كافي في الحظ فلو اخذ دارا قبل كزوال من يوم النحر
عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اخذ بعده وجب عليه عنه كما واما عند ابط
فان اقام قبل شروع في الطواف سقط كافي كافي والاقامة فمرا افضل لا اقام
اذا قدر على نف الخبير كالطواف والصلوة وكصدقة وان يحببت الشوكات في
الشعر وحديث النفس وما لا عين في كثر ان الحنة فيما يصنعها كالسنة
الى مائة الف فلو لم يتركه الاقامة عنه كما في الاختيار ثم شرب استحبنا
عن ما ذكره من روى عنه وراسه وسار جسد فانه شفاء عن كل داء
ودواء كل داء على ما قال ابو حنيفة روى كذا في الظهيرية وغيره وذلك لعله لم يركب
ما ذكره من الشرب له وهذا حديث رجاله موقوف بهم الا اذا اختلف
في صحة ارساله وهو الاصح كافي في فتح الباري وسحب ان يتنفس في الشرب
ثلث مرات وينظر الى البيت في كل مرة كافي في الاختيار وزفر من بين يدي
على بعد ثلث وثلاثون ذراعا من البيت عرض راسا اربعة اذرع في اربعة عمود
لشعة وتسعون ذراعا سبي به لكثرة ما يقال ما ذكره من اى كثير

وقيل شق من الزينة وهي الغزاة بالعقب في الارض وقيل اي ثم قل الزينة
المرتفعة على الارض ووضع اي ثم وضع وجهه وصدره ساعة على الملتزم
فكبر وعقل وقد وصلي ودعا كما في قاضيان والملازم بضم الميم وفيه الزاي
ما بين الباب والجزء اربعة اذرع وثبت بالاستار اي تعلو
بما يشي به البيت من ثوب كما تعلق عتبة ليل بطرف ثوب لولاء جليل كالمسحاة
على او ليس له اليه سبيل ودعا بجزءا متقنا كوضع الاجابة وبسبيل او تبا
فانه للقبول علامة وتختبر على فراق البيت ككرم كعظم والحرمان عن فوائدهم
المحترم رزقنا الله تعالى قبل حصول الاجل المحترم واعلم ان تأخير هذه
الاحكام عن شرب رزقهم مذكور في قاضيان وكظهوره وغيرها فلا يظن
ان كنعنهم اولى على في الكفاية ويوجب من سجدة هرقى اي رجوعا الى
خلف فاطرا الى البيت حتى يخرج من المسجد ثم من مكة وينزل بقرنها الى
ان يحتمل القافلة ثم يرحلون الى المدينة على تقدير زيارة الحرم النبوي على
صاحبه افضل الجنة وكيفيته من الدعوات في العدة والمرأة كالرجل
في جميع الاحكام الا انها لا تكسب راسا بل تكسب وجهها ولو سجدت
شيئا عليه اي ارسلته على وجهها وفي بعض النسخ ارسلت كما في بعض نسخ
الهداية وهو لغة كسدل كما في القاموس فهذا اليس بخطا كما قال كطري
محافيا ذلك المرأة فابو كخير مجرى اسم الكسادة عنه اي عن غيرها
جاء ذلك كسدل وفيه اشار بان الاوكسف وجهها كما في شرح الطحاوي
لكن في النهاية ان كسدل واجب ولا يلبس به لان صوتها عورة لا تشي
بنى الميلى ولا تصعد في الصفا والمروة الا ان تجرد خلوة كما في الشنف
ولا تغلق لان حلق رأسها كحلق كية بل تقصر الكل وهو افضل من تقصير راسها
وتلبس المخيط كالقميص الخفيف حتى يبركها ولا تقرب من الرجال
اي الكثرة لانها ممنوعة عن ماسة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه
وحضرتها لا يمنع شيئا من اعمال الحج كغسلها الا الطواف فلو حلت
قبل الايام اغتسلت واحمرت وشهدت بجميع المناسك الا الطواف فسي
ولو حاضت يومئذ قبل الطواف لم تنفرد حتى تظهر وتطوف ولو حاضت بعده
سقط عنه طواف كعبه كما في قاضيان وفاتت الحج بفوت الوقوف بعرفة
لا غير كما في كسراجية طواف وسعي وحلل اي اخرج عن احواله بالحج بالاذن
على ان فابتالح فوجاهن احواله باعمال كعرة وفيه اشعار ببقاء احواله

بعد فوات الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابو يوسف فاحرامه انقلب باجره
وقائمه الحلاف انه لو اوم كحج اخرى بعد كفوت رخصتها عند الحسينة لان
بين الايام بين بدعة ولم يصح ان تارة عند محمد لانه لا يتصور اداء حجتين معا
ومعنى فاعند ابو يوسف لانه محرم بمره اضاف الى احواله حجة ويصح قول الحسينة
في كحيط وقضى الحج الغاية باحواله جديد من ميثاقه وان اومر ولا يقبل
من قابل اي في عام مقبل وفيه اشعار بان لا يقضى العدة لانه قد اداه في عامه
ذلك كما في نظرية **فصل في المركب بين الحج والعمرة**
القرآن لغة مصدق قرن بين الحج وعمرة اي جميع بينهما كما في الساس وغيره
فلا يظن انه بيان الحكم قبل تعريف افضل من الافراد وتتمتع فحذف بقرنه قوله
مطلقا اي فضلا غير يقيد بواحد وهو غير معتبر بما استعمل الا افضل من كلمة من
والانصر الكثر او الخلو وفي النظم ان القرن افضل من التمتع عند الطرفين
وعند حماسه عند ابو يوسف وسبب ان الافراد افضل في غير الافاق وهي
اي افضل في القرآن على طريق التخييل ان يزل اي يجمع ويحترج وانما افرد
اشعارا بانها فاجبة للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل عن احواله بمجرد الحلق بعد
سعي من ميثاقاته او قبله في اشهر الحج او قبلها معا اي في زمان واحد او
بمجموعين والحكم مشيورا انه لو اومر بافها ثم اضاف اليه الا فجاز لكنه لو اضاف
العمرة كان شيئا لانه لا يتحلل بالحج بزيارته وان يقول القارن بعد الصلوة
المكروه ان يرد الحج وعمرة اخرى اي يسرعها في وتقبلها من ثم يلي ناويا
اي اياه لا يخرج انه يقرب بما علم فذا وانما قدم العمرة وان حاز تأخيرها لمؤقتة
القول كعظم وطاف الاحسن ثم يطوف بعد دخول مكة للتمتع بسبعة اشواط
حال كونه يرمل للثلاثة الاول وسعيها والاطلاق مشيورا انه لا يكره عمرة
القارن في الايام الخمسة المذكورة كعمرة المتعمية كما في التحفة والاكثفاء مشعره بان
لا يحلق بعد سعي بل يؤخر حركه المود والاقاد كان جائيا على احواله كما في كحيط
ثم حج كما مر فيطوف للقدم سبعة ثم يسعي ثم ياتي بباقي ما يفعل المود كما
في الهداية والكماني او يقف بوفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعي كما في
قاضيان وكظهيره وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة او اقل ثم
وقف بعرفة استقض القرآن والوقوف بعرفة وعليه دم للرخص واختلف في
الرخص اذا اخذ في السير الى عرفات لكن في الخلفات لو طاف القارن للقدم
وسعي له ثم وقف بوفات كان ما ادعى به للعمرة كاستحقاقها وعن محمد انه

لو طاف للعمرة كافي لحيط وذبح اي وجه عليه ذبح للهدي شكر للقران التي توفى
 الجمع بين العبادتين والمبتدأ ان يفتد الذبح بما اذا طاف للعمرة في شهر الحج
 فلو طاف لوان في رمضان مثلاً لم يذبح وان كان قادراً كما في حيط بعد يوم
 الحج اي يوم من أيام الحج وان حجن عن ذبح الهدي بان لم يوجد هو ولما تمت
 صيام القارن عشرة ايام بدلاً للهدي ثلثة من الايام آخرها يوم
 عرفة وهذا بيان الافضل فيكون ان يصوم الثلثة قبل ما صار
 قارناً وفيما شارة الى انه لا يخبره الصوم بعد عرفة كما سيأتي والى انه
 لو وجد الهدي بعد صيام ما قبل الحلق ذبح ولو بعد الحلق لا ولو في ايام
 الذبح كافي لحيط وصام اياماً اخرى سبعة بعد ما فرغ من اعمال الحج
 لان الصوم في ايام تشرى وفيما شارة بان لا يصوم قبل ما لم يحج
 اي شاء بمكة او غيرها ولا طلاق بشر الى انه لا يشرط التتابع
 في صوم الثلثة وسبعة كافي المنفك وان فاتت الثلثة اي صومها بان
 يدخل يوم من ايام وقدا وحى بالعدة تعين الدم اي دم واجب للقران وفيه
 اشعار بان لا يصوم سبعة ايضاً لان العشرة وجب لاعتن الخليل وقد فات
 بعزت بعض فوجد ان لم يقد عليه حلق عليه دمان دم للقران ودم للحلل
 قبل الهدي كافي للاختيار وتمتع لفة بجميع بين العدة وكما باحوال من هو غرضه
 عنه عمره كافي المبسوط فان لم يكن ان يحرم بالحج قبل شهره ثم اتي بافعال العمرة
 وحلل ثم احرم بالحج في اشهره كافي شريح الطحاوي افضل من الافراد
 اي افراد كل من الحج للعمرة كافي ظاهر الرواية ومن ايجته انه افضل للتمتع
 وهو اي افضل اقام التمتع ان يحرم بعمرة من المبيقات او قبل في اشهر الحج
 او قبلها ويصرف اربعة او اكثر الى سبعة في اشهر الحج ويسعى ويحلق
 او يقصر كما لمنفرد بالعمرة ويقطع البقية في اول طوافه اي اذا استلم الحجر
 اول مرة للعمرة ثم يحرم بالحج من الحرم ان كان مكة او من الحل ان كان المواضع
 او من المواضع وقبله ان كان خارج المواضع يوم التروية كما لمكي وقبله
 اي قبل يوم التروية من اشهر الحج افضل لزيادة التعب وحج كما لمفرد اي
 وقف بوفات يوم عرفة ثم طاف راحلاً وسعى الا اذا طاف للتمتع وانما كان
 هذا افضل لانه يجوز ان يحرم بالعمرة يوم النحر واتي باعمالها ثم احرم بالحج
 في يوم ذلك وسعى نحوها الى قابل فاتي باعمال الحج في ذلك سنة كافي للعمرة
 وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو اخذ البصرة دارا بعد العمرة ثم حج من عادته

افعال
 ص

كان متمتعاً قبل هذا بالانفاق وهو كطافه لانه اطلق للمبصر وروى كافيكم احمد
 ايجته واما عند ما يكون متمتعاً كافي كبراني واليه ان لو حج الى احد حلالا
 ورجع بعده كان متمتعاً ولم يكن متمتعاً بالخلاف وانما الخلاف فيما اذا رجع حراً فانه
 لو اتي باعمال العمرة ولم يتحلل او طاف اربعة اشواط فنزل باحدة ثم رجع الى مكة
 فكان متمتعاً بلا خلاف وانما الخلاف فيما اذا رجع حراً فانه لو اتي باعمال العمرة ولم يتحلل
 او طاف عند شيخين خلافاً لكافي كافي وذبح بعد كافي في بعض ايام الحج شكر
 لنوع التمتع وان حجن عن ذبح صام كالقران اي صام ثلثة ايام عرفة وسبعة
 بعد حجه ان شاء فان فاتت الثلثة تعين الدم وان حرم المتمتع بسوق الهدي اي بان
 يحس على ان يراي هدي الى مكة من غنم او بقرا او ابل واحدة هديه ويقال بالتشديد
 على فصيل واحدة هدية كطيفة كافي لغزب ولم يذكر خليل البقر والابل والغنم ولا فصيلها
 ولا فصيلها فغنم بان يربط على عنقها قطعة فحل او غيرها لانه ليس بشرط بل كونه
 وهو اي سوق كبري او الاوامر من سوق افضل من القود الا ان ينقاد او من احوال
 لانه كافي كافي لا يتحلل اي لا يخرج عن ايام العمرة بالطاق للعمرة بل بالحق في يوم
 فلو نزل الحرم بالسوق باحدة ثم حج كان متمتعاً عند شيخين خلافاً لكافي اي بوفاع
 العمرة يحرم يوم التروية وقبله افضل بالحج كما مر فيطوف ويسعى للقران والكنى اي
 غير اهل الاطاف ليعرف بالحج للعمرة فقط فيكره له القران والتمتع الا اذا خرج من
 الكوفة وقرن فانه كان قادراً **فصل** ان تطيب اي استعمال طيب
 ولما بالسر ومحم بالية فالصبي لا يوافقه عضو كما ملاحقته كالرأس اللحية واليد
 والفخذ او حكماً كما اذا طيب اجزاء متفرقة تبلغ عضو ولو طيب كل البدن في مجلس
 كناه ومرو في مجلس وجب لكل دم عند شيخين واما عند محمد فان اراق لا اول
 يجب اذ والا فواحد كافي شريح الطحاوي وقال بعضهم اذا طيب ربيع عضو بلونه
 دم وقال شيخ الاسلام هذا طاهر اذا كان الطيب طيباً والا فلا يعتبر العضو في وجوب
 الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان يطيب بحيث يستكثره كمناس كلفين من كذا كوز
 وكف من المسك او الغالبه فهو جنابة والا فلا كافي لحيط او ادهن اي استعمال عضو
 كامل سواء كان يطيبه كمن ينفخ في كوز او غير مطيب وهذا عنده والاعمال
 فان كان غير مطيب وغير مطبوخ فله صدقة ولو ادهن بسم او شحم او لية لم يجب
 عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يداوي حوض او شقوق رجليه بشحم او زيت
 في ظاهره رواية كافي شريح الطحاوي او بس بلا ضرر به بخيطا كالغصص
 وكس وبل والعباءة وكحنيين يوم ما كمالا على وجه المعتاد كما قرأوا ستان كان

من جنس ما يغني برأسه أو وجهه ربعا فضاء عن وجهه أكثره ويستوى في ذلك
أن يترنغه أو يلبس عليه غيره وهو نائم أو كائنا كان أو ليلة وعن أبي يوسف أكثر
من نصف يوم أو ليلة كافي كحيط أو حلق أو قهر أو تنوير ربع رأسه أو أكثر وفي
الأصل ثلثه وكذا كل اللحية وعن محمد إذا سقط على أحد عاتق التوضي عشر شعرات
لزم دم كافي كحيط أو حلق أو تنوير عضو كامل كالرقعة والابط ولساعد
والصدر والعانة وفي المتن إذا سقط ثلث شعرات وهو كثير الشيعة فعليه دم
كما إذا سقط أكثره وهو قليل الشعر وعن أبي حنيفة لو حلق شاربه لزم دم
وبعد أخذ بعض أصحابنا والله أنه لا يلزمه كما قال الإمام حنفي كافي كحيط وذكر
في الزيارات لو زال شعره ولو ساق بالنورة فعليه صدقة أو فسخ أي قطع
أظفار يده واحدة أو رجل واحدة أو خمسة من يديه أو جلين أو يده ورجل
أو أكل أي يديه ورجليه في مجلس واحد فلو قص الحلق في أربعة مجالس لزمه أربعة
دما وهذا عند كثيرين وأما عند محمد فله دم واحد إلا إذا غلبت بها
كفارة فإنه لزم كفارة أخرى فلو قص أظفاره يديه وذبح ثم قص أظفاره يديه
لزم ذبح أو كافي كحيط أو طواف كله أو أربعة للفرض أي طواف الزيارة
محدثا والاعادة سبعة فان أعاد فقط سقط الدم عنه لو أعاد بعد أيام
الخروج عليه صدقة وفي كلامه إشهاد بأنه يجب الطمارة للطواف ولا يشترط
كافي كحيط وغيره وهو كحيط وقال ابن شجاع أنها سنة كافي كحيط كفي في
شرح الطحاوي أن كل عبادة يؤدي في المسجد فالطمارة شوطا أو غير
أي بقدر الفرض وهو طواف التمدد وهو الصدرة والعمرة والنفل جنباً إلى شخص
يجب عليه النفل فيشمل الحائض وغيرها وهذا إذا لم يعد وإن كانت اجبة
مأدام بمكة فلو أعاد سقط الدم ولا يلزم التمسوت بين الواجب وسنة
والنفل لأنها صاروا واجبين بالشروع كافي الهداية لكن في شرح الطحاوي
لو طاف للقدوم جنباً ولم يعد لم يجب عليه شيء لأنه لو ترك أصلاً فالحكم كذلك وفي
إشادة إلى ذلك شيء على المستغل وإن لم يعد فلعلم ذلك من اختلاف الرواية أو
أفاضل أو دفع وجوه من عرفات بحيث خرج عن حده ودل قبل غروب شمس
وأفاضل الإمام فان عاد إلى عرفات قبل أن يسقط الدم وإن عاد بعد غروب
أو قبل أو بعد أفاضل الإمام لا يسقط كافي الاختيار أو ترك واجبا مما
ذكر كترك رمي جمرة الإيام والوقوف بمنزلة وغيره أو ترك أكثره أي
أكثر الواجب كترك رمي يوم واحد أو جريتين منه وترك أكثر طواف الصدر

وليس ويؤثر بالاعادة في الوقت فإذا عاد سقط الدم أو قدم به نسكا بالصوم
وكون أي عبادة من عبادته في الأصل مصدر عن النبي الذي لم يترك ثم استغفر
لذلك ثم كل عبادة كما أشير إليه في المغرب على نسك آخر كما إذا طاف في
أفرايام الحج ثم حلق أو حلق القارن أو المتعم ثم ذبح وهذا عنده وأما عند
فلا دم عليه في التمتع إلا إذا سعى وأطاف أو يسكن بما لا إذا حلق المفرد ثم
ذبح فإنه غير موجب للحلق بالأجاء كافي كحيط الطحاوي أو آخر طواف الز
كله أو أكثر عن أيام الحج عنه خلافاً لما كان في التمتع وفيه إشادة بأنه
لو أفاضل طوافه لم يجب عليه دم صدقة عنه وإلى أنه لو أفاضل طواف الصدرة والعمرة
لم يجب عليه شيء وينبغي أن يعرض لما ترك رمي يوم إلى يوم أو فحلح الحج والعمرة
من الحلق إلى الحرم فان أول واجب للدم عنه خلافاً لما كان في حنيفة ومحمد
خلافاً لما كان في حنيفة في شرح الطحاوي أو ترك أقله أي أقل طواف الفرض وهو
الثلثة وما دونها وفيه إشادة بأنه لو ترك أقل طواف الفرض لم يجب عليه دم وهذا
إذا لم يرجع إلى أهله والأفدية دم كافي الظهيرة فعليه الحج حرمه دم أي إذا
دم هدي وإشادة كافي هذه الجلاء الحلق شرط قبلها وبقيتها كل طواف
الفرض أو أكثره في حرمها وإن رجع إلى أهله حتى يطوف أي يترك كل طواف
أو أكثره بذلك الأحكام لأنه ذكر فلا يجوز عنه بدل وفيه إشادة بأنه لو ترك
كل طواف الفرض أو أكثره حتى تركه كافي الظهيرة وإن طاف في
طواف كل طواف الفرض أو أكثره جنباً بلا أعادة فبدنة واحدة عليه فان عاد
في أيام الحج سقط عنه بلا خلاف والخلاف في أن الاعتبار هو الأول أم الثاني
والآخر جازن كافي كحيط وإن عاد بعدها فمجيء الدم خلاف كما روينا
في تحريمه الأحكام أن رجوع من أهله وهو أفضل كافي كافي وكبدته في اللغة
الابل ولو ذكرنا وفي الشريعة الأبل وكبدته عنه أي سبعة وأصح به كافي الشريعة
وإن فصل من كتيب أو الأدهان أو اللبس أو البس أو الحلق أو الفسخ أقل مما ذكر
من عضواً أو يوم أو يده أو رأس أو يده أو رجل أو طواف غير الفرض كطواف الفضة وغيره
مما ذكرنا محدثاً وهو بمكة بلا أعادة وعليه الاعادة فان رجوع إلى أهله فعليه دم
في رواية أبي حنيفة وصدقة في رواية أبي سليمان كافي كحيط وذكر في شرح الطحاوي
أنه إذا طاف للقدوم محدثاً فلا شيء عليه وينبغي أن يكون السفر كذا علم
أنه لو طاف أقله محدثاً أو أكثره طاهراً أعاد ما طاف محدثاً أو تصدق
كل شوط نصف صاع من تمر إذا بلغ دماً ولو طاف أقله جنباً عليه

الاعادة او الدم كافي الظهور او تركه القليل من العدد الواجب اي واجب
 فذكر بقية الامم كترك الثلثة من طواف الصدر وواحد من الجوارث في يوم
 او حصاة الى الثلثة من حجرة العقبة وما ذكرنا لا يشك في الهداية من وجوبه
 بترك ما هو قريب من تركه في طواف كواجب بين الجليل ويخرج الى
 اهلها اعادة او حلق او غيرهما كان او حلا لا تكن في الحيط لو حلق
 واسن غره او اخذ ثار او قلم اظا فيه اطوماتاء تصدق على مسكين
 جزاء كشرط نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير الا ان كل صدقة
 في الاوامر غير مكرمة فهو نصف صاع من بر الا صدقة قبل القل والجراد
 فان له في ذلك ثلثا كافي كحيط وان تطيب بغيره كالعلة او حلق بغيره
 كالقل ومنه الجهر والنسيان كافي النصف دفع في الحرم وغيره فلو دفع في
 غيره لا يجزئ الا اذا تصدق بغيره على مسكين لكل قد نصفه كافي في
 الطحاوي او تصدق بركة او غيرها وفيما اشار الى انه لا يجوز الا الحلق
 كما قال محمد واما عندها فيجوز الا باحة كافي في شرح الطحاوي بثلثة اصابع
 اي بطريق الفتلة والاصبع نفع الهزة وسكون الكصاد ونحوه الواجب صاع
 على ستة مساكين مثلاً من صاعين كزوة سواء كانوا من مكة او غيرها
 والافضل ان تصدق على فقراء مكة كافي كحيط او صاع بركة او غير ثلثة
 ايام ولو غير متتابعة والتطيب والحلق بطريق المثال فان جميع محظورات
 الاوامر اذا كان بغيره فغنية الخيارات الثلثة كافي كحيط ووطئ اي وطئ
 المفرد بالجم في قبل الادم الحى وكذا في رواية ولو نائماً او مستجماً
 قبل وقوف عرفه فسدحج اي بقصد نغصا نافعاً ولم يطله كافي في الخبرات
 وفي ذكر اوطى اشعار بان ما سواه من التخييل والسر القليل والنظر المستوفى
 لم ينفه لكنه اوجب ما وان لم يزل كافي الكشف ومعنى اي وجب عليه اتمام
 الحج الفاسد كالصبي فيما يفعل ويجنب ودفع هدايا وكفاة الواحدة كافي
 الا اذا وطئ ثانياً قبل الوقوف فانه دفع آخرى عنه الشخين واما عنده فحقة
 كفاه كفارة واحدة اما اذا كفر عن الاولى ولا خلا فانه يكفيه واحدة اذا
 وطئ مرتين في مجلس احد كافي كحيط وقضى اي لزوم قضاء ذلك الحج من قابل
 كافي كذا ولات والاول ان يقال اعاد لان جميع العزوفه ولم يفترقا اي
 لم يجب افتراق الجمل والمرأة وقت القضاء بل هو مستحب اذا خاف العود كما
 في الاختيار ووطئه بعده اي الوقوف لم يفسد ويجب بدنه لعل الجناة

ووطئ بعد الحلق لم يفسد كمن عليه شاة ووطئ المفرد بالهجرة قبل الطواف
 ففسده ومعنى وذبح وقضى وبعده لم يفسد وعليه شاة وفي وطئ والقار
 وكمنه تفصيل في كحيط وان قتل حرم ولو حطاً حصيداً ولو من غير الحرم
 وغير ملوك وما كوكب والمرا د حصيد البر فان حصيد البحر ما ولا كما قالوا ان
 الصيد او دل المحرم عليه اي الصيد قاتله اي الصيد يجب جزاءه اي جزاء
 الصيد بسبب الاحرام وله الوقت في الحرم لم يختلف الجزاء وفيما اشار
 على ان اقل الحرم بخلاف الحلال كذا اذا دل عليه كحيط في الزمان عليه نصف فحقة
 وفي الجاهل كشيء عليه عنهما وكلامه لا يخلو عن اشارة الى ما انه يشترط
 لو جوب الجزاء كونه ان حرمه عند اخذ المله لول الصيد وكون المله لول غير عالم
 بمكانه ونصية بقية الدال في هذه كماله واتباع اثره واتصال العقل بالمال
 فاذا فقه واحد من هذه ما كشر وطلم يجب عليه الجزاء كافي كحيط اي ما فقه
 بحذو الصيغ المجرور والجا د متعين اي فيمنه فومر بالصيد عدلان لها بصارة
 في قبة الصيد اتباعاً للنص ان كان عدل يكتفي بقياس وفي كلامه اشارة الى
 نفس حصيد بقوم فلا يعتبر كون البا ذي معلما والى انرا واجبة بالغة ما بلغت
 وهذا في المأكول والما في غيره فلا يجاوز دما والى انه يقتضى المأكول وغيره وما
 كان له مثل وغيره وهذا عند شخين كذا عند محمد فيما لا شك في كالحجامة واما
 ماله مثل فحقة في النعامة ابل وفي حمار كحصى بقر وفي صبي وكصيرة شاة وفي
 الاربع عنان كذا في كحيط في مقتله ان كان ما يباع فيه كبدة او اقرب مكان
 منه اي من المتسل ان كان مما يباع فيه كالصبي والمقتل يحتمل الزمان والمكان
 وهذا اول ما نظر اليه بعده لكن في كحيط الايج ان كلامه من زمان والمكان
 في القيمة لا في المقتل باعباره فيشترى القاتل به اي بما قوته هدايا اشارة
 او بقر او ابل وفيما اشار به لا يشترى الصغار وما اذا لا يجوز من الضأن
 الا الخنزير العظيم ومن غيره الشئ نعم لو صدق بجمع الصغار على وجه الطعام جاز
 وهذا عند شخين واما عند محمد فيجوز الصغار كافي كافي ومع ابو يوسف كافي
 شرح كتابا ويلات يدفع بركة وان تصدق على غير اهل الحرم لا يغيرها وان تصدق
 على اهلها الا على وجه الطعام كافي هذا الشرع وفي كلامه اشارة الى ان يجوز
 الذبح بركة كان فلو هلك بوجه بوجه من كوجه سقط الجزاء والى انه اذا
 كان قيمة الهدى حيا ما ودية بغيره الصيد حيا يجوز وان انقص من قيمته
 لم الهدى كما قال الناطق وفيما في حيفه عليه قيمة ما نقص بالذبح كافي كحيط

والاكتفاء مشعرا به لا يجوز ان يتصدق كل على مسكين واحد كما في الحققة او
يشترى به طعاما ويتصدق به اى بذلك الطعام ولو على قبرا اهل مكة كالنظرة
لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر كما في المثل اهدى لكل التشبيه
فيتقضى جواز نصف صاع من زبيب كما يقتضى جواز اقل من نصف صاع لمسكين وعدم
جواز الا ما حقه كما يقتضيه قوله يتصدق الا ان في شرح التاويل لا يجوز اقل من
نصف مسكين وفي الحققة يجوز الا باجرة ايضا او صاع عطف على بشرى وان
لم يجز عند بعض النحاة عن طعام كل مسكين اى بدل كل نصف صاع او صاع
ما خذ من القيمة يوما وفيه شعار بان للفقير خيار اهل مكة وهذا عند
واما عند محمد فالخيار للعدلين والاولى هو والاطلاق مشير الى جواز الصوم
ومتوقفا كما في شرحه كطوى وما فضل عنه اى ما كان اقل من قيمة
هدى او اطعام مسكين ولم يبلغه فالخير لاهل مكة لا للطعام كاطل يتصدق به
اى بما فضل او صاع عنه يوما لان الصوم ليس اقل منه ثم بعد الفراغ من القتل
شرع في النقصان فقال وان نقصه بقطعة عصفور او اربعة او ثمن شعير او غيره
يجب عليه قيمة ما نقص من الصيد فيقوم صحيحا ثم ناقصا فيشترى بما
بين القمطين هديا او صوم وفي الحيط او جرح وبرام بقاء اثرها حتى
نقصا له وبلا بقاء لبس عليه شئ عند الطرفين وعند جرحه صدقة لا يصلح
الماله وان اوجره بقطع القوائم او كسر الحناجر او نشف الرش او غيرها
عن خير الاشياء اى عن يكون ممتنعا كما اراد فالخير متق وعنى الجرح
اذا انتف دشت او ضرب على عينيه فابيضت عليه صدقة كما في الحيط وفيه
اشعار بانه لو صار له الماعن كنقصا او عاد الى خير الاشياء على شئ
من القيمة عندهم او كسر البيض اى بضا غير فاسد والافلا شئ عليه كما
اذا علم ان فيه فوخا ميتا فكسروا ما علم كونه حيا ولم يعلم فقيمة الفوخ
كما في الحيط والبيض بالفتح واحدة بيضا فقيمة اى قيمة الصيد
الموصوف او البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو اخط في سكره لكان
مناسبا وكذا اى عليه قيمة ان ذبح الحلال اى غير المحرم بلا دالة المحرم
صيدا الحرم اى يكون فيه بعض بدنه قائما او بعض قوائمه غير قائم
او حليه اى صيد فخي قيمة لبنة او قطع محرم او حلال بنحو الحد يد
حشيشه اى نبات الحرم مما لا ساق له رطبا كان او يابا بقرنة
ما بعده والا فهو في اللغة اليابس منه كما في هامة الكتب واحتوز به

عن مثل الكوة فانها ليست بنبات بل شئ مودع في الارض ولهذا سباح افواجا
من الحرم كجره وقدر يرمى ترابه للتبرك كما في الحيط او شجرة وهو
ما كان له ساق من النبات رطبا كان او يابا على ما نظاهر عبارة
كتب اللغة وما نقل عن النهاية انه اسم للوط منه فغنى شجر المصنف الى الحرم
الموجب للجواز وشجر الحرم ما كان شئ من اصله في الحرم سواء كان اعضا
فيه او في الحيط فيقطع هذه الاعضاء عليه القيمة كما في الحيط وينبغي ان يكون
حشيش الحرم كذلك وانما فصل هذه الاشياء عما قبله بقوله كذا الا انه
لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبح الحلال ويجوز الهدى على الصحيح ولا خلاف
في جواز الاطعام كما في تحصيله ان لا يجوز الهدى عن قيمة الشجر وعن اهل
وكذا لا يجوز الصوم عن قيمة الحشيش والشجر ويجوز الطعام والهدى كما
في شرح الطحاوى وذكر في الحيط ان لا يجوز الهدى عن قيمة الشجر وعن اهل
يوسف ان لا يجوز الا للاستغناء المتصل عن حشيشه وشجرة معا كما في
شرح كطوى وملوكا رطبا ميتا وهو ما لم ينبت الناس بقرنة
الا ان قالوا قطع النبات بنفسه منه فعليه القيمة كما في شرح الطحاوى الا انه
لو كان ملوكا فعليه قيمة الملك عليه قيمة الشجر كما في الحيط سواء كان
او ميتا اى من شأنه ان ينبت الناس رطبا ملوكا او غير ملوك او با
ولو نباتا ملوكا فانه لم يحشئ بقطع الشجر وحشيشه في هذه الصورة الثلاث
ولا يجرى الحشيش اى يحرمه ارسال البرية على شئ من الحرم للمعنى عند كطوى
لانه كالقطع وعنده لا بأس به له ضرورة كذا يرون ولا يقطع حشيشه
الا الا ذبح بكر الهزاة والحاء وسكون كذا في المعجمين وهو ما ينبت
في السهل والجبل وله اصل دقيق وقضبان دقاق تطير به والذي
بمكة اجوده يسقون بكسوت بن الحشاشات ويسدون به القبور المخلل
بين النباتات كما في فتح الباري ويجب بقتل ملوك واحدة على به نه
او ثوبه لا على الارض والقتل اعظم من الحققة والحكمي فشمع اللقاء
في الشمس في ترك الفاعل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة الى القتل
وفي ذكر القتل اشعار بانه لو غسل شيابه فأت القتل لم يحس عليه شئ عوانا
قال فله لان بقتل اثنين او ثلثة فبعضه طعام وتقتل اكثر نصف صاع
كما في الحيط او جرادة واحدة صدقة وان قتل تلك الصدقة ككسر
الحجر او عمرة فان اهل حص جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهما فقال عمر

كما اذا احرم من مكان وعاد اليه محرما وحده التلبس وان لم يجد الا بسقط وقال
 سقط جردا ولما ادلا وقامه في الحيط وتشي جزاء صيد ملوك وغير ملوك قتله
 محرمان فعلى كل جزاء تام لكن بوفات موقية واحدة للمالك وينبغي ان يثبث اذا
 قتل ثلثه واتخذ الجزاء لو قتل صيدهم حلالا لان فعلى كل نصف قيمة وينبغي ان يقسم
 على عدد ذكروا اذا قتل جماعة ولو قتل حلالا وحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال
 نصفها ولو قتل حلالا وفرد وقارن فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى الفرد جزاء وعلى
 القارن جزاء ان باع المحرم من محرم او حلال صيدا اخذه بعد الاحرام او قبله
 او شره عنه بطل البيوع وكذا في الهديا لكن في مسبوها شيئا الاسلام
 انه فسد ولا يخفى انه مشبه بالهديا فيما تقدم ولو ذبحه اي ذبح محرما حرم
 على كل محرم حلالا لانه ميتة فلا يجوز اكله الا اذا اضطرر وتفصيله في الحيط ولو اكل
 الذابح منه استغفر وخرم اي من قيمته ما اكل سوى الجاهل عنه واما عند هاتين
 عليه الا الاستغفار كما في الهديا وهذا اذا اكل بعد ادائه الجزاء واما قبل فلا يجب
 الا الجزاء اجماعا كذا في الحقايق لا يجوز اياها اكل اجماعا بل يستغفر محرما او حلالا
 لم يذبح وما ولدت من خارج الحرم طيبة اظفار في مقام الاضمار على تقدير صرف
 اخربت من الحرم وما تا اي طيبة وولدها عزها اي طين المخرج حلالا او محرما
 لانها صيد بالحيض كما وان ادى المخرج جزاءها اي خرافة طيبة ثم ولد لم يخرج
 اي ليس عليه جزاء ولها لان داء جزاءها صيد الحرم
 ان احصر اي منع ومنه المحصر ينفع الصاد وهو لغة المنع من كل شيء كما في الكفا
 وغيره وشعر المحصر عن الحج او العمرة بعد الاحرام وحكمه انه لا يتحلل الا بالذبح
 او بافعال العمرة كما في البناء المحرم او نحو ذبح او نحو بعد تسليم او كافر
 ولو غزى سلطانا او من رزاد بالذهب او الكوب او غيرها مثل فقهان الحرم والحر
 النفقة وغيرها وهو غير قادر على المشي ولو في بعض الطريق كما في الحيط بعت
 المفرد بالحج او العمرة الى الحرم دما او قيمة لبث ترى به بركة فلو بعت دين يتحلل
 ما ولها فان الشئ في تطوع كما في البناء والصادق دين فيه اشارة الى
 انه لا يتحلل الا ببيع اخرها والى ان لا يثرب تبين احد حاله والاف للعمرة
 والى ان لو بعت دما لم يتحلل بذي عن الاطمين كما في الحيط وعين المحصر بالحج او
 العمرة عنده يوما يذبح المبعوث فيه اي في ذلك اليوم لان دمه غير موقت بوقت
 فاحتج الى التمسك ببيع وقت لا حلال ولو كان ذلك اليوم قبل يوم النحر اي وقت
 شتاء واما عند هاتين فالحصر بالعمرة تبين دمه لانه غير موقت بخلاف المحصر بالحج

فان دم

فان دم مخصص يوم من ايام الحج فلا يحتاج الى التمسك به في الحيط وفي كل لا يذبح لان
 ذبح الهديا بخلاف الحرم ولهذا لا يذبح في الحرم في غير الحرم بقى محرما حتى يبعث بأخر
 ويذبح بالحرم كما في المسبوط ويذبح بحبل المحرم الا واهم وذباته الى ان لا يتحلل
 بغير الذبح فبقي محرما الى ان يحل بالهدي فيذبح او يزول احصاءه فيذبح في وقت او بغيره
 في غير وقت وعن ابي يوسف انه يقوم الهدي فيطعم المساكين وان لم يجد الطعام يبيعهم كل
 نصف صاع يوما والى انه لا يحتاج الى الحلق وعن ابي يوسف انه واجب كما في الحقة
 والى انه لو عين يوما ثم حل من ايام في ذلك اليوم والمبعوث لم يذبح فيه اذ ذبح
 في غير الحرم لم يحل من ايام وعليه دم لهذا المخطى وقال بعضهم اذا شغل في
 وقت الايام الاحلال عند الاحصاء حل به قبل الذبح كذا في شرح الطحاوي
 وفي الاكتفاء استشار بانه اذا بعت بالهدي فله ان يرجع الى اهله لانه اذا
 لم يتمكن من المشي الى الحج فلا قابلية في المقام كما في الحقة ويجب عليه اي المحصر
 ان حل من حج فضا او نفل الحج من قابل وعمره كذلك ان على فابت الحج التحلل
 بافعال العمرة ومن عمره عمره ومن قران حج قضاء وعمرتان الاولى للوان
 والثانية كمنه كالفات واذا زال احصاءه بعد بعت الهدي او امكنه
 ادراك الهدي يوجبه ان غير مذبح وادراك الحج بالوقوف بوفات توجهه
 لادائه والا يمكن ادراكها جميعا بان لم يدرك احدا منها او ادرك احدها
 يجوز له ان يحل بعد ذبح الهدي وان يتوجه لتحلل بافعال العمرة في الصورة
 الاولى وفيما اذا ادرك الهدي فقط واما اذا ادرك الحج فقط فنفيه جازله
 ان يحل وان يؤدى الحج باوامر جديدة ولا عمرة عليه واما عند هاتين فتبين
 لانه لا يذبح عندها قبل يوم النحر وفيه شعار بانه لو زال قبل بعت الهدي
 لم يحل فذهب الى مكتفان ادراك الحج فيها وان لم يدرك يكون فابت الحج
 فيتحلل بالعمرة كما في شرح الطحاوي ومنعه اي منعه عد او مرض للمحصر
 عن ركعي الحج اي موقوف بوفات وطواف الزيارة بمكة طواف منعه وكذا المنع
 عنها بالحرمان احصاء سواء كان مفردا او قارنا فيتحلل بالهدي وعن المنع
 بمكة ليس باحصاء بعد ما حارت دارا سلام كما في الحيط ومنعه عن احدها
 اي ركعي الحج لا يكون احصاءا فانه لو منع من الوقوف تحلل بافعال العمرة
 وقضى الحج بدونهما من قابل مفردا او قارنا وان منع عن طواف فقهانه
 في عامه وعليه دم لتأخره عنده وفيه اشارة الى انه لو افرق بالعمرة
 ثم منع بها عن الطواف ولو كان محصرا ومنع عن ادائه الحج انقضت

عمره زواله غالباً كالمصروف من غيرها فاجب اي يثبت عليه كافي الصالح
ذلك لا يوجب واما في المصروف على هو المتبادر ان رة الى ان يغفل بغيره بلا شرط
و يكون ثوابه نفقة للمصروف بالانفاق واما ثواب النفل المأمور به فله التام وقد صح ذلك
عند اهل السنة كالصلاة والحج والكسوة كافي الهدية واما وصية كسرة براء
الزوال لانه اذا كان لا يوجب عليه الا حياجه كافي لحيط والاعطاش بشر ان
لواج امرأة او علة او ذى سبب جاز كذا ساء والا فضل ان يكون للمصروف
رجلا قد خرج من نفسه ليكون ابر من خلاف كافي شرع كطماوي ويصح ذلك الحج عند
اي عن الامر على كافي كافي وهو ظاهر كذا حياجه كافي الهدية كافي كافي الام
ان ينفق عن المأمور في قول اصحابنا والامر ثواب نفقة لان كفاية لا يوجب في حياجه
البرية ولا اشتراط اهلية المأمور الا ان الحج يقطع عن الامر لاقامة الانفاق
مقام الافعال ان دام بمن الى يوفى فلو زال النكاح صاد ما ادى تطوعا للامر وعليه
كافي كافي وعرفا يوجب ان زال الحجر بعد فروع المأمور عن الحج يقع عن كسرة
وان زال قبله فغن النفل كافي لحيط وان لوى المأمور عنه اي عن الامر
فان يوفى عن نفسه او عن رجلين آخرين وقع عنه ضمن النفقة ولو لوى عن
اصحابها مبرها عنه جاز وعرفا يوجب انه وقع عنه ضمن كذا اذا امر احد طيب
بالح وافر بالمرقة ففرض بينهما الا اذا تاملنا كافي كافي كافي ودم الاحصار
ان وقع فروع عن الامر عند الطرفين وعلى المأمور عنه كافي كافي ولا يوجب
ان يكون شاملا بما اذا اوصى ومات فان دم الاحصار في ثلث ماله
وقبله كل عندها وفي مال المأمور عنه كافي كافي ودم كسرة في صورة
الامر بها كسرة التمتع ودم الحياية كسرة النفل ونحوه على الحاج المأمور
فانه المختص بجمع بين تسكين وانه الحالك وضمن الحاج النفقة اكل
نفقة ان يحتاج قبل وفاته بوفات فلا يضمن شيئا ان جاء بعده كذا اذا
فاته الحج لمرض او جسد وموت دابة او فرار بمكار فانه لم يضمن ان كان ينفق
من ماله كسرة حتى يوفى الى اهل وعي فله النفقة وهاهنا لا يوجب كافي الاختيار
وان مات الحاج المأمور في الطريق اي طريق الحج حج غيره وجوبا من منزل
امره الموصى وكسرة او الوارث قياا اذا اخذ مكانها والمال وافي به
فان لم يكن وافيها حج من حيث يمكن وفيما شارة الى ان كسرة يوفى للنفقة الى
المأمور مكررا فيغني المال او حج عنه الى الحج من منزل الحاج ولا من منزل كسرة
ولا من حيث مات اذا اختلف مكانها والتبادر ووجهه لوطى والافان كان

احدها اقرب من مكة حج عنه بثلث ما بقي من المال في ايدي كسرة والمأمور فانه
يحق في يده شيء مما وقع اليه لا الحالة وهذا عنده واما عند الجسد فيجب ما بقي
من الثلث الاول سواء كان في يد كسرة او المأمور وعند محمد حج ما بقي في
يد المأمور قال لم يبق في يده شيء بطل الوصية عنده واما عند الجسد فيجب
ان يبق شيء من الثلث والابطلت وقال ابو حنيفة حج من ثلث ما في ايديهم
فان كانت التركة ثلثة الاف درهم فدفق الالف فسوق حج عنه بثلث الالفين
وان كانت ثمانية ستمائة وستة وستين وثلثين بطلت عندنا يوسف
واذا كانت اربعة حج عنه بثلث الالفين بثلثمائة وثلثة وثلثين وثلث وعنده
بالف لا يوجب مات المأمور وهذا ما كرهه فذهب لصاحبين فان عندهما
حج من حيث مات استحقا وعلى هذا الخلاف اذا مات في الطريق واهوى
والاصل فيه ان لا يفرض بطل الموت او لا وهذا اذا لم يبين مكانا يحج منه والا
يحج منه بالاجماع اكل من لحيط ولا يجوز الهدى سواء كان لكسرة او الجسد او الاحصار
او غيرهما الا حيازة النفقة فقدر من سالم اليه كافي ان ساء وانه هذا
عند الشيخين واما عند محمد فنحو الصغار كافر وان كان فيه في الكمال الا اذا طاف
طواف الزيارة جنباً او وطى قبل الوقوف فانه لا يكتفى فيها الا بالهنة كافر وبطل
اسجبالا لا ينفقة من هدى تطوع اذا بلغه حله ومن نفقة اسم من المتعة وقران فقط
فلا يوجب كل من دم الجراء والاحصار وكسرة وكسرة اذا لم يبلغه حله بل يجب ان يتصدق
بليمه والا اذا استهلك فانه يتصدق بقيمة كافي شرع الطماوي وخصا ان يضمن
ذبح الهدى للنفقة وتوان كالا نفقة بغير الجسد لا يختص بغيرها من دم الجراء وكسرة
والنفل والاحصار وفيه خلاف لصاحبين كافر وخصا اكل الى جميع ما ذكره
من الهدايا بالحرم فلا يرد بدمه مندورة لم يتوخها بمكة فانه يجوز في اي موضع
شاء عنده لان المصل لم يتوخس للمندورة على ان لم يتوخ عنه الا بمكة كافي لحيط
ويتصدق بحله بالكم وهو ما يطرح على ظهر الهدى من كساء او نحوه وخطا
بالكسر وهو جليل يحمل عن كسرة ويثني في النفقة ولا يعطى اجر الجزار اي
الذاج منه اي من كسرة الهدى وشي وجده وغيرها وفيما شارة الى جواز
ذبح غيره وان كان الحسن ان يذبح بنفسه وينبغي ان يشهد به وان لم
يذبح بنفسه كافي الاختيار ولا يركب ابل وكسرة من الهدى الا ضرورة
بان لا يذبح على شيء فان يقطعه واجب ولو ركب فانه نقص منه ضمن نفقة
مانقص ونقصه به وفيه اشعار بان لا يعمل عليه فلو نقص من الجسد كافي الاختيار

ولا يجب الهدى اذا كان له ليس لانه جزء منه بل ينضم صغرهما بالما و الجبار و
 لينقطع لبنه قالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح واما اذا بعد منه فيجب
 دفعه للضرر ويتصدق بثلثه او ثلثه الا اذا استبرك فانه بالقيمة ولو ولد
 الهدى ذبح مع الولد وان شاء تصدق به كما في الاخبار وما عطف بالهدى
 الهدى كذا في هلك في الطريق او قبيح بنا حش ما يسل منه كالرجع والعمى ففي
 الواجب ابد له بغيره والمعيب له بفعله ما شاء وفيه ثلثه الى ان لا يجب
 ابد الالطع فيه مع ولا ياكل منه غير الفقهاء كما في شرح على ان شهدها ان شهدها
 جمع من كعدول جهابها او غيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف بعرفات بالوقوف اي بان
 الحجاء وقفا بعرفات قبل وقت اي وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم عرفة
 انهم وقفوا يوم كتر يومه وذلك بان يتقدم السماء ليلة الثلاثاء وثلث الحجاء انما من
 اول ذي الحجة وحيث في نفس الامر من اقول في العقدة قبلت هذه الشهادة عند الكثرة
 لا يمكن ان تذكر وقال الامام الحلي ان يشترط القاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه
 ترجيحاً للفتنة كما في الكافي واما قال شهدها بلفظ حكم اشارة الى ان لا يقبل الا
 شهادة جمع عظيم فلا تقبل شهادة عدلين وقال بعضهم تقبل شهادة كافي كفي وقوله
 قبل وقت طرف السيلين كما استبرأ اليه وفيه ثلثه بانه لا تقبل شهادة من بعد وقت
 كما اذا شهدوا يوم كتر انهم وقفوا يوم كتر يومه او شهدوا ثلثي النهار انهم وقفوا
 يوم كتر لان المتدارك غير ممكن والممكن ان ذلك يقول لا تقبل شهادة من بعد وقت الوقوف
 بالوقوف بعد اي بعد وقت الحكم ان كل ما لو قبلت الشهادة فيه لغات الحج على كل حال
 الشهادة فيه وان كثر مشهور بخلافه اذا افادت على بعض فانها تقبل كما في محيط من نذر
 جحاش في مشياً وكونها لا مظهر فيه مشى اي وجب عليه مشى من وقت فريضة
 عن بيته وقيل من وقت الاحرام والاولى اصح وقال ارجح انما يركب اذا بعد المسافة
 وثنى عليه فاذا قرب ولم يثنى يثنى ان لا يركب حتى يطوف كذا في اوطاف كذا يارة
 واما وجب المشى لان من جهته واجبا وهو مشى كفيفه المرفقات وفيه ثلثه الى
 ان الحج ماشيا افضل واما كرهه اوجبه اذا اجتمع بينه وبين كصوم لانه مسيء
 بالخلق كما في الكروان والا انه لو نذر عرفة مشى ماشيا حتى يمشى ولو ركب فيها اجزاء لكن
 يجب عليه دم كافي كفي وفي الخبر على من نذر الدال على قطع في الجملة اشياء يراعى في
 الاختتام كما في هذه المسئلة الدالة على ان يترك كذا مع كذا على مشى كفي للعقد
 الى زيارته حيث الحرام رزقنا الله تعالى اياها بما يجمع شرف زيارته قربته قبر نبينا
 عليه آتم الصلوة والسلام ونحمد الله رب العالمين

كتاب قضاء

كتاب القضاء اقره عاتقته من لانه بالنسبة اليه كالسبي
 فانه معاملته من وجه عبادة من وجه قال الجرجوري استسقى وقيل واجبتين وقيل
 واجب كفاية وقيل فرض كفاية فهو اولى من التام في عبادة النفل كما في النكاح وقيل ما
 حال الجرجوري وجب الحجاء وصحح على الاعتدال وواجب حال غلبة كسرة ووالقوة
 على وجبه ومكروه حال خوف الجور وهو لغة الوطى وقيل الضم وفيه بانه يجوز في كل شيء
 كافي كذا في هدى وشهدا ما شير اليه بقوله وينعقد باليجاب اي يتحقق ويحصل
 شهرا بسبب ايجاب وهو شرعا لفظ صدر عن اهل المتأقدين اولا سمي به لانه
 يشترط الجواب على الاخر نعم اولا وقوله هو لفظ صدر عن اهل ثانيا وفيه مع الحكم
 الا ان اشارة الى ان النكاح عقد خاص موصوف لحل الوطى وفيه احتراز عن نحو سبي
 والهبة فانه وان افا جعله كذا لم يوصف له والى ان العقد وان كان في اهل الجمع
 بين اطلاق الجسم كذا شرعا عبادة على الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي يترتب
 الشرع وكونه احرارا اعتبارا لا يشترط اليه والى ان الايجاب والقبول انشاء فانها
 ثابت اما بالحكم اللفظي كذا خلاف ما دل عليه كلامه في توضيح ان النكاح ثابت بالحكم
 النفساني فان اللفظي اخبار عما في كذا من واما بطريق الاقتضاء فان الانشاءات
 الشرعية لا تقول بالكلية عن المعاني الاخبارية وقام في الاصول ويحمل ان يكون لها
 للآلة فينبغي ان العقد ارتباط الالي بالقبول فيها شرط العقد كما قال لاكثر
 على ما دل عليه الكروان وغيره والاول المختار عنه كذا كما ذكره في كذا فان قلت
 اكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه قلت نعم الا انه غير قارح لان حكمه باقي
 ولفظ يرد على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء وحيثما استعمل من الابداء وذهب
 بعضهم الى ان بقائه ضروري لنفس العقد لفظها ما في صفة الايجاب والقبول
 مشير الى ان النكاح كالعوي في المنة الا ترى ان يذير فتم وعنده كذا من
 مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان كذا خيرة والى ان النكاح لا ينعقد بالتأجيل
 فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقبل لو تزوجت منه ودفع المهر اليها انعقد
 كما في المنة والى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائم مقام الايجاب والقبول
 كما سياتي كزوجت نفسي بك وتزوجت نفسي كذا لفظي كقولك نظر او المرأة
 زوجتك اياي وقال لا فرق بينك وبين كذا في تزوجت فان كلامها صالح للايجاب
 والقبول من الجانبين كافي كذا في هدى وفيه يشعر بما قال البيهقي ان كذا زوج ودران
 وزن را شوى دان والتزوج زن كذا وشوى كذا وكل من شاء نفسه
 وبالباء كما في الاساس كذا يوان وغيرها ولا يستدعي من ذلك في كلامهم

بعد اطلاق ولعناق عند ابنيها اي بحضورها وهذا ظاهر كرواية وفي النسخ انه
لا يصح كما في قاضي خان او عند ابني احدهما في المصنف فالتشريع شنيع انه
قد عطف في نصائجه على الغير كجور بلا اعادة الجار وهو مذنب كوفي مردود
على ان المذهب ان اكثر البصرة اشترطوا اثبات الجار لفظا او تقديره او بين
والاخفش وجعل الكوفة لم يشترطوا كما في الجعري ولا يقبل شهادة الابن
للقرب اي لغيره كقرب فان كان الابن من قبلها لا يقبل لها وان كان من اصلها
لا يقبل له ويقبل عليها كما يأتي في المقضاء كقوله لا يخلو من نوع تكرار كقوله
ذمة كتابته اي كما صح كتابتها عند مبین عند ثنين خلافا لمحمد ولا يقبل
شهادة تهما على السلم ويقبل على الذمة كما يأتي في الشهادة والوكيل اي
الذي وكل بتزويج كسيرة او صغيرة رجل شاهد واحد ففيه عند من هو
عند حضور الموكيل اي الزوج او الاب وكذا وكيل المرأة بتزويجها برجل واحد
عند حضورها كما في كجيط والمتن حاملها بالتفليس كالولي اي كان
الاب وكسيرة شاهد للشكاه عند حضور المولدة اي البنت او الامة حال
كونها عاقلة بالغة بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد عند حضورها كونه
مباشرة وشهادة المباشرة مردودة بالاجماع سواء بأكبره ونفقه او
لغيره وكذا المولى اذا تزوج عبده بآمة شاهد عند حضوره بخلاف ما
اذا كان غائبا او غير عاقل لانه ليس بشاهد حاكم ولو اذن له بالتزويج
وهو حاضر قيل ليس بشاهد لانه وكيل من عهده فكماله المزوج وهو صواب
انه شاهد اذا اذن ليس بوكالة بل كجبر كما في كذا خيرة والوكيل كولاية
بالكسر كالمولدة على المربية في المقدرة وفي الامر هذا ونبي كرد كارا ويجوز
ان يكون اسم فاعل من التولية اي جعل الشخص والياء وما بها الامر وحرم
على المرأة اي كجبر كما في القاموس اصله القرب من الامم والبعد من
الامم امم او الاب وان علت والحرة يجوز ان تفسد بالطلاق والفساد
لانه لا فرق بينهما في باب الشكاه كما في قاضي خان والراهبة والكرواني والمستصفي
وعزله ولذا لا يصح كجبر بالكتاب الفاسد ولا طلاق زوجته ولا اطلاق رها
كما في كجيط فاني الهادي انهم اختلفوا في كجبر ان باطل او فاسد
لا يخلو عن اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف
ان الحرة هل تتعلق بالاعيان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم
المحل على الحال او من قبيل هذه في المصنف اي كتابه اصل وخرجه من البنت

بنت الولد

بنت الولد ولو سفلت ولو فسر المرأ بالان كما في القاموس لا بعد ان
ان ذكره لتوهم ان حرة كجبر البالغة على البالغ لا يستلزم حرة كجبر الصغيرة
عليه مع توطئة قوله ورفع اصله القرب من الاخوات لاب وام او لهما
وبناتها وبنات الاخوة وان عدت ولما كان اطلاقه موحيا لحيته فخرج
اصل كسيرة مطلقا اذ ازال ذلك فقال وصليته اصله البعيد من عماته و
خالاته لاب وام او لاهما وبناتها وعماته اصلها وان علت وخالها
وخالات اهلها وان علت والطلاق مشكل فانه ذكر في المصنف وقاضي
وغيرهما ان عمه المهر لاب غير محرم عليه كبنات العم وكو والخال والخاله
والراش وبالصليته بغير كسيرة ولا يكون اللاتم ثم الباء كوحدة ثم الباء
للنسية ثم التاء للتأنيث ويجوز ان يكون بفتح الصاد وكسر اللام ثم الباء
المشتقة الي كسيرة ثم الباء كوحدة ثم التاء فانها كالصليته من كانت من
صليته رجل وظهوره كما في النوب وفي اشعار باصالة الاب في اثبات كوله ولما
خرج من تحريمات النسبة شرع في النسبة فقال وحرم ام زوجته بنفس العقد
الصحي كما هو المتبادر فلا يحرم من عقد القامد كما في النظم والنسب وغيرها
وبناتها اي بنت زوجته حال كون الزوجة موطئة فزنى حاله من المصنف فاليه
على مذهب بعض النحويين كما في ايضاح المقامات فلا يراد عليه شيء كما في الكلام
مشيرا الى ان مجرد العقد غير محرم والى ان الحرة الصحيحة ليست كالولي وفيه
اختلاف كروايات كما في الخلاصة والى ان الحرة البنت بشرط العقد كصحي
بينه وبين امه وقد ذكر في النظم انه لو وطئها بشكاه غير فاسد حرم منها و
ام كزوجه شاملة للجمعة وان علت كما ان بنتا لبنت الولد وان سفلت كما
في كجيط وزوجه اصله من امرأة الاب والجدة وان علما وزوجه فزعه من
امرة الابن وابن الولد وان سفلت وفي اطلاقه رمز الى ان كليتها محرمة
بنفس العقد وذا بالاخلاف كما في النظم وهذه اربعة اصناف من المحرمات
المصاهرة ومنها ما حرم بالزنى والمس والنظر كاسياني وحكم اكل حرة
كل منها على اصل الاخر وفرد وكل هذه المذكورات من الاصناف الثمانية
مرحبا اي للرضاع فيكون مفعولا له وعرها اشكال لفظا ومعنى واما
لفظ فلان مثلا اذا اصنف الى المودة فينبذ استنراق الاجزاء واما مع
فلان تحمل ولد له وامه له واخوته وقدة ولده رضاعا وتحرم
نسبا كما في قاضي خان وغيره وخرج من بنته من بنت امه ذني بر

وبنت ابن زينة وقدر من الى انه لو اتى في دبر لم يحرم عليه فروعها كما قال
بعض المشايخ ويحرم عند بعضهم وبه اجماع شيخ الاسلام الا وزجدي والاشمل
ان يقول وموطوءة بلا كحاج فانه يحرم فروع الموطوءة بمك الجين وبشرة النجاء والملك
كافي النصف وغيره وفتح محسوسة عضولها جليل كما هو المتادروان كان
بينها ثوب لا يجده حرارة المس لا تثبت الحرمة والافئنت وما سته اذا صلت
الرجل انه بشرة فانه لو كثر برأوا كبر رأيه انه بشرة مشهورة لم يحرم كافي الزنا والافئنة
مثير الى ان من شوا الراس يثبت به الحرمة وان انكره الامام السعدي والمس
شامل للتنفيذ والتبديل كما في المحيط وفتح منظر الى فروعها الداخل وهو
المدور وقيل الى الخارج وهو طويل كافي الردغة وقيل الى العانة وقيل
الى الشق وعليه كفتوى كافي النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وقدر
اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت الحرمة والى ان لو
نظرت الى فروع لم يثبت خلافا للطرفين والى ان انظر الى ما وراء
الزجاج معتبر بخلاف النظر الى عكسه في المرات والماء كما في الخلاصة هذا
كله اذا كانت منكسة فان كانت قاعدة مستوية او قائمة لم يثبت الحرمة
على الصحيح وانما ذكر مجرد المس والنظر اشارة الى انه لو امنى بوجها لم
يثبت الحرمة لزوال سببها وهو المس والنظر الذي هو سبب الوطء الذي
هو سبب الحرمة كافي المحيط وقيل يثبت كما في الخزانة والاول هو الصحيح كافي
بشهوة حدها في الشاب انتشار الالة او زيادته وفي كفتوى ومفتين
ميل القلب او زيادته على ما حكى من اصحابنا كافي المحيط وقال عامة العلماء
ان يميل اليها بالقلب ويشتهي ان يعانقها وقيل ان يقصده مراقترا
ولا يبالى من الحرام كافي النظم وهذا في حق الرجال وانما في حق النساء
بالقلب لا غير كما قال المس وقدر اشارة الى ان شهوة اعضاءها كافيته اذا
كان لا فروع محل الشهوة كافي التفتات والى انه لو نظر الى المس وتعمل
ان يكون طرفا لهما وتكمل روائه في كنفه لمس الاعضاء او عانق
او قبل بلا شهوة يثبت الحرمة وفي المحيط قال حصة شريفة ان في المس
والنظر لا يغني بالحرمة الا اذا تبين انه بشهوة وفي القليلة يغني بها
ما لم يتبين انه بلا شهوة ويستوى ان يقبل الزنا او الذقن او الخد
او اللسان وقيل ان قبل النعم يغني بها وان ادعى انه بلا شهوة وان
قبل غيره لا يغني بها الا اذا ثبت الشبهة وحرم اصله من طه الحزينة

والمحسوسة والماسية ومنظور الى الفرج وجهه من اي وجه كالتف والاحكام
مثير الى انه لو وطئ غير المشتراة يحرم عليه امرأته ونسبها لكنها غير محرمين عنه كفتوى
كافي عدد ومنظومة والى ان فزع الزانية اصلها رضاعا لا يحرم كافي رضاع
شرح كفاوى وسياق منه في كذا رضاع اشارة الى كفى في النظم وغيره اجماع
كل من كزاني والمزنية على اصل الاخر وفروعها عاقل ما كان عمرها من كصغيرة
دون تسع سنين ليست مشتراة اي مرغوب في الدواجن فسالوطي والدواهي
لم يثبت الحرمة وقدر من ان بنت تسع سنين مشتراة وعليه كفتوى والى ان
بنت خمس سنين وما دونها ليست مشتراة وكذا ما فودا من كست وكسبه والتمان
الا اذا كانت صغيرة كافي الخزانة وعن كفتوى ان بنت خمس سنين مشتراة اذا اشترت
مثلا عن محمد ان بنت ثمان وتسع مشتراة اذا كانت صغيرة كافي المحيط والى ان
يكني كشتراة اعمها فلا يثبت شرط ان يكونا بالعين كافي كفتوى وعن صاحب المحيط
لوس ابن خمس سنين بشهوة لم يثبت الحرمة وان من ابنت او سبعه يثبت
وعن شرف الائمة لو نظر الى فروع حبيته يجامع مثلاً او على العكس يثبت الحرمة
كافي كفتوى واعلم ان حرمة المعاهرة تثبت بالاقار وان كان بطريق الزنا
ولا يصدق في كذب نفسه كافي الخلاصة ولا يرفع النجاء ولذا لو وطئ رجلاً
لم يكن ذماً وحرمت على زوج افروان معنى علمه كسبون كافي كفاوى وغيره
ويحرم بكسر كراه من التحريم كحاج امرأة وعدتها لكل فرقة من قبل الرجال و
المرأة في طلاق رجسي او باين واحد او اكثر في كحاج يحرم او غيره في وطئ صحيح او
غيره في عدة وفات او غير ذلك كافي النصف كفى في كسوط صدر الاسلام والى خلاصة
اذا ماتت كزوجة يحوز لزوجها ان يتزوج باقها بعد يوم كحاج امرأة مفقولة
يحرم ابتها اي كل واحدة منها فخرجت ذكراً لم يخل بالنسب الواسب كالارضاع
له اي للذكر المورث الا فري كما اذا انكح امرأة او كان في عدة ثم تمكث عندها
او خالها او خالة امرأة او خالة امها او خالة امها او بنت اخيه او اخيه
او بنته او غيره ذلك بخلاف ما اذا انكح امرأة ثم تمكث بنت زوجها فانه لو فوضت
ذكر كان ابن زوجها كفى لو فوضت المرأة ذكر كان اجنباً فلم يحرم كما اذا
جمع بين ابنتي العمين او العمين لو الخالين او الخاليتين كافي النظم وهذه
الكلمة كالكلمات قبلها في بيان المحرمات المبررة كافي القينة فلا بد ما قبل هذه
الكلمة تقتضي ان لا يجوز كحاج امة ثم كحاج سبيها وقد جاز ذلك كافي كفاوى
والزيادات فانما موقفة بزوال ملك الجين على انه لا يجزى عند كحاج الائمة النجاء

كافي المينة ويحرم نكاح امرأة وعدتها وطئها اي وطئ امرأة اينها فحقت ذكر كالم
يحل الا في ملكا بشراء او هبة او صدقة او ميراث او وصية كما اذا ملك امرأة
حرة او امة فاشترى اخيرا فانه لا يجوز وطئ المملوكة وكذا يحرم وطئها
ملكها وطئها اي وطئ تلك المرأة نكاحا ومكاحا كما اذا ملك او اشترى اختا ام
ولده فان وطئها يحرم وطئ اختها باحد هذين لا يحرم وطئها ملكا نكاحا
اي نكاح تلك المرأة الاخرى فان نكح اي نكح تلك المرأة لا يبطأ واحدة
من المرأة المملوكة والمنكوبة حتى يحرم المرأة الاخرى فالمنكوبة بالطلاق
والخلع وعلوثة موافقة العدة والمملوكة باحد ما ذكرنا كالشراء او بالعتاق
او بالتزويج او الكتاب مع الاستبراء وهذا مما سوى كينات والامرات فان
وطئ احدتهما يحرم وطئ الاخرى ابد كما في هشتن والظاهر شعرايان الوطئ
لا غير محرم للوطئ لا غير وليس كذلك فانه لو كان له امتان اختان
بشهوة حرم وطئ كل منهما مع كدواعي حتى يحرم الاخرى كافي كراهية اخذه
ومع للملك نكاح امرأة الكتابية اي اليهودية والمنكرانية ذميمة كانت او
حرة الا ان يكون حرة في دار الحرب كره فقبل انما كره اذا قصد التوطن به
وقبل اذا قصد كوطئ وقبل اذا قصد استيلا دها كافي كجمل والظاهر
الى انه ليس لمالك ان ينكح كافرة غيرها ولا للمسلم الكتابية وسبي والى انه لا يحل
وطئ الكافرة بملك البين لانه كالوطئ بالنكاح كافي تحت ولو كانت تلك الكافرة
امة ومع نكاح الامة للمواذالم يكن تحت حرة مع طول الحره اي بكفرة
على مهرها ونفقة الا انه مكروه كافي خزانة نفقة ونسب الكراهة للتزويج في
المبسوط الاولى ان لا ينفقه وكطول بالنكح في الاصل الفضل ويعيد بعل
والى فقول الحرة مستوف في عقد الصلة ثم الاخذة الى المنفوق على اثبات رايه
المطري ومع نكاح المحرم وكفرة بالبح او كفرة ومع نكاح الزاني نكاح حلي
من زنا عند الطرفين وعليه يفتي كافي كجمل وفيما شعار بان لو نكح الزاني وذا
بالاجماع كافي الهداية وسبي ولا توطأ اي يحرم وطئ غير الزاني الحلي منها
وكذا دواعيه ولا يجب النفقة حتى ينفق الحمل وفي كفرايد عن كونا زل انه
يحل كوطئ عند الحمل ونسب النفقة عند الحمل كما اذا نكح الزاني كافي الزانية
ومع نكاح من صفت اي صفت في عقد واحد من امرأة محلة الى امرأة حرة
على النكاح بنسب او نسب فوجب المستحل للمحلل عنده وقسم على مهر مثلها
عندها كافي الهداية لا يصح للمولى نكاح امته اي لا يترتب عليه كيترب

على النكاح من وجوب المهر وتباعد النكاح بعد الاعتاق ووقع الطلاق وغيرها
فيصير تزويجا تنزهها عن وطئها واما الاحتمال كونه حرة او ممتقة الغير او مخلوقا
علما بعقدها وقد خشت الخائف وهذه اليس بغير سيما اذا ادنا ولها الايدي ولها
كان الامام كشداد ورواه ينفق ذلك كافي لغيره وكذا يس ولا للعبد نكاح
مالكية اي سبيته ولا للمسلم نكاح امرأة كافرة غير كتابية كالوثنية والمجوسية
والمرتد كما است ربه فلا يجوز الوطئ كما يملك البين وقيل ان ربه الى انه يصح نكاح
صابئة قوم من نصارى يعظون الكواكب كمنظف المسلمين الكعبة والى انه لا يصح
نكاح صابئة قوم يعبدون كعبادة الكافرين الاوثان والاول قوله ثانيا
قوله لها فالخلاف بينها لفظي كما ترى والى انه لا يصح نكاح كعذلة لانها كافرة
عندنا والى انه لا يصح نكاح كشيعة لانها صابئة كافرة بالاعتناء
على روى عن الحسن بن علي وممن من قال تزويج بنياتهم المملوكة المحبوس ولعل ذلك
التعريض بغيره الى فانهم مشاؤون في ذلك كالبين في حله ولا يصح للمسلم نكاح
امرأة اخرى خاصة في هذه رابعة وفيه شهاد بان لا يجوز ان يتزوج
اكثر من اربعة والاستسلا لاجل ان يتزوج امرأتين فانه قد بدأ بالمثنى كافي
المحضرات ولا للعبد نكاح ثالث في عقد ثانية ولا نكاح امة مسلمة او كتابية
او مدبرة او مكاتبة او ام ولد صغيرة كانت او كبيرة عاقلة او مجنونة على حرة
ولو كانت صغيرة مجنونة فلو تزوجها في عقد لم يحز الا نكاح الحرة او امة
في عدتها اي عدة حرة من طلاق باين في قوله ويصح في قولها واما في الحرة
فلا يصح في قولهم ولا حامل ثبت حملها اجماعا كالمسبية وعلى حنة
ان يصح النكاح ولا توطئ حتى ينفق حملها كافي الزانية ولا نكاح المتعة فحرم
ان يقول لامرأة متعة بكذا من كذا ايام عدة عشرة ايام او اياما بلا ذكر
وهذا قد كان مباهرا من ايام خيبر واما من فقه مكنه كافي النكاح الا انما
صارت مسنوفة باجماع الفقهاء كافي الزانية وكلمة مسنوفة حديث على ربه
فلوقضي بجوازها لم يحز كافي العادي ولو اياه صادكا فراكا في شرادات
المحضرات وحرة لكن ليس فيه تعذيب ولا خد ولا رجم كافي النكاح ولا طلاق
ولا ايلاء ولما ارث ومن ابى حنيفة لوقال تزوجك متعة العقد
النكاح ولقي قوله متعة كافي قاضي خان وذكر في الهداية وشرح المتاحد
انه مباح عند مالك لكن في ثبوت كلامه ولا نكاح الموقت وهو موقوف

المتعة

الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج الى النكاح من توقيت كافي الظهيرة وكهذه
 وعن ابي حنيفة روى اذ وقتا وقتا لا يثبت ان اليه كانت سنة او اكثر تكون
 صحيحا كافي الزنا واعلم انه لا يجوز المناكحة بين بني آدم وانما الماء والحي
كافي السراجه كمن في كفيه على كمن في كفه يجوز تزويج الجنه بشهود رجلين
فصل في نكاح عتق ابيهم ذلك مع ترتيب النكاح من الطلاق
 والظهار والتوارث وغيرها الا انه يمكن رفعه فانما اعم من الازم وهو يكون
 بحيث لا يمكن رفعه واحض من المنعقد وكهجه فان نكاح العتق من منعقد صحيح
 لكنه غير نافذ وتما في الاصول والحد اعم من الذكر والفتى وانما قبله بالان
 نكاح الالة موقوف على اذن مولاهما النكاح المصون ويجوزة على اذن الولي ولذا
 قال مكلفه ولو زوجت نفسها من غير كفوف بضمين وبعض الكافي وكسرها
 مع كون الفاء كافي لكشافه يكون الفاء ضمنا مع الهمزة وبكونها
 مع الواو لفة النظر مساوي كافي الطلبة وهو صفة كافي وشراجل
 يساوي امرأة في امور سيأتي وقد اشاد بان الاعتبار للكناءة وهذا
 عند جلاله كافي في نظرية بلاد في سيأتي وقد اشاد بان الولاية شرط
 التزوج في كفيه وهذا ظاهر رواية ابي حنيفة روى وكروايتها مضطربة في كبط
 ومحيط في غيرها انها قال بالان توقف على اجازة الولي فالوطى بلا اذن فامر ولا
 طلاق وظهار وميراث ثم رجعا الى قوله وفي النظم روى ابو حنيفة عن محمد بن
 اذ لم يكن لادبي والا للوفون ان اجازة وان رد بطل وروى سليمان
 انه باطل وبه قال كافي فلا ينفذ ببارزها احدا عنده وبنيده ما في حقه
 آخره انه لو زوجت نفسها من كثر غير المثل جاز عندها ولو بكر او لم يجز
 عنه العامة منهم محمد وفي قرانه الواقعات لوقفي القاضي باطل الطلاق
 الثالث لعدم كونه صحيحا على الصحيح ولم ينفذ بالحرمة والوطى والولد لانهما حنيفا
 يعتقد ان حنة وفي الخلاصة والخصرات وغيرها ان كشافه لو زوجت نفسها
 من حنفي ووليها كاره لذلك صحيح وكذا العكس وله اي كمل من الاولياء اذا
 لم يرض واحد منهم الاعتراض اي ولاية المرافعة الى القاضي ليعضخ
 حنة اي في تزويجها نفسها من غير كنبولاي فان حنفي واحد منهم ليس
 لمن في درجته او اسفل اعتراض واما الاوت فله ذلك وقال ابو يوسف
 للباقي الاعتراض مطلقا كافي الاختيار وقال شرف الائمة لاحد الاول

المستوفى في كدرجة ان يفرد بالاعتراض اذ استكت الباقون كافي المينة واطلاق
 مشير الى انه لا الاعتراض وان ولدت اولاد كاقيل وقال بعضهم لا اعتراض ان
 ولدت ولدا والى اذ ثابت لكل ولادة حنة او غيرهما كافي المادى وذكر في
 انه للعصمة وقال بعض الشيوخ انه للحي ومن الاول كافي كبط وروى عن ابي
 بطلان بلا كفوف وبه اخذ كثير من مشايخنا كافي كبط وعليه كفتوى كافي قاضي خان
 ولا يجبر ولي حرة بالنفقة الى يسره والاية تزويجها بكفوف وهو خط غرضه
 ولو كانت بكرا لفة امرأة لم تلدهم سميت التي لم تعقن اعتبارا كافي ما لثبت
 لفة مولا عليها كافي كمودات وشرا عا اسم لامرأة لم توطأ بالنكاح كافي كبط
 وقيل لم تخامو نكاح ولا غيره وهذا قولها والاول قوله وكهجه ان الاول
 قول الجمل كافي في نظرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بامرأة وكهجه
 مشير الى انه لم يجز الخمر البالغ بالطريق الاول كنه غير محصور فانه لا يجز المحاب
 والمكاتبه ولو صيرت ان كافي لنظم وصحتها اي سكوتها لغير البانفة ومكسرها غير مستند
 فلو صحت مستندة لم يكن ذنبا كافي كسرى كافي كبط وعن كطرفين ان مكسرها
 ليس باذن وعن محمد انه اذن كافي المشرع وفيما اشعار بان يتسم ليس باذن
 وكهجه انه اذن كافي الزناة وبكاؤها بل حنة لزيادة الايضاح فان البكاء
 بالمد لم يكن بلاعتق اذن كافي كولي وهو غير للبكاء وخبر الاولين محذوف فيكون
 من عطف الجمل ويجوز ان يكون خبرا لكل فانه مصدر وبكاؤها مع الهمزة
 ردة جملة معترضة وهذا التفصيل هو مختار كافي الاختيار ومنها ان البكاء ليس
 باذن وعن ابي يوسف انه اذن كافي المشرع وفيه روى ان الاعتبار للمحاربة والكثرة
 والعذوبة والمصلحة للمدع وقيل انه ياردا اذن وحاركا ردة وقيل عذبا اذن
 وملكا ردة كافي لنظم حنفي استيند انه للبكر كالبانفة سواء كان قبل النكاح او بعده
 وكسنة اني استأذنها قبله ويقول ان فلانا بانه كرك كافي كافي على كسرة لفاطة
 حنفي استأذنها واستأذنها الى ان صمنا اذن اذا كانت حاضرة في مجلس عقد وفيه
 المن بخير والاول كافي كافي المينة وكطرف متعلق باذن والمجلة المعوضة غير البانفة
 وخبره ظاهر المطلق كولي الا ان ما بعده يدل على انه فلا ب فان سكوتها عند استيند
 غيره من الاولياء ليس باذن كما اشير اليه في المادى واذا وصيرت على اولاد كولي
 فلو زوجها وليان من جليل فكسنة عند الاستيند ان توقف النكاح في رواية بطل
 اوى كافي كبط او حين بلوغ الخبر اخبر النكاح سواء كان المخبر عدلا او غير عدل
 واحدا او متعدها ففقر ليا او غيره وهذا عندها واما عنده فان اخبرها ففقر

فلا بد من العدد او العدة كافي الاختيار وغيره وظاهره مشير الى ان الاستينان
والميلوغ امر حتم حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثيبا الا باذن كافى النظم بشرط سمعة
الزوج اى ذكره حال من الاستينان والميلوغ وبما ذكرنا من اعتراف المجلة بسقوط
ما نحن ان كلمة حين ظرف اذن وورد والباء متعلق بالنسبة الاولى من الاستينين
وان جعله من باب التنازع وهم لا يثبت شرط سمعة المهر عند التقدمين وبشرط
عند المتأخرين كافي في العقد واليه هو الاول كافي في اخراجه ولم ينعى انه ان كان المزوج اباً
او حدة فلا يثبت شرط والا يثبت شرط كافي الكفاية ولو استناد البكر البالغة
غيره اقرب من كفى بسبب كالجدا والابن فرجها تفنن بالقبول اذا غاب
الاعتبار بعينه منقطعة والا فسكتها رضا كافي في خان وقال الكرخي رضا
بالسكت كما ثبت فانه لو تزوجها الولي كان رضا بالقول وما يقوم مقام
كالتكليف من الجاء وطلب النفقة ومهرها كافي في العقد والظاهر كالثيب في ان
الرضى بالقول او الفعل كافي قاضي خان والثيب امرأة تزوجت فان بصر
ولا يقال للرجل وعن الكسائي رجل ثيب اذا دخل بامرته وامرأة ثيب اذا
دخل بها من ثاب اذا رجع لها ودخل الخطاب كذا في المذهب واعلم ان كلمة
قد تكون بمعنى ان كان جواباً قد تكون جملة اسمية موقوفة بالفاء وان كان
ان يكون ماضية موقوفة باللام كالاشيرلية في المعنى وغيره فادفع استكمال قوله
عن سواد استعماله لاسيما كلام الفقهاء والمرأة الزايل كما رتبنا بلافا
عليها كما هو المتبادر او غير جماع كالوثبة وكطفرة والجراحة وورد وهم
ومبالغة الاستبراء والتقيس كالبيك فيما ذكر من الاحكام فصحة مثل اذن
والكلام مشير الى ان لو زنت ثم اقيم عليها الحد او صاد الزنا عادة لهما او
جوعت شربة او نكحها فاسد فطناها بالقول لانها ثيب كما في كسوة
ولا يخفى ان ما ذكره يخرج بما علم منها فان ذابل البكارة بهذه بكراً شرعاً
وان لم يضره كما نفى عنه الشيخ وقال ابو يوسف ان ذابل البكارة
بالزنا لم يثبت وقوله اى قول البكر البالغة عنه كنعى رددت انا النكاح
عند الاستينان والبلوغ اولى بالقبول من قوله اى المزوج البكر سكت
بكر النساء لان القول للمكر عن محمد ان قوله اولى وقبيل بينه اى المزوج
على سكتها وهو في الموضع الشفيع فيكون مثبثاً فلا يرد انما شهادة على كفى
على انما مقبول فيما اذا احاط به علم الشاهد ولو قال على جازتها او غيرها
او اذن لم يرد في الكل في النهاية ولا تخلف من الخلف على تأكيد لرفع الالتباس

ان لم يرد

ان لم يرد الزوج بينه على سكتها وهذا مما لا يخلف فيه عنده خلافا لهما وهو كخار
كافي المصنفات فان نكحت اقصى عليها بالنكول وللولى خاصة النكاح الصغير
اى تزويجه وكصغير ولو كانت ثيباً فلا ينكحها عاقلها ولا الولي وان روى
الى الاب عنه لو اوصى اليه جاز ولو وكل الاب رجلاً بتزويج صغيرته فتزوجها
بغير كفوفيل يجوز عنده وقبل لا يجوز كافي جامع الصغير ثم اى بعد كوني لاية
النكاح للولى ان زوجها الاب او الجد بعد من غير كفوفيل ولو بغين فاش
لزوم النكاح فلا يمكن دفعها ولو بعد البلوغ وهذا عنده واما عندها فلا يجوز
النكاح وعن محمد انه يجوز وعن ابي يوسف ان سميت لا يجوز والا لاول هو كصبي
كافي جامع وفي تزويج غيرها للمصنفين كالوصى والام فسخ الصغير
بالزام لها حتى عنه كطرفين خلافا لابي يوسف وفيه اشارة الى ان سكتها
او كفايتها اذا زوجها لم يفسخ على ما روى على طرفين كافي في التخيذ والى
انه يصح النكاح للصغيرة نفسها اذا لم يوجد ولي ولقاضي الا انه موقوف
على جازتها بعد ميلوغ كافي في القينة والى انه يصح تزويج غيرها بغين فاش
كافى بعضهم على ما في جامع فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح اصلاً وكذا
تأيدهم بما في التلويح انه لم يوجد رواية اصلاً لعنه النكاح في هاتين
الصورتين فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على كفى كافي في الجاه والجامع
وغیرها وهذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه كما لا يخفى حين بلغنا
سواء علماً بالنكاح قبل البلوغ او عنده او حين علماً بالنكاح بعده
اى البلوغ وسكت البكر رجلاً ايضا هنا اى حين بلغنا او علماً بالنكاح
بعده ولا يمتد خيارها الى البكر الى اخر المجلس اى مجلس بلوغ
او العلم فالله للعهدة فيها دعا على نحو حتى لو سلمت على شهود وآلت
عن اسم الزوج او من المهر بطر خیار كما ذكرنا في كسوة فلو بلغت بالبكر بشهود
قالت لعنت النكاح ثم اشهدت بكهجه وقالت بلغت ساعة كذا
واخبرت نفسي وهذا رواية عن محمد وعنه لو قال كنت عند كسوة او كفا
لعنت النكاح عنده بلوغ قبل قوله مع الحلف وفي الاكتفاء اشارة
الى ان الاشهاد ليس بشرط لا اختيارها وانما شرط ذلك استقام
اليمن كافي في الحادى وان عرفت به اى بان الحادى ثابت لها وهذا
عنه الشيخين وقال محمد ان خيارها يمتد الى ان تقلم ان لها خياراً كما
في التنصيف بخلاف القنة والمدير والكاتبه وام الولد المنكوصة المعقنة

قبل الخول او بعده فانه يلزمها الرضا بالقول او الفعل ويمتد خيارها
وتعذر بالجهر سواء كان ذوقا او عبدا وفيه اشعار بان خيار العتق
لم يثبت للظالم كافي قاضيا وخيار بلوغ المظالم الى الصغير والشيخ
الحرة والامة لا يبطل بلامرضا اسم او مصدر صريح كرضيت او دلالة
الى رضا كما عطاء كره وقيل والتمس وطلب النفقة دون اكل طعام
وخذ مترا له والخلوة بالنس ولا يبطل بغيرها عن المجلس في جميع العمر
وقته وشرط القضاء بغير من بلغ من نفقه كسب والبكر وبجارية وفيه
اشارة الى ان هذه افرقة بغير طلاق فان دخل بها الزوج او اطلقا والى
انه لا يصح كسب بغيره الزوج والامر القضاء على الغائب وكذا في كل فرقة
يحتاج الى القضاء والى ان فرقة الحرة لا تحتاج اليه فانه طلاق كافي اذا
لا يشترط القضاء بغيره من عتقت خوفه فرقة بينها مجرد قولها اختارت
وفيه رفر الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها لغيره ولا حضوره وقيل
لا يصح بلا حضوره كافي كعادى ولما اجمل كولي ففعله فقال والولى لغة المالك
وشدعا وارث مكلف كافي كسب وتمة وغيرها العصبية جميعا عصبا وخودا
عاصبا قيا ساكنة وظلمة من العصبية الى الاحاطة حول شئ لغة ذكر متصلون
باب كافي الطلبة وغيره وقال المطرزي انما يقال للمغلبة على الواحد وكجو
المذكور وكجوث وشعرا اربعة اصناف منها التي فرضها النصف والثلث
وبنت الابن والاخت والاخت لاب ومنها التي تغير عصبية موافق كالاخت
مع البنت ومنها المذكور الائمة ومنها مولى العتاقة وعصبته والمراد الاصناف
الاخيرة ان بشارة تذكير الصبر في قوله على ترتيبهم فالولاية اولها بالبنوة
ثم الابوة ثم الاخوة ثم العتقة ثم بالعتق كافي كسب وغيره هذه افرقة مطرزين
وقال ابو يوسف بتقديم الابوة على البنوة وعنه اتهامت اديان كافي في النظم
بشرط حرية وتكليف اى عتق وبلوغ واسلام فلا ولاية للعبد ولا لغيره
والكافر في ولد مسلمة وولد فلو زوج كافر ولد مسلمة بفرقة دون ولد
كافر وفي الكفاءة اشعار بان كفاية لم يشترط وفي الكرماني قال في
لو عرف سوء اختيار الاب فشتا او محانتا لم يرد عند الحنفية وهو كافي بالبيان
واجبة الذكر واما البو في فستدرك ما ذكرنا في نونها لولى الامر الا ان
يقال المراد بالولى مالك النكاح بقرينة القاضي وغيره ثم الله وقيل شيخ الاسلام
ان الاخت لاب وام او لاب او لى من الام كافي كسب وقال القاضي بديوان

ام الاب اوله من الام كافي كسبة ثم ذوالرحم الذي سوى ما ذكر قبل والرحم
القربة وفي الامم وعاء قوله الاقرب فالاقرب اى بقدره في كل كسب
لا يكون اقرب منه الى الصغير على من دون ثم الذي لا يكون اقرب منه فذكر
فاعل لفعل محذوف بقرينة المقام والاقرب بضم فاعل من المفعول بنفقة
للعهد والفاء بمعنى ثم كافي في المعنى وتفصيل الاجمال ان بعد الام البنت ثم بنت
الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم
لاب ثم لام ثم لا ولا من ثم العتات والاقوال والجمالات ثم اولادهم على هذا
الترتيب هذه افرقة مطرزين عند الحنفية وعندهما وفي رواية عنه ان الولاية
لغيره لعصبية عليه كفتوى كافي لغيره ان كان في الترتيب ان اللواتى من قبل الاب
كالاخت والامة وبنت الابن وبنت العم وغيرهما ولاية الزوج حال حضوره والام
باجاء كسبها ثم مولى المولاة اى ابن عاتق انا على انه ان جنى فارشه عليه ولا
بات فارشه ولو امراتين وهذا عنده وقال انه ليس بولى كافي الترتيب ثم قاض
كتب له كافي في منشور ذلك اى تزويج الصغار وفيه رفر الى انه لو لم يكن في
لم يزوجه ثم كتب فيه ثم اذنا كسبى جاز على كسبى كافي كسبى واية ان ولاية
السلطان بعد مولى المولاة قبل القاضي كافي كسبى كسبى كافي في النظم ان القاضي قد عتق
وفي غياث المتقين ان الاقرب لم يزوج زوج القاضي عند كون الكفو وكسبى
ما كتب في كسبى اى جعلت فلانا قاضيا بلسنة كذا وانما سمي به لان كسبى
نشره وقت قرائة على كسبى والولى الام بعد زوج الصغير مثلا بغيره والولى
الاقرب بغيره حقيقة او كسبى كما اذا كان انا كسبى عن تزويج فانه جاز
للابعد ان يزوجه بالاتفاق كافي في النظم وكسبى شاملة للاختفاء في البلد ولو
زوج الاب بعد ثم ظهر الاقرب جاز ثم انه يسير الى انه لو زوج الاب بعد وقد حضر الاب
يوقف على اجازته ولهذا لو تحول الولاية بعد نكاح 2 الى الاب بعد لم يحل الا باجازه
بعد تحول كافي كعادى وذكر كافي كسبى انه لو زوج الاقرب حيث هو اختلف في
عن محمد انه لم يكن للمرأة ولي حاصر احسن ان تولى رجلا فيزوجه ثم اشار
الى ان المراد من كسبى الغيبة المنقطعة وان العلماء اختلفوا في عقابها
فقال الفضلي كسبى وعبرها ان مدركا لم ينتظم كسبى الخاطب حصن
ادخله المحوز للنكاح 2 او غير المحوز فلو انتظره الخاطب لم ينكح الابعد وهذا
اشبه بالنفقة كافي كرماني وهو لا يحل عليه كسبى كسبى وفيه اشعار

بأنه لو كان في السواد لم يزوج إلا بعد كافي كحيط وعند البعض كافي حصه السودي
 ومحمد بن مقاتل الرادي وغيرها مدة السفر أي ثلثة أيام ولياليها وهو كافي
 يعني وعند أكثر الناس في مسيرة شهر كافي الكري وهو ما روي عن أبي يوسف وعن
 محمد بن داود أنه عشرة من حطة وفي رواية عشرة من حطة كافي في حطة
 وقيل مدتها أن لا يصل إليه العاقلة في سنة إلا مرة يعني ذلك ما وجب
 وهو اختيار القموني وقيل أن لا يعرف له اثران كان جوا لا في البلاد
 أو غنود أو هو اختيار السفي كافي الكرياني ولتعتبر الكفاءة في وقت
 الكفاية للزوجة أو صحة على الاختلاف والكفاءة بالنسبة وكذا مصدر الكفاءة
 لغة المساواة وشرعا مساواة الرجل للمرأة في الأمور الآتية وفيه إشعار
 بأن نكاح الشريف الرضيعة لازم فلا اعتراخ للولي بخلاف العكس فإنه وإن
 كان نافذا لكنه غير لازم كافي شرع الطحاوي وأما اعتبار من جانب الرجل
 المرأة فتعتبر بالاستتواش من دونها بخلاف الرجل وأما قلنا خذف المضاف
 لأنه إذا لم يزوج كفو أبوك كفاية بان صار فاستقامت كفايته كافي النهاية ثم
 تعتبر في العول نسباً أي من جهة النسب هو الأكثر من جهة أحد الأبوين
 طولا وعرضا وقد يطلق على ذوي النسب كالحسب فترشيح هو من ولد نصر بن
 كنانة ومن دونه على الأشهر ومن ولد فز بن مالك بن نصر على الأكثر كما قال
 ابن الجوزي في كسرى وعدمه على إرادة كافي وقبيلة وهو مصنف في توفيق
 وهو الكسبي يخرج كافي الكفاية وأما سببهم لأنهم يتزوجون ويختصمون بكثرة توفيق
 في البلاد كما قال ابن المنيب بعضهم كفو لبعض مشيراً إلى أنه لا تفاضل فيما
 بينهم من الرأى كسبي وكفوفى وكسبي والعدوى وغيرهم ولهذا روج على وهو
 هاشمي بنت فاطمة أم كلثوم وعمرو وعدوى وإلى أن ليس كعب ولا بنج
 كفو القريش فلا يكون العالم ولا الوجه كالسخط كفو العلوية وهو الأصح
 كافي كسرات لكن في كسب غير أن العالم كفو للعلوية إذ شرف العلم فوق
 النسب لذا قيل إن عايشة أفضل من فاطمة والعرب أي من كسبهم فوق
 المنفرد أو غيره بعضهم كفو لبعض منها لا للو إلا أن يكون عالماً أو جديراً
 فإنه يكون كفو لهم كافي كسرات وينبغي أن يستثنى بنو جاهلة فإنهم ليسوا
 بالكفاءة لغيرهم من كسبهم كافي الكريانة وفي تعجب عطف على قولنا
 في كعب وكلها من سماء كسب كافي دليل الخرب أسلاماً أي من جهة

اسلام الأب والجد وفي رواية إلى أنه لا يعتبر الكفاءة فيهم نسباً فبعضهم
 كفو لبعض لأنهم ضيعوا نسبهم وما استثنى محمد بن جابر من ذلك لتعظيم
 الخلافة أو تسكين نخبة وآلى أنه لا يعتبر الكفاءة في كسريش وعرب من أي
 جهة الأم من جهة النسب فلا يعتبر أسلاماً كافي المحيط والنهاية وغيرهما لا ديانة كافي
 ولا وفاء في الحضرات أن العرب لا يتخذون هذه الصنایع وفاء وأما الباقي فلم يثبت
 والظاهر من عباداتهم أنه معتبر فذوا بون أي جلاله أب وجد في الإسلام كفو
 لذی المرأة التي لها أباء خيه أي أب واحد أو في الإسلام فذی اسم شارة وأباً
 مبتدأ محمد بن الجوزي عن أبي يوسف أنه ليس بكفوله كفو له في الحضرات
 لا يكون ذواب واحد كفو لها أي لذات ابوين فيه من أبي يوسف في خلاف ولا يكون
 مسلم بنفسه دون الأب كفو له أي لذات اب فيه من أبي يوسف في العالم المستثنى
 كفو له كافي النهاية وحرية هي كاسلام فباد كفو فذوا بون في الحرية كفو له
 آباء فبما لا ذواب لها ولا عبودية ولا حق للحرية الأصلية ولا معتق أبوه أحد
 لها عند هذا خلافاً لأبي يوسف في الجدة كافي كفو له من العالم المعتق كفو للنسب
 في الزناية وديانة أي صلاحاً وحسباً وتقوى كافي الكفاءة أو عدالة كافي الكريانة
 وفيه إشعار بأنه لو كان مبتدعاً ومراة كسبية لم يكن كفو له كافي كسب فاسق
 ولا غيرهما كفو بنت رجل صالح وهي صالحة وأما ما يذكر لانا غالباً أن يكون
 صالحة بصالحه ولا يبعد أن يكون البنت ومحل الصالح على النسب أي ذات صالحة
 وهذا ذهب شاذ لا يثبت وعند أبي يوسف أنه إذا لم يعين فكفو وآلا فلا وعن محمد أنه إن
 كان محترماً عند الناس كاعواناً سخطاً فكفو وآلا فلا ولم يرو عن أبي حنيفة شيء
 في ظاهر كرواثة وهو غير معتبر لا يمنع الكفاءة كافي في حق ختان وما لا فالعاجز
 يوم التزويج عن نداء الأم المجل وقيل عن كفو رجل أيضاً وقيل عن نصف المهر كافي
 قاضي ختان والاول هو كفو كافي كسب وذكر في كذا هدى أنه إذا انفردت كونه مولا
 لا تعتبر كفو له عليه وعن النفقة هكذا أطلق في مختصر القموني وذكر في كسبها
 نفقة سنة وقيل شهر وذكر الواو مشيراً إلى أنه لا يشرط العترة عليها و
 هذا عندنا وأما عند أبي يوسف فالمرء لا يبطل الكفاءة كذا في الحقايق وإلى
 أنه لو قه عليه بالكتب ولا يعتبر على المهر لم يكن كفو وهذا عند عامة المشايخ
 وعما يروى في يوسف أنه كفو كافي كسرات غير كفو للفقيرة في ظاهر الرواية وهذا
 إذا كانت صالحة للوطي والآ فلا يعتبر كفو له على النفقة كافي كسب وفيه
 إشارة إلى أن ذلك العاجز غير كفو للفقيرة وإلى أن العاجز من أحد ما غير كفو له

وفي النجس العاقر على مهر دون نفقة كقول الصنف فقير وفي الحضرات ان كان عليها
 او عالما غير قادر على مهر المثل كقول للصنف الغنية والقادر عليها اي المهر المثل
 والنفقة كقول لغنية اي امارة لا مال لا يعطى بها وهذا عندنا يوجب لا عندنا
 قوله كافي كفاي وحقة هي اسم الاحتراق اي لا كتاب وهذا الظهور وروايتي
 الصاحبين واما الظهور وروايتي فمروا لا يقبل الكفاءة فرفعه والاول هو المعتمد في
 زماننا كافي كفاي فهو من اختلاف الزمان كافي تحتة فحايك او حمام او كنان
 او دباغ او حلة او بيطار او حداد او صفار ليس يكون للعطار ونحوه من
 البراذ وكسوف وغيره كفاي كفاي الحضرات فاختلاف ليس يكون للبراذ والعطار
 كافي كافي واخص كلهم خاد من الظلم وان كان ذاك اكثر لانه من اكله الماء
 واما لهم كافي كفاي وفيما شارة الى ان الحرف جستان ليس احد كفاي الا في كل
 افراد كل منها كفاي كفاي وبمعنى كافي كفاي كفاي واما ان الكفاءة في كفاي كفاي
 غير معتبرة وكذا التجارة في الاصول كافي كفاي كفاي والى ان المصنف لم يسل الكفاءة
 فالمرجع كفاي للصنف كفاي كفاي كفاي وكذا القروة فالقروة كفاي كفاي كفاي
 كافي كفاي وان تحت الحرة المكلفة كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 فلكلوا الاعتراض اي المرافعة كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 او يفرق القاض او يوقو الفرق بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثاني
 ويجوز ان يكون من التفتيل على التفتيل بوقون به من المهر وزوجه فقبل الدخول
 كفاي كفاي وبعد عليه كفاي وفيما شارة الى ان المسمى اذا كان ميا والمثل
 مهر المثل ليس بلوي اعتراض كافي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 ففقيه تفصيل قد مر ولا يخفى انه انبى ما قبله ووقف سكاح ففصول اي كفاي
 صدر طرفاه بكلام واحد او كلا من من واحد ففصول سواء كان ففصولا
 من الجانبين او من جانب واحد او كلا من من واحد ففصول سواء كان ففصولا
 غائبة بغايب او غائبة او ابنة او موكله مثل زوجة فلانة من فلان او ذاك
 قتال وقتل منه وقتل عليه كفاي وهذا عنده واما عند الطرفين فلا ينفق
 اذا كان ففصولا من الجانبين او من احدهما ووليا او اصيل او وكلا
 من الاخر قتل الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد واما باثنتين فينفق موقوف
 بلا خلاف كما اذا كان النكاح من كفاي كفاي كذا في الاختيار والزناية
 والكرمان وغيره الا ان هذا التعميم ينافي ما ياتي على مذهبه وما يخفى
 فيه على مذهبه او يحصى ما اذا عقد الففصوليات وهو بضم الفاء شرعا

من ليس بكنيل

من ليس بكنيل كما قال الطريزي وفيه انه يصدق على كولي والاصيل ولو نسب
 الى ففصول بالضم في الاصل جمع ففصول وهو كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 بما لا يعينه ولذا لم يرد الى الواحد عنه كفاي ولا يبعد ان ينفق القاء فيكون
 مبالغة فافضل من كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 فيما شارة وصوله كافي الهداية والحلوة بها ولو قبلها او لم يشرها
 كان اجازة لكنه مكروه كافي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 الايجاب بكونه بكنيل بكنيل او كلا من واحد غير ففصول سواء كان وكفاي
 من الجانبين او وليا منها بالقرابة او الملك كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 بنت ابيته او ابنة او وليا منها بالقرابة او الملك كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 من جانب كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 من موكله بنفقه او وليا او اصيل كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 من موكله بنفقه او وليا او اصيل كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
فصل اقل المهر اي اقل ما يصلح ان يكون قيمة للبعث مما يباع
 بشرعا من المال كنفقة بكنيل او موكله بالفارس دست بيمان وكا بين
 عشرة درهم عينا او قيمة يوم عقد او قبض فلو سمي بتر او زوجه عشرة درهم فقيمة
 اقل الزم ففصولا بينهما وفي محمد لم يشره وظاهره ان النافق لم يصلح ان يكون
 مهرا فاختلافه في ثمانية ذلك كافي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 فيجب عشرة ان سمي ونها اي عشرة كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 حتى لو سمي ثوب قيمة ثمانية وجب ذلك كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 عشرة ولا حاجة الى استثناء الائمة فان لم يشرها الا ائمة فقط
 ان لم يشرها كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 فالمسمى واجب ولا يخلو هذا عن اشعار بوحدة المسمى فلو سمي في العلانية
 اكثر مما في السر فالعلانية عنده والسر عندها الا اذا اشهره وافتقر
 عنده هم على ذكره كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 كالوطي في حكم المهر والعدة لا غير كافي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 كالوطي في المهر والعدة لا غير كافي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 وهو المثل بلا تسمية وبثوب كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
 فحاج اختار وادعى سواء في عقد طلاق وحرقة الائمة عليها ولا يكون كالوطي في الاصل
 للزوجة الاولى وبثوب لاحتواء كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي

ولا يشرها الا ائمة
 ولا يشرها الا ائمة
 ولا يشرها الا ائمة

لان الخلوة مفيدة عند قسط كلف عوم الجاز والاختصار كاخفى وهي اى الخلوة
 الصالحة لا يوجد فيها مانع وعلى حسب اى منافعها او شرعا او طبعا فالاول
 الحسنى كمن لا يصحح يمنع من طهره ويضطر فيه اذا احقته فريده من طهره وكذا
 ما اذا كان الزوجين صغيرا كما في كنفه وكذا اذا كان معهما من احداهما او امرأ
 كذا كذا الا اذا كان معهما كنف صغير لا يعقل ونحوه عليه او مجنونا او احمى او نائما وكذا
 ما اذا كان النكاح غير تامون الاطلاق كالطريق العظم او المسجد والحمام وقال
 شاذل اذ يصح فرا في الظلمة ولو لم يعرفوا اختلاف في كونها خلوة ولو عرف بها بخلوة
 المحلل في كنفه والثاني مثل صوم رمضان صوم كفصاء وهدنة والكفارة
 والنفل لم يمنع صحة على الاصح وصلاوة فمن شرع فيها احدها فعلاوة فمثل لم يمنع
 وينبغي ان يكون حله كفصاء وكذا ذلك واجرام من احدهما كحج رضا او نكاح
 وعمره والثالث من حيث في مثل حيض ونفاس من دم حقيق او حلي فمثل المحلل
 المحلل وهو اصل ان المذكورات مانعة لصحة الخلوة بخلاف الحب بين الجاهل
 قطع كذا والاشياء فان غير ما عنده خلا قالها والعنة بضم العين اى عند القدرة
 على اتيان النساء وهي اسرى كنعين كما في الصحيح لكنه مذكور كما في كنفه وغيره
 فالاول من كنعين والحضاء بكسر الحاء وكذا اى نزع الحضيضين فانه والعنة
 لا يمنع الصحة اتفاقا ويجب نصفه اى نصف ما سمي من كنفه في كنفه وما
 دونها او اكثر في غيره كما في كنفه وغيره لكن الجلافة ان في اقل من كنفه عينا او ثمة
 جب نصفه بطلاق واقه قبلها اى قبل الخلق العجيز ولو قال كل فرقة من قبله
 كان شاملا مثل ردة وزناه وقبيله وعاقبة لامرأته او بنتا قبل الخلوة
 كما في كنفه وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عا د نصفه اى ملكه بمجرى الطلاق
 والا فلا يعود الا بقضاء القاضى فان لم يسد لهما مهر فالمتعة واجبة
 بطلاق وكل فرقة من قبله قبلها اى الخلوة والمتعة دبر وخار ولحقه بالقاضى
 جادر ولا ينقض المتعة من تحت وراحم ولا يزداد على نصف المهر ويعتبر حالها
 من اياها والاعساب فان كانت من سكره فن كذا من وكس على فمى اتق
 ومن مرتفعة الحال فن الا برسم وقيل اعتبر حاله والاولى من كنفه في كنفه
 وافضل المتعة خادمه كما في كنفه وان لم يسر يجب مهر مثل بطلاق بعدها
 اى الخلوة وكذا بمت احداهما قبلها كما في كنفه وسحب المتعة بكل فرقة من قبله
 بعد سعى المهر او لا وبطلاق قبلها موصىة كفى كنفه وذكر في كذا ما في غيره
 انما لا يستحب في هذه الصورة وصح النكاح بلا ذكر مهر اى غير ان يسمى لا

وهذا التصريح بعد بيان حكم المهر بسم الله في قوله انما كان ذلك
 وصح بغيره اى بشرط ان لا يهرلها وبشيء غير ما يتقوله اى من النكاح
 وعين سواء كان ذلك كنعين مالا او غيره كنفه وكذا وجبة حنطة
 وسهم وشربة ماء ولو لم يكن كنفه والحز وسباني في كنفه ويجوز كنفه كذا
 او ثوب لم يمنع جنسه من النكاح او كنفه او كنفه او كنفه او كنفه او كنفه او كنفه
 اطلاق الجنس عند كنفه على الامام سواء كان جنسا عند الفلاس او نوكا
 وقد يطلق على من كنفه المرأة نظر الى كنفه كنفه في كنفه صدد الاحكام
 كما يطلق منع عليها نظر الى كنفه كنفه في كنفه كنفه في كنفه كنفه في كنفه
 والا ثمة وفيه دلالة على ان المشددين ينبغي ان لا يمتنعوا الى ما اصطلح الفقهاء
 عليه كفى لكشف ويجب في المهر الاربع مهور المثل بالموت او كنفه بعد كنفه
 والمتعة قبلها وفلح كنفه ولم يوجد كنفه كنفه او كنفه كنفه كنفه كنفه
 كابل او من امانة او ثوب من كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 الفقه ليسن مجرول الجنس كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 وفيه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 او كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 وكنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 الى كنفه او كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 وكنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 ويجوز كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 يجب كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 ونصحي ان قيمتها واجبة كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 مهر المثل عند كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 بلا خلاف كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 اكثر قيمة في كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 من الاكثر وكنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 الا ان يرضى كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 اى الاكثر الا ان يرضى المرأة بالاحسن وفيه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه
 لا احد كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه كنفه

فغير كما قلنا وهذا كله عنده واما عندها فلها الحسن في كل ما في الهبة لكن
 في كسبها ان الخلاف فيما اذا كان منها لا غير وان يطلق امرأه ومهرها احد
 العبد مثل قبل الخلوة الهبة فنصف الحرة يجب بالخلاف وان كان امرأه
 بالثمن من كسبها مثل ان لا يخرجها من وطئها اي شرط عدم الافراج فان
 على عتقها وكسبها يعني بكسبها في معنى نفقته من كونها بعد ما شرط
 لما قبلها فلا فرق في الحال بينه وبين ان شرطه عتقها في كسبها على شرط
 واليمين على هذه اقال او ان لم يبق ان اقام به وبالفين ان اخرج منه
 فان وفي في الاول بان لا يخرجها واما في الثانية فالتاى اي قالوا اجبا
 في المستثنى والا بان اخرجها ولم يبق في المستثنى لكن في الثانية
 لا يزاد على الفين ان زاد عليها لانها رخصت به ولا ينقص عن الف ان نقص
 لان رخصته به وهذا عنده واما عندها ففسد الشيطان فلها الاثبات ان اقامه لان
 ان اخرج كما اذا اخرج على الفين ان جعلت وعلى الف ان فحقت بالاتفاق والاصل
 عنده ان الموجب لاصلي في النكاح هو المثل وانما يصار الى المسمى عنده
 من كل وجه وعندها المسمى وانما يصار الى المثل عنده في التسمية من كل
 وجه كافي الميظ وان كان يهذب كعبد واحد اخر فلها العبد فقط وان
 العبد اي قيمة عشرة من الدرهم وان لم يساوي في كل عشرة وهذا ظاهر
 الرواية كافي قاضي خان وعنه العبد الى تمام مهر المثل وعنه العبد لا غير كما قال
 محمد كافي الميظ وذكر في شرح الطحاوي عن محمد ان لها العبد الى تمام مهر المثل ان كان
 اكثر من مهر العبد والا فلها العبد وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة الخوفنا وعلى
 هذا الخلاف اذا جمع بين حلال وحرام وان شرط في النكاح البكارة بلا
 زيادة شيء لها ووجدت ثبت لازم الكل اي جميع مهر المثل بلا تسمية او
 المسمى بلا نقصان فلو قبل البكارة بشئ زائد على مهر المثل لزم فلو اعطاه
 الزوج امانا لم يرص عليها وفي كل منها اختلاف كاشي على الشرايين في الغضيب
 وفي النكاح الفاسد اي الباطل كالنكاح للمحرمة او الموقدة او النكاح
 من حرها او غير شرع او لالة على الحرة او في كعدة وغيره ان لم يطل لم يجب
 شيء من المسمى ومهر المثل وكعدة وكسقة وان خلاها ولهذه اقل كسقة
 في الفاسد كالفاسد في جميعه والمتبادر من كسبها ان يكون في كسبها فلو طلق
 في كسبها لم يجب المهر وفي التبرع شهاد بان لا تستأمر بشهوة كان له ان يزوجه

مظهر
 علي بن
 الحسين

بعد التاركة كافي الخزانة وان وطئ معتز فانه ثبت كسب من لو جاءت
 بستة اشهر من وقت كسبها عند محمد وعنه كسب من النكاح عندها ولهذا
 اختلاف كسبها ان كسبها في النكاح الفاسد ينقذ بالخلوة او بالعدة واما
 قلنا معتز فانه اذا خلا برأ ثم جاءت بولد ستة اشهر فانكر الوطئ لم يثبت
 النسب ولم يجب المهر والعدة عند زفر وفي رواية عنه يثبت ويحكم رواية
 عن شيخين كافي الميظ وثبت ايضا مهر المثل لانه قيمة يصنع لانزاد على المسمى
 فيجب المثل ان لم يسم او سمى وهو سوا المهر او اكثر فلو كان المهر اكثر فليس
 وهذا كله عندهم واما عند زفر في المثل بالغ ما يبلغ وفيه اشعار ما به لو اختلفت
 سقط المهر وهو لم يسقط كافي النكاح في العادي ثم في مهر المثل كسب
 وقال اي مهر امرأة مثلك اي قيمة بعينه امرأة مماثلة لها من قومها
 صفة اخرى لامرأة الا ان تقوم بنفسها بالبرهان عند تحقيقه فالاولى من قرائن
 ايها اي خواتمها واما اولاد وعما ترا وبناتهن وبنات الامم وعمة
 ايها واه كافي النظم وخيرة ثم بين وجه شبه فقال سنا اي في كسب
 بثبوت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين فان لم يوجد فالقول له من كسب
 وهكذا في البواقي كافي خلاصة وانما اعتبر ذلك في كسب لان باختلاف
 يختلف كسب قلة وكثرة وهكذا في كسبها وفي كسب حدائش كسب واما
 سبيير كسب من اعتاد مهر الام يدلي على ان كسب لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى
 واما لا حجاب كافي النظم وقيل لا يوجب كسب اذا كانت ذات حجب وقال
 ابو القاسم انما يعتبر حال المراتين في كسب النكاح حال التزوج كافي الميظ واما
 وعقلا هو قوة مخيرة بين الامور حسنة وكبيهة او قوة يحصل الادراك للقلب
 كاشد او كما للبصر بالشمس او هيئة محودة للان في مثل وكات وسكناء
 كما في كتب الاصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرط في كسب من العلم والادب والقوى
 وكسب وكما في الحلي فملي هذا الحاجة الى قوله وديننا اي يانه وصلاها وبلدا
 وعصره لم يذكر كسب وكسادة وشيابة بالفتح مصدر يثبت ليس من كلامهم
 فان لم يوجد مثلاً في شيء من كلامهم اي من قوم ابراهيم الاجانب
 مثلاً في هذه الامور والنسب الكفاءة كافي الخزانة والاحسان في كسب
 اي كسبهم فهو الاجنبى بمعنى كافي النظم واما قلنا في شيء من كلامهم لم يجد
 كله فانه لم يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرائهم
 فيعتبر في الموجد منها لانها مثلاً كافي الاختيار لا الامر وقوله كافي لا

في كسبها

وبناهن وعيها وهما معطوفان معا على قوله ايها لان الام لم يقبل ان يكون
من حوله كلمة من استعينة وهذا الترخيص لولا ان لم يكن الام وقوتها من قهر
ابيهما فان كانت منهن بان تزوج ابنة عمه مثلا فيقول بنت فتمت وجعل من
جل بالامر ثم يطلقها بعد الخلوة واما مثله في هذه الخصائص فانه حكم
الامر بها وهذا كله اذ لم يوضع الفسخ في مثل شيئا ولم يوضع التزويج
على شيء منه والامر للمهر كما في المشرع وهذا كله بيان من مثل المرأة واما
مهر مثل الامة فهو قدر رغبة فربما وعن الاوراج ثلث قيمتها كما في الخزانة وجمع
صمان ويكره بنفاد رسول مهرها فلما اخذه منه ومن الزوج ثم للولي ان
يرجع عليه ان ضمن باجره الحقيقي او كافي ولو كانت صغيرة وكوي مطالب بها
ولو شيئا واطلاقا شعريا ولالة كطالبة ثابتة لكل ولي مع ان لا يستألف
للاب او اب لاب او لغيره كما في قاضيان وغيره وللا مطالبته مهر
بكره لم تنزه لاشياء كما في الجواهر وغيره والمهر المجل والمحل ان ينال
بين في العقد ان كله او بعضه يكون مجعلا او مطلقا فذاك المبين وان
اد او على ما بين وفيه اشارة الى ان تاجيل الكل الى غاية مجرول صحي لان
مطلوبة في نفسه وهو كطلاق او كوت وقال بعض المشايخ انه غير صحيح
والصحيح هو الاول والى انه لو قال بفسخه بمحل ونفسه بمحل لم يصح وقيل لا
على الإطلاق او كوت وقال بعضهم لم يصح ووجهه ان لا يكون الا جلا مهرها
كسب الربح كما في المصنفات والى لو اجل المهر ثم طلق قبل الاجل فالاجل على
كما في الجواهر والايضا بان يسكت عنها او يكتف بالمطلقا فالمستألف في
ما حكم به كوف وهو استغنى في كنوز من حجة شهادات العقول وتلقى
السكينة بالقبول يعني ينظر الى السمي والراة فان حكم بتجديد بعض الامانة واما
بعض فذاك وهو صحيح كما في حيط وكذا ان حكم بتجديد الكل او شيئا جليلا ان طلقا
رجعيا لا يصير مجعلا عنه لعمارة فلا يأخذ منه الا بقدر كونه كما في المينة وقيل اخذ
المهر المجل كلاً او بعضاً لزمه اي الزوج من الوطى ولكن بعد اخذه له ان
يطلب الجواز بقدره عند بعضهم كما في الفضولين واما مثله في ان اذا
احالت عليه عزما لزمه به فلما المنع منه قبل اخذ الزوج بمنزلة واكلها والى انه اذا
كان المهر حالا فاحلته مدة فلما المنع قبل مضي المدة لان اجل المتارن
للعقد والمطارد عليه سواء وهذا قول ابو يوسف استحسانا كما في الحيط والى
ان بعد المأخذ ليس لزم المنع والى ان قبل اخذ الكل مجعلا لا ينعطفا
لاني يوسف

استحسانا وبافق الصدر شريفة كما في الخطاب ومن السفر بها اي اخرجها
من بلد الى بلد بينهما مسافة نحو فله الاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد
الى قرية بلا مسافة وذا اختلفا من الثلثة وهو لصواب عند تحريم الائمة كما في المينة
ولو كان المنع من كولي وسفر بعد ولى حقيقته او كما كالمخلوة كصبي برضاها
المعتبر شرعا فلا حاجة الى زيادة قيد الكلفة وهذا عنده وقال ليس لزم المنع
منها بعد كولي واما لو كان كالمصنار افعى به في عدم المنع من كولي وقوله في كونه
من كونه ينفى وفيما ذكرنا من الحان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على
نفي قول ثالث ويعبر عن هذا بعدم التقابل بالنفس كما قال بعض المشايخ وكما
بعضهم انه محضون بالصحة وحق الله لهم اذ لا يجوز نقل المهر من مكان الى مكان
في التوضيح وكلامه مشير الى انه ان لم يطرأ او وطأها كارهة او صغيرة او مجنونة
فلما المنع منها وذا اجماع كما في الهداية بلا سقوط النفقة اي طعنا به
هو مع الكسوة او مما يوجب كسني على ما ياتي من الخلاف في مفهوم النفقة وبيني
ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عنده مما فاقه قوله كولي وبافق
ابو القاسم الصنار وقبل الاخذ لا السفر بشرط والخروج من منزله
للحاجة وكفوزة بلا اذنه كزيارة اهل البوين وعبادته ونقذته وزيارته
الحارص وكونها قابلة او غائبة واخذ الحق واعطائه وكسبه وتعلم المسائل
الضرورية ولا يعلم بزوجها وقته ومزاها ان لا يخرج بلا اذنه بما عده
من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية ونحوها فلو اذن وفرجت كما في
عاصبين والى ان لا يولد الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا فني حاجتها كذا في
وبعد اخذ المجل ينقل الزوج من بلد الى بلد في ظاهره واية كما في الكرواني
وعليه الفتوى كما في العادى وغيره وانما خرج به بعد اثار الية لتفصيله
سواء المهر بذكر كولي وقبل اي قاي الصنار لا يسافر بها بعد الاخذ والى
مال كثير من المشايخ كما في الخزانة وينفي لعن دهمان واضرار كوف كما
في الاختيار وقوله قوله اسكن من حيث سكتي مقيد بعدم الاضرار كما
دل عليه كسبي فلا ينبغي ما قال المصنف ان الاخذ بقوله كولي من الاخذ
بقوله كسبي ان بعث الزوج اليها شيئا من مال ثم اختلفا فقالت كسبي
هو هدية اي شيء يعطى للمودة وقال اي الزوج هو مهر فالقول له القول
المعقب في هذا المقام منفع له او لمقول المعتبر شرعا قوله مع يمينه لانه الملك
وانما لم يذكر اليمين لانه مراد ترك عرفا الا في قلائل من المسائل الا فيما

على ذلك كل ما يبعد ولا يثبت كاللحم والثريد فان القول له في ذلك سخا نا فيه
 اشارنا الى ان فيما سبق كالعلماء والفقهاء والوزع وعمل القول له كافي في الحجة
 لكن في كجها المحار عنه كنفقة انه ان كان ما يجب على الزوج كالحمار والدرع و
 متاع البيت ونحوه والا فالقول له كالحنف والملاة **فصل**
 في كجها كنفق بالكل لغة خالف القنونة اي العبودية وحقان وحققان
 على ما قال ابن الاعراب وقال غيره انه لا يثبت ولا يوجب ولا يثبت كافي في الحس
 وشبهة على ما في المذهب غير مكاتب ولا مدبر وقد اشار الى ان الحق
 لا يشمل الالة عند الفقهاء وهذا اكثر في كلامهم في نفقة والمكاتب والمدرسين
 مما غيرت اهلين للالة بالتغليب كاطن انه لا يراى بلا قرينة على انه يستدرك
 ما بعده والالة من هذه ثلاثة امرأة ذات عبودية اصلها افوة كما اشتهر اليه
 في المقاميس وامر كولد ذكر بعد الالة لدفع توهم تخصيصها بذكرنا في الثلثة
 فانها المذكورة صريحا بلا اذن السيد اي المنفرد في سيادة فلا ينتقص
 بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج كعبده والالة عندها خلا فالابن يوسف
 كالمعتاق رب والعبد كاذون ولا يملكنا ومن فانه وان كان تزوج الالة المتأولة
 لكنه لا يزوج كعبده كالب فانه يزوج امة ولده كصغير لا عبده وكالمكاتب فانه يزوج
 امة ابنه لا عبده وكالموصى فانه يزوج امة التيمم لا عبده كما في نظم موقوف نكاح
 هؤلاء ولذا يطلق احد عشر ملك المرأة كان متاركة ولم ينتقص من عدد مملوكا
 لكن لو اذن بعبده كره له وطهر بلا نكاح كغيره كافي في كجها ان اجاز السيد النكاح
 صريحا او دلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي نفذ النكاح وفيه روي
 الى ان سكوت بعد العلم ليس باجازة كافي في القينة والى انه لو اذن بالنكاح
 ثم تزوج العبد امرأة جاز العقد الا انه غير نافذ الا اذا جاز السيد شامل
 للوارث والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فمات او باعه فجاز لسيده
 الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشتهر اليه في الحادي وان سره
 السيد بطل النكاح لانه يجب واذا اذن السيد احداهم او اجنبيا
 بنكاحه بغير معين بيع الحق للمهرس وكنفقة وكسني ان لم يوفرا السيد
 اذ كل ذلك واجب عليه كافي في كنفقة وفيه اشار الى ان قيمته اذ كان
 ناقصة عن تلك الحقوى يطلب كنفقته عن كسبه وان كانت زائدة
 فالزائدة والى انه لو تزوج ما كثر ما اذن له من المهر توقف الكل على اجازة
 المولى كافي في المينة واطلاقه مشتري الى انه لو اذن له ان يتزوج على رقبة

فتزوج

فتزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبة جاز النكاح بقيته لكن في كجها
 ان النكاح في الاولين غير جائز والى انه لو اخبر من ملكه برهبة او صدقة او
 وصية ليس لمن حار اليه ان يفسخ النكاح وكان المهر في رقبة كعبده ولو اعتقه
 كان عليه الاقل من المهر او قيمته كما في كنفقة ولو باعه كان المهر في رقبة قبل
 في ثمة والا ولا يصح كما في المينة وليس في الاجراء اي المكاتب والمدرسين
 وكنفقة وكسني لانه نفذ الاستيفاء عن يمين كرقبة فيستوفى عن المكاتب
 فان افزع المهر عن ملكه كان حراما للجمع كما اذا عجز المكاتب فزاد الى المهر
 فانه يكون اكمل على المهر فان افزعا والاصح لهما كذا في كنفقة والاذن له
 بالنكاح مطلقا نعم حائزة اي النكاح وفاسدة في حق كسبه عنده ويعرف
 الى الجائز عندها فيعزل المهر بالفاسد في حال عنده ويؤمّن عن عندها وينتهي
 الاذن بهذا النكاح عنده لا عندها فلا يملك التزوج ولو صححنا عنده ويملك عنها
 كافي في كجها ومن زوج حرا وقتا او مكانا او مدرا امة من قننه او مكاتبه
 او مدبرة او ام ولد لا يجب عليه التوبة وهي ان يغلي سبزا وبين زوجا
 بلا استخدام يقال بوطأ له منزلا وبواه منزلا اذ اهيأ له كافي في المهر وفيه
 اشعار بان لو بوا المولى اليها بيتا وترك استخداما كان له ان يرد لها المينة
 ويستخيرها وكذا الوشرط ذلك للزوج لان الاستخدام يحكم الملك هو باق كافي في كجها
 ولا نفقة عليه او لا يجب عليه نفقة الا لا سرا اي بالتبوة فان رد لها السيد الى
 خدمته سقط عن الزوج نفقته ووجب على السيد فلو خدمت كسبه يسهم والزوج
 الليل كان نفقة يسوم على السيد والليل على الزوج كما في نفقات كنفقة وليست في
 من ذلك المكاتبه فانها كالحرة فلا يجتاز الى التوبة كاستحقاق كنفقة ولا ياتي
 للسيد ولاية الاستخدام كافي في نفقات كجها وغيره ويطلق الزوج امة ان ظفرا
 فليس للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ المهر وله الى السيد انكاح عبده او امة
 كرها بالضم اي كراهة وبلا رضا ما وهو المراد من الاجبار كواقف في عباراتهم
 كافي في باب بحث في كجها لا اكرهاها على الايجاب وكقول كما قبل عن ابي
 انه لا يجوز النكاح عدا الا برضاها والا صانعة للعبه فلا يجوز للسيد انكاح
 المكاتب او المكاتبه بلا رضاها ومن اعجب المسائل ان المشايخ صحوا اجازة السيد
 نكاح المكاتبه كصغيرة بعد كعتني باعتبار اثر الملك وهو الولاء ولم يفتح اقبل
 مع حقيقة الملك وكذا يجوز اجازة المكاتبه كصغيرة نكاحا جازا قبل العتق وهي
 يد ولم يصححوا بعده وهي حرة يد او رقبة لانها في كسبه من لم يبيع نفسه فانه بعد

لصنفها واما قبل فصح الحاقا بالبالغة كافي كحيط وخيرت بين اختيار نفسها
 الى اخراجها من امة ومكاتبه كبره فانه لا خيار للصغيره كما روي عن
 تلك الامة والمكاتبه مستدركه بما سبق من قولنا بخلاف الحقيقة كما مكاتبه فان
 شاملة لها كما تم الولد والمدة بالمرء ان يقال انه للثنية على البع
 وفيه اشعار بان علم الزوج باختيار نفسه ليس بشرط وقيل روي عن
 قلوبنا انفسنا قبل الدخول فلا مهر وولد له من قولنا فالحكم كافي في كونه
 ولو اختارت زوجا كان المهر السيد كافي في كافي وان نكحت تلك الامة او
 المكاتبه بلا اذن من سيدها فعنت اي قبل وطى مولانا فان طوى
 انفسه النكاح عند اي يوفى خلافا للحج كافي كحيط نفذ نكاحه وان طوى
 الزوج قبل العتق كافي في التمسك بالامر ان فيه اشكالان من وجهين احدهما ان
 ام لو لم اذ عتقت قبل وطى الزوج بطل نكاحها لوجوب العودة عن كونه وطى
 ان المكاتبه ولو لم يزوجها كاتبة فيما ذكر كافي في النظر وعزمه بل خيارها
 للعقوب لا غيرها وصحت وقدران لا خيار للعالم وما سمي من المهر وان
 زاد على المهر المثل لم يثبت له المهر اذا قائل بالعقل لو
 وطئت المنكوبة بلا اذن فعنت اي بعد طوطى وان عتقت او لا تم وطئت
 فلها ما سمي لانه بدل بضمها حرة والحكم شعرا فانه يجب مهر واحد
 استحبنا وزوج الامة يعزل اي يجوز له ان ينزع ذكره عن زوجها فيستق
 خارج الكفر في القبايس يقال عزل عن اوائه اذ لم يرد ولم يباذن سيدها
 ورحمته عنده وباذنها عندها على اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار
 بان السيد يعزل وذا بل اختلاف ودوج الحرة يعزل بالاختلاف باذنها
 وهذا لم يخف عن كونه لسوء الف والافحوذ بلا اذن وفيه روي
 الى جواز افراج ما في كره قبل مائة وعشرين يوما وقال بعض المتأخرين
 انه لا يجوز كافي في اختيار كبره وان وطى الاب المسلم امة او قننه امة
 ولو كافرا فولدت به هذه الامة ولدا فادعاه اي ادعى الاب الولد
 ثبت نسبه وان كذب بالاب وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر
 لا يصح ولو كان وثقا وقفت عنده ونفذت عندها وانما قصر الامة
 بالعتق لان دعوة ولد مكاتبه وام ولد ومدة لم يصح وعى اي يوفى
 ان دعوة ولد المدة بعتق عليه قيمته كعتق وفي الاضافة اشعار
 بانه لو ادعى ولدا لامة ابيه او امه لم يصح وبانها لو كانت مشتركة بين الاب والابن

ثبت نسب عليه لعق والاطلاق شعرا بان الاب لو وطئها فولدت ولم يزوجها بل ابوه
 ثبت نسب لان موطوءة الاب وان لم تغل للاب كمن قيل النسل اليه بوض وفي النابضين
 روي انما اشتراط كون الامة في ملك الاب من وقت العدة الى وقت العودة حتى اذا
 كانت في ملكه وقت الملق فباعها ثم ردت بخيار او فادبع ثم ادعاه لم تثبت الا
 اذا صدق الاب بكل في الظهيرة واصل الدعوة ان يميل الشيخ اليك بصوت وكلام
 يكون منك وهي في النسب كذا قال وقد نفى كافي في القبايس وهي اي الامة ح ام ولد
 اي الاب ووجب عليه قيمتها اي الامة لامرها لانها مشتركة بينهما ح ولا قيمة
 لانه انما هو والد الجدة الذي لا يدخل في طريق النسبة اليه ام كافي الاب كالأب
 بعد مائة اي بعد موت الاب ولو حكما كما اذا كان كافرا او وثقا وان نكحها
 اي الاب امة امة صح النكاح لانها ملك الغير حقيقة وقول صلى الله عليه وسلم انت
 وما لك اليك بحاجز حقيقة وهي ثبوت الملك للاب مشترك بالاجماع كافي في حدود
 المستصني ولم تصر الامة ام ولد ويجب عليه مهرها للنكاح لا قيمتها
 لعدم الملك والولد الحاصل منها حر بقرابته اي الاب فان الامة ملك الاب
 والولد تابع لها فيعتق على اخيه والطفل الذي لا يعقل الاسلام ولا يصفه الله
 للعبد يتبع خير الابوين دينا اي من جهة الدين فلو زوج نصراني صغيرة
 من مسلم ثم تجلس ابا بوبها لم تبين عن زوجها وفي الامم اشعار بان الطفل لو
 عقل الاثام ووصفه صا مسلما بالاصالة كافي في كبره وغيره والتميز لا يخلو عن كونه
 لانه فاعل خير في معنى وفي خلاصته لو قال اليهودية خبر من نصرانية كره ولما ذكر
 حكم الطفل معها في احد كذا روي ذكر حكم به ونهاى احدهما وقال وعندكم
 اي قننه الابوين يتبع الطفل الدار فلو زوج مسلم صغيرة من مسلم في دارنا
 ثم استقل الزوجات الى دار كبر بابت عنه عنده وجاد سبيها كما لو ارته
 ابواها ولحقا بدار الحرب لم تبين منه والمجوس شر من الكفار كما بينا وهذا
 نص صريح باعلم منها والمجوس واطالموس موب مبركوش في الاصل رجل صغير الاذن
 وضع دينا ودعا اليه كافي في القبايس لكن في الملا والمحلل انهم طائفة كان لهم كتاب
 فبدلوا قاصبو اوقد اسرى به فليسوا من اهل الكتاب وان اسلم الذمسان
 المتزوجان فقتلوا بلا شهرة شهودا وتزوجا في وقت كانت في عن
 كافر معتقدين حال بيعهم كمتزوجان ذلك اي التزوج بكسرها او في عتق
 كافرا قرا اي تركا عليه اي على ذلك النكاح ولم يجد وقال زخرفي بينهما
 في كونهن وقال لا يوان في لاخير وكيفية قول ابي حنيفة كافي في كبره وفيه اشعار

على جواز النكاح الملعنة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم
قالوا انها غير واجبة وهو الصحيح كافي الكرماني وفيما شاذة الى ان لو كانت في عدة
مسلم فسد النكاح وذا ابا الجماع وافر بالاجماع كاذبان متزوجان حرمان كونهما
واحدة مسلما معا او احدهما كما فرق متزوجان وفيه بينهما تلك طلاقان كافي
وفي رد المحتار الى انهما كاتبتين بلا تزويق القاضي وفي المنيعة انما تبين والى انهما لو
لم يسلما بلا تراخي اليك لم يوزي بينهما مستقدين ذلك ويجري الارث بينهما
ويقتضي بالنفقة ولا يقطع احصانه حتى يجد قاذفه وهذا عند خلافها
في كل من الاربعة كافي كحيط والى ان النكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنب
وذلك لان النكاح سنة اقدم على كراهة في شريعة في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم
ولدت من النكاح لامن كفاح كافي كحيط وفي دارنا في قضية اسلام زوج المرأة
المجوسية الاولي غير الكتابية حتى يشمل الذينة وكوثنية وغيرها او اسلام
امرأة الزوج الكافر ولو كتابيا عرض من قبل القاضي الاسلام على
الشخص الاخر من المجوسية او الكافر فان سلمه الاخر من احدهما فهي اي
الزوجة المسلمة بعد كونهما وقبله له اي الزوج المسلم كذلك والاي سلمه الاخر فرق
بينهما وفيما شاذة الى ان كونه لا يقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كافي المنع
وهو اي تزويج طلاق ولو كان الزوج حيا عاقلا عندهما فسد عتده
ان ابي الزوج عن الاسلام ولا مهر المجوسية ان ايت عنه ووزي بينهما فانه
فسخ اتفاقا الا للموطوءة منها فان لم ياكل المهر وفي دارنا في اسلام
احد الزوجين المذكورين تبين الزوجة من زوجها بمعنى ثلث حيض في ذ
حيض وثلاثة اشهر في غيرها كافي شرح الطحاوي قالوا في ما في بعض نسخ
بعض العدة اي عتده بعد عدة طلاق وهذا شامل لوضع محل قبل اسلام
الزوج الاخر من المجوسية او الكافر فلو سلم قبل مضى كحيض لم تبين منه وفيه
اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوءة وغيرها والى ان هذه
الفترة طلاق وهذا عند خلافها لا يثبت وفي رواية عنها كافي الاخبار
وعنه وتبين الزوجة عنه بتباني الدارين اي باختلاف دار الاسلام
والحب لها حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحب الى
دار الاسلام مسلما او ذميا او مسيحي فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما
الى احدهما مستامنا لم تبين كافي شرح الطحاوي لا السني بالنسخة الثانية
بسيورها او اسرها حكما فاللام للعدو واراد كل اي تبين منهما

اعتقاد الاسلام بالكنة لا حد لها حقيقة كما اذا تجسروا وتنفروا كما اذا اختلفوا
بالاختيار وما هو كثر بالاتفاق فسخ اي رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء كانت
موطوءة او غيرها عاجل اي في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انها
لو اتردا معا فلا يفسخ النكاح وهذا عند خلافها لا يزوج كافي كحيط والى ان
للطفل اذا اعتقاده بخلاف ابيه وقال بعض المشايخ ان ردة صحبة كاتبة منهم
من لم ينجح احدهما وهذا كله على قولين وفي دارنا على قولها فدية صحبة كاتبة
كافي كحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انه لا يكون فسخا ختما
لبات المعصية وهي الوصولي غير الزوج والاول ظاهر والرواية وهو الصحيح
لان ختمه يبرأ يحصل بالجبر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى بقائه
في الردة كافي المصنفات وقال الفقيهان في تحرير النكاح بزوجه الاول وفي
عين الثامنة وغيره محل قاضي ان يجده النكاح بينهما بمهر يبر ولو دينارا
رخصت او ايت كافي المنيعة والى ان ردة فسخ ولا يجبر المرأة على النكاح
بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا لمحمد كافي الخلاصة ولما كان في المهر
لا رتداد احدهما تفصيل لم يعلم من كافي قال ثم للموطوءة الحقيقة
او الحكيمة كما اذا اخطاها خلوة صحبة كل مهرها من مسمى ومهر المثل سواء
ارتدا او اتردت ولم يجرها اي الموطوءة المذكورة نصفه اي المهر لو
اتردت الزوج وهذا اذا كان مسويا لا فعله المتعة وغيرها كافي
من المهر ونصفه سوى كافي السائل في كل صفة لو اتردت الرقبة وبقى
النكاح بينهما ان اتردا معا سواء كانا في دارنا او دارهم وفي كونهما
ان لم يبرق سبي احدهما في لا رتداد يجعل في الحكم كانهما ولجدهما
وكلامه يشير الى انها لو اتردا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كافي الظهيرة
وكسنت وغيرها والى هو مصرح بقوله فسد النكاح ان اتردا معا ثم
اسلم احدهما اي المرتدين قبل الاخر لان كونهما على الردة كاشا
وكل الزوجات من العاقلة والكبدية والبكر والمراهقة وعندنا والمسلمة
والكتابية وغيرهن في كسنت بنحو القاف وسكون كسب وهو لغة قسم المال
بين شركاء وتعيين انصباهم وشراعية ستوية الزوج بين الزوجات
في المأكول والمشروب والملبوس والبيتوتة لافي المجة وكوفي وهو واجب
على الزوج ولو مجنونا او مريضا او خصما او عينا او ذميا او غيرهم وهو
خلاف لقوله سواء اي ستوية في القسم فلو قضى بالتسوية بخلافه فانه

اوجه عقوبة لا در كتابه كخطور ولو اقام عند اهله بها شهر اقبل الحنفية او
 ثم خاضعة اخرى بالتسوية في كسفتها وما مضى كان حذرا والاختيار في
 مقدار دور الزوج وكذا في بداية فلان يتم عند امرأة ثلثة اوسبعة
 وعند اخرى كذلك كما في قاضيها وكسرية وغيرها وذكر في كفاية ونحوها ان
 التسوية في كسفتها ليست بلازمة في ظاهر كدواية وفي اشعار بارها
 لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعمل في كسفتها لم يجز
 له ان يتزوج اخرى كما في كفاية وغيرها لكن في شرح كفاية لا جازله
 ذلك فان لا في قوله فان خفت ان لا تعد لواحدة اي الزوجا
 محول على الذنب لا الختم وفي لفظ كفاية وجات اشعار بان لو كان للزوج
 امرأة واحدة ليست تسوية عندها تغير وفي كفاية لو صار بالزنا
 وقام بالليل فاستعدت عليها وادان بيبس عندها ويراعى حقها احيانا
 ولم يغير وعن ابي حنيفة زوج لها ليلة من اربو ليل وفي المفترقات انه رجع
 عن ذلك الا الزوجة المملوكة لا تعد من كسفتها والمدة مرة وام الولد
 والمكاتبه فانها لا تستوي حرة في البستنة ولكن تستوي في الماكول
 والمشروب والملبس كما في المفترقات فلما نصف الحرف فلما يومان والمملوكة
 يوم وفي قاضيها ان لو كان له امرأة وسراى اقام يوما وليلة من
 كل اربو عندها وفي حنيفة عندها منهن وعليه هذا لو كان له ثلث نسوة
 اقام يوما وليلة عند كل منهن وليلة عند من شاء من كسراى ولا قسم
 لهن في كسفر فلان يسافر من شاء منهن وكسرة بالضم طينة او
 بحينة مدورة مثلا يدرج فيها رقة يكتب فيها اسم كسوة وجعفر ثم يسل
 الى صبي يعطى كل امرأة واحدة منها اولى واخضر فليطبا لقلوبهن
 منهن ترك كسفسه لصاحبهن بالمال ويرونه ويصح الرجوع عن كسرة
 وكلام حنيفة الى ان لو جعلت زوجا مالا او حطة من مهرها لم يزد في
 قسمها كان له الرجوع بما اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها لم يزل
 يومها لغيرها ولو اراد ان يستبدل شيئا بالقيمة فطلبت ان يعكسها
 بشرط ان يقيم عنده شيئا اياها وعند ما يوجا جاز كما في قاضيها ان
 وفي لفظ الرجوع اشارة الى كسوة والاقام ولا يخفى ان هذا
 من احسن الاختتام **كتاب الرضا**
 اخذ عن حنيفة 2 لانه كما لم فصل من بعض وهو كالرضاعة في كسرة

كما في البرهان والطلبة لغة شرب اللبن من كسرة او كسرة كما في المقاييس
 وشرب لبنه من كسرة حقيقة او كما للبن خالص او مختلط غالبا من اذينة
 في وقت مخصوص تثبت بحصة اي شرب لبن الجارية من ثدي لاديمة
 بسبيل اللبن وهو فعل الرضعة او بالاملاج وهو فعل المرضعة او غيرها كما
 ينبغي وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكر النساء اشعار بثبوت الحرة
 برضعة اللبن الى الجوف ولو قطة وهذا اذا علم ان اللبن يعمل اليه والامم
 يثبت الحرة كما في خلاصة في حولين من وقت الولادة عندها وعليه كسرة كما
 في الحنيفة وكسرة لعدة اوصفت كرا احولين ونصف عنده وثلث عندها
 وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل حبلها لو كان في شرجها ولو لم يخط
 عليها ما في الزكوة مشربا بالتسمية لكن ياتي عنه قوله انه وحمله وفضالة ثلثون
 فاذ مشربا بالزكوة مثل كلام حنيفة فقط فلا يثبت الحرة بعد هذه المدة وظاهر
 يشير الى ان لا رضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجادة القاعدي انه
 واجب الى الاستغناء وسنحى الى الحولين وجاز الى حولين ونصف والى
 لو فلم في هذه المدة ثم شرب فثبت الحرة وان استغنى عن اللبن بالطمع
 وهذا رواية عن كسفتين والى انه يجب الاب على ابوة الارضاع فيها عند
 وفي حولين عندها ولا يجزئ بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجزئ حولين
 عند الكل فالمطلقة لا تستحق الابوة بعدها اجماعا والى انه لو استغنى في
 حولين حل الارضاع بعدها الى نصف ولا ياتم عند كفاية خلافا لحنيفة
 كما في كفاية والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفي خلاف كما في الاشياء
 وذكر في المنية عن ابي يوسف لا بأس بشرب لبنها اسموة المرضعة حتى لو
 ارضعت حسنا يكره تزوج قطا حرم عليها كما في الامومة مصدر هو
 كوني شغفيا والارضة من لها ولد ترصنه وفيه اشعار بان المدة
 بانحى عالم يعقده من الحدث كالحاملة كما ذكره الرضعي لكن في الصحيح انه
 هي الموصوفة بالارضاع وابوة زوج اي كونه ابا وفيه اشعار بان
 رجلا لو زنا بامرة فولدت وارضعت صبية جازله ان يتزوجها كما في
 شرح كفاية وكسرة في خلاصة انه لم يجز وقد نقل في رواية
 كسرة منه كما اذا طلق ذات لبن فتزوجت باخر بعد كعدة ولم يخل
 فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حبلت بلا ولادة عنده واماعه الجوف
 فان علم بان ان الاول او الثاني فهو منه والآخر الاول وعنه من الاول

مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعنه محمدتها وانما ان ولدت في الثاني بالانكاح
 وفي كلام اشعاري بان اذ لم تلد زوجة قط او بسبب لم يزوج ثم نزل لا يحرم
 على ولده من غيرها فالجرح كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج و
 يسمى الفقهاء بسبب الخلل وهو كما كان في جرحه كافي في كسب ويدخل النكاح
 بالزنا على راي للرخصة فارقا كعبد بن اوكسز ولم يذكر الرخصة لان هذه
 الحكمين من الاحكام المشددة واعلم ان الرضاع لا يثبت بشهادة رجل ولا نسأ
 وحدث من شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدوا فارق
 بينهما فقبل دخول لأمه وبعد الاقل من كسبي ومهر المثل لا نفقة كافي في كسب
 فخرج ان اي الرخصة كزوج مع قهرها فيه فقبل عليه اي على الرخصة كالغيب
 اي ومنه كونه في حرم على الرخصة اولادها واولادها واولادها المتقدمة
 والمساورة لانهم اخوة واخوات لمن قبل الام والاب او اخوها وكذا آباؤها
 واهلها لانهم الجدة وهدات من قبل الام والاب وكذا اخوتها واخواتها
 لانهم اخوال وخالات وكذا اخوة واخوات لانهم عام واعانت وفي كلام اشعاري
 بان يحل من الرضاع من يحل من كسب كادلاء الاعام والكلمات والاصوال
 واختلاصت كاسياني ويحرم فروعها اولاد الرخصة ذكورا واناثا كذا
 فروع الرخصة وكزوجان للرخصتين اي زوجة الرخصة وزوج الرخصة
 عليهما اي على الرخصة وزوجها فيحرم ان الرخصة على الرخصة لانها حرة وكذا
 بنته على زوجها لانها حرة وكذا زوجة على زوجها لانها زوجة وكذا
 زوج الرخصة على الرخصة لانها ام زوجته واعلم ان كسب الرخصة المذكور وان علم
 من النكاح الا انه ذكره هنا اهتماما بالزيادة ضبط وكذا انظر فقال
 از جانب شيرده شوخوش شوند وز جانب شيرخواره زوجان و فروع
 يعني شيردهنده وشووش با فرزندان و پدران و مادران و خواهران
 و خواهران ایشان خویش شيرخواره شوند و شيرخواره و زنی با شوهرش
 با فرزندان خویش شيردهنده و شوهرش شوند و محل الوقوع اختلاصه
 اي لاخت رضاعا المانع نسب او بالعكس وكلاهما رضاعا كافي في الغيب
 بان كان له اخ لاب واخت لام فلا خ لآب ان يتزوج اخته لام لانه
 ليس بينهما نسب بوجوب الحرة والاكتفاء مشربا به يحرم غير النكاح وقد
 ذكرنا في النكاح انه حلت نكاح اخته واخيه وغيرهما رضاعا وكلاهما
 ثلث هود كما ذكرنا والاختلاف في ظاهر الرواية وعن محمد انه يحرم

وفيه شدة الى ان الاقطار في لادن والاحليل والجايلة والاقتر لا يحرم
 كما في الاختيار والاختلاف حقه كرون ومنه احتقن الرجل بالجماع كما ذكره كسبي
 هو متقد فانه في ما ذكره كسبي ان من غير جاز فانه لازم وكسب حتى
 عليه استعمال الفقهاء ولين الرجل فانه ليس له حقيقة وما خلط بطعام
 اللبن ولو غلبا غير مطبوخ لا يحرم لانه يسلب قوة اللبن وقالا ان
 غير مطبوخ واللبن غلبا لا يحرم واما المطبوخ فيزجج بالاجماع كما في الاختيار
 وفيه شدة الى ان لو قتل اللبن عنده او حسا لم يحرم وفيه خلاف كافي
 المحيط وما خلط بغيره اي غير الطعام من اللبن وخلافه كالماء وللدواء
 يعتبر في التحريم وعنده الغلبة عنه شين وكذا اعتكف وزفوف في غير
 الجنس فقد ثبت الحرمة منها كما في الاختيار والغلبة في الجنس بالاجزاء كما في
 الزا حدى وفي غيره بتغير اللبن او علم على دوي ابي سماعة عن ابي
 كافي في كسب وفي الغلبة اشعاري بالتحريم اذا كانت وبكافي في الاختيار هذا الحكم
 في النكاح انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده ويحرم الاستعاط اصب
 اللبن في اللب كما قال البيهقي وفيه اشعار بان منعه عليه استعمال الفقهاء
 وفي الصحيح وكسب انه لازم مكانه يتدوى ولا يتدوى ويحرم لبن البكر
 ولم يجز وزا في الزوج ولذا اطلقا قبل دخول كانه ان يزوج وضيحا
 لان اللبن ليس منه ولبن الميت حتى لو حلب بعد موت وشرب صبي
 او ادغس في ثدي حرم وانما قال ميتا لانه ما يفسد في المذكرة والذكورة
 كما في الصحيح كمن دابة لهم الا في الميت وان ارضعت امرأة حرة فاما امرأة
 زوجها حال كونها رخصة مستدركة بما في السابى حرمتا على الزوج
 لكونها بنتا وانما وفيه اشعار بان لو تزوج صبيتين ثم ارضعتها امرأة
 معا او واحدة بعد اوفى حرمتا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقا وتزوج
 بكبر ثم ارضعتا ببلية او لبن غيره حرمتا عليه لانها حارت ام امرأة كافي
 ولا مهر كسبي انه لو طلقا اذا الفقة من جهتها بلانها كسبه وله ان يزوج
 الصغيرة في لانها ربيته بلا دخول بالام كافي في كسب وفيه اشعار بان
 بعد كسبه لا كالمهر ولا يتزوج الصغيرة كسبي وللرخصة نصفه اي
 المهر ورجع الزوج على الرخصة اي بذلك نصف ان قصدت الفساد
 وان لم يقصد بان لم يقم بالنكاح او قصدت ان يفسد او دفع كسبه
 منها فلا شيء عليها وكقول الرازي عدم قصد الفساد كافي في الخبايا وعن محمد انه

كسب

يرجع إليها بكل حال وفي كلامه اشعار بان كهيبة لو كانت نائمة او معوجة او مجنونة
لم يرجع عليها وكذا لو اخذ رجل بشئ من لبنها وصبت في ثمرة الصنوبر لم يرجع
عليه بل عليه ان يقصد كفاها في المحيط ولا يخفى ما في لفظ الكفا من المعلاح
التام وهو الرعاية لما عليه من حسن الاختام **كتاب الطلاق**
اخره عن رضاع لانه عن كتاب يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التخلية كالزك
ويجوز ان يكون مصدر طلقت بالضم او كفتح وهي طالقة فانه شرعا ازالة
النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص واحترز به عن كونه مجازا معق وانما
قلنا بالتحديد على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس من ذلك
النكاح كما مر به بالمبسوط وغيره والى الحد الذي استبرأ في التنفيد وكنت صنف
بفتح الطلاق من كل مكلف كالملك والمحرر الذي بلغ غير رشيد والمخل والمجنون
والجرب والخنثى والنازل وكما على فعتل فلا يقع الطلاق الهتمي مراهما
كان اولاهما مجنون كذا لا ينبغي احصاء في بعض الاوقات ونعمي عليه كافي في كل
وفياتة الى ان عقله لوزال بالبيع لم يقع طلاقه وهو كصحة كافي في الكفر
والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه في الاصل
ابغض المباحات اى اقربها الى البغض كما في قوله ثم الامور ولو كان مكلف
سكوان اى غير عقله لكن يبرز عما يقوم به الخطاب فانه لو لم يبرز كان
تصرفه باطلا كما في الزاوي ويدخل فيه النبي فيقع طلاقه وعليه كفتوى كافي
في الزاوية وكذا من سكر من الخمر او المثلث او البنية او غيره كما في الكفر
ولا يقع طلاق السكران عند الكفرى وكذا السكران مما يتخذ من كسل والحب
خلافا لمحمد ابي بكر لانه لو لم ينفذ اكثر تصرفاته لا يقع من كسبه
الا اذا شرب في العقد فقال زوجته منك على ان امرها بيدى اطلاقها
كلما شئت فقال العقد قبلت فانه يقع طلاق السيد زوجته ولا من فأنم
ولو احاز بعد. واحد الى حسن الطلاق وسنجه طلقة واحدة
فقط اى لا تطلق اثنتين اخريين في الطهرين الا في الحرة وواحدة
اخرى في طهر او في لالة وفيه روى الى اننا المدخولة في طهر من الحيض او
النفس لانه متفر لا وحي فيه لغة الرغبة بعد كونه طاهر فالاحسن بالربعة
شرايط وعدة الطلاق وتكونها طاهرة ومدخولة وغير حامل لعقيدته
ما ياتي والاطلاق مشير الى ان البايين يكون كسبا وهذا عند

خلافا لها

خلافا لها كافي كسب وسنة بالاضافة وهو اى الاخلاق باعتبار الحنية و
الاحنية ويجوز ان يرجع بغير جري اسم الاشادة السني اى منسوب الى السنة
فنه فالتاء بالهبة كما تقرر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة
وسنة اتباعا كما لطلاق على وجه المذكور متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فالواجب على
مسلم ان يحترق في اتباع سنة صلى الله عليه وسلم كافي في كسفات طلقة واحدة بغير
المدخولة اى غير المدخولة ولو حكما فيدخل اذا لم يكن بينها خلوة ولو كان
الطلاق في حيض رد لما قال زفران الطلاق في حيض مكره. والمدخولة توفى
الطلاق الثلث الرجعي في او ايل اطلاقا ثلثه وقيل في او ايل وهو رواية
عن ابي حنيفة. والاول الظاهر كافي في الهداية وذكر في التنفيد لو طلق على اثر كل
حيضة واحدة فسنى مكره لا وحي من الزوج ولو ذنت ثم طلقا فيسنى على
ما قال بعضهم كافي في كسفات اى الاطلاق فيمن يحض وللمدخولة ثلث
في ثلثة اشهر في الصغيرة والابسة وسننى ان يطلق في غرة الشهر حتى
يفضل بين كل تحليقتين بشهر بالاتفاق ولو طلقا في وسط الشهر يفصل
بينهما في ثلثين يوما عنده وعندهما بكل الاول من كرايه وثمانى بالالة
كافي في كسفات اشهر في الحامل عند كسفات عنده وعند محمد وزفر الطلاق
للسنة الا واحدة كافي في كسفات ولو طلق هو لاء التمسك الثلث بعد الوحي
فيجوز طلاقه من السنة عقب كونه بدعية اى بدعي الطلاق وحرام على
الاول بمعنى في الوقت وكسفات في العقد فالاول طلقة واحدة وقت في
طهر وثلث المرأة في ما وفي حيض موطوءة او نفاسا فانما لو لم
توطأ فهو حسن او حسن كافر والثاني ما فوقها اى فوق واحدة من
الطلقين او الطلقات بلا رجعة صفة لما فوقها بينة اى بين ما فوقها
من الاعداد في طهر صفة اخرى حاصلة ان الطلقتين او الثلث
او اكثر بلا رجعة في طهر بدعية كالطلقين والطلقات في حيض موطوءة
واعلم ان في العقد الاول اذا ارسل الثلث تجل لم يحكم الا بوقوع واحدة
الى ذمى عمره حتى يحد ثم حكم بوقوع الثلث كسبا سنة كسبته بين النافق
في التزكاشي ويرجع اى يجب الرجوع على الزوج وقيل بسننى كافي في الهداية ان
طلق المدخولة في الحيض فاذا اطهرت عن هذا الحيض طلق ان شاء لانه
بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحيض محلا للطلاق كسبي كافي
ابو حنيفة وزفر وعند ابي يوسف لا يعود وقيل محمد مضطرب كافي في شرح

وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن
ان يكون محلا للطلاق كسني كالجاء في حالة الحيض بدون المراجعة كافي كحيط
وطلاق الحرة ثلثة وطلاق الامة اي القنة والمكاتبه او المدبرة وامه كوله
اشان ولو في غيرها خلاها اي خرج الطلاق لفظا ظاهر كعني فيه ظهور
بيننا ما استعمل لانه او عرفا من لفظ فيه اي طلاق دون غيره وهذا
اغم مما في التحفة وغيره انه ما استعمل من الطلاق وهو نوعان احدهما
مثل انت طالق اي انت طلاق فهو من البينة بالصيغة او ثلثي وطلاق
على اذهب سيويه فهو مفاعل ولذا ذكره وطالقة لغة ومطلقة
يا مطلقه بفتح المطاء ولان المصلحة واما سكون المطاء ففي حكم الكناية
وطلقك بشديد اللام وفي المثل يدخل نحو ترا طلاق او تلاق او طلاك
او تلاك بلا فرق بين الجاهل والعالم على ما قال الفضلي وان قال نعم
تخويفا لا يصح في قضاء الا بالاشهاد عليه وكذا انت طالق
او طلاق باش او طلاق شو كما في الخلاصة ويقع به اي مثل ما ذكره بالاشهاد
والا يدخل فيه النوع الثاني ظاهر اطلاق رجعة لا يجازي الى تجديده كذا
ولارضاء المرأة ودلى الصغيرة وينقلب عدة الى عدة الوفاة لو مات
فيها ولا يترك الزينة فيها ويترك ان في بيت واحد وبعده الامة عدة
الحرة اذا اعتقت فمرا ويرث الحي منها لو مات الا فمرا ويكون مظاهرا
او موليا اذا طاهر منها او الى غيرها ويجب للثا ولا احد بالعقد في خلاف
البينة فانها تفيق له في الكل ولذا قبل الرعي كالقطعة والباين كالنقل
كما في النصف واعلم ان الجزاء اذا كان حريعا فالشرطية بوجوب طلاقا
رجعا كما اذا كان باينا فباينا كما اذا كانه في منتصف طلاقا كذا
كنت اكر فلان كذا كذا ون بروي طلاق ولال بروي حاصر كذا
وطلاق بزاز شود لان كصريح اذا طرئ على البين يكون باينا فكذا اذا
قاده ونرجعة مستوية الى الرجعة بالفتح او الكسر عود المطلق الى الطلقة
كافي التامين ابدا اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعة او باينة
اولم ينو شيئا وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث فثلث كما
في كسريه كطوى ولو نوى طلاقا عن وثاق لم يصح في قضاء وعن العمل
لم يصح في اصله وعنه صدق ديانة كما في التحفة ولو نوى لا خبا وكذا
لم يصح في قضاء كما في المشايخ والحكم مشعر بان علم الزوج معناه

لم يشترط

لم يشترط فلو لقنة الطلاق بالعربية فطلقا بلا علم وقه قضاء كافي النظرية
ومما في المأثور اليه يقول وان ذكر المصدا المعهود بان قال بالعربية موقفا او
منكرا انت طلاق او طالق طلاقا او مطلقا او تطلق او تطلقين او تطلقين
للجنة كافي كما في او بانها كسبية او طلاق او ترا طلاق طلاق او ترا طلاق
او دامت طلاق فثلث من طلاق وقعت في الحرة واشان في الامة ان نواها
اي نوى كزوجها المصدا فثلث لانها واحدة حكمة والاشان بالمصدا فثلث
بان ينو شيئا ان نوى واحدة او اكثر رجعة او باينة فرجعة اي فواحدة رجعة
وقعت لانها مدلول الحقيقة ولا يراد كنقص بثلث طلقك فثلث جاز فيه بنية
الثلث لان مصدر جعل كالمذكور بخلاف مصدر طالق وطلقتك تمام رجعة
في التيقه والحكم مشير الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقه الثلث بلا
نية لان مصدر هو كذا كافي كحيط والى انه لو قال انت طالق الطلاق وايد
بالصحة ومصدر طلقنا وقه رجعتان كافي كافي والى ان اسم الجنس
لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر وهو كذا ومع احصاء الطلاق
ونسبته الى كل واحد من كل واحد او جميعك او جعلت طالق وبطل دعوى التثنية
عنه بقوله انت طالق والى ان يعبر به اي يعبر به من الجزء عن الكل
اي كل البدن كراسك فلو قال طلقك راسك واراد الراس فقط لم يعد
ان لا يتيه كافي في خلاصة وكذا اذا قال الراس منك والما لوى كذا البراس
وقه على الهم كافي في خلاصة او رقتك او غنقتك او دحك او غنكتك
او جسدك او جسدك او بدنتك او صورتك كافي في النصف او وجهك او وجهك
بخلاف كذا برؤك است وكرم خلاف والى جزء شريك كنصفك او ثلثك
الى عشر كذا او جزء من الف جزء منك لا يصح احصاء الطلاق الى جزءين
لا يعبر عن الكل كالعين والالاف وكصدر واليد وكرجل الا ان راها
جميع كذا ومثل البطن وكظهر على الهم وبعض الطلقة كنصف الطلقة
وثلثا الى عشر طلقة كاملة لكن في كحيط لو قال نصف طلقك
وثلث طلقك وربع طلقك فثلثان على التخيير وقيل واحدة ولو
كان كان كزوج سدسا فثلث وقيل واحدة واشان مصر ويا في اشان
في قولك انت طالق اشان في اشان اشان من كطلاق وان لم
ينو الضرب فانه لغة الحمل وفي للظرفية وكطلاق لا يصلح ان يكون
خروفا لم يفسد كذا في فو في اشان على اختياره كذا في كذا

وذهب ذوالمادة بالمعنى المصطلح اعني تضعيفاً بعدد من بعده ما في
الاخر فيقوله ثلثة عنده على الاختيار وغيره لكن في الكشف انه عند
الحسن بن زياد ونسب الى ذفر ما نسب الى الكل بقوله ويصح نية مع
او كوا وفيقول ثلثة كما يقع واحدة في واحدة في اثنين او ثلثة في ثلثة
مع وابتداء الكفاية الى المسافة استفاد من كلامه في قوله انت طالق
من واحدة الى اثنين او ثلثة مثل يدخل في الحكم لانها وادها المستفاد
من كلمة واحدة كقولهم عمرى من ستمين الى سبعين ويحذف عندها
لقولهم خذ من مالي من درهم الماشدة ولا يظن عنده في قولهم بع
من هذا الحائط الى هذا الحائط فيقول واحدة في الاول وثلثان في الثاني
عنده واثنين وثلث وقيل واحدة عندها ولا يقع شيء عنده كما
في الخط والايه انه يقع واحدة عنده للثواني كما في الزاوية وكلف
ما بين كنى في الحكم في انت طالق ما بين واحدة الى اثنين وثلث يقع
واحدة او ثلثان عنده واثنين وثلث عندها ولا يقع شيء او في
واحدة عنده وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى افرى وقد
حاج ابو حنيفة او الامم ذفر وقال كم تسكن فقال ما بين ستمين الى سبعين
فقال انت اذن ان تسكن ستمين فحذف ذفر وقوله لا وحما في غير
انت طالق في مكة او ما مثلاً فحذف اي ايقاع للطلاق في جميع البلاد
في الحال وكيفية في الاصل التخييل من قولهم فافزينا جز اي غدا ننفذ كما
في الطلبة وفي انت طالق في دخول مكة اي في وقت الدخول او في
الدخول بطلاق هو كدخول ويجوز ان يكون في استعداد المان كشرطية
فهو تعليق فلا تطلق الا بعد دخوله الاول اصح وعلى هذا القول
لا جنية انت طالق في كذا حاك او مع كذا حاك فكلما لم تطلق بخلاف
ما لو قال انت طالق ان كذا حاك في الكشف ويقع كطلاق عند الفجر
اي في اول من الغد في قول انت طالق غدا او في غدا ولا نية
ويصح نية العصر اي صدق قضاء في نية اول الغد كما صدق في غيره
من الاوقات في الثاني اي في الغد عنده ولا يصدق عندها فقط
فلا يصح قضاء في الاول اتقاً كما صدق ديانة في كليهما والفرق
لابي حنيفة ان في الملقطة يقتضى الوقوع في فرد والمقدرة الاتصاف
لانه شارة المفعول به كافي في الكشف ويقع الان تصحيحاً لكلامه

في انت طالق في افسى ان ينج قبل اس وان ينج بعد فلعن لانه احصاى طلاقاً
الى غير المحل ويقع في الاله اخرا لعمري قبل موته او موتها وفي النوادر
لا يقع بموتها في قوله انت طالق ان لم اطلقك فان مات او ماتت
قبل كدخول فلا مراث وان حمل فلا الميراث حكم القوار ولا ميراث له
منها كما في الزاوية ويقع حالاً لانه اهم للوقت في قوله انت طالق متى
او ميتاً او حالاً اطلقك ويصحت بعده زماناً يسير في التطليق فلو
قال متسلماً انت طالق لم يقع الا به وفي لفظ اذا المثل ترك في كسر
وكوفت عند الكوفة المستعمل مكان متى بنوى من كسوة اي يوصى الى ميتة
فان نوى الاول يقع او العروان نوى الثاني يقع حالاً بخلاف فان لم
ينو لا الشرط ولا الوقت فكان الشبهة معنى وكما فكان عفا ووقع
او العرو عند ابي حنيفة لانه كثر ذكر عنده وقوم شك في وقوعه فلم يطلق
واما عندها فوضوح للوقت ويستعمل للشرط في الوقت كاذبح اليك البصرة
فتطلق حالاً وهذا اقرب الى الصواب كما في مبسوط الكيسر واليوم هو
للموت ليلة او غيره قليلاً او غيره وعرفا من طلوع الشمس غروباً وشراً
من طلوع كعبه الى الغروب كما في الكواشي وغيره لكن في الخط انه للمعنى العرفي
وفي الوقت نهار وما نزل عند في الكواشي وغيره انه مثل ترك من غير فلو جرد
فيه يستعمل بتقدير في النهار اي في الزمان لغة فهو محتمل من طلوع الشمس
الى الغروب وعرفا وشرعاً كاليوم وكوف فمراد مع خيل اي اذا كان
تابعاً للغسل ومعلقاً به لان يكون مصداقاً اليه كما دل عليه طه وعلم
ما اشير اليه كناية المطول محمد يقع تقديره بمدة مثل ان يقال لبست
الثوب يومين بخلاف غير المحتمل فانه لا يقال دخلت يوماً كما في الكشف
والسحافي وغيرهما ولا يرد ما في العلوي انه يشكل بالتكلم فانه قبل
التقدير بالمدة وهو غير محتمل لانه المراد بالمدة ما يستوعب مثل الزمان
كما ذكره كس ولائم انه مقدرة بمدة الزمان عرفاً على انه محتمل عند بعض
المشايخ وهو كطاهر كما في الكشف والادوي في تفسير المحتمل ما ينفرد
من المراتد المماثلة من كل وجه كما مر في يوم يقدم زيد اي
يحيى من سفر فان كون الامر باليه يقدر بالمدة المستوعبة للزمان فيكون
فضلاً ممتداً فاليوم فيه الزمان العرفي فلو قدم ليلاً لم يكن له اخبار كما لو
قدم لاراء بلا علم حتى مضى كما في الكافي فليست شرط علمه واليوم مثل

للوقت المطلق اي في غير الزمان ولولا مع فعل لا يمتنع تعني وهو
 بخلاف الممتنع كانت طالق يوم يقدم زيد فان طلاق لا يمتنع بالبداهة
 المستوعبة فتطلق بعد يوم زيد ولولا فان طالق كان كالمشايين
 به لان على انهم اعتبروا في الاستعداد وعدم جانب العمل لا المضائق كغير
 سواء كانا متفقين او مختلفين وذا بلا خلاف على ما هو متحقق الكثرة
 الا ان بعضهم اعتبروا جانب العمل في مثل المثال الاول وجانب الكسوف
 اليه في نحو يوم اتى بك طالق فان كان المختار جانب العمل وفي هذه
 النسخ اشعار بانهم جعلوا مثل هذا الطريق بمنزلة شرط كما ان العمل
 بمنزلة الجواز في الحكم كما اشر اليه في الكافي وهذا كله عند عدم كونه واما
 فانكس الحكم بنحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت في يومه بكشف الشمس
 كافي لا صور وان في الزمان في غير الممتنع صدق قضاء وعن ابي يوسف انه
 لا يصدق كافي في كسوف الشمس انما ذكره كسوف في كسوف قد خالف بعضهم ذكرنا
 من تحقيق فلا يخفى على وفي انت طالق ثلثا من الطلاق لغير الموطوءة من
 كسوف ثلث كما يقع اثنتان في اثنين وبالعرف اي بان قال لها انت
 لها انت طالق وطالق وطالق او طلاق او ثم طلاق تبين لك الخبر بالاولى
 من طالق لا غير لعدم توقف او محقق على قوة وهي غير قابلة لغيره وفيه اشارة
 بانها تبين بالاولى بطريق الاول لو قال انت طالق طالق طالق طالق
 كافي كغيره كما لو على طلاق بكسوف وقدم شرط بان قال ان خلت
 الدار فانت طالق وطالق وطالق او طالق فان الاول معنى وثبت
 لغيره كما ان العمل على عندها كما اذا كانت موطوءة عندهم ولو عطف
 بتم فالاول معنى والباقي واقع عندهم وكما في قوله الا انما تبين بالثاني
 بواحدة في كسوفه كما ان كوطوءة تبين في الحال بالثاني والبيان والاول
 معنى عنده كما ان العمل عندها وبلا عطف كالعطف بتم عنده بالثاني وفي كسوف
 الاول معنى والباقي واقع وبالعطف كسوف او العاء الكل اي كل
 ما ذكر من اثنين او ثلث بلا خلاف بعد شرط ولو غير موطوءة ان اخر
 الشرط كوقوف الاول على الاخر فلو عطف بتم لكان حكمه كما ان بلا عطف
 وشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع وكما في قوله وفي كسوف
 الثاني معنى والبيان واقع الكل في شرط كسوف وفي غير الموطوءة
 بقوله انت طالق واحدة كايته قبل واحدة او بعدها واحدة

يقع طلق واحدة لانه انشا طلاق سابق ما في خبانت بالاول فلا يمتنع بخلاف
 لغيره وفي كوطوءة يقع في هاتين اثنتان لانها قابلة لهما وفي الموطوءة
 غيرها بقوله انت طالق واحدة كايته قبل واحدة واحدة واحدة بعد هاتين
 بعد واحدة واحدة موطوءة واحدة واحدة موطوءة يقع في كسوف
 الاول اثنتان لانه انشا طلاق سبق عليه طلاق اخر كانه انشا طلقين
 بعبارة واحدة فيقع اثنتان ولو غير موطوءة وان ذكر العدد المبرم بان
 قال انت طالق هكذا واشعار الاعداد بالاصح اي بطريقه بان
 يجعل باطن الكف الاربعة بعد الاصح المنشورة فبالاصح الواحدة
 واحدة وبالثاني اثنتان وبالثالث ثلث واما قدر شرط لان الاشارة
 يعقني ذلك لانه كما لا يتحقق نفس طلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدون
 ولذا ذكر في كسوف وغيره لو اشر به لذكر العدد المبرم لا يمتنع الا واحدة والاشارة
 بطريقها بان يجعل باطن الكف الاربعة فالمنصحة يعتبر عدد اهلها في كسوف
 والاختيار وغيرها كمن في الكاذب وما في اربعة المنشورة مطلقا وفي كسوف
 ان اشار باصبع واحدة فباصبعين فاثنتان وبثلث فثلاث ولو نوى
 بالكف وحده واحدة صدق قضاء بخلاف ما اذا نوى المحقودتين وان وصف
 الطلاق بالشدة مثل انت طالق نطقه شديدة او قوية او خشن الطلاق
 او اكبره او اعظمه او أشده او كطو أو نحو نطقه طوية او كسوف نحو
 نطقه عوفية او ان شبهه اي طلاق بما يدل على هذا على كسوف
 بالشدة مثل انت طالق مثل الجبل او الالف او مثل كسوف الجبل او الجبل
 كسوف الرفع او بالعرض كسوف الارض فثلث من الطلقات وقت ان نوى
 اي ثلث والاشارة بان نوى بآيته او رجعية او شتين او لم يوشيا
 فآيته لان في هذه الالفاظ وصف للطلاق بالشدة والبيان كسوف
 الذي لا يمتنع على كسوف فلو اكتفى بالشدة لم يكن طويلا ولعل رد بما في
 الاختيار وغيره ان بالشدة لم يبق عند ابي يوسف الا اذا ذكر العظم
 ولا عند زفر الا اذا وصف بالعظم عند الناس في مثل انت طالق مثل
 رأس البر أو مثل عظم أو مثل الجبل أو مثل عظم تبين بالكل عند الطرفين
 ولم تبين الا بالثاني وكذا ابو عنده بآيته وبالافون عند زفر و
 كناية عطف على صريحه واكناية لغيره مصدر كنى او كناية عن كذا كنى

طلق سودت حتى امرها باعتدي وراجع والاستبراء كالاعتداد فان فيه
 امر بالعدة وواحدة لم يقع صفة لباب بل لطلاق كما قالوا ولحق كطلا
 باسناد كسنته والعدة اليد اي لزوجة كما يقع باسنادها اليها بان
 انما شك بان وعليك ام لكن بدو كعدة يقع باسناد اليها لا الدعي ولم
 يقع عليك ولم يقع وان نوى كافي كعدة لا يقع باسناد لطلاق اليه
 وان نوى بان قال انا عليك طالق لان اذا العقد لم يتصور في حقه •
فصل تفويض طلاقها اليها اي تفويض لزوجة تطليق زوجة
 الى زوجة في الكرماء التفويض كاربكي كذا شئت مثل ان يقول لزوجتي
 طلق نفسك او اختادي او امرك بيدك وغيره يتيقده ذلك التفويض مجلس
 عليها اي مجلس ظنت التفويض فيه بسمع او خبر وان امتد اكثر من
 يوم فلا ان يقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي وفيه شعار بان
 التفويض عليك يقتضي الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا توكل يقتضي ان
 يكون جموع العود كما قال آخرون وكلام التفويض ما يلح الاول وقرانه
 الى الاخر الا ان يقول الزوج متصفا بطيفه التفويض كذا شئت فانه
 لا يتيقده بالمجلس لا تفويض الشئ قبل التحليل كما ساقى او يقول متى
 شئت او اذا شئت فان لم ان يطلق نفسها واحدة في مجلس آخر
 لانها لتعلم الاوقات بخلاف ان شئت فانه يتيقده لانه ليس للتعليم
 ولا يرجع المعنى عنه اي التفويض وان قيد بالمشية ولهذا كفاية
 افر عن الاستثناء وهذا مشعر ايضا بان التفويض عليك لا توكل
 يقتضي ان يرجع عنه وتوفيق طلاقها اليها اي غير زوجة من رجل
 اوصى او مجنون او زوجة الاوى لا يتيقده بالمجلس ويرجع عنه ان
 فيكون التفويض لا غيرها توكل الا اذا علق بالمشية فانه عليك
 فيتقيد بالمجلس لا يرجع عنه كافي كعدة وغيره لكن في العادي لا
 لا جنى امر اتي بيدك كان عليك كافي مقتيد بالمجلس لا يرجع عنه
 والمجلس اي مجلس العلم انما يختلف بالاعراض عد بالقيام اي قيام
 ولو كررها فان القيام يفرق الراي وفيه ايام الى ان لو قامت لدعوة
 الشهود اختلف المجلس وفيه خلاف كافي كعدة او الى ان لو قامت
 عن القيام او الانكاء او الانطباع او الكائن عن كعدة او تزوجت
 عن الاحتباء لم يختلف كافي الاختيار او الذهاب الى مجلس اخر فانه عرفا

فلو شئت من جانب الى جانب فونه لم يختلف او شروع في حق لا يتعلق بها
 كما اذا حرت وكيلها او اجنيا ببيع او شراء او عمل لا يتعلق باحضري
 اي يعرف انه قاطع بما كان فيه لا مطلقا الملاحق لو لبست ثيابا من غير قيم
 او اكلت او شربت او قرأت او اتمت المكتبة او كتبت فليس لم يختلف كما
 في الزنا وفيه اشعار بان او اشتغلت بنوم او غتال او امتنع او
 اختصا او عكس من هذه وجوه اختلاف كافي كفاية وفكر كفاية فلا يختلف
 المجلس بيد الملك والاول ان يبين حكم كبيت او لا ثم يشبهه ويمكن ان
 ان الذهاب بيان له على ذكرنا وسرر ابتدا كغيرها فيختلف المجلس بما اذا
 وقفت ثم سارت بعد تفويض او بالعكس كدابة شاملة للملاحق ولو كانت
 على عاتق فاختارت نفسها في خطواته بانه من بخلاف ما اذا سبق خطواته
 اختياره كافي كعدة وفي قوله اختاري بينة التفويض بينة حقيقة
 او كنية كما اذا قال في كفضبة او المذكرة فلا يرد ان ليس على اطلاقه اذ قد
 مر ان في الصوتين لا حاجة الى اليته فقالت بتاويل مصدر معطوف على قوله
 المقدر اي فتولوا وشكر غير عزيز في كلام كعب فليس في كلامه حرازة كاظن
 وانما اختار الفاء اشعارا بالاختيار في المجلس كما ياتي اختارت الاولى
 زيادة نفسي علما بما ياتي الا ان يقال ان الفاء رافضة لثبوت لا يقع الا ظلم
 باينة فلا يقع تلك لانه لا عموم للمقتضي ولا رجعية وان نوى لان اختيار
 النفس على الكمال في البابين وكشرط كوقع الطلاق وتصدقا في اختيار
 نفسها ذكر في مثل النفس في كونه للذات كالام والاب والامر من احد
 اي في كلام احد الزوجين او مثل قوله اختياره في كونه للصفة كطلقة
 في قوله اختاري اختياره فقول بالنسبة فقولها بالجر اختارت فلو
 قوله معطوفا على نفسه من احدهما مراد انها لان الفصل اشترط كعطف
 وكعطف عليه في كيقوع وانما ذكر احد الزوجين الدالين على البيضة هكذا
 تنبيرا على كنية استعمال المعين للاختيار فالمنع لابد في كلام احد
 مما يدل على ان الاختار تصرفا دون زوجا من المالاظ المذكور ثم مثل
 ان يعود اختاري اختياره او طلقة او اراها فيقول للمرأة اخترت او
 فاخترت اختارة مثلا كافي كعدة وغيره فلم يخص اختارة بكلام
 كاظن ولو كررها كذلك اي لوقا لزوج كعدة اختاري ثلاث مرات
 بلا حرف عطف فاخترت احديا اي قالت في المجلس اخترت الاولى

او لو سلمى او الاخيرة فثالث من الطلقات وقت عنده وبما عدهما وفي
 اشعار بانها لو قال اخترت اختا ردة وقيل الثالث عندهم كما في الهداية ولو
 قالت بعد قوله اختا رة ثلثا طلق نفسي بطلقة او اخترت نفسي بطلقة
 فبانته وقت لان لا اعتبار بالجانب المتوحيش وما في الهداية والاختيار انه
 حتى فليس بصلوب كافي كافي ولو عطف ثم فتا اخترت نفسي مرقع بالادنى
 لا غير الا اذا ذكره ثانيا وثالثا فيقع الثلث كافي كافي ولو قال ابرك
 بيدك اولى كذا وعزها ما ذكرنا بينة التوقيف طلق اي قالت طلق نفسي
 فبينة وقت لان لا حقيقة للبيان وان نوى بقوله ابرك بيدك الطلقات
 الثلث فتا طلق او اخترت نفسي بيقين اي الطلقات الثلث لان
 يحتمل نوى وفي قوله اي في وقت قوله ابرك بيدك في بطلقة او في قوله
 اختا رة بطلقة فاختارت اي قالت اخترت نفسي اي قولها اخترت نفسي
 فالقاء عاطفة كما مر بلا تعسف كافي فرجعية وقت لان عدم الكفاية
 بالصرح والفاء فيه قرينة فان قوله في قوله طرف لانه عصبه جيني كاشرا
 فيكون شرط في كني ويؤيد كفيقه ما ذكرناه في بحث امتداد الفعل فليس
 المتعسف الا بالنسب الى التعسف لقصر بابه في الوية اذ لم يرتدوا به
 فيقولون وفي ابرك بيدك اليوم وغدا يدخل في حكم الليل الواقع بينهما
 فلما الجار في الليل اذ اجمع بالعطف كالتيته وفي اليومين استثنى الليل
 وان ردت الامر باليد في اليوم المذكور لا يبقى الامر بعد اي بعد
 او الرد في الغد لانه امر واحد وعنه انه يبقى في الغد لان لا تملك الرد
 والاول ظاهر الرواية كافي كافي وان قال ابرك بيدك اليوم وبعد
 عند مختلف الحكمان اي دخول الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده
 فلا يدخل الليل قبل الرد وان رد بقى الامر بعد عند وفي طلق نفسي ان
 نوى الزوج ثلثا وطلقت نفسي بيقين اي الثلث لانه مختصر في فعل
 فعل الطلاق الى على الواحد الحقيقي والحكمي والا ينوها بان نوى
 واحدة او ثنتين او بينة او لم ينوشيا فرجعية لانه صريح وفي
 قوله طلق ثلثا فطلقت واحدة يقع تلك كواحدة لان في معنى تلك
 الثلث لا يقع اصلا في عكسه او في طلق واحدة فطلقت ثلثا لان
 بينهما مغايرة صفة وهذا عنده واما عندها فواحدة للقول الزم
 ولو امر لها بالبيان او الرجعي كما قال طلق نفسي باينا او رجعي

فكست اي قالت طلق نفسي واحدة رجعية او بينة يقع ما امر به من البيان
 والرجعي لاما عكست لان صفتي الواحدة بلغو بقرينة التوقيف والشرط اي
 شرط وقوع الطلاق في مثل قوله انت طالق ان شئت اوجبت او اردت
 او ابرك او واقتل مشية من اجزئة اي موقفة في كمال كالوقا في جواب
 بلا امر بل شئت فوقع رجعية او مشية معلقة بما اي بار قد علم وتحت
 وجوده في الماضي او كمال كما قالت شئت ان خسر لزمان وهذا لان فساد
 الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المجزئة لا ما يعلم اي كالمشية معلقة
 بشرط سجد بعد اي بعد هذا التعليق والى سره والى كمال ان كان
 كما قالت شئت ان شئت فتا شئت فانه لا يقع بشي لان ما فني بالمشية
 منجزة فيخرج الامر من يدها لا شفعال ما لو فني من امر من كس وطى وفي قوله انت
 طالق او طلق نفسك كلما شئت تطلق اي يصح له التعلق قبل التحليل ولو بعد
 تحريم النكاح او زوج آخر ثلثا من الطلقات متفرقة اي في ثلثة محالين فلا تطلق
 نفسا في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلما العموم الانوار لا تطلق ثلثا بجمعة
 وهذا عنده واما عندها فتطلق واحدة لا تطلق ثلثا بعد الثلث والتحليل
 والعود الى الزوج الثاني لان التوقيف قد انتهى بالثالث ولا يخفى انه
 مستفاد من اول الفصل وفي قوله انت طالق كيف اي حال شئت
 من كسفة والعدد فان بيان كل منها اليه كافي الزنايه وكيف في ال
 سؤال عن كمال ثم سلب عنه معنى الاستفهام يقع بآية او ثلث ان نوى
 الزوجة بالمشية باصداها بان قالت شئت بآية او ثلثا ولم يخالفها
 اي نيتها بنية اي حال كون كزوج نوى بآية او ثلثا او لم ينوشيا
 ولا تنو الزوجة على هذا كمال بان لم ينوشيا ونوى كزوج بآية او ثلثا
 او رجعية او فوت بآية وكزوج ثلثا او رجعية او فوت ثلثا وكزوج
 بآية او رجعية او فوت رجعية والزواج ثلثا او بآية او انعكس الثلث
 الاخيرة او كان غيرها من الاقام فرجعية ففقد اتفاقها في كنية
 وفي ما اتفقا عليه ما ذكرنا وعند اختلافها ما يعتضي صحفة طالق من
 واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين او ثلثا وفي قوله انت طالق
 او طلق نفسك ما شئت من ثلث تطلق ما دونها اي دون الثلث من
 الواحدة والاثنتين الدالة عليها كلمة من كسب عفته وعندها تطلق
 ثلثا لان من البيان الا ان يستعصم في مثل شبع واد علم

فصل شرط صحة التعلق اي شرط ما يرتب له ان على كسر طلق
 ما يطلق كالاعتق الملك اي القدرة على التصرف في الزوجية بوصف الاختصاص
 وذلك عند وجود النكاح او العدة محل العقد فانه لو وجد احدهما وكراهة
 مدخلة محرمه بالمصاهرة لم يصح التعلق فيه فمن بعض الظن تاويل الملك بوجود
 والمتبادر ان الملك لم يشترط الصحة التخييرية وليس كذلك كما لا يخفى وثقا
 الملك في عدة الوحي بما لا خلاف فيه واما في عدة البين فغير خلاف في سبب
 او اخصافه اي تعلق الله اي بالملك بسببه على حذف المضاف او الاطلاق
 فان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لا جنة ان دخلت دار فانت طالق
 فالعقود غير صحيحة وفي كراهة قد ظفرت برواية عن محمد انه لو اضاف
 الى سبب الملك لم يصح التعلق ايضا فالاول مثل ان يقول ان تزوجت عليا
 يا دودة فانت طالق والثاني ان يملكك فانت طالق وكذا ان تزوجت
 امرأة او كل امرأة تدخل في كفاي او تصير حلالا او كل امرأة اتزوجها
 او يزوجه عذري لا جلي فاجيزه وفي طالق ثلثا فني مثل هذه الصور
 لو وجد شرط وفيه كطلاق الا اذا زوجها فوضو فان لم تطلق كلمة الحيض
 وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد فضو واوجت
 بقولا وفعل او كلما تصير زوجة او كل امرأة تدخل في كفاي ما يوجب
 كان في طالق ثلثا ففقد كفضو لاجله او في الفاضل ان في طلق
 كافي كحيض ولا يحتاج الى تكرار كفضو ولو حلفا بما ناعا على امرأة او نينا
 على جميع النساء الا في كلاما وكيفية ان يزوجها كالف امرأة فترفعان
 الامران الى القاضي فيدعي ان زوجها وقد عمدت عليه وزعمت انها بالحلف
 صادرة طلقة فيلزم من كفاي فسخ البين فيقول فسخ هذه البين
 وبطلانها وجوزت النكاح كما في الحضرات وعقد كفضو في زماننا او في
 من الفسخ كافي الكبري لكن في الجواهر ان كفضو او كونه متفقا عليه الا
 في دعاية عن ابي يوسف ثم ان كان الحالف سنا باقدا عليه افضل من
 العذوة وان كان شيخا فالعزوة اولى والفاضة اي الفاظ شرط
 بقوة التعلق ان ولو ولم يذكره لانه بمعنى ان في استعمال الفقهاء
 ولذا اجاز دخول النساء في جوارا عندهم كما في الكشف واذا اذا ما
 بما تشي بالمسطة لانها حلالا جازية ومتى هي وميتا هي
 وكل هر وكلمة هر بار على النكاح وقيل هو كاه هو وقت هر زمان

وغيره

ويؤيد الكل ما في الرضى وكفى غيرها ان كل ما ظرفا محرم وما هو لعمري كوقت او وقتية
 او متى على كفاي وما كفاة عن مضاف اليه ولا بد من مضاف اسم زمان ولا يخفى
 راحة شرطية ولذا لم يكن بعده الا الضميمة الاستقبالية ولو لم يكن وهي مقطوعة
 الوقوع غالبا وعامل ما في محل الجزاء وذكر في التحقيق والكشف وغيرها من كتب الاول
 انه منصوب على ظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء اذ قولنا مرة بمعنى بار
 ففينة ان مرة ظرف كما في العدة والكسافي كونه زلزلة اخرى وقال الراغب
 انه اسم لجزء من زمان واعلم ان لا ولي ذكر من وما كاد كونه عامة المشايخ
 فلك ما يتعلق بها من المسائل كثيرة كما لا يخفى على واقف للاصول وان الاس
 ذكر كفاية لشرط علمي لا محذور امرأة طالق ثلثا كراين كراين كراين
 كما في الجزاء وذوال الملك بانقضاء العدة من رجعة او رجعتين باين
 باين كذلك على الاظهر عند بعض وقيل ان الزوال بمجرد البينة كافي متوقفا
 ايمان المنيته وغيره لا يبطله اي لا بعد التعلق بالرجعي والباين بل بعده
 وجود شرط فان قال لزوجة ان دخلت دار فانت طالق او طالق
 ثم ابانها او طلقا واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها واحدة او زوجها
 ثم دخلت الدار تطلق لان التعلق لم يبطل بالزوال بلا وجود شرط
 وفيه اشعار بان ثلثا من كفاي ورجعي لا يخفى وغيره الا البين فانه
 لا ياتحى فيه الا اذا كان كسابق حلنا او شرطية او ثلثا من باين كل
 كافي النصف وغيره فني غير كلام من ان واذا واخواتها ان وجد كشرط
 مرة في الملك محل الجزاء اي ينتهي التعلق الي وقوع الطلاق فيجري مجرى النظر
 فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت
 ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعلق قد غلر بوجود شرط الدخول مرة في الملك
 وفي غير كلام ان وجد شرط مرة في غير الملك محل التعلق ويبطل كمن لا
 ينتهي الى جزاء ولم تطلق المرأة فني هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت بعد
 بلا تزوج لم تطلق لان افعال البين في غير الملك وفيه شارة الى جلية شروط
 لم يعلق بالثالث ثم ندم واراد ان لا يقص وقد اشيرنا الى ما هو ساهر
 من انه لو وجد شرط في عدة البين اخل بلا جزاء صريح في قاضيان وغيره
 كما يحل التعلق بعد الثلث لانه يقتضي التكرار فني كلاما تكلت في طالق
 يتكرر الخت بتكرار الكلام الى الثلث فبطل البين وعن ابي يوسف انه لو ذكر
 على المنكر فني بمنزلة كل والاطلاق مشير الى ان دوام الفعل بمنزلة انشائه

فان حثت وقبل انما بحث اذا اراد المورود ذلك انه قد بعد ان يجعله كمن ضرب
 للانعقاد وكذا هاب للانعقاد كما في المينة والسجيز اي تجيز الثلث لا غير
 بعينه الاصح وهو في اللغة التجيز وفي شريعة ايقاع الطلاق في الحال كما تر
 فمن كظن انه من الجربا لكون القضاء او التحريك الغنا بطل التعليق
 فصاعدا ولو كانت كلمة اذا دخلت على التعرّيج كما تر فلو علم الطلاق فقال
 ان كملت فلانا فانت طالق الطلاق ثم غن اي اوقع في حال الطلاق الثلث بان
 قال انت طالق ثلثا ثم عادت المطلقة الثلث اليه بعد الخليل والعدين
 ثم وجد شرط بان كملت فلانا لا يقع الطلاق وفيه اشعار بان لو تجردت
 الثلث في هذه المصنوعة وفيه طلاق كما يجي في الرجعة وان جعل وصلا متعارفا
 فلا يصح لمحك قدر ما يتنفس وعطس ويحشا او كان لسانه ثقلا فقال
 ان شاء الله تعالى او لم يث او شاء او لم يث او الا ان يث او ان شاء الملك
 او الحق او شو او يبط او غيره عالم بغيره واما سبب الاستثناء لانه
 تؤذي مؤداه بكماله الدال على حكم كالمصوم والطلاق والتفان والافرار
 وغيرها خبري نحو انت باين ان شاء الله تعالى او ان شاء في نحو طلق امرأتك
 شأنا كسبها كنه لا يجر في الاور عند بعضهم بطل الكلام بالاستثناء ابطال
 واعذر محكم كما قال ابو يوسف وغيره لا يفتي لا يفتي كما ذهب اليه فلو قال
 ان شاء الله انت طالق وقع عنده لانه لم يذكر فالتعليق ولم يقع عنده
 لانه ابطله ولو وقع ما كما في النهاية والكلام بين عنده خلافا فالحمد فلو قال
 ان جلت بطلائك فبعدى قرءتم قال لمرأنت طالق ان شاء الله لم يحش
 عنده خلافا لابي يوسف ولم يقع الطلاق عندهما والكلام موصى الى ان لو قال
 ذلك الكلام وكنت الاستثناء موصولا او كس او ازال الاستثناء بكونه
 ابطلا كما لو تلفظ بها كما في العادي والى ان القصد لم يث شرط فلو روي على
 لسانه لكان راجعا للحكم كما في الجبط والى ان الاستثناء بوعان تعطيل
 كما ذكره وتخصيل بان يقول ان طالق اربع الا ثلثا او ثلثا الا اربعة
 او ثلثا فاذا اطلق واحدة او ثنتين او ثلثا كما في جميع العلوم وقد تر
 ما يتفق به في الصلوة **فصل** من خبره مريض غلب
 حاله اي حاله الغلبة او غالب كظن في حاله فخذ فظن ككثرة الاستثناء
 او اكثر احواله فانها تعتبر والغالب والكثير بالصحة وكثير من الجليل
 اي خوفه وهذا احد الميرين من كونه شرعا شاملا للمرأة ثم ذكر

لنوعه

لنوعه ما يختص بالرجل من حد او على ما قال النجاشي فقال كمر من عجز عن إقامة
 مصالحه اي الذباب الاصويج خارج بيت وهو الصبي كما في الجبط وفيه صفة المرأة
 عجزت في البيت وقيل لا يصلي قايما وقيل لا يشي وقيل يزاد وعجز كما في النجاشي
 والمرأة اذا اقدم الزوج الذي يكون آفة انفصال الولد كما لم يضمنه اما اذا
 اخذ لم يضمن فغير معتبر كما في الخزانة وقيل يعتبر الاول اوجه كما في الجليل
 والمسلول والمفقد والمفلوج وكذا فوق ما دام يزاد به فهو مريض كما في الجبط وشمل
 من يادز اي يخرج من صفة كمال لاصل وعنه المبارز كالصبي او قدم لم يقتل
 لقصاص عنده بعضهم قبل هو كالصبي او وجهه على الخمار ويحذر فيه من قدم ظالم
 لم يقتل كمن اخذ كسبه بغيره او انكر كسبه وبقي في لوع مريض شرعي لا يبر
 تصرفاته كماله مرض الموت مصدر مريض لزيادة الايضاح فلو امان اي فرق
 المريض زوجته بان طلقا رجعا او باينا واحدة او اكثر او قال قد كنت
 طلقك في صحتي ثلثا او حاصت ام ارقى او بنزها او زوجتها بغير شرع
 او في العدة او كان بينا وصناع بغير رضاها احتراز عن نحو الخلع
 وكل فرقة وقعت من قبلها كما خينا وامرأة كعنين نفرا ومات في ذلك
 المرض حتى لو صير ثم مات لم ترث ولو في العدة ولو كان مودة بغير ذلك
 السبب من نحو قتل او مرض او دمي في العدة ترث تلك الزوجة عن الزوج
 لانه قصد ابطال رثا فري عليه ولذا استثنى بالفار وكزوجة مارة الفار
 واصله زوجة للعهد فلا ترث من الزوجات امة تحت وطعنا باينا ثم
 اعتقوا المولود مات ونصرانية او يهودية تحت مسلم طلقا رجعا او باينا
 ثم اسلمت ثم ماتت كما في المنظم كسب وخبرها ومن هو واقف في صفة اطلاق
 او حرم بالغم اي صار محجوما وهو كذا في اصابته الحكي كمن لم يصرا حرا
 عن كويج او حبس لم يقتل فصاحا او رجعا في صحتي حتى لو طلقها
 في هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث ولو تصادف في مرضه على طلاقها
 في صحة وعلى معنى عدتها بان قال المريض لها طلقك ثلثا في صحتي و
 انقضت عدتك وصدقة الزوجة فالاسن لو صدقة في مرضه على طلاقها
 وعدتها او ابانها اي امان المريض زوجته بامر حيا بان قالت له طلقني
 بائنا او ثلثا خطفها كذا كمن اي بعد كسفا دق او الامانة اقر المريض
 لها عليه بدين مهر امان او غيره او اوصى لها بالفلان اي فقد كان
 لها عنده الاول منه اي من كدين او المال ومن الارث او فلان الا فل

اي قلها حال كونها من الارث فملى الاول الاقل معمول الطرف كل على
 الاغنى وعلى الثاني المتداه ومن بيان لما دلى عليه الامم من كفضل عليه ولا
 ينبغي ان يقال ان من لبيان الاقل وهو او بمعنى او فانه اذا كان كافي
 ابن الحجاب ومن الطن عطف الارث على كغير الجرم مع اعادة الجار على
 نحو ميني وبنيك فانه وجه ان يودع جرم بكل بعض من افراد الجرمين
 واما قلنا عنده لان عندنا حاد الاقرار والوجبة لرا في صورة كسداد
 اذا التكاليف قد زال وان علق في الصلة او كرض بين الزوجين بشرط ووجد ذلك
 الشرط في وصية ترث لانه قادر ان يعلق البينة بفعله سواء كان له
 يد منه كحول الدار او لا كما تنفس الصلوة والاكل والظلم احد الايون
 طلب الحق من الخصم وعزم او علقا بفعل اي بفعل زوجته ولا بد لانه
 كما تنفس غيره فاذا كان خلا لا بد منه فلا ترث على كل حال وهذه اعني
 وكذا عند محمد اذا كان كل من كسلف في شرط في مرض واما اذا لم يكن فيه
 الا الشرط فلا ترث او علقا بفعلها اي بفعل غير الزوج والزوج
 وقد علق في المرض ووجد شرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجني او
 فعل ساجدي كجني راس شهرفان علق في الصلة لم ترث لعل فيه روايتين
 في كسلف قال محمد لا ان دخل فلان الدار او في رمضان فانت حال ثم مرض
 ووجد شرط فيه لم ترث على بعض الروايات وترث على آفة الابن بالكتاب
 ان يقال وترث ان علق بينتيا بفعله او بفعلها ولا بد منه او غيرها في مرضه
 ووجد فيه **فصل** في بيع الرجعة بالبر والبيع افعي لغة عاد
 وشرا عا اعادة الزوج كزوجة الى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها
 كانت بحيث لا يتبين بايام الحيض والكثير وبالرجعة عادت الى ما كانت
 ولا شروط منها ان يكون في العدة كافي كافي وعمره من اخذها
 في تعريف الرجعة فواحدة فاذا انقضت عدة بطل حق المراجعة فحق
 الحيض انقضت بحد الانتطاع اذا كان عشا واما اذا كان اقل
 فحين يفتل او بعض الوقت الذي يسع كفلا ونحوه كما مر او فرغ
 عن الصلوة بالتمتع عندها وتيمم عندها وان ابنت المرأة عن رجوع
 لانها استدامة التكاح لا ابتداءه ولذا لا حاجة الى العقد والمهر
 والولي اذا لم يكن طرف في بيع او الرجعة وكذا النساء بعد خفيفة
 اي حلقه باينة او ثنتين او فرقة بالبيع او غليظة اي

ثلث طلقات سواء كان تجزئة او تعليقا فشرط المراجعة صريح لفظا او بعض الكفاية وان
 لا يكون بمثابة مال وان لا يستوفي الثلث حلا او تيمما وان يكون مدخولا كافي النهاية
 ولذا ذكر في كسلف غيره ان لم يقع من منكره دخول بخلاف اجتمعك في كسلفه ووجدت
 امراتي في كسلفه او كسلفه بشرط الاعلام ورددتك واسكتك وان عذرتك كانت
 وانت امراتي ان تودي بها الرجعة او باز او رددم نرا كافي النهاية واطلاق
 انما يفهم عن كسلف كافي الخيانة وانما قدم على التعلية لانه مكرهه كافي كسلفه
 وبوطنها لا بعد كسلفه في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو وكوفي بناء عليه
 كما في كسلفه وفيما احتار من خلاوة فانه ليس برجعة ومسها بشهوة تقبلا
 او غيره وكسلفه مفعول الفعلين يجوز ان يكون فاعلا فانها رجعة وان
 كان كرها كما في الزاها ونظير الى مخرجها الداخل بشهوة لا الا دهر
 وان كان يفتي برجعة كافي كسلفه وذكر في لراة المفتين انما تصح بما ثبت
 به حرة المصاهرة فالاسن وما يوجب حرة المصاهرة وندب وانج
 اشراده نصا بشراة على الرجعة السنة وهي ان يكون بالشوق كما
 في النكاح فلا يشترط على كسلفه والمس كسلفه بشهوة لانه لا علم لك حدها
 كما اشير اليه في كسلفه وندب اعلم اي اعلم كسلفه كسلفه بشرط ان كسلفه
 قولاً او فعلاً فان لم يشهد او لم يعلم فرجعة بدعيه كما في كسلفه وندب ان لا بد
 الزوج عليها حتى يودع اي يعلم بدخوله بخلاف كسلفه او النكاح او النكاح او
 غيرها ان كسلفه يقصد رجعة اي دما يكون مجردة بكرة ان لم يكن كذلك الا
 اذا قصد رجعة و لا حاجة الى الاعلام ومعقود الطلاق كرجعي لا البينة
 ويكفي في هذا الزوج تترى بحلا كسلفه وليس الثياب الجيلة اذا خلعت كرجعة
 ويحل له وطئ كسلفه ونظيره اذا كرجعي لا يحكم وليس بتكرار لان صحته
 الرجعية لا يقتضي الجيلة الا ترى انهم قالوا ان كسلفه في ذر الاجنية لم يوجبه
 حرة المصاهرة مع احوام ولا يسافر بها اي لا يجوز للزوج افرام الرجعة
 من بينها فان المسافة محولة على اللغة لقوية ما ياتي في العدة حتى يشهد
 على رجعة اي حتى يرجع لان افرام احوام بدون المراجعة كافي كافي زيادة
 الاشراد بيان طريق الاحتجاب بوزنه ما سبق فمن كسلفه ان منع المسافة بها
 احتجابا وصدق كسلفه في معنى عذرها اي في او عا انقضت العدة
 عند انشائه الرجعة فلو قال راجعتك فخالق قد مضت عدتي لم يصح الرجعة

على الصحيح وقالوا انما تصح فلو كانت ساعته اجابت فقد صح بالاجماع انما يمكن
نصفه تقريبا بان كان بين كمين الاول والاخير رايتم من مضي العدة من المدة وهي
لغير الحائض حرة ثلثة اشهر واثمة نصفه والى بعض حرة شهران واثمة ارجون
يوم اعزده وثلثة وثلثين واحدا عشر دون عندها لانه يخبر كمين عنده
ثمة او عشرة والظاهر الاول على اختلاف اهل التخرية والحيض عندها
ثلثة والظاهر عندهم ثمة عشر وزاد شيخ الاسلام ثلث ساعات للاختلاف في الحيض
وبسوط في جامع المختارات وصدق في بقاها اي بقا العدة عند اخراجها
بالرجعة في العدة فيصح رجعة وصدق في تكذيب اخباره بالرجعة في العدة
بلايين علماء عنده خلافا لها فلم يصح الرجعة ولما فرغ عن بيان ما يتاركة به
الطلاق او طلقا كان من رجعة مشترع فيما يتاركة به الثلث فتكلم وعلم
رجعة حرة على زوجها بعد ثلث من طلاقات ولا رجعة امة على زوجها
بعد اثنتين منها فلو اشترى كزوجة هذه الامة لم يحل له وطئها حتى يطلقها
اي حرة او امانة فان كانت لا كلمة او زوج بالغ اوصى ولو غرق ومجنونا
من اوصى اي متاركة للحلم وفي شروط الطهيرة اذا عجزت عن تسنين فهو
ناشع واذا اقرب الحكم فهو من اوصى وقبله هو كذا في تحريك الله ويشترى كذا
في كسنة صنفى وقد روي كذا في التحليل عشر سنين وان كان الاول ان يكون
والمالك فان لا زال شرط عند كذا في طهارة فالاول الجوهري المذهبين
لان كالمسكية لا حنيفة ولذا اهل المال يحاسبنا الى بعض اقواله من ودة كافي
ديباجة المصنفى والظاهر ان الشيخ الكركي لا يجدر على اجماع ولو
او في بساعة اليد يجلد كذا في كذا احدى وآلى ان يكون غير الحنيفة في القبل
والى ان يجلد دونها ومن كظن القاسم ان الامم كسنة ذكر في المبسوط
عن من في ان لم يشرط الا النكاح وعن الصدوق شهيد في الفتاوى
وغيره ان الثاني لو قضى بالحل للاول يجوز النكاح صح بالاجماع وذلك لان
الرجعي قد تم من عدة مديدة وانه اجل واعلى رتبة ان يروى عن
مجتهدات الصدوق شهيد كادى عليه كلام الفتاوى والكبرى وكسنة وغيرها
فيما تنقل عنه وليس في المبسوط سوى ما قال ان المذخور شرط عند كذا
ما قال كسنة بن كسب انه لا يشرط المذخور في غير معتبر ولو قضى لا ينفذ
فانه شرط ثابت بالاثار المشهورة ومثله في الهداية والكا في غيرها

وفي الكشف وعنه من كتب لا صواب ان العلماء غير سعيد اتفقوا على اشتراط المذخور وفي
الراحمي ان ذلك ثابت بالاجماع الآلة وفي المينة ان سعيدا رجح عن القول بالجمهور
علمه يستود وجهه ويبعد ومن افق به يندر واما نسبة الصدوق شهيد فيس في
مصفوفة بل يقصد وذكر في كذا عن ان من افق به فعليه لعنة الله وملائكته
اجمعيان فانه بما لا يجاء فلا ينفذ قضاء كذا في وجهه دليل على ان ما نقل عنه
في بعض كذا ان نافذ فافتراء عليه كافي الزيادة فليس كذا عن احمد على مثل
هذه كذا في ذكر في كذا فاضل من فاضل المصنفين شرح هذا الكلام بعين
المشكلا في غير المذخور تحل بحمد النكاح واما قوله فان طلقا فلا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المذخور انتهى لكنه لم يوجد في التفسير والخطاب
نكاحا فلا تحل بولي المولى صح فان ما لم يفسد لم يحل وقبله كافي الزيادة
وكيفية على وجه لا يجدر على كذا ان يقول المرأة لا زوجت نفسي منك على
ان امرى بيدي وقبل الزوج او يقول المحلل ان تزوجت فامسكك فوق
مثلة ايام مثلا فان طلقا فانها تطلق بعض المدة كافي فانه يفتين
وحسب بعض طلاقه اي البالي او الراجعي او المحلل او عن مودة للزنا
موطنة والكلام مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم
طلقها لا طلقا حلت للاول بلا معنى العدة كما قال زفر فلو قضى به حاكم فنفذ
كافي العمادي والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل كافي حيث اذا
انكرا الطلاقا وليس له بينة ولم تقدر على منع كان لها ان تحلل اذا سافر
ويجوز النكاح لشيء ودخل في القلب وقيل يقتل بدواء وقيل لا يقتل
والاغم عليه وجاز النكاح الثاني بشرط التحليل بان تقول المرأة اوفى
الثاني ان تزوجك على ان احل فاشترط والنكاح كما عاها جز حتى لو لم
يطلقا بغير طوطا اجبر عليه كافي النظم ويكره للاول والثاني وتحلل
للزوجة الاول وهذا عنده واما عن محمد فقد جاز النكاح لم تحلل وقال
ابو يوسف لم يجز النكاح فلا يحل والاول الصحيح والكلام مشير الى انه لو زوى
التحليل بالقلب حل في قولهم جميعا كافي كذا في التحليل ليس بشرط
واللعن الواقع في الحديث لا اشتراط الا جبر عليه كافي الخلاصة والاشبه
ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار حاسة التحلل بالبيان
والتحلل بالالعود اليه بعد مناجاة غيره كما في الكشف وفي كلام قتاد
وان قالت المطلقة حللت اي انقضت عدي وتزوجت بزوج اخر

ودخل بوطليق وانقضت عدتي والمدة التي ادعت المرأة التحليل فيها تختم ذلك
كما قرء وقد غلبت على ظني انما الزوج الاول حصد قرا ذلك لان غلبة الظن عند المحققين
فيما عايط فيه من اعباد او كومات حل للاول كما هو سواء كانت ثمة او غيرها
والزوج الثاني يهدم اي يبطل ما دون الثلث من الطلاق فلو طلعت احدى
الزوجة ثنتين فحادث اليه عنده بما بقي من طهارة للامه او الحرة وطلعتين لها في
اشارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا او اداة اثنتين
ثم تزوجها بوطليق عادى اليه الحرة بثلث والامه باثنين **فصل**
الايلاء لغة مصدر اليت كما اذا حلفت عليه فابرئت له فواء ولياء الفا
ثم حرة والاسم منه اليه وتقيته من في العتق على قربان المرأة لتعفين معنى بعد
ومن قوله والذى يكون من بنائهم وشعرا حلف بك اللهم مصدر
او اسم يمنع ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه ربما يمنع وطى الزوجة لا غير
الوطى كما هو المتبادر فلو قال والله لا عيس جلد يجلدك لم يكن مولى لانه
يجتنب بالسن دون الوطى كما في قاضي خا خلا حجة الى زيادة ولا يجتنب
الا بالوطى على انه لو نوى الوطى كان مولى كما قال البقالى واطلاق الزوج
دال على انما اعلم من ان يكون في الابداء والبقاء معا او في الابداء فقط فلو
الى من زوجته الحرة ثم ابانت بتطلقة ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة
وقد علم طهارة كافي في النظرية لكن في قاضي خان لو ادى من زوجته الامة ثم
اشترىها فانقضت مدته لم يقع اربعة اشهر متوالية خلا لية او بوطى
وتكاد في جارة الكتابي حرة حال من الزوجة وشهرين امة عطف على
اربعة اشهر حرة وفيها اشارة على انه لو عقد على قل من المدتين لم يكن ايلاء
بل غنيا والى ان الوطى في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شعرا فلو لم يطأ
فيلا لائم واجبره القاضي عليه بخلاف ما دون تلك المدة كما في فرائد المفتين
والى ان يطلق البانينة وانه لم يصح الايلاء منها والى ان الايلاء نفس البين
كما في المحيط والكافي وتختف وتغيرا لكن في قاضي خان والاية ان الايلاء منع النفس
عن قربان المنكوبة منها موكد بالبين بانه تعالى او غيره من طلاقه وحى مطلقا
او موقفا بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوى ان جميع الفاظ يكون عينا
الايلاء ههنا وفي الاختيار ان مثل لا اقربك ولا اجامك ولا اطأك ولا اغتسل
منك من جنابة جرع غير محتاج الى الية ومثل لا ادخل بك ولا اتك
ولا ابنت معك على فرائد كفاية محتاج الى الية وفي النظم لو قصد بالشرع غير الظاهر

صدقة ديانة وفي النصف ان الايلاء مكروه ولما كان حكم الايلاء مخالفا
لسائر الايمان في التبرين حكمه فقال فان قرأ بالكر من قربان بالكر وهو
ثم استمرحى معه كما في الطلبة في المدة المذكورة حث في يمينه بالكر اى
نقضها كما في الطلبة ويجب كفاية المعلومة في الحلف بانه اى بانه انه
وصفاته وغيره اى حلف غير الحلف بانه من كسر شرط ونجاء الجزاء فلو
ان قرئت طنت طالق او والله لا اقربك تبين بواحدة في الصور الاولى
ويجب اطعام عشرة او كسوتهم او اعتاق عبيد في ثمانية ولم يصرح بما اذا
جمع بينهما وفي النظم لو قال ان تزوجتك فواء لا اقربك وانت طالق
ثم تزوجها لزم كفارة بالقربان ووقع ما من بتركه بلا خلاف ويسقط
الايلاء ويبطل البين كما يراى في الايمان والايلاء في المدة بانته الزوجة
بواحدة ثم استأنف كلاما بلا عطف على بانته كما ظن وقال ويسقط
الحلف الوقت المسمى بمره او مدتين من كسوت و هو تعيين الوقت فلو
والله لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاولى اذا مضت اربعة اشهر
ولم يغزها بانت منه بواحدة ويسقط الايلاء وفي الثانية اذا بانت
ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانت بواحدة اخرى
ويسقط الايلاء لا يسقط الحلف المؤبد اى غير الوقت فيثنى القسم
وهذا الحسن مما في النصف انه موقت ومؤبد ومجهول نحو والله لا اقربك
وحكم حكم المؤبد فلو قال والله لا اقربك او والله لا اقربك ابد ولم يقر
في المدة باخت بواحدة ولم يسقط الايلاء وقس عليه غيره لان تقدير
المؤبد كلما مضت اربعة اشهر هكذا فتبين المبانة باقنين اى
بمطلقين اخرين غير الاولى فتعسف من فسر بطلقة اخرى مع طهارة
اولى وقال بالتقليب ان مضت مدة اى اربعة اشهر اخرى بعد
تكماله ثانيا فخر فمضت كالنتين بعدة بملأ في في اللغة الرجوع وفي
جعل نفسه جانا في المدة بالوطى عند القدرة وبالعقل عند العجز ثم
مضت مدة اخرى كذلك في بعد تكام ثالث وفي اشارة الى ان الايلاء
لا ينقصد بعدة يسيرة بملأ كما في طهارة مبانة ممتدة المظهر ومضت
اربعة اشهر اخرى لم تبين بشئ وهو الايم كافي المستطوع والى ان ابنت
المدة الثانية في وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضى المدة او بعده
وفي الزاوية ان ابنتها من وقت الطلاق ان كان قبله ونجى الحلف بانه

ويترتب عليه حكم بعد وقوع ثلث من الطلقات سواء كانت بالابلاء كما مر أو
بالتخيير مثل ان لا اقرب ثم طلقا ثلثا ولا ابلاء ثابت حكما بينهما لانه
استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلث فاذا تزوجا بعد زوج اخر فان قررا
فيرا كفن عن الخلف لبقاء ولايتين بالابلاء فانه لا ابلاء ولو عجز الرجل
عن الخلف كثر عن المذكور بالوطي وظرفه كوني لمرضى احدهما اي الزوجين عينا
لا يقدر معه على الوطى في كل المدة او عجز اي المرصين كونهما رفقيا وصغيرة
او غايته او ناشزة ففيمش ان يقول فشت البراء او راجعتا او بطلت
الابلاء فان قدر على الوطى من فاء بلسانه قبل مضي المدة المذكورة
فغشيه بالوطى وظل فمسه باللسان واذا قال لامرته في غيرة اكره طلقا
انت على امر ان نوى الطلاق فهو طلاقا وعندهما خلا فالنكاح والاول
هو كصحيح كافي في المحضرات او الطلقات الثلث قلت كما مر في الطلاق او الكذب
فان نوى اي فهو كذب وذا ديانته واما قهنا فابلاء كافي في المحضرات وان
نوى التخيير اذ لم يبين قابلا وان نوى الطلاق باينا او جميعا واحد
او اثنين او لم ينو شيئا من هذا وهو طلاق والابلاء والكذب فيه
اي قوله انت حرام فبانته كما مر في الطلاق ولذا ولا ياتي لم يذكره
لكن في المحضرات ان لم ينو شيئا قابلا وفي كحيط ان المرأة اذا قالته
كان يمينا فلو مكثت زوجها كثر وكذا ان نوى الطلاق او لم ينو
شيئا في قوله كل رجل او كل جلال او حلال الله او حلال خدائي او
حلال يزيد او حلال المسلمين على حرام فبانته بالخاء الزائدة في
غير المبتدأ كذا على مذهب الاحناف وقيل انه مصروف الى المأكول والمكسب
والفتوى على الاول كافي في المحضرات وعن محمد بن نوري الطلاق في ثبائه
واليمين في نفيه فطلاق ويدين كما في كحيط ولوحلف بالحل والحرمة
من لا زوجة له فتصليق عند اي جعفر ويدين عند اي بكر فلو تزوج امرأة
طلقت على الاول وكفر على الثاني وانه ناخذ كما في كحيط والله اعلم
فصل لا باس بالخلع بالعلم في المرأة وفيما يقع في
غيرها كافي الاختيار لكن في المنزلة بالعلم اسم لانه النزع والقلع
وشرا عاقد لانه الزوجة بما تعطيها من المال كما في الاختيار
والابتناء والحرانة والملازمة والمحضرات وغيرها واستعماله في الطلاق
الباين محاذ كما في التهمة وذكر في النصف انه حقيقته في كايها وفي تفصيله

ان الخلع

ان الخلع بعوض او بغير عوض متعارف والاستعمال فيها اكثر مما ان يحصى كالاختي
فيمش ان يقال الخلع لفظ زال به ملك النكاح والفاظه الخلع والمباراة
والتقليق والمباينة وتيسر وكشاه كافي في النصف وصوره بالعربية ان يقول
الزوجة خالعت نفسي منك بكذا فقال خلعت وبالفارسية خولفتن را
از تو بجا بين كه مراست بر تو ونقده عدت فريد من بیک طلاق فقال فوجتم
بتوبان شد طرا وفي الصدر دلالة على انه جاز وكره وذلك لمتعارفين
النهي عن عند الحاجة اي من ضرورة عدم قبول الصلح في شرح الخلدوي اذا
وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يحتجوا اهل الرجل والمرأة ليصلحا بينهما
فان لم يصلحا جاز له الطلاق والخلع بما صح مهر من المال سواء كان مقينا
فياخذه لا غيرا وغير معين معلوم فياخذه وسطا او مجهول فزوجه عليها
بمهرها كافي في النصف والى متعلق بالخلع والمهر من ليس بقطعي فلا يلزم
باس بالخلع بما دونه العشرة وبما في بطون غيرها او بما رتبه من مال ولد
او مزرع وغيرها من اللين او خيل من الثمار كما في كحيط وغيره وهو الخلع
طلاق باين لانه من جملة الكفايات حيث شرط النية الا ان المشايخ
قالوا انما لم يشرط حرمانا بحكم غلبة الاستعمال صادر كالصريح كافي
المتفرقات طلاق كحيط وفراش ربه الا ان شرط النية في ظاهر الرواية
ويجب عليها اي المرأة بدله اي الخلع وفيه اشارة الى ان ذلك البدل
واجب في الحال لكن التاميل جاز الى معلوم ومجهول وكذا الكفالة
والرهن به كما في التمهيد والى ان قبول البدل شرط لوقوع الخلع كما في التظم
وكره تحريما وقيل تنزيها كافي الاختيار اخذه اي اخذه شيئا من المهر
لقوله كحيط فلاقا خذوا منه شيئا لكن لو اخذه طاب عنه العامة كافي
ان نشر المرأة اي كرهها وكره اخذ الفضل على ما قبضه من المهر
على رواية الاصل ولم يذكره على رواية الجامع كافي الكافي ولم يفصل كما لم
وقال اذا اختلف على اكثر من مهر المهر كره ان ياتخذ اكثر مما اعطاه
وفي الجامع لا يكره كما في التظم ان نشرت الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته
منه وان طلق بمال اي قال لرا انت طالق بعوض مال يجب لي عليك
او على مال اي على شرطه مال يكون لي عليك وقوبان لانه في معنى الخلع ان
قبلت المرأة المال في المجلس وفيه اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال
وان لم يزل عليها اداؤه كافي في الغصون وان خالغ مسلم او طلق بغيره او على غير

كافي الاختيار وكافي الفصلين ولم يذكره اعتمادا على كسبي فلم يخص الحكم بالياء
كاظم الاختيار او دما ومنه او غيرها مما لا يفيده اصلها لا يجب على المرأة ان تقول
شي من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال ودفع طلاق باين في صورة الطلاق
وطلاق حبي في صورة طلاق فانه ان لم يجب كيد فان خرج مخرج الكفاية
فباين ومخرج الاضاح فرجعي وان طلبت الزوجة من الزوج ثلثا من الطلاق
بالت وقال طلقني ثلثا بالت فطلقا طلاقا واحدا حبي فباينة يقع ثلثا بالت
بلا خلاف لان تمام اجزاء الزوجين على اجزاء الزوجين وفي ان طلبت ثلثا بالت
فطلقا واحدا طلق واحدة رجعية بلحقي من الالف للزوج على الزوجة
عند ابي حنيفة رجوع وبائية ثلثا بالت عند ما كالا وان طلبت ثلثا بالت او
على الف فان طلقا ثلثا طلقا ثلثا بالتا بلحقي عنده واما عند ما فرفع ثلثا و
بالت وثلثان بلحقي وان طلقا ثلثا بالت طلقا ثلثا بالت ان قبلت والالف
شي عنده واما عند ما فان لم يقبل شي واحدة بالت والالف ثلثا واحدة بالت
والاخر بان بلحقي كافي الحاقين والخلع كالطلاق بال معاوضة في حق المرأة
فلا ينزويه وكان من جانبها شرط العقد من فرقة انه يقع رجوعا عن ايجابها
قبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسي منك بكذا او اشترت طلاقا منك بكذا او
اخلعتني على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يقع شرط الخيار لها
اي شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك وطلعتك على كذا على انك الخيار
ثلاثة ايام فقبلت جاز فبطل الخيار ان ردت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه ورنم
البدل ولهذا عنده واما عند ما فلم يجر الخيار فوقه كطلاق ولزم بعد ومنها
انه يقتصر على المجلس اي مجلس الايجاب فالاعجاب في الاثنية يبطل قبل القبول
بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس وقام ومنها انه لا يقع منها التسليم بالشرط
ولا الاضافة الى الوقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب ولغة
واجاز لم يجر كافي كحيط والخلع كالطلاق بمال معين اي تسليم للطلاق بقبولها
في حقه اي تزوج حتى انعكس الاحكام المذكورة فلا يصح رجوع قبل
قبولها ولا يصح خياره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقبولها
عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقبولها ولا يتوقف على حضورها بل
يجوز اذا كانت غائبة فاذا خلعها فلها خيار القبول في المجلس ويصح
منه التسليم بشرط نحو ان جئتني بالالف فانت طالق ويصح الاضافة
الى الوقت نحو اذا جاء غدا فودعناك على كذا ولعبد والامة في العتق بمنزلة

المرأة في الخلع فالمرء بمنزلة حتى انه اذا قال للعبد لودعناك نفسي منك بكذا كان له
الرجوع قبل قبول المولى واذا قال المولى له بعت نفسك بكذا ليس الرجوع وقس عليه شرط
الخيار والاقتضاء على المجلس ويسقط من الاسقاط الخلع بل اذكر المال على
المتبادر وكذا المباداة هي ان يبرأ كل منهما الآخر وقال المهرزي ان المرأة
وتركت الزوجة فبرا خطاء حقة للمكاح عنهما اي الزوجين منها النفقة الموهبة
بالعتناء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط الا بالذكر ويمكن ان يسقط
مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى الخلع
الطلاق بيقه ولا يسقط المهر بالانفاق والتبادر من المكاح هو كسبي فان
الخلع في المكاح الفاسد لا يسقط المهر اذا وطئ المكاح به هذا المكاح يختلف
في سقوطه وكذا ابانت امرأة ثم خالعا في العدة وفيلشادة انهما
لا يسقطان ماسوى ما ذكرنا من الديون وعنده مسقط كما في الفصلين
وقال محمد لا يسقطان الا ما سمياه وابو يوسف ومحمد في الخلع ومع ابي حنيفة
في المباداة وان خلع الاب حبسية بماله انما ايلم يؤثر في شيء الا في
وقوع الطلاق فلا شيء عليه من له وماله وقبل لا يقع الطلاق والاول اصح كافي
وفيه اشعار بان طلاق لا يتوقف على اقراره وقبل يتوقف والاول صحيح
والمراد بالطلاق البايين اذ كونه اذا كانت بلفظ الخلع جازين والطلاق
رجعي كافي كفاي وعلم انه قد اوى لفظ لفا الفعل المنفي ليصح
الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس هو من كافي في
موضع وكذا الفاظ في وقوع الطلاق ان قبلت حبسية المال سواء
كان احد العاقلين اباها او امها وفي رواية لم يقع الطلاق الا
بقبول الاب ولم يجب عليه كيد لان عبارة في صوغها كعبا رتيا في كبرها
وفي رواية لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليه لان مالها لا يتبع به
كما في الكرماني وفيه اشارة الى اشتراط كونها من اهل القبول بان كانت
تعرف كون الخلع ساليا والمكاح جاليا والى ان كاشى عليها والى ان العا
لو كان اجنبيا لم يقع بلاقبول الحبسية والاب وهذا خلاف كافي في الخبر
وان خلع الاب حبسية على انه ضامن اي ملتزم للمال وان كان في الكفر
المحمل للماعلى لا ينيل فعليه اي الاب المال اي كيد كما على الزوج المهر فيقع
الطلاق ولم يسقط المهر كافي الهدياة وذكر في الفصلين ان الاب
اذا ادعى ان الخلع خير له بان علم ان لا تحسن عشرة معه وخلعها بقطعه

عند مالك ولو قضى به القاضي ينقض قضاءه لانه مجتهد في **فصل الطراد**
لغة مصدر ظاهر كقول اي قال لزوجة انت على كذا اي انت على امر كمن لم يكن
عن كسطن بالظن الذي هو عود كسطن ليللا يذكر ما يقارب الزوج ثم قبل ظاهر من امراته
فقد يبين لتضمن معنى التجنب لا جناب اهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها اذ
الطرا رطلاق عندهم كما في الكشاف وشرعا تشبيها عاقل بالزوج ولم يصرح به
لشبهة فلا يصح ظن كذا الذي وجنون وهسي ما يضاف وينسب الى الطلاق
من كمن وجبة للتبيين ومعنى مجموع الكسوة حقيقة او كما مثل جود من الاوجاد
الشايعة او المعقبة او المعقبة عن الكسوة بما يحرم اليه كمنظر من عضو محرم
اي محرم كحاشه مؤبد سوا كانت بنسب او رضاع او صهرية فالتشبيه يخرج
لخواتن اي او اختي او بنتي فانه ليس بظن كما في مبسوط قديم الاسلام وقيل
فلو قال ان فعلت كذا فانت اي وفعله فهو باطل وان نوى التحريم واصله
موجبة لما قالت لزوجها انت على كذا اي فانه ليس بشيء وعن ابي بكر بن
ظفار عن كسبن انه بين كما في المحيط والبيان يخرج لاجنبية او امة ان تزوج
فانت على كذا اي فانه لم يكن ظنرا الا اذا تزوج الاجنبية او الامة بعد
اعتقاقها فانه ينقلب الى الظن كما في قاضي خان وغيره والمخرج اذ اشبه
بعرنية الاله او الابن فان حرمتها لا يكون مؤبدة وكذا لو حكم بجوازها
نقض وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف ومثل لما اذا شبه بظن ام امرأة
قبل هذه الامانة او نظر الى وجهها بشهوة فانه ظن راعده ابي يوسف
خلافا لابي حنيفة ر واما اذا قال انت كاتي فان تشبيهه بالام تشبيه
بظنرها وزيادة كما صرح بذلك في المحيط على ان ذكر الموصول واراد على
طريق المثال فينظر الى ان التعريف باطل بخروجها وان من الاول لا ينعين
او لا يبداء ومن الثانية ليس لها ولا للبيان وبما بينا من المراء بالوصول
دخل فيه ما في المنظر من انه اذا شتمها بالخمر او الخنزير او الدم او الميتة
او قتل المسلم او كعبته او نيمته او الزنا او الربا او الرشوة فانه ظن ر
اذ انوى نحو انت على كاتي وفي الشنف ان كذا امر مكره ثم شرع في حمله
وقال وهو اي الظن يحرم وطرا ودواعيه اي دواعي كولي
كالقبيل والمنسوبة فلو فعل استغفر وعن محمد لم يحرم كمن قبل اذا
قدم كمن كاتي المحيط وذكر في نظرية ان كمنظر الى ظنرها او بظن المخرج
حتى لا يفسد سواء كان مؤبدا او مطلقا اما اذا كان موقفا بان قال

انت

انت على كذا اي الى سنة فقد حرم كولي في سنة قبل التكفير واما بعد فلا يحرم
قبل لانه سقط الكفارة بمعنى الوقت والمتبادر منه ان ليس له مطالبة لتكفير
وليس كذلك فان لاذلك والحكم اجبر عليه بالحبس ثم بالضرر وان النكاح باق
وان هذه ماحضة لا تقول الا بالتكفير ولهذا اطلقوا نكاحا بعد العدة او زوج
اخر حرم كولي قبل التكفير كما في المزانية وفي انت على كاتي او مثل اي مع نية الكرامة
اي استحقات البر فلا ينعى طلاق ولا طرا وجميع نية الطراد بان يوقد التشبه
بالام في الحرة فيقرب علم احكام الطراد لا غير فنية الطلاق بان يقصد استحباب
الحرة فان لم ينو شيئا لفت اي لم ينو شيئا عنده واما عند محمد فظن ر وكذا
في رواية عن ابي يوسف في الغضب وعنده اطلاق فيه كاتي كحيد وصحي الاول
كما في المنزلات واما قيد بعلي لانه لم يقيد به ولم ينولها عند الكسوة كما في قاضي
واما قيد بالكاف لانه لغو بدونه كما مر من بعض الظن جعله من باب نهيه
وانت على حرام كاتي صم فيه ما نوى من ظن ر او طلاق او اطلاق وان لم ينو شيئا
فايلاء عند ابي يوسف وفي رواية عن ظن ر عند محمد وهو كسبي من مذموم
كما في قاضي خان ولو قال انت على كذا كذا اي ونوى الطلاق فظن ر وعنده طلاق
عندها واذا نوى الطراد او لم ينو شيئا فظن ر اجماعا كما في الخبايع وفي انت
على امني او عندي او مني كذا اي اذا قال انت لست اشدك او الاربعة فظن ر
منهن في حبس كمنها كفارة كما لو طاهر من امراته الواحدة مرارا في مجلس
او في مجلس الا اذا غنى بغير الاولى لا ولم كفارة واحدة كما في المحيط وهي
اي الكفارة يجب غير مستقرة بالعود وحده عند المحققين من اصحابنا وقيل
بالظن ر وحده وقال العامة بربها كاتي المحيط وغيره اي العزم على وطرها كما قال
العمامة وعليه الفتوى كما في المنظر فانه عزم على الحرة بالظن ر لم يجب كفارة واما
قطن غير مستقرة لان العزم قد يرد عليه كمنظر كما بدله بعد العزم ان لا يراها
وسقط الكفارة كما اذا مات احدكما كاتي المحيط فتف برفولحي بان يستقر
وجوزا صرف عن ظاهره مع انه غير صحيح كما ذكرنا وهي اي الكفارة عتق ر
اي اعتاقا كما في المبوب وكيفية ذلك ووقوف مملوك سواء كان مؤنثا او
كافرا ذكرا او انثى صغيرا او كبيرا والمتبادر ان يكون الاعناق مؤنثا
بالنية ولو نوى بعد العتق او لم ينو لم يجب كافي شرح كطاوي والكره
في الاثبات قد توهم على انه في معنى نكرة موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك
الا في بيت جنسي المنفعة اي البصر والسمع والنطق والبشر وتسمى

سقط الكفارة

والعقل ونحوهما كالإعني والاعمال والافس ويجوز فانه لا يجوز وفيه اشياء
 يجوز الاعتناء بالاعور كما في الاختيار وكذلك مقطوع يده او رجله او
 ابراهام او ثلثة اصابع من كل يد سواهما او يده وحمل كلهما من جانب خلا
 ما اذا قطع من جانبين ولا المدبر وام العلة او مكاتب ادى بعض
 بدله في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن عنه كما اذا لم يؤد شيئا من يد
 الكفاية ويصنف عند ترك بينه وبين غيره ثم باقية الى النصف الباقي
 بعد اداء ضامته اى التزم بالعتق الى شريكه وفي رواية الى المتفق
 موصرا فلا يجوز كاذب اليه ابو حنيفة لانه صاد كالمدير بشاخير عتق
 واما عند حيا فحيز لانه عتق كله والى انه لو كان معسرا لم يحز وذا اطلاق
 وتما في العتاق واعلم ان المستثنى هو مجموع التابع والمشيخ وقدر شاع
 ذلك فلا تبيع فيه كاطن ونصف غيره قبل وطرها ثم باقية بعد طرها
 لانه لم يعتق الكل قبل المسير وهذا غرضه واما عند حيا فيجوز لانه عتق كله
 والى انه الحكم مشددا الى انه لو لم يجامع بين الاعتاقين يجوز في
 بالاجماع كما في الاختيار وان عجز المظاهر عن العتق بان كان فخره
 وقت التكليف وهو من حين العزم الى ان يغرب الشمس من الغروب من اليوم
 مما صام فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي الا به كما في شرح كفاية
 ولا اعتبارا بالمسكن والشياب التي لا بد له منها فان المعسر في ذلك الغفل
 وعن ابي يوسف انما يعتبر الغفل اذا اطلق نفسه با وعنه محمدا بحبس المحرق في وقت
 يومه وغيره وقت شهره كما في المحرر صام المظاهر شهرين بالاحلة
 وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام وافطر
 لتام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل الستين كما في المحرر
 ولو صام تسعة وعشرين يوما بالايام والليل وثلثين بالايام جاز كما في المنظم
 ولا الى صومك متتابع ليس فيها شهر رمضان والا الايام المحنة
 المنزلة مجاز حكمى اى المنزى الصوم فيها وليس من قبل الخذف والاختيار
 في شيء كاطن لانه سماعي وان افطر فيها يوما او اكثر بعذر غيره
 استأنف اى ابتداء بصوم الكفارة ولا يحجب ما صام الا اذا احتسب
 فانه لا يلزم الاستئناف لكننا نصل صومنا بالايام حضرا وكذا
 استأنف الصوم ان وطرا الى المظاهر منها ليلتها كما في المبطل والمنظم
 الهداية والكافي والقدروري وكسرات وكذا هدى والمنف وغيره فمجرد قولك

الامام الاجمالي في شرح كفاية بالليل عمدا او نسيانا لا يليق ان يجزى العمد في كل
 اليلة والمعن على انه قيد اتفاق كالفعل صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تابعه
 التقات صاحب النهاية بذلك اوي كما مطلقا اى عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف
 لا يستأنف في كسوط ليلتها عمدا او نسيانا ولا يشرع بان له لو وطى غير المظلم
 منها ليلتها لم يستأنف وذا اطلاق كماله وطرها يوما مطلقا بلا خلاف كما في
 وان عجز عن الصوم لم يجره او عجزه اطعم ستين مسكينا ولو عجزا فستين ولو عجزا
 واحدا ستين يوما وقدر من الجواز التملك والاباحة في الكفارة لا بالاحكام
 جعل العمد طاعما وقيل لم يكن اتفاق الجواز مرده الى غيره من مصادف الركوة كذا
 منهم قدر العطرة من برود ذيب نصف صاع ومن تمر وشجر صاع وجاهل من
 برقا والكلام مشددا الى انه لو اطعم عن طرادين ستين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز
 الا عن احدهما كما قالوا وذهب محمد الى جازمها ولا خلافا لولا كانت عن طرادين
 وافطار لم يجز الا عن احدهما كما في الحقايق والى انه اذا اعطى كل مسكين من
 ولم يجزهم حتى اعطى هذا فوافع على اخرين لا يجوز او اطعم قيمته اى على كل
 قيمة قدر العطرة مطعما فيكون من قبل التفتين الذي هو اكثر من ان يجزى كما
 قال ابن جني فانه الاول ما ظن انه من قبل حذف اعطى او اطعم معنى اعطى جازا
 وتما فرغ من طعام التملك شرع في الاباحة فقال وان غداهم وعشاءهم اى
 اعطى الستين كغدا وكعشاء بالفتح فيها اى طعاما كغدا وكعشاء فالغدا اى
 طهيهم كخر الى النظر منه الى نصف الليل والعشاء وكي كلة الواو اشارة الى انه
 لا يجوز الغداء بدون عشاء ولا العكس فالمعتبر اكلان اما بعد اثنى او
 عشاء ثين او حورين او غداء او عشاء وسحر والمستحب ان يفد بهم و
 يعشرون مجزى مع ادام وفي خبر الشيخ اختلاف المشايخ ومن جوز فقه
 شرط الا ادام واذا غداهم واعطاهم قيمة العشاء او عشاءهم واعطاهم
 قيمة الغداء يجوز اى البتة في رواية اى واشبعهم ولو قيل كل طعام
 ولهذا الواو اثنى عشر بثلثة ارغفة جاز وفي جملة كفاية اشعار بان واحد
 منهم لو كان شبعان لم يجز والى ان الحلوان وقيل يجوز لان وجب طعامهم
 ولو كان احدهم فطما او اكثر منهم سنا لم يجز او اعطى كل واحد منهم من ثمر الاصح
 منابر ومنوى تمر او شجر اى كل واحد من ثمر بالافر وفي البتة في رواية
 وفي الاصل انه لا يجوز او اعطى مسكينا واحدا في كل يوم من شهرين قدر العطرة
 او قيمة او غداه او عشاءه جاز جزاء شرط وعنه اى لو غدا مسكينا

واحد وعشاه في سنين بولم يحز وان اعطاه في يوم واحد قد شرهين قد غفلوا
اوقيت ولودخات لا يجوز على العي دقل بدخات يحز وفيه اشار بان طعام الائمة
فيه لا يجوز وفي الاكفاء اشارة الى ان الوطى في ظلال الطعام لا يوجب الاستيفاء
كذا احاط بحيط مسائل الطعام وفي اسناد هذا الاصل الا انه على ان المظاهركان
فلو كان عندك اقرب الصوم وان اعطاه لمولى المال وليس منه عن كسره فان اعتق
وايسر قيل الكفيرة كغز بالمال كذا في المصنف **فصل من قدف**
اي اقرب بقة في اي بشت بالبيت قد فانه لو انكر ولم يكن له بنة سقط اللعان
والقدف الرقي بعبه ثم استعيرت وكعب كما في المصنفات لكن ما في الصحاح
والاساس والمقدمة ناظر الى انه حقيقة في السب لكن في الاختيار لغة الرقي
مطلقا وشريعة رقي مخصوص وهو الرقي بالزنا ونسبة اليه فقد استدركه قوله بالزنا
الصريح لا بكناية مثل ان يقول يا زانية باذان قد زنت قبل ان تزوجك جسدك
اذنك فان زوجته بسخاء صبي سواء دخل بها اولا وفيه رمز الى انه لو قدف
اجنبية او مبانة فلا لعان لكن يجحد والى انه لو طلقا رجعية لم يسقط اللعان
كما في شرح الطحاوي المصنفه فصل في صفة باغلبة على الشبهة وشبهة
امرأة بريئة عن الوطى الحرام والتمه به فلا لعان بقة فلو طوطه بالزنا وشبهة
وبالضمان الفاسد كما في النظم والا بقدف من لرا ولد غير معروف الاب كما في الزناية وكل
من القاذف وكذا قدف صليح في وقت اللعان ولو حكم حقهني شاهدا بان يكون صليحا
وامكننا ناطقا غير محدد وفي قدف فجزى اللعان بين الامميين والمفسقين لانه
جاز قبول شهادتهما بالحكم وانما قلنا في وقت اللعان فانه في الهداية الاكثر
ان اللعان شهادات موكدة بالايان فلا بد ان يكونا من اهل الشراة لان الرقي في
الشراة فمن الظن ان كلام المصنف كلام الهداية على اشتراط صلاحية الشراة
حالة القدف وهي شرط حاله اللعان او من بقي اي بعد منه عند الولادة
او بعد يوم او يومين بان يقول ليس بي ولد ها اي زوجة العفيفة وكل
صديق شاهد كاف في التفت ولم يذكره لان الامم اشترك المعطوفين في العمود
قد طابت الزوجة به اي بوجبه القدف على التخيلاص وديانة الى انما لم
تطلب حقرا لم يطل وان طالت المدة كما في العناص وغيره من حقوق العباد
كما في شرح الطحاوي والى انما سقط اللعان لو طلبت المرأة بعد عدة من رجعي
وبعد طلاق البايين وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره هذا
حياله لانه اللعان كالاخفى لا عن خبر الموصول اي شاركا القاذف في الزوجة

في اللعن وهو في كلال الطرد وشدة عا في حق الكفار الالبا ومن رحمته الله تعالى وفي حق
المؤمنين الاستعاط من درجة الابرار واللعان في كل شهادت موكدة بالايان
من الجانبين موكدة باللعن من جانبه وكعب من جانبه من الله تعالى وانما سمي به هو انه
ليس لللعن الا في قوله تفسيرا او لان كعب قائم مقام لللعن وهو في جانبه يقوم مقام
قدف كعذف وفي جانبه مقام حد الزنا ثم شرع في تعذيبه فيقول الزوج يا امرأتني
بعد ما صهرها بين يدي قائما اربعاً من المرات اشهدكي مقصدا واقسم بالله الذي
لا اله الا هو كما في النظم الى اي باي صادق فيما ربيتها اي شئت ذوقني او ربيتك
من الزنا ان قد ذبحه او من لبي الولد ان لغاه ومن الزنا ونبي الولد ان قد
بها وفي النظم يقول القاضي اتق الله فانها من جنة يعني لعنة وقرعة وعقوبة
فان لم يتق الله يتم الامر ويقول في المرة الخامسة لعنة الله بناء لوصدة عليه
وانما اثر الغيبة على التكلم لانه لا يجلو عن شناعة كالاخفى ان كان كاذبا فما
رمتها او كنت من الكاذبين فيما رمتك به من الزنا ونبي الولد ثم يقول
وقول المرأة قائم اربعاً اشهد بالله انه كاذب فيما رماي او انك كاذب
فيما رمتني به منه ثم يقول القاضي كما ر وقول في الخامسة غضب الله عليهما
ان كان صادقا فيما رماي او ان كنت من الصادقين فيما رمتني به وانما خص
الغضب في جانبها لانها تتجاسر باللعن على نكر كاذبة فاخبر الغضب لنتق ولا تقدر
عليه وانما اثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان الاشارة الى اسباب
التعريف وعن شيبين انا نحتاج الى لفظ المخاطبة كما في المصنفات ثم اي بعد اللعان
يفرق القاضي بينهما فلا فرق بين اللعان حتى يجوز الظهار والابلاء ويجوز التوكار
بينهما وفيه اشارة الى ان التزويق قبل اكثر اللعان غير موجب للوقفة والى ان
بعده لو سأل ان لا يفرق بينهما لم يلتفت اليه كما في شرح الطحاوي والى انه لو
فرق بينهما بعد لعان لم يصح لكن في الظهيرية انه صح لانه مجزئ فيه فبين بطلقة
على الصبي فيجب العدة من النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين واما عنده فمحرمة
مؤدة كالرضاع كما في المصنفات وعثرة الخلاف تأتي في مسائل وبين القاضي
نسب الولد عنه اي يفرق بينهما ويلحق الولد عن القاذف بانه في صورة
بنفيه وعن ابي يوسف انه يفرق ويقول قد الزمتهم وافرجه من نسبه
كما في الهداية ولا يخفى انه ليس بوال على انه اقوى مما في المتن وليس في الزناية
انه هو كصبي كاطن وانما هو دال على انه لو اكدب نفسه ثبت نسبه منه ولو اكدب
غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف فلم يعتبر الا فيما يحتاج الى كتمان قول
الشراة

ووضعت له كوة وحجرة المائدة كافي الصنوع وان بالثاقل عن اللسان حبس جيل
 في موضع حصين سواء كان بجناحه أو غيره حتى يلاقي أو يكذب نفسه أي يترك كذب نفسه
 وح ارتفع اللسان فجدد بعد الكذاب هذا التعذب لا قراره بما يوجب وان ابت
 الزوجة عن اللسان حبس حتى يلاقي أو يكذب نفسه أي يترك كذب نفسه الزوجة فيما
 وماها به فلا تجد بعد تصديق لكن ينبغي نسب لولده ان نفاه فان صلحت الزوجة
 ولزوج لانه كان عبدا قننا وغيره او كافرا بان الت فقد فراقا قبل عرض الام
 عليه كافي النهاية او محدودا في قذف فلم يلاقي وحده ذلك بعد القذف فاقرب
 سوطا للعبه وثمانون غيره وحبس الجحيم كما لم يجلد ثا هذا الا انهما ليسا على
 وجوب الحد فلم يفرق بينهما وان صلح الزوج شاهد اوى لا لانه قننه او
 غيرهما او كافرا يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزواج اكل فذرا قبل
 عرض الكساح عيرا او محدودا في قذف او جنيته او مجنونة او غرساء والزواج
 ناطق او ذانية حقيقة او كما كالوطوءة بشبهة او نكاح فاسد فلا حد على
 الزوج ولا لسان لغيره شرط والسلاحفان الى المتشركان في اللعن تليبا
 لا يجتمعان على النكاح ابد اعلم بربوبه وكذا اغدهما قبل ذوال العفة وصلاحية
 الشراة اما بعده فيجوز انما اش رايه بقوله وان الكذب عنه بعد اللعان قد
 قد القذف وحل لذلك كزوج محدودا نكاحا حرا أي كزوجة المأثمة وكذا حله
 نكاحا حرا ان قذف غيره وجلا كان او امرأة نكح حدها واحد لان الحد ينزل
 فجحد قذف غيره سقط حد قذفها وكذا الوذف غيره فحدت وكذا حل النكاح
 ان زنت اي وطئت حراما قبل التزويق الملائمة كغير المدخولة او المدخولة وصورة
 ان تزنت فطهرت بدار الحرب ثم تسبي وتنفق في ملك رجل فيزني رجلها لان بالزنا
 لم سبق اهلا بالشراة فارتفع اللعان يحكم التزويق اليه اي في المهرات ولعل
 الزنا والكفاية ومن تابوها لم يوفقوا في التامل فيه حيث حرر في الكلام العام
 عن ظاهره وكما بان لم يتصور في المدخولة لان قدما الرجم فحدت ليس له
 فائدة تامة فان نكاحا حرا جلا بعد الزنا كما ذكرنا ولا لسان ولا حد بقذف
 الاخرى اي لا يملك زوجته ولا ينفق الحمل عنده بان قال ليس هذا الحمل مني وهو
 من الزنا وعندها اذا جاءت به لا قل من ستة اشهر للعن وعي اربوبه انه
 لا عي قبل الولادة والاول العي كافي للمضات ويزنبت انت وهذا الحمل
 اي من الزنا تلاحنا للتعذب ولم ينصف الحمل عنه وثبت له منه اذا
 لم ينصفه خلا فني الحمل ومن نفي للولد زمان المهرنة والاستبصار
 بالولادة

وزمان شدة الى الولادة بلا توقيت وقت معين وقد واز في ثلثة ايام وفي
 اخرى في سبعة اعتبارا بالعقيقة مع لغيره ومن نفاه بعده أي بعد هذه الايام
 لا يصح نفيه ولا عي فيها اي في صورتين وهذا عنده وهو كصبي واما عنه فافقه
 نفيه الى اربعين يوما اذا كان حاضرا واما اذا غاب فافقه عنه بعد العلم في مدة
 التزينة كما ذكرنا وعندها في اربعين كما في المضرات وان نفي اول توامين اي
 ولدين من بطن واحد واقربا لغير الثاني يحد لانه قذف ثم الكذب نفسه وفي
 عله بان اقربا لاول ونفي لغيره لا يحد لانه قذف بالثاني وثبت نسبها اي
 التوامين فيها اي في صورتين كالولد اعني امراه بالولد وقطع النسب ثم جاء به
 بولد اخر من العذبة نسبها **فصل في العنان**
 ان اقرب الزوج بالغ ذود كزوجة بقرينة المقام فشمس العنان والحفي والشمس
 والمسحور والخشب المشكل والمعتوه وشيخ الكبر دون الصبي اذ ليس له اية طلب
 التفرق قبل بلوغه ودون نقص الذكر بحيث لم يصل الى فرجه فانه لا يكون له
 طلب التفرق كافي المينة انه لم يصل اليها اي لم يتمكن من وطئ زوجته بالفتح ولو
 يثبت في هذا النكاح سواء كان يصل اليها قبل ام لا كما في الخزانة اجله الحيا
 اي لا يملك الا سلطان يجوز فضاؤه كما في الذخيرة وغيره او قاضي مصر
 او مدينة كما في قاضي خان فلو مر جلد الزوجة ولا غير الحاكم سنة من وقت
 الحضي بلا مانع عرض او غيره كما سياتي قسرية بالاهذ فان المطلقة تنصرف
 اليها وذا الثمثة واربعه وخمسون يوما اذا كان نصف كل شهر ثلثين يوما ونصف
 ستة وعشرون وزاد يوما اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان
 غنة منها ثلثين والباقي ستة وعشرون وفيه اشارة الى انه لم يعتبر القسوة
 بالحساب وذا الثمثة واربعه وخمسون يوما وثمان ساعات ولما زاد اليها
 دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر والشمس اثنتي عشرة مرة والى انه لم يعتبر
 الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الغلك الثامن الى العود
 اليها وذا في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس دقائق
 واثني عشرة ثمانية برصد بطليموس اونس واربعين دقيقة برصد
 الايني في وحي اكثر من الاول بعشرة ايام وربع يوم تقريبا او احدى عشر
 او اثني عشر يوما وربع تقريبا ومن الثانية باحدى عشر يوما تقريبا
 والى لم يعتبر السنة العديدة وهي ثلثمائة وستون يوما والاول طاهر واد
 كما في الخزانة وغيره وهو كصبي كافي الهداية وغيره وعليه اكثر اصحابنا كما في الكبراني

لكن في كميته ان لا اعتبار للشمسية عند اكثر الناس وفي رواية ابن سميعة عن محمد بن علي
 القنوي كافي في الجملة وعن محمد بن الحسن ان الاعتبار للعددية كما في المضرات ولا يخفى ان الشمسية
 اولى بحال الزوج ثم العددية وشهر رمضان واما يوم حيفر فاحتجب عليه من
 اى من سنة تكون له منها لا يحتجب عنه محمد بن ابي حمزة عن احمد بن محمد عن ابي حمزة عن ابي حمزة
 لا يستطيع مع علي بن ابي طالب وغيره القنوي كافي في الحزاة وعن الصادق بن ابي حمزة
 ان اقل من نصف شهر وعن ابي بصير ان ما دون سنة احتجب ولو يوما ولا يحتجب
 عنه احد من وجهه واما ما كان في كميته وان اقرانه لم يعمل اليها فاما السنة
 فرق بينهما اى قال الحاكم فقلت بينهما ان ايجل الزوج عن تطبيقه في شرط للفرقة
 حضوره وجوبه والقضاء وعن محمد بن ابي حمزة لم يشترط كافي في كميته لكن في المضرات
 وعنده ان كميته لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية عن ابي حمزة وعندهما تقع
 باختیارها وهو ظاهر كرواية وان طلبته اى الزوجة التزوق وفراشا
 بان حرق لم يطل ما خبر الطلب بقوله رضى المقام معه وتبين بعد كميته
 بطلته لان دفع الظلم يترك الوطى كما لا يمكن الا به ولها كل المهران
 المتصور من الوطى بها ويجب العدة احتياطا وان اختلفا في الوصول اليها
 قبل التأجيل فادعاه وانكرته وكانت ثيبا ذابيل البكارة بوجه او بكر
 فنظرت اليها النساء بان معنى يجب بياض البيض في موضع البكارة او
 بيضة الحامة المطبوخة المقشرة وقيل بالبول على الجدار فان سال على الخنثى
 فثيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير المبال والاسن المرأة العدة
 فانها كافية وان كانت لاثنين فاحوط فاذا الثابت بالضرورة بتقدير
 بتقدير كافي الكرماني وغيره ومن الظن ان الامم ترد الى الجنس اذا لم يجر
 والجنس لم يدل على العدد عندنا كما تقول فقلن بعد كميته اليها يثبت
 ثيبا بترها لكن لم يثبت وصوله في صورتي الثيبا حلفت الزوج بان لا تعد
 احبتر فان حلف عليه بطل حقا في الفرقة بشرا دهرن مع حلفه وان كل
 اى اتفق الزوج عن الحلف بالسكت او غيره او نظرت اليها فقلن انما بكر
 اجل سنة فاذا مضت كانت ثيبا فالقول له مع اليقين وان كانت بكر انظر
 اليها فان قلن ثيب حلف فان كل خبرت كافي للبراءة والكافي في غيرها فلا
 من نظر من مرتين مرة قبل الاجل ومرة بعده للثيبى كافي في الكفاية وغيرها
 كلام المتن غير وافي ككلام الشارحين ولو اقرانه لم يعمل اليها واجل
 ثم اختلفا فالنقمة هنا اى فيما اذا اجل ثم اختلفا كما لم من التميم

فيما اذا اختلفا ثم اجل وبطل هنا حقا جلفه من قبل التجاذب فانه متعلق ببطل
 لفظا وبه وبطل الثاني معنى حيث بطل اى فيما اذا كانت ثيبا او بكر فقلن يثبت
 ثم اى فيما اذا اختلفا ثم اجل كما بطل حقا لو اختارته اى الزوج قبل تمام سنة
 او بعد ما ورضيت بالاقامة معه وبغير تقييد القاضي هنا اى فيما اذا اجل ثم
 اختلفا فان اختارت زوجها او اقامت عن محلها او اقامت على القاضي او اقام
 القاضي قبل اختياره بطل خياره وان اختار الفرقة فقد مر حشا جل اى فيما
 نقل او قلن بكر ثم والحصى الذى نزع خضيه كالغنيين فيه اى فيما مر من الجبل
 وكونه لبقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يجبل والغنيين كالسكنى من الغنيين
 والاسم الغناية هو الذى لا يعمل الى السكنا وكلاهما او بكر فقط او بعض الثيب او بكر
 لم من الحنفية وكبرى او حقا كافي في الكافي وهذا مل للحصى والسنور
 وغيرها ما ذكرنا لا يخفى وفي الصبي المحجب الذى قطع ذكره فرق بينها في شرط
 حضورها ومقتضاه وفيه اشارة الى انه فرق بغير طلاق لانه ليس باجل وقيل
 بطلاق اذ الحاكم يوقفه وآله انه فرق بين الزوجة والزواج بالغا بالطريق الاول
 وانه طلاق بلا خلاف كما في كميته وعنده حلالا لانه لا يفيد التأجيل بطله
 والمتبادر من كلامه انما لو تزوجت وهو حلاله بما لا خلاف له وقيل هذا من محجب
 واما في الحصى والجنين فالخيار كما في كميته ولا يخبر احدهما اى الزوجين في طلب
 التفريق بعيب الاخر سواء كان فى فاحشا او غيره كالجنين وكبرى والجدام والفق
 والكرهى والجدرى والحجب والزمانة وسوء الخلق والمرض وغير ذلك سوى العانة
 والجب والحصى لما مر فالبرص بياض طاهر الجلد يثام به والجدام داء
 ينشقق بالجلد وينتن ويقطع اللحم كما في الطبقة والفق بالبرص يثام به والجدام داء
 خلقه بحيث لا يدخل الذكر فيه والذكر بالبرص لا يمنع من دخوله فيه من عدة
 غليظة او حرة او غنم كافي في الحجب ويخير عند محمد الزوجة بالثيب الاول بكل
 عيب لا يمكنه المقام معه الا بضر **فصل العدة بالكره**
 مصدر يستعمل بمعنى المدة وسواء قبل ترص يلزم المرأة بزوال النكاح
 المشاكك بالدخول وفيه اشارة الى انه يشك كل بام الولد والصفيرة والمطوأة
 بالمشيرة وبالنكاح الفاسد وبالخاوية وخلوة صحيحة وبالعتدين فانهم
 اكثر من اربعة عشر رجلا كما في كميته وغيرها من كميته في الحمل فالاسن ايام
 الزوج حلالا ما انعصا حرة حرة حرة او كما يترد في لثبوت الحرة للثيب
 تحيى للطلاق اى طلاقا لخل والحصى والمحجب وغيره بعد الدخول

والخلوة الصحيحة فانه لو طلق قبل الغول او بعد الحائض الفاسدة او بعد الحيض عن الحيض
حققة لم يجب العدة ولا مرد على كسوم الفرض يجب كافي قاضي خان وذكر في المحط
انه لا عدة للخلوة الرقاع وان الطلاق اقيم من رجعي والباين بالكنائية او الالة
او اللبس او العتانة او ابائه عن الاسلام بعد اسلامه او ارتداده عنده محمد او
غير ذلك ونسخ بعد الخلوة كالفرقة بنحو الباغ والعتق وعدم الكفاءة وقبيل
ابن الزوج وابائه عن الاسلام بعد اسلامه وارتدادها وارتداد عنده الشيخين
وملك احد الزوجين صاحبه وغير ذلك تلك حيض كوامل من وقت الطلاق او
الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت من حيضة لم تعد من العدة كام ولد اي كالعدة
كام ولد يحض ثلثة حيض كوامل فلا عدة على قنء ومبره مات مولاهما الوالي او
اعتقها ذلك المولود فلو مات او اعتق وهي تحت زوج او عدة فلا عدة عليها من
لزوال فراشه بالزوج او كافر موطوءة تحيض ثلثة حيض بشرة تلك النكاح
كن استاجرة فانه يجب العدة عنده خلافا لها وكن ذقت الى احد من غير امراته
او ملك البين كما ردت ابنة دابة وامه او امراته وقال انما تظن اننا نخل الى
فان اهل حوجب العدة كافي النظم او بسبب نكاح فاسد كالمثمة والموت وبلا
شهود وغيره ما ذكرنا وفيه ثبوت انه لا عدة على الموطوءة بالزنا ولا
على المختلوة بالشرة كافي شرح الطحاوي في الموت اي للموت على نحو ذلك الذي للمتن
فيه والفرقة بقتضاء او غيره كافي قاضي خان وهما مستقلتان بالموطوءة بها
والعدة لمن اي حرة او ام ولد او حرة موطوءة بها لا تحيض للطلاق او نسخ
اموت مولاهما او اعتاقها او الموت او الفقة لصغير فية شادة الى وجوب العدة
على الصغيرة واكثر من اثنا لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير مخاطبة ومنه
ان يقال عدة بائنه داشتن او كبر اي بلوغ المالايس او لمن بلغت حرة
او نحوها بالسن سبع عشرة او ثمان عشرة للطلاق ونحوه ولم تحيض فانها لو طلق
فانسخ حيضها فان عدتها بالحض لا اذا استنسخ بالاشهر بعد كافي
ثلثة اشهر بالا هل اذا اتفق ذلك في حرة الشهر او بالايام اذا اتفق في
غيرها عند ابي حنيفة وفي رواية عن ابو يوسف وعنه وعند زفر تمام شهر الاول
من الرابع بالايام والباقي بالاهلة كافي المحط وقاضي خان والنظم والتمسك بالتمسك
وكذا في المبسوط وقد اشكل ما في الزناية عن المبسوط ان الخلاف في الاجارة والعدة
قبالايام بالاتفاق لكن في اجارة كصغرى ان العدة بالايام لا بالاهلة اجاعا
والعدة لحرة موطوءة او كافر صغيرة او كبيرة ولو غير مختلوة للموت من وقت

لا وقت الخبر

لا وقت الخبر اربعة اشهر حملية او يومية كما مر وعشر من الليالي كما قال محمد بن
او من الايام كافي ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة ليلة كافي النظم وغيره لكن
زيادة على اهل كامل ومائل الى ما في الكرماني عن بعض الصحابة ان الايام تسعة او الاحوط
ما في كافي ان الايام تابعة لليالي ومن الظن ترجيح بذكر عشر في قوله تعالى
يتربصن بانفسهن اربعة اشهر عشر فان الميزان اذا حذف جاز ذكر العدد وولادة
اي تحية او مبره او مكاتبة او ام ولد تحيض ويحلي بالطلاق ونسخ او تولى
بشرة او نكاح فاسد للموت والفرقة حيضتان كاملتان ولو لم تحض
لصغرها وكبريها بالطلاق وغيره او مات عنها زوجها اي انفرد عن زوجة زوجها
بموتة يحض او لا ويختار بها نصف الحرة التي لم تحض او مات عنها زوجها وهو
شهر ونصف وشهران ونحوه والعدة للحامل قبل رجوعها بعدة او بعد الحرة
او الامة الموطوءتين ولو بنكاح فاسد للطلاق ونسخ والموت وكفوقه والعقب
وان مات عنها زوج حبي لم يبلغ التي عشرة سنة وولدت بعد موتة لا قبل من ستة اشهر
عند ابي يوسف اربعة اشهر وعشر عندهما وصنع حملها كله ولو سقطا فانه اسم
ما في البطن فلو خرج اقله وطلاق جميع حل للزوج وطهه وان ضج اكثره بانث فلا
وقيل حل والاول احوط وعن محمد ان العدة تنقضي بخروج البين وهو من المنكح
الى الالة كافي المحط ومن اي حرة او ام ولد حبلت اي حدث حملها بعد موت
المذكور في العدة او بعدها بان ولدت بعد موتة ستة اشهر فصاعدا عنه كرامة
عدة الموت اي اربعة اشهر وعشر ونصف كذا لانها لم تتغير بحديث حمل
وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالي التي حبلت بعد موتة وصنع الحمل اذا ولدت
لا قبل من سنتين كافي الترمذي لكن في الخلاصة وغيره انما من حبلت بعد موت
الزوج عدة الموت ولا نسب تثبت من الصبي الميت في وجهه اي ثبوت حمل
وحدوثه لان اولى مدة مثبت للنسب اثنا عشر سنة وهو لم يبلغه كافي
جامع الصغار وفيه اشعار بان يثبت من غير الصبي في وجهه الا اذا ولدت
الاكثر من سنتين فيحكم بانقضائها قبل الوضع ستة اشهر كافي الترمذي
والعدة لامرأة الفار اي الذي طلق في مرض الموت للباين او الثلث
ابعد الاجل اي العديتين ثلث حيض واربعة اشهر وعشر احتياطا
وقال ابو يوسف ثلث حيض لانها مبان وفيه اشعار بان امرأة الغير الفار
لم يتغير عدتها بموتة كافي قاضي خان وامرأة الفار للرجعي واحد او
اثنين ما للموت من اربعة اشهر وعشر اجاعا والعدة لمن اعتق في وقت

طلاق حتى صار كعدة حرة وانقلب اليها كافتاب كعدة بالشهور للصغيرة
الى الحيض اذ ارات دما كافيا لايضا فاذ اطلق امة صبيحة رجعيها فعدتها
شهر ونصف فان رأت دما صاد عدتها حيفتين فان اعتقت صار ذلك حيفين
فان مات زوجها قبل ان تصفها صار اربعة اشهر وعشرة فملا امرأة واحدة حظ
من اربع عدو ولم ياحتق في عدة طلاق باين واحد او اكثر وفي عدة ميت
كامة اي كعدة امة احصت بين او شهر ونصف اشهرين او خمس بلا انكسار
الى عدة الحرة وامرأة ايسة اي بالغة الى خمس عشرة سنة وحيث لم ينفذ كالميت
او خمس عشرة سنة وربع في اليوم كافي المصايف او ستين سنة او ثلث وستين كافي
او ثلثين وعنده لم ينفذ المصايف الزمان وقد روي بعض يهود روية الدم مرة
وقيل مرتين وقيل ثلاث وقيل ستة اشهر فنقض العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر
والله ذهب لك فلو قضيت فاحض فعدو وكذا في الممتدة الطهر وهذا كما يجب
حفظه كافي فاضحان وذكر في الاحدى ان لو ارتفع حيفها سقطت عدة
اشهر بان بان بها جلد الا اعتدت بثلاثة اشهر بعد ما به اخذ ما كد ويصفي به
بعض اصحابنا واستادينا للضرورة رأت الدم بعد عدة الا خمس اضافة
بيانته اي بعد مضي العدة والفرغ من اشهرها او لامة اي بعد ايام معدودة
من الاشهر الثلثة يستأنف اي يبدأ العدة بالحيض ولا يعد من كعدة ما مضى
منها ولودت الدم بعد الاشهر وقبلة اربعة الى ان لو فرغت وتزوجت
بآخر ثم رأت دما كان كاحدا فاسدا وعليها العدة بالحيض كافي النظم لكن لو قضى
القاضي بجواز النكاح ثم رأت كدم لم يكن فاسدا والاحكام ان العدة ليس
بشرط جوازها كافي المصايف فاراته من الدم احتياضة وهو كافي كافي المصايف
والله استار المص في الحيض فما ذكر هنا مجرد تنبيه على الخلاف كما يستأنف
العدة بالشهور من حاضتها او حيفتين ثم ايسر اي لا بعد
من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبيل الاياس
هكذا لا على المص من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر
الكتب اجمع واكتع وهو منصوب عليه في متن المنسوخ في احوال اربعة
في الفن المنسوخ نسبة المص الى التوهم والقول بان معناه كما ابتداء
اعتبار العدة بالشهور وبعد من العدة ثلثا مضى من الحيض والطهر
ويجب على المعتدة للطلاق كونه وكوت وغيرها وطئت بشبهة
من قبل الزوج او الابني عدة اخرى للوطي وفيه اشار بان لو

وطئها

لو وطئها مستوتة متوا بالطلاق لم يستأنف العدة ولم يجرى لها ثلثا في كافي
وتدخلت اى تشارك العدة في دخول بعض من كل منهما في الا فر وكما كان
الاول والثاني وقها معا في الوقت الثاني فتعدت منه سواء كانتا من جنس
او من رجل من جنس كالميت في غيرها زوجا اذا وطئت بشبهة او من جنس
فاذا تم العدة الاولى لمض بعض العدة الثانية وعليها ان تتم ما بقي منها
فالملقة لباين اذا وطئها الزوج الاول او رجل اخر بشبهة بعد انقضاء الحيضة
ثم انقضت حيفها كانت الاولى وكثانته معا فاذا مضى حيفه كانت الثانية فعدة
ولا نفقة فيها لانها عدة للوطي لا عدة النكاح وكذا اذا انقضت حيفها ثم وطئها كافي
ويمكن ان ينقض العدة ان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضت شهر منها
فحاضت ثلثا اخرها اخر ثلثة اشهر وعشر وعقد اي ابتداء عدة النكاح لثا
عقيب غير عدة اي زمان يصلح لابتداء بعد كيقول بالموت والعشاء او غيره
فلا شك كما اذا فرق في الحيض او بعده بقرينة ما قرن من الحيض الكوامل او عقيب غير
ترك للوطي بان يقول صريحا عزمت على ترك وطئها او وطئها كافي الكرماني قبل هذا في
المدخولة واما في غيرها فان تركها على قصد ان لا يعود اليها اصلها كافي المستصفي
وليس في الكافي ان يشترط كون الفهم تركا للوطي ان يقول تركت كخو كالمص
وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول بويض وفي الفصلين ان ابتداءها
حين يتزوج عند الثلثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة كعقب الطلاق والاحت
لانه السبيل في الهداية لكن في الاسرار ان السبيل كافي كافي المصايف وما
يعوم مقاما وينقض العدة اي عدة النكاح او للوطي وان حبلت الزوجة
سببها من الطلاق او الموت او غيرها فاذا بلغها طلاق او موت فعدة انقضت
من وقتة وفيه اشعار بان لو اقر بالطلاق فقد انقضت العدة من وقتة
وهذا اذا صدقة والا فمن وقت الاقرار وهذا في حق النفقة وابكن
واما في حق كالتزوج باختر او اربع سواها من وقت الطلاق كافي الكافي وان
نكح معتدة نكاحا صحيحا او فاسدا من طلاق باين عن نكاح صحيح كالميت ابتداء
فلو كان عن فاسد لم يلزم المهر والعدة بالاجماع كافي المنصوي وطلق قبل
الوطي ولو كافي يجب عليه مهر تام عندها ونصف مهر عند محمد وذهب ويجب
عدة مستقبله نفقة الباء اي مبتداء كافي المغرب فلا بعد ما مضى منها
وبعد عند محمد فليتها اتمام العدة الاولى كافي الكافي ولا عدة على ذممة اي
كتابية طلقها او مات عنها ذي عنه اذا كان ذلك منهم تدينا واما

عندها فعليا العدة وانما تعرض لها لانه لا عدة على حرية طلقا حري بالانفا
وانما قال ذى لانه لو طلقا مسلم فعليا العدة ولا على حرية خرجت النسا
مسلة او ذمية او متماثلة فالسلام ليس بشرط وانما الشرط الخروج
على نية ان لا يعود اليها كافي الزناية لكن في نكاح الهداية فحضرات وغيرها ان الخروج
ليس بشرط لانهم قالوا انما لو سلمت في دار الحرب وفي ثلث سنين بانته
ولا عدة عليها عده خلافا لها الا الحامل فانه عليها العدة سواء كانت ذمية
او حرة عده وعنه حوازي نكاح الحرية ولا يطاق حتى تصنع الحمل ولو احتيا
الكرخي كما في المحيط وتعد اي تناسف وجوبا على فوت نكاح 2 احد
الزوجة احدا او اقربى حرة او من تحتها كغيره او الكسود او في حادثة اي مشغف
من الزينة بعد وفات زوجها كافي الصبي معدنة الباي بالطلاق والابلا
او اللعان او فرقة اخرى كافي المشايخ والموت حال كونها كبيرة مسلمة
حرة او امة فلا يجب الحد اد على المطلقة قبل الدخول والمطلقة الرجعية و
الصغيرة والكتابة ويجب على قتل ام ولد ومكاتبه بانه او ماتت او
كما في النظم وينبغي ان يقول مكلفه بدل كبيرة لانه لا حد او على الجزية كافي
وغيره وذكر في السراجية ان المطلقة رجعية يستحب لها التعزير والتعذيب
وليس حسن الثياب لترغيب الزوج بترك الزينة ظرف عده والزينة ما
تزينت به المرأة من حلي او كحل كافي الكشف فقد استدر كبعده و
يؤيده ما في قاضي خان ان المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب والمطيب
وكذا ما ياتي في المحيط وليس الثوب المزعفر والمصفر الى المصبر بالزينة
والصفر بالضم بالفارسية يلم وكذا لبس القصب والخز وجو يوسف
بالقصب والخز الا حرك كافي الاختيار والمراد من الثوب ما كان جديدا
يقع به الزينة والا فلا يلبس بل يسه لانه لا يقصد به الا استقرار العورة
والاحكام يثبت على المأخذ كافي المحيط والدهن بزيوت او غيره ولو
غير مطيب والدهن بالفتح او الضم والخضاب اي لا خضاب به والطيب
اي استعماله في البدن او كسوت وكحل بالفتح وكضم اي الاكتيال به الا بعدد
بان كانت صغيرة لا تجد الا احده هذه الاثواب او استكت داسرا او
غيره او اعتادت الدهن او كحلت للمعالجة او مشطت بالسنان
المنقوعة لدفع الاذى في لباسه لانه واجب الرفع شعا فكيف تناسف
عليه واما الامتشاط بالظرف الاخر فالزينة فلم يخرج كافي المحيط

لاحد بترك الزينة ام ولد معتدة عتق بموت المولى او اعتاقه وعتق مضاف اليه
وامرأة معتدة ككاف فاسد ولا يخطب بالغير هو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة
والكس ككن الغنم تخض بالوعطة والكسر يطلب المرأة معتدة الا تعريضا هو الكلام
له وجوبان من صدق وكذب او طلاق وباطن كافي الغريب ويحقق ان تعرض عن حوان
يقصد من اللفظ معناه حقة او مجازا او كتابية ومن سياق معناه موضوعا فامروء
له والموضع به كلاهما معقودان لكن لم يستعمل اللفظ في الموضع بكقول المحتاج
اليه جئت كالم عليك فيقصد من اللفظ السلام ومن سياق طلب شيء وحسبك
بالتسليم في التناحيا وفيه اشارة الى انه لا يصح بغير مجاز بعد اعتقاد العدة
مثل ان يقول كحلك تزوجك بل يقول مثل اريد ان تزوج امرأة كحلك في الحلق
كثيرا لانفاق محسن الي النساء والاحواز التعريف كحل معتدة به انه لا يجوز للمعتدة
الرجعية اصلا وكذا المعتدة الباي كافي الزناية وغيره عن شرح النوازل كافي في النكاح
انه يجوز كالمعتدة في غيرها لانفاقا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى البشرية
وفرقة وكما في فاسد وينبغي ان يعرف الاوليين بخلاف الاخيرين في الظهور
لا يجوز خروجها من البيت بخلاف الاوليين وفي المضرات ان بناء التعريف على الجزية
ولا يخرج معتدة الرجعي والباي اذا كانت حرة مكلفة فاما الامة فمحمدا يخرج
بلا او الولي كذا الصبيبة الا اذا كان الطلاق جيبا فلا يخرج الا باذن الزوج
كافي المحيط والكتابة بمنزلة كعبية كافي قاضي خان وكذا المجنونة والمعتقة وكذمية
كافي المختار وقد ردت معتدة غير الرجعي ويشمل الباي والمختلعة وفي مختار لو انزها
اختلفت على ان لا نفقة لها قبل تخرج زيار المعاشاة والصح ان لا يخرج كالمختلعة
على ان لا سكنى لها فانها لا يخرج من بيتها التي كانت تسكنه وقت كفرة لكونه نكاحا
لا يخرجون من بيتهم الا انه وفيه اشارة الى ان لا يخرج الى بيت الدار وهذا اذا
كانت في الدار ما زال يفرهم لان مختارا بمنزلة السكنى والافخوج والى ان المعتدة
من النكاح الصحيح الفاسد سواء في حرة الخروج وعلى شمس الكلام ان معتدة الفاسد
لا يخرج اصلا لا ليلا ولا نهارا ولو اذن الزوج لان الاعتداء في موضع
الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كافي المحيط وتخرج معتدة الموت
للمعاشاة لانها بلا نفقة في المثلين اي للبر والنزا وتبيت اي تكون في بيت
او اكثره في منزلها ومعتدة المعتدة في منزلها اي منزل زوجها وقت
الفرقة اي فرقة كانت ووقت الموت ظرف المنزل لا حقيقة والالزوم حذف
الموصول هو بعض كصنعة ولادالة للظرف على المعروف وفيه اشار بانزك

لو طلقت غايبة عادت إلى منزلها وكنت سر في اختيار المنزل في الوفاة وبها من
والزوج غايب إليها وفي كرجي إليه كافي المحيط إلا أن يخرج المعتدة بان كان المنزل
عائنه أو مودعاً مشاهراً أو أماً إن أوجده طويلاً فلا يخرج كافي المحيط أو إن
خافت قلبها بالها في ذلك المنزل بالسرقة أو الحرق أو الترق أو خافت لأزدهام
أي ازدهام المنزل وفيها شعاراً بأنه ان خافت بالقلب من امر لميت خوفاً شديداً
فلما ان يخرج كافي قاضي خان أوله بعد المعتدة كراء البت الذي جره الزوج
ومات فاجر عليها في المال فلم تجد لكراء يخرج فاذا خرجت انتقلت حيث شاءت
إلا ان يكون مبتوتة فتنتقل حيث شاءت كافي المختار ولا بد من عشرة أشهر
وجواب بينهما في البائن وأحد الأبوين وان ضلقت المنزل عليها فالأولى
خروجها فجاز خروجها ولا يجوز ان يجتمعا بدون استرة وكذا الأولى خروج
مع فسقة في الكافي ان كان فاستأجنا فمعه فليخرج إلى منزل آخر حسن ان
يجعل أي جميل القاضى بينهما امرأة ثمة قاذرة على الجارية والمنع عن الوطى
ولو أبانها الزوج واحدة أو أكثر أو ماتت عنها في سفرها في مصر أو منارة
بقريته قوله وان كانت في مصر فالنفس بغير موضع الإقامة ظل ولو من
وانما قيده بالابانة لأنه لو طلقها رجعت في منارة وجب لها من المهر والمعتد
مسيرة سفر تبعه في الذهاب ولو كان البعد عن مصر مسيرة خربت ولو كان
بالعكس رجعت فان كان بعد عنها عن مصرها الذي انقضى أو بعد عنها عن
مقصدها الذي يتوجه إلى المقصد بالبر أو كان من يقصد بالك
مسيرة سفر أي ثلثة أيام وليا لها عن الآخر أي المصر والمقصد أقل من مسيرة
سفر يتوجه المرأة إليه أي لا أقل من مصر كان المقصد وفي الزاوية
ان كان بينهما وبين مصرها أقل من ثلثة أيام رجعت إلى مصر وان كان البعد
عن المقصد أقل من المسيرة والا يكن بعد عنها كذلك بان كان البعد عن كل
مسيرة سفر وأقل منها خيرت بين الرجوع إلى مصر وبين التوجه إلى المقصد
مصر أو إلى أي محرم سواء كان عصبة أو لا والعهد أي الرجوع إلى مصر في
الصورتين أحمد كواويل من المقصد لتقيد في منزله ولو انتفى بالكنة كان
كافياً وان كانت قد أبانها أو ماتت عنها في سفرها في مصر أي من أقال
ولو قرية وبعدها عن كل من المصر والمقصد مسيرة سفر بقريته قوله ثم خرج
محرم لأن الزوج إلى دون سفر يجوز بل محرم تقيد المرأة ثم أي
في مصر ولو لم يمسح محرم وهذا عنده وأما عندها فخرج محرم وفي الشارع

وقاضي خان انما ان كانت في منارة وكل منها مسيرة سفر سادت إلى ما في مصر
فإذا من وان كانت في مأمن ترتبت فيه عنه وقالوا إذا وجدت محملاً خرجت
إلى أبرجاشات والاعتد ثم ثم أي بعد الاعتد أو في المصر يخرج المعتدة منه محرم
أي بسببه أو مودعاً وذكر في النسق إذا لم يكن لها محرم أقامت في المصر حتى تنقضي عدة
أو تجد محملاً وإذا وجدت قوماً فيهم نسأ فاحت على نفسها تتوجه وترجع معهم
فصل الحضانة بالكلفة مصدر حضان الصبي إذا رباها كافي القاضى
وشرعاً بزيادة الأم وأخيرها الصغير أو الصغيرة قبل الفرقة أو بولها للأم أي للأم
الصغير بالمستغن ونفقته على الأب حياً وعلى ذي الحمم الصغير على قدر الإرث
بلا جبر أي بلا إكراه للأم على أخذه إذا ابت مطلقاً كما ذكره البتالي وفي الكفراني إذا
لا تجبر إلا إذا لم يكن له ذورهم محرم فاجبرت ح وفيما شارة إلى أن الأولى من المحرم
وان طلبت اجازة المحرم لم يطلبه والامح ان يقال لها أمك أو أديفك المحرم كافي الأم
والى ان يدفع إليها بلا طلب لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المحتجج
قد طلقت أي وفقت بينهما فرقة سواء كانت بالطلاق أو الموت أو غيره ثم أي بعد
الأم بان ماتت أو قبل أو تزوجت بغير محرم أمراً أي للأم الأم وان علت في البعد
ان أم الأب أو من أم الأب ثم أم أبيه أي صغيراً وان علت وهذا الأول ما في
النسب من أم أي الأب لأنه يلزم الحذف أو الانتشار ثم اخته أي الصغير لأب
وأما بنت اخته لأم ثم اخته لأب وفي الاختيار لا يجزئ بنت تأخيرها عن الخالة
ثم بنت اخته لأب وأم ثم لأم ثم لأب ولم تذكر استثناء بالاهل عن الكفر كما هو
العادة فكلام ليس بقاصر كما ظن ثم خالته كذلك أي خالته لأب وأم ثم لأم
ثم لأب ثم بنت خالته كذلك ثم بنت عمته فالولاية من قبل الأم لا
اشفق وفي المحيط الحضانة لبنت الخالة ولو كانت كبت الخال ولو لم يصرح بغير
ظرفي الطرفين أي للأم وغيره فلا حق في الحضانة لأمه أي قنّه ودبره ومكانة
وأم ولد لكن إذا اعتنق صرع كالحراش وفي الشارع ان الأم إذا فارقت
زوجها فالحق للمولود وان كان الأب حراً ولا يفرق بينه وبين أمه ولا يخفى
استثناء الأم عن أم ولد والذمية لا الرتبة كالمسألة في حضانة ولد
المسلم حتى يعقل أي يدرك ديناً في يرضعها حرة كانت أو غلاماً أو مملوكاً
الأم من تعليم الكفر وسكاح غير محرم من الصغير مجبور بالاضافة ويجوز فيه
بالمنعولية والفاعل سخة الحضانة يسقط منها حق أي حق الحضانة
فاذا اجتمع النساء ساقط الحق يصنع القاضى الصغير حيث شاء من كافي المحيط

ومحرم اي بنجاح محرم منه لا سقط حقها كام لصغير نكحت عه اي الصغير
مثل جده ام الام او الام نكحت جده ابا اي الصغير او ابا امه ويعود الحق اي
حق الحضنة اليها بزوال بنجاح سقط ذلك الحق به اي بنجاح النكاح والاحسن
بزواله فلو لم تقربا بنجاح او اقرب بالمينونة صدقت كافي المحرم ثم اي بعد فقد
المذكورات الحضنة للعصبة على ترتيبهم في الارث فيقدم الام ثم الجد
ثم الاخ لاب وام ثم الاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه واذا اجتمع فسحقا
الحضنة في درجة فالادع ثم الامن كافي الاختيار ولكن لا يدفع حبسية
اي لا يدفع القاضي حبسية لا حبسية الى عصبة غير محرم الا اذا لم يوجد محرم فنه
الى افضل موضع كوني المشافقة واني العم ولا يدفع حبسية فاسق ولو
محرم كافي الكافي ما جن اي شخص لا يبالي بما صنع وما قيل له كافي المغرب ولا
يغير في المقام مع ارباشا حفل محرم ولا ينظر الى سبب كسبه كافي الحضنة
وقية اشعار بان يغير اذ بلغ كافي الهداية والمطل كافي من التولد الى الاستلام
الا انه فليسوى فيه الذكر والموت كافي المغرب والام والجد ام الام
او الاب احق به اي الابن الصغير حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس
ويستحي وحده اي يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء ويشده بعده كافي الكفا
وحده حاله وظرف وقدره ابو بكر الرازي يثبت كسبه بنين ونكحنا بسببه عليه كفوى
كافي الخزانة وغيره وهما احق بالنت الصغير حتى يبيض او يبلغ بالنظر
تصير بنت اربع عشرة سنة ودوي هشام عن محمد انما احق بها حتى تسهر
اي تبلغ حد شهوة كما قرئ في النكاح وهو المعتمد علامة لما يفتي به لفساد الزنا
اي اهل الزمان وغيرهما الى الام والجد من بنات الحضنة احق بالنت حتى تسهر
وقيل حتى تستغنى عن الخدمة واذا استغنى الولد عن واحدة منهن فالاول
اقربهم نصيبا فالاب ثم الجد فلا قرب كافي الاختيار ولا تستأخر امرأة
مطلقة انتقضت عدتها بولدها اي لا تحرم من بلد البلد الا الى وطنها
الذي نكحها فيه فلا يخرجها الى بلد ليس وطنها وان وقع النكاح فيه في رواية
الاهل وتخرجه في رواية الجامع الصغير والاول الام ولا الى وطنها الذي ينفق
فيه فيلزم ان لا يخرجها الى بلد ليس وطنها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا
بحيث لو فرج الزوج الى الولد امكنه ان يبيت في اهله وحكم القربين كما بلدين
ولا ان يخرج من القوة الى البلد القرب للتأدب دون العكس الا اذا وقع
العقد فيه لان اهل الكفور اهل القبول ولا يخرج الى دار الحرب اهلا اكلفه الكافي

وهذا اي سفر بالولد الى الوطن للام فقط فلا يخرجها الاب الا ان يستغنى
ولا غيره من بنات الحضنة فقط للصغير **فصل** اقل مدة
استقرار الحمل بالنكاح اي حمل المرأة ما في البطن من الولد ستة اشهر يومه فان
عشرين ومائة نكح الزوج وستين لصلب الاعضاء كافي الحديث فلو جاءت بولد
لاقل من ستة اشهر من النكاح لم يثبت نسبه لمتيقن العلوق قبل النكاح كافي الكافي
واكثرها كثيرا استئذان وغايرها ستة اشهر فيثبت من ذواتها ولد
الزوجة معتدة الطلاق الرضي وقيد اشهادا بشرائط النكاح كصحة حيوان القدر
كالصبي في ذلك الا انه اعتمد على ما قرئ في النكاح ونسب اشراك من جهة احد الابوين
كما قرئ في النكاح وانما جاءت به اي بالولد لاكثر اي بعد الاكثر من ستين من
من وقت نفوق الاحتمال العلوق في العدة باعداد الطهر ما لم تقرا المعتدة طرف
ثبت بانقضاء العدة فلو قرئت به في مدة تحمله لا نقضاء ثم جاءت به ستة اشهر
فضاعده لم يثبت نسبه فثبت الرجعة بوطئه فان الظاهر انتفاء الزنا والحكم
باعتناء النكاح اسر من الحكم بانشاء فلا تعلق في كفوى كافي وانما جاء به
لاقل منها اي ستين لا يثبت الرجعة لاحتمال العلوق قبل الفقرة وثبت
نسب ولد امرأة بموتة اي محتملة او مطلقة بآينة او ثلث واهل البيوت
مقطوعة من النكاح او بموتة طلاقا ولدت لاقل منها اي ستين من وقت
البيوتة ما لم تقربا ففضاء كعدة فانه قيد في العطف عليه فلو اقترنت به ثم ولدت
لاقل من ستة اشهر يثبت نسبه لانها اخطأت في الاقرار فان ولدت لاكثر فلا
كافي الكافي والمتبادر ان تكون مدخولة والا فان ولدت ستة اشهر فضاعده
لم يثبت اذا العلوق متوهم وان ولدت لاقل ثبت للعلم بالعلوق كافي مبسوط
صدر الاسلام لا يثبت نسب ولد بموتة ولدت لتماما ليقين حدوث الحمل
بعد كعدة كافي الهداية والكافي فيمكن في المحبط وشرح الطحاوي والابيضان شرح
الاقطع وغيرهما انه يثبت نسبه بلا دعوة وبشرع قوله سستان الا بدعوة
بالكسر اي بان يدعى الزوج انه ولده في يثبت نسبه كافي الهداية والكافي فيمكن
في شرح الطحاوي ان الدعوة شروط في الولادة لاكثر منها وحمل يحتاج الى اربعة
فيه روايتان والكلام مشير الى ان المرأة لو كانت امه لم يثبت نسبه بلا دعوة
فلو عزل عنها فولدت فاني ظن ان من لم ينفذ كافي المحبط وحمل ثوبان بالزنا
على وطءا بشرع وظن انه جاز في العدة طرفا لوطي وفيه دلالة على انه ليس
بنزاع وقيل انه زنا سقط حده بادعائه الشهرة وقيل انه محمول على انشاء

نكاح أو كافي بسوط صدر الكلام فاذا وجد الزوج والمكر ولادة زوجته
مسلمة كانت وكفاية حرة أو أمة يثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة
حرة عدل كما هو المتبادر فلو نكحها لا عن وكزوجة مشيرة إلى أنها غير مطلقة
خلقا ولو جيبا لم يثبت نسب بشهادة المرأة إذا كان الجمل ظاهرا أو اقرب الجمل
وهذا عنده وأما عندها ثبت بشهادة امرأة مطلقة كافي قاضي خان وكشادة دالة
على أن لم يثبت بدورا وكثيرا لم يثبت كافي الكافي **فصل**
يجب على الزوج نفقة زوجته اسم من الاتفاق والتركيب على المعنى بالبيع يوثق
البيع نفقا بالبيع أي إراج أو بالموت نحو نفقة كدابة نفقا أي مات أو بالوفاة
نحو نفقة كدابة نفقا أي فنت كما في المنونات وشريعة ما يتوقف عليه نكاح
شئ من نحو ما كحل والبيع وسكني فينشا ولا نحو العبد فأنه كحل مجبور على الاتفاق
بالاتفاق وكذا البراءة عند الإبريق وأما عنده فنفقة به ديانة وأما العتق
فلا ينفق به إلا أن تضييعه مكرهه كافي كحل وعزو وقال هشام سألت محمدا
عن كنفقة فقال إنما الطعام والكسوة وحسن كافي الملاحظة وذكر في قاضي خان
أن النفقة الواجبة هذه الثلاثة إلا أن أكثرهم من من المسمى ذهبوا إلى أنها الطعام
فالخبز من اللحم على وجه كدخن أو وسط ومع اللبن أدنى وذات غير لازم لا خشا
الأحوال كافي وكسوة بالضم لكسر اللين كافي المغرب وعزوه أو الألبان
كافي الناج وعزو وفرد تردد وقد روي عن وخامين والحفة وسراويل
وجبة وكثيرا في الثالث في كنفقة لا يلزم لتغير الأوقات والسكنى اسم من المكان
لأن السكن كافي النكاح فيسكن في بيت يجب كزوج كمن بين جيران كمن
كما يأتي وهذه الأسماء ان جعلت على اللسان المصدرية والاحتياج إلى تقدير
نحو الأداء على الزوج أي رجل حر وعبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فان نفقة في
الغاسد ولو كان الزوج صغيرا لا ينفق على النكاح لأن سببا وجوب الاحتياج
بحيث يترتب له الاستمتاع بها وطأ أو دواعي فانه يحرمها عن الأكل والشرب
الاتفاق للعريس بالكسوة لاجل امرأة المطل كافي النكاح والمغرب وعزوه
فلا يتناول الصغيرة مسلمة كافر موطوءة أو غيرها حرة أو أمة وكفنية
كبيرة أو صغيرة نوطاء أي قبل للوطأ في الجملة بلا منة فخرها عنه فيجب نفقة
الرتقاء والزبائ وغيرهما لا يمنع الوطأ ولا اعتبار كونهما مشتركة على
بقدر حالهما أي كزوجين وعليه الفتوى كافي الرديئة وذكر في الخزانة أنه بقدر
حالتها فينفق بقدر ما يقدر والباقي دين عليه كمن في ظاهر الرواية أنه

بقدر حاله وهو الزوج بقدر طاقته وأن كانت مغرط الياسر كافي المصنفات في
الموسرين من الزوجين نفقة أهل الياسر ككسوتهم والياسر اسم من الياسر
الاستغناء وفي المعسر نفقة العسر اسم من العسر الاستغناء
يستعمله بعض أهل العلم إلا أنه غير صحيح كافي الطلقة وقال المحرزي أنه خطأ
محمض وكانه أدبها المزوجة الياسر لكنه ليس في اختار غير الوطأ وفي الزوج
الموسر وكزوجة العدة بين الحالين أي بين الياسر والعسر وفي عكسه أي
عكس ذلك بأن كانت موسرة وكزوج مسر أي بين الحالين أي نفقة الوسط دون
نفقة الموسرين وفق المعسر لما تقدم في الشرع والأطلاق مشير إلى أن قدر
المعسر من كنفقة غلام لا يختلف الطباع والخصم والغلاء فينفق ما يكفيه
بقول عدل عينا أو قيمة وفي الأصل نفقة الياسر كل شهر ثمانية دراهم ونصف
والعسر أربعة دراهم ونصف ولو كان أحدهما مسرا فخير الآخر وبأجرة أو
باجتات فيفرض كل شهر وقال الشيخ أنه غير لازم وقيل في المحترق كل يوم
وفي النجاشي كل شهر وفي المدهقان كل سنة كافي الزاهي وإلى أن الزوج ملي
الاتفاق فلا ضرورة إلى القاضى إلا إذا قدر حاله لا ينفق فان القاضى أن يزيد
على ما فرض ويتقصر عنه الغلاء والخصم المستحيان يطعم ما يأكله لانه مأمور
بحسن المعاشرة والاكتفاء شعربان الكسوة كالنفقة في ذكرنا ولذا
لو حكم قبل مضي الوقت لم يقف عليه بيد الرضا حتى ينفق كافي كحل وذكر في الخزانة
أن مدة الكسوة في النساء ستة أشهر وفي الصبيان أربعة أشهر ولو
كانت العرس حتى في بيتها بها بلا طلب الزفاف وقال بعض أئمة علم أن
لا يستحق إذا لم تنفقه عليه والفتوى على الأول فلو امتنع عن الاستئصال إليه
لا يستغناء مهرها المجل كان لها النفقة كافي كحل أو مرضت حتى
لزوجته صحبة في بيتها من من في بيت الزوج فينفق عليها في بيته إلا أن
تطاول فينقطع لزوجها صاوت كصغيرة فان قلت لا فائدة للظرف لأنها
لو مرضت في بيت الأب ثم زفت إلى بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة
كافي قاضيا قلت لا حاله على الغير شعرة بالضعف والخلاف مع أنه روي
عن أبي يوسف لا نفقة لها إن كانت لا تطيق الجماع وفي الغصوبين أنهم قالوا
أنما يجب النفقة للمريضة في بيته إذا تمكن من الاستمتاع بها وبوجهه والنفقة لها
والاكتفاء بالنفقة دليل على أنها لا تستحق عنها لا دونه كافي كحل لا يجب
النفقة لناشرة ما دامت على تلك الحالة ثم وصنف على وجه الكشف فقال

خرجت الناشئة من بيته فزوجا حقيقيا او كليا بغير حق واذن من شرع
فمن النكاح ما اذا تمت نفقة نفسا ولا استيفاء المهر بعد ما سلمت كما قال
اوليت بنكشة عنده وما اذا كان الزوج ساكنا معها في منزله فنقته
عن كونه حولا عليها فانها ناشئة الا اذا تمت نفقة لحولا الى منزله او مكثري
لها من ملا لا يكون ناشئة كما في قاضي خان وما اذا سلمت نفسا بالزهار
او الليل فقط فلا نفقة لحرة فان لم يكن مكثري او بالليل كما قال الزاهد و
اذا ثبت ان يتحول معه الى منزله او بلد بريدته وقد اوفى مهرها فلو سكنها في بيت
الغصب فان من فليت بنكشة كما في المحيط وبما ذكرنا في اشارة المسائل ظهر
قائده القيد ولا لزوجته بجسمته بين وان لم يتم على دائه او زفت او
فرضها لان الاحتباس لا ينفذ من حرة كزوج وهذا عندنا خلافا لابي يوسف
وفيه اشارة الى انه لو حبس بدين قدر على دائه او بغير حق فلا النفقة والى ان
لوجبت ظلم وجبت كنفقة وهذا عند ابي يوسف خلافا لهما وهو صحيح كما في المحيط
فلا الحسن الاداء ترك الدين ومراجعة في بيت احد الابوين لم تزف الى بيت
الزوج اي لم تزف اليه او زفت وقد خرجت الى بيت احدهما زيارة وهي بحاله
تمكن ان يجلي في محبة او غيرهما الى بيته والا فلا النفقة كما في المضار وذكر
في المحيط اذا مرضت في بيت الاب مرضا لا تقدر على العمل ولم تزف الى بيت
الزوج الا ان الم تمنع نفسا عنه بغير حق وجبت لنفقة ولزوجته مقصود
كرها وعن ابي يوسف لا النفقة والحسن ترك القيد فان لا ليست واجبة
اذا رضيت به وحاجة اي حال كونها لا تكون معه اي كزوج الا ان الم
قبل تسليم النفس او بعده كما ذكره الحضاف وقال القدوري لو بنى
بها ثم حجت مع محرم فلا النفقة عند ابي يوسف خلافا للمجد وفي اشارة
الى ان لا نفقة لمدة الاحاب والمجى لكن يعطى نفقة شهر لان الواجب
عليه نفقة الحرة في نفقته لثلاثة اشهر او شهرين وعن ابي يوسف اذا ادارت
حجة الاسلام تؤمر الزوج بالخروج مردا وبالانفاق عليها الحل في المحيط
وينبغي ان لا نفقة في حج السفر بالطريق الاول ولو كانت حاجة معه
اي كزوج فلا نفقة الحضر لا السفر فاذا اد على نفقة كحضر يكون في بالا لانه
بازاء منقته لا ولا الكراء اي قوة الابل ونحو كم وان كان في الاهل
مصددا كادى ولا في المصنفين نفق الجنس ملقاة او للعطف وما بعد
فيها مرفوع محذوف المضاف عن الاول والثاني او في الاول للعطف

وما بعد

وما بعد محذور وفي الثاني نفق الجنس ملقاة وما بعد مرفوع فانهم من حوزة كل
في المعرفة مع عدم التكرار ومن الظن تقدير لاما هو قيمة في السفر ولا اي
الكراء عليه لانه يلزم منه عمل لا عمل ليس وحذف سيرا وحذف الموصول بالصلة و
حذف حرف وليس بقياس مع كثرة الحذف لما ضرره وجب عليه مهر نفسه
خادم ولو صغيرة قادرة على الخدمة ونفقة النفس من نفقة كزوجة والمعتبر
الكفاية ويحل فيه الكسوة قبض واذ من كرايس وكس وخص وحذف لا خاد
واحد لا اثنين خلافا لابي يوسف الا اذا كانت من بنات الشرف فان يجب
على نفقاتها فلا يجب عليها اذا لم يكن للزوجة خادم وفيه اشارة بانه
يشترط للاجبار على النفقة كون الخادم ملكا لهما كما قال بعض المشايخ وقيل عليه
نفقة الخادم ولو حرة اذ كانت الزوجة حرة واما اذا كانت بنت مغتر
مجرد لها والعلم ان نفقتها لم يجب الا اذا قامت على عمال البيت الكل في المحيط
لا يجب عليه نفقة خادم واحد لا معسر على الحج من الروايتين وهو رواية
الحسن عن ابي حنيفة لان الخادم لزيادة الزينة وذلك في حال البار
وقال محمد عليه نفقة خادم كما في المحيط ولا يفرق بينها اي الزوجين بجزم
اي بسبب عجز الزوج عنها اي نفقة هي ما كوله ولبس ما كنه فلو اخص
معه لهما لاسباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حوايج وهي مقدمة على دونه
وقيل يبع ما سوى ذلك لانه في البرد وقيل ما سوى دست من الشاة والبال
الحلواني وقيل دستين والبال السخى والاسباع عامة كما في المحيط وبه مر
اي بأمر القاضي اياها بحجة عزها بقرينة العطف بالاستدانة اي باستقرض
ما فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة عليه اي على الزوج ليؤدي عنه البار
كما ذكره كس واليه يشعر كلام المغرب لكن التوكيد بالاستقرض لم يصب على الصحيح
كما باقي فالأصح ما قال الحضاف انه الشدي بالنفقة ليقضي من مال الزوج
فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلافه اذا فرض ولم يامر بالاستدانة
فانه لا يرجع الا على كزوجة ثم على الزوج وفيه اشارة الى ان لو استدان
بغير القرض لم يرجع عليه كما في النفقة والى ان لا ترجع عليه الا بالنفقة كما
عليه وقال في الاثر ان ينثرها كالصبر ولا فولم تؤلم ترجع كما في الزاهد
والا كنفاء حثرت الى ان اذا امرت بالاستدانة ولم يدنها اخذ وطلبت من القاضي
التفريق لم يفرق بينها وقال كس في نفق بينها كما اذا عجز عن ايقاع
المحل قبل الدخول فطلبت كسفرين لكن لو فرق القاضي في نفق قضاءه

عند الكفر وان فرق النكاح بالاجترار فني لفاذه روايتان وهذا اذا كان
الزوج حاضرا واما اذا كان غائبا فلا ينقد على الصحيح كما في الحقايق وغيره وذكر
المصنف ان ما يشترط ان ينصب النكاح نائبا عن الزوج فليس كذلك بل هو للضرورة
ومن فرضت مجازا اي نفقة زوجة نفقة كسار لسانه الى اجل اعادة
اي وقطعه اياه فليس له ان يمسكها بمسك النكاح بل هو عليه نفقة يسار
ان طلبت الزوجة نفقة لبا وفيه حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه
الى ان من فرضت يساره ثم اعسر ثم نفقة عساره ان طلب لانه اذا تبدل
حاله فلها المطالبة بغيرها كما في الاختيار لكنه اختار ما ضعفه في السابق
فانه اعتبر حالها ثم وحاله حينها كما لا يخفى ويسقط نفقة كزوجة مأكولة
اي لم يولد في من مضت ولم يولد لرا اما بغيره او بعينه او بعينه بالجن
او غيره الا اذا سبق فرض قاضي بالنفقة مع الاستدانة او لا او ضيا
بشيء معلوم من كل شهر او سنة فان ولادة غيره اقوى من ولادة النكاح
يجب النفقة المفروضة او المرضية لما مضى من زمان الزوج والرضا ماداما
حيين فان مات احدهما بعد احدى هذين او طلقا قبل بعض من الزوجين
منها طرفا النكاحين سقط بالموت او الطلاق المفروض بالبقاء او الرضا
من نفقة لانها صلة سقطت باحد قبل القبض كالربهة وفي خزانة المفتين
ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الراجح وفيه اشعار بانها لو لم يتبين
سقط بالطريق الاول كما في الجمل الا اذا استدانت بامر قاض فانها
لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالتمسك
دوايتان وهي ان لا تسقط كما في الجمل ولا تسترد عند شيخين
مجملة من ان نفقة تجلت في اثارها لمدة مات احدهما قبلها قبل مضي تلك
المدة فارجع الزوج عليها ولا على تركها بنفقة ايام خباثة عن الزوجية وفا
محمد بن ترمذ نفقة تلك الايام على ان جئت وفيه ان جئت فان هلك
لا يتردد خلافه وحسنه في نفقة شهر لا اكثر كما في الجمل ونفقة
عرس القن المادون بالزوج عليه الى القن والعرس اعم من الحرة والكاتب
وام ولد وكفنة الا ان قيسا سوى الاولين بشرط البتة لوجوب النفقة
كما ياتي ويحل في القن المدر والكاتب قنيليا الا انهما لو كانا بنفقة
من كسرها كما في الجمل ويباع القن لا غير غيرها اي في النفقة المفروضة
او المرضية الا ان يغيره الموت او يموت او يقتل مرة بعد مرة اخرى

فاذا اجتمع عليه نفقة خمسائة مثالا ببيع فراشه اذا اجتمع مرة اخرى ببيع اخرى ثم وثم
لان النفقة تجدد وجوبها بمضي الزمان فهو في حكم دين حادث كما في شرح ادرستي
والجمل وغيرهما وقد بعد ما صور له من انه اذا فاضل القاضى عليه الف درهم مثالا ببيع
خمسائة وهي قيمة المشتري يعلم ان عليه دين بنفقة ببيع حرة اخرى فانه لم يجعل
ليستبسط منه على انه ينبغي ان يسقط ما بقي من البيع الاول الى الحق او بالحق كما
في الموت ولا يزيد علم المشتري على علم البايع ولا يؤخذ شيء منه فكيف يؤخذ البايع
من المشتري ويباع في دين غيرها اي غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتجدد بعض
الزمان فاذا بيع في المهر مرة وتبقى منه اخرى الى القن ويجب عليه سكنها
اي سكن زوجة في بيت اي في مكان يصلح ماوى لان ان كانت احب لكن
بين جيرانها الجيران سيما اذا كان من يترحم بالابناء ليس فيه احد من اهله
من الفرة اي ذى رحم يحرم منه كوالدة واخته وفيه اشعار بان لها ان تسكن
مع حرتها وام ولده كما في الجمل وقال محمد بن سلام له ان يحجب غيرها كما في الزاوي
وفيه ايضا ان احسنه ان يجعل كل واحدة بيتا فلها طلب ذلك والا فلا وفي
الملتقط كره وطرا وفي البيت قائم او معنى عليه اوصى عاقل ولو كان ذلك
ولده اي الزوج من غيرها اي كزوجة لمعاداة بناتها لبا الا برضاها
اي بان ترضى ان يكون من اهله لانه حقها وبيت مفرد معين من دار الزوج
مشتملة على بيت له اي لذلك البيت غلق بالتحريك ما يفتح ونفتح بالفتح
كفهاها لخصمها المعقود وفيه من الحانة اذا جمع بناتها وبين حرتها واحدة
اهله في دار فراسيوت واعطى كل واحدة بيتا على حدة ليس له ان تطالب
مكنا اخر والى انه لو لم يكن له البيت واحد كان لهما ذلك كما في الاختيار
وله اي كزوج منع ولدها وولدها وغيرها من الاقارب حال كون ذلك
الولد من غيره اي من ذلك الزوج وليس بصنفه والا يلزم حذف الموصوف
مع بعض الصلة من الدور عليها لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار
بان ليس له منع من ملك الغير لا من ينظر اليها عطف على من ينظر اليها لا يمنع
اولئك اي لا يمنع من النظر ومن النظر ان التقدير ليس لهم منع من النظر
كما ذكرناه سابقا ومن كلامها متى اي في اي وقت شاء اذا حضر فيه
والمنع قطعية كرم وقيل لا يمنع من ذلك والحكم وانما منع من القرار لانه
النفقة كما في الهداية وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولها
عليها كل جمعة اي سبعة ايام كما في الهداية لكن في قاضي خان ان اهله لا يمنع

من الزيادة في كل جهة وانما يعمون السبوتية وبما اخذت من غيرنا وعلى الغنى وكذا
لا يمنع في الدخول والخروج الى محرم غيرها كالحالة وكعمه كل سنة لاسيما على
قال ابن القائل وبالاول يعني كافي قاضيها وهو اي ما قال صاحب القبل الصحيح
دل عليه كلام قاضيها وفيه من القاضى نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان
بغيرها مدة كسر ويبنى ان يرضى نفقة عرس المتواري في البلد ويجل فيه المنقود
ونفقة حمله الذكر والامثلى وابنه لا دينهم غيرها ولا نفقة غيرهم من الاقارب
كالاحوة والعمات لان نفقة هؤلاء اغايب بالبقاء ولا يرضى على الغائب
في مال له اي الغائب ثم بين المال فقال من جنى حرمهم النفقة كما لا كوله الكسبي
او قيمتها كالنفقين والتبر فلا يرضى نفقتهم في مال له من غير جنى حرمهم كالعربي
والعقار كما ياتي ثم اكد ما قلنا فقال فقط ينفقون لا يرضى له دين سوى
النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنى كما ذكرنا عند مودع طرف لم
اوجال او مضارب او مديون وكودية او ولي من الدين في البقاء بالانفا
كما في قاضيها وفيما اشعار بان لو كان المال حاضرا في منزله ينفق من القاضى
اذا علم بالتملك حلقا وكفلا كما في كجيت وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامة البينة
عند ابن بكين خلافا لما في نفقة كما في اخصه اقر المودع او المضارب او المديون
به اي بالودعية او المضاربة او كيدية وبالتملك في نفقة كسبي والنسب
في البوتى كما في مفتوح الكافي ولم يذكر ما لم يعلم من بقرين المقايمة او علم القاضى
عطف على اقرب ذلك اي بالودعية والمضاربة وكسبي والتملك وكسب فان علم
ببعض من الثلاثة بشرط اقرهم بما لم يعلم به وهو كسبي كما في مفتوح الهداية
فمن الظن الاشارة الى المال او الزوجه ويجعلها اي كسبي انه اي القاضى
لم يعطها النفقة بان قالت بانه ما استوفيت نفقة كافي قاضيها وكفلا
اي باخذ القاضى من كسبي كفيلا بالنفقة في قولهم لعلها اخذت فاذا جع
اقام كسبه انه خلفا مالا او خلفا فانك رجوع على الكفيل وكسبي واذا اقرت
باخذها رجوع على خلفا فقط كما في شرح كجيت ولا نفقة عرسه في مال
الذي عندهم باقامة بينة من على التملك اذا لم يعلم واقربا يكون مالهم
واذا علموا انكر والمال ذكر في المال انما لا ترضى عندها ولم يحك عنه شيء عنه
انما ترضى كما في السلم ذكر في العادي انما اذا اقامت البينة على التملك والمال
فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم كسبي جاز بعينه في الطفل وابوه كما
في كسبهم وقد اشركا اليه ولا يرضى بطليله ان لم يحلف الغايب مالا

في منزله ولم يعلم التملك فاقامت كسبي بينة على التملك ليعرض القاضى النفقة عليه
اي الغايب ويأمرها اي يأمر القاضى كسبي بالبينة لا يقضى به اي بالتملك على
ما قال العلماء الثلاثة لان في هذا قضاء على الغايب وقال زفر يعنى بالنفقة
اي بوجوب ادائها وتأمرها بالاكسبة انه عليه فان حضر واقربا بالتملك قضى الدين
وان انكر كلفها القاضى اعادت البينة فان عادت فبها والا ادوها القاضى برده
ما اخذت كما في المحيط لا يقضى بالتملك بالبينة عنه في هذه الصورة وعلى القضاة
بالتخفيف اصلها قضية جمع قاضى اليوم في زماننا على هذا اي قول زفر الحاجة
الى الضرورة الناس اليه ولطافة الرجعي اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي فينفقها
معتدة وانما لم تجب عليه بعد الهرة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان
في الاحترار عنه لا يحتاج الى ذكر المصلحة كما في مصلحة البائين واحد الاكثر
بلا عوض فلا نفقة لا ينفق وان لم يشرط في العقد وقال لا ينفق الا
اذا اشرط فيه كما في كسبهم وكسبه بلا معصية صادرة عنها كخيار العتق
والبائع ووطى ابن كزوج اياها مكروهة كما في الزناية وكسبي لعدم الكفاية
النفقة اي الماكول واللبوس كما في التمس وان ذهب بمصالح النفقة الماكول واللباس
مشيرا الى انها غير معتدة فانما ما يكفينا من الوسط كما في كجيت والسكنى الى المنزلة
الذى يسكنان فيه قبل الطلاق ويلزم ان تلمزمه كاشا واليه فلو تسكن زمانا
وتخرج زمانا كانت ناشرة فلا تسحق النفقة كافي قاضيها والمصلحة ناشرة
للاية فلما النفقة اذ بواها بيتا في العدة سواء كانت كسبه عند قيام كسبي
ام لا وذكر العدة شريها اذ ابوها في العدة والطلاق يابى لسر النفقة
كما في كجيت وتقيم المسند للتخصيص واثار له بقوله لا نفقة لمعتدة الموت
اصلا سواء كانت حاملا ام لا وقيل للمولى من النفقة في جميع الاحال كما في المضرات
ولا المرفقة بمعصية صادرة منها كالردة اي ردتا وان رجعت عنها
وتقبيل ابن كزوج اي تقبيلها ابنة او اباه بشهوة او الزنا بطوعا
والكلام مشير الى ان ردت وتقبله ابنتا بشهوة وغيرها مما هو معصية
لم تفسد النفقة والى ان لا تسكن في هذه المرفقة وهذا اذا خرجت من
بيته والا فواجب كما اشركه في الكفاية وودة معتد الثلث او البائين
مبتداء خبره تسقط النفقة وهذا اذا خرجت من بيت كزوج والا فلا
النفقة كما في الكسبي لان فقط يمكنها اي معتدة الثلث وكذا البائين
ابنه او اباه لانه لا اثر للتمكين ونفقة الطفل الحر فوق راعا اليه الحر

الى حد الكسب ورجح اللاب ان يملكه المملوك وينفق عليه من كسبه فقبل ان يحسن المملوك
عليه من ماله وفيه اشعار بان ينفق على الغنى من ماله فان انفق من ماله رجح على
ماله بشرط الاشتداد والاب اعلم من المولى والمولى انما ينفق عليه بقدر
الكفاية وعلى المولى بعد ما يراه الحاكم كافي كحيط وانما يقيد بالجرم لا حكم المملوك
لاني لا يشاركه الاب في نفقة طفله احد من الامم وغيرها فان كان الاب
موسرا والام موسرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بقدر ريسارها
من قال بعد من رجوع وهي اولى من الحد الموسر وعن اب حنيفة ان ثلثا على
وثلثا على الاب كافي كحيط كنفقة ابويه فان لا يشارك الولد احد في نفقة
وعرسه فان لا يشارك الزوج احد في نفقتها وليس على ماله ارضاعه اي
الطفل لان ما علمه انفسه الزوج وما سواه من الاعمال ككسب البيت
وغسل الثوب وكفح الخبز على الارض لم يوجب له الا ثديا كافي الكفاية اذا
نفقت بان لم يكن له مال ولا اب موسر ولم يوجد حنيفة او لم يأخذ ثدي غيره
وغيرها فحجب على الارض وهو الصحيح كافي الاحتياط وهذا مروي عن شيخين
وظاهر كرواية ان لا تجبر كافي كحيط ويستأجر الاب من ترصده من مال الطفل
بان ماتت امه فورش مالها مثله فان لم يكن له مال من ماله فحيط عند
اي الام طرف ترصده وفيه اشارة الى ان للظفر ان يخرج الى منزله في غير حاله
الا رضاع فان مكث اديا عند الام لم يجب الا اذا اشترط ذلك عند العقد
والى انه يجب الارضاع عند الام وذا عند واجب الا اذا اشترط كافي كحيط ولو
استأجرها حال كون الام حرة له غير مطلقة او مطلقة معتدة من طلاق
رجعي لترصده لم يجز الاستئجار ولم تنحى الاجرة وفي جواز استئجار المعتدة
المستوتة اي المطلقة الثلث او الباي مرويتان في ظاهر كرواية انه يجوز
وفي رواية حسن لا يجوز ولو استأجرها لارضاعه اي الطفل فربما بعد عن
المعدة من رجعي او باني او استأجرها لارضاعه لابتدئ اي كنز حال كونه
من غيرهما صح هذا الاستئجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من
كل وجه وهي اي المعتدة على طلاق باني على احدى الروايتين او الام بعد عدة
احق واولى من الاجنبية لان ارضاعها انفع للصغير الا اذا اطلبت
المعدة او الام زيادة اجر على اجرة الاجنبية في ان يدفع اليها نفقة
البتت اي التي لا يكون لها زوج بالغة او صغرة ولم تذكرها لانها لا تفضل
في البطن ان الاولى ترك القيد والابن الكبير دعتا بفتح كرواية كسري الميم

اعلى الذي

اي الذي طال مدته زمانا كافي الموز او الذي لا يمشي على حليه كافي المذهب واليه
اشار في الطلبة وفيه رمز الى ان نفقة العاقر عن الكسب على ابية فيدخل فيه المعتق
والمستثنى الاعضاء والرجل الصحيح الذي لا ينفق على الكسب وطالب العلم الذي لا ينفق
اليه وهذا اذا كان به رشد كافي كحيط ولذا قال صاحب المسئلة انما انفق بغير
وجوب فان قليلا منهم حسن السيرة مشتغلا بالعلم الديني واكثرهم فاني شرحت
اكثر من خبرهم بخبرون الدرر سافة لخلافات ركبته حذرهما في الدين اكثر
من نفقتهما بشغل طول الزمان بالسجدة وكيفية الوقوع في الناس وغيرها
ما يستحقون به نفقة الله والمملكة والناس اجيبين فالتي اندكى البنفس في قلوب ابائهم
وينزع عنهم النفقة فلا يعطون منها في الملبس المطاعم وهم يطلبون ويؤذونهم
معودة التايف وعلم السلف حالهم هو الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم
على الاب حتى من من الاقارب خاصة كافي الظاهر كرواية بدعي وقد مر عنه
ان ثلثا على الام وعلى المولى اي موسر ذي دهم محرم دون غيره من نحو الجد
والمدبر والمكاتب وام كولد يسار العطرة بان يملك ما فضل من حاجته
ما يبلغ ما في دهم فصاعدا وعن اب يوسف ر الزكاة وعن محمد بن
الفاضل على نفقة شهر النفس وعياله فان لم يكن له شيء واكتسب كل يوم دهما
وكفاه اربعة وواحد ينفق الفضل عليهم واليه ذهب الحنفية فان لم يملك
عن كسبه فلا شيء عليه لكن يؤمر ديانة ان لا يضيع والده والاول هو الصحيح كافي
نفقة اصوله من الاب والام والجد والجدوة الفقهاء سواء كانوا قاضين
على الكسب او لا وهذا ظاهر كرواية وقال الحلواني ان الابن المكاتب يجبر
على نفقة اب الكاسب خلافا للشيخ وفيه اشعار بان لا يجبر الابن على نفقة
امه ابية وام ولده وامة الا اذا كان بالاب علة يحتاج الى خاد يجبر
على نفقته وعن اب يوسف انه يجبر على نفقة امه ابية اذا كانت عنده مطلقا
بالسوية على الابن وكنت وعن اب يوسف انه يجبر ولو ادهما فابن
اليسار وعنه انه يفرض عليها اثلاثا والاول اظهر وفيه اشعار بان
لو كان واحدا اكثر مالا فبالسوية وقال مشايخنا انها لو تفاوتا
في اليسار تفاوتا فاحث يفرض بقدره كافي كحيط ثم شرع في اخصر
فقال يعتبر في اي نفقة الاصول القرب والجزئية اي النفقة على
القريب ان استويا في الجزئية وعلى الجزء في القرب في الظن ان ذكر
الجزئية مستردك اذا الحكم في نفقة الاصول ولا يعتبر الاثر كما هو رواية

ففيمن اي في قبضة اصل له بنت و اي بن كان كل النفقة على البنت مع الاستواء
في الجزئية والارث وفي ولد بنت و اخ لفقير كان كل النفقة على ولدها
اي البنت مع استوائها في القرب وكون الاخ وارثا لان الولد جزء وعلى المهر
يسا لفقيرة نفقة كل ذي رحم اي قرابة منه محرم لا يجوز التنازع بينهما
مثل الاخوة والاختوات واولادها والاعمام والعمات والاحوال والخال
فلا نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم غرضي رحم كزوجات
الاباء وكسنيين والاصهار والاماء والامهات والاطحاة والاختوات من
الرضاعة واولادهم والمتباعدان يكونان المحرمين من جهة الرحم لاسيما في
فلا نفقة عليه لان ابن عم هو ابن اخير من الرضاعة والاصول والفروع مستثناة
عن ذلك كما لا يخفى صغيرا وصغيرة او بالغة فقيرة او ذكرا من اعمى
هو مستدرك لان كزانه تكون في ستة اعي و ذاهب كبدن والرحلين و
ذاهب كبدن والرحلين من جانب والاخرى والمخلوج كما في احكام كصغار وحق
الماداء محرم فقير غير كسب سواء كان ذمنا او صغيرا او صغيرة او كبيرة
فان في الصغار مطلقا شرط الفقر وكذا في الكبار لانها في
الكبار الذكران فهي شرط مع كزانه وفي الكل كونه غير كسوبي كافي
واعلم ان الموكرا المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والثاني انه
اهل للارثه فاشد الخ لا ولا يؤوله على قدر اخذ الارث منه كلا او بعضا
فمن له خال او عمات فهي عليها بقدره الا اذا كانا محرمين فعلى الخال
ويجب ان كانت واما لم يذكر له مثال لظهوره ثم اشار الى الثاني
ويعتبر اهلية الارث اي قابلية كونه وارثا لا حقيقة اذ لا يخل
في حال الحرة فينظر عليه لا على كوارث حقيقة فنفقة من له خال او ابن عم
موسران على الخال لانه ذوو رحم لاهل الارث دون ابن العم وان كان
وارثا لانه ليس محرم من المظن ان الاولى في التمثيل خال وعم لاب لان
المحرم في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو عن نزاع مخالف لكل المزمع
الا انه انشع ظاهرا ولا نفقة لاحد مع الاختلاف بينهما دينا
كالقفر والاسلام وقد اشعار بان نفقة التي على الموكر التي هي مثالا
اشد اليقيني التكميل الا للزوجة والاصول اي كوالدين والفروع اي
المولودين فانهم بعد تحقق النفقة فالزوجة بحكم العقد والباقي بحكم
الكولا بخلاف سائر الاقارب فانه بالوراثه ولا ورثه مع هذا الاختلاف

ولا نفقة لاحد على الفقير الا لها اي تزوجة على الزوج ولو كانا معمرين ولها
ابن موسر يؤمر الابن بالاقراض على كزوج ولو كانا سباحين اذا ايسر رجوع عليه
وكذا اخوها الموسر كما في الجحط والا للفرع اي المولود من الفقراء على الاب الا
اذا كان محرا والام موسرة فعلى الام ولو كانا سباحين رجوع عليه عند الباء
ولا يضر وجوب نفقة الخادم والملوك على الفقير لانه في بيان نفقة الاحرار ولا نفقة
لغير اسم مستتب اي اذا غنى الالهة اي تزوجة وباع الاب عرض ابنه بالمسكون
والحرثة اي ماعدا الفقير والمأكول والمليس من المنقولات وهو في الاصل غير النفقة
من المال كما في الموزب والمقاييس وغيرها لا يسع عقاره بالنفع في اللغة الارض
والشجر والمتاع كافي الجماع وغيره فهو شامل للمنفق وفي الشريعة العوجه مبنية
كانت اولادها في العادى انه العوجه المبنية لا يخلو عن شيء فان البناء ليس من
العقار في شيء كما لا يخفى على المتبحر لنفقة اي نفقة نفه استحقاقا وقالا لا يبيع
وقية اشارة الى انه لا يبيع كزيادة على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عن
ابيه وعقاره لنفقة كافي شرح الطحاوي ولا يبيع الاب عرض ابنه مطلقا ليدن له
اي لاب عليه اي لابن سواها اي لنفقة وهذا اذا كان الابن كبيرا غاييا فاذا كان
حاضرا فلا يبيعها اجماعا كما يبيعها في نفقة اذا كان صغيرا كما في العادى وغيره
و ١٢٧ لا يبيع ماله من الوض والعقار قاله كلمتان او ثلث وفي الزاهدى اوقع
في المختصر من قوله باع ابواه فالالف فيه من الكتبه كمن في الخلاصة ان في القضية جواز
بيع المايورن اما في ظاهر الرواية فاللام لا يبيع لنفقة لان بيع الاب على خلاف
القياس فحين مودع الابن لو انفق على كونه دينة على ابويه او ولده او زوجته
بلا امر قاضى وقيل لا يضمن والاولى هي فلوا عطاهم بامر القاضي لا يضمن كافي جحط
لا يضمن الابوان وكذا الولد وكزوجة كما اشير اليه لو انفق ماله من جنس حرمها
عندهما بوديعة واذا قضى القاضى بنفقة غير العرس كالولد وذو الرحم
ومضت حرة بدون الاتفاق سقطت نفقة تلك المدة فلا يبيع نفقة الاقا
دينا بعطاء القاضى وفي الخلاصة فيه دوايتان وقبل هذا اذا كانت المدة
اكثر من شهر وفي الجحط من شهر وقيل لا خلاف انه لا يبيع دينا واما الخلاف
في الموضوع في الفتاوى ان بعد العصى يصير دينا بخلاف سائر الاقارب وفي
ان بعد العطاء او الصلح يؤخذ نفقة ما مضى اليه ان ياذن القاضي فلو لم
لمسحى بنفقة بالاستدانة عليه في لا يقطع بعض المدة ونفقة الملوك عند
اوقات ولم يشمل المكاتب والملوك المشترك على سيده سواء كان فقيرا

او غنيا فان ابي السيد على الانفاق كسب الملوک وانفق على نفسه وان
الملوک عنه اى لكسب بعد صغر غيره ففى العبد وكفته امر اليه ببيع
وفى المبرور وام الولد يجبر المولى على الانفاق لا غير كافي المحيط وذكر في الزاوي
لو قدر ان يترك على الملوک في نفقته ليس له ان ياكل من مال سيده كذا يكسب
في كل الا اذا كان صغيرا وجارية او عاجزا عن الكسب فله ان ياكل وان لم ياكل
له في الكسب فله ان ياكل من ماله قدر كفايته ثم اراد هذه كرواية مع لفظ
المع في اخر الكتاب ينشأ عن رعاية حسن الاحتكام باعانة معتق كرواية
كتاب العتاق لما ذكرنا ان الطلاق في ذوال الملک وهو اقل وقوة
عقبه به وهو العتاقة ولعنق كلها بالفتح الخروج عن كرق والعتق بالکسر اسم منه
وشريعة قوة حكمة يصير بها احدا للعتقاء وكشادة وغيرها والمراد بالعتاق
فانه المواني بالفتح وقد جاء في ذكره المطرزي وهو يفرق بينه وبين الملوک
الملوک والملوک حتى يزيل ما يجب الكفر من النار باذنه اشره دل عليه الخبر
من الاخبار وصح من الآثار وفي الزاوي يستحب ان يعتق الرجل عبدا والمرأة امة
وفي الاختار يستحب ان يكتب كتابا به ويشترط عليه خوفا من التجاهد بهج من حر من الحر
بالفتح وهو لونه الخوص وشريعة خلوص حكمي يظهر في الادنى لانقطاع حق الغير عنه
مطلق فلا يبيع من العبد المجنون وجب من المسلم والكافر وحسن كراة والكفر
وينبغي ان يشترط استقراء الملك فانه لو اثنى اربعة اشياء فبقيت لم يعتق عليه
لانه انتقل منه الى الملوک كافي وكالة الكراة في غيره بصريح لفظه اى بما استعمل فيه
وعنه وشرا من بحر العتق والحر غيرها سواء كان في جملة اسمية او فعلية ثم اثنى
او غيرها عن فقيد اخطا فعتق لوجوبه على سائر اعتقتك وعنه ان لا يعتق كافي
بلا حاجة الى نية كانت حر اى ذوق او ذات قر والتاء منزهة او مكسورة
كلما خطا بالعبء او الالة في عروق المغانم من الكسب ان الفقهاء لا يعتبرون
الا عراب الاخرى ان قال رجل زفيت بكسر التاء او امرأة بنتي وحسب هذا
العتق وفي المحيط لو قال لبيد انت حرة او الالة انت حرة فعتق او معتق
بنحو التاء من الاعتاق وهو ازالة الملك او اثباته العتق كايحى او عتق
وينبغي ان يكون عاتق كذلك لانها صفتان من العتاق كافي الفحى او العتاق
كافي التهذيب او انت اعتقتك ويجوز ان يعطف على الجملة وانا اخرت
لان الاصل في الحر الا افراد او محرم بالفتح اى معتق او حررتك او مولاي
او هذا مولاي اى معتق فانه يعتق وان كان مشركا بينه وبين الناصر

كان القرينة معينة له فليعتق بالبيع او يا مولاي او يا قراويا محرم او يا
او يا اذا اذا استماه به ثم ناداه ولو قال عتقت بهذه الالة اخطا
المباطل صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف ما هو لانا جعلت انشاء كافي كذا
وذكر في المحيط لو قال اردت للعبد عتق ديانة وقضاء لانه واجد في العتق كذا
ولو قال لفلانة انت مولاي او يا مولاي اختلف المشايخ فيه كما لو قال له
يا سيدي اذ قال لفلانة يا سيدي وفي مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا اخي
اولا يا كذا بانو لم تعتق على صحيح وفي المحيط لو قال تو ازا د ترا مني لم تعتق
ولو قال انت عتق من فلان وعني به عبدا افرعتق ديانة لا قضاء وراسك
حر ونحوه مثل يد قائم وعمر فلانة هل فيه كاطن مما عدي به عن كل البدل
بيان نحوه اى كذا والوجه وكيفية وكفرج وغيرها مما في الطلاق فلا يعتق
بتو له بك او جلك حر لانه لا يغيره عنه لكن في منظر قبل لا يعتق بغيره
فوجبك وفي المحيط عن ابي يوسف انه يعتق بركا بذكره والاكتفاء ولا يخلو
عن شيء فانه لو اعتق جزءا شاعرا كالثلاث وكره عن ذلك الجزء عنده
وسمي في الباقي وكلمة عندها كافي للاختصاص وصح بكنائيه اى كناية لفظ
العتاق او ذوى العتاق وتحتق كناية في الطلاق كذا عليك لاني بعثت
او اعتقتك وكذا في الماشية الحرة الآتية ولا سبيل الى ملكك عليك لان
العمل بحقيقة اعني الطريق غير ممكن اذا اثنى في الالة ان يجعل كناية عن الملك
ولا يرقى عليك وهو نصف وشريعة البحر الحكي كايحى وخرجت من ملكي
وخليت سبيك وقوله لامة قد اطلقتك اى خليت سبيك وخلا لامة لانه
في الالة عني طاعتك وان لم يستعمل فيه كافي الزاوية وذكر في المحيط عن ابي يوسف
لو قال الفنون تا حارا فعتق عتق ان ذوى ويصح الاعتاق بدون نية عندهم
بهذا ابني للعبء وهذه بنتي للامة للاصغر سنا بحيث يولد مثله لمثله سواء كان
مروفا كمنسب ولا والا كبر عطف على الاصغر فصح عنده اذ الم يولد مثله لمثله خلا
لها واجتج محمد على اى حنيفة فقال الا تولى انه لو قال لفلانة هذه انتي او جارية
هذا ابني لم يعتق ثم قال بعض المشايخ انه على الخلاف ايضا وكثيرا ما استشهد
محمد بالخلاف على المختلف والعرض نقل الكلام الى الاوضح وقال بعضهم انه
على الوفاق وهو المهر ولو قال هذا اولدى الا كبر عتق قضاء ولو قال له
هذا عمتي او خالي او لها هذه عمتي او خالتى عتقت ولو قال هذا اخي او هذه
اخي لم يعتق وعنه ان يعتق كما لو قال هذا اخي لابي او ابي الكمل في المحيط

وذكر في النظم انت وادي كذا ابني ولو قال لا كبر هذا جدي او لكبري هذه جدي
تعتق اتصافا ولا يعتق لو قال للصغير او الصغير ولما فرغ عما يعتق بالنية
شرع فيما لا يعتق وان نوى فقال لا يصح بيا ابني وبيا اخي في رواية الحسن
وفي النوادر انه يصح وهو صحيح ولو قال بجه من لم يعتق على كبري ولو قال
لعبده يا بيا لم يعتق كافي للصغير ولو قال يا بني يا بنته بالتصغير من غير اضافة
لم يعتق كافي الاهدائه وعن ابي حفص انه لو قال يا بني بغير الباء لم يعتق وبالنسب
عتق كافي للجنس ولا سلطان عليك بمنزلة الامه ولا يده وللفظ ان يلفظ
الطلاق كناية اي طلاقا مع نية العتق اي اذا قال لامة انت طالق او خلت
او بنته مني او حرمتك لم يعتق كافي الاهدائه وان نوى ولا يصح بقوله انت مثل الحر
او الحرة وان نوى وقال بعضهم انه يعتق ولو قال لو ادعتك لم يدين قضاء
وكذا لو قال مثل هذه لامة كافي الزناية بخلاف ما انت الاحرف فانه يعتق بخلاف
ما انت الا مثل الحر كافي المحيط من ملك بالشر او الهبة او الهبة او غيره و
الملك اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا ذا ذمة
محرم منه هبة ذ او حرة للجوار وهو عام له والمناسبة معتقبة وفيه تشابه
بانه عتق بالملك قرابة قريبة كالولادة ومتوسطة كالزناية المتبادلة بالبحث
ولم يعتق بعبدة كسبت العم ولا محرم غير حر كالمحمم بالرضاع والصهرية او
من اعتق لوجه الله اي لله نفع او لوجهه فحصل له ثواب عظيم فانه فعل
المسلمين او للشيطان ولد ابليس او كل متمر او للصغير المولى فحصل له
عذاب اليم فانه فعل الكافرين او اعتق مكرها او سكران من الخمر والزبيب
او البنية او غيرها واكتفت بما ذكرت من الطلاق فان عتق السكران كطلاقه
كافي المحيط او اضاف عتقه الى نفس ملك او الى سببه كقوله ان ملكك او
اكثر منك فانتحر ولو قال لك لملوكه فقد عتق عليه جبري كافي المحيط
او الى شرط مصدر بان يحكيها كما هو المتبادر نحو ان فعلت كذا فانت
حر ووجدا اعلم الملك شرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجوده كقول
كالو قال انت حر على ان تدخل الدار كافي المحيط عتق المملوك في الصور الثلاث
ولا حاجة الى هذه الجملة لوضوح الخلاف اليمن كالاختصاص الى ما ذكره المصنف
ان الجزاء خبره وعابده وغير محذور في عتقه مملوكه عليه فان الجزاء شرط
بتامرها وكشوط شمل على عابده على ان حذف الضمير المحذور ليس بقياس
الا في موضع ليس هو منه كافي الرضى كعبه اي كعتق عبده في او مدبره ويدر

فيه القنة والمديرة وام الولد تبع لم يحرر اذ اخرج اليها فلم تعتق اذ لم يخرج اليها
اذ ابيع من مسلم او ذى فانه يعتق قبل فخر المشرقي كافي قاضي غياثا مسلما ولو كان
في شمل المشركين كافي النظم وكل يتبع امه ليرجع ما رها باستقراره في ماله
في الملك ويرق فان كانت الام ملكا فالحر ملك وان كان رقابا ملكا فارق الملك
كالكتار في دار كعب فان كانهم ارقاء غير مملوكين لاحد كافي استيلاء المستصفي
فما ذكره كعب وعمره ان لم يرق لم يوجد مملوكا مالا يخلو عن شيء فالرق عجز شرعي
لا اثر الكفر والملك اتصال شرعي بين المملوك والمالك يبيع لمصر فيه مانع
تصرف غيره وسياتي زيادة تفصيل وفي العتق وفروجه اي فروع العتق من
الكتابة والله يدروا بنية الولد ولذا لو روج ام ولد من احد فملك منه ثمنه
المولى عتق المملوك كانه من كل التركة هذا الا ان الماطلاق مشكل بان الولد لا يبيع
المديرة المقيمة كافي قرأته المقتبين الا ان ولد الامة من قبل مولاها حر
وليس يتابع لامة لانه من مال ابيه وهذا حال مولدها من ابي مولدها وولد له
ولده كما اذا فوج وحل حجابته من ابنة وهو عبد لا يراذله فولدت منه فان
هذا الولد حر وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد للمولى كافي الظهيرية
ان يعتق بعض عبدين او امته كالربع او النصف او غيره صح
الا عتاق اي صح ازالة ملكه عن ذلك البعض وفيه تشابه الى ان العبد لا يتكلم
الا من ازالة هبة المكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفة الفاء
ولذا لا يبيع والى انه لا يتكلم من ازالة شئ من كرق فيبقى كله وذلك
لانه صفة له كالحق فلم يكن مملوكا له كالحق وذلك لانه حتى الله كاعتق
للكفر ارجح العادة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة الملك
يعقبه المعتق كما اذا تم فعل القاتل في بنية يعقبه انزها في الروح فالرق كالعق
لا يتجزى والاعتاق كالمالك يتجزى ولذا قال سعي اي عمل العبد وكسب جوبا
من السعاية بالكرسي لعنتي بقبته فيما بقي من ملك المولى وحرره اليه
وهو اي المعتق البعض كالمكاتب في ان لا يبيع ولا يوث ولا يورث ولا يورثه ولا يتزوج
ولا يقبل شهادته ويصير احق بكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والعتاق
يرزول بعض الملك عنه كما يرزول ملك اليد عن المكاتب بل يرد الى الرق لو حزن
ذلك المعتق البعض عن سعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي
ان المولى يعتق الباقي عنه عند عجزه في لا اختيار قال صلى الله عليه وسلم من عتق
شخصا من عبده فعليه عتق كله وهذا كله عند ابي حنيفة وهو صحيح كافي الضمير

واعلم ان كلامه لا يخلو عن شيء وحق الاداء الى الملك فانه لا يرد شي من موقوف
وقال اي ابو يوسف ومحمد ان اعنت بعضه عتق كله لان العتق مطاوع والآفة
اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يجزي كالعنت ولذا عتق كله وليس الاستسعاء
عندها ثم اشار الى فوايد اخرى من فوايد الخلاف فقال لو اعنت شركي
عبد حظه اي نصيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن اعنت الشريك الا في
حظه منه او كاتبة او دبره او دبره كافي الاختيار وذكر الزاهد
انه اذا دبر حظه فقد سعى وعتق بالاداء والولاء في هذه الوجوه او
استسعى العبد في قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع اليه العبد على العتق
او من شركي الاخر العتق حال كونه موكرا بالمال كعتق رقيق ان كان من المال
والرضى سوى ملبوسه وقوت يومه كذا قال محمد ومنهم من اعتبر بدار حرم العبد
وعلى ابي حنيفة انه قال الموكر الذي له نصف القيمة سوى المنزل والى يوم وقته
البيت و ثياب جسده والاول الهبة كافي كحيط قيمة حظه يوم العتاق منقول
عن الثاني وقيل شاذة الى ان الاعتاق في البس يومه ولو لم يعتق فله
السرفه ثم اعلم لم يقط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار الاستسعاء
والتفويض لكن اختار الاستسعاء لم يرجع الى التفويض كالاختار التفويض لم يرجع
الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا احكم به حاكم كافي بحيط والى انه اذا اشترك
بين جماعة جاز ان يعتق بعضهم خط ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق و
بعض السعاية وكذا الورثة في رواية محمد وروى الحسن ان ليس لهم الا اجماع
على التفويض او الاستسعاء او الاعتاق وفيه خلاف للصاحبين كافي الزاهد
لا يضمن مكره بل يعتق او يستسعه وعلى ابي يوسف انه يوجب من حله وصفا
يعقل فيأخذ من احرته كالحالمدين والولاء اي الميراث منه كلها الى الشريك
بقدر حظه ان اعنت الشريك الا في الاستسعاء العبد والولاء للمعتق ان
الشريك الاخر قيمة حظه ورجع العتق به الى الضمان على العبد اي حله
الاستسعاء كافي له الاعتاق وكذا يبر والكتابة على ما قال ابو حنيفة وقال
في صورة اعتاق الخط له الى الشريك الا في ضمانه الى المعتق اذا كان غنيا
والسعاية فقرا او لم ياذن بالاعتاق فقط فليس للمعتق الرجوع بالضمان
على العبد كافي شرح الخطاوي ولا للشريك الاستسعاء غنيا ولا الاعتاق غنيا
او فقرا اذا الاعتاق لا يجزي والولاء للمعتق عند ما في كل الاحوال ومن ملك
ابنه او غيره من ذى رحم محرم منه بالشر او الارث او الرهن او غيره حاله كونه مالك

شركا ثم عتق او عتق حقه نصفه او غيره ولم يعنى حقه شركا ولو موكرا
سواء علم انه ابن شركا او لا وعنه انه عتق اذا لم يعلم ولا لشريك الخيار بل عتق
نصيبه والاستسعاء وقال حنفي الاب حصة شركه غنيا وسعى ابنه فقرا الا
في الارث فانه لم يعنى بلا خلاف لودم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عتق
وله جارية فزوجها احدهما فولدت ولدا ثم مات المورثان فانه عتق الولد
لانه ملك يارث وان قال من له عبيد لعبد به عنده احد كما خرج من واحد
منها ودخل ثالث فاعاد احدهما حر يورث ميراثا لبيان كاشا واليه بقوله
ومات بلبان فان بدأ ببيان الايجاب الاول وقال عتيت به الثالث
عتق وبطل الايجاب الثاني وان بداء بالثاني وقال عتيت به الخارج عتق
ويومر بيان الايجاب وان بداء بالثاني وقال عتيت به الثالث عتق وعتق
الخارج بالايجاب الاول وان قال عتيت به كذا اخل عتق ويومر بيان الايجاب
الاول عتق عندهم عن يثبت على ثلثة ارباعه وسعى في ربه وقيل ساج فان
العتق لا يجزي بلا خلاف ويمكن ان يجاب عنه بما ياتي من جواب المجزى الاعتاق
وعتق عنك شيئين من كل من غير وهو الخارج وكذا اخل نصفه لانه عتق
نصف الثقات والخارج بايجاب الاول المد ائتمرها ونصف كذا اخل الثاني المد
بينه وبين الثقات وعتق ربه لانه بطل ما لا في النصف في الحر فلم يبق
الا الربع وعتق عند محمد ثلثة ارباع من ثقت ونصف من فرج ورجع من
دخل لان بالايجاب الثاني عتق ربه كل من اخل والثابت عنده والحمد لله في
في الكافي وان قال ذلك في مرضه والسرهم اعني رقبته وثلثة ارباع رقبته عندها
ورقبته ونصف رقبته عنده خرج عن ثلث المال او لم يخرج لكن الورثة ان لم يوافقوا
المعتق عتقت تلك السرهم وان لم يخرج وارث من كونه ربة والمال هو كعبه وقيمتهم
سواء جعل عند كشيئين كل عبيد سبعة من السرهم حتى يخرج منه سرهم العتق
والسعاية لان حق كل من الخراج وكذا اخل في السرهمين وحق الثابت في ثلثة
فلتت سرهم العتق سبعة وسرهم السعاية اربعة عشر ورجع عتق ممن
يثبت ثلثة من الاسباع ومن كل من غيره سهران منها جعل عند محمد كل
من العبيد ستة من السرهم لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين
وحق الثابت في ثلثة فبلغت سرهم ستة وسرهمها اثني عشر ورجع عتق
ممن خرج سهران من الاسداس وممن يثبت ثلثة منها وممن دخل سهم
منها في كل من كعبه على المذهبين في الباقي من سرهم العتق ففقد الثا

في اربعة اسباع من قيمة وكل من ادخل في خمسة اسباع وعنده ثمانية
 في نصف من قيمة والخارج في الثلثين منها وادخل في خمسة اسباع فان
 ينبغي ان يعتقوا عندها بلا سعاية وان الاعتاق لا يجزى قلت هذا اذا
 صادف محلا معلوما واما اذا لم يصادف كما اذا كان بطريق متوزن باعتبار
 الاحوال فيجزي بلا خلاف لان ثبوت بطريق الضرورة والثبات بهذا
 الطريق لا يبعد وموصفها كما في الكرامة وغيره والوطى ولو كانت في طلاق
 مبرم فمن كان له امر ثانى وقال هذه اوهذه او احدهما طلق ثلثا ثم طلق
 احدهما او ماتت فعين ان المطلقة غير المطووعة او الحية ولو طلق طلقة
 واحدة قبل جوابان قبل مدة صالحة لا تقضاء العدة وينبغي ان لا يكون
 بيانا لان الطلاق الرضى لا يحرم الوطى كما مر كسج صج او فاسد وان لم
 يسلم المبيع بات او بشرط الخيار لاصحها وفيه شعار بان العرض على كسج
 ليس ميان وهو بيان كاجارة وموت وقدر وتزويج وتفسير وتبريد
 وكتابة واعتاق لكن لو قال اردت المعتقة صدق قضاء وفيه وحيدة
 مسلمة الى الزوج له والمصدق عليه وكرهى كالصدقة كما في النظم وفيه
 اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفي الكرامة وغيره ان بيان الطلغ
 لمجد الى كيه في عتق برهم فلو قال احدهما حرتم وقوم منه واحد من هذه
 النصفين بالنسبة الى احدهما بعينه عتق الاخر لانها بيان اذ التبعين ثبت
 باله لانه كالنسخ والاعتاق حشر الى ان هذا الطلاق وكعتق بيزلان فان
 اظهد ولا انشاء وقال بعضهم انها لا يزلان الا اذا اوجدهن
 الموجب فدل على لا يتبع واما انهما لو باعهما او وهبهما او تصدقوا
 بهما فاسد لكن في الاخيرين يحكم على البيان وقامه في المحيط دون وطى
 لاصحها فانه ليس ببيان فيه اى في عتق كبرهم لانه غير نازل معلق
 بشرط البيان على ما قبل وتذاحل وطرا وان لم يجز ان يعتق به لان
 هذا العتق لا يبعد وهما وانما خرج بنفسه والمؤمن معنى لانه نازل عندهما
 على ما قبل والوطى بيان ولذا لم يحل وطرها وفيه وقدر الجان القليل و
 المعالقة والنظر الى التبرع بشهوة ليس ببيان وعلى الاولين ان بيان
 والى ان لا يستخذه لم يكن بيانا واذلا خلاف كما في النظم والشهادة
 على العتق المبرم في طينة او مرضه او بعد وفاته باحل ذلك الشهادة
 وغير مقبولة لان شرط الدعوى والدعوى عن الجرح لم يصح وهذا عنده

اما عندهما فلم يبطل لان العتق حتى تخرج وكه دعوى ليس بشرط وفي الخلق
 ان الشهادة على اعتاق احدى امته على الخلاف وكه دعوى ليس بشرط لظن
 وفيه شعار بان الشهادة على حرة الاصل لم يبطل وقامه في العادى لا يبطل
 الشهادة وتقبل على الطلاق المبرم فيجزي على البيان وفيه رمز بان
 الدعوى ليس بشرط لانها متضمنة لتخريم كفروج وهو حتى انه **فصل**
 ويعتق الواو فيه للاستيناف والفاعل الموصول بان دخلت كذا ومثلا فكل
 مملوك عبدا لولاه فانه كالا دى يتبع على الذكر والانثى كما في الكفرية ولو قال عتقت
 الذكورة والانثى لم يدين خضاء ولا تناء ولا يدين الا بالتبعية ولا الكتاب
 ولا المملوك المثلث كالا ان بعينه كما في الزناية الى للاختصاص والاختصاص
 انما يكون شئ هو ملكه في المال دون ما يحرث في المال كما في الكرامة وفيه تأمل على ان
 المتبادر من المملوك هو كالحار كافي كرضي وغيره وفي بعض النسخ فكل مملوك يمشى
 اى وقت كدخول حر من كان مملوكا له اى المعتق بالكد حين دخل في الدار
 مثلا ملكه وقت الحلف ولا سواء ملك وقت كسج او بعد حين ظرف له كسج
 ظرفي ولهذا قيل انه مخالف لما مر من ان يوم مع فعل ممتد للزنا لانه لم يطق
 وفيه ان يوم مذكور وكبر غيره مفرد الا ترى ان كرضي ذهب الى ان يدين
 يوم وفي الموصلة انه كسج عشر ولذا كسج الاول وشبهت الامنة بالمتن مطعة في
 نحو ستم وكسجت بصورة الياء على انه ليس بكسج كاتر ويعتق بهذا الحلف
 حال كونه بلا ذكر يوم من كان مملوكا وقت حلفه فقط فلا يعتق بملك بعد
 الحلف لا يعتق الممل بكسج ملك اى بان قال لامة المامل كل ملك لي ذكر
 فهو حر ثم ولدت ذكر ولولا قل من سنة اشهر لان الحلف كعتق من المملوك ولذا كسج
 لم يعتق بالذكركعتي كسج بتبعية الام كافي كاتر وفيه شعار بان لو قال كل ملك
 امك او كسجت فصاعدا فعلى ان يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عتقت دين
 ديانة لا قضاء كافي في حلف ومن اعتق بكسر التاء على كى فعتق عن جرح معلوم كسج
 او لا مكمل وموزون معلوم اوبه اى بذلك المال بان قال انت اوهو على
 او بالمال والمال المشروط دين عليه وينبغي ان يراد بالمال المتقوم فان يعتق
 كالطلاق فلو عتق على غير فعل تفصيله وفي كسج على اشارة بان لو قال باذا اوتى
 لم يفتقد المجلس كافي للاختيار والعبد المعلق بعتقه بالاداء اى اداء المهر
 بان قال ان ادبت الى الف درهم فانت حر لما دون في التجارة دون الكسج لان
 المشروط عند الاختيار ان ادب ذلك المال في المجلس عتق وعن ابي

انه لا يتوقف على مجلس كافي اذا وثق وفي خمار فاعل ادى اشارة الى ان المولى
لو اخذ كانه مائة دينار لا يعتق وكلهم مشعربان لو استقرض المال
دجل وادى الى كولي عتق الا ان يقيم يرجع على المولى اكله في كميته والمستأد
ان الماد بالتحلية بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما اشترط في الكافي لكن
في الواحد قال فغير انهم كانوا يقولون في كمين اذا اوصوه من يدي المالك
لا يبرأ حتى يصعد في بده او حرقه لا مكاتب وللهذا الاحتياج الى قول الجهد
ولا يبطل بالرد والمولى ان يبيع بخلاف المكاتب وفي انت حر بعد موت
بالمف او عليه ان قبل العبد المالك بعد موته اي موت كونه ولو لم يمت
واعتقه الوارث او كوصى او كفا حتى عتق عند كل فمين ولزم المالك ما قبل
بعده فلان قابل المالك بالحرية بعد موت واما اعتاق الوارث اطلاق العبد
صار للوارث فلم ينفذ ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار
بانه لو قال اذ انت فانت حر على العتق فالتبرر للحال لا بعد كونه فاذ اقبل
التدبير ولا يلزم المالك كما قال ابو يوسف وبانه لو قال انت حر على العتق بعد
موتك فالتبرر على الحياة وبعد كونه صار مبررا ولم يجب وذا بالاجماع
كافي في شرح الطحاوي ولا يقبل ولا يعتق بان لم يوجد واحد منها او وجد
احدهما دون الآخر لا يعتق ولا يلزم المالك وان حرره المولى على خدمة
سنة مثلا كما اذا قال العبد انت حر على ان تخدمني سنة قبل العبد ذلك
في المجلس عتق من ساعته ويخدمه في بيته او من خارجه على وجه متعارف
سنة لانه معاوضة فان مات مولاه او عبده قبلها اي قبل خدمة سنة
بان مات ساعته بلا خدمة او نصف سنة من الخدمة يجب عليه عند شحني
قيمه اي قيمة العبد كافي الاولي او بعضا في الثانية ويجب عند خدمته
خدمته اي ما جرمه كالا او بعضا فلو انفق قيمة وقية الخدمة فلا خلاف بينهم
وان الخلاف فيما اذا اختلفت كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة
ثمانية وقيل اذا مات في نصف السنة مثلا ياخذ بما بقي من خدمة السنة
كافي قولهم كما لو اعتقه على الف واستوفى بعضا ثم مات فانه كان للورثة
ان ياخذونه بما بقي من الف كافي الزاوية **فصل** من مبيعه
خبره مدبر اعتق ولو سكران او كرها بعد موته الى المعتق وفيه اشعار
بانه لا يصح تدبير العبد وكسبي وكسبي والمعتق ثم المدبر حر بان يطلق
من على عتقه بمطلق موت المولى ومقتده فاشاد الاول بقوله

مونا مطلقا غير معتق بشئ اصلا بان قال دبرتك وانت حر او مدبرك
او عتق موتى او في مائة او هلاكى او اوصيت لك برقبك او ثقت الي او مونا
الى عدة غلب وكثر موته قبلها خوات وان حلت الى مائة سنة ومثله
لا يعيش اليه في الغالب اذ الغالب كالحاين كافي الكافي وفيه اشعار بان لو
قال انت حر ان مت الى مائة سنة فمذا مدبر مطلق وفي المحيط انه معتق
لانه يتصور بان لا يمت الى مائة سنة لكن في الاختيار انه قول ابو يوسف وقال
الحسن انه مدبر مطلق وهو مختار مدبر مجاز اي معتق من التدبير وهو لغة
في عاقبة الامور وشريعة اعتاق المملوك بعد موت بلا فصل وقيل عتقه بعد
وقيل تعليق كعتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد موت ومن حكمه ان لا يبيع لانه
وجه سب الحرية وان افركا لبيع بشرط الخيار ولا يوجب ولا يتصدق به ولا
يجوز ولا يرهن ويخدم ويستاجر بالعمم ويعتق ويكاتب واكسب بالمولى
والمديرة توطأ بملك الميم **فصل** ولو كرها ومهرها واشهرها للمولى
وان مات سيده بالقتل او غيره عتق من ثلثه بعد كونه اذا خرج منه وان
لم يخرج واجاز الورثة فذلك وان لم يخرج فاسحق فيما زاد على الثلث من
قيمة مديرا سواء كانت ثلثه او اقل او اكثر وفيه اشعار بان لو خرج من الثلث
وهلك باقي الزكاة قبل الوصول الى الورثة ليس لغيره من كسبائه وقد ذكر في المينة
ان لغيره حق وان استغرق اي احاط دينه قيمة مدبره مع مال او بدونه
ففي كله اي فهو سخي في كل قيمة مدبرا وهو نصف قيمة قنا وقيل ثلثا قيمة قنا
وقيل خدمة مدبره عمره على التحين وقيل قيمة قنا كافي قاضيان وقيل قيمة
مدبره كافي بنظم الاول هو المختار كافي الكندي وبه نفي كافي الصنف ثم اشار الى
الغريب الثاني فقال وان قال ان مت في مرضي هذا او من مرضي هذا في هذا
المسفر او في هذه السنة او الى عشرين سنة فمذا فليس مدبر مطلق بل قيمة
من حكمه ان صح بيعه وسائر تصرفاته وان لم يبيع ووجد الشرط الى الموت
في المرض او سنة او غيره عتق من ثلثه كافي فيما زاد وان استغرق منه
ففي كله كالمدبر المطلق ولا تظن منه ان المقتد يخص بالشرطية فانه لو قال
انت حر بموت فان نوى الزنا رقتة وان نوى الوقت فمطلق كافي المحيط وانما
لم يذكر تدبير البعض فانه كاعتاق كسبي في التخي عنده وعدم كسبي عنده
واثر الخلاف فيه كافي في المحيط وغيره مائة مبتدأ وحره ام ولده وهذا
شروع في الاستيلاد وهو لغة طلب كولد مطلقا وشريعة جعل المانة

أم الولد وهو يسكن ادعاء كوله ومثل لامة كاقال ولدت تلك لامة من
 حقيقة أو كما فينبشلا اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت فادعى الولد
 اى سقطا وغيره ولو ادعى ان الغاء بمعنى الواو كمان شامل لما اذا كانت
 حاملا فاقرا المولى ان حمل من فانزا تصير ام ولده كافي لحظ او ولدت
 من زوج ولو حكما فيتناول ما اذا وطئ تبشيرة فكلما اى الزوج الحقيقي او
 الحكمي بآل شاة او كرهته او غيره ام ولده سواء كانت في الحمل وقت او بعده
 او مشتركة بينه وبين غيره فولدت فادعاء احداهما فام كوله جارية مستولها
 الرجل بكل الميمن او النكاح او بالبشيرة ثم ملكا فاستولدها بالزنا لا يصير
 ام ولده استحقاقا عندهم وكثيرا ام ولد قياسا كاقال زفر كذا اى كجبت وبني
 ان يشهد ان ام ولده كيلة يترق ولده بعد موته كافي قاضي خان
 وحكما كالمديرة اى مثل حكم المديرة المطلقة فلا تباع ولا توهب وتجبر على
 النكاح وتزوج عليها وتخدم وتوطئ وغيرها الا ان ام ولده
 تعتق عند موته اى السيد من كل ماله بخلاف المديرة فانزا تعتق من ثلث
 والفرق ان الاستيلاء من الخواج الاصلية كالاكل بخلاف التبشيرة فان قلت
 قد ذكر في قاضي خان انه لو اقرب في الرض با نزا ام ولدى ولم يكن معها ولد
 تعتق من الثلث قلت قد ذكر في كجبت انه لو لم يصح اقراره بالاستيلاء
 وانه وصية حتى تعتق من الثلث وانزا لم يتبع اى من المولى بخلاف المديرة
 فانزا تسحق ولا يثبت من كسبه نسب ولد لامة اى كل مولود
 بملك يمين او بشبهة الا بدعوة بالكرى ادعاء كون كوله منه ثم اى
 بعد ما ثبت نسب الولد ثبت نسب الشاة بلا دعوة الا انهم قالوا هذا
 اذا كانت بحيث يحل له الوطى اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده
 فجاءت بولد بعده فلا يثبت نسب وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين
 ثم جاءت بولد فادعاء حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت
 بلا دعوة كافي لحظ والكل مثير الى انه لو اعتق ام ولده ثم جاء بولد
 ثبت نسب وذا الى سنتين لا غير كافي قاضي خان لكن ينبغي ان
 بالنسبة لصنف العراش وعنه انه اذا حفظ ولم يعزل عن الم ينفرد بآل
 لان البناء على الظاهر واجب فيما لا يعلم حقيقة وعن ابي يوسف انه اذا طلق
 بلا استبراء فولدت فليله ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه ما لم يعلم انه منه
 لانه لا يحل استحقاق نسب ليس منه لكن يعتقه كافي الكافي والله اعلم

فصل في الولاء فانه لما كان سببا عن الاعتاق عنه بعض الاشياء
 او اعتق على الملك عند الاكثير وهو محرم كافي لحظ وعنه ذيل به وهو ما يقع
 القرائة كافي الكافي وشذوذه الشاخص بآل بولاء كعتاقه ومن حكم
 الارث كافي الزنا وعنه فاقال المص ان ميراث يستحق المرء بسبب عتق شخص
 في ملكه او بسبب عتق المولاة فتقرب بالملك وذو غير عزيز وانما لم يدكر المولاة
 لاعتقها وهي امة التناصر كافي للحقايق وشذوذه ان يما هذه على انه اى يني
 فعليه ارث وان مات فميراثه له سواء كانا رجلين او امرأتين او احدهما رجلا
 والاخر امرأة كافي النصف وفدا شعاد بان الاسلام على يده ليس شرط
 لصحة هذا العقد كافي المبسوط وكذا كونه مجهول النسب وقال بعض الشايع
 انه شرط كافي للحقايق من اعتق بملك النساء سواء كان مملوكا او ذميا
 او حريا من مسلم او ذمى في دار الحرب او غير ذلك كاقال ابو يوسف لكن ذهب طائفة
 الى ان المسلم او الذمى لو اعتق حريا في دار الحرب لم يكن له ولاء وكذا لو اعتق
 حرى حيا فميراثا وخلاؤه وقال ابو يوسف بالولاء ولعتق بملك غيلة كافي للحقايق
 باعتاق ككفاة او بدل او غيره لنفسه او غيره في المضرات من اعتق عن ابيه
 الميت فالولاء له ولثواب الميت من غير ان ينقض شى من ثوابه او يفرغ له
 اى الاعتاق كالتبشير والاستيلاء والكتابة او بملك قريبه اى بان ملك
 ذارحم محرم منه بالشرع وعنه ولو اكتفى عنه بالفرع كمان جازا فولاؤه
 اى تناصر العتاق او كعتق كسبه ان كان حيا ولا قرب عصبة ان كان ميتا
 فعلى هذا الاحتياج الى تصوير لولاء المديرة وام كوله واما اذا ارده بالارث
 فبما انه ان يرثه كسبه فغوة بآله وصار حريا فيعتقان ثم جاء مسلما فاقا
 اولم يموتا كثرها ملكا عبدا واما ودبر او استولدها ثم صار حريين فاقا
 مديرتها او ام ولدها فالولاء له في صورتين والكل شامل لما اذا كان لولاء
 كل منهما الصاحبة كما اذا اعتق حرى عبدا في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب
 ثم كسبه واشتراه ذلك بعينه اغتقه كافي الظهيرية وان توارث منه وشذوذه
 عدمه اى كوله لانه شرط باطلا ليقضيه العقد ومن اعتق امة فميراثها
 او لان وجها لا فوق غير معتق فولدت ولدا لاقل من ستة اشهر او و
 احدها اقل من اومات ذلك الولد فله اى المولى لامة ومعتق وللاء كوله
 لان العتق ورد عليه فان اعتق ذلك كزوج كعتق ثم مات الولد حرة اى مديرة
 وللاء كوله من مواله لامة الى قوله اى موالى الزوج اى المعتق وعصبة

ان كان بين اعتناق الامه ولادتها الولد اكثر من نصف الحول الحسن
لا ينجح لم يتيقن وجوده وقت كعتق فليكن الولد له والام وقين اشارة
الى ان الولد لو مات قبل عتق تزوج لم يحرم اليهم وان اذ لا ولاء للنساء
والان انه لو عتق ولم يكن منه ما سته امه لم يحرم لعتق الولاء على مواليرها
والمعتق المذكور عصبته سببته قدم العصبه النسبية باقامتها الثلاث
عليه اي على المعتق في الارث وقدر في النكاح وهو اي المعتق مقدم في الارث
على ذمي لهما اي قريش للوفض ولا تقصيصه واعلم انه قد تقرر في محله ان حر
العصبة هو المعتق ثم عصبته ثم صاحب الوفض من النسبي ما يرد عليه ثم ذو
رحم ثم مولى المولات فالاول هو الاتمام او الذكر راسا الا انه تابع
الزهد انه فان مات المعتق السيد او سيدة ثم مات العبد المعتق بلا
وارث فولاؤه اي ميراثه على ما قال المص ومن الظن ان موت المعتق ليس
بشرط ثبوت لولاء فان صيرورة المال ميراثا لا يكون الا بعد موته لا قرب
عصبته سيده على ترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا ولا عصبتهما
والا فابنائان فالولاء بينهما على السواء لانهم في القرب الى المعتق على سواء
فالولاء يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم الائمة ان ذوي
الارحام يورثون في زماننا اذ لم يكن في المعتق وارث كما في المنيه ولولا
ثبات بحسب الشرح للنساء الا ما اعتقن اي المأولاء معتق او عبد اعتقه
بالاعتناق او فروع اولاد لولاء لهم في وقت المأولاء اعتناقهم فعلى المأولاء
ما موصولة وقد يستعمل في ذوى العلم على انه ناقص في بعض الصفات فلي
يغير ذوى العلم وعلى ثباني مصدرية زمانية بمعنى الوقت او بحدوده ويخفى
المضمر على الاول وفي ثباني بحرف الحذف والتثنية بل ينزله الكلام كما في الحديث
ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبن او
كاتبن من كاتبن او دبرن او دبرن من دبرن او جرو لاء معتقن او
معتق معتقن اي اعتقته او اعتقته من اعتقته وصورة امره
اعتقته عبدا ثم هو اعتق عبدا ملكه ثم مات العبد الاول ثم الثاني ولم
يكن له وارث سواها فولاؤه لها وقوله جو عطف على دبر او اعتق
ولا مفعوله ومعتقن فاعله وصورة كصور الباقي ظاهرة مما مر
ومن الظن انه قوله ما اعتقن منصب او محوور باللام والباء كعتق
اي الا باعتناقهم وفي المنيه عن نجم الائمة ان بنات المعتق ترث

في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث وكثير من متضمن لا فوكي ذلك رعاية حسن
الاختتام **كتاب المكاتب** لم يجعل كالاستيلاء في التذليل للعتاق
ولم يعنون بالعصر لكثرة مباحته والمكاتب الكتابة فانه مصدر ميمي يكون
موافقا للباقي ولعمد ولغيره للتفادي عن نوع تكرار وهو نسخي ان علم فيه
خيرا اى مائة ورشه في تجارته وقدرة على الاتساب كما في قاضي خان وقيل
اي اداء الخواصين وقيل عدم ضرر بالمسلمين والافضل ان لا مكاتب كما في شرح
الطحاوي الكتابة لغة مطعده كما تتبعه كافي الحساس والمدة في قال
المراغب انما ابتاع العبد نفسه من سيده ما يؤدي من سبه واشتقاق
من الكتابة التي هي لا يحارب او ينظم لواصل كما ان اظهر وشريعة اعتناق
المملوك اي كعبه او ائامه يدك يمين اي اعتناق يد وهو كعتق اي التملك
والمملك وحاصلا ازالة المولى عن نفسه ملك كعبه وعلمه الى العبد حالا اي
في الحال وزمان عتقه فيملك كبيع وكشراء وكزوج الى كسفر وغيره وان
زنا كمولد ورقية اى انا فانها وان كان في اصل العتق المأولاء جعلت
كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية اكل باسم الجزء ما لا اى في وقت اداء
بدل الكتابة عنده عادة المشايخ وحالا فيزول ملك كرقية ايضا كنى لما يملكها
الا عند الاداء كشرط الجار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكم في جانب
المولى حالا بثبوت المولوية طلب المال وما لا حقيقة الملك في كعبه وانما في
هذا العتق كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لولاه عنه ويكتب المولى عليه عتق
اولان فيه ضم حرة اليه الى حرة الرقية واما الخط فقد لا يكتب لانه غير واجب
فان كاتب بلفظ الكتابة وقال كاتبت قته اي مملوك بقية التوقيف فينا
المدير وام الولد ولو كان صغيرا يعقل كبيع وكشراء بان يوفى ان كبيع
سائب للملك وكشراء جالب كما في الكرمات وزاد في كعرات ويوفى العبد البشير
من القاش وقية اشمار بان غير العاقل لا يصير مكاتب حتى لو ادى المال عنه غيره لم
يعتق وبشر ما دفعه كافي كزاهدي وغيره بالمل معلوم صلا للمهر عزها
كما في النظم وقية اشمار يجوز الكتابة على عين غيره كالمكبل وكورون و
المزروع والافضل العناد كما في قاضي خان حال اي يحمل من حر عليه كعب
حولا اي وجب لزوم كافي كعرب او بنح اي موقوف في الاداء وكوب يسمى الموقف
منجا كما في الترتيب وقال المراجع اصل النح الكوكب الطالع ويقال بنح عليه
اذا ورعته كانك فرضت ان تدفعه عند كل طلوع نجم فضيبا ثم صار متعارفا

في قية العبد لا اختلاف المقومين فلا يتعين كمن يعتق بآراء القيمة ويثبت
بتصاوقها وان اختلفا رخصها الى المقومين فان اتفق اثنان على شيء
فروية القيمة وان اختلفا بان يقوم احدهما بالف والاخر به وبجسرة يعتق
بآراء الاقصى وفيه اشعار بان لو كانت على يده لفسدت كافي كميته او على
اي غفرا وقيته او خنزير او غيرها فالحل لم يتقوم من المسلم فلو كانت
ذوق عبده ككافر على نحو الخمر المعلوم المقدار جاز وفيه بان لو ادعى الخمر عتق هذا
ظاهر كرواية وعن كسوفين انه انما يعتق به اذا قال ان ادبيرا فانت حر
وعنده زفر لا يعتق الا بآراء قيمة العبد وعند ابي يوسف ان ادبيرا فانت حر
او قيمة العبد عتق في ابي الهذلي من آراء قيمة الخمر مشكلا كافي الكافي وذكر
في المحصر انه لا يعتق عند كسوفين بآراء الخمر بل بآراء قيمة نفسه لان القيمة
في العتق كفاية كالمسحوق في كسوفين وصح للمكاتب كالتولده وعنده وانه
المسحوق وشراء ولو بعين فاحسن عنده واما عنده فلا يصح ان يهرجها
فيها على هذه الخلاف فيصحبان بالعين كسوفين ولو قال ماله التجارة ككسوفين
لمن المصارفة وشركة والاجارة والاستجارة والاستغناء والابضاع
والاستبضاع والرهن والارتزان والاستفارة كافي كميته وكسوفين
وان شرط عدم احتجانه وانكاح امته من عبده عزه والتوكيل به
لاستفادة المهر وفيه اشعار بان لا يجوز انكاح عبده اطلاقا حتى لو
اجاز بغير كسوفين لم ينفذ ولا انكاح امته من عبده وعن ابي يوسف يجوز
كافي كميته وكفاية قية خلافا لزفر وله اي المكاتب اعلى ولاؤه اي
المكاتب اسفل ان ادى الاسفل بديل كفاية بغير عتقه اي الاعلى لانه
صار حرا وليس له اي الاعلى ولاؤه ان ادى قبله اي عتقه لا يصح
تزوجه بنفسه وبالتوكيل الا باجارة كسوفين فان اعتق قبل اجازته
نفذ ذلك النكاح على المكاتب كما مر في النكاح ولا هيمنة ولو بعين ولا
بعتقه الا ببيع منها وهو ما دون كسوفين لانه قليل يتوسع فيه كفاية
كافي كسوفين وفيه اشعار بان لو اهدى بطعام او دعى اليه فلا بأس بقوله
ولو اهدى بالدرهم او الشباب لم يقبل كافي كميته ولا يكتله بالنفس والمال
وفي كسوفين لو كانت عبده كتابة واحدة مائة الف فله ان يطالب كل واحد منها
بجميع الالف وان لم يذكر الكفاية واقرضه لانه تبرع لم يدخل تحت الكفاية
ويستغني ان يجوز بالبيع كالكفاية واعتاق عبده ولو بمال ولا بيع عبده منه

اي قية العبد

في قية العبد لا اختلاف المقومين فلا يتعين كمن يعتق بآراء القيمة ويثبت
بتصاوقها وان اختلفا رخصها الى المقومين فان اتفق اثنان على شيء
فروية القيمة وان اختلفا بان يقوم احدهما بالف والاخر به وبجسرة يعتق
بآراء الاقصى وفيه اشعار بان لو كانت على يده لفسدت كافي كميته او على
اي غفرا وقيته او خنزير او غيرها فالحل لم يتقوم من المسلم فلو كانت
ذوق عبده ككافر على نحو الخمر المعلوم المقدار جاز وفيه بان لو ادعى الخمر عتق هذا
ظاهر كرواية وعن كسوفين انه انما يعتق به اذا قال ان ادبيرا فانت حر
وعنده زفر لا يعتق الا بآراء قيمة العبد وعند ابي يوسف ان ادبيرا فانت حر
او قيمة العبد عتق في ابي الهذلي من آراء قيمة الخمر مشكلا كافي الكافي وذكر
في المحصر انه لا يعتق عند كسوفين بآراء الخمر بل بآراء قيمة نفسه لان القيمة
في العتق كفاية كالمسحوق في كسوفين وصح للمكاتب كالتولده وعنده وانه
المسحوق وشراء ولو بعين فاحسن عنده واما عنده فلا يصح ان يهرجها
فيها على هذه الخلاف فيصحبان بالعين كسوفين ولو قال ماله التجارة ككسوفين
لمن المصارفة وشركة والاجارة والاستجارة والاستغناء والابضاع
والاستبضاع والرهن والارتزان والاستفارة كافي كميته وكسوفين
وان شرط عدم احتجانه وانكاح امته من عبده عزه والتوكيل به
لاستفادة المهر وفيه اشعار بان لا يجوز انكاح عبده اطلاقا حتى لو
اجاز بغير كسوفين لم ينفذ ولا انكاح امته من عبده وعن ابي يوسف يجوز
كافي كميته وكفاية قية خلافا لزفر وله اي المكاتب اعلى ولاؤه اي
المكاتب اسفل ان ادى الاسفل بديل كفاية بغير عتقه اي الاعلى لانه
صار حرا وليس له اي الاعلى ولاؤه ان ادى قبله اي عتقه لا يصح
تزوجه بنفسه وبالتوكيل الا باجارة كسوفين فان اعتق قبل اجازته
نفذ ذلك النكاح على المكاتب كما مر في النكاح ولا هيمنة ولو بعين ولا
بعتقه الا ببيع منها وهو ما دون كسوفين لانه قليل يتوسع فيه كفاية
كافي كسوفين وفيه اشعار بان لو اهدى بطعام او دعى اليه فلا بأس بقوله
ولو اهدى بالدرهم او الشباب لم يقبل كافي كميته ولا يكتله بالنفس والمال
وفي كسوفين لو كانت عبده كتابة واحدة مائة الف فله ان يطالب كل واحد منها
بجميع الالف وان لم يذكر الكفاية واقرضه لانه تبرع لم يدخل تحت الكفاية
ويستغني ان يجوز بالبيع كالكفاية واعتاق عبده ولو بمال ولا بيع عبده منه

اي قية العبد

اي من عبده لان فيها استقام الملك واثبات الدين على الناس وانكاحه
 اي عبده كما اشار اليه والاب والوصي في رقيق الحر الصغير كالمكاتب
 كما فيمكن كتابة قننه وانكاحه امة لا اعتاق عبده ولو بال ولا يشبهه
 وانكاحه واذا عجز عن بيعه ولو ادلا ان كان له المكاتب وجه كدين
 ومال ولو في سفر سبيل ذلك الوجه الى المكاتب لا يمنع من التجهيز
 اي لا يجعل الحاكم والقاضي بتجيز المكاتب بل يرجع الى يمين او ثلثة ايام
 فانما مدة ايلاء كعقد في الغالب شرط الجناد وفقه اللجبار والامام
 من ادعى كذبه بينه حاضرة وامر بالمدينون المقر ليحضر المال او ليس
 في يده وامر بالمرتد كما في المكاتب والاشيكن له ذلك الوجه عجز الحاكم
 عن الطرفين وقال ابو يوسف لا يجه حتى يتوالى بخان والاول هو صحيح
 كما في كعزات وسجرا اي فتح الحاكم الكتابة وان لم ير من المكاتب
 بطلب سيد الغني او فسخا سيد بنفسه بلا قضاء برضاه اي
 المكاتب وفي فسخه بدون رضاه دو ايتان وفيه اشعار بان المكاتب
 ليس له ان يفسخ بغير رضاه السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على ما
 ذهب محمد بن مسلم الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتابة
 غير لازمة فيه عنه هم على ما قال ابو بكر البجلي كما في كحيط وعاد بالفسخ
 دقة كما كان اولاً وفيه اشكال فانه مشعر بان الرق يزول بعقد
 الكتابة وقد مر ان الزايل هو كيد وان الرق حتى الغير وكعب لم يقدر
 على زالة كما حققنا ولذا قال في الهداية عاد الى احكام الرق في حق
 ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض الاسكاف
 قيل بحد فالحصاف وهو الحكم لانه في الاشكال وما كان في يده من
 الاكساب ملكا لسيد محكما فوكد اعنه ابو يوسف ومكاتبه عند محمد بن
 ولله الواو المكاتب امة ظرأ ثم عجز بطل عنه خلافا لابي يوسف كما في الكوا
 فان مات متحاذعا عن اداء وفاء اي مال سعى بما عليه اي مات
 وترك مالا وافيابه لم يفسخ الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعار
 بان اذا لم يترك وفاءه فسفخ حتى لو تبرع احد بالمكاتب لا يقبل منه وهذا قول
 ابى بكر الاسكاف وذهب فقهاء ابو الليث الى انه لا يفسخ بدون الحكم كافي
 واعلم انه اذا مات عن وفاء وعليه ديون بداءه من الاجنبي ثم يدين المولى
 ثم يبدل الكتابة كما في كحيط وقضى كبدل حج من ماله الذي لم يتعلق به

وحكم بونه اي المكاتب حوا في افروء من اجزاء حياته عند الاكثرين ومنهم
 من يقول انه يعتق بعد الموت بان يعثر رجيا قابلا للعتق كما بعد المولى
 ميتا حيا ما لكما معتقا كما في الكرماني وحكم للوارث سيدا كان او غيره
 ماخذ الارث اي الميراث وكهنة بدل من الواو منه اي من المكاتب
 ولا اكتفاء شعربان وصباياه باطلة فلا يعتق تدبيره فيقسم بعد اداء
 الدبل من كورته لا غير كما في كحيط واعتق بنيه اي حكم بعتق اولاد
 ذكور او اناثا في افرجوة المكاتب فان الاناث يدخلن كفلسا حال
 كونهن قد ولدوا في وقت كتابة لا قبلها فلا يعتقن او قد شرهن
 اي ملك والديه ومولوديه بالشر او غيره من اسباب الملك فهو محار
 واستخدم فلا يعتق بالملك غيرهم من امراته وسائر ذري رحم من عبده فلا
 لها والاصل ان من يدخل في الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون كغناقا
 واما غيرهم فلا يدخلون عنده استحانكا ويدخلون عندها قاسا كما في كحيط
 اعتق ابنة قد كوت المكاتب هو وابنه حال كونه صغيرا او كبيرا بمرق
 اي بكتابة واحدة فانها جلا كحضر واحد فهو معطوف على عتق بنيه وابنه
 على المستتر في كوت وهو من وضع الظاهر موضع كسر فلا تاهل فيه
 كما ظن وطالب اي حل لسيد الغني ان ادى المكاتب اليه شيئا جديدا
 اي ذكوة او غيره فجز فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن يصح ان يطيب
 لان الحث في الاخذ لانه ذل على اصل ابو يوسف ولتبدل الملك عند محمد كما
 في الكافي فلو قال وعجز لكان حسن ولا يفسخ الكتابة بموت سيد ولا
 بطل حتى المكاتب وادى المكاتب البذل الى ورثته اي وارثه الكبير
 ووصى بصغير على نحوه اي على وجه وقهر العقد عليه من الجهم وان اعتقه
 بعضهم لا يصح اعتاقه نصيبه لتوقف الاعتاق على الملك والمكاتب غير
 مملوك لاحد وان عتقه جميعا او متفرقين عتق بجنا استحانكا لا جعل
 اعتاقهم اسقاطا لبذل الكتابة لا قاسا لما ذكرنا والبراء وكهنة وما
 في معناه كالاعتاق حكما ولا يفتي ما يرفعاه من وجه حسن الاختتام
كتاب الايمان عقب الكتابة بها لما بينها من الموافقة في المخالف
 فان الكتابة مطلقة ويمين مقيدة والاطلاق مقدم على التقييد والايمان اي
 ابتاع الايمان جميعا ليمين لغة اليد اليمنى على ما في عامة الكتب فليست بمصدر كالمطالبة
 ولذا اجتمع مع حديثه وعدة دون سائر الكتب وشريعة ما قوى بالعزم



على الفعل والترك وانما سمي بالانتماء بحكم ما يمازهم حاله المتخالف وهو
على في المبسوط ونحوه وشروط اليمين وغيرها فسمان قسم وجمله شرطية
وسمى في تعريفها في الظن كسواء ان يجعل القسم في ذاته خارجا عن اليمين كسيرة
ولا يكون الحلف به عند الجور سيما في زماننا لقلة مبالاة الناس بالقسم الا
ولا يكون الحلف به اتفاقا وان كان تقليدا او في الكافي وغيره وفي كفاية
الشعب ان ليس احد ان يحلف بانه لا يفعل كسرورة ولما كان هذا القسم
اشبه مع الاشرفية ابتداء فقال وحكي اي اليمين بانه وصفت وما
في حكم كتحريم الحلال ثلث باعتبار الحكم فان باعتبار العدد اكثر من ان تعد
ثم فصله وقال فلفظه بنية الحاء وكلامه او سكونها يمين يؤخذ بها العهد
ثم سمي به كل من كان في المفردات والمراد به المعنى المصدر اي حلف الخالف
بانه على فعل منقول الغاء وهو نظيره المقابل للترك لا ما هو مصطلح
النخلة ولا عرف المتكلمين من صرف الحكم من الامكان الى الوجود كما في
اليمين المص والمشهدود المكسور الا انه بمعنى المفتوح فانه وان كان لغة
اسم للآثار المترتبة على المعنى المصدر وعرفا اسم للفظين اشتراكا كضرب
وضرب الا ان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كما نقرر او ترك اي عدم فعل
ما من حال كون الخالف كاذبا كاذبا عدا او كذبا عدا وكذا حاله
من فاعله كاذبا كاذب وهو الاخبار عن شيء على خلاف ما هو عليه عمدا
كما في او سرهوا الا انه لا يمازهم بالسرهوه هذا هو المشهود لكن في الكرامة
للمستغنى وغيرها ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون الخارج وفيه فر
الحال بجل اليمين في الحقيقة الجملة للجزء لانها الموصوفة بالكذب والي
ان تلك الجملة وجبان يشتمل على الماضي المبتدئ اللفظي فتصرف الفعل
والترك به يجوز وانما خص الماضي وقد وصفنا بالحال لانه اكثر وقوعا
وما قال المص انه داخل في الماضي لانه زمان التكلم واليمين انما تنعقد
بعد كسراغ منه فحين ان الحال بالاجماع ما قادن وجود لفظ وجوده
معناه كذا ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال انه الماضي غير محمول
على الموقف بقرونه ما ياتي من قولك ان فلان في التوضيف يجوز وقد اورد
فيه الحال كما ذكره محمدي اي عيني غموس ويجوز ان يضاف اضافة الجنس
الى النوع كما في الكرامة وغيره من التداولات وقال المطرزي ان خلافه
خطا لغة وسماعا وكمنه صفة من الجنس اي المادخال في الماء سمي به

لانه يدخل صاحبه في الاثم ثم في النار وقيل شعار يانه من حقيقة كما يشعرون
ولكن في المبسوط والكرامة وغيرها انه يمين مجازا كبسوة الحرام لان اليمين مشروعة
وهو كسيرة محفظة واعلم ان ما ذكره اعم ما ينقطع به حق المسلم وفي المحيط
انه الغموس ياتم صاحبه به اي بذلك الحلف ولا يرفع الا التوبة لنفسه
والاستغفار لانه اعظم من ان يرفع الكفارة بخلاف المنعقدة وحلفه
عليه ظانا وقيل ان عطف على عمدا على تقدير كونه حال من فاعله كاذبا وفيه
انه على تقدير تسليم تسليم كسيرة ان قوله وهو عنده ولو ترك وقال
عامدا لكانت اخصرا انه اي الفعل الماضي او الترك وكذا الحال في الحال حتى
اي مطابقة الواقع له لا مطابقة للواقع فان انصافه بالحق ليس لانه
كما عرف واعلم ان الكذب يستعمل غالبا في الاقوال والحق في المعتقدات
وهو اي فعل او الترك عنده اي لا يطابقة للواقع لغويا قط لم يتعلق
به حكم وفي المقاييس اللغوية لا يعتد به وفي الزاوية عن ابن عباس رضي
هو اليمين في الغضب وفي الاختيار عن ابن حنيفة انه قول الرجل لا والله
وبلى والله وفي المضمرات انه غموس عنده نا ومثال اللغو في الماضي ما
ان يقول ما دخلت كدار وانه زيد ظانا انه كذا وكذا وقد كان بخلافه وفي
المحيط لو اراد رجل ان يقول لا فر فقال والله اكره خيري فقام لا يبره
كفارة لانه لغو من الكلام يرجح عفو ان ترك عقوبته لانه لم ينه الكذب
وانما لم يقطع بالهفوة متابعة لمجد في المبسوط ولانه غير متضمن فلافتة
كونه مرادا وحلفه على فعل او ترك آت اي مستقبل اوقات زمانه
ينعقد وفي بعض نسخ منقذة باعتبار اليمين ونسب معقودته
لتوثيق الخالف اياها بالعقد وكنته وكفر فيه اي في المنعقد من الاما
فقط دول الغموس واللغو وهذا يصريح بما اشير اليه ان حث في عينية
اي نقصه وانما فيها والحث الذي هو عظيم كما في طلاق الطلقة وفيه شارة
الى ان الكفارة لم تقبلا لا بعد الحث والي انه يجمل ان يكون البر والحث
واجبين كما في فعل العوض وترك المعصية وبالعكس وان يكون الحث خيرا
من البر كما على هو ان المسلم وغيره وان يكون البر خيرا كما في المباحات كما
في الاختيار وغيره ولو سرهوا او كرها حلفا وحث اي وجبا الكفارة
وان كان الحلف والحث بطريق سرهوا والاكراه كذا ذكر المص وغيره
الا ان سرهوا وكرها يتميز متقدم على العامل الا ان تقيده غير جائز

على الامور والى ان كرها بالفتح فانه بالضم الكراهة وسهو كالنسيان في اللغة الغفلة
وذهاب القلب الى الغير كما في القاموس واما عرفا فاسهو هو قسم من النسيان
فانه فقد ان صورته حاصلة عند العقل بحيث يمكن من ملأ حظرا اي وقت شاء
ويسمى هذا ذهولا وسهوا او حيث لا يمكن من ملأ الا بعد تخشيم كسب جديد
ويسمى نسيانا عند الحكم كافي النسيان والاول ذكر النسيان وان علم من
السهو حكم قسم اخر منه بالطريق الاول ويظهر فيه ما هو على لسانه من اليقين عند
ارادة غيره ويسمى هذا خطاء كافي المستصفي وقسم بعض من اسم من
الاقسام وعرفا جملة مؤكدة تحتاج الى ما يلحق بها من اسم الدال على التعظيم
يسمى بالمقسم به وجملة مؤكدة تستحق بالمقسم عليها وجواب القسم فهو الحلف
اليقين والحلف كثر ملين للشرطية الالائية ولما كان القسم به شرعا في
قال بالله اي يلحق باسمه دال على ذات الواجب كما هو اسم للذات وذات الله
وقال بعضهم انه في اصل صفة القلب على وقية شعار لان بسم الله ليس بيمين
وهو المختار عند المصدر شريفة وذكر كثره ويري انه يمين مؤمنة وعلى محمد انه يمين
مطلقا كما في المحيط والاطلاق دال على انه يمين وان كان مرفوعا او منصوبا او
ساكنا لانه ذكر اسم الله مع حرف القسم والخطاء في اللغات غير ما كان في النهاية
او باسم هو عرفا لفظ دال على الذات وصفة معا فانه اسم على اي من اسمائه تعالى
ولو غير مختص به ولم يحلف كناس به ولم يكن صريحا نحو بك لافعال كما في الاختيار
وغیره كاليمين فانه لم يستعمل في غيره والرجح يستعمل في غيره وقال بعضهم ان
غير المختص لم يكن يمينا بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلهم يشيرون الى ان لوقا
والله والله لكان يمينين وفي كثره ادراك يمين واحدة ولو قال والله والله
فواحدة بالاتفاق والى ان لوقا والله واليمين واليمين واحدة كافي للصحة والمجوع الى
فكل من يمين على صفة وعند ان الكبريين واحدة كافي للصحة والمجوع الى
من لا يتبع منه فخره صفة سلبية وقيل من لا يقتضيه وجوده الى غيره وقيل
المصادق في القول كافي لشرح الواقع وفيما اشار الى ان حق الله وحقا
لم يكن يمينا وفي خلافه سبانه او بصيغة هي عرفا مصدر يمكن الاشتقاق
يحلف بها اي يحلف لغيره بيمين صفة ملا وورد في احتراز عما يحلفون بها
من نحو الاماء والابناء فانه قد زعموا شريعة عنه من صفاته تعالى ذاتية
او فعلية وقال مشايخ الواق ان اليمين هي الاول لا غير والاول المصحح
كافي في النهاية ولو فزع ان الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن او لا يجوز وصفه
بصفته

والغفلة

والغفلة بخلافه على القولين كالعلم والحكم كغرة الله اي غلبته من حصر
او عدمه كنظر من حصر او عدمه الخط عن منزلة من حصره وحلاله اي
كونه كمال الصفات وكبريائه اي كونه كمال الذات وعظمته اي كونه
كامل الذات احصاة وصفات تبعا وقدرته اي كونه بحيث يصح منه
كل من كماله والذكر بحسب الداعي لا يلحق بقسم بغير الله فانه واثم
ابن عباس من انه قال لو حلف بالله كاذبا احت الى من ان حلف
بغير الله صادقا وعن ابن مسعود ان الاشراك بالله ثلثة من الحلف
بغير الله وعن ابن عمر انه قال الحلف بغير الله شرك كما في كفاية شعبي
فما قسم الله لها بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيرها ليس للعبد
ان يحلف بها واما اعتاد كناس من الحلف بجان وسرك فان اعتقد
انه حلف وكبر به واجبي كفو وقال علي الرازي اخاف الكفر على من قال
بحياتي وحيوتك وما اشبهه كافي في النهاية وذكر في المنيعة ان الحامل
الذي يحلف بروح الامير وحيوته وراسه لم يتحقق سلامه بعد كالنبي
ولقوان وسورة منه وكصف وشرايع والعبادات كالصلوة
وغیره والعرض والكعبة كل ذلك لاز الحرف ما تدارفوا يمينا كما في شرح
الطحاوي ولا بصيغة من صفاته كما لا يحلف بها عرفا اي في عرف العرب
كافه شرح الطحاوي كرحمة من صفاته الحقيقية فان حصره الارادة
اذ المعنى ارادة الانعام وعلمه صفة برأ لا يخفى على شئ وفي خلاصة انه
يمين بالنية ورحمنا اي ترك الاعتراض لا الارادة كما قال المعتزلة
الكفر بكونه مراد الله كفي ليس مرضيا عنده لانه يعترض عليه ويؤاخذ
وعصية اي انتقامه وكونه معاقبا لم يعصاه وقال ابو حنيفة انها
صفة له كما بلا كيف وسخطه اي ازال عقوبته وفي اصل الغضب
المتقضى للعقوبة كما في المفردات وعذابه اي عقوبته وقال الرغب
هو اجماع شديد وقوله مبتداه خبره فستم بعده لعمر الله عطف بيان
لقوله وهو مبتداه خبره مخذوف هو قسمي او ما قسم به وهذا يجري
بحر فوكك اقسامت بغيرك واذ قال لعمر الله بمنزلة قوله والله لبياتي
والعمر هو لبقاء او مفتوحا ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما في الكشف
وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم لمرة كقوله بقاء بالجمع والبقاء
عند الفناء ولهذا وصف الله به وتعالى يوصف بالمر وفي الاضائة شعاعا

وأما في حق المؤمنين فاستقامتهم عن درجة الأبرار ومقام الصالحين كما في كراهية
 وعزوه أو إناذان أي إنا قلنا فإنا إنا أوسار أو سارب خمر أو
 خنزير أو أكل دبا أو دم أو ميتة أو خنزير لا يكون شيئا ويمينا خلتا
 وما بعده ونزق بينهما وبين شريطة بقية أن الكفر بالمعصية
 بحال بخلاف هذه الأشياء فإن من شرط قطع عنه كفرة كل ما هو
 مؤبد فاستحالة معلقا بالشرطين والآفل والمتبادر أن لا ينفصل
 المقسم به وعليه ولو كان بفضل سكة ولو حلف وقال قل يا رب فتنك
 يا رب ثم قال كدوزا ذنبه بياني فقال كدوزا ذنبه بياني فلم
 يأت قالوا لا حث عليه كما في قاضينا وكذا في الخلاصة والكبرى ويجب بلا
 قالوا وفيه شعبة كثيرة من المسائل وعرف القسم أي حرف الواو
 والماء وفتاء افتح بالواو ومع ان اصلا الباء لأننا أكثر استعمالا
 في القسم ونزق بينهما أن الواو مخففة بالظاهر بخلاف الباء والباء
 مخففة بانه والاصناف يثير إلى الاغضار ومنها اللام المخففة بانه
 في الامور المعظم ~~بغير~~ بقاء ومنها من بكسر الميم ومنها المخففة برب
 كما في الرضى وإلى أن ما هو مخففة للقسم وما وضع له الالام كما في الكشف
 ويعنى ما هو حرف القسم الاصل من الباء كما في الكشف ورضى يكون
 من قبيل التقدم المعنى الالام بلا قرينة كانه أي قسمه لا اضله
 وفي اختيار الالام اشارات بان الجلالة مستطاع الباء مجرور
 وفي الكشف ان من نصيب أكثر وفي الرضى هو المختار وفي الخلاصة مجرور
 الحركات وسكون فيه عند ذكرها وفي ته وقيل لم يكن يمينا الا اذا كان
 مجرورا ولو قال له واراد اليمين فيمن وفي قوله كانه اشعار بان
 بعد الاستقامت جاز ترك الرهنة والراء عوضا في جميع ما يقسم به
 عند الكوفة وأما عند بصرة فغير جاز ولذا قال الله وها الله
 ذا الاصلين كما في الكشف لكن في الرضى ان الجلالة مخففة بجواز الترك
 وكفارة أي كفارة الحلف أو الحث بقرينة السابق واللاحق على
 ان الالام هو الاضاقه إلى السبب هي مبالغة فاعل والالام تأكيد
 لا للتنقل كما في لا نأخذ لانه غالبا وانما سمي بالالام سارة للالام
 عتق رقية أي عتاقه لان كنية شرط في التكفير وقد روي عن
 مقام الاعتاق في الظن الحسن اعتاق رقية أو اطعام عشرة مساكين مثلا

فان مصرف الكفارة ومكسوة واحد ومكسوة اعم من الحقيقي والحكمي كما
 بينا هما من الاعتاق والاطعام في الظاهر فالله في مصدره وما كانت
 عنهما وهما تأكيد فلو عتق عبدا عن كفارة يمينين جاز جعل أحدهما
 عند العلماء كشلة كما في الظاهر ولو اعتق ثلث رقات عن ثلث كفارات
 ونوى عتاق كل عن كفارة بلا تعيين جاز عنهم كما في الظاهر كذا في المحيط
 وذكر في الكشف المنادان كفارة لم يتدخل بالاجماع فاليمين اذا تعدت
 تعدد الكفارة لكن في المنة عن شراب الائمة أن الالام بانه اذا كثرت
 تداخلت وكفي كفارة كما قال محمد وهو المختار عندي وعن ابو يوسف ان
 الائمة اخل وسرق الائمة لا يفتى به او كسوة مسكينة أي كسوة تلك العشرة
 فيجوز ان يكسوها واحد عشرة ايام او عشرة مساكين عشرة ايام
 من يوم عشرة ارباب او ثوبا واحد بان يوديه الى مسكين ثم يترده
 اليه او الى غيره بالهبة او غيرها فان تبدل الوصف تاثيرا في تبدل
 المعين لكن لا يجوز عند اكثرهم كما في الكشف كحل منهم ثوب جديد او خلق
 يمكن الانتفاع به اكثر من نصف الجديد بان يستغنى مثلا بالجديد ستة اشهر
 وبهذا اربعة على ما قال الفقيه ابو الليث وذهب ابو بكر السكاك الى
 انه ان كان بحال يجوز به الصلوة يجوز وقيل يعتبر في الثوب توسط الصلوة
 لا وسط الناس وهو شبه بالصلوة على ما قال الحلواني كما في المحيط يسترعاة
 بدنه أي كثره كالملاء او الجثة او القميص او كعباءة أو العمامة فلا يجوز
 في ظاهره كرواية وعنه انما يجوز اذا كانت سابعة كما في المحيط وذكر في نظم
 ان الكسوة للجمل ما يوارى به عورة ولا يبرأ درع وخمار في ظاهره
 وعن ابو يوسف يجب كسوة موهنة اذ ارتقى قصص له او اذ اردت درع لها
 فلم تجز كسرا ويل على ذكره كقوله في هذا اذا اردت بالبدن
 هو مجاز من جميع الاعضاء وأما اذا اردت به ما هو حقيقة من العنق الى
 الورك فان الرجلين ناقلتان واليدين باحلتان والرأس طليعة
 فينبغي ان يجوز لانه جمع سب وواله قديرا او تحققتا قريبا شلوا ولو
 اريد به الشان بضم التاء وتشديد الباء وهو سراويل صغير مقدار
 سائر العودة الخليفة للملاحين فينبغي ان لا يجوز الا ان في زماننا
 لا يفرق بينها الا بان يكون مغلط من الشان اضيق وربما يكون
 ذا طاقين فينبغي ان يجوز وفي المحيط عن محمد ان سراويل يجوز وعنه

انه للرجل يجوز وللمرأة لا وقال ابو بصير لا يجوز لها ولا كلام مشير الى انه لو طعم
وكسا تحت جاذ وتامة في قاضي خان والى ان كواجب احد من الثلثة لم يمين
فان اقل من معين فلزم بحكم على سبيل البدل فاذا اتى بواحد سقط الباقي
والاولى من ذهب جهور العقلاء والثاني من ذهب بعض العراقيين والمعتزلة
منهم فعند الجمهور اذا اتى بالكل كان الواجب واحدا منها هو اعلا في القيمة
ولو ترك الكل كان معا قبا بواحد هو ادناها فانه لا يرضى سقط بالاولى
واما عند غيرهم فاذا اتى بالجميع ثياب او ابلج و لو ترك ابلج يعاقب على
ترك الجميع وتامة في الكشف فان يخرج عنها اى هذه الثلثة بان لم يكن له
فضل عن كفاية مقدار ما يكفر ولم يملك عين المنصوص عليه وقت الاداء لا
وقت اليمين والاولى ذكره في الطراد صام وجوبا ثلثة ايام وعذابه
اذا كان له قدر ما يشترى به طعام عشرة لا يصوم وعن ابن مقار
ان كان له ذلك الطعام وقوت حلوى لا يصوم وفي العمل لو كان له مال
يوافق صام بعد قضائه واما قبله فغنيه اختلاف المشايخ كما في المحيط وذكر
في كراهي لو بذل ابن العبد او اجنى مالا ليكفر به لم يثبت كفارة بالاجماع
ولاء اى متابعه حتى يخرج فراوا فطر او حاضرت استقبل بخلاف كفارة
الطراد وتقرر واعلم انه لو اوفى كفارة اليمين اثم ولم يبق قط بالموت
وتقرر وفي سقوط كفارة الطراد والقتل خلاف كما في الخزانة ولم يخرج
الكفارة بلا حث لانه السبب لوقوعت عليه اعدت وهذا يخرج بالاجماع
اليه في ما سبق كونه ومن حلف بالقسم او بشرطه على معصية كعدم الحلق
مع احد ابويه او غيره بان يقول والله لا اكله او ان كلمته فعلق نذره
اذا لم ينو شيئا والا فعليه كوفاء كما ياتي حث اى وجب ان يجعل
نفسه حاشا وكفر عنه بعد لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على بين اثم
وراي غيره خيرا كرها فليأت بالكذب هو خير منه ثم يكفر وفيه دلالة على ان
اليمين اذا كان معصية وجب الحث بالطريق الاول كما في المستصفى وقد قال
صلى الله عليه وسلم من حلف على ان يعصى الله فلا يعصيه والحكم دال على الحث
بالطريق الاول قد يكون خيرا من البر وبالعكس كما مر وقد خرج بالضرورة
والكفاية وغيرها في اول الايمان في ظن ان لا دلالة للحديث على كون الحلف
على معصية وان الحديث دال على اشتراط كون الحث خيرا من البر وهو لم يشترط
ذلك في الرواية فليس الا من فرط جهله بكمال هؤلاء الائمة العظام والقصور

تنبه

تنبه لكثير من المشهورين بين الانام ولا كفارة في حلف كافر مجوسي او
وان حث حال كونه مسلما والاشتمال على حلف غير مكلف وان حث مكلفا فان
اليمين او يجزى اذا حلف ثم كلف ثم حث لم يكفر كافي النظم ومن حرم ملكه
على نفسه بان يقول هذا العمل او كلاما حلالا حراما على او حراما مستحراما او
سبحن كفى من لا يحرم عليه ملكه لانه تعالى المحرم وان استباحه اى
فصل ما حرم عليه كفرا عن عينه لقوله تعالى قد فرغنا منكم علة ايمانكم فلو كان
ما في يدى من الدار حراما على فان اشترى بها شيئا حث بخلاف ما في
وجها وتصدقى فانه يراد به تحريم شراؤه عرفا وانما اختياره ملكه على حلاله
الى انه لو حرم الحرام شرب كفر على المختار وفي البقاله لو قال الخنزير
حرام على فليس يمين والقياس على الحزب يقتضى ان يكون يمين على الحلال
وعن ابن حنيفة رد لو قال بجاعة كلامه حرام على حث بكلام اهلهم الكلى في حث
ومن نذر بما هو واجب فصد من حبه نذرا مطلقا غير معلق بشرط
بقربه التقابل مثل ان يقول نذر على حج او عمرة او اعتكاف او لله على نذر
واراد به شيئا بعينه كالصدقة وانما قيد لنذره لانه لو نذر بقراءة
او صلوة الجاهزة او بنا الى المساجد او سقاية او عمارتها او اكرام الانام
او عيادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره صلى الله عليه وسلم او اكرام
الموتى او تطليق امرأته او تزويج فلانة لم يلزمه شيء في هذه الوجوه كما في
وكذا النذر بما يدعى بكل صلوة واختلف في كونه بصلوة عليه السلام
كما في الميتة كوقال قد علي دخول هذه دار ونوى اليمين فيمن وان لم يكن
له نية فليس يمين ولان نذر كما في المحيط او نذرا مطلقا بشرط يريده اى
يريد وجوده لطلب منفعة او دفع مضرة كان قد مر غايي او شفى الله
مرضى او مات عدوى فقه على صوم سنة او عتق مملوك او صلوة فوجد
الشرط بان قدم الغاي مثلا وفي ما نذر ولم يخرج عن العهدة بالكفارة
في هذه من بلا خلاف وعن محمد ان المعاقعة عهدة ان وفيه فافضل لك خلا
ما في العمل على ما قال الحاكم ولو قال نذر على صدقة ولم ينو شيئا فعليه نصف
صاع من تمر ومن نذر ان يتصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فصدق
بمائة اخرى على مسكين قبل ان يجي ذلك يوم جاز كما في المحيط وعن ابن حنيفة انه
رجع عن كوفاء في كونه مطلقا والمعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المعصيات
ومعلقا بالمرادة من كسرط كان زينة او شرب فقه على كفا

او نذر وفي بانه با اعتبار كصيفة في ظاهر كرواية او كغيره عن عينة باعتبار
 المعنى المقصود وحاصله انه ان نذر نذر احلقتا لشرط لا يبريد فالوفاء
 عنه الثلثة وبه افتى ابو علي كسفي وغيره وعن محمد ما ذكره من التفصيل وعن
 انه رجوع اليه وافتى مشايخ بلخ به وهو مختار كخشي وغيره وبه ورد
 الاثر عن بعض الصحابة عن ابيهم كما في كيط وغيره هي اي التفصيل المذكور
 كما في الهداية الا ان الاول ان يرجع كغيره الى ما يليه من التكفير في الصغرى انه يرجع
 من الوفا الى الكفارة وهو اختيار كخشي وغيره وبه يفتي كما في الخلاصة
فصل من حلف بالقسم او كسطة لا يدخل بيتا لا يحث بغير
 صفة لان البيت مأوى لان سواء كان من حجر او مدر او صوف او وبر
 كما في المؤدة اقل هذا في عرفهم فان كصيفة عندهم اسم لبيت حتى يستريح به دارنا
 كاشانه واما في عرفنا فغير البيت ذات ثلثة خوايط والاولى كهي كما في الروايات
 لكن في سيرة اهل السقف واصله واهله بنحلاف خانه فانه اسم لكل مكان
 صغير او كبير كما في سيرة الكفاية وهو اسم من كدار والمذلل الذي يستعمل على محس
 سقف وبيتين او ثلثة والحجة نظير البيت فانما اسم لما جرح بالبناء
 وكه حوله هو الانفصال من خارج الى داخل سواء كان راجعا او مائتا من الباب
 او من غيره وفيما اشار به لو دخل احدى جليله او راسه لم يحث كما في الجليل
 لا يحث بدخول الكعبة او مسجد اربعة بكسها او كونه الياء متعديا
 بالفارسية كليس او متعديا كيهود او الكفاد كما في كفاية او كنيسة بفتح الكاف
 وكسرتون متعديا كيهود بالفارسية كشت او دهلين موب بكسر الكاف
 ما بين الباء وداخل كدار كما في الصحيح فلو كان مسقفا لوافق بابه بقي داخل
 البيت لحث على ما قال مشايخنا كما في كيط او طلة باب دار بالضم سا
 على بابه بلا بناء فوقه او مبنيا مفتحة الى الطريق كما في كيط فهو على حية كصيفة
 كما في المتنايس كما لا يحث فان قال وانه لا يدخل دارا فدخل عطف على
 قال اذا خرب لان كدار اسم جامع للبناء والعمارة كما في الموب وغيره الا ان
 قالوا ان اسم للعمرة عند كعب وبهم وصنفه كفاية وكسدي عليه السلام
 ولا يبعد ان يقال ان كبناء وصف مرغوب كان كعمرة يفتقر منقصا والمطلق
 ينصرف الى الكامل فاذا انقضى اليقين على الكمال لا يحث بالحق واما سراي
 فرادف للدار في عرفنا الا ان في سيرة الكفاية انه اسم لدار السلطان وفي هذه
 الدار يحث ان دخلها حال كونها مزينة لمجرد الايضاح فالعبادة

ولو صح ما مشير الى ذوال الجدران وانما يحث لان كبناء وصف وهو وصف في الخبر
 لغو وقال ابو الليث ان حلف بالفارسية لا يحث في المنكر والمعرف الا بدخول البيت
 كما في الكفاية او دخلها بعد ما يت هذه كدار المزينة دار اخرى فبعد انما
 على كدار او كسطة بتقدير كغسل او ان وقف على كسطة او حائطها الغير المشرك
 وفيما اشار به لو ارتقى عصف من حجر في الدار او حائطها او سطحها لا يحث
 عليه كفتوى كما في كيط وقيل اي قال ابو الليث في عرفنا العج لا يحث
 بالوقوف على سطح او الحائط عليه كفتوى كما في كيط كما لا يحث للتدلي
 بحت هذه كدار المحلقة بعد الانهزم سجدا او جاما او ستانا او بيتا
 او نهرا او دارا ثم دخلها وغيره اليه شيرة الهداية وفي اضافة المهرم الى الحمام
 وفي المسجد موكنة اقدم رعاية احسن لا يحث وكه البيت اي كالحث
 في هذه البيت ودخله مزده ما صحاء فيحث بالكدخول لولقي الحيط كما في كفاية
 او دخله بعد ما بنى بيتا اخر فانه لا يحث وكفوق بين الموفين ما قال شافعي
 والدار داره وان زال حوايطها وكبيتا ليس ببيت بعد تهديم او مثل هذه
 الدار او كبيت فحق الحالف في طاق باب اي فيما عطف من الابنية كما في
 في كلفن كتحصيل بالعتبة على ان في الاختيار في كل موضع لو اغلقت الباب كان
 الطاق خارجا من كدار فانه لا يحث واعلم انه لو قال اكرتوكرد ديوار من
 كروي او قال كروي دد ديوار من كروي فروع على الدخول كما في الخزانة او
 لا يكرها من كسكي اي الكون في المكان على سبيل الاستقار كما في الايضاح
 وهو ككرها او لا يلبسه من اللبس هو الاستتاد وهو او كركبه
 ثم شرع في النشر على كرتب فكار وهو كركبه من كركوب وهو كون لان على ظهر
 الحيوان فاحذ اي شرع في النقلة بالضم وككون اسم لا مصدر اي انتقاله
 من باب كدار فانه لا يحث فلو اغلقت كباب كبيت لم يخرج منه اختيار ابو الليث
 وكسدي شربة انه لا يحث كما في كيط ولو لم يخرج للحي حث بخلاف ما اؤا فيه
 كما في كسرات وانما خص كسكي بدار لان في البيت تعصلا فانه لو كان الحالف
 مصر يا وكسكي بيت من شعرا وخيمة لا يحث ومن مد حنث ولو كان بدو
 يحث في كوجرهين كما في كيط ونزع للشرب منه يكون كزاي ومنزل من
 مركوبه بكسر كزاي اي كزول كما في بعض كسدي وهو في كل مكان كغفر
 كما في كفاية وانما لم يعرف باللام اعتمادا على الاول كالم يذكر او كان الدار
 في الموضوعين بلامك متنازع فيه لتأكيد الفاعل ولا يدخل هذه كدار وهو

وينبغي بقوله ولو اراد خروج عن مؤنة الاذن كلف فوج قال لها كلما اردت
 الخروج فخذ اذنتك انك لا تخرج الا بغير اذن فوج اذن في
 لا يخرج الا ان اذن او حتى او هو او اراد فاعلم اليقين بالاذن
 مرة ومن قوله في الحكم مثل الا بانه كافي الصوى ووجهه انه بتقدير البلاء او مصدر
 حتى تقدره كل وقت الا وقت اذني الا ان الادلة عند التعارض يترجح
 بقوله لا بكثر من اذني لم عن الحد فاقوى على ان احتمال الفك ثابت في كابين
 في الاصول وذكر في الكافي انه لو اراد اذنه الا بانه صدق قضاء وشرط
 لا يثبت في ان خرجت انت من الدار فانت طالق وان خرجت عنه كغيري
 حر وكسب فاعلم ان لم يرد فخرج منها او مريدة او مريد ضرب عجل لها او
 لم فعلها فاعل شرط اي فعل المريد من كونه وكسب فهو مصدر
 مضاف الى الفاعل وقد مضى في كونه فورا اي في حال فلو كسبت ساعة
 ثم خرجت اخرجت لم يثبت الخالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج
 اولم اذهب من هذه الدار واذني الخروج واليه باب دون كسبي وكغيره لم يثبت
 بالتوقف والى انه لو نوى كسبي وكغيره او دل بغيره على كسبه كما في فرائد القليلين
 والى ان قوله اخرجت فاعلم ان استنطاق من اقام اقام اليقين فان سلف قضاها
 الى المؤنة لفظا ومعنى وكقوة كذا كذا لا افعلا ثم زاد
 الامام انما ما يسمى بغيره اي بمن المحال مما هي المؤنة لفظا وكقوة معنى
 كما مر وكغيره في كسبه فارت القدر اذا علت فاستبعدت ثم للحالة
 التي لا يثبت فيها في الزاوية وشرط للبحث في قوله ان اخذت اي اكلت
 طعام كقوة بعد ان قاله اخرجت فقال بفتح الهمزة من تتعالى اي جئ
 وفي كسبه معنى ارتفع ولم يجر منه ارغاب ولا نوى تغذي بفتح الهمزة
 المشددة جواب الامر تلذبه فاعل شرط وضمير المحالف معه اي الام
 فلو تغذى لامر لا يثبت لان الجواب يتقيد بالسؤال ابدا وكفى للبحث
 التغذي سواء كان منقذ او مغيره انهم الخالف اليهم فقام
 ان تغذي بفتح الهمزة فكذا مركب العبد الماذون في التجارة سواء كان عليه
 دين او لا والدين يستوفون الكسبه وزقته ام لا ليس لمولاه في حق الخالف
 سواء نواه الخالف ام لا الا اذا لم يكن عليه اي الماذون دين يستوفون
 بكسبه بان لم يكن عليه دين أصلا او كان ولم يستوفوا ونواه اي
 الماذون فان مركبه لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب زيد فركب مركبه

المأذون

فان استوفى الدين لا يثبت نواه ام لا وان لم يكن عليه دين او كان ولم يستوفى
 لا يثبت الا اذا نوى مركب الماذون وهذا عنده واما عنده لا يثبت
 في الاحوال كلها الا اذا نوى وعند محمد يثبت في كل الاحوال وان لم ينو
 كما لا يخاف الى الماذون يثبت الى انه لو ركب مركب المكاتب لم يثبت ولا يثبت
 لا يركب اية ولانته لم يثبت اذا ركب كسوس او مبر ذون بكسبه او ركب
 المبر اي كسوس التركي او سفل او حمار ولو حلف ان لا يركب فرسا فركب فرسا
 او بالعكس لم يثبت ولو حلف ان لا يركب حمارا فركب حمارا لم يثبت الا في نظم
 ولفظ اسب كالحيل على في قاضيان ويتقيد الاكل اي ايهال ما يتا
 فيه المضغ الى جوفه بغيره سواء مضغ املا وكذلك لو حلف ان لا ياكل من هذه
 البضعة المخرجة فاتباع كذا كذا في كسبه من هذه الخلقة من الخلقة
 البقرة من التمر بشرها بالشاء المثلثة اي عملها ما يخرج منها بلا صنع احد يثبت
 باكل الطلع والخلال والبلع وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
 باكل البس الا اذا كان بطحا فلا يثبت باكل ما يتخذ منها كالناطع والبسنة
 والخلر وفيه اشارة الى انه لو قطع من اغصن فوصل باخرى فاكل من ثمرها
 لا يثبت كما في الترمذي والى انه لا يثبت باكل عنب يتخذ والى انه لو كان عنب شجرة
 يوكل حث باكل غيره كالرباس وقصب كسبه والى انه لو كانت كالحلاف
 وياكل منها وهذا اذا لم يكن له نية والا فاعلى ما نوى ان يحمله اللفظ كما في البحث
 ويتقيد الاكل من هذا البر اي الحنطة وكواحدة برة وانما اختار التمسك
 ههنا لانه قلما ما وقع اليقين على البرة باكله اي باستلاده قضا باللفظ وكسبه
 اي كسرا فلو ابتلع حنطة بالطريق الاول كما في الكرامة فانه ما حذر
 بالقضم عما يتخذ منه كالحنطة وكسبه فان لا يثبت به وهذا عنده واما عنده
 فالصحيح انه يثبت ليرجع الى المتعارف ولو اكل ما يخرج من داء البر الحاروف
 عليه لم يثبت كما في كسبه وهذا اكله اذا لم يكن له نية فان نوى عنب البر لم يثبت
 باكل غيره وسواء بالاجزاء كما لم يثبت ان نوى ما يتخذ منه فاكل عنبه كما في كسبه
 ومن هذا الدقيق باكل غيره فلو نوى عنبه لم يثبت باكل غيره كسبه فلا يثبت
 على كسبه كافي المضغ لو استغف اي ابتلع ما يطبخ كما في المغنونة في الظن انه في
 هذا المعنى غير مشهور كما هو اي استغفا فمثل ما هو مستغف فلو لم يكن كذا كانت
 اي انت كابين وبكل الشواء بالكره كسبه بالهم المشوى والطبقة الا السمك فكل
 باكل الجوز والبادجان ويبقى كسبه وهذا اذا لم يوكل شواء والا فاعلى ما نوى

كافي كحيط و ذكر في النظم ان برهان كرده يشمل الجزايعا والبطيخ اي بطيخ و بطيخ
 و بعض حال كونه من اللحم كافي الاكل و ذكر المطر في انه ماله مرق و لم اوشم فلم يحث
 بالقطعة اليابسة و فيه رمز الى انه لو اكل من مرق اللحم حث لما فيه من اوجاء اللحم
 كالوطيخ اذا احس بودك و الى انه لو طبخ بسبب اوزيت لم يحث ولو نوى
 طبخ حث باكله كافي كحيط و هذا في عرقهم و اما في عرقنا فيحث بكل ما طبخ كما
 في كذا اهرى و الى انه لو اكل اللحم الادي او الحنظل حث و كبر ان لم يحث كافي
 الكفاية و اكل كرس براس يكبس اي يخل في التباير يحث و كبر الحنظل
 بالتشديد و سباع و ن شترى في صوره اي الحانث فيحث باكله راس كرس و كبر
 عنده و اما عندها فياكل راس الغنم خاصة و المولى في زماننا العادة كافي الحنث
 و لا يحث باكله راس سمك و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر
 المذايب بالنار و شمس ليطي اي الكلبة فلا يحث باكله على الاسماء و لا ما احتل
 بالعظم و لا على ما على الظفر كذا يسي بلحم سمين و شمس و فربجي من سمين على
 قال لا حثينه و قال لا يحث بالثدي فلا خلاف في الاول كافي كرامة و هذا في عرقهم
 و اما في عرقنا فلا يفيق ان شمس على شمس الظفر حال كافي الاختيار و لا خلاف انه لا يحث
 باكل شمس الظفر باسمه كافي الكفاية و في اشارة الى انه لو عرش شمس الظفر ثم اكل
 لم يحث و هذا قياس قوله كافي كحيط و الى انه لا يحث باكل الالة كافي و لا يحث
 ان شمس بالانسان فالا و لا يتقيد بها و التاخير و الحنظل بلانية يحث البر
 و شمس ببلاد يعتاد فلو كان موضع لا يعتاد فيه حنظل الشمس مثلا لم يحث
 باكله كافي كحيط الحنظل و قد تم شمس بهاء كافي كحيط الا حنظل الا و لا حث
 و الذرة ببلاد يعتاد فيه فيحث لو كان معتادا و الفاحشة مثل اللان على ما
 قال بان الاثير في صيغة بده معناه ذو تفكر و تفكر دون الاستفاد و التاخير
 بالتفاح اي مثل التفاح و الشمس و زرد الوو و الوو و الخوخ و كبر و كبر
 و العناب و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر
 لا العناب و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر
 يتناول مطلق الفكرة و هذا عنده و اما عندها فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر
 و عليه كفتوى و لا خلاف ان الناس من كانا لزيب و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر
 ليست بفاكرة كافي كرامة و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر
 و الحنار خيار باد زك و الباقلاء و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر
 ايصال ما لا يتاقي فيه المصنع الى جوفه بغيره فلو حلف لا يشرب هذا اللبن

فيشرد

فيشرد و فيه الحنظل فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر
 عمل شقة و الحنظل و لو حلف ياكل و في فقه شئ فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر
 و في فقه زمان فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر
 و الحنظل يحوي الماء الفانيض بالكرع منه بالفتح و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر
 بغيره لا بالكلف و الاثاء كافي القاموس فلو مد حنظل حنظل و شرب بغيره حنظل ان
 لم يدخل رجله فيه كافي كحيط و كبر في الحنظل انما يحث اذا دخل الماء و كبر
 بغيره و في اشارة الى انه اذا شرب من فوق راسه في الماء حث كافي كحيط
 و الى انه لو حلف على شرب بغيره شرب من زهر اخذ منه كبرعا او اغترقا فافكر فافكر
 و اذا بلا خلا كافي كحيط فلا يحث لو شرب منه باثاء او كف فاذا نوى الاغترقا
 صدق ديانة و هذا كله عنده و اما عندها فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر
 المشايخ فيه و ان نوى الكبر صدق ديانة و قضاء و منهم من قال انه احتل
 زمان لا برهان كافي كحيط و غيره بخلاف الحلف على شرب من مائه فانه
 يحث بالشرب بالاثاء و الاغتراف و انما لم يقل بخلاف شرب من مائه البس
 بالاسم لكونه تضييعا على المراد في كونه ضيعا و تخليف الوالي اي بالاسم
 بله و جلا ليعلم كل داعر اي فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر
 اني البلد بحال ولايته بالكردي زمان تسلط هذه اعلى اهل هذه البلد
 فلم يجب الاعلام بعد عوده اليه كالمحث على الغور فان لم يعلم حتى مات انما
 فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر فافكر
 و الا فرامه كرامة بالحق فلو قال والله لا احزن زيدا او اكسوته او كلفته
 او ادخلت عليه ثم لم يفعل حال حيوة زيد لم يحث و الا حث و العناب في قبر
 يحيى بقدر ما يتا لم به و هو اقرب الى الحق فلو حلف لا احزن مائة سوط بر بضرية
 واحدة ان عمل اليه كل سوط كافي الولوحي و قيل يوشا يندل الى الالباب دون
 التملك و لو نوى بر السنة يحث بالالباب بعد الموت كافي الهداية و لو دخل على محمد
 حث على الخمار كافي كحيط لا يتقيد كحيط بالحيوة فلو عند بعد حث و كبر
 و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر و كبر
 من كزمان او قريبا او سريعا او عاجلا و عنه ان كبر ببلانية اكثر منه و كبر
 عن ايه يوشا في الحنظل كافي كحيط و عن ايه حنظل ان كبر ايام و ايه سنة و عنه انه
 مومن الى القاض و قيل سنة اشهر و قالوا الله ايام كافي حث و كبر و كبر و كبر
 و اما صطبيح به على كبر من الاستطباع فان خورثا كرفق و يودي بالالباب

و كسوف

فانه دين و آلى انه لا يبرئ شخص من غير مذكرة فلو قال ان لم اتزوج امرأة
ونوى كوفته لم يدين لانه غير ملغوظ لكنه لو نوى عجزه او الجسد دين كافي
وغیره ولو ضم ثوبا او طعاما او شراكا او غسلا من الحجة او غيرها دين و بانه
وهذا المحض من البعثة فلو قال لا اوتى اكرسى انا كذا من دين فكذا ونوى امرأ
خاصة لم يصدق اصلا وعللة العقيدة بالدين و قال لان كس لفظ خاص فلا يصلح
تخصيصا كافي كحيط لكنه مشكل لانه وقع في جنس كس المستفاد من شرط كما تقدم
وتصور كبر ورجا الصدق عند الطرفين شرط محقق اى انعقاد الحلف المطلق
ويعقد سواء كان قسما او غيره خلافا لا يكتفى فان اليمين عقد فلا بد من محض
خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كسئلة من كسما و غنمها خبر فيه رجاء صدق
لان محل كسئلة ما يكون قابلا للحكم وحكم اليمين البر ولا يخفى ان اول الكتاب اول
بهذا الاصل ومن حلف بانه لا يشرب ماء هذا الكوز يوم او ان اشرب يوم فبقي
حزرا ولا ماء فيه سواء علم به او لا او قد كان فيه فصب او شرب غير او
في يوم لا يثبت في الصورتين في يوم بالاجماع واما بعده فكذا عند ما لا يثبت
في الاول ويخل في الثانية برهناك المخلو عليه او الحالف واما عند فثبت فانه
انعقد لكنه يثبت في الاولى ولم يخل في الثانية بالبرهان كما ذكر من اهلين كافي بانه
المتداولات كالمحيط وكسئلة والكافي لكن في الحالتين وكسئلة وعجزها في باب
انه في المستحرج عاده كما ياتي من المسائل واما في السجل عقلا كسئلة الكوز بل
فلم ينعقد اجماعا وفي تنظيم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لا ماء فيه فان علم فثبت
بالاكتفاء وان اطلق هذا الحلف بان لم يذكر كسئلة فكذا لا يثبت مطلقا
عندها لعدم شرط الاعتقاد ويثبت عنده في الحال للجن في الاول اى فيما
لا ماء فيه ولم يتصور كبر مخلو الله لان المخلوق غير المخلوق عليه دون كسئلة
اى فيما كان فصب فانه انعقد الحلف فثبت عنده اما عنده فظاهر واما عندها
فلا انه لم يخل الحلف المطلق برهناك فيلزم الجزاء وفي ليعصون او كسئلة
او لا طهر في كسئلة اوليقلبن هذا الحرف مثلا ذهبا او ليعقلبن فلا فانا
اوليعطينه ما له حال كونه الحالف عالما بموته في هاتين انعقد كل من
هذه ما لا يمان لتوهم وجوده بخلاف ما اذا لم يتوهم كسئلة الحرف فانه لم يخل تحت
متوهمه وفيه اشار بان مسئلة الكوز لم ينعقد كسئلة البر اى لا يمكن ان
يخلق الله كسئلة الافعال في حقه كافي حتى بعض الاولياء وثبت في الحال
اتفاقا ان لم يخل هذه الافعال في كسئلة للجن العادي حراما وفي تنظيم كسئلة

لا يثبت

لا يثبت في الاخيرين وان لم يعلم بموت فلان فلا يثبت في الاخيرين عندهما ويثبت عنده
لما ذكر وغير اشار بانه لو قيد بيمين فربما بوقت لم يثبت باليمين ذلك الوقت كافي الزمان
وعند ذم لم يثبت في هذه المسائل كل علم به او لا كذا اس كافي النظم وذكر في البر
انه نظام لانه حلف بالايادة على فعله غالبا فكان موصفا له كسئلة الكسئلة ومد شعورها
ونظمه وخلقها بفتح الحاء وكسئلة كسئلة اى حصر طلقا واما بالكون فهو ما يجوز
من جمل وغيره وعرض كسئلة فلو حلف بالايادة ففعل واحد منها فثبت
يثبت فلو كان مما ذكر لم يثبت كما لو كانت اليمين بالناسية ولو داما بجماعة
او ضربا بعقب الفاسطيس بضرب كافي كحيط وقطع بيمينه هدى ماله
الزوج بالشر او غيره بعد نذر ان لم يثبت انما من غرك ايترا الزوجة اى من ذلك
بالفكرية ريمان فبقي اى فعل تصديق بهذا الشوب بكة فان الربا ما يرد
الى بكة ففعلت الزوجة ونسخ الغزل سواء كانت بكة او غيرها وفي الجاهل الصغير
نسبة وليس لزوم على المعتاد هدى اى واجب تصديق بكة ولو تصديق
بيمينه جاز ولو التزم هدى كسئلة لم يثبت بيمينه وخبر جاز ولو تصديق في هذا كله
على غير فواء كسئلة جاز خلافا لوزن كافي التماسى وقالا ليس على الربا الا اذا كان
فقط بكة يوم نذر والكلام يشير الى ان العزل كسئلة من فعله لكن لو قال ان لم يثبت
غرك فليس ثوبا بعقبه من غير غيرها حث بخلاف ما لو قال ثوبا من غير كسئلة فثبت
وان كان جزء واحد من ثمة من غرك غيرا وعلى هذا لو قال من نسجك او ثوبا من نسجك
كافي كحيط و آلى انه لو ملك قبل النذر لزمه الربا بالطريق الاول و آلى انه لو زاد من
لزم الربا وذا بالاجماع و آلى انه لو زاد من قطنة لم يلزمه الربا وذا بالاجماع كافي الكسئلة
وخاتم ذهب بفتح التاء وكسئلة والختم بفتحين لغة كالحام على بيع الحاء
وهذا يكون كلام اى ما يزن به من مصنوع المعدنيات او الحجارة كافي القاموس
وقال المطر زى انه ما يتجلى به المرأة من ذهب او فضة وقيل او جوهرا يكون حليا
خاتم فضة فلو حلف لا يلبس حليا فلزمه حث لانه كما يثبت لكسئلة بيمينه لا يخلو
السنة والختم وهذا ظاهر كرواية وقالوا هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم
الرجال واما على هيئة خاتم النساء بان كان خافض فثبت وقيل لا يثبت على
كل حال والاول اصح وعن محمد انه حلى مطلقا كافي كحيط وعندهما عقد ولو بالسر
كل ما بعقد وبعث في العنق واللواء الدرج للثبوت وكسئلة بالفكرية مروا به
كما ذكره كسئلة لم يبرصع بذهب او فضة اى لم يركب منه حلى وبفتح اللعين وعند
ابى 2 ليس على وعلى هذا الخلاف عقد ذر بعد او زود او باقوت وهذا الاختلاف

ولا خلاف في الرصو كافي الاختيار ومن حلف لا ينار على هذا الترائش بالكسر
من الثوب او كسود يا وغيره وفي الاكل البسط كافي التامس فنام على قرام بالكسر
سند رقيق كافي التامس بالفارسية جا در شب فوقه حث لانه لا يولد وفيه
اشعار بما ذكره انه لا يحث من حلفه به جعل فوقه فراشا اخر لانه مثل الاول
على انه لو افزع الحشون الفراش ونام عليه او رفع الظلادة ونام على الحشون لم
يحث ولعل ذكره للدلالة على كافي انه يحث عند ابي يوسف وقبله هو قول محمد
على انه مشايير الى انه جعل فوقه الحشوف عليه شيئا لم يحث كافي محمد او لا من
حلف لا يجلس على الارض او سبط او كذا كان فجلس على بساط ابي بصير
فوقه ولو حال بينه اي الحالف وبينه اي الارض لباسه الذي عليه
حث فلو نزع لباسه ولبس عذرا فجلس عليه لم يحث كافي الترائش كمن حلف لا يجلس
على هذا السر فجلس على بساط او فراش فوقه فانه حث بخلاف جليسه على
سرير فوقه فانه لا يحث وهذا تقرير بما علمنا كافي لا يحث ولا يصح
على اليد اي على زنا جوية من وقت اليقين لانه في موضع كافي وفيه لا يقع
على امر واحد من فعل لانه في موضع الاثبات فيحث بوقوع اليقين عن فعله فلا
الفاعل او كل الفعل وينبغي ان يدبر فيه كل مني او مثبت كذا اعرب واحرب الا
اذا نصب قرينة وبعل الشئ الى بيت الله او الى الكعبة او مكة ذقنا انما
يجب عليه سحابة انما او طواف الزبارة او حرفة انما اوها السحابة
من باب داره ان قدر قبل من موضع يحرم كذا تنوع لاهل شرق كافي السحابة
وان نوى بيت الله سجد لم يلزم شئ كافي الزبارة ويجب دم اي ذبحة
ان دكب في الكثرة وفي الاقل نصفه بقدره وعن ابي حنيفة انه رخص عن سحابة
او حرفة الى الكفارة وعن ابي يوسف نوى اليقين كوز والافلا وعن محمد ان
يخرج اليقين كوز والافلا وعن زفران شاء فعل ما اوجب وان شاء كوز والافلا
ظاهر الاصول وعليه الفتوى كافي كوز حرفة ولا شئ على المزوج او كذا
او كسفر او الركوب او الايمان الى بيت الله لانه لم يلزم الاحرام او الشئ
الى الحرم او سجد كراه وجب فيها حج او عمرة عند صاحبين او الى كسفا
والمرأة والمدينة وبيت المقدس ولا يعتق عنه شئ من عبد قبل اي قال
المولى له ان لم ابع المعاملة اي كسنة بالتخفيف فانت حر ثم قال يحث
وانكره بعد فشهد اي ان هذا عليه تحريم اي بتخفيف العام بكوفة ونفتي
عند محمد لانه شرادة على تحريمه عدم الحج وقالوا ان الشرادة على كسنة مردودة

مطلبا تيسر او لا اعتداد باقران كسنة بالاثبات او احاط العلم بالنسب وما
في الكافي وحث بصوم ساعة اي فريضة الزكاة في لا يصوم كافي حرم
اذ هو ما كافي حثته وهو محتج به وما زاد على تكرار المحلوق عليه كافي حثته
لا يحث به لو حث اليه يوما او كسنة او صوما حتى يتم يوما تاما لان المحلوق
اليه كما ذكره الكسبي ولم يذكره في كسنة وعن القاضي ابي الرستم انه اذا نوى للصوم
يحث عن بعض نية الحوائج انه يحث مطلقا ولذا قالوا لا يحث ان يصوم يوم
العدي حتى يصلي كافي كسنة لكن في الكسنة ان ليس يصوم ولذا لا يشترط كسنة
وبكوفة صحيح معناه محمد وبركعتين عند ابي يوسف في لا يصلي واختلف في اشتراط
دفع الراس من السجدة ولذا رواية فيه كافي كسنة كما اختلف في قراءة ولا
فيه كافي كسنة لا يحدونها لزيادة الايضاح ولو حث اليه حمله فيشفع
يحث فلا يشترط قنعة كسنة وقيل يشترط والاشبه ان لو كانت فرضا
رباعيا يشترط والافلا كافي كسنة لا يحدونها لاحاد اليه وحث او طلعت
او اعتقت بولد ميت في قوله لا داراة او حارثة ان ولدت فانت كذا اي طالق
او حرة وعق الولد الحي لانه القابل في قوله بحارثة ان ولدت فهو اي الولد
حران ولدت ولدا ميتا ثم ولد احيا وحفي في ملكه والا فلا يعتق لا غلاما لا يمين لا
الحواء كافي لا وفي من حلف لم يقضين دينه كسنة وقضاه بنف او باخره ولو لم يلزم
الحالة وقضى المحتال فلو تبرع بغيره لم يبر خلافه لا اعطى ولم يتبرك كسنة بحيث يبار
يده ولو كان له ان يغايب لم يحث بترك القضاء والاسان يدفع الى القاضي فانه المحتال
عند كسنة شربة كافي كسنة والاولى ان يقال بالالتفات في الطرف فالغير البارد لليوم وما
يا في معنوه الحقيقي وما لم ين ان غير الدين هو حذف في فلا يخلو شئ ذوقا بالضم مصدر
ذات الراءم زينا اي صارت مردودة للزنى كافي التامس او حرم هو الذي
خطبه بنحاس او غيره فانت حرفة كافي الطلبة وقال ابن الناصب الزاوي والباء كسنة
فيه كلام وما اظهر شيئا منه صحيحا او بغيره جهة الحسن ترك النون فانه لم يوجد الا الحياء
تقريب بنهره كافي كسنة ولعل التاء لكسنة بجمجمة وهو فريضة كسنة وهو كسنة
كلما حرم جنس كراه وقضته ما غلبه وكسنة ان الزيف ما يرد به بيت المال لانه لا يقبل
الا ما هو في غاية الجودة ولا يرد به كسنة ويجوز فيه المعاملة بخلاف النهر جهة فانه يرد بها التماس
ايضا فريضة الدين دون النهر جهة وقيل النهر جهة ما يطر سكة كما ذكره كسنة في القضاء
او سحبة بنتي الى الحاشية صاحبها ايا ما على كسنة والبر لا ينتقض برد المقبوض
لان اليقين قد اخلت به او باعه اي باع المديون دايمة به اي بدنه شيئا من ملكه كسنة

بيعاً محكماً هو المتبادر فلو باع فاسد أو سرفه وفاء بالدين فقد حثت والآخرة
 وقبضت أي قبض الدين ذلك شيء يترقى هذه الصورة وإنما شرط القبض وقد
 التزم بنفسه لئلا لا يتقرر قبل ولو كان المقضي به في هذه الصورة مستوفى
 بالقبض أو قبضه يترقى أو أداء من البرهجة فانه ما غلب فيه الصواب والنجاس ولعلنا
 كبرهجة أو رصاصاً أي موحها وهذا إذا لم يستبدل في اليوم والآفة ينبغي أن يبر
 أو وجهه أي وجه الدين ذلك الدين له للديون بما لا يبر الحالف وأخل عينه في
 صورة الزهبة وأما في الصوتين الأولين فلم يتر حث وجواب شرط أن يبر
 من هذه الجنس وإن اختلف معنى وإنما احتاج إلى هذه الشكاف لأن الدين لما كانت
 موقفة فإذا وجهه قبل انقضاء فقد عجز عن البر وأخل الدين وهذه كلها عند حامداً
 عند أبي يوسف مستقيم لا تكلف لانه قد حثت في هذه الصور كما في مسئلة الكوز قبل
 أن لفظ البر في التفسير هو ويدل عليه أنه لم يذكر في كتب محمد وفيه قبض
 مائة مثلاً درهم دون درهم أي بأخذ كل غرض متوقفة حث ببعض كل متفرقا كما
 إذا قبض البر من خمسين ومن الغرض من مثلاً والجملة في ذلك أن يأخذ من غير
 قضاء عنه لا يحث ببعضه أي ببعض بعضه دون قبض بأكمله بان ترك
 شيئا عليه من الدين وهذا حيلة أفوت لانه وإن وجه التزوق لكن لم يبر قبض
 الكمل أو قبض كل بوزنين مثلاً فانه قد يكون كبر لا يمكنه إلا بذهبات كمل
 يتخللها إلا عمل الوزن ولا يحث في أن كان على آتامة من الدراهم فكذلك الذي
 عجز عن ولم يملك إلا خمسين درهما مثلاً فانه لم يملك شيئا لم يحث لأن
 الاستثناء كمل بالباقي من المستثنى منه بعد استثنى ولا يحكم بثبوت المستثنى ولا
 ينفيه فهو في حكم المسكوت عنه مكانه قال ليس شيء زائد على المائة أما كون المائة
 أو دونه فشيء زائد على مدلوله ومن ظن أنه معطل بان المتأوفى به هذا الخلف في
 الزيادة فقد عدل إلى مذهب الجهم ولا في لا يشترط رجاءاً فشم وركا أو يكسنا
 فأنهما ودقان والرجحان لغزبات لاساق له وقيل يحث لانه عرفا نبات له
 رايحة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب أن الرجحان نبات رايحة طيبة وعند الفقهاء
 بالساق رايحة طيبة كالورقة الكس والورد ما الورقة رايحة طيبة خشباً كالبابونج
 وفي جامع ابن البيطار أنه ظهر كل شجر واشتر في الذي يوفد منه العرق واليابس
 كالباكمون والياكم بكسر السين وفحم وهذا إذا كان موب وباسمين والياكم
 واحد لهما كما لصاحب العالم كما في القاموس والبفسج بنج الباء وكسر
 المرحلة والورد يقسمان على الورد بنفختين دون الورد من النخل والورد

والساق فانه في النهاية وغيره أنه لو حلف أن لا يشتري شئ فاشترى درهم لم
 وينكس الحكم في عرف غيرنا واللفظ حقيقة فيها أو من عموم الجاز ولو حلف أن لا يشتري
 الورد ولا يذره فاشترى درهم لم يحث ولو اشتري وورقة حثت حقيقة وعرفا
 ولا يحث أن الورق مستدر كـ **فصل** حث في لا يكلفه أن يكلفه
 حال كون الحلف عليه نائماً لانه عمل إلى سمعه وان لم يفهم بشرط ايتاظه وعليه
 مثا يخنا وهذا الظاهر كما في الزناية وكسبه أنه ليس بشرط وفي إياه إلى أنه لو نادى
 مستيقظاً بعيداً بحيث يسمع صوت أن صني البعث وإلى أنه لو حلف أن لا يكلفه فلا فانا
 وقد قرره يقول بأجابه أسكنه كذا المبحث وإلى أنه لو سلم على قوم فبرم الحلف عليه لم
 يعقده بالسلم لم يحث لكنه حثت فعناء والاكتماء بشربان فهم الحلف عليه ليس
 بشرط حتى لو حلف أن لا يكلفه فكله بعبادة لم يبر حث الحلف في كسبه وحث في
 يكلفه فلا فانا إلا بآذنه أي فنان أن لا يذن فلا ولم يعلم الحالف به أي بالاذن فكله
 إذا لا يذن هو الاطلاع وقال أبو يوسف وزفر أنه لا يحث على الاذن بدون العلم على
 ذكره أبو يوسف وقال غير من الشئ أن الاذن قد وعد بدون العلم بالجماع وإنما الحلف
 في الورد كما في التهمة وتة العلم قد روت وفيه اشهاد بان لو اذن العبد بالتجارة
 ولم يعلم به لم يصرأ دوناً بالاجماع كما في النظرية وغيره ولكن في الزناية وغيره أنه
 صادر ما دوناً عنه لم يبر حث في لا يكلفه صاحب هذا المذهب فباعة الصاب
 فكله لانه لا يعادى المذهب وفي لا يكلفه هذا الشاب فكله شينا لانه مجازع لكرات
 إذا الشاب ليس بداع إلى الدين وكشاً بالدين من تسع عشرة والكر من اربو وثلاثين
 من احدى وخمسين إلى اربع الف والكر كما في التهمة وذكر في القاموس أن الكمل من احدى وثلاثين
 ومشيخ من خمسين إلى الثمانين وشرباً من البلوغ وعن أبو يوسف من خمس عشرة
 والكر من ثلاثين ومشيخ من خمسين إلى اربع الف والكر كما في التهمة وفي في الواسطة اشعار
 بانه لو كان الحلف عليه صبياً فضا دكره لا حث بالتكلم وفي التوفيق اشارة إلى أنه
 أن كان منكراً لم يحث كما قال لا يكلفه صبياً فكله كبر كما في الكشف وحث أو حث في
 هذا القن حران بعتة إلى القن أو هذا حران اشتريته أن عقد أي لو باع أو
 اشتري بالخياد للبايع في بيع وكشاً في الشراء ثلاثاً أيام عنده وعدة معلونة
 هذه لانه في الاول يملك البايع الا ان اتفاقاً في الثاني ملك المشتري عندها وار
 المعلق كالخز عهده وفي هذا الخيار اشارة إلى أنه لو اشترى خياراً لم يعقده ولم
 وذكر كنفوري أنه لو باع خياراً عند محمد خلافاً لأبي يوسف لأن الشرط
 مطلق البيع وليس كفاً كذا الصحيح على الصحيح وفيه رخصة على أنه لو عقد بعبادة أو دم لم

كما لو اشترى كتابا او مدرا او ام ولد وقبل بيمينه الكفر في حلفه وفي ان عبد الما به
 فكذا امانة حرة مثلا فاعتق العبد او جبر لانه قد تحقق ان لا يبيع وفيه اشارة بانه
 لو دبر امته او استولى على حنته وانه قد فقهها لبيع بوقت وعنته او دبر قبل مضيق
 يحث عند كل طرفين خلافا لابي يوسف كسنة الكوز وحسن الحالف بفعل وكيل في كل
 فعل يرجو حثه الى الوكيل لان مقصوده التوقي عن رجوع الحقوقيه وذالم يوجد لانه
 راجعه اليه فيحث في مثل حلف الكمال بان حلف لا ينج فلا تة ثم وكل فلانا بالتمتع
 فنجح له حث وكذا الوكيل قبل الحلف او زوجها فضولي واجازة قولاً واما فعلاً
 فلا يحث على الاختار كما في الكافي وعن الصاحبين انه لا يحث بخارج الوكيل وفيه
 اشارة الى انه لو حلف ان لا يزوج امته او ابنة الصغيرة بيمينه بخارج الوكيل وعن
 محمد انه لم يحث كما لو كان المخلوق عليه ابنة او ابنة الكبيرين والى ان المرأة كالحمل
 في حكم التوكيل كما في الظهيرية والى ان النكاح الفاسد كالبيع فيما ذكره كافي كصغر
 وذكر في قاضيه ان لا يحث بالفاسد وحلف الطلاق سواء كان توكيلاً
 قبل الحلف او بعده ولو طلق المفضولي فاجاز قبل لا يحث مطلقاً وقبل حثاً
 وقبل ان اجاز بالتوكيل وبالفعل ان اخذ بدل الخلع لا يحث كافي في الحث والخلع
 والعتق اى لا عقاق سواء كان توكيل قبل او بعده فان علق الطلاق والعتق
 بشروط لم حلف به ثم وجه شرط لم يحث وكذا حلف او لا حث كافي في النظم والكتابة
 اذ لم يكتب بيمينه والى فلا يحث بكتابة الوكيل كافي في النظم فينبغي ان يذكر فيما لا يحث
 وكصلح من دمره لانه كالتحاة في مبادلة المال بغيره وفي حكم الصلح عن اتخاذ
 على ذكره في الوكالة والحبية ولو فاسدة وعن ابي بصير انه لا يحث في حث كما
 في الاختيار وعرف محمد لو اجاز جهة الفضولي حث كافي في الحث وكصدقة وكقر من
 اى الاقراض بان يقع كذا الى جمل اعطاء او وكالة وضمان الاستقراض كما
 في الحث وهما في كونه سياتان فيه خلافاً ويمكن ان يعمل على ما هو متعارف من نية
 الرسول بالاستقراض وكذا كافي المستحق وكذلك في استقراض من فلان كذا اذا
 وقال الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك كذا ولو قال اقرضني مبلغ كذا او اقرض
 حتى لا يثبت الملك الا للوكيل كافي وكذا الذخيرة والايداع والاستيداع والآحاد
 وان لم يقبل المستقرض في الاعادة حث عندنا خلافاً لغيره وعلى الخلاف
 الهبة وكصدقة وكقرض كافي في النظم وذكر في الاختيار ان في الوقض عن ابي حنيفة في
 روايتين وفي الحث انه يحث بالاستقراض بلا اقراض والاستمارة فلو حلف
 لا يعير ثوبه من فلان فبعت المخلوق وكذا لا يبيع من المستمار فاعاد حث عند

ويعقوب ويعقوب لان هذا الوكيل رسول وهذا اذا افزع الوكيل كلامه يخرج له
 بان قال ان فلانا ما يستعمل كذا اقاماً اذ لم يقل ذلك لا يحث كما لو حلف ان لا يعير
 شيئاً ثم رد دفعه على ابيه كافي في الحث وكذا حلف لا يبيع شاة وهو ممن لا يبيع
 بنفسه فامر غيره فبيع حث كافي في النظم وفيه اشارة بانه اذا كان ممن يبيع بنفسه لا يحث
 وحرف العبد كما اذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده فامر غيره فحرفه حث
 وفيه اشارة بما ذكرنا فينبغي ان يذكر ما بين فيما يحث وفي المنة قبل الزوجه كالعبد سباً
 خلافاً وقضاء الدين وفيه تفصيل في وكالة الخلاعة والبناء والنجاسة
 والكسوة بان حلف ان لا يكسو فامر غيره والحمل برداشته وكسب دابر ستور
 وشايبه وكل وجه وتسلم الشفعة كافي في قاضيه والشركة وتعلم كافي في الصلح والبراء
 والائتاق كافي في كذا هذا وقطع كسب وهدم كدار واتخاذ النمل كافي في النظم
 واعلم ان لو نوى ان يفعل بنفسه في نحو النكاح والطلاق والعتق صدق ديانة وفيه
 والعبد قضاء كافي في الكافي لا يحث بفعل وكيل فيما لا يرجو حثه الى الوكيل فان مقصوده
 التوقي عن رجوعه اليه وقد حصل ذلك فلا يحث في حلف البيع اى حلف لا يبيع
 وكل غيره فباع لا يحث اذ لم يكن يتولياً بنفسه ولا فقه حث وكذا الحكم فيما ياتي
 من الافعال كافي في النظم وفيه اذا حلف لا يتخذ له غلاماً وهو ممن لا يتخذ فامر غيره به
 حث فينبغي ان يذكر فيه ولا يخفى ما فيه من الاطلاق والشرع والاحكام وعن ابي بصير
 انما يكون القول اجازة كافي في الحث والاشجار كصالح عن دم الخطا او عن مال عن
 اقواله على ال او منقصة كافي في كونه كالة وفي الظهيرية اذ يحث بصلح الوكيل عنه محمد
 ابي يوسف فيه رواية والحقيق ابي حنيفة كدعوى سواء كان قولاً او انكاراً وهي
 ملحقه بالبيع على المحاد كافي في الخلاعة وفيه اشارة بالخلاف وكسرة وضرب الولد صغيراً
 او كبيراً او غيره او حراً او حرماً ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلماً كافي
 كراهية المينة او سلطاناً او قاضياً كافي في الكافي وينبغي ان يدخل فيه المحاسب الجواز
 لقديره فمن حلف له ضرب صح امره به فيحث بالضرب ومن لا يحل لا يبيع فلا يحث لان منفعة
 التأديب يرجع الى الولد لا الى الوكيل كافي في الاختيار ولا شك ان تلك المنفعة جرم كسرة
 فلا يرد على هؤلاء الاثمة ما ظن من الاثمة ان المدا على رجوع الحقوق وعدمه
 في الوقوف بين ضرب العبد والولد يرجع المنافع فخرج عن القانون واعلم ان
 ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الادب من فلا ينبغي ما ذكر من انحصار ما في التلخيص
 كافي في كذا وفي احدى عشر من كافي في القنية ولا يحث استحانة في لا يحكم
 ولا نية له فقد انزلت اوسج او كبر او همل او دعا في صلوة او من خارجها

وقيل بحث منه وقال ابو الليث انه بحث في الصورتين ان حلف بالفارسية وعلى كونه
 كافي الكافي وقيل شاذ الى انه كوسج سرجا او فتح على امامه بالواء فلم يثبت كافي
 ويوم اكمله انت طالق يقع اليوم فيه على الملوس اي على مطلق الوقت لانه قرن مع
 غير محتمة بقرينة ما هو في المطلق فمن كلف ان شاذ في الاطلاق على مطلق الوقت
 بلا ذكر القائل وفتح بنية المنهات في الحكم لاداءه الحقيقة وعنى انه يوم لا يصح له
 اكله يقع على الليل دون مطلق الوقت لانه المستوفى وما في قوله وكذا حسنا
 كل بيضاء شمة ليا الى لا يتناجذا ما وجيزا فيج والكلهم في المورد والا ان كان
 لكاستثناء الا انه محاذ هربا للفتاة اي للدار على ان ما بعد لما غاية لما قبلها
 كقولك جاء القوم الا فلانا حتى قال تعالى الا ان اى حتى فتعريفه وهذا اقرب
 بما اشار اليه فيما سبق فلا يخفى فاني ان كنت فانت طالق الا ان يقدم زيد اى يقدم
 ذكره اولى وكذا في سائر المواضع حيث ان كلمة قبل قدمه لا بعده لانرا اليقين
 وفي المحيط لو قال ان كلمتك الا ان كلمتي اى حتى تكلمت فتكلم معا حيث عند محمد خلافا
 لابي يوسف وكذا سائر الافعال نحو لا ادخل هذه مكة اى حتى يدخل فلان فدخل معا
 وفي لا يكلم عبدا اى فلان او امرته او مدينته اى حتى حلفه على فعله في محل منسوب الى
 الغير بغير ملك فالحسن تاخير عبدا ولا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا ياكل
 طعامه او لا يركب ابنته مثلا او حلفه على فعله في محل منسوب الى الغير بالملك والاختاف
 وان كانت الاختصاص الا انرا شاملة للاجادة والاعادة ان ذات الاختاف
 اى اختافه المصنوع عن المضاف اليه في الصورتين بان طلق او عادي او باع الملك
 مثلا وكلمه من عموم المجاز اى فعل الخالف واحد من هذه الافعال بان كلف العبد
 ودخل الدار الجيبين او غيره لا يثبت في العبد اى في محل منسوب الى الغير بالملك فيكسر
 الدار وكثوب وغيرها اشار اليه الى العبد بهذا بان قال لا اكلم عبده هذا او لا
 اكلم ادخل داره هذه او غيره او لا يشير اليه بان لم يذكر اسم الاشادة كما
 لا شتراط وجود نسبة في صورتين وقت الفعل لا وقت اليقين وقال محمد بالعكس
 في صورة الاشادة فلو دخل هذه الدار بعد كسب لم يثبت عند الشيخين حيث
 عنه محمد وعنى ابا يوسف لو لم ينو فاليقين على ما ملكه عند الخلف وفي غيره انما
 العبد من محل منسوب الى غيره بغير ملك كالمرأة ان اشار اليه بهذا حيث
 فلو كلف الزوجة بعد الطلاق حيث لا شتراط وجود نسبة وقت اليقين عند الشاذ
 والا يشير اليه فلا يثبت فلو كلف صديقه بعد معاودة لم يثبت كشراط
 النسبة وقت الفعل عند عدم الاشادة فلو اخذ صديقا فخر ثم كلمه حيث

واعلم

واعلم ان ما ذكرنا موافق للتمتدلات كما يحيط وكيفية غيرها وان خالف ما في
 فانه قد اختار قول محمد وقال بالبحث في حلفه كد اربعة اشارة في النفي اذ قول
 بما هو خلاف الرواية وحين بالكره له هو المدة او وقت مبرم سنة او اكثر او
 معين او شهران او سنة اشهر او سنتان او سبوسنين او اربعون سنة كما
 في القاموس وزمان كرمين يختصين الوقت قل او كثر كما في القاموس بلانية نصف
 سنة ذكر ذلك اللفظ او عرف للوف ومعه اى كنه ما نوى كما في الجامع
 وذكر في جامع الكبر ان نوى بالزمان شهران الى ستة اشهر فعلى ما نوى
 وهو ان يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا النوى اقل من ستة اشهر
 لم يصدق وكسب ما في جامع الكبير فقه اجمع اهل اللغة ان كزمان من شهرين
 الى ستة اشهر كما في المحيط والدمر باب كون كفتح الزمان مطول والابدية
 والف سنة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده
 الى انقضاؤه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة
 والكثيرة وفي المذهب الدهر زمان واحد لم يدرك اى توقفا وحسنه في معنى
 منكر لانه لا يعرفه وقال انه ستة اشهر والدمر عندهم للابد اى عمر موعدا
 على ما قال بعض المشايخ المتقدمين وعند لم ادره وقبل الخلف في التفصيل كما في
 المحيط ويصح ما في المتن كما في الهداية وعينه واعلم انما توقف في اربع مسائل
 منها الحنفى المشكل ووقت الحنان ومحل اطفال المشركين في الاخرة كما في جامع
 وذكر في المضمرات انما ثمان منها المصلحة افضل ام الانبياء وحكم سائر الجوار والملا
 متى طاب لمخر والكلب متى صار معلما وفي هذا التوقف فقير كمال علم وورد في
 ان ابن عمر حتى كنه سئل عن شيء فقال لا ادرى ثم قال بعد ذلك طوبى لابن
 سئل عن شيء لا يدري فقال لا ادرى وفي انكر ما في سئل رسول الله صلى الله عليه
 عن افضل البقاع فقال لا ادرى حتى اسأل جبريل فسال فقال لا ادرى حتى
 اسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولها
 واخرهم خروجها وشرا اهلها آفهم دخولها واولهم خروجها وفي الخلف ان
 انه تنبيه لكل معنى ان لا يستغنى عن التوقف فيما لا وقت له عليه اذ المجازفة افتر
 على الله تعالى تحريم الحلال وضده وايام جمع وشهود وسنون وجود وازمنة
 منكرة بلانية ثلثة منها لا اقل الجمع وعنه ان ايام عشرة مثل حيدر روز
 ويوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط وايام كثيرة والايام والجمع وكثرون
 وسنون وكدهود والازمنة عشرة منها عنده وهو صحيح كما في المضمرات

في المذهب والاشارة والابدية

في المذهب والاشارة والابدية

مطهر
رأس شهر ربيع
البلية الأولى

وأما عندها فالاولان سبعة وكشور اثني عشر والباقي اربع واياهم بعد سبعة
كافي كحيط وقيل لو كان اليمن بالثانية فالايام سبعة بالثاني كافي كافي ورأس
الشهر وعزة الشهر لليلة الاولى مكيوم وسليخ الشهر مكيوم خمس وكشور اول
الشهر من مكيوم الاول الى السادس عشر وأول الشهر من الحالا اذا كان سنة غير
فان اوله الى واحد والباقي من الحالا عشر وما بعده آخر الشهر واول اليوم الى قبل
الزوال ويحكم العرف في فصول السنة على ما روي عن محمد كافي كحيط وفي اول عبد
اشترى او امكده ان اشترى عبدا فردا عتق ليعتق الاول فانه اسم لولد
سابق وفيه تامل وان اشترى عبدين صفقة ثم عبدا اخر فلا يعتق واحد
منهم أصلا لعدم كونه وكسب فانهم الى قوله اشترى عبدا واحد عتق الثاني
للتحققة وفي كافي لو قال اول عبدا ملكه واحد لم يعتق الثالث الا اذا اشترى عبدا
والوقت اذ يعتق في ثلث ذكر العبرايه في فعل مقرون به لاني الذات والواحد
وفي ان قال اخر عبدا اشترى حر فاشترى عتق على اقل وفي بعض نسخ اشترى
عبدا ومات المشتري او الخالف او سببه لم يعتق هذا العهد الا في اسم لولد
فانا اشترى بعد هذا الخلف عبدا ثم اخر فاعتق عبده الاخر بنيت الخاء او
كها يوم شري من كل ماله لانه يوم شرا وعتق عندهما يوم مات وان كان
وقت كسبه صحيحا من ثلثه اي ثلث ما له ليعتق الا في ثلثه ويتفرع عليه ان لا يهر
الزوج فاما لو علق الثلث به اي بالافلو قال او امرأة تزوجها طالق
فترجأ امرأة اوفى ثم مات تطلق الا في يوم تزوجها عنده فلا يصير فاما
لانه كان صحيحا في هذا اليوم فلا ترث وتعتد عدة الطلاق بلا حد اذا كان حيا
خلافا لها فانما تطلق عنه لما يوم مات فيصير فاما فترث وتعتد مع الحد اعني في
عدة الزواني ثلث حيض وعنده عدة كوفات يستكمل في ثلث حيض كافي مبرط صر
الاسم وعتق بكل عبد بشر في بكذا فهو حر اول عبيد ثلثه اعتقه وانهم يشترط
فان الاول هو المبرط فاما بشارة وان كانت لغيره رطب بشره اليوم
لانت شاد لم في الملة حسنة كانت او الملاء في الشجر كذا عرافا خرسا عاب عن الخبر
علم وكعب مقدم متفرقين اي واحد بعد واحد وعتق الكل ان بشارة
معا فلو ارسل واحد او منهم بشارة فانما اضاف الى الملة عتق والافا كذا
وسقط بشارة اي او غيره من ذي رحم محرم كفاية اي كفاية بين الابن
او ظناره اي اي الكفاية وانما ابرز فاعل قط للفعل وحاصله ان
الكفاية يسقط بشارة قريبه بشره لان قط الكفاية بشره عبدا كفاية

حلف

حلف سببه بعقده لا الكفاية بان قال ان اشترى فزوج فلزم اليه عن عيني مثلا
ثم اشترى سقط كافي كحيط ولا يشترط استولاه بكاح او اداة لغيره فله عتق
الثاني او الخالف عتقا فاولا عن كفاية بشره بان قال ان اشترى فزوج
عن كفاية عيني ومن كلفن استدره كفاية في الظاهر ان المهر لا يعتق للكفاية لنعقها
الرق فان التسبيل غير مذكورهنا ويعتق بان شرب امة في حره من شراها اي
اتخذها كسيرة بان بواها بياها وحضرها وجامعها عزلا لم لا عندها وعندها يوبى
طلبه لو كلفه شط حتى لو عزل لم يكن شرا ولو كسيرة فخلية على الشهر من كسيرة
او عند العلية وكسيرة من تغييرات نسبة او من كسيرة فخلية على الشهر من كسيرة
وقيل فعلة من كسيرة وكسيرة وهي ملكه يوم حلف فلا يعتق امة اشترى امة شري
فكسيرة كقوله لا يعتق من امة شراها الخالف فترجأ وتعتق بكل ملك
في حره كذا اولاده جميعا في الاصل امة وامة لغيره وقد يجمع امة الا انه كثر
في غير الانسان بخلاف الاول ومديره كسيرة العن لا يعتق مكاتبه لانهم
ما كوا اليه الا بنيتهم ويعتق بهذا احرا وهذا العهد المبيد ثلثهم حالا
وخبرني نعيمنا احد من الاولين لان او دخل بينهما فكانه قال احدا كذا وهذا
كالطلاق فانه لو قال لثلث من ثلث هذه طالق او هذه طلق ثلثهم خبر
في الاوليين ولا م دخل على فعل اي فعل بفعل يقع عن غيره اي يجوز وقوع ذلك
الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل برحمة توكيل بمقتضى على الموكل وعن نعي التسبيل
كافي القاموس والجملة صفة للفعل كسيرة وشراء واجادة وخياطة وصباغة
ببابة سقط او نقطتين من تحت وبناء وغيرها مما يجري فيه هذه الوكالة اقصى
القام كفاية على فعل امر اي امر ذلك الغير الخالف بذلك الفعل وتوكيل اياها
والجملة خبر اللام كسيرة اي يحض ذلك الامر الفعليه اي بذلك كسيرة فله عتق
الخالف في حلف ان يعتك اي لا جلتك ثوبا فبدي حر ان باعه باع الخالف
ذلك كسيرة بلا امر ودكالة بالبيع من الغير مخاطب ملكه اي ملك الخالف هذا الثوب
اولا يملكه لان المعنى ان يعتك ثوبا بامر ودكالة وان دخل اللام على عيني
اي محل الفعل يجري فيه التوكيل او لا كالاكل او فعل لا يقع عن غيره اي لا يجري فيه
كالوكالة أصلا كالشرب ودخول وضرب الولد والعبد اقصى اللام في
الصورتين ملكه اي اختصاص هذه العين ولو ولده بذلك الغير فعتق في ان
بعت ثوبا ملكه او ضربت كسيرة او وقت لك مكانا او هو ملك كذا ان باع
الخالف ثوبه اي مخاطب وضرب ولده بلا امر سواء علم الخالف ان ثوبه كسيرة

سلك اول فان المني ثوبا او عبدا او مكانا ملكته وحمل ان لام التملك اما ان يكون
بفعل او اسم فان كان الثاني فان كان مملوكا للمخوف عليه فقد خشت بالفضل والافضل
سواء كان مما يجري فيه التوكيل ام لا وسواء كان باعوه او غيره امه وان كان الاول
فان كان الفعل مما يجري فيه التوكيل وله حقوق يرجو توكيله على الموكل فاليمين
على التوكيل فلا يخش بدونه وان لم يجز فيه التوكيل او لم يكن له حقوق فاليمين على التملك
محل الفعل فيجعل محله ما عليه صيانة عن الغاء فهذا اذا لم ينو فان نوى الملك
في الفضل الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانة في كليهما وقصنا في الاول دون
الثاني كما في كجيط وغيره من المدة او لا واعتبر على ذكره عن الثاني في قوله
اما الاول فلان صرف اللام للاختصاص بالعين واما الثاني فلان من الافضل
الم يمتنع التعلق بعين نحو ان قتلك فلا وجه لاعتبار صرف اللام الى العين
واما الثالث فلان لا وجه في جميع هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجه لاعتبار
تعلقه بفعل لا يقع عن غيره وتعلقه بالعين فيكون اعتبار تعلقه بفعل واليمين
فتمتعية بفعل بالوقوع عن غيره نقصت واعتبار القسم الثاني من الفعل كلف
والكل مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد التملك ونية الا ان الظاهر
ذكر في المتن على ما قالوا بغيرية العرف كما في التيمم والاشارة في حق القيام
مما يقتضي المتعلق بالعين نحو تملك مكانا كما في كجيط وغيره واما الثاني فلان
المراد لما كان على قول اللام على الفعل واليمين وبعض الاول كالثاني في الحكم
التفصيل على هذا المزاج فظهر ان الاعتراض على المجتهد من الذين كل واحد
بحر من الحنابين والطفن بالاعتناء على الرادين للحنابي من كمال المقصود
عن ادراك ما في كلامهم من الدقائيق وفي حلف كل عرس بالكره في هذا
طالق بعد قول عرسه نكحت انت امرأة على انا طلقت هي اي عرسه الثالثة به
وكذا غيرها قصنا لعموم الكلام وعن ابي يوسف ان عرسه لا يطلق وهو الصحيح
لانا الكلام في غيرها كما في الكرماني وصحة نية غيرها ديانة لا قصنا لانه
تخصيص كلام واعلم ان اليمين على نية الظلم حالها او سخطها قال القسوي
هذه اذا استعملت على ما في الماضي واما على ما في المستقبل فغلي نية الحالف ولو
ظالما وقال شيخ الاسلام انه في اليمين بانه واما في غيره فلو نوى خلاف
كان نوى كطلاق عن وثاق صدق ديانة الا انه يأنم انهم العرس ظالما كما
في كجيط ولا يخفى ان ما في هذه الجملة من حسن الاختتام والاماء على قصد شروع
في الغير من المرام

كتاب البيع

لما شارك هو واليمين في تسمية العاقدة ولها شرف في ذاتها عقدا به فقال هو
اي كسبه كالمبيع لغة مبادلة مال بمال اى اعطاه الممنوع واخذ الممنوع ويقال على
وهو اعطاه الممنوع واخذ الممنوع ويقال ان على اذ اعطى سلفه بلفظه كما في قوله
فالبادلة اعطاه مثل اخذ والمال ما ملكه من كل شيء كما في قوله وكذا في
المغرب على ما دون من محمد وفيه اشعار بان المنفعة مال والتحقيق على ما في الهم
انما ليست مال فانه ما يدخر لوقت الحاجة ويحل فيه ما يكون مباح الانتفاع
شرا وما لا يكون كالخمر والخنزير ويخرج عنه نحو حبة من نحو حبة
وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة وكسبه فالمال ثبت بالتحويل اى
بادخا دكل الناس او بعضهم فان ابيع الانتفاع بغيره فمستوفى بالبدل
والآخيه مستوفى فان لم يتم التحويل والانتفاع عنه لم يكن مالا ويطلق المال
كاللينة على القيمة كما في ما دخل تحت تقويم مقوم من الذهب او كبريتا على كبريت
وهو ما لزم بالبيع وان لم يقوم به وانما يخص الاول باليمين بنية الباع وفيه
اشعار بان كسبه يتعدى الى المقومين كلاهما بغيره او الثاني من كافي فيهما
والمغرب وغيرهما ففقد اشكال في الرضى انه من محل النقص على النقص فانه
الشرى يتعدى على تراص من الحارثين فلو كان احدهما مكرها لم يكن بيعا
لغة كافي كراه الكفاية والكرامة وعليه يدل كلام كرام خلافا لغيره
اشارة الى المص وغيره انه معنى شرعى فشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كسبه
ويخرج عنه بيع صحيح كسبه المكره على انه كغيره من المحققين قد مر جوابان كسبه عنه
وانه اشارة الى بقوله وينعقد البيع ويحصل شرعا بايجاب وقبول
اي من ايجاب وقبول او بغيرهما في كلف انما خارجا من حقيقة البيع وبينه
ان يكون ثوبا ونحوه الفا فانها لو كانتا معا لم ينعقد كما قالوا في السلم وفيه
اشارة الى ان الاب اذا باع ماله من ابنة الصغير او اشترى لم ينعقد بدو
كما ذهب اليه بعض المشايخ وكسبه انه لو قال بعت او اشتريت من مال وولي
فقد تم العقد كما في كجيط وكذلك الوصي لو باع مال اليتيم لنفسه او للخاص بابو
او العبد لنفسه من مولا باعوه كما في الزا هدى ولما تقرر ان الاحكام شرعية
على وفق المعاني اللغوية لزم ان يكون له لان مالا وعن كسبه لم ينعقد بما
هو اقل من فلس كما في الميتة لوان طلاق شامل لانواعه الاربعه الحائز
والفاسد وكوقوف والباطل كما في كسبه وغيره فيتناول كسبه من النجاسة
الحلال المستحب بالبيع واخرام المسعى بالربوا فانه يطلق على كل بيع فاسد

كافي في شراوات كذخيرة ونعمة الكلام قد ترقى الكلام بلفظي ما من
كقول الباي اعطيت اوبدلت او ضمنت او لم تدرى اخترت او قبلت او قلت
او رضنت كافي في الحققة والمأخوذ اعم من الحقيقة فينقده بلفظي كما في نحو ابيع
الصح كافي في الكرامة وفيه اشارة الى انه لو قال اشترى فقال اشتريت لم ينقده
الا ان قال بعت كافي في شرح المطاوي لكن في كذا احدى انه ينقده بلفظي الا عند
بعض ما بالمستقبل وعلم ان لو قال لو قال عهدي هذا لك ان ان عجبك فقال عجبني
فهذا بيع وكذا لو اقولك ووافقتني وعنه لو قال بعثني عبدك فقال نعم فقال قد اذنت
فهذا بيع لازم ولو كنت الى جوار اشتريت فكتب قد بعثت فهذا بيع ولو كنت بعت
فكتب قد بعثت لم يكن بيعا لانه لو يوجب احد الركبتين ولو قال من اين اسب خود را
بتو غرضي كردم فقال لا فانا فعلت ايضا فهذا بيع والى ان يشرط سماع كل
من العاقدين كلام الاخر كافي في الحيط ولعل الاكتفاء بشعر بان البيع ينقده بلا
ذكر الثمن وفي الترمذي في روايتان ويتصل على اي بشرط ان الباي والمشتري
في العطاء واخذ الثمن وكثير في المجلس فقبض احد البديلين لا يكفي كافي في الحيط
وكثير ان يكون كافي في الظهيرة وفيه خاف قبل هذا اذا قبض البيوع اما اذا
قبض الثمن فلا يكفي كافي في التمهيد كافي في كذا احدى ان يكون اذ كانا على وجه كذا
مطلقا اي غير مقيد بالنفس والخبرين نعم عليه محمد كافي في الاختيار وهو كافي وقال
الكرخي انه لا ينقده الا في الخبيس كافي في الحيط والمراد بالنفس بكثر قيمة كالتبديل والاف
والخبيس بقليل كالنقل والكرمان والكرمان والخبر كافي في الزبارة واذا اوجب اي او فم
الايجاب واحد من المتعاقدين قبل اي اوقية بقوله الاخر منهما في المجلس ان
وهذا اختيار بقوله ويمتد للحاجة الى التفكير كافي في الاختيار كل البيع اى كل فوه
من اجزاء ما يتبين بالعقد بكل الثمن او ترك الاخر البيوع ليس كثرى ان
يقبل كل البيع ببعض الثمن او بعض بكم او بعضه لانه يلزم توفيق الصنفه
الواحدة وهذا لا يجوز لقصر كباي وانما اتحد الصنفه اذا اتحد العقد
بان لا يكرر لفظ البيع وكثرى وان تعدد العاقدة والثمن بان يذكر لكل ثمن
ولم يتعددها الا اذا تعدد الاكثر من الثلث وبالاول يعني
كافي في الخلاصة وغيره الا اذا ادين ثمن كل من البيوع بان يقول بعت هذا بذاك
وهذا بلكه اذ ان يقبل البعض بالبعض وفي الاكتفاء اشعار بان لورضى
البايع في المجلس وقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما اذا اصفى العقد الى
فتعريف لم يجز وهو جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اصفى الى

لم يجر

لم يجر وان رضى به لانه استيناف عقد بلا تعيين حصة كبيع كافي في الحيط وما دام
او ان لم يقبل الاخر البيوع بطل الايجاب ان رضى الموجب عنه وان لم يعلم به
الاخر كافي في التتمه او ان قام احدهما من المجلس وذكر شيخنا في الكمال ان اذ لم
يذهب لم يبطل كافي في الحيط وفيه اشعار بانها لو تباعا بغير بيان بلكة بين
الكلامين انقذه كبيع وقيل بالتمتوق بالابدان والاول اصح كافي في الاختيار
واذا وجد اى الايجاب وكثير لزم البيوع بلا خيار المجلس وفيه اشارة الى ان
البيع يتم بلا ولا يحتاج الى التعقيد كافي في الحيط ويعرف البيوع الى خبر بالاشارة الى
يعرف البيوع الحاضر ولا يحتاج الى معرفة بذكر القدر بالكون ومعرفة القيمة
وكيفية اى كالماله التي عليها الشئ من حيلته بان قال عشرة امان من البر كذا مثلا
الا في كساحه كمن في نحو السلم والاموال الربوية مما كان البيوع غايها يعرف بذكرها
كما هو المشهور ويعرف المثلي كما قيل بالاغذخ الا ان يختلف وله حيا كبيع
كافي في الاختيار وما ذكرنا مما تحقق المتن ظهر انه غير مخالف لما في شرح وغيره
من انه يعرف بذكرها كما ظن ويعرف الثمن وجوبا باحدهما اى بالاشارة
حاضر او ذكر القدر وكيفية غايها اى لازما في كذا ولا يصح ولا يفسد
الجزاف في بيع مكمل او موزون كما اذا باع صبرة من البر بصيرة من البشير والجزاف
مثلثة الجهم كافي في القاموس وغيره موب كذا في البضم وهو الحدس بذكره والاوز
كما ذكره كطريبي الا في بيع الجنس اخبر من كمنع عند الاصولية بالجنس كالبذر
باله فانه يضر الجزاف فيه لاحتمال الربى فيشرط العلم بالمثله فيكامل او وزن
وانما عرف بالله اشارة الى انه انما يضر اذا دخل تحت المعيار شرعي كما اذا باع
نصف من من البر بمنوب منه فصاعدا لان ادنى مال الربو نصف صاع او
تغير على اختلاف الروايتين او العيارات كما ياتي ومطلق الثمن الذي ذكر
قدرة دون صنفه فالله للوجه وهذا هو من الثمن المطلق فانه يتناول
الماهية بكونها مطلقة وكذا كوريتنا والماهية على اى حال كانت تحمل
على الادراج اى كثر لمتود البلد في التعامل وقال ابن الفارض الى اظهر الرا
والواو والجيم وخيلا وعلم انه لو قال بعت كذا او كذا او كذا بكذا او كذا بكذا
او كذا بكذا او كذا بكذا ان كذا ملو بكذا والى فالمعتاد فان استوى رواج لمتود
جميع الصنفه اى كذا بكذا او كذا بكذا او كذا بكذا في الامور بغيره الدرهم وغيره كافي في الحيط
فقد كبيع ان المختلف ما لمتها اى قيمته فان استوت صح وحرف الى ما قدره
اى من جنس كان وان بيع شئ مشاركية ذو افراد واجزاء من المثاليات

كل واحد وفرد من هذه الافراد بكذا فليس ثمن كل فرد بل بان مجموع كسيع
 وكسيع ويخل فيه كل اثنين او ثلثة فان لم يتفاوتت الافراد كما في المكيلات
 والموزونات وتعد ديات المتفاوتة كما اذا باع هذه البصرة كل بغير خمسة
 دراهم مع كسيع في واحد منها لا غير الا اذا علم عد الكيل في المجلس بالكيل او
 التسمية فانقلب جازا وكان للمشتري خيار الكسيف ان شاء اخذ بما
 ظهر له من الثمن وان شاء ترك وقيل ذكر المجلس وقيل انشا فافانقلب على
 بعد المجلس والا يوجد عدم تفاوت بان يتفاوت من حيث كذا كذا كذا
 كذا لا يخفى والكتاب او القيمة كالذرعيات فان الذراع من مقدم الميت والكتاب
 اكثر قيمة منه من نوره كما اذا باع هذه الاغنام كل بغير دراهم فلا يصح
 وبفسه اصلا لان في كل ولا في بعض الجاهل مغفلة الى المنازعة وهذه اكله عند
 واما عند ما عقدت في الكيل في كسيعين بلا خيار للمشتري ان راد ولا غير
 كما في كسيع وغيره ثم اشترى الى ان يبيع مع ما خلا في بيان مجموع المبيع او
 الثمن بلا خيار فكل فان باع بغيره فجاز فبوسنة المذروع اي مجموع
 المذود والموزون او المكيل فان البصرة بالضم جامع من الكلام ولا يكره ولا
 على انه اي مجموع مائة صاع او من او شاة او ثوب بمائة من درهم
 فان نقص عن المائة عشرة مثالا اخذ المشتري التسمية بالحصص بالكرائي
 من الثمن واسقط عن مائة او شاة المبيع وان زاد على المائة فطلب ما
 ما زاد لانه لم يدخل تحت كسيع وقيل ان نقص الكيل او كسيع فابيع فاسد
 كما في كسيت وقيل اشارة الى ان التخيير فاما اذا لم يقبض شيئا من فلو قبض كان
 بمنزلة الاحتياق بالخيار له كما في بيع الناس من قاضي خان وفي بيع الموزون
 من بحر الارض والكتاب ان لم يبين حصصه كل فان نقص اخذ المشتري الاقل
 بكل كسيع او كسيع او كل جزء من الاقل كل جزء من الثمن او ترك وفتح كسيع وان
 زاد كان الاكثر له اي للمشتري بالثمن بلا زيادة فبنا وليس ديانة كما في
 وان يبيع حصص كل بان قال لكل ذراع بدرهم فبالحصص ياخذ ان شاء فبها اي
 الزيادة كنقصا ويترك كسيع ان شاء والاصل ان المذراع يشبه الامل من حيث ان
 القيمة بزيادة بزيادة ولو وصف من حيث ان يبيع المثل واقصر في اعتبار الاول
 صار كل مبيعا عند بيان حصص كل ذراع وما عتبار الثاني لم يتبادر شي عند بيان
 حصص مجموع وقيل اشارة بان ما وجد من كذا يد على كذا ذراع من كسيع لم يتبادر شي
 من الثمن وهو المشتري بالخيار وقال محمد انه ياخذ بالحصص من الخيار عند البيع

فرض الكسيع

فرض الكسيع صحيح ان شاء والا في قول جديفة وهو الراجح ومنهم من قال ان الجنا
 فيما يتفاوتت جواته كالقصب كسرا وبلد اما فيما لا يتفاوتت كالكراس فلا خلاف
 الزايد لانه في معنى المكيل كافي كسيع وفتح بيو كبر وكسيع في سبيله ان حاله كونه
 فيما على كذا ذراع بشعر ويزود درهم فلو باع بغيره لم يجر لشبهة الربوا وبيع
 الباقي وكسيع كالسرو والارز والمخز في قشرة الاول الظاهر في
 القسمة لانه ملحق بالمقصود وتخليص بالدياس وكسيرة في حد كسيرة
 على ما يوجب كافي الاختيار وكسيرة بالكراس في كسيع خلقه او عرضا كما في كسيع
 وفتح بيو كسيع لم يبد من كسيع بالثمن يد صلاحا اي لم تظهر صيرورة
 منتفعا بل بان بالكراس كسيع وان قيل انه لا يبيع كسيع هو الاول كافي كافي
 فلو بيع مثل ورد المكثر بيو او راقه جاز بغيره عند الكيل وقيل اشارة الى ان
 قبل ظهور لم يبيع كما اذا اشترى ثمار بستان يقال بالفارسية رباع و
 بفض لم يخرج او فني كسيع بغيره بجزاه ببيعة الموجود اذا كان الكسيع
 المذود ولو بيع الاشجار ايضا حتى يحدد الباقي على ملك المشتري جاز عند
 ولو لم يبين بالبايو اشترى كسيع ببيع الثمن واخر البيع في الباقي بالوقت
 وجوده الكيل في المحيط او قد بدا صلاحا وصارت منتفعة وغطت وانما ذكره
 وان كان كسيعا بغير اليه لعائدة كسيع واعلم ان كسيع من الثمن واللون
 من كسيع وكسيع من سائر الكوكب ويجب على المشتري في الحال فطوبى
 اي قطع ثمره ولو بدا صلاحا فان ترك باوه بغير شرط جاز وطاب الفضل بغير
 اوه بقدره بالفضل الا اذا تناهت او كسيتا وشجرا ولو باطله بغيره
 كما في الاختيار وشرط تركا على الشجر والرضي به بفسد كسيع عند حوا عليه
 الفتوى كافي الزايد ولا يفسد عند كسيع ان بدا صلاح بعض وقب صلاح الباقي
 وعليه كسيع كافي كسيعات وقيل اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز
 كما اذا باع نصف كسيع من شجرة كافي كسيع وقيل انه لو باع من ان يبيع
 من بطنه لا يجوز وان رضي بشجرة فبفسد ان يبيع كسيعا منه ثم يبيع النصف
 كاستثناء وقد علم كسيع كسيع وكسيع والصورة لا فالباقى فجزا
 ومشاهدة ولم يفسد في ظاهره رواية كافي كسيع وقيل اشارة الى ان لو باع طرا
 صحيح لانه استثناء بغيره من الكسيع كافي كسيع **فصل**
 خيار شرط اما لا اختيار للفسخ او الاجازة بسبب شرط ولو بغيره فبفسد
 اسم من الاختيار والاضافة كصلوة كسيع ويجوز ان تكون كصلوة الاولى

هذا هو الصحيح
 ان يفسد كسيعا منه ثم يبيع النصف
 من كسيعا منه ثم يبيع النصف

الى الجواز المشروط او بكونه قطعية اي شرط الذي يوجب الجواز لكل منهما اي الجاي
 والمشتري منقذاً اولها جميعاً وفيه اشعار بان الاختصاص بالسبب هو ولا يجري في
 الصرف وسلم حتى لو شرط لبطل كاي ثلثة ايام بالنسبة على النظر او بالرجوع على
 الابداء وكجز هو طرف المتقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله كى ومنهم من
 فيكون من قبل التجاذب واقل منها لا يجوز بالتوقف او كذا كاي اكثر من اخره
 وهو صحيح وانما عندنا يجوز بشرط التعيين كاي في الحوط ولو جعل في غير الحوط لم يتحقق
 فكان سبباً للاحاداة والكتابة وكيفية واصل عن المال وكيفية الجلي
 كافي كذا الا انه اي كسب بشرط الجواز اكثر من ثلثة ايام يجوز اي في
 التوقف وكذا عندنا على تخرج الحراسية او كراية والاول لوجه كافي
 الزاوية ان اجاز البيع في الثلث من الايام فتركنا له الحذف التميز وذات
 فانه لو اجاز في اليل الرابع جاز ولو دخل في كسب بلا اجازة فقد توقف
 كما قال اهل فراسان وكلامه غير الى انه لو لم يكن في الجواز وقتاً لم يكن له الاجازة
 في الثلث وقد جاز عندنا لكل وكذا بعده عندنا خلافاً له وعن ابي يوسف انه اذا
 شرط الجواز يوماً لم يستند جاز البيع وله الجواز يوماً بعد سنة كافي في
 غيره وكذا اي مثل خيار شرط في الصبح ان شرط انه اي المشتري ان
 لم يستند اي لم يعط البايو الثمن مفعوله الثاني اي من بعد مثلاً الى ثلثة ايام
 او اقل او اكثر منها فلا يبيع بينهما ويسمي خياراً منقذاً فان عقدت في الايام
 جاز بعد ثلثة وفي ثلثه فاسد عنده يرتفع بالنقد قبل مضي اليوم الثاني على الجواز
 العراقة وموقوف بعد بلانقة اذا مضى اليوم الثالث على تخرج الحراسية كافي في
 فلا يفسخ العقد وهو صحيح وكذا لو اعتقد المشتري وهو في يده ينفذ عقده وكذا
 في يد كباي لا ينفذ وانما عندنا في نزكافي السنم وفيه اشارة الى انه لو لم يفسخ
 اصلاً كما بين مجهولاً كما لا يملك فقه كافي في الزخيرة ولا يخرج بيع عن ملك البايو
 بالاتفاق مع خياره فخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يخرج ملك البايو
 عنده ويخرج عنهما فذلك بالضم اكم او مصدر اي هلاك كسب في يد المشتري
 مدة الجواز يكون فانه بالقيمة في القيمة وبالمثل وعن شيخنا في المستمسك
 كما لقبون على شوم شري اي المشتري فالاحناف للبيان وكسب من المشتري
 الاستينام ومن البايو الرض على كسب مع بيان ثمن كافي في التوف فالنصف
 بالعرض على كسب لا ينشئ من وجهين احدهما انه من البايو وما نحن فيه من
 المشتري والثاني الاكتفاء بخبر المعنى الا ترى انه لو قال اذهب

فان رضىته اشترته فذهب بها فذلك لا يعنى ولو قال ان رضىته اشترته
 بعشرة فذهب فذلك ضمن قيمة وعليه الغنى كافي في الزاوية ويخرج المبيع عن
 ملك البايو مع خيار المشتري فلا يخرج الثمن عن ملكه بالاتفاق والاصل
 ان البطل الذي من جانب من الجواز لا يخرج عن ملكه وهكذا اي المبيع في
 يده اي المشتري يكون بالثمن كقبيبه اي ضروره المبيع ذاعين يده
 بفعله او بفعل اجني او بفعل المبيع او باذنه سماء كافي في الكافي والمعاد
 عيب لا يرتفع في مدة الجواز كقطع اليد والافه على خياره كافي في الزاوية
 فاذا اقبيل على خياره فعليه الثمن لكن لا يملك اي المبيع الخارج عن ملك
 البايو المشتري وهذا عندنا وانما عندنا فملك المشتري وكسب على
 الاول لان كون شئ مملوكاً بلامالك له مشروط في الجملة كتركه مستوفى
 بالدين كافي في الزاوية وكذا اشتراط قيم الكعة او السجدة ولذا يجب
 كافي في السنم فاذا لم يملكه عنده فلا يثبت احكام الملك في مدة الجواز كعتق
 اي لا يعتق ذورحم من من اذا اشتراه بالخيار لانه لا يملكه ويحق كعتق
 مشتري بالخيار اذا اختلف المشتري ان يملكه فهو حر وكف وكذا اذا اشتري
 ذوجه بالخيار وكذا لا يخرج عن الاستراد اذا افاضت المشتراة في مدة الجواز
 وكذا لملك على المشتري بالخيار اذا اودع عند البايو بعد القبض فانه
 لا يثبت هذه الاحكام عنده وثبتت عندهما وعن ابي يوسف اذا اشتري عبداً
 على انه بالخيار لم يجز البايو على دفع العبد الى المشتري ولا المشتري على دفع
 الثمن اليه ولو دفع احدهما يجزى الا في كافي في الحوط وكسب اي من العاقد
 لعقد الجواز بان يتولى احدهما ففسخ هذا البيع او تركه كما هو المتبادر لا يملك
 في دفع العقد ان يعلم صاحبه فلا يثبت شرط حضوره ولا رضاه ولا يقضى
 عليه في المدة بالخيار فلا يعمل ان علم بعدها فان فسخ فزاد لم يعلم صاحبه فهو موقوف
 عند الطرفين وفي رواية اخرى لو يفسخ عنده يعمل بدون العلم كافي في الحوط ولو اخطى
 صاحبه في الايام ثلثة فان طلب من كسب ان ينصبه عن صاحبه خصماً له وعليه
 قيل ينصب وهو اختيار غير من يبي وقيل لا ينصب هو اختيار ابي عبد الله الكياخي
 وان طلب الاخذار والاعداء بان يبعث منادى ينادى على باب البايو ان القاء
 يقول ان خصمك فلان بن فلان يريد رد كسب عليك فان حضرت وانا انقضت كسب
 فعن محمد بن رواية يوجب الى ذلك وفي رواية لا يبيعه لكن ياخذ من صاحبه وكذا في
 حتى يرد عليه وفيه كتاب در اشعار بان ان فسخ بفعله عمل بالاعلم صاحبه بل لا

غاية الجاد بعد لم فقال الى ان يوجد ما يبطله اي الجاد كما تعرف الاتي وقاية
بعض المشايخ انه لو تمكن من كسبه بعد كروية بلا نسخ سقط خياره كافي الزمان
وان رضى المشتري بالبيع واجازته كملها اي كروية فان الجاد سلب بالكروية
بالنسخ هذه استدرج بقوله عندها كالمخني لا خيار في ظاهره رواية الباطنة
اي لم يره كباي في هذه الصورة وهذا تأكيد لم يكن واحتراز عما روى
عن ابي حنيفة ربه ان الجاد للبائع ايضا كافي كفاي وعاد كونا في كافي
ظهران تسامح فيه كونه خيرا واجبا الى المبرر كاشري وبطله اي خياره
وخياره شرط تقبيله اي المبني عند المشتري فعبا حقيقيا كما قرني
خياره شرط او يحيا كما اذا اشترى لبنا لم يره وحله الباي الى منزل
المشتري ثم رآه فاداد رده فانه لا يرد لانه يحتاج الى التحل فيكون له
عيبا دونه المشتري وعن محمد بن اشري ثم لم يره بالري فخل الى الكوفة
ليس له ان يره بالكوفة ولكن يحل الى كوفي ويره ثم كافي كحيط وقصر
يوجب حقا لغيره اي غير المشتري سواء كان ذلك لغيره هو انه لم يره
من يما دونه فغيره الاعناق والتمه يرد الا حارة والوجه والارته به
التسليم كالباع بالخيار للبائع سواء كان للمشتري فيه خيار ام لا
قبل الكروية وبعدهما ظرفا لقب وقصر لا يبطل ولا يلزم بطلان
قبل ثبوته وارثها بتميز ظني غير خفي اليه على انها اقرب وما لا يوجب
من تعرف وكبار للشيخ كالباع بخيار من كباي ثلثة ايام وساعة
اي عرض الباع على المشتري بالبيع مع ذكر الثمن وجهة بلا تسليم تبطل هذه
التصرفات الجاد بعدها اي كروية فقط اي لا تبطل التصرفات قبل الكروية
وذكر في كفاي ان خيار الباي لا يبطل خيار الكروية الا في رواية الحسن
عنه وذكر في كحيط انه اصح كافي وقال السعدي ان المساواة لا تبطل وهذا
قوله لا يفسد خلافا لمحمد ويعتبر بروية المقتضى من المبيع لتقدير روية
كوجه الامانة وكعبه فاذا اراد ان يظن بها وبطنها فله الخيار ووجه الباطنة
وكفلا معا عند ابي يوسف وقال محمد بن عيسى النظر الى موقوف لا غير ولا يعتد بالنظر
الى وجهها او جملها ولا ينظر الا في ايمان لا يكتفي وعن ابي حنيفة في البردقون
والخاروك يكتفي ان يرى شيئا منه الا الى فرو والكذب والناحية وفي
شاة القنية لا بد من النظر الى صريحه وسائر جمل وفي شاة الم
لا بد من الحسن حتى يظهر الزوال والسكن كافي كحيط والكل محركة بحج

بارك

والدابة من السماء الغالبة في الاما يرب لا ومن وفي الحرف ما لا يرب كالتوس
وموضع علم الثوب المعلوم على روي عنه وظاهر غيره اي المعلوم من الثوب كالكراي
لقلة التناوت فله الخياران جدا الباقي دونه وعنه روية جميع بساطا وما كان
وجها من ثوبين مختلفين فروية كافي الوجهين ومن محمد اذا كان البطانة دول
فروية البطانة وفي كفاي عاب الوجه دون العزم ولو جعل الباطن من الثوب
لكان اشارة الى ان روية احد المصراعين او الخطين غير كافي فاذا اشترى
رحا بادارا ومراشي بباي لم يره فله الخيار وكذا اذا اشترى سراجا بادا
وراه دون اللبد والي انه اذا كان عددايات متفاوتة كالشاب التي في
الحجاب فروية لكل واحد واذا كانت متفاوتة كالحوز وكبيض فروية لبعض
يكني اذا وجد الباقي مثل المربي وكذا المكمل كحوزون اذا كان في وعاء
واما في وعائين فان كانت متماثلة فكذلك عند العرافة وان كان دونه
فقط خياره ويرد اكل عند الرد على المبيع احترازا عن تزويق الصفقة وفي الكرم
دوية داخله وفي البستان دوية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غلبت
كالحوز وكبعض فروية البعض لا يكتفي عنده واما عندها فان استدل به على
الباقي في عظمه ورضي به فهو لازم الكل في كحيط وسبق مقتضى من كفاي
حيث انه اذا كان في بيتان شتران بيتان صفيان فروية الكل
مع دوية المبيع فلا يشترط دوية المزبلة والعلو الا في بلد يكون مقتضا
وبعضهم شترطوا دوية الكل وهو ظاهر والاشبه وفي البيع كصغير
الذي يسمى غله خانه يكتفي روية الخارج كافي كحيط ويعتبر بظن كفاي
بالشراء اي بشرائه غير معين فلو اشترى شيئا را الموكل كالموكل
خيار كروية وفيه اشارة الى انه لو وكل بشرا معين وقدره
موكله فليس للموكل خيار الكروية والي انه روية الموكل بالبروية لا يكون كروية
الموكل فلو وكل اننا بروية ما اشتراه ولم يره فقال ان روية فله
فذهب ورضي لا يجوز كافي الفضلين او بالقبض اي وكيل المشتري شيئا
لم يره بقبضه وقدره فليس للموكل المشتري ان يره عنه واما عندها
فله ذلك اذا رآه وعلى هذا الخلاف فاذا اشترى شيئا على انه بالخيار فموكل
وكيلا بقبضه وهذا كله اذا كان مكشوفاً واما اذا كان مستورا فموكل
القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه اشعار بان الخيار العيب لا يبطل
بقبض الموكل بالقبض وهو كحيط كافي كحيط وصورة التوكيل بالقبض ان يتصور

كالنوس

كن وكيل مني بالقبض لا يعتبر عندهم نظر رسولك بالشراء او قبض وصورة
 ان يقول كن يا رسول الله بذلك وليس اليك الا تبلي رساله جسي لا عني بالجميع فما
 يجسر ويايس يا بيه وتقلب بالشباب وشبهه فيما يشم ودقة فيما يذاق ووصف
 العقار من احد عنده بابلية ما يكن وقال الحسن بوجل يصير بقبضه وهو شبه
 بقوله وعن ابى يوسف انه لو قيد اليه بحيث لو كان بصيرا يراه سقط خياله وقال
 بعض ائمة بلخ عيسى الخيطان والاشجار فاذا رضى سقط خياله ان
 اعني اشترى رخصا فراحى انتهى الى موضع من افعال هذا مع كرس
 فتالوا لا فتال هذه لا تقبل الى لانها لا يكرها نفسا فكيف يكرها كافي
 المبسوط ولو وصفه ثم ابرع فلا خباله ولو اشتراه ثم عني انتقل الخيال الى
 كافي المحيط وفيه شعاع بان هذا لا يكر من البصير غير سقطه الخاديه وكلام
 مشر الى انرا فقطه وفي المنه لو اشترى ما لم يره مما يذاق فذاقة ليلها
 خياله ومن رأى شيئا ثم شترى ما رأى لم يكره فله الخيار ان يغير ذلك الشيء
 عما كان عليه عندها وفيه شادة الى انه لا فضل بين طول المدة وقصرها والى انه
 لو لم يتغير ليس خياره لا فضل بينهما كما استراده الكافي لكن في العاردين
 الذخيرة وان لم يوجد فيه ان من اشترى ما رآه فلا خيار له الا ان يغير
 فضاء قبل ان يشترى ما رآه غير قاصد للشراء فلا خيار له القول للبايع
 بيمينه وكبيته على المشتري اذا اختلفا في عدم تغييره لانه سميك
 بالظاهر لكن قالوا هذا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان
 داية شابة ثم اشترىها بعد عشر سنة وزعم البايه انه لم يتغير
 فالقول قول المشتري كافي العاردين والقول للمشتري بيمينه وكبيته
 على البايه في عدم رقبته الى المشتري بيع فيضاف الى المتاعل في
 يضاف الى المنقول **فصل** وللمشتري خبره وحده

برحي

برحي البايه او فضا لتخامني وعلى التقديرين نسخ فلو رده قبل القبض فلا حاجة الي
 هذين فيمنع بمجرد قوله ردت وهذه اكله اذا لم يمكن من ازاله العيب بلا مؤنة
 وانتقص كسبه باذنته والا فليس له الرد كما في المحيط فالاطلاق لا يخلو شيئا
 واخذ عنه بلا مانع ليس له اسأله وحط بعض منه والاباق كالكتاب لغة الاختنا
 وشراها تخفيا لعبد على المولى قردا ويخل فيه المستاجر والمستعير المستودع وليس
 باباق لو قر من جملة الى محلة او قرية الى بلد واما العكس فباقي ولا يثطرطيرة
 السفر كما في الخزانة والاحسن فالاباق والبولى في القراعي بلام كهدى باق
 صغير وبول صغير وسدقة صغير المال وان لم يكن عشرة دراهم وقيل لا دون
 ليس لعيب ولا فرق بين ان يسرى من بولاه او غيره ولكن سرقة الماكول من المولى
 للكل ليست بعيب يعقل المعتد عيب كحل من هذه المنة من غير الميزان يكون ذلك
 خمس سنين بعيب على اقل فلوحاد واحد من هذه في صورة في يد المشتري فقد
 وقيل لا يثطرط المعاداة بل وجوده في يد البايه والاول يصح ومن بالبح
 من عطف جملة على محلة وكنته بالاباق وكبول وسرقة من شخص كالبو عبد او
 انه عيب اخر فلو حدث واحد من في الصنع عند البايه ثم في الكبر عند المشتري
 لم يرد له لانه من الكبر والخشب ومن كعبه للرضن وقلة المبالاة وجنوب الصغير المطبق
 وقيل اكثر من يوم وليلا وقيل ساعة عيب واحد ابدى اي في الصنع وكبر
 فلو جن في الصنع عند البايه ثم جن في الكبر عند المشتري فلا الرد ولو لم يجر
 عنده فقد رد عند كثير من المشايخ المسائل في المحيط وصح انه لم يرد بدون
 المعاودة وعليه كره هو كافي الكافي واعلم ان العقل معدن القلب شعاع
 الى كدماغه وكجنون انقطاع ذلك شعاع بيبس كدماغه كافي الزناية والجنون
 بفحش من الباء بنقطة من تحت والحق المحجة نون الفم وعنه كافي القاصد والاول
 مراد الفقرة كما في المبسوط والذفر بنقش من الذال المحجة والناشدة الريح طيبة
 او خبيثة وحرارهم نزل المالبط كافي الطلبة وعنه ومن الظن الفاسد الناسي عن
 قلة التأمل ان في الموب مرادهم من حدة الرواية منتنة او طيبة لانه قال راد
 الحسنان بغير الرحلة وهونين الابط على ان عد الراية الطيبة من العيب عيب لا يخفى
 على عاقل والزنا والتولد منه اي من الزنا كل من هذه الاربعة عيب فزا اي في الجارية
 لا فيه اي كعبه لانه لا يسترش في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا اذا كانا
 فاحشين وكفنا عيب فيه قديما وفيه شادة الى ان يمكنه من الفعل القبيح
 عيب كفي في العاردين هذا اذا كان بلا ابر والافليس بعيب يرد به والى ان خمس
 الولادة

مطلق
 العقل معدن
 القلب

ليس يعيب فيه وفيه روايتان وآلى ان المعادة لا شرط في جميع كعيب وفي الخراف
 وغيره انه شرط الآلى الزنا وفي الزنا هل يترك الصلوة وغيره من كذا يعيب
 والكفر عيبهما اى في الجارية وكعبه لعدم الايمان على المصالح الدينية والاشقية
 وارتفاع اى انقطاع حينئذ سبع عشرة سنة او خمسة عشر سنة عند ما والاصح
 الاشمل في اوانه كافي كعيب لانه علامة الداء والاطلاق لا يخلو عن شئ فاف
 اذ في مدة شهران وخمسة ايام في دواءه محمد وعبد الله الناس اليوم كافي لظاهرة
 وسنن في دواءه اى في سنة واذ فرب ماخذ القامى فقله وثلاثة اشهر في دواءه
 اى يوسن كافي كافي وطريق اثباته اقرار البايو او نكوله ولا يقبل قول الا
 ولا يسمي دعوى الا اذا ادعى الانقطاع بالجبر او الداء ومن العيوب المشتركة
 ترك ختان المولود الكسرة كافي كعيب وان ظهر عند المتاعى عيب في البيع فلو
 هلك قبل الظهور في التهمة لم يرجع بالنقصان كافي خرافة قديم اى كان
 عند البايع بعد مامات المبيع عند المشتري او اعتقده المشتري المبيع عيبا
 اى بالمال او بدنه او استولد المبيعة صحيح المشتري على البايو بالنقصان
 اى بما نقص من عيب من بعض الثمن وهو كفارة ما بيل العتبات في عيب مقوم بطلب
 ومع عيب فان كان النقصان عيبا فيرجع الثمن ونقصا فنصفه لا يرجع
 بشئ ان ظهر عيب عندها خلافا لابي يوسف بعد ما اعتق على مال او قبله المشتري
 بان قتل غيره ضمن القيمة وغيرها يرجع بالنقصان كافي في العتبات والال ان تلف
 المشتري من غير فعل المشتري كالموت رجوع به وكذا من فعله فعلا لم يضمن به
 لو وقع عنده في كذا غير كالا عتاق بجانا واما التلف بما ضمن به كالا عتاق
 على مال فلم يرجع او بعد ما اكل بعضه بعينه من طعام المشتري فلا يرجع
 ما اكل وبقى ولا يرد ما بقي وى لا يوسن يرجع بنقصانه وعند محمد ويرجع
 ما اكل وعليه كفتوى فان الكيل والكمون في حكم شيئين كغيره منط واما
 عندهما في حكم شئ واحد وهذا اذا كان الطعام في دعاء والا في حكم شيئين
 بلا خلاف ولذا يرد ما في دعاء او با لاتفاقا كافي كافي كعيب ان بعد ما اكل
 كله فلا يرجع بشئ عنده وهو كعيب كافي كعيب وغيره ويرجع بالنقصان عندهما
 وعليه كفتوى كافي لاختلاف غيره او بعد ما لبس ثوب من اللبس
 فلا يرجع بشئ عنده وهو كعيب وقال لا يرجع بالنقصان وفيه اشعار بان
 لو تحقق لا من لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كافي كعيب وغيره فلا وجه لما قيل
 الظاهر ان المراد بخلافه بحيث يصير مستهلكا والافلاوق بين التخرق

وقفا الثوب مع انه يرجع فيه وان ظهر عيب قديم بعد ما حدث في المشتري
 عيب جديد بفعل المشتري او بفعل الجاني او باق سماوة كما في الثوب
 وجع المشتري به اى بالنقصان وفي المينة لوزان العيب الجديد بعد رجوع به جان
 رد العيب مع بدل النقصان خلافا للمرغباني ومال الترمذاني الى الرد اذا كان
 بدل النقصان قايما والا فلا الا ان ياخذ اى المبيع البايع كذلك اى
 ميبا غير طالب النقصان ما لم يختلط اى ياخذ زمان عدم اختلاط
 المبيع بملك المشتري كما اشترى ثوبا وقطعه ولم يخط وفيه اشارة الى
 انه لو اختلط بملكه لا ياخذ البايع وذا خلافا فان رضى المشتري
 كما اذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع والجنابة والبناء واما
 المتولدة منه كالسمن والحال فلا يمنع اخذه في ظاهر الرواية ان رضى
 به المشتري فان ابي وطلب نقصان العيب فليس للبايع اخذه عنه شيئين
 خلافا ل محمد واما المنفصلة المتولدة كالولد والثر والارث فقبل قبض
 لا يمنع كره بالبيع بعده يمنع فيرجع بالنقصان واما غير المتولدة كالكسب
 والمفلة وكهنة فلا يمنع كره فينتف العقد في الحمل ويسلم كزيادة للشيء
 بجانا كافي كعيب وغيره فلا يرجع المشتري على البايو بالنقصان ان باع
 المبيع قبله اى لا اختلاط لانه اذا زال عن ملكه مع امكان الرد وفيه اشعار
 بانه لو باع بعينه لم يرجع بالنقصان بجهة ما باع وكذا بجهة ما بقي على
 الصحيح ولم يرد عنده كافي كعيب لا يكون له عدم رجوع ويرجع به ان باعه
 بعينه اى لا اختلاط لانه اذا زال عن ملكه مع عدم امكان الرد وان ظهر
 عيب قديم بقلة اللب بعد كسره ونحوه كاللوز وكفتوى رجوع المشتري
 بالنقصان من الثمن في المكسور المستفيع به لتغير كره بالكره الا اذا
 رضى باخذ المكسور ورجع باكل من الثمن في غيره اى المستفيع به بان
 كان خاويا او متنا اولم يكن لشركه قيمة لبطلان البيع فيرده وما بقي وفيه
 اشارة الى انه لو كان لشركه قيمة او لبعض منتفعا به رجوع بجهة غيره وقبل
 العقد فو القشر ورجع بكل الثمن والى الاول مال كسرى وعلى هذا البيهقي والبا
 وكفتوى وكذا فان قطع فوجه منتفعا به لاكل جيلان رجوع بالثمن وان قطع رجوع
 بالنقصان كافي كرامة واذا ادعى الباقي اى نحو الباقي وكسول على كسول سرقة
 والجنون من عيوب لا يعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان الجنون كان في البايو
 وقد وجد في يدي وزاد في غيره كلاهما في كسره والكبر فانه ليس بغير اختلاط
 كما قر

فبإلزامه أو قبحه المشتري فان انكر انكر المشتري انه ابق عنده أي المشتري
 بالبيعة ان كانت او تكون البايع أي امتناعه عن الحلف على العلم بشيئ لا با
 عند المشتري ان لم يكن للمشتري بيعة وفيه شمار بان يحلف البايع قول الكل او قوله
 كما في الكافي وغيره انه يحلف عند حوائجها واما عنده فيض ظاني والراجح انه لا يحلف
 ثم بعد هذا ان انكر البايع الا باق عند المشتري او اتحاد حاله فان قدر المشتري
 على اقامة البرهان والبيعة برهنه ان ابق عند البايع او على انه ابق بالباقي الا
 الحال متحدة او حلفه أي البايع على البناء لانه تحلف على فعله وهو مقتضى
 عليه سيما فلا يرد انه يقتضي ان يكون تحلفا على العلم لانه على فعل الغير وهو
 الا باق انه باعه ولم يبا ببق عندك فقط بقوله الطاء فحقا تحلفه
 وروايات الطائفة مشددة كما في القاموس وكفى على الظن بان الباع بعد تسليم حاله
 غير حادث الا باق عند البايع لا وقت تسليمه فانه حاله من قبله من قبل
 والتفعل والى على كذا اليه اشير في المحيط وكذا خبره وكيفية والكافة والناية وغيره
 وهذا مما يحفظ فان شاربين والمفتيين في زمانه قد ظنوا باستعانة
 كلمة فقط ان يحلف انه لم يبا ببق في الازمنة الماضية لا في يد مد لاني يد ببا ببق
 ولا يخفى ان حكمه ليس له نظير لانه قريب بما لا يطاق من التكليف على انه لو
 اراد ذلك لقال ما ابق الا عندك ثم اشار الى عبادته افرى في كيفية التحلف
 تبركا بما دوى عن أبي يوسف فقال او حلف بالله ما لم يردني حتى يرد
 على هذه الدعوى أي بسبب ربه فان حلف والارد على البايع وفيه اشار
 بانه لو استخلف البايع على نفسه حلفا سقطت حكمه في الرد بهذه الدعوى على
 قال اكثر المتقناة وانما ضمن هذا النوع من عيبه لانه لو كان مما يعرفه الاطباء
 النساء فواحدة منهم يكن وان كان الاثنان احوط ولو كان مما هو كظاهر
 كالا صبيغ كذا ايدة رد بلا اختلاف وتام في كذا خبره ولائمن بالايجاب
 على المشتري وان قبض ببيع اذا عيب الموجب للعيب بان لم يرد البايع
 عن كل عيب ولم يرض به ولذا اعرف العيب حتى يتبين عند القاضي عدمه اعلم
 العيب الحقيقي او الحكمي اما جعل البايع اوبسنة على ان لا يردني رضى بالبيع برأ
 عن كل عيب او انكر المشتري عن الحلف على الرضى او البرأة ومداد العيب
 كسقي الدواء لا اطلاقا بخلاف سقي الكسك وفي مداد الجرح والاحتكام
 دوا اثنان كما في المحيط وركوبه الى العيب في حاجته المشتري رضى
 لقرفا المشتري بعد العلم بالعيب فصرف المالك مبطل للحق في الرد لانه دليل المالك

بخلاف ما اذا وجد في كداته عيبا في كسفر وخاف على كماله ان تركه فانه يرد
 لانه معذود كما في كذا خبره لا يكون رضىا كد كد على صاحبه او
 سعية او شدي علفه استخافا ثم اشار الى تقليد فقال ولا بد له من
 الى المشتري من ركوب اي الضرورة وقيل اذا لاخير من محولان على المانية
 لعمرة كالشيخية او لصوتها كالجاجة فالركوب بدون الجرح وكسوة رضى
 كما في الترمذي ونقل عنه في النزاهة والكفاية تفصيل لم يوجد فيه ولو شري
 نحو عبيدس مما استغنى كل منها عن الاخر في الانتفاع كقوتين وزوجي
 ثوب غير مالوفين واحترز به عما لا يستغنى كزوجية الما لوفين وزوجي
 خف وصراعي باب كما شيئا في صفه اي شرا واحد ايمان لم
 يتكر لفظه فانرا في الشيعة عبادته عن العقد لفسه وفي اللذة ضرب
 اليد على اليد عند البيع والبيعة والام الصفقة ووجد ما عدها عيبا
 رده الى العيب بحصة من الثمن غير عيب بالرضا او مقصنا خا حدة ان
 قبضها فان تفرق كصفقة بعد التمام يجوز وفي خيار عيب بالقبض
 يتم اي يصير كبيع به لازما والا يقتضيه بان قبض احدهما او لم يقبض
 اصلا اخذها بكل الثمن او رددها كما عرف في حق العدوى المتعار
 والكيل وكوزني من الاخذ او كرد وان قبض البسيع كله فلا يرد بعض الحوز
 وكسيف والحطة الصغار وهذا اذا كان في وعاء والآفة رد العيب
 خاصة وبه افق ابو جعفر وابوبكر خواص زاده كما في المحيط ولو استحق البعض
 مما ليس في تبعيضه ضرر بقوته الا في كسوة بين وعبد من وصبره من
 كيلي او وزني ولم يرد المشتري الباقي بل اخذ بحصته من الثمن وعنده
 خيار الباقي وفيه شمار بان الاحتقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق
 البعض قبله او بعد قبض كسيف فله رد الباقي بخلاف احتقاق البعض
 مثل الثوب وكذا روى الكرم وكسوة مما في تبعيضه ضرر فان له رد الباقي
 واخذ عن ما استحق وجمع الكسب ان يبرئ البايع بالكل المفضل ونحو
 نادر وكسوة روى او برأة بالثمن وكسوة برى من كل عيب موجود عند البيع
 او حادث قبل القبض عند الشيخين ولم يدخل فيه الحادث عند محمد ان
 عدل مفصلة نحو ابرائيم من كذا نادر الكسوة وكسوة وعلم وان لم يرد
 او لم يذكر كسوة مفصلة نحو ابرائيم عن كل عيب وفيه اشار الى انه
 لو برئ عن كل داء لم يرد عن العيب كما في الخزانة ويبرأ من كل مرض

فلو عاد الى بيته جاز كما في السراية او الا بصرفه للبائع كما اذا باع جذع عاني
سقف اوله في جدار او ذراعا من ثوب او خشفة من طرف معلوم او حلية سيف
او نصف زرع غير مخصص من غير شريك فانه فاسد الا اذا سلم قبل البيع فانه
يبود صحيحا كما في الشارع وغيره ولا يجوز بيع ما فيه من مملوك او غيره عند
بفحش اسم من التزوير التزوير المالك وشرا ما يوهم انه غير موجود كحل بالبحر
اي مثل سيجان ومثل لبن في خرقة كذا او جاذفة فانه فاسد لاحتمال الرجوع
والدم وتجرها وشبهه بغيره ودفع الحنفية ودهن السم وغيره والكرباس
بمثل سيج ولا بيع ما يفضي الى حيل جازالة اي جازالة نفس المبيع ومثله او حفظ
والعليه الى المتأخرين بين المتعاقدين فقد لو باع ما في هذه الكد من خردق
وكشوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا او باع دارا وكشور لم يعلم بحدودها
وكذا لو باع نصيب فراء وحول لم يعلم بحدود طرفين كافي قاضيا وذكر في نظم انه
لم يخر عنه خلافا للصاحبين وعنه انه لم يخر الا اذا علم وكذا فاسد لو باع عذر
بري بقيمة الجلالة التي كثر في الجبيل بطل بطل ما لم يبين كيته ثم شرع فيما عنه
ما في الجاهلية فقال ولا يجوز بيع المزابنة وهي امة المدافعة من الزين وهو
الرفع وعندنا بيع قمر بنقطتين ويجوز الثالث محدود كذا او جازة بالجم
والهملين ويجوز الاعجام فانها بمعنى مقطوع بمثله والا فغير بيع قمر ما على النخل
خرها بفتح المجر وسكون الراء وكذا الملهة اي بطريق الحز والتجيز فيكون
عن نسبة المثل الى العير وفي القاموس الزين بيع كل شجرة شجرة ثم كذا والمزابنة
بيع رطب في النخل بالتمر ولا بيع الملاصة والقاء الجوز والمتابذة هو ان
يملأ المشوى ما يريد شراه ويلقى حصاة عليه وينبذه البائع اليه كافي
غيره وقد استدرك التفسير هنا باشتراطه ان يقول اعدا اذ انت
انا ثوبك وانت ثوبي او مستك والقيت حصاة اليك وبنيت انا اليك او
انت الى البيع فقد وجب بيه بكذا ولا يخفى ان الاشبه بالكتاب ترك مثال هذه
المسائل فان لكل غرض كالا يرب فيه وقد صرح به الناي وغيره وظاهر كلامه
ناظر الى ان ما ذكره كله من مبيع الفاسدة التي هي اكثر من ثلثين كافي التفت
وغيره ان ما سوى ما يفضي الى الجلالة من مبيع الباطلة التي هي اكثر من ثلثين
وفي الجبيل عن ابي يوسف انه باطل ايضا ولا بيع المراعي بغير المراعى
بفتحها وهو الراعي بفتح الراء المحلل رطبا او باب كافي المبيع وغيره من الظن
انه من ذكر المحل واداة الحال والالام العهد بقرينة ما قرر من انه لا يجوز

بيع المباحات فاش را الى ان لو سقي ارضه لاجل حبش فثبت بطله لم يخر وهو
مختار وكذا ويثبت كذا في الموازل جاز بيه لانه ملكه كافي كذا ولا يجوز بيعه جاز
حتى لا يملك الا جاز الا جازة بالتبعية اذا جازة كاستعمال المنفعة دون معين
ولا بيع النخل رينو العسل وعن محمد يجوز اذا كان محزوا ومجوعا الا مع الكوارث
جمع الكوارث بالضم ونحوه ونحوه وكذا في العسل من طين والحش والعسل
في الشجر كافي القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معا بالاجماع كافي كذا
لكن الكوفي قد انكر وقال ان النخل لم يدخل في البيع تبعا للعسل لانه يدخل في البيع
اذا كان من حقه كافي كذا في الجبيل وغيره ولا بيع اجزاء الا في كذا والعظم
واللبن وعن محمد جاز بيه لبن الالة وعنه لا باس باكل لبن المرأة وقبل لا باس
للطفل اذا استغنى وصحب بعض في العيين اذا علم ذوال الرمد كافي التبرك
واجزاء الخنزير فان بيع فقه قدره والانتفاع بشعره من حيث الحز
فان في مبداء شعره قد اصبح صلبة وبعد لبن يصلح لوصف الجبيل يستعمل اهل
قاضي تركستان موضع الجبيل لفتنة ان فيما بينهم يستعمل في الشعر وكذا في يونس
مكروه لانه نجس وله الم يلبيس لعل مثل هذا الحنف وفلا لاكتفاء بشرا ويجوز بيع
اجزاء غيرها كاشعر وغيره ولو ميتة وفي العصب وابتلاك كافي كذا ولا يجوز بيع
جلد الميتة قبله بغيره ولما في جوز بيع جلد كسب المذبح وطير الطم الخنزير وان
كان للسند فانه لا يطعم لانه نجس كافي كذا ولا دو والقز اي الاربع
خلافا لحد كذا لا يجوز ان الا اذا لم يطر القز فيه كافي الالة لكن في الجبيل انه
قول الشيخين وكثير على ل محمد ولا يبيعه بفتح الباء اي بذ القز او يذوقه
بالفارسية ثم يبله لانه ينتفع به من حيث ذاة خلافا لها في الجواز لا بد كذا في البطح
وعليه الفتوى كافي الخلاء ويجوز ان يتعلق الخلاف ببيع الدود ايضا في التجنيس
الصاحبين يجوز بيع دود القز ويضمن مثله ولا موضع العلوي على السفلي كبير
الغناء ومنها غيرها بعد سقوطه اي العلوي لانه لم يبق الا حق تسلي متعلق به هو
فلم يكن مالا ولا متعلقا به وفيه اشارة الى بطلان بيه بعد سقوط كسره والى جواز بيع
العلوي قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه متعلق بالمال وفي
دواية لم يخر الجلالة وهو مختار مشايخنا والى جواز بيع الطريق حتى المرور ولم يخر
عنه العامة للجلالة وبيع المسيل حتى التسيل فلم يخر بالانتفاء كذا في الجبيل
لا بيع شخص مشا رايه على اذامة وهو عبدة وبالعكس اختلف انه فاسد او باطل
كافي كذا وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على ان يفرغها فاذ احضان

فالبيع جاز كما اذا اشترى متاعا على انه ياقوت حرقاذا هي صوابا ان لا يشترى
 فيه اذ راه والاصل ان الاشارة وتسمية اذ اجتماعا في عقد فان كان الشار
 من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فالبيع باطل لان البيع معدوم
 والاشارة في بني آدم جنس بخلاف الراجح وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة
 للمسمى والاشارة لغو فالبيع جاز وان كان العبرة للمسمى اذ لم يعلم ان الشار
 من خلاف جنس المسمى فاما اذا علم به فالعبرة للشار كبيع فار قال بعت منك هذا الخمار
 واشترى الى عبده قائم بينهما انعقد كعقد على العبد كافي كحيط ولا يجوز بعينه شراء
 ما باع الباي من سلعة او غيرها سواء كان كشار من الباي او ممن قام مقامه كالوارث
 وسواء كان كبيع لنفسه او غيره بالوكالة باقل ما باع من الثمن قبل نقد كل ثمنه
 اي ثمن ما باع الاول او بعينه لان بين الثمنين شبهة المقابلة وهي شبهة
 الربوا وشبهة في الحرات كالحقيقة وانما ترك فاعل الشر يشمل شراء من لا يقبل
 شراؤه للبائع كعده وثل ولد له ووالده سواء كان شراؤه لنفسه في حياة
 الباي او بعد موته وهذا عنده وعلى قول بعض المشايخ واما عند يوسف فلا يجوز
 شراء كوارث مطلقا خلافا لغيره وانما قلنا من كبايع لانه المتبادر فلو اشتراه
 من المشتري الثاني او الموهوب له او الموصى له جاز وفي قوله باقل ما باع اشارة
 الى انه لو اشترى بمثل او اكثر جاز والى ان الفاء عند اتحاد الجنس فلو اختلف
 جاز وفي قوله قبل نقد ثمة اشعار بان لو اشترى بعهده يجوز وبان البيع لم يتغير
 بعينه فلو تغير جاز كما اذا تغير سعره كالحق كحيط وكذا اشترى ما باع الباي او
 وكيله حال كون ما باع مع شيء اخر لم يبيعه اي ذلك شيء قبل نقد ثمة الاول ولم يذكر
 للسابق بمثله متعلق بالشرا الاول او الاقل او الاكثر لكن يكون جهة ثمن البيع
 اقل من ثمنه فيما باع متعلق بلا يجوز فيضه فيما لم يبيعه فلو اشترى جارية بالدينار
 باع مع عبده برأ من الباي قبل نقد ما جاز في العبد وفسد في الجارية لانه شراء باقل
 مما باع ولا يبرأ كذا ولصنعته وفوايه كغيره قدرت ولو فرغ المسئلة لكان
 اسلم من الاستدراك ولا شراء ديت دهن كدبتون على ان يكون بغيره اي
 بشرط وزنه معه وان يطرح للظرف كذا اما عند شرط مثلا لا بشرط
 نافع لا يقتضيه العقد بخلاف شرط طرح مقدار وزن الظرف فانه يجوز لانه
 شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الظرف ومقداره فالقول للمشتري مبيع
 ولا يخفى انه مستغنى عنه بقوله ولا يجوز وبغير البيع بشرط حذو الباء اعلى
 دون ان وان كان خلاف الظاهر فان ان بطل البيع وان كان في شرط حرز

الا في صورة ان يقول بعت ان رضى فلان برفاهة قال ابو حنيفة يجوز الخيارات فيه
 اذ اوقت ثلثة ايام كافي اذ هبة المتكامل النهاية وغيره والمتبادر ان يكون مالا
 فلو قال بعت هذا العبد بالدينار وحم وعلى ان يوضعي عشرة جاز كبيع كافي كحيط
 لا يقتضيه العقد اي لا يجب بنفس كبيع وفيه اي ذلك بشرط فنعى لاحد
 اي المتعاقدين كشرط الباي ان لا يسلح الى المشتري اليه شره او اقل او اكثر
 ويقرضه مالا او عس او يصدق عليه مال او يواجره او يعيره وكذا شرط
 او يقع البيع بشرط اي يشترط حق فيمنع منه طلبه مثل ان يبيع عبدا بشرط ان
 لا يخرج به ملكه او يستولد او يكاتبه يدبرا وغير ذلك فان كل واحد من
 للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جاز بشرط يقتضيه كشرط تسليم المبيع او حق
 او الملك للمشتري وكذا بشرط في معرفة لاصحها خلافا لابي يوسف وكذا بشرط
 فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج ومن يبيع في ملكه فانه بما يكون المشتري
 اكثر نفعه هدايه وكذا بشرط ان لا يبيع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط
 كافي كحيط وكذا بشرط ان يبيع لغيره كشرط ان يقرض اجنبيا دراهم فان شرط
 باطل كافي الاختيار والى انه لو كان كشرط لا يقتضيه كني بلاء كاعطى المشتري
 اكفيل او حر من بثلث او لا يلايه كني ورد كشرع بجوازه كالخيار والاصل ان
 يرد كذا متعارف كالاقتضاء وهذا الباي نفعه لكان البيع فاسد كذا صحيح كافي
 وغيره ولا البيع بشرط هو تاجيل الثمن او البيع العيني او الدين الى اجل اي زمان
 امر منتظر كوجود جرح ذلك الاجل كوقت قدوم الحمل او الحصاد وفيه اشارة
 الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل هذه الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل
 في المبيع وكمن العيني صح كذا باطل كما في النهاية والى انه لو اجل الى النبوة او
 المره بان اوصوكم بنصا دي او فطر اليرهود فان كان مالا صح والا فاسد كما
 في الاختيار وانما جرح لان النبوة انواع نبوة العامة وهو اول يوم من فرياد
 وينبغي ان خاصة وهو اليوم الذي من ويندوز السلطان وهو اول يوم يكون
 في نصف زيادة الشمس في اول درجة من درجات الحمل ويندوز الحرس ويقال
 نبو وزكدها قين وهو اليوم الذي دخل فيه الشمس في الحوت والمرحبان
 عامة وهو اول يوم من الخريف اعني اليوم الذي من شهر رماه وخاصة
 وهو اليوم الذي من شهر رماه وهو اليوم الذي من شهر رماه وخاصة
 واربعين يوما فان ابتداء صوم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع يبرز
 الواقع بين ثلثي شباط وثمان من آذار ولا يصح يوم واحد ويوم سبت

الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر
 اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خاتمة شهر من شهر اب او من شهر تارح
 ابتداءه قبل سنة اليوم بشرط اذ لم يمس وقوم عليه سلام فانه خرج من حصر في الحان
 عشر وعبر عن الجوع ولم يجدوا من طعام الا بركاني سبتة فيطبخ من دهنه فطر
 ثم ياكلونه فاخرج سبتة فرعون وقوم فوجوا عنه واما فطر اليهودي كافي الهداية غيره
 فليس شهر عظيم الا ان يقتل اربعمائة يوم فخر واخيه فانهم يصومون بنص النوراة
 ستة وثلاثين يوما وتعام الكلام في شروح الرجات سيما كشف الحقائق ومج
 البيع وصار باقا بعد ما توقف او يحيا بعد ما فسد على امر من اختلاف اهل
 والعراق ان سقط المثلث من الاجل بان قال بطلته او تركته لا يرتب منه اول حصة
 في غير قبل الخلول او حلول الابل وان قبض المثلث من المبيع بغير فاسد او نجاسة
 وان كان كسروها في حكم بيع الفاسد لان بعض سابع باطل برضا بابه
 صريحا كقبض المثلث من مبيع باء في المجلس او بعد على كروا في المشهور
 او دلالة كقبضه من الاضافة الى المتاعل او كقبضه في مجلس عقد على رواية
 الزيادة في قوله وفيه اشارة الى ان الخلية في بيع الفاسد ليست بقبض
 وهو لاه في كذا كذا لكن يصح انما قبض كافي قاضي خان والى ان قبض المجلس
 بلا رجاء لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكرهه قالوا انه محمول على اذا كان الثمن
 شيئا لا يمكن البايع بالقبض كالخمر والخنزير والاف قبض الثمن اذن لا قبض
 كافي كزنا به وكل من اى وكل ان كل واحد من مبيع ومن عوصية اى يبيع
 ذكره كقدوري ومن تابعه لكن المطلوب انه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختيار
 وعينه وما في الكافي انه لا يخرج البيع مع ثمن الثمن فانه ليس ببيع حقيقة في
 ذواته لا فدام الركن فيه ان حق الاداء على هذا وثبت عوصية وان الثمن
 ليس بركن وان اعتبر في غيره كافي الاصول وان الكلام في البيع الفاسد
 على ان مثل بيع الخمر يدخل فيه ملكه ملكا جيبا حرا كما فلا يحل للمشتري
 الاكل والشرب واللبس كونه في قبض الجبل وفيه اشارة الى انه عليك عمن المبيع
 ولهذا ثبتت شفقة بالدار المتقاة شره فاسدا كما ذهب اليه
 مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق انه لا يملكه لذا قالوا ان الشفعة غير ثابتة
 به والمانصة فيه فتسلب المالك وان كرهه والاول اصح كما في كذا هك
 وعينه وكزناه الى المشتري بواو الاعتراض لا للعطف على ملكه كاذن مثله
 اى المبيع حقيقة اى صورة ومعنى في ذواته الامثال كالكيل في حوزة

3
 يعني
 انما

او مثله معنى اى قيمة في ذوات قيمته كالحيوان وكومن وفداثة الى ان يبيع
 لو كان موجودا مرد بعينه واى ان الكبرة للقيمة يوم قبضه وعند محمد
 يوم الاستهلاك الا اذا زادت من حيث كونه لا العرفانه بواو
 الشئ كافي كحيط فان كان كفساد اى فاد كبيع بث شرط زائد
 على عقد كالتمتع والحياد والابل ونحو ذلك وقد كان البيع قابلا لزيادة و
 نقصان في المثلث بقرينة الماصى والالة فلن يقع له الشرط دون من عليه نحو
 بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسطة لايمن من احدكما وفي رواية المنقبة
 للبايع الغنى كافي الخزانة وبه في كذا كافي في علل بان الضم قد تحقق من المشتري
 في الكافي ان الغنى له عند محمد وكذا غيرها عند كذا في بشرط علم صاحبه عند محمد
 اشارة الى ان من عليه بشرط الغنى بالغنى او كرها على اقال محمد والى ان
 القبض لهما الغنى بالطريق الاول وذا بالاجماع وفي اشتراط علم صاحبه
 المشايخ كافي كذا في والى ان ليس للبايع اخذ المبيع كغنى قبل ادائه الثمن كما
 في الكافي والى ان الغنى لا يبرل باجر في العقد كبيع عرض بالجزء فكل من كان
 العاقبة في بشرط علم صاحبه على اقال ابو يوسف واما غيره فبشرط علمه
 في الغنى ليس كمن في الكافي بشرط علمه والاول في كونه من كان المالك كله
 على فان اعد المفسد واجبه فقال للشرع كافي كحيط غيره فان خرج هذا المبيع
 المتبوع عن ذلك المثلث بغير قبض كبيع وكسبه وكسبه في التسليم او لا
 كالاختاق وكسبه بغير الكتابة او بغيره بناء او غير ذلك مما اذا المشتري في يد
 او فقله او عا ط او غيره او شى او طى او صبح او غيره ذلك مما اذا المشتري في يد
 المشتري فلا يفسد كذا في شى من اى اذا رضى المشتري بالبيع وفيه اشارة
 الى انه لم يخرج كالا جارة وكذا في شى كذا للقاضي والى ان لو عاد الى ملكه بملك
 الرهن او المبيع في الرهن او عجز المالك او رد المشتري بالبيع فانه لا اذا
 قضى بالقيمة والى ان لو انتقص بفعل المشتري فله البايع الغنى وله اخذ الارش
 وكذا باق سماء او بفعل الاجنبى كمن له اخذ الارش من او من المشتري بخلاف
 ما اذا قتله اجنبى فان له ان يحضر المشتري لا القاتل الكلف كحيط وطاب اى
 حل للبايع دفع ثمنه من دوا المبيع او دنا بغيره بعد التقاضي الى اشتراك
 البايع والمشتري في قبض المبيع والتمس لملكه ولم يطمع قبله لعدم ملكه والتمس
 القبض اذ لا دخل لمتعين المشتري ببيع فيه لا يطمع للمشتري ببيع مبيعة
 ولو بعد التقاضي فتصدق المشتري بى اى ببيع وجوبا بالبايع قبل القبض

ثم ظهر ان البايو اشتراه بثمانية سطا درهمان من اهل ود رحم من مخرج واخذ باثني عشر
وعند محمد بن خنيس فيها بين الاخذ بالثمن وبين كونه ولم يحاشي فيها وفي المحيط لو حدث
به ما يقع كسبه من نحو الهلاك لزم الحسبي بلا اختيار ولا شيء له في قول الطرفين ومن
محمد ان المشتري يرد قيمته بكيس ويرجع على البايع بالثمن في الكلام مشروبا لوقال
للمشتري قيمة متاع كذا او متاع يباو كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر خلافه
كان لا الرد بحكم التوزيع وان لم يقل له ذلك ليس له الرد وبعضهم لا ينتون بالرد
بكل حال ولا يصح ان يفتى بالرد اذا وجد تغوير وبدون لا يفتى كما في الكافي
فصل الربا بالكسر والقصر اسم من كبرو بالفتح وكسب كايما
ابن الاثير فلام واو وذا قيل بالنسبة ربوي وكسب ما بالفتح والواو كايما
لكن الباء كوفيه وفي الكافي قد نكبت بالواو وهذا اتي من كثرة الصلوة لانه في الطرف
متوضعة للوقف واقي من انهم زادوا بعد الفاء تشبيها بواو الجوه وخطا التران لا يات
عليه فالاول الوجه وهو لغة الفضل وشرا مشترك بين معاني الاول كل شيء فاسد
والثاني كل عقد فضل وكسب فيه مفيد للملك كافي شرا ذوات الزناية والثالث ربا
وكذا يربو بالفتح والى الاخير يربو شرا ويقول فضل شرعي وهو فضل الحلال
على الاجل وكسب على اليد كافي ربا الف افضل عند المتجانين على الاخر بالمعيار
الشرعي اي الكيل كوزن كافي ربا النقة للاحتراز عن نحو سبب ثوب بغير نية
وسبب كبري وشعر كبري بر وشعر وسبب مائة مائة ودانج وحفنة بحفنتين ودينار
من ثوب بدينارين نقد فان فضل في المعتبر شرعا خال عن عيني للاحتراز
عن نحو سبب كبري بر بكر بر وفلس شط احفنة اخرى ترك اوله فانه مشعربان
تحقق له ما متوقف عليه وليس كذلك والحد لا يمت بالنعاية لاحد العاقلين اي
البايعين او المشترين او كراهمين للاحتراز عما اذا اشتروا بغيره مما في عقد
المعاوضة للاحتراز عن جهة بعض زاييد ويدخل فيه ما اذا اشترا في من الانتفاع
بالرهن كالاستخدام وكركوب وكذا ربا واللبس وشرب اللبن واكل الثمن فان اكل
ربا حرام كافي الجواهر كسب وعلمه اي علمه الفضل وموجب حرمته وفرت مع
وتحقيق علمه وجوب كسب اي من الجزئين المذكورين للاحتراز عن هذه التفصيلين
كما في كتب الاحكام وكفروع وهذا ما يراى الى علمه ربا الف وربي النقة كما يحج
فلم يكن قرينة لاختصاصه بغيره بربا النقة كاطل القدر الف ربا كونه
الشيء ما وبالفرد بلا زيادة ولا نقصان وشرا التاوى في المعاش شرعي
الموجب للمماثلة للصورة واللبس ان يقول الكيل في الكمالات والوزن

في الموزونات مع الجنس شرعا التاوى في المعنى باتحاد اسم الذات وتقصود او كسب
اليه او كسب كل من كسبه وشبهه ولحم البقر وكسبه وشبهه الرزوي والمروزي
لنقل اتحاد الملاك والبر والشعر والتمر والملح كيلي اي منسوب ذلك الكيل وكذا
والنقطة وزني ذلك وغيرها اي الاشياء المستتة تبنى على الحرف اي عرف زمانه
صلى الله عليه وسلم او زماننا فالاموال كبروية غير مقصورة على ستة فاعرف كيله
ووزنه بالنقص من ستة فكيله ووزنه ابد كما قد واما لا نص فيه فاعرف كيله ووزنه
على عروءه صلى الله عليه وسلم فكله او ان خالف عرفنا واما لم يعرف فاعرفه عرفنا وهذا عند
الطرفين واما عنده فاعرفه عرفنا وان كان كيليا او وزنيا عهد صلى الله عليه وسلم كافي
المحيط وفيه اشارات بما يجوز كون كسبه كيليا او وزنيا وليس كيليا ووزنيا كالماء فانه
عند شيخين ليس كيليا ووزنه وعنده كيليا ووزنه كافي الحزانة واليه ان لا يباي الحوا
وكذا عن وكذا عن نقد الجاز سبب مائة حوز ما منه كافي النظم وغيره فان وجد
الوصفان اي قدر وكسب معا حرم الفضل والنسب كالحامد اسم من النسب اي تاف
كالنسبة على الغيلة كافي الطلبة والمعنى حرم هذا ان المبيعان بسبب الفضل الحقيقي
والحكمي فلا يحل اكله ولو بعد قبض كسب يجوز فيه سائر التفرقات مما اكرهته لانه
بيع فاسد وفي تاخير كسبه اشعار بان انكر من ربا النقة ولذا كثر منكره
بلا خلاف لا منكره ربا النقة بخلاف ان يبيع بها فانه كافي الزاوي ودروحي
عنه على ان الصحابة لم يسوغوا اجترارده فيه فاستحل كافي او كسب اصحاب كبار
هم في خالدهون كافي كسبوا بجزءه وان عدا ما اي كوصفا حلالا اي فضل
ولكن كسبه عشرة اذرع من الثياب بغير نية شعر نقد او ن وان ج
احدهما وهو كقدر في الثمنين والثمنين والخمس في الثمنين حرم كسب حتى
لو اسلم قفيز برب في قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل في ثمنين وكذا اذا اسلم الحديد
في المذعون لوزن فيها وكذا اذا اسلم كدرهم في كدرهم لوزن
في الثمنين وكذا اذا اسلم ثوب هروي في مثله لوجود الجنس في ثمنين وكذا اذا
لانه لم يوجد الوزن في ثمنين او ثمنين بل في ثمنين وثن وكذا اذا اسلم الفلوس
في كدر صاع لانه لم يوجد الجنس والوزن اذا صار كاسد افانه اذا صار وزنيا
فوجد الوزن في ثمنين كافي المحيط فقط فلا يكره فضل في سبب قفيز برب بغير نية
وخمس اذرع من الاثواب بعشر منها نقد فان كسبه الجنس موثران في اثبات
التسوية الموجبة لومة الفضل الحقيقي والحكمي بحكم الحديث فكانا معا عليه و
له وفضل الحقيقي قوي والحكمي صعب فكل منهما صالح لان يكون عليه تأمر

له وذل لا دل فلا ينبغي ان يحكم بغير ما احدهما الفضل كالحق ولا يجوز ان يباع
 الكيل في مثله الا بمساويا كيلا فلا يجوز بيع برير متساويا وذل لا اذا علم
 انها متماثلان كيلا الا رواية شاذة عن ابي يوسف وقد اختاره بعض اصحابنا
 كما في الخزانة وعليه الفتوى لم يوجب كفاية كسرات ولا الوزن بمثل الامتساويا
 وزنا فلا يجوز بيع الكدح بمثل متساويا كيلا الا رواية شاذة عن ابي يوسف انه
 جاز اذا اعتاده الناس في الحكم مشيرون اليه لو باع تمر كيلا بكيلا مثلاً بمثل وتفاوت
 الوزن جاز وكذا الوبايع وزنا بوزن مثلاً بمثل وتفاوت الكيل كافي في كسرات **وعلم ان**
 الحكم على كسرات فيكون حصه رابعا بنتيجة فلم يكن مكررا كالحق والجيد من كسرات
 وكسري من كسرات كسرات رداة اي فسد ويجوز ان يكون من رد كسري روي فيفتين
 فهو ردي اي يملك من رد عليه رداة لم يقبله وحظه كافي في كسرات فهو موزون او
 ناقص على غير او مضاعف منسوب سواء اثنى او بان في حكم كسرات وذل الوبايع قفيز
 من كسرات بقفيز من كسرات جاز ولو استعمل البراءة او باع الوبايع فابدا كسرات
 لم يجر وكذا اباة المربض حتى اعتبر من الثلث كافي في حكم الكسرات وجاز بيع خفنة
 من براود او عرس او نحوه وهي منجزة المرحلة وسكون الغاء ملا الكسرات كما
 في العجى والتايس كن في الموز وكسرات وكسرات وكسرات ملا الكسرات بخفنتين
 ولرس جسر لانه كسرات الخفنة الجيدة بالرديتين فيتساويان وفي اشارة
 الى ان كل واحد من البليين من الكسرات اذا لم يبلغ نصف صاع اقل من اعل
 الروايتين وكسراتين فلا باس به واما اذا بلغ احدهما دون الاخر ففقد روايتا
 فلو باع اقل من نصف كسرات من البر بغير منه جاز على رواية الاصل كسرات
 على روي عن ابي يوسف انه يكون ببيع تمر بتمرين وكان يقول ان ما حرم منه
 فقد حرم منه التليل كافي في كسرات وحا ز البيع فلس بفلسين باعيانها اي بسب
 تعيين ذوات كسراتين وتوفاها فالبا بسبب لا بمعنى مع كاسن فانه حال ولهم
 تكبيرها جازا كما قد روي عن ابي علي بن خنوق فلو بكم هذه السبع لم يجر عند محمد لان
 كاله حرم وقال ان المثل بالاصطلاح وقد بطل بمثل وفي اشارة الى انه لو كان كل واحد
 او احدهما غير معين لم يجر كما في كسرات وبيع اللحم المفصول من كسرات او كسرات
 بالحيون الحي ولم يجر منه متفاضلا لانه موزون بغيره وقال محمد لم يجر في الجنس
 الا اذا علم ان اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض باذا لم يقطع او فاشا
 بانه اذا كان مذبوحا غير مسبوخ اي غير مفصول عن كسرات لم يجر وهذا اذا لم
 يكن مفصولا اكثر والا فيجوز كما يجوز اذا سلبت وتساويان في كسرات

وبان بيع لحم السبع جائز وفيه روايتان وعن ابي حنيفة رة ان اللحم اذا طويخ فخرج
 من الوزن حتى جاز بعضه بعضا متفاضلا كما في الخزانة ولا باس بكم كسرات واحد
 باثنين بكم كافي في كسرات وكذا في كسرات وبيع كسرات وبيع كسرات وبيع كسرات
 كيلا لانه كسرات وبيع كسرات انما جاز اذا كانا مأكلا مأكلا وذل شمار بان
 لو بيع وذل لم يجر وفيه روايتان كافي في كسرات وبيع كسرات بالربط متساويا
 كيلا وبيع الربط بالتمر كذلك وبيع الربط بالبر والتمر بالبر وقال لا يجوز
 بيع كسرات بالتمر لانه علة كسرات فقال لا ينقص اذ جفت ففيل نعم قال فلا
 اذن واجيب بان كسرات كسرات على كسرات كافي في كسرات وذل وذل وذل
 من كسرات البنية على شرائط المساواة لا كسرات فله كسرات وذل وذل وذل
 النقد كسرات كما اشير اليه في غاية المنها فمن كسرات كسرات الجواب بان كسرات كسرات
 لا يلزم استفساد علة كسرات وبيع كسرات بالنبيذ والعنب متساويا كيلا
 وقال لا يجوز وفيه شمار بان كسرات وكسرات جنس واحد وان اختلف الوان كما
 روي عن ابي يوسف في كسرات والبر طريا او مبلولا بمثل اي ببيع كسرات طريا بالبر
 وطريا او مبلولا وبيع كسرات مبلولا ويا كيلا او ببيع البر طريا او مبلولا
 باليا بس متساويا كيلا وكذا جائز عند ابي يوسف الا ببيع كسرات باليا بس وبيع كسرات
 عند محمد الا ان يعلمت او يرها بعد الجفاف كسرات كافي في كسرات والتمر المنقوع اسم
 مفعول من انقع الزبيب في الحامية اذا التاه فله البسمل ويخرج منه الخلاوة كافي
 الموز اي كسرات بالماء وانشق بالمنقوع منها اي التمر وكسرات ولا يستنكر
 عوم كسرات الاثنين الى المعطوف باو مع معطوف عليه كاسن على ما ذكره كسرات وهذا
 عند شيخنا خلافا لغيره وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع احدهما باليا بس منه
 وهذا عنده خلافا للشيخين كافي في كسرات وبيع كسرات واختيار قول في
 هذه من متساويا كيلا قيد ما بعد اللحم فان لا اصل اشتراك المعطوفين في بقية
 كما تقرر وانما لا يخلو عن اشعار بان التمازكا تفاد وكسرات كسرات
 وان اختلف الوان والوانه فلم يجر ببيع نوع من كسرات ببيع نوع او منه متفاضلا
 كافي في كسرات ولحم حيوان في كسرات ببيع حيوان في اخر كالببر ولو متفاضلا
 لا خلافا للجنس وكذا اثنى اللحم اللين فما ذبيع لبن الغنم بلبن البقر
 متفاضلا لا خلافا وكذا اثنى الدقل بفتين اردا التمر كافي في كسرات
 بخل العنب متفاضلا لا خلافا وكذا اثنى الدقل ببيع الدقل باللية وذل
 او بالتمر متفاضلا ولا يجر ولو من كسرات بالبر وكسرات ولو منه متفاضلا

قال في البيع
 كسرات

بالاجماع على ما ذكره القندوري وعن ابن حنيفة انه لا خير فيه وكفتوى على الاول
كما في كفتوات وفيه اشعار بان بيع الخبز بالخبز لم يخر وعنده محمد لا بأس ببيع
قرص بقرصين بغير ابيد كما في كحيط وان كان احدهما اى كبر وكفتوى في
الخبز نقدا فلم يخر عكسه عند خلافا لابي يوسف وعليه كفتوى كما في الكبرى
قال لم في الخبز وزنا جاز وكذا اعدا وعليه كفتوى كما في كفتوات والاشن
اذ لو اراد دفع كبر الى الخبز واخذ الخبز متوقفا فطريقه ان يباع خاتم مثلاً
من الخبز بقرص ما اراد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثم
حتى يصير ديناً في ذمة الخبز ويسلم الخاتم ثم يثبته في الخاتم بالبر كما في الخزانة
لا يجوز في نفسه بيع كبر بالدينق او بالدينق متخاضلاً ومتساوياً كلاً في قوله
لانها مكتوزان وكبر متخاضل ودينق كبر المتقلى او الدينق بالدينق متخاضلاً
ومتساوياً في قوله قياساً على بيع كبر باحدهما وقال لا يجوز فقد لا يراها جثمان
ولا السهم بالحل طبع الموهلة هي كسبها كبر الا ان يكون الحل اكثر ما في كسب
من الحل عند المتعاقدين فانه جاز بلا خلاف فلو علم ان الحل مثلاً اقل لم يخر بالان
وكذا لو لم يعلم عندنا خلافاً لفرق مثله في الوجود لا ريب ببيع الدينق بالدينق او
ذات لبن وبيع شاة ذات لبن صوفى بصوفى وكربط بالدينق والقطن بكبة
والتمر بالنواة وكعب الزبيب في قول او بالعبية والخامس لا يبيع بالاحمر
ولب الخبز بالبر من كما في كفتوى وينبغي ان يكون في المثل فيما اذا كان لغير الخبز
قيمة في كحيط قالوا اذا كان الحل مثلاً في السهم لم يكن للمثل قيمة جازية و
يستقرض الخبز عند ابي يوسف وزنا لا عدد التفاضل ولا يستقرض مطلقاً
عند ابن حنيفة خلافاً لمحمد وكفتوى على الاول كما في كفتوات وغيره قيل هذا اختلاف
مكان واقفوا ان ليس باختلاف برلمان كما في كفتوات ولا ريب بين كفتوات
اي مملوك القن والمدير وام الولد الا ان كان ما ذونا مديونا لان في يده ليس له
ولا ريب عند كفتوات بين كفتوات وروي في امرع لا باعة اخذه بلا عذر وفيه اشارة
الى انه ريب بين مسلم وسلمان في دارنا والى ان ريباً بين الحسين في دار كبر
خلافاً لابي يوسف كما في كفتوى **وعنه** لا يجوز بيع مشتري
دون المهر وبدل الخلع والمهر عن درهم كفتوى وكفتوى وكفتوى وكفتوى وكفتوى
منقول دون عتق خلافاً لمحمد وسياق قبل قبضه للزبي عن بيع ما لم يقبض
وصح التصرف كالاستبدال في المثل او كلاً او موزوناً قبله اى قبضه وفيه
روى الى انه لا يبيع الاستبدال في كفتوات وكفتوات قبله والاول كفتوى كما في كفتوات

وكذا الثاني عند كفتوات وذهب كفتوات الى انه سره موزون ولا يشترط بدل
الصرف وكلم فان شرع جعله عيناً يتعلق به العقد فلا يقبل تصرفه وكلم
عنه اى هو المثل ترى القائل المبيع او بعضه عن البايع او البايع القائلين
او بعضه عن المثل ترى وان لم يبق المبيع ولم يقبض الثمن فصح ان يقول **عنه**
كله او بعضه عكساً ووجهه منك او ابراك عند علي ما ذكره كفتوات وذهب
الى ان لا يرد قبل قبض غير صح فان كان هذه الامور قبل قبض فصح ما لا نقا
وان لم يلحق باحل العقد وان كانت بعد قبض فكله الا الا برأ فانه ليس كحيط
عكساً الا ان لم يلحق برب المقتضى عند كفتوى كحيط في التوهم الطاهر ان كفتوى
للمثل وان كونه للمثل ترى توهم وصح المثل ترى المزيدي المهرج اى كفتوى
المقبولة في الخامس فان كفتوى كحيط كما في الاختيار وغيره فيه اى الثمن
بقدرته ما بعد ان يبي المبيع بحيث يكون محلاً للمقابلة في حق المشتري فلا يبيع
الزيادة في الثمن بعد ما يباعه او يبيع الغزل المشتري ثوباً للربا كحيط بالبيع عكساً
اذا قطع وحاط الثوب المشتري قيمته لان المبيع باق فلو ان ثوباً يبيع
صفقة بالغ درهم فزاد مائة بعت الزيادة على قيمته بخلاف لو حط فانه
وهذا ظاهر كرواية وهو كفتوى وعنده انه صح وان لم يبق المبيع وعن محمد اى صح ان
بقي في نفسه فصح بعد بيعه كما في كحيط وصح المزيدي في المبيع وان لم يبق فانه
يلتزم بالعقد حتى يجعل كانه وقع على اصل والمزيد معاً فلو ان ثوباً يبيع
البائع عن المزيدي اجبر عليه ثم اشار الى دفع توهم ان الشفيع ينبغي ان يأخذ
بالثمن الاول في الخط وبالمجموع في المزيدي واستدرك بقوله لكن الشفيع فيها
ياخذ المبيع بالاقبل الى الثمن الاقل من الثمن الاول وما بقي من الخط وهذا
في الخط ظاهر واما في المزيدي فلا يتعلق به حتى يبيع بالعقد الاول وفيه
اشعار بان ما زاده كفتوات او حط المشتري من كسبه اخذ الشفيع لكل لان
متعلق به وصح وجهاً تاجيل كل دين اى مال واجبا بالعقد والاستهلاك
او الاستقراض محلي اى اجل معلوم ومجهول جملة متعارفة كالحصاة
يتسدر اعلى المديون وفيه اشعار بان تجيله لم يصح وهو صح والمتبادر
ان يكون المديون حياً فلو مات واجله الدين بسؤال وارثه لم يصح هذا التاجيل
قيل هذا قول محمد خلافاً لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم ولكن الحصة
ذكر ان الاول قول لكل كفتوى كفتوات ولا يرد السلم ونوف لما ذكرنا انها
يجعلان عينييين الا القرض بالغن والكسوفان تاجيله لم يصح وصرح

لانه معاودة انما فيصير دبا بالنسبة كما ذكره كخص فالاسن ذكره في كنفصل
الاما ان كتمير على انه عارية ابتداء وانها كما في الزاوية وغيره فالاج ان يبدل
صح يلزم والمعنى لزوم تأجيل كل دين الا القرض فانه لم يلزم ولا ان يافذه حتى
يقى الا الاستثناء لا يجوز عن شيء لان القرض مال يعطيه من مثلي فيبترده بعينه
وكيف عندهم كتحققين فعل هو كليك او تسليم كما في كماله الكرماني وغيره من المنة اول
وفي القاموس كدين ماله اجل والقرض بالاجل **واعلم** انه لو احوال المستقر من القرض
على احد بدنه فاجله القرض مدة معلومة لصح ولم يطلب قبلها لان الحالة مبراة ثم
عطف على قوله لا يجوز فقال ويدخل البناء هو في كماله مصدر بمعنى المبنى ويدخل فيه
الباب وسلم ولو من خشب ان كان متصلا بالمفتاح اي مفتاح القلق وكذا
المعلق بالنار كسنة كليله ان لا يدخل مفتاح القفل كمنزل والعلو اي كمنوعة
احترازا عن حق التعلق للغير ولم يدخل الى عنان كسما فيسبغ الرهو فيفسد لان
المراد ما يدخل تحت العقد دون غيره من نحو الرهو والكيف الى المستراح ولو
في كسارح والمربط وكطبخ وكبير في بيع كدرد بطريق التبعية لان كدرد اهم
لما ادبر عليه الى بيط والا اصل ان لا يتصل بالبناء يدخل في البيع من غيره واما
ما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجري فيه الصفة عرفا لا يدخل الظلة
اي بابا التي احط فيها على جدار هذه كدرد كدرد في لاف على جدار الرهي
او على كسطوانات التي تكون خارج الدار وقامه في الايمان الا بذكر كل حق
هو اي ذلك الحق لها اي كدرد منه حق في كشي تابع لا بد له منه كالطريق
وكشرب كما في كرماني بخبره او بمرافقها اي بذكر كمرافقها في كشي بذكر الميم
وفتح الفاء وليس يعطوف على المحذور كما ظن وفيه اشعار بان والحق مترادفا
شذوا وهذا ظاهر كرواية عن ابي يوسف انه عظم فانه يابو كدرد مما يفتق
به كالمشوض والمطبخ كافي كدرد وط الصيرة او بكل حق قليل وكثير
بالواو كما قال محمد اخوانه اوللا باحة فاجبت كعموم كافي في النزهر هي
داخل فيها او خارج منها باو دون الواو على اختلاف اصحابنا كما ذكره
البيهقي والمجته صنفه حتى مقدمه لا ليليل وكثير فان كصنفه لم توصف ولا كمل على
راي كاتوره وبهذا التفسير اندفع طعن ابي يوسف على محمد به دخول الامتعة فيها و
طعن زفير عليه به دخول كزوجة والولد وكشربات وفيه اشعار بان مراد
للماولين والركب موصوف به كما في لكشاف فالظلة لا يدخل دون احداهما
البحيضة وكذا عندهما اذا لم يكن مفتوحا الى الدار والافيه دخل مطلقا كافي

مدخل الشجر ولو غير مشرب صغيرا وقيل لا يدخل غير المشرب وقيل لا الا كغير المشرب ولا
مطلقا وفي دخول قوائم الخلاف خلاف والاول اصح لانه اتصال بالارض اتصال
قرار لا الزرع وما في كماله كالدود والاسس وكعقطن والرطبة وشجر البادغيا في البيع
لان لم يتقرر فلو غرس للقطيع كشيء لم يدخل كافي كيجد وفيه اشعار بان لا يزرع
اذا لم يصير له فيه لم يدخل كافي كيجد كصوب انه يدخل ولا خلاف ان مال من يتسلم يدخل
كما في حضرات ولا يدخل الشجر كالا من في بيع الشجر ويدخل الارض عنده محمد بن
ابي يوسف روايتان والفتوى على ان لا تدخل لكن مقدار الشجر وقت بيعه
زاد غلظا فامان يحيط منه وقيل مقدار ما يكون فيه من عروق البناء لانه كشيء
بدنه ولم وقيل مقدار ما يافذه ظله اذا قام شمس كبد كسما كافي او كظهير
وهذا اذا اشترى مطلقا واما اذا اشترى للقطيع بدنه الا من فيشترى للقطيع
مع عروقه على اقله كعادة لا الاما يتناهي من عروقه الا اذا اشترى كالا كقطع
على وجه الارض او كان في التلوع حفرة نحران يكون برب حايطة فيشترى ان يقطع على
وجه الارض فان قطع او قطع ثم بنت من اصله وعروقه فالنات للبايع وان قطع
من اعلى شجر ظله لم يدرى كافي كيجد ولا يدخل العلوي في بيع كبيت هو سقف له وحليز
كما في النهاية **الابشوط** اي شرط البيع وهو التفتيش على المبيع متعلق بما به كشيء
فلا يدخل الزرع والشجر والعلو في بيع الارض وكشيء كبيت الا بذكر كل واحد منها
باعتبارها فلا يدخل من الالفاظ الثلاثة وهي ابي يوسف ان الاوليين خيلان
بذكر كل منها ولا العلوي في بيع منزل هو لفته موضع النزول وشذوا دون الدار
وفوق البيت واطلبيتان كما ذكر كسطري كمن في النهاية انه اسم لما اشتمل على بيت
وحين سقف وطبخ كسكنة الرجل بعينه وكدار اسم لما اشتمل على بيت وشاذل وحين
عبيضة الا بذكر كذا ذكر اي بذكر واحد من الالفاظ الثلاثة وفي كفاية الزعم قالوا
التفتيش في عرف الكوفة واما في عرفنا فيه دخل العلوي في بيع كل سكن صغير كان
او كبيرا يسمى بجان الدار كسلطانا فانما يسمى بداري كالطريق وكشرب
والمسبل فانما لا يدخل في كسبه لانه كوما ذكر واللام للمعه اي سبل الماء والنهر
في ملك خاص وشرب الارض وما غرا وينبغي ان لا يدخل الشرب لصلافي موضع
يتعارف في بيع الارض بلك شرب وطريق الدار عروقه عن الباب الذي هو حط
وطوله منه الى الشارع وهو عزم منه ومن طريق خاص في ملك ان وقت كسبه
فلو سب الطريق التمدد لم يدخل بذكره فالطريق الامس راع العام والى كسبه غير
نافذة يدخل في البيع كافي كيجد لكن في الملاحظة ان الاخيرة لا تدخل الا بما ذكره بخلاف الطريق

النفقة فانها لا تخر اصله وان كان لحي المردور كما كان قبل كذا ويدخل
الطريق واخوه في الاجارة للدار ونحوه بلا ذكر اذ لم يستفد المردور
ومثلا الرهن وكهدة الموصوفة ويؤخذ من المشتري الولد اي الذي ولته
امه عنه بلا استيلاء وانما تحقت امه على المشتري ببينة لاننا جرحه كاحلة
وقية شار ما بان الولد يدخل في القضا بالام تبعها كما قال بعضه لكن الام ان
بالولد شرط ايضا لانفسه وقت القضا كافي النهاية وان اقر المشتري لرجل
اي لانه لا يؤخذ الولد بالتبعية اذ الاقرار حرة وقاهرة ولم يذكر التكون لان في حكم
الاقرار كافي الهادي ولاك خبر في فاخا فكتعم ان ليس للمشتري ولاية
وهذا من شروع في البيع كوقوف ما يوجد في دكان البيع مع اشتراط الاقضاء
وهو الالهية لكن لم يرد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كافي في صحة البيع
الغضوي من احد ملكه مفعول باع فصح ان يبيع وان لم يبق اركا في البيع وفيه
اشعار بان في فسخ بيعه فغضوه لا يحتاج الى القضا وكذا ان الملك اجازة
بان يفيض المثل او يطلبه او يعزل اجزته او تصدقت بمكة عليك لو قال احسنت
ففيه روايتان كما اذا قال بشما صنعت وفي ظاهر الرواية اذ رد عليك فترى
وفي تقدير الخبر اشعار بان يبيع لم ينفذ لواجازه وارث الملك بعمومه كافي
الهادي وفي الكلامين رعا الى ان بقاء الملك شرط للفسخ والاجازة ولذا لم
يصرح به في قوله ان يبي القاذان والبيع لان الاجازة يتوقف على بقاء اركا
العهدة فلو كان ثوبا ففسخه ثم اجازه برب الثوب لم يجر له ذلك المبيع وفي القضا
يتوقف على بقاء اركا العهدة فلو كان ثوبا اشعار بان العلم بمكة المثل لم يفسخ
لصحة الاجازة فلو اجاز ثم علم فدم برية بالرد كما في الهادي وكذا ان الملك
اجازة ان يبي في يد كبايو المثل ببيع بقاءهم حال كونه عرضا لانه مبيع من وجه
في شرط للاجازة قيام الحجة فيما يتعين بالتميز وهذه الاجازة فقد
لا عهدة فهو للبايع دون الجرح لانه صادر من ثوبا ورجع الجرح على البايع ببيعة المبيع
او مثله وفيما شارة الى انه لو كان فقد المثل شرط للاجازة بقاء المثل وفي
المنتقى انه شرط كافي الهادي وهو المثل الذي لم يتعين كالقندين وهو ملك
عند الاجازة للمجهز فيكون البايع كوكيله وهو امانة ولو بعد الاجازة عند بايعه
من قبل التنازع فذلك بلا شئ الا انه اذا ملك قبله ولم يعلم المشتري وقت ادائه
انه فسخي فانه كان مضمنا كافي الهادي وله اي له الباي فسخه قبل الاجازة
اي اجازة المالك بخلاف فسخ الكساح فانه لا يجوز بطل قبل الاجازة ويجوز بالنقل

وجازعدها خلافا لمجده ودفرا اعتاق العبد المشتري اسم على او مفعول حمله
من الغاصب ان اجاز المالك اعتاقه بعد بيعه الغاصب لوجود الملك كذا بشرط
عند العتق لا اعتاق لا يجوز وبطلان خلاف بيعه اي ذلك المشتري من احد
وان اجاز المالك بعد بيعه الغاصب لكان الملك للمشتري الثاني الموقوف بطل
ملكيات للمشتري الاول فقول ان اجاز بيع الغاصب قبل المدة الاولى
والسنة الثانية معقولة لا تحتاج الى شرط كما ظن **فصل**
في بيع المسك بفتحين اسم من الكلام وهو مقتضى قال كقوله وفي اللغز يعتقد
تجمل احد البليين وتاجيل الا فثم خصي شمع بعقه بوجوب تجمل المثل وتاجيل
المثل ويتقصد بلفظ بيع على الامم وبالسلف وسلم كما في الاختيار يقال سلم
اليه كدراهم في البدي اى قدم اليه عليه فالمشتري سلم ورب السلم ولما يعلم اليه
المبيع سلم فيه والمثل رأس المال وانما اخبر عن كد بالامه كالمدة في الاثر ان لم
فيه ورأس المال المتحدى الجرح لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا
متساويين فيما يعلم قدره ووصفه اي فيما يمكن ان يضبط بالوصف وكقوله
من سلم فيه يكون من الاجناس لا بدوة والا يفيض الى المنازعة كما مكيل
اي ما يعرف مقداره ما مكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من مكيل كالحنطة
وكشعير وكتمر وكالحج والارز والذرة والسمن والخل والعسل
والج وكمس وكتوتيا والحل وغيره والموزون لست اي ما يعرف مقداره يكون
من موزون او اكثر مما يباع بالامناء والا واني كالدراهم المسك والعنبر
وكذا عفوان والفايد وكسكر وكسحل وكغوم والحديد ونحاس وكقطن
وحبه وغيره حال كون الموزون مضمنا لانه لو كان لم فيه ورأس المال دراهم او
دنانير لم يجر السلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما مسكافه فقط على الامم وقيل انه
يجعل بيعا بيمين بوجوب صيانة الكلام وفيه اشارة الى ان السلم يجوز في النكوس
عدها خلافا لمجده فانه من عنده وآلى انه لا يجوز في التبر لا يمين بالمضروب
وفي رواية ملحق بالرهون كافي في الحنفية والمذروع اي ما يعرف مقداره بالذراع
الحشب المعروف كالقوب من الكتان وكقطن وكصوف والحز والحبر وكالبساط
كالبوريا حال كونه المذروع مبيعا طوله وعرضه ذراعا ورقعته بالهضم اي
غلط في اهل الكتب ويرقوب بالكتوب وفي عمومه يدخل الحبر وقد اشترط بيان وزنه
انما على كافي كافي الخط وكذا الحز كافي في طهرية والمعدود اي ما يعرف مقداره
بالعدد مستقرا اي متحد اكل احاده في القيمة كالجوز وكسيف والبادي

والا وهو اللين فانه لا يباع عرفا بصفة نجيحة بصفة صغيرة باحد التفاوت فيه
 اشارة بان المسلم في التفاوت المتعارف كيكلا ووزنا وعدا كما اذا عتبه العلماء
 ولم يصح عدده عند زفر ومانه لم يصح فيما يتفاوت كالزمان والبطيخ كما في النخلة فتصح
 المسلم في السك بفتحين الموت المبيع وزنا او كيكلا معلوما وفيه اشارة بان
 في الطري منه وان كان في حبه وهو غير صحيح ويصح ان يصح كيكلا وزنا في الصفا
 وفي كيكلا دروينا واعلم انه اذا لم تكايلة او موازنة فيما ثبت وزنه او كيكلا
ففيه عن اصحابنا روايتا والمكيع المقعد الذي قيل لمع وخالف الهديته وغيره في اياته
على المالح لانه لغة ردية كما في الزناية لا يصح كيكلا وبطل وزنا وعدا في الحيل
طابرا وغيره لانه لا يضبط وكن شيخنا ان يصح وزنا ولا عددا في اطرافه
كالروس والكرفس والامعاء والكتبه والطحال والكادع لانه معدودة متفا
وفي الكافي انهم اختلفوا فيما اذا لم فيها وزنا ولا عددا في جلوده الحليل
كالابل وكبقر وغيره الا اذا بين له ضرب معلوم ويصح وزنا وفيه اشارة بان
يصح في اللحم المنزوع ولا خلا فيه بل في غير المنزوع ولو اثنى بصفة السلم في اللحم جاز
اجماعا وما يصح في الشبه والالية وزنا كما في الخزانة ولا عددا ووزنا وكيكلا
في الجواهر كيكلا او صفاد كيكلا للعلم والحق وكزمره والياقوت والياقوت واللؤلؤ
وفي كيكلا ان يصح وزنا في صفاده لادوية ولا يخفى ان الجواهر في الشبه
والجهد وكوكبا ولا يصح في حقه بصاع ايكيل معين وذراع ايكيل معين
ذلك عند المتعاقدين ويحتمل الاضافة والكتن صاع جمل موزن وذراع جمل موزن
لم يدبر قدس اى حقه ذلك كصاع وكذراع لاعتداهما ولا عتدهما وعلم ان
الاخير لم يذكر في الكافي وقالوا انه اراد فعل الكيل وكزمره كصاع من جمل
موزن وانما لم يصح كيكلا لاحتمال بوءه وشروطه اى شروط السلم بصفة
الكثرة اشارة الى ان شرط اكثر من عشرة فان راس المال يشمل على خمسة
بين واشار في باب الشطرين كون السلم فيه ما يضبط وما يتبين وفي
الربا الى شطرين كون السلم فيه ورأس المال خالصا ليس من احد وصنع على الربا
كافي الزناية وغيره ثم اشار الى البراق فقال بيان جنبه اى السلم فيه كبر وحر
فلو سلم في طعام قرية معينة لغبة خلاف ما اذا سلم في طعام نحو قروان
وفعه اذا اختلفا فاعده والا فليس بشرط كافي في الخاصة وغيره كقبة
اى برسقية على تاويل جنطة سقبة نحو الدين القيمة على تاويل الملة القيمة كافي
السورة كهيئة من الكشاف وليه اشار الى الص في شرح السقي بصفة الماء الجاري

خلاف الجني بصفة ما يسبقه ما يسبقه وهو فعل بمعنى مقبول يستوى فيه المذكور ولو كانت
 ولا يلحق كذا الا اذا حد في موصوف كما تقدم في كلف ان التا ليعقل على انه
 سماعي كافي لا يصح وعنه والجني كنع قد في الطلاق وصفة التي تختلف
 بها القيمة كيكلا ويكوزن كيكلا واجبه راس المال على المقبول لو اعطى الجيد
مكان كبرى بخلافه كنع كافي قاضيا وقد مر بمقدار موقوف عند الناس مثل
كذا صاعا او مناد ذراعا او عددا واجله اى اجل السلم في المعلوم ولم يقيد
به ما سباني واقفه اى ادى في الاجل مظهر وعن اصحابنا انه ثلثة ايام وقيل عشرة
ايام وقيل اكثر من نصف يوم وعن المصنف ما زاد على مجلس كعقد والبيعة
والنحو اذا تمكن من تحصيل مثل السلم فيه والمال اى اصح وعنه كنع كافي في الميزان
ويشترط ان يكون الاجل بحيث يمكن من الاصول الى الموصوف المشروط والا فالسقي
كافي شرح الطحاوي وبيان قد راس المال جبا كدهم او برونعا اذا اجتمعت
النقد كزمره وصفة وقد راوا اتفاقا او لو كان مثالا الى حال كون راس
المال متحقا في ضمن الكيل ولو في ذكروا في المتعارف فلو سلم هذه كدهم
او كدهم او لادرا والمجلس والمجدي او كجوزة كبعض في كزمره كنع كافي في
الى المنازعة اذ ربما وجد بعض راس المال عيب فاذا لم يبين لم يقسم السلم فيه
على قدره فلم يصح قد راس فيه كنع وهذا عنده والاعنه هما فقد جاز
لانه يتعين بالثبات فيقسم على القيمة وفيه اشارة بان لو كان بانه لو كان
راس المال شيئا ذريعا او حيوانا او عددا يستقار بابل بيان صح عند المصلح لان
الاشارة كافية فيه عندهم كما اشتهر في كيكلا والاختيار وعندها وذكر في
الزاهد ان راس المال لو كان زينا ان تجوز في المجلس وبعده جاز لانه
جنس حقه وكذا لم تجوز واستبدل في المجلس كذا لو كان مستحقا او مستقرا
وان استبدل في المجلس بخلاف السلم تجوز استبدال الزين بعد الافتراق بطل
فيه وان كان في مجلس كد الا اذا كان قليلا وهذا عنده والاعنه هما
اذ استبدل في مجلس كد لان كد راس قلا يخلو عن زين ولانه لا يخلو عن
التعليل فعني في ذلك اقل من نصف ودولى ان كنع نصف قليل ودولى الثلث وان
وجد مستقرا او مستحقا بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل بقدره اتفاقا لانه
خلاف جنب ومن كلف ان ليس من تفرعه ما في الوقاية انه لم يجز ما اذا سلم
نقدين بابلان حصته كل منهما من السلم فيه لان من تفرعه ما اذا لم يبين
راس المال كافي الهداية ومشر وحر وغيره وبيان مكان ايضا اعطاء

مسلم فيه واذا كان شيئا ملجأ بالفتح مصدر حمل الشيء بالكسر والاسكان يقال
أحمل وأحمى مسلم فيه مؤنة بالفتح أي نقل يجتمع في عمله إلى ظهره وأوجه حمل كالحظية قيل
لما لا يحمل إلى مجلس القضاء بجائنا وقيل لا يمكن دفعه بغير واحدة كما في كبراني وهذا قوله
وقال انه ليس بشرط فان كان بمقدور متعين له والاول المختار فان الخلاف لم يند
في فرائض المفتين وفيه مرز إلى انه لو طلب في مكانا فقيمة فيه مثل قيمة في المشروط
جاز اذا حل الاجل على ما قاله النجاشي الا انه خلا فالبعض المفتين وهذا احسن اذا
عجز المسلم عن استيفاء حقه بسبب اقامة المسلم اليه في ذلك المكان كما في المنية
والجاء انه اذا لم يكن له مؤنة كالمسك لم يشترط بيانه بالاجماع وتعيين مكان العقد
على صحته وابتين ولو بين كان قبل لم يتعين لعدم الغاية وقيل يتعين لان
قيمة العترة في المصير اكثر في السواد مع الاصل من نظيرين كما في الاختيار والى ان
وجود المسلم فيه وبقاؤه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الى
الاجل فلو وجد عند احدهما او فيما بينهما لا غير فالمسلم لم يجر واذا انقضت
فلم يباذله وبالمسلم حتى انقضى بان لا يوجد في الاسواق فله النسبة واخذ رأس المال
والاستظار وجوده كافي كحيط والى ان السلم لا يجوز فيما لا يوجد ذلك الاقليم
كالرطب في فواسان لانه كالمقطوع كافي للاختيار وقبض رأس المال وغيره
نقد بالتخلية قبل الافتراق بالدين فلا يضر القبض بعد شربها او ذوقها بلا عينة
شرط بقائه اي بقا السلم على صحته فلو ادى السلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه
وفيه شارة الى ان شرط الجاهل من السلم لانه يمينه تمام قبض سواء كان لاجل
اولها الا اذا بطل صاحبه قبل الافتراق ورأس المال كما في يد المسلم اليه فانه
ينقلب حايضا ولو حكم لم ينقلب في كحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد
فاذا فسخ واحد منهما فسد العقد بشرط اذ ما تقر في الاصول وبه
يشترط في قوله فلو كان بعض رأس المال ديناً وبعضه عينا فقد اطل
العقد عنه هم في حصته كدين سواء كان كعقد مطلقا بان قال سلت كذا في
في كذا حصة ثم جعل ما فقه من رأس المال قسما حصا بالدين او مقيده بان قال
سلت كذا في مائة فقه ومائة دين لي عليك وسواء اخذت بالدين او بالدين
اولا وذلك لفقدان القبض وفيه اشعار بان العقد قد صح عنه هم في حصته
العين والمراد من كدين هو ما على السلم اليه فلو كان كدين على الدين في غير
صح في حق المهر حتى لو نقد الكل من ماله في المجلس لم ينقلب حايضا بخلاف ما اذا
كان كدين على السلم اليه فانه بالتقيد في المجلس ينقلب حايضا كما في كحيط

وهم

ولا يجوز للمسلم اليه التصرف في رأس المال بالثبوت بان يخرجه بعد عقد شرعا
او بالبيع او بالهبة او بالتولية او نحوه ولا يجوز للمسلم التصرف في السلم فيه
بشيء مما ذكرنا قبل قبضه اي رأس المال او المسلم فيه فلو تقابلا مسلما صحيحا فاشترى
المسلم اليه من السلم برأس المال قبل قبضه شيئا لم يجز كما لم يجز للمسلم اليه ان يبرئ
السلم من رأس المال لان البراء استقطا بغيره بقبض الوأجب جدد احدود
الشرع فلا يجوز اسقاطه ولا امتصاصه لانه طلب عمل مستعد الى مقبولين و
شرعا بيع ما يصفه عينا فيطلب فيه من كصالح العمل وكعين جميعا فلو كان كعين
من المستصنع كان اجارة لا استقناعا كما في اجار كحيط وليفتي ان يتول
الصانع كحيف مثلا اصنع اوزي من اديك خفا صنفه كذا بكذا او مرقا
باجل كشره بيع سلم وكذا عن كمره وانى ان ذكره كصنع فليس سلم وان ذكره
الصانع فسلم وقيل ان ذكر ادي مدة تمكن فيه من العمل فاستصنع وان كان ككثر
فسلم برأى شرايطه من تحو قبض رأس المال ومكان لا ينافي والاستقصا في الاكلاف
وعدم الجوار كافي في السلم وغيره فعاملوا الى الناس من غير تكبر يرد من علم كل عصر
فيه الى في الاستصناع كما داني الصفو الخامس وكذا صاج ومعين والاخت
والخفاف وكذا ربح الادوية من الادوية او كطين او لا تعاملوا فيه كالحيا
ونسج كتياب ولا خلاف من فيه للضرورة واما ما تعاملوا مع عقده سلما
والصنع عا فاستصناع عند معاملة بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى لثبوت النص
والاجماع والاستصناع بلا اجل ذكر فيها يتعامل فيه معاقد اجارة ابتداء
ولذ الوات كصانع قبل تسليم كصنوع لا يستوفي من تركه بيع انزاع قبل
تسليم ولذا ثبت لاختيار الروية وكان الحاكم الشرعي يقول هو مواعدة وانما
ينعقد بالتعاطي اذا اجاز مواعدة ولذا ثبت الجوار لكل والاول صح
كما في الزاوية وفيه اشعار بان اذا فسد الاجل وتعامل فليس بيع ولا استصناع
صح عملا بالقياس كما اشير عليه في الكافي ثم اذا كان بيعا فيجوز المصالح
على العمل فلا خيار له وعنه انه لا يجز فله الخيار وعن ابي يوسف انه لا خيار
لواحد منهما ولا يرجع الامر عن امره خلافا للحاكم والمسيح هو القبض لا العمل
كما قال البرقي والاولا صح لان مقصود هو كعين وذكر الصنفه لبيان كوصف
كما في المسبوق والاحسن ويكون كبيع هو كعين لانه معطوف على ما قبله
لا العمل لا يصنع كتنزق فلو جاز الصانع بما صنعه غيره او صنعه هو قبل
العقد فاحذر المستصنع جاز صح الاخذ ولا يتعين الصنوع

والعمل

له الا لا امر بلا اختياره اي كصافه واذا لم يتعين له فيبيع بيمينه اي كصافه
المصنوع من غيره قبل رقيه الامر واختاره فلو اختار لم يصح بيعه اتفاقا
مسائل في بيع الكلب وكساع كالنمر وكساعا من غير الكلب
الكلب وكساع او لا كما في الهدية قال الامام سفيان بن عيينه ان بيع الكلب مقهور
الغير المملوك لم يحر. وقال محمد ان الكلب ان لم يعلم لم يحر بيمينه ولو علم لم يحر بيمينه
التعليم فيكون واختلافه كرواية عن ابي حنيفة في القرد وكرهه عند ابي يوسف في
عنه محمد وكثيرا كالهرة في الجواز وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيعه في الجواز
كالحية وكعقوب والتورغ ودوايب غير السمك كالصفير وغيره من كساع لان
جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وحرمة الانتفاع برأى الكل في كساع وفي
بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها المالك في الميتة ولا يخفى ان هذه المسألة
مستدركة بما قرئ في بيع كساع وكذا في بيع كساع لانه مكلف بمثل
هذه الاحكام كالسليم الا في الجوز والخنزير فان بيعهما من السلم باطل فزاد في
الجوز والخنزير في جواز عقده كالحل وكشاة في جواز عقدها فيكون الخنزير مثلية
والخنزير قبلي عنده وفي تخصيص الجوز اشعار بجواز بيعه سائر الاشربة المحرمة
ولذا وجب النكاح على المستر بك عنده ولم يحر عنهها ودرهم او دينار او
فلس او لؤلؤ او سكر او نحو ذلك بالتحقق كاستدراك اي راي متفرقا على
العروس وغيرها فوقع في ثوب رجل ذليل كان او غيره فهو كساع درهم والثاء
في خبركم موصوفة له ان اعده اي هيا ذلك ثوب بان يسطر له اي
لوقوعه او كونه ما كان في اللام كما في بعض نسخ اي من الثوب بعد وقوعه فان
اخذ غيره منه فلا كساع ترداد والا بعده او يكفه فلا اخذ الماخوذ فيه
اشعار بان لا يكره نشر ما كتبه عليه اسم تعالى واختلاف المشايخ فيه **فصل**
ان اذا ادفع درهم الى غيره للنشر لم يحبس النفس شيئا منه كما انه لم يلتقط بعد
النشر وفي كساع ذلك ولا يحصر حل لم يحصر عند نشر اختلاف المشايخ
في جواز اخذه كما في كساع واعتبر به اي قس على نشر درهم سائر المباحات
فلو صار طير ذابضة او فرخ او جرح طير في مكانه ان اعد له والافلا
واما اذا اعد مكانا للقبولين فوقع فيه فهو له عند بعضهم كالمنازلة ولا يخفى
ان هذه الاحكام بالكره انما هي في كساع المشايخ فيه **فصل**
الصرف في اللغة الدفع وفي كساعه بيع الثمن بالثمن اي احد الجوزين بالآخر
ولو غير مصروب بقرينة ما ياتي حال كونه جنسا بجنس اي فضة بفضة او ذهبا
بذهب

او جنسا

او جنسا بغير جنس اي فضة بذهب او ذهبا بفضة او ثوبا وذهبا بذهب او فضة
فيجوز اهدى بين الجنسين بغيره فيصرف حصته الجوزين الى الصرف وما في الاصول ان
المعرفة اذا عرفت فالثانية عين الاولى والكره بالعكس فليس كساعا وانما سفيان
لوجوبه في ما في يد كل من العاقرين الى الاخر وشرطه اي شرط حواجز الصرف
وصحة كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المشايخ اذا لم يوجد في مجلس العقد كما لم يوجد
في وقت كساعه وسيا في اشارة الى ما قال بعض المشايخ من انه شرط بناء على
الصحة والكل منها اشارة في كتاب كما في كساعه المتابعين اي اشارة المتابعين
في قبض الثمنين قبل الافتراق باليد حتى لو طال لقود لم يفسد العقد او غي عليها
او ذهبا في نسخا او ذمنا فقتا بضمها حتى ولو كان من كساع افتراق وعنه ان يكون كساع
افتراق وعنه جعل صرف كالتحريك فيطيل بما هو ليل الا ان كان كساعا على المجلس
وفي هذا السوط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل ولا خيار شرط بخلاف
حيا كساعه كروية فان افتراقا مع غير ثمنين من اجل او شرط خيار فسد البيع
ولو تقابعا في كساع قبل التوق انقلب صححا كما في كساع ولم يذكره في شرط رابع
من التاوي في الوزن اذا كانا من جنس واحد اعتمادا على كساع في الربا على انه
بصد كساعه وشرط المحققه فلو بيع ذهب بذهب جاز في كساعه اذا علمت او لم تعلم
قبل الافتراق وان وقع المتابعين في البعض من البلاء صح البيع فيه من قبيل التقييد
الحكمي اي في ذلك كساع من بدين وفسد فيما لم يقبض في مثل اناء فضة طرفه
من الثمن انما من كساع وحذف فان الثمن ان يولي قبض البائع في البعض من الثمن صح
البيع فيه اي فيما يتايل ذلك كساع من المبيع جاز كونه كساع في اناء فضة وكساع وفي اناء
فضة ان وقع في القبض صح بصدقه وصار اناء مشد كما منها فيكون للمشتري
منه بصدقه ما فسد من الثمن ولا خيار له لان غير المشتري من قبله حشم بصدقه جميع ثمنه وانما
لم يذكره على سبيل التفرغ اشعارا بما قال بعض المشايخ ان المتابعين شرط
لبقاء كساع لانه لا يجعل شرط الجواز بين ان لا يبيع هذا العقد عند ابي حنيفة لان
الف وفي البعض اذا تمكن في صلب العقد بصدقه الى كساعه خلافا لما كان في كساع
بخلافه لو كان شرط البقاء فانه لا يمكن في صلب العقد بل هو عارض فيه فعلى هذا
يشترط في كساع التولين في المتابعين وكذا اي مثل الحكمي في بيع الاناء في بيع مثل
السيف والحداد وغيرها المحلى الى المزين بعين كساعه كساعه والمحلل الى الميزن كساعه
والمقتض ان خلعت الحلية اي يمكن تخليصها واذا التزم من كساع بلا ضرر
يوجه الى البايع فصح البيع في السيف والحلية جميعا بصدقه ما قبض وصار كساع مشد كما

بينهما

وهذا اذا لم يباع من جنس واحد واكثر فاما ان كان من خلاف جنس واحد كيف كان
واذا كان في مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز في البيع ولا في الحيلة
وفي الصفقة اشادة المآلة لو كان كسيف موهبا اي مطلقا بانه ذهب وكسيفه جاز
البيع مطلقا لان مقتضى صفة كونه كسيفا او خاد وجاعل كوزن اذ لا يمكن وزنه حالا
ولا يخلص فلم يبق موزونا فخرج من الحيلة كما في كسيفه ويصرف كقبض على قبض الباي
المن وان كان المشتري او المآلة الى غير اى الحيلة كالا وبعضا ثم الباقي الى غير الحيلة
وان لم يقبض شيئا من المآلة بطل البيع فيها اى الحيلة لانه صرف نقد شرط وفي
التخصيص اشعار بان وجه البيع في كسيف لانه بيع لا يشترط فيه التباين وقوله
بطل مذكور في الهدية وغيرها لكن في قاضي خان ونفسه كصرف بالافتراق قبل
القبض ولا يبطل وهل يتبين القهر من الرد في دوايتان والظاهر ان يتعين
وان لم يخلص الحيلة من كسيف بطل البيع اصلا اى في الحيلة وكسيف لا يفيد شرط
ولا ينبغي ان يشترط في هذا الحكم الى رعاية حسن الاختتام **كتاب شفقة**
عقب البيع بالانها بعده على ان شرطه عند الجمهور وهو ان يشترط بطلانها كما قال
شيخ الاسلام في لغة فقه بالضم بمعنى منقول من قولهم كان هذا الشيء وتراشفقة
بافراى جعله ذوقا له فهي في اصل اسم الملك المشفوع بملك لم يسع منها فضل
ومن لغة الفقهاء باع شفيع الدار التي يشفع بها اى يخذ بالشفقة كما في المغرب
وشعرا ملك العقاد دون المنزول كالشراء وكبناء فانه من منقول لم يجب الشفقة فيه الا
بتبعية العقاد كالداد والكرم وكوحا وكبشر وغيره وتامة في اطلاق البناء در
ان يملك ملكا طيبا لا طلاقا واحترز به عن الجبث كما اذا اشترى غير الشفيع بالاكراه
فانه تصرف فاسد بشرط الصحة للشفقة كما ياتي على مشربة المجدد الملك
ظرف جبر او احتراز به عما ملكه بلا عرق بالهبة والارث وقصدقة او بعض
غيره من كالمهر والاحادة والخلع وكسيف عن دعه فانه لا شفقة في شيء من
ودخل فيه ما وجب لبعض فانه اشترى انما كاتر جبر فان المشتري لا يرضى به
في الاكثر وهو قبيح من جبره قهره كاذكر ان الاخير والاسن تركه لان مقتضى
بطلانه على بطل منه اى مثل من العقاد المشتري به في المثلية وقبته وما لزم بالخط
والبناء ونحوها فساد من واحتراز به اذا اخذه باكثر او اقل منه فانه بالبناء
لا الشفقة وبثبت تلك تلك العقاد بقدره من الشفعة لا بقدر الملك
اي ملكهم لان عملة الاحتقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على تنصيف
شريك لصاحبه نصفه ثلث وسدس وجاهل جاران احدهما ثلثه جوارب

وثانيتها

وثانيتها من جانب اولي ثبوت الخليط اى شريك فهو قبيل معنى القاعل من جاعل
شاركه في نفس كمقار البيع اى في كل جزء منه او بعض فيثبت للشريك في البيت
ثم في كونه في كاس كافي كنظم وغيره وفي احادة الشقة الى الملك اشارته الى ان
الطلب يجب على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الا ترى ان الجار اذا لم يطلب الشفعة كان
الشريك ثم سلم شريك الشفعة لم يكن للمي شفعة كما في ان من غير من المحيط ثم
بعد ما لم يكن فيه شريك او كان كمن بطل شفته بوجه ما ثبت للخليط تركه احضر
الا انه ذكره للتسمة على ان التسمة بالخليط حقيقة فان الاول ولكن في سبيل
بالشريك كما اشار اليه السجاني وغيره فيكون ذكره على سبيل التاكيد في حق البيع
اى فيما لا بد منه من تاييده وعن ابي يوسف لا شفقة للغير من شريك في
الرقبة وان سلم لانه حجة كالشرب بالكر اى شرب نهر العقارين وما به
والاحسن من شرب والطريق اى ثم الطريق كما في كنظم ولذا اختلف فلو بيع
عقار بلا شرب وطريق وقت كسيع فلا شفقة فيه من جهة حقوقه ولو شارك
احد في شرب واخر في الطريق فصاحب شرب اولى من صاحب طريق الثاني
فلو كانا عابدين فلجار فالشرب الخاص كسرب نهر للعقارين لا يجري فيه كسفن
اى صغر الف من فالنهر العام عند اى حينة بالجرى فيه كسفن كرجلة او ذات
فراع وذكر شيخ الاسلام اختلافوا فيه فقيل انما هو يتفرق ماؤه بين شركاء
ولا يبقى وله منفعة وعامة الشايع على ان ما كان شركاؤه لا يحصلون
واختلفوا فيما لا يحصل من خمسة او مائة او اربعين او عشرة والاصح ان يكون
الى راي كل محترق في زمانه كما في كسيف فلو باع حصته لشركا فاشفعة للخليط
ثم لا هل الحدود ثم لا هل السابقة ثم لا هل النزع العظيم كما في التفت والطريق
الخاص مثل طريق لا ينفذ اى لا يخرج اى طريق راكبا صنيع واخرى اى
فيها دور مثلا وجميع اهل الشفعة ولو مقابلا ثم بعد كطريق الجار له
عقار واحتراز به عما يكون وقفا او احادة او ودقة ملاحق اى متصل
بالبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملاذق له ولا فقه الدار في الشفعة
سواء بابه اى الحال ان باب عقاد الجار او البيع في سكة بالكر اى في
الاصل طريق مستوى اخرى نافذة او غير نافذة بان يكون ظرره الى ظاهر
البيع وبه يمتنازع عن كطريق وهذا اذا كان البيع ذاباب الا ترى انه لو
اشترى نهر او رجل ارض في اعلاه الى جنبه والاخرى اسفله فلها
الشفقة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جاد له كما في
الخليط

ويطلب بان يقول اطلب شفعة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي لي او
شفعة بدان جاي كبحر يدي بدان حتى كمرات كافي النظم
او طلبت شفعة وانا طالما كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل
عند بعضهم وعن بعضي لو قال فوقي شفعة شفعة كان طلبا وكهجه صيحة
الطلب بما يترجم من الطلب كافي فافهمنا غيرهم وفيه اشار بان الاشتراء على
هذا الطلب لا يشترط فيصح بدونه لو صدق المشتري كافي لا اختيار وغيره
في مجلس علمه اني شفيع بالبيع حتى لو سكت ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية
عن محمد واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخارا وفي ظاهره رواية شرط على فور
عليه بالبيع حتى لو سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا
كافي كحيط وغيره وقيل يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثة ايام كافي النظم
والاول اصح على ما قال الجصاص كافي الظهيرة والظن كالمعلم ولذا لو اخبر بعد
وجوب الطلب وقال لا لا يشترط عدالة المخبر ولا بلوغه كما اشار عليه في غير
والا خلا في دال على وجوب الطلب لو لم يكن عنده احد ليل يقطع الشفعة
ديانة او يضمن من الخلف عند الحاجة كافي الزاوية وهو اي الطلب في المجلس
طلب موثقة بالجر اى مس رغبة من الوثوب سمي به ليدل على عناية التجمل ثم
اي بعد الطلب لمواثبة طلب الاشراد ويسمى بطلب التفرع ايضا كما اشار
اليه بقوله يشهد من الاشتراء على طلبه اني شفيع عند العقار بان يقول
يا قوم اشهدوا اني طلبت شفعة في هذا العقار وازيد الكبير لا يشترط هذا
الطلب عنده كافي كحيط والاحسن ان يجعل الطرف متعلقا بشهره كما دل
عليه كوقاية وشيخه قال في الفعل اصل في كعمل على انه يشترط ان طلب الاشراد
انما يحتاج عليه اذ لم يكن الاشراد عنده احد هؤلاء الثلثة كافي كحيط
وغيره فمن الظن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه او عند ذريه
اي متصرف العقار حال كونه من بايع فلا يصح الاشراد عنه ما ليس
بذريه على ما ذكره القندوري وعصام والناطقي واختاره القندوري
وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشراد يصح عنده حتى ما كافي كحيط
او عند مشتري ولو غير ذريه بان يقول له اطلب منك الشفعة في
دارا اشتريتها من فلان حدودا كذا وانا شفيعا بالشفعة في
الدار او الطريق او بالحجر بدار حدودا كذا فاستلم لي فلا بد
ان يبين حدودا كذا بين من كل واحدة من حرات البتوت كافي في

كفي

لكن في الكافي وغيره ان يبين هذه الامور ليس مما لا بد منه وفيه اشار الى ان
الاشراد عند بعده هؤلاء مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب آخرون
الى انه انما يشهد عند الاقرب كافي كحيط وغيره لكن في النظم ان الاشتراء عند العقار
انما يشترط اذ لم يقدر عليه البايو او المشتري وانا ذكر كلمة ثم اشار
الى ان مدة هذا الطلب لم يكن على فور المجلس في لاكثر من مقدرة مدة التمكن
من الاشراد كافي الزاوية وغيره وان اضر الشفيع احدهما اي الطالبين
طلب موثقة في المجلس وطلب الاشراد عن مدة التمكن منه ويمكن ان يراو القير
النوعان من الطالبين النوع الاول ما ذكرنا وفيه اشار عند البايو او
المشتري او عند المشتري فانه لو اشترى عند العقار ولم يشهد عند احد
او اشترى عند البايو ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا بعدد مثل غيبته
مدة السفر وتامة في النظم بطلت الشفعة وعن محمد لو حوّل كوجه او
احاب لاما قبله او تمت عطاس ليس باعراض كما اذا انتم الادب قبل الظهور وبعده
الحجة او سئل عن كية التمر كافي الاختيار ثم اي بعد الطالبين بطلب طلبا
يسمى بطلب الخصومة ويملك عند القاضى اذ لم يسلم المشتري العقار اليه بان
يقول شفيع للقاضى ان فلانا اشترى عقارا حدوده كذا وانا شفيع
بعقار دلى حدوده كذا فمروا لي به الى وبتأخير اى طلب الخصومة بشرط تبطل
عند محمد كافي الزاوية لكن في المحيط وكذا خيرة والخاصة والمصنات
وغيرها من المتداولات ادوية عن الصاجين وغيرهم ثلثة ايام
وعن محمد سبعة ايام وعند شهرين كافي النظم ولا تبطل اصلا عند ابي
وبه اى بما عند محمد يغني الحاجة الناس اليه كافي المشايخ كالحذيرة
والخاصة والمصنات وغيرها فخذ استكمل ما في الزاوية والكافي ان الغنوي
على قوله ويستثنى الا عذار من ذلك فباخير واحدة من هذه الطلبات
بها لم تبطل الشفعة كما اذا علم بالبيع نصف الليل واخر الطلب الى
الصبح او طلب موثقة واخر الطالبين للمرض او الجنس وغيره كافي
المحيط وغيره فاذا اطلب طلب الخصومة سال القاضى الخصم الدال
الاثنين المدعى والمدعى عليه بالاشتراك فقال ادلا الشفيع المدعى
عن موضع المشفوع به وحدوده ثم عن سبب الاحتقاق باختلاف
الاسباب ثم سال المدعى عليه هل المشفوع به ملك لشفيع فان اقر الخصم
ملك لشفيع الشفيع المدعى به من عقاره او ملك عن الخلف بطلب بغير

اما على العلم كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير نحو بانه ما تعلم بانه اى شئ ماله
اى العقار واما على الثبات كما قال محمد والفتوى على الاول كما فى الكبرى او من
الكشف على انه ملكه بان اقام شاهدين ان هذا العقار الذى يجره هذا الثبات
المبيع ملك هذا الشئ قبل ان يثبته هذا المشتري هذا العقار وهو اى الباع
لا تعلم انه خرج من ملكه ولو قال ان هذا العقار لهذا الجار لا يمكن كافي المخطوطة
يوسف لاحاجة الى البرهان سألته اى سأل القاضي المحقق المدعى عليه عن شراء اى
المشتري للعقار وقال هو اشترى فان اقر الخصم به اى الشراء او كل من الخلف على
الثبات فان كان ثبوت الشقة مختلفا فبعضه كسب بانه لم يثبته او لم يثبته وكان
مستقفا عليه فعلى اى علم بانه ما اثنى شئ في هذه العقار شقة من كونه
ذكر على مقتضى ما روي في كونه وفيه اشهاد بان المشتري لو اكد طلب الوأنة
حل على العلم ولو اكد طلبا لم يثبت على الثبات لاحاطة العلم به كما فى الكبرى ولو كان
المدعى وكيل شقة وادعى المشتري تسليم الشقة سلم العقار الى الوكيل وانما يملك
للتخلف كافي قاضى خان او من الشئ على انه اشتراه قضى القاضى في
ظاهر الرواية له اى شقة برأى الشقة وعن الطرفين انه لا يقضى بلا احصاء
وان فقد لوقضى كافي الاختيار وان طلب المشتري جلا احده يومين او ثلثه
بلا قضاء فلزمه اى اذا قضى فقد لزم شقة احصاء الشئ فلم ينفذ حقه
كافي المحط وكسب المشتري الدار اى عقاره اى الشئ ولا يسمى القاضى
البينة ولا يقبل حصة شقة على الباع اى بايو ذى يد حتى يحضر المشتري
شقة بخصمه اى يزيل الشاهن بخصم المشتري الا فاقعة من المشتري الى الشقة
في قول البايو بعثت منك فيصير المحاطب بالكتاب شقيا مع بقاء الباقى فان
الشقة على السيو وتغير من المحسوس رضى بغيرهم الى اعادة لم يبدل باصا
غيره لتحلله وانما شرط حضوره ايضا رعاية لحق اليه والملك ويقضى
بالشقة كافي الهادة لانه مستدرك لان هذه الشقة مستغن له وهدية بالى
محو از الرفع على الباع طرف يقضى باخر منه هو عهدة من العهد الحفظ و
باعتباره كسبى ما حقوق العقد كتمان كدرك وتسلم العقار وكسب القديم
وعن ابو يوسف ان العهدة على المشتري ان يثبته الثمن للبايو وفيه اشعار
بانها شقة على المشتري ذى يد بلا حضور البايو لانه اجنبى وعلى المشتري
وله من كتاب الشراء لانه ملكه كافي المحط وللشقة ثبوت خيار الرقبة
وان راكشتري وخيار العيب لانها بغيره البايو والمشتري والاشهاد

شبه الى انه لا يثبت له خيار شرط لانه شرط وان شرط المشتري في الشراء
البراءة اى براءه البايو منه اى من كسب وكسب عليه بالعيب وكسب المشتري
مع كسبين عنه اخلا فالمشتري وكشف في قدر الثمن لا تكاد الاقل ولا يتجلى
للمشتري ان يكون كل مدعى عليه وهو مقتضى وفي الشقة وبينه كسب على شراء
بمن اقل احق عنه الطرفين من بينه اى المشتري على الشراء بالثمن لان الثمن
بينه كسب وفيه اشهاد بان لو اختلف البايو والمشتري وحما وكشف في ثبته
البايو احق لانها ثبتت الزيادة ولو ادعى المشتري عتقا وادعى بايوه اى
العقار عتقا اقل منه اى من ذلك الثمن اخذ الشقة كسب العقار بقوله اى بالثمن
الذى يقال البايو بلا عين حال كون ذلك كقول صادرا منه قبل قبض اى قبض
البايو كل الشئ سواء قبض العقار او لا لانه حط من البايو وفيه اشارة الى ان البايو
لو ادعى الاكثر لم ينفذ منه فانها يتجلى فان وتمامه في المحط واخذ كسب بقول
المشتري حاكمه بعده اى قبض لان البايو ح اجنبى واخذ كسب العقار
في صورة حط بعض الثمن بان قال البايو حطت عن المشتري بعض الثمن او
وهبته منه سواء كان قبل قبضه او بعده او زيادة اى زيادة الثمن من المشتري
ولو بالتجريد باقلها اى الثمنين ففى الحط اخذ العقار بما وراء المحطوط
لانه التمس باصل العقد وفي الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه حتى كسب
فكسب الزيادة ابطال حقه وفي حط الكل وهبته قبل القبض وبعده بالكل
فلا يعجز في حتى كسب لانه لا يلحق باصل العقد لكنه يعجز في حتى كسب
واما الا برأى عن كسب او الكل فقبل القبض كالهبة واما بعده فلا يعجز لاني
حتى كسب ولا في حتى كسب وقد مر منه في البيع وفي الشراء اى
شراء مسلم من مسلم يثنى اى يكل او يورون او عدى متقارب مثله
وانما قيد بالمسلم لانه اذا كسب من ذى يد يجر او خنزير وكشف مسلم
فان اخذ بغيره الجذر والخنزير كافي الكافي وفي غير اى الثمن كالعقار
والحيوان والاشقة بقطعة الثمن وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشقة
كافي كسب خيرة ففى صورة عقار كذا اذا كسب احد بعقار كذا اخذ
كل على كسبهم او كسبهم اى اخذ كل من شقين عقارا هو شقة او اخذ
كل من عقارين بغيره الاخر لانه بدله وفي صورة ثمن مجل اجلا معلوما
فان اذا اجلا الاجل كالحصاد فالبيع فاسد بحال اى اخذ ثمن حال
او في ثمن مجل طلب الشقة كسب في الحال اى في المجلس فان سكت عنه

لثان

بطلت خلافا لابي يوسف واخذ العتار بعد الاجل لاني الى وفي بناء المشتري
في العتار قبل القضاء بالشفعة وفي غيره سخر اية بالشئ اي اخذ العتار
في كسوتين وقيرتها اي بغير المبنى والمغروس مقلوعين اي مستحقين للتدبير فان
قيمة اقل من قيمة مقلوعها بعد اجرة التلويح اي رفع البناء وكفوس كما ياتي
في الغصب او كلف المشتري قلعها الا ان كان في السلع نقصان بالارض فان
الشفيع له ان يأخذ ما مع قيمة البناء والاخراس مقلوعة غير ثابتة وعن ابي
ان الشفيع بخير بين الترك والاخذ بالشئ مع قيمة البناء وكفوس بلا قلع كما في
الزاية فلما اشتري دارا وصنوا بابا شيئا كثيرة ثم جاء الشفيع فزها لحياء
ان شاء اخذ ما بالشفعة واعطاه ما زاد فزاد ان شاء ترك ولو حمل
مسجد او قبة ثم حضر الشفيع قضى له بالشفعة وله ان ينقض المسجد
ينشئ الموق كما في كحيط وذكر في النظر انه لا ينقض المسجد وبطلت شفعة
كما لا ينشئ الموق وليست شفعة الموق بيع هي للعتار وجب له
عن ملك الباي من كل وجهه فلا شفعة في بيع الوقال لان حق الباي لا ينقطع
داش كما في قاضي خان وفيه اشعار بثبوت شفعة باقرار الباي بالبيع
ولو انكره المشتري كما في كحيط او بعد بعض شروط في العقد فتجب غير
مشاع فان هذه كربة بيع انشاء فيعتد بطلب عند التناقص في ظاهره
كما في كحيط وفي غير الاصول ان لا تثبت في كربة كما في قاضي خان ولا تثبت
الشفعة في بيع نخيل وعمر من المنقولات كالبناء بيما او وهما قصد
اي بيما مقيدا فتثبت الشفعة فيما يتبعه العتار فلو اشترى نخلة بدارها
فغير الشفعة يتبعها لداره بخلاف ما اذا اشترى ليقطعها حيث لا شفعة
فرا لا زنا نقلية كما في البناء وهو فرع كما في كحيط فالاحسن ان يقال ولا في
نخيل ولا في بيع بخيار للباي اتفاقا اذ المبيع لم يخرج عن ملكه بخلاف ما
اذا كان الخيار للمشتري فانه فرع عن ملكه للباي اتفاقا وعن ابي حنيفة
انه لا شفعة في خياره المشتري واذا كان الخيار له فلا شفعة لاجل
خياره كما في كحيط الا بعد سقوط اي الخيار للباي فانه تثبت له الشفعة
وفي اشعار بان يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عنه البيهقي والاولى
كما في كحاشي وكشافي الشفيع كما في الهداية ولا في بيع الناسد ولو بعد قبض
لا احتمال للشفيع فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فشفعة في حق الشفعة الا
بعد سقوط فسخه بالهبة او البناء او كفوس فان له الشفعة بخلاف ما

فانه لا يسقط للشفيع بالخيارين فلو باع صحاحا سقط فسخه للشفيع ان خذ
بالشئ الثاني او بالقيمة كما في كحيط كما في رد بخيار اي اذا اشترى عتارا
فلم يشفع بشفعة ثم رد العتار بخيار رؤيته او شرط فلا شفعة
للشفيع ولو بعد قبضه لان كرويس بسبب بل فسخه الا في رد خيار
عيب بعد القبض بلا فسخه فان له قيمة كشفعة كما لو تقابل فلا شفعة لو رد
بخيار عيب بلا فسخه قبل قبضه او قبضه وقبله او بعده كما في كذا احد ولا لمن
اي لو كمل باع ما كان بخير عقاره من عقار موكله لانه يلزم منه ابطال العمل
او بيعه لاي لا لو كمل باع وكيله ما بخير عقاره لانه باع معنى او ضمن كذا
بمقتضى او ككون اي الثمن عند الاحتقاق فلا شفعة لعنانه في عقار البايع
لانه كالباي بل الشفعة لمن اي لو كمل اشترى ما بخير عقاره من عقار
لموكله فطلب الشفعة من الموكل او اشترى له اي لو كمل المشتري له وكيله
عتارا بخير عقاره ويطلبها اي شفعة تسليم واستحاط ما زنا قال
بلا تعيين احد سقطت شفعتي فيما اشترى او قال لذي كيه سلمنا لك
ولو قال للموكل سلمنا لك تسليم وان كان المبيع في يد الموكل بعد البيع
وان لم يعلم بوجوده لا يبطل قبله اي كسبه اذ يلزم استحاط المحل قبل
تحققه ويبطل المصلح عن اعلى على سعي شفع مع بطلانه اي كسبه فلا يجب
البدل لاني شفيع ليس الا حق اخذ المشفوع وانما استثنى المشفوع منه لانه
لوصلي على بيت معين مثلا لم تبطل شفعة لان الشئ محروك فله اخذ الكل
بخلاف ما اذا حصل على شيء معلوم منه كالنصف فانما تبطل ويبطل موت
الشفيع قبل القضاء لا بعده فلو ارثه اخذ وعلم عنه لا موت المشتري للشفيع
ان ياخذ ولو باع الوصي او تقاضى لبقاء كسبه هو الاتصال بالملك
ويبطل بيع ما يشفع به بيما بائنا فلو باع بالخيار لم تبطل شفعة بالبيع
اي اخذ بالشفعة وذلك برأ حصة احد المشتريين اي نصيب بعضهما
اشترى عقارا حصة واحدة كما بشفعة حصة كلهم لانه ليس في
اخذها من عيب كسبه وفيه ايماء الى ان شفيع لم ياخذ نصيب احدهم
قبل قبضه وهذا اذا لم يود كشفيع كسبه الشئ والا فياخذ وعلم
انه لم ياخذ الا بعد قبضه والاولى كسبه كما في الهداية وغيره والى ان المشتري
لو لم يتعد ولم ياخذ بعض عقار كباي كسبه كسبه وذا بلا خلاف في اخذ
كما في كذا غيره ومن الظن ان كسبه عدل عن عبارة كهداية والحاشي للشفيع

ان ياخذ نصيب احد المشرتين ولعل وجهه الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل قبض
المشتري او بعده فامل ان يشفع حصة احد الباعين ايها الباعين عقارهم
للضري على المشتري وفيه اشعار انه ياخذ حصة كلهم وعرضها ان ياخذ حصة
قبل قبض او علم انه طلب الحصة فهو على شفعة في الباقي وقيل بطلت واذ
داري او قريبتي صنفه وكشفه واحد لا يشفع احدهما وان كانت بالمشرق
والافرى بالمغرب فيشفعها او يتركها كما في الخزانة فان لم يشفع ثراؤه
بأن اخبر المشتري بانه فظهر شره وعرضه او لم يشفع بالثمن من
المدراهم فظهر انه باطل من الاثبات فشفعة لانه استكمل فان ظهر انه
باكثر من ثمن او ظهر انه اشتري بدنا يدر قيمته الثمن لم يقطع كما يقال
الطرفان على ما في السداد او قال ابو حنيفة وزفر وسقط عنه ان يوسع
بناء على انهما جسان او جسن كما في الخيرة وعرضه في عدم التبرع بثلثي ثمنه
والهبة ان في الاطلاق المثلث اهلا لا بعد سقوط الشفعة فمقط ان
الشراء بالثمن ثم ظهر انه اشتري بثلثي ثمنه واكثر فلا يقطع ان ظهر
انه باطل وفي الاكتفاء اشعار بانه نكرة الحيلة لرفع الشفعة قبل الثبوت بنحو
ان يجعل الشئ مجهولا كما اذا باع بدم معلومة وفلوس غير معلومة فانه
لا يحكم بالجهالة وهذا اعني الكراهة عند محمد وقيل ابو يوسف انها لم تكن
فتكره بعد ثبوت بان يقول المشتري الشفعة اشتريتها بما اخذت فقال
الشفعة اشتريتها وقيل لا تكره كما في الجوز وذكر في الواقات والكبرى كنفها
وكسهرات ان تكره بعد ثبوت بالاتفاق واما قبل فلا بأس وهو المختار
وكذا الحيلة في دفع الربا بان باع مائة درهم وفسا بمائة وعشرين درهما
وكذا في منعه وجوب زكوة بان باع كساية بغيرها قبل الحلول وشيئ من
وعرضه في ذلك على امام ابي يوسف في غاية كتمان فانه اعلى مكانا وارفع
شأننا ان يطعن عليه احد وقد ائده ما صعدنا ان افضل العلماء في زماننا
والكوفاء في اوانه زين العابدين وكنين ابا بكر كسابي قد رأي في
المنازل من شافى المذمومة في مجلس بني حنبل فيقولون ان ابا يوسف جوز
حيلة في اسقاط الزكوة فقال صلى الله عليه وسلم ان ما جوزة ابو يوسف
او صدق وانما اورد مسئلة اسقاط الشفعة في اواخر الكتاب اشادة
الى حسن الاختتام كما هو شأن اهل الباب رحمهم الله تعالى
كتاب الشفعة مع اشتغال كل على المبادلة ترقيا

من الادنى

من الادنى الى الاعلى الجواز ما وجوب الشفعة في الحيلة هي التي لا تكون بالكره
اسم من الاقسام كما في كسب وغيره او يستقيم كما في التاموس لكن لا نسب
ياتي من لفظ الحكم ان يكون مصدره بالفتح اي جازاه كما في المقدمة وعرفا
تعيين الحق اي تميزه عن كل ما يتولى صاحبه اشارة واستقاط من المال فيخرج
تعيين كدونه ولو كان تعيين الملك لم يشكك بالمبادلة فان الحق يستعمل غالباً
في المالية المشايخ اي المشترك بين اثنين فمساعد قبل ذلك تعيين وفيه
اشعار بان حقته تخضع معنى الاقرار والمبادلة فانما اجتمع لكل كان بعضه
له وبعضه لصاحبه فباعته بالاول اقراره بالثاني مصادرة الا ان احدهما
راجع في بعض المواد اشارة اليه فقال وغلب فيها اي دمج من معنى القسمة
ويجوز تشريه غلب لا فرار اي التمييز المحض في المشي الى الكيل وكونه دون كسبه
المستقارب لعدم التفاوت بين الباعين وغلب في المبادلة اي لا يعطى من
الجانبيين في غيره اي غير المشي من العقار وسائر المنقولات للتفاوت
بين الباعين واذ كان كذلك في اخذ كل شريك من افر حصته بعينية
صاحبه وان لم يرض به ويسبغ كل نصيبه بما حقه ثم اي في المشي وفيه اشعار
بان القاضي لا يجبر احدهما من على القسمة فيه الا ان كان المشي من جنس واحد
لا ياخذ بعينية صاحبه ولا يسبغ بما حقه لانه ليس عين حقه هنا اي في غير المشي
وقدب للامام نصيب اسم رزقي اي يحصل له اليد رزقا هو ما يستفج به
من مالي حبي الى بيت المال الموصوف اي كان معدا لالحاج وغيره مما
افد من الكفاة كالجزية وهدية بني تغلب فلا يرزق من بيت الاموال
الثلاثة الباقية كبيت مال الزكوة وغيره الا بطريق كسوف ليقسم المال بالكره
ويجوز تشريه بدلا جبر على المتساخين وان نصيب الامام قاسما باجره عليهم
مقدر غير زايه على احوال المشرع ذلك لانه لا ينفذ لهم والهمم غير الى ان
للتقاضى القسمة واخذ الاجرة كسبة غير مستحبة كما في الجوز لكن في الخلاصة لا تم بانه
للقسمة بل للكتابة بعد احوال المشرع وهو المختار وهو اي احوال القاسم عنده
يقسم على عدد الكسوس اي روس المتساخين وعنهما على قدر انصباهم
والاول كسبي فان المقود عليه هو تميز لا غير كما في كسهرات وهذا ان الاصل
الطالب للقسمة دون المتسبغ والاطلاق مشوبان بالكيل والوزن على
هذه الخلاف والاصح انه على قدر الانصبا بلا خلاف كما في البسوط ويجب كونه
اي القاسم عدلا اي متقيا وانما خالف الهداية في ترك الامين لشموله اياه

عالمها اي بغيرية القسمة لانها من جنس على الغضاء كافي الهداية وفي التفسير
 بان هذين الامرين خبر واجبين فيما كاترا غيو اجبين في الغضاء على ذكره
 فادبه بالوجوب الوجوب الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه الاختيار
 وفرازة الغنيين ولا يبين من جهة امام قاسم واحد ولو بلا وجه من هذين
 الامور عليهم كما اشار اليه المعنى وتبعه بعض كذا خلاف ما مر من نصيب احد
 فالاول ان يقول ويجوز على واحد فيصير معنى ولا يجزى ان يستأجر وانما
 لانه لا يجزى على المعنى كما في الهداية والكافي وغيرهما وفيما اشار به في بيان
 فضايله الا اذا اشتركوها كاقول ولا يشترك العتسار بالجمع في القاسم
 ومعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوها في الاول فصار كلاما بالانوار في ذلك
 والا فمقتضى ينفتون على الاول الزايد وقسمة المال بين شركاء بطلب احدهم
 القسمة ان انتفع كل منهم بخصه بقسمة كما اذا كان القسمة بين اثنين
 متساويين وقسم بطلب صاحب المال الكثير اي كمنفعة وان الى صاحب
 القليل فقط فلا يلزم بطلب صاحب القليل مع ابا صاحب الكثير ان لم ينفع
 بخصه الا في صاحب القليل لعله خصه والاخر وقسم بطلب المنتفع بخصه ولو
 واحد او قبل بطلب غير المنتفع وقيل بطلب كل منهما والاول كافي الهداية وغيره
 والا فاصح كافي الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا وعليه الفتوى كافي في المسرات
 وغيره ولم يقسم الا بطلبهم ورضاهم ان تفرد كل منهم للقلة وعدم
 بالخصه وفي رواية يقسم القاضي منهم وفيما اشار بانهم لو اقتسموا
 لانفسهم جاز كافي في كجيط ولا يقسم الجسار المختلفان اسما ومعنى
 قسمة مجموع بان مجموع بخصه احد في جنس واحد وخصه الا في الاخر فالحق
 التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانوارده فلو كان
 المقسوم بلا وثنائا مثلا لم يجمع نصيب احد من الوارثين في الاصل خاصة
 او نصيب الاخر منها في كمنفعة خاصة بل يقسم الابل منها ثم الغنم كذلك وعلى
 المكمل وكوزون وتبر الذهبي كمنفعة وتبر النحاس كمنفعة والوريق
 نحوه مما هو جنس واحد اسما او اجناسا مختلفة معنى فلا يقسم عند قسمة مجموع
 الا اذا كان مع شي اخر كالورق ومن واما عند ما يقسم بدونه وقيل
 الراي فيه الى القاضي واذا كان نواذ كور او اناثا لا يقسم في قولهم كافي
 قاضي خان والحاكم والجلي كاللؤلؤ والياقوت وكذا مرجه وقيل
 يقسم صنفها وقيل المتعة الجنس كافي الهداية وفيما اشار به لا يقسم

الواحدة لانه لا يقسم بايجاز في قسمة الى كسر او قطع او شق بغيره كما في كجيط
 والجوه كجيط يستخرج منه ما ينتفع به كما في القاموس والحياء ونحوه ما في قسمة
 ضرر كالرجاء والمجدارين كدارين والبيت كصيف والكتاب والخط كمنفعة وكذا
 القناة وكبير وكبير وكبير الى غير ذلك من الارض ولا يقسم كطريق الا اذا كان لبعض
 طريق اخر وتامة في كجيط الا بمرجها قسمة الجنبين والوريق وكذا احوالهم
 فانما تقسم لان الحق لهم ودور او دقة او كدوم مشتركة ولو في عصر
 قسم كل عند الحينة وهو كجيط كافي في المسرات وهذا قسمه وذل قسمة مجموع وقيل
 هذا اني الاولوية بل اني الجواز وقال ان كانت في مصر واحد فالراي الى الثاني
 في قسمة بين وفي مصرين يقسم قسمة فخذ اذ يوصى وقسمة مجموع عند محمد وقيل هو
 مع ابي يوسف وفيما اشار به في المنازل وكجيط لبيت كالدور فان المنازل ان
 تلازمت قسمة فرد والاقسمة مجموع وكجيط تقسم فرد كافي في كجيط او دقة
 اي عصة غير مبنية او دار وحائز اي دكان قسم كل من عدد والمشاركة
 او كدار وكصيفة او كدار وكحائز وجميعها اي قسمة فرد وقسمة كقصة بالذراع
 والبنا بالقيسة لان اجناس مختلفة او في حكمها فلو انني بكسب من كقول
 لا الجنان لكان اخصر ومجتمعة بالذراع اي اشتركت شركاء في رصا
 بلا قضا لان الحق لهم الا عند صنف واحد فصار لا تقسم الا ان يقسم وصفا او
 ولي ثم من نصيب القاضي كما في الاختيار وفي كجيط انما لا تقسم الا بالذراع
 وقسم بموجب الاقرار اتفاقا نقل اي منقول في ايديهم بغير ان يشركوا
 عند القاضي ارثه الى من نقل بينهم اي قسم بين كورثة وفيما اشار به اذا اكد
 ملكا او شرا قسمة بينهم بموجب الاقرار كما في الزايد وغيره وقسم بموجب الاقرار
 وعند لا يقسم الا بالبيعة على شراء عقار يدعون شراء عن فلان او يدعون
 ملكه مطلقا اي بلا سبب من سباب الملك كالرهن وكمنفعة على رواية كجيط
 وسياتي دوات كجيط فان ادعوا ارثه اي عقار عن فلان لا يقسم
 حتى يبرهنوا على موته اي فلان وعلى عدد ورثة وقال لا يقسم بموجب الاقرار
 والاول كجيط كافي في المسرات ولا يقسم عند المهر وقيل عنده ان يرهلوا على انه
 معهم بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة حتى يبرهنوا على انه ملك لهم اي ادعوا
 ملكا مطلقا لا يقسم حتى يبرهنوا البيعة عليه لاحتمال ان يكون لغيره كافي في كجيط
 والانسبان بجماع مع رواية الميراث فيقول ولا ادعوا ملكه مطلقا حتى
 يبرهنوا عليه وقيل يقسم بلا برهان ولا يقسم ان كان سعى منه اي العقار

او كله مع الوارث الخفل اي في يده الا ان ينصب القاضي وجبا عنه ويتم البينة
فان يقسم او مع الوارث الغائب الا ان ينصب عنه خصما او يتم البينة فانه
يقسم على ما روي عن ابي يوسف كافي المحيط فان حضر اثنان يجعل القاضي احدهما
مدعيًا والآخر مدعي عليه فان احدهما كورثه ينتصب خصما عن الميت وباقي الورثة
ويسمى البينة ويقسم كافي الهداية فالاطلاق لا يخلو عن شيء ولا يدخل من
خارج التركة الدرهم او كذا نأخذ في القسمة اي قسمة التركة عتقا دكاهنا
او نفقا الا برضا جميع فلو كان في قسم فضل لا يسوي بالدرهم بل بما كان من
جنس المقسوم كفضل البناء فانه عوض بالارض دون القيمة وعن الجائز يقسم
الكل باعتبار القيمة وعن أبي حنيفة الاصل ان يقسم الارض بالباضة ويجوز ان يسوي
النصيب الاجود او البناء والناظر بالدرهم والاول قول محمد وهو احسن وافضل
للاصول وينبغي ان يستثنى ما اذا انفرد بركبان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض
او بيع لا احدهما جميع البناء فانه يجعل القسمة في البناء بالدرهم والارض بالباضة
عدم الجواز وعين ترك الاول وتماثل الكلام في المعشرات والاختيار وان وقع
عند قسمة العقار سبيل قسم لاحد المتكافئين عنه او طريقته في قسم متساو
اخر منه صرف ذلك سبيل او طريقته عنه اي عن هذه القسم الى افرسوا
ذكر كل من المتكافئين الحقوق اولا ان امكن الصرف بان يكون في هذه
القسم ساحة بغير سبيل او طريقته والا يكون كصرف عنه بان لا يكون
فيه هذه الساحة فتختص القسمة واستوفت لغيره فان صحح ان
لا يحتاج كل منها الى ما يتلقى بنصيب الا فلو قسمت ساحة فزاد سبيل على
ظهوره فان كان كذلك كبيت تلك الساحة مع القسمة والا فلا وفيه اشادة
الى ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق ككناهم ففقد لان قد ضيى كل منها
بالبقاء كطريق المسبيل على كان عليه بالتعويض عليه وذكر الحاكم انما لم يفتد
وان لم يذكر الحقوق لبقا حما على حالها كما في الكافي وغيره وعلم ان في طريق
الدار والارض يمكن مرور رجل ونور ولا يشترط مرور الحولة والحجلة
فلو لم يتر فيه رجل ونور لم يكن طريقا ولم تحوز قسمة كما في كجيط وغيره وان
اقر احد من المتكافئين بالاستسقاء الى ما فخذ تمام حصته من المقسوم
ثم ادعى ان بعض حصته منه وقع في يد صاحب غلط صدق ذلك في
هذه كبد عوى بالحق ان كانت والا استخلف فان حلف لم يكن له عليه
سبيل وان نكل فجمع الحصان ثم قسمنا على قدر النصيبين وانما فخذ

لانه يدعى نسخ القسمة فلا يصدق الا بالبينة على اقلها كما ذكره المحقق وفيه اشعار
بالضعف ولذا قال في المعشرات انه مشكل لان البينة تتوكل على دعوى صحيحة ولم يرد
للتناقضه وقال صاحب الهداية والكافي ينبغي ان لا يقبل دعواه للتناقض وفيه اشارة
الى انه لم يوجد رواية وقد مر في شرح الطحاوي كجيط وكزخيرة وغيرهما ويجوز
ان يراد بالغلط الغصب فيصدق بالبينة والا فالقول للمدعي عليه كافي هذه الكتب
والاوجه ان يراد بالحق اقرار صاحب ولد اعرفت وكرواية في المسبوط وغيره
وشهادة القاسمين عند اختلافهما في الاستسقاء حجة تقبل الا عند محمد
وقال الطحاوي ان لا يقبل بالاتفاق اذا قضاها بغيره وكذا في بعض المشايخ وسخت
القسمة اجماعا ان الحق يقسم بالتقنين مشاع في اكل اي في نصيب كل واحد من
المتكافئين كمنفعة ارض لان المستحق شريك في ثلث يتوقف القسمة على رضاه وفيه اشارة
بانه لو استحق بعض معين من نصيب كل لم يقسم لانه انما كان الباقي نصيب كل لم يرجع والا
بنقصا نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة اذرع او بقية من هذه
من ذاك فانه يرجع بذراع على الاول لا يقسم وان استحق بعض حصته ارضا
سواء كان فزا ببعده مما اصاب احدهم او جزا شائكا من بل يرجع المستحق
بخصته في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في ثلث بغيره كطرفين وانما عند فتنة
القسمة في ثلثان ارضا فان وصحت المهاداة في الاعيان المشتركة التي يمكن الاستسقاء
برباع بقا عينها ولا ينافي انما تجزى عليه ان يطلب احدهما وفيه رجوع الى ان يقسم
ابتداء وانما يطلب احدهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منهما نصيب
وان لم يكن عارضا عن المبادلة الا اذا كانت بحكم الحاكم في شرط رضى كل منهما
بالهزة والالفة الواضحة ثم المراضاة اي اختيار كل واحد حاله وحده
ماخوذه من الرتبة الحالة الظاهرة للمتهم في الشئ وشركة مقسمة المتافع فيكون
هذا اي احد المتكافئين بعضا اي موصفا معينا من دار مشتركة بينهما وهذا
الا فزنها بعضا افرسوا وانما اثر اسكون لان في الاستسقاء خلافا وان كان الظاهر
جوازه وانما قدم المهاداة المكانية لان في كزمانية روايتين وانما اختار
الواحدة اشارة الى جواز ما في كدارين بالطريق الاولى وصحت في خدمة
عبد مشترك بين زيد وعمر مثلا الى هذا اذ يدان يوما وهذا عمر يوما افر
وحض فخذ العبد لانه لا يجوز استغلاله بلا خلاف وكذا استغلال عبيد
عنده ككني بيت صغير هذا يوما وهذا يوما وفيه ايام الى ان في الكبير لا يجوز الزمان
وينبغي ان يكون فيه روايتان كما مر في الكافي وصحت في خدمة عبيد مشتركين

بين بكر وخاله هذا العبد به ليعض هذا بكر والاخر العبد الاخر خاله
وفيه اشعار ما بانها تقي في ركوب دابة ودايتين وهذا عند ما خلا قال اي
وليعض في ارضاع جاريته هذه ابنة سنتين والاخرى الا فذكر في مسائل
الكتاب في كحيط وغيره وانما مشير الى ان لا تقي في المثليات ولا تبطل بموت
اخذها كما في الاختار ومن كظن المحضر على اثني عشرة مسألة والختم على
من حسن الاختتام **كتاب الرهبة** عقب بالعتبة يوم شتاء
على عينيك ترقيا من الاله الى الاله في فانها تفرق عن العيون وهي لغة تدبر بما في
المعطى له ويتعدى ما باللام نحو وجهته له وحكي ابو عمرو وجهته كما في التاموس
وقالوا اخذ فالام واما عن نحو وجهته من على اجابه من احاديث كثيرة في كصحي كما
في دقاي كنز في فظن من المطري ان خطاء من التفات الى ان عبارات كقوله
وشربته تملك عين ولو هو لا حال كما هو التبادر في تناول الوجهة كان
على ان الكرامة قد ذكر انما هي معلقة بالموت وتخرج عند الجارية والقارة
والمراباة ولكن في كظن ان الرهبة لعموم التملك حتى لو قال وجهته كمن هذه كذا
وكثوب كمن فيرا او تملكه شربا فقبل كمن ولا تقوى من كعبه والمستحق كمن
وكصغير غير كمن مما ليس من اهل التملك ويظهر فيه ما يكون على وجه المزاح فلو
قال له ب كذا فقال وجهته وقال لا فقلت وسلم اليه جاز عن البار
انه يقوم بجزون بالطوب فقال خذ راعي الخمان على قوله هو الى حتى
تروا كيف اظرب فذفوا اليه فخر به على الارض وكسره وقال ارايت كيف
كافي كظن به غيره وفيه ان انما تقي بالتعاطي كافي اول السائل في
الثاوي فان التملك اعطاء الملك في المقدمه كمن يدهم ان الايجاب ليس بركي
وهو كمن بلا خلاف كما ياتي وكذا هو ان الرهبة لا يتحقق فيما ليس بمال فذكر كمن
وان اشكل رهبة الطاعات فانها حبة صحيحة عند اهل السنة كما صرح به الامام
محمد بن الحسن في شي في الجامع وغيره بل معوض اي بلا ذكر عوض فان
الثواب كمن يوي كالعوض وكشاء او الا فوي كالنبي المخلد كافي الزاوية في شمل
الرهبة التي يراد بها الكرام المهدي لا غير وكشفه التي يراد بها وجهه ونحو
البيع وكشفه وانما هو من ان الرهبة امر محبوب مندوب فقال الامام ابو
يحيى على كمن ان يحل له ولده الجود والاحسان كالنوح والايان كافي
الزناية ونحو الرهبة توكهبت فيه دلالة على ان قبول ليس بركي كما اشار
اليه الخلاصة وغيره وذكر في كرامة ان الايجاب في الرهبة عتمة تام وفي

القبض

ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب كمن من كمن لم يفتقر الى القبول كافي
كمن في كرامة والقبض ان يدر كمن وذكر في كرامة انما كمن في كرامة لان
ملك الانسان لا ينتقل الى الغير دون تملكه والقبض لان الزاوية الملك
على الغير وانما يحتسب اذا حلف ان لا يرب فوجب ولم يشك لان القبض على كمن
اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق ما في المتن فان في كرامة
القبض بالرهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع مال في طريق كمن
مكنا للراية جاز ونقلت اي اعطيت بطيئة من نفع بلا عيون ونحوها فقلت
وكسوت واعطيت في كمن كافي ان كان في يده فربته والا فربته ونحو
هذه كذا احمد دون الارض والاضارة والطمع كمن هذا الطعام ان اقبضه
واين ترا فلو قال ان تراست فاقول كافي كحيط وذكر في كظن ان اذا
قال كمن هذا كرامة فتعال فذبي تو بادا وازود ربه ليست لا يكون
وتتم الرهبة فتملك بالقبض اي الجارية وهي ان يجر شي في حيز القابض كافي
الكرامة وكمن في وفيه اشعار بان التحلية اي التمكن من الجارية لم يقصا
وهذا عند ان يوضع خلا فالحق فلو وجهته با حاضرا من رجل فقال قبضته لم يصير
قايضا عنده خلا فالحق كافي كظن به غيره والاطلاق مشعر بان القبض شرط
فيما لا يقتسم الا ان يكتفي فيه بالقبض القاصر كافي الرهبة في مجلس اي الرهبة
ولو كان القبض بلا اذن صريح ويتم بقبض بعد اي المجلس لو كان باذن صريح
والى صلا ان اذا كان اذن بالقبض صريحاً يصير قبضه في المجلس وبعده وتملكه
قياساً واستحساناً ولو نزع من القبض بعد كمنه لا يصير قبضه في المجلس ولا
بعده ولا تملكه قياساً ولو لم ياذن له بالقبض ولم يذنه ان قبض في
المجلس صير قبضه استحساناً لا قياساً وان قبض في المجلس لا يصير قبضه
قياساً واستحساناً ولو كان الموهوب غايباً فذهب قبضه فان كان قبضه
الواحد جاز استحساناً لا قياساً وان كان يغير اذنه لا يجوز هذا لكنه محال
لما ذكرنا من التاويل ولا يصح ان يرب ولو من شركه وليسه ولا يتم لعدم
كالقبض في شيء مشاع غير مقسم شيها مقدارنا للقبض واما الطائفة
فغير مقسدة الا في رواية عن ابي يوسف كما وجهه كمن رجوع في القبض كما
في قاضي خان او استحق البعض كافي دعوى الزاوية والكرامة كافي كظن به
ان في صورة الاحتقان يفسد مقارضة كمن في كرامة في كرامة في كرامة
فلا يرد على المص شئ فاعطى الطائفة يعقده على وجه ينتفع به كمن في كرامة

كما قبلها كما لا ريب في ذلك وحيثما كانا مستغنياً في الحالين فلو لم يستغنيا
احداً كعبه وداية او لم يستغنيا قبل القسمة كما لحام والمطاحون وحيثما
الصغير فانها تصح فكلما يوجب قسمة نقصاً فانها لا تجوز ولا في القسمة
فاذا ذهب درهمان لرجلين لا يصح لان تصفية درهم لا يوجب نقصاً
فهو ما لا يثبت فاذا ذهب درهمان لرجلين فما يصح ان يصح لان يصح لا يثبت
عادة كما لا يثبت ومن اراد ان يذهب درهمان درهمين فان كانا مستغنيين
لا يصح لانه مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قد ردهم وهو
لا يثبت كما في كجوت فان قسم المشاع قبل تسليمه للموجب صح ذلك الية
لكمال القسمة وفيما اذا اراد ان يذهب درهمان لرجلين فما يصح ان يصح لان يصح
الثاني علم لا يجوز والى ان تسليمه للملك على اقال اصحابنا وهو يصح
كما في كذا احدى كذا ملك خبيث ويصح في كافي موضعين لواقع وفي موضع
افرنه انه لا يثبت للملك وهو المختار كما في المنزلات وهذا روي عن ابي حنيفة
وهو يصح كافي في العادي وفيه دلالة على ان شيوع المتعارين بطل للرياسة
كما سيخرج بالحق وكذا لا يصح ويصح هبة لمن في الضرع فان اخرج
وسلم جازاً احتجنا ونحوه كصرف على ظهر الفهم وتجر على شجر وزرع ونحوه
في ارض فلو ذهب داراً فيها متاع الواهب وجواناً او جواً بافراطاً
الواهب لا يصح لان الموهوب مشغول بما ليس به ولو ذهب المتاع وطعم
دون الجواهر وكذا اذا سلم جازاً لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو غل
غزاه كافي قاضيان لا يصح ويصح لانه من الوجه هبة ديت في بر
وان طعن كبري على الدقيق وكذا هبة كهن في السلم وكذا في كبريت
على الموهوب وقبل يجوز اذا سلط على قبض كافي كجوت وهبة ما كان
مع الموهوب اي في يده وليس محض من الوديعة والعمارة وكهن
ونحوها تمامه لا يحتاج الى قبض جديد بان يرجع الى الموضع الذي فيه
العين وينقضي وقت ملكه من قبضه فان القبضين اذا اجمعا
تناوباً بالمتأخر واذا اجمعا لا تنوب الا على عن الاذي فقطض
الوديعة من قبض الربة يتجانسان لانها قبض مائة ومع قبض الربة
يتجانسان لان قبض هنان فلا ينوب الا اوله كافي كجوت ومثل في شرح
الطحاوي كذا ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضموناً بغيره كما لم يضمن
بالمن والمهون كضمن بالدين لا ينوب قبضه عن قبض الواهب كافي
المستغني

ومثل في الزاوية فلو باع من الموهوب احتج الى قبض جديد وتامة في العادي كربة
الاب كطفله ما موه فانه بائنه لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا
وقبضه اي كطفل حال كونه عاقلاً وفق من يريه اي كطفل هو اي كطفل هو
وقبض الزوج لزوجته كصغيرة بعد كزفاف بالكر اي بعد كسب الى بيته
معتبر بغير القبض في هبة الاجنبي اي كطفل فالاجنبي اذا ذهب لصغيرة وقبض
زوجها المبطل جاز وكذا اذا ذهب اجنبي لطفل عاقل وقبض بنو جاز قبضه
احتجنا كما جاز قبض هبة الاجنبي لطفل من يريه من الجد والابن او عم والام او
وصية او اجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلاً وكان ابو حاضر في هذه
على اقالوا من غير السلام وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج حال حضرة
والاول المختار كما في المنزلات فمن كفل ان في الاطلاق كافي اذا قبض لم يصح
حال حضرة الاب الا من كزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت عاقل
مثلاً لم يجز قبض الزوج عليها كما اذا كفلت الى بيته وجاز قبضه بغيره
ح ولو مات الاب او غاب غيبة منقطعة جاز قبضه لمن يورثه كافي كجوت
هبة اثنين او اكثر معاً او اواحد من موهوب له بالاجماع كما في القبض
وكذا بان ذهب احداهما الاثنين او اكثر لا يصح وقد عده للشيخ خلافه
لها فان قبض بمرة فالشيوع من طرف الواهب غير منفذ بالاتفاق ومن طرف
الموهوب منفذ على الخلاف فلو قال لرجلين وحيث كذا هذه كذا اراد ان يذهب
ولهذا انصفاً جاز عندهما اما لو قال ذهب لك نصفاً ولهذا انصفاً لم يجز
الشيوع في العقد ولو ذهب لابنه صغيراً في عياله وكبيراً وقبض الكبير
صح الاخذ به حنيفة وعن ابي يوسف فاسدة الا ان يسلم الدار الى
الكبير ثم يهب له ارضها كما في الظهيرة فلو ذهب لها لم يجز في قولهم كما في
الزاهدي كقصيدة عشرة او اكثر من درهم على غنيب من فانه على
الخلاف لان كصدقة هبة مجازاً عنده وصح كصدقة على فقير من غني
وفي رواية عنه ولا يصح في رواية كالهبة لرجلين من مائة كصدقة دوا
وهو الاظهر كافي المبطل وكفي الصبي كافي العادي ونحوه وبكره للمدانة
الرجوع عن اي رجوع الواهب عن الهبة لا يصح بل ما لا يترفع الى كرضا
بالرجوع من الجانبين او حكم قاض به لانه فيني والباء لظرفيه ويزل
في الهبة في الهبة فان لم يرد الى الرجوع كافي الهبة وكما حشر الى انه يرجع
قبل قبض كافي الزاوية والى ان يصح الرجوع في الفاسدة والواقعة احد

من الامور سبعة لان المقبول من مضمون بعد الهلاك فله الرجوع قبله كافي للوحي
 والى ان يرجع الى الجحيم بغير حاكم في الكرامة وغيره انه يرجع من الاله حكما ولو كان البين
 مروة ويمتد الى الرجوع عن الهبة كسابقه بزيادة يورث زيادة
 المالية كما هو المتبادر مستقلة بالعين الموهوبة ولومن غير الموهوب له كالنقط
 مع الاعراب وكنت كدفاتر وتعليم كقران والكتابة وعمل آخر وقال محمد اذا
 في التعليم وكما سلام العبد كما في كرامة الجارية الى ادراك السلام واخراج كرامة
 الهموي الى موهبة زادت قيمة فيه وتحديد كسب والجمال والسر والكبر وقصة
 الكبرياء والصحة وصورته مبعبا او بصيرا او البناء وتخصيص والتطمين والصلاح
 والفوسد كما اذا وجب حلة فركب فيها لا يمكن نزعه الا بصبر واحتراز ^{بالزيادة}
 عن كسبه كما اذا كان حلويا وقت الهبة ثم صار حلوب بحيث يكون اسحق
 وبالمقتضى عن المنفصلة كما اذا اولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع عن ذلك اذا
 استغنى الولد عنها وبالعين عن زيادة كسره وفيه شأنا بان ما زاد الزيادة اذا
 ارتفع كما اذا ابني ثم هدم عا من الرجوع كافي كسبه وغيره ومن شرط ان ينافيه
 ما في الزيادة انه حينئذ لا يعود عن الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد
 وانتقض جميعا كما هو من نفسه وموت احدكما ابي كواحد الموهوب له ولا بد
 من ذكر كل فان المتاح في حق التميز والتكليف وقضاء الدين وتنفيذ كونه غيرا
 كما انظر في الظن ان الخروج عن الملك منى عن ذكر موت الموهوب له ويمتد
 عمن ولومن جنس الهبة لكن لا من جنس فلو عمن درهم من النجاسة لرجع
 وانما اطلق العون ليشمل احوال جميع تبطل الرجوع في جميع وعون كسبه
 فلم يبطل في الباقي وحكم العون حكم الهبة فيسحب ما به الهبة ويبطل ما يبطل
 كما في الاختيار حينئذ ليرى ان شرط ان يقتضيه الموهوب له العون الى العون
 على وجه يعلم الواجب ان عوض هبة مثل ان يتول وجبت عوض جنتك او فداء
 او ثيابا او بدلا او مقابلا او غير ذلك فاذا لم يعلم الواجب ان عوض هبة
 كان محظوظا بالرجوع ولو وقع ذلك كعوض عن اجني الجزاره ولم يرجع الاجني
 الى الموهوب له بما عوضه وان كان باعرا الا اذا حتمت صريحا كما في الزيادة
 وفروجا الى الهبة بالبيع والهبة والاعتاق وكنت يرد وجوبا عن ملك الموهوب له
 لانه كسبه لا عين فلو حتمت الهبة الموهوبة لم يرجع عنه اريد خلاف الظاهر
 كافي المعنى وكذا زوجية وقت الهبة فلو وخب لا كرامة شيئا ثم ابا ان لم يرجع
 ولو وخب لا زوجية ثم تزوج بالرجوع وكذا الحكم اذا وخب لزوجه او لاجني لان

للبنات

للبنات حكم الابداء وقرابة المحرمية من اخافة كسب الى السب ويجوز العكس
 والياء مصدرية اي قرابة في سبب كونه احدهما محرا للآخر ولو كان كافرا
 كالاصل والفرع فيرجع قريب غير محرم كوالد العم والحال غير محرم قريب للرضاع
 المعاصرة كالبنات الرضاينة وام المرأة واعلم ان ما ذكره من الاطلاق
 لكافي وغيره من المنداولا وذكر في النظم ان هذه القرابة مائة عند ما لا تحت
 لكن فيه لو وخب لم يحرم كما تب لم يرجع بالانطلاق وفيه اشياء راية لو وخب وكل
 اخت لم يرجع لان يقطن والملك يتبعان له كما في المنيته وملك الموهوب
 اي تلف عينه او عاقبة منافعه ببقاء الملكية فلا يظن ان الخروج عن الملك منى
 فلو ان الماء تراب موهوب لم يرجع كما لو وخب سيفا فجعله كسبا او سيفا
 افرو لو وخب شاة فذبحها لرجع بلا خلاف كما في المعنى وحنا بطل اي
 جامع الموانع السبع عوف ومع حرقه فالخوف لا تمام المعنى والتبعية على ارادة
 الحروف بما بعده فالهال الزيادة المتصلة والميم موت احدكما والعين العون
 والهاء الخروج عن الملك كذا في الزوجية والفاء القرابة واللام ملك المعنى
 التبركي ان دونه كثرية بحال كان اطر اذ يضرل يخرج وجهه فالخوف الطوف
 وفرقة اي نفقة فيه وتذكر كسبه على نحو قوله تعالى ان رجعة الله وتب من الجنين
 ولها انما بطل آخر كخرج قدمه وق عزه من وزعت قدمه يقال خرج فلان
 اي تخلف والفتحة الفتحة والهاء من يفتن جميع خادم ورغى مالك صاحب
 وهو اي الرجوع عن الهبة بشرط ان يفسخ للهبة من الاصل لاجبة للوخب
 فلو حكمت كوجب فيا به كوهوب له بعد الرجوع لم يكن للواهب ان يفسخ وهذا
 الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة اذ العقد لم يرد على هذه كرامة
 وهذه عند كسبه على رواية الجامع والاعلى رواية كان اصل من ابي
 انه عقد جديد عند محمد اذا كان يتراض فاذا وخب ولم يفسخ وخب الثاني ولم
 يتم رجوع هذا الواجب بغير قضاء فليس للواهب الاول ان يرجع هذه كرامة
 وبالاتفاق اذا واصل الى الواجب الثاني بهت او ارث او وصية او شاة
 او غير ذلك في كسبه وهي اي الهبة هبة كانت او غيرا بشرط العون
 هبة ابتداء او عند العقد بشرط عرقه كلمة على دون الباء فانه مع ابتداء
 وانشاء اجماعا وصورة الاول ان يقول وجبت لك هذا العبد على ان تتوفى
 هذا الثوب او كذا درهما وصورة الثاني ان يقول وجبت لثوبك بالف درهم
 كما في الزيادة وفيه اشارة بان اذا كان عرقا لشرط كلمة ان بان يقول

وهو كذا ان كان كذا يستحق ان يكون الربية باطلا كالسبي واذا كان هبة انتفاء شرط
قبضها اي قبض العاقدين العوضين وقد يضاف الى المنفعة توطيل الشئ
المقادير ويرجع كل عندها وهذا من بيان لنفي الصحة ان كان كذا وعندها وسبع
انتفاء اي عند اتصال القبض فربما بالغيب الحان بالموجب وخيار كدوية
وثبتت الشفعة بمشدا بطلا ولا يرجع كل بعد ذلك لو استحق ما في يد احدهما
يرجع على الاخر باقيا يده ان كان قابلا وبقيته هالكما وان استثنى الواهب الحبل
بان قال وهبت هذه كجارية او لثقة الا عملا او شرط في الربية ما يفسد
السبع من شرط نافع لاصحهما او موجب او غيره مما تر في البيع بطلا اي
الاستثناء وشرط لان الحبل وصف لم يكن من جنس المستثنى منه ولزهد الجوز
هبة وشرط على ان يستحق العقد من الظن ان الاظهر توحيد كغيره لما تر
غيره وصحة الربية اي هبة الجارية والحمل وان اعتق المالك الحبل ثم هبها
اي لامرحت الربية اي هبة الام كاصح اعتاق الحبل وان دبره الحبل ثم هبها
لا يصح الربية لانها هبة المشغول بملك بخلاف الاول وذلك في صنفان لا يجوز الربية
فيها في رواية وقيل جازت فيها وكيفية ذكره وتصح كعمري بالقبض اسم من يملك
كما في الصبي يتاى اعزته الى اعزى اي جعلته لا يسكنه مدة عمره فاذا ماتت
اليه هبة اقلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الاثير وهي اي عمري في كسيرة رجل
مثل دأده له اي المولى مدته من اي المولى بشرط ان يرد المولى الى المولى
او على ورثته اذا مات المولى او الممر بان قال اعزتك ادى هذه حياتي و
لك هذه العبد حياتك فاذا امت فمولى واذا امت فمولى او هي هبة لك
ولعقبك من بعدك وهذا كله عليك في الحال وان قال استنك ادى هذه
حياتك ولعقبك من بعدك فمولى عارية لتصرفه بلفظ الكسكان وهو تصرف
في المنفعة كما في المبسوط وذكر في قاضي خاين انما ان يقول وهبت لك علي
انك ان مت قبلي فمولى وان مت قبلك فمولى لك وبطل في كسيرة الشئ اي
شرط الرد على المولى ورثته كما في الجاهلية فالدار للمولى حال حياته وكسيرة
بعد مائة ولا يصح ويبطل الرهنى بالقبض من المراقبة وهي كثة ان تعطي ان
ملكك وتقول ان مت فمولى لك وان مت فمولى لك كما في المبسوط والصحيح والمعايش
غيره وهو كسيرة وكوزا من الاقارب لم يقبل به احد كما في المور بالقبض وكسيرة
عند الطرفين ان يقول داري لك في اي ان مت قبلك فمولى لك كناية عن
قولك ان مت قبلي فمولى لي وانما لم يصر به احتراز من سماجة ذكر مراقبة مودة

وعنده ايه يوسف ان يقول داري لك دقي اي ان مت قبلك فمولى لك فاقبلي اسم
من المراقبة بالاتفاق كما في الكرماني وغيره والخلاف في من يبره بناء على ان
مستقيمة للشرطيين فقالا انما تعليق بالقبض وهو متظارده موت الموهوب به
فكون باطلا وقالوا انما عليك في كسيرة وهو انظار موت الموهوب به
صحيح والاول هو الصحيح كما في المصنفات وغيره من الظن ان يقول داري لك في اي
لان كل واحد منهما يبره موت صاحبه كما قال ان مت فمولى لي لا يملك شيئا
من المتغيرين ومن الافتراء ما نسب الى الصحيح من ان الرهن اسم من الارواق
والصدقة على غيره لا يصح ولا تنفذ الملك الا بالقبض في المجلس او
بعده اذنا كالربية والصدقة على نفسه افضل عند ابي بكر اذا كان محتاجا
غيره عن كسيرة اذا صبر على كسيرة ولا بأس بالصدقة على من سأل ان الحاف
الا اذا علم انه ينفق في المعيشة كما في الحيط ولا يصح في شايه يعتم كما اذا
تصدق بنصف دار مثلا لانها هبة ابتداء ولا عود اي رجوع فيها اي هبة
لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه شعار بان الفقير لو غني يستويان في عدم العود
وقال بعضهم ان له العود على الغني وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن
الاختتام كما لا يخفى على من وهب له الذوق التام
عقبه بالربية ترقيا من الاعلى الى الادنى فانه عليك المنافع لا الاعيان وهي كثة
بحركات الرهنة كما في التامك سبع المنافع كما في الرهنية فانها وان كانت
في الاصل مصدر اجزى ياجو بهضم اي صاد اجيرا الا انما في الاغلب تستعمل
بمعنى الايجار اذا المصادرت مقام بعض مقام بعض فيقال اجرت الدار
اجارته اي كسيرة ولم يجر من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في كسيرة
لكم في كسيرة وغيره انما اسم الربة ويقال اجرة المملوك وواجرة اياه
ايجارا وهو اجرة اي كسيرة اي اعطاك ذلك باجرة وهي كالاجرة ما يعود اليه من
الثواب وشرعا سبع نفع في حق الحكم لاني حق العقد فانه بهذا الاعتبار
سبع عين قايمة مقام كسيرة في حق الملك في المنفعة وبدل ساعة فاعة وله اجرة
الا حفاة الى المستقبل بان قال اجرتك ادى عذا قال لا جارة في حكم
عقد منفردة يتجدد الاعتقاد على حسب حدة المنافع والمنفعة بالمنفعة
وهي عبارة عن اللذة والراحة من دفع الحر والبرد وغيرها كما في غصنة النارية
وقياشادة على ان لا جارة تنفقه بما ينفعه به البيع من لفظ ما في قوله
واختلفوا في الاعتقاد بلفظ الحال مع البينة والى انما تنفقه بالتعاطي

كما اذا استأجر قهرا بغير عينا وانه لا يجوز للتفاوت بينهما من حيث كونهما
 الا انه لو جاز بقدره وقبله على الكسر الاول جاز وهو اجارة مبتدأة بالتعاقب
 والى ان لا يقي بالاشتغال به التاخير فلا يستأجر بوجهه باكل ثملا وثنا
 بشرط ينزل وما يبقى ارضه به كافي كجاء وعينه معلوم جنسا وقدر كافي
 بعوض مالى او من غير جنس كعقد عليه كسكنى دار بر كونه ابد ولا يجوز
 سكنى دار للربا واحترز به عن العارية وكوصية بالنفع كذا اى معلوم
 قدر اوصية في غير العوض لانه شرط شد وطى غير هادى اى مثلى
 كالمكيل وموزون وكعقدى المتقارب او عين اى قيمى كالشباب والعمى
 وغيرهما ويعلم النفع قدر ابد ذكر الموضع وان طالت كسكنى سنة
 اكثر لكن فى اجارة الوقت اى الموقوف سواء كان دارا او ارضا
 غيرها لا يقي ولا يلزم ويطلق القاضى فوق ثلث سنين ولو لم يشر
 ان لا يواو اكثر ثلث وعقد لكل سنة عقد الكنة كلام محل فانه شرط الوقت
 ذلك لم يقي والافا اختيارا ان يقي فى الصنع وان لا يقي فى غيرهما الا اذا
 كانت كسكنى فى العدم او كسكنى فانه امر مختلف باختلاف الزمان والمكان
 كما فى كسكنى ومن الظن ان ما يقي بغيره جوزه بعض ما يقي
 الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كافي قاضى خان وقال
 بعض المشايخ ان اضطر المتولى فى ذلك يرجع الى القاضى حتى يوافقها
 وقال بعضهم يعقد بنفع عقود فان الاول لازم اتفاقا وكذا الثاني
 على كسكنى كفى كسكنى ويعلم كسكنى بذكر كسكنى اى عمل متعلق بمحلها
 فانه موقوف كسكنى المستأجر من ذلك المحل كسكنى كسكنى فانه اذا ذكر كسكنى
 القطن او كسكنى مثلا ولون ما يصنع يعرف جنس كسكنى وفيه اشارة الى انه
 لا يشترط بيان قدر كسكنى بان يبين انه يجعله فى كسكنى مرة او مرتين
 حتى يصير شعبا وهذا اذا كان كسكنى مما لا يختلف والافى شرط قدره
 كما اشر اليه فى الكافى وذكره الاختيار انه يصير معلوما بالقيمة كما اذا
 اجاز كسكنى بمحل شىء معلوم فانه اذا عرف قدر المحل وجنس والمدة
 صارا معلوما وكسكنى بالفتح التلويح وبالكسر ما يصنع به ويعلم جنس وقدر
 ما اشارة الى انه كسكنى بالفتح الاشارة الى ان كسكنى هذا الكلام مثلا
 الى ثمة اى موضع كذا لانه اذا عرف ما ينقله مع موضع ينزى اليه صار
 معلوما ولا يجزى الاجرة عينا كانت او دينا وقبل انزل واجبة دينا

براداء
 الافة
 ماله

بالعقد فنه لازما تنقذ ساعة فاعة وفيه اشارة بان كسكنى كسكنى
 بنفسه كعقد كانه الكرامة بل يجب ويثبت كسكنى بتجديدا اى بقاء الافة
 قبل استيفاء كسكنى من غير شرط فلا يتردما فنه من عطف الجملة بخلافه على
 نحو قوله تعالى ومنه يسجد من فى كسكنى الى قوله وكسكنى كسكنى وكسكنى كسكنى
 وغيره من الكلام فى الظن ان قيدت حكما لانه جمع بين الوجوبين فى لفظ
 الاول تاخير بين المعطوفات الاتية لان معنى الوجوب فيها كافي الاول او
 يجب بسبب شرطه اى بشرط التعديل فى العقد لانه اسقط حقه او بقاء
 النفع اى فقه كسكنى او كسكنى منه اى فقه كسكنى فى الحدة التى ورد عليها
 العقد فى المكان الذى اضيف اليه العقد والاجارة محجى كما هو كسكنى دارا
 كانت فاسدة فقد اشترط الاستيفاء وكسكنى من جرة المواجه فلو استأجر
 دابة يوما كسكنى خارج كسكنى الى مكان كذا فقه كسكنى بالذات بعد مضي يومه بل لا يقي
 لم يجزى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 اشترى عيدا واجره كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 وكسكنى من جرة المواجه كافي كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 ولو بالتخية واخذ المتنازع ولم يكن لانه تمكن من كسكنى ونقط الافة
 وقيل لا يجب وفى انفسه خلاف كافي كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 المتنازع اخذ عينا مستأجرة بقدر فقه كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 وللموجر طلب الافة من المستأجر للدار والارض المتنازعين مدة معلومة كسكنى
 وان كان القياس فى كل ساعة لان يوم ايسر وللدابة المتنازع لقطع المسار
 كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 يستكمل كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 اى غسل كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 والصباغة وغيرها من الحرف اذا غنت القصادة والحياطة ونحوه على كل العمل او
 بان ييسر كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 بقدر كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 الصبي والاطلاق مشعر على انه لو علم في بيت المتنازع لم يستأجر الافة الا بعد التام لان
 بعض العمل غير مستغنى به كافي التجريد والهداية وقد نقل كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 وذكره كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى كسكنى
 العمل وبه حرج الزندوسى والتمناشى ونحو الكلام والمرحبا فى غيرهم

فكان في هذا بيان وله طلبها للخنزيرة داره بعد اخراجه الى الخنزيرة الى على
 من كسوفه لانه لم يعلم في داره الى ان يستحق اجرا او فقه من ولو
 بعضا بحسبه والى ان لو خنزيرة داره لم يستحق الاجر بل تسليم كاشير
 اليه في كسوفه فاذا احترق من غير فعل الخنزيرة او بعضه بحيث يكسده
 ولا يتقوى ادى بعد ما اخبره اي بعد ما اخراج منه فله الاجر تاما اذا
 احترق قبل اي الاجراج لا اجرة وان خنزيرة بيت السجاء للربك قبل
 التسليم ولا غيره اي ضمان على الجاز فيها اي في هذه الاحتراقين لا في
 امانة عنده واما عندهما فعليه مثل ما في داره وفيه الخنزيرة الاجر ولا ضمان
 والخطيب ذكره كقوله في كسوفه ان في احترق الاول لم يقض عندهم
 والخطيب اي طبع الولية اي طعام كسوف بقية اللحم في الظن انه تسامح في الاطلاق
 بعد العرف اي بعد جعل المرق في القضاة وفي اشارة الى انه لو طبع قدر
 طعام لمصاحبه ليس عليه العرف للعرف والى ان تسوية الخوان ووضع القضاة
 واجبة عليه على ما في الكرماني والى ان لو ضاع طعام الولية بان احرقه او لم
 ضعن كافي الكرماني ولعنزل اللبن في حكم المستاجر مع تعيين اللبن واللبن
 بفتح الهمزة وكذا الباء والكسر من السكون لغة هم جميع عند المحققين وجميع عند
 ما يتجه من كطين ويحيى برأ بعد اقامة اي بعد خطب اللبن اذا حسب وقال
 بعد تشريحه ومنه بعضه الى بعض فان تلف قبل التشريح تلف من مال المستأجر
 ومن مال الاجير عنه عما فاذا ضرب في ملك الاجير لم يجب الا اذا عده
 بعد الاقامة عنده وبعد تشريحه عنه عما كما في المنظم وفيه شعرا بان لو لم
 اذا ضرب اللبن واحدا لم يطر فافسده قبل ان يقيم فلا اجرة وان علف
 وانما قلنا مع تعيين اللبن لانه لو لم يبين ولهم بلان يستعمل على السواء
 فست الاحارة فلو لم يبين لهم الا ملين واحد ولم تعد لكن بفتح الهمزة
 لو احدهما صحت كافي الخطيب ويجبس العين بالفتح للاجر من خلط من صيانة
 خلطا حقيقيا انما ملكه اي شيئا من له برأ اي بالعين كالصباغ فان
 الصبغ ملك الاجير خلط بالعين المستاجر فلا حسمها وانما خلط
 اشعرا بان يجب كل صانع لعملة اثر في العين سواء كان ذلك الاثر عينا
 متصلا بالعين كالنشا والفوا وحولها او عرضا ترى وتبان في العين كصا
 مرئي في ثوب غسل بالماء وظهور جلد الراس الجلي والكر في الخطيب قال
 بعض الشايخ انه لا يجب اذا كان اثر العين والاول اصح كافي الزاهد في غيره

فاجس العين لا يرفع فضاها بلا حسمه فلا يرفع عليه لانه امانة ولا اجرة له
 وقال انه يرفع القيمة اما غير مؤثر بلا اجرة او مؤثرا مع الاجر بخلاف من لم يخلط
 برأ ولم يحدث فيه اثر من عمله كاللحاح وكفاح والحال بالحياء من الحول وبالجم
 وهو كالمكرى بغير فانه لم يجس لاجرا جماعا وقال ابو يوسف في الحال ليس طلب
 الاجر قبل الوضوء لانه من تمام العمل كافي الخطيب ولما اطلق لا العمل بان لم
 يقيد ببدنه او نفسه لا يستحق غيره ولو غلام او جديره والافضلى وذكر في كسوف
 انه اذا دفع الى مساج غز لا ينجي كرماني فذهب الساج الى غيره ليشي
 فسدق منه ان كان جديرا فلا ضمان على احد وان كان اجنبا ضمن الاول بلا
 خلاف ولا يضمن الاجنبي عنده خلافا لهما ولا جبر المجي بعياله المعلومين
 فان جبروا فسدت الاجارة ووجب اجور الشتر ان مات بعضهم وجاء
 بمن بقي اجره بحسبه منه اجرة لاجير المجي اي من استأجر رجلا الى غيره
 ويحي بعياله المعلومين فذهب فوجه بعضهم قد مات في من بقي فله الاجر
 من بقي اي فله اجرة الذم بكامله واجور المجي بقدر من بقي لان الاجر تقابل بغير
 البعيل لا بقطعة المسافة ولهذا لو ذهب ولم ينقل احد منهم لم يستحق شيئا
 وقال الكرماني في هذا اذا كانت المونة نقل بقتصان العدد واما اذا كانت
 مونة البعض اكل سواء يجب الاجر بكامله كافي الكرماني وحاشل مثل
 كتاب مما ليس له مونة كذا لو استأجر للرسالة ويوجد الرسل اليه او لم يسلط
 فكل الاجر او زاد مما له مونة من عمره في الكوفة الى زيد بالبقوة باجر
 معلوم ان مرده اي الكتاب او الزاد لم يوت اي زيد او عينه لاشئ له
 من اجرة كذا لم ياب والمجى للزاد بلا خلاف وللكتاب عنه عما واما عند محمد فاجرة
 الذهاب واجبة سواء شرط المجي بالجواب ام لا كافي الزاوية وغيره
 فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجي بالجواب حتى ياتي خلافا لمحمد وان
 يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مشر الى انه لو ترك
 الكتاب ثم دخل الاجرة وكذا اذا لم يشرط المجي بالجواب والى
 فاجرة الذم بالاجماع كافي الزاوية وكذا اذا ارتق الكتاب ثم وقيل
 ينبغي ان لا ينجى الاجرة لانه اذا ترك ثم انتفع به وارثه بخلاف ما اذا
 مرده كافي الظهيرية وصح واستجار دارود كان معه كسبي وهو
 كرماني مجرب عنه الجورى عنده ان الفارس من دكت المنافع اي
 قصدت بعضه فوق بعض بلا ذكر ما يعمل فيه اي بلا ذكر السكنى عند

في كل شهر بعد شهر الاول حال كونه يسكن في الدار في اوله اي في سنة
الاولى من البيعة الاولى وقبل في البيعة الاولى وهذا صحيح كما في الفترات والصحاح
الطريق الثلثة اما ان يقول قبل من الشهر الاول فخطي البجاعة فتوقف الغرض الي
انقضاء الشهر فيخرج او يقول قبل من العقد راس الشهر فيخرج عند اهلاك
الرهال او فيخرج من البيعة الاولى في يوم وهذا كله اذا تمحل بالاجرة والافلم
يفسخ كل فمحل كما في الزاوية وان سمي في الاجارة او في المدة بان قال ابره من راس
المحرم فذلك المسمى اول المدة والاسم اول المدة فوفق العقد اول المدة
فان كان وقت العقد حين يهرل بعض الباء وفتح الهاء اي يهرل الهال الي يوم
الاول من الشهر كما في الزاوية اعتدل اهلته اي الهال فان لام ترد الجمع الي
الجنس كما تقدم ولا يمكن وقت العقد حين يهرل الهال بل في انرا كوكب شهر في
اشياء كسهر فالايام اعتبرت فان استاجر فعلى ثلثة اوجه اما على شهر
في اليوم الاول من فيعتبر الشهر بالرهال لانه اصل والايام كالبيد اذ في اشياء
فيعتبر بالايام لانه تقدير الاصل واما على كل شهر في الاشياء فيعتبر اهل بالايام
بلا خلاف واما عنده فلانه وقوف في الاشياء واما عندها فانما يعتبر بالاهلية
كما بان اذ كان اول المدة معلومة وحرها غير معلومة فيجب اعتبارها بما يلد واما
على شهر معلومة كاشي عشر شهر انا في اليوم الاول فيعتبر الهال ففسح
او تم اذ في الاشياء ففندهما بعد شهر الاول بالايام ويكمل من الاقدون ما في
الشهر وبالاهلة وعنده يعتبر اهل بالايام كما في كحيط والخذيرة و
غيرها ففنده كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثة وستون وعندهما يعتبر
ما بقى من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبواقي احد عشر شهرا اهلا
كما في الختات وغيره فالسنة عنده عدد من الاشياء ولا غير وعندهما
قيمة لا غير والختاد من ذهب لاهم فانه لو اوج في عاشور ذي الحجة فافسدة
تم على عاشور ذي الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والايام
تكرر بعد الايام في سنة واحدة فمرة احدى في اول المدة والثاني في
اخرها هذا حاصل ما ذكره المعنى فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستسكار
اي التكرار انما يتم في السنة القمرية واما اذا اعتبرت السنة بوجه اخر
فربما يجب تكراره وان ذلك الاستسكار على ما ذكره الالفم الزم واخوى
حيث يتكرر فيه العيد واما التثنية قطعا وايضا يخل هذا الاستسكار
يتوجه على ما ذكره من الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق الشهر الاول

عند ما يعتبر بالايام ثلاثين يوما انتهى ففنده خمسة اشكال على كلام من شأ وبما علم
على مراده وبما بينا نخل الكفر فامل كالمدة فان لا يقع اذ كان حين يهرل الهال
يعتبر شهر كونه بالاهلة ناقصة كانت او كاملة وهذا بخلاف واذ كان في اشياء
الشهر في حق توفيق الطلاق يعتبر بالايام اتفاقا وكذا في حق انقضاء جمعة عنده
واما عندهما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالاهلة كافي طلاق كسهر
في الزاوية نقلا عن اجارة كسهر ان العدة في هذه كصورة تعتبر بالايام اتفاقا
وقد مرستوف ومع اجارة الحمام فيخرج اخذ الحمامي الاجرة ويكرهه بعض العلماء
لانه شريعت باثباته صلى الله عليه وسلم وكرهه بعضهم اخذ للنساء لانه قلما يخلو
اجتماعهن عن فتنه وكيفية ان لباس بائنا ذم للرجال وكسرها جميعا للضرورة كما
في الكرم ولا اعتبار للجملة مع اصلاح المسلمين كافي الاختيار وكذا اجارة
الحمام فيخرج اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى حرة وكسرها كوار وكسرها
لما فيه من الخساسة والظفر باجر معين لانه عقد على منفعة هي ثرية الصبي اللبن
تاج وقيل عقد على اللبن لانه لم يقصود والخدمة تابعة والاول اقرب الى منفعة
كما في الهداية وهو الصحيح كما في الكافي لكن كسهر قال الثاني اصح لانه لو كان
اللبن تابعا لم يستحق الاجرة فمن دده فهو على هذا كذا كسهر فيغلب الغنيت و
تمام في كسهر وفيه اشعار بان طعام كسهر وكسهر على كسهر الا اذا شرط في
كافي كحيط وبانه استيجار كسهر الحافرة وكسهر كافي كسهرات كسهر عن ارض
الختان فان كسهر يغير الطباع كافي كسهر كسهر وجمع استيجار حافرة معلومة
بطلانها وكسهر وان لم يوصف كل منها وجمع كسهر كسهر واما لا يهرل اذا
لم يوصف والاول كسهر وفيه اشعار بان استيجار كسهر او كسهر كسهر
لا بد من كسهر وكسهر واذ استيجار بالثياب فلا بد من كسهر كسهر كسهر
ولكن زوج وطرا اي كسهر الموصوفة وان خيف الجمل لانه حتى ثابت النكاح لا يطله
الاجارة لا يجوز وطرا في بيت المستاجر الا باذنه لانه ليس له ولاية كسهر
في ملك الغير فعلى هذه الاجور الرطبي في كسهر وانه اي كسهر في كسهر
مشهور بين الناس فسخا اي اجارة كسهر وان لم يكن ممن يكرهه عارضا
او خيفت المعنى بان لا يخذلن غير كافي كحيط ان كسهر بالاجارة لها
اي كسهر لانه يتصرف به لان اقرب بنكاحه اي لا يفسخها ان كان لا زوج
بحر لا يوفى زوجية الا بقولا ولاهل الصبي فسخا ان مرصفت او كسهر
لان اللبن يفسد بالمرض والجمل وفيه اشعار بان كسهر والمستمر منه لا يفسخها

بلا عذر ككوزنا بينة كجوز اوس رقة اوسية الخلق او محتنة عن كسوفهم ان
لا يافذ ثديا او يتقيا اللبن او لم يكن معروفة بالظن و قد كان هذا
اجادة لرا او يكثر ايد او هم لها كافي الحيط وعلمنا غسل الصبي وغسل شيئا
من الجفنة لا الدن كافي الكرامة واصلاح طعامه اي نصفه او طبخه
بالنخ ويجوز الصم على نحو علفنا بتنا و ماء بارد او المعنى على كنفه بين استعا
الدهن وفيه اشعار بانه ليس على ثمن ما يعالج به كصبي كالرجحان وكدهن وهذا
في عرفنا دون عرف الكوفية وعلى ابي الحى البحر اي اعطاء الاخرة على هذه
النظر فلو مات الاب فعلى الوصي مال الصبي فلا تبطل الاجارة بموته وقال
ابوبكر البجلي انما تبطل اذا كان للصبي مال وعليه غنما اي ثمن نحو الصابون والياب
وطعام وكدهن للوفى ويخفى انه ستر كمالا شاكرا بن فان رصنة
بلين شاة اى صفت في فيه لبن شاة مثلا فلو صلب لبن نفسا فيه لم تستحق الاجارة
كافي الكفاية غنم او غدة بطعام من كفا او كنفه كلاهما بمعنى كثرية
ومضت المدة فلا اجر لها لان هذا الاصحى ارضا عا فان حجة النظر
فالا اعتبار ليمتد وليستهم وان اقام كل بيته فبيته وهذا اذا شتره
انرا ارضعة بلين شاة وما ارضعت بلين نفسا فلو اكتفى بالنفس لم تقبل
لانرا شراة على كنفى بخلاف اوله فان كنفى فيها داخل ضمن الاثبات كافي الحيط
ولا يصح وتظهر الاجارة عند المتقدين للعبادات اى لحر عباد غير
واجبة فلو كانت في ارضها كنعلم الكتابة ونجوم وكطف كنعير حازن بالاعانة
ولو كانت على ارضها كاذ كان العلم او العلم الحق واحدا فانرا لم
يصح بالاجماع كافي الكرماني وعنه كالاذان والامانة والكد كرماني
والجوز والنفق وقيل كقران وكنفه وقراءتها وانما لم ينع لوقت الرغبة
والاستقضا بالعتيق من بيت المال ويبنى اليوم اى يبنى المتأخرون
بمعنى اى الاجارة لهذه العبادات لغتور كغبات ولانه لا يكون لهم
حظ من بيت المال فلو امتنع الاب من المرسوم الى العلم مثلا يقال بخصم بهي
وعيدى وغيرها حبس على كك فلو اراد ان يصح على قول كك فبنتا والمعدة
معلومة ثم يامر بالتعليم وتعام في الخلاصة وكفحات ولا يصح للمسا كالنكاح
بالك والمدسود وكفنت كافي الكرماني وقصيلة في كراهية ونكح كنفية
بان يكي عليه ويعد محسنة لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اول من ناح
واولى من قننى كافي الكرماني وفيه رمز الى انرا تبطل للرمو والمرامير الطبل

وغيره وكذا ايجت الاصنام وزفوت بميت بالثاثير ولو استاجر ليعتق له كنفه
او ير بطا يطيب لاجرا الا انه يائم في الاعانة على معيته كافي الحيط وكذا استاجر
مشاة لتزمن كعروس لا يطيب لاجرا الا ان يكون على طهره
من غير شرط ولو استاجر رجلا ليكتب له بالفارسية او كعربية طالت الا
وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى اخيرا باو كافي الظهرة ولو استاجر لكتابة
تقوية السحر يجوز اذا بين كك اخذ وكخط كافي المنية ولا يعسب التيس بفتح كنفه
وسكون كين المهرتين نزو الذكر على الاثني او اعطا الكرا على التزول لانه
حرام بالسنه والعسب من الغل واعطا الكرا عليه والتيس في الاصل الذكر
من الطبا والمغزو والوعول كافي القاموس ولا اجان المشلح فيما بينهم
ولا يعسب عند حنيفة وزفر واما عند ما يجوز وعليه كنفى وطريق الجواز
على قول الكرام ان ياتى حكم حاكم ليصير متفقا عليه او حكم حكم ان تعد المرافعة
او تعد الاجارة على كل ثم يكتفى فيما يرا لان المشوع الطارى لا
يعسبها بالاجماع كالومات احدثا او حتى بعضها فانرا يتق في الباقي كما
في كحضرات وذكر في النوادر عن جحيفة انرا تبطل في النصف الباقي كافي الحيط
وفي اشعار بان كشيخ المتقارن مانع لانه تعاد فلا يجب الا اوصا على
ما قال بعض المشايخ وكصح انرا تنقصد فاسدة فيجب اجر المثل كافي القاموس
وعنه ان المشوع المتقارن غير مفسد كما في الخلاصة الا من كسرك كانرا
جائزة بالاتفاق في ظاهر كرواية وعنه انرا لا يجوز ولو استاجر البنا
دون الارض لم يجوز وفي النوادر يجوز وبه اخفى ابو على كنفى وكذا لو
ابو البناء كك وعرضه وقف او ملك لا ف وقيل يجوز وعليه كنفى كافي
الخلاصة والاولى لك كيك فان كلمة من زيادة عامية كما ذكره كحارزى
ولا اجارة كرجى كحيط به او بيت فيه كحيط يكتب بالالف ايضا ببعض
اى كرجى فيعند كشيخا رجلا رجلا او دعى او ثورا ليطر به هذا البعقير
منه او نصف او ثلث مثلا من دقيق هذا البر لان المسمى غرضه والتكليم
عند العقد ويسمى هذا الاستيجار ببقعير الطحان بالفتح وكشفه يد اسبابا
اقتضا بالجنز وفيه اشارة الى انه لو جعل البعير شيئا من كبر او كنفى
بلا احنا ف كك كصحى لوجوبه في كنفه ولا يصح نحوه مما هو في معنى
قنفير الطحان كما اذا استاجر رجلا ليعبغ غله ببعض منه فانه فاسد
خلافا لما يوجب اوجلا كطعام على دابة بنصفه او دفع ارضا ليعبغ

في اشجار من عند نفسه على ان الارض والاشجار بينهما قال للمذبح اليه
 مع نصف قية الاشجار ولدا في الباقي او دفع الى اخوة بالعلق ليكون
 الحادث بينهما فان الحادث كله لصلح بقوة وعيلة او المشرع والعلق
 الصلح نصف من كنه فروع اليه وبراءة عن المثل كانه الخارج بينهما
 ولا يصح ويغني الجعبي كوقت كقول الجاهل ان المعقود عيلة العمل والمنفعة
 فان ذكر الوقت قد يقتضي والمتبادر ان يكون العمل مبين المقدار
 معلوما فلم يبين وجه لانه لانه لم يذكر الا الوقت كما اذا كان
 رجلا يوما الى الليل لبني بالاداء والجعبي وعند في المبين اذا قال في
 اليوم جازي جلا فليوم بالنصف كما في المحيط وفيه شارة الى ان لو توسط
 الاجرة بينهما صح لانه يتكرر احداهما مع الاجرة ثم العقد والباقي التبعيل
 العمل كما اذا قال استأجر منك اليوم بدعهم على ان تحبزي هذا القفيز من كنه قية
 فلو جعبي العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر الاجرة لم يقع لانه لم يتبين احدهما
 للمقابل بالاجرة كما اذا قال استأجر منك تحبزي هذا القفيز من كنه قية
 بدعهم او استأجر منك اليوم تحبزي هذا القفيز بدعهم كما في كنه وان
 ان جرة او لا ثم العمل بان قال استأجر منك بدعهم اليوم على ان تدرج
 الكدس لم يصح لان ذكر الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في الميتة **فصل**
 الاجير المستأجر بفتح الجيم كما في المتأجر من اجرة الاجير من اجرة اي
 عقدت مع الاجارة كما في الرضى او من اجرة زيدا اعطيت اجرة فهو
 فصيل بمعنى معا على كونه او فاعل ومن الظن انه بمعنى مفعول فانه سماعي المشرك
 صفة الاجير احتراز اعني الخاص فالنسب العام وقد يقال اجير مشترك
 بالاحسانه على ان يكون المشترك مصدر واختلاف الشايخ في الفاصلين
 القسمين فصيل هو من يستحق الاجر اي الاجرة بالعمل لا بالملك النفس
 فالمعقود عليه في المشترك هو العمل المعلوم ببيان محله وكذا ان العمل للامانة
 اشارة الى قول اخوه وهو من يتقبل العمل من غير واحد كالقصاص وكونه من الزاد
 والحرار وكسباغ وكما في وكراعي وغيره من المحترفين وحكمه انه لا يجر
 عند ابد في الحسن ونزوه القياس ما هلك من المال بلا ضيقة في يده
 سواء امكن له المحرز عند السرقة والغصب ولا كما لحرق الثالب والمائة
 العالية وقالوا ان سكن المحرز فضا من قيمته قبل العمل بلا اجر وسد معولا
 باجر وغير معول بلا اجر وبقولها اخذ الفقيه والفتوى على قوله كافي العمل

الا ان المتأجر من اخذ بالصلح على نصف القية كما في كنه وان وعينه وقال كنه اهدى
 على هذا ادرت ما بيننا بخوارزم وان **وطعه** اي ذلك الاجير الضمان
 ومال الفقيه ابو بكر انه يقتضي 2 والى الاول مال الفقيه ان اجوز و ابو الليث
 الفتوى كما في هذه خيرة بل يقتضي بطلان ما هلك من حيوان وغيره بطلان غير ما
 فيه كالحرق للحطب كافي المحيط وعينه وهو غير معتاد بالضرورة وكذا
 فدر العمل من الباطل ما ظن انه بطلان في المص في كافي ان قوة
 ورقه مثلا لو عرف بالاجارة فامكن التقييد بالصلح وفيه شارة الى ان
 لو غرق من بوج اوج او صد من جل او كونه لم يقتضي الا الاحدى الى كنه الما
 لم يقتضي الاجير بذلك بالعمل ان لم يتجاوز المعتاد فلو غرق او سقط من المد
 او كسر لم يقتضي فتنظروا ان الاستثناء قاصره لانه على ان النزاع لم يقتضي
 بطلان المعتاد وان يقتضيه العمل باي عند الاستثناء وكشط فم يشك في كافي
 انه لو قصد عبدا او غلاما طلب كنفه من فوات بسببه كان قية العبد ودية
 الغلام على عاقلة الفصاد والاجير الخاص يسمى باجر الوحد بالاحسان
 اي اجير المستأجر الواحد يكون وجاز الفتح يقال دخل و قد يفتح اي
 منزه كما في المفرد ثم اشارة الى ان يرد على قول فكار يستحق الاجر بتسليم
 الى مستأجره واحد او اكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلا او ثلثة رجلا
 لرعي غنم لم يجر اجرا خاصا كما في المحيط وعينه عدة اي الاستأجر
 مع كنفه على العمل وان لم يعمل لكن لا يمنع عنه فلو امتنع لم يستحق الاجر ثم
 اشار في ضمن المثال الى قول اخوه في تعريفه على طريق الاجير المشترك وهو يتقبل
 من واحد اي حقيق او حكمي كما مر فقال كالا جبر لم يرعي الغنم اي كاجر مسانه لرعي
 الغنم لانه المستأجر لا يغير بقرينة المقام والام في الوطنيين في الظن انه يتقبل
 قاصر لترك كشره ولو قد كشر بعد الغنم لم يكن مثالا لا يشترك كما ظن فان
 كاجر لرعي غنم شرا وهو مثال الخاص كافي المحيط وعينه ثم ذكر الاجر على
 بعد العمل وعلى ما قلنا اولا بعد الوقت والافسد الاجارة عنده كما مر وحكم
 انه لا يقتضي بالاجماع ما هلك من غير صنعه في دين كما اذا سرق او بطله كما
 اذا حد كسفتة غيره كما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد
 كما اذا ضرب شاة فقتلها او كسر يدها فانه يقتضي وان رده المستأجر
 الاجير بترديد العمل كما اذا قال ان خطت فارسي فلك درهم وان
 قد هلك وان يرد ما قتلته يجبر على ان فارسي فدرهم لو جوب الاجر بالعمل

وكذا الحكم في الصبي بغير عذر ولا عذر وكذا في السبي في هذه هذه
وفي المسافة الى سمرقند وبخارى وخراسان ولم تحز الزيادة على الثلثة كالمسافة
لا يخلو من شيء وان دود المستاجر في عمله ليس مستاجرا كما اذا قال ان خطه
اليوم فله درهم وان عذافه فله اي الموضع ما سمي من درهم ان
اليوم في شرط الاول عندهم وله اجر مثله ان عمل عذافه فلا يصح شرط
الثاني خلافا لما في شرط من يصفه هم عذافه ولو خاطه في اليوم
فاجابوا عندهم ولا يجاوز او المثل المسمى اي يصف درهم وان كان في اليوم
اكثر منه وفيما لم يجر لا يجاوز الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم والاول
الصحيح لان الاجارة فاسدة وكسبي في العذر نصف درهم هذا اذا اخرج
واما لو قصر على اليوم وخاطف في العذر فاجابوا المثل عذافه اما عذافه فلا يقابل
ان يقول يا و المثل او بلا او تمام في كجوط ولا ياب فربما مستاجر للخدمة
الاب شرط اي لا يخرج الى الفرع عذافه المستاجر للخدمة الا اذا شرط ذلك في
العقد لان خدمته كقراشق وفيه رز الى انه يخرج الى القرى وافضل البلد
والي انه له ولاية الاستخدام في انواع الخدمة وذات السحر الى ما يشاء
والي انه لا يضرب وطعام على صاحبها في ظهيرة وما ذكرنا في ما في بعض
النسخ من قوله ولا يغربا بغيره فان في الثاني منه قدمه صاحبها
المفصل **فصل** في منع الاجارة جوار العيب قيم او حاد
اخذ بالنفع من المستاجر فلو انهم حاد من كذا راو اعور فمفصل بلا خلاف
لم يمنع كافي قاضي كما كدبر الدابة المستاجرة بالنفع اي جرح ظهر كما او
خفها كما قال ابن الاثير ويخل فيه ند الدابة ومرض العبد وانقطاع
الرجل وكسفة وفيه شارة الى ان لا يمنع بالبيع قبل تمنع والاول
اصح كافي الاختيار والى انه لا يشترط فيه القضا والمضاه فيمنع من المستاجر
ولو بعد كسفة كافي الهادي والى انه لا يشترط حضور المالك كافي المختار
وذكر في الصنوي انه شرط بالاجاء فلو انتفع المستاجر بالعيب في مدة
الاجارة او ازيل العيب كما اذا ابنى الدار المهدومة او زال العيب سقط
خياره ولو لم يبدل وينبغي خيار شرط قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر
دكانا شهرين على ان يبايعه ثلثة ايام فيمنع فيها فلو منع في الثالث منها
لم يجب او اليوم لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كافي المختار
وفي اشعار بان لا يشترط حضور صاحبه ولا علم خلافا لاطفيش والاول

المختار وقيل للمنفى الخيار في ذلك كما في حضرات وينبغي بخيار كونه فلو استأجر
قطعات من الما من صنفه واحدة ثم راي بعضها فله منع الاجارة في الكبر
وفي اشعار بان لا يشترط في هذا المنع القضا ولا الرضا وينبغي ان يكون
خلاف خيار شرط وينبغي بالعذر دفعا للضرر وفيه شارة الى ان لا
تفني بالعذر قبل تمنع والى الاول في حجة المشايخ وهو صحيح كافي المختار
انه ينبغي لصاحب العذر كافي المختار كافي المختار ان لا يمنع بلا قضا ورضا فلو
انه يمنع بدونه في عذر ظاهر فلا يمنع بالدين كما في الترتيب وهو اي كذا لزوم
عذر هو نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا ما لم يستحق ذلك كذا في العقد
ولم يلزم به كسكون اي مثل قبل السن الصحيح في صورة ذوال حجب من استجر
بتلعه اي استأجر به فانه يمنع للزوم من ضرر كسكون ومثل الحبس بالدين في
حق دين من جنس منفعة اخرى ببيان لا يقتضي ذلك كسكون بشي الا
بشي ما اوج الموضع من نحو العقار المستاجر فانه يمنع لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع
فيمنع الاجارة كافي قاضي خان ومثل سفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا بلا قيد
بصرف الخدمة في مصر فان المولى يتصرف بمشقة السفر والمستاجر بترتبة السفر
وفي شارة الى اشتراط تحقق سفر فان كره كره استفسر القاضي عن ياف
معه وقيل ثبتت بشي السفر وقيل العقل في الموضع وقيل للمستاجر فيخلف بانه انك
عجزت على السفر وبه اخذ الكرخي وكذا في رواية والى ان سفر الاجير ليس بعذر
والى ان سفر مستاجر دار للسكنى عذر كافي المختار ومثل افلاس مستاجر كافي
مثلا ليحجر فيه فانه عذر للافضا الى ابدل الاجارة بلا خيار وفيه رز
الى ان الحق كدين عذر بالمطريق الاول والى ان منق الدكان ليس بعذر كساد
المسوق ففني خلاف كافي المنية ومثل افلاس خياط مستاجر عبد بالمخيط
معه فترك عمله وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافس
لم يكن عذرا لانه يتسلف بالابرة والمراض والى انه لو ظهر خيانتة فانتفع
الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا كالحق كدين كافي المختار وبدا كسرى
الدانة من سفر اي مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى الحضر
عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه رز الى ان بدا قالع السن وهادم
الدار من الطبع والهدم عذر والبدا بالمد في المثل واوى مصدر بده الى ان فيه
داى وهو ذو بدوات والاكثر الاستيجار بخلاف مثل بدا المكارى الى اجر
الدابة فانه ليس بعذر لجواز ان يبعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكارى

كان عندنا من الفتوى و بغير ترك خياطة مستاجر عبد لغيره ليعمل طرف
ترك في المصروف فان ذلك لم يترك ليس بعذر. لا مكان ان يخط العبد في جانب
منه ويعمل في المصروف في اخر وقيد اشعاره اذ استاجر وكان الخياطة فاراد ان
يتكررا ويشتغل بها فان عذرا كان في الهبة وبغيره ما اوجه اي اذا اقام
الموحد من المشتري لم يكن عذرا لانا المستاجر لم يتفقد وقيد اشعاره على انه
لو باع لانه لم يفسخ وانما اعتبر في حق الفسخ لم يفسخ في حق الجبس فلا يفسخ من
يده حتى يصير اليه ماله والى ان يبيع بلا اذن نافذ في حق الاجير فالتشترى فلا
يجد ويبيع بعد فسخ الاجارة وهو عيب في كفاية الجبس وتفسخ الاجارة بطلان
بموت احد العاقدين اي لا احد من الاجير والمستاجر او من الاجير والمستاجر
اذ الاجارة تنفذ ساعة ف ساعة فيستوفى على حيازتها وفي اشارة الى انه لو
مات احد الاجيرين والمستاجرين انفسخ العقد في حقيقة دون ابي كافي الكافي
وقد تفقد استثناء بعض ورقات كمن الظن انه يفتقر بما اذا مات الكافي
في الطريق فانه لا يفسخ حتى يبلغ ماعنا وكذا اذا مات المزارع المستاجر
لا رضى للمزارعة نعم يشكك بما اذا مات الموقوف عليه كدابة معينة فانه يفسخ
حال كونه قد عقد لها لنفسه فان عقد احد العاقدين الاجارة لغيره فلا
ينفسخ لبقاء العاقدين حقيقة كالوكيل او المستاجر او فرياشاد بانه لا
ينفسخ بموتها اذا كانا وكيلين للاجر والمستاجر كافي قاضي خان والى
والاب وقاضي ومتولى الوقف ولو موقفا عليه ولو قال مالك لثواب
داره منه فرعها اي قاضي من دارين والاب يفسخ فاجر بها كل شهر كذا
اي في عليك كل شهر بمائة فسكت الفاضل لم يفسخ داره يجب المسمى
لانه رضى بالاجارة بطريق التماطي وفي اضافة الدار اشارة بانه مقر
بانه ملكه كخصم منه فلو تجدد واقام المصنف منه البينة ولو بعد سنة
انهار يقضي كدار بلا اقرار على الفاضل وفسخ اربعة عشر عقدا مضافا الى
الزمان المستقبل الاجارة مثل ان يقول في ذى الحجة اوجرت هذه الدار
بكذا من هذا الحزم الى سنة لان الاجارة تنفذ ساعة ف ساعة وفيه
اشعار بانه لو اراد انفسخ هذه الاجارة قبل محي ذلك الوقت لم يحسن
فلم يعمل بالاجارة بملك وفي رواية جاز ولم يملك بالتجديد وفتوى على الاول
وبانه لو باع قبل ذلك مبيع يفسخ وعلى الفتوى وبانه لو علق وقال في وسط
الشهر اذا جاء راسي شهر كذا فخذ اجرتك لم يحسن كما قال ابو القاسم

وذهب

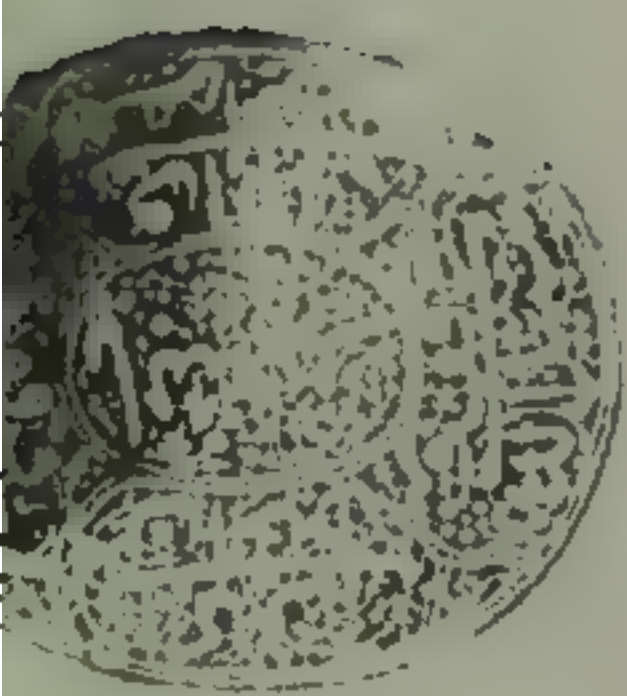
وذهب لفتية ابواليث وابوبكر السكاف اذ جاز الكل في قاضي قاض كوف
ان الاضافة ينفذ سببا بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال قد علق ان
اتصدق بدهم عند افعل جاز ولو قال ان فعلت كذا افعل ان اتصدق
بدهم لم يحسن وتكاد في الاصول وضع بالاجماع فسخا كما اذا قال فخذ
هذه الاجارة راسي شهر الا اني ولو قال اذا جاء راسي فخذ فسخا لم يحسن
قال الحسن جاز وفتوى على الاول كافي قاضي خان وعن صاحب المحرر
لا يبيع اجماعا كافي الهادي والمزارعة والمساقاة كما اذا قال قد علق اليك
هذه الارض او الاشجار للزراعة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت
والوكالة كما اذا قال ميعدي عذرا فانه يصير وكيل لا يبيع تصرفه الا بعد العقد
واختلف في الغزل قبله وضع الرجوع اطعنا بشرط علم الوكيل كافي الهادي والكمال
بان قال كنت بنفس فلان عذرا والمضاربة كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال
بعد ما صار خمسة عشر عشرين اعلم به مضاربه بالنصف فانه لم يصير مضاربا الا
صير وزاد عشرين درهما والعقضاء والامانة اي توفيقها كما اذا قال الوالي
لزيد كن قاضيا او اميرا في بلد كذا عذرا وقيد اشعار بان التجريم لم يكن مضافا عليه
الفتوى كافي الملاحمة والايضا اي جيلدها ولو وصية بالطلاق والعتاق
والوقت مضافة اي مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال رضى هذه
موقوفة عذرا يبيع العارية والاذن في التجارة مضافين كافي الهادي وقيد اشعار
بانه لم يبيع تعليق كل منهما وقد وضع تعليق للمزارعة والمساقاة كافي الزاوية ويبنى
ان لا يفسخ في كل منهما غير الاجارة مضافا لا يبيع كبيع مضافا كما اذا
قال بعتك عذرا واجازة اي كبيع اذ اعقد نفسي كما اذا قال اوجرت
اليك عذرا وفسخه اي كبيع ولو يبيع جارا فلو قال احد العاقدين ففسخه
بعد معنى سنة اشهر لم يفسخ كافي الهادي والفتوى فلم يصح اقصت
عذرا هذا كذا على كذا وعلى هذا الشركة والرهبة والصدقة والكلالة
والرجعة كصالح عن ابى بخلاف كصالح عن غير المال كدم محمد و ابراهيم
الدين كما قال ابراهيم عذرا عليك ولا يبيع العفو عن العصاص مضافا
كافي الهادي وقيد اشعار بانه وضع تعليق كل منهما مضافا كافي الزاوية وانما
الابرا ومزا الى رحاية حسن الختم فانه لغة الفصل **كتاب العارية**
او رد بعد الاجارة مع اشتغال كل على المالك لا غلط طام من جهة كوفحي

أي العارية بالتشديد وقد يخفف منسوبه إلى العارية فان طلب على مال كجبر
 وابن لا يبرورده كراغ غير بان العارية والعارية وأدية على
 صرحوا أنفسهم به وفي المبطل وغيره انما من العارية عليك التماز بل من
 ورده المطورى وغيره بالاشتقاق استعارته من فاعاده واستعارته
 التي على حذف من وهو صواب ان النسبة إلى العارية اسم من الاعارة يجوز
 ان يكون من التماز والتماز وان يكون اليا لا معنى كالكرسي ذكره
 الزاهدى وشريعة عليك تمنع من غير مع بقاها احتراز عن فرض
 نحو الدار مع من كسبه والهبة ورد لمذهب الكرخي اباحة الانتفاع بملك كعبه
 فان المستعير لا يورثه والاحارة جائزة فيما ملك بالعموم لانه يعبر
 ما يتفاوت الناس في الانتفاع والمباح له لا يملك ان يبيع غيره كافي
 المبطل بلا عمن احتراز عن الاحارة ولا ينقص به حق المرور
 فانما العارية دون الربية لانها لم تكن الا تملك العين وفيه اشعار بان
 العارية تقع بالتعاظم ولا يشترط الايجاب وقبول جميعا كما دل عليه قوله
 وتصح العارية باعركك مريضى اي جعلته عارية لك لكن في المفترقات ان
 ادك انما الايجاب وقبول بشرط القبض ومخلك حتى اى عطيكا
 حصل من ارضى فان المنع في الاصل ان يعطى رجل شاة او ناقة ليشرب
 اللبن ثم يرد على انه احيى الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو اختلف الى ما
 لا ينتفع به مع بقاء عينه كالدراهم كان حجة كافي الاصل ومخلك على ابنى
 اركسك على فان الحمل هو الاركاب واخذ منك عبدي اى اذنته لا تخذ منك
 وادى لك سكنى مصدر بمعنى الاقامة او اسم بمعنى الاسكان حال اى سكنة
 او تميز اى ملكت دارى لك سكنى وملكك سكننا لك ودارى لك عمرى
 ظرف اى مدة عمرى او مصدر بمعنى من اعمرت كما مر في الية سكنى بغير
 وقف بل تنصيص على العارية ويرجع كغيره عن العارية المطلقة او
 المعينة متى شاء اذ لم ينقلب اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعار
 زقا وجعل فيه زيتا فاسترد في الصعاء فانه لا يرجع وله اوجه الى
 موضع يجده فيه زقا وكذا لو استعار دابة لترحله ائنه فتورد وجمار
 بحيث لا يافد ثدى غير له فانه لا يرد وجمار مثل خادمة الى ان يعطى
 كافي المعنى وغيره ولا يضر العارية بالضم بلا نقد من المستعير ان هلك

العارية ولو بشرط الضمان فلو وقع قصاص الحمام او كوز النخاع من يده
 لم يعرض كالمسروق من مستعاره بين يديه وهو نائم قاعده او حنطى وهو
 في الحضر فيعنى لو سرق من ثامنا فراكما في الحضر ولا تجزى العارية وان
 لم يختلف استعماله فان اجراها المستعير فخطبت بالكلية هلك في يده
 بلا نقد ضمنه اى استعير المعبر بالمثل في مثلي والقيمة في القيمة ساعة العارية
 كافي شرح كطى وى ولا يرجع المستعير فاحتمل المعبر على احد اى المستأجر
 فلا فائدة في النكرة العامة ومن المعبر المستأجر على وجه المستعير ان لم
 يعلم المستأجر انه اى المستأجر عارية في يده المور فان علم بذلك لم يرجع كعلم
 الغرور وكان لاجرة للمور المستعير كذا يتصدق به عند الطرفين كافي المعنى
 ويعد ما اختلف استعماله من العارية كالشوب للمبى كدابة للركوب او لا
 يختلف كالدابة للسكنى وله اية للحمل ان لم يبين المعبر متفقا اى
 يشفع بملك العارية ويعد ما لا يختلف استعماله ان عمن متفقا به فلا
 يعد ما اختلف استعماله ان عمن وفي الاكتفاء اشعار بان المستعير لا
 يملك الايداع من الاجنبى وهو صحيح كافي الزيادة وكذا اى مثل المستأجر المحرم
 بالفتح في جوبان يصور الادب فيما ذكره ان لم يبين متفقا وبالمختلف
 استعماله ان عمن فمن استعار دابة مطلقا او استأجرها مطلقا بلا
 تعيين الحمل والركوب والى المراكب وغيره من انواع الانتفاع عمل كل
 من المستعير والمستأجر نفع الدابة ويعبر كل الدابة له اى للحمل ويركب
 كل ويركب كل غير وايا من حمل والركوب والاعاد لها فعل المستعير او
 المستأجر فعين ذلك كمن حمل حيث كان العقد وقع عليه ومن كل منها بغيره
 اى كمن حمل لركوب لا يغير ولا يبيع ولا يبيع بالهلاك ولو اعاد للحمل والركوب
 لا يحمل ولا يركب والا فبعض هو صحيح كافي كافي فنى كل من يصور الادب اختلف
 المشايخ كافي المعنى وفيه اشعار بان لو استعاره او استأجره لم يمتد انتفاعه
 لا يغير وهذا في الركوب دون الحمل لان استعماله لم يختلف فيه كافي كافي
 وان اطلق المعبر الانتفاع بالعارية في النوع ظرف اطلاق والوقت
 انتفع بها ما شاء من انواع الانتفاع اى وقت شاء وفي بعض النسخ في وقت
 ونوع فيكون على هذا انما على ترتيب اللف وهو صنفه بعبية كغيره
 الوقوع فمن الظن ان الاولى ترتيب النشر فمن استعار دابة فله الحمل والركوب
 اليوم والليل فلا يضمن لو هلك عند الاستعمال وقبله وبعده وان قيد

المعير الانتفاع بنوع او قدر او وقت او مكان ضمن المستعير بالخلاف في
اخذتها الى مثل فقط فلم يضمن بالخلاف الى مثل او خير الا انه لا يخلو عن كذا فمن
استعار ثوبا ليكره بربا فلم يكره او بغيره او بالمثل على عشرة افقتة من الخط
فخل شيئا اخف واسهل على الديات او الحان كذا فذهب الى مكان او دلو
اقصر منه ولم يذهب وامسك في بيته فذلك في هذه الصور ضمن وتام في الكفا
وكذا اي مثل تقييد العادة تقييد الاجارة والطلاق بنوع او قدر او
او مكان في انه ضمن بالخلاف الى شرف فقط فانه من قبل الاكتفاء على نحو قوله
بيدك الخبز او الجز وكسر هذه كثير في الكلام القديم وغيره فمن الظن ان اللفظ
وكذا الاجارة اطلاقا وتقييد اغان حكم الاجارة حكم العادة في كل صورة
يعني في العادة يعني في الاجارة بلا ارجو في كل لا يعني في العادة لا يعني
في الاجارة مع الاو كافي العادى وغيره ورددتها الى الديات المستعارة مبتد
خبره تسليم الى اصطبل اي كان معدلة مالكا تسليم فلا يضمن بالهلاك بعد
لانه اتى بما هو المتعارف من رد العواري الى دار المالك كافي الهدية وفيه اشياء
بان الاصطبل لو كان خارج الارض ضمن به لان الظاهر انما يكون بلا حافظ كما
اثير اليه في الزاوية والكلام مشير الى انه لو رد الى المنزل لم يضمن كالورد كما لو
يجد صاحبها ولا خادما فربطها في داره على معلقها كما في كحيط وغيره وردد
مع من في عيال المستعير كولد او عجب او اجيره فهو جاز مسانته اي
اجازة مسانته خير من بسال اذن او مشا حرة خير من بياه وادون
لا مباوثة لانه ليس في عياله كافي الهدية او مع اجير بها اي مع من في عيال
المعير كما جيره او ولده او عجب او عبد من عباده يقوم على دابته انما هو
اولا يقوم عليها تسليم اليه مالكا فيبراعه ضمان الرد لانه الواجب عليه واما
ضمان المعير فلا يجب بعد فلو حلك في يده العبد لم يضمن ضمان المعير وقال
الحنفي القياس ان يضمن وتام في كحيط وفيه شارة الازالة لو استعار عبدا
فرداه الى دار ماله او مع من في عياله برأس الضمان واليه انه لو رد الديات العبد
الى اجنبي ضمن وقيل لو رد الى من لا يتوكل عليه فلا يتسلم والاهم هو الاول كافي
الهدية وغيره كود مستعارة فيفسد كثر القيد كالقدر والقصعة والكوز
الى دار ماله فانه تسليم بخلاف النيف كعقد جوهرة فانه ليس بتسليم الا بالرد
الحال المعير كافي الهدية بخلاف مرد الوديعة وكفصوب الى دار ماله فانه ليس
بتسليم فيضمن بالهلاك الا اذا رد الى المالك ولو بوجع بين يديه وقال

شحن الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه كفوى كافي العادى وعادى كفى
اي لهدم ومديار والمكيل وكودون والمعدو والمتنارب كالغلو من الفقة
فرض فانه اعطاء واحد كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يهلك
بان استعار صير في دراهم لتسوية الميزان او زمان المكان كان عارة لا قرض
فلو حلك لم يضمن كافي الكرماني وغيره وصح اعادته الارض للمبناء وكفرى
بالكسر كفى وله اي المعير في العاريتين ان يرجع عن لا يراغب لازمة و
ان تكلف المستعير قلعها اي كسبها والغرس في الحال ضمن المعير للمستعير
ما نقص اي انتقص عن بالطلع اي سبب قلعها الى وقتها اي غير وقت العادة
لاذ عار 2 ورجع قبله اي قبل ان تراء الوقت فلو كان قيمة البناء او كوفى قايما
في الحال ربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان لران
يعني المعير قيمتها يبين في الحال ويكونان له وان يرفعها الا اذا كان الزرع
بالارض في يكون الحياض للمعير كافي الرياية وغيره وفيه روى الى ان لا ضمان في
العارية المطلقة وعنه ان عليه القيمة والى ان لا ضمان في الموقفة بعد انقضاء الوقت
فيقل المعير البناء وكفرى الا ان يضر القلع فيضمن قيمتها متعلقين لا كالمعير
كافي كحيط وكحر كراحة تنزير الرجوع عنها قبله اي قبل انقضاء الوقت
لانه خلف الوعد الذي هو علامة المناقبة ويستحب الوفاء بالوعد كافي
الذخيرة ولو اعاد الارض للزرع فيها لا ياخذ من المستعير احتياجا
لان التقرير بالمومن حرام حتى يحصد الزرع من احصده اي جاء وقت الحصاد
بالفتح والكسر اي قطع الزرع وتام في الرضى وجاز ان يكون من حصده
يحصد بالضم والكسر اي جزءه كافي المغرب وغيره وقت العادة او لا يرفق
كافي الامر وذكر الحاكم ان المعير لو اراد اخذ الارض قبل ان يستحصده للمستعير
ان يقطع الزرع وان يترك بابو المثل الى الحصاد وكان ابو الليث الى فظ
يقول انما يجب للاجواز اجرة المعير والمقاضي وفيه اشعار بان ليس للمستعير
ان يكلف المعير قيمة الزرع وان اراد المعير ان يعطى المستعير بذرة و
نفقت والزرع له فان رضى المستعير وطلب الزرع يجوز والا فلا الكفر في
واجرة رد المستعير في العاريتين واجرة رد المستاجر وكفصوب و
المرهون وكود دية وكبيع بيعا فاسدا بعد كفصوب وكبيع بعد الاقالة والبيع
بالعيب وبخيار كدوية وكشرط يجب على المستعير والجور والخاص
والراهن والمودع بالكسر وكما يضمن وكما يبيع والمشتري كافي العادى



وهذا على ترتيب اللغ مع الاشعار في كل بالاختتام اذا جرة انما تجب بعد
 قطع المرام **الوديعه** عقب بالعارية مع اشتراك
 كل في الامانة للترقي الى الادنى هي لغة فصيله بمعنى مفعولة ببناء لتقل الى
 الاسمية من ودع ودعا اي ترك وكلاهما يستعمل في القرآن والحديث
 كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشذوذها وفي المغرب يقال ادعت
 زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده قابلا لمودع
 بالكد وزيد كالمال مودع ومستودع بالفتح وشرا امانة تركت لحفظ
 في ادنى تساع كمن ترك امانة ودفعها ليحفظها فخرج العارية لانها
 لا انتفاع فالامانة مصدر من بالضم صارا مائة ثم سمي بالامانة عليه فهي
 اعم من كودية لاشتراط قصد الحفظ فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع المودع
 ثوب احد في جرح احد ويبرأ عن كتمان بالوافق في خلاف كودية الا اذا
 كان في شئ كهداية وغيره ولكن الامانة غير كودية معنى فيكونان متباينين
 كالإيجي وفيه اشعار بانرا عقد استحفاظ فيلزم الاعاب والتبديل ولو دله
 ولذا الوقال لصاحب الحمام ابن ابي شيبي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج
 ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوب عند احد ولم يقول شيئا الموقال لم اقبل
 بعض بالهلاك لان كد لانه لا تعارض الصريح كافي فيحيط وغيره ثم شرع في الحكم
 فقال وضمانا اي حكم ضمان الوديعه كالعارية اي مثل حكم ضمان العارية
 ضمن المتعد بالهلاك فلا يضمن بالسرقة ويستثنى من اعادة الوديعه فانها
 موجبة للضمان بخلاف العارية كافي الخزانة وله اي المودع حفظا بنفسه
 في داره ومنزله وحانوته ولو اجادة او عادية كافي الاختيار في بعض
 عياله بالكد عيل بالفتح والتشديد وهو من يعوله وبقوة وينفق عليه كالزوجة
 كافي المودع ويجوز ان يكون بلا هذه فانه مؤد على ما في القاموس وفيه
 اشعار بان كسوط هو النفقة لا المسكنة معه وليس كذلك فان العبرة
 في هذا الباب بالمسكنة الا في حق الزوجة والولد كصغير حتى لو كانت في محلة
 اخرى بلا نفقة لم يضمن بالدفء اليها كالم تضمن الزوجة لو دفت الى الزوج
 وهو يضمن معها كافي في المحيط وغيره كمن في شرح المحاذي انه من يضمن
 معه وينفق عليه كالغلام والابن والاصناف للوهداي عيال غير متمه والا
 فيضمن بالدفء كافي قاضي خان ويخل في عيال العيال فلا يضمن لودع عياله
 الى عياله كافي المحاذي وان نوى المودع ان يحفظ بعياله والاحسن تركه

لما سجي

لما سجي تفصيله ولا السفر وان كان له مؤنة وفيه رمز الى ان لا يفي السج
 الطويل وقصير وهذا عنده وقال محمد لا بأس فمطلقا وقال ابو يوسف لا
 بأس فمطلقا ولا كما في الخيرة عند عدم الرهن عنه بان امره بالحفظ مطلقا
 واما اذا قال احفظ في هذا المهر او لا تحفظ منه فان كان سفره له
 ضمن وان كان سفره لا بد منه وكان في المهر في عياله فذلك والالم يعني
 كافي في كسوط ودع المخرج بان كان الطريق امنيا بلا مؤنة فاذا كان لها
 مؤنة فان كان سفره لا بد منه ولم يكن في المهر من في عياله لم يضمن عند عدم
 واما اذا كان سفره له بد منه فلا ضمان عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند
 ابو يوسف ان قربت والا فيضمن واما عند محمد فيضمن مطلقا وفيه اشعار
 بان لو كان الطريق محفوا لم يبا فربما ضمن بالا لجامع كافي في كسوط ولحفظ
 بغيرهم اي بغير نفسه وعياله بان استأجر اجنيا ليحفظا ولا يكون حافظا
 للمودع كافي في كسوط ضمن المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بان لو دفع
 الى عياله صاحبه ضمن كما ذكره كسوط وري لكن في المحاذي انه لم يضمن كافي في المحاذي
 الا اذا اخذ الحرق اي حرقا يحيط بجميع محله بالتحريك وقد يكن النار
 كافي في كسوط او الفرق اي فرق سفينة الوديعه بالتحريك مصدر ويجوز ان يكون
 على ان يكون اسكاس لا غشاق فوضع عند جاره فانه لم يضمن اسكاسا
 وفيه رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى من في عياله فدفع الى اجنبي ضمن كما
 في كسوط والى انه ان ادفع الى جرح ولم يترد بما منه لم يضمن على ما قال
 بعضهم كما في المحاذي او عند ذلك اخر فانه لا يضمن لانه طريق الحفظ وهذا
 كله اذا كان الحق مشهورا بين الناس والالم يصدق فيه الا بالبنية كما
 في كسوط فان جسر اي اسكس المودع بعد طلب دبره ولو حكا كالوكيل
 على ما في المصنفات قادرا على التسليم اي تسليم كودية وفيه إشارة الى انه
 لو استرد لم فقال لم اقدر ان احضر هذه ساعة فتركها فركت لم يضمن
 لانه بالترك صاد مودعا ابتداء والى انه لو استرد لم فقال اطلبها
 عند فلما كان من كسوط قال هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها والى انه
 لو قال في السر من اخبرك بسلامة كذا فادفعها اليه ثم جاء بجل تلك العلة
 ولم يدفعها اليه حتى هلكت لم يضمن والى انه لو طلب في ايام كسفته فقال
 لم اقدر عليه هذه ساعة لبعدها او يضمن الوقت فاغاروا على تلك النكبة
 فقال اغير عليها لم يضمن وكقول له الكل في كسوط او ان يجدها اي كسوط

بعد طلب المالك او قائم مقامه بحضرة بلائيه الحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة
الى انه يعني بنحو التقاد كالمقتول وفيه اشارة في المقادير واثباته الى ان
لو انكرها بعد طلبه بان قال المالك حال ودين فقال ليس لي عندي وديعه او
انكر بلا حضوره او في وجهه وفيه اشارة المتلفع لم يعني كما في المحط وغيره
انه انما يعني اذا انقلبت عن موضعها كما في كذا احدى او خلط الوديعه
بما لا يحق لا يتميز ماله عن خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن وكما بالبر والبر
بالبرحم او غير الجنس كالحل بالزيت والبر بالشجر وانما يعني عنده في هذه
لان الخلط استلزام من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط ما يعاين
غير جنسه واما اذا خلط جنسا بجنس غير ما ينفذ ذكره في ذلك من بالها
وكذلك حكم المايه عند محمد واما عندنا في بعض فقه من صاحب الكسبر كما في كتاب
وغيره وفيه اشارة الى انه لو خلط بغير صفة لم يعني وهو شريك في خلاف
والى انه لو خلط على وجه يتميز لم يعني والى انه لو خلط ببعض عياله لم يعني فهو
بل الى الخلط ولو بعد اضعافا وتمازج في الكفاي او تعدى فيها بان كانت ثوبا
او دابة فليس وربك اوجبا فاستخدم وليس لها للجنس حتى يكون جملتها
من قبل التمازج كالفن نعم لو تركه لما ذكره في اشارة التقدي كالحال حسن
او حفظ الوديعه في دار ولواحرز امر المودع به اي بحفظها في غيرها
اي غير هذه الدار ولا بأس باعمال الضمير كما في الرضى وفيه اشارة الى انه
لو امر بالحفظ في هذا البيت او هذا الجانب من هذا العند وقا
بيمينك فحفظ في بيت او جانب او هند وقا او باره لم يعني
لانها لم تتفاوت في الحز كما في الكواذ او جهلا بالتشديد اي المودع
الوديعه بحيث لم يعرفها الورثة من جهله اي انب الجمل اليه عند الموت اي
لم يميزها عند موته ضمن المستودع في هذه المصودات لانه غاصب
فرا فينبغي ان يستثنى من الاقوت هو ومتولى وقفه عنده غلة الوقت
ومستودع عنده مال اليتيم وغار عنده كفنية واحدا للمفا وحسين عنده
مال الشركة على قول ومعتوه او مراهق نحو عنده مال احد فادر كذا
بلا بيان فانه لم يعني في هذه المصود كما في المحط وغيره وانما زال التقيد
بان ترك اللبس والركوب او الاستحسان سيما في ضمانه الواجب بالتعدي
وهذا ما وعدنا انه اشارة بالضماني في التعدي ولو اخذ بعض الوديعه
لنفقة ثم بدله ورده في مكانه فضاء ضمن ثم برى بالرد وحيث لم يضمن

والاول كسحي لان الاخذ بنيت الانفا في اخذ النسخه وهو سبب للصحة كما في
فان اختلط الوديعه بماله بلا فعله كما اذا انشئ صريفا وانصب اصدقا
في الاوى اشتركا الى المودع والمالك شركة اختلط فالمالك من بالها
فلم يعني كما اشير اليه ولا يبرع المودع الى احد كودعين كما في الهل ولا يخذ
منه كما في الجاه فتمسكه اي نصيبه مما او دعاهما من قيمي او مثلي كالتباعد وكثير
بنية الاخر لانه لا يكون له ولاية القسمة وقال لا يدفع او ياخذ لانه طالب
لما سلم اليه من نفقة كما قال بعض المشايخ والاصح ان يفتى لا يدفع بالاجماع كما في
الاختار ولا حد كودعين بالنسخ وقول اي كودعة كلرا الى المودع الاخر
فيما لا يتقسم كعبه او ثوب واحد او غيرها مما يثبت بالتقسيم وفي مبسوط شيخ
الاسلام انه يقسم من حيث كتمان وله دفع نصفها عنده ودفع كل ما عندها
فيما يقسم كالكيل والكتاب وغيرها مما لا يعيب بالتقسيم ومن دفع كل نصف
القيمة فيما يقسم عنده ولا يعني شيئا عندها وذكر شيخ الاسلام انه اذا
رضيا ان يكون المال عند احدهما الى ان يحضر صاحب المال جاز ولم يذكر
خلافه لا يعني شيئا بالاجماع فابعد اي الكل وفي كلامه اشارة الى انها
اذا او دعاهما يقسم عنده جمل فذلك فقه حنفا وكذا الحكم في المستبصين
والعدلين في الرحمن والوكيلين بالقبض والمرزبين كما في كفتي ولا
اعتبا للزنى عن الدفع الى المالك من بعض عياله من حفظه فلو قال
لانه فعلا الى امرتك او ابنك وعبدك وغير ذلك والمودع لم يجديدا
من الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يعني فان وجد بدا منه فهو
ضامن كما في المحط ولا للزنى عن حفظ في بيت معين من دار فلو وضعا
فيه وضاعت لم يعني احتيانا وانما خص الزنى بالذكر مع ان الامر كذلك
لانه قد اثار ربه في السابق كما ذكرنا الا ان يكون له اي لهذا البيت
خلل ظاهر فانه يعتبر ويعني بالخلاف وفي شرح الطحاوي اذا كان
البيت الاخر احذر من المنه عنده ضمن ولو ادع المودع الوديعه
من ليس في عياله بغير ضرورة كالحرق فذلك في يد المودع الثاني
بعد ان يفارق الاول ضمن المودع الاول بلا خلاف واما المودع الثاني
فلا يعني عنده خلافا لهما فان الثاني امين عنده لا عندهما كما في المعنى فلو
ضمن الثاني رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع والالم يرجو
على ما اشارة الخواني كما في كذا احدى ولو ادع الغاصب المعطوب

اذن
ولا

بحث لم يوجد في الاسواق كافي الكرواني وغيره او لم يوجد احد لا كانه شرع على
 فقيته عند اية حنيفة يوم يختصمان اي يقضي بينهما وهو المالك كافي الخ
 وهو كافي في الحنفية وعن ابي يوسف يوم كعصب هو اعدل الاقوال كافي المص
 وهو المالك على ما قال صاحب الزاوية وعند محمد يوم الانتطاع وعليه الفتوى كما
 في خيرة الفتاوى وبرهان كبر من الشايع كافي في طرف الكفاية ويجب في غير
 المثلى اي ما يتفاوت احاده في المالة من القيمة يوم كعصب بالاجماع
 كما في كعصيات وهذا اذا كانت بالكلية وكذا اذا استرسلت عنده واما عند
 فقيته يوم استرسلت كافي المختلقات كالعدي والذوي المتفاوت والمجان
 وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دون نصف صاع وما اختلط من معزوتين
 او كيلين كالبر وشعر المختلطين وما في التمايز فان ادعى الفاعل
 المالك اي هلاك كعصب حسب ذلك الفاعل فانه مقربا لفصل فاذا لم
 اقام عليه بنية وكيفية ان يقبل البينة في حق الجبس وفيه ربح الى ان لا يشترط
 بيان الجبس في الصفة كالفقمة وقيل باشتراط حتى يعلم ويظن بمضى مدة
 موكولة الى اى القاضى انه اى المصنوع لو بقي ولم يربك لظهور ربح
 يعرض بالقيمة وفيه اشهاد بانه لو رضى بالقيمة قبل الجبس لم يعرض
 عليه وعلى الحلواني انه يعرض ربحا اكل في كسب ثم اى بعد هذا التلوم
 والعلم بالهلاك حتى عليه بالبدل مثليا او قيميا وفيه دلالة على ان الجبس
 الاصل رد العين وكقول فيه اى في مقدار البدل للفاصل معتمنة
 لانه المنكر ان لا يعتم للمالك جهة الزيادة التي ادعاها فالت
 حجرا وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر قول الفاضل وفيه اشهاد
 بانه لو لم يتم واقام الفاضل جهة القلة لم يقبل وهو الصحيح كافي الزاوية
 فان ظهر معصوب ادعى هلاكه وقيمة اكثر اى حال كون قيمة اكثر
 مما ضمن الفاضل به وان قل كذا في الف درهم كافي الزاوية والمال
 ان قد ضمن الفاضل بقوله اى الفاضل معتمنة اخذ اى المصنوع في يد
 الفاضل وفيه اشهاد بانه لو كان القيمة دون او مثله لم يكن له خيار لانه
 توفير بدل ملكه لكن في ظاهر الرواية الخيار وهو صحيح كافي الزاوية والاولى
 ترك قوله وقيمة اكثر وان ظهر وقيمة اكثر او مثله او دونه وقد ضمن الفاضل
 لا بقوله اى الفاضل ينكوله او يقول المالك او ببينة فربى اى المصنوع
 للفاصل لو ضاى المالك به وان اجر الفاضل المصنوع والامان مالة

كالعادة

كالعادة والحدود او بوج الفاضل والامان بالتصرف كالباع فيها اى
 المصنوع والامانة تصدق الفاضل والامان وسوبا بالاجرة والربح
 عندها خلافا لابي يوسف وفيه اشادة الى ان كلام من الربح والافرة
 ملكا لهما ملكا خبيثا واما الجبس كسب هو تصرف في ملك الغير وكل حلا
 عنده لان المصنوعات ملكا باء كضمان وانما لا ينصرفان في حاجتها
 الا اذا كانا فقيرين فالغنى لو تصرف منها تصدق بثلثه والى ان لو اوى الى المالك
 حل له التناول لزوال الجبس كافي الزاوية والى انهما لا يعين حلالين بتكرار العقود
 وتداول المالة كافي الكرواني الا ان يكون المصنوع والامانة دراهم او دنانير
 لم يشتر اي لم يضمن اليها وقت العقد بان اشار الى غيرها او اطلق اليها
 او اشار اليها ونفذ غيرها فانه لا يتصدق به لانه حلال وفيه اشادة الى ان لو
 اشار اليها ونفذها تصدق لانه وان لم يشعير بالاشادة الا ان يتم النقد
 يورث الجبس هذا كله عند الكرخي وعليه الفتوى وقيل لا يوجب في هذه الاشياء كافي الزاوية
 وغيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو المختار لا طلاق المبسوط والى
 والى ان لو تزوج باعدها امرأة او شترى امه او ثوبا او طعاما ما حل الانتفاع
 ولم يتصدق بشئ في قوله لان الحرة عند اتحاد الجبس وكل من اخذ الفاضل هو المالك
 كما اشير عليه في الزاوية وغيره ثم شرع فيما وجب للمالك فقال وان عصب شيئا
 وغير الفاضل بابه بالتصرف فيه احتراز عن صبي عصبه فضا دلتجا عنده فانه
 بلا ضمان فزال اسمه احتراز عن كاذبه فكيف عذر او قلني فخره او لبن وغيره
 محبضا او غير فخره فانه لا ينقطع به حتى المالك وقيل ينقطع كافي كسب واعظم
 منافع اى اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسلما بلا ضرب فانه وان زال
 اسم كمن يتقى اعظم منافع ولد لا ينقطع حتى المالك عنه كافي كسب وعرفه فله
 زوال الاسم منى عن اعظم المتافع كما لمن ضمنه اى كفاصل المصنوع ولكنه يقرر
 الضمان على الفاضل كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين
 ان سبب ملك المصنوع عند اداء ضمان كافي كسب فلو اى المالك عن اخذ
 البينة واراد اخذ الغير لم يكن له ذلك كافي الزاوية لكن حكى عن الامام مفتح الثعلبي
 ان الصبي عند المحققين من مشايخنا على قضيه مذهبنا انه لا يملك الا عند
 ترضى الشخصين بالتحان او ضمن القاضى او اداء الدال كافي كسب وعرفه
 بلا حل للانتفاع به لانه ملك خبيث قبل ادائه بدله مثليا او قيميا حقيقة وكما
 كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كافي الزاوية وغيره وفيه اشادة الى ان لا يتخلص عن

وبالجملة بعد اداء كبد بلا توبة والى انه يحل بعد ذلك استحلال كونه لم يحل كافي في غيره
 كذبح شاة او ابل او بئر منقوصة من سائر اوتادها وخرجها فانه في غيرها طارئة ولا
 بالسبح ولا لا ينقطع به حق المالك من النقصا وكذا بالآثار لا ينقطع وقبل ينقطع
 وقبل لا ينقطع اذا كان للاربعية كما في كذا اهل وفيه اشعار بان لو طبع الخطه او الحزم
 المفقوت صار ملكا للاحل وهذا عند جماعة اما عند فاعل وكذا لو مضى طعنا معصوما
 فابتلع وشروط الطبيب عنده وجوب كبدل وعندها اداؤه وعلى الفتوى كافي في المنة وغيره
 وشمل جبل صخر او حديد او سائر مفضى انا مثل كذا او فلتا او سينا او بابا فاد
 عنه وملك بلا اصل بخلاف حمل الحزين الغنم وكذا اداء او دهما او دينارا فان
 باق غيرها عنده للمالك بلا شيء على اولى ومن مثله عندها وفيه اشعار بان لو دفع
 دراهم الى ناقه لم يمتد فقرها وكسر من الا اذا امر بالغير على ما قالوا كما في قاضي
 وفيه اشعار بان لم يمتد فقره على ما تقول ولو خرق ثوبا معصوما بالتشديد
 او التحقير كما في المعزات والاول اولى لانه يشتر الى الخرق الفاحش والمتفاوتين
 في تقير اختلاف وجهي ما اشار اليه بقوله وفوت بذلك التخرج بعض عينه وبقي
 بعضا وبعضه منه وبقي بعضه بالواد وفي بعض النسخ حمله او كما في نسخ نوفا
 وهي بمعنى الواو كما في كذا وغيره فان الاول هو الصحيح كما في كذا في كذا وكذا في كذا
 فمن الظن الحكم الحزم بعد اكله بانه عند خرق فوات به بعض العين دون
 بعض النسخ طرحة اي ثوب المالك عليه اي الحق واخذ منه قيمته سالما
 او اخذه اي ثوب المحرق ومن المالك مخرة نقصانه في الخرق اليسير عند
 الفاحش وفوت الحق لا فوت بعض العين وبعض النسخ كما اشير به في الجمل وحكم
 انه من ما نقص لانه يقبض من وجه وقيل الفاحش انقص ربع القيمة واليسير
 دونه وقبل نصف القيمة ودون قبل لا يصلح بعده لثوبه واما يصلح قبل رجوعه
 فيها الى اهل الصناعة فاعده واقاحش ففاحش ويسير افسير وقيل ان طولا
 ففاحش وعرضا يسير والاولى اولى وانما ذكر هذه المسألة ههنا لانه غصب
 حقيقة او كما او مني عليه بعض مائة من قطع الثوب المعصوب فاحش ايسر
 الحكم في الجمل والاصل ان ما يوجب النقصا اربعة وفي النقصان الا في الاول
 تراجم كسر وفوت جز من العين وفوت وصف مرغوب كسرت اليد في الجمل
 وفوت معنى مرغوب كسبان حرفة في العبد في يد الغاصب كما في كذا احدى
 ومن بني بنا في ارض غيره غصبا او غرس شجرة كذا امر الغاصب
 بالقطع اي قلع لبناء او شجر وكذا امارد الارض فارغة الى المالك

ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا ثمر به 2 وبعض الحقيقة
 وهذه اوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه افق بعض المتأخرين كصحة طرحة
 وانه احسن ولكن غني لغني بحواب الكتاب اتباعا لشيئا خاشعا كما في كذا وما لا بد
 من معرفة ان العلم انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والاقبل ان يحل وقيل لا يحل
 لانه تخصيص المالك بلا فائدة كافي لانه احدى وللمالك ان يبيع الغاصب قيمة بناء او يبيع
 امر بقلعه اي قائم في الارض لانه لا قيمة مقلوعا اذا الملعوق قيمة اكثر من القائم فان
 والاحقة صرفت في قلع الملعوق دون قائم كما في النهاية وطريق معرفة القيمة ان يقوم
 المالك ببناء وغرس ويقوم به احداهما حتى القلع فيضمن الغاصب كذا اذا
 كان قيمة الارض بدو عشرة دراهم ومعه حتى القلع خمسة عشر يعني المالك خمسة
 للغاصب يعلم الارض هو للمالك ان الغصب الارض به وروى عن محمد بن
 محمد ان الارض ان نقصت به اخذ المالك من قيمة النقصان لیسيل ان يبايعه
 الاشجار ويضمن قيمة الغاصب انما ذلك اذا اخذ الارض بقلعها كما في كذا
 وان حصر بالشديد او صغر الغاصب الثوب الابيض ضمنه اي ضمن الغاصب قيمة
 ذلك الثوب حال كونه ابيض كذا الى الغاصب او اخذه كذا في غيره ما زاد
 الصبغ فيه لان صبغ مال متقوم للغاصب والمالك ترك الثوب على حاله ولم يصبغ كذا
 ويسير ثوب ويقسم الثوب بينهما على قدرهما كما في كذا وان سود ذلك الثوب ضمنه اي
 ضمن المالك قيمة ابيض او اخذه ولا شيء عليه للغاصب وقالوا ان السواد كالحمرة
 في حكم الحماة فيضمن او يغرم وقيل ان كان ثوب حمارا دقيمة بالسواد فالجواب ما
 قالوا وان انتقص فاقال وقيل ان هذا الاختلاف زمان فاجاب على عادة بني امية
 وهما على طريق العباسية حكى ان هارون كره ثوبا ورأى يوسف في لون ثوبه ليس
 فقال احسن اللون ما كتب به كتاب الله فاحتج هارون وتبعه من بعده كافي
 وغيره وان بايع الغاصب المعصوب او اعتق ثم ضمن نفذ البيع اي بيع الغاصب
 لا العتق لان المالك الناقص يكتفي لنفاذ البيع لا العتق وفيه اشارة الى ان تضمن
 يوم كغصبه يوم ربع سواد في النفاذ وهو لم ينفذ الا فانه قيمة يوم كغصبه والى انه
 لو باع المشتري ايضا ثم ضمن المالك الغاصب لم ينفذ البيع الثاني ولا يخلو وقيل
 ينفذ ايضا لانه صار ملكا من وقت كغصبه كافي كذا وكذا وكذا وكذا
 متصلة كالسور الجبار ومنفصلة كالولد واللبس وكثير لا يضمن ان هلك اذا
 لا يربطها الغاصب عن يد المالك والاحسن ترك شرط اعتمادا على الاستثناء
 الا بالتقدي بان هلك فذبح او اكل او باع فلم او كمن اي يمنع الغاصب

المعصية

عن المالک بعد الطلب ای طلبه و غیر المسلم لا یضرب المسلم ان اهلک بالشر
او القاء الملح او الخمر او غیره فتعیر خلا فلو اهلک خمری یضرب و تمام فی الزنا
وقیه اشار بان اثم به وهذا اتخذها للتخیل فلو اتخذ للشر او کسب لم یأثم
کافی کواجر و خنزیره کذلک فلو اهلک مسلم او ذی خنزیر ذی ضمن و منافع
النصب لا تضمن ان اهلک احد و شرک فی بدنه و لو غضب عبد اجابا ذلک و لو غفل
ایا ما تم رده علی مالک لا یضمن و قد اشار بان لا یضمن ما یضمن و لا یضمن
لا یضمن بالطریق الاول کما اذا غضب ملک عبدا یا ما یضمن کما اذا غضب ملک
و یضمن من منافع غضب الوقت فانما تضمن و علیه یفتی کما فی العادی و ساری
من فتن الاجابة عصبیا و اعترض علی ذکره من الاصل اعتبارا فیما یصلح
فی السراجیه ان لو سکن دار مده لک استقلال وجب احوال و علیه یفتی
بخلاف غضب کمر یفتی فی من ماء و رطب اذا اشتد و المنصف سم
منقول من مستفیضات و غضب بطنه بالطنخ من ماء و عصب فانه یضمن قیمته ان
اهلکها و قال لا یضمن و قد اشار بان لا یضمن ان اهلک الماد و قد
قلید بالطنخ من من ایه و قد رواه اثنان کما فی الهدایة و المعرف ای جز
سلم او ذی بالک و سکون تعیین المرحلة و الزای و الغاء نوع الطیار
یتخذ اهل البین کما فی المغرب فی الظن ان اللهو کالمزمار و غیره و الحسن
العزف یفزع العین و سکون واحد المعانق الاله اللهو کالمزمار و غیره و الحسن
و کعود و المزمار و تطبل و کدف و نحوها فیجب عنده قیمه لا للهو ای قیمه العزف
من حیث انه حیث یختص منفعه به فی الجمله لا من حیث انه آلة لللهو و قال لا یضمن
و هذا الاختلاف فیما اذا فعل بلا احرالام و الا فلا یضمن بلا خلاف و قيل هذا
الخلافا فی تطبل و دف للهو و اما فیما للعرس فیضمن بلا خلاف کما فی الهدایة و غیر
و علی هذا الخلاف الفزد و شطرنج و یفتی بقوله لعن و کزمان کما فی الحاقان
و حیط و غیرهما و فی الزاویه ان لم یضمن فی قولهم بکسر دنان الخمر و خوابیه و غود
المفتی و فی بعضی ان الاختلاف فی الضمان دون اباحه اطلاق المعازف و من حل
قیمه عید و لو عاقلا فذهب لور یا ط سقیمه فزقت اوقع قنص طایر او اباحه
اصطبل و اباحه فذهب لا یضمن عندها خلافا لحد و عنه لو طار او ذهبت علی
العزض و الا فلا و قال کسوی لو کان عبدا فلام یضمن بالاتفاق و فی الکشف
لو امر عبدا بالاباق ضمن و من سعى و من الی سلطانا و لو غر جابر یضمن کسای
مطلقا و علیه یفتی کما فی کواجر و السمایه غرض بالیمه کما فی المودا و غیره حق

فلو کان یؤدی و لم یکنه دفعه الا بذلک لم یضمن کالمضروب اذا اشدک بالی سلطان
فاخذ منه مالاً لذلک و کذا اذا کان بنفسه و لا یمتنع بالامر بالمعروف کما فی
او قال و لو صاد قاصح حاکم ای جل صاحب الظالم یضرب الناس جزا فاعاله
فلو کان قد لا یؤزم جزا لم یضمن کما فی الحیط انه ای فلانا وجد او جمع ما
فقره السلطان او الحاکم لا یضمن عندهما یضمن عنده محمد لانه غیر منقطع و لو اشد
کما فی القاعی و علیه یفتی لکثرة کف و کما فی القاعه و غیره فلو مات من سعى افعه المظلم
و قد اخرج من ترکته و هو کسبی و لو کان عبدا لم یطالب به الا عند العتق و لو کتب علی
اسمی اهل بلده یا بسلطانا و دفع الی اعدائهم فاخذوا منهم دراهم فامطه علی کل من الثلاثة
فی کدینا و الا فیه و ذکر العبد کثیره ان لو اداننا باخذ مال غیره فامطه علی کل من الثلاثة
لان لا یضمن و عکذا فی کل موضع یكون الا حرقه یضرب کل من الجواهر و قد تکرر
ما فی الختم علی الضمان فلو کان فی **کتاب الرهن**
اورد بعد غضب لان فیه استیفاء فی الحال بخلاف الرهن هو اسم ما وضع وثیقته
کافی کفوات و معصده رهنه الشئ و قد قالوا الرهنه ای جعله رهنا و ارتهن منه
ای اخذه کما فی القاموس فالرهن مالک و المرتهن اخذ الرهن لکن فی اکثر الکتابه
لغة الجسوس شرعا جسما لا متوقفا حیوانا کان او جادا اعروضا او عقارا مذکرا
او مده و اکیلا او حوزة و فیه ان الجسوس الایم غیر شروط و له الواعیه
من الرهن او غیره باذنه او غضب منه الرهن لم یسلط و الا ان یجوز الرهن بالتقایا
کما فی الکرمه فینشکل بعد الا ان یعم و المتبادر ان یكون الجسوس علی وجه شرع
فلو اکره مالک ابد فی ایه لم یکن رهنا کما فی البکری فامطه علیه ذکر الاذن کما فی تطبل
فیه دهن ذی غمر عنه ذی یحق ای بسبب حق مالی و لو مجهولا و احترز به عن نحو النقص
و الحد و کسب یمن یمن اخذه منه ای استیفاء هذا الحق من ذلک المال و احترز به عما
یفسد کما یجوز و عن نحو الامانة و المدبر و ام الولد و المكاتب کذا لا یتنا و لو کان
اقل من کدین کالدین ای مثله و جب فی کلامه و لو حکما من نحو بدل الاحارة و الکفایة
و الحیایة و فی الکفایة اشارت الیه انما جاز بالیین کسبونه اما بنفسه ما یجب المثل
او البیعة کالمضرب و یفتی علی رسوم الشراء و المقبوض حکم بیه کفاسه و یمن
الخلع فی بدله و المهر فی بدله و غیره کما فی البیع قبل القبض فانه مضروب بالشئ کما
فی الکوفی و سبائی فمن الظن ان المناسب ترک الکفای و ان کلامه فی شرح ما یلا
نعم المناسب ترک حکم الی التعریف و هو عقد وثیقته لطرف الاستیفاء و یعتقد
الرهن بايجاب کرهتک بما لک علی من کدین او اخذ هذا الشئ رهنا به

ومقبول كادرنه سواء صدر من مسلم او كافرا وعبد او حبي او اميل فالقول دكي كالايجبا
 واليه مالى كثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يثبت من خلفه انه لا يرضى بدون القبول
 وذهب بعضهم الى انه شرط ضرورة الايجبا عليه لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا
 بالتسليم ويثبت من خلفه بلا قبول كافي الكرامة ومن الظن انه غير تام كقول الرب
 تبرعا وقبول فيه دكي لانه على هذا الخلاف كما مر ويلزم كرهى ان سلم المرحون
 فالقبض شرط الاذم فلا رهن ان يرجع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفي الأصل
 انه شرط الجواز وهو الصحيح كافي في الخير وفيه اشعار بان التخلية تكون كالمخرج به
 وفي الجواز اذا انقضا وقاعلي القبض كفي حال كون المرحون مجوزا منهم فقول من
 الجوز الجمع اي مجوعا غير متفرق كالمخرج على كثر كانه كذا لانه او معلوما يمكن جيازة
 فان كونه مجزوا لا يخل بقبضه كافي الاختصار ومستوفى فانه لم يصح ما كان كذا كرامة
 من رعا غير مشغول بجى الفركلا رهن والتخل المشغول بالذرع والتميز سميذا غير مشاع
 كافي النهاية والاختيار وعرضا او غير متصل ايضا لخلقه كانه حال التمر بالتميز كافي
 الكرامة ولا يضره الاستدراك على غير غيره وقدر من الزمان لو رهن دارا فزا
 جدا مشرك لم يصح كما لو اتصل جدارها متصل بجداره ترك الا اذا استثنى الجدار
 وقال نجا الأمانة ان الحايطة لو اشترك مع الرهن في العروة والسف والجدار كافي
 الزاوية والى ان اتصاف المرحون بهذه الصفة ليس بلازم عند العقد بل عند
 القبض فلو اتصل او اشتغل بغيره كان فاسدا باطلا وكذا لو كان شايضا
 بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخي فلو ارتفع الفاد عند القبض صايرجا
 لازما كافي الكرامة والتخلية دفع الموانع والتكليف من قبض تسليم في ظاهره واية
 وهو الصحيح كافي الهداية وغيره على ما يثبت ان التسليم لا يثبت في المنقول الا بال
 بالبراهم كافي الكرامة كافي السمع دون النكاح فانه واجب الاصل فلا يثبت
 فيه التخلية ومن المرحون ولو رهننا فاسدا رهننا هاهنا كافي في يده ولو انسخ
 العقد وعند الكرخي المقتضى بالرهن الناسد المانة كالمقروض بالباطل والاك
 اجم كافي في الخير باقل من قيمة اى قيمة كرهى عند القبض كافي الاختيار
 ومن كدين اى دين او قيمة اقل من قيمة او من كدين مرتبا فكله من تفصيله
 والمفضل الدين او لا وقيمة ثانيا والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الظاهر
 بالاقول كافي بعض كسنة وكذا ما في الكرامة ان الصلح الاقل لان من تبعية المدة
 لا تشاؤل النكحة الا ترى نحو افضل منها اقتضى ثانيا بخلاف الافضل منها
 فان الافضل صلح ان يكون بعضا منها لان المودة تناول المودة فانه قاي

فقره لم تشهد عن النجاة وتتم الحكم في طلاق المرحون ولا يخفى انه مشروط بال
 ولذا افرغ فقال فلو هلك كل الرهن في يده وهما اى كونه وكدين سواء اى شيا
 في المدة سقط دينه راسا لكسبنا وان كانت قيمة اى كرهى اكثر من كدين
 سقط فلم يرجع الى كرهى شيئا فالفضل امانة اى كان زايده على كدين من
 الرهن في يده كان امانة فلا يضمن بهلاكه وفي قيمة اقل من كدين سقط من
 دينه بقدره اى ذلك الاقل وجب المرحون الى كرهى بالفضل من دينه وفيه اشعار
 بان لو هلك بعض كرهى قسمه بين على الهالك والمجود فلو رهن دارا قيمة الف
 بالف فخرت في يده وقسم الف على قيمتها البناء وكوينة يوم قبض فاما احصا كسبنا
 وما احصا بكوينة بنى وقامه في الهادى ويحفظ الرهن وجوبا على المرحون كالمدة
 فيحفظ نفسه وبعضه عاكة كالوالد وكذا زوجة وكولده وعبد والامير كاهر وفيه اشعار
 بان المرحون يواخذ بما يواخذ به المودع ولذا قال وان تعدى المرحون في الرهن
 كالقراءة وكسب واللبس والركوب وكسبى والاختصاصم بلا اذن وكسفر ضمن كسب كل
 قيمة كالمغصب اى مثلها في بعض الرهن فلا يضمن ما زاد بل قيمة عليه يوم قبض
 في القمي والمثل في المثل الا اذا انقطع قيمة يوم الحضور وفيه اشارة الى انه حكم
 الانتفاع من الرهن بلا اذن له والما بلا اذن فيكره كافي في كسرات وغيره ولا يكره
 كافي المينة فلو اراد استئجار الاذن قال كذا انهم عن الانتفاع كان ما ذونا في
 مدة كرهى كافي الخزانة ولا يصح من المرحون وكودع فيها اى كرهى وكوينة
 رهن واجارة واعارة ولو عند عيال وايداع عند اجنبى وهذا الصحيح بما
 علمنا فانما كرهى كالايجبا ولا يصح في المودع بالفتح الاولى اى كرهى فيبيع
 فيه الاجارة والاعارة وكذا الابداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتامة في
 الهادى ولا يصح في المصادر الا لان اى الرهن والاجارة فيبيع الا فان وقد
 نظم الحكم فقال مودع الرهن فقامى داردور عاريت راوود وروى من
 رهن ومودع قابل ابن جار نيت بشوازه ركه فيه ابن سحنى
 ولا يبطل الرهن عقد الوكيل واحدا من الموقوف والاربعة لانه تعدى لانيافه عقد
 الرهن لكن يضمن بالهالك كاهر اى مثل زمان بعض وفيه اشعار بان لو
 عاد الى الوفاق عاد رهننا وبرأ عن ضمان كافي الهادى وجعل الخاتم
 بفتح التاء وكسرا في الخضر البنى او اليسرى بكسر الصاد وبالفتح الهمزة كسرى
 نقدى واستعمال الاحتفظ وفيه اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم له
 بعضى الا اذا كان من تحت الخاتمين كافي قاضى خان وجعله في اصبع اخرى

ابراهيم او سبابة او وسطى او بغير حفظ سواء كان الحيافظ حيا او امرأة
 وقال شيخنا انه تعالى منها فهي ضمانه وقامه في العادي ولا يخفى انه لو قال
 وجعل الخاتم في غير الحفظ لكان مغنيا عن سبابة واذا اطلب المرتهن دينه
 في بلد العقد امر المرتهن باحضار دينه ان لم يكن للدين مائة حمل بقية الا ان
 الا اذا وضع الرهن باقتضاها عند عدل في لا يومه وفيه اشارة بان لم يقدر
 على احضاره اصلا مع قيامه لم يورثه كافي الذخيرة فيسلم كل دينه عند احضاره
 ليعتق الحق ثم يسلم دينه وفيه من الى ان لو سلم بعض الدين لم يورث تسليم بعض
 الرهن كافي للهداية وكذا ان طلب دينه في غير بلد العقد امر باحضار دينه
 وقيل لا يورث ان لم يكن للدين مائة حمل اي ثقله ولا يخفى ان المونة ترفع مونة
 الحمل وفيه اشارة بان اذا كان له المونة امر الراهن على قضاء الدين ولم يورث احضار
 كفى ان طلب الراهن التحليف بحلف على الثبات ما هلك الرهن كافي الذخيرة وعليه
 اي المرتهن مؤن بضم الميم وفتح الهمزة جمع مونة حفظه اي ما يحتاج اليه في حفظ
 نفس الرهن كاجرة الحيافظ والبيت وما وى الغنم فلا يلزم من اشتراط على
 الراهن كافي الذخيرة وعلى الراهن وان لم يكن في الرهن فكل مؤن بتبقيته اي ما
 يحتاج اليه في نفس الرهن كالطعام ومشرب واللباس اجرة النظرة والرعي والحلف
 وسقى البستان وكري الارض وتبلغ الفخذ وجدة البر وغيره مما يصلى وعليه
 والخراج وجعل الابن بالقسم اي قوة زائدة من كزار ومداواة الجرح اي معالجته
 وعن الدواء واجرة الطبيب وجزاء الجناية منقسم ذلك بالخصص على المضمون
 اي ما دخل في ضمان من الرهن والامانة اي ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين
 بقيمة الرهن سواء فلو رهن العبد بالنفقة والنفقة النافذة فاقب فزده رجل من ميرة
 السخر فاجعل عليها نصفها وعلى هذا المداواة وقال شيخنا هذا اذا جرح
 عند المرتهن والا فاضل الراهن وقيل انه على المرتهن في حالين كافي الكرماني وما
 اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الخزانة
 ان الراهن اذا غاب فانفق المرتهن عليه شيئا بلا اذنه فهو قتل عالا اذا جعل
 القاضى ديناً على الراهن فجدد الاور بالانفاق لم يرض عليه عند اكثر المشايخ
 وعند انه لو انفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند ابو يوسف يرجع حاضر او غابا
 كافي الذخيرة لكن في قاضي خان انه لو كان حاضرا وجعل الا انفاق قاضيا
 به يرجع عليه وبه ينهى لا يصح ويبطل كافي المعطوفات
 على ان يكتفى غيره دهن مشاع ولو لم يقسم ومن شربك شيئا متا دنا

كرهن نصف الدار شيئا او طاردا كرهنها ثم كسخت في نصفها وانما يبطل
 لان هذه الشيوخ راجع اليه على الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء كما لا بداه وقد
 قالوا باستثناء الرهن من هذا المثل لانها لا تحتاج الى العقبين الا عند العقد بخلاف
 الرهن فان جردوا كسخت كما في الكرماني وغيره فمن الظن انه منقوض بالهبة ومن الجواب
 ان الطاردي غير باطل قابلا لايكون مالا او لا يكون المتقابل مضمونا فلو قضي ثابعا
 لم يدخل في ضمانه وعن محمد انه دخل في ضمانه ولو قبض من غير ما يمكن دهننا بالاجرة البعده
 وانما لم يرجع بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا وقبض
 من غير ما جازوا والفاسد عند الباطل ويستثنى ما كان الراهن اثنين فانه لو كان
 على رجلين دين على كل على حدة فزدها بغير اشارة كما بينهما جميع حقه دهننا واخذ
 ولا رهن كل نصيبه من العبد لم يجر كافي الذخيرة ولا يصح رهن عمره على كل دونه ان يخل
 ولا رهن ذرع ارض وغلها ووزن اي ارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصبعه
 جاز لانه يدخل في الارض في الرهن وذلك معلوم معين والى انه لا فصل احد على الارض
 وسلم اليه منفصلا او امر المرتهن بالفضل جاز والى انه لو رهن الارض بدون التخيلا
 وهذا رواية ولم يجر في ظاهر الرواية والى انه لو رهن بناء الارض لم يجر كافي الذخيرة
 ولا يصح رهن الحرم فزده اي المبرور ام كوله والكاتب ولا يصح بالامانات اي بماله
 امانة منها كالدابة والكمارة والمستاجر وشقة وما لا المضاربة وشركة والبضاعة
 حتى لو ادع زيد عن عمرو دينه واخذ زيد من عمرو دهننا لم يجر وفيه اشارة بان لو رهن
 برد العارية او بدل الاجارة دهننا جاز كما في النظم ولا يصح بعين مضمونة بغيرها من الثمن
 وغيره مثل المبيع في يد البائع حتى لو اشترى عينا ولم يتقبض فاقض من البائع دهننا
 كما ان باطلا ولذا المبيع البائع بشئ بطل الرهن وقال شيخ الاسلام انه فاسد
 لان بيعه وكسخت مال متقوم والفاسد يبيع بالبيع في الاحكام كافي الكرماني وذكر في
 المبطل انه جاز الرهن فيض بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين كونه اخذ الفقهاء
 البردعي وابوالليث وغيره كفتوى كافي الكرماني وغيره ولا يصح ويبطل بمقابل العتصاف
 بالنفس كوما دونها حتى لو كان لرجل على رجل دم عند فزده القابل به دهننا لم يجر
 وكذا اذا جرح رجل رجلا جرحه فزاد خصاص فزده على الجرح به لانه لا يمكن الاستيناف
 من الرهن وفيه اشارة بان اذا قتل رجل عمره ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل
 رجلا خطأ فقتل القاضى على عاقلة بالدية فاخذ الولي بالدية دهننا جاز وكذا
 اذا جرح جرحا لا يستطاع فيه العتصاف فقتل القاضى بالارش للمجروح فزده
 دهننا جاز كما في النظم وصح بعين مضمونة بنفسه وهي ما يضمن عند الرهن بالبشر

في المثلث او بالقيمة في المثلث كالمغصوب وبديل الخلف والطلاء والكتابة وغيره ^{التمصيل}
 ما في الملبوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كما في الذخيرة وصحح بالدين
 كما لو كان ذلك الدين موعودا بان رهن شيئا ليقوم به المرتهن كذا في عشرة
 دراهم وانما قيده لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا في الدين من الروايتين على ان
 يرون عليه القيمة وعن محمد انه لم يستحق اقل من درهمين على شيئين انه يقو به
 كما في المينة لكن في الكبرى انه قول الطرفين فركبه بغير صنف بغير الرأى واللام
 او كونه اسم من الرهناك في يد المرتهن عليه اي المرتهن خبره كما بما وعد من المسمى
 كعشرة دراهم وهذا اذا كان المسمى له بالقيمة او اقل اما اذا كان اكثر من
 القيمة فهو ضامن لها كما في الكفاية وغيره وانما اطلق تابعا للرهبانية وغيره
 فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف لان لا نام ذلك ولو سلم لان ما يعتد
 كما لا يخفى على اختلف هذا الكتاب واعلم انه كسبي فقال المرتهن لا يكتفيك فابعدت
 رهنه حتى اثبت الكفاية فثبت ذلك الرهن كان عياله اقل من الرهن ومن المسمى كافي الذخيرة
 وغيره وصحح الرهن برأس المال المسلم وعلى كصرفه قبل الافتراق ولم يصح عنده زرع
 لانه استبدل ورد بان الاستبدال اخذ صورة مسمى والاستبدال في الرهن اخذ
 معنى فان كعبه امانة والمضيق هو المالمية وصح بمقابله المسلم فيه قبل الافتراق
 وبعده ومن زوفيه روايتان فان هلكت رهن رأس المال وثمن كصرف ومن الظن
 ان كعبه رهن المسلم فيه قابلي بها ابتلى فان ما بعده كلامه في الشرح
 نادى على صوت على بطلان في المجلس اي قبل الافتراق فقد اخذ الرهن به وفيه
 اشعار بان قيمة الرهن مساوية لرأس المال وثمن كصرف او اكثر فان كانت
 اقل لم يصح الا بقره كما اشار به فقال وان افتراقا اي المتباينة تفرق بالبدل
 قبل ان يعطى رأس المال وثمن كصرف وقبل هلكت للرهن بطلان الرهن كصرف
 لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن لم يصرفا بغيره لانه لا يملكه الا بالرهناك وانما
 لم يترك حكم رهن المسلم فيه وهو مستوفى حقيقة لانه يعلم من حكم الرهن بخلاف حكم
 اخويه ويتم الرهن ويلزم بقبضه عند غير المرتهن وفيه اشعار بان شرط كون
 العدل عاقلا بالغ لانه القادر على القبض كما في الحنفية شرط باتفاق المتعاقدين
 في العقد وجننه اي كونه عنده اي كونه ولا اخذ اي اخذ الرهن لاحدهما
 اي الراهن والمرتهن منه اي العدل وفيه رخص الى انه لو لم يشرط الوضعية فهو
 جاز اخذه كما اثير اليه في الاختيار والى انه لو دفعه لعدل الى احدهما لم يصح
 لكنه ضامن من القيمة فدفع القيمة الى عدل او لانه ضامن كافي الذخيرة وهكذا

اي كونه معه اي كونه سواء كان في يده او يد امرأة او ولده او خادما
 اجبره هلكت رهن لانه كالمرتهن فان وكل الراهن العدل اخذه من نحو
 المرتهن ببيعته اي ببيع رهنه مطلقا او عند انتهاء اجل الدين صح ذلك لو قيل
 بالبيع مطلقا او عند حلول اجله شرعا على ترتيب اللقب كما في قاضي خان وغيره
 فان تخصيص بالحلول من كلف وفيه رخص الى ان تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن
 بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافي دوام الحبس كافي المينة والى انه لو وكل غيره
 فجاز بعد بلوغه لم يصح وحده عنده خلافا لها واعلم ان العدل اذا لم يقبض الرهن
 حتى حل الدين بطل الرهن كافي قاضي خان فان شرط هذا التوكيل في عقد الرهن
 لم ينزل الوكيل لانه من تواجبه العقد بالعزل اي عزل الراهن فبقى ميبقا العقد وفيه
 رخص الى انه لم ينزل بعزل المرتهن لانه لم يملكه كافي الرهانية والى ان الراهن
 لم يعزل بل ارضاء المرتهن واذ اختلفا والى انه لو وكل بعد الرهن بعزل بالعدل
 وهذا ظاهر كرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم ينزل كافي الذخيرة لكن يصح
 انه انزل بالعزل كافي قاضي خان وله ينزل هذا الوكيل موت احد من الرهن
 او غيره وفيه اشعار بان لو وكل بعد رهن ومات كره الرهن انزل على اقل البعض
 ولم ينزل عنه غيرهم كافي المصنفات الا بعث الوكيل فانه رهن الوكالة فلا يقوم واره
 مقامه عن ابي يوسف ان حبيبه يقوم مقامه وهذا خلاف جواب خلافا لابي يعقوب
 اشعار ببقاء رهنه فاجبر الراهن على البيع كافي الذخيرة فان حل الاجل و
 الراهن او واره بعد موته غايب والى الوكيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق
 الوكيل على بيعه اجماع القاضى اياها حتى باع فان ابي بعده باع القاضى
 عندهم وقيل لم يبيعه عنده كما في الكرامة وفيه رخص الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل
 بل اجبر هو فان ابي باع القاضى عندهم او يوسع عنده والى انه لو وكل بعد
 الرهن لم يجبر الوكيل كذا ذكر الكرخي وروى عن ابي يوسف وكيفية انه يجبر كما في الذخيرة
 كوكيل المدعى عليه بالتمسك المدعى بالخصومة اي جوابا كدعوى غايب موكل واما
 اي ابي الوكيل الخصومة فانه يجبر الوكيل على الخصومة لئلا يبطل حقه واذ ابا
 الرهن العدل الوكيل بالبيع فالتمس رهن وان لم يقبضه لقيام مقامه بالبيع فذلك
 اي التمس في يد كعدل كرهلك اي كرهن في يد المرتهن فيسقط من الدين بقدر
 التمس وفيه اشعار بان جاز ان يبيع الرهن بكل من الجور وان كان الدين منقطة
 كما في الذخيرة وقف على اجازة المرتهن وعن ابي يوسف
 نفذ بيع الراهن بلا اذن المرتهن رهنه كما وقف على اجازة الراهن

بيع المرزهن كرهني فان اجاز جاز والافلا وله ان يبطله ويميده دهنه ولو
في المشتري قبل الاجارة لم يحز الاجارة بعده وللرهني ان يضمن اشياء
وتعام في شرح الحماوي ان اجاز مرتهن البيع او قضي الراهن دينه
اي كراهي ومن علق انه للرهني او المرزهن فانه الاقرب نفعه البيع فلا ضرورة
الى عقد جديد فيملك كالحق وقيل لكافاه اكسب بغيره حتى اية حينة انه
يحجز الى عقد اخر كما في الذخيرة وفي موضعين المبطل ان يبيعها في ذوقها
وفي اخر باطل ودول لكل الموقوف وتعام في الزاوية وفيه شمار يابا لوباعه
بلا اذنه من اجل ثم من اخر فاجاز بيع الاخر نفعه الاخر كما في الزاوية وصار ذلك
في ظاهره رواية لان كبدل حكم البطل حتى يابا يوف انه لا يصير رهنا الا اذا
للرهني عند الاجارة ضرورة المثل رهنا وكسبي الاول كما في الذخيرة وان
يحجز المرزهن المبيع ويمنع لا ينفخ في القول المصحح لان نفعه الجس لا غير فمقي موقفا
وينفخ في رواية ان سمانة كنفه الفضل حتى استنفك الراهن فلا سبيل للثبوت عليه
واذا كان موقفا فاحضر المشتري الى ملك الراهن فيسلم المبيع او دفع المشتري
هذه الحادثة الى القاضي لينفخ البيع وفيه شمار بان الراهن اذا تصرف في كرهن بلا اذنه
تصرفا يقبل الفسخ لم يجر ذلك تصرف في حق المرزهن احلا ولم يبطل حقه في الجس لاجل
فرضا كرهن كالمبيع والاجارة والكتابة وكهنة وكصدقة والاقرار فان تصرفه
لا يقبل فسخ نفعه بطل الرهن وكسبي شمار فقال ومجر بلا اذن المرزهن اعتاقه
اي الراهن موكدا كان او موكرا وتديمر واستيلاده رهنه فان فعله
اي فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونه غنيا فني اي فهو في صورة
دينه حالا في الحال سواء كان حالا في الحال او موكرا ثم حل اخذ من الناعل لهما
الدين ولو جبر لان اجله قد انقضى ولا يعمد القيمة لانه يقع مقاصد بقدر كرهن
فلا فائدة فيه الا اذا كان كرهن من خلاف جنس راجبته بالدين كما في الحاق
وفي دينه المرحل فليست فني لم يقبل وموجلا اخذ منه قيمته اي كرهن لانه قد فني
حق المرزهن حال كونه رهنا عنده ولا ضرورة الى فقهه يكون كاخذ الى محل احله
وفما للفرق فقبضه راجا اذا كانت من جنس حقه والمحل بذكر الحاء فان جفنا
عكسور وان فعلها خيرا او في مافي بعض نسخ نسخة موكدا فني صورة موقوف
اي الاعتاق سمي في الاقل من هذه الثلاثة من قيمته اي قيمة العبد بولها
ويود كرهن ومن الدين اي سمي للمرزهن العبد لتفصيل القتيق عمده او كسبي
عندهما في الاقل من هذه الثلاثة وقضي بالدين سواء كان حالا او موكرا

الا اذا كان جنس حقه جنس ورجع اذا كان من خلاف جنسه ورجع للمرزهن على الراهن
ببقية دينه ان فضل على السمانة كما في الذخيرة وشرح الحماوي في غيره من التفصيلات
ان كانت قيمة اقل من كرهن سمي فيها وان كان كرهن اقل سمي فيه ورجع العبد
باسمى على سيد الراهن ان سمي حادا غنيا وان فعلا موكدا في اخيه الى الحق
من تدبيره واستيلا وسى ذلك المدير المستولدة في كل الدين سواء كان حالا او موكرا
لان كسبهما مال للمولى بخلاف الموقوف ولذا لا يزداد على قيمته وقيل ان كان موكرا
المدير في جميع القيمة وجبها رهنا كانه ولا يرجع للمدير المستولدة على سيده
غنيا لانه مال والافلا اي الراهن رهنه كاعتاقه اياه غنيا فني دينه حالا
اخذ وموجلا قيمته رهنا الى اجله ولا ضرورة الى فيه غنيا كاحالة السمانة عليه
واجبى لاراهن ولا مرزهن ولا حاله ائتمنه اي الاجني ضمنه اي الاجني مرتهن قيمة
يوم تلكه وكان الضمان رهنا معه اي المرزهن فلو كان الدين العاقبة الراهن
فالقيمة الاجني وقيمة ضمانه غني ضمانه وصارت رهنا وسقط من كرهن ضمانه
كان رها هلك باقة ورجع اعادة مرتهن راحنه او اعادة احدهما باذن صاحبه
اجنيا سقط من المرزهن ضمانه اي كرهن فلو هلك في يد المستعير هلك غير شيء ولا
يسقط شيء من كرهن وكل منهما اي الراهن والمرزهن ان يردده اي الراهن المعاد من
الاجني حال كونه رهنا لان تحمل حقا والاصل في ذلك ان ضمانه ينفذ به بالعادة
ولا يرتفع عقد الرهن وان مات كراهي المستعير من المرزهن قبل سماعه اي الراهن
المعاد الى المرزهن فالمرزهن ائتمن بالرهني من ساير ضمانه اي الراهن لبقاء
المعقد فلا يكون الرهن بينهم والرهني مع كرهن وهو مشترك بين المديون والدين
المراد وانما خص الاعادة اذ يد الاجارة وكرهن تبطل عقد الرهن وينبغي ان
يذكر الوديعة او حكم الحكم الاعادة كما في الذخيرة ومرتهن اذن من قبل الراهن
باستعمال رهنه الى هلك الرهن قبل عمله او بعد ضمن المرزهن كالرهن لبقاء
الرهن وان هلك حكم عمله بلا تعدل يعني لانه يد العارة حتى لا يسقط شيء من
وكذلك لو قتل المرزهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القواة لم يضمن
وبعد كرهن ضمن لانه عاد رهنا وفيه شمار بان كرهن تبطل بغير اذنه فهلك حال
الاستعمال ضمن وكضمانه كما في الذخيرة ولو ابايح سمي الدار المرزهن فوقع
لكننا ماخلل ورجع بغيره لم يسقط شيء من كرهن لانه صار بالاباحة عارية ولو
له اكل من البستان او لبن ثشاة فلا بأس به ان لم يكن مشدوطا وان صار
قرضا فيه منفعة فيكون ربا كما في الجواهر ومع استمارة شيء ليهن ذلك الشيء

بد من له فان اطلق المبيع المأذون اراد الراهن رهنه عن قيد او قيد بقيد
 يجرى المطلق او القيد عليه اي لا يطلق او يقتيد فان اطلق فللمرتهن ان يجره
 باجتناب او قدر او مرتهن او مكان شاء وان قيد بواحدة منها لم يخالف اذا
 يكون او اجنبي اسلم من جنس اخر وكذا البواقي فان خالف الراهن المستعير في قيد
 وحك المبيع رهنه هو القيد بتمام المستعير لتقديره بالتسليم او المرتهن ببعض
 في رهن المرتهن بالدين وكفها على الراهن وفي الاولى ملك الراهن المأذون
 يترب عليه احكام الرهن في رواية ابي سماعة لنا في الملك عن رهن فان لم اقل
 رهن من جنس اخر لان رهنه بالتسليم فملك قبل الرهن وينت عليه في ظاهر
 الرواية لبثت الملك بالتعا على قبل الرهن لانه ضمن بالتسليم لا تسليم الا ترى
 انه لو قبض مالان وعطى به ثبوت بيع بالتعا وان ناف التسلية عن العقد
 بالقول كافي الكبر وان وافق المستعير بما قيد به المبيع وحلك وصار ذم
 فقد روي او فاه اي فقه ضمن المستعير مقداد روي ادى هذه القدر منه اي
 ذلك المأذون فان كان قيمة مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل
 على الراهن للمرتهن بقية الدين ولا يمنع المرتهن عن دفع رهنه المأذون
 فانه يجبر على دفعه اذا قضى المبيع دينه اي المرتهن ولو بغير رضاه لان المبيع
 حتى القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضاء دينه فان المرتهن ان
 يمنع عن دفع رهنه ولا ضرورة الى قوله وفكره وتخليص ملكه عن
 ومن الظن الحمل على عدم امتناع قبول الدين فان ما بعده من قضاء الدين
 عنه الا اذا حمل على المجاز ورجع المبيع بما قضى الى المرتهن على الراهن المستعير
 لانه فخلص غير متبرع كما هو المشهور لكن في قاضي خان انه لا يرجع اليه بقيمة المأذون
 حتى لو كانت قيمة المأذون رهنه بالدين باذن المير وقضاهما المير لم يرجع الا
 بالالف ولو حلك المأذون مع الراهن اي في يده قبل رهنه او بعد فله لا يجني
 الراهن لانه لو استوفى الدين منه وجناية الراهن على الرهن اي فعل محرم
 صدر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه معصية اي من الراهن رهنه
 والضم الرهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالاجنبي في الضمان وجناية المرتهن
 على الرهن تسقط من دينه بقدرها من استقاط اي تسقط تلك الجناية
 بقدره من دين له حال هو دأره او دنايه فالاضافة للعهد فان كان الدين
 غير ما كالمير لم يسقط شيئا منه وكان كدين على الراهن وجناية على المرتهن كونه
 لو اعوز عنه يسقط نصف دينه عنده كما في الخاصة وجناية الراهن عليها اي

اي فعل محرم من الرهن او المرتهن عمدا او خطأ او على نية بما وجب كقوله
 او كدفعه بان قتله خطأ او شبهه عمدا او الرهن عني او مجنون على المأذون
 هدر اي ساقط عن درجة الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف
 فيه لانه جناية المأذون على المالك وكذا بالنسبة الى المرتهن لان النظر عن
 الجناية واجب عليه فلا فائدة في وجوب الضمان وعنده ان كان القيمة اكثر
 من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نية فعهده هدر لما مر واما عهدها
 فقهره لانه يفيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو ابطال المرتهن
 الجناية فهو رهن بحاله وفيه ثبوت الى ان الرهن لو قبل الراهن او المرتهن
 او الاجنبي يقتضي لانه في حق كرم وبطل الرهن والى ان جناية على له على
 مال غيره كالاجنبي وتما في المأذون او نداء الرهن اي زيادة المتلوة من المأذون
 كالولد والدين وكصفه وكوبر وكعقود الارش والشر وقوائم الخلفاء رهن
 كالمير فغير المستولن كالكبير الرهنه وكصدقة ليس رهنه في الاول والثاني
 فللمرتهن ان ياخذ رهنه من المرتهن لكن التما يخالف المأذون انه ان حلك فبرهك بلا
 تسقط شي من كدين الا الارش فانه اذا حلك سقط من كدين ما باذنه لانه
 يدل جناية فقام مقام المير وان حلك المير وبقي المأذون ولو حلك كما اذا حلك
 الراهن او المرتهن او اجنبي من التما بالاذن فانه لم يسقط حصته ما اكل منه
 فيرجو به على كرهه وكذا اذا حلك المأذون بعد الاكل فانه قسر كدين على قيمتها ورجع
 على الراهن بقيمة ما اكل الكافر في شرح كطامي فك التما بقط اي كذا وكيفية
 انه يقتسم كدين على قيمته اي التما يوم الفك لا قبله وعلى قيمة المير يوم قبض
 لا بعده وتسقط حصته المأذون من كدين فاذا اولدت الحارثة المأذون بان
 ولد اقيمة كل الفصار رهنه فلم يوفقه منه بلا رضاه ولو حلك الفك الا ان
 ولو حلكت الفك الولد تحسماته كما لو نقص قيمته ولو نقص قيمة الولد حتى تغير
 الى حسماته مثلا افككت الام بثلاثي كدين والولد بثلاثة ولو صار قيمة الولد الفين
 افكك بثلاثي الدين والام بثلاثة فرجع المرتهن على الراهن بثلاثي الف في هذه
 الصورة على هذا البواقي وتبديل الرهن برهن اخر يصح كما اذا رهن الراهن
 عبدا بالف درهم ثم جاء بجارية وقال فذا مكان العبد فرد مرتهن العبد
 اليه فانما نصير رهنه وان لم يقبضه فله حلك الثاني بعد رد الاول حلك
 امانة وقيل باسقاط القبض لان يد المرتهن على الثاني يد امانة فلا يبرئ
 عن يد ضمان كافي الهداية وهو المختار عند قاضي خان على ان اقامة شئ

تمام غيره انما يكون اذا زال الاول من مكانه فبقى رهننا ما قبض غايته ما في الباب
 ان يجبر فسخا في ضمن اقامة الثاني مقامه وتماه في الكبراني والزيادة التي تسمى
 بزيادة قفيرة احتراز عن تعينه كالمائة في اي كمين يصح قبل قضاء كمين لا بعد
 فسخا لا اهل والزيادة مجوس بن عند المرتين فتقبل الدين على فسخها يوم القبض
 وان زادت بعده فلو رهن عبد امانة ثم عبد كان قيمته امانة فذلك اهلها
 سقط غرضنا منه والزيادة في الدين لا تقع عند الطرفين وزفر خلافا له
 والاول احتيا في فاذا رهن عبد امانة بغير حقيقة ما تان ثم اخذ منه امانة على
 يكون العبد رهننا بالأمين ثم مات فاذا سقط الدين الاول والفضل من العبد
 امانة وبقي الدين الثاني بلا رهن عندهم والاعنة فقط بموت الرهنان جميعا
 ولو هلك الرهن في يد المرتين بلا تعدد كما منعه عن الراهن بعد امانة او الراء
 اي ابرأ المرتين الراهن من الدين بان يقول ابرأت ذمتك منه هلك الرهن بل يبي
 من الضمان لانه امانة والتماس ان يضمن كما قال ذفر لا يترك بلا شيء ضمن المرتين
 لو هلك الرهن في يده بغير قبض اي قبض المرتين الدين من الراهن او غيره يبرعا
 او هلك الرهن بغير قبض اي صلح المرتين به الراهن عن كمين على عين او بعد
 الحوالة اي حوالة الراهن المرتين بالدين على جبل سواء كان للراهن عليه دين
 ام لا فانه ضمن قياسا واحتيا لانه وجود الدين بخلاف الراء ولذا لو
 ابرأ رب كمين المديون بعد الاداء كان له ان يسره كما في الهداية و
 شروحا وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتين بعد الحوالة كما
 في موضع من الزيادات وفي موضع اخر من ليس فيه المرتين في هذه الصورة
 ما قبض من كمين وبدل العلم بتبطل الحوالة بالهلاك لمصلحة الاستيفاء كما
 في النظم وغيره وفيه اشعار بان الدين ليس بالكثير من قيمة الرهن والاضمني
 ان لا تبطل الحوالة فيما زاد عليه لان الاستيفاء فلكم لم يحقق والى النص
 لا يبطل وكذا ضمن لو رهن جبل من افرع اباي والى التدعيم ثم تصادقا
 اي توافق الراهن والمرتين على ان لا دين له عليه ثم هلك الرهن في يد المرتين
 هلك حال كونه محموتا بالدين الموجود لتوهم الثبوت بتدعيمهما بعد التصديق
 فباخذ كراهن من المرتين على ما قال بعض المشايخ وقد نص محمد في الحوالة
 امانة واليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو كسب على ما قال السجستاني
 كما في الكفاية وقالوا لا خلاف فيه كما في ضمان والاسم ترك العاطف في
 الذخيرة وغيره انهما اذا تصادقا بعد هلاك الرهن فهو مضمون وفي تاضي فانه

لواد رهن عند ان عبد بكر حنطة فمات كعبد ثم ظهر ان الكرم لم يكن على الراهن كانه
 الكرم على المرتين لان الكرم كان عليه في عطا حود وجود الدين من حيث الظاهر يعني
 لصحة الرهن فيرجع على المرتين بالكرم لا بقيمة في باب حسن المخرج **كتاب الكفالة**
 او رد بعد كونه لان الطالب ليس ذا ايد للوثيقة هنا حتى لو ان الضم الرهنان معصم
 كفل كطلب وضرب وعلم وكرم كما في القاموس ويعدى الى المغلول الثاني في الاول
 بالباء فالكفول بالدين ثم بعدى فيعقر للمدبون وكلاهما المدبوث في الكفالة
 بالنفس كما قال العلامة النسي وذكر السجستاني ان لا يطلق عليه الا الكفول به
 وباللام للدين ويقال له الطالب وللضامن الكفيل ولو امرأة كما في الموز غير
 وشريعة هم ذمة اي نفس كجبل الى ذمة اخرى اصيل والذمة لغة العهد
 وشرا على عهد جوي منه وبين الله في يوم الميثاق او وصفها ربه الالف
 مكلفا فالذمة كالسبب والعقل كالشرط ثم استلزم على القولين للنفس والذات
 بعلاقة الجسدية والحلول فقوله وجب في ذمة اي على نفسه وتماه في الاصول
 في المطالبة اي اشتراك كل من الكفيل والاصل في جواز طلب الكفيل لنفسه
 او دينا او عينا واجبة التسليم كالمفوض والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة
 الدين على الكفيل الا ان الركيل مطالب بالثمن وهو على الموكل لا غير وفيه اشار
 الى انه يشترط ان يكون الكفيل مكلفا فلا يصح ان يكون عبدا وعبد مكلف في الخراج
 والى انه قبل شروع لكن الكفالة اولى فان الاكثر ان يكون اولى مائة او مائة
 ندانة واخره غرامة فذلك بالسلافة كما في الخراج ولا يخفى انه تعريف بالكلمة فالجاء
 عقد وثيقة الطرف لا ارضا في الكفالة بالدين ضمن ذمة الى اقرى في الدين و
 الاستيفاء من ادها كالتصايب غاصب الغاصب على اهل اليه بعض الشايخ كونه
 دين دينين وهو غير معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه كدين وصحة الرابة
 من الكفيل للضرورة وهو اي كقول الاول الاصح اي من اثنى كما في الهداية
 وهو كجس في الاختيار وغيره كما ذكرنا ومن الظن انه يجعل الدين دينين وهو
 قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والمكتمل والمتمتع
 الى الاخر والدين فعل واجب في الذمة هو رهننا فذلك بدل لا على شيء كما في الكفاية
 وغيره وهي اما ملتبسة بالنفس اي نفس اصيل فهي ضمان للاصل الا ان كل
 مصدر بعدى بحرف جاز ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في
 اليك المصير ويقال كفلت بالنفس وبالمال كما في الموز وتنفع هذه الكفالة
 بكفلت اي نحو كفلت زيد العرو وبفسه اي زيد وفيه اشعار بان تنفع

لا يمكن الاستدلال بالتقديم وان كثر رجل بنفسه اي المديون بالكلية على انه
اي الكفيل ان لم يواف اي ان يات الكفيل للكفول به اي الكفول عنه فالمرافعة
عدي المص الى المفعول الثاني بالياء على ما هو القياس عند البعض عند المذكرة
فرا السلام وقاضي خان في شرح جامع فغلبه المال المعلوم ويحمل وجوب اخ
المال الذي لا عليه لكنه مجهول ثبت باقرا والكفيل او بيته المكفول له ومائة درهم
مثلا سواء اقر الكفيل ان يدين او لا ومائة سوى كره ومائة على فرائض
الاربعة الكفالة عند الشيخين خلافا لغيره وقام في كسب وغيره مع ذلك
الكفالة ان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لا تقع لان
سب لوجوب المال وتعلق بالاحصاء بنا فيه الا انه ترك القياس بالتعال
فان لم يسلم الكفيل نفس المكفول به الى المكفول له عند ضمن الكفيل بالمال
ولم يبرأ من الكفالة بالنفس سواء ادى المال او لا لان وقت مطلقه غير
مقيمة باداء المال كافي لحيط وغيره في الظن انه يدبر بالاداء فان مات
المكفول عنه في هذه الصورة قبل انقضاء العدة ضمن المال فاحذر من تركه
لتحقق شرط وانما ذكر هذه الشرطية رد كما توضح انه لم يعمي لان الكفالة
تبطل بموته كافي كافي فليس شرطية السابقة يعني غير الكافل وفيه اشعار بان
لومات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك لانه اخذ من تركه
كافي الزاوية وهي الكفالة بالمال اي بنفس المال ويجعل يتعلق به كاحصاء
الامانات ونحوه واما المصلحة الخلق فيصح الكفالة بالنفس والمال معا كما مر
وفي اشعار بان يكفل المسلم عن الكفيل الذي ياتح للذي وهذا اذا كان محررا
والا لم يصح كما في الهادي فيصح الكفالة بالمال ككفالة بحسنة اي حاله نحو
كفلت بمانه على فلان او مضافة نحو كفلت بما بايعت احدا منهم وان جعل الكفيلة
جرهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تقع وفرد من ان تبطل
لجراه المكفول له وعنه رسالة او مضافة وهي تبطل لجراه المكفول عنه في المضاف
والى ان جراهها غير مضافة في الكفالة بالنفس هي على هذا التفصيل ايضا الكل
في الزاوية اذ اصح دينه اى لم يقط من المتعاقدين الا بالاداء او الامراء كما
في شروع الهداية وغيره لم يخرج عنه عن البيع بشرط الجاه فانه سقط بالفسخ
وكذا بدل الكتابة فانه سقط بالفسخ كما في الكسب في النظم انما يقع بعد
الكتابة ويشكل بين مئة مفسس فانه صح ولم يقع الكفالة به كما ياتي فالحسن ان
يزاد او بالموت ونظير متعلق بنبوة فيصح بوجه الكسب ولا يلزم ان الكفالة

لم يصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة بالاعيان المضبوقة تصح وفي اشعار بان الكفالة
بالنفس تصح بدون الدين كما مر نحو كفلت بما وجب لك عليه من مال فالكفول به
مجهول وفيه اشعار بان لو قال بما اقرته لك فلان فهو على ثمن مات فاقربان شي
فهو كفيل وذافي تركته كافي قاضي خان او كفلت بما يدركك اي يلتزمك في هذا البيع
من خان كدرك وهو ضمان الحق عند احتقاق ببيع كافي الارزكي او ضمان المبيع ان لم يمت
اقت كافي كدرك في فالكفول به مجهول لاحتمال الاحتقاق الكل وبعض فيضمن الكفيل
الكل وبعض والدرك بالثبوت افضح من السكون او يصح وان علق الكفالة بالمال بشرط
ملايم اى لو كره جبرا بان كان استيفاء الكفول به او قدره او وجوبه نحو ان جاء
المكفول عنه او غاب المكفول به او ما بايعت انت فلانا اي ان يمت شيئا من فلان
فكشروطية كما بعد وفيه رمز الى ان كلمة لزمه قليلا او كثيرا مرة او مرارا بخلاف
لو قال اذ بايعت شيئا فانه على مرة كافي الخزانة وفي ذكر فلان اشعار بما مر من
وجوب معلومية المكفول عنه في المضافة فان فلانا على لانا ككافة او ما ذاب
اي ثبت او وجب من الذوب لك عليه اي فلان او ما غضبك فلان فعلى وجب
وانما لم يصرح بالمجهول اشارة الى ان الكفالة بالنفس كما يكون رسالة تكون مضافة
كافي قاضي خان والتقدير تسليم ما وجب عليه او تسليم من وجب ذلك عليه واجب على
وفيه اشعار بان الكسب لو لم يكن ملايا نفع الكفالة وكيفية ابقوله وان علق
الكفالة بمجرد شرط اى بشرط الجود عن الملاية فلا يصح الشرط وبطل ويصح
الكفالة كما في الكافي وغيره فلا يصح فيه كماله ويكون ان يقال ان المعنى لا يصح
تلك الكفالة كما في التبعة وحضرات كان هبت البيع فتسلم الى الوفاء على
كما قرئ في الاصلية مختصة بالكفالة بالمال كالفن وان كفل بالكلية من مال
مجهول ضمن ما قامت به من قدره ببينة وان لم يصح بينة فالقول بالكفيل
فيما يعترف به مع الخلاف على العلم كافي قاضي خان وغيره وانما كلف على شيئا
في فعل الغير اذ ارجع الى ما يلزم الحالف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما مر
لان ذلك كفيل بشيئ الزايد وهو فعل الاصيل حقيقة وصدق الاصيل في
القدر كذا يد على حق نفسه اذا اخبر به فانه انشأ معنى فقط ولم يصدق
على الكفيل ولم يطالب الطالب عنه ذلك كذا يد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالغ
قال الطالب بالوفين وصدق الاصيل في ذلك لم يلزمه على الكفيل الا الاصل الا اذا
ظهر انه معاند في ذلك فيلزم الاصلان على ما قال الامام كسبي ولا تلغى
بما طعن في هذا المعام من الاطباء في الكلام فان ما ذكرناه هو مراد الكفالة وكسب

اذ طالب الدين المكفول له احد ما اى لا يسلو والكفيل فله اى كذا من مطالبه
لان له مطالبه الحمل بخلاف تضمنين احد الغاصبين اذ تضمنين عليك وتصح الكفالة
بالنفس والمال باعرا لا يسلو بالكفالة وبلا امره سواء كان بخطاب المكفول له
او اجنبى كما قال انكفول منقولان او بما له الى اولئان فقال كفلت فان امر الاصيل
وقت العقد بالكفالة بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما فى الهادي رجع الكفيل
عليه اى لا يسلو بكفيل جوادا كان او ذوقا فلو كفل بجواد وقبل الطالب منه الزيد
فانه رجع عليه بجواد لانه ملك بالاداء ما فى ذمته وفيه اشعار بان لو لم يسلو بالكفالة
لم يرجع بما دى لانه متبرع والامر شاعيل للرضا فلو كفل بحضرتهما بلا امره
المطلوب او لا رجع الكفيل عليه فلورضى الطالب او لا لم يرجع لانه تم العقد فلم
يتغير كما فى قاضى خان والتمتاد من الامر من بعد امره كذا فلا يرد ما اذا
عن صبي كجور بالباريه واداه فانه لا يرجع عليه وكذا اذا كفل الاجنبى عن غيره
لا يرجع الا بعد مقتضى ولا يرجع المولى عليه اصلا كما فى كجور وعنده بعد ادائه
اى الكفيل لا قبله وانما خص ادائه لانه لو دفع الكفيل الى المكفول لم بعد ادائه
الاصيل غير عالم لم يرجع عليه كما فى المنة وان لو دفع اى لازم الطالب من
يكفله بالمال ما موردا اى دارمه انما دار فاداه المال والملازمة فى
الاصيل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلانا اى صاحبه معطية لا يعقبها
مفارقة لازم الكفيل اصيل حتى يخلصه اى دارمه على نحو حتى يخلصه فالحكمة
معطوفة على شرطية دون اجملة اعنى رجع عليه كما نحن وفيه اشعار بان لو كان
الكفيل امرأة بلا زمره والامم انه استأجر امرأة ليدلحط كما فى الدرر وان
حبس الكفيل حبسه اى لا يسلو الا اذا كان كفيلة عن احد الابوين او الجدين
فانه ان حبس لم يحبس به فضاء كما فى الخلاصة وباراؤه اى امره الطالب
الاصيل وتاجيله سدى ذلك المبراه والتاجيل بالنسبة الى الكفيل فلا
يطلب الدين وفيه اشارته الى ان اداه سدى اليه والى ان تخلفه لا يركب
اذ الحلف لا يعينه الا براءة الحلف كما فى المنة والى ان تخلف سدى اليه
وهذا غير ظاهر اليه كما فى كذا اهله لا عكسه اى امر الكفيل وتاجيله لا يركب
الى الاصيل لانه لا يجعل كرفع تابعه الاصيل والكلام مشعرا بان ابراء الكفيل و
الاصيل مع بدون قبوله وهذا غير صحيح فى اراء الاصيل عن دين الحر فانه
يتوقف على قبوله وتامد فى المحيط فان صالح الطالب الكفيل عن المنة
من الراهم على اية من رجع الكفيل بعد الاداء عليه براءة اى اية لا بالالع

وفي اشعار بان يبرأ كل منها بالبيع وبان الطالب يطلب الاصيل بسمائة لانه لم يسلو
اليه الا اية وذكر لالف اتفاقا فلو صالحه على اية فالحكم كذا كما فى المحيط وان صالحه
عن الاية على حبس اخر من يكمل او مودون اخره فبالا لى رجع على الاصيل لانه
بالصالح ملك فى ذمة الاصيل وان صالحه عن حبس الكفالة من مطالبته لا يبرأ الاصيل
لانه لم يبرأ الكفيل ولا يصح وبطل كما فى المطالبة تعليل البراءة عنها اى تعليل
كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة بشرط تحقق ليس للطالب فيه
منفعة كحزان قدم زيد فانت او انما برى من الكفالة وعنده انه رجع لان عليه المطالبة
فكان مستحاطا كالمطابق وانما لم يرجع لان فى البراءة تملكها بتأدية التسليم وذكر
فى كجور انه لو كفل بنفسه حل على انه متى راي الطالب نفسه فانما برى منها كان
كأير البراءات اى مثل تعليل ما فى البراءات عما يتعلق به فبطل لو قال اجهاد
زيد قالنا برى من عن هذه المبيع او من مهر كذا اخره لما ذكرنا وذكر فى كجور
ان التسليم بشرط بما كان صحيحا كما اذا اعطى مديون ليعال داي كذا من دينه
فتقال الدين ان اعطيه فقد ابرأه عنه ولا تصح الكفالة بما لا يمكن استيفاءه
من الكفيل كما اذا كفل رجل عن جان للطالب بالحدود اى بنفسه والعنف
والسدة والزنا وشرب وكفصا من فان النسيئة لا تجزى فى العقوبة هذا الا
انه مستدر كبحر ان الكفالة بالنفس والمال ولا تصح بالاعيان المعقنة بغيرها
مثل الكفالة عن البايو للث ترمى بالبيع اى بالية على معنى انه لو هلك قبل التسليم
وجب عليه قيمته وانما لم ينع لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا شئ على الاصيل فاما
طعنك فى الكفيل وفيه اشعار بان رجع بتسليم المبيع لان التسليم بعد نفعه
لازم على الاصيل الكفالة الكفالة بخلاف العن فان دين صحيح لغيره وهذا مستدر
كما لا يخفى ولا بالمهرين فانه معنى بغيره ولا لو هلك علم بحسب على المهرين شئ
لكن فى الاختيار ان رجع على الامم بالمعقنة بغيرها كالمبيع والمهرين وبطل
بالهلاك العقدة قبل الهلاك وكجور بعده والامانات سواء كانت واجبة التسليم
كالبراقى لكن فى المعقنة ان رجع بواجبة التسليم كالمبيع وكجور بغيرها كالودعة
والعارية والمستأجر ومال المضاربة وشركة فانها غير معقونة وكجور
كون المكفول له مصفى على الاصيل وبالحمل على اية مستأجرة معقنة بان استأجر
زيد عن عمرو واية معقنة لحمل كذا فلو كفل بكر عن زيد لعمرو بذلك الحمل على كذا المداية
لم ينع تلك الكفالة لانه لم تثبت له الولاية على اية غيره فلو كفل بالحمل على اية
غير معقنة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بان تصح الكفالة بتسليم داة مستأجرة معقنة

المعصومين من غير تصرف في المال باعلا مكانا وبانه اجارة دابة غير معتقة وهو
كافي المحيط وعزوه وبتدته عند كذا اي مستأجر معين لانه لم يقد عليه فان كفل
بتليم جاز للعقود عليه **كلمة** ولا يحسن ميت مفلس اي اذا مات الرجل متفلسا
عليه دين فكفل عنه قبل ان يبع لانه كفل بدين ساقط لان الدين هو الفل
حقيقته وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحرا تقتضي قيام الدين في الدنيا
وهذا عنده واما عندها فيبيع الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد سقط
في الاخرة والمفلس من افلس اذا صار ذا افلس بعد ان كان ذا درهم او دينار
ثم استعمل مكانا آخر كافي الطلبة ولا يخرج عنه الطرفين بلا قبول الطالب لكفالة
في المجلس اي مجلس عقد لم سواء كفل بالنفس او المال واما عنه اي يوسف فيبيع موقفا
على اجازة وقيل نافذة او له حق الرد على اختلاف المشايخ واثره فيما اذا مات الطالب
قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل بعنده وفيه اشارة الى انه لو وجد الخطاب والقبول
من المطلوب او قال اجني كفلت فلان عن فلان فبلغ الطالب فقبل لم يبع عندها
كافي المحيط والى انه لو كفل المكفول عنه غايبه اجاز الطالب هي الكفالة كافي
الا اذ اكفل الوارث عن مودته في مرضه مرض الموت مع غيبته عزاءه فانه يبيع
الكفالة بلا قبول الطالب عندها وفيه دمج الى ان صح الكفالة لا يتوقف على تسليم المكفول
وله كافي الزاية والى ان المبيع لو لم يامر الوارث بالكفالة صار كخيل وهذا عند
ابي يوسف وفي رواية عنه واما عنه غيره فلا يصير كخيل كافي قاضي خا والى انه لا
الى كون المبيع ذامال وفي الهداية اشار الى الخلاف قالوا انما يبيع اذا كان له مال
وفي الاختيار قيل هو وصية حتى لا يبيع اذا لم يكن له مال وقيل يبيع حاجته الى امره
ذمة وفي الزايدة كفاية الواو عن المبيع بانه بغيته الطالب بعد التركة يجوز
وقوله من مودته مشير الى انه لو امر اجنيا بالكفالة فكفل لم يبع ومنهم من قال
انما تصح نظر الى المبيع كافي الزاية وقوله مع غيبته عزاءه لوجود الايضاح
يفني عنه قوله بلا قبول الطالب ولا يبال الكفالة لانه ليس بدين صحيح كادولة
بدل السعاية عنده والعقود اي لان بيع الكفالة بالعهدة لازمة شرعية بين معاني
الصك القديم لانه وثيقة العقد لان العهد العقد وحقوقه لازمة شرعية وغيرها ممن
اشترى شيئا ففمن له رجل بالعقود لم يبع لانه لم يبع العبد قبل البيان وذلك
بلا خلاف في ظاهر الرواية ومنها ان ضمان الدرك كاذ غايه البيان والخاص اي
بالاستخلاص عند الاحتقاق وعندها هو ضمان الدرك وهو ضمان المثل عند الاحتقاق
وفي الاكفاء اشار بان ضمان الدرك يبيع وذا بلا خلاف كافي الغاية وغيرها

ولا يبيع

ولا يبيع عنه بيو مال المضاربة ضمان المضارب بالشيء عن المثل ترى لو لم يملك طرفا
ولا يبيع عنده بيو مال الوكالة ضمان الوكيل بالبيع المثل لم يملك لان المال امانة في
يد المضارب والوكيل كافي الهداية فقد استدرك ما تان بحكم الامانات وضمن
احد الباعين الشريكين حصة صاحبه من ثمن عبيد مشترك بينهما باعاه بصنفقة
واحدة فلو باعاه صنفقين بائني كل نصف ثمنهما فمن اهداهما الاخرى ضمان
لا متياز فيصير كالمشتري لا فرق في العمل والاخر ضمان احد الشريكين في دين مشترك الاخر
كافي الهادي والاسن تفصيل المفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة وضمن الدين
المشترك والمضارب وكوكيل وبطل ما سواه على ما يشعر به كلام المحيط وبعضه ليس وغيرها
وينبغي ان يكون الاخيرين من الاربعة باطلين وضمن ضمان الخراج موقوف او عقارية فانه
دين مطالب من جهة المقابلة او غيرهم بل لا يخرج الحفظ او عزه وقيل اريد به الخلف
الذي يراه الامام في كل سنة دون المقابلة التي على انما يرجع فانه يجب في الذمة وفيه
اشعار بان لم يبيع ضمان الركوة لانه عبادة غير بدل عن شيء كافي الزاية وغيره وضمن
النواب جمع النابتة اي الحادثة وكشرا عما يغير كلفا على الرعية لمصلحة كاهن
حفظ للطرز ونصب الدروب وابواب السك وكري للزوار واصلاح الرعي فانها
دين واجب تجبس بطاعة الامام وقيل انزل بهم من جهة سلطانا ولو غير حق ولكن يعلم
ولا ينبغي به لتلا تجاسر وفي الزيادة ولان اكثر النواب في زماننا حكم وله ذلك من
تمكن من دفعه فهو خير له كذا في المنة وقيل لا يبيع الضمان بما يأخذ الظلم في ذم
خطا وقيل يبيع وعليه الفتوى كافي الزاية وذكر في ذكر ما انه يبيع لجهنم الجيش
اذا لم يكن في بيت المال ما يكفيهم تعاوذا على البروكستوى وكفاهه اي ضمان
احد بتقسيم فتى بين الشريكين عند طلب احدهما وان امتنع الاخر عنه وقيل انه
فعل غير ممنون وقيل ان ما كان من كديوان راتبا في كل وقت فضايلة وخيرات
فقتة وبما ذكرنا من تفصيل ظهرا انه قد استدرك قوله وان كان ملك
النواب فقتة بغير حق ومال خبره حال لا يجب ادائه على عهده حتى يمتنع
كما اقر عبد محمد بك ستملا كوكذبه المولى او باع انسان او اقرضه او مهر
امراة فمكت بغير ادنه وكفل احد به حال على من كفل به اي المال مطلقا غير
مقتد بوصف التجير والتاجر اذ الكفيل غير مقبدر وفيه اشارة الى انه لو استرسله
عنه مائة اذن فاقرب دين وهو عليه في الحال والى انه لو كفل موطا فليس بحال
وبطل دعوى بيع من ضمان كدر كمن باع دارا وكفل عنه بالدرك وقبول الثمن
عنه الاحتقاق ثم ادعى الكفيل انما ملك له او لو كفل بطل دعواه لانه ينافي

الحكم ليس وبطلان دعوى بيع من شاهد كتب باء او بغيره شرهه بذلك او شهد بما
فيه او اشهر عليه على حكم اى قبالة للبيع طرفه كتب كسبته اى في ذلك الحكم باع
فلان ملكه او بغيره او نافذ او لا ذما اعززه ما يدلى على صحة البيع فان في تلك الحالة
اقراره باء باع هو ملكه لان ذلك فيما كتب اشارة الى ذلك فلان بيعه دعواه وفيه روى
الى انه لو قال احد اكتب شهادة فيه فكتب لما نور شرهه بذلك صح دعواه كما لو كتب
باع فلان ذاه و قد اقرانه باع ملكه بخلاف دعوى من شهد على اقرار
الحاقدين بان كتب قد اقرنا بالبيع عنده او جرى بيعه بغيره او اشهد فلان
بالبيع وغيره مما لا يدلى على صحة فانه صح هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملك ولا
يحتج بما في هذه المسألة من ثبوت دعوى الباب من رعاية اللطافة في ختم الكتاب
كتاب الحوالة او رد بعبه الكفالة لانها تخص بالدين ولا تشمل
غنى الكفالة وهي كونه دالة على الانتفاء فان اسم من احلت فيه ابنة ام المالك على
رجل فاحتمال زيد به عليه فانما يحيل وزيد محال ومحتمال والمال محال به والرجل
محال عليه ومحتمال عليه وقد لقي قولهم المحتمل له للمحتمل فانه بلا حيلة وادفع لموت
الصحة ومن الظن انه غير لغو لان في التاج انما المحتمل له صاحب الدين في العفة فانه محل
النزاع فكيف يستدل به وشريعة اثبات دين ولو حكما في ضمن عقد او لا ويحيى تمام
وبما ذكرنا لم يخرج عنه حوالة المداخلة الودعة كما ظن فان بالحوالة حوالة المحتمل عليه
مجبور على الاداء واحتوز به عن الكفالة بالنفس وغيرها فان الدين وحكم شرعي
قابل للتنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها تحسب غير قابلة الا للتنقل الحسى لاحض
اى المحال على اخر اى محتمل عليه بقرينة المقام فمن الظن انه يخرج عنه الحوالة على المدين
ويدخل فيه اثبات المثل للبايع على المشتري والقوض للموثر على المستقضى ونحوها
لان في الاول اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني كسب كذلك واجتوز
عن الكفالة على القولين الرابع وهو جرح مع عدم بقاء الدين ولو حكما على محيل
اى اهيل بعبه اى بعد اثبات كدين وهذا دفع لموثره ان الدين ثابت في ذمة
المحيل ايضا وتاكيد لو ما قال بعض الشايخ ان الدين باق في ذمة المحيل فانما اثبات
المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول والاول قول ابو يوسف وهو صحيح فلو احل الدين
المترين كدين على غيره لم يصح استرداده الوهن عنه ولو ابرأ الطالب الدين على محيل
لم يصح وبطلان دعوى عنه محمد وقال بعضهم انه لم يثبت ايضا انما اثبات المطالبة
او الدين كما في الزاوية لكن في الخلاصة ان الدين بالحوالة انتقل الى المحال عليه وبقي
المحيل عند العلماء وثلاثة كفى في الخط ان الدين برأضاد شغول الحق المان لم يصح ملكا له

ولم يصح

على

على جميع اعلم ان هذا النوع رسمي وتعيين معنى الحوالة من بين سائر الافعال
الحد هو العقد المخصوص فليس فيه دور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه
ذلك الشيء بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك الشيء كما في اساس لا قبالة
وغيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على الاول بهذه الهيئة فمن اى الحوالة
بشرط عدم براسه اى لا يصل كفاؤه وهذه اى الكفالة بشرط براءة
الاهيل حوالة الى كل واحدة من الحوالة والكفالة يستعار للما فوى عند تحقق
موجب فلو قال احلت بشرط عدم براءة المحيل او كتبت بشرط عدم براءة الطالب
كان كفاؤه وحوالة لان العبارة للمعاني وبيع الحوالة بلا ثبوت دين للمحال
على المحيل بان يستعار المحوالة للموكله لا سيما ان الكل على النقل كما في الكرماني
وتعق به اى يدين له عليه والمتبادر ان يكون الدين معلوما والا فلا يصح
كما ذكرنا قال احلت جميع ما يذوب لك على فلان كما في المنية برضاها اى يصح بيع
المحيل ومحال وفي كذا ياد انما اقصى بلا رضى المحيل وروى صاحب الهداية حيث
لم يعم الدليل الا عليه كما في الكرماني فلو قال الطالب ان لك على فلان كذا من دين
فاحتل به على فريض به الطالب محتمل وروى الاهيل وروى المحتمل عليه سواء كان عليه
دين او لا وقبل الايث شرط رضاها كما في الزاوية وذكر في شروط الظهيرة
انما لا يثبت شرط اجماعا وفيه رمز الى انه لا يثبت شرط حضور المحال كما قال ابو يوسف
لكننا باطله عند كل طرفين بلا حضورهما كما في النظم والمان لا يثبت شرط حضور المحيل
والمحال عليه كما في الزاوية والى ان الحوالة في الشرع ليست بعقد وهو عقد صورة
ان يقول المدين للمدين احلت بما لك على من الدين على زيد وقال الدين قبلت
كما في المستصفي فيبر المحيل من الدين الذي احاله للمحال على المحال عليه وتوقيف
وان حامل مونه كذا ذكره توطئة قوله الا ان يتوى كيعلم اى بذلك الدين المحال
بموت المحال عليه اى بسبب موته حال كونه متعلبا اى لم يتوكل عبنا ولا ديننا
لا كيننا او حلقه اى يحلف المحال عليه منكر الحوالة موصوفة بجهولة لا بيقين للمحيل
والمحال كما في قاضي خان وشرح النجاشي فالاكتفاء بالمحال ظن عليها
اى على تلك الحوالة فانه عقد متحقق احد عهدين الاخرين عاد الى المحيل وعنه انه لا يعود
وقالا اى صاحبان ان التوى يكون بما هو عنه من الامر من المذكورين وبما في نفسه
القاضي اى بتقليد القاضي المحال عليه وقضائه بافلاسه جابن ظهر عليه حال حال
حياته وفيه شعار بانه لو غاب المحال عليه بحيث لا يدري مكانه لعرضه لم يرجع الحال
على المحيل بالدين لكنه ما حله فجا المحال الى المحيل وقال ان ذر خود كبره بمن غي عهد

فقال المحيل سهل است من كرم او من عجز او من كرم رجح المحال بالدين على المحيل لانه
بطل به الحوالة كما في الجوهر والاحسن تاخير البوالة المذكورة فانه حكم مشترك
بين قسمي الحوالة المطلقة ان يحيله بما كان للمحيل على المحال عليه او لم يكن له عليه من دين
او عين والمقيدة ان يحيله بما عليه من احدهما ولو عنيها فاشارة الى الاول فقال
وتصح حوالة شيء من دين او عين بلكل شي او بلا ذكر شيء بحسب المحيل على المحال عليه
فان اذاه فعلى الاول برصوب ما اذاه على المحيل لانه قضى دينه بآمره وعلى الثاني بمرئ
المحيل ومحال عليه كما في قاضي خاكني لو احال مائة من من السطة ولم يكن للمحيل على المحال
عليه شيء ولا للمحال على المحيل لم يصح الحوالة ولذا اقول المحال عليه فلا شيء عليه كما في المينة
ثم اشار الى الثانية فابته بالعين فقال وتصح بعد اتمام كودية اي حال الامانة
كذات كودية وغيره ويبرأ المودع المحال عليه من موجب هذه الحوالة بهلاك كرامتك
الدرهم المضمومة اي بما يكون مضمونا على محال عليه ولم يبرأ المصاحب المحال عليه
بهلاك كرامتك لانها قاتت الى ضمان كرامة باقية بخلاف كودية وتصح بدين المحيل عليه
اي على المحال عليه ويبرأ به ثم اشار الى حكم اخرون الحوالتين فقال في المقيدة
فلا يطالب احد اي لا يطالب احد المحال عليه بشي من كودية ومضمومة وكبر
الا محال فلا يطالب المحيل وفي الحوالة المطلقة للمحيل المطلب ايضا فلا يطالب
المطلب وليس للتقديم فائدة ظاهرة ولا تبطل الحوالة ولو مقيدة باخذ
كان عليه اي المحال عليه من دين والمضمومة او ما عنده من كودية فلا يحيل
ان ياخذ الدين او عين من المحال عليه في المطلقة لانه لم يتعلق به حق المحال
لعدم الاضافة اليه بخلاف كودية فاذ ليس له ان ياخذ منه لانه صادر شغلا
بالحوالة فلو دفع اليه ضمن وبكره السنة وهي لغة وشريعة بعينين ويكون
دفع الناء اسم من كسبه بنحو ان بين افراضه لا ليا فذه صدقة وقيل نصف في بلد
اخر ثم ذكر بعد اتمام كسفي عليه وان احتمل ان يكون من تمته فقال لسقوط خطر الطريق
اي اشتد على الهالك في الطريق فيكره وان لم يتكره فهو المنفعة وقيل لما يكره
اذا ذكرت والا فلا بأس كما في الزاينة وانما ذكر في الحوالة لانه احوال الخطر المتوقعة على
المستقرض ولا يخفى ما في سقوط خطر الطريق من رعاية حسن الاحتياط وكسبه
كتاب الوكالة وانما عقب بالحوالة لانه وان شتم كل على تفويض لكن
الوكالة بلا نفع وهي لغة بالنفع وبكسر اسم من التوكيل كما في كسبه وغيره وبالكسر
وبفتح مصدر بكل فهو وكيل فيعمل بمعنى مفعول لانه موكول بالامر اي موقوف اليه وقوله
الوكالة الحفظ والتوكيل الحفظ مجاز بعلاقة السببية كما في الموب وبطلان التوكيل

على المحيل

على المحيل والموت كافي لغا موصى وشريعة تفويض كسبه لغيره اي اقامة احد
غيره مقاسه في فعل شرعي معلوم موثر لحكم شرعي كالنكاح والطلاق والموت
لغيره ككودية فان اللهم للوحد فلا حاجة الى زيادة امر شرعي كما قلنا ونخرج عنه ما
اذا اقال انت وكيلي في كل شيء فانه لم يصر به وكيلاً لجملة التصرف وفي الاستحسان
يصير وكيلاً بالحفظ فينبغي ان يزداد الحفظ كما في التبعة وكذا اعنه الا بصاء فانه
نيابة بالولاية المنتقلة اليه دون القايم به المتبادرة ويدخل فيه توكيل مسلم دينيا
بسيم مال غير متقوم كما يات وفيه اشارة بان القبول لم يشترط فلو قال وكليتك بطلا قوما
ولم يقل الخاطب فقلت ولا رددت ثم خلعتا وفتح اسما ما لانه دليل القبول كما في السط
وفي ايماء الى ان القبول شرط ولو حكاه به يشترط كلام الهمداني وشرطه اي شرط
نفسه في ذلك كوكالة ان يملك الموكل اي يقدّر الموكل على التصرف الموقوف اليه والى
فالتوكيل باطل فلا يشكك في خلاف عبادته في اختيار رأييه دون رأيها فان لم
لا يملك بيع الخمر والتحزير وشراؤها وفتح عنه خلافا لها توكيله كذا في مقتضى
بالمعنى ويتجمل ونسب لانه قاد عليه وان امتنع بعارض الزمى كما في المعزات وان يعقل
اي يدرك الوكيل ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلاً سلب الملك وكسبه جالب وان
هذا المعنى فاشد وذلك يسير كما في الكرمانى وتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيد فانه
فلوكبر وافاق فلا يجد والعقد كما في كسبه وغيره وشرط حكمه ان يقصده اي
التصرف بان لا يبرئ فيه والا فلا يقع عن الموكل وفيه رحا الى ان المعقود يصح
ان يكون وكيلاً لانه يعقل ويقصده وان لم يرجع المعقود عن المعقود والى ان
علم التوكيل بالوكالة لم يشترط خلافاً لما وجد فلو وكل ببيع عبده وطلاق امراته
ففعل الوكيل قبل العلم باخذ خلافاً له كما في كسبه وغيره فصح توكيل الحر البالغ العاقل
بقرينة الاقارب او الحر الصبي او كسبه كسبه او البالغ المأذون من ماله الولى او
المولى العاقل مثلاً اي مثل الحر والمأذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او
المعبد كسبه او البالغ مأذونين فالألف ستمائة عشرة حاصلة من ضرب اربعة في
اربعة في كسبه انما تسعة من ضرب ثلثة في ثلثة وفتح توكيل الحر البالغ والمأذون
جنباً عما قلنا وعبد اصبيا او بالغ عاقلين حال كونها محجورين عن التصرف
فالاقام اثنا عشر من اربعة في ثلثة ورجع الحق الحق اجموع العقد الواقع
هذا الصبي والعبد الى موكليهما لا اليهما لقصور اهليتهما وفيه اشارة بان الحق
ترجع الى التوكيل المأذون منها وهذا اذا وكل بالبيع وأما اذا وكل بالشراء فالى
الموكل سواء كان بالعين حالاً او وجلاً كما في المحيط وغيره بكل ما موصوفه او ب

من الموصولة والظرف للتوكيل او مع التوكيل بكل عقد يعقده اي غلبه الانسان
اي مستند بنفسه او بولاية نفسه عن غيره كالبيع والهدية والوديعة وغيره فلا
يتوكل المسلم والذي في مباحثه انما هو التوكيل بالبيع والهدية والوديعة وغيره
كما ظن فان الكفاية كافية للاولين والثالث مستثنى بقرينة الثاني والرابع بخلافه
سبيح ومع التوكيل ولو لم يصر في المصنف اي الجواب الخرج المذكور في كفاية
المستثنى او الجواب افراد كان او انكار كما في التلويح وقال بعض المشايخ
لم يصر بلا رضاءه وكفى ان الخلاف في اللزوم كافي في الظهيرة فغنده لا يلزم وعنده
يلزم وهو المختار فلا يرتفع كوكالة بوجه المصنف كافي في الزاوية وغيره وافق بعض المتأخرين
باللزوم عنه تحت المدعى عليه وبعد مدعى حصر المدعى وهو المختار عند الامم
الشرعية ونسب الامم وهذا كله اذا كان فيما صح اداءه فقد لزم بالاجماع كافي
الظهيرة وفي حكم الميراث المذكور الذي لم يصر له الخروج الا عند الضرورة كافي
الزمانية فلو وكلت المصنفة وتوجه الراي بين بعض القاصي ابراهيم ولا خلاف في
على الحلف والكلول تمام في فرائض المتقين والاطلاق مشعر بانها ركنها
في هذه المصنفة بالانكار والاقرار جميعا ولا ان يستثنى الاقرار عند خلافه
لا يثبت كافي في الظهيرة في كل حق للرجل او المرأة ولو وصفا على الناس او مندهم
او معهم او بالعكس وصح بايقائهم اي اداء كل حق واستيفاءه اي قبضه
الا في حد مصدر اي استيفاء في حد من الحدود وقصاص في قبضه موكلة
عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي فلان حد او قصاص في النفس او الظن
فوكلتك ان تطلبه من قبيل فان استيفاءها بدون حضور الموكل باطل بالاجماع
لستوطها بالشبهة وفيه من الازاحة التوكيل باثبات الحد وقصاص خلافا
لابي يوسف والى انه صح التوكيل باستيفاء كغيره كما في شرح الطحاوي وترجع
الحقوق اي حقوق عمود بقصد عن غير كسبي وكسبه المحرمين الى الموكل دون
الموكل ولذا جاز للموكل ان يوكله غيره بهذه الحقوق ولم يجر للموكل كافي في الزاوية
وانما اكتفى بالحقوق ولان الملك يثبت للموكل ابتداء كافي في كل عقد فيه
مبادلة ملك بملك كافي في بيع سوي سلم وقدر ثبوت الية تنكيره وفي الامم
رمز الازاحة لوباع بحضرة الموكل فهي ترجع الى الموكل كما في التصوي لكن كسبي
انما ترجع الى الموكل كافي في الواهر والى انه لو وكل هذا الموكل غيره بالبيع فباع
بحضرة فالحقوق الى الموكل الثاني هو كسبي كافي في الكافي والى انه لو اختلف
العقد الى موكله فهي ترجع الى الموكل في التلويح وقال شرف الدين النواجري

انما لا ترجع اليه وفي التخصيص شارح الخلاف كالاحتج وشرا وان اختلف الى الموكل
وخلافه في التلويح وقيل لو وكل بالشراء فالحقوق فيه الى الموكل لا غير كما في الخزانة واجادة
واستيجاره وصح على افراد دون انكار فان الحقوق فيها الى الموكل المدعى عليه
الى تفصيل الحقوق فقال مسلم الموكل للبيع الى المشتري في الوكالة بالبيع و
يقبضه اي المبيع عن البايع في الوكالة بالشراء فغنده استخدم ويقبض في مبيع
في البيع ويجب عليه اي الموكل ان يشره في الشرء وان لم يصر اليه الموكل كما في
التصوي ويخاصم بالبيع في الاحتجاج وكسبي فلو استثنى كسبي وجب المشتري بالحق
على الموكل بالبيع ان دفع الثمن اليه وان دفعه الى الموكل رجوع به عليه ولو وحدثت
بالبيع عيبا واثبت العيب عليه ورد به بقضاء اخذ الثمن من الموكل ويخاصم بالملك
في الاحتجاج اي احتجاج كسبي فيرجع الموكل بالشراء الى الثمن على البايع دون الموكل
والعيب اي عيب البيع فرد الموكل على البايع وهو في يده فان لم يصر على الموكل اكل المخرج
الطحاوي ان المصنف ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على الناظر
المستع كما ترى فلا وجه للعول بالتمام هنا حيث لم يذكر فيه وهو في يده
بالبيع قيد كفاي ويخاصم بالبيع في طلب شفعة ما اشترى من عقار الشفع
يخاصم الموكل بالشراء وهو اي العتاد في اي اي موكل بخلاف ما اذا سلم الى
الموكل فانه يخاصم دون الموكل بالشراء كوكالة فغنده في شفعة معطوف على
قدر من قوله في الاحتجاج بقرينة المعنى المراد فلات اهل بانه معطوف على
ما هو معمول لكل الفعلين كالمصنف وفي قوله وعليه ثمن مشترى اشعار بان ثمن
صار للموكل بفعله مدعى عليه اجبر المدعى على هذه الفعل كسبي المبيع وغيره
ومتى كان متدعيا لم يجبر الموكل عليه كقبض البيع وكسبي في كسبي الاحتجاج
فان كان جيا وكل موكلة بهذه الافعال والافان تخرج وارثه والافكل
الموكل كذا ذكر كسبي في النخبة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان الهدية على الموكل
حتى يجيب عليه قبض الثمن وغيره وفي الخلاصة لوباع بحضرة الموكل فالهدية على الموكل
وفي عيوب بيع قاصي فان الرد بالعيب على الموكل وفي ما دون الجهد اذا غاب الموكل
او مات فالحقوق تنتقل الى الموكل وفي الظهيرة لو اقر الموكل بالبيع في قبض الثمن
وكل الحاكم الموكل بنفسه يقبضه وينبغي ان يكون حقوق الاجارة وكسبي على ما ذكر
فتثبت الملك للموكل اي موكل الموكل بالشرى وان اختلف الى نفسه ابتداء فان
الموكل ثابت في حق الملك اصيل في الحقوق وانتقالا لاجادة حكمه عند الكسبي
وهو المختار وعنده ابي طاهر كسابس والاول عند القاضي ابراهيم وهو المختار في الزاوية

وغيره فلا يفتقر قربة ويكيل شراء اي شئ الوكيل قربة بنية الموكل لانه ثبت الملك
وان كان بطريق الاستئصال فانه لا يستقر ملكية الوكيل بل ينتقل من ساعته والملك
المستقر شرط الثبوت المتق كافي كرامة فالقريب لا يفتقر بالاتفاق كما ذكره
المصنف قالوا ان يفرع عليه ما يظهر فيه اثر الخلاف وترجع الحقوق الى الموكل
في كل عهده ليس فيه مبادلة ملك بملك في كماله وخلع لان الوكيل فيها سفير
حالي كناية غيره فلا يلزم عليه شي كما في كفاية غيره وصح عن ابي ابي
للموكل دون اقراره فانه ساه له او صلح عن عميد وشركة ومضاربة وفي حق
علم مال وكفاية وقصد وجهه واستيثاب واعادة واستقادة وايداع
ورهن وادخار واقرض اي اعطاه مال اداء بعينه ولم يذكر الاستقراض
لما مر في الايمان لا يصح كوكيل به وعليه كفتوى كافي الخزانة فما اشترى به باطل
بطلانه على اصح الروايتين ولا يطالب على المجهول ويكيل دفع بالمهر ولا وكيل
اي الزوجية بتسليم الى المولى ولا يبدل الخلع للزوج لما مر في سفيره ولا يفتقر
من البائع الوكيل منع الثمن من موكل ببيع اي موكل ويكيل ببيع ليس عبدا وصبي محرد
لما فاضاة الناجح عهده فان دفع المشتري من موكل الثمن اليه اي الموكل مع الدفع
لانه حقه ولا يطالب نيا اي يطالب ببيعة الوكيل الثمن طلبا او طابعا ثانيا فمصدر
او حال ويجوز ان يكون الفعل محرولا وكفى ولا يطالب الثمن او يشتري طلبا او
مطلوبا ثانيا لانه لا فائدة في اخذ ثم الدفع ولذا لو كان المشتري على الموكل
وقع المتخاضة به كافي الرهنية وهذا حجة للموصول الى دين لا يحصل اليه
لا يصح ويمنع بيع موكل اي وكيل بوكالة مطلقة وشراؤه
اي شراء ذلك الموكل فقد قيدت بيعه كافي الا قال بيع من شئت فباع من
بد شراؤه له اي لذلك الوكيل للولام او كزوجية او غيره للزوجة فلا يصح بيع
من نفسه او ولده او ولده الصغيرين واثافة البيع للعهد فلو باع باقل
من القيمة بغير الفاش لم يصح بالاتفاق وكذا بمثل القيمة او بغيره يسير في
رواية عنه ويصح ان يخذلها فلو باع باكثر من القيمة صح بلا خلاف كما في الزكاة
وغیره وفيه رخص الى انه لو باع من هؤلاء ما حرام الموكل صح كما في العادي والى
انه لو احرى بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وامسك لم يصح لانه
وكيل بالبيع لا بالشراء وقيل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن اليه كان
بيعا بالتسليم كافي في المينة والى انه لو باع من اب الموكل او ابنه او عبده صح كافي
الخزانة وصح عنده بيع الوكيل بيعا مطلقا وليس لما ضاف على موكل من الثمن

ان الظاهر

ان الظاهر الاضمار بما قل من الثمن ولو غلبنا فاحشا او كثر منه وانما ذكره ليشتمل
كل بدل فان القلة احرى ان يكون ذكره استطرادا كما قلنا والعرض بالسكن
ويحرم غير المحرمين والنسبة وتأخير الثمن مطلقا قالوا لا يصح الا بالنقد
بمثل القيمة او بتغابن فيه او باجل يسير كما في الترتاشي فلو باع الى حين سنة
عنده خلافا لها وباع فقه او اقل الثمن خلافا لابي يوسف وفيه شاذ الى ان يذكي
المن فباع باقل لم يصح ولم باع باكثر صح كما في النظر والى انه لو احرى بالبيع بالنقد
فباع بالنسبة لم يصح كافي فافهم هذا وكذا بالعكس كافي الخزانة وصح عنده بيع نصف
بيع اي بعض ما وكل وان ضره التبعيض كما لعبد كما في الخاقين يبيعه مطلقا وعندنا
اذا ضره التبعيض لم يصح بيعه بنصفه الا اذا باع باقية باقل ان يختصا لان كونه
عيبا صح اخذه اي وكيل بالبيع رهنا ولو كلفا بالاتفاق الا اذا امر باخذه
فانه لم يصح عندهما ان ياخذ رهنا قليلا يوجب مقضا فالا يتغابن فيه مثله كما
في الصغرى او كلفا بالثمن لا يستثنى فلا يصح الوكيل الثمن للموكل والقيمة
للزمن لان ضاع الرهن في يده اي الوكيل او ان يوقى اي هلك على الوكيل من الثمن
بالقائمة ككفيل او المكفول عنه مفسدا كافي كرامة وبعينه عند شراء الوكيل
اي من وكل بشرا شي غير مبيع وان كان الثمن مسمى بمثل القيمة اي بما يقوم به
المقومون كلهم وزيادة عليه يتغابن اي يتحمل الناس بها وفي ان ذلك الزيادة
على رواية الزيادة ما قوم به مقوم واحد دون الكل اي قد بين من طعن بوجبة
الناس انهم يرغبون في ذلك الشئ بذلك القدر من الدرهم والدينار فبالساعة حلة
وليس بحال فلو اشترى ذلك الوكيل شيئا بعشرة درهم فاشتغ الموكل من اخذه
كونه غاليا عنه فخرض المشتري على المقومين فقوم بعض عشرة وبعض عشرة
فمرد اخل تحت تعويم مقوم فهو الثمن اليسير فلو لم الموكل وان لم يقوم احد منهم
فلا يدخل ولا يتغابن فهو الثمن الفاضل فلو لم الموكل هذا هو الحد الفاضل بينهما
وبه يفتي كافي بيع عنوي هو صحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا المحذوف اذا لم يكن
قيمة معلومة في البلد كالعبد واما اذا كانت معلومة كالحب وعزوه فالزيادة
لا تنفذ على الموكل وان كانت فاسدا لان اعتبار التعويم انما يكون فيما يحتاج اليه
كافي كجدا وعلى رواية الجاهل عن محمد بن ابي بصير نصف الوش او اقل عن بصير بن يحيى
انه في عشرة في العرض زيادة نصف درهم وفي الجاهل ان زيادة درهم
في العقار زيادة درهمين كافي شرح الطحاوي وذكر في بيع الخزانة انه في الجاهل
دهنهم وفي العرض ده بارد وعن الحسن العكس ذكر في الترتاشي انه في الكل

وهو يبيع عنده بعض وفي الكراي ان ما ذكر تفير القاش عندهم وعليه بدلا المهادية
لكن الاول في اكثر الكتب والاضابط اليه لا الفين اليه كما جاعه عن جاق
فالعين والهاء والفاء شادة الى العوض والحيزون والعتار والسنون والاف
والباء الى نصف درهم ودرهمين وفيه رمز الى انه لو امر بشراء شيء بعينه
لا يتحمل من عين اليه ايضا عنده بعضهم وقال بعضهم انه يتحمل اليه لا القاش
ولا مض فيه كما في المحيط والى ان العين اليه يرانما يعني اذا كان منوذا كما
اذا كان مع القاش فلا يعني كزيادة النجاسة على قدر درهم كافي كقادي
ويتوقف عندهم شراء نصف وكل بشرائه من شيء بعينه كعبد ودار وهدية
معيانة على شراء النصف الباقي لانه خالفه بشراء نصف فلا يلزم الموكل الا
بعد شرائه الا اذا ائتم القاشي شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في
والكفاية وصرح به في قاضي خان وخبره من الظن انه محمول على الوكيل بشراء
غير معين وان القاشي يعتقد ان لا يتوقف على شراء الباقي اذا كان شراء
معين ولو دعه مبيع على وكيل بالبيع بغير رده الوكيل على امره اي موكله الا
وكيل رفع على البدل اي لا يردده وكل الا وكيل اقر ببيع محدث في فترة قصيرة
فرد عليه بغير قضاء فانه لا يردده ولزمه اي الوكيل ذلك المبيع لا خصوصية
وفيه رمز الى انه لو رد على الوكيل بعضه القاشي بالبينة او بنكول الوكيل يردده
على الموكل والى انه لو كان يعيب مما لا يحدث في مدة قصيرة او لا يحدث اصلا لزيادة
اصبح فرد على الوكيل بالاقرار بغير قضاء او بقضاء بالبينة او بالنكول يرد على الموكل
ايضا وفي عامة الروايات ان كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يخام موكل ويلزم الوكيل
والى انه لو رد بالاقرار بالقضاء لزم الوكيل الا ان يخام الموكل فزعم عليه بالبينة
او بالنكول وانما جعل النكول في باب شراء كالاقرار لان المشتري لم يكن مضطرا
في النكول فان شراء بسبب الملك بخلاف الوكيل فانه مضطرب كما اضطر عند اقامة
البينة وتماه في الكراي وفي اسناد الاقرار الى الوكيل اشهاد بانه لو اقر الا بالبيع
وانكر الوكيل لم ينقض البيع ولم يلزم لادم والوكيل شيء كما في المحيط وان باع الوكيل
بالشئ فسا اي موكلا اجلا مطلقا او متعارفا كما مر وقال الوكيل قد اطلق الامر
الامر اي لو كان لا يبيع فقال الامر انك ان تبيعه بنقد صدق الامر ببيع
وعلى الوكيل الشئ حالا وفيه اشادة بانه لو امره بالنقد فباع لم يحزن كما روي
المضاربة اذا باع المضارب شأ وقال قد اطلق رب المال المضاربة
فقال امرتكم بنقد صدق المضارب بالبيعين اذا ائتموه هو الهل في المضاربة كما ان النقة

في الكراي

في الكراي ولا يبيع بغير اذن الوكيلين ومن اي يطل بغير اذنهما فيما يحتاج فيه
الى اذن كل واحد من الموكل او الوكيل الاخر الا انه اذا اشترى بنقد عليه فاذا باع
او كاتب اخلاها وزوج مثلا يتوقف على اجازة الموكل او وكيل الاخر سواء كان الشئ
مسمى او لا ووكيل حاضر او غايبا كافي بشرح المحامي وفيه اشادة بانه اذا اشترى
احدهما والاخر حاضر لم يحز الا اجازة الاخر وان كان غايبا واجازة لم يحز عنده
وقال الحاكم انه خلاف ما في الهل وقال ابو يوسف انه جائز كافي المحيط والمتاخر
ان يكون وكلاهما بكلام واحد بان قال وكلتاهما ببيع عبدي واما اذا وكلتاهما
بان وكل واحد منهما فوجبه لغير كل بدون اجازة الاخر الا اذا كان توكلهما في
خصوصية فان كل منهما ان يخام لكن على وجه لا يثبت فائدة توكلهما بان يتوي
الامر برأيهما وانما انفرد احدهما بالتمكلم وفيه رمز الى ان لا يثبط حصة حصة
في خصوصية كما قال الجمهور فيلزم شرط والى انه لا يقبض احدهما بدون الاخر
كما في الكفاية وفيه ردة ودعوى كبيعنا عه وعادية وخصومة وقضائين دون
قبض كودية وكمين وطلاق وتخي فان لاحدهما ان يطلق ويمتنع دون صاحبه
ونحو ذلك انشاء اشادة الى انه لو وكل وكيلين وقال لا يطلق احدهما دون صاحبه
فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز له بجز وكذا المقتضى كما في المحيط وذكر في الهداية
لو قال طلقا عا شتما لا ينفرد احدهما وانما هو ان الاعتاق كذا كذا لم يرونا
فانه لو كان طلقا وكنتي بوجوه لم ينفذ احدهما الا اذا اجازة الموكل او وكيل الاخر
ولا يبيع بغير اذن الموكل من شري لرقبة او بيع مكاتب
مال صغير المسلم او ذمي مال صغيره فان ولد له كبرك لا يجني فلم يبيع بالطريق
الاولي المسلم قبله ككل وان يبيع ببيع الاولين مال صغيرهما الكفاية ايضا فان
امر الموهوم اكثر من لاكمي كما وعزيمة فليس فيه شيء كما ظن ولا شراء
اي شراء كل من هؤلاء شيئا من ببيع للصغير المسلم بماله واما شراء وهم للصغير
بالمهر فيصح والاوضح نمو لا يبيع بغير اذن عه او مكاتب او كافر في مال صغيره
المسلم لان ما سوى كسبه من كسبه فاته لم يبيع منها كافي الكفاية ولا من كسبه و
المستامن والحري والمرته في مال ذلك الصغير لا تعطلع ولاية الكفار عن
المسلمين كما في الكفاية والامر بشراء كطعام اي طعام غير ولية محمول
على البدر في صورة دفع دراهم كثيرة بحيث يشترى بها في العرف البدر
لا الخبز وكذا يفتق فلو اشترى احدهما لا يجوز على الامر كما لو اشترى بهما
او كما او فاكهة لا يجوز عليه وفي دفع الشئ الى الوكيل اشادة بانه لو امر بالشراء

بلا دفع له لا يصح كقولك على الخنزير درهم قليلة بحيث لا يشترى بها في السوق
 الا الخنزير فلو اشترى بها غيره لا يجوز على الامر وعلى الدقيق في دراهم موصوفة
 بحيث لا يشترى بها في السوق الا الدقيق فلو اشترى غيره لا يجوز عليه كافي
 وغيره وقيل التعليل مثل درهم الى ثلثة وثمانون اربعة الى ثمان اوسمة كما
 في الكفاية فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير كاطل وما في المتن وان ذكر في
 الهداية بلفظ قيل لكنه بما ذكره وهو مرجع عنده وعليه بدل كلام الكرماني وغيره
 وقالوا ان الطعام في عرف الكوفة على البرود دقية وخبزه وفي عرفهم
 على بطم وهو قتياس وقال بعض ما يخفى ان ما يمكن اكله بلا ادم كالحلوى
 المشوي دون البرود دقية وقال كصفه شرهيه وعليه الفتوى كافي في الخبزة
 والامر شراء طعام في تحذير الائمة ان طعام كوسى والتحذير بالفتح اسم زاد
 على الخنزير ولو كثرت كدرهم او توسطت للعرف والامر شراء حمار
 او فرس او بغل صح بلا بيان الثمن وينصرف الى ما يركب مثل الموكل وله الواجب
 قاض بشراء حمار لا يجوز عليه اذا اشترى مقطوع الاذن او الذنب منه كافي
 والامر شراء دار يصح ان ذكر ثمنها وتحتلها وتقع على دار مصر وكل
 فيه وجواب الظاهر ان يصح ان ذكر احد هما كافي في كفاية وذكر في كفاية ان ذكر
 الثمن يكفي وعن ابي يوسف لا بد من الثمن ومصر والامر شراء شيء غير معين
 يصح ان علم جنسه المبين في الشك من وجهه وذكر في غير ذلك الثمن اي
 بين نوعا والاسن ترك كصفة فان كنوع صادر معلوما بمجرّد تقدير الثمن
 كافي في الهداية عن ابي يوسف انه ينصرف الى مثل ما يليق بحال الموكل وفيه اشارة
 الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كان له وكثير يصح وان لم يذكر الثمن والامر
 ان حمارا نصف الثمن غير مائة كافي في كفاية لا يصح ذلك الا بذكر الثمن ان الثمن
 جهالة جنسه بان جعل الجنس من كل وجه فهذا بما علم خنثا كما لا يخفى وفيه اشارة
 بانه لو بين نوع ذلك الجنس صح واريد بلفظ الجنس اقل كالحمار كاذكره المعنى
 ولعله سريه فان الحمار ليس بجنس اقل عند احد كالرجل الذي لا يملك
 والانس المختلفين في بنى ادم والشرب الشامل للحيات والكلاب والقطط
 والذئابة الشاملة للفرس والكلاب والحمار عفا كما في الهداية وغيره او لكل
 ذي قوائم اربع كافي في علم العربية وفي المفردات انما الفرس خاصة وصدق
 عندهم الاكثر لانه احسن بشرا عبيد ولومعنا ومن كلفه ان يشترى بغير
 التقياس عبه في قوله شريت عبدا معينا للامرات العبيده وقد

قال الامر بل شريته لنفسك ان دفع الامر الثمن الى الوكيل وفيه اشارة بانه
 لو اختلفا وهو حي صدق الوكيل بالطريق الاول كافي في الهداية والا بدفع الثمن
 فالامر الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشارة بانه لو كان حيا صدق الامر بالطريق
 الاول عنده واما عند ما فلكه لك اذا وكل بغير معين والاصدق الوكيل وتام
 في الهداية والوكيل بالشيء جنس المبيع اي الماشي وانما اختار عليه لانه اشهر
 ولم يرد ان اظهر لانه مناقشة بعد ظهور المراد من امره ظرف الجنس بقين منه
 منه وان لم يدفع الوكيل الثمن الى بايعه الا انه لم يذكره محمد اصلا وما في المتن
 عن الامام الى ان كان في الذخيرة وفيه اشارة بانه ان يطلب الثمن من
 الموكل وان لم يرد منه مال لغنى البائع كافي في الفتوى فان هلك المبيع في
 يد الوكيل بعد القبض مستدرك بالغا سقط عنه الطرفين الثمن قل ادكر لانه
 بمنزلة البائع من الموكل فغنى الوكيل ضمان المبيع واما عند زفر قضان الغصب
 قيمته بالغة ما بلغت وعنده يوسف ضمان الرحمن فلو كان الثمن عشرة وعشرين
 عشرة وجعل على الامر بخمسة عنده ولم يرجع بشيء عند البايعين ولو كان بالكنس
 رجلا لموكل بخمسة عنده زفر وسقط عنه ولم يمس الوكيل بشيء عيني اعيان
 ولو بل شئ من شراؤه لنفسه لانه تقبض وعزل به علم الموكل فلو شراؤه
 كان للموكل واحتوز بالشرع من النكاح فاذ لو وكل بكاح امرأة بعينها فتزوجها
 لنفسه فهي له كافي في الفتوى وفيه اشارة بانه لو وكل بشراء غير معين كان
 الشرع لنفسه الا دفع الثمن من مال الموكل او نوى شراء له كافي في المضرات
 فان شري بخلاف جنس المسمى لم يمس منه كالكيل ترك الجنس احسن فانه لو اشترى
 باكثر من الثمن وقع الشراء له اي الوكيل وفيه اشارة بانه لو لم يسم ثمنها
 كان في حكم المبيع المسمى لان العرف في العقود والنقود **فصل**
 للوكيل بالخصومة في الدين والعيان القبض عند علمائنا لانه متم لها فلو وكل
 رجلا ان يدعى ويثبت ماله على فلان ولا يرد عليه فثبت عليه الوكيل
 بالبيعة او الاقرار كان له ان يعينه ويعني اي يعني كثير من المتأخرين
 من مشايخ بلخ وسمرقند وغيرهم الا ان اى عصرهم خلافة اى بان
 ليس له القبض لانه ما دعى الا بالخصومة كما قال زفر من كبار العلماء
 لظهور الخيانة والمكر في الوكلاء والجبر والتلبيس في القضاة فوجب له
 واهل الامم من هؤلاء كما قاله ابن احدى في نيف وثمانية فثبت عليه
 في نيف وثمانية وفيه اشارة بانه الموكل بالتقاضى للوكيل التقاضى القبض

س

عنه علمنا خلافه لا فروع ولا غنى كما في الهداية وذكر في المعينات ان الاول ظاهر
الرواية والآن حكم عرف التجار وبه يعني وللوكيل قبض كدين الخصم فلو
اقام هذا الوكيل البينة على كذب او اقيم عليه ان موكله استوفاه او
ابرأه يقبل خلافا لهما فان قبض الدين عنده قبض بمثل حقه وعند من قبض
بميزه ويقتل على اوكاله عندهم وفيه من ان لا يقتل لو وكل بعقب دين
الغائب لم يكن له الخصم والمان كرسول والمأمور بقض الدين ليس له
الخصم كما في كذا خيرة والى ان لو ادعى غريم الاستيفاء بخلف الوكيل فبطل
المطلوب الى الموكل ثم يتبع موكل ويستأنف كما في الهداية والمان الوكيل
بقبض العين لا يجامع كما صرح به فقال لا يكون للوكيل قبض العين المخصصة
لانه كالرسول فلو اقام بينة عليه ان باع من موكله لم يسم في حق البيع وقد
اشاد بان لم يدفعه لو ادعى الوكيل بقبضه بدون اثبات كوكاله وان اقرا
المودع كما في دعوى الخصم ونقص يد الوكيل اي يتوقف على حضور موكل قبض
من وكل بعقب العبد له في يد فلان ونقل المرأة اي يعقر يد الوكيل بنقل المرأة
النكحة الى موضع كذا ويتوقف على حضور نقل الوكيل اليها ان اقام
العبد المحجزة اي كبنته على العتق اي اعتاق موكله اياه وان اقامت المرأة المحجزة
على الطلاق اي تعلقت الوكيل اياها قصر بلا ثبوتها اي العتق ومطلا لانها اقامت
حجة على وكيل غير خصم ولذا اوجب اعادة ترا لا حضر موكله بخلاف قصر كيد وبيع
اقرار الوكيل اي وكيل المدعي او المدعى عليه بالخصم عند القاضي لانه محل الخصومة
فلو وكل رجلا بالخصم مدعى فاقربا باستيفاء او ابراء او مدعى عليه فافر
بحسب المال عليه لان الخصومة شاملة كما وفيه اشعار بان لو انكر ذلك
الوكيل صح بالطريق الاول وبانه لو استثنى بالاقرار صح وصار وكيل بالانكار
كما لو استثنى الانكار صار وكيل بالاقرار كما في كذا خيرة وذكر في الصوري ان
لو استثنى الاقرار بخصم الطالب صح والالم صح وقال محمد انه ايضا صح
لا يصح اقراده على موكل المدعي والمدعى عليه عند كطرفين عند محمد اي القاضي غير
انه لو ثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج من كوكاله لكان تناقض وقال ابو حنيفة
صح اقراره عنه غيره ايضا وللوكيل لا غير عزل وكيله وكاله مسلمة او معلقة
لان الكوكاله حقة فلو قال عزتك عن كوكالات كل ما انزل عن كوكاله كاله
بالاجماع كما في الصوري ولو قال كلما عزت فانت وكيلي ثم قال رجعت على كوكاله
المعلقة انزل على قول كثير من المشايخ وبه يعني كاله كاله وفيه المختار انه

افواه

اخرجه بمحض من الوكيل باخلا الطلاق وعتاق وتوكيله بسؤال الخصم ويدخل فيه محجوز
فان محجوز ما عدا النكاح نسخ وفي رواية لم ينزل بالحد واثبات الوكيل للعهدة فانه لا
يعزل وكلاهما يعلق بوكاله حتى لا يبرضا لو كاله في حق النكاح او من كافي الخيرة
ولو وكل الدين بدين موكل بسؤاله عند الحاكم كان له عوله كما في الجهر وفي
اشادة الى ان لو علق وكاله بالشرط ثم عزله قبل وجود دين وعليه كفتى والى
بطل تعليق كقول الشرط كما في الخيرة ووقف عزل الوكيل على علمه الى وكيل سماع منه
او كتابه او رسالة ولو من عهده صغير وان اضهر عدل الغزل وان لم يصدده وخبر
غير عدل لم ينزل الا بالاعتصاف وعندنا انزل اذا اظهر صدقه كافي للحج ولا يستلزم
صحة علمه الى الموكل والمضى وقف عزل الوكيل بنفسه عن كوكاله على علم موكله كما في كذا
وبطل الكوكاله بالبيع او شراء او غيره بموت احدهما اي الموكل والوكيل وينتقل الحق
من قبض وتسليم وكرد بالعيب كخو الى من كان جاسما منها كما في التهادي وذكر في
فصل الوكيل بالشرط ان الوكيل لو مات في كره وبالعيب لو ارثه او وصيه
وان لم يكن فللموكل في رواية ولو وصى القاضي في افوى وبشئ منه ما اذا باع الوكيل
بالبيع الجاز ثم مات الموكل فانه لم ينزل كما اذا وكل الوكيل وكاله ثم مات موكله
الاول فانه لم ينزل وكيل الوكيل كافي لخصم موكله وبطل بسبب جنونه اي جنون
باحت لم يعرف طبعه وكشاه كافي كذا خيرة فلو اختلط عمله بالبيع بحيث لم يوف
الشراء لم يخرجه على الوكيل كافي لكبرى جنونا مطبقا بكبرى الاستصحاب وشبهة
مستحب شرا عنه وبه يعني واكثر كسنة عند ابو يوسف وسنة كاملة عند محمد كافي
بيع الصوري وهو كافي كافي وغيره اعلم انما يبطل بالموت ويكنون اذا كان
الموكل عليك عزل الوكيل واما اذا لم يملك كاله في ما يكره والمرأة في الاله
باليه فلا ينزل بموته وجنونه كافي للصوري ولحاقه بالكره ووجوه
بدا الحرب حال كونه مرثدا وان لم يحكم كفتى بالحق وقالا يبطل
ان حكم به فلو عاد احدهما من دار الحرب مسلما ولم يحكم بل جازة فهو كوكاله
عندهم وان حكم به عاد فهو كوكاله عند محمد خلافا لابي يوسف كافي كذا
وانما ذكر الاله ادمع اللحاق لان تصرف المردة وان نفذ عنه هما كذا يوقف
عنه وكذا تبطل بغير موكل حال كون الموكل مكاتباً اي اذا وكل مكاتب كاله
بالبيع مثلاً ثم صار رقيقاً بطل كاله وكيله لانه وقف تصرفه في مال الغير بلا اذن
وانما فصل بكة المتبني على المال البعيد للمال ان في ما بعده لم يشرط علم
الوكيل لما سنده كره ووجه اي موكل حال كونه الموكل ما دون اي اذا اذن

عن تصرف بطل وكالته وكيله لما مر و الكلام مشير الى ان المكاتب او المادون
اذ اوكل رجلا بالتساقط او المصنوع لم يتطل وكالته بالنحو او الجرح كافي الزيادة وتبطل
الوكالة في حق من لم يوكل صريحا من الشركيين بسبب افتراق هذين شيئين عن
الشركة شركة عنان او مناهضة وقيل في نظر كافي المستصحب وفيه دلالة على ان
الوكالة باقية في حق الموكل وان كان في دلالة اللفظ على ذلك خفاء واستدل صاحب
الكتابة على ذلك بما في الجامع ان احد المناهضين لو وكل رجلا بالشر ثم افترقا
لم تبطل الوكالة في حقه وفيه ان قياس غير ظاهر على ان في النظم لو وكل احد من
المناهضين او كلاهما رجلا لم ينزل وكان وكيله لكل منهما على حدة قال فكل
احدهما كفلهما ولو وكل الشريكان عنان رجلا ثم افترقا انزل لوعلم بالافتراق
ولو وكل احد رجلا لم ينزل الا اذا كان شرط بينهما ان يتصرفا كل على حدة
فمن الظن انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا ينزل في حق كل منهما وان لم يعلم به اي موت الموكل
او جنونه او لحاقه بمرض او مجزء او مجزء وافتراقهما وكيلهم اي وكيل كل من الموكل
الميت والمجنون واللاحق والمكاتب والمادون وشركهم لانه عزل حكمي
والعلم شرط للعزل الحقيقي كافي الجواهر والنظم وغيرها فهذا الحكم عام لمحل السنة
فلا وجه لتخصيص الحق ومن رخص بالثلاثة الاخيرة وقصر الموكل فيما وكل به
فتقر بانجز الوكيل عنه سواء علم به او لا كالباع وكهنة من تسليم والاعتاق وكهنة
والاستيلاء والكتابة واما اذا كان حرقا لا يجزئ عنه كما اذا اذن العبد في النجاسة
او دهنه او اوجه فلا ينزل فلو باع الموكل بالبيع والوكيل ما فوض بينهما عند اذنيه
ولم يشر من الموكل عنه بعد لانه باع ملكه فمراو كافي الاختيار ولا يخفى
انه معطوف على افتراق شريكين فيكون مقيدا بالبقاء فان اهل الشراك
المعطوفين في البقاء وانما لم يقيد به لانه لا يناسب الختم على قوله فلا يرد ان
تقدم القيد وانما ختم على سائل العزل عاين حتم الاختتام والسلام
كتاب الشركة او دد بعد وكالته لانها كانت له للشركة كما
سيظهر في اللغة بالكسر والضم كافي القاموس اسم ومصدر شرك في كذا
بالكسر فهو شريك اي مشارك كافي كيدون وغيره فهي كالمشركة فلفظ المالكين
كافي المفردات ويطلق على العقدة كما في الزاوية وشريكة اختصاص اثنين او
اكثر بمحل واحد كافي المفردات ولما كان قريبان اللزوم قسمه بالتوفيق فقال
صربان اي نوعان شركة ملك اي اختصاص واحد باخر بسبب كماله فالاضافة
بمعنى الباء كافي لغوب وهي شرعا ان يملك اثنان حضا عدا عينا وهي

صربان

حزبان اختيارية بان يشترعا عينا او يترها او يجرها فيقسطان او يتوليا
عليها في دار الحرب او يخلطاما ليرها وغير ذلك وجبوبة بان يختلط بحيث
يتعذر او يتعذر التمييز بينهما او ودثاما لا اذ غيره كافي الاختيار وغيره وهذا اعتبار
الغالب فان من الجبيرة الشركة في الحفظ كما اذا هبت جريح بثوب في دار يترها فانهما
شريكان في الحفظ كما في النظم فلو بدل عينا بامر كان اولى وكل من هذين الاثنين
كاجنبي فيما اى في الامتناع عن تصرف مضر فيما كان لصاحبه من حصة فلو باع احدهما
نفسه من بئله شريك في اجنبي بلا اذن شريكه لا يجوز وكذا الذرع وكسج ولبواع
من شريكه جاز وفي حاشام لم يجز كافي بيع كصغرى وانما قيد بالمضر لان احدهما ان يبيع
عن شريكه اذ شركته بينهما كافي المينة وللحاضر ذراعة ارض مشتركة بينه وبين
اذا انفتحت الامن فلو تمصرا او زاد الترك قوة ليس له ذلك في غصب الكبير
وشركة عقد اي شركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقدة بقرينة الاتي وكذا
اي ما هتدا فان الركن بطلان على جميع الاجزاء كافي قياس لكشف واما ذكر العقد
دفعا لتوهم المجاز الايجاب بل يقول احدهما شارك في عموم التجارات او في
نوع منها وكقول بان يقول لا فقبلت وكذا الشركة في كسج وشريكه ان
شركة العقد ان لا يبين لاحدهما درهم مساهمة من كسج والافسدة
لاحتمال ان لا يرفع غيره وهي اي هذه شركة أربعة اوجه جمع كوجه اي الطريق
منها شركة مناهضة ويقال شركة المناهضة قدمت لانها اعظم بركة بالحدث
وهي لغة المساواة ولما شاركه معا على من يتفويض كان كل واحد منهما ردها عنه
الى صاحبه كما ذكره ابن الاثير وفيه شعار بان المزيج قد يشتر من المزيج اذا
كان اشهر وهو خلاف المشهور وشريكة شركة اي عقد شريكين متساويين
او اكثر ولا بأس بذكر كلفظ شركة لما مر في الحوالة والتبادر ان يكونا بالعين
فلا ينعقد عند صبييين مادونين او جى مادون وبائع مالا من كسج في غيرهما
عماياتي والمراد المتساوي من حيث العقد اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد
واما اذا كانا من جنسين او من جنس نوعين كالمكسور من صهي فيبطل مع
ذلك استادي في القيمة فلو كان مالا احدهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر كروية
وعن لاي يوصي كافي كذخيرة واشار بلفظ المتساويين كذا على المشي الى انه
لو كان لاحدهما من جنس كماله لم يدخل في الشركة فند المناهضة كافي
قاضي خان والانه لو قبض بعد شركة ما على مناس من كيدون او زاد قيمة احد
المالين قبل شراء او زاد قيمة شراء بالافسدة في كل هذه الصورة كافي

ولا باس بان يكون لاحدهما عتقا راد عوضا كافي الشارع وحرة فلا يجوز بين الحر
ومعه وبين عبيد وبين قرومكاتب وبين مكاتبين ودينين فيجوز بين المسلمين
والذميين والكذابين والمجوس والمسلم والمرته لا بين مسلم وكذابي عند الطرفين ويكره
عند ابي يوسف ويتوقف بين مسلم ومرته عنده لا عندهما كافي المنظم ومن شرط عدم
عموم التبادلات وقتا وفي في البيع ولم يذكر لما يشترطه ومنها لفظ المعاوضة
اذ العاقل لم يظن شرط ولا كافي في كسبه وغيره وفيه اشعار بان لو ذكر كل شرط
سواء صح العقد اذ العبرة للمعنى كافي المبسوط وغيره فلا بأس به بتركها مع ذكر
الشروط كلها ويتضمن المعاوضة الوكالة فيصير كل واحد وكيل للآخر
فحق عقد كل ينصرف الى الآخر كما ينصرف الى نفسه والوكالة فيصير كل كفيلا
عن الآخر فيما لحقه من مخاضات التجارة وكفصلا الاستهلاك وشترى كل من
المعاوضين لهما فلا يملك احدهما شترى لنفسه لتضمن الوكالة الاطعام
وكسوتهم وغيرها ما لا بد منه كنفقة نفسه وكسوته والادام وجارية الخدمة كل ذلك
لزم احدهما بيع في شركة من عقد كاشراء ونحوه كاليوم الجاز وكفاية اللجاة
ضمن الآخر لتضمن الوكالة فالشرط على ترتيب اللب بالتصديق بالقاء حسن
واحتراز بما يبيع فيه الشركة عما لا يبيع فانه لا يتضمن به الا وكالهاج والجمع والصلح
عن دمعه وفي الكفالة ان كل الزم احدهما فعلى الآخر ايضا الا اقراره بالهر
وارش البناية وتحت رحم وموم ويحلفها بدين عليها الا اذا حلف احدهما على
البثات والافق على العلم وفي شرح الطحاوي لو كمل احدهما بالنفس لا يوجب
الافق بالاجماع ولو كمل بالمال اخذ به عنده خلافا لهما وان ورث احدهما
ما يبيع فيه الشركة او وهبه او تصدق عليه او وصى له ما يبيع فيه شركة
من كنفته من غيرها وقد قضى الوارث او الموهوب له او غيره وانما لم
يشترط العقل لانه معطوف باو في شرط قبض كل كافي في شرح الطحاوي والمنظم وفي
المستصنف والمنق وغيرهما وعبارة الهداية كالمتن بعينه فلا يشترط
بان القبض شرط الرهبة فقط كاظن صارت المعاوضة عنانا في جميع
التبادلات لانها مساوات والتخصيص غير ظاهر فانه اذا فقه شرط من
شروط صارت عنانا كافي في شرح الطحاوي وغيره وفي العروض والعقار
المقبضين من جهة الارث او الهبة او الوصية او غيرها ويستثنى من العروض
نحو الفلوس لانه والعقار داخل في العروض بقرع العقد معاوضة لانه زاد
غير مال الشركة ومنها شركة عنان وقاله شركة عنان بالكله اما اسم

كافي كديوان من كعين مصدر عن معنى بالفتح اي عرض فجاز عن لهما شي فاشتركا
فيه كافي المقاييس او العن بمعنى الحبس فانه حبس بمعنى الحبس شركة او شركة عن
بعض التبادلات كافي الاختار واما مصدر عانة اي عارضة كان كل واحد يعارض
الآخر كافي كديوان وهو شركة بين اثنين كل واحدهما او عبد مسلم او ذمي او
ما ذون او بالغ او امرأة في كل تجارة او نوع منها كالتجارة في الدينق وفيه اشعار
بان المعاوضة لا تكون الا عانة وذكر شيخ الاسلام انما قد تكون خاصة ايضا
كافي في الحنفية ويصح بيع بعض الاله اي مال كل منها دون بعض ويصح مع فضل مال
دون ويصح بيعها جميعا تادى مالها مع تفاوت كبيع بينهما كبيع بالبطون الاول
في الاول في تفاوت كبيع وفي الثاني ميت او ميتا كان العامل كل منهما او احدهما
فالاقسام ثمانية يشترط ان لا يكون كل واحد لم يبيع ما كان له من اهل الشركة وكسبه
او لاهل الميت ومن ودية اقل فان شرط ذلك كان باطلا وجرح في الاول بالان
وفي الثاني بينهما كافي كغني وغيره ومع كون مال احدهما دراهم محاسا او كسبه
بيضا او سودا اي ردة الغنمة ومال لاخره نابير سواء كانا متساويين في القيمة
اولا وفيه اشعار بان المعاوضة لا تنفي باختلاف راس المال وهذا رواية عن
الشيخين وفي ظاهر الرواية انه يبيع اذ ان يبيع في القيمة كافي كغني ويصح بطلان
خلافا للزفر وفيه اشعار بان في المعاوضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي
الاستحسان لا يشترط كافي كسوط وغيره وكل من الاثنين مطالب بشترى
لتضمن الوكالة وكما قيل اصل في الحقوق لا غير اي لا يطالب بشترى صاحبه
لانه لا يتضمن الوكالة ثم اي بعد المطالبة يرجع على شريكه حصته من المثل ان
اداه من ماله لانه وكيل في حصته وفيه اشعار بان ان اداه من مال الشركة
لم يرجع كافي في المحضات وبانه لو لم يوده اصلا لم يرجع عليه كما اثير اليه في الهبة
ولا ينافي ما حرر في الوكالة ان كل وكيل يرجع على الموكل ان لم يوده كما ظن لان بيع
الوكالة الصريحة القوة وكفينة كصنيفة فراقا كما لا يخفى ولا يبيح المعاوضة
والعنان الا بالمتقين اي كدومهم وكذا يبار فلا يجوز بالمصوغ منها في
الردا كالا فانه بمنزلة العروض كافي كغني والفلوس كنافقة اي كراية
فان شركة يبيع فيه عند محمد والمشرع عن شيخين انما لا تنفع كافي المعنى
وكفوت على قول محمد كافي في المحضات وقال السجستاني في كسبه انما تنفع على
قول الكل لانها صارت ثمنا باصلاح الناس كافي الكافي والتدراي جوه
الذهب كغفلة قبل ان يغيرها وقد بطلن على غيرها من المعهديات كالتحيا

والحمية واكثر اختصارا بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيرهما
بما ذكرنا قال ابن الاثير والنفقة اي القطة المذابة من الذهب بفضة كما في المغرب
والمراد غير المفروبة فهي مستمرة بالتبر ولا الم يذكر في الكافي ان تعامل الناس
بها اي التبر وكثرة فان لم يتعاملوا بها لم يصح كما اذا لم يكن في ذلك عطف
وظاهر كذهبا لانها لا تنضم بها كما في كسوط ولا يصح ان يكون بالعرض غير التبر
النفقة بعد ان باع كل منها اي شريكين نصف عصة بنصف عرص الشريك الاخر
وتقابلنا حتى صار ما لكل مشترك كما ينضم شركه ملك ثم ينفق ان شركه عقد
او عتانا فصار نصفه لكل معضرا باليمن على صاحبه فان حصل الربح فهو ربح
ناله معضرون عليها فيصير وكذا الوبايع نصف عصة بنصف ربح الا في تقابلنا ثم
عقد عقد معاوضة او عتانا وكذا لو كان مالها ما يخلط بالخلط كالكيلى وكوزن
كلهما من جنس واحد فخلط فوقت بينهما شركه ملك ثم ينفق ان كافي في شرح الطحاوي
وهذا اذا اتى وباي قيمة فلو تفاوتا بان يكون قيمة متاع احدهما اربع مائة وقيمة الآخر
مائة باع صاحب الاقل اربعة اخماسه ونحو الاكثر ولو كان احدهما اسود قسم بينهما
او على قدر قيمة الجيد وكردى كافي في المعنى ثم راس المال بعد كسيع عروضا او در احواف
خلاف مذكور في البرطوات وهاك كمالها اي الالمناوضة وكفا كافي في كنى اى مال
احدهما قبل كسرا من جرة المالك بنفسها اي شركه راسا لان المال محل العقد
فلو هلك مال احدهما فاشترى الا فماله كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق
العقد واما اذا قيد بان قال يا شريك كل شركه او اشترى ثم هلك مال المشتري
شركه شركه عقد كما قال كذا فينفذ بيع كل منها جميعه وقال الحسن ان شركه ملك
فلا ينفق الا في نصيبه كافي في المعنى وغيره وهو اي الهلاك يقع على صاحبه حال كونه
قبل الخلط في بدايتها او يدعها هلك لانه باق على ملكه وهو بعد الخلط يقع
الهلاك عليها لانه لا يتميز ولو اكنى بالاسبق كنى وكل من شريك معاوضة
وعتانا ان يبيع اي يحيل المال بصناعة ويبيع ويغارب اي يبيع ويغارب
ويوكل بالعرف كالبيع والمال في اي كل منهما امانة فلا يضمن الا بالثبوت
كافي اكثر المنة او لا كنى في النظم لان كل من المتأخرين مذكوره وان تغير
استحقاقا ويواجه ويستاجر ويستقر من وكاتب وياذن عبد شركه وياذن
شركه عتانا ويغارم ويبرهن ولا يثبت ولا يصدق ولا يرضى ومنها
شركه الاعمال وشركه الابدان وشركه التعنى وشركه الصنائع جميع الصنعة
كالصنائع كالحجفة او جمع صناعة كرسائل ورسالة فان صناعة كالحصنة

ورسالة

جوز الصانع وعمله ولذا يقال شركه المحترقة وشركه التقبل من قبول احدهما
العمل والقاية على صاحبه كافي في الطلبة وهي ان يشترك صانعان اي على احد
اي لا عرض لكل ولا عين فلا يشترط ان يكون كل عاملا فان هذه شركه باعتبار
الوكالة وتوكل بتقبل العمل صحح من يحسن مباشرة ذلك العمل ومن لا يحسن لانه لا
يتعين على المتقبل اقامة العمل بل له ان يقيم باعوانه واحوايه وكل واحد منهما غير
عاجز عن ذلك كافي في كسوط كخياصين وخياط وصباغ تبنية على ان اتحاد العمل
والمكان ليس بشرط وان اشتراهما لم يكن شرطا وفي الكافي اشارة الى انه صح
شركه الدالين وقال المرعشي ان لا غير صحح والى انه صح شركه الحالين كما
في المنية وان يقبل العمل اي محل العمل فان العمل عرض لا يقبل القبول وفيه
اشعار بان يقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنية ان احدهما لو تقبل والا فعمل
جاء وقد اشترنا له وذكر في المحرقة انه لو كان من احداه ومن اقر عمل
شركه شركه باقر بينهما يتساوى وتفاوت صحح هذه شركه خبره
ذكره لقوله وان شرط العمل نصفين والمال اي الاو الثلثا مثالا والمخلو
الكلان عن اشعار بان هذه الشركه تكون متساوية وعتانا فاعقد اجتماع شرط
والمطلق ينصرف الى العتانا فانه المتعارف كافي في كافي ونعم كلام من يشرك
في شركه مطلقة على قبله احدهما فلا مرد لك العمل ان ياخذ به ايرهاش
ويطالب كل منها الاجر وان لم يعمل الا احدهما ويصح للمار الدفع اي في الاجر
اليه اكل منها والمكسب اي الاجر فتنق بينهما وان عمل احدهما ومنها شركه الوجوه
اي شركه ابنة الشركاء اذ لا مال لهم ولا عمل ولذا يقال لهما شركه الخائسين
وفيه مجاز من وجوه كافي في المعنى وعنه ان يشترك كافي في المعنى حال
كونها ملايين بلامال ولا عمل شرعا بوجوهها اي لابنة الهما وبالنسبة
ويشيعا بالنسبة ونسبة كافي في النظم فيصير شركه الوجوه معاوضة اذا وجد شرطها
وهي ان يكونا من اهل الكفاية ومن المشتري عليها نصفين وكذا تلك المشتري
وتبلغها بلفظ المعاوضة كافي في كسوط ومطلوعا اي شركه الوجوه عتانا
بالعرف الا ان يخصص شركه الوجوه بذلك لا يخلو عن شيء وذكر في الحنفية
ان المطلق عتانا ويصح معاوضة اذا وجد شرطها وهي ان يتقبل العمل
على السواء ويتساوى في البيع والموضوعة ويكونا من اهل الكفاية فان لم يجد
واحد منهما فعتانا هذا الا ان شرطها في المواضع الثلاثة قد اختلفت ولم
يتقرر في المداولات بانها في كل منها حقيقة وانظروا في الاول حقيقة

وفي الباقيين بما ذكره ترجيحاً على المشترك وكل من شرك بيمين في شركة الصناعات
وكيل الا فرعنا وكيفية ايضا مفاضة لا يمكن تحقيق ذلك فان شرطاً في شركة
الوجوه مناصفة الشاري منها في المفاضة والعنان او مثلاً في الشركة
في العنان فالربح بينهما كذلك اي مناصفة او مثلاً في شرط الفضل فيفضل
الربح في هذه الشركة على قدر الملك باطل لان استحقات كبرج بالبيان وكفان يتبع
الملك فيقدر ربحه ولا يصح شركة في كل شيء لا يصح فيه الوكالة فلا يصح في اخذ
المباحات اي في كل شيء يساج اخذه كاخذ الصيد والحطب والسبيل وثمار الجبال والار
والاستقاء والاعجار والارربة والحطب والحشيش والحطب وغيره من موصوفه بيا
اخذه كما اذا اشتركا على ان يبنيا من طين او ارض لا يمكنه وتبطل اجزا
فانرا فاسدة كافي في خصص المباح اذا اخذت بمن اخذها فلا حق في الملم
ياخذها ونصفت بينهما ان اخذ احدهما مأكلاً استأثرها في لاخذ وان اخذها
منزوين وخلطها وباعها قسم الثمن بينهما على قدر ملكها فان لم يعرف قدر ملكه كان
منها صدق كل الى النصف مع اليقين واقية البينة في الزيادة كما في المعنى والمخير
في الجمع او القطع او كبريط او الحبل او غيره وصاحب الحرة اي الملك يحتاج
الى لاخذ اليد من نحو الالة والا كافي والجواني وهي بالضم في الاله اعد لامر
يحدث كافي المقاييس اجر المثل على العامل وان لم ياخذ المصنوع وصاحب الحرة
ماله قيمة واذ ابا لاجماع كافي قاضي خان ولا يزاد اجر المثل على نصف القيمة اي
قيمة المساج يوم الاخذ ان كان له قيمة والا فبيني ان يكون الحكم فيه بالخيار والقياس
عندنا في يوسف لانه رضى به وهو المختار وعند المصنوع بناء على تقديمه التقديم يدل
على البر وهذا اصل جليل استدل به صاحب الكلاية وغيره خلافاً لما قد
عنده اجر المثل بالمقام بلغ وهو المختار عند صاحب الهداية عليه دل عليه كلام
الكفاية وكذا ما ياتي من كلام المصنف في المضاربة وكبرج في شركة الفاسدة
كما اذا عين لاحد راساً على قدر المال فالشرط باطل وتبطل
شركة العقد بالموت اي موت احدهما والجنون اي يكون احدهما والملاحق
اي لحاق احدهما بالآخر بمرتبة انما اذا قتل احدهما او جرح على احدهما سواء
علم الاخر او لا كما مر في الوكالة ولم يتوكل احدهما مال الاخر بعد الحول فلا اذنه
فان اذن كل منهما لصاحبه بالاداء فلو اداهما احدهما لم يجز فادى او لا
اي متعاقبة بان ادى احدهما زكاة مال صاحبه ثم ادى الاخر ممن المتأخرين
للاول وان لم يعلم باداء الاول وقالوا ضمن ان علم والا فلا كافي في زكاة المبسط

وكيف
نحو

وكيف انه لا يضمن عندهما وان علم وعلى هذا اذا وكل باداء زكاة ثم ادى بعد
اداء الموطر في الكفاية وان ادباً بعينه صاحبه معاً اي في زمان واحد
ضمن كل من شرك بيمين وان لم يعلم باداءه فسطع غير اي نصيب صاحبه ولم يضمن
عندهما كافي في زيادات العتاي وذكر في كفاية ان كل منهما لم يضمن اصله
وفي ذكر الاداء وكفان ومن المصنف الكتاب **كتاب المضاربة**
او دونه شركة لانها كالقعة للمضاربة كاشتراكها عليها في اللغة مصدر
صارب فلان غلظ في مال اي تجر له شقة من ضرب في الارض اي سار فيها كما في
وكلاهما كما ذكر في المضاربة كما في المراس وانما اثر هذه المادة على المقارضة التي
هي لغة اهل المدينة موافقة لنص يعزبون في الارض وهذه الرتبة لانه شان
المضاربة بالباوتيب رب المال وفي الشريعة عقد شركة في كبرج بان يقول
رب المال دفعة مضاربة او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين
او الثلث او غيره ويقول المضارب قبلت فنية ومن على ان كل من الاحاب
ولقبول ركن والظرف للشركة واحتمل ذريع من اربعة يكون كبرج في الرب
الارض فان الحاصل من الذرع يسمى في الوقف بالخارج وعن شركة راس المال كاي
فانه شرط مقسمة المضاربة كافي في الكرمات فلم يكن متوفياً جامعاً بالظرف
الربح من جمل او اكثر وعلى من جمل اخر او اكثر فاكفى بالاقول كذا يخرج
ما اذا كان العمل منها فانها مضاربة كما ياتي وهي اي المدافعة المعهودة
من متوفى ايداع حكماً او لا اي اول اوقات المضاربة وهو زمان
كاي بعد القبض وقبل العمل فانه احياناً لانه قابض باذنه بلا وثيقة
وغير ذلك وانما الفرق اول لان الوصف فيه ضعيف بدون الموصفي
ومن كما بينه كرضي وتوكيل حكماً عند عمله لانه تصرف في مال باخره
حكماً ان ربح المضارب كاستحقاقه بعض كبرج وعصب حكماً ان حاله
رب المال وكبرج للمضارب كذا غير طيب عند الطرفين ثم زيد في الوقاية على
قول المشايخ في المشهور وتبعه المصنف فقال ويضاعة حكماً اي بضاعة فان
يستعمل بمجة المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء ان شرط عند المضاربة كل ربح
للكل وقرض حكماً ان شرط عند كل الربح للمضارب اي العاقل وانما
اثره على ما شاده الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصير مضاربة كما في كذا
واحارة او شركة او مزارعة فاسدة حكماً ان خضعت المضاربة وما
بينما من تغير الضمير وغيره ظهر ان دفع ما ادعاه المصنوع وغيره من الشاغل
وهو ان المضاربة عقد شركة في الربح فكيف يكون ايداعاً واجارة فلا ربح له

أي المضارب بل اجر مثل عمله ربع المضارب او لا ربع وهذا ظاهر كرواية
 اليهودي اذ لم يربح الا اجر له كما في كذا خيرة ولعل رده بعث على ما ذكرنا في
 الاضارة ولا يزداد اجر عمله على ما شرط عند أبي يوسف وهو المختار كما هو ظاهر
 في الشركة خلافا لمحمد فان عنده يجب اجر عمله بالتمام بلع اذ اربع كما في الكفاية
 اشعار بان الخلاف فيما اذا اربع وانما اذا اربع فاجر المثل بالتمام بلع لانه
 لا يمكن تقديره بنصف الربح المدة مع كافي القسوس لكن في موافقا ما قاله
 محضين بما اذا اربع وما قال محمد فيها هو ثم ولا يصح المضارب المال برهانه
 فيها أي المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر كرواية ويحيى كافي كواقعا عن محمد
 انه يصح كافي الكريانة وقال الطحاوي انه لا يصح عنده خلافا لهما والاصح
 انه لم يصح عند الكل كافي الهادي كما لا يصح في المضاربة الصحيحة لانه امين ولو
 اراد رب المال ان يصح المضارب بالهلاك بقرض المال منه ثم يا خيرة مضاربة
 ثم يصح المضارب كافي كواقعا ولا يصح المضاربة الا بما يصح فيه شركة
 من التقدير وكثيرا والفقهاء السابقين كافي في الكريانة ان في المضاربة بالتبرع
 وعن شيخنا في نفع بالفسد ولم يصح عند محمد وعليه كفتوى فيفد بالفسد من الا
 ان يقول كذا في وجه والعمل بمضاربة في ثمنه فانه حاذ لانه اختلف المضاربة
 الى الثمن كافي الهداية والا بتبليغه اي المال الى المضارب على وجه الكفاية
 يتمكن من العمل فلو شرط ان يكون للمال كله ليلة في يده المالك فسد المضاربة
 وان كان شرطه بغيره ووط الفاسدة كافي كالهادي وفي اشعاره بان لو شرط
 عمل رب المال المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم فسد اذا شرط
 العمل معا وانما اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب منفردا
 متى بدله جاز في الكريانة والا بسبب يوجب كل الربح بينهما حتى لو شرط ان
 يسكن احدهما في دار صاحبه او يكون له دراهم مسماة فسد لعقده فان كل شرط
 يوجب قطع شركة نفسه المضاربة وانما غيره من الشروط فباطلة غير مفسدة
 كما شرط الواضحة على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان شروط الفاسدة
 لا تنفذ المضاربة على الاطلاق كافي كالهادي وفيه اشعار بان لو شرط الربح
 وداس المال معا او اس المال فقط فسدت المضاربة كافي للاختيار
 وفي الاكتفاء رمز الى اننا نصح وان لم يكن المال ولا الربح معلوما وفي الهادي
 غيرها انها لا تنفع والمضارب مضاربة صحيحة او فاسدة في مطلوبا اي
 مطلوبا المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او سعة او شخص او نوع تجارة
 فلو فسد المال ان يملأ في الكوفة او في النجف فسد كافي كالفرائد وغيره وقد

في الاختيار المطلقة بالعادة والمقيدة بالخاصة ان يبيع عنده بنقده ونسيئة ولو
 بعين فاحش وفيه خلافا لصاحبين كما في كذا خيرة الا باجل الموعود عند التجارة فان
 لم يجر عندها خلافا للابن حنيفة كما في قاضي خان وذكر في كذا خيرة ولكافي انه
 لم يجر بلا ذكر الخلاف وان يثري بنقده ونسيئة بعين يبيع فلو اشتري
 بعين فاحش تخالف وان قال له اعمل برأيتك كافي كذا خيرة والاطلاق مشهور
 تجارة يملك احد كمن في منظم انه لا يجر مع امراته وولده الكبير كما قلنا في
 عنده خلافا لصاحبين وان يزايد وزفر ولا يثري من عبده المأذون
 وقيل من مكانه بالاتفاق وان يملك رباها اي يبيع وكذا بنقده ونسيئة
 ويسافر بما للمضاربة ترا ويخرج فعنه انه لا يبيع عنده يبيع في
 الى موضع يثري على الرجوع الى اهله يوم يخوف سجن او ثلثة ولا يبيع في سفر
 مخوفا يتجلى كذا عنده في قولهم كافي قاضي خان ويصنع اي يستعين المضارب
 باحد في التجارة كافي الكريانة ولو كان المستعان رب المال فيبيع يثري للمضارب
 وفيه اشعار بان الا بصناع الى رب المال غير مفسد المانة دد مذ ذفر
 فقال ولا تنفذ المضاربة حتى تأكده غير محتاج اليه به اي باصناع رب المال
 فلو امر المضارب رب المال ان يبيع ويثري له حاز في قولهم كافي كواقعا
 ويودع ويغير امانة لما ويرث من ويرهن ويوجر ويستأجر ويقتال اي
 يقبل الحوالة بالتمش على الالبس والاعسر اي على من البس واعسر معايله
 من المثلثي فان كل ذلك من قواعب التجارة ولا تقوم المضارب لانه
 كاخذه الشفعة وكعق وكتابة وكهبة وكصدقة ولا يستدين اي لا
 يستقرض على المضاربة كما اذا اشتري سلعة بثلث دين وليس عنده من
 المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شرا على المضاربة
 ولم يكن من الاستدانة في شيء كافي شرح كطحاوي الا باذن المالك
 بالافاضة والاستدانة فصار كغيره من كبريات واذا اذن بالاستدانة
 فما اشتري بينهما مضمنان وكذا الله بن عليهما ولا يتغير موجب المضاربة
 فربح مالهما على شرط ولا يضارب المضارب لاحد في مالهما ولا يخلط
 اي مال رب المال بماله اي مال المضارب والا فصح وهذا اذا لم يكن الخلط متعارفا
 في تلك البلدة والا لم يصح بغيره اقاوا كافي قاضي خان الا باذن اي اذن رب المال
 بالمضاربة والخلط نظما او باعمل برأيتك فاشترى ثوبا وقصره بماله اي غسله من خضره
 اي قال رب المال للمضارب اعمل برأيتك فاشترى ثوبا وقصره بماله اي غسله من خضره

الى ما دون غدة ولا يبيت باهله اى لا يكون في جميع الليل عند اهله كالسفر فان
بات باهله كالحضر فنقطة في ماله ونقطة الاول في ماله فان ربح المضارب بعد
الاتفاق من راس المال اخذ المالك من كرج ما اتفق المضارب من راس المال
ثم قسم الباقي من كرج بينهما فلو اتفق من ماله او استدان رجب في ماله كان في الاختيار
وان دفع المضارب المال الى غيره مضادة بلا اذن من المالك لم يجز وحينئذ
عند عمل المضارب الثاني وان لم يرج ويجوز دفعه من عند زوجه وروايت
ومنفذ على الاول كافي لواقعته وقيل ايجز في شئ من ايجز عند رجب اى الثاني
وانما استندت في الاول اشعارا بان اذ اخذ الثاني رجب على الاول فان ربح
الخير في قولهم وبان المضاربة الثانية صحيحة بينهما ورجع على شرطها كافي لواقعته
ويطابق الثاني دون الاول لانه حكم مستند كافي لواقعته فان استهلك الثاني فالضمان
على الاول خاصة وعند ما يفتن في الشان والاشهر الخيا فحينئذ يهاشأ كافي لواقعته
وهذا اذا كان المضاربان صحيحين واما اذا كانتا فاسدين او احدهما فاسدا
فلا ضمان على احدهما وحينئذ او شرط ان شرط لعبد المالك شئ من كرج
مثل الثلث ليعمل مع المضارب وشرط للموت وان كان على العبد من وفاء
الى اذن شرط مع المضارب او لاجن ليعمل مع المضارب صح بطريق الاول وشرط
للمضارب والاجن والمان لم يشرط عمل احدهما مع العقد والشرط للمالك
كان على العبد من اولا وتام في كذا خيرة وتبطل المضاربة بموت احدهما اى المالك
والمضارب كذا بقوله مجزى على احدهما ويجزى احدهما مطبعا كافي لنظم وبسبب
كافا لمالك هو حكم القاضي بداد الحبيب من ان لا يكون وحده اذا لم يرج مسلما والا
لم تبطل فان ربح فهو على شرطها كافي لواقعته وغيره وفيه ربح الى ان العلم باحد من الشرط
للبطلان كافي قاضي خان والى ان بودة المضارب لم تبطل لبقاء الملك كافي لواقعته
والى ان لحن المضارب بدراهم لم تبطل وفيه نظم الزا تبطل بلحاظ احدهما بدراهم
فلو لحن المضارب فعمل ثم عاد مسلما كان الربح له ولتصدق به عند اياه ولا ينفذ
المضارب حتى يعلم بعزله اى المالك المضارب لانه عزل حقيق فلو اشتري بعد
العزل قبل العلم بنقطة كافي لواقعته فلو علم بعزله وفي المال عرض فله بيع عرضها
اي غير النقيض من مال المضاربة لان كرج لا يظهر الا به وفيه اشهاد بان لم يجب
البيع على المضارب وقد وجب عليه لما ياتي في الاول باع عرضا ثم اى بعد ما باع
هذا العرض وغيره لا يتصرف المضارب بالبيع ومجوز في نقته اى باع من كرج
لعدم كضرورته ولا يتصرف في نقته نقض صفة نقته بالفتح والمضاد المعجى اى

حصل من بيع مال المضاربة يقال خذ ما نفق لك او تيسر وحصل والفاخر عند
اهل الحجاز الدراهم وكذا نأيد كافي في الموز حال كون ذلك الثمن والنقد وقبض
من جنس ما ساله اى مال عقد المضاربة ومن اكسب حال عن فاعل نقض فقد اخطأ
كما ياتي لآن ويبدل اى يجب ان يبيع خلافه اى خلاف جنس ما ساله به
اي بجنسه فانه اذا عزل ومال المضاربة من جنس راس المال من كل وجه
بان كانا دراهم او دنانير لم يتصرف المضارب فيه اصلا واذا لم يكن جنسه
من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال احد نقدين لم يعمل
عزله ويوقف حتى صار مثل راس المال واذا كان من جنسه من كل وجه بان
كان احدهما دراهم والا فدونانير صرفه باهر من جنس راس المال دون العرض
وتام في كذا خيرة او لو افترقا عن المضاربة وفي المال اى مال المضاربة
دين على احد لزمه اى المضارب طلبه ونقته وان زناه رب المال عن
الطلبان كانا المضارب قد ربح اذ الربح كالاجرة له والحقه حشر الى ان
نقطة الطلب في مال المضارب وهذا اذا كان كدين في حصه والا ففى مال
المضاربة كافي كذا خيرة ولا يربح المضارب بأكمل يقال للمضارب بأكمل
المالك بى اى بطلبه وما في الجامع انه يقال له اهل فقد اريد بالحوالة اى كونه
فانه قد استعير كل في كل كما اشير اليه في الكروان وغيره كمن في شرح الطحاوي
ان المضارب يؤثر ان يحمل راس المال على المديون وكذا اى مثل ذلك المقام
المعزول سائر الوكلاء جمع كوكيل بالبيع اذا باع وانفزل يقال له وكل الربح
بالطلب كافي الكروان والبيع كالمضارب من باع مال الناس باو كافي في العا
من وكاله كذا خيرة وليس في الزاية كاذن والسمسار بالكر المتوسط بين
البايع والمشتري كذا ذكره الزحشرى ومطرزى وابن الاثير والغير وباد
وفي المذهب السمسار كاله لال عرضة كذا فتقيد المصنوع بالبيع بالدلال
لا يخلو عن شئ فالسمسار على ذكرنا لم يكن في يده مال الناس بخلاف البايع كما
في العاشر المذكور ان البايع وكسما وكل من جانب البايع باو فان انما
يحملون الاشياء اليها فيسمازها وتليدها وكل من جانب المشتري فانه لو
الاشياء ولهذا كانت البيعة والسمسار على البايع وان اكره انه على المشتري
فعلى هذا الشكل التفرقة بينهما يجوز ان عليه اى طلب الثمن وقبضه وان لم يرج
لانها كالا جيران عادة كافي في كذا وما هلك من مال المضاربة الصريح فان
في الفاسدة لم يفتن كما مر صرفا الى الربح اولا فانه تبع فان زاد فالى ربح

لانا المضاربين فان قسم الربح ثم هلكت كل باقى يد المضارب من رأس المال او بعضه
بطل القسمة فمرد من الربح حتى يستوفى رأس المال فبذلك برأس المال ثم بالنفقة
ثم بالربح الا حرم فالأهم كافي الاختيار فلو اريد ان لا تبطل القسمة استوفى رأس المال
رأس المال ثم يقسم كبرج ثم عقد للمضاربة ثم يرد رأس المال الى المضارب كافي كذا
وان قال المالك بعد تصرف المضارب عينت لك نوعاً من تصرف ودفع المال
مضاربة في الرقيق مثلاً صدق المضارب مع اليقين لان أهل في المضاربة عموم
ان يحدد نقيضه وادعى كونه وقال دفعته الى المضاربة بالنصف ولم يسم شيئاً هذا
لا يخلو عن شمار بارها اذا ادعى ما قبل التصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك
بعد تصرفه عموم والمضارب الخصوص صدق المالك ايضاً فان اقاما بينة وقتاً
وقتا يقضى ببينة الثاني فانه ناسخ للاول وان لم يتوقف بينهما او وقتاً
على السواء ووقت احدهما دون الاخر فيقضى ببينة المالك وتامة في كذا خبره
وان ادعى كل منهما نوعاً فتا المالك عينت كطعام وقال المضارب الشيا بصدق
المالك مع اليقين لان العبرة ببيان بعد اتفانها على خصوص فان اقاما البينة
فالجواب ما فصلناه وادعى اي يورث اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك
خصوصاً صدق المضارب وعلى العكس صدق المالك كافي كذا خبره وكذا
صدق المالك ان قال ان المال المدفوع اليه بعتا عتة او ودعة وقال ذو اليد
انه مضاربة او فروع لما رو كذا صدق المالك لو ادعى المضاربة وذو اليد
الترض او بالعكس انما ختم على لفظ العرض الى ال على قطع اشعار الاحتكام
كتاب المزارعة عقب به المضاربة مع اشتغال كل على شريكه
في شيء من الخارج رعاية لجانب مذهب الامم وانما لم يعنون المساواة ايضاً
لانها نوع من المزارعة وهي في اللغة من الزرع وهو طرح المزرعة بالضم
وهي البذر وموضع المزرعة مثلاً الرا كما في القاموس الا انه مجاز حقيقة
الابنات ولذا قال صلى الله عليه وسلم لا يتولى احدكم زرعته بل حرثت اي
طرحت البذر كافي الكافي وغيره وانما اثر هذه المادة على المخاربة
التي هي لغة مدينة لانه من خيبر اول ما دفع مزارعة والاستعاق من
الجوامد قليل وهذه الرقبة لعمل احد كسبته اخر **اعلم** ان المزارع
الارضين لما دافعوا وان جاز ان يطلق اليه ايضاً كافي الطلبة وفي كسبته
عقد الزرع اي عقد بالزرع على نحو تركه عقد بان يقول مالك الماد في فترتها
اليك مزارعة بكذا ويتولى العامل قبلت فتركها الا يحب والقبول

كافي كذا خبره

كافي كذا خبره والاول عقد حرث ببعض الخارج اي خارج وحاصل ما طرح
من بذل البر وكثير ونحوها والباء متعلق بزروع ولم يتحقق بما اذا كان الخارج
كله لرب الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذا الاول استعانة من العامل وانما في
اعادة من المالك كافي كذا خبره ولا يصح ويعتد المزارعة حتى ان الافضل ترك
اجابة دعوة المزارع عند البينة الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الارض
او للعامل فيكون لصاحب مستأجر العامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومة
وتكون لبعض الخارج بالذات وفي هذا حيلة زوال الحبث عنده وانما لم يصح بدو
للخلاف فيه من الصحابة وكما بين لتعارض الخبرين سيد المرسلين صلوات الله
عليه وسلم بين ان يكون كافي كسبته وقضى او حينة بفا ولم يلا حجة في
بينه عزراً اشد كسبته كافي كسبته ويدل عليه انه فرع عليه مسائل كثيرة حتى
محمد انما فارس فانه فرع عليه وراجل في الوقف لانه لم يزرع كافي كسبته
عندهما الحاجة وبه اي بما عتدهما من جهة يقضى كافي كسبته وكافي كسبته
وهذه مقترنة بشرط اي تحت بشرط صلاحية الارض للزرع عند العقد فلو
كان غيرها قوائم القطع ومنعت عن المزارعة فثبت الا اذا اضاف الى وقت
فراغ الارض في يجوز على ما قال الفضل كافي الفصل الا فوس قاضي خان واهلية
المعاقدين اي بشرط كونها حرة بالعين او عبداً او صبيماً او ذواين او ذوايين
لانه لم يصح عقد بدون الاهلية كافي كسبته فلم يخفى به فتركه اولاً وذكر
المدة كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيه من كذا راعه فهي فاسدة وكذا
اذا ذكر مدة لا يعيش احداهما الى مثلاً غالباً وجوز به بعض وحسن محمد سلباً
بما ذكر المدة جارية ومعتة على زرع واحدة وبه اخذ الفقيه كافي كذا خبره
وعليه الفتوى كافي كسبته وبالاول يقضى كافي كسبته وذكر رب البذر
ولو دلالة بان قال دفعت اليك لتزرعها لي واجرتك يا ما او استأجر
لتعمل فيها فالتحريم بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو قال لتزرعها لنفسك
ففيه بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شيء من ذلك قال ابو بكر بن
يحيى المعروف في ذلك ان اخذ والافسدت المزارعة لان البذر اذا كان
رب الارض فهو مستأجر للعامل واذا كان من العامل مستأجر للارض
اختلاف الحكم لا بد من البيان كافي كسبته وذكر كسبته اي كسبته كالبزور
فان بعض المزارع يزرع بالارض وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استئجار
والاصح انه شرط فان لم يذكر فاسدة الا اذا زرعا فانقلب جارية

لانه صار معلوما او عظم بان قاي ما بدالى ادلك كما في كذخيرة وذكر قسط
الاخر اى نصيب من لا يذر من حيرته يعنى نصيب العامل لانه اجرة في حقه
فقط شرط ان يكون معلوما فان ذكر قسط ولم يذكر قسط صاحبه كذا
بالاتفاق لكن لو ذكر قسط وترك قسط الاخر جاز استحسانا كما في قسط وشرط
التخلية بين الارض والعامل ليقدر عليه ففى غير نفسه مما يمنع التخلية كما شرط
العقل على رب الارض ويجب ان يقول رب الارض سلمت اليك هذه الارض وهذا
شرط لم يذكر في الكتاب كما في تمة الواقتا وبشرط شيوع الحب اى شيوع
عنا سواء كان كتيبتين بينهما او لرب كذا دون غيره بقية الاتى ويسهل ما
اذا شرطت للاحدهما وكذا للافقانه جاز كما في كذخيرة ففى النظم ان
الحب اولى من الخارج لانه لا عبرة بشيوع التبن والاكتفاء بشرا لان علم المزارع
بالارض لم بشرط وقد وجب العمل بها فان لم يتم الرضا بدونه كما في التمة
والحان كعقده فسد بتوك احد هذه شروط والشايع استحسانا جوازها
بحر ان يقول المزارع اعلم اننا في ارضك مزارعة ورضي الصاحب بذلك فان
العرف كافى كما في كذا او فتنفس كذا راحة ان شرط ما ينافيه ان ينافى
الشروع كرفع البذر وناجحة معينة من كذا راحة او الخارج اى خارج وظيفة
دراهم او عينان سمانين فان شرط خارج مقامه جزء من الخارج كالثالث
مثلا فان غلبت الشيوع فاللام للعقد وفيما اشار بان لو شرط دفع عشر
من الخارج وبما فى بينها جاز وهذا حيلة لرب الارض اذا اراد ان يرفع
بذره ثم قسمه الباقي من كذا وكذا ففى حوزة بالخاف وانما قصد
لانه بما لم يبق شئ بعده وكذا قصد شرط التبن خبر كذا او بالعكس
لفي ورب كذا سواء شرط الحب بينهما او لرب كذا وانما يقصد لان
التبن بما كذا كذا هو الاصل فالشرط بغير صاحب الارض معناه سواء
كان صاحب الارض او لا وصح كعقده ان يقرن بالتبن لآخر اى رب كذا
بشيوع في ظاهر كرواية وعن الرب كيف انه لا يصح او لم يقرن بالتبن له
بشيوع الحب كتيبتين لرب الارض وعن بعض مشايخ بلخ انه بينهما كالحب لانه
ويحكم عنه الاشتباه وعن صاحبين انه لا يصح وفيما اشار بان لو شرط التبن بينهما
وسكت عن الحب فسدت لان كعقده هو الحب الكل في كذخيرة ولا يصح وكسب
المزارعة في هذه الصور سبع الا فى صور ثلث ان يكون الارض وكذا
لاحدهما اى المتعاقبين والبقر والعمل والالة لآخر منها والارض والعمل

اى احدهما

اى لاحدهما والباقي من كذا وكذا وكذا والمالة او الارض وكذا وكذا والمالة
لا يصح والباقي من كذا وكذا وكذا والمالة او الارض وكذا وكذا والمالة
ذمين تنزه عمل تنزه ذمين بانتم اى كامل وراى ان يصدق ذلك حونا جازوا
يعنى فاسدت جوا وصورت باقى وحان يكون الارض وكذا وكذا وكذا
احدهما لاحدهما والباقي لآخر وعن ابي يوسف انه يصح الا ان يكون كذا لاحدهما وفى
لا فكذا كذخيرة ولتأمل ان يقول انه قد منع المحصر في طرفي القعة وكذا في صور كذخيرة
اما في الاول فلانه صح ان يكون الارض لاحد وكذا لآخر وكذا وكذا وكذا
نصفان وان يكون البقر لاحد وكذا لآخر والارض منها والبذر اما منها والحاج
نصفان ومن العامل وله ثلث الخارج كما في التمة وان يكون الارض وكذا وكذا
واحد لاحدهما وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وان يكون كذا وكذا
لاحد والارض لآخر والعمل لثالث وان يكون الارض وكذا وكذا وكذا وان
يكون البقر لاحدهما والارض وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
واما في الثاني فانه لا يصح ان يكون كل من الاربعة لاحد والبقر لآخر والعمل لثالث
وان يكون الارض وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وان يكون كذا وكذا
وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وان يكون كذا وكذا وكذا وكذا وكذا
وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
واذا احصت المزارعة والحق كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
شرط كعقده لصحة الالتزام ولا يصح من اوجه المثل وغيره للعامل ان لم يخرج
شئ من كذا لانه اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم واما في شركة في الخارج
لا غير ويجب اى جبر الحاكم من ابي من المزارعين على المضى اعلى هو كعقده من العمل
الارض كذا فانه لم يجبر على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك كذا وكذا
وفيما اشار بان هذا قبل التنازل كذا في الارض واما بعده فيجبر لان كعقده
يصير لازما من الجانبين حتى لا يملك احدهما الغنى بعده الا بعد كذا في كذخيرة
فان ابي رب كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
يجب ان يقرض العامل باعطاء اجر مثل عمله لئلا يلزم الغرور قال مشايخنا
ديانة واما الحكم فلا شئ له فيه اذ العقد على الخارج كذا وكذا وكذا
تثبت رواية في مقعده ارباب الاسترخاء وان خست المزارعة وفرض بعد القاء البذر
فالخارج لرب كذا لانه غنا كذا فان كان رب الارض طاب له الزرع وان
زاد على قدر بذره واجر مثل اجته وان كان عاملا ياخذ مثل بذره واجر مثل

ومقدار ما انفق وما غرس من اجر مثل الارض ثم يتصدق بالفضل عند كسر فبن خلفا
 لابي يوسف كما في التمه وكنتظم ولا خلاف ان المثل وان لم يثبت شي وان ثبت وحكم
 والامر في المثل للعهد ان مثل علمان كان صاحبه او مثل أرضه ان كان صاحبه او
 مثل البقر او الارض مكر وبان كان صاحبه وكل ذلك من جنس الفقير وان
 وجد الخراج كما في المينة وان كان كبد مشتركا فالخارج بينهما على قدر
 ملكهما كما في التمه ولا يزا دا جوا المثل في هذه كفصل على شرط عيني
 لانه رضى به واجرا المثل بالغا ما بلغ عند محمد لانه استوفى مناهضه وتبطل
 المزارعة بموت احدهما اي رب الارض والمزارع وان كرس الارض في غير
 الزهر وسوى السنيات ويغرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل
 الشروع فلا خلاف ان يمنع وبعد شروع يفسخ العقد كما في التمه وان
 رب الارض بعد كد زراعة قبل النبات في بقا المزارعة اختلافا في المشايخ
 ولو ما تبعد ما بنت قبل ان يستحصل في العقد استحقاقا الى ان يستحصل في كد
 ويحل في الموت لحاق احدكما بدار الحرب مرتد افا تبيطل عنده خلافا لهما
 كما في التمه وينبغي ان يكون الجنون المطبق والجنون كذا ويصح اي ويجوز
 فسخ المزارعة ولو بقتضاء ورضاء كما في رواية الامل والبدع بعضهم
 ويشترط فيه احدى في رواية الزيادات وبها اخذ بعضهم كما في الخيرة
 بدين الحج اي يبيع من لرب الارض مضطرا ببيعها اي الارض بغيره
 اشادة الى ان لا مال له سواها والى ان لا حق للمزارع على رب الارض في غير
 الارزاد ونسوة السنيات والى ان الارض لم تبنت وقال بعضهم انه يبيع
 في هذه الصورة فان تبنت لم يبيع بالدين حتى يستحصل في الخيرة وانما لم
 يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع كرهه وخيانتة اكتفاء بما ساقى في
 المساقاة ومنه عزيمة سفره والدخول في حرفة اخرى كما في التمه والى انه
 لو باع بعد كد زراعة بلا عذر توقف على حازه المزارع فان لم يحزه لم يفسخ
 حتى يستحصل او يمضي المدة على ما قل كما في قاضي خان فان مضت المدة المذكورة
 عقد عقد ولم يدرك كد زراعة لم يستحصل فعلى العامل رب الارض اجر مثل
 نصيبه من الارض حتى يدرك الذرع الا اذا اراد بقلعه فقبل رب الارض اقلع
 الزرع فيكون بينهما او اعطيه قيمة نصيبه وانفق انت على كد زراعة بما تنفق في
 صحته وفي اشعار رب الارض ان ياخذ من بقا لما فيه من البذر
 كما في الرواية ونفقة كد زراعة كما في كسفي والحفظ عليها الى العامل ورب الارض

بالخصص

بالخصص اي بعذر نصيبها كاجر الحصاد ونحوه من كسفي ورفع الى الميسر وكذا
 وكنت زراعة وكنت غنم فان اكل عليها الى ان يقتسم فاذا اقتسم فعلى كل نصيب
 فانما ليست من اعمال المزارعة بل هي مونة ملك مشترك بينهما كما في رواية
 بان هذه الامور لم تخص بما ذكر من شرطية السابقة بل عامة في جميع المزارع
 كما في الرواية وهذا الكلام جملة جملة مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب شرط
 كالمثل بل على شرطية فان شرط اجر الحصاد ونحوه عند عقد على العامل
 الشرط او كعقد عند ابي يوسف وبقي لتعامل الناس وطوعهم في ديارنا كما في
 المبسوط وفسد في ظاهره كرواية وعن ابي حنيفة انه صح وهو مختار اكثر من ما
 بلغ كما في التمه وذكر في المبسوط وكرواية والى ان في غيرها انه صح في رواية
 عني ابي يوسف فكلامه لا يخلو عن شيء واعلم ان ما ذكره من شرطية ونحوها
 هو الحكم والرواية فان الحلال ما يفتق به واما الطيب فما لا يصح له كد في كسب
 ولا يتأذى جوارحه بفعله كما ذكره كراهي في تعبيره وذكر في كراهي
 احكام للرازي من اخذ ارضه مزارعة او معاونة او ذرع ارضه محافضا
 على الصلوات في موافقة الجماعة لكنه اقر صلوة واحدة عن وقتها لا اشتغاله
 بالمزارعة لا يكون زرع طيبا وكذا الموزع بلا طمارة او اخر المارة بعد
 جف عرقه او افراد الكمن بعد حلول الاجل او اداه متوقفا بل ارضاء كما يجر
 ويستحب ان يبذر على طمارة ثم يقوم في ناحية ويصلي ركعتين ثم
 يقول اللهم انا عبد ضعيف وكنت هذا اليك فسلم لي وبارك لي فيما تم يصلي
 على كسبي مما اتيك من ثمره فانما يحفظ هذا الذرع عن افاته وبارك فيما اذا
 ادرك الذرع يجب ان يكون كليا على طمارة ويستقبل القبلة والى ان لا يكون
 فيه حركة فاذا فرغ من كيده يصلي ثم يقول يا رب العيت بذر او اعطيني شيئا
 كثيرا فاخفظها قوة طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من منكرين
 وكذا ان غرس اشجار **المساقاة** من المزارعة كما في التمه
 وانما اثر على المعاملة التي هي لغة مدينة كازنا او فحق كجب الاشتقاق ولم
 يفرق بين معنات اللغوي وكسفي كما في النهاية وغيره فالتمفرقة من الظن
 دفع الشجر اي كل نبات بافضل او بقوة يبقى في الارض سنة او اكثر بقرينة
 الا ان في شمل اصول الرطبة والقوة ويصل كد عفوان وما غرس وزرع
 في قضاء مدفوعة وغرس ما تاتي ومن عطف الكروم والرطبة على شجر
 فقد افسد كسفي الى ما يصلي به بتطهير كسفي وكسفي والتلقيح والتشذيب

والشدد والحراة وغيره بان يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلاً مساقاة بكذا
ويقول المساقى قبلت فففيه شعار بان ركنها الايجاب والقبول كما اشير
اليه في الكرامة وغيره بجزء من ثمره بقرينة الامة من ثمرة اى بما يتولد منه فتشاول
الرطوبة وغيره وحى اى المساقاة كالمزادة اختلافاً وشرطاً كما لا
انما اى المساقاة يصح بلا ذكر المدة لانها معلومة عرفاً وقيداً الى ان
لا يصح عنده وتصح عندها وبه يفتح ويشترط فيها حملية الشجر للثمر حتى ان لو
دفع عن ثمره لم يبلغ الاثام مساقاة لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتقادم بقرينة
الارض ويغفل تفاوتها فاحتمل كافي الهداية والى ان يشترط اهلية العامل
والحلية بين العامل وشجر وشيوع الثمر وذكر شرط العامل فان ذكر في
الدفع وسكت عن شرط العامل جاز كحاشا انما كافي التمه ونفع مدة المساقاة
على مدة اولى ثمرة تخرج في هذه السنة فاول المدة وقت العمل في الثمر
واخره وقت ادراك المعلوم فيجوز فلولم يخرج منها اشتقت المساقاة و
ادراك بذل الرطوبة بالغنى وحى الاستفست الرطوبة كافي الكرامة والبذر
بالزال وفي بعض النسخ بالزاي وهو اخفى اذ هو ما كان للبتل من الحب كما
في الزمانية والبذر ما عزل المزعة من الجرب كافي القاموس كما درك الثمر
اى في الرطوبة لا درك البذر كدفع الشجر لا درك الثمرين اذ ادخرا
بعد ما تناهى نباتهما ولم يخرج بذرهما فيقوم عليها ليخرج البذر فهو جاز كافي
الكرامة وغيره فعلى هذا لا بد ما ذكره كفى في شرح من الاعتراض فان
قاربه كى وفي الاختيار اذ ادفع الرطوبة وقد ثبتت او دفع البذر لم يضره
فانما فاسدة فان كانت وقت خبر لم معلوما حاز وقع على الحزة الاولى
وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها كالتنا بينها لانها ذات شركة في الخارج
فللعامل المثل بخلافه يخرج فانه يصح كالخرج ثمره فهو على شرط
بينهما وان لم يخرج الثمر فيها بل بعد ما يندحها فللعامل اجر المثل وان
اعطاه ما شرط له من النصف وغيره او اقل برضاه او اكثر جاز وكذا
الحكم في كل مساقاة فاسدة كافي التمه وذكر في المزاهة ان الثمر اذا لم
يخرج فله شئ للعامل عند يوسف وقال لا راجو المثل وفي الخبر ان سمي
وقتا فدتا فوعده الثمر فان خرج ما رغب مثله في المساقاة فيخرج والآفل
ولا يصح المساقاة ان ادرك الثمر ان انتهى في العظم وقت التقيد لانه
لا اثر للعمل كالمزادة فانه اذا دفع كزرع وقد اخصه على ان يحصد

ويده ويده فانه لا يصح ومن لم يوسد انه يصح والاصل ان الثمر والذرع متساويان
في حد كزيادة يصح المساقاة والآفل كافي التمه وذكر في قاضي خان انه ان احتاج
الى سقي او الحفظ جاز المعاملة والآفل فان مات احدهما اى المالك كعمل تويني
ان يكون للحاق بدراعي كالموت وفي البسط اذ الحق صاحب الارض دين قاذح
انتقض المساقاة والمثري اى غير مورك فان مات رب الارض يقع العمل كله
كما يقوم قبله الى ان يترك وان كان مكروما عنه الورثة فان قال العامل انا اخذ
نصفه لى للورثة ان يقتصوه على شرط او يعطوه قيمه نصيباً او يفتقوا عليه حتى
يدرك فيرجوا به ذلك فحصة العامل من الثمر او يعق عليه وارثه اى العامل ان مات
وان كره رب الارض فان قال ورثته انا اخذ نصفه فله رب الارض الخيار الثلثة
فان مات جميعاً فالخيار للورثة العامل بين كل واحد وكل واحد فان ادعى ان يقوموا عليه
فلورثة رب الارض الكل في الهداية ولا يفسخ اى لا يجوز دفع المساقاة الا بعدد
كالدين القادح وهل يجاز في الغنى الى القضاء او الرضى قد مر وكون العامل
مريضاً لا يقد على العمل كشجر او مساقاة والاشمل جازاً كافي التمه يخاف
منه على نفسه فانه قد يتصرف فيه بالحق ونسج الزنبيل والمراوح وغيره كسفن
بالتحريك ورق جريد يخل اى غصنه يقال للجريد نف والواحد مسفة كافي الموب
وفيه اشار بان يحرم على العامل حق شئ من الاشجار والراعي وكوش والغضبان
المتشبهه بلا اذن صاحب الكرم لان كل ما ملكه كافي التمه او على ثمره قبل الادراك
عذر فان بعده يمكن دفعه سرقة بالقيمة وفيه رمز الى انه يحرم اخراج شئ
من الثمار للضيف وغيره بلا اذن لانها تركت بينهما وهذا لا يحتج به فان
الوافي كذا لك الا ترى انه اذا اكل هو واهله من ثمره بلا اذن المساقى ضمن
في التمه دفع الى اخرفقنا اى ارضنا واسفة خالصة فارغة ذكره ابن الاثير في
الاف في غريب ويكون الارض وشجر بينهما لا يصح المساقاة ويغنى كاشترط
الشركة فيما كان حاصله لا يعلم وهو الارض كافي الكرامة وفيه اشارة الى ان ثمرها
للغرس على ان يكون شجر بينهما يصح والى ان كوش شرط ان الثمر او شجر والتم بينهما يصح
سواء كان لغرس رب الارض او للعامل كافي التمه وغيره فللعامل قيمة غرسه يوم الغرس
واجر عمله فاف كان لغرس للعامل فالشجر له يوم يقلعه وعليه اجر مثل الارض كافي التمه
وهذه المسئلة مما يشعروا به قاصداً ويناسب ختم الحكم كتاباً حياً الموات
عقب المزادة به لان متعلقاً اشرف من متلفه والاحياء لغة جعل الشئ حياً
اى ذا قوة حسية او نائية وعرفا المتصرف في ارض موات بالبناء او الغرس

وفيه اشار بان لو ذهب البئر الاولي بحفره فلا شيء عليه لان الماء تحت الارض
غير ملوك لاحد كافي الميسر واللقنة اي بحفر الماء تحت الارض ويقال باللقنة
كل من كافي النهاية حرم بقدر ما يصلح اي يحتاج اليه لائقا الطين ونحوه قبل
هذه اعنه حيا واما عنده فلا حريم له الا ظهر الماء على وجه الارض فمضى كالعين
وعني محمد ان القنطرة كالبئر في الحريم كانه الهداية وذكر في الاختيار انه موضع الى
رأى الامام ولا حريم عنده للنهر اي الجري كواسع الماء فانه فوق ساقية وهي فوق
الجدول كافي كسوب فهو جري كبر لا يحتاج الى الكرى في كل حين واما عنده فانه حريم
مقدار نصف بطن النهر عند اب يوسف وعليه الغنم كافي الكرمه ومقدار حريم من كل
جانب عند محمد وهذا اوفى كافي الهداية والزاوي وكوم على هذا الاتفاق
كافي الاختيار وفيه اشارة الى ان الجري لو كان صغيرا يحتاج الى الكرى في كل
وقت فله حريم بالاتفاق كافي الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكر في الاختيار
وغيره انه لا حريم للنهر خطا عنده اذا كان في ملك الغير لا بينة وكذا اذا حضر
في موات خلا فالملك للمحققين من مائة ان لا الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج
اليه لائقا الطين ونحوه وهو كافي التمه وذكر في الكرماني ان الخلاف في
نهر ملوك له مسناة فارغة تملأ من ارض غير صاحب الارض فالمسناة له
عندهما ولصاحب الارض عنده وقت في المسقاة لانه لا نزاع عندهم ان ما
احتسب الماء فهو لصاحب النهر **فصل** ان يحكم شجر في موات فانه ذراع من كل
جانب كافي الهداية **الشرب** اسم مفعول فهو لغة الماء الشروب
والله اشرف بقوله نصيب الماء اي الحظ المعين من الماء الى ارض او ملك او لغيره
او لجماعة وشريعة زمان الانتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب واما خلاف
دابة وذكر كعني اللغوي دون شرعي كذا يتوهم انه مراد في هذا المقام
والشفقة بتقنين في الامور شفقة او شفقا بدل اللام بالتاء تخفيفا وشرعية
شرب بنى ادم اي استعمالهم الماء لدفع العطش او طبع او كونه في الغسل
او غسل الثياب كانه كسب طاهر فالشرب بلفظ او فتح مصدر ومن حد علم وشرب
البراهيم اي استعمالهم الماء للعطش ونحوه مما يناسب من كبرية ما لا فصل لما
وذلك لما في صورته من الابرام لمن خصص التعارف بما عدا السبع والطير كما
في الكوزات والاكفام شعر بان كذا في شرب لب من اهل كنفه كافي كسب وطهر
من بنى ادم وجره ايم حقا اي حتى كشفه فلم يكن ملكا لهم لانه غير محرز وكل من بنى ادم
حق سقى الدواب اي دوابهم فيكون من قبيل هذه فخر وانما ذكره لئلا يتوهم انه

فمن ان يشرب من بالفسس ومن يظن ان افراد الشخص يبيعون بالقبض فان لم يكن
لمدحف اي بنوا دم والبراهيم تحريم جانب النهر كافي الاختيار وغيره وفيه اشار
بان العلم وظن بالتحريم لم يشرع للتمتع وكذا اشهر في النظرية والمراد من النهر
بقريته الماء ما فيه من ارض ملوكة فيشمل الساقية والجداول وكثيرا وكثيرا
الملوكات في التمه في كل ما طرف الحق لم يجرز بانا الاولي في انا في الكساح احرز
الشيء في دواءه فلو اوزر بوجه اوجب او حوض مسجد او حوض او حوض او حوض
جريان الماء فانه يملكه وانما اشارة الى ان اشارة الى ان اشارة الى ان اشارة الى ان
ولم يبعده من راسه لم يملكه كافي الماء عند كسب اي اذا اوجز جعل شيئا في
حصين والمانه لو اغترف الماء من حوض احكام بانا لا يحكمي فانه يتبع على ملكه
لكنه اثنى به من غيره كافي المينة وغيره وفي لفظ الحق اشعار بان لو منع من غير
وهو يخاف على نفسه او ماله كان له ان يقتله بالسلاح لانه قصد لهلاكه يمنع
حقه وهو شقة والمائى نحو البئر غير ملوك له خلاف الماء يجوز حيث يقتل بلا
سلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا او اما اذا لم يكن الا لاجل فانه يترك
على ملك المالك كافي النهاية وغيره وكل من بنى ادم حق الشرب اي نصيب الماء
للزراع بقريته الماهي ونصيب كسبى وكذا لية على جميع الانهار بقريته الماهي
الا اذا حضر ذلك كنصيب شرب بالعامه بان يفرق ارضهم **نهر**
كذلك لى او كرى او حوض نهر غيره اي غير صاحب شرب كنصيب منهم فلم يكن له
الحق ان يبرحاهم كافي التمه والمقسم كالمجاس وموضع القنة اي موضع الكرمه
كما ذكر المطرزي فالمقسم بمعنى القنة افترا عليه وفي تخصيص ماء الزاير وذر الى ان
الحق في ماء الجراد وان احرز بالعامه وفي استثناء النهر شار بان ليس له هذان
في البئر وكسب الحق من المعلومات بالطريق الاولي فان لصاحبه ان يمنع ذاشقة
من دخول في ملكه ان كان يحده الماء في ارض مباحة فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه
يترك حتى يافقه منف بلا كسب نهر كافي الهداية وغيره وكري نهر افراج الطين ونحوه
فالكرى يخص النهر بخلاف الحفر على ما قال البرقي الا ان كلام المطرزي يدل على ان
لم يملك اي لم يدخل اياه في المقاسم كسبى وقرات وغيره من مال بيت المال اي من
يعني من نخل الخراج والجزية دون كسب وكسبة لانها للفقراء وفيه اشعار بان صلاح
مسناة منه ان حيف منه عرفا فان لم يكن فيه اي في بيت المال شيء ضل العامة اي
الذين يطبقون الكرى ومنقسم من مال لاغنياء كذا لا يطبقونه وكري نهر
خاص او عام قد مر هذه في الشقة ملك ذلك النهر بان دخل في المقاسم على اهله الا
ان في العام لو اشغ عنه حكمه او بعضهم يحبرون عليه وفي الخصال ما منع الكل يحبرون

الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع بعض عنه اجبر على شرب كافه الخزانة ^{منه} ومنه عند بعض
 الا بان شرب حتى يؤدي عليه من النفقة كافه الكيفية والاكفاء مشير الى ان ليس الكري
 على اهل الشفة لانهم جميع في الدنيا وليس لبعض اولى كافي الكفاية وقال بعض المتأخرين
 انهم يجبرون عليه كانه خيرة من اعلاه خيرة خبر او ظرف للظرف وحاصله انه
 يبدأ في الكري من اول النهر عنده ومن اسفل عند المتأخرين كانه خيرة وذكر في الكفاية
 انه يترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله ومن جاوز كريمة من ارضه يرى
 من قوته الكري عنده واما عند هؤلاء الكري عليهم جميعا من اول النهر الى اخرة يحصل
 الشرب والمراعى ويقتضى بقوله كافي التمتع وفيه اشار بان لو كان في نهره في وسط
 ارضه لم يبدأ الا بالمجاورة عن ارضه وهذا في النهر الخاص واما في العام فقد رآه
 اذا بلغوا في نهر قريتهم وفي الاكفاء ومن اياها لو جاوز الكري من ارضه جاز له
 فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتمامه في الخيرة واما في النهر العام
 فينبغي ان يفتح بالطريق الاولى ^{وهو} استحسانا دعوى شرب اى شرب يوم او اكثر
 شرب في نهر بلا ارض مع انه مجهول معدوم كما سيجي انه قد نكس بدورها وظل
 عرضية لوجود فلو ادعاه في الارض مع بالطريق الاولى واما لم يذكر في الكري
 في اخر الكتاب وهو المناسب على الحق لانه وجب على اثبات صحة الخصومة ليس قوله
 وان اخضع وادعى قوم في شرب من نهر مشترك بينهم لانه لم يذكر كيف كان
 شرب اراحيهم قسم شرب عند علماءنا بقدر اراحيهم اذ المقصود
 سعى الارض وبه يحزر وقبل يقسم على قدر اراحيه كانه الخيرة وينبغي كثره
 الاعلى بالنسبة الى اسفل فلهذا الفصل الا اسفل فان في منه خلافا وهذا
 اذا كان للماء بحيث لو ارسل ولم يكن يصل كل منهم الى حقه في شرب واما اذا
 كان بحيث لو ارسل الى اسفل لا يمكن له الانتفاع اصلا بان كان النهر شفة لم
 يمنع كافي الخيرة من سكر اى سد النهر المشترك فلو اخذ الماء من الجبل الى
 وجه الارض فانتشر لا يمنع الاعلى منه بل يكون لمن سبق اليه يده كانه خيرة وفيه
 اشعار بان يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون سكر كافي الكفاية وسكر
 كالنهر مصدر سكر النهر كمنه ويجوز ان يكون من فاته اسم منه وما سد منه النهر
 وقد جاء فيه الفتح تسمية بالمصدر كما ذكره طرازي وان لم يشرب ارض الاعلى
 بدون اى سكر الارض اعم اى شدة كما جارية بان يسكر الاعلى حتى يملأ ارضه
 او بان يستغنى عن الماء او يتفقوا على ان يسكره فزينة فان لم يكن من اسفل
 بلوح او باب فلا يسكر بالطين والكراب الارض اعم كانه بسيط وبينه ان يذ
 بالارض حتى يشركا من انه يبدأ بالاسفل فيشرب بجمته ثم باعلاه ثم ويحتم

وقال شيخ الاسلام ان ما يغنا الانام احتجوا في المقام ان يقسم الامام بالامام
 كافي الخيرة ومنع كل منهم اى شركا من نصب مرجى على ما يشرك ونحوه
 كالتولية والباينة والجبر والقطرة الارض اعم كافي المبسوط واما لم يذكر
 الاستثناء لاشراك المعطوفين في القيد الا في تلكه الخاص لانه من العلل
 الى اسفله تلك مشترك بينهم بحيث لا يضرب النصب بالنهر بانك جمته ولا
 بالماو ببلى جريانه او بانتقاصه فانه لا يمنع لانه لا يكون الا للنفقة
 فلا يلتفت اليه ومنع كل منهم من التغيير المضر بالنهر اذ كتب كونه في النهر
 او تحويل الكوة اى منع الماء الى الزرع من اقل الى الاعلى وبالعكس وتأخير
 عن فم النهر بربذة كصورة
 والاصح عند الامم الخوان انها لا يمنع ان او زيادتها او نقصانها او ترويض
 القنطرة ان كان موجبا لزيادة اخذ الماء او تقسيم بالامام مثل ان يقال
 يخل لك ايا ما معلومة فند في كونا ولنا ايا ما معلومة فتدون في كونا او
 سوق شرب ارضه الى ارض لا يشرب لها او سوف حتى ينتهي الى هذه الارض او
 سوف الى يخل في ارض اخرى اكل في المبطل مما كان قديما الارض اعم لان
 العيرم يترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشار بان اذا كان لرجل مياه في
 اوقات متفرقة في قرية لم يجز جموعا في وقت الارض اعم كافي الجواهر لكن في التمتع
 انه جائز وشرب يورث كالتصاخي الكري ونحوه اى يصح لو صحت
 من الثلث بالانتفاع به اى بان يستحق ارض فلان يوكا او شربا من شربا كونه
 بالانتفاع ثم غلظة ولا يباع في ظاهر كونه شرب يوم او اكثر ويقتضى
 عليه محمد كافي الخيرة بلا ارض من لانه محرم لانه غير مملوك والا بطل وفيه اشار
 بجواز بيعه ولو موع ارض اخرى وهو كس كافي التمتع الا عند اكثر مشايخ بلع للتعلي
 ترك به ولم يخرج عنه كنفية اى جوف واستاذه اى يكره ويخبر اذا القياس لا يترك يتعامل
 واحدة كافي الخيرة وكذا لا يصح ويفسد الاجارة اى اجارة شرب سواء كان
 بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه واحده من الارض حاز ويخل الشرب في بيع
 والاجارة بتبعية الارض كافي الخيرة والرهنة وكهنة والعارية والرض
 والقروض والمهر وبدل الخلع وكس ومن سعى ارضه ولو كرها من سرب غير
 بعض بان ينظر بكم يشرب كوجاز بيعه سواء كان مثليا او قيميا فان
 الماء مثلي في دواية وفيه في اخرى وبالضمان اذ في الاسلام المسمى على اليدوي
 في اثبات المعايير بينها فخطا ولعل تأخيرها لا الالية من سكرها لانتهاج

او اكلهم من قبل التجاذب فيكون متعلقة بما بعده كلفظا بما قبله حتى قال اكثر
 منهم الوفاية والهداية وغيرها انه لا يضمن وعليه كفتوى كافي التمهيد والتمهيد وذكر
 في كراهية سقي من شرب غيره برهنا الى سلكا ليوذبه بالعرب والجس وفي
 التمهيد ان الماء وفيه في كرم زاهد من غير نوبة امر ينقطع وعلى بعضهم انه
 طرح منه الشراب المبلول وقال كفتوى لا امر به ولو تصدق بمنزله كان حلالا
 وهذا افضل لبناء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المفصوح فان الدابة اذا
 سمن به انعم وصار شيئا آخر لا يضمن من سقى رصه شرب ارض
 حارة اي صارت اذا انزل بالكرمي قال بالفارسية ذهب كافي الطلبة هذا
 اذا سقى في نوبة مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبة او زاد على حقه فيضمن
 على ما قال الامام اسمعيل كراهية كافي الضميمة واما ذكر في التمهيد انه اذا سقى
 سقيا غير مقدار فتعدي من عليه كفتوى ولا شك ان ارضنا ذات نزع
 انقطع عنه الارتفاق فيلزم ختم الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب
كتاب الوقف عقبه احيا وموات لانه موات بل هو له الا
 ربنا افخ ببناء ابن خونا بالحق هو لونه معدود وقعه جسم فهو واقف
 وحرم وقوف ويطلق على الوقوف في جميع على الاوقاف ولا يقال اوقفه الا في
 لغة ردية على ما قالوا كافي المغرب وفيه اشعار بان كفتوى ضعيف في الدر
 المصنوع ان اوقفه لم يسمع عند الامام وغيره على ان التقدمة بالامانة
 قياسية انتهى وشذوية عند جليلي ومنه كفتوى الملوكة بالحق على عرف
 الغير حال كونه مقتصر على ملك الوقف فالرقبة باقية على ملكه في حيوة
 وملكه رثة في وفاته بحيث يباع ويوجب الا ان ما ياتي من المنذر بالمنفعة
 ياتي عنه ويشكل بالبيع فانه جسد على ملك الله كما بالاجماع المرام الا ان يقال
 انه تقريب الوقف المختلف فيه وانما قيد بقول لانه لو كتبت صورة الوقفية
 مع كسر ربط بلا لفظ لم يهر وقفا كما في الجواهر جسد على التصديق او
 نذر بالتصدق على وجه الخبز بالمنفعة منها فيكون من قبل الاستيفاء و
 يجوز ان يرفع وان يكون حكمه كما اشير اليه في الحق ولا يشكل بالوقف على
 عشرة صلى الله عليه وسلم فان في جوارحه روايتين كالعارية في الجسد على الملك
 والتصدق بالمنفعة وفيه اشارة الى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على
 المساكين صار وقفا فالقول ليس بما لا بد منه وهو ركن في التبرعات
 كالعدة والى ان سببه طلبه يادة الخ لاني في العقبى عند ربه انا على

من غلة فيسلا فيغزوه لان شجره ينفد على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض
 سبعة لا يثبت فيها شيء كان له ان يصلي عنه كافي كحيط وعلم انه اذا لم يكن في
 يده ما يعمه لا يستدين الا بامر من كافي التمهيد ان وقف على كفتوى فلا يضمن
 عن كراهية صرف او لا الى ولده كفتوى ثم اقر بتم الاموال به ثم الجبر انتم الى
 اهل صومس كان اقر بتم الوافق منزلا وقال ابو بكر الكسكاف انه لا يعطى
 لاحد من اقربائه شيء كافي كحيط ومن كفتوى انه من جمح بالفضل وقيل بالحاجة فان
 موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلماء فيما نقل عنه من كفتوى وان وقف
 على جموع واحد معين واخره للفقراء وفي اى العادة بقدر ما كان عليه في الله
 اى معين وان لم يشترط فلا يؤخذ من الارتفاق فان منع المعين عن كراهية
 او كان فقيرا لا يبعد عليها اجرة اى توقف الحاكم القاضي او قيمه اى ان
 صيانة للوقف وفيه اشعار بان الوقف لا يؤجره كافي كافي وعمر باخرة
 ثم اى كفتوى رده اى باقى الوقف الى مصرفه المعين وفيه اشعار الى انه ان
 امتنع بعضهم عن كراهية اجره ثم رده اليه والى ان الحان اذا احتاج الى كراهية
 اجره بيتا او بيتين وانفق عليه غلة وفي رواية يؤذن للناس بالنزول كسنة ويؤجر
 ستة اخرى ويرحم من اجره وقال الناطق القياس في المسئلة ان يجوز اعادة غلة
 لمرة كافي كحيط ونقصه اى نقض الوقف وما انزلهم من بناء من الاوقاف والحب
 والحجر والكتاب وغيرها فالنقص بالغير وكسر البناء المنقوض كافي المغرب فهو
 اسم من المنقض بالغير يصرف الحاكم او قيم الى عارة ان احتاج اليها بالفعل او بغيره اى
 يحبس الى وقت الحاجة اليها ان لم يحبس اليها بالفعل وان تعذر صرفه اى مصرفه
 اليها اى الى العادة بان لا يصير ذلك ببيع اى باع نحو القيمة المنقوض وصرفه عنه
 اليها لان بدل المنقوض ولا يتغير المنقوض بين مصارفه اى سخي الوقف
 لانه جبر من معين وحققه في المنفعة وهذا كله اذا بقي اصل الوقف واما اذا
 قرب او استغنى عنه فان عرفه كوقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف
 فلقطة صرف الى الفقراء وجاز كصرف باذن القاضي الى عارة حرجي و
 نحوه وهذا عند محمد وعليه كفتوى كافي خان واما عند شيخين فقد صرف
 الى اقرب مصرف من جسد كوقف فالرباط الى كرباط والشراب ككثر
 وكهوى ونحوه وعليه اكثر المشايخ كافي كراهية وبه يفتى لان الوقف
 اعتاق الارض كاهة التضرع ولا يخفى ما في مسألة المنقوض من حسن المرام وكال
 الدخل في استحقاق التمام **كتاب بسة الكراهية**

لانه ضرورة وما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار عليه في باب من خرج من الخزانة
 وغيره وذكر رجلا لا يستشعر الا في استعمال خاتم منها على هيئة خاتم كوكب
 فانه يجعل عليهم واما اذا كان له فصا او اكثر فخرام كما اذا كان من الذهب فانه يحرم
 عليهم عند عامة العلماء وقالوا ان قصد بالتختم التمجيد فكرهه كما في الكفاية وفي الاحتيا
 سن ان يكون الخاتم على قدر متناول فادونه وجاز ان يجعل ختمه او عتيقا او فريدا
 او باقونا او زردا او غيره وفي التجنيس لا يتشبه صورة انسان او طيرا او حيا من شئ
 اسمه واسم ابيه او اسم من اسمائه تعالى وفي البستان لا ينقش محمد رسول الله وكان ذلك
 نقش خاتم على حجر بلبل بثلاثة أسطر كل كلمة سطر ونقش خاتم ابي بكر فانه عنه
 نعم القادراته وعمره في ربه كفي بالموت واعطى يا عمر عثمان فخا لله في تصديق
 او تشييد من على رضى الله عنه الملك لله وخاتم ابي خنيفة رضى الله عنه في الخمر والحقا
 والى يوسف من عمل براه فقد ندم ومحمد من صبر فخره ولو نقش اسمه على اى شئ
 صلى الله عليه وسلم استحباب ان يجعل البعض في كره اذا دخل الخلاء وان يجعل في يمينه
 اذا استنجى وفي الجيب جاز ان يجعل في اليمنى الا انه شاع في رواه وفي الهداية
 يجعل البعض الا باطن كره بخلاف النساء ذنبت في حقهن وفي الاختيار سنة لمن
 يحتاج اليه كالتواضع والسمو وغيره تركه افضل وفي الكرماني روى الحلواني بعض
 تلامذته عنه وقال اذا حرت قاضيا فخنم وفي البستان من بعض الناس من يخنم
 الا ثلثة امير او كاتب او احمى او احتمال منطقة حلقته منها بكسر الميم وفتح
 الطاء وقبل ان كان كثيرا فيكره كافي المنة وفيه شعاده لو كان الكل او اكثر منها
 لكرهه كافي الطبري وحبلى سيف اى احتمال سيف على منها الى الغنفة وفيه
 لا بأس بحلية المنطقة وكسك وجابل سيف بالغنفة في قولهم ويكره ذلك كله
 عند البعض وهذا اذا خلع من الغنفة او الذهب الا فلا بأس به عند الكل والى
 استعمال مسد اى وتد في وسط فمخاتم من ذهب في الخاتم لانه تابع ولا
 يخنم بجديد وصغر اى لا يجعل ويجرم على الرجل والمرأة ان يجعل حلقة خاتم من
 نحو كعبه وصغر وشبه فان الختم انكشري كرون كافي الحاج وغيره ومحر مثل
 بلور وفير وزج وياقوت ویش بالباء وقبل بالباء وقبل بالميم وقيل ان الیش
 ليس بحر فلا بأس به وهو الایح كافي في الخلاصة ويستثنى منه العقيق فانه قال
 صلى الله عليه وسلم من تختم بالعقيق فانه لم يزل في بركة وسرور كافي في الكرماني
 ومن الناس من اباح الختم بالذهب والحدید والحر كافي في الترمذی ولا يلبس
 رجل اى لا يجعل له في حلقه الطول عنده حريرا اى ثوبا يكون سداه

الختم
 م

الاستحباب الكبرى
 في الحجاب واللباس
 كتاب منسب
 في الحجاب واللباس
 في الحجاب واللباس
 في الحجاب واللباس

والحمة ابرسها وان كان في الابل ابرسها المطبوع وقال لا يكره في غير الحرب في جميع الاحوال
 وهذا اذا لم يكن ضرورية والا فلا بأس به انما كان في كحيط وعلى محمد لا بأس بالحندي
 اذا تاهب للوب بلبس الحرير وان لم يحضر العدو ولكن لا يصلح فيه الا ان يخاف
 العدو وفيه اشارة الى انه لو ترك الابرسم ثم ندف وغسل ونسج منه ثوب لم يلبس
 والى انه لو صلى على سجادة من الابرسم لا يكره فان الحرام هو اللبس والى الاستماع
 الوجوه فليس يحرم كافي في صلوة الجواهر والى انه لا يلبس وان لم يتصل بحلته ولا
 صاحب كحيط انه اذا لم يتصل لم يكره عند الحنفية الا ان الاول هو صحيح وقيل انه
 حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل ليس وعوم عليهم والى انه جاز
 ان يكون عروبة كعبتي ورويه حبر الكاظمي في الثوب والى انه لا بأس ان يشد
 ثوبا اسود من الحرير على العين الزائدة او الناظرة الى الشئ وان يكون الكتف
 حريرا كافي المنة الا قد راجع اصحاب كافي وقيل معونة وقيل مشددة في الحر
 دون الطول فان القليل منه مكروه كافي كذا هو والى اطلاقه مشعرا به كحيط التوفيق
 والنظام ان لا يحجب كافي المنة ويتوسن ويغزى اى يحجب زعنفة للرجل ان يجعل
 الحر تحت راسه وجنبه ويكره عند حماد به اخذ اكثر المشايخ كافي الكرماني
 وعلى هذا الخلاف فلبس الحرير والابواب كافي الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس
 بالجلوس على بساط الحرير كافي الخزانة والى انه لا يكره الاستناد الى وسادة
 من ديباج هو منقش من الحرير وكذا وضع ملاة الحرير على مهاد كعبتي ولبس الحرير
 في الحرب وغيره بلا كراهة اجماعا ما سدا به بالنسبة ما مد من ثوب بالنارسية
 تان وتاد ابرسم بلبس الهرة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركات
 السين المرهلة على او محروب كافي كحيط والقاموس وحمة بالغيم ما دخل بين
 السدي بالنارسية باذ و بود غير سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا
 للحرير كالقطن والكتان وكهوف فان الاعتقاد لا فر الصنفين وقيل لا يلبس
 الا اذا غلب اللينة على الحرير وكحيط الاول كافي كحيط وقد نظم تان زار ريشه
 وزغير بافي مرد راسا يكره في كحيط في خلاف ويلبس بالاجماع على
 اى بالحمة ابرسم وسدا غيره في حرب فقط فلا يلبس في غير الحرب اجماعا وكره
 اليا من كعبتي ذهب او حريرا لا اعتقاده والاثم على اللبس لان الغنل مضاف اليه
 وفيه اشارة بانه يكره كل لباس خلاف سنة وكحيط ان يكون من قطن او الكتان
 او الصوف على دفاق سنة بان يكون ذيل القميص الى انصاف الساق ويترجي
 الكم الى روس الاصابه وفيه قد رشح كافي التفت واجب اللان البياض

وليس لا حشمة كافي في الشرة وليس لا سوسج كافي في الخلاصة ولا بأس بالثوب الا حركا
 في الزاهي وينظر لرجل جوار الى اي عضو من اعضاء الرجل وبعضه فيكون من اسما
 كافي في غير موضع من الكشاف وينظر كما يتعدى نفسه يتعدى بالي كافي في الساس والادب
 شكري لرجل لئلا يتوهم ان ثمانى عين الاول وكذا الكلام فيما بعد وفيه اشعار بانه
 لا بأس بالنظر الى امره كصبي كوجه وكذا الخوة ولذا لم يؤمر بالنقاب كافي في تجنيس
 وذكر كذا احدى انه لو نظر الى عورة غيره باذية لم يأثم وتنظر المرأة عورة
 او ادم مائة او كافرة من المرأة ومن كرجل الاجني سموي ما كان بين كسرة
 وغيره حال كونها مستترية الى الركبة فخذ المعطوف مع العاطف على كقولك في لغير
 بين احدى بين احد واحد لان بين يقتضي كسرة كافي باب الحذف من كفى والفاء
 داخل تحتها لان المصدر مع متا ولا فاقان كركبة عورة وكسرة لا خلافا لانه
 عصية المروزي من صحابنا ولهذا لو كسفت لا ينكر على الا بالرفق بخلاف كسرة كلفيت
 فانه يوجب ان لا يجمع عليه وما دون كسرة الى العانة عورة خلافا للفضل كافي في
 وغيره وينبغي ان ينكر على كسرة برفق فانه حجة فيه الا ترى ان في كسرة في ينكر على
 كاشف النجاسة نجف ولا يوجب لانه ليس بعورة عند اهل الظاهر وفي الهداية
 وفي الهداية عن ابى خنيفة ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى الرجل لا يباح
 لها النظر الى طرفها وبطنها وجنبها وينظر لرجل من محرمها زوجها او رعا
 او مصاحبة بالكلية وكذا بالسخاخ على الجمع كافي الترتيب ومن امة غير
 ولو كانت او مدبرة او امة ولد او معتقة البعض عنده الى اورداء كظهور
 كسبطنه وكفخذ مع ما يتبعه من نحو الجنبين وكفربيين والاليتين وكربيين
 فينظر الى شعره وراسه ووجهه والاذن والحين وكصدره وكشده والكشف
 وكعصده ومن عده والكشف وكافي وقدم وينظر عند ابن مقاتل من امره غير
 الى اسوي كسرة الى الركبة كافي في كسرة وينظر لرجل من الحرة الاجنبية الى كسرة
 وهذا في زمانهم واما في زماننا فممنوعة من كسرة وينظر المعبود من كسرة
 الى الوجه فالعبد كالاجنبي وقيل كالمحرم كافي الترتيب وفيه اشارة الى انه يحل
 النظر الى وجه الاجنبية الا انه مكروه كافي ايمان الاولوي وهذا اذا لم يكن
 عن شهوة والافحام كافي نادرة الفتاوى والكفابين تغليب الى الكف
 والقدر وينظر الى ذراعها في رواية كافي الخزانة والاطلاق ناظر الى ان
 المنفصل كالمتمصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال
 لا ينظر بعده كشعر راسه وقناة رجله وعظم ذراعها وساقرها كافي

وفي المرأة والاشارة الى انه ينظر الى الصغيرتين منها كما فعل كافي في كسرة
 مشايير الى ان الخوة كالنظر وان كان محرما غير كافي في جرد الهدي ويحل المصطفى
 بلا اذن بل بالاجماع كافي التهمة والى انه لا ينظر الى ثياب الرقيقة التي يصنع كافي
 المشرع والى انه لا بأس بان يتكلم مع المرأة والامة على ما لا يجاب كافي في شهوة
 وشروط لحل النظر اليها وكيفية الامن بطريقين حقيقيين عن شهوة اي ميل النفس اليها
 من اومنة او مس لها اوله من غير بحيث يدرك كسرة بين كسرة كسرة كسرة
 فاميل الى التفسير فوق شهوة المحرم ولذا قال السلف اللوطيون احصاف صنف
 وصنف يصافون وصنف يملون وفيه اشارة الى انه لو علم من الشهوة او
 ظن او شك حرم النظر كافي في كسرة وغيره وفي كسرة لا ينظر امرأة الى بطن
 امرأة عن شهوة المحرم كسرة فانه ينظر الى كسرة وغيره ولو كان شهوة
 كالمعتق ان الحكم كافي في كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة
 او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة
 اشارة الى انه لا ينبغي ان يعصه كافي او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة
 او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة
 شاهدا انهما فلا تة كافي في العادي وذكر في المينة انما سمع صوتها واخبرت ببناء
 عندها ووثق بذلك كان له ان يشهد به وهو المختار والارادة الحاجج في لا بأس
 بالنظر اليها ولو كان شهوة عملا بالنسبة لا قضاء للشهوة كافي في كسرة وادارة
 الشرى للمجارية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر لعلم مقدار البتة
 وادارة المداواة كالاختقان والافتصاد فان الاجني كالمحرم فيه ويحل فيه
 معالجة القابلة عنه مولادة واستكشاف العنة والجمادة وينظر المداوي
 الى موضع المرحم بقدر كسرة بان يترسا برا الموضع او يعقب به او
 كذا كسرة وينبغي ان يعلم امرأة تدورها لان نظرها بعد من كسرة والاختتان
 ليس بضرورة ولذا قيل يغتسل الكسرة ان امكن والا لم يفعل الا اذا امكن كسرة
 او كسرة جارية والظاهر انه يغتسل وكان اجنبية يرى لها صاحب الحمام ان ينظر
 الى العورة ولذا قيل يباح في الحمام ويكره في هذا الناس كافي في كسرة وكسرة
 الذي قطع خصياه ونحوه كالجيب والمخى المتدري يرى النساء والبشيرة في كسرة
 الوطني وتليين الكلام عن اختيار كالحل في الامتناع عن النظر لان الحضي قد يجامع وقيل
 هو اشد جماعا والمجرب يسحق وينزل ويختل فاسق وفيه اشارة بمنع من لطة
 هؤلاء في كسرة من جوزها لظهوره من قلة المجربة وكذا بانه وينظر الى كل اعضا

من يحل بيها الوطى فينظر الرجل من نوحته وملكته وبالعكس الى جميع كبدن من الوطى
الى كبدن ولو عن شهوة لان النظر دون كبدن الحلال وعن باع غيره النظر وقت الحاجة
ابلع في تحصيل اللذة وقدرته الى جوارحه في بيت وقيل يجوز اذا كان
البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذع كافي المينة والى ان الظاهر لا ينظر الى فروج
الظاهرة منها على ما قاله جنيته وابو يوسف لكن ينظر الى كبدن النظر وكبدن منها
كافي ما مضى وان والى ان لا ينظر الى امته المحرمية والكوشية والزوجة والكاتبة و
المشتركة فانهم كالا جنسيات كافي كذا هي ويسهل بالمعصاة فانه لا يعمل طهرا
وينظر اليها والى ان يحل ان ينظر الى عورة نفسه والاولى ان لا ينظر الى عورة الله
من اكثر النظر الى عورة عقيب النساء وعدم تمايل الصديق رضى عنه انه لم
ينظر الى عورة قط كافي كذا وما حل نظره الى كل عضو حل نظره من حل بيها الوطى
الى كل مسه فجاز من كل عضو الا فرط لا بأس بمس كزوج فرجها وكزوجته فرج
يتحرك فان فيه رجاء او عظيم على ما قال ابو جنيته كافي لمزاحدي وغيره ولو قال
وكحل من حل بيها الوطى مسه عضو قد كافي فنيما عن الجملد سابقا ايضا
لان المس فوق النظر وكان الضمير للرجل كما ذهب فيه كذا نظره فيه لاحتاج
الى قيد عدم شهوة وكضرورة لا فراغ التامني وحش هدهد كذا وغيرهم
اشكل مسه في الاجنحة وكفرها وان جاز مصانحة عجز غير مشهورة وفيه
يشترط ان يكون الرجل ايضا غير مشرعي كافي كذا ولا يصح جارية عنه
شراؤها وقال مشايخنا باع بك شهوة وجاز من الرجل النظر اليه من
الرجل والحكم وعن ابن مقاتل لا بأس بان يطلي عورة غيره بالنورة كالخنا
الا انه يعقن بصره وقيل اذا كان الاذكار كشيئا جاز عن الخنثى فوقه
وبه اخذ الحواشي والاحتياط تركه واما مسه تحت الاذار على ما اعتاد
الجملد فخرم كافي كذا وكذا واذا حدث لملك ملكة وقته وبيد اثرا
او حبة او رطوب عليها اخلع او كذا او عتق عبد او صدقة او وصية
او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد قبض او دفع جناية او نحو ذلك واحترق
بحدوث الملك عما اذا رجعت الائمة او ردت المعصية او كتبت المرحونة او
عجزت المكاتبه او انتقضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه
ح بلا خلاف كافي في كحيط وملك الائمة اعم من ان يكون كذا او بعضا حتى لو اشترى
نفسه ترك منها وقد حاضت عنه ما مر اذا استبرأ كافي في النظر ولو كانت
بكر او مشترية ممن لا يطأ احصا مثل المرأة وكسبي معينين ومحبوب

او شرعا كالحكم وشرعا او مصاهرة او نحو ذلك وعن ابو يوسف اذا اتفق بفرع
من ماء البائع لم يستبرأ كافي كصوفى حرره على المالك وطهرا ودوا غير
كالقبلة والمحافظة كنظر الى فرجها بشهوة وغيره وعن محمد لا يحرم في المسبة
دوا غيرا كافي الكبدى حتى يستبرأ المالك والائمة اذا ابغى للمنفق اي يطلب
براءة رجلا من الحمل فالاستبراء واجب لو انكر كذا عنه بعض المراجع على وجوبه
كما لو انكر المعروفين من كسبه رضى عنه منهم وقال عامة العلماء انه لا يكفي كبدنه
بخبر الواحد كافي في النظم وسببه حدوث الملك كما ذكره المصنف في خيار شرط من
ان الاستبراء انما يجب بالاشغال من ملكه ملكه وظن بعض ان القول من
فاسد ان مسه لا يقال قاضي خان ان يسوي اذا الفسخ بعيب بعد قبض استبرأ
وقبل لم يستبرأ فان الاول يدل على فساد قوله الاول والثاني على الثاني و
ظن فاسد فان في الاول وجد حدوث الملك وفي الثاني لم يوجد واحد منهما
لان القبض يتم للبائع كافي وقال في الاستبراء ان سببه ارادة كبدن وقال صاحب
ان عليه استحذات حل الوطى بملك الميسر في فروع فارغ من جرة غير وشروط حقيقة
كافي الجملد او توهم كافي في الحائض وحكمة حبياته ما بهاء كغيره ولا يجوز ان يكون
الحكمة موجبة مستعينة بخلاف السبب فانه سابق كافي كذا في حقيقة كالة
بعد قبض من البائع او وكيله فلو وصفت المشتراة في يد عمل حتى ينقذ الثمن
فحاضت عنه لم يحتسب منه كافي الخزانة فلا عبدة لحيفته واقعة في اثناء
سبب الملك كاشرا او في اثناء القبض او بعده قبل الاجازة في بيع كبدن او
قبل النسخ في بيع الفاسد كافي الهداية وهذا رواية الاصول وقال كفيته انه
قول النظر فيمن ورواية عن ابو يوسف وعنه انما كافيته عنه كافي في النظم فمحقق
فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حيفها يد علم من اول الشهر عشرة ايام كافي كبدن
ولو ارتفع حيفها قبل انقضاء ايامه ترك حتى استبان انما غير حامل على في
الاصول وقيل هذا قول الشيخين وقيل قولها انه لا يقرب من استنتين وقيل
اشهر او ثلثة اشهر وقال ابو عبيد ثلثة اشهر وعن محمد اربعة اشهر وعشرة
ايام وعنه نصفه كافي الناس وعليه عمل الناس اليوم كافي الخزانة وهو ارفق بالمتأ
والاحوط استئمان كافي كذا والاستبراء بشرط تام بعد القبض كافي في كفا
الشيخ وينبغي ان يكون فيه خلاف ابو يوسف فلو حاضت في اثناء شهر انتقل
الى الحيفته كافي في عدة في ذات شهر اي عشرة اوايته لقيام الشهر تمام
الحيفته وبوضع الحمل بعد قبض في الحامل ولو من الزنا فان وصفت

قبل القبض استبرأ بعد نفاس خلافا للاب يوسف كافي الظهيرة وغيره وانما قد يقضي
 اذا الموطوفان يث تركان في القيود فمن الظن ان الحسن قد يرد قوله بجبته وخص
 حيلة استقاطه اي الاستبراء وفيه شعار بان العزيمة ترك الحيلة ولذا قال محمد
 انما كثره مطلقا خلافا للاب يوسف والمأخوذ قوله ان علم المشتري عدم وطى
 ما يعرف في هذه الظاهر الذي يوجد فيه سبب الملك وقول محمد ان علم وطى كافي له
 وقيل التفصيل قول محمد واما عندهما فالحيلة تناف مطلقا كافي الخاصة وانما قد يقضي
 لانه لو وطى فيه ثم باع قبل قبض لم يجز ان يقال لقوله عليه السلام لا يجعل رجلين
 بانه ولو طى فان يجتمعان امرأة في طهر واحد كافي للقبض وبالطهر لانه طاهر
 المسلم فلو وطى في قبض لم يكره الحيلة وهي اي الحيلة ان لم تكن تحت اي المشتري حره
 ان ينكحها اي ان ينكح المشتري الالة بالنكاح البايع ثم اي بعد نكاحه يشترها
 النكاح ولا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت له الغرض كذا في شرعنا على خروج
 الرحم ولم يحدث بالبيع الا ملك كرقبة وذكر في النسق انه عنده واما عنده اي
 يوسف فالاستبراء واجب واما عنده محمد فمستحسن وفيه شعار بانه لا شرط
 القبض ولم يخل قبل الشراء كما قاله الحسن وقال الخوانساري ثم لم يقض
 ليل يوجه قبضه بكم ثراء يعرفه النكاح فانه لا يجتمع مع ملك يمين وقال
 المرعشي ان يث شرط الدخول بغير معتدة له يعرفه النكاح فانه اذا لم يخل
 به لم يكن معتدة ثراء مكروه ولا معتدة لان في ذلك نكاح سابق على ثراء
 فعليه الاستبراء بدون الدخول ليعتق سبب كافي الظهيرة وبما ذكرنا فظهر ان
 المختار عنده الحسن قول الحسن الذي هو الالاهم فلا عليه بترك اختيار قول الخوانساري
 كما قلنا وهي ان كانت تحت حرة لان نكاحه لم يجز ان ينكحها قبل البيع
 او قبض الرجل الاخر الذي لم يكن تحت حرة لان بالنكاح البايع او المشتري
 على ان يكون امرأ بغير المشتري في التطليقتين وهذه حيلة لدفعه ان يطلق
 ثم يثري المشتري ان النكاح البايع او قبض ان النكاح المشتري ثم اي بعد
 الاستبراء او قبض بلا دخول يطلق الا قبل قبض المشتري او بعد فالحسن
 اشار الى بيان دوايتين بلا ترجيح احدهما على الاخرى فانه اشار الى ان
 وجوب وقت الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الجليل ثم اشار الى ان وقت
 وقت القبض وهو رواية الاصل فلو طلق قبل قبض المشتري لم يثري على رواية
 الجليل واستبرأ على رواية الاصل بخلاف ما لو طلق بعد قبضه فانه لم يثري
 على امر دوايتين جميعا فمن الظن ان رواية الاصل اصح وكلامه لا يدل عليه وانما

قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد دخول لكان عليها حيضتان فيطول الالة فلا يحصل
 غرض المشتري وانما لم يجب الاستبراء في الدوايتين كصورتيه لانه لم يحدث بالبيع
 الا ملك كرقبة فانما في الاولى في يد الزوج وفي الثانية في يد كبايع ويث شرط
 الاستبراء عند ذلك كرقبة وكيفية جميعا كما مر فاستقام حنا بعد حوب الاستبراء
 على ما ذكره الحسن في قوله اذا حدثت ايج ولم يخرج الى قعود آخر ذكرنا في انشاء الحكم
 كما قلنا وفيه بشرط احدي دوايتي كوطى كالمقبلة وكس وغيرهما ولم يذكر ان
 لان نكاح الحكم اغنا فاعنه باميته لا يجتمعان كما حاك خاتين ابنت واما
 نسب او رضاعا وكذا حال لا صفة بحذف اللتين فانه ما اختلف فيه ولم يجوز
 البعيرة حره عليه وطى بدوايتها اي وطى كل منهما مع دوايته حتى يحرم احدهما
 بالاخراج عن ملكه كالاغتاق ويسمى كلا او بعضا او الرهبة او الكتابة او النكاح الصحيح
 او غيرهما في حل وطى الا في باهه واي كمن المستحب ان لا يسرها حتى ينفق جيفته
 على الحرة بالاخراج عن الملك وهذه احد انواع الاستبراء المستحب منها ما اذا
 اراد ان يسرع جاريته ومنها ما اذا اراد تزويجها ومنها ما اذا اراد تزويجها
 فان المستحب ان لا يطأ الا بعد الاستبراء وقيل هذا عنده واما عنده فلا يطأ
 الا بعد الاستبراء وكذا الجواب في امه كولد والمدر اذا تزوجها قبل نفقته ومنها
 ما اذا اراد اي امرأة او امته تزني ولم يخل فلوجب له لا يطأ حتى يقنع الحمل ومنها
 ما اذا اراد ان يثري امرأة او بنتا او خالته او بنت اخيه او اجرا بكسرة فانه
 الا فضل ان لا يطأ امرأة حتى يثري المزنية بجيفته فلو زني بها بشبهة وجب
 عليها العدة فلا يطأ امرأة حتى تنفق عدة المزنية ومنها ما اذا اراد اي امرأة
 تزني ثم تزوجها فلا فضل ان يثري وهذا عنده واما عنده فلا يطأ الا بعد
 الاستبراء بغير النظم وكما قبيل الرجل اي حره في رجل او يده او بعضا
 عنه وهذا قول الطرفين وقال ابو يوسف لا بأس به كافي كرهاته ويدخل
 بالبيعة قبيل المرأة في امه او حرة او حرة مكرهه عند النكاح وهو دواع كما
 في البينة وهذا اذا كان عن شهوة واما على وجه البس فاذ عند الحكم كافي
 قاضيان وعن بعض المشايخ لا بأس به اذا اعتد البر ولم يخف الشهوة
 كافي الاختيار وانهم يثري الى انه لو قبل وجه فقيه او عالم او زاهد او ازا
 للمدين فلا بأس به كما لو قبل به سلطان عادل لعدله وبغيرهم لتعظيم اسلامه
 واكرامه فلو قبل لبس لثيا فكره كما لو قبل بد نفسه كافي كفيته وقال
 المصنف شهيد ان قبيل بد الغير لا يرخص على المختار كما في كرهه في وقال

شرف الأئمة لو طلب من عالم أو زاهد أن يرفع يده ليقبله لم يجبه وقيل اجابة
كافية المينة لأن الحاجة منها لا تقبلون اطراف النبي صلى الله عليه وسلم كما في الاختيار
وتحاشى القينة ان القينة تحت حجة كقبيل بعضنا بعضا على اليد ورغبة كقبيل قوله
ولده على الحذ وشفقة كقبيل قوله اباها على الراس وتوعدة كقبيل الاخ اخا
على الجبهة وشهوة كقبيل الزوج زوجة على الغم كافي البسطة ومن القلة البنية
كقبيل الحزب ومهجن وقد قبله عمر وعثمان كل غداة وقيل انما بدعة كافي المينة وكما
مشرا ان من قبل الارض بين يدي سلطانا او امير او جمل بنية حجة لا يجوز فانه
كبيرة كافي كفيته وكذا كراهة لقسوط ان من سجدة غير اذنه على وجه التعظيم كراهة وفي
الطورية ان يكثر بالسجدة مطلقا وفي الزاهد في الاخفاء في السلام الا في السجدة
كالسجود وفي كفيته ان يذكره الاغنى للمسلط وغيره ويكره عند الطرفين لا
عند ابي يوسف عتاقه بالكسر جعل كل من الرجلين يده في عنقه الا في ازار
سائر ما بين مسرة وكركبة واحد احتراز عما اذا كان معقبين او جهة عنقه
فان كلاهما اذا روى لم يكره بالاجماع وهو صحيح وقال الامم ابو نصر ان المكره منه
ما على وجه الشهوة واما على وجه الكرامة فيجوز كافي كفاية وفي الاكتفاء اشارة
الى ان الصلوة لم تكرر بل خمسة قديمة متواترة وقال صلى الله عليه وسلم من صام
اخاه مسلم وحرك يده تناثر ذنوبه وحى الصفاق صفحة الكف بالكف والافاق
الوجه بالوجه كما قال ابن الاثير فاذا اصابه ليس بصافه خلا فالله واخفى كما
في الصلوة كسعودية وكسنة فيما ان يكون بكلمات يديه كافي المينة وبغيرها من
او عزه كافي الخزانة وعند اللقب بعد السلام كافي مشقة وان باخذ الابرار
قال صلى الله عليه وسلم اذا صافحت فخذوا الابرار فان فيه عرقا ينشعب منه المنجة
والى ان القيام لغيرة لم يكره وانما المكره من جهة القيام عن قيامه كافي مشكل
الاثر وعن الحكماء الحكماء ان يقوم للاغنى لا للفقراء وكان عليه السلام
يكره قيامه لغيرة كافي الزيادة فاذا ذكر في الزاهد لا يكره ان يقوم لا في
في المسجد فظلالا وكذا لو قام كقاري في خلال قراءة فظلالا وفي الطورية
لا يجوز ان يقوم كقاري الا لعل او لاية او لاستاده وفي كثر العباد لا يقوم
لا في المسجد فانه قال صلى الله عليه وسلم لا تقفوني في بيت ربي ولهذه الحجة السجدة
سلامة تهم ان لا يقوموا لهم في المسجد اذا درسوا وفي اشارة الى جوارها
نقاد في اماننا من قيامهم من غير المسجد عند تمام كدرس وكراهة وبطلان
بيع كعذرة بفتح كعين وكسر والى اي القايض وكذا بيع كل ما انفصل عن الادي

كالشعر وكطرفة فانه جزء الادي ولا اوجب فنه كافي فخر تاشي وغيره حاله
غير مخلوطه وصح بيعه مخلوطه بان يحمل المراهق التراب او الراد دون كفيته
فان عمل كفيته ممنوع هكذا اطلق مخلوط في كفيته وكراهية والاختيار ولكن في
من كفيته والكافي وكطرفة انه صح اذا كان غيرها غالبا عليها في اما ان يحمل
المطلق على المقتدا ويحمل على كراهية او على كراهية والاختيار ان على المعلن
غنية الهداية وصيده وفي زيادات كعقابي ان المطلق يربى على اطلاقه الا اذا
قام دليل المتباعد نضا او دلالة فاحفظ فانه للفقهاء ضرورة وصح الانتفاع
اي كعذرة المخلوط فلا ينقضه بالخالفه على كفيته كافي الهداية فلو نقلت الى الصبا
بنية كطرفة ككفيته ثم يخلطه بالتراب فيبقى بالارض من يجوز ولو نقلت بنية كطرفة
يحيى كافي المينة وصح بيع سرقين بالكسر موبسرين بالفتح لانه ينشعب به
لاستئثار كبريه وان كان نجسا وكذا ابي ما الفضل من غير الادي كافي الكفاية و
يكره بيع طين الاكل وخاتم الحديد وكصفه ومخوه كافي القينة وصح خصا لبراهم
بالكسر اي نزع خفة الحيوانات كالسور وكفوس وذكر شيخ الاسلام ان خصا
الفرس حرام واما خصا غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة والافرام كافي
لا يصح ويحرم خصا الادي بالاتفاق لانه قطع ينسل بالمنفعة وبزال عذرة
الحامل البكر عند الولادة بيضة او درهم ولو ماتت الحامل وكولدي يشق
بطنا من الجانب الايسر ولعكس قطع كولد اربا اربا ولا يجوز اسقاط
وله معنى عدة ينفع فيها الروح من مائة وعشرين يوما واما قبل مصيرة فقد كره بعض
المشايخ وحل عند بعض كافي كفيته ويصلح الجراحات المخوفة والخصاة في المشاة
الا اذا قيل لا يجوز اصلا ولا بأس بشقبا ذن الطفل من البساة كافي كطورية وذكر
في قاضي خان ان احد الابوين ان قطع اصبع اذ ابنة من كوله لم يعين لانه عذرة
وصح انما الجبر اى كحار برد اللام الى الجنس والانزاء برجهانين كسر را
برماده على الجندر الحسن الفرسة لان الجندر اسم جوي يستوي الذكر والانثى وفيه
اشعار بان لم ينجو انزاء كفس على كحار وقد صح كافي شرح الطحاوي وصح بيع
الامة ثلثة ايام وام كولد مسدرة بالامة بلا محرم ويكره سقر كافي زنا
لغلبة الفساد وعليه كفتوى كافي كسراجية وفيه اشارة الى ان لا تعالج غير محرم
في الانزال والاركاب فلو عولجت عند الامن من الشهوة والى ان الحرة لم يصح
ان تاذر ثلثة ايام بلا محرم واختلاف فيما دون الثلث وقيل انما تاذر
مع مصالحين وكفى وكفتوه غير المحرمين كافي كفيته وصح عنده لا عند جميع مصير

الى المعصوم المستخرج من ماء كعب من تحتة اي من علم انه يتخذ خمر كسبح الحبر
 من اجل الاحتمال ان يلبس امرأة كافي الكرماني والافضل ان لا يسبحه وقيل ان لا يكبره
 عنده اذا ما سمع من ذي لا يشترطه العلم والافكره بالاتفاق كافي في رتبة وغيره
 وفي الجواهر عن حميد بن ابي بصير عن الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام انه اعان على المعصية
 وفي اشادة الى انه لو لم يعلم انه يتخذ الخمر لم يكبره بخلاف والى ان يبيع الغيب
 والكرم منه لم يكبره بخلاف كافي في الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام ان يبيع الغيب على الخلف
 وكره وحرمة استخدام الخمر اي استعمال خمر بلية في حرمته في الدخول في الحرم
 واما قبله فلا بأس كافي في الكرماني وغيره وكره اقرا من يقال كذا في غيره شيئا من
 المبر او كره من خوف ان يهلك لو كان في يده مثلاً بشرط انه يأخذ منه اي يقال
 ما شاء مما يحتاج اليه حتى يستوفي ما يقابل له لا فرق بين قربة نفعاً وهو
 الاخذ منه حالاً فالأول ولو اوجبه ثم يأخذ منه لا يكبره الا انه لو صنع حذرك عليه كافي
 ولو تقدم به من قبل الاقراض ان يبيعه كذا درهما لياخذ منه متوقفاً لوضعه لم يكبره
 بخلاف كافي في الجعفي واليه اشار كلامه الا ان تخصيصه بالاقراض غير طاعة لوقا
 استقرت بانه من متاع من الجوز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة اصداء فيسبغها في ماء
 مكره كافي في الكبرى ويستحب ان يسبح من الجوز خاتمة مثلاً بعدة الجوز المذكور وهو
 حتى يبردين في الذرة وسكلم الحاتمة ثم يشترطه بما اراد ان يدفع اليه من نحو
 البر كافي في الخزانة وكره وحرمة اللعب بكسر اللام وسكونها مصدر لعب بالكسر
 والاسم اللعبة بالعين ما يلعب به كافي في التامك فاللعب لا فائدة فيه اصلاً كما
 في الكشف بالزهد هو اسم حبيب ويقال له الزود بشرط ان يبيع الدال وكسر
 الشين وشير اسم ملك ومنه له الزود كافي في الرثا وفي رتبين كسر قيل ان البر معناه
 الخلو وفيه نظر قالوا هو من موهوبات ثابور من ادب ثرائي ملوك الساسنة
 وهو حرام فقط للعدالة بالاجماع فانه كبيرة وكس طرح بكسر الشين المهملة
 والمجتمعة ولم يفتح لفتح كافي في التاموس موهوب شديداً يعني ان من اشتغل به ذهب عنه
 الدينوى وجاء الغناء الاخرى فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحته اعانة للشيطان
 على الاسلام وكسليم كافي في الكافي وذكر في التجنيس والمزيد وغيره انه لو قال
 ان هذا اللعب لتهذيب الفهم غير حرم ولو حرم من الكتاب او سنة او القياس
 فامرأة طالق وقع انطلاق لانه علم بالاثار واليقين وفي انوار الشافعي
 انه مكروه غير حرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترن به قمار او خشي او
 اخراج صلوة عن وقتها عداً وفي حياؤه ان بالامراء صار كبيرة وفي عمدة

م

م

كافي في الجواهر
 عن حميد بن ابي بصير
 عن الجعفي عن ابي الحسن
 عليه السلام انه اعان على
 المعصية

لا يرد شهادته بلا اقتران بشي موجب للتجريم والوجوب لم يرباها بالسلام عليهم
 ليشغلهم عن ذلك وقال لا يكبره اهانة واستحقاقا لهم وكبره وحرم الغنا
 بالكسر والمدايم من تغنية في الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام وبالنسبة سرود
 كفتن كافي في اجارة الكرماني وعرفا تزد يد بصوت بالالخان في شعورهم انفسهم
 التصفيق المناسب لم فلم يتحقق الغنا بقصد ان يقد من الثلثة كون الالخان
 في الشعر وانفسهم تصفيق بالالخان ومناسبة تصفيقهم الى فروع من انواع اللعب
 وكبيرة في جميع الاديان حتى يمنع المشركون عن ذلك كافي في الاختيار وغيره وفي
 المضائق من اياج الغنا يكون فاستقاً وفي شرح مير الكبير لا تأم كسر خشي ان يكبر
 صلى الله عليه وسلم يكبره رفع الصوت عنه قراءة القرآن وكوعظ فاني فعله كذا في غير
 الوجود وكبيرة مكروه لا اصل له في كبره ويمنع الصوفية مما يعتادونه بالرفع الصوت
 فان ذلك مكروه في كبره عن قراءة القرآن وكوعظ فاني فعله كذا في غير
 وفي الجواهر ان كساع وكقول وكرفق كبره في فعله المتصوفة في زماننا واما
 لا يجوز العقد والجلوس اليه وهو وكفنا والمزايير سواء وميتا في قبلهم
 فعلاوا غير ما فعل هؤلاء في العوارف سماع الغنا من كذب وما باهتة لغير قليل من
 الفقهاء ومن اباحه لم ير اعلاؤه في المساجد وكتبا في كبره وقيل صلى الله عليه وسلم
 كانا بليل اول من تغنى واما فعله صلى الله عليه وسلم انه سمع شعرا لا يدل على اباحته الغنا
 وكان كبره ابادي كبره الولوج بالساع فتوب في ذلك فقال هو خير من ان
 تقعد ونفتاب كناس فقال ابو عمرو وغيره من اخوانه هيريات يا ابا القاسم زلة
 الساع شدة من كذا كذا كسنة لغنا بكناس وقال كسري شرط الواحد
 في زعقته ان يلزم الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع وبارود
 عنه صلى الله عليه وسلم من حديث كذا واحد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته ونجاسته
 كسري انه غير صحيح وفي الحقايق ان مجرد الغنا والاستماع اليه معصية وكذا
 قراءة القرآن بالالخان حتى قال شيخنا المتألي وسامع اثمان وفي الحقايق
 من قال مثل هذه القاري احسنت فقد كفر والاطلاق مشعر بان التغني
 للناس ونفسه كلاما ممنوع وفي شراذم الذخيرة ان كتغني كساع الغير
 عند عامة المشايخ وفي كبره من الناس من حوز ذلك في العرس وكولته لعل
 ومنهم من قال اذا تغنى ليستفيد نظم القوافي ويصير نصيب الان لا تأس به
 ويال بعضهم التغني لنفسه دفعا للوحشة لا يكبره وذكر شيخ الاسلام ان جميع
 ذلك مكروه عند علمائنا وحمل ما ورد من الاحاديث على ان الشهور المباح

لا يرد

المستعمل على الحكمة وكوعظ وفي كصناعات من ارباح شعركا فاستغنى ولفظ كعبنا
شعربان كمنظر في كتب الشعر بلا تحريك اللسان لا بأس به على ما قالوا كما في
وفي اشارة الى ان مجرد كمنظر مكرره عند بعضهم وانما خص الغنا بالمذكور
التعظيم فيما بعد احتياما بالمرح عند اذ عوشت ايج بين الناس ولذا انجز الى بعض الاطباء
وكل كمنظر الى لعب وبحث فالتلخيص بمعنى كافي في شرح من ويلات والاطلاق مل
كمنظر واستماع فالعقل كالمعنى كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
من كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
سفيد مرره فان كمنظر كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
والمبايات فلو ضرب كمنظر فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكر تلك
نفحات من كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
نفحة الموت وبعد نصف الليل الى نفحة البعث كذا في الملاحب للامام كمنظر وكمنظر
وينبغي ان يكون بوق الحام يجوز كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
غير العوس ونقير المرأة للصبي غير الفسق وعمن كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
ليشتره وفي كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
وقال كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
الدف في العوس كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
اليه كافي كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
وهو خير من ارسال في السك كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
احتر بالناس وقال ابن مقاتل كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
شرح كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
والرحان اي المسابقة كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
المسابقة لو كان كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
ادخل محلا فوسه سبق او سبق فتا كل منها ان سبقتي فلك كذا وان سبقتي
على كذا وان سبقتي فلا شيء له في كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
شرط المحلل ان سبقها اعطاه احدهما او كل منهما جاز وفي كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
عنه اختلاف كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
من لعب كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
لتحصيل القدرة على المتابعة دون التلخيص فانه مكرره واما الاستماع فكما استماع
الدف والمزمار وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر

فكره

ان الله

ان لا يسمي لقوله صلى الله عليه وسلم استماع صوت الملائكة معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ
بها من الكفر وهذا اما التلخيص الذي كافي للاختيار او للاختلاف كافي للزناية
ويكره من كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
منه وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
الحسين ينبغي ان يذكر او كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
في عني عبد الله عتبة اهل النار قال الفقيه ان في زماننا حوت كمنظر وكمنظر
اذ اخيف من الباقي كافي كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
المسلمين في المتردين احتكار لغة احتكار شي انتطار الغلات والاهم
الحكمة باهم ومكون كافي كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
الغلاء اربعين يوما وقيل شهر وقيل اكثر من سنة وهذه المقادير للبيع والتفريق
لا لا تهم فانه يتفاوت بمقدار جسد قوت كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
كالبدو والشعر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
الجنين وغيره وقوت الراية كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
وقال ابو يوسف انه جسد كل ما يصير بالعامه ولو ذهب او فقه او ثوبا او غيره كما
في الكافي وشهد بعضهم كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
فقد اشترى في كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
حكمه كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
اليه كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
قريبانه وعن ابي يوسف انه يكره ان يشترى من نصف سبل كافي كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
المحكومون اي بعد عن درجة البراد ولا يرا كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
عن دعي الله كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
الكبيرة كافي كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
ثم خرج بما اشركه في كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
من بلاد اخر ولو قريبانه لتعلق العامة بما جمع في البلد وقد بينا الخلاف و
يستحب ان يبيع فانه لا يخلو عن كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
اي تقدير الامم او كمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر وكمنظر
ولو عتق من قيا مبيع ما فضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السنة

١٠٠٠ فزنا فلا بأس به ويد في كسحه وفي الميتة لا يجوز ان عليه القرآن بالمصحف ولا يستعمل
 الوراقون كواحد من الاجابة والتعليق في المصحف وكذا كسحه وكسحه فلا بأس به ولو
 استعمل في كسحه النجس والادب بكرة وفي التفتة اخذ القائلين المصحف كسحه وفي الخزانة لو
 خرج لطلب العلم بلا اذن ابويه لم يكن عاقا وفي التفتة بكرة ليس كان شارعا لما في ذلك
 ويستحب اجابة الدعوة اذا كان مكررا في بيته او طريقه او ما لا غير حلال او حرام
 رياء وفي التفتة يستحب ان يقلم الخفاره ويقص شاربه ويعلق عاتقه وينظف
 بدنه في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل في ذلك عشر يوما ومن اراد على الايام
 اثم وفي كسحه بيته في تعليم اليه سحرة البقي ويختص بابا وما ذكره جعفر النعماني
 ويختص بغيره وفي التفتة بكرة شاربا يوارى عرقا شدة العليا وفي
 السراجية لا بأس بان ياخذ من اطراف البيت اذا طالت وبكرة الجلبوس للصبيته ثلثة ايام
 او اقل في المسح واما في غيره فرخصة للرجال وبين النساء ولا يعطى لهم شي
 كما في الميتة ويكره اتخاذ الصياغة في هذه الايام وكذا اكلها كما في خيرة الفتاوى
 ويستحب زيارة قبره في يومه مجزا او كوجه قريبا وجهه كما في الحياة ويقول عليكم
 السلام ويدعوه مستقبل القبلة او قبل الدعاء قايما او ساجدا وقال كسحني لا بأس
 بالزيادة للقاء على الله كما في الخزانة وذكر في كسحه ان زيارتها وان لم يكره
 الا ان الاولى التركيب **باب شربة**
 اورد بعد التكرار لانها اقرب من الحرام بخلاف الشربة جملة الكتاب ايم من كسحه
 اي ما يشرب ما كان او غيره حلالا او غيره وفي شربة ما حرم منه وهو اكثر
 من عشرة عند بعض اصحابنا وكسح من كسحه في شربة الشربة واصحابنا
 التماس كالكسح في كسحه وكسحيات كالبر والذرة والذرة والذرة والذرة والذرة
 والغاية وكسحل والالبان كلين الابرة والركا والتمخ من كسحه خمسة انواع
 اوسنة ومن التمر ثلثة ومن كسح اثنتان ومن كل البواقي واحد وكل منها
 على نوعين في وطبخ سياتي تفصيله حرم الحرام بما في الوان من الدلالة
 سكرها في عداد الاوثان والتسمية بالرجس والكون من عمل شيئا والامر
 بالاجتناب وتعليق الفلاح به وايضا كعداوة وايضا كعداوة وكسح
 عن ذكر الله وكسح عن الصلوة وكسح عن بيعة الاستقامة الموصى بالترديد
 ولذا سميت بالاثم شربت الاثم حتى حلت على كذا الاثم يجب
 بالعتول وبالحمل لا زنا مأخوذة من الجزاء بالعتل وهي مائة كسح
 وهي ام الجناث بالعتل في البسوط قال صلى الله عليه وسلم اذا وضع الرجل قدمه

من خمر على يديه فله حكمة كسوات والارض فان شربها لم تقبل صلوة اربعين يوما
 وان داوم عليها فزنا بدمه في كسحه والاولى تاخيره لئلا يلزم الاستدراك وتقدم
 حكمه شي على نفسه وهي اي الخمر فانها من الموثقات السامية الواجبة التاثير في الارواح
 للاعتراض بليل ان كسحه التي بكسحون وسكون ليلها وكسحه ويجوز كسحه
 على التلبات الادغام غير النجس كما في النجس فالنجس ليس نجس فلو طبع لم يبق خمر او فضل
 كما قيل اليه في كسحه كسح قال انه لم يبق خمر لم يجد باكله الا اذا سكر وعلى هذا
 ينبغي ان لا يحد شرابا لعمق ما لم يكره لا يحد في عيونه من قال والله لا يحد
 الخمر وشربها لعمق على ان يمين الايمان على العرف ومن قال انه يبق خمر فقد
 انكسر الحكم وحيه ذهب لاهم الخس وعليه كسح كما في كسحه الفتاوى وقيل كسحه
 عن البسوط انه قال لو صب في سكر او فانيه حتى صار حلاوا حل لوزال حرارته
 وفيه اشعار بان لوزال حرارته الخمر بالطبخ حل كما في كسحه من ماء عنب احتراز
 غير كسحه فلو اخرج الماء من ثقله بعد غرضه كان بمنزلة النجس كما قال بعض الشافعية
 وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يجد شاربا قطرة منه في النكاح فلا اي ارتفاع
 اسفله اذا حصل الارتقاء كما في المقاييس واشتد اي قوي بحيث يصير سكر
 وقذف بالزبد بالخمر كسح رماه بحيث لا يبقى فيه شيء من كسحه فيصير ويرق
 فلو لم يقذف به حل عند الحمل عند بعضهم في كسحه قال بعضهم انه حل عند
 ولم يحل كسحه ما قبل ان يخمر رماه بحد الاستدراك لا يحرم ولا يحد به وقد
 به احتياطا كما في النهاية وان قلت حال من الخمر اى حرمت حال كونه قليلا
 احتوازا عما قال بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فانه
 حرام بالاجماع كما في الذخيرة ولو ترك القيد في الاوليين اكتفاء بما تألفه
 قوله اذا غلت واشتدت وذكر القيد في الاخيرين ثمة لكان افيد واخصر
 كالطلا بالسكر والمد فانه حرام وان قل فالمقصود من تشبيهه بحرام الخمر في
 هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه اقوى واشهر وفي
 التشبيه ساج وكسح احسن كاسي وهو ماء عنب خالص كما هو المتبادر
 فلا يشترط التبخير ولا الخمر هوري كاسي وطبخ قبل الغليان بالنار او شمس
 فذهب قل من تشبهه وقيل اذا ذهب بالطحن ثلثة فطلا ونصفه نصفه بالطحن
 شمس باذن والكل حرام كما في الاختيار وغيره والباقي بكرة كذا في
 كما في التماس موب باده وهو الخمر كما في الفاي غلظا نجاسة عتيق اي غلظا
 الخمر والطلا كالبول كما في الرواية وفيه ان نجاسة الطلح خفيفة في رواية وهو

مختار الامام سخي واختار على الاول كافي الكبرى وفيه اشياء دلت على كفايته
وفي الكرامة وعمره ان جوهر الميزان كان محبباً طاهراً ثم صار دجياً باعتبار ضعفه
المحزنة فلم يكن بحسب العين والاولى ترك بيان نجاسة المزاج لان كتاب الطهارة يفتنه
وكان عليه ان يوضح بيان نجاسة الطلابة لانه لا يكون بحسب الا اذا اشتد به وكان
ان يقال انه قد تم للاشعار بان نجاسة النقيضين خفيفة كما هو بخلاف حسي
في المبسوط وان كان في الهداية انها غليظة فان في دوايته ومثل نقيض التمر
اي انكر ونقيض كدسب مبيح اي غير مطبوخين فانها واما ان ولو قيل
والنقيض اسم مفعول من المزياد والتمالي في الموز يقال انتع الذيب في الخائبة
ونقعه اذا انقاه فيما ليتبل ويخرج منه الخلاوة وقال في الاثير انه شراب مخد
من ذيب اخيره طبع واليه شارب في المعج والاساس فلا حاجة الى قيد
نيين وانكر بفتحين يختص بعصير كدسب فيكون التمر اليابس كالزبيب
بحاذا عن الرطب بعلاقة الكون بقرينة التفسير لكنه يوحى من دأطاهوا
فالاولى اما ان يقال ونقيض البسود كدسب والتمر والزبيب كافي في الخير والاما
ان يترك التمر مختاراً كافي دبا الكافي ان التمر اسم جنس من حين يعتقد
صورته الى ان يدرك ويختص بعصير البسود الفضيض بالضاد والحي المتعين من
النفخ وهو كدسب الخوف اذا غلبت الطلابة والنقيضان وكطرفي مستلحقين
واشتدت فان كلما اذا كان حلو اهل اتفاقاً واذا اشتدت فكذلك عنه
خلافاً لها واذا اذقت بالزبد حرم اتفاقاً وترك هذا القيد لانه اعتمد على
الابن وحرمة الخمر وان قلت اقوى من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت
للقطعية والظنية فيكفر مطلقاً لانه دخل في الايمان بتصدق مجموع ما
انزل عليه عليه الصلوة والسلام فاذا اجد واحد اكانه حجة الكل كافي الكرماني
فيفتق شرباً ويعد بشرب قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يفتق متلفها
قصرها اذا كانت سلم فقط فلا يكفر مستحل هذه الاشربة ولا يفتق
شرباً ولكن يفسد ولا يحد الا اذا سكر ويجوز بيعها ويمن متلفها
عنده وقال لا يجوز البيع ولا يفتق المثلث وهي اذ يفسد يجوز بيعها اذا فسخ
فذهب اكثر من النصف اقل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا
الضمان اذا لم يقصد المثلث الحسنة واما اذا قصد حاد وهو معروف بالتمكين
فالفتوى على قولهما الكل في المضرة وفيه اشعار بحركة الانتفاع بالخمر
من كل وجه كافي الميتة ولو خاف العطش المهلك حل شربها فان سكرها

لم يجد الا اذا شرب زائداً على قدر الحاجة كافي كذا هدى وحل العصير المثلث
من الثلث سبكي كرون بان يطبخ بالنار او كسبي حتى يذهب ثلثاه ولا يقدر
بما خرج من القدر من شدة الغليظ من كدسب فلو طبخ عشرة اصوع من كدسب فذهب
صاع بالزبد طبع الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث فيحل كافي الكرماني
ان يطبخ موصولاً فان انقطع الكدسب ثم اعيد فانه كان قبل تغيره بحدوث المراتة و
غير حاصل والاحرام وهو المختار للفتوى وان يكون سفل قدره مستويا كما اخبر
وان يقسم اذ قناع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامة فتلأ وتطبخ
الجلان يرجو الى العلامة السفلى كافي خزانة المفتين المعنى احترازاً عن كدسب
الزبيبي والتمر فانها حلالا باذني طنج وفيه اشعار بان المثلث ماء عذب خالص
وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطح ثم رقى بالماء وترك حتى اشتد
يسمى مثلثاً الا انه يخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسم افوكا كرماني
لاستعمال الجوز والحمدي منسوب الى حميد صنعته وابو يوسف ويعقوب لانه
اتخذ له ردون كدسب والنجعة معرب بفتح وفي الروضة والطلبة انه مثلث
حبس عليه من الماء بقدر ما ذهب عنه من كدسب بشرط بعضهم اذ في طنج حبه الماء
واليه ذهب الفضلي وعليه الفتوى كافي العلم مشدداً وقاهراً بالزبد كافي الخائبة
وغيره فادام حلوا حل شربه بلا خلاف واذا اذق في الزبد حل عند شربين لم
يسكر ويجوز عند محمد وان لم يكفر مستحله كافي كدسب وعنه انه مكروه وعنه انه
موقوف كافي الهداية وبه اخذ كفيته وهو كدسب كافي شرح صحيح والاول
اصح كافي النهاية والظهيرية وقاصي خان وفتاوى اهل سمرقند والحمدي كافي
خزانة المفتين وهو كدسب لانه الخمر موعودة في العقبى فينبغي ان يحل من جنبه
في الدنيا ان يؤخذ جاتر عيناً كافي كدسبات وثلثاً يلزم نفسيق لصحابة رضي الله
وكان عمر بن عبد الله استشار الناس فيما يستمرى من طعام ويقوى لطافة
في كيا لي رمضان ليعطى الفقراء بعد الطعام فقال من كدسب اري انا ففسد شرباً
في صنونا وانه بالمثلث فصبغ عمر رضي الله عنه ماء فحشرب ثم ناول عبادة
وامر له ان يتخذ للناس للامراء كافي الكرماني وحل بنيد التمر احسن
كما تفتننا ولا يابس كدسب ويحد حكم الكل كافي كذا هدى وكسب شرب
يتخذ من التمر والذبيب او كدسب او البزاق غيره كافي بلقي في الماء ويترك حتى يخرج
منه مشق من البزاق وهو الانتقاء كما اشير اليه في الطلبة وعمره وبنيد الزبيب
حال كون بنيدهما مطبوخاً اذ في طنجته فالفرق بينه وبين النقيض بالزبد

كافي التتمه وان اشتهد ذلك النبيه وقذف بالزبد وفي خلاف المثلث كافي نظم
وعينه ولا يخفى انه حال كسابقه فلم يتعلق بالمثلث فلم ينف عما سبق من قوله
مشتهد كافي وفي الجنبه لا اوصم ديانة ولا اشرب مروة وعن وكيع
انه كان يشرب في ليالي رمضان للمتنوى على العبادة كافي الكرماني وعنه ابن
مقاتل لما عطيته الدنيا بعد انما شرب مسكرا وما اقيمت بحجة كعبين
مطبوخا وقال ابو يوسف في نفي من النبيه مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف
فيه الصحابة كافي الجنبه وعن ريشي ان بنيه مما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ
كافي الكشت اذا شرب ظرفا لم يسكر اي يغلب كذا بيان من المثلث
والنبيذ من طمانه فلا يشرب بالاجماع السكر الموجب للحمه عنده وما سكر
من القمح الاخير هو كحوم عنده مما لا الهلة معنى كافي الخناين وعينه وذكر في
المنتف ان القمح المسكر حلال مكروه عنه ابن يونس فالواجب هو كحوم شربا
بلا نية لهو ولا طرب اي خفة توجد لذة مسرور فان كوى بالشرب
واحد منها والجلوس وكشي وام شرب قطرة والنية ويحده وان لم يسكر
كافي لمضات وعينه وفي اشار بان نجمة حلال كافي مسرجة فان قصد به استراة
الطعام ومتنوى في الليالي على قيام او في الايام على الصيام او على القنات
لا اعتداه الكسوم او الله اوى يدفع الالام فهو المحل للتحلاف بين علماء الانام
وفي المنتف قال محمد كل مسكر مكروه ولم يتلفظ بالحوام وينبغي ان يكون مثل
مستثنى عن ذلك تمام وحل بالانفاق الخليط اي ماء كزيب الزر او كزيب
البرجنتين المطبوخين اذ في طوبه فلو جمع بين ماء كعب والمز او الزبيب
لا يحل لم يذهب منه بالطبخ ثلثاه كافي الكافي وانما ذكره مع انذار
فيما قبل ليكون رد اعلى اصحاب نظر اخر فانه لا يحل عندهم وحل عندنا
خلاف محمد بنبيذ العسل يسمى بالبيع بك كماء بنقطة وفي كافي
ونبيذ التين ونبيذ البر يسمى بالمرز بك كالحليم كافي كزوب ونبيذ الشعير
يسمى بالجمه بالكسر ونبيذ الزرة يسمى بالسكر بضم السين كافي
وسكون كرا كافي كزوب وعينه ومن كظن انه نبيذ البر وان لم يطبخ اذا شرب
الخليط والنبيذ وان اشتهد ذلك وقذف بالزبد وسكر بلا نية لهو
وطرب فالخليط ان يقيد به وفيه شارة الى انه لو شرب واحد منها لهو
حرم بلا خلاف وحاصله ان يشرب نبيذ الجبوت والحلاوات بشرطه حلال
عنه كشيخين فلا يحكم كرا منه ولا يقع طلاقه وحرام عنده فيقع

كافي كافي وعليه الفتوى كافي الكفاية وعينه وفي لا كفاء رمز الى ان لبن البابل
اذا اشتهد لم يحل وهذا عنده محمد وعنه انه مكروه واما عندهما خلاف ذلك
حرام بلا خلاف والحد وطحا على خلاف وتماه في التمر تاشي والى ان لبن الزواك
اي كغوسه اذا اشتهد لم يحل وهذا عنده علي قيل والاهم انه يحل كافي الهدي
وذكر في خواتم انه يحل عند الصاجين ويكره كراهة تحريم عنده عامة المشايخ على
قوله وعنه كراهة تنزيه وتماه في التمر تاشي والى ان كشي اي احد نوعي شجر كفت
حرام لانه ينزل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع اخر منه فانه مباح كالافون لانه
وان اخل العقل به لكنه لا يزيل وعليه يحل ما في الهدي وعينه من اباحة النبيه
كافي شدة الباب وتماه في شفاء الجيران للعلامة القابني وحل خل ضرر ولو
كان بملح اي حل كالماء والماء وسكر وابقاد لثار ونقلا الى مشرع عنده
بعضهم يبيع انه لو لم يكن كصا جوا ضرر من وفوع كشي على ان نقل كزوب سقط
لا يحل تعلما فلو صب خمر في خلد اساء ولم يغيد كافي البلم وان خلط الخمر بالحل
وصار حامضا يحل وان غلب الخمر واذا دخل في بعض الخوض لا يصير خلا عنده جي
يذهب تمام المرادة وعنه حامض خلا كافي الخضرات ولو وقعت في العصرة فارة
فاوجبت قبل التفسخ وترك حتى صار خمر ثم تخللت او خلط بحل وبه اقي بعضهم
كافي مسرجة ولو وقعت قطرة خمر في جرة ماء ثم صب في حبيل لم يند عليه
الفتوى ولا ينبغي ان يند ترك كعصير خمر ثم صيرورة خلا ولا بأس به
لان وجود كزوب ليس ببيع وانما البيع الانتفاع فلا يكون بائنا حقه الخمر فاصد البيع
وكان بعض سلف اذا ارادوا ان يخل صلب في اسفل الحانية خلا كشي
ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كافي التتمه ولما ذكر ان
النبيذ المشتهد حلال وتوهم ان زيادة الاشتهاد الحاصلة بسبب الاخرة
توجب رده اذال ذلك كزوب فقال وحل الانتباذ اي اتخاذ النبيذ التمر
والزرة ونحوهما بان يلقى في الدماء بعض وكذا القوعة والخسنة بفتح الخاء
وسكون نون قبلها جرة خضراء والمزفت بكسمة وكشي جرة او حانية
ولطخت بالمزفت بالكسر اي القار وحرره كافي كذا هدي وعينه شرب درجي
الخمر لتحقق اجزائه فيه وورد كشي ما يبقى كسفه والامتناع الى الانتفاع
وان كان في القار كشي شانه كرون به اي بدر ديرا كالاختناق بالامتناع
لتحريم شعروا انما اثر الحرة على الكراهة الواقعة في عبارة كثيرة من المتن لانه
اراد التنبية على المراد الدال عليه كلام كراهية ولا يحد شارب اي كدر دي

بلا سكر لغلبة الشغل وفي كذا احدى لو شرب ما فيه فخره عند الدقاق وكثرة
 للعلم عند الكرمي وانما ختم على حكم كدردي لانه مناسب لانعام الحمل كما لا يخفى
 على الناظر في المرام **كتاب الذبايح** اورده بعد الشبهة
 لان حرة ما فيه اغلظ الذبيحة ما يذبح من النعم فانه منتقل الى الاضحية من الضحية
 اذ الذبيحة ما يذبح كافي كرمي وغيره فليس كذبيحة الزكاة كما ظن والمراد ذبح
 الذبايح بالفتح فانه لغة الشق كافي لفودات وغيره وشبهة قطع الحلقوم
 من باطن عند التصيد وهو مفصل ما بين العنق والراس وهو فمها ومطرزي
 لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالتحفة التي ذبحت من بقعا والشرهوانه قطع
 الاوداج كما شمل للحرف فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من تخصيص حرم ذبيحة
 توكل بقرينة الكلام في ج سباع بهرام ويطر وغيره وكذا انواع سكر الجراد
 لكنه لم يتناول كتابان الحي وان ظن المصنف لم يذكر من كذبيحة وهي في اللغة
 الذبح والاهم الزكاة وفي شريعة تبيل الدم النجس كافي صيد المستوي في
 المتزدية ونسبته ومن ظن ان اريد بالذبيحة مقطوع راس وبالذكية مقطوع
 الاوداج فانه لا معنى له ولا قرينة عليه ومخرج لذكاة المفزورة وهي شحم
 من كذبيحة وتقدم مباحته فانه فقال وذكاة المفزورة اي الماضنار
 وهو اسن ولذا اختار كطحاوي جرح بالفتح اي شحم جلد بشرط ان كان
 اي في اي مواضع من كبدن اي بدن كذبيحة وذكاة الاختيار في جرح اي
 قطع اوداج بين الحلق واللثة اي بعده من العقدة الى بعد الصدر كقرينة
 ما ياتي عليه يدل كلامه في الزكاة والكفارة فاللغة بالفتح المنح والحي
 في اصل الحلقوم كافي في قاموس والكفارة وهو استعمال في بعض كنفى بعلات
 الجزئية بقرينة رواية المسبسط وكذا خاتمة وكلام كنفى والعنابي والكا في
 والمضات يدل على ان الحلق ليس بمتعلق في العنق بعلات الجزئية بقرينة رواية
 الجامع فاللغة بين مبدأ الحلق واللثة فالذبح عند الاولين من العقدة ^{بناء على}
 الاخرين من اصل كنفى في الظن الفاسد احاد كلام ^{في الجاهل}
 كلام الاخرين مع انه محله على خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية
 ان الذبح لو وقع في اعلا من حلقوم كان المذبح حلالا وكلامه هلكت هذه
 الرواية يعتنى ان يحل وان وقع الذبح فوق الحلق قبل العقدة ولو جرح
 بعنق في كافي الكرماني لم يستقيم كما لا يخفى وعروة اي الحلق بالمعنى المذكور
 في المذهب الاوداج عروة الحلق في الذبح وكونه ضمير للذبح الاختيار على الظن

بعيد من وجوه وفيه تغليب فان الاولين ليستا بحقوق الحلقوم اصل الحلق
 زبد عواو وكيم كافي في المفاتيح محرم كنفى للغير والمرى على فعله من حرم الام
 محرم طعام كشراب اصله راس المعدة المتصل بالحلقوم كافي في التمهيد كيدوان
 وغيرها لكن في الطلبة ان الحلقوم محرم طعام كشراب وكافي في غير ان الحلقوم
 محرمها وفي المسبسط انهما عكس ما ذكرنا موافق لما في الهداية من كنفى كنفى
 الكتاب ولو دجان تشبه وجع بختار عرقان عظيمان في جاني قدم العنق
 بينهما الحلقوم والمرى عن كنفى عروة الحلقوم والودجان كافي في كذا احدى
 وحل المذبح بقطع اي ثلث منها اي لاربعة عنقه وبقطع الاولين وحل
 الاخرين عند ابي يوسف وبقطع اكثر كل واحد منها عند محمد فلو قطع كنفى كره
 تحريا كافي في الثانية وغيره والاول كافي في كنفى كنفى كنفى كنفى كنفى
 الاخرين وهو الصريح على اقل من كنفى كنفى وفي الاكفاء اشياء باذلة لا
 خروج الدم ولا الحركة لكن ان لم يعلم حيوة بشرط اذ كان كافي في الظاهر وقال
 بعضهم المعبرة الدم على كل حال وقال بعضهم للحركة كافي في الظاهر فليس عن وعروة
 فوق كنفى الواقعة بين العنق وهذا تفريع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر
 بان يفزع على ذكاة الاختيار على مذهب الاولين وتفريع غير ظاهر لو حمل على الظاهر
 بان يفزع على الحلق لان الاوداج مبتداه من القلب الى الدماغ وقيل اي قال الامام
 الكسغني يجوز فوق العقدة لقطع اكثر الاوداج وبه اخذ استاد السغنا
 وقال ان الكسغني امام حنيفة في القول وتعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه
 كافي في النهاية وخبره ان اذا كان كسغني مجتهدا شاي على ذلك مخطئا وكفى القبح
 وان لم يكن مجتهدا لم يجز ان يؤخذ به كما تقدم وحل الذبح بكافيه حق كنفى
 وذهب جمهوره وحجروا وحذف دقوت وخشب محمد الاستناد وظهور قايدين
 غير منزع عن قايدين فانه وان لم يقطع لم يحل به اذ الذبح به حية بالنفس فلو
 كانا منزعين عما ملين عمل سكبين حل عندنا وان كره وتذكية كنفى على
 المتغليب فان السن مؤث وقرينة اشارة الى انه لا يجوز بخورن التاميم كما
 في المسبسط والى انه لو توفرت كنفى كنفى كنفى كنفى كنفى كنفى كنفى
 بعضهم وحل عند بعضهم كافي في بيان الاحكام والاول كنفى كنفى كنفى كنفى
 وكرم النفع بفتح كنفى اي ابلغ الذبح الخياط مثله وهو خيط ابيض في جوف
 العما ويحذر من الدماغ يقال بالعمية خيط كنفى وبالفارسية حرام خنزير
 وان كره كراهة تنزيه ولذا قيل انه مستحق فان اصله حرام المغز من كنفى

وقبل النسخ ان يد راسه حتى يظهر مذهبهم وقيل ان يكن عنقه قبل ان يكن
عن الاصطواب فان الحمل مكروه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهذبة
فما بعد من عنقه واعلم ان الزحدي قال في الكشاف والفايق والاساس في
ان المعنى الاخير انما هو النسخ بالمبدأ دون النون وصورة المطوذي وغيره
الا ان الكواشي رده عليه بان النسخ بالباء لم يوجد في اللغة وقال ان الاثر
ان طالما بحثت عن في كتب اللغة وكلمة التشريع فلم اجد احد ممنوع
المفاضل المتفناذ اني لذلك ليس شيء وكلمة السليح اي نزع الجملد بالفتح
الكسر فانه الجملد قبل ان يبرد اي يسكن من الاصطواب فان بعده لا يكره النسخ
وكلمة كافي الهداية فالطرف متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان السليح قبل
لم يكره كافي النسخة وفيه اشعار بان لو ايان عصفوا قبل كره كافي بيان الحكم
وكره كل تعذيب للذبيحة بلا فائدة تغير نوعه بخصيص كالجر الى الذبح والنسخ في القفا
وقطع كراهية واحدة كقصة بين يديه بعد الاصطباع فانه قال صلى الله عليه
ابنت البراهيم الا من رابع حالها واداءها وحسها وسفادها ولا
عمر عن النسخة علاه بالدره حتى حوب كافي حيد المبسوط وهذا لا يخلو عن
بان حزب كدره جاوز فيما يكره كراهية تنزيه وشرط حل الذبح كون
الذبح مسلما او كتابيا عربيا او قبطيا او دنيا ولو كان الكتابي حربيا
فحل ذبح الذي كذب الابوص بلا كراهية كقصة وطخ وان كان غير اول
كافي الميتة او كان الشخص الكتابي امرأة او غنساء او حبسا كافي النصف او جثونا
او محتوما او صبيا ولو اصابه بغيره محسبا بغيره اي بغير التسمية او كون الخمر
كافي الكرمية او كون الخمر بقطعة الاداء كافي كحيط ويصبط اي يند على النار
من ضبطه اي حفظه بالخمر كافي الكرمية واعلم ان كلام من يعطوفات
والاحقة مقيده بقيد الفعلين اذا لا شك ان اصله في القيود كما تقرر من
انها قيدان للحي ويحكم ببقا بالمتاينة او كان الذبايح اقلف الى
قلقة وجليدة قطعا الخائن واحترز عما نقل عن ابن عباس لم يجز ذبح او
او احرس اي اكلم فانه معذور في ترك التسمية لاسي حال من سلفا فانه اسم
غير محصل يجعل للجذبة فانه لا خصوصية كما ذكره الري في فليس من السباع في
شيء كافي لا كتاب له كالوثني والحري والجوسي واما ذبح الصابي فيغير
مكروه لانه من يقر ببيسي ومكروه فانه لان منهم من لم يقر ببيسي
الشمس على ذكره الكرمي وفيه انهم لم يقروا الا بالادريس لكن عظماء الملأ

كافته

كافته اقتضاهم فوقع عنده ان تعظمهم تعظيم استمال وعندهما تعظيم عبادة وعندهما
اولى لان الحرة تغلب عند الاستبابة كافي المبسوط او مرندا بان حار جوبا او
كتابيا فانه لا يقر على ملته ولا تارك التسمية اي ذكر الذبايح كقصة الجود
على الذبيحة عند الذبح لستك عدم لانسيا فانه في اشعار بان التسمية شرط للحل
ويدخل فيه كل اسم من اسماء فلقوا في الله وعينه مرديا له حاز كافي الميتة فلو
سعى ولم ينو للذبح لم يحل كافي الكرمي والاسن بسم الله كافي النصف والسم
عند البقالي بسم الله وانه اكبر وكذا عند الحلواني الا انه كرهه مع الواد كافي كحيط
وما قال البقالي هو الله اول منقول عن ابن عباس كافي الهداية وانما قلنا ذكر
الذبايح لانه كوسعي غيره لم يحل كافي كحيط وانما قلنا الجود لانه لو قال اللهم اغفر لي
لانه دعا كافي الهداية وانما قلنا على كذبي لانه كوسعي عند الذبح لافتناع عمل
لم يحل وانما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل بينه وبين التسمية بغير كحيط لم يحل
الزحدي لو جرد شجرة لم يحل فلو سعى على ذبيحة وذبح غيره لم يحل وانما
قلنا انه كانه كوسعي وذبح تقصير الامير او غيره من العلماء لا يحل لانه
ذبح تعظيما له لانه كانه ولله الحمد لا يضمنه بين يديه لياكل الكحل في الزاوية
وان نسي التسمية عند الذبح صحح لانه معذور وحرم الذبح ان عطف على
اسم غيره نحو باسم الله فم فلان لان تجريد التسمية فريضة كافي الميتة وفيه
اشارة الى انه لو رفع البصر لم يحرم وكذا الوضوب وفيه اختلاف في الشاي كافي
الزحدي واليه انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجر يحرم كافي الهداية لكن في
الزحدي انه مكروه واليه انه لو اعاد الجاد وقال بسم الله وبنام فلان لم يحرم
في كحيط وكره الذبح كافي الزبابة او الدعا كافي كحيط ان وصل الذبايح بالتسمية
الدعا او غيره والحال انه لم يعط ذلك بغير نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان
او اللهم اغفر لي او بسم الله صلى الله عليه وسلم وحل الذبح ان فصل عن التسمية عنها
صورة ومعنى كالدعاء قبل الاصطباع وقبل التسمية نحو اللهم تقبل مني ثم
اصبح وسعى وفيه دماء الى انه لو دعا بين الاصطباع والتسمية او بعد التسمية
كره وفي النسخة ينبغي ان يدع قبل التسمية او بعد الدعاء عنها مستغفلا عنها او
بعد الذبح لو ردد الاثر وندب اي حسن عن الابل اي قطع عروقها كافي في
استغفرا عند صدور ما لان موطنه الخمر عنها لا لحم عليه وما سوى ذلك من الخلق
عليه لحم غليظ فالخمر اسهل من الذبح كافي المبسوط وكره ذبحها لخالقة السنة
كافي الهداية وغيره وهذا اصحاب ضروري لمعرفة الكراهة فاحفظ وفي البقر

أو الغنم عكس أي نذب وس ذبح لم ذكره يخرج فان أسفل الخلق وأعلى سواه
 في اللحم منها والذبح أبعد وفي المصريات السنة أن يخرج البقرة قايما وينزع من شاة
 مضطجعة وكذا البقرة كما في الملاحظة وذكر في السنة أن الذب الذبح أن يضج بالحق
 على سبب رويته إلى القنفة ويشد ثلث قوائم فقط وينزع باليمين ويحد الشفرة
 ويسرع في الذبح وأجزاء الشفرة على الخلق وكفى في الحيلة الجريح والرمي ولو
 يؤم في العراق في نغم أي كل حيوان أنسى وإن لم يكن له يدان وجلان كالرجل
 والحماة والأبل والبقر والغنم والحمير والحوشى والطيور والسمك والبرص
 في الأكل الأبل وشاة أو الأبل لا غير كما في القنوق توحش أي صار وحشا وشقرا
 ولم يكن ذبحه لكان العزوة فلو على دجاجة ليجوز ذبحها حيا وذبحها
 بآلة لو قتل بيته الزكاة بعد حمل عليه ولم يكن أخذه حيا كالنفس الواحدة على
 بقرة فأنظر يده في ذبحها جازحا أو لولا قدرته على ذبحه كما في الجرح وغيره
 أو سقط النعم في بئر وكل حية فلم يكن ذبحه شامل للحرى قطع أو ذبح
 ولم يند على أفراسه فان وجاء وقد أشكل عنده أنه مات عنه أكل فان علم أنه
 لا يموت منه فمات لم يكل كما في الذبيحة فلو سقط شاة في بئر فطعن حل
 خلا قال لمن كان في الخزانة لا يكتفى الجرح بل يذبح ليحل في صيد استأنس
 لا حاجة إليه إلا توحش ولا يجل عنه جنين ميت وإن بنت شعره
 وجد في بطن أمه من شاة أو بقرة أو ناقة أو غيرها وقالوا إذا تم خلقه
 يجل لأنه يتصل بجني فيفصل بالتواضع ويغذي بعد أن يمتنع بنفسها
 قلنا لا نعلم بل بتبقيته أن يملك بلا غداء أو كغذاء يوصل إليه كيف شاء كما في الكرامة
 والاول هو كفي كما في المصريات ولا يجل ذناب وحلب أي كل حيوان يصيد بالبن
 التي خلف الرأفة وبالحلب الذي هو طرف كل سبع من الكلاب والقطاير كما في
 القنوق وإنما قلنا يصيد احترازا عن بيعه ونفاته فان لها نابا ونحلبا
 من سبع بفتحين وسكون الباء ومنها وهو حيوان مستتر من الأرض يختطف
 من المواجرح قاتل عادة فيكون شاملا لباع البرائم وكطير ظاهرا
 إلى قوله أو طير جوه طائر وقد يطلق على الواحد المراد منها ولعل ذكره لوقف
 الحديث فبيع ذناب كالأسد والكذب والنمر والفهد والكلب والبعض والفيل
 وكسور الأهل والحوشى وكسور الخنزير وكسور الجبابر وكسور الفئدة والذئب
 والقرد والبرص وابن عرس وابن آوى وطرد فذلك العقاب وكسور كسور
 والبارى والباشى ومن ههنا والحدة والبغاث والباس باليس

بدى بحلب كالحطاف والحوى والسوداني والورد زود ولعصا غير والفاخته كما في
 وكالدبى بسج والحفاش في رأى كافي الجرح والعقن كافي الهداية والبرص في
 دواة عن بلديوسف كما في القباب ولعدهم والعلق وكطاول كافي المصريات
 والنعامة كما في المعنى وذكر في نظم أنه يكره العقاب اللعان وكما تحت ولا الحشر
 الصناد من الدواب جمع حشرة محرمة فيها كالفأرة والوزغة وسام برص القنفذ
 والحية والحفص والزنبور وكسور الحوشى والعلل والذباب وكسور من القراد ولا
 باس بدو كوزنبور قبل نزع الزنبور لأن ما لا روح له لا يسمى ميتة كافي في غايها
 وما قيل أن الحشرات هوام الأرض كما لم يربح وغيره وفيه أن الرماة تقتل من ذوات
 السم كالعقارب **واعلم** أن الحشرات محرمة عندنا حلال مكره عند غيرنا كما
 في السنة وأن شاة لو حملت من كلب ودراس ولد كما رأس الكلب أكل إلا رأسه
 أن أكل العلف دون اللحم أو صاع صاع الغنم لا الكلب أو أكل بالصبيون وكان
 لكسور لا الأسماء كافي في نظم ولا النحر الأهلية دون الحوشى وإن صار أهلية
 وحش على الأكل فلو نزل الأكل على الأكل فالحكم للام كافي في نظم ويعلقه
 لم يلبس ونحوه إلا أنه منقطع به على كافي المعنى ولا البغسل عنه وكذا عند
 أن كان كذا في ذنب وأما إذا كان حمارا فالصحة أنه لم يكل كما في المصريات
 لا الجمل عند أبي حنيفة وفيه شاة إلا أن لم يحرر أم عنده وقيل أنه ذبح قبل موت
 ثلثة أيام عن ذبحه وعليه كفتوى كافي كفاية البير في شاة مكرهه كراهة تفرقة
 في ظاهرهما وأية وهو الصحيح على ذكره في الإسلام وغيره وكراهة تحريم وهو الصحيح
 كافي في خلاصة ومهداة وهو كافي كافي الجرح وكفى وقا من خان وكما في غير
 لأنه صلب كسور من لحم الخيل وكسور الكرم كافي الكرم كافي غيره وإلى أن
 حل عند غيره كالصاحبين وفي المصريات أنه لم يكره عندنا مكره عند
 الصحيح وما في أنجاس الكافي أنه ما كول بالالتقاء قول بعض على ما نقله لنا في
 الأمانى على أنه لا يباح في كراهة تحريمه وإلى أنه لينة لا يجل لأنه متولد من اللحم
 والصح أنه يجل كافي في قاضي خان وغيره وإلى أن يحل خلافا لها ويضع
 بعض الباء وكسور وكسور الجربوع الذي بالفارسية موش دشتي وهذا تخصيص
 بعد التعميم رد على كافي في قاضي خان علة عند ولا يقع مجاز مصلح
 فانه ثلثة أنواع الماتع ما فيه سواد وبياض والأسود والزناغ الذي ياكل
 الجيف أي ياكل الألبسة وجثة الميت وفيه اشتداد بأنه لو أكل من الثلثة
 الجيفة والجثة جميعا حل ولم يكره ولا يكره والاول صح كافي الخزانة وغيره

وفي الاكتفاء من ان حل كل الابل وكبقر ونمير الجلالة ومعه جاجة الخلة
 الا انه مكروه كراهة التنزيه كما استبرأه في الخفة فيجس الابل اربعين يوما
 وكبقر ثلثين ونمير سبعة وله جاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة وله جاجة يوما
 كافي كنظم ونحو ذلك الا ولين عشرة ونمير اربعة وله جاجة ثلثة كما في الكتب
 والاصح ان يجس الى ان يزدل الراية المنته من العذرة كافي لحيطة وغيره والى انه
 مكروه كراهة تنزيه كافي بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من الحيوان والكبد
 والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطعي بالنظر ولا يجوز ان ياتي اي
 يكون توالده ومعايشه في الماء سوى عكس يطغى بغير الماء اي لم يعل
 الماء ومات فيه بلا اذ من الطفو وهو العلو وامامات بافة وهو الطافي في كل
 كما اذا حلك لصني المكان وكذا الم اولد غنية او اصابة عذبة او اكل
 دواء ملقي في الماء او وجد في بطن كلب وهو حي او وجد على وجه الماء فظهر
 فوق او اختل الماء عنه فله قتلته في الماء او برده لم يוכל عنه خلافا لمحمد
 وهذا رفق كافي الخزانة وحل الجراد بانواعه وان مات حنفا عنه وكان
 بحري اصل برى العاش كما قيل ان يبيض السك اذا اخضر عند الماء بغير حوا
 كما في المبسوط وانواع السك كاللاد ما هي والجرب وغيره ولعل ان كان
 قول كافي من فانه نواع حلال سواها عند محمد كافي كسرات وما قيل ان
 الجرب من المحضات باطل لانه لا ينسل لما سمع اذ لا يتبع بوجه ثلثة ايام ولا
 ذكوة فانه لو صاد جربى جراد او سمكا او ترك المسلم التسمية عند اكله
 في المحيط وغيره وعزاب الكذب ويقال له عزاب كرسيتون ايضا وهو طائر
 صغير الجثة امر الرجل اسود كبدن واريد به عزاب لم يأكل الا الى سواء
 كان ابيض او اسود او زاعا وتماه في الذخيرة والعقود طائر
 طويل الذنب فيه سواد وبياض يقال له بالفارسية عكة وعن يابون
 انه يكره لان غلب كل الجيف كافي كذا احدى وعش مجده اذا اكل الجيف يكره
 واذا سقط الحب لا يكره كافي في المحيط والارنب للذكور والانتى من ذكوره في
 جميع كسبه ومن تركه فقد سري وانما خص بالذكر لانه رويت انه كان آتاه
 لاقتل من الجيف فسخت كافي كذا في موعا اي الزكاة وانما ذكر هذه
 لدفع التهمة الناجية من اشتراك المعطوفين في القيمة ان هذه ثلثة تحمل
 بلا ذكوة وانما ذكر الذكوة ليكون ذلك على الاثر في المستفاد من مقتضى
 وجهه ان على المصاحبة اشارة الختم الكتاب وانما كتاب افرأيه

يوم الثلث

م

كتاب الاضحية

كتاب الاضحية عقبه هذا باج لانه كالمقدمة له اذ يرا يعرف بغيره
 اي يخرج من ايام الضحية حتى بغير الهمة وكسر ك على اخوله فاعل كرى وقيل انما
 الى الاضحية وقيل ان الواجب على هذا ان يقال الضحية لان الالف الثالثة او الرابعة
 اذا كانت مخلوبة تقلب واو كذا النسبة كما تقدروا لا يبعد ان يقال انما الضحية
 الى الضحية او ضحية قد فسد او وزياد الالف على خلاف القياس ويؤيد الاحتمال
 في الاختيار ان من اضحية اذا دخل في الضحية لانه يذبح وقت الضحية فليس كواجب
 باسم وقت فلهذا يذبح وقت الضحية من الحيوان المضحى والتضحية محذوفة في الضحية
 كما مر في هذا باج او الاضحية بمعنى التضحية كما في الكرماني والمصنفات ويؤيد وجهه
 بالوجوب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انما سنة وعن الطرفين فريضة
 كافي قاضي خان وذكر الطحاوي انما واجبة عند سنة عند حوا وهو اختيار
 الا هم رضي كدين النساب يرى كافي الاختيار والصحاح واجبة كما في المصنفات
 الا ان وجوبها دون كفاية اليقين وقد سبق ان وجوبها دون وجوب سنة كالمعظم
 كما في الذخيرة وبث شرط ليس بالضرورة وربما يوجب ترك الحكم عليه بالوجوب انما
 على من وجب عليه كفطرة لا غير وليس كذلك مسلم كخرقني مقيم فلا يجب على المسلم
 الحاج اذا كان محرم ولو من اهل مكة كافي شرح الطحاوي كمن في المبسوط ان اهل مكة
 التضحية وان حجوا وينبغي ان يعلم ان مجرد خروج المسلم من موطن مسقط الاضحية
 كما في صلوة كافر من الزاهدي وكيفية يتناول من اقام في الاضحية وكسوة وقوى
 والبوادي من اهل الكلا وغيرهم كافي المصنفات وهي عبادة شريفة وفي المحلحة
 لوضعي باضحية مشتركة بعشرة دراهم خروا ولي من يتصدق بالقدح شاة
 استحسن شامل للضمان الذكر المكش والانتى النجى والمغز التيس والعنز
 والذكر منها افضل اذا كان خصيا لان لحمه اطيب وانفع والمتبادر ان يكون
 اهله وتو حشرا غير مانع فلو كانت حشيشة لا يجوز واذا كانت بينها فالعذرة
 كما في المحيط كمن في كنظم لو ولدت من البغي فلا رواية في الاصل وقال عامة العلماء يجوز
 وقيل يجوز ان يشاء الامم وفي الخزانة لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز
 وقيل يجوز ان يشاء كذا وكذا ذبح المعد اليك وله جاجة تشيها بالضحيتين
 وفي التكملة اشعار بان لو ضحي باكثر من واحد فالواجب واحدة الا ان الخزانة
 اهل كافي الخزانة وذكر في كنظم ان كذا يذبح على كواحد فتطوع عنه العامة وقيل
 انه لم لا يصير التطوع اضحية وبانه لو اشترى سبعة شياه على ان لكل
 واحدة لا يصير اضحية ابرأ جاز وذا بخلاف كافي المحيط من فرد لا غير

ولعظيمة وفي المنظم قال بعضهم يحزى مشاة عن سبعة ولا تأخذ به وتقتصر نوعها
الجاموس فيحزى سبعة على الخمار كما في الحضرات والثناء للخدمة في الزكروا والنجاة
وحزى أفضل كما في الخزانة وبغير اسم جنس والاشياء افضل وفيما ذكر في من الادنى
الى الاعلى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ثم الكلب ثم البقرة
واكبر سنا وكل كان اكثر سنا فافضل وقال الخياطون الافضل لاهل البادية
المابل ولاءل القرى ببيعة البقرة ولاءل الاحصان والكلب كما في المنظم قيل
مشاة افضل من سبعة البقرة اذ استويا في القيمة وسبعة اشياء افضل من بقرة
كما في الكيوط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل بتقدير بالاسباب عندهم
منه اي كل منها يحزى من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل بسبب اخيه منه
وكما في تلوع كما في المنظم وافتوى على الاول كما في قاضي خان وفي التكميل
اشعار بانه لو حزى اربعة عشر بقرتين مشتركتين بينهما جاز كما في المنة الى
سبعة هذا عند العامة وقيل يجوز للبعير عشرة كما في المنظم ان لم يكن له ولد
منهم اقل من سبع حتى لو كان له اقل منه لم يحز وحما لمكان تعذيبه او
البعير سبعا او اكثر جاز عندهم جميعا وان كان بين اثنين نصفين جاز
على الاصح لان نصف سبعة ثمانية السباع كما في كهداية وكذا جاز على الاصح
لو كان بين ثلثة اذ حقت اوستة كما في الزلح وفي الكلام اشعار بانه لو حزى عنه
وعن ستة من اولاده وجعل لكل سبعا جاز الا انه غير ظاهر كرواية عن شيخين ان
كان اهل صفار او كبارا وفعل ما هم يحوز وان فعل بغير امر اكل او بعض النجوز
عن احد اتفاقا وعند الحسن لو حزى عن نفسه وعن ثمانية من اولاده الصفار واولاد
ولو بامرهم لم يحز عن احد وقال ابو القاسم يحوز عن نفسه فقط **واعلم** انه اذا
لم يحز الاخيثة الا بغير فاحش قال نجم الاثمة لا يذبح شرابا ولو لم يحز في طه
ايضا قال يذبح المشي بطلب الى موضع يعيشون اليه ليس ثمرى مشاة عادة
وقال غيره يذبح المشي الى موضع يحز فيه مشاة وان كان بعد الم
يزد على مدة السفر الاول شبه بالصلوب كما في المنة **وتعظيم الله** اي حيز
قسمته بين شركاء وزنا لا يبيع لا يقسم من افا لاحتال الكروا
تحليل بعضهم بعضا لم يحز لانه حبة مشاة يقسم الا اذا ضممه الى اللحم
شئ من نجي اكا دعه جمع كراع هو دون الكعب من كرك او جلد
اوراسه او حبه فيقسم جزا فالله حراف الجنس الى خلافه فلو كانوا سبعة
وجعلوا اللحم سبعة وكراسيهم قسم واحد والاكراع مع اربعة والجلج مع اثنين

م

كافي مطهر

كافي المطهرة ويشترط التحليل كافي قاضي خان وفيه اشعار بانه لو اذ بعض اللحم سقط
وبعض اللحم اكثر من سبعة جاز لان الزيادة بازاء السقط كافي المعنى وصح في
ظاهر الرواية للمحاجة اليه وعن ابو يوسف لا يحز اشتراك ستة غنينة او غنيرة
جملة او متفرقة في بقرة او سبعة اشياء مشيرة موجبة بالسان او لا لاخيثة اي
نضجة المشيرة كما في قاضي خان وهذا اي الاشتراك قبل الشراء اي شراء الغنينة
او غنيرة احب احتراز عن الخلاف فان الاشتراك بعده قيل لم يحز من الفقير
لانه اوجب بان يشترطه من حصة من ثلثه وقيل الغنى اذا شارك بصدق بالحق
لان ما زاد على سبعة غير واجب عليه وبالشرع قد اوجب على نفسه وعلى غيره
ان الاشتراك بعد مكرهه كما في الاختيار ويصح الاب والوصي على الاصح من مال
طفل غنى وقال محمد وزفران الاب يعني من مال نفسه كما في كهداية وقيل لا يصح
على الاصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب وكذا لا يصح على ما قال القديري
والجدة كالا بغير علقه كما في الاختيار والكلام مشعر بانه لا يجب عليه ان يصح عن
فقير في ظاهر الرواية وعزاه بعضه وقيل لا يصح عنه الشيخان لا عند محمد وزفران
كما في الكيوط وفتوى على الاول كما في كفاية وعنه ينبغي ان يصح عن ولده وولده
ولده ذكره الا انه لا يصح عن رقيقه وامه ولده بالاتفاق كما في المنظم في كل طفل
ما امكن على خنثيه وما بقي من اكله من اللحم وغيره يبذل بما ينفع بعينه كالقرو
لا بالاسر ملكا كالاباير وفيه رمز الى انه لا يتصدق به كوصي من اخيه **والاخيثة**
ضمن كافي كفاية وآلى انه لا يؤكل غيره ولا يبذل بالبطون لكن في جامع الصحاح
ان الاب او كوصي او الجد يطعم الصبي وحياله وخادمه وبأكل الابوان منه يجز
ان يشترى بذلك اللحم مطعوما للصبي الجوز وان حزى من مال نفسه فهو كاخنيته
واول وقرا اي التضيعة بعد صلوة العيد للحديث وفيه اشارة الى انه
لا يصح قبل ما قعد الامام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الاصول والى انه يصح
بعد سلام واحد وعن الحسن ينبغي ان لا يصح قبل الخطبة والى انه لو كان الاكل
محدثا او جنبا جاز الاخيثة وان اعيد صلوة لانه معتبرة عند شئ
كما في المنظم والى انه لو فاتت الصلوة لفتته او بعد جازت بعد طلوع هود
المختار لانه صار مع كالمسود كما في الوقايع وذكر في كفي خط انما لم يحز
في اليوم الاول الا بعد كندال واما في اليوم الثاني والثالث جازت قبله
لانه يصلي فيها على وجه القضاء ولو شك في يوم الاخيثة فاحب ان لا يوفر
الى اليوم الثالث والثاني فاحب ان يتصدق بكملة ان ذبح في مصر لان الصلوة

على اهله ولو قد مات احببت التمساعل عن مصاوة ثم العبرة بمكان الاخيعة فلو كانت
 في السواد والمضي في المصراحت قبل الصلوة وفي العكس لم يجز الا اذا بلغت الى
 ما يباح القصر فيه من خارج المصراحتي بما بعد الطلوع لما مر ان العبرة بمكانها وهذه
 حيلة للتفخي قبل الصلوة كما في الهداية وغيره واول وقتها بعد طلوع فجر يوم
 العاشر من ذي الحجة اذا ذبح في غيره اي غير المصراحتين القوي والرباطات وكذا
 لكن في النظم وغيره ان اهل البوادي لا يفتنون الا بعد صلوة اقرب الائمة منهم
 وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل المصراحتين الحظية وغيره بعد طلوع الشمس
 ثم اعلم ان في المتن تسامحا اذا التفتيح عبادة لا تختلف وقتا بالمصراحتين
 بل شرطها قائل وقتا في حق المصراحتين والقوي طلوع فجر الائمة في شرط
 لاهل المصراحتين الصلوة عليها فعدم الجواز لفتق شرط لعدم الوقت كما
 في المبسوط واليه اثير في الهداية وغيره ولعله اشار الى اخيار بعضهم ان وقت الوحي
 في حق المصراحتين بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلاوا بعدز لاما ذكرنا في الهداية
 واخره اي اخذ وقت كفتيح ان ذبح في مصر وغيره قبيل غروب الشمس في اليوم الثالث
 الثالث عشر لاثرا لان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في
 السراجية وفيه اشار بان التفتيح يجوز في الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذا
 اذا الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل الا في ايام الاخيعة فانه تابع لنهار راض
 كما في المحفريات وغيره وفيه اشكال لان ليلة كرايه لم تكن وقتا بل بخلاف الا ان
 المراد فيما بين ايام الاخيعة واعتبر الاخرى افر وقتا للتفتيح ومن الغنى فلو
 استغنى في احد الاولين واقتصر في الاخر واستغنى الغياب بالسرقة او
 الانفاق او غيرهما سقط الاخيعة ولو اقتصر ثم استغنى وجبت ولو غنى في احدهما
 فتعذر ثم استغنى في الاخر اعاد على المختار كما في المحفريات وقيل لم يعد به فاحد
 كما في كنه حنيفة وغيره والولادة وكنت فلو ولد في اليوم الاخر فقبل الاخيعة
 له كما مر ولومات في الاخر سقطت حتى لم يجب عليه الا بصاء ولومات بعد الاخر
 فبالعكس المورد امثلة فانه لو اشترى مقيم في اخيعة فافرو في الاخيعة
 بغيرها لا نزل لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الاخر او بلغ حبسي
 او اقام المسافر وجبت كما في المنيعة ولو قدم مسافر ليلة وعظم لاقامة
 فيه عشرة عشر يوما لزم الاخيعة وصالوة العيد في الجمعة على ما قال في المحفريات
 في ماليه كما في غير المحرط ولو اعتق فيه او ارتد سقطت كما في كراهي
 وكسر الذبح كراهة تنزيه في الليل اي في كل بل مغلل بين هذه الايام

على
 العبد في كل وقت تابع
 لنهار مستقبل

لاقتال

للاقتال فقد شرط الذبح وغيره فيجب في الزاد كما في الزاوية ويقضي اذا مضى
 ايام الحج ولم يصح الغنى او كفتير الناذر للاخيعة بان قال نذرت ان اصلي
 شاة او اضحي ولم يسلم فانه يقع على شاة كما في المحفريات او قال فما ملكه اضحي براو
 على ان اضحي او تدم على ان اضحي كما في الكفاية ويقضي فتعذر شاة للاخيعة بان يوي
 عند شاة ان اضحي به فاللام متعلق بالناذر وكشري جميعا بتصدقهما اي يقضي
 بتصدق الاخيعة الواجبة بالنذر او بالنية عند شاة ولم يتصدق على اية
 وزوجته وكذا اذ وجبه عبده كما في المنيعة والاطلاق مشرب الى ان الليل الكثير
 سواء في ذلك فلو اوجب على عشرة اشجيات لزمه العمل على المختار وقيل اثنان
 كما في المحفريات حية لان الازالة انما عرفت قربة في زمان مخصوص وهذا مبني
 الا فضيلة كما في الخلاصة فان تصدق بغيرها اجزأه اذ التصديق بغيرها
 بالعين فيما هو مقتضى كما في كنه حنيفة وان ذبحها وتصدق بالحجر جاز فان كان
 قيمتها حية اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا غرم قيمته وان باعها بما تنافى
 الناس تصدق بقيمتها وبما لا يتغايى بالفضل كما في المحفريات واعلم انه اذا حلفت
 تلك الاخيعة وجب افرى عند ائمة بخاري وكذا عند غيرهم ان لم يكن معينة
 والا فلا شيء عليه فان اشترى افرى فوجه الاولى قال افضل عندهم ان يضحي
 افضلها ويضحي بالافضل عند ائمة بخاري ان كان غنيا ولا يبالى الكل كما في النظم
 وغيره ويقضي المتن في الناذر الاخيعة بتصدق قيمتها اي قيمة ما يصلح
 للاخيعة كما في الخلاصة او قيمة شاة وشرط كما في الزاوية وكسرم وغيرهما
 شري الاخيعة اولا وانما اشترنا الى اضافة العهد لان شاة لغنى مع البعير
 موجب عند الاكثريين وذكرنا اهلا انه لو لم يصح حتى مضى الايام فلا شيء عليه ويذكر
 انه يتصدق بقيمة شاة واعلم ان وجوب الاخيعة بالشرط فصل الخلف فيه الروايات
 والمشايع فقال بعضهم ان كلام كذا يادات دال على ان شراء البعير والمعد
 موجب لهما وكلام كذا يدر على انه غير موجب على روى عن شيخين وذكر شيخ الامام
 ان شراء البعير غير موجب وهو المختار عند كسري وذكر الحلواني ان
 شراء المعد غير موجب في ظاهر الرواية وروى بطاوي ان موجب كما في كنه حنيفة
 وذكر في المشايخ ان من اشترى شاة تعينت بالنية عند بطاوي ولم يتعين
 عند الجمهور الا ان يقول على ان اضحي بها او اضحي بها والمختار ما في المتن على ما دل
 عليه كلام قرأه المفتين وصح الخلف بفتحين وهو في اللغة من جنس الضيان
 مات له سنة ومن المعز ما دخل في السنة وكسرة الثالثة والابل الخامسة وقيل

واما اعتبار يوسف فالحق ان اجبرنا بعيننا اجبر كونه على التقدير والى
فلا وفيما شاعروا به لو ان شاعروا بالحق لم يصح حتى مات كان ميراثا تحت فالو
ان كانوا سبعة فنفقوا بها عن انفسهم جاز كما في النظم كبقية ذبحا ثلثه عن اخيه
ومتعة وقران في الحق فانه يصح وكذا لو ذبح سبعة عن ذلك وعن الحصاد
وجزاء العيسر والطلاق والحقيقة او كمنطوع فانه يصح في ظاهر الصلح وعنه ابو
الما فضل ان يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد متورب جاز عن اخيه
حينئذ انه يكره كما في النظم وان كان احدهم اى الشركاء في هذه الصورة او غيره
كافر او مردي اللحم لا يصح ويكون الكل لها لا ليس بمقرب وفيه اشار بان لو كان
منطوعا وبعض ميراثا فضاء الحام لم يحن جاز عنهم وكان الغنى منقطع فيتصدق
للقضاء بقية ثلثه وسطا كما في النظم ويأكل الغنى غير الموجب على نفسه الاثمة كالميت
منها اى من تلك الاثمة فلا يأكل الغنى الموجب بالنذر او غيره وكذا الفقير الناذر
او المشتري لما لا الفقير الناذر كما اشارنا اليه والاطلاق دال على انه لو
عن ميت بعينه احره من مال نفسه جاز اكل الصلح هو المختار لانه المالك بمشرا
للميت وكذا لو صحى عنه باحره من ماله ومختار ان لا يأكل لانه ملك الميت فيتصدق
كما في المحضات وغيره ويؤكل اى يطعم الغنى المذكور من ثلثه احتيانا ويرب
من ثلثه فقيرا او غنيا مسلما او ذميا ماشاء وندب التصديق بثلثه على الفقراء
واغنا ذل العيافة بثلثه او لا قارب والاداء بثلثه كالاية وشتم للعيال وهذا
درجة العوام كما في كتابه كشمس وفيه اشعار بان لا ينقص عن الثلث وهو صحى
كما في الاختيار ويستحب ان يأكل منها المصحى كما في هذه خيرة ويستحب ان يعفى الى اقرب
الرستاق ان كان الاثمة فيه فان المعتبر سكارا كما في الخلاصة وندب ترك اى
ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى النذب لذي عيال اى لمن عليه نفقة جماعة
ظرف نذب قوسه عليهم اى عيال وفيه اشعار بان لو كان عليه نفقة واحد
لم يكن الترك ندبا وندب البذخ بيد ان حسن التقية اى علم بشرائطها
وقدر على ذلك والا يحسن امر غيره وفيه من رخص الى ان يستحب ان يحضر
التفجية فان غفر له بأول قطرة من دمه بالخير ومن الادب ان ينوي بها
التوب ويربطا قبل ايام الخرفان فيه اجرا عظيما ويحتره في استسمانها و
استغفارها ويقلدها ويجعلها وان يكون كذا في ظاهرها كما في الزاوية وندب
الادب في الذبايح وكذا ذبح كباي اثمة بامر لانه اقرب ولو ذبح جاز
الجوس ويتصدق بجلدها لانه جاز او بجله الى استعماله كالجوارب المخل

والغزال او يثمة فروا او كرا وخفا او نطعا او غيره فلو عمل ورايا او جره
وعليه تصديق الاجرة كما في نظيره او يبدل اى يسو الجلد بما ينفع به باقا
كثوب يلبسه وقدر يطبخ به وقيل لا يجوز بيعه بالشوب كما في قاضي خان فان الجلد
بغير ذلك مما لا يتفق به الا بعد الاستهلاك كالدراهم ومطويات يتصدق
بثمنه لان القيمة انتقلت اليه وفيه اشعار بكونه هذا البيع وبانه لا يكره
اللحم بما يتبعه ويصح ان كالهله فلو اشتراه به جاز ولو اشترى ما لا يتفق به
الا بعد الاستهلاك لم يجز قيل لو اشترى به طعاما جاز كما في الكرماء وذكر
في كذا هله ان قول كطرفين واما قول ابو يوسف فالبيع باطل لانه كالتوف
وفي الحجة الا باس يسو بدمه اى يتصدق به وليس له ان يسو به بغيره
على نفسه ولو فعل ذلك تصديق به وفي الميتة لو اشترى بلحم الاثمة شيئا ما
فاكله قال علي بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه احتيانا وقال ايضا اذا
دفع اللحم الى فقير بنيت كذوكة خست من كذوكة وقال صاحب المحيط لا يجب
في ظاهره رواية كفى لو دفع الى غنى ثم دفع اليه بنيترا يحب وعلم انه
لا يجز ان يخر صوف اثمة ولان يجب لبنها وان فعل يتصدق بذلك ولا
يدفع جلدها وداسرا اجرة العصاب ولا يعمل به ان يركب ولان يجز
عليه فان فعل ذلك نقصا تصديق به وكذا ان اجبره كما في البرية ولو
غلط اثنان وبيع كل منهما ثلثا صاحبه باذنه دالة صحح عن كل
منها واخذ كل مسكوكه من صاحبه بلا عزم فلو اكل كل واحد
تشا بعد ذلك ضمن كل لصاحبه ثلثا وبتصدق كل بثلث القيمة ان يحن
الا يام ومع التقية لنفسه ثلثا لغصب من ولد كصغير او ككبر
المأذون المستوفى الدين او غيره لان الغاصب ملكا بسابق الغصب اى
ملكه بالقبض مستند الى يوم قبضه بن فكان التقية واردة على ملكه
وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام الخرفان وعن ابو يوسف وزفران لا يصح
كما في الكرماء وفيما ذكر من مراد الهداية طهران ليس بينه وبين ما في الكفا
من انه ملك عند ادائه كخاف من الشافى كما ظن فانه اعتمد على حقيق
في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر الاداء فقط فقدر وفيه اشارة الى
صحح ما سرق من احد عن ابو يوسف لم يصح كما في النظم لا يصح التقية بثلثه
المودعة وكما رتبة وكما رتبة وكما رتبة وكما رتبة وكما رتبة وكما رتبة
بالشراء او حفظا كما في البذخ لانه ذبح ملكا لغيره فانه لا يملك الا بعد كذبحه

بالوديعه كافي الظهيرة وكذا شاربيته الكسرم كافي الظهيرة فقال كفى تروا
 ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بمقتضى ما كان كاذبا في كذا كذا كذا
 واراد على الملك ورد بمنع تعصب لخواز ان يكون نحو الامحاء للمخلف ولو لم
 كان كاذبا على تعصب الوديعه ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعا على كسره
 ولو سلم منه لكونه مسندا فردد بان الاجتماع بنيت الذبح كما صرح به
 الظهيرة وان كذب واراد على كوديه صورة الملك استند على
 ذهب كذا النص فقل نعم شك ما ذكره بما تقدم ان الملك في الغضب لا يثبت به
 التغيير ولا يستتبع به بلا نحو اداء كزمان وفي ثبوت كلامه ونحو اي المعضية
 وكوديه اتفاقا وللعلم ان كذا العلم قطعه كفضيلة لطافة حسن الاختصاص بالملك
 له ذوق الكلام **كتاب الصيد** عقب به الامتعة لازما واجبة
 وذا صيغ الا اذا كان للتلذذ فيكون مكروها وهو مصدر صداد كقرب وعلم اذ اخذ
 فهو صايد وذا صيد وبيها الصيد صيدها وهو على ما قال الطرزي حيوان متنع
 طبعا لا يمكن اخذه الا بجيلة فخرج بالمتنع مثل الرجاء وبسط اذ المراد منه ان
 يكون له قوائم او جناحا يمكنه عليها ويقدر على الهرب من جريتها وبالمشوحش
 مثل الحمام اذ معناه ان لا يالف الناس ليلا وزنارا وبطبعها ما توحش من الاهلية
 ودخله مشوحش بالغ كالبطي لا يمكن اخذه الا بجيلة اي لا يملكه احد في القمار وغيره
 الصيد مستنع لما ملك له فالصيد علم من الحلال فيشكل ما قال ابن الاثير قبل لا يتا
 للشئ صيد حتى يكون مستنعا حلالا لا ما ملكه واعلم من الماكول صيد الملك
 اذ انت وثمانية كل م الكرماني ناظر الى انه يطلق على ما دى حقيقة
 واذا ركب فضيدى لا يبطال اي شجنا وسببه النشاط وحكم الملك لاخذ
 ولو حكما ثم الصيد ثمين بالحيوان وكسره فاشاد الى الاول فقال يحل
 صيد كل ذي ناب كالكلب كقنبر وكمنر والاسد وابوعرس والذئب والخنزير
 وغيره وذي غلب كالصقر والباري والاسق والحدأة وغيره وفيه
 اشعار بان ما لا ناب له ولا غلب لم يحل صيده بلاذخ لانه لم يخرج كافي
 الكرماني والجمع الاتي مني عن كنفه فالاداء صيد كل سبع واريد ما حيا
 بالناب المخلع وناله ناب ومخلع كمر في كذا باع بشرط علمها اي علم
 ذي ناب وكل ذي غلب اخذ الصيد بطريق شرع فكل ما ذكرنا من السباع
 ان على كل صيد حتى وعن ابو يوسف انه يستثنى من الخنزير لكونه نجس العيز وكذا
 الاسد وكذب لانها لا يعلمان للغير للزهر والخناسة وقد يلحق الحدأة بالكل

الكل في المضرت وغيره ففي ظاهر الرواية امكن قتل كل شئ شرط العلم بخروج الكلب
 والحدأة كالحلن وما قال كسنا في ان الكلب والذئب لا يتصور فكلها التعليم
 قال في البيع بخلافه والخنزير عند ابي حنيفة ربي ليس نجس كغيره علمها في
 في الجريد وغيره على ان الكلب نجس المين عند بعضهم وقد حل صيده بالانابة
 والباء متعلق بحل وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذه من وان لم يعلم كذا
 في المنازع والاولى توجيهه بوجوبهما اي قطعه كسبعين جزءا من الصيد
 ليحقق بركوة الاضطرار فلو حنقوا او جثا او حلسا على صدره حتى قتل
 لم يحل قبل هذا عند محمد واما عندهما فيحل وكنتوى على الاول كافي بالخبرة
 يستثنى منه البازي وكسره فارها لو قتله جثا او خنقا حل بالاتفاق كافي
 فافي قاضي خان ان الجرح شرط ومقتول البازي حلال لم يحل احدهما على ظاهر
 الرواية والاخر على غيره كاطن والاكثفاء مشير الى ان الاداء ليس بشرط
 ومنهم من شرط ومنهم من شرط ان كانت الجراحة صغيرة كافي كحيط وغيره
 وشرط اكل مسلم او كتابي السبعين فلو اكلت من صاحبه فاخذ
 صيد او قتله لم يوكل كافي لو قتل بلا علم بائساق اعد لانه لم يقطع بوجوده بشرط
 كافي كصنوي سريرا حال ما يعنف اليه الا رسل في شرط اقتراح كسرية
 فلو تركها عمدا عند الارسل ثم ذبحه موقا فانزعه واخذه وقتله لم يوكل
 وفيه تذكير لما قرأ من اشراط شرائط الذبح فلو اربل نحوي او رتد
 او صبي لم يعتل لم يوكل بخلاف الاخرى كافي كحيط وغيره على تمتع بالقوم
 او الجنائحين متوحش اي متنفرا على صيد يوكل صفة اخرى في شرط
 الارسل على الصيد ولو غير معين فلو اربل على صيد واخذ صيدوا اكل الكل
 ما دام في وجه الارسل كافي قاضي خان وبشرط ان لا يشارك في
 جرح كسبع غير معلم او معلم غير رسل او نادر التسمية عمدا ونحوه فلو اربل المعلم
 وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يوكل لانه اجتمع فيه المبيع والمحرم والاحتياط
 على فخرج المحرم الاحتياط ولو شارك في اخذه دون الجرح كراهة بخبر
 على كسبه كافي كحيط وفيه اشعار بان لو رده عليه ذي او نحوي او دابة حل كذا
 في الاختيار لكن بشرط في النظم لا يشارك في الرد من لا يحل صيده كالحوي
 والحري وبشرط ان لا يطول للاستراحة وقفته اي توقيف المعلم
 بعد الارسل فلو لم يكن واستثنى الغنم في ارسله حتى اخذ الصيد وقتله
 اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو اربل البازي فملك ساعة الكمين ثم

استبح الصيد وقوله فلا بأس بأكله ولو أكل خبزاً بعد الأكل أو بال لم يؤكل كما في
قالا ولا يشتغل بعمل آخر بعد الأكل كما في النظم وغيره على أن عدم الطول
غير مضبوط والى أن شرط هذه الحاجة غنة العلم والروح والأكل غير
المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكما في قوله ذكر شرط سادس هو أن لا
يطلب بعد الأكل كما في النظم وغيره ويعلم المعلم بعض الأياء ويحكم بتوكيد أكل
الكلب من ذي لسان هو في الأصل كل سبعة عقور غلب على كساح كما في التامس
فثبت شرطه ترك الأكل دون سائر كساح كالزهد وغيره كالحظ لا شرط
فيه الترك والواجبة داعياً ورسلها جميعاً لأن عادة الافتراض النفا
كما في الاختار والكرمان وغيرهما وذكر في النظم وغيره أن الزهد مستثنى منهن
فانه كالكلب فلا يبعد أن يكون المعنى ترك أكل السبع الكثرة لا احتمال وهو
الزهد والكلب لا غيره ولذا لم يتعرض الحكم لبقاى ثلث مرات متوالياً لانه
معتبر في كثير من الأحكام ولم يعتبر الاقل احتمال أن الترك للشيخ وخوف
الضرب فيجل في الرابع وهذا ظاهر الرواية الصاحبة ورواية عنه وآما
ظاهر روايته في علم السبعين فالتعويض فيه الى رأي المعلم أو نصيبه اذ
المقادير تعرف اجتراراً وانما قال أكل لانه لو شرب من دم الصيد لم يضر
وانما ترك مفعول ليعلم الجلبه وكلفه والجناح وكلفه وغيره كما في قاضي خان وغيره
ورجوع البازي به علة أي يعلم ذي الكلب عندهما برجوعه الى صاحبه
برعائه اياه والاحسن اجابة الصنف داعياً ورسلها فان كلا منهما
له كافي الكرم وعجزه وكصغر كلهما صيد به من الطائر وكبازي بالتخفيف
وكثرت يد نوع من الصقور كما في التامس وعجزه فان أكل في حالة الطهارة
شيئاً من نحو اللحم بعد تركه أي لا يترك من المرات تبسبب جهله أي غفله
انه لم يصح له وانما ترك الأكل لا للمعلم فلا يؤكل ما قد صاد ذلك الكلب قبله
سواء قد داولا وقيل كل منه ما صاد قبله بثلاثة أيام أو أكثر كما في النظم
وقد بقي في ملكه في البتة أو المغانة والاصح الاضطر فجزم بانقي منه
ما صاد قبله بثلاثة أيام ولا يحرم عندها والاولى ليعلم كما في الزاوة وفيه اشياء
بانه لا يحرم ما أكل إذا حكم بالحرمة لا يتصور الا في محل قايوم وقد فاته الحظر
بالأكل كما في الكرماء واليه اشار في الكافي وغيره وهو هنا اشكال فان الحكم
بالشيء لا يقتضي الوجود الا ترى اننا نعلم بحرمة الأمة عند دعوى الولد حرمته
لا يؤكل ما يصيد بعده حتى يتعلم بترك الأكل ثلثاً او يحكم المنعوض

على المذهبين فلو قرأ المأذون من صاحبه ثم صاد لم يؤكل لانه جائز ثم اشار
الى بيان الثاني من شيئين فقال وشرط الحظر بالزنى أي في المسلم الكتاب
السهم الى مقتضى متوجس يؤكل التسمية عند الزنى في شرط شرط الزنى فلو
رمى صبي أو مجنون لم يعقل أو مجنوساً سبيها وقيل صيده لم يؤكل وشرط الحج
فلو دقه السهم لم يؤكل لفقد الزكاة وقد عدم شرط الماء مع الخلاف
السابق في النظم وشرط ان لا يتعد الزمان وما مورع عليه أي المرمى اليه
ان غاب عن بصيرة محاملاً سهره أي حامله اياه وقد توهم من نسب المص إلى غيره
في ذلك فظهر ان المتأمل معنى الحظر غير وارد فان باب المجازاة لا يؤمنوع وهو
ملزوم بمعنى المتأمل الذي هو التمسك في الطيران وانما ادرج حمل السهم فيه اقتداء
بشيخ الاسلام الراي اذ لم يشتغل بعمل آخر واتباع اثر الصيد فوجده وفيه سهره
ولا يكون به اثر سبه اكل استحساناً وانما شرط المتأمل ليعتقن أن الحج
بالزنى لا بسبب آخر كرمي افرو وقوله على محقق ليعلم بعينه أن الحج برميه اكل
وان لم يتأمل كما في الكرماني وتامس تفصيل في الحظر وفيه اشعار بأنه لو قد عنه
ثم وجده ميتاً لم يؤكل وبان مدة كطلب يحظر مقدرة وقد قال ابو حنيفة
انما مقدرة بنصف يوم وليلة فان طلبه اكثر منه لم يؤكل وفي هذا زيادة
ان طلب اقل من يوم اكل كما في المصنفات ولما فرغ عن بيان حكم المرمى اليه
والمرمى اليه ميتين شرع في حكمه احيين فقال وان اذرك أي الصيد المرمى
او الزمان في الاصطلاح بالسبع أو سهره حال كونه الصيد حياً ذكاه فان
تركها أي كثره بكمية عدد حتى مات حرره وهذا اذا تمكن من ذلك بان يكون
في الوقت سعة ومهالة الذبح فاذا لم يتمكن من ذلك بان لا يجد الالة او يجدكن
لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الالة والاستعداد للذبح لم يؤكل في ظاهر
الرواية وعلى شيخين انه يحل وهذا اذا كان فيه من الحياة اكثر مما في هذه
بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكماً فيحل جماعاً كما في كرمه اية وغيره
والكلاب مشيرة الى انه لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله
بلا فصل الكل وبه فاختار كما في الحظر كما اذا قتله أي مثل حرمة قتل مع من
يعرضه لانه لا يخرج الجلبه في الغلب والاحل كما في الاختيار والمراحم
سهره له اربع قد اد دقاق فاذا رمى به اعترض كما في المتأيسر في سهره
بلا ريش وفتح الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده كما في التامس
او بندة بعض كلباء وكذا طينة مدورة يرى بها ثقبه ذات حدة وان

جرحته لاحتمال ان يكون مثقله وفيه اشعار بان لو كانت خفيفة ذات حدة حل
 لانه قتل بالحدة فالاحتمال ان لو كان بالجرح يقتل بالجرح وان كان بالشر
 لا يجل كما لو وقع في كفتا حيا طافان رماه بسيف او سكين بان وجهه بالجرح
 يجل وان احصاه كقتل او القبيح لا يجل الكفر في الاختيار او ربي حيدر ابراهيم
 او بجرياء ووجهه فوق الصيد في ماء لاحتمال الموت بالماء او وقع بلامرله بعد
 الرمي على سطح او شجر او حايط ثم وقع على الارض لانه مترد والامر
 انه متى دخل على الصيد على الارض ولو كان كذلك لانه يجوز ان يقتل التردى
 او سقط فلو وقع عن كبره على سطح او الارض او الماء لم يسلط وما حل
 ويعتبر في الحل والحرق الزجر اي الاغرام بالصاع على كوكب وفهد
 لانه كالاسل فماله يرسل منه فلو انبعث احد هما بنصفه على صيد فانزله وزاد
 بزجره حل وزجره يحس لم يجل كما اذا لم ينزله ولو اجتمعا اي كذبح
 الاسل من سلم او كتابي ومجوس او وثني او مرتد او محرم او تارك التسمية بعد
 يعتبر الاسل لانه اقوى من الزجر فلو اسل مجوس لم يجل وان ذبحه لم
 بخلاف العكس هذا اذا ذبحه مجوس في ذكابه فلو وقع ثم ذبحه لم يجل
 كما في كذبيزة وان اخذ من رسل غير ما اسل اليه من كصيد حل لوجود الاسل
 ولا يشترط كفتين كما مر وفيه اشعار بان لو احصاه غير ما ذبحه حل كما في
 خان وله الورى حيدر فا احصاه ونفذ ثم احصاه افر ثم وثم حل الكفر كما في
 كصيد ربي السهم او كسكين اليه فقطع عصفه كالاية ومات فانه حل
 المقطوع من كصيد لا العضو المقطوع منه بالجرح وفيه اشعار بان لو رمي
 الى سكر حل المقطوع ايضا لان ميتة حلال وبان كصنوبان تمام او تعلق بجذبه فهو
 بحيث لا يلتزم بالعلاء والاحل الكحل وتنكير العضو فظاهر انه قليل بحيث يتوهم
 بقا كصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكحل وعلى هذا الاصل يروى المسائل كما في كذ
 فان قطع كصيد اثنان او اكثره اي ثلثاه مع عظم وثلاثة مع رأسه قطع
 نصف رأسه واكثره اي لراس او قد ايشق طولا بنصفين اكل كل واحد
 منه وقطع لانه لا يعيش وفيه اشعار بان لو قطع عرضا بنصفين حل الكحل
 بالطريق الاول لان الاوداج من القلب الى الدماغ كما قرأه وان رمي صايد
 صيدا فراه صايد اخر فقتله الا فرقان كصيد يحوز ان يسلم بعد كرمي
 الاول فهو اي كصيد للاول لانه انخذه وفيه من انهما لو رميا معا او
 بعد الا فرق قبل احصاء الاول فقتله كان لهما معا كما في كذبيزة والى انه

لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاول اذا اعتل بصيا فكه وقامه في كذبيزة
 وجرم عليه لا مكان القتل بالثاني وحيث كذا في اي الاول فقتله اي كصيد
 للاثنان مجرما غير عن الاضافة لاحال عن الحصار فكه كاطن ان كان الاول
 انخذه اي اخرج من حيز الانتاع فراه ما يدل عليه من جرم وحيث والى ان
 للاول انخذه بان سيق متصفا فراه الثاني فقتله فللثاني لانه الاخذ وحل
 لتحقيق كذابة ويصا وجواز اما يوكل من كجوان وما لا يوكل كما لذبح الخنزير
 له فم كشمع كغفم وكذبح وانما افر من الصيد سيما صيد غير المأكول اشعار
 برعاية حسن الاحتياط فانه دال على عدم كفتا كتاب اللقيط واللقط
 عقب به كصيد لانه في الغالب لم منه ملكا ووجه كجوع وكذبحه كما لا يخفى في المعنى
 لقط اللقيط والتقاط اللقطة وابق الا بق فاللقط اسم مفعول من اللقط
 وهو اخذ شيء من الارض قد رايته ولم ترد وقد يكون عن ارادة وقصد كما
 في المتائس فهو شيء مأخوذ من الارض وشرعا طفل لم يعرفه يطرع في كطري
 او غيره خوفا من كغفم او كزما واللقط بضم اللام وفيه القاف سماعا مبالغة القاف
 وبكونه قياسا مبالغة كغفم كافي الطلبة وقال لا زجرى لم اسمها بالكون
 لغير اللبث كافي كغوب وانما قيل له بالغ لجعله كالذاع الى الالتقاط وقيل انه
 اسم لللقط وبالكون للملفوظ والاول اصح كما في الاختيار وذكر في التوك
 انما بالغم كغفم وككون وفتحين اسم مفعول من الالتقاط وكان التامثل
 فريضة الاخذ والمأخوذ وشرعا مال لا حافظ لم يوف ما كذبحه سواء كان
 او العروض والحيوان والابق صنف من ابق العبد سمى وحرب ومنه القاد وان
 ذهب بلا خوف ولا كذبح او استخفى ثم ذهب كما في كقاموس وشرعا مملوك من
 فوم من ما كذبحه خلقه ثم شرع في بيان الحكم كل مرتبة فابتداء بالاول
 فقال دفعه اي لللقط وان لم يخف هلاكه احب وافضل لما فيه من كرحم
 وان خيف هلاكه بان وجهه في الماء او بين يدي كسبع يجب دفعه ونزعه
 وفي قاض خا انه يستحب لو علم عدم الهلاك ونفرض لو علم الهلاك لا محالة
 كاللقطة فاذا اخذ لم يلا خوف احب ومنه الخوف يجب وكذا في كذبيزة
 ان اخذ ما فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلا خلاف ثم ظاهر كذا
 ان الاخذ افضل وقيل الترك وقيل الاخذ من كعد كالحقل وفي المشارع قيل
 انه الاخذ افضل في الحيوان وكذا في غيره وقيل الاخذ في كغفم والتوك في الماء
 وكذا في المضرات الاول اصح وفي قاض خا هو كصيد سيما في زماننا مشددا

والا ب

الى انما نوعان مالا يطلب صاحبها كالتزاة وشدة حرمانه وكسبها بل الباقية في الارض
بعد رفع الحضا ويملكها الاخذة على التحاير كافي كراهية الزاهية وما يطلب هو ما
يبحث انه يؤخذ ام لا ثم يعرف كافي وهو اي للقيط حرق في جميع الاحوال في
الشهادة والتمكك والاعتناق والجرأة والحد ونحوه لانه ادنى الا في وقت
الحكم بحرقه الا بجهة احد على انه رقيق فانه يكون جده او الجدة بينة ايجت على
الملتقط اذا كان المقيط او تصدقته اذا كان كبيرا كافي للنظم ونفقة اي
الليقط بالرفع في بيت المال فلو اتفق الملتقط بل الاموال لم تبعد فيه وبارحه
وجه على بيت المال اذا مات في صفه وعلية اذ اكبر كافي للنظم وفيه اشعار بان
مجرد الامر بالاتفاق يكفي للرجوع كما قال بعضهم والوجه انه لا يخرج الا ان
يامر ويقول على ان يتول ذلك ينال عليه كافي كراما وجنابته من كبره ونحوها
في بيت المال كما ان دية لو قتل خطأ لبيت المال وفي عهد الامم ان يقتل قاتله
يصالح على كبره وقال ابو يوسف ليس له الا الصلح كافي للنظم وادعى انه
تركته فان بيت المال ليس من التوارث في شيء كما تقرر في حله له اي لبيت المال
لعدم التوارث النسبي وكسبي الا اذا جعل الامام دلاة للملتقط فانه كان
له لان من علمائهم قال انه كالمستحق ولو الى الليقط الملتقط اذ هو بعد بقاء
جاء الا اذا اتاكم ولاؤه لبيت المال بان جنى فقتل عنه بيت المال فانه لا يجوز
كافي ليخط ولا يؤخذ الليقط جبرا من خذ الملتقط لانه سابق كبره فله ان
يدفعه الى غيره باختياره فلو دفعه اليه لم ياخذ منه لانه ابطل حقه بالاختيار كما قال
وتثبت استحقاقا نسبة مجرد الدعوة من يدعيه اي من الملتقط او غيره اذ المبيع
الملتقط والليقط في فادامات لم يصدق غير الا بالجهة وفي تخصيصه كسب
الى انه لو ادعى انه عبده لم يصدق وفي تدكير العقل اشارة بان المرأة
لو ادعت انه ابنها لم تصدق ثم قيل هذا اذا كان لها زوج والا فثبت نسب
منها كافي ليخط ولو كان من يدعي جليلين حريين او عبدين ودخولها معا
اقاما البينة او لا وسواء وهما او لا فانه حصار وله الهما يرثها ويرثه
لعدم الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المراتان لم يثبت النسب
من واحدة منها كما قالوا واما عنده فثبت منها لكن عند المتعاضن لابد من
جهة هي بضاب الشهادة في رواية واحرة في رواية وان اقامتها البينة ثبت
منها كافي ليخط والى انه لو ادعى اكثر من جليلين لم يثبت منه وهذا عند ابو
واما عنده فثبت من الثلث لا الاكثر وعن ابي حنيفة ثبت من اكثر كافي للنظم

او كان

او كان من يدعي من يصف منها اي كرجلين حتى الاداء الا ان يصف
احدهما فان ظاهره ان النسب ثبت منها ولو وصف احدهما وكونه كرجل
بالواو لا يفي من الحق شيئا كما ظن علاقة ملصقة به اي بحسب المقيط
وفيه رمز الى انه لو وصف واحدا ولو في بعض ثبوت منها كافي ليخط
ومن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد والى انه لو اقام
احد من المدعيين بينة ثبت منه بالطريق الاول كافي للصمات او كان
المدعي عمدا فيكون معطوفا على رجلين وكفضل ليس بقادر كما ظن
الليقط حاله قد تملك له الحرة فلا تبطل الحرة الظاهرة بالشك كافي
الهداية وفيه اشعار بان لو ظهر ان زوجته امه كان عبدا كما قال ابو
واما عنده محمد فخر كافي كخبرة والحكم مشير الى انه لو ادعى عبدا
فالنسب ثبت منه لانه كافي كالحاج او كان المدعي ذميا وكان
الليقط مسلما متبع للدائر ان لم يكن اي ان لم يوجد في مقرهم الى كبره
كمصرهم او قرية او مسجد كبيت نارا او كنية وفيه اشارة الى انه لو ادعى
مسلم وذمي فالنسب من المسلم والى ان اسلم الليقط وكفره باعتبار
الحكم وهذه اظواهر الرواية وفي رواية اعتبر الواجد لان كبره
وفي رواية الاسم نظرا للصغير كما في الاختيار واما انه لم يثبت
الزنى ومنهم من اعتبر فلو كان عليه زنى اهل الشرك كان كافرا ولو
وحدته لم في المسجد كافي ليخط وما شدد من المال عليه اي لليقط
كان له عملا بالظاهر وفيه اشعار بان لو شدد على دابة هو عليه كان
له الحمل وعن محمد ان كان بحال يمسك عليها كان له والا فلا كما في كبره
صرف اليه اي صرف الملتقط الى ما يحتاج الليقط عليه من طعام والكسوة
وغيرها والا ولى بامر المتعاضن فانه قيل لا يحتاج الى امره فان المال
وصدق في نفقة مثله كافي للاختيار وللملتقط من الاجنبيين وبه
ظهر فائدة التقديم قضي هبته وصدقة لان نفقته محض ولذا يملكه
وصيه وتسلم في عرقه نظرا له لا يجوز له الكسوة لعدم القربة وسليطه
فان كبره سلطان ومهر في بيت المال وفي كبره لاما بامر بالاختيار والا
ضمن ان هلك وقيل هذا اذ لم يعلم انه ملتقط والا فمن ولا يصدق له
اي تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالام في الحكم ساج ولا اجادة
اي لليقط لياخذ الابوة لنفسه اعتبارا بالبع بخلاف الام فان لها اجادته

وما عا دكله لاداة الما قال القدرين ان له اجادته والاول اصح كافي الاختيار ثم شرع
في الثاني من مباحث الكتاب فقال والمعلقة المعروفة وكيفية امانة بالاتفاق
لا يضمن الملتقط الا بالتقدي او بغيره بل يطلب ان اشهد عند القدرين شاهدين
على اخذه ليرد على ربه فلو وجدها في طريق او غيره وليس فيه اشارة عند النظر به
فاذا اظهر فلم يشهد من الا اذا ترك الاستعانة ولو فظالم كافي قاضي خا وقيل اذا عتق
مع الاشهاد اذا باخذ لنفسه فهو ضامن وبانه كافي المخط وكيفية الاشهاد ان يقول
اشهد اني اخذت الرد او من سمعته ان يطلب شيئا او لقطه فله رد على وعنده لقطه كافي
الزاهدي وغيره والاشهاد عليه حتى يرد المالك عنده لانه غاصب في الاخذ ان جحد المالك
اخذها للرد اي انكر قول الملتقط اني اخذت الرد اليك وقال محمد انما يضمن
لانا امانة على كل حال فالقول له مع اليمين وابويوسف محمد في الصحيح والاول صحيح
كافي المصنفات وفيه شادة الى ان البالغ وحسبى سواء في ضمان بترك الاشهاد فانه
ابوه او وصيه وعرف ثم تصدق كافي المينة والى انه لو صدق المالك لم يضمن وقد
بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو رد على
الى مكانه ثم هلك لم يضمن قال الحاكم هذا اذا رد ما قبل ان ينتقل عن ذلك المكان
والا فقتل يضمن وعن محمد لو شئ ثلث خطوات ثم رد بولي وقيل هذا التفصيل فيما
اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمن اصلا كافي النظم وعرفت اي
وجب تعريف اللقطه التي تبقى كالذهب نحو كذا ذكره كس بان ينادي جهرها
في كل حصة من ضائع كشيء فليطلبه عندي كما يشيرونه في الذخيرة فلا حاجة
الى ذكر جنسها ومغفرا في مكان وجدت تلك اللقطه فيه فانه اقرب الى المالك
وفي المخرج اي محاميه الناس كالبواب المساجد والهاوق فانه الى وصول الخبر
اقرب مدة لا يطلب بعد ما اي زمانا يظن ان صاحبا لا يطلب بعد ذلك فلو اخذ
كافي لاختيار وغيره وهو صحيح كافي المصنفات وفيه كافي في ظاهره انه
عرفه سنة نفية كانت او حسيه وعن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم
عرفه بقدر ما يرى كافي المصنفات وعرفه المائتين او اكثر سنة واقل
الى عشرة شهور او الى ثلثة عشر والى انه ثلثة ودانقايوما وهو حسي
انه عرف ما دون درهم يوما وفي نحو فليس ينظر بعينه ويسره ثم يضمن في
كف فخير كافي الكرماني وفي نحو مرة يتصدق بكانا او اكلا ان احتاج
كافي المصنفات وفي نحو غيب كله ساعة ولو غيبا كافي النظم ثم اختلف في تقدير
من قدر المدة بالحل ونحوه فيقول عرف كل جمعه وقيل شهر وقيل ستة اشهر

كافي كخط وقال الحلواني ان يكتفي عن تعريف بالاشهاد ومثل في السير الكبير
وفي لفظ المصنف اشهاد باذنه او عرفه غيره بامره جازا اذا جحد كافي المينة
وجازا وفعلا الحامين وله استرداد ما منه وان هلك في يده لم يضمن كافي
وعرف ما لا يبيح من لقطه فطلب الى ان يخاف دمه اي الى مدة يظن انها
لنفسه فورا ولا خلاف في ذلك فلو وجد اللحم او اللبن او الفواكه الرطبة ونحوها
عرف ان تلك المدة كافي الخداد ولم يتساوى التماس فخطه تحت الاشهاد في الاصل
وكذا اذا رد المالك ما سبق يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في كسب يميني
ما على الاشهاد فلا يرد من موضع ولا يابى بالاستغناء عن الضمان والى ان يرد
في نهر جازا كافي المخط كفي في النظم لو كانت ما لا يبيح باعرا بامر كسبي ثم حفظه ثم
اي بعد معنى قوة التعريف يتصدق الملتقط بها ان شاء ايضا لا يلحق الى تحت
بقدر الا ان كان الثواب يصل اليه الا ان افضل ان يحفظ ليحيا جازا فان تصدق
دخلة وكف خط غيره كافي الكرماني وفيه شادة ما به بعد مدة لم يرد فاما المالك وفي
النواذر يرد فيه فان قبل فله تصدق والا فراض من غنى كافي في ذخيرة وان جاز
دبرا بطل التصديق اجاز وكان ثوابه اي ضمن الاخذ الملتقط او الفقيه
اذا هلكه اذ الم يهلك اخذها من غيره وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر القاصي لم
يضمن وليس بهيول فانه لو تصدق القاصي من كافي الذخيرة والاكثنا وخير الامة لم
يجب على الملتقط الا ايضا وان كان وجود المالك وقال شرف الائمة انه يجب عليه
كافي المينة والى ان كلام من الملتقط ونفي لم يرجع على الا فوجد كسبين كافي الكرماني
وما انفق الملتقط على الا يرجع من اللقطه في مدة كسب بل اذن حكم اي سلطان
او قاض يرفع فلا يرجع اليه دبرا وما انفق عليها باذنه فهو بمن على شرط فله الرجوع
وهذا ليس من حلف المفرد ولم سلم فالفضل لم يرفع كافي وفيه اية الى ان الحاكم انما
امره بالاتفاق بعد تحقق كونه لقطه وذلك بالبينه ان قال لا بينة لي فان قال
له انفق عليها ان كنت صادقا فله الرجوع والا فلا والى ان يجد امره
بالاتفاق يمكن للرجوع والله ان لا يرجع الا ان يجله وينا عليه كافي الشرا
واجرا القاصي ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يرجع ماله متغفرا وامكن
اجادته في امر القاصي من نحو ابل لقطه وانفق عليها من بدل الاجارة بسبب
المالك الاولي عليه فان ما ذكره كافي لا يبيح في ان اقره القاصي وانفق عليه
من بدل الاجارة كافي كراهية كفي في المخط انه انفق عليه من بيت المال لانه
لو امره القاصي بالكسب ابقى ثانيا وفي الاختيار لوجه السلطة مدة ولم يحج

وبه باء وانفق عليه من بيت المال وجعل دينا عليه او في ثمنه ولا يوجه خوف الا باق وتكسر
ان يكون تشبيه في الاتفاق بالاذن وبلا اذن وهل يصح في القاضى المراءى ان
عبد ابق بلا بيعة اختلف المشايخ فيه واذا صدقة بحسب بطريق التوفيق كان
وما لا منفعة له من لقطه اذن القاضى للملتقط بالاتفاق عليه ان كان
الاتفاق اصح للمالك من كسبه ورجوع عليه باذنه او بجعله دينا وهو الاصح وقالوا
انما امر بالاتفاق يوجب او اكثر على قدر ما يرى رجا ان يظهر ما لكرها فاذا لم يظهر
امر بغيره لان دارة النفقة مستاحلة فلا ينظر في الاتفاق مدة مدية
كما في الهداية والا يكن الاتفاق اصح لاستفراق النفقة باع القاضى او
كأمره وحفظ الثمن للمالك وفيما جاء الى ان المالك اذا اجال منقضى كسبه
فلو سئل امر القاضى كان له تنفيذ البيع قائمه وتضمن المالك المشتري
بالثمن هالكه كما في الحيط والمنفق عليها بشرط الرجوع او بدونه جبرا الى
اللقطة من رطل اذا جاء لاختار النفقة لانه كالبيع فان شئت بيعت كالرهن فان
هلكت اللقطة في يد الملتقط بعد الحس سقطت النفقة فلو هلك قبل الحس لم
يسقط لان امانته فان بين مديرا علامتها فان وجد رطل دراهم مثلا و
اخر ازاله وسعى وزنا وعهد دينا وعاد دينا ورباطا حل للملتقط المبلغ
الاخذ المديني وان لم يصدقه وان دفع اليه اخذ منه كيندا وفيه اشعار بان
لا يجبر على الدفع ولا خلاف فيما اذا لم يصدقه واما اذا صدقه ففي الخبر اختلاف
المشايخ ثم لو دفع اليه وجاء اخر واقام بيعة ازاله اخذ دينا من المدفوع اليه
ولو هلك كان له تضمين كل ورجع المديني على الاصح على كذا دفع اليه وهو
لم يرجع على الملتقط بلا خلاف كما في الحيط ولا يجب الدفع الى مدين العلامة
بلا حجة والاشن حجة وبيعت الملتقط بها اي باللقطة بعد التوفيق
حال كونه فقيرا كما ينتفع بها فقيرا او غير ذلك والاشن حجة وبيعت
بها بلا امر اليكم وذكر في كظم وغيره انه لم ينتفع عند العامة وينتفع عند
لان محله وفي الظهيرة لو باعها الفقير وانفق المكي على نفسه ثم صار غنيا
يتصدق بمثلها على المختار والا يكن الملتقط فقيرا تصدق بها بعد التوفيق
ولو بلا اذن القاضى وقد مر ولو كان تصدق على الفقراء من اهل
من الالباء والامرات وفرعه من البنين والبنات وعمره من النفقة
كما في الكافي وغيره لكن في الكمال وغيره ان مال اللقطا يصرف الى اذوتة
المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقة اللقطة وجبايته والكان المولى

ودفعهم وكفاية من يجوز عن المكسب وغيره من مصالح المسلمين لا الى من يرضى له نفقة
واعلم انه لو اخذت امرأة مائة امرأة على ملائمتها لم يجز للشائنة ان ينتفع بها الا
اذا تصدق على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تبها من ثمنها فينتفع بها وكذا في المكسب
اذا اسرق وترك مكسبا عوضا قبل هذه اذا كان المكسب الثاني مثل المولى واولاده
واما اذا كان اذون فينتفع به بلا مكلف لانه راض كذا لك ومن اخذ بريح حم
فما اخذ من فراخها يصرف الى نفقته فقيرا والى غيره غنيا وحل شرأوه من فقير
كافي للظن ثم شرع في الاذن من المباحشغال وقد اخذ الاذن لانه فيه احيا
لحق للمالك لمن قوى عليه اي قد اخذ الاذن فلو ادعى انه عبده واقام بيعة
قبلت والخبر هو القاضى عند بعضهم وينسب له حقا عند بعضهم ولا يدرى اليه
الا ان يحلف بانه ما بيعته ولا وهبته ولو ادعى واقر الاذن انه عبده دفع اليه
على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كما في الخبر
واخذ منه الكفيل لانه دفع بما ليس بمثل بخلاف الاول وكذا في اخذ الكفيل فيه رواه
والاحوط ان ياخذ كما في الحيط وترك الكفيل وهو المملوك الذي لم يجد
سبيلا الى منزل بلكه قيل احب اي قال بعض المشايخ انه افضل لانه
مكانه الى ان يجد ماله وقال بعضهم ان اخذه احب ليل يصل اليه يد الجاني
وفيه اشعار بان ياخذها ويحفظها ولا يدفع الى الامام وقال الحلواني في دفع
اليه وقال كسري ينبغي ان يدفع اليه كما في الحيط واعلم ان الكفيل في كنفه كماله
الا انه لا يباع كما في كنفه وغيره ووجب على المالك لرايه اي الا بوقطان
لا يتحول في الكفيل من مرة سفر او اكثر ادعوت درهما لا غير فلو صالح
على غيب لم تحز الزيادة بخلاف الصلح على الاقل كما في الشارع ولو كان الراد حلي
نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترك الابن بين حلين كان المبلغ على قدر نصيبهما
وفيه اشعار بان لا شيء للمدين والمراد من كرا من لا يجب عليه ان يجي بالمالين
فلو جاء به سلطان او حافظ طريق او امير قافلا او صبي غنم او احد كز وجين
او الولد او من في عياله من الاب والام والاجني وغيرهم ليس له شيء كما قالوا
لغيره ان وجهه خذه والابق اهم من العن والمدر وامر الولد والكبير بغير
القائل ويجوز والمأذون ورد الامة من كرا صنع كرا وما وليس لراد الكفا
شي لانه باعتبار مالية الكسب وواجب بكسبه والمتبادر ان يسلم الى
المولى فلو جاء به الى مصر ثم ابق منه قبل التسليم فاخذه رجل وسلم اليه
ليس للماول شيء بخلافه اذا جاء به فغصب منه غاصب وسلم الى المولى

فانه اخذه وتعام في كسبه وان لم يعلما اى لم يرا وقيمة الابن اربعين درهما
وهذا عند يوسف واما عند محمد فينقص من قيمته درهم ثم يودي ثمنه في اليه
فلو كانت قيمة عشرة دراهم وجب تسعة وفيه اشعار بان لا يوجب الاربعون لو
كان هذا قيمة على قال ابو يوسف واما عند محمد فينقص درهم كما مر ان شهيد
الرا دخذ الاخذ وقال عند ش هير ان عبد أبي اخذه للرد الى المالك
وفيه اشعار بان كشراد واجب هذا عنده خلافا لهما كما في المظنات وشار
في الاختيار ان محمد ارجح حنفية وكراده من اقل منها اى هذه كسب بعتسطة
اى بنصيب الاقل من مدة تسفر فيقول المادون على ثلثة ايام مبلغ كل يوم
ثلثة عشر درهما وثلث درهم فيقضى بذلك ان دونه من سيرة يوم ووجه اذا
اختصا عند القاضي والا فان اصطفا على شئ فله ذلك كغيره اشارة الى
واختاره بعض المشايخ وقال بعضهم يجوز الى رأى المأمور وهو كسبه واطلا
مشيرا الى انه لا فرق بين ما اخذ في كسبه وخارج عنه لو اخذ في كسبه
شئ كما في المظنات فان ابن ابي منة اى من الاخذ المشهروايات
في غير كسبه لانه امانة وهذا اذا لم يستعمل لخاصة نفسه والا فله
كما في القيمة فان لم يشهد الاخذ عند الاخذ فيمكن على ذلك فلا شئ له
كما اشار اليه ومن عن طرفين خلافا لابي يوسف لانه غاصب
ابن ابي منة وعلم كونه ايعا فلو انكر المولى اباة فالقول له والاخذ من
اجماعا كما في الذخيرة وغيره وفي قوله ابن منة الدال على انه غاصب رعاية
حل الختم **كتاب المفقود** اقروه عما سبق ولم يحجج من المناكبة
لثمة وقوعه والمعنى فقد كفقد وهو والفقيه المحدث من فقهاء
وفقه انا بالكد عنه كما في كفايه ويقال فقدته اذا اضللت
او طليته وكلاهما متحقق فانه قد اضله اهل وهم في طلبه كما في الظهيرة وشروية
غائب اى بعيد عن اهل ولم يذكر الغاية لانه من الاحكام المشتركة ولم يكن
تغليب كالمظن والا لكان مجازا بلا قرينة لم يدركه اى لم يعلم حيوة
ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال حتى في حق نفسه اى مما يتعلق
به من الاموال وغيرها بحكم الاستصحاب كذا هو الحكم ببقاء الامر كالثابت
وهو غير مثبت لكنه دافع فلا ينكس عنه ولا اخترا من زوجه اذا انكح
معلوم وموت مجهول ولا يقسم ماله بين ورثته ولا ينفق احارته
ولو لم يكن له وكيل يقيم القاضى من بعض حقه اى يدين وكذا يقضى

ودين اقرب مدونه ولزم بعبده فلا يخاصم في الدين المحجور كذا في بعض المفسرين ولما
في نصيبه في عقار او عرق في يد رجل لان وكيل القاضى بالقبض ليس كالمالك بالخصوص
لكن لو قضى به فخذ وتعام في كسبه ويحفظ ماله ويبيع القاضى ما يخاف فساد
من ماله كالوحيث كانا رقبيل لو نقص عبده وارهض بعض الامم جاز بعبده وفيه
اشعار بان لا يسب ماله للنفقة وعلى الوصي الاول لا يسب غيره ان باع نفذ عنه
با عله يدين كما اذا علم كونه حيا غائبا منذ سنين بل ارجح كما في كنية وينبغي القاضى
من بخود راجع وعش ما يخاف فده على ولد له وابوه وعمره وغيرهم من يستحق
النفقة في ماله حال حضوره بلا قضاء القاضى فلا ينفق على الاخ والاخت والامار
وغيرهم من لا يستحق النفقة الا ما بقضاء ميت في حق غيره اذا استصحى وكيل
ضعيف غير مثبت فلا يرث المفقود من غيره يوقف قسط من مال مورثه في
يدي عدل لا تكا حيوته فلو مات رجل وترك بنتين وابنا مفقودا اعطى نصف
التركة لهما ووقف كسفنهما لافوا الى تسعين سنة من وقت ولادته كما قال محمد
ابن الفضل ومحمد بن حامد وعليه كفتوى ومحمد بن حنيفة الى ثلثين سنة وعن بعضهم
ستين قيل ان سبعين وعن الثلثة الى ثمانين سنة وعليه كفتوى في زماننا
وعنها الامة وعن كسفة بين الامة عشر سنين كحل في كسفات وهذا ظاهر
كما في النظم وعن محمد الامة عشر وعن ابي يوسف الامة خمس كما في صورة كسفة
وعلى ابي مطيع الامة وسبع كما في كسفات وفي ظاهر كسفة الامة موت الاقران كما في
الهداية وهذا مروي عن محمد فقيهل موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل في بلاد
وهذا ارفق وقال شيخ الاسلام انه احوط واقصر كما في كسفة وقيل بعضهم
الى رأى كسفى كما في كسبا يسوع وقال مالك الا وراعى الى اربيع سنين فينكح غيره
بعد كما في النظم فلو ابقى في موضع كسفة بيني ان لا تأس به على ما ظن وثبت
موت باقاة البينة على وكسفة او من في يده ماله كما في كسفة فان ظهر المفقود حيا
بالبينة او غيرها فله ذلك اى قسط الموقوف من مال مورثه اى ثبت ملكه في ذلك
وبعدا اى بعد من هذه المدة بحكم موته وان كان له من حقوقه في حكم يده
تت المدة التسعين طرف موته فتعده عرسه كما تعتد للموت اربعة اشهر
وعشر اشهر ان نكح او منع حمل وفي الفاء اشارة بان ابتداء كسفة في
المدة المذكورة وفيه لالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يوقف
على قضاء القاضى كما قال شرف الامة وغيره وقال نحو الامة ان القاضى
عبد كرسيم نفس على انه يتوقف عليه كما في كسفة وليقسم ماله بين من يرثه لان

اي ورثة الموحدين عند مضي تلك المدة فلا يرث منه من مات قبله ويحكم بموته
 في مال غيره حين فقد اي المفقود لانه حي بالاحتياط الغير المشتك فيه وما
 وقف له من القسط الحاصل من يرثا الغير اي ياتخذ الارث من ذلك الغير المورث
 عند موته اي ذلك الغير وفيه مودعة حسن الاختتام بالنطق بالجزء من طاعة
 ان القاضي في الغلبت **فصل** اخره عما تقدم لان الصالح
 له غلب لم يدركه ولذا قيل انه اعز من الكبريت الاحمر والزمير والاضحى
 وهو معدود ويقتصر وقد اكثر ايم اللغة في معناه والاقوال جسيمة الى انه
 اتهم شي قولاً او فعلاً وقال الائمة شح انه قطع الخصومة او قول المأمور
 عن ولاية عاقه اهل الشهادة الى استحقاق الشهادة بالاعلام كبري وقيل
 والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما جعل في قوله بنونا بنو ابنا شأنا
 اشعاراً بكمال المبالغة في تمييز الارقاض مثل شهادة فخذ كرامة من شروط
 شروط الاهلية وكذا في شروط التحل وحمل المشاهدة وتضييق الاداء في
 شروط العقول وحمل العدة وغيرها كما في كرامة يجرى وكذا في الكرامة في شروط
 التحل العقل اي حسن النظر في العاقبة وتضييق الحس السام والكفر والخطيئة
 وقت الاداء والعدالة اي الاجتناب عن محظورات الدين وفيه من اراد ان يحد
 صالح للقضاء ولو جاء بالافول بيمين غيره كان واجبا عليه ولو وجد صالح فغيره
 ولو كان اصل فستح لو كان غيره اصل فمكروه ولو علم غيره عن فحرام كان اختيار
 وغيره ويصح ان اي ينفذ القضاء ويجوز قبول شهادة من كفاسق الى المسلم
 اقدم على كبرية او اصر على صغيرة وفيما شاع بان قضاء المستورح بلا حجة
 كما في الشك وبان العدل شرط الاولوية وهذا ظاهر الرواية وفيه كذا
 عن صحابنا انه لا يجوز قضاءه كما في الاختيار لكن لا يقبل الناسق القضاء
 وفيه شاع بان الوالي اثم في تقليده كما ذكره كس واليه اشارة في قسم الهداية
 من ان القاسم يجب ان يكون عدلاً لانه من عمل القضاء والتقليد جعل العقادة
 في كس وقسرها حكمه او يكون فلان قاضياً في موضع كذا ولا يقبل شهادة
 اي لا يجب قبولها لكن يجوز كما في الكشف المنار وذكر المصنف انه اثم بالتقريب
 فان العدة شرط لوجوب قبول لا للصح وفيه اشارة الى ان العدة والمخفى انما
 بالرواية المرجوحة كاقادده القاضي الامم والى انه لا يقبل فتوى كفاسق لانه من
 انه باثنا وقيل يقبل لانه يجوز عما ينسب الى الخطا كما في الاختيار وكوفسق لعدل اي
 صار قاسماً بالرشوة او شر المجرم والزنا او غيرها بعد كونه عدلاً لا يعزل

على القاضي هو الذي اقدم
 الفلاني او اصر على
 على كبرية او صغيرة
 صغيرة

على القاضي هو الذي اقدم
 الفلاني او اصر على
 على كبرية او صغيرة
 صغيرة

اي يجب على الوالي عزله فلا ينزل به كما في الظهورية وغيره وذكر في الهداية والمعين
 انه يستحق كونه يعني ان يكون عدلاً وكافراً العلامة المذكورة على القاضي
 وهذه اطا حروا واية وعليه ما يخفى كما في كفاية وهو كس وعليه كفتوى كافي
 الواقعات وفيه اشعار بان حكمه نافذ بعد كس كما قال الكز دوى وذكر الخصا
 انه باطل فيما اتفق على في غيره وبه اخذ الحلواني وكس كافي للمادى وقيل
 ينزل القاضي بغير رتبة فاستقام وهذا مردى عن الائمة الثالثة من اخذ
 اي قضاء بالرشوة شلته اسم من كرسوة بالغة كافي القاييس في ائمة الجواهر
 الى الحاجة بالمصاحفة اي بان قضيه شي اليمين كك شي او كما قال ابن الاثير
 وشريعة ما اخذ المخذ ظلماً لجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتماز في
 صلح اكثر من في المراتشي لاخذ وكذا في كس كافي لا يصير قاضياً على كس فلو قضى
 في اجتراده لم ينفذ فلقاض اخر ان يبطل كالموقف القاضي بالسمع عند بعضهم
 كما في كس كس **واعلم** ان ما وقع للثبوت وهو حلال من الجانبين واما الصيرورة
 قاضياً وهو حرام من جهة او ماله وهو حرام على الاخذ بالخلاف
 حلال للدافع عند الاكثرين واما ليسوى امره عند الوالي فان كان ذلك الم
 هو اما حرام على الجانبين وان حلالاً فحرام على الاخذ ان شرط وحلال
 للدافع عند بعضهم وحرام عند اخرين الا ان يستأجره مدة معلومة بما يدفع
 اليه فانه حلال للدافع وكذا للاخذ عند الاكثرين ومكروه عند غيرهم وكسوة
 لا تملك ولذا كان له الاسترداد ولو اصر على امره كافي كس في الزناية وغيرها
 فالاجتراد وان قال بعضهم شرط للاولوية كمن يجب ان يكون عالماً بالحق
 موثوقاً به وعن ابي يوسف ان كتورع احب الى من المجتهد وان كونه عالماً
 يكون وقيل يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالماً كما في الاختيار والاهل
 لغة تحمل الجهد الى المشقة وشريفة بذا كس في كس تمام طاعة بحث بحث من نفسه
 الجوع عن كس عليه لتفصيل على حكم شرعي وشرط ان يكون عالماً بما في قوله
 خمسمائة آية وثلاثة الاف حديث وارادة في الحكم لغة بان يعلم معنى المفرد
 والمركبات وخواصرها في الافادة في شرط علم اللغة كس في كس والمعاني وكسبان
 بحيث يعرف بذا كس خطابات كس وعاد اتم في استعمال وشريفة بان يعلم المعاني
 المؤثرة في الحكم وان يكون عالماً باقاعا من الحرام والمكروه وكس وغيره
 باقاعا من كس وعالماً بحلال الكرواة الا ان كانا المتعذر في هذا الزمان
 لكثرة كس سيطر فالاولى الاكتفاء بتقدير الائمة كس كس كس كس كس كس

على كس كس

وعالما بوجوده لقاس بشرائطها واحكامها واقامها علما بجماع ومواقع
للماحتراذ عن مخالفة وهذا اذا اجترده في جميع الاحكام واما اذا اجترده في
حكم دون حكم وهو جازع عند العامة فشرط العلم بوجوده ليقاس وما يتعلق
بذلك ولا يشترط علم الحكم ولا علم القصة وان حصل به نصيب للاجتهاد في زمان
بمجرد محارسة كافي في الكشف عن غيره وكذا قال الامام في حقه لو اجتمع حفظ
المبسوط مع العلم بذهب المتقدمين في احد مكان له هذا المنصنيف في شرح
ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر على اتيان جهة قوية ككتابية او خبرية
او قياسية لصحة قوله كافي في نظم ولا يطلب القضاء اي لا يعمل اليه احد القلب
وفيه شعار راية لا ينبغي ان يعمل اليه بالثبات بالطريق الاولى في غاية
البيان الطلب بالقلب كسؤال بالثبات وفي المحررات ان الطلب عن الامام
والسؤال عن الناس في كل ما مكرره وبانه لا يعمل الجبل بالشمع كافي في الخلاصة
قال ابن عمر في اني اعرف بانه ان يعملني قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وسلم
من كان قاضيا ففرض بالعدل فبالحرى ان ينقلب منه كفا فافاد راجع بعد
ذلك وقال عليه السلام من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين في رجا
الزبد وتاويل بعض المحققين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع وعيه
الجيشية وشروطه اكرهية مؤله لذلك فانه قلما يوجد المتصف بجمع
المنصف وانما يدخل فيه اي لا يدخل في القضاء الا من يرضى عدله اي يرضى
عليه والاسن بعدله وفيه شارة الي ان كفا في لا يدخل فيه وكذا قوله
الذي لا يثنى بعدله وذكر قاضي خان انه يكون عند اجتماع شرائطه والى
انه لا يابس بلكه خولج لانه فرض كفاية كذا مع ذلك واجب للمتكلم كافي في الكفر
والاكتفاء شعرا به جاز بلا اجباد خلافا للكرخي والمخاف وغيرهما من علماء
العراق وهو اختيار ابي حنيفة وقد امتنع عنه حتى ضرب اسواط ومحمد اباه حتى
يقدر نيفا وخمسين يوما وقال شايخ بلادنا لا ماس به اذا كان صالحا له
امنا من نفسه الجود ومن غيره كمنه كافي في الخلاصة ومن قلده القضاء سال من
المعزول او واحد من ثقاته والاشان احيط ديوان اي خريطة فبرا المحر
والسجلا والصلوك ونسخ نصيب كقوائم وتقرير النفقات وغيرها من دون
الكلمة اي ضبطتها اصله وان فخر بواب من التبعيض الى ابدال الواو او اشتغال
كافي لانا خبر وكيفية اشير في كافي وغيره كمن في القاموس انه مكور ونسخ
جمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجيوش والخطبة واول من صنعه عمر بن الخطاب

وقال ابن المثير انه فارسي سوي وانما اضيف الى قاضي قبله لانه لا يشال ما في
به الخصم من كبريوان اذ لا يومن عليه من كبريوانه ولا يمتنع وانما سئل للاحتياج اليه
للعمل به كما قال اختيار كمن في الخلاصة انه من اجمل ما يجد في ديوانه وان كان
مختوما واما في ديوان نفسه فان كان ذلك اكره لكان ذلك له في ديوانه وقال
يعمل به مطلقا وفيه شارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديوان ولو حمله وقبضه
كما فيما نكده الخصم والصحيح انه يجبر في كسوتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال
والبراق كسلا عزله بلا رتبة عن ابي حنيفة انه لا يترك على القضاء اكثر من حور
ليلا ينسى العلم فيقول لا فاذنك كمن اشترى عليك نسيان العلم فادرسه ثم بعد
اليناس حتى تنكك ثمانية كافي في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي
ان يشتغل بغير قضاء ولو درس ولا يعمل القاضي المقلد في حق المجتهد
للمحاكمة او غيرهما يقول القاضي المعزول فانه صار كشرارة كوز بل باقرا كمن
او بنية المدعي فان لم يكن خصم ينادي عليه اذا جلس الى ايام كشرير يرى من يطلب
فلا نا المجتهد يحق فان حضر جمع بينهما واليا اخذ منه كفيلا بالنفسان وجهه
والا يخلية كما في شرح ادب القاضي وفيه شارة بان شرارة على فعل نفسه
لا يقبل فلا بد ان يشهد على قضاءه شارة هذان سواء ثم يعينه كافي في المبسوط وكذا
لا يعمل بقوله بل بالاراء او بالبينه في هذه الوقت كما اذا قال ثبت عندي ان
كذا وقف على كذا وحكمت به ووصفته على يد ابيهم و امرته بانفا دارفا
الى مصر فها وصدقه الامين فانه لا يعمل بقوله ان تجد الواقف او وارثه ولم
يقم عليه البينة كافي في المغني وغيره والفتنة كل ما يحصل من مخبر مع ارض او كراثا
او اجرة غلام كافي في المغرب وكوديه الا اذا اقرض اليه بالتسليم اي تسليم
الوديعة اليه منه اي المعزول فان قال لدفع اليه كفا من مال فلان فاقرب
او بالغ وقال لا ادرى لمن هذا قبل قول المعزول وكان المال لفلان وفيه
اشارة بان لو انكر ما قال المعزول كان القول للمتكلم كافي في الكرواني ولكن ان
الاستثناء الى الوقف ايضا فانه لو قال ان هذه كضيعة وقف على كذا دفعت
فلان وصدقه الفتنة المقلد عن المعزول كافي في المغني وغيره ويقرر القاضي ان
البيتم بشرط ان يكون المستقرض حيا لمسا له غير طريح من اهل المعزول ولا يجد
من يأخذ ميعارته ولا ما يشترى به فافا للتسليم والاقمين عليه المعنوية
وكشراء وفيه شارة الى ان الوصي لا يقرضه وكذا الاب فيه دو اتيان كما
في كذا خبره والى انه لا يشترى له نفسه ولا يقرضه والى ان لا يقرض مال

وكذا ما لم يوقت كما في الخزانة والمسجد الجامع الى الناس للصلاة والحكم اولى من
مسجد الخي ومسجد سوق وكذا دار وطريق الخ لوجه الطاهر غير الخي على كبرياء
وغيرهم وقال في هذا هو اذا كان الجامع وسط البلد والا فنجار كوسط
منها والخاصين وغيرها تاتي باب المسجد ويخرج اليها احد فينظر في خصوصيتها
كما في خصوصية الدابة واذا دخل المسجد فليستحى ان يصلي للجهة ركعتين والاربع
افضل ثم يدعوا الله تعالى ان يوفق الخي ويتقبل بوجه القبلة وفي زماننا
يسند ظهره الى الحجاب ويجلس معه قوم من الفقهاء الامناء للخدمة وفيه شعار
بانه لا يعتني بشيء ولا قائما ولا متكيا تقطعا لانه قضاء وان جاز ذلك كما في
واطلاء مشير الى ان يومه بطلالة والاسماء لم يتبين وكان في زمان
يوم السبت وفي زمان الحصار ديار بين الاثنين والثلاثاء وفي زمان
يوم الثلث كما في شرح ادب الكاتب لكن في زماننا يوم الجمعة ولا يقبل
اي مالا اعطى الا اذا دخلت الباب خرجت الامانة من الكوة فلو قبلها
دوها ان امكن والا فنجار في بيت المال كما في الكروان وفيه شعار بان
والوالي قبول الهدية لانها من حق المسلم ودوي انه من كواله رشوة كما في
الا من ذي رحم حرهم فانه حله الرجم او من اعتاد قبل القضاء من الاجني مرادة
لانه جري على عاداته قد دأب في العرف بين الاقرباء او بين المعتادين وكذا اقل
من المهور فلو زاد على ذلك لم يقبل الا اذا اداه ماله فزاد بقدره كما في المعنى
اذ لم يكن لها اي ذي رحم والمعتاد خصم والافلا يقبل وفيه شعار
انه يقبل دينار العقد البكر ونصفه للثيب اذ لم يكن لها ولي كما في كتاب النية
ولا يحضر القاضي دعوى ولو من قريب او معتاد الا دعوى عاتق لا تحذف لانه
لان الاجابة سنة بطلانته وقبل ان ياكل العرس والختان وقيل اذا دعي
عشرة والاول الصبي كما في الكافي وفيه شعار بانه لا يحضر خاتمة حذر ما
من استغنى عن دليل لا يحضره للقريب عند الشك في كافي المعنى ويسوي دجلا
بين الخصمين في الاصل بعد سمي به الخاص ويطلق على كونه واصل المحاماة
ان يتعلق كل خصم الاخر بالخصم اي جانبه كما في المفردات جلوسا عتيق
او ظرف فيسوي بين المسلم وكبيره في مكان الجلوس بلا تقديم وتأخير
وكذا بين كسلا في خصم في مجلسه ودعوى الاذن ولا يجلس احد معا عن عتيق
الا فخر ياره فيجثوا بين يديه على نحو الذراعين لسماع الكلام بلا دفع
اليد ولا يربو ولا يعتني ولا يعتني تعظيما كما في المعنى واقبالا اي

نظرا

نظرا فلا ينظر الى احدهما ولو عالما ولا يواخذ بما لا يكون في وجهه من ان
يتقن بالقلب ان ينظر في احدهما كما في المبسوط ولا يسار احدهما اي لا يكلم
مع احدهما سري لاننا نكسر قلب الاخر وفيه شعار بانه ليسوي بينهما كما
كما في كبريته ولا يضيغه اي احدهما فلا يابس بان يضيغه اجمعا لا تناف
الميلع وفيه شعار بانه لا يابس للاسم ان يضيغه بعض الناس كما في المبسوط
ولا يضحك لاحدهما لانه يضحى بوجه وفيه شعار بانه لا يعرقه اصلا فانه
مكروه لغيره ولا يخرج معه اي مع احدهما تناف في تبع فيه الوقاية
والاسن تركه كما في الهداية ولا يمازحهم لانه يذهب بمهابة القضاء
ولا يشيرو اليه اي احدهما مستدرك باقيا لا يضحى ولا يلقنه حجة
لانه اعانة له ولهذا لا يفتي احدهما فيما خصم اليه كما في الخزانة ولا يلقن كتابا
اي يكره تلقينه بقوله اشهد بكذا لانه اعانة وفي شرح ادب القاضي انه
لانه يشد التلقين بل يقول بمشاهدة واستحسنه اي التلقين ابو يوسف
فيما لا ترمي بالهكون وكفى اسم من الاتزام فيه اي في موضع ليس فيه نظر
الاعانة كما اذا ترك لفظ الشهادة او حضر في الكلام او لم يستفد
زيادة علم يتلقينه كما في الكرواني وفيه شعار بانه يكره التلقين فيه عند
الطرفين وينبغي ان يفتي بقوله لانه اكثر مرادة في مسائل القضاء
تقرر والى انه لا يكره تلقين احداث هذين للاخر بالاجماع واعلم ان
في الاختيار وغيره ان لا يقضي وقد حدث فيه هم او فحاش او عصب
او جوع او عطش او حاجة انانية وبمقدرة الزناد وبسعة عتق
بحيث لا يسمو ما بينه وبين الخصم ويحوز ردهما من بين بطم الصلح
ويحبس اي يمنع كفاحي ويقرر في جهة الخصم ولو سلمنا شيئا حيا
اشعار بانه لا يمين عن الطعام واللباس والزوار وكوفي المحارب والاماء والاشياء
وليغنى بالمنع عن الماوين وغيرها ما هو تنعم كما في كواقيع والمضارع يوي الى انه
لا يخرج عن كسبه للصلاة وكسبه وكفظة وطلوة بخاذة وغيرها كما اذا مات احد
من اقاربه الا اذا لم يوجد من يغسل ولده او والده ولو حبس فيه متعظا طين
عليه كباب واعطى له الخبز والماء من ثقبه وكسبه الخمر والعلف ان يحبس في موضع
ليس فيه فرش ولا احد يشا نومه والاضافة الى الفحى على انه لا ينبغي ان يحبس
في سجن اللصوص الا اذا خاف الفرار منه فانه يحول اليه والاكفاء يشير الى انه
لا يضرب ولا يغفل ولا يخاف ولا يجرد ولا يعينه الا اذا خاف الفرار اكل في الظلم

وأجره كسجاً وكسجاً على رب كدين وأول من أهدته في الإسلام على رضا الله عنه
بناءه في كعراق وسماه نافعاً فخره من الناس فبنى أفرسماه محتسباً بالحق
المجيد وكسجياً المشددة وفترها موضعاً التذلل وحسن سابق زمانه في المسجد
أو الدليل كافي شرح أدب القاصي وغيره مدة دأها مصلحة علي كسجاً لتفاد
الناس في احتمال العسر على الجسر حتى أنه إذا مضت سنة أشهر ووقع عند القاصي
أنه مضت يد الجسر وأن مضى شهر أو دونه ووقع أنه عاخر أطلقه كما في كسجاً في
وكذا ولم ينظر غير كسجاً عنده لكن أخبره بثقة من أحد قائله أجبانه وأخبار
أحوط ولا يشترط اللفظ شهادة إلا إذا جري بينهما عداوة في البار والاعاد
وإذا أطلقه لا يغنيه عن الملازمة كما في كسجاً وإنما قلنا على كسجاً لأن مدة الجسر قبل شهر
شهران وقبل ثلثة أشهر وقبل أربعة أشهر وقبل ستة أشهر كما في الاختيار **والعلم أن كل**
موضع قالوا أن الرأي فيه إلى القاصي فالمراد قاضي له ملكة الاعتداد كافي في الواقع المحقق
يطلب ولي الحق ولو دانقاً كما في كسجاً وفيه ما إلا أنه لا يحبس إلا بطلب كافي هو
أن استغنى المقر عن الأبناء عما استغنى عن أبناء الحق الثابت على الأقارب ما أن أقره
بعد أخرى وأمر القاصي بالأبناء وفيه ما إلا أنه غنى في حبس الجسر الذي هو جراً
المأطلة الغنى أو ثبت الحق بالبينه كعلم القاصي ببياد كافي الخزانة في
يحبس لأن البينة لا يكون إلا بعد المأطلة وفي هذا الكلام أشادة إلا أنه لا يبيد
القاصي المدعى عليه الكمال كافي بعضهم وكسجاً عنده الخفاف أن يبيد له
قانون قربان جسمه والآفة قال للمدعي ثبت أن له ماله حتى أحبه كافي
وهكذا في كسجاً عن أصحابنا وإلا أنه لا يقبل البينة على الأفلان قبل الحسين
أفتى العامة وهو كسجاً وقيل في رواية وبأفتى الفضيلي ويقبل بعد الجسر قبل
المدة عند الخفاف كافي شرح أدب القاصي فيما الزمه من كدين بعقد جسد
منه أو من غيره كالكفالة أي مثل المكفول به بدل الأجداد والمهر وغيرها
فما ليس ببدل ماله حصل له ويستثنى منه المهر الموجب وبدل الكتابة كما ياتي
وبما ذكرنا أنه فوطني فقه برأ ما ليس ببدل ماله حصل في بد كالكفالة أو
مثل بدل ماله حصل المال له كالثمن وبدل القرض وفي نفقة غيره ونفقة
ولده لا يحبس في دينه أي لا يحبس الأبوين في دين مولد وكذا الجدين
وهذا ظاهر من روايته وعن أبي يوسف أنه يحبس منعه الحق كافي كسجاً وفي غيرها
أي غير صوم كسجاً كسجاً في المتلفعات وأروش الخنايا واعتاق الأمان
المشتركات وبدل الكتابات والمهر والمواضعات ونفقة سائر القريب

لا يحبس إلا إذا ادعى فقره بان قال اني فقير اذا الاصل في الانساق هو
الا اذا قامت بنية من المدعى بعدد اى بقاءه فانه يحبس مدة غلبه على الركن
لو كان له اى أظهره فان لم يظهر على سبيله كما اذا قامت بنية بقوله كافي
الاختيار واعلم ان المحبس كفى اذا امتنع عن قضاء ما له من فان كان له من
والاى دراهم بودى كفا حتى من بلا خلاف وان كان له من دراهم وكما في ظاهر
او دراهم او عقار يستدعيه الى ان يسبق وتاثيره بنفسه و بودى
ولا يسبق كروى وعقار اصلا وهذا عنده واما عند فليس القاضى دنا
وعروضة وفيما عقار و ايتان وان كان له ثيابا غلبه و لكن بان يعين
باطلها فيسيرا و بودى باسوى ما يثري مما يعيش به وكذا السكن ولا يوجب
في ظاهر الرواية ومن بابي لو كان له عمل آتية وادى دينه باسوى قوته
قوت عياله كافي كفى وغره واذا شهدوا انك شهد طابان فضا عدا فيشمل
شهودا كذا ما على خصم حاضر وكتب به محضر نفع الميم فهو باوى بحضرة كفا
من وصفه كدعوى و كسى كى شهود و ظاهره كافي المقرب بالكلية حكم
اى اللفظ القاضى بسبب شهادة يقول مخصوص وهو قضيت على طابان لفظا
بكذا و مثله حكمت او انفذت وكذا ثبت عندى او ظهر او مع على كفى كافي
الفصلين وذكر في كفاية شروط ان حكمت معناه رتب على الحكم
وفائدة اعلم من لالحى بجهة او يمكنه من الاستيفاء كافي حدود
فلو قال بطلت كفى او رجعت عن قضائى او وقفت على تلبس من شهود
كالم يعتبر كافي خواتمة وفيه ايام الى ان لم يحكم على عليه بقبضته حتى انك
كالشرب وكذا وكذا بحق جميعا خلافا لهما وهذا اذا علم قبل نقله بقبضه
واما بعده فيحكم به وتامة في خواتمة والى ان احضار الخصم لازم فان امتنع
على الخصم عذره كفا حتى بما يرى من مزب و ضعف او حسن و تقبيل وجه
كافي الاختيار والى ان وجب عليه الحكم حتى انه لو راه وافرقت
فياثم ويعزل ويعزر كافي كدعوى عن شهادة من الكافى ولو لم يره
ذلك لكفى كافي كذا والى ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الادب الى
ان قول القاضى حكم ليس بالازم فانه احتياط وغيره ثلثة ايام ان قال المبرع
عليه لي دفعه كافي خلاصة والى ان محدود شهادة ما رتب الحكم على القاضى ولا يوجب
على كفاية كافي كفاية وغيرها والى ان كفى لا يشترط للنفاذ كافي كفاية
وبه اخذ كثير من المسايخ و ظاهره رواية انه شرط كافي عامة المتداولات

وكتب القاضي به أي الحكم لامضاء قاضي آخر كما إذا ادعى رجل على رجل القاذورة
بينة وحكم بها ثم استظلم أن يأخذ منه في بلد آخر وخاف أن ينكر فكتب
لامضاء قاضي ذلك البلد وفيه شعار بان الكتابة واجبة عليه سيما إذا عطف
على حكمه في المبسوط أنهما غير واجبة ولا بأس بان يكتف القاضي بالباب
صحيحة ليكتب فيها كما لا بأس بان يحمل ذلك من بيت المال إن كان فيه سنة
وعلى هذه الجهة الكتاب وهو أي يكتب فيه الحكم مع سابق السجل أي
المسجل بالسجل بكتبتين من الجيم وقيد اللام والغتان مع شدة
والفتح مع سكن الجيم والتخفيف والكسر معها الفات فيه كما في الكتاب
وهذا لغة أصلية وقبل مورب كما في المفردات في أصل الصك كما في الصحاح
وهو كتاب الأقرار ونحوه وذكر في كفاية شروط أن أحدًا إذا
ادعى على آخر فالكتاب المحضر وإذا اجاب الأقرار وأقام كمينه فالتوقيع
فإذا حكم فالسجل وإذا شهدوا على غائب كان في محلة أخرى
قرية أو بلدة وفي شرط في ظاهر الرواية مسطرة كسفر كما في المغني عن
أبي يوسف يجوز فيما لا يرجو في يومه وعليه كفتوى كما في الخزانة لا يحكم
فإن الحكم عليه غير جاز عندنا كما يأتي بليكتبت عطف على جملة لا بأس
كما بأس حكمًا وكتاب القاضي إلى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادته كشهود
على غائب لا يحكم ليحكم المكتوب إليه في رواية عن أبي يوسف فالحسن
ترك المكتوب إليه فانه يبعث الخصم أو المدعي به إلى المكتوب إليه حتى يحكم كما
في الكفاية إلا في حدود وقد أي يكتب في كل حق الآتي من الحدود
وقصاص لأن المكتوب إليه يشاهد حدثًا وقد شارة لا اشتراط
أنه من قاضي معلوم إلى معلوم وأنه يكتب في النسب والكناح وكيدن والإمانة
والمقصود والمضاربة والمنقول والعقار كما في الأذكي وغيره ثم ذكر
شروط ثلاثة وأخر كتابة الحكم في داخله فيقراء القاضي الكتاب جوابًا
على السؤال للكتاب الشهود عند المكتوب إليه أنه كتاب فلان القاضي وهذا
ليس لازم إذا شرط هو العلم ولو بالاختبار كما في المشاهر ويختم
على الكتاب بعد طيبه ولا اعتبار للختم في أسفل ولو أنك خاتم القضي
أو كان المكتوب منشور لم يقبل وإن ختم في أسفل كما في كذا ختمه وإنما
عندهم أي شهوده لأنه يشترط أن يشهدوا عنه إن الختم محض
كما في المغني وفيه شعار بأشراط الختم ولو كان الكتاب في يد الشهود

وهذا ليس بلازم بشرط إلا إذا كان في يد المدعي وبه يعني كما ذكر المحقق وسيله
في مجلس يصح حكمه فيه ولو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكفاية البرهان أي
الشهود وينبغي أن يكتب كتابًا آخر مثله بعينه ويسلم إلى المدعي كما في الزاوية وإنما
لم يذ كر حفظ شهادتهم من وقت التحضر إلى الأداء لأنه شرط في جميع شهادات
عند حقيقته كما في المغني وعند أبي يوسف يعني أن يشهدهم القاضي على أن
هذا كتاب وختمه فلا يشترط القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم إليهم
وفي شعار بان شروط عند طرفي كما في الرواية وعنده أبي يوسف أن
الختم أيضًا ليس بشرط فيلكن أن يشهدهم أن هذا كتاب وهذا هو
كان الاحتياط فيما قاله كما في كذا ختم ثم القاضي المكتوب إليه لا يقبله أي
لا يأخذ الكتاب من المدعي إلا بحضور الخصم أي وقت حضوره لأنه لا إلا
كما في الاختيار وغيره لكن في كذا ختمه وغيره أن حضوره شرط قبول البينة على الكتاب
لك شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بأنه بعد تحقق شرط وصول
والمدعي والالتزام ويعرض الكتاب على القاضي فإن قبل استغنى عن الكتاب
وبحضور البينة أي شاهد من على أنه أي المكتوب كتاب فلان القاضي
وفي شعار بأنه يسلم الكتاب إلى المدعي كما ذهب إليه أبو يوسف فاختارها
ما هو المعقول عند القضاة كما في الزاوية فراه علينا أو أخبرنا به وختمه
وسلمه اليها كل خير بعد خبره وفيه رمز إلى مذهب الطرفين وقال أبو يوسف
الشهادة كافية كما مر والإمانة لا يلزم أن يسأل عنهما إن القاضي الكتاب
على أم لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر أنه لازم فلو قالوا أنه غير
على لم يقبله كما في المغني فيسقطه أي المكتوب إليه وقيل يجوز أن يفتي بلا
حضوره كما في الاختيار وفيه شعار بجواز الفتح قبل ظهور عدالتهم كما قال
أبو يوسف خلافا لها وهو يصح كما في الكافي ويقرأه على الخصم ويلزمه ما فيه
لأنه ثبت عنده ما في الكتابة إلا أن يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا
به وأقام كمينه إن في هذه الصلة أشان بهذا النسب كما في الخلاصة
أن يقي الكتاب قاصيًا فلو مات أو الغزل حين وصول الكتاب يقبل
لأنه كشاهد فلو خلافا لأبي يوسف فلو قبل ثم دفعه إلى قاضي آخر أمضاه
وكذا إذا مات بعد وصول قبل القراءة وأما بعد لم يقبل على وجه كما في المغني
وفي شعار بأنه لزوم كتابة التاريخ والالتفات كما في الخلاصة ولا يعول به
أي بذلك الكتاب غير أي المكتوب إليه إلا إذا كتب داخل الكتاب بعد اسمه

اعلم ان المكتوب كونه الى كل من يصل اليه اي كتب من فلان بن فلان بن فلان الى فلان
ابن فلان بن فلان والكل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يؤول بحجته وان
جعل تحتها الحاجة اليه وعن ابي يوسف يجوز ان يكتب على هذا الوجه ابتداءً ثم يلا
على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز عندها لان اعلام الكاتب المكتوب
لم يحصل به وفيه شمار بانه لو كتب اسمه في العنوان لم يقبل خلافاً لابي يوسف كما في
الاختيار وان مات الخصم بغير القاضى الكتاب على وارثه لتمامه مقامه ولو
مات الخصم من هذا البلد بعد ثبوت كونه عند القاضى المكتوب اليه كتب كتاباً الى
قاضى بلده في الخصم وكذا الثالث الى المشرق فلو ورد كتاب صحيح في ابي مثلاً وقبل
المكتوب اليه بشرط مع موافقة الحجة جعل المكتوب كونه في عنق الابن خاتماً من
الرصاص حتى لا يتغير من احد في الطريق ثم يدفع الابن الى المدعى بلا قضاء
ويأخذ منه كينالاً بالنفس ثم يكتب ما جرى الى الكاتب فاذا وصل اليه امر
بإعادة البينة ثم يعرض بالابن له ثم يكتب الى المكتوب اليه ليبرأ كينالاً وعن
ابي يوسف انه لا يعنى به له لان الخصم غائب بل يكتب في عنقه بشرط
ويبعث اليه الابن معه ليحكم به عليه كذا في الحاشية اما ان المكتوب اليه
يبعث مع المدعى على يد امين كما في كفى وغيره والمرأة تعفى في جميع
الحقوق وان كره كما في الاختيار الى في حد وقد في ظاهر الرواية
اعتباراً بالشهادة وعندنا لا تعفى اصلها كما في كذا وغيره ولا يستخلف
قاضى على قضاة ولا ينفذ قضاة خليفة ولو رخصنا وقال الطحاوى انه نافذ
فلا يبطله حاكم اعتباراً بالحكم كما في تحكيم الزاهدى ولا يוכל ويكيل لان المنفذين
برأيه وثق وفي الاكتفاء اشهاد بان للمضى واما ما جاء به ان يستخلف
كما في الكافي الامن فوضى اليه من قاضى او موكل ذلك الاستخلاف والتوكيل
بان قال وتل او وكل من شئت وفيه رخص الى انه يستخلف بالاذن والالة
فلو جعل قاضى القضاة كان له الاستخلاف لان مناهة مستوفى في القضاء بتقليد
وعز لا وقال الامام في ليس له الاستخلاف كما في المادى والى ان القاضى اذا
اذن بالاستخلاف فاستخلف بطلا واذن بالاستخلاف حاد لانه يستخلف ثم
وتم كما في كذا رده واذا عرفت ذلك ففي القاضى او وكيل المنفذين بفتح الواو
اي كذا فوضى اليه الاستخلاف او توكيل ففيه هذه الصلة اعني اليه ولو قيل
بكره الواو لم يمس خلافاً لابي يسه اي نائب القاضى او وكيله لا ينفذ
نائبه بغيره اي عزل المنفذين اليه الا اذا فوض اليه ذلك كما في الكبرى ويجوز ان

مضاهياً الى المنفذين فلو عزل الواو الى قاضيا او الموكل وكلا لم ينفذ نائبه وقيل
ان عزل نائب القاضى والقاضى لا ينفذ الا اذا علم به وعن ابي يوسف انه لم ينفذ
الا اذا نصب افرم كانه كافي كفى وفيه رخص الى ان النائب انفذه فنفذ
اذا اذن الواو اليه واقام غيره مقامه وكذا اما لم ينفذ نفسه كافي الجوهر ولا ينفذ
النائب بموته اي المنفذين حال كونه موكل بل هو اي كان نائب المنفذين فان بل
بمضى الام على اهو المذهب عند الكوفية مع انرا داخل على الجدة نائب الاصل حقيقة وهو
الوالي او الموكل وهذا دليل المسلمين وفيه شارة الى ان نائب القاضى انفذه بموته كافي
هذه الناطق ولم ينفذ عند كثير من المشايخ والى ان قاضى امير الناحية انفذه بموته كافي
لم ينفذ قاضى الواو بموته كما لم ينفذ امرأه كافي كفى ولم يحسن ان الحسن كذا في
وفي القاضى او وكيل وغيره اي غير المنفذين لانه ان استخلف او وكل ثم فعل
نائبه ما امر به من نحو القضاء والتكليف والخلع والكتابة دون نحو الطلاق وكذا في كذا
لم يصح ولو عند الاول عند اي بحجة غير المنفذين اليه على قال بعض المشايخ في كذا
لكن لم يصح عند العامة الا باحازة او فعل نائبه بغيبته واجاز غير المنفذين اليه
هو المكاتبه او كان الموكل قد رخص امين الحق ولو حكم كبدل الاجادة في عقد
الوكالة صح فعل النائب وان كان الاول غايباً الكل في وكالته كمنزوى وبطل
برايك واعتقادك يوكل غيره ويكون الغرض وكلا علم الموكل ولذا لا ينفذ الثالث
لعزل الاول ولا بموته وكلاهما ينفذ بموت الموكل والقضاء بحكم سريع صاحبة
على خلاف مذهب ابي جبراه واهل اعتقاده ناسياً غير ذكر مذهب لا ينفذ عندها عليه
الفتوى وينفذ عنده كما في كذا وذكر في خلاصة انه ينفذ عنده خلافاً لابي يوسف ول
رواية عن محمد وقال بعض المشايخ في انه يلجوا به ان ياخذ بتول غيره عندها
لا ياخذ عنده محمد ياخذ وفي الفتوى لو فوضى برأى غيره ناسياً ثم ذكر رايه اخذ
في المستقبل ونفذ قضاءه عنده خلافاً لابي يوسف او عامداً لا ينفذ الا لا يجوز
بل يرد عندها وسلكه الفتوى عنه روايتان كما في كذا وكفى على انه ينفذ كما
في كذا في كذا وقال ابو حنيفة في انه لا يجوز عند شيخين ويجوز عند محمد وقال الامام
في كذا في كذا لا يرد عن محمد وذكر ابو بكر كذا في كذا لو فوضى بخلاف مذهب من العلم
لم يحسن في قوله وذكر الخلاف في بعض الواو في حل الا قد ام عليه كافي كفى وغيره
والقضاء على دفاة اي وفاي مذهب يجعل الحكم المختلف فيه مجمعا عليه اي يصير
ما اختلف فيه تنفذاً عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عنه جمع للتجديد بين
كما هو المشهور لكنه مشكل فان فيه شارة الى ان المودة طيبة الاختلاف كما

الجدد
الآن محمد اعتبر شتبا ليل وكذا نفع القضاء بشهادة رجل وامرأتين في كل مرة
والمقتضى على اعتبارهما باطلا في المقتضى في شهادتهما ولم ينظر فيه خلاف يعاين كما في كذا
والى ان خلاف ذلك في نحو معتبر كما ذكره كسفي وغيره ولكن الحضاف لم يعتبر الا في
المصدر الاول والى ان لا يثبت شرط كونه عالما بانه مجتهد فيه ولا يصح انه يثبت كذا في
الحزبانة ونحن نفق بانه لا يثبت شرط كفاي المصنوي والى ان لا يثبت شرط ان يكون
مجتهدا كما قال الحضاف في كذا الا كما سمعنا في ان قد اشتهر شرط كفاي في الحزبانة وذكر في
الزخوة ان الحكم الثاني في كل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم كونه مجتهدا فيه فكيف على اجتهاد
على رواية سير الكبر وسبجي انه لا يقضى بما يخالف قول اصحابنا وفي الاثبات على محمد
ابن حنبل اذا كان في مسئلة قول العلماء الثلاثة لم يسمع لاهه ان يخالفهم والى ان
القضاء في مجتهد في نفسه اليقين نافذ في حق المقتضى عليه ولو كان عالما بالدين ولها
راي بخلافه لكن قال ابو يوسف لا ينفذ في المقتضى العالم والى ان حكم الحسن نافذ في
ان يفي ولو مدعيه وقيل ينفذ حكمه ان اعتقه كسفي والى ان لا يثبت كفاي المصنوي فان
هذا القضاء ورفع على قاضي اخر ثان يعينه اي ينفذه ويجعله حكم نافذ الا اذا
وهذا انه واجب لتجسيمه بالقضاء فليس له ان يرد فلو ردخ الى ثالث امضى
قضاء الاول ورد الثاني كفاي كسفي وغيره وفيما اشار بانه لو رفع ما يقضى على خلاف
مذهبه الى قاض اخر لا يعينه وفي العادى انه نافذ ليس لغيره نقضه عنه محمد خلافا
يوسف لكن في السنف لو قضي قاض على قول من اتا ويل العلماء وكان صحيحا وليس لاحد من
القضاء نقضه الا يوم كسفي الا في خلافا الكتاب من الحكم كالمقتضى بجل ميتة وكذا التسحية
عند كذا ذكره كسفي وغيره والاحسن ان يثبت بالقضاء بتقدير كوارث على المدعيون فان الاول
نافذ عند الطرفين او كسنة المتواترة او كسنة شهوده كالمقتضى ببيعهم بدهم
وبرفع الحكرة بنفس عقد المطلق ومن الظن انما ساء ان كسفي مذهب مالك ومن لا يثبت الا
والا لنفع القضاء به وقد سبق تمام الكلام عليه والى ان الاجماع كالمقتضى ببيعة كسنا
فانهم اجمعوا على بطلانه وكسفي حمله كفاي المقتضى وفيما اشار بترتيب الادلة فيقضى
بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم بالشهود ثم بالاجماع كسفي ثم بالاجماع من بين
ثم وثم ولا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد اذا
اتفقوا على امر لا يقضى بقول غيرهم كفاي المقتضى في الاكتفاء ونوع تقصير وان كان الكتاب
بالكتاب ترك الكل والكتاب المنزلة المتواترة على بنينا صلى الله عليه وسلم وكسنة ماحد عليه
صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير والى ان الاجماع اتفاق المجتهدين في هذه الامة في عصر
على امر وهذا المختار بجمهور وقال الحضاف في كذا انه اتفاق جماعة من علماء
اجتهادهم

وهذا المختار كسفي وقال بعضهم انه اتفاق بجمهور وهو مختار كسفي والى ان كفاي
في الكسفي وان كان المقتضى قضاء اي قضاء الاول بحكم مختلفا فير بان قال بعض العلماء
انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بنا على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف ببيع المبرفان
في مصدر الاول مختلف فيه ثم المتأفون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان
الاجماع المتأفون رافع للمخالف المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم كل
اختلفوا فيه يصير محكما عليه عندنا باحضار اقرثاني وج ليس لاحد ابطاله
ويستل باطله الا في ظن للجد بعد اعضاءه بخلاف ما سبق فان لا امضاء به غير
كفاي المقتضى وغيره فمن ظن انه مجرد توضح فانه ما اختلف فيه وقد مر ان ضار
بجماع عليه والقضاء بكرة اجل عنه ينفذ ظاهر اي قضاء و باطنا اي بانه
وعنده هو لا ينفذ باطنا وعليه مقتضى كفاي الحقائق ولو كان القضاء بشهادة دور
وكذب اذا ادعاه اى ادعى كسنة الحل بسبب معين هو اما المقصود كالمقام
وكسفي ومحمد هما كما اذا ادعى انهما امرات و اقام شهودا وادعى عليه وقضى بانه
يحل له الوطى عنه ولا يحل عندهما كما اذا ادعى ان باع هذا كسفي ربه منه او كسفي
وعند لو كان الثمن مثل قيمته باطنا والى ان لا يثبت كفاي المقتضى بالبينة وحلف المشر
ورد الى ربه حل له الوطى ان عزمه بالغلب على ترك الخطيئة وفي الرتبة وسائر
البرعات عنه دو ايتان واما النسخ كالحلالي والاقالة ومحمد كما اذا قضى
بشهود دورانه طلقا لثلاث ثم تزوجت بزوج بعد العدة فانه لا يحل له الوطى
ظاهرا وباطنا عنه وان علم ان الزوج لم يطلق ولا يحل للاول ظاهرا وباطنا
عنه مما يحل له ولا يحل للثانية اذا علم وعن ابو يوسف انه يحل للاول سرا وعن محمد
يحل له لم يخل به الثاني وله ان هذا القضاء مقتضى لاثنا عقد ولذا بشرط
حضور كسفي وجين في النكاح عند العامة وقيل انه لم يثبت شرط لانه ثبت اقتضا
والثابت اقتضا غير ثابت بشرط واجمعوا ان مقتضى في عدة كسفي ومكسفة لا ينفذ
باطنا كما اذا ادعى جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادته كسفي فانه لم ينفذ بها
فلم يحل له الوطى لتعذر جعله انشاء لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين
ولا يقضى عندنا على غيب عن مجلسه وكسفي لان القضاء بالبينة وهو لم يعمل الا
اذا تمت عن الطلق وكسفي غيب وفيما اشار بانه لو اقر ثم غاب قضى عليه وهذا
مجموع عليه واطلا قد مشير الى انه لو اقيم البينة ثم غاب لم يقضى عليه وهذا عند محمد
خلافا لابن يوسف وهو ارفع للدين على قال كسفي والى ان لو توجه عليه
ثم اختفى لم يقضى عليه عندنا بحقيقة وقال محمد نادى على بانه ثلثة امام فان خرج

واجب توقفه ويقتل عندها وفيه شاربانه لا يشرط لفظ شهادة بعين اللفظ
اي وكيل لم يتعلق به حق العذر فاذا اتى به كوكيل ثبت وكالته في عقد كرهين
ولو اخبر به عدلان وسبانه تمت الحكم في الوكالة وعلم السيد اي شرط ظهر
عدل او مستورين لعلم السيد بجنايته عمن حتى لو اخبر به فاسق او مستور فاسق
مخاذا للعدا عنه ولعلم الشيخ بالبيع للعقار حتى لو اخبر به بغيره غير علم بطل
شفقة عنده ولعلم البكر بالبائع بالبيع اي بانجاح الولي اياها فلو اخبر به فاسق
وسكت لم يكن رضاعه ولعلم مسلم في ارا الحوب لم يهاجر اليها بالشرع ظرف
علم فلو اخبر به بصلوة وغيره من العباد او عدل او مستور ان لم يزد ذلك لو اخبر به فاسق
وصدقه واما اذا كذب فلا يلزم عنده خلافا لها كما قال المشايخ والاصح عنده انه
يقبل فيه خبر الناسق عند الكل حتى يلزم قضاء ما فاته من صلوة وكسوة وغيره بعد
اخبار الناسق لانه ما مور بالتلويح من جرمته صلى الله عليه وسلم الا فليس ينكر احد القاب
كافي كتمان المناذرة في الكراهية لا يشرط خيرة ذلك الحق التوكيل فيقبل فيه خبر
واحد ولو كان في خلاف خلقها من معنى الازام وقيل وجوب قول القاضي عالم عادل
قضيتا ثابرتا بهذا العقار ليزيد مثلا لفقد الترجمة وهذا ظاهر الرواية وعن محمد انه يرجع الى
انه لم يقبل ورواه اخذ كثير من المشايخ وقالوا الحسن هذا في زماننا فان مقتضاة قد
افسد وادينا كافي في غيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شيء كما
في الكرماني وقيل قول جاهل عدلان بسببه بان قال في حد كذا ما مشا استغشت
المقر بان كذا ما هو معروف ثم حكمت عليه بالرجوع فلم يبين سببه لم يقبل قوله لانه ربما يظن
غيره ليلد ليلا للجهل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب لا يقبل
قول غيرهما من عالم او جاهل فاستبين وفي الختم عليه اما الى ان سكت عن تمت
المسائل او بان قبول القول بعزم من غيره **كتاب الشهادة**
اورد بعد مقتضا لانه مع التماس شبهة فمزا دانها في لغة خبر قاطع كافي في القاب
او المحذور بمشاهدة بالبصر او بصيرة كافي في كفوفات او الاخبار بصحة كشيء من شدة
وعيان يقال شهده عند الحاكم لفلان على فلان كذا شهادة فهو شاهد وشم شهود
كافي في القرب وغيره وشريعة اخبار اي اعلان بحق اي بما لا يخفى عما يشك ويسقط
الا انه يستعمل في العادة في حق المأينة لا غير كافي في اقرار الكرماني للغير اي حصل
بغير المخبر من كل الوجوه كما هو المتبادر فيخرج عنه الاكثار فانه اخبار به لنفسه في
يده وكذا ادعى الاصيل فانه اخبار بنفسه في يد غيره وكذا ادعى الاصيل فانه ليس
باخبار للغير من كل الوجوه كاطن على غير اخر يخرج الاقرار وهو اخبار على نفسه

ويدخل فيه شهادة بالزنا والبيع ومخبرها فانه في الحقيقة شهادة بالجلد لا راع على الزنا
والبيع للبائع على المشتري وشهادة بروية الرهال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشرط
لفظ الشهادة على راي وكقول بان شهادة بالبيعهم او لفظ الشارح على المكلف يكون
اخيرا راجح له على نفسه ويجب اي يرضى اداء كسبها له في غير كسبه وبمجرد في المصنف
او المجاز المرسل بطلب المدعي وان لم يتبين للمخبر فلا بأس بالخبر عن المخبر ان لم يتبين والا
فواجب لا حجة قد ضاع كافي الاختيار ويستثنى منه ما اذا اخاف على نفسه من سلطان او
غيره وكذا ما اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في حوائج كذا اما اذا علم ان القاضي لم
يعول على ما قال خلف بن ايوب او لم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في الخبر
وفيما شاع دبانة لو استمع عن اداة بلا عذر فلا حرج صارا ثانيا فلو علم انه ان لم يشر به
حتى المشهود له صارا فاستمعا كافي الخزانة فلو شهد بعد لم يقبل كافي في كذا خبره وشترها
اي اخفاء كسبها في الحدود افضل من ظلم ديانا لانه اشاعة فاشنة ويقول جوبا
في شهادة كسبة اشهد انه اخذ ماله وللنصرح قال لا يقول كسرة والا
لمضاع حتى العبد بالنطق كافي في نصيبا اي اقل الشهود للزنا لربعة رجال عسك
في السر على انه من اثنين وللمتعة في النفس والطرف وباقي الحدود غير كذا من السرقة و
العنف والقتل وكسب رجلان لا رجل واحد ان كان في القضا انه نافذ بتلك الشهادة
لا شتبا كالميل ونصا بها بالبكارة وجودا وعدما فان شهدت انما بكبر رجل في
العين ثم يفرق بينهما وان شهدت بان البسمة ثبت بحلف البائع على البكارة ثم يرد
البس اذا شترها بالبشر بالبكارة والولادة فشهدت انما ولدت هذه المولود
فكسبه على كسبه البس لم يقبل عنده في حق الارث خلافا لها ويقبل في حق المصنف
بلا خلاف وعين النساء والحواري فيما لا يطلع الرجال عليه امرأة واحدة والحواري
امرأتان والاحب ثلث والمخرج عن الخلاف اربع كافي الاختيار وفيما شاع دبانة الى ان لو
شهد رجلان العذر او الولادة والوفا لم يقبل والاصح انما تقبل رجل على ان يصره
وقد عيلرا بلا قصد ومع قصد كسبها كافي الخزانة واما انما يطلع عليه كرجل
لم يكن شرا وجرم تامة كالشهادة على جوارحات النساء في الحرام كافي الكرماني
والغيرها من الحقوق ما لا كان او غيره كالتحام وكذا مضاع والمطامق والبيع
وكوكالة وكوصاية وغيره رجلان او رجل وامرأتان او خنثا وان وفيه شاع
بان لا ترجع بالزنا على الاثنين وان كان اعدى كافي دعوى الاختيار ويستثنى
منه حوادث صبيان المكتبة فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا كافي في الختم وشتره
اي جب الكل اي لا يجوز قبول شهادة كرجل وكس في الحدود وغيرها من الحقوق

المعدالة لغة الاستقامة وشرعا الانزجار عما هو محرّم في دينه وسيا في التمسك
وفيه اشاد بانه لا يجوز التمسك قبل الاصلية ايا حجية والبلوغ والاهتمام وبانه جاز قبول
بعد قبل المعدلة كما في كتمان المصادق غيره الا ان القائل انهم كما ذكر في بعض النسخ وفي
الزاهدي اذا تحوى القائل في شهادة الناقب بقبول الاصل وشرط لكل
لفظ شهادة فلو قال العلم او اتقن لم يقبل شهادة وفي قياس الكشف ان لا يوجب
بلفظ ينبغي عن الولاية كما لا يثبت كلفظ كسره وما يوجب في القس وقال العارضة
انه ليس بشرط في شهادة الكس في الولادة وغيره والاول هو الصحيح كافي الكافي وفيه اشار
بان اللفظ كلفظ القبول لا لوجوبه بخلاف المعدلة كافي الكافي وعنه وانما يقبل
هنا لما استاذك في القضاء كما في فليس في باب رتب اهل الظن ويستل القائل كسرا
عنه من حال كسره جاده واهل سوفه فان لم يوجد فاهل محله ممن كان عدلا صاحب
خبرة بالناس غير طامع ولا خفيّر وينبغي ان يكون اقربا يعرف اسباب الجرح والتعديل وفيه
اشارة الى ان الجرح والتعديل مقبولان بعد شهادة ايا ان تعديل البشر عليه صحيح
الا اذا كان فاسقا او مستورا لان كان اقرارا على نفسه الا انه يجب القضاء
على القاصي والى ان القاصي اذا عرف وجع كسره اعدا له لا يثبت كافي كافي فلو
عدل في قضيته لم يستدل في اقرى الا اذا طال المدة وكلموا فيه كسره فلو ان ستمه
وتستوفى الى القاصي كافي كسره فليس كسره مطلقا غير مقيد بطريق الختم
وعنه وبجى دون جوى واما عندى في نيفة فيقال اذا طعن الختم الا في الحدود والوقود
واختلفت في اختلاف زمان وبرهان وبه اى ما عندهما من اذ يبال بلا طعن
يعنى كافي المشايخه ذكر في الاختيار اني تتبعت كثيرا من كتب البكر كرازي
فلما جده اذ رجح قوله على قوله غيره الا هذه المسألة لفاد كزمان وكفى السوال
سرا اى كفى كسره بان يثبت غالبا الى المزكى رسولا او كتابا في اسماء شهرته
وان اسامهم وخواصهم ومخالصهم فكتب تحت السداد عدل وكسره مستور والقاصي
انه اعلم فتم الكتاب ثم يقول القاصي للمزكى في غير كسره في شهرته وكفى السوال
ولا يحتاج الى العلانية بان يجمع القاصي بين المزكى وشاهد ويقول للمزكى هذه ال
عدلة وفيه اشاد بانه يفتى بكفارة كسره فان اهل ارض توكا المعطوفين في القيد
وعن محمد بن تركية العلانية بلاء وفنته وتركية كسره شريح وعليه القيد
كافي كسره وغيره فيشكل كافي الاختيار بانه كسره او علانية عليه كسره
والاشان لحوط والواحد كافي في التزكية اى في تعديل كسره اى بان يقول
المزكى هو عدل او ثمة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم منه الاخير المكان

ثم يلا على الحج بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الاخير كافي علما فانه ليس بتعديل على
والبلغ لا لفظ عدل ثمة جازا الشهادة كافي المحيط وفيه اشار بانه يصح في تزكية
عبد واحد او امرأة واحدة بخلاف العلانية فان اهلية شهادة وكسره وشروطها
كالعدالة في كل كافي الرهاية وغيره فتذكر ليس كافي ينبغي والاشان لحوط وكواحد كافي
في ترجمة الشاهد اى في تفسير كلامه بلفظ اقرى الى القاصي وهذا مصدر رتب فان
اصلية ومنه ترجمان بعينين او فحين او فتح كسره ختم المعسر كافي الكافي
وفي الرسالة اى فيما نقل من كلام القاصي الى المزكى وفي القاصي هذا كله عند محمد بن
واما عند محمد بن شرط العدول في التزكية وكسره كسره كسره وعنه لا يثبت شرط المعد
في تزكية السرد ولو كان حقا لا يثبت الا بشهادة الاربع اشترط الاربع عنده
كافي كسره ولا يثبت شرط لصحة الشهادة الا بشهادة ذلك شرط العلم يجوز ان
يكل ما سمعه وابعده كالسبع والافراد وكطلقه وكغصبه وكغف وكقتل ما يثبت
بدون كقضاء فلو توسط رجل بين رجلين وقال له لا تشهد علينا بما سمع منا
حل له ان يشهد به كافي كسره وفيه اشار بان الاشارة ليس بلارم في حق
لكن في الكسرى انه في كسره وبسبع فرض الا اذا كان المال قليلا كسره لان كسره
خوف تلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو واهم وقال استاذنا انه في
الاى حق لم يثبت الا بالاعضاء مثل الشهادة على الشهادة فانه شرط فيها كافي
ولا يشهد في واقعة من راي خطه فيها وعلم انه نقض خاتمه وبما لم يذكر
فيها شهادة وعلم به المشابهة الخط وهذا اعلمه واما عندى في شهرته وكسره
كافي كسره وقال نجم المائنة ان يشهد اذا اتقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره
في المنيّة وقيل لا خلاف في كسره اذ انما الخلاف في القاصي اذا وجد شهادة في قوله
وفيه اشار بانه لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او اخبره قوم ثمة وفيه الخلاف
كافي الرهاية وقال المضاف ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يثبت
وببلغ المال وصنفه وتاريخه والافان تشهد فزور وعنه اى يوجب ان يكون
الصك مستودعا والافان تشهد وان يتقن اذ خاتمه وعنه كسره ان يذكر خطه
يعنى كافي خلاصته ولا بالتسليم من قبيل صدق كسره كسره كسره وبسبع من كسره
والارض كسره فلا تسامح فيه كافي وكسره ولا يشهد بسبب التسامح لا العيان
وهو كسره القيل عن غيره وشعرا كسره وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهادة
او غيره ولو واحد اعد كافي الكافي وعنه وبما سباني لا يخلو عن مخالفة الا في كسره
فانه جاز ان يشهد ان ابن فلان بن فلان من كسره من جماعة عنده او من

عندها وقيل يشهد به بعد عدل وفي كوفي لم يقبل الا اذا شهد عنه عدلان بل
على الصحيح كافي شريح ادب القاضي وعينه و الموت فانه يشهد به من سمع من قومه عنه
بعضهم ومن عدل عنه اوفين وج لو لم يقبل التخييل شرادة جازان بخبره بعد لا يشهد به
معا ولو اخبر واحد بالموت والا فبالحيوة اعتبر كمد ولو كان كلاهما عدل لا اعتبر الموت كما
في الزاية والسماح فانه يشهد به من سمع من حج عنه وعدين عندهما وقيل يشهد به
كافي الميتة وذكر في الميتة انه لو اخبر واحد جماعة انه سحر مجلس عنه فلا تخم حجه جاز
لهم ان يشهدوا به والعقوى لا اراء الاحكام كالعلة وعينه وفي الخلاصة لا يشهد
بالتسامع في كحول ولا يثبت الا بنبوت الخلو وولاية القاضي اي كونه قاضيا
في ناحية كذا فانه لو سمع من الناس جازان يشهد به وفي اصل الوقف ان يشهد
ان هذا الشيء وقف على كونه او جماعة كذا وفيه شرارة الى ان ذكر المصير بشرط
حتى لو لم يذكر لم يقبل شرادة على ذكره المرغبات كما في الكافي لكن بشرط على كافي
ان كان وقفا قديما فيعرف الفداء كما في فرائد المفتين وذكر في الظاهر اذا
كان وقفا مشهورا لم يوف واحده لم يقبل بلا ذكره على المختار وفي التمهيد بشرط
بكل حال على الصحيح ثم ذكر جلة مستانعة بملات مع كافي فقال لا يشهد به على المختار
وان لم يكن فيه رواية على شرائط اي شرائط الوقف بان يحضر الى المدعى
كذا والى العادة كذا امثلا وفيه اشعار بان لا يشهد به على اصل الوقف بشرط
لم يقبل لانه صاروا فسخة بالشهادة على شرط كما في الاسترواق في الشهادة
اذا بطل بعضه بطل كله كما في الجواهر والكنة جدير ان لا يشهد به بالتسامع في
القول ولا في المهر وقبل فيها وكافي الطلاق ومعتاق والواخلا فالابا يوف كافي
الخلاصة والى ان لا يشهد به في الاملاك واسبارا كالبيع وكرهية وكصدقة كما
في هذه خبره اذا اخبر ظرف في اي يشهد به بالتسامع في هذه الامور اذا اخبر
الشاهد رجلا او رجل وامرأتان في شرط العدد ولا يشرط العدة
واللفظ شهادة على ما قال بعضهم كما هو كفا حرم الاختيار وذكر في كافي
ان لا يشهد بالتسامع اذا سمع من المحمود في كف في او النسوان والعبيد وصدق
وكذا من سمع الميز لكن الشهادة ان كان واحدا فكلما حاش شرط والافلام
شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالاعتقاد ويشهد به بملات مع راي حال
اي كل من راي في ناحية رجلا يجلس مجلس القضاة لاجله حال كون المجلس يدخل عليه
الخصوم او المدعى والمدعى عليه انه قاض اي يشهد به على ان ذلك الجالس قاضي
هذه الناحية وكذا يشهد راي رجل وامرأة يسكنان بيتا واحدا بينهما

انبساط الاذواج كالمعانة وتقبيل فان في تناسج الانبساط يحتاج منه
على انهما عرسه علما بالظاهر وكذا يشهد به من سمع من قومه عنه
حقوقه سوى كوفين الكبير فان غير المعبر عن من عرف من كالمحتاج وعلى التمهيد
انه كالكبير كما في هذه خبره في بد متصرف عرف بوجهه واسمه فانه يشرع في الموت
لاجله عن شرارة اليه كالملاك بالمعنى جمع المالك والمالك اي تعرفا مثل تعرف المالك
تصرف التائب المضارب وكذا على انه ذلك كشيء ملكه اي تصرف وفيه رمز الى ان
مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك كشيء لذى كيد وقيل انه ليس بشرط وبالاول
فاخذ والى ان لو لم ير المالك او راي المالك عرفه وكسر المالك لكن سمع من الناس
انه لا يشهد به انه ملكه كافي الزاية ثم استدرج ما توجه صدر الكلام من جواز التقييد
بالتسامع فقال لكن ان قال الشاهد في كل من سمع من المجموعة او الواحد
الراي عند قاضي ان شرادة بالتسامع او حكم البعد اي حكم تعرف المالك
على تلك الشهادة بطلت شرادة على الصحيح لان ترك الاطلاق يبيى عن عزاء
الشريعة في تلك الشهادة كافي الكافي وغيره وهذا قول الاثمة الثلاثة كافي
قاضي خزان كذا لم تبطل في النكاح والنسب اذ قالوا سمعناه من قومه لا يتصور
تواطؤهم على الكذب وكذا في الموت اذا قالوا اخبرنا به ثمة وكذا لم تبطل الوقف
على ما قال المرغبات كافي الكوازي ومن يشهد على موت زيد بقرينة الا اني فلات
فيه كافي ان اى بناء على انه حضر ويجوز كسر الهزة على انه للتقليل وفيه
او انه صلى عليه قبلت شرادة وهذا عيان بالكل اي معانية للموت
حكمالات مع لانه لا بد من ولا يصح الا على كيت فكانت شرادة على الميتة هذا
اذا لم يكن الشاهد متحيا في خبره بان لم يكن من ورثة ولا وصي له والافلام
يعتبر على خبره كافي العادي وغيره والاسن فقدم على قوله ويشهد راي
مجلس لا يخفى **فصل** ولقبيل الشهادة جواز من اهل البيت
الذين خالفوا في الحقيقة من اهل القبلة وكافوا في حقهم في الحاجة للكون
للخسنيين وطلحة وزبير وعائشة ومعاوية رضي الله عنهم والرافضة الملقون
اللاعنون على الصوريين وغيرهم من الاخبار عليهم صنوان الله لا يوم توار
والقدرة النافون للفضاء والمقدرة على الجبرية النافون لقدرة الله
والمعطلة القائلون بخلو الذات عن الصفات والمرجئة النافون بغير كذب
مع الايمان ثم صار كل فرقة اثني عشرة فتم اثنان وسبعون فرقا ظاهرا
في النادر الا من انقذه ثم توجه كافي التبريد وغيره من شروح الهداية

لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صادوا فاسقين فكيف تقبل شهادة من مطلقا
نقول لانهم فاسقون فان فاسق لا يطلق على من فعل القتل كافي الكرامة والاشارة
الى ان كل من كفر منهم كالحجة وكما وجب وغلاة من وافق والتائلين على كفرهم لا يقبل
شهادتهم على المسلمين كما في المشايخ وحيثما يروى من كفته لم يقبل شهادته كما في كبر
الخطابة طائفة من كره وافق ريسهم ابو الخطاب محمد بن ابراهيم صلي عيسى بن موسى بالكونية
لانه قال ان عليا الاله الاكبر وجوه الاخر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يشكون شهادة
كل من حلف عندهم وقيل يرون كشادة لشقيرهم واجبة والا هو اجمع هو من مصدر هو اذا
احدوا شراهم ثم سمي بالمرحوي والشري محمد وكان من غلب في المذموم
اهل الامم ليسوا بطائفة بعينهم فانه يقال على كل من خالف كسنة بنا ولفظ
كما في الكرامة وتقبل الشهادة من الذي العدل على مثله في الكفر فلا تقبل شهادته على المسلم
وكا شهادته الكاذب عنه على احد اذا الكذب حرام في جميع الاديان كما في الآية
وان خالفنا طاعة كما نصا دعي الجحش وعلى المستأمن وان اختلفا دارا
اذا الذي المسلم في قبول الشهادة ومن المستأمن على معمله اطراف في وضع
الاضمار لزيادة الايضاح اذ كما ناسى دار واحدة فلو كانا من كرم
وكثر كرا او كرم لم تقبل شهادته المستأمن على كذا في الكافي وعلى عدو من
عدوه اى فرج يحزنه وحيث يفرجه وقيل انه يوفى بالعرف كافي فانه كفتين
الذي اى بامروئى لانه لا يكذب لينة كاهل الامم كافي لاختيار ولا يخفى انه
مستتر كسابقه وما بعده وكما في طرفه ولا يخفى كاهل ثم اشار الى
تقديم العدل على القول كافي كافي الكافي وعينه فقال ومن اجنب الكبار اى
كل فرد من افراد الكبار كافي اكثر امكن في فضلنا الخلاصة المختار اجنب
الاصرار على الكبار فلو ان كبر مرة قبل شهادته واختلفوا في الكثرة
انه ما كان شينما بين المسلمين وفيه هك من الامم كالاعانة على العصية فخر الزبير
والطناير كافي الخلاصة وكفى وكه خيرة والكافي في حضرات والكناية غير
من الكتب المعتبرة وكذا في المصنف شرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية
ان الصيغة بالاصرار لا تصير كبرية فقال ولم يصرف على الصغار اى لم يوزن على كل
فرد من افراد الصغار والصيغة خلاف الكبرية وقديس وانما جرح والامر بالاجتناب
ليصرف على انه كما شرط البعد عن فعل كل كبرية اشترط البعد عن نيته كل صغير
كافي التحريم من الظن ان الحسن الصيغة وغلب صوابه على خطائه اى كبر حنته
بالنسبة الى صغيرة فمن اجنب الكبار فان فعل كبرية حسنة وتساويين صغيرة

٢

٢

فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرة ليس يعدل وكان عليه ان يزيد قيدا فهو ان يكتب
الافعال الدالة على الكفاية وعدم المروءة كالبول في الطريق كاذرة المصنف كثر
ولا يرب فيما ترك المروءة ليس بكثرة على القول لا في الكبرية وقد صرح في فضلها
نقد بغيره بخلافه في كفاية باطل والاعطاف الذي لم يخفى بعد كبره وخوفه اهل الك
فان الختان من جميعهم ابو ابي شريك بن سلمة قال اذا ترك اخفافا وحصى
اى المنزلة الخفية وولد الزنا لانه فاسق الالب والعمال بالعلم كشيء امر اهل الك
وقيل المواجهون انفسهم وقيل ان كان العاقل وجها ذامروءة لا يجازف في كلامه تقبل
شهادته والا فلا وقال الجرحوا انهم اخذوا حصة قات وقالوا ان في زماننا لا تقبل شهادته
لقد علم كافي الكافي في جميعهم ان كانوا اعدوا لا تقبل الاطلا وذكر الصدق شهادته
لا تقبل من كثر من والى في السكة والبلد وكصرف كافي كحيط وشهادة عمال كوقف
لا تقبل على جميع كافي الجواهر لا تقبل من كافي في شئ من كفتين سواء كان مسجعا او غيره
دينا او حينا مستقولا او عقارا سواء كان اعمى وقت التحلل او وقت الماداء واما اذ لم يكن
اعمى وقت التحلل فان كان المشهود مستقولا فقبوله بالايجاع وان كان دينا او عقارا
فلا تقبل عنه كطرفين خلافا لابي يوسف وهذه افيما لا يجزى فيه كسمايو والا فتقبل
بالاجماع كافي الخيرة وانما يوفى كونه بصيرة وقت التحلل با اذا عرف قلنا في الوقت كذا
عمى فيه وتاريخ كذا على سابق على كذا والا فلا تقبل قول من شهد وكذا في ذلك كافي
المبسوط ولكن ملوك قن او مدبر او كاتب او ام ولد او متفق البعض لانه ليس من اهل
الولاية على الغير من محدود في حذف اى لقنقه وان تاب لان غام حده برده
شهادة وقيل شادة الى ان شهادته قبل الحد تقبل حنة تقبل قبل اكثره وعنه لم يقبل
بعض بسوط واحد والى ان شهادته المذمور التائب مقبولة كافي الكافي والى ان محدود
في الشرب وكونه تقبل شهادته الفاسق بعد كونه وقيل لم تقبل شهادته الا بعد كونه
وقيل بعد كونه كونه منصوص الى راي العدل او القاضى كافي الكبري والاكتمام شعر
بانه لو اقام بطلان اربعة من شهوده على صدق مقالته صا تقبل الشهادة وهو صحيح
كافي كونه الحسن حدة في قذف حال كونه فاسقا فانه تقبل شهادته على المسلم اذ
بالاسلام حدة كونه وقيل شادة بانه كونه قبل كونه لم تقبل شهادته على كذا
كافي الكافي ومن عدو على عدوه بسبب كذا اى بامر وينبى لظهور خيسته كافي
بعض نسخ كونه وكحيط وخلاصة والاختيار وغيره من كونه او لا فلو شهد عدو
رجل بالزنا وعنه لم يقبل وفي حال كونه وعنه من كتب كذا انما من عدو
تقبل اذ كان عدو كونه عنده صاحب المنة لكن لا يخفى انه لا يبارح ما في كتب هذه

ذو عدل

على ان نفسه قد قال ان الاول مذهب المتأخرين فليس انما الصحيح في زمانهم وزماننا ومن بعد
يعبد. وكما تبين وانه وام ولد له لانه شرب الخمر فقبل على احد منهم ولو شهد له فردا
المتأخرين ثم اعنى فاعاد لما لم يقبل لثمة الكذب ولا يقبل الشهادة من شريكه كشره
فيما يشركانه من التجارة طرف الشهادة والاولى ان يشركا فيه فانه لا يصح الاعتدال
والاخذة للورد كشره كذا فانه لا يقبل للشريك المتأخرين لانه لا يكون الا في جميع
وفيات انما يقبل فيما لا يشركا فيه كما في كساح وروحية وكود ومن تحت
بنع كنه على المشركين والكساح كافي للثبوت ثم فقه لا يقبل الردى من كنه
في التزمين وكنه من كساح واما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه كنه فهو كالحق
فيقبل اذا كان بعد رجل او امرأة لا امرتان ومن تابع في مصائب الناس ولو بالامر
تقبل من ناح في مصيبة نفسه كما اذا اثار اليه كافي غيره ينبغي ان لا يقبل لان غيره
حرام كافي وكساح النية بالجماء وتعد المحسن ومنه من يقبل وتعد
في الحكم او غيره محرم صريح كافي في الذخيرة وغيره كذا المحترقة بالتفني بين الناس
لم تقط العادة كافي الكرامة ومن شرب الخمر على شرب المشربة
المسكرة غير المحرم فان المدام على الله واتباع الهوى دون الله اولى وانما
اشتراط الادمان ليعلم فيه شرب الخمر او لا لم يخرج من العادة وانما استثنى الخمر لان
ليس شربا بل الهوس قط العادة كافي الكرامة في ذواته المقتين والاشرف في الذخيرة
والمضرات وفيات انما انما من كساح يخرج عن العادة كافي كساح وانه كافي في العلم انما
لا يقبل من كساح الخمر والمسكر بلا تاويل وفي الاختيار وغيره انما يقبل عند محمد
شرب البيرة شاملا الا اذا سكر او شرب على الله واتباع الهوى في قال المتأخرين انما يقبل
من مريض شرب الخمر يقولون لا طباء لا علاج له الا الخمر لان في حرمته اخلاقا فكل ما ذكرنا
على ان الاصح انما هو انما لم يشرب بغير شيء في حلقته وكساح مما ينفعه لا محالة كان مباحا
كافي في التزمين وغيره ان الجالس مجلس الخمر كالمدين كافي في الخزانة ومن يبيع بالطين
اي يبيع لان للعباد من اسكره بلا تقدير فعدل كافي الكرامة وكذا الخمر في اللوف وفي
شيخ الاسلام ان ليس ببول لانه يخلط بغيره فيتعرف في تلك كساح في الذخيرة واللوف
بالكساح مصدر لطلب الكساح بفتح الكاف فعل فاعاد غير فاعاد معصدا صحيا كما ذكر الراغب
وفي الكساح انما لا يبعد فائدة اصلا وكساح جمع كساح الطنوب او يخلط الطنوب
بالضم معرب دونه برة فانه شبه بالية الخمر ويخل في المزمار ونحوه من الملاهي
المستشفة بين المسلمين دون نحو الخمر او ضرب الغضب الا انهم مع نحو الرقص
وكذا الخمر من البلدة لغزوهم اذ لا ينفصلون والاعتبار كافي في الكبرى او يعني

رجل

رجل الناس لا لغيره لانه قد فهم فتقبل من المعنى فانه العالم بالتفني لغة وعرفا وروا
لاعلان كساح لا الفسق كما في الكرامة او يوجب كساح كذا وكذا واللواطة
عندهما ويدخل فيه لغة فقبل الخمر فانه كساح مستطاة العادة وفيه معنى كافي في الكبرى
لكن يشترط اعلان الكساح كافي في الخمر اكثر ما ذكره لتقبل ما حمل في تعدد فلا وجه لظن
ان الظاهر تركه لانه مستند منه او يدخل الحمام ومجرب كساح من بلا اذ او لان ابد
العورة فسق كافي في العلم وانما كساح الحمام لانه معوق يقال انهم الغرس ذاعق والاذار
بالكساح ليس عند كساح او ياكل الربا كساح كافي في العلم كافي في العلم كساح كافي في العلم
انه غير محرم اليه لان العلم مأخوذ في حرمه من المعصية وشروط في العلم الا اذا كان فان كساح
يعنه الملك بالتقضي والملك مع كساح كافي في الخمر كافي في كساح وغيره او
يقام كساح كساح اي يبيع بالبرد ويقام بالبرد كساح فقه غلبت بها الهداية
بناء على الاشتراط فلا عيب عند بلا تاويل لم يقبل شهادة بلا خلاف بخلاف كساح
فانه يقبل اذا اذ واحد واحد من شروط الثلاثة احدها ما سرق الا في الاشياء
اليه بقوله او تقوته الصلوة عن وقتها رها اي بالشرع وانما كافي في كساح كافي في كساح
لانه بنى على سابق كلامه او على قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان وانما كساح كافي في كساح
المثال وهو انما كساح كساح كافي في كساح كافي في كساح كافي في كساح كافي في كساح
وذكر في كساح ان كساح كساح كافي في كساح كافي في كساح كافي في كساح كافي في كساح
دحو القلوب عن كساح ولا يشعربان فوات الصلوة وكساح وكساح وكساح وكساح
ليس يقادح او يوجب على الطريق بين الناس او ياكل غير السوق فيه اي في كساح بين
قوم وكساح في غيرها من المباحات القادرة في المرأة كساح الا ذوال واخرط الخمر
والخمر الدنية من نحو الباعة والحياكة والحاجة بلا ضرورة كافي في كساح وكساح
فيه المشي في السوق بالبول وجهه كافي في الاختيار او يظن سب واحد من سلف
اي كساح وكساح كساح كساح وكساح كساح وكساح كساح وكساح كساح وكساح كساح
امه كافي في الكرامة ولذا قال ابو يوسف لا يقبل شهادة من يشتم اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم لانه لو شتم واحد من الناس لم يقبل شهادته فنهى عن كساح كافي في كساح
فصل هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمبتدئين كساح كافي في كساح وكساح كافي في كساح
ان السلف في شتم كل من يقوله ذم في كساح كافي في كساح وكساح كافي في كساح
فانهم سلفنا وكساح وكساح كساح وكساح كساح وكساح كساح وكساح كساح وكساح كساح
بوجه اصل للمبتدئين في شتم السلف وكساح كساح كافي في كساح كافي في كساح
وسلفنا لولا انما ذكره وكساح كساح وكساح كساح وكساح كساح وكساح كساح
فان القادح الاعلان والمان سب احد من كساح كافي في كساح كافي في كساح كافي في كساح

كأن في مجموع التواضع لو قلنا احد من رسلنا ينجي ويخلصها رضى الله عنهما لم
فانه كقولنا سبها ينصرف الي سب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اشياء وان كان
السب بمعنى وهو التكلم في عرض الانسان بما يبعده وفيه اختلاف كما في الخيانة
وغيره والى انه لو شتم اهل بيته وما يكره اولاده قبل شتم ابيه الا اذا كان في
كل يوم وكل ساعة كما في كعبه والى انه لا تقبل شهادة اشراق العرف لانهم
متعصبون كما في الخيانة وغيره وفيه اشياء يابى لو نقل حنفي الا ان فيهم تقبل شهادة
وان كان عالما كما في اوراق الجواهر انه قد مر في القضاء ان لا يشهد من ينسبها
ولاد وزوجية وفي الميتة عن نجم الأئمة لا يشهد له خادمه وكاتبه وشده ورعيته
والمكلم في احاديث كعبته وقسمت كذا وكذا وراكب بحر الهند لانه قد خسر
ودينه وكذا احسن كسب دار كسب وكثير سوادهم وعددهم وشده بهم لينال بذلك
المال وقيل يشهد ركب البحر لغيره وغيره وهو كصوب ولا تقبل من سهرود المدعي عليه
الشهادة عندنا خلافا للمخالف وهو رواية عن ابى يوسف حال كونهما شتمه على جرح
بجرح اى جرحته محو اى لم يترك عليه ما يترك على الجرح من دفع الخصم على امره
عليه ولذا يقال له الجرح المزدوج وهو اى الجرح المزدوج ما ينسب اى ينسب الجرح الشاهد
اى شاهد المدعي المعدل فان الحكم لم يقبل التبدل لاسيما اذا جرح كما ذكره بعض وفيه
ان من المفسرين ان القامى لم يثبت في هذه الشهادة ولكن ينسب من شهود المدعي
سرا ولا يثبت فاذا ثبت عند الترمذ تقبل كما في كعبته ولانه ذكر في رواية المفسرين انهم
لو شهدوا على رجل محب فقام كسهرود عليه انه استأجرهم لهذه الشهادة لم تقبل
لانها شهادة على كسبي وابطال الاولية ولم يجب اى الحكم ان الخارج لم يجب
بهذا الجرح على كسبي وهذا المدعي حقا للشرع كوجوب الجرح او كسبه كوجوب المال
فلما وجب تقبل كما باقى مثل قول الخارج هو اى شاهد فاسق او اكل برأ او
شارب خمر او زان في وقت او مفرأ في شاهد زورا وان المدعي بطل في هذه
الدعوى وانما لم تقبل لان الشاهد صار فاسقا ما شاء الفاحشة المحبة بالنقص
بلا ضرر منه فان شهادة الكاذبة تدفع باخبار القامى سرا كما في الكافي وغيره
من المنداولا او مثل انه استأجرهم اى ان المدعي استأجر كسهرود على اداء
هذه الشهادة فان هذه وان تضمنت اى زامه اى على الجرح لكن ليس له حصم
يثبت اذ لا يتعلق له بالاجرة وتقبل الشهادة على اى اى المدعي بغير فهم اى
بنفس كسهرود لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حاكم عنه وعلى انهم اى شهود
عبيد او احد من عبيد او اهل بيته او اهل بيته او اهل بيته او اهل بيته كذا
او زانوا النسوة بلا نقادهم او انهم قد ذلوا لغلمان وهو يبعه فان الكل يجب

حقا للشرع وهو مرق في الاول والجد في الباقي بخلاف ما مر فانه يتقدم او انهم
شركاء كمدعى شركة معاوضة فان فيهم تركة كما اذا شهد ولد المدعى او والده
او انهم اعطاهم من مالى الاجرة بدل الاجارة لربها اى لاداء الشهادة على او
انهم دفعت اى اى لهم كذا اما لا يشهدوا على هذا الامر كما اطلت مع هذه
شهادته وان كان منها يجب حقا للعبه وشرط لقبول موافقة الشهادة
الدعوى في المعنى لا غير وعليه ان التشديد فلما ادعى الملك مطلقا وشهد بالسبب
الشرا فقبل وفي العكس اختلاف المشايخ كالمواضع كسب مطلقا وشهد بتأريخ
ولو ادعى مطلقا وشهد احدى بالسبب مطلقا فقبل ولو ادعى بالسبب
به احدى والى فمطلقا لم تقبل الحكم في العوادى ولو ادعى الابراء وشهد بان الفصح
تقبل ان كان على عين الحق ووفق الابراء على بعض بالاستيفاء وعن البعض
بالاستقاط كما في الميتة كالتفاق شاهد من لفظا ومعنى بحيث يدل لفظا على الجرح
على معنى واحد بالمطابقة لا بالنقض عند اى حينة واما عندهما فالعبرة لما اتفقا
عليه لا غير وفيه شارة الى ان البينة لا تقبل بدون الدعوى وذاتى حقوق العباد
لا غير والى انه لو شهد احدى انه قال لامرأته اني خيلته وشهد الاخر ان
برشته لم يثبت شيئا وان اتفقا معنى لانه لا يدل بالوجه على الطلاق وانما
لو شهد احدى على كسبي والى فمطلقا تقبل والى انه لو شهد احدى على
والى فمطلقا لا قرار به لم تقبل كما في الكاف وانما جمل موافقة الشهادة كدعوى
لانه لا يثبت شرط هذه كموافقة من كل الوجوه الماترى ان لو ادعى الفتن و
شهدا بالف تقبل بالاتفاق كما في النهاية فترد الشهادة عنه من احدى في اليق
او مائة او مائة والآخر العين او مائتين او مائتين لان الدلالة على المال
بالنقض غير المعبرة وتقبل عندها على الالف او المائة او الطلقة عند دعوى الاكثر
لانها اتفقا على الاقل فترد عنه دعوى الاقل لان المدعى مكذب لان هذا اكثر
وكسبه قوله كافي كعبته لانه اذا لم يثبت الا لسان لم يثبت ما في كعبته من الالف
والمصنف ضعه قوله وقامه نزهة سواء الادب كالا يخفى ويثبت في شهادة
الف من احدى والى ومائة من الاخر الاقل الالف بلا خلاف للاتفاق
في الدلالة والاتفاق عليه والمائة كلمة اوفى فصاد هذه العشرة وخمسة
وعشرة وذلك كعبته وفيه عشر عند دعوى الاكثر فان ادعى الاقل
او سكت لى شاهد واحد لانه لم يعتد شاهد الاكثر الا اذا ادعى التوفيق
لصيانة البينة بفضا المائة او الابراء عنهما ونية التوفيق لا تكفى على الاصح كما
في النهاية

ان قصد المال خرافة جلية يثبت ايمان قصبة شاهدان في شهادة الف والف
بشورتها يثبت ذلك فان قصبة لم يثبت فلم يكن هذه الجلة في شيء من كونه
كاظم بل جلية لا يثبت كقصبة ذلك اي لا يثبت بشهادة الف والف ما يثبت
من كونه كالبشر بها اي لا يثبت علة منها عند اختلاف شاهدان على هذه الوجوه لان
المدة في كذب احد الشاهدين فلم يبق الا شاهد فلا فرق بين دعوى الاقل والكثر
من الموجب او القابل وفيه اشعار بانها لو سكتا عن جسي المن يثبت كقصبة كافي
دعوى الكرامة ولما قدر اصلا مع فرع مشتمل على فروع فمما تفصيل فرع ذلك ان
موصوفه مثل ذلك المعلوم لا فقال فتقبل تلك الشهادة وبثت الاقل في شهادة
عقوى مال سواء كان بطريق الكتابة او غيرهما وصحح عن فروع على مال وحق في طبع
ان ادعى من له المال اي المولى وكويلا وكمرتين والزوج فلو ادعى المولى على
على الف ومائة وشهدا صرحا به كذا الا فبالف يثبت الف ولو ادعى العقوى على
الفين وشهد هذا ان شاهدان لم تقبل عنده وقبلت عندها وبثت الف
ولو ادعى الف لم يثبت شيء وفيه ايماء الى انه لو ادعى كقصبة كعقوى او القابل
الاصلي او كراهي كرهين او المرأة الخلع وشهدا شاهدان لم تقبل ولم يثبت
والاجادة ببيع اي دعوى الاجارة كدعوى بيع اذ كانت في اول المدة اي
الاجارة فلو ادعى احد من الزوجين كشاف في اول مدته ان الاجارة على الف
ومائة وشهدا لم تقبل لانه قصد العقد والاجارة مال بعدها اي بعد مضي المدة
فلو ادعى الزوج الاجارة بعد ما على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت وبثت الاقل
لانه يثبت لما يخالف ما ادعى المستأجر فان لم تقبل لانه يثبت كقصبة كمن يثبت
الاجارة باقراره وبثت الشكاح بالف عنده سواء ادعى الزوج او الزوجة الا
او الاكثر لانه لا اختلاف في الهمل وهو كقصبة بل في بيع وهو مال فيثبت الاقل
لاتفاق الشاهدين عليه خلافا لهما فانه لا يثبت الشكاح بالف بل لا يثبت الشكاح
فلا يثبت الف وقيل هذه الاختلاف فيما اذا ادعى الاكثر واما اذا ادعى الاقل
فلم يثبت الاختلاف وقيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة واما ادعى الزوج
فلم يثبت بالاجماع والاعاء هو الاول وفي الاما لا قول ابو يوسف مع الجارية
كفي الهداية وغيره الا ان هذه التفصيل خلافا في العادي ان يهود البيع
والاجادة وطلاق وغيرها لو اختلفوا في مدة اركب لم تقبل شهادتهم عندهما
وكذا عنده الا في الشكاح فانها تقبل ويرجع المهر المشتر ولو لم تقبل عند
الخر في الارث هو ان ينسب الارث من المورث الى الوارث على وجه لا يترجم

فضل كمن ينسب لها فلو ادعى وادعى ميراثا عن ابيه واقام بينه لم تقبل الا اذا جرت
الميراث الى الوارث حقيقته كما اشار عليه بقوله مات مودته اي مولى الارث المسمى كوارث
وتركة ميراثا له او كمالا كما اشار عليه بقوله او مات والحال ان ذاك ما كذا ومات
ذاتي يده وتصرفه وفيه اشعار بانهم لو شهدوا على ان العبد كان كمن يقبل بالانفا
وبانه كوشهد وانه كان في يده لم تقبل وعن ابو يوسف انما تقبل كافي في كفاية غيره
فان قال شاهدان هذا الشيء كالبشر اي المدعى او دعه ابوه او اعاده او
اجاره من كان في يده من كسوة والمستعير والمستأجر فان المصور منقول ثانيا
على تنازع جاز هذا القول من ان شاهد بالاجماع لان يده هو لا كمن المالك ولذا
فرع على كسوة وليس بملك ولذا قال المصنف فترك ليس باحسن نظرا الى الفاء
كاظم ثم شرع في شهادة كدعوى فقال وتقبل استحسانا الشهادة على الشهادة
فصاعده الكثرة الحاجة في كل حق الا في حد من الحدود او قومه فانها لم تقبل
فيه بشرة كزيادة ونقصان بده اول لالسة وفيه اشعار بانها تقبل في التقدير
وهذا رواه عن ابو يوسف وعن الجارية انما لم تقبل كافي الاختيار وشروطها
اي لقبول شهادة كدعوى تقدر حضور اصل لادائها باحد من الحساب الثلثة
بموت اي بموت الاصل كافي في الهداية وغيرها لكن في قضاء الزنا وغيرها ان الهمل
اذا مات لا تقبل شهادة فرعه في شرط حيوة الهمل او مرض لا ياتي بمجلس
الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا كان الهمل محذرة كافي المنة وكذا اذا جلس
في سجن كوالى واما في سجن القاهن فينبغي خلاف كافي كخط او سحر شرعي في ظاهر
الرواية وعليه الفتوى فلو كان كدعوى بحيث لو حضر الهمل في مجلس الحكم امكنه البينة
في منزله لم تقبل شهادته وتقبل عنده اكثر المشايخ وعليه الفتوى كافي المحضرات
ولو كان الاصل لم تقبل عنده وفي رواية عن محمد وتقبل عندها كافي الزنا وشرط
لها شهادة عدد من اثنين فصاعدا عن كل اصل من ولين او رجل وامرأة
فلا يشهد على شهادة رجل اقل من ذهاب الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يشهدون
على شهادة امرأة وقد جاز ذلك ان لم يقض حتى يشهد امرأة اقرى من رجل
او كافي قاضي خان وبان لا يشهد اصل على شهادة لغة ومع رجل اقرى على شهادة
او كافي الزنا لا يشترط تنازع في هذا الاصل وقرى ذلك الاصل فيشهره بطلان
مرة على شهادة احد الهملين ومرة على شهادة اصل وفيه اشعار بان لا يشهد اصل
على شهادة لغة وفلان على اقرى وقد جاز ذلك كافي الزنا وتقول الاصل اي
اصل كل من كونه عن غير الجمل اشهد عند الحاجة امر من الاشراف فلو اشهد رجلا

وهناك رجل يسمى لم يحضر ان يشهد على ثرا في فلولم يذكره لم يحضر خلافا للابن يوسف
فانه معلوم ان كفيط ان يشهد بذلك اي بان فلان بن فلان اقر عند ربه بالغ
وهم والجليل بدل من الجور وفيه اشعار بان يجب ان يقول عند الفروع وقت التحليل كاشد
عند القاضي فان مجلس الاشهاد لمجلس القضاء كما اشهد في الهداية وعز في المشايخ
ان تأخير هذا القول عن الامر ليس بختم ويقول كمنع اي فرع كل عند القاضي اشهد
فلانا اشهد في على ثرا في كذا فتدبر على ما ياتي بسنن حتم وقوله فلانا اشهد بوجه
ذكر اسم اهل كاسم ابيه وحده كافي الخزانة وقال فلان في اشهد على ثرا في كذا
هذا ما لا بد منه خلافا للابن يوسف كافي قاضي خان فيحتاج الاشهاد في العربي والقاضي
الى ثلث شينات او كافات والاداء فيها الى خمس منها والاسن الاقصر ان يقول
ويقول اهل اشهد على ثرا في كذا او الفروع اشهد على شهادة فلان بكذا اعلى ما قال
المصنف وهذا التحاكي فيه اجتمعوا في اليت والامام حسين وهو اسير ابيسر وذكره
محمد في سير الكبير كافي كفيط وغيره وهو الامم كافي كذا هدي فيحتاج الاشهاد دو الاداء
الى شينين او كافين وفي الاختار الاسن ما ذكره والاحوط ما قال المحض فان
يقول اهل اشهد بكذا اشهد بكذا على ثرا في كذا او كمنع اشهد ان فلانا اشهد
عندي بكذا اشهد في على ثرا في كذا فامرني ان اشهد على ثرا في كذا لكن ابعد
عن الاختلاف فيحتاج الاشهاد الى خمس شينات والاداء الى ثمانى وجمع تعديل
الذي هو تعديل عند القاضي الاصل الذي لم يعلم عد التت بان قال هو تعديل وجمع
انه لا يصح تعديل نفسه وفيما واما ان لو قال الفروع ان اهل ليس يعدل او لا
اعرف لم تقبل شهادة كافي المحض وعن ابي يوسف انه تقبله خوفا على ما قال
الجليل كافي كفيط والى ان يجب ان يكون الاصل عد لا فلو فرس اهل او فسق
او عي او ارته لم تقبل شهادة فروع كافي الخزانة والى ان لو غاب كذا اسنة
ولم يعلم بقاءه على عد التت قبل شهادة فروع ان كان اهل رجلا شهورا كما
في الذخيرة وجمع تعديل الحديث هذين الوجهين الذي هو تعديل عند القاضي
الفروع الاخر الذي لم يعلم عد التت لانه من اصل التزكية وقيل ان تعديل
لا يصح لانه منزه بانه يبرئ تنقية شهادة كافي الزبانية وغيره ولا يخفى انه
مفني عن كسب وشا مل تعديل الاصل فروع اذ احضر وقصص ذلك كما
في القدوري والحداد الاصل قبل موته او بعد حضوره الشهادة في هذه الحالة
بطل شهادة كمنع فان شهد لم تقبل فان التحليل شرط وفيه ايماء الى
ان الحكم اكره الاشهاد بطل والى ان الاصل لو تروى الفروع عن الاداء لم يعمل به

وفي خلاف كافي كفيط والى ان حضور اهل لم يطل شهادة الفروع وفي خلاف كافي حضوره
بوجه قضاء بناء على ان القضاء بشهادة الاصل او الفروع كافي قضاء الميتة من اقر او ادا
حقيقا او حكيا بلا اكره اشهد فروع او ما بالضم اي كذا بشهادته القاضى
الى اهل سوق وقت لينة اجمع ما كانوا وان لم يكن سوقا قال اهل محلة وقت لينة اجمع
ما كانوا ويقول ابن القاضى ان القاضي يقول كمنع وقول انا وجدنا ثرا في كذا
وحذر والانس ولم يعز ولم يضرب وهذا عنده واما عند ما يضرب ثم يشترط وقيل
لا يشهد كافي كفيط وفيه يقول وقال لا يضرب وجبما وجبس تاديبا ولا يسو ولا يجمع
كافي لينة ولا يبلغ تعديه الى اربعين عند محمد خلافا لابن يوسف وقال الحاكم ابو محمد الكتاب
ان جمع ثانيا لم يعز بلا خلاف ومصر يعز بالضرب بلا خلاف وان لم يعلم لخل الخلاف
ثم اذا اشهد او عزر فاب كان فاستا تقبل شهادة على الخلاف وان كان مستورا
لم تقبل ايد وكذا عند كافي رواية عن ابي يوسف وعنه انما تقبل عليه الفتوى كافي الزبانية و
عم الاقرار مثل ما اذا اشهد بموت زيد او قتل ثم ظهر حيا او برؤية ماله ثم
تلقون يوما ولم ير اهل بل اعد او بولادة امرأة ثم ظهر انها بكر او بقطع شجر ثم بوجدها
وفي الاقرار شادة الى انه لو قال غلظت او اخطأت او روت شهادة لثمة او خلل
او خور لم يشهد ولم يعز واما ان لا يثبت بالبينة اصلا لانه نفي شهادة كافي كفيط
وغيره والاكثاف مثل ان لا يثبت بالبينة اصلا لانه نفي شهادة كافي كفيط
لم يحضر في غير ما هو في دور الا ان القاضي الامام قد نقل عن كمنع انه جاز في غيره كذا في
الصلوة عند كمنع

فصل لا رجوع محج عنها اي شهادة الاعد قاضي
لانه فسح الشهادة وفيما شاة الى ان يرجوع لا يكون الا بعد شهادة والى ان
دكت قوله رجعت عما شهدت او شهدت بزور فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا
باستئناف شهود ولا بالاقرار الا اذا جعل لان الرجوع والى ان شرط
مجلس قضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كافي الزبانية والاكثاف مشهور بان
صح الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالظمان على ما قال بعض المشايخ كافي حضوره
فان رجعا عن قبل الحكم براسقطت الشهادة عن حيز الاعتبار فلا يجوز ان
يحكم به ولم يصحنا اي كذا اجما لانها ما اختلف شيئا لكنها قد شهدت كافي كافي و
ان رجعا بعده اي الحكم لم ينفخ الحكم لان الاول يرجع بالقضاء فحننا عندها وكذا
على الامم كافي الخزانة ما اختلفا من المال كمنفعة بها اي برهنة شهادة ان كذا
فخل وان بعضا فبعض الا اذا عمن لانها اختلفا للمشهد هو عليه بالشهادة
والاكثاف مشير الى انها لم يعز او قد عزرا ولعله اكثاف بالسابع والمال كيدي

لم يضمن لان الحكم ما من ولا التام في لانه يلحق في الحكم ولذا لو امتنع عنه بعد كونه بائنا
ويعذر ويجوز ان كان في الكافي اذا امتنع المدعي خطر فخرنا مدعا من اليدين الجرين
او العيين غيرهما كما في الهداية لكن في الاختيار انهما خفيا قيمة العيين بدون قبض لانه
يملك بموجب القبض بخلاف كيد فانه لا يملك الا بالقبض والوجه في ضمان
من كسر هود وعدمه للباقي منهم لا للراجح والا بقبض الحكم بالضم مع
بقاء الحق للمستهلك كما اذا شرب رابعة ورجع منها اثنا فان رجح احد ثلثه
من كسر هود لم يضمن ذلك الا احد كرايه لبقاء بقى الحق فان رجح اخر من الثلثين
الباقين ضمننا نصفنا من قبض لان التلافيف يضاف اليها وان شرب كل
عشر شربة ثم رجعوا الى كسر والوجه على تسليم على الرجل سدس من المال
وعشر حصة اسدس منه عندنا في حيفته فان كل اثنين منهن كسر كل واحد
وعلى كل من كسر وكسر نصفه عندنا لان من كسر كسر وان رجح كسر
فقط بلا رجوع منه فله من نصف اجماعا لان الاعتبار لما بقي من نصف ومن
الفرع لا اصل ان رجح الفرع هو للعطف والاصل جميعا لان شهادة اهل العلة
وقال محمد ان لا يضمن كلاهما وفيه اشارة الى انه لو رجح الفرع فقط لم يضمن الا
هو والا انه لو رجح الاصل فقط لم يضمن احد منهما وتامة في كسرات ومن المزكي
اذا رجح فلو قال في شربه وكذا انهم احوار ثم بعد كسرهم قال هم عبدة وقد علمت ذلك
ضمن اليه في بيت المال ويجوز ان يكون المتي ضمن كفره ان رجح هو والاصل والمزكي
فان شربا دونهما علة العلة كافي لكشف لا يضمن عنه ثم شاهد الاصل اذا رجح
لانه اثبت للزاني حضا لا حجة حتى كونه وامسا دخل بامرأة بنكاح صحيح وذاليس
بمؤثر في اثبات كونه الموجب كسرهم ومن عند زفر لان بكرا يعقوبة كالزوج ومن
شاهد كمين اي يمين في ضمن شرطه اذا رجح لا شاهد شرطه فلشهادة
ان قال رجل لعبد المذبول بها ان دخلت كذا فانت طالق وشهد اقرارا دخلت
فقتضى عليه بنصف المهر ثم رجح شاهدان ضمن شاهد اليمين فقط لانه كسب المتلف
ولو رجح شاهد شرطه فقط ضمن عند بعضهم منهم فخر الاسلام كهم ان لم يضمن اليه
مال كسبه كافي كفاية في كسبه في قوله اذا رجحوا للمزكي وشاهد الاصل واليمين
وشرطه كما ان كطرف للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية
حسن الاختتام **كتاب الاقرار** اقراره ههنا واخوه عن شراؤه
لانها تجان الا انه قاهر هو في اللغة اثبات كشي بالان او بالتلف او بها
عنده الا انكاره دون الجود فانه يخص بالان كافي لغوات وفي اثبوت اخبار

اي اعلام

اي اعلام بالقول فلو كنت او اشد ولم يقل شيئا لم يكن اقرارا ويحل فيه ما اذا كتبت
الى الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعا كافي للصحة بحق اي انما ثبت
وليس قط من عين وعزله لكنه لم يستعمل الا في حق المال كذا فيخرج عنه ما دخل من حق
التقدير ونحوه لا غير عليه اي لغير المخبر على المخبر وبه تحوز عن الاكثار والوجه في شراؤه
ولا ينتقض على الحق باقرار الوكيل وكونه ونحوها لنيابتهم بنيا للمنوبات شرعا
وحكمه ظهور المقر به اي المخبر به للمقر له عليه لا اشارة اي لا اثبت المقر به
له بهن اللفظ وكذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه
منه لم يحل له ديانته الا اذا اخذه عن طيب نفسه فانه عليك بمسء كافي كفاية وعزله
وانما كلف بالاثبات عن كسبه وجمعها سبالة في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار
ان شاء كافي للعادي وغيره انما اطلق اشارة الى تقدير المقر له بشرط وان
ارتد برده ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كافي للعادي ولو رده ثم عاد اقراره
الاقرار جنوا فصح اي فصح الاقرار بالخمر لا يسلم لانه ليس بمالك فيومر بالتسليم
لما يصح الاقرار بطلاق او حق مكرها لانه ليس بشيء والافقده ولو من المكره
وفيه شعار بانه لو اقر بها هاذلا وكاذبا بلا اكره لصح ذلك وفي كراهة فصح
انه لم يصح ديانته ولو اقر حرقا فان اقراره وان صح في الحد والعقد لكنه لم يصح بالمال
تحت فان اقرار المحزون وكسبه لم يصح الا اذا كان ما دون اقرار كسر ان
كافي بحق صح اقراره ولو كان ذلك الحق مجرولا لا يدرى ولو كان انشا
لم يصح لانه عليك بمجرول وفيه اشارة بان المقر والمقر له اذا كان مجرولا لم يصح فلو
قال لزيد على الف درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثر وكذا لو قال لك علي هذا
الف درهم لان المقضي عليه مجرول كافي كفاية والمتبادر خش الخالة فلو اقر
لواحد من الناس لم يصح ولا هذه من صح كافي ككرمان واطلاق الجلالة لا يخلو عن
شيء فان كل تصرف يشترط صحة اعلام الحق فيه لم يصح الاقرار به مجرولا فلو اقر
انه باع او اجار شيئا لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا لم يشترط
كما اذا اقرانه غصبا او دوع ما في كسبه وتامة في الكافي ولزم فيما اقر مجرولا
بيان ولو فسده لا فلو لم يبين اجاره القاضي على بانه بما لقيمة من المال ان كذا به
المقر له فيما بين يغيره والمال لم يكن عليه شيء اخر فلو قال له علي شيء وبين يدي شيء
ولو قال غصبت من شيئا وبين زوجة او ولده او كفا من تراب او قطرة
من ماء لم يصح على الاصح والمقر له اي المقر به يمينه ان ادعى المقر له كسبه
اي ما بين لانه المنكر والكلام مشير الى انه لو انكر الاقرار بمجرول واريد اقراره عليه

سابق

لم يقبل ان حلاله المشهور به معنى صحة الشريعة وتعامه في الجواهر والخفة
لا يصدق المقر في اقل من درهم في قوله له على مال او مال قليل لان مادونه من
لا يطلق عليه اسم مال عادة ولو قال درهم او دينار كان عليه درهم او دينار
تماما لانه ذكر المصنف المصنف لا يصدق في اقل من النصاب العشري او
المائتين في قوله له على مال عظيم من ذهب وفضة او درهم او دينار لان
عنده الناس هو كعظيم هربا وعنه انه اذا قال من درهم يصدق في عشرة دراهم
كافي الهداية والاصح ان الاول منه في حق الغني وكافي في الفقير كافي الكرماني ولا
يصدق في اقل من خمس عشرين في قوله على مال عظيم من الابل لانه العظم المطلق
وكعه وجوابه كونه من جنس وعلى هذا ينبغي ان يكون من جنس اربعين وفي التفر
ثلاثين واموال عظام مقدار ثلثة نصاب وفي اقل من قدر النصاب قيمة في قوله
له على مال عظيم من الحنطة والنفاس وغيرها من غير مال الزكاة ولو قال مال نفيس
او كريم او جليل لزم ما يثبتان كافي الكفاية ودرهم في الاقرار ثلثة من كون
المقادير لان الدرهم جمع للرباعي فهو مشترك بين جميع القلة والكثرة والمتغير
من الافراد الثلثة ودرهم كسرة عشرة لانه لما وصف لفظ مشترك بين الجميع
بالكثرة واقل جمع الكثرة اشد فالحمل على ما هو اكثر جمع القلة من عشرة اولى
لانه المتيقن وهذا عنده وما عندها فاستان لانه كمالا كعظيم وفي شاة كثيرة
الربعون وابل كثيرة خمس عشرة واما حنطة كثيرة خمسة اوسى عندها والاروات
عنه والحنطة الكثرة عشرة اقفة وكه اكل ما يكال او يوزن كافي للهم وكذا
درهما في الاقرار درهم لانه اقل ما يغني ويشتري ان يكون درهمين وفي الكافي
وغيره ان في كذا دينار دينارين لانه كفاية عن العدد واقل اثنان وفي
الاختار وغيره عن محمد كذا درهم بالجرمئة درهم جملا على ماء درهم وفي شاة
الحان يميزه ان قد يكون مجورا بالاضافة فان كذا هو الامام في البرية مع ان
معنى اللبيب انه قول الكوفيين فالرضى المخطى له يكونه خارجا عن لغة العرب مخفى
ومن ظن غير محتاج اليه مبني على عدم تميز العامة وكذا كذا درهما او كذا
احد عشر بلا او لانه اقل عدد مركب يصلح ان يكون تميزا له وتقليل الكافي كذا
دينارا يقتضي ان يكون اثني عشر وقس عليه ما سياتي كذا وكذا بالو
لحد عشر وون لانه اقل عدد مركب مع او يصلح ان يكون تميزا له ولولت
لفظ كذا بلا او واحد عشر لان اعم منها مكررا اذ لا نظير له في المركبات
العددية ويتلحق جوابا بالفاء عند الفقهاء ولولت لفظ كذا مع واو

فأما واحد عشر وون لانه اقل اعداد تذكر مع واوين والاكثري الاستعمال
على الاقل وان يرفع كذا مع واو ويزيد الف فهو واحد عشر وون ومانه وان
وله على نا ولة قبل بكرة القاف وفتح الباء اي عندي كما في القاموس وغيره اقرار
بدن له عليه فان على حقيقة ايجاب حلة الامة ولا يثبت فيها الدين كافي الكرماني
وكذا كذا قبل وقال القدرى انه امانة والاول اصح كافي الهداية وفيه اشعار بان
في ذمتي ورفعتي ودين وواجب حق اقرار بدني كافي الهم واختلف في قوله
مر انكلا ده درهم وادوية نيت وصدق المقرانه ودية ان حصل به ان يقول
له على او قبل الدين ايضا يكون ودية ايضا وهو دين ليرحمه وان حصل العاة
كان قرضا كافي الزماتة واليه انه ان فصل عنه لا يصدق انه ودونة لانه لا يكون
كالرسم عما اقرب فلا حاجة الى قوله وان فصل لا يصدق وعندي ومعنى وخو
مثل في كسبي وصدوقي او يتي اقرار بانه امانة لانها بالعين اولى من كسبي
وقوله له على الف عليه اقرنها امر معناه اخذ بالوزن الف الف الواجب
على او قضيتكمما وحقها مثل انتقدت او اقرها فبقعتها او ابرأتني منها
او تصدقت بها على اقرار الا اذا تصادقا انه سخية لان الاصل عادتها
في السؤل وكثيره للف الواجب فلو ترك لم يكن اقرار كافي الكافي والاختيار وحقها
لكن في الصنف قضيتك اقرار عن ابرأتني منها ليرحمه ومانه ودرهم
او درهمان او صاع من البر وغيره يمكن كثيرا كذا او مائة وثلاثة اذاب او اقر
او غيره مما يقبل في كذا درهم في الاول لان التقدير مائة درهم ودرهم وانما اكتبوا
به لانه ما يكسر وجوبه في الذمة من الموزون والكيل وكعدد المتقارب وثياب
في كذا في لانهم ذكروا بعددين ما يوزنها كذا وعشرين ثوبا فله درهم والثياب
للمتدين مرتين واو يعني الواو بقرينة الالف وانما عدل صورة لئلا يتوهم كون
الحكم انما يكون عند الاجتماع فمن ظن ان الواو حس واعلم ان الاصل في الباب ان الجوز
من قبيل في كذا ولو عينا وغيرهما من الموزون والكيل وكعدد والمتقارب يصلح
مثلا بالوصف فيثبت في كذا الا اذا عين واما نحو الحيوان ومكثوب فلم يصلح مثنا
اصلا فلم يثبت في كذا الا اذا لم يكن مقابلة مال كافي كذا وكذا في كذا وكذا
وكذا يات في يثبت في الذمة كافي كذا وعينه وفي مائة ثوب او مائة وثوبان او فرس
او فرسان وعينه مما يقبل في كذا ثوب وثوبان وفي مائة مائة المبرمة اذ العطف
لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في تعاضل خان لو قال الف وثوب او شاة او جدير
او فرس لزم الثياب وكشياه او الابعرة او الفارس والاقراء بدابة اي بغضبة

كأينة في اصطبل أي بتكديته وعمرته أصيلة إذا الزايدة لم تكن في أول نبات
الاصطبل
الاصطبل
ألا إذا جري على الفعل يلزم ما أي يلزم القرار على المقر بالذات فقط فلا يلزم
عندهما خلافاً لمحمد بن علي بن يحيى في العتار وفيه إشعار بأنه لو اقرب ثوب في
منديل أو حنطة في جوالين لزمهما معاً بلا خلاف كما أشير فيه في الهداية كسيف أي السيف
بسيف يلزم جنسه وجماله إذا السيف من الكل من الفصل أي الحديد والحديد من جنس
وسكون النافذ الخلاف في الجواب بالنسخ جوع الحالة بالكسر يندرج تحت السيف على الخاصة
من قطعة جلد طويلة وقال الأصمعي إن جمع لا واحد له من لفظه وكان مختار المصنف والآ
فالمناصب المفرد وفيه إشعار بأنه لو اقرب ثوب لزم الحلقة والفتل لأن الاسم ينطوي على
كما في الهداية وصح إقراره بالكل أي حل شاة أو جارية بأن الوصي مورث زيد يحل
جارية لرجل فور ثرا زيد ثم اقرب ثوب للرجل وحما عالماً بالوصية فلم يعلم علماً
لم يحل الإقرار والاختصاص الكذب كما في الكوفاة وصح الإقرار له بالكل أن سبي
سبياً للملك صالحاً ليقبح الإقرار له بأن قال لما في بطن فلانة على الف درهم من خيرة
دين كانت لا يديها وتحتل اليها وميراث ورثة منه أو وصيته له من غير فاستقرت
فان بين سبياً غير صالح بأن قال إنه باع من هذا الدار بكذا أو اقضى أو وصيته
كذا لا يلزم شيء إذا لا يتصور شيء منه من الجنين فان لم يبين سبياً أصلاً
عنده أبو يوسف خلافاً لمحمد كما في الهداية فان وكنت أم الحمل لأقل من نصف الميراث
من حين تحقق سبب الملك كونه الموصي وكورت فله أي المحل ما اقرب به من المال
فان كان غلاماً وجارية فمالهما بينهما في وصيته وأما ثانياً في الميراث وان كان
فهو لوارث الموصي أو المورث وفيه إشادة المان الام لو كانت عدة فولدت
لأقل من سنتين من مورث أصلاً استحق كوله ما اقرب له كان في البطن والاربع
ولم تكن معتدة فولدت لما كثر من سنة أشهر لم يستحق كما أشير فيه في الزايدة وغيره
وان اقرب بغيره ونصب دودعة أو عارية قائمة أو ستره بغير شرط الحارثية
أيام نحو لفلان على كذا أعلى في مالها ولله أيام صح إقراره بذلك فلزم المال
لوجود الصنف الملزقة نحو على أو عندي وبطل شرطه أي شرط الحارثية
للفسخ كذا لا يكون إلا في الميراث والإقرار بالخيار وكذا الوافر المدعى عليه
بشيء ثم ادعى أنه كذب لم يحلف المدعى المقر لأنه ليس بما ذكره غيره عند كونه
خلافاً لأبي يوسف وعليه الفتوى كذا ذكره كعمد غيره واستثناء كذا ودون
وعدوى متعارف من دواهم صح ذلك استثناء استثناء قيمة فيض الاستثناء
عن الجنس أي من حيث الثمن فلو قال له على ما دراهم لادنيا أو غير حنطة

أو حنطة أو زعفران أو لينة الدنار أو الحنطة أو الجوز وقال محمد يلزم
شيء لأنه لم يصح الاستثناء لعدم دخول وفيه إشارة الحارثية لا يصح الاستثناء عن
خلاف الجنس أي من حيث أنه لم يصح ثمنه فلو قال له على ما دراهم أو ما كذا
لم يلزم شيء عندهم لأنه لم يدخل في المشتري منه وإلى أنه يصح استثناء الكل عن
الكل وهذا إذا اختلفت اللفظة ولذا لو قال لي شيء طوالي الأفلانة وفلانة
لم تطلق واحدة منهن كما في الكفاة لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعي إلى يوف
لو قال له على الف درهم الأفسانة وحنسانة لم يصح كما في الخيرة وإلى أنه لو قال
له على ما دراهم إن أكرمتي لم يصح لأنه جوع غير اقرب على أنه اختيار عن يثوث
الشيء في المأني والتميلين عما في المستقبل كما في الكفاة لا يصح استثناء التاج
للمشتري منه لأنه ليس بداخل فيه مقصوداً فإنه كالوصف للموصي كالسبأ
التاج للدار والقصص للخاصة والتخل للبيت فلا يتناول مصدر الكلام فيكون
للمقر لا إذا أقام المقر بينه على ذلك كما في قاضي خان وعمره والمتأدرا له لو
اقرب بيناه دار دخل ما تحت من الأرض وكذا لو اقرب بالتخل ففعل مقدار ما يكون
فيه من العروق التي لا تباع لذلك التحل بدونه وقيل مقدار ما يأخذ ظله في كبد
السما وقيل مقدار غلظه وقت الإقرار كما في الخيرة ودين حجة أي الدين
في حجة ومن كلف أن من قبل جب دمانك مطلقاً أي غير مقيد بأحد الدينين
المعروفين كسب المعلوم بالإقرار ودين حجة الذي غلب على الظن أنه مات
فيه حال كونه مقيده بسبب حصل فيه أي المرض وقد علم ذلك كسب الإقرار
بل بالمشاهدة ويقال له الموقوف السبب إذا اشتري شيئاً وحبض المبيع
وقد راه كفاً من أو كفاً من أو كفاً من شيئاً وقبضه كذا واستأجر
شيئاً أو استهلك بالان أو تزوج امرأة بغير مثل كذا كسب سواء خسر
الدينين أو استوبا في كدرة فلا يرجع أحدهما في القضاء على الآخر وقد
أي دين كسبه ودين المرض الموقوف السبب على دين ثالث هو ما اقرب به ولو
عينا في يده في حجة لأنه يبدى بالاقوى فالاقوى وقدم الكل أي
كل من دين المرض الموقوف كسب المعلوم بالإقرار فالحل أفرادى لأنه أكبر
استمالة على الإرث فان حق الورثة لا يتعلق بالتركة إلا بعد الفراغ
عما يحتاج إليه وان شمل الكل أي كل منها ماله من الظن أن شمل الكل السبب
بقوله وان شمل وفيه إشعار بما قرآن الإقرار ليس بتكليف والى المحرر لا يقدر
الثلاث إلا بتصديق كودته ولا يصح أن يخص أي يميز المريض باختياره

غريبا اي ادين من الدين الاولين من غيره من قضاء دينه اي دين ذلك المومن
لان فيه ابطال حتى الغير ومن عمن ان الخا ورك الضم وفيه رز الى انه يخص
الصحيح بما لذلك صح وتامة في محرابه ولا يصح اقراره بدين او غيره عند اقراره
فلو اقر لابي بدين لم يلزمه لكن في الهادي وغيره انه لو اقر من لابي الهادي
واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرأته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر
لوارثه ولا جني لم يصح وقال محمد ان اقراره لا جني بعد نصيبه صح والى انه يصح اقراره
بوارثه وسباني وذكركم ان اقراره لو حكم حاكم فصح الا اقراره لوارث لم يصح بطلان
ولم يصح ميراثا الا ان يصعد فالبيعة اي يرضى ببيعة النماء به كل الخصمين
وبيعة الوارث بذلك لا اقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمستلزمين على اذ
المص ومن عمن ان لفظ التصديق يرد فان باب المي مفتوح كما ذكرنا لكنه
يشكل بما ذكره في كونه ان الاستثناء اذا اتفق بالجل المعطوفه ينصرف الى
الكل عند من اعم والى الاخير عندهنا وهو كذا ذهب عنه تحقيق كسيرة كما في كذا
وفيما ذكره اشعار بان تصديق المعترف يكون قبل الموت واليه اشار في دليل
صاحب الهداية حيث قال لانه تعلق حتى كونه بماله في مرضه وهكذا
اجاب ابنه نظام كدين وحافه عما ذكره من كفاي الهادي لكن في وصية
الظهيرية ان لا دواة في تصديق قبل الموت لكن في فرائد المعتمدين انهم
لو اجازوا قبل موته لم يعتبر لهم ان رجعوا والمعتبر عنده فيبطل اقراره
لغلام رجل نسبه ويولد مثله ان ادعى بوقته وصدة الغلام بعد
اي الاقرار لان النبوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا ان غير ظاهرة
فيكون اقراره لا يثبت اقراره لامرأة اجنبية ان كان تلك المرأة
بعده لانه لم يكن وارثا عند الاقرار ولو اقر رجل بنبوة الغلام اي
ولد كبير فثبت له النسب في بلد هو قرا وحول مراد من مجهول
النسب في كل موضع كما في الميتة لكن في عناق الكفاية ان المراد ما جعل النسب
في بلد يتولد فيه فان عرف نسبه فهو موقوف النسب ويولد مثله اي الغلام
مثله اي المقر بان يكون الرجل منه اكبر بانني عشرة سنة ونصف والمرأة اكبر
بستة سنين ونصف كما في المقرات وصدة الغلام في مدة حياته او مائة
عطف على اقره ونسبه ولا حال اعني فاعلمه والالزم ترك الغلام وانصافه
بالنصديق حال الاقرار ثبت منه نسبه اي الغلام فصار كغيره من كونه

ولا يورث

ولا يورث انما دهم نسبه والميتاد ران يدعي انه غلام نعم فلو ادعى انه غلام
لم يثبت نسبه وكان كالاقرار بالاخ كما في كذا خيرة وانما كذا شرط جواز النسب
لان النسب لم يثبت من شخصين وانما كذا شرط التصديق اشارة الى انه ثبت
بحد الاقرار والى اذ شرط ذلك في الموقلة العقل فلو كان غير عاقل لم يثبت
التصديق كما في المشايخ وكذا المراد عما في اعان قاضي خان ان اشترط تصديق
المقر له قول بعض المشايخ وكذا في كذا شرط تصديق غير العاقل وشرط تصديق
الزوج مع شرط ابطال المأخضة او شرارة نحو قبالة من اجل وامرأة في اقراره
اي كونه بالولد اي لذكر او الانثى لما فيه من الزام النسب على الزوج وفيه اشارة
الى ان احد هذين الطرفين انما شرط اذا قام الضلع بينهما واما اذا كانت
معتدة بشرط تصديق او حجة نامة عنده واما عندهما فتشترط شرادة واحدة
كما في دعوى الكفاي والى انما لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت النسب كما
قالوا وقل لا قبل قولنا سواء كانت ذات زوج ولا كما في النهاية واما في قول
نسب من غرولاد قريب منها كالاخ وكذا وجد ابن الابن لا يورثه
بالنسب وانما وجب المنفعة والحضانة ولا بد لثبوت النسب على كسيرة كما في
التحفة وفيه اشارة بان يصح اقراره بكونه الدين واشترط فيه كذا في كذا
كما في الهداية والى كفاي لكن في الزاوية والى همة وغيرها من المنة اولات انه لا يثبت
نسب لام بالاقار ويرث هذا المقر من ذلك المقر لانه وان بطل الاقرار في
حق النسب على الغير كذا في كذا في حق الارث الا اذا كان مع وارث ولو بعيدا او هم
فانه لا يرث المقر له فلو اقرباخ وولده او خالة كان الارث له لانه لما
يثبت نسب لارث الارث المعروف ولو اقرباخ ويسمى وارثا وكان المال
وارثا او كان المال له الا اذا ارجع عن اقراره فانه لم يثبت المال كما في كذا
ومن اقرباخ له وابوه ميت شاركة اي شاركة المقر في الارث المقر له
سواء كان معه وارث او اولا لانه يؤخذ باقراره فياخذ المقر نصف ما قضى
المقر من التركة بلا يثبت نسب لما ذكره وانما ذكره دأ لما روى عن كذا
انه ثبت نسب من الميت اذا كان هو ارث الوارث لا غير كما في كسيرة وكذا
اقر احد ابني ميت له اي الميت على الفردين الف درهم مثلا متدا ما قبل خبره
والجدة صفة بميت يقضى انه نصفه اي اقر يقضيه نصف كدين خمسة وكذا
ابن اخ فلان شي له اي للمقر من كدين لان الاقرار يقضى اقراره بلين
على الميت وهو غير مضمون ونصف الباقي خمسة للاخر من الاثنين

وفيما شارة الى انه لو اقر بغير الحق وكذب الابن الاخر فانه حلف كان له ان يصح
 الى المدون بالنصف ثم المدون الى القرب اذا ترك ابوها الفاعلنا والى ان لو اقر
 احداهما بدين على ابرها اخذ الدين نصف من نصيبه وهذا عنه كقصة ابي الليث قبل
 غيره اخذ الكل من نصيبه كافي في الخلافة ولا يخفى ما ذكرنا من رجاء حسن الحكم
كتاب الدعوى اقروا على الاقرار وصفا لانها تكون ثبوتية
 طبعاً هي واحدة الدعوى بنتج الكواو كسرها كما في اول الخصال غير منونة
 لان الفاعل الثاني اسم من الادعاء مصدر ادعى زيد على عمرو مالا اى طلبه لاخذ
 العين او الدين كافي في الكرامة فزيد المدعى وعمرو المدعى عليه والمال المدعى به
 كافي في المذهب وقال شيخ الاسلام غيره انها اضافة الشيء الى الفاعل حال المنة
 والنازعة كافي في الزمان فهي مشتركة بين معينين كل منهما اعم من المعنى شرعى
 وهو اخبار عنه كفى او الحكم فانه شرط كما في الاختيار بحق معلوم فانه شرط
 وفي قوله دعوى المنفعة حقاً واما الاطلاق في موضعين لا يخلو عن شيء اى على
 غير اى لا يخلو عن غير المحرر بصفته كما باقى ومن كلف ان منعه من دعوى كونه
 والولى وكفى لما تفرق الاقرار ولما كان مدارهما على المدعى وكفى عليه فشرها
 هو الكثرة الى الحكم فقال وكفى شرعاً من لا يجبر اى لا يكره على هذا
 الخصم اى الخاصية وطلب الحق فلا يشك بالكان فيه فاعلم من دم اوقا اذا قام
 قضيت كدين بعد دعوى فانه لا يجبر على هذه القضية اذا تركها والمدعى عليه من
 يجبر على هذه القضية والى جواب فلا يشك بوجه التمسك فانه مدعى عليه فيما اذا جبره
 القاضى على القضية للتمسك وانما عرفها بذلك وعدل عما يقتضى التعريف اشارة
 الى اختلاف المشايخ قولها فقبل المعنى لا يجبر على غيره والمدعى عليه من يجبر
 بان لا حتى لغيره عليه وكفى من يلتمس خلاف الظاهر والمدعى عليه من يمكن بالظاهر
 وهي انما يصح فيه اشعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيح يتعلق
 به احضار الخصم وجوباً بالخصم والمطالبة بالجواب وجوباً الجواب اذا انكر
 والاشارة بالبينه ولو لم حضار كدى والغاسدة بخلاف ذلك بان لا يكون
 ملزمة لشيء على الخصم اذا ثبت كنى ادعى على غيره انه وكيله او يكون المدعى مجبراً
 في نفسه كافي في الكفاية بل ذكر شي اى قول دين الدين علم جنسه اى جنس
 الدين وقدره بان يقال شرة مثاقيل من الذهب او كما يدل من جنس
 وفيما شارة الى انه لو كتبت صودة دعوى بلا حجر عن تزميرها لم يسع كما
 اشير اليه في الخزانة والى انه لا يثبت شرط بيان النوع كالويعية والصفة كالجيد

د

وكسب كالبيع وقصر كما يشعرون بظاهره اية الا ان شرط كما في الذخيرة وغيره
 وذكر في المدانيات ان بيان قدر الكفاية ووصفه ومقدار المال شرط في دعوى
 قبالة في يد كذا من ولا يثبت شرط بيان عدد الخطوط وبذكر انه اى شئ معين بقوته
 قوله في يد المدعى عليه اى في قدره بحيث يستغنى به عن غيره من النظم انه اهل
 في البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقاً ذكر الجنس وقدره وهو مختص بالدين
 وفي الاضافة اشارة الى انه لو احدث يد على عقار في يد غيره لم يصير به اذ اية
 وله العلم به القاضى امر بالتسليم اليه والى انه لو احدث يد من رجل على انه ملكه ثم
 ادعى واقام بينة على ذلك تقبل لان الخارج بالحقبة كافي في الكفاية وفي دعوى
 المنقول يزيد على اذكر من الجنس وقدره وانه في يد المدعى عليه قوله بغير حق اتمال
 ان يكون بحسب مثل الثمن على اقالوا في الهداية وفيما شارة بان يزيد في العقار ايضا
 عند بعض المشايخ كافي قاضى خان والى ان زيادة وهو المتأخذ كثر من اهل شروط
 في الكلام رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك المدعى بلا ذكر انه في يده بغير حق التقبل
 كافي في خزانة المفتين وفي دعوى العقار لا يثبت اليد اى يد المدعى عليه الا بجهة
 اى بينة تامة فلو ادعى انه ملك بلا ذكر انه في يده لم يصح وان اقره ذو كيد وقيل ان كيد
 تصح بالاقرار كافي في الهداية فيختلف على الملك فلو اقره امر بترك متوطن كمن لا يقبل البينة
 على الملك بدون اثبات كيد بالبينة وفيما شارة الى ان هذا الحكم فيما اذا ادعى العقار بسبب
 وقدم هذه الدعوى بالاقرار باليد والى ان المنقول يثبت اليد بالاقرار والى انهم
 لو شهدوا انه في يد المدعى عليه لم يقبل في ظاهره اية وعلى محمد انه تقبل واعلم
 انه اذا شهدوا انه في يده لبس الهم كفاية انهم شهدوا على سماع او معاينة كاهم
 ربما سمعوا اقاربه انه في يده وهذا لا يخفى به فانهم لو شهدوا على سماع او معاينة
 لبس الهم عن ذلك فانما شراة بالملك للبايع والملك لا يثبت بالاقرار اكل في الهادى
 اعلم القاضى باليد فانه بمنزلة جوه الا فى بعض الاحكام كافي في المطالبة به
 اى انما يصح بمطالبة المدعى المدعى عليه بالمدعى عيناً كان او ديناً منقولاً او عقاراً كان
 فائدة كدعوى اجبار القاضى المدعى عليه على ايقاع حق المدعى وذا لا يجوز للقاضى الا اذا
 طالبه بما مستحق كافي في الاختيار فلو قال لى عليه شرة درهم ولم يزد على ذلك لم يعطه
 ما لم يقبل للقاضى درهم حتى يعطينه وقيل يعطيه وهو كصحة على قال ابو نصر كافي في الخلاصة وغيره
 واحضاره اى بالخصم رضى عليه ما يرضيه المدعى بحسب الحكم اذا ثبت كيد كما اذا شهدوا
 في يده قبل هذه البينة فانما تقبل لان ثبات لا يزول بالشك ان يمكن احضاره بان
 لا يكون له عمل ومثونه كالمسك والزعفران لم يكن بان يكون له عمل بان يكون له عمل لا يعمل

انسان المجلس كقاضي الا باجزة او لا يمكن دفعه بيه واحدة او يختلف سيرة بالبلد
على خلاف لم يجز على الاحتداد فان كان حبرة او قاضي او رعي فلان في ان يحضر
او يفتا ميتا كسيرة كدعوى وكسيرة وقبض ثم ان كان خارج المصر ثم يحضره كافي العادى
وذكر في العادى انه لو شهدوا بغيره من المجلس قبلت وان كان احضاره
على بعض الجرائ ان لا يقبل كسيرة كدعوى المدعى عنه كدعوى والشاهد عند
اداءه والخالف اى المدعى عليه عند الاستخفاف لانه شرط العلم باقضى يمكن وذكر
في العادى الاحتياط ان يجزى الخالف بين الاشارة بالابحس وبين اسم الاشارة
والشاركية فيقول كمراد بين محمد وبين جبريت كدعوى جبريت كدعوى دادي ليست
يلتاينوى الاشارة ثوب فيكون صادقا في عينية كاذبا في انكاده وذكر قيمة اى انما
يصح بذكر قيمة مال ان تغدر احضاره بالهلاك فلو لم يذكرها لم يصح كدعوى باتفاق
الروايات كما في غير قضا الخلاء وفيما اشارة الى ان كان قايما بالصحة وهو الصحيح كافي
محاضر الخلاء والى انه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والاثوثة وكسيرة في الدابة
وفيه خلاف كافي العادى وقال السيد بالقام ان هذه كسويات للمدعى
لازمة اذا اراد اخذ عينة او مثله في المثلي واما اذا اراد اخذ قيمة في القيمة فيجب
ان يكتب بذكر القيمة كما في محاضر الخلاء وذكر الحدود جمع الحد وهو ما يتميز بغيره
عن غيره مما لا يتغير كالدور والاراضى فالسور وكطريق والتمر لا يجعل حد
لانه يزيد وينقص ويحرب وهذا عنه خلافا لها وهو المختار عنه شمس المصالح
الاربعة او الثلثة عند الثلثة لوجود الاكثر على ان يطول يعرف بذكر الطريق
بلحدهما وقد يكون مثلثة عن اربعة فيكون الاثنان فيقول الواحد في دعوى العتار
لانه عرفها وفيه روى الى ان يرباها منها ويحده كسجين بالمغرب ثم بالمشرق
ثم الشمال والى ان يحده ولو شهدوا وهذا عنه خلافا لها فلو لم يحده وقضى
بصح ذلك فخذ والى ان ذكر المحر وكسيرة والمحلة لا يلزم كافي العادى وذكر المحر
انه لو سمع قاضي الصلح هذه كدعوى والاسن ان يبداء بالاسم دار في بلد كذا في محلة
في سكة كذا الكل في العادى وانما اشترطه كذا اذا انكر المدعى عليه واما اذا اقر
بغيره كدعوى قاضي الصلح بغيره بالتسليم اليه لان الجرائ لا تضرب الاقرار كما في العادى
ويذكر اسماء اصحابها اى الحدود واسماء نسبه اى بابا الاصحاب الى اسماء الجد
اى اصحاب الاجداد والاسن اسماء اصحابها الى اجدادهم فيقول في كل حد ينتهي الى ذلك
فلان بن فلان وقال ابو يوسف لم يشترط ذكر الجد واليه بعضهم والاولى الصحيح فلو
قضى بالثناء لفتد وكعبه لا ارتفاع الاشتراك فلو اشهد رجل لا يجتاز الى ذكر النسب

وفي اصناد

وفي اصناف الاحباب اشعار بان ذكر المالك فيقول لزيق ارضي الملكة في يدك كذا
ولو اكنى باليد لصح على المختار ولزيق ارضي وقف على مسجد كذا في يد فلان و
لزيق ارضي من فركة الفلاني لا ارضي ورثة فلان للمجزة كافي العادى واذا احدث
الدعوى بما ذكر سالى القاضى الخصم اى المدعى عليه عن اى حق حقيقة هذه كدعوى
للفرق بين كسواء والاقرار وكسيرة وكسيرة وكسيرة وكسيرة وكسيرة وكسيرة
المدعى عليه بلا التماس مدعى وهذا الصحيح ما اختاره بعض القضاة انه قال القاضى
للمدعى اخبرني خبر فاذ اذ اصنع فان النفس لمسؤول عن جوابه سألته وفيه روى الى
اذا خست قال له قمر فصح دعواك وانما ترك مقامه القاضى مع الخصمين قبل ان يقر
اشارة الى انه ان كان كسيرة حتى يبتدىء المدعى بالكلام او تكلم او لا وقال مالك
فان خست القضاة قد تمنعوا من ذلك وهذا الصحيح ما اختاره بعض القضاة من كسيرة
لان في الحكم سيرة القضاة كافي قضا كسيرة فان قرأ الخصم ما يدين المدعى اقرارا بغيره
او الكتابة فانما احدى اللسانين وذلك كما اذا ابرئ من المرض ولم يقر على الحكم لضعفه
ككتاب اقراره او انكر انكارا صريحا او غير صريح كما اذا قال لا اقر ولا انكر فانه انكار
عندهم وما روى انه اقرار غير صريح ظاهر فيجب حتى يقر فقلط على الاشياء في المينة
وسال القاضى المدعى في صورة الانكار بينة على ادعاه قضى عليه اى الخصم
وفيه توسع فان امتنعا بالاقرار الزام للمخبر عن موجب اقرب لانه مخبر بنفسه
وبالبينة جعل اجماع لتوقف جزم على كسواء والكلهم شير الى ان المدعى عليه كسيرة
فاقام المدعى بينة لم يقض عليه وفي رواية قضى كافي المينة والى انه لو انكر واثم
بينته ثم اقر قضى عليه بالبينة كافي بعض المشايخ والاقرب الى الصحيح ان يقضى بالاقرار
على ما قال اخرون كافي العادى وان لم يقر المدعى بالبينة ما يقول كسيرة
او هم عيب او رضى حلفه اى الخصم وفيما اشارة الى انه انما يقرت الخلف على حدة
الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه كدعوى من حلف ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
وكذا روى المصاحرة وكوقف وغيره وقام في كذا والى انه لو حلف المدعى لم
يعتبر وان كان في مجلس قاضى فيحلف القاضى كما في شهادات المينة لكن في طلاق
لو قال انت على ورام وقال لم اتوبه بطلاق فالقول قوله هو المين بتجديده اياه
ويشترط ان يقر بتجديده فانه انما يقر ان حلف اذ اظن ان المدعى مبطل في دعواه
واما اذا اظن انه صادق فلا يحلف بل يرد في المال اليه وكذا اذا شك انه صادق لا يثبت
ان يحلف كما في قاضي خان ان طلب الخلف خصمه حلف ترك عرفا بين المدعى عليه
والمدعى وهو المراد فلو حلف المدعى بعد ما حلفه القاضى بلا طلبه حلفا

في مصدقين

فلما جلف قبل طلب هذه اعنه كطرفين وكذا اعنه لايوسف الا في قبال من هنا تخلف كشيعة
انه ما بطلت شفعة وتماه في التهادي وينبغي ان يستثنى من كان له دين على الميت
فانه يجلف قبل طلب كشيعة وموارث بالاجماع انه لم يستوفد دينك من الميت بل من كفا
الخاصة وغيره فان كل اى استوفى على الخلف مرة او سكت عنه بلا افة من فوس او غير
او غيره وقضى له عليه بالمال بالكلول اى بسبب الامتناع عنه صح ذلك كخلفه ونفذ
عنه عادة المشايخ وهو صحيح لانه بمنزلة الاقرار فلو قال بعد مقتضاه انا اختلف لم يلتفت
اليه وفي كواد حرمها وفي كوادون القاء اشعار بان لا يشرط القضاء على ذر النكول
فيجوز ان يراد يمين او ثلثة ولو بعد عرض اليمين ثلثا كاقال الخفاف وقال غيره انه
يشترط وفي اشعار بان لا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء ودون غيره كافي في كواد
وقوله بالنكول اشارة الى ان كواد يسمى بالنكول ايضا لكنه حكمي وهو كالحقيقة في كواد
على صحيح كافي في الهداية والكمالي في كواد اى مستند كمال موصوف كالاخني ولا يبعد ان يكون
قول كواد شاملا للموتى بالنكول وقوله سكت عنه سكت عن جواب المدعي على ما ذكرنا من
الروايتين وخرج اليمين على المدعي عليه في صورة النكول ثلث من المرات بان
له الى اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا فحلفت عليك باادعاءه ثم يقول اختلف
بأنه ما لهذا عليك هذا المال الذي يبيعه وهو كذا وكذا او شيء من ذلك فان اتى ان حلف
يقول كذا لك ثم وثم ثم تم القضاء عليه بدعوى المدعي احوط واولى هو ليس بام لازم
في ظاهر الرواية ومنها ان كواد ثلثا لازم فلو قضي بعد كواد مرة لم يصح واليه
الحاكم في قضاء اليمين ولا يرد اليمين من مدعي عليه على مدع وان كان له ثلث اربعة
او كل خصمه للدين كاشهور الكاين كالمستواتر البينة على المدعي وكاين على من انكر
او المدعي عليه وفي اشعار بانها لو اصبحت ان يجلف المدعي ويضمن المدعي عليه المالك كان
الصالح باطلا والمدعي على دعواه كافي في الزاوية ولا يجلف المنكر عنه خلافا لما في تسعة
امور صورة واكثر من عشرين معنى كجلف اى نفس النكاح او كرادى به او الامور
فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة نكاح على الاخر وهو منكره لم يجلف عنه بل يعلق
حتى وجد بينة لها دفعه بتجلف ان كان امره انكره في طالق ويجلف عنه ما دفعه
ابي يوسف باق كروي رازن نكرهه وعنه محمد باق كروي رازن تو نبتة رازن
وهو كافي في كواد حرمها ودرجة بان يدعى احد الزوجين بعد كعدة على الاخر انه
راجع او وطى بعد كعدة فان ادعى كعدة في العدة ثبت بقوله في الحال وفي كواد
الا بلاء اى رجوع في الكدة الا بلاء بان يدعى احد على الاخر بعد مدة الا بلاء انه
قائما ورجع اليها في مدته فان اختلفا قبل الكدة ثبت كفى بقوله واستيلاء

اي طلب

اي طلب له بان يدعى احد من الالة والمولى او كزوجة وكزوج انرا ولدت منه ولد
حي او ميتا كانه قاضيا لكن في المتاهدان دعوى كزوج وكولد لم يصح لان نسب
ثبت باقراره ولا عبرة لا نكاح لم بعده ويمكن ان يقار بان نسب كواد حرمها
كما دل عليه تصويرهم وروى بان يدعى احد من كواد حرمها ونسب كواد حرمها على الاقرار عهده
والمراد بالنسب النسبة والحال كالبشر في كواد حرمها وانما اعتبر جواز النسب لانه لو كان
موقوف على كواد حرمها او عبد يمين فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف الفهم
فمن البطلان الظاهر ان لم يظرو وجهه ونسب ثبت باقرار المنكر بان يدعى احد من كواد حرمها
والجواب انه لو ادعى انه اخوه او اخته او خاله او عمه لم يستخلف بلا خلاف كافي
الحاكم او لاه اى ولله العاقبة او لاه المولاة بان يدعى احد من كواد حرمها
على الاقرار معتقده او مولاه فلا يجلف عنه حليفة في هذه الامور لان المقصود
من الاختلاف القضاء بالنكول والنكول جعله بطلا وابطاحه حيانه عن الكذب الحرام
والبطل لا يجري في هذه الامور ويجلف عنه ما لا يرها جعل النكول اقرارا صريحا
على اليمين الكاذبة والاقرار يجري في هذه الامور فيجلف على صورة النكاح المنكر
لا على دعوى كواد حرمها فيقول بانه ما بينكما نكاح قائم وكفتوى على قولها كما في الكافي
والمتقى وهكذا في الاختيار معكلا بعموم البلوى وذكر في الزاوية قال المتأخرون ان
اذا كان متعتقا ياخذ الثاني بقولها وظلوا بقوله ولا يجلف عنه حرم في حد
هو طالع حتى انه كذا كزنا وشرب وكسرة ومغلف حقه كذا العدة فان
حتى البينة مغلوب فلو ادعى احد قد فذ بالزنا لم يجلف وكذا في كواد حرمها بان اذ
على كواد حرمها بالقد ف لانه كاد يندري بكثرة والاكتفاء مستغرابه لم يجلف
في غير ما ذكر وفي النظم وقاضى خان انه لا يجلف في اكثر من عشرين صورة سواء
ثم استثنى من الامور المذكورة فقال الا اذا ادعى على كواد حرمها اى لا يجلف منكر
وقاضى شى من الامور المذكورة ادعى مدعى في ضمن واحد من المذكوراته مثل النكاح
وكرجعة وفي ابله وكسب والاكستلاء وكولا وكوق مال فانه يجلف
ببلا خلاف لانه محض حق البعد ولذا يجلف في دعوى العتق وكسب بر كراه
يجل في ادعاء النكاح وكرجعة ونفقة في الادعاء بهن او ادعاء كونه
ولدا او ام ولد او معتق او عبدا له وادعاه كزوجة او كغرة من الميت
ولما احتج بالباقي من المستثنيات الى تفصيل اثاره فقال حلف بالانفا
السارق عند ارادة اخذ المال ومنه بالتشديد ان نكل ولم يقطع يده
لانا لما ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف كقطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه

ق

ظهر انه توهم من قال انه في الاستسار والحنان يقول ان في النكاح كونه ادعى
فيها مال والاحسن ان يقدم الحدة واللصا على الصور المختلفة وبوف النكاح كونه
فيقول الا اذا ادعى فيها مال كما لا يخفى انتهى ولما اخرج الحكم الى ما حلف به بلا
ذكر بعضا او منها على طريق الاستسار فقال وحلف الزوج بالانفاق اذا
ادعت الزوجة طلاقا بلا بينة لها عليه فثبت ان كل الزوج نصف المهر قبل
الدخول او كله بعده وكذا حلف بالانفاق منكر العقد في النفس او الاطراف
فان كل في دعوى كنف حتى يقر فيقتضي منه ادعى يحلف فيطلق عن كنف
والا يحس ابدا وان كفل فمادونها أي نفس يقتضي منه لان الطريق كالمال
في وقاية النفس ويجوز كنف في المال لغاية مقلع الحصة فيجوز في الطرف ولا
قطع كما رقب بالذكول كاطن لان الحصة شرط فلا يكون البطل الذي هو ترك
الحصة سببا كما اشارت اكراماني وقال لان الذكول اقرار في شبهة فلهزم
في الصوتين وان قال المدعي بنية حاضره في المصرا وفي المجلس وطلب
حلف الخصم لا يحلف الخصم عنده ويحلف عنه في يوسف في الصوتين وقول كنف
مضطرب والاول كنف كافي الزاد وفيه اثار اذ انه حلفا اذا قال لا يحلف
سافة السفر كافي الزاد فلو حضروا قبل شراؤهم وان شراؤهم حلف
ان لا يبيع بعده كما في شرائات المنيته وان لو كان له بنية عادية حاضرة ولم
يقبل ذلك كان لان يستحلف كما قال سيف لاثمة لكن قال شرف لاثمة هذه
اذا اظن انه ينكر اما اذا اظن انه يحلف كاذبا فله يقر في التحليف كافي في بنية
ويكفل من التحليف بنفسه اي يوقد من المدعي عليه كنف بنفسه ولا ان يطالب
بالحضرة ويصح ان يكون الواحد كنفلا وكفلا وان اعطاه فله ان يطالبه بالكنف
بنفسه لو كفل وان كان المدعي منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كنفلا بالعين ليحضرها
كافي الكفاية واطلاقة مشير الى ان القاضي يكفل ولو لم يطلب المدعي وهذا اذا كان
المدعي جاهلا بالحضرة واما اذا كان عالما فلا يكفل القاضي بطلبه كما في القسم
والى انه كفل ولو كان الخصم موقفا والمدعي حقيقا وعن محمد انه لا يجبر عليه اذا كان
موقفا لا يخفى نفيه والمدعي حقيقا لا يخفى بذلك كقدر كافي اكراماني ثلثة ايام حروية
عن ابى حنيفة ويكفل الى جلوس القاضي مجلسا اخر ولو سبعة ايام وهذا ان كان
كافي الكرواني الا ان في هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفع لانه مجلس
كل يوم كافي النهاية وهو صحيح كافي الهداية فان ابى عن اعطى الكنف لانه اي
دا والمدعي او امن مع الخصم ثلثة ايام حينئذ اذ ارا ان اذا دخل داره فانه مجلس

على الباب ولا يعتمد على الوضوء وكفيل وكفلاء وكفلاء ولا على العمل الا اذا ادعى مؤنة
وله ان يلزمه بولده واحزابه فان الراي على المدعي على الصحيح كما في قاضي خان وغيره
ويستثنى منه المدونة فانه لا يلزمه الا امينته كما في الهداية ومن القضاة المتأخرين
من اوجب حبس الخصم لان المدعي يحتاج الى حلف لشهره وغيره كافي قضاء كنف خيرة
وتعامه في الكفالة ويلزم المدعي الخصم الغريب المسافر قدر مجلس الحكم لا غير فان
اقام بينة ولا يحلف او بوجه فربى جلة معطوفة على قوله يكفل لانه معطوف على كنف
في لازم كاطن المصنف لانه غريب يفيد ان الغريب يلزمه ويكفل ان ابى غيره من الكنف
فلا يكفل الغريب الا من اول المجلس الى اخر المجلس اذا الزيادة ضرر بالكا في
لكن في قاضي خان انه لا يكفل بل يوجه الى اخر المجلس وفيه اثار انه يكفل بها وعند
الاختلاف القول منكر الاقامة لانها اصل والحلف الذي يقتضي بالذكول لا يكون
باقده دون غيره فلو حلف القاضي به فكل يقتضي به لم ينفذ كما في الكفاية وغيره
ويستثنى اصحاب الاعذار ولذا لا يحلف لافوس الا بان يقول القاضي لا عليك علة
ان كان له عليك هذا فيشرب من او لا كما في التناهي وغيره لا يحلف بالطلاق
والعتاق ونحوهما فانه حرام فان لم يحلف على التحليف به قبل صبح ذلك
التحليف بها في زماننا لكثرة التحليف باقه فان لم يصح ذلك فقد ذهب ما وهم
واموالهم وفيه اشعار بان اكثرهم لم يحلفوا بها والراي الى التام والاول على
الرواية فلا يعمل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضي خان وغيره ولهذا القول المدعي
حلف بالطلاق اختلوا في كونه كافي بغير المصبرات وتامه في الايمان ويغلظ حوز
للقاضي بصفاته بلا عطف والالتفات اليه فيقال على المشهور وقد ذكر
المص باقه الطالب الغالب المدرك المهلك التي الذي لا يموت ابدا لكن في
المتوسطات تردد فان اكلهاء توفيقه وفي الملاحظة والظهيرية وغيرها انه لا
عند اكثر المشايخ وفي قاضي خان انه لا يغلف بان يقول باقه الرحمن كنفه قبل
لا يغلف الصالح وينبغي للقاضي ان يعظم حرة اليمن او لا ويتلو عليه ان الذين
يشتركون بعهده الله واما نعم ثلثة ايام كافي الاختيار لا يغلف وجوبا
بالزمان اي في الوقت الشريف كاول الجمعة وافرها وليد القدر لان فيه شبهة
المدعي ولا المكان الشريف كمين الركن والمقام وبين الروضة والمنبر
والمنبر من الجا مسجد وعن ابى يوسف انه يوضع المصحف في حجره ويقرأ الآية
المذكورة ثم يحلف في مكان منها كما في المصبرات ويغلظ غير المسلم بما اعتقده
في حلف اليهودي باقه الذي انزل التوبة على موسى وحلف النصراني

بأنه كذا نزل لا يخيل على عيسى والمجوس بالله كذا خلق النار وقال شيخنا
أن المجوس حلف بأنه لا غير وعنه أنه لا يخلف الفرق الثلاث إلا بأنه كافي في
وفيه شعار بانهم يحلفون بالله وحده لا بالتقليد لزيادة تأكيد كافي الاختيار
والوحي وعنه من المشركين بالله وحده لا أنهم قالوا ما فيه هم لا يقربونا
إلى الله زلفى فلا يغفلوا بالصنم كافي الكرماني ولا يخلف أحد من الفرق الثلاثة
في معادهم ومكان عبادتهم للزنى عن تعظيمه ويخلف على حاصل من سب هو
يرتفع كسبه أو غضب يرتفع بالاقالة أو الاسترضاء وسب أي يحل بالله ما ثبت
بشكايه قائم في الحال إذا ادعى أنه اشتراه أو ما بينكم كالحق قائم في الحال
إذا ادعت كنفقة فلو ادعت النكاح كانا مثالا على مدبرها في التحليف كما مر
أو بالله ما هي باني منك إلا أن إذا ادعت الطلاق البايين فلو ادعت جميعا
حلف على السب كنه خلاف ظاهر كرواية فانه يحلف على الحال في الطلاق وفي
استعداد بان سب الحامل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل افرو من
الأفعال الحسية لا يحلف على سب أي لفعل المرفوع فلا يحلف بالله ما بعته
منه وكحه مثل بالله ما نكحنا أو ما طلقنا بآينا لانه قد يطرد عليه الأقلية و
الحلح والنكاح يحتمل بتضرر المدعى عليه وهذا كله عند الطرفين وإنما عنده يحلف على سب
الإذا قال للمسلم القاضى لا تخلفنى على سب فان لا فان قد يبيع ثم يبيع فانه
حلف على الحال كافي الهداية لكن ذكر في الذخيرة وغيره أنه لا يحلف إلا على أهل
في ظاهر رواية أصحابنا وعنه أبو يوسف أنه لا يحلف إلا على سب عنه أنه يحلف على ما
أنكره من الأصل وسب هذا حسن الاقاويل عند الحنابلة وعليه أكثر الفقهاء وقال
في الكلام ان القاضي يحلف على ما يراه من الحال وسب إلا ان يتضرر المدعى من رأى
المدعى عليه المحجب خلفه على أهل فحلف على سب بلا خلاف في ظاهره كقولهم فقه
بالجلد فالشترى المدعى عليه إذا كان شاهدا حلف على الحاصل له قبل شفعه
لانه لا يرى ذلك فيتضرر الشفع الحنفى فيحلف على السب بالثبوت ومن الظن ان
المدعى عليه قد يتضرر بطلان الشفعة بتأخير الطلب لانه لا بد للقاضي من الاضرار
بأحدهما والاولى به المدعى عليه لانه منكم بها من السقوط والمدعى بالاهل
حيث اثبت حقه بالسب الموجب له بالشراء وكذا يحلف على السب بالاختلاف
في دعوى سب أو فعل لا يتكرر ولا يرتفع برفع لانه ليس مما يتضرر به
والاحسن ان يقول لا ان يتضرر المدعى أو لا يتكرر سب كعبد الله بن علي
سيد عتقه فانه يحلف ما اعتقه لانه لا يعود وثبتا فينكر الاعتاق

والمرتبة لا يصدق بل يقتل والمرتبة لا يصدق ثم السبي نادر الا انه رواه عن أبي
وفي الظاهر انه يحلف على ما كان في الذخيرة وبذلك المكان ما اذا بنى على ما يطرد
أو ادعى غير ما على كافي أو روى في رايه أو كفى في رايه نراه فانه لا يتكرر فيحلف
على سب كافي الاختيار وفي الامتة والوسيلة والعبد ككافر إذا ادعى عتقه ما يحلف
سيد حمان في ظاهر كرواية على الحاصل ما هي وهو في الحال لان الوق تكرر عليها
بالردة والحق وكسبي وعليه ينقض العهد والحق وكسبي وعنه أبو يوسف أنه يحلف
على كسبه غامض في الذخيرة ويخلف على العلم أي علم المدعى عليه بالمعنى من وروى شيخنا
من غير علم ذلك علم القاضى أو اقرار المدعى أو بينته المدعى عليه فادعاه اقراره
القاضى بالله ما تعلم ان هذا العبد له وفيه ما ياء الى أنه لا يحلف وارثين قبل جوده
اليه خلافا للمختص والاول للختار وعند الفقيه وقاضى خان كافي للم والى ان لو لم يتحقق
كونه مبرا ما حلف على البتات يتحقق سببه من كون عين في يده كافي الذخيرة وكافي
لوحلف على البتات اعتبر لانه اقوى من العلم ولو لم يتحقق فقهى عليه لكن في هذه التفرع
اشكال كافي كماله ويحلف على البتات بالتخفيف أي قطع ما ادعى عن المدعى ان هو
شيء له أي المدعى عليه أو اشتراه المدعى عليه ثم ادعاه المدعى بلا بينة انه له فلو
له المشتري يحلف بأنه ليس هذا ملكا للمدعى وفيه من الى انه لو وقع الدعوى على
فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه كافي العقود حلف على البتات
وهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير يجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه
على البتات اما ان يرجح جانب البراءة لزيادة الزجر وبسبب من هذه الاهل الرد
بالعيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى السرقة في يده البايح حلف على البتات مع
انه فعل الغير وقبل التحليف على فعل الغير انما يكون على العلم اذا قال المدعى عليه علم
لي به فيحلف على البتات الا ترى انه لو اقر الوكيل بالبيع ان الموكل قبض الثمن وتكرره
الموكل حلف الوكيل على البتات باقده لقد قبضه الموكل الكل في الذخيرة والى ان في كل
موضع يجب اليقين على البتات فيجوز القاضي على العلم لا يعتبر وكذا الوكيل المعتبر
نكولا كافي العادى وصح هذا الحلف وحصل عليه أي عن الحلف كما اذا ادعى
حلف على المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى أو اقل وصالحه عن دعوى الحلف
على قل من المدعى فانه يصح ذلك وسقط ولاية الاختلاف بعده وانما يصح
صيانة لعرصه قال صلى الله عليه وسلم ذبوا عن اعراضكم بأموالكم وقدر وكن
علمان رضى الله عنه اقتدي بيمينه فيقول في ذلك فقال الخاف ان يصيب الناس
بلاء فيقال انه بسبب عيونه الكاذب كافي الزهارة وفيه شعار بانه لا يجوز

ان يبيع اليه لانه لم يكن مالا فله ان يتخلف بعد ذلك في الكرماني **فصل**
 ولو اختلفا في المتبايعين مثلا ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع فقال
 البائع ان الثمن الفان وعبد وقال المشتري الف او عبدان حكم القاضي لمن
 اي اقام كبرهات وكسنته على ادعاء فان اكل مدعي وكسنته وكسنته وان اختلفا
 فيه وبرهنا حكم المشتري لزيادة اي لبايع اثبت زيادة الثمن في المشتري المبيع
 لان مثبت الاقل كسنته ولا ينفي الزيادة قصد اخلاف مثبت الاكثر فلا يعارض
 وان اختلفا فيها اي في قدر الثمن وقد ركب ففقال البائع انها الفان وعبد
 وقال المشتري الف وعبدان وجي نجه البائع في الثمن او لانه لا يثبت كسنته
 وجي المشتري في كسنته اولى اي ولي حقيقته في الثمن فان هذا الزيادة
 بين اصل المعنى وكم زيادة كافي لطلاق النهاية والكرمان وغيرهما فلا يرد انه
 به على حوا من قوله في الاقل لم يقبل اصلا وان اختلفا في احداهما او
 كليهما وجي اعني اقامة الحجة رجي واحد او كل منهما اذ اقله ان لم يرض
 فسيب بزيادة يدعي الاخر **فصل** في البيع بالزيادة فانه معصا
 اي ان لم يرض واحد منهما تخالفا اي اشرك البائع والمشتري في الحلف بائنه
 ما باعه بالف وما اشتراه بالعين بالعين كافي لال في ذكر في الوفا
 انه حلف بائنه با بعه بالف ولقد باعه بالعين وما اشتراه بالعين ولقد
 اشتراه بالف فبضم لا ثبات الى النسي للتاكيد وكسنته هو الاول لان الالبان
 وصفت على ذلك لانها متعلقة بالنكر وفيه شاذ في ان المتبايعين قبل فسخ
 المبيع وهذا يخفى ان فان المشتري يدعي وجوب تسليم والقياس ان لا يبيع
 لانه ملك المبيع ولانه لا يبيع بوجهه قياسا وحيث انما كافي في كسنته وحلف
 المشتري او لا في كسنته على كسنته لانه المنكر المطالب بالثمن او لا
 في ان يرض ان كسنته حلف او لا وقيل يقنع بغيرها كافي في كافي وفيه باء
 الى انهما لو اختلفا في المبيع وقد حلف البائع او لا فلا اختلفا حلف او لا
 من يدعي او لا وان ادعى ما حلف من شاء وان شاء اقرع منها وبلي
 انهما لو اختلفا في جنس العقد فقال احدهما بالمبيع والاخر بالثمن او جنس
 الثمن فقال احدهما انه درهم والاخر انه دنانير لم يتخالفا عند الشك
 والمختار ان يتخالفا كما قال محمد والمتبادر من البيع هو بيع كسنته بالثمن
 فلو كان بيع عين بعين او ثمن بثلث حلف ايها شاء لا استوارها في الاثبات
 اكل في الاختيار وفسخ بطلب احدهما القاضي المبيع بعد الحلف فان لم يطلب

تركها

تركها حتى يصطلي اعشى وفيه اشعار بان لم يفسخ بنفس المتخالف وقيل في
 والاول كسنته كافي في كافي ومن كل منهما عن الحلف لزمه دعوى الاخر منها
 لان المنكوت حجة في دعوى الاموال ولا يحلف احد اذا اختلفا في غير مقصود
 عليه وبه كما اذا اختلفا في الاجل اي في جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن
 وتخالفا عند زفر وكذا اذا اختلفا في شرط الخيار اي في جنسه من ثلثة ايام
 او اقل وكذا اذا اختلفا في قبض بعض الثمن او كله ولم يذكره لانه مفروض عنه باعتبار
 انه صادر بمنزلة سائر دعوى وفيه اشعار بانها لو اختلفا في قبض بعض المبيع
 حلفا وحال لا يحلفان كما الى اختلفا في الخط والبراء وكان دفع المسلم فيه
 كافي في كافي وحلف منها المنكر اي منكر لشرط الخيار وقبض بعض الثمن
 ولا يتخالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن بعد هلاك كل المبيع في بيع المشتري على كسنته
 لانه تخالف قبض وتخالفا عند محمد وفيه العقد على قيمة الهلاك يوم قبض
 وهلاكه شامل للخروج عن ملك المشتري وزيادة زبادة متصلة متولدة او
 غير متولدة او منفصلة متولدة فانه لا يتخالفان عندهما وتخالفا ان عند
 فيفسخ على الغير في المتصلة المتولدة من الاثر كالسن وعلى العين او القيمة في متصلة
 غير متولدة منه كالصنع وعلى القيمة في المنفصلة المتولدة كالثمر واما في منفصلة
 غير متولدة منه كالنكاح فبها لقا وفسخ على العين بالاجماع كافي المبسوط وسبق
 كلامه دال على انه لو كان الثمن عينا لكان المبيع موجودا في احد الجانبين
 كافي المبسوط الهدية وحلف المشتري في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن
 وبعد هلاك بعضه اي لا يتخالفان اذا اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض
 بعد هلاك بعض المبيع في المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة ايها كما
 دل عليه كسنته الا ان يرضى البائع بترك حصة الهلاك منه اصلا فيفسخ
 كان العقد وقع على القاي ففقط فانه يتخالفان وفسخ على القاي فيفسخ
 الاستثناء على التخالفا على اقل عامة المشايخ ولا يبعد ان ينطوي الى
 تخلفا لمشتري المراد في كلامه اي حلفا لمشتري الا ان ياخذ البائع القاي
 صليا ولا ياخذ شيئا اخر او يترك حصة الرألك عند البائع فياخذ منها ما
 اقره المشتري مع القاي فانه لا يحلف المشتري في هاتين الصورتين
 على ما قال بعض المشايخ في نخرج قوله وقال محمد انها يتخالفان على القاي
 وقيمة الرألك فيردان وحال ابو يوسف تخالفان على القاي عند كافي فيفسخ
 ولو اختلفا في المجر والمستاجر قبل قبض المنفعة لما ياتي في بدل الاجارة

اي المتصرف في كماله اثبتت الملكة وفيما ذكرنا اشعار بان لو ادعى كل منها امرأة وهي
في يد احدها وبرهنا فالخارج احق قياسا على ملك العيين وقيل ذوال اليد اولى
على حال التيقن بسبب كون الزوج وتما في العادي وان وقت احدهما فقط احوال
كون الخارج او ذى اليد عين وقت ملكه وهذا عند الطرفين واما عنده فالوقت
احق كما في العادي لكونه وقت تحديد الاوقات والوقت في الماهي اكثر استعمالا كما في
ولو برهن خارجا قضى لها اي لو قام برهانين اثنان على دعوى عين في ثلاث
ملكها مطلقا ففقدت التامني بينهما نصفين وكذلك ان وقت احدهما فقط بقية العطف
وقال ابو يوسف ان برهان الوقت احق وقال محمد ان الماحي برهان المطلق كافي
وفي النكاح اي في دعوى جليلين نكاح امرأة ليست في يدها وبرهانها عليه سقطا اي
البرهانان ولم يقض بواحد منها لتعدد الترجيح والاشتراك وهي الى المرأة لمجرد
اي اوقت انه زوجا دون الاخر اذ النكاح ثبت بالتصادق وان ادعى بالشديد
يجوز التخفيف كما ياتي وكفى ان وقت الخارج وذو اليد او الخارجان او الزوجه في
ملك المطلق ان تأسبب احدهما ساي فالتسابق احق كما اذا دخل احدهما برا او كانت
في يده وفيه اشارة بان مجرد دعوى سبق يكتفي كما في بعض الشايخ وذهب آخرون
الى انه لا بد من بيان ان الاول في جب وثاني في شئ وتما في العادي وذكر في الية
لو وقت احدهما تزوجا والا فوسا عذوس عذو اولى وارخ الكتاب وارخه وورقه اي
وقت كافي التاموس وقيل التايخ قبل التاخير وقيل موب باه روز واصطلاحا حين
وقت شيئا بان يسند الى وقت حدوث امر شايخ كظهوره اذ دولة او غيره كطون
ووزنة لينسب الى ذلك الوقت كزمان الاتي وقبل يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل
هو مدة معلومة بين حدوث امر ظاهر وبين اوقات حوادث اخرى كما في نهاية الادراك
وان اوقت تلك المرأة بالنكاح لم لا يجز له اي لاحد من مدعيين خارجين لانيته
لا عدنها فحله للتصادق فان برهن الاخر بعد الاقرار الاول قضى له اي لبرهن
لنقوة البهان فان برهن بعد الاقرار وارخا فالسابق اولى وان لم يورخا
فالاحد وان لم يعدل احد قضى للمقر له على الاقصر كما في العادي وان برهن احدهما
اي تزوج احدهما خارجين بالدعوى واقامة البرهان على امرأة فحدث النكاح وقضى له
ثم برهن على النكاح الاخر الذي لم يدع لم يقض له لانه يلزم منه انتفاء العقد
عمله الا اذا اثبت لك الاخر بالبينه سبقه اي سبق هذا النكاح فانه يقضى له
لانه ظهر خطأ الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بان لو ادعى الخارج نكاحا
فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذوال اليد وقضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في العادي

كالم يقض بحجته الخارج على ذي يد ظهر كما حد اي لو ادعى نكاحا فحدث ثم برهن بقضيه
ثم ادعى الخارج نكاحا لم يقض له الا اذا اثبت الخارج سبقه بالبينه انه يقضى له
وان برهن على شراء تمام شئ من ذي يد فكل نصفه نصف الثمن وتركه اذ قد عرفت
في تلك الحال النصف والاطلاق مشعرا بان لو ارخ الكل على السوء او لم يورخا كان له
الخيار وان كان تاريخ احدهما سبق فلا سبق كما اذا ارخ احدهما في الموضع وقوله
من ذي يد مشعرا بان شئ يكون في يد كبايع فلو كان في احد المشتريين كان ذوال اليد
وان ارخ غيره والى انهما ادعيا تلقى الملك من جهة واحدة فلو تلقيا من جهتين
قضى بينهما عنده والمخرج عند ابو يوسف وغير المخرج عند محمد كما ذكر شيخ الاسلام
وقال السرخسي انه بينهما عند الكل واية انهما خارجين فلو كان احدهما اذ يد فان
تلقيا من جهة فله ذى اليد والا فلتاريخ الا اذا سبق تاريخ الكل في العادي
ولو ترك احدهما الشئ بعد ما قضى له لم ياخذ احدهما لان بالقضاء انفس العقد
في حق كل في النصف وفيه اشعار بان لو رضى احدهما باخذ الكل بكل الثمن قبل ان يقض
كان له اخذ الكل وكشراء احق به من قبض وعنده من قبض ومن قبض
فلو اجتمع شراء واحد من هذه الثلثة في دعوى عين منها على ذي يد فالشراء اولى
من غيره لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا ارخ احدهما فانه اولى فلو كان العين في
يد احدهما فذو اليد اولى ولو كان في ايديها فهو بينهما الا اذا كان احدهما خارجين
اسبق والنكاح كالشراء بكل منهما وفيه اشارة الى ان الثانيين لو اجتمعا
كما لشريين والى انها لو اجتمعا مع كره من قهر او له لانه من قبل الترتيب الى الاعلى
وتما في العادي وسبق كونهما احق من البات كما في التجني وكشراء والمرسوء فلو
ادعى ان هذا العين اشتراه من ذي يد وادعت ان ذاليد زوجهما على هذا العين
فمن بينهما كما ذهب اليه ابو يوسف وكشراء احق عند محمد ولرا عليه قيمة العين كما في
المهيرة وكذا القعدة وكعدة سواء فزمن منها اذا ادعى غصبه من ذي يد الا
ودبعة ولا ترجح الدعوى على اخرى بكونه الشهود فدعوى لما شاهدان
مسألة لما دلت ثلثة او اكثر من الشهود لان كلا منهما علة تامة بنفسها ولذا
لا ترجح قياسا بعباس وحدث بحديث واية باية ولو ادعى احدهما نصف
دادوا دعوى الاخر منها كلها فالربع للاول على مذهبه اعتبارا للمنازعة فانه لا
منازعة الا في النصف ونصف النصف وقالا الثلث للاول والباقي للثالث
للتثاني اعتبارا للقول فان فيه نصفا وكلا فيقول من اثنى الى ثلث وان كان
الدار المدعاة موحدا وفي ايديها فزنى اكلها للثاني اي لمدعي النصف منها

وهو ما في الاول بالقضاء لان الثاني خارج ونصف من الابه اي لا بالقضاء
لان في الثاني بلا منافع حمل لا المسلم على الصلاح وفيه شاهد بان القضاء على
قضاء ترك وقضاء الزام وليس بقضاء الملك الاستحقاق ايضا والفرق من بين
احدهما انه لو صار احد مقتضا على حادثة بهذه القضاء لم يصير مقتضا لغيره بخلاف
قضاء ترك فانه يصير مقتضى عليه مقتضاه بعد اقامة البينة والثاني انه لو ادعى ثالث
واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الزام فلو قيل لا اذا ادعى ملك
من حصة المقتضى له كافي لحياء الموات من الكفاية والكره في ولو برهن خادجا على نتائج
دابة ومنه جرحا اي لقام كل منها بينة على ذوق الولد بحسب امه ولا يترط الشراة
على ذوقه انفصالا عن امه كافي المضرات والزمانية والكرامة ولكن في المغرب ان قولهم
لو اقام بينة انما نجت عنه اي ولدت ووضعت والنتائج بالكره وضع بهيمة وليد
سسمى بالمنتوج وادخا قضى لمن وافق تاديعه سنها اي حمل نتائج الدابة فانه
للبنينة وانما على سنها بان لم يعلم فلهما مناصفة لسقوط التوقيت وفيه شارة
الى ان السن لو وافق الثاني ربح من بينهما وكذا اذا خالفها وقيل نزلت البينة
ويقتضى انه لا يبعد قضاء ترك وانما قال خادجا لان ابنه من خارج وذو اليد
فبرهان من وافق السن وانما على فبرهان ذي اليد وان خالف تارعه عنده كمشاء
وترك في يد ذي كيد كافي الزمانية وانما قل نتائج دابة لانه لو برهن انه ابنه فهو
من سبق تاديعه عنده وقال انه ابنها كافي المضرات ولما فرغ مما قوى في اثبات الملك
من البينة شرع فيما ضعف من اليد فقال وذو اليد شي المستعمل المتصرف
الدال على انه ملك له فهو احتق بالكره كمن ليس اي اتخذ من الطين يابسي به في ارض فانه
ذو يد له من حصة الاستعمال فيكونا حق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فراه او غرس
او بنى ومثل اللابس لثوب فادى مستعمل له حق باللبس لا مثل اخذ الكرم وغيره
من الاطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس ومثل الراكب فانه احتق بالركوب
للاستعمال لا مثل اخذ الحمام بالكره وحاو من اخذ النبت في السرح فانه المستعمل
للمركوب ولو كان الراكب ثانيا فغيرها لا بد منه لانه غير ما لك عادة كافي في كذا حيز
الاسباحا انه رواية عن ابو يوسف والظاهر ان الدابة بين الراكب والمركوب ومثل من
ذو حمل على دابة فانه المستعمل لا من على غيرها كونه لنقصان تصرفه والحامل
ان كل مثب منها احتق من غيره فانه المستعمل دونه ومثل من انفصل الحايط المتنازع
فيه ببناءه انفصالا بربيع بان يكون انصاف لبنات الحايط المتنازع فيه
متداخلة في انصاف لبنات الحايط غير المتنازع ان كان في نحو حجر او يكون ساحة

احدها باليتم حكمة في لافى ان كان من الحب كافي كافي او بان يكون الحايط المتنازع
في من الجانبين مستصلا بجاطين لاحدهما والحايطان مستصلا بجاط له بمقابلته
الحايط المتنازع فيه على ما قال الكرخي او بان يكون الحايط المتنازع فيه مستصلا جانبا
بجاطين وانصافا لهما بجاط اخر لم يعتبر على ارضي عن ابو يوسف وعليه اكثر المشايخ كما
في الكرامة وقول الكرخي انب عن الترمذ جرحا سو كرون وفيه شارة الى انه ان
لم يكن مستصلا ببنائها فهو بينهما سواء كان في ايديهما او لم يكن والامانة ان افضل بينهما
سواء كان انفصالا بربيع او ملازقة وبنا له اتصالا جواريا ايضا والى انه ان كان احدهما
اتصالا بربيع والاخر ايضا ملازقة فهو لصاحب اتصالا بربيع لانه المستعمل الحايط
المتنازع فيه والى انه ان لم يكن لاحدهما اتصال ولا فراق اتصال بطرفي المتنازع فيه او
بطرفيه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب الاتصال اولى الكل في الذخيرة او من
وضع عليه الحايط الجذوع فانه المستعمل فان كان عليه جذوع وللآخر اتصال ملازقة
فالحيط لصاحب الجذوع وفيه شارة الى انه ان كان عليه جذوع واحد وللآخر بواقي
او لشي عليه فهو لصاحب الجذوع وان كان اقل من الثلثة وللآخر ثلثه فهو له وان كان
لكل عليه الجذوع فكلما بقدرها وتامة في العادي والجذوع ما تشعب منه العنق منقوض
على المنعولية ولا اعتبار في التجميع لو وضع ثلث او اكثر من حشبات صغيرة او
قصبات على الجذوع عليه اي الحايط فان كان لاحدهما عليه حشبات بلا شيء للآخر
فالحيط بينهما وجالس كسبا والمتعلق به سواء لان مجرد الجوارح لم يصير غاصبا
فيقتضي به لهما كما اذا احلها معا عليه كمن جمعه وفي يده ثوب لا على وجه اللبس
وطرفه مع اخر فانه يقتضي لهما وذو بيت واحد من دار اي بيت منها في حق التما
ساحتها من المردود ومنع الامتعة وحسب الوضوء وكس الحطب وغيره كما ان ذوات
كذي بيت في حق الطريق لانه لا ترجع بكثرة العلة كما روى اربعة فضاء بين الدار
فصل مبيعة المجاورة لاتباع الكسرة كما هو المتبادر ولدت في
يد المشتري لاقل من نصف حول من بيعت فادعى البائع اي بابها المبيعة ولو اكثر من واحد
الولد بثت بالاتفاق نسبة اي الولد منه اي البايح ليقين العلوق قبل البيع في ملكه
ودعوة لم تبطل بالبيع وبما ذكرنا في المصدر ظهر زيادة ما ظن انه واجبا عليه اذا قبل منذ
وقد ملكا سنتين احترازا عما اذا بيعت مرتين فولدت لاقل من ستة اشهر فانه لم
يتيقن ان العلوق في ملك البايح الاول ابو الثاني والظاهر ان ما روى في الولادة
لم يثبت نسبة بل هو موقوف فان ولد تحتها ثبت والا فلا كما في الاختيار وفي المالم البايح
اشارة الى ان الجارية لو كانت بين جماعة فاشترى منهم واحد منهم ثم ولدت فادعى جميعا

ثبت نسبها منهم عند أبي حنيفة وحسن ورفق وقال ان كانت بين اثنين ثبت نسبهما
 كما في كنفه والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق الباي وقال لم يكن العلق عند
 كافي لقول قول الباي اذ الظاهر شاهد فان برهن احداهما فينبه وان برهن الثانية
 المشتري عند الباي يرضى لانما ثبت صحة البيع وبينه الباي عند محمد لانما ثبت صحة الولد
 كافي الحينة وتثبت اعتبارا ان يكون المبيعة ام ولد لثبوت النسب في بيع حنيفة
 بيع ام كوله ويرد كباي المثنى على المشتري ولو ادعاه اي الباي كوله بعد عتقا اي
 اعتاق المشتري كبيعة ولو عتقا حليا كما اذا برها ثبتت نسبة من الباي ويرد
 الباي الى المشتري حصته اي حصته الولد لاحتص الام حال كونها من المثنى بان القسم
 المثنى على قيمة فاما اصاب كوله يرد اليه واما اصاب الام بمكة لانه سلم اليه المشتري
 وهذا عندهما واما عنده فيرد جميع المحتسبين اليه لان الباي لما ادعى الولد اقر بكونه
 ام ولده فاقضه باقراره فيرد جميعه كونه وهو صحيح من مذهبه كافي الكروان ولا يعتبر
 دعوى ذلك المشتري الولد اي اذا ادعاه الباي قبله او معه فان دونه او با
 للاستناد الى العلق وفيه شمار بانه لو ادعاه المشتري قبل دعوى الباي ثبتت نسبة
 منه وحل على النكاح ولا يعتبر دعوى الباي بعد موت كوله فلا يثبت نسبة منه
 ولا ابتها وقيل اشارة الى انه يعتبر دعوى بعد موت المبيعة ويرد كفي كله عنده وحصته
 الولد عندها على ان ام الولد متقومة اولا او بعد عتقه اي اعتاق المشتري الولد اذا
 لم يصدق كباي في دعواه كافي كسوط وغيره فلو صدق في دعواه اعتبرت بعدة كذا
 لا يعتبر دعوى الباي لو ولدت اكثر من اقل من نصف حولي من ذمت فيشمل
 ما اذا ولدت لنصف حولي كافي الخلاصة وغيره واقل من سنتين لاحتمال ان يكون
 العلق في ملكه الا اذا صدق المشتري فانه يثبت نسب منه والامية وينسخ
 البيع وقال محمد انه يثبت نسب المبيعة كافي كنفه وفيه اشارة الى ان
 لو ادعياه اعتبر دعوى المشتري لقيام الملك المحتمل للعلق كافي الاختيار و
 مبيعة ولدت بعد سنتين او اكثر هي ام ولد ولا يعتق الولد ولا يغني بيع
 فلو لم يعلم وقت بيع لم يعتبر دعوى كباي الا اذا صدق المشتري لو وقع
 في العلق وقد صدق دعوى المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوى احداهما
 والمسلم وكذا في الآخر والمكاتب فيه سواء كافي الاختيار والحنفي في تصديق المشتري
 في اقرار الحكم من الالباء الى السكوت المناسب للاختتام **كتاب الصلح**
 عتب بانه دعوى لو قوع بعد ما غلبا هو كونه اسم عيني المصالحة وتصلح المصالح
 الخاصة والخاصة كافي المذهب وغيره واصح من صلح وهو استقامة الحال على

اي كافي كذا حال كونه
 ان صدق دعوى الباي كونه

يدعو اليه العتق والصلح المستقيم الحال في نفسه كافي الكرواني وانما ذكر العتق كونه مما يذكر
 و يوث كافي كنه وشيرة عند مشعر بان الصلح لم يثبت الا بالاجاب وتبرير فلو قال
 المدعي عليه صلحي عن كذا اعلى كذا فقال المدعي فقلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعي فقلت نعم
 فتم الصلح به فيما اذا كان المصالح عنده عليه مالا يتعين بالتعيين كالمراحم والذناير لا يتأكد
 عن بعض الحنفي والاسقاط قد تم بالمسقط كافي النهاية ترفع بالتعيين بالتعيين اي
 المصالح عنده وعليه النزاع اي نزاع المدعي المدعي عليه يقال فادعته اي جاذبته في
 الخصومة كافي الجمل وبه يخرج ساير كنفه كرهية الدين ممن عليه الدين والبدل شرطه
 كالمعوى كنهية وفيه رز الى انه يصح جوده دعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان
 المدعي جرحا لاصح الصلح لانه انما يصح له دفع الخصومة وذا تحقق في الفاسدة وقيل منهم
 انه انما يصح لاقضاء الدين المرتبة على الصحيح وتامة في قضاء الكفاية وذكر كنفه انهم
 قالوا ان الصلح صح بعد الفاسدة وهي ما يمكن تصحيحا بخلاف الباطلة كما اذا ادعى على احد المالا
 ليس عليه فصال على بدل معلوم ولذا لا دفع حتى الاسترداد كافي الخلاصة وغيره والى انه
 امر مذوب من موهن الى متوسطتين ولا يثبت الثاني ان يباشره بنفسه الا اذا كان
 وجه القضا غير مستبين او وقعة الخصومة بين بلدتين او قبيلتين او محرمين فان
 بين اجنبيين قضى بينهما كافي الذخيرة ومع الصلح وثبت المسلك للمدعين في
 البدلين وقد ثبت غير الملك للمدعي عليه كوقوع البراءة عن القضا باقرار كما اذا ادعى عليه
 مالا فاقرب المدعي عليه ثم صالحه عنه على شيء من المال او المنفعة فانه صحيح وذلك
 والطرف مستقر ولو للمصاحبة ومع سكوت كما اذا ادعى عليه ذلك فكت عن التوارد
 والاشكال فصاله ومع انكار كما ادعى ذلك فلكره المدعي عليه ونسائه فصاله فانه
 قد صح عنه حاجي قال الامم ابو حنيفة ان هذه الصلح اجوز كافي النظم وعن ابي بصير
 الماتريدي ان الشيطان لم يعمل في ابتاع العداوة وبغضاني بني آدم مثل ما عمل
 ابطال الصلح على الاشكال كافي النهاية فالاول اي صلح باقرار بيع ان وقع الصلح
 عن مال بمال حتى اعترف به ما اعتبر في بيع فيه اي الاول كشفة اذا كان احد
 البدلين عقارا فان كان واقع عليه صلح مثليا اخذه كشيء بمثله من ذي اليد
 وان كان قيميا اخذه بغيره بخلافه اذا كان البدل ان عقارا فانه لا شفعة
 في واحد منهما لانها ملك المدعي بالاقرار كافي شرح الطحاوي وفيه الحائزات
 فكل من المصالحين خيار شرط والروية وليب في احد البدلين ويغضده
 كالباع جهالة البدل اي المصالح عليه وفيه اشار بصحة الصلح على معلوم ولو عن
 مجهول وبعد محنة على مجهول ولو عن معلوم فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مقدار

فحسب قيا اذا اصاب على درهم او دينار او فلس لان معاملات الناس شتى عن بيان
فيقع على النفع الغالب وبذكره مع كنهه فيما اذا اصاب على التبر او شي مما يحل له ووزن
مما لا يحل له وبذكرهما مع مكان التسليم فيما لا يحل وبذكر النفع وكذا في ما اذا
صاحبه على ثوب وبالشارة وتبيين فيما اذا اصاب على حيوان كافي للمادة كغني في خان
ان المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولا او خرج في التسليم بغيره الجارية والافلا فلو
حقا مجهولا من دار فضا على حق مجهول من ارض لم يجز ولو اصاب على ان ترك كل منهما
جاذ ولو ادعى حق مجهولا من دار فضا على ان سلوم تسليم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو
صاحبه عليه لترك المدعى دعواه جاذ ولو ادعى حق معلوما فضا على مجهولا كان على هذا
التفصيل وما استحق بيمينه من بعض المدعى في يد المدعى عليه رد المدعى عليه
حصته اى حصته ما استحق من بعض العوض اى بدل وفي الكلام اياه الى ان استحق كل
المدعى رد المدعى كل العوض والمادة لو دفع المدعى شيئا المدعى عليه واخذ المدعى
ثم استحق لم يرجع المدعى الى المدعى عليه بما دفع اليه لرفع الخصومة كافي للعادي وما استحق من
اى من بعض العوض في يد المدعى وفي بعض النسخ من البدل رجوع الى المدعى عليه حصته
من المدعى والمدعى ان يرد الباقي ويرجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا
كان المستحق لم يجز الصلح فان اجازته وسلم العوض للمدعى رجوع بيمينه على كونه
كافي لشرح الخاوى والاول كاجازته ان وقع الصلح عن مال بمنفعة كوجهه
الاجازة من تملك النافع بعض فمشرط التوقيت اى تعيين مدة الانتفاع فيه
اى فيما هو كاجازة من صلح فلو ادعى دار فضا على خذته عبده او كونه
او سكنى داره او ليس ثوبه او زراعة ارضه كل ذلك سنة جاذ الصلح لجواز عقد
الاجازة على هذه الاشياء وفراشادة ما الى ان اصاب على سكنى بيت معين
او سكنا او حتى يموت بطل الصلح كافي الزايمه الى ان اشتراط التوقيت انما هو فيما
يحتاج الى التوقيت كذا ذكرنا واما اذا لم يشرط فليتم بشرط كالموقع الصلح على
على نقل هذا الشئ من حيز الى ثمة او ليطل اى بطل الصلح عن مال بمنفعة يموت
احدهما اى المدعى وكذا على عليه في المدة التي وقت بها فلو كان المدعى لم يستوف
شئ من المنفعة وجع على دعواه وان استوفى بعضها فلما سلم حصتها من المصارف
فرا المدعى عليه والباقي مشترك بينهما وهذا كله عند محمد واما عند ابو يوسف فلا يملك
بموت احدهما فلو مات المدعى عليه استوفى المدعى جميع المنفعة كما في حيوة ولومات
المدعى قائم كوارث مقامه في الانتفاع وفيه اشعار بان لو ملك على المنفعة بطل الصلح
بطريق الاول وذابلا خلا في كومات احدهما وقد وقع الصلح على ثوب روبة

وكس

ليس ثوب اذا التمس بيعا ونون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كافي للمضرة وانما يقدر
من الاقرار بالصلح عن مال لانه لو صلح عن منفعة عن مال كان الاقرار كالاقرار فلو ادعى
تمرا في دار او مسكلا على سطح او شربا في زهر فاقوا وانكر ثم صلح على شئ معلوم جاذ
كافي للنفع والافراحت اى الصلح بالكون والصلح بالاتحاد معا وضمة في حق المدعى فانه
زاعم انه اخذ لعوض حقه وقد ايمين اى اقتدا بيمين هي بدل من المدعى وقطع نزاع في
حق الاخر اى المدعى عليه فانه زاعم انه لا حق عليه للمدعى فلو ادعى خذ القدر او التفرير
او حتى يشرب فانكر الاطراف فاختد بيمينه بالحلالة ذلك لئلا وفيه اختلاف الشارح
ولو ادعى الاخذ قاض فانكر الاطراف وحلف ثم ادعاه حقه قاض فخرنا نكر فصرح لم يبرهن بيمينه
لم يصح الصلح عند بعضهم لان اليمين بدل عن المدعى فاذا احلته فقد استوفى البدل
ويصح عند بعض المتأخرين وفي رواية عنه كافي المينة ويستثنى منه ما لا يميز عنده
كما اذا ادعى نكاح امرأة منكورة له فضا على المدعى فان هذا الصلح جائز بالاتفاق
كافي قضاء الكفاية فلا شفعة للشريك فيه على المدعى عليه في صلح عن دار لانه
زاعم انه على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان المنة لا يؤخذ الا بزعمه الا ان شفع
قريب من المدعى فلو اقام شفع بيمينه على المدعى عليه ان الدار للمدعى وحلف فلو كان
الشفعة في تلك الدار كافي لشرح الخاوى بل الشفعة على المدعى في الصلح على دار
عن دار اخر لم فانه مساوية في زعم المدعى وان كذبه المدعى عليه وما استحق من
المدعى في الاخرين فكما صر في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق
الكل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصومة لانه زاعم انه نائب عن المدعى وما
استحق من العوض فيها رجوع المدعى الى الدعوى اى دعوى حصته من العوض وان
استحق الكل يرجع الى الكل لان البطل هو كدعوى ويملك البدل قبل التسليم كالاستحقاق
في الاقرار والاتحاد والاعلام مشير الى ان الرجوع الى دعوى كدعوى انما يكون في
مجرد الصلح فلو ادعى دارا فضا على ثوب مثلا فقال المدعى عليه بعت منك هذا الثوب
بهذه المدة ثم استحق ثوب رجوع الى دعوى المدعى كافي الرداءة ولو صلح بالاقراء
واخوه على بعض دار او متاع او غيرها من اعيان يدعيها لم يصح هذا الصلح براءة
ان سماعة عن محمد لان المدعى بهذا الصلح استوفى حقه وبراءة عن الباقي والبراءة عن اعيان
باطل فلو وجد بيمينه ان الكل له جاز له اخذ الباقي وبه افي شيخ الاسلام والامام
ظهره كدعوى لكن في ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى الباقي وقوله ان الابرار
الاعيان باطل معناه بطل الابرار عن دعوى الاعيان ولم يصح ملكا للمدعى عليه ولما
لو ظهر شك الاعيان حل لاخذ ما لكن لا يسع دعواه في الحكم وفي احصاء التبعيض

الى الدار اشار بان لو صالح لم يصب بعض الدين صح وبرا عن دعوى الباقي وهذا في الحكم
واما ديانة فلم يبرأ ولذا لو طهر به اخذه وفي غير الدار اشارة الى ان بدل الصلح
لو كان بيتا من دار اخرى صح الصلح وليس له دعوى الباقي بانفاق الروايات كافي في الخبره
وعبرها وحيلة اي حله حتى الصلح ان يرد المدعي عليه في بدل شيئا اخر من مال يكون
عن باقي الدار او تبرأ المدعي عن دعوى الباقي ويقول براءت عن ارضه حتى يبرأ او غير هذه
الدار فانه لو وجد بينه بعد ذلك لم يقبل اذ بذلك سقط حقه وعن كساعة عن محمد بن لوقا
نحو ابراهيم عن ابي بصير عن ابي جهم الا ترى انه لو قال لرجل في يده
عبد برئت عنه لم يسع منه دعواه ولو قال لبرائك منه كان له ذلك وانما ابراهيم عن ابي جهم
كافي في كسب والخبرة ولما فرغ من شرائط الصلح واقام شرع فيما يجوز منه وما لا يجوز
وهو الصلح بالاقراء واخوته عن دعوى المال سواء كان مضمونا او دينا او عارية او زنا
او نحو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صلح على ثوب مضمون بستر ملك على اكثر من ثوبه
فانه جائز عنده واما عند ما فلا يجوز اكثر مما يتعين فيه فلو كان البدل من جنسه لم يجز
ان يكون اكثر من قيمته وتما في كسب وعن دعوى المنفعة المهرجعة فلو اوصى بكنى داره
لرجل ثم مات فادعى الموصى له السكنى فصالحه من السكنى على سكنى دار اخرى او دارهم
مسماة جاز كما لو اوصى بخدمة عبده منه وهو خارج عن الثلث فصالحه الوارث على الخدمة
على كدراهم او على خدمة افرادهم او ركوب دابة او لبس ثوب ثمر او انما قلنا بالعرف لانه
لو ادعى استيجار عبدين والمالك ينكر ثم فصالحا لم يجز كما في المصنفات عن المسبوق وعن
دعوى الجناية في النفس من القتل وفي ما دونها من نحو شق الراس وقطع اليد عمدا
كانت الجناية او خطأ الا انه لو صلح في التمدد على اكثر من الدية جاز بغير الخطأ وهذا
صلح عن واحد من المتادير الثلاثة فانه لو صلح على ضرب مكمل او غوزون جاز بالغة بلغت
وكل ما يصلح به الصلح بدل الصلح عن دم العمد فلو صلح على ضرب او خنزير سقط المقتضى
بكل شيء وفي الخطأ وجب المهر ولو صلح بغيره عن دم على غفوة عن دم فجاز كما في الاما
وعن دعوى الرق كما اذا ادعى على محمول الرب انه عبده ثم فصله على شيء معين
كافي في الكرماني وعن دعوى الزوج النكاح على امرأة وكان الصلح في الاول عن غفوة بالان
فان صلح باقرار العبد ثبت الاول والا لا يثبت الا بالبينه على انه عبده وكان
في الثاني خلعا موجبا للعودة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان مبطلا في دعواه
لم يحل البدل ديانة وهو المختار وهذا عام في جميع انواع الصلح كما في الزايرة وغيره وفي
تخصيص كذا اشارة الى انه لا يصح الصلح فيما اذا ادعى العمد ان الولي اعتقه فصالحه على
انه يبرأ من هذه الدعوى كافي في كسب وفي تخصيص الزوج ان الصلح لا يصح دعوى الزوجية

فما بعد مستغنى عنه وان المرأة لم تكن ذات زوج اخذ ذلك لانه لو كانت زوجا
الصلح وليس عليها العدة ولا تجب النكاح مع زوجها كافي في العمدى وليد عن الصلح عن
دعوى النكاح على مال ولو بعض مهرها والا لزام اعطاء كسوة او كفوف منه في الوقت
وقبل يجوز الصلح عن هذه الدعوى بان اعتقه كسب لاجل ذابا على المهر اذ اعتر المهر
ساقط فلم يجز ان يقتير بعض المهر بدل الصلح كما ظن والاول كافي في الاختيار وفيه اشعار
بان لو ادعت الطلاق عليه فصالحا على مال علم ان تكذب نفسها وتبرأ من الدعوى هذا الصلح
كافي في كسب ولا يجوز الصلح عن دعوى حد من الحدود فلو اخذ زانيا او سارقا او
شارب الخمر او سكران فاداد ان يرفعه الى الحاكم فصالحه على مال ان لا يرفعه اليه
ورد عليه كافي في الكرماني وكذا اذا اخذ قاذف المحصن او المحصنة فصالحه الا ان حده سقط
بالصلح الواقع قبل الرفع الى الحاكم بخلاف سائر الحدود واما بعد رفع فلا بد قط الصلح
وفيه ايما بان الامام او القاضي اذا صلح شارب الخمر على مال وعفاه عنه لم ينع ورد
اليه كافي في قاضي خا والى ان الصلح يجوز عن دعوى كسب وفيه اختلاف في الشايع كافي في الصلح
عن حد القذف وقد مر والى انه لا يصالح واحد عن حق العامة كما اذا صلح عما اشعره
الى الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح المسلمين ويصنع ذلك في بيت المال وتما
في كسب خبره وبدل صلح كان هو اى ذلك الصلح كسب في انه ساد له ملك بملك فجاز
على الوكيل اذ اليه يرجع حقوق العقد وهذه المسألة قد ذكرها في الوكالة وبدل
ما ليس صلح كسب في انه ليس مبادلة ملك بملك كالصلح اى كبدل صلح عن دم عمد
قد ذكره في الوكالة كما ذكر ان بدل صلح بانكار وعلى الموكل او على بعض دين بدينه اى
ذلك بمعنى على الموكل لانه اسقاط الحق كان الوكيل سفيرا محصنا فلا عليه الا اذا
همنه في يواقة بعقد كفمان وان صلح مدعيه على فضولي بغير اذن المدعى عليه وهو المالك
وقال للمدعى صلح فلانا على ابي ضامن او صلح هو اضاف الفضولي الصلح الى ماله
حقيقة كما قال له صلح فلانا على الف من ماله او صلح تحت على الف او عبيدي او حكما
كما قال صالحني من دعواك على فلان على كذا او اشار الى نقد من ذهب او فضة او حن
سواها وقال على هنر الف او عبده او اطلق الصلح عن عقدين وقال صالحك
على الف او عبدي ونقد اى سلم البدل في هذه الصور خمس بلا اجازة المدعى عليه
في الكمل على الفضولي بلا رجوع الى المدعى عليه واطلاقة مثير الى ان اقرار المدعى
عليه وانكاده سواء في الكمل وليس كذلك فان في صورة كفمان ان كان المدعى عليه
مقويا توقف على جازته والى ان المدعى ان كان عينا او دينا فسواء الا انه ان كان
مترا والمدعى عليه نقد الصلح عن المصالح او صاد مثريا من المدعى وفي قيد الفضولي

فلو بخلاف ما اذا اصاب على عرض فانه للمصالح خيار اعطاء النصف او ربع كدين
 والكل من مشير الى ان لو استوفى احدهما فمصلحة من لم يكن كان لا فوان يشتركي في
 المتبقي الا اذا اوجب كغيره له مقداره حصته فقبض ثم ابرى كغيره حصته من اليد
 كما قال في غير او باع من اليد بول كذا ذيبا بمقدار حصته من كبرين وكل الى الذيب
 ثم ابرى كغيره من حصته وطالبه بشئ الذيب كما قال ابو بكر الكوفي في الزنا وفي المثل
 الشريك المتفق شريك اخر رعاية لمقتضى المقام **كتاب الحدود**
 عقوبة الصلح وان اشترك كل على رضى النزاع لان حق العدة قد والله للعرة اي بيا
 حد الزنا وكذا في وكسبه والتعزير بقتيلها دون نحو حد سرقة وقطع الطريق بقرينة
 الثاني والحد المنع والجا فبين كسبين وتا ذيب المذب كافي القاموس ثم يرد
 شرعا فقال الحد بلام الجنس بقرينة مقام التوفيق في شمل الحدود والحد في قتل المرأة
 دون التعزير وهذا باب من الاطراف في مقام الاضرار عقوبة اي جرح العجز او قطع
 او كسر او القتل والمتبادر ان لا يشمل على العادة فمن كلف ان شمل للوجوه الكفاية
 وعجزها كما في معنى العبادات وعقوبة معاصيها فاسمى بالعقوبة لانهما يتلو الذنب من
 عقبة يعقبه اذا تبته مقدرة اي مبيته في الكتاب وكسبه او الاجماع يجب ان
 يوضع على الجاني حدا كذا اي تعظيما وانتظاما لا موقفا فان الحق للفرق الثابت الباقي
 خلا فالباطل الذي اذهب المتشاكى كعصاف ما اختص بغيره وما طلب به رعاية جاني على
 وجه يليق بفحش الله انتحال امره وابتداء مرفعاته وحق الان ان يكون نافعا له
 ودافعا للضرر عنه كما في الكرامة وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام
 كحرمة الزنا فانه يتعلق بسلامة الانسان وصيانة الفروج وغيرها بخلاف حق
 كحرمة ماله فانه يتعلق برأصيانة وللهذا ابيح المال باباحته بخلاف الزنى وجعل
 فيه ما هو خالص حتى انه كذا كذا وكسبه وكسبه وقطع الطريق وما غلب فيه من
 كذا القذف فان نفعه عام ولذا لا يجري فيه الارث وكسبه وفي المينة قال ابن المنة
 ان حق العدة في غالب الا ان الامم يستوفيه والاول اظهر كافي كذا في غير
 الجنائية ولا تخصاصي لنفس او طرف احد اما الاول فلانه مقدور ولا يجب حقا
 انه الا اذا ارتكب منكرا غير جنائية على انسان ولا موجب للحد كافي القينة واما الثاني
 فلانه لا يجب حقا له فلبته حتى العدة فيه ولذا لا يجري فيه الارث وكسبه كافي المشايخ
 وذكر في الحقايق ان من الحدود والعصاص وقتل المرتدة وكسبه مرفوع على
 المحل ويجوز الفسخ على ما ذكره الرضوي ومن كلف جواز النصب على اللفظ لان رسم
 رده والزنى بالقصر يكتب بالياء وكذا بالمد لثمة نجدة والاول حجازية

وعلى كذا لثمة من الاودي بلا عتد ومك كوطي للجنينة ولفظ وشرا الوطى المحرم
 لعينه وهو الموجب للحد وكذا شرار فقال وعلى اي عينة حشنة او اكثر من رجل
 في قبل او فرج اثنين فلو لم يدخل الحشنة لم يجد لانه ملازمة وكذا الوطى جني او
 مجنون باجنينة لانا لا سلم لم يجد فلكذا النسخ كافي الظهير واما الوطى وجنينة
 فله لا غير ولو لا ط بظلام او اجنينة لم يجد عنده خلا فالها والاول الصحيح كافي في غير
 ولو لا ط بظلام او امة او مكسوبة لم يجد بظلام كافي في كسبه حال ذلك كوطي عن الملك
 اي ملك الكساح كوطي عن استراذ عن وطى جارية مشتركة ومكسوبة كساحا فاسد فان كسبه
 المدة تبعا عقد لم يكن زنا شرعا ولفظ كافي الزنا في وشبهه اي الملك كوطي مودة
 البان وجارية الابن والاب وسياق تمام **واعلم** ان حد كسنا شرطا منها
 الرضا فلو فوج باكره لم يجد عليه كسبه كافي في كسبه والاكراه الى وقت الايلاج كافي
 الخزانة ومنها كذا الوطى بية فان وطى الميتة يعذر منها التمسك والاسلام ودمها
 الاسلام والتكليف وغيرهما مستند من حيث كسنا عندنا كافي بشراة اربعة من كسبه
 العدد في مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او ثلثة لم يقبل وحدثه القذف
 كذا كسبه واحد بعد واحد في اربعة مجالس وكذا كسبه الف كافي لانه تعالى
 امر بالتوقف في خبر الغاسق وانما من عن العلبة كافي كسبه بالزنا دون
 الوطى او الجماع او غيره والالم يجد كسبه ولا المشهود عليه كافي الزنا فيسألهم
 بعد شراة الامام اي سلطان او نايه او القاضي وفيه شهادتين كسبه
 كافي شرح كسبه واما القاضي فان ينبغي ان يسأل ما هو اي كذا اذا احتراز
 عن زنا العين او اليد وكسبه فانه بطابق عليه توسعا وكيف هو احتراز عن
 زنا الابطاع والحد وكسبه كافي في المضمرات اي من قاضي فوجين لا غير وقبل عن
 الاكراه والاول للاصح فانه مختار بالمسوط كافي الزنا فان قلت ان كسبه عن الماشية
 ينبغي عن ذلك فالاحسن صورة الاكراه كما نحن قلت الفرض من هذه الامور هو
 الاستقصاء وكافي الجهد والاحتياط في الاحتياط لدرء الحد قال عليه السلام ادروا
 الحدود ما استطيعتم كافي كافي وغيره من المشايخ فالاحسن الاحتراز على كل
 فلو شهد واحد بالاكراه والباقي بالباطل لم يجد المشهود عليه ولا الشاهد
 وقال الامجد كسبه وكسبه كافي في كسبه واين زنا احتراز عن كوطي في دار الخمر
 او كسبه ولان اتحاد المحامات شرط الاتوى انه كسبه وان وطى في هذه الدار
 واثنان في اخرى لم يقبل بخلاف ما اذا شهد انه في مقدم البيت واحزان في موضع
 فانه يقبل لا مكان كسبه في كافي في كسبه ومتى دنى احتراز عن التصادم وايضا

كوشه اثنان انه في ساعته من الزنا واثان في اخرى لم يقبل وقالوا هذا اذا
كان كسوفني لم يكن والا تقبل كما اذا احتد ساعته الاولى الثانية كما في كسوف بني
احتوا عن وطى احداهما اخرى او الميتة او الواطى مستامنا وايضا كوشه وانه
زنى باعتراف لم يعترفوا لم يجد نعم لو اقرانه لم يعرفوا حد كما في كسوف وغيره فمن ظن ان
السؤال عن الماهية نفي عنه فقد اخطأ فان بينوكم وقالوا بعد سؤال عن الماهية ففهم
دايناه اي راينا كوشه في فرجه لم يحرر الله اياه اذا قاضى خان كالميل الى الحب الذي
يلتفل به في المحل بضم الميم والحاء الهمزة مخضرة كحل وعدوا بضم العين اي اخطأ
عنه التهم كما في كسوفات سر او علنا فلا يلتفت بظاهرها لعمده عنده حكم به اي حد
الزنا وهو كجرم في المحصن والجلد في غيره والاكتفاء بشعوبان المشرك عليه لم يقرب الزنا
بعد شهادتهم فلا اقرب بعد مرة سقط الحد اذا الشهاداة انما يقام على احد
فاذا اقر بعد الحكم بذلك في الزنا وقاضى لها وبثت كزنا باقراره اي الزاني وفيه
اشارة الى انه يشترط في الاقرار ما يشترط بالبينه من الاختبار والتكلم والعقل
البلوغ وغيره وفي الاختيار لو اقر الذي يوطى ذمته حد اعلم انه لو تاب الى الله
بذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذا السر منه وب كافي للكبرى وغيره ادبنا
من المرات كما في قصة ما عوذني الله في اربعة مجالس من مجالس المقر لم يذهب حتى
يواري عن بصر الامام ثم عجز ويقر وقبل من مجالس الامام والاول مرة وعنه حكيم فلو
اقرار بها في مجلس كان كاقراء واحد والاطلاق مشير الى انه لو اقرارا في اربعة ايام
او اربعة اشهر ثبت كزنى كافي في المصنفات رده الامام وقال انك داء او حنونه
او غيره كل مرة الا المرة الرابعة وفيها كاسح كالحق كان لم يطلع عليه خبر
الاختصاص وفي الكلام ابناء الى ان الاقرار لم يعتبر عنده غير الامام حتى لو شهد وانه لم
لم يقبل لانه ان كان منكرا فقد رجح عن الاقرار والافلاعة بالشهادة كافي في كسوف
والحان الرد واجب وفي كسوفه ينبغي ان يطرد كل مرة وفي كسوفه قالوا ينبغي
للإمام ان يزوجه عن الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بنفيه فيسأله عن الاخوال
كأمره وقيل لا يسأله عن الزمان لان التمسك بما في الشهاداة لا الاقرار والاول لا
لخواته زنى في حباه كافي في كافي وفيه اشار بوجوب سؤال كافر وفي كسوف
ينبغي ان يسأله فان بين ما رجب اي يجب تليفه الى الامام رجه الى المقر
بملك مستوحشه من قبل او نظرت او بشارت او تزوجت فان رجح المقر
عن اقراره قبل حده اي قبل الحكم بالحد او بعده قبل شروع فيه او بعده في وسطه
او بعده قبل الموت خلى سبيله لاحتمال صدقه كافي في كسوفه والارجح حد الامام

او المقر بناء على ان لا يفتقر وفي الاكتفاء اشعار بان لو اقر احداهما فادعى الآخر
الكساح لم يجد واحد منها وعليه المهر لو اقرت قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الا في الزنا
لم يجد عنده وقد المقر عندهما كافي في كسوفه وهو ايجاز الثابت بالبينه او الاقرار
خبره ما بعده من قوله رحمه وبه يتعلق للمحصن بكسر المعاد وفتحها قال المطرزي
احصنا فزوجها اي اعترف زنى محصنة بالبلوغ واحصنت فزوجها فزنى محصنة بالكسر
والاحصان في الاصل المنيح كلام كراماني يدل على الكسر حيث قال انه من حصن اي دخل
في المحصن كيقال اعق اذا دخل في العراق والانس فيصير دخلا في الحصن عند جود
الصفات المحصن الدال على كسوف اي حر كلف اي عاقل بالغ فلا يرجم بالوطى عبد
او مجنون او صبي او كافرا ولو حال جلد وعنه ابو يوسف انه يرمم الذي التيب الذي في غيره
يرجم الكتاب وطى امرأة بنكاح صحيح حتى لو وطى بنكاح فاسد او ملك بين لم يرمم
بالاجماع وعنه محمد لو خلا بامرأة تم حلقها وقال يوطىها والمرأة منكورة له كان محصنا
وعنه ابو يوسف لو تزوج امرأة بلا ولي ودخل لم يصر احد منها محصنا كما في كسوفه وغيره
وهما نصفه الا حصنا فيه تسامح فان المراد كونه حرا مكفنا مسلما وكفى والحال ان
كل من كزوجين قبيل الوطى حرا مكفنا مسلما فلو تزوج الحرة المكفنة بامة او صبيته
محضنة او كافرة ودخل بها لم يصر محصنا كما لو كانت كزوجة محصنة وكزوج غير محصن الا
اذا دخل بها بعد الاسلام وكسوفه وكسيفه في يصير محصنا بهذه الدخول وعنه
ابي يوسف انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل
العتق ثم اعتقا صار محصنين كافي الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان
من الاحكام المشتركة وهذا الحكم ككلام غيره دال على اشتراط بقاء الثلثة الاول
عنه الحد دالة واضحة بلا ديب تحلو الكتب عنه سوى بسوط وعنه اعلم ان شرط
الاحصان على كسوف الاسلام والدخول بالتمسك الصحيح بامرأة هي مثله واما الكسوف
فشرط اهلية العاقبة كافي في الكسوف وغيره رجم اي رعى المحصن بالحجارة
في فضاء اي أرض فارغة واسعة حتى يموت متعلق برجم طرقت ما عرفت
انه قال ما انزل الله اية الرجم الشيخ وشيخه اذا اذنبوا فارجوها اليه تكافا
من الله ورسوله وانه من رجمهم وهذا ما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وفيه
وعليه اجماع العلماء كافي الاختيار واريد بالشيخين علي في المصنفات الشيخين
الرجال والنساء وفي الغاية رمز الى انه لو شرع في رجم فخرت ابنته وهذا اذا ثبت
بالبينه واما اذا ثبت بالاقرار فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف الاول لانه لا يرجع فيه
كافي شرح الحادوي والى انه لا باس لكل من رعى ان يشهد بقتله لانه واجب القتل الا ان يكون

ذارهم منه فان الاولى ان لا يتعد لانه نوع من طبيعة الرحم كافي الاختيار ويبدأ
 شهوة اي يجب به أه الشهوة بالرجم لانهم يتجاسرون على الاداء وقدر ضرب
 احتياالا لانه كافي لحيطة فان ابنا اي شهوة كفا او بعضا من رجيم او غابوا او
 ماتوا او جنوا او فسقوا او قد فوا كفا او بعضا او غابوا او ادتوا واستط
 الرحم عنه وعن ابن يوسف لو ابوا كفا او بعضا او غابوا رجيم ولم ينتظروهم وعن محمد
 لو كانوا عرضا او مطلقا لا بدى يبدأ به الامام كافي الاختيار ثم يرجع الامام
 او القاضي ثم الناس المؤمنون الذين عاينوا اداء شهواتهم او اذن لهم بها
 بالرجم وعن محمد لا يجرهم ان يرجعوا اذالم يباينوا اداء شهواتهم وذكر الطحاوي
 انهم اصطفا منه حنفا كالصلوة فكما رجيم قوم انصرفوا وتقدم غيرهم ورجعوا
 كما في المضرات وانما اثر الناس على الناس ان اشارة الى انه يجب ان يشهد عدلها
 طائفة تتجاوز عن الواحد والاثنين لان الفرض الشهير كافي المدارك غير
 وفي شرح التلويك ان الفرض الماذك او دفع الرتبة عن الحاكم او منع المجاوزة
 عن عدو الله او امتحان من يشهد وفي الجنيح ان محمد كفا الطائفة الثانية
 الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهوة من سخط اعانة الامم واهانة
 للمحمد ووعظا للناس وفي المقرئ الامام اي يرجع في حق المتفرخات
 الامام حال كونه مستدافا فوضعت في سابع ليس فيه سماع كما ظن ثم الناس غسل
 المرحوم بعد موته وكفن وصلى عليه وكيفلا وقال صلى الله عليه وسلم في ما عزرايته
 ينفس في انزال الجنة الى غيره من اثبات الفضائل وهو الى الحد لغير المحسن
 اي لزانى حرقت سائر الشروط المحن جلدته بالنسخ اي ضرب على جلده بالكر
 والتحريك يقال جلده اي ضرب بالسوط كافي التاموس مائة من جلده وان كان
 المزنية مملوكة جلده وسطا اي متوسطا بين الولم والغاية وغير الولم وفي كفا
 ضربا مولا غير قاتل ولا جراح لان القصص الانزاج بالسوط ذكره بعد الفعل
 للوصف الاتي وهو جلده مغتول يضرب به قيل اصله الخلط كسي به لكونه مخلوط الطاقا
 بعضا ببعض كافي المفردات لا تشرط له اي لا عفة في طرفه كافي الاساس
 وغيرهما اولاد ذن له كافي الطرزي وابن الاثير بالفارسية ججوة او لا شوك
 كافي السابغ والاول هو شهوة والثاني اللم كافي الزانية وكل مجاز من جمل
واعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله عنه بالسوط بالاجماع الصحابة كافي
 واما قلدة فتارة باليد فتارة بالشوب وتارة بالنعل فتارة بالجريد الرجلة كافي
 حديث المشكوة ينزع ثيابه اي يجره الرجل عزرا ليجد زيادة اللام فينزع

والجلد مستأنفة الا الا اذا كان لا ينزع لكشف العورة ويفرق على جميع بدنه وعلى
 كل عضو حظه من الضرب لانه نال اللذة الا دراسة اي اعلم دراسة فان اخل فيه
 وقال ابو يوسف يضرب بالسوط ومنه يضرب سوطا واحدا كافي المضرات لا يفوق الا على
 عضو مقبل هو البطن وكصدر وكوجه وكفخذ حال كونه المجلود قائما في كل حد من حدود
 لانه يكون الجالد اقدر على التفرق جلد بلا مد للسوط في العنق بعد كعب او بلامد
 للبد حال دفع السوط حتى جاو ذلل لاس او بلامد للمضروب في الارض فان التحمل
 جازر على اختلاف فتشاج كافي كفيط وكقول الاخيرة وناكية لغزله قايما على الرجل
 ليس يقطع فلم يغني عنه كاطن والاكتفاء شعرا به لا يملك لا يشد لان الم يزيد
 الا ان يحجزهم فيشد كما في الخيرة وهو للعبد قنا كان او مدبرا او مستنق
 نصفه وهو من جلدته وقال لا يكامل حد المستنق لانه حر يد يون والفتنة والمدة
 الولد كالعبد وان كان الزاني حر او لا ترك هذا الكلام لانه سيندر قبل حد الفجر
 ولا يحد سدد عنه وانه بلا اذنا الامام او نايبه لانه منهم بانه لنقصا ماله
 ولا ينزع ثيابه اي ثياب المرأة لانه حورة وهذا انصرف بما علم الاستثناء الا الفرج
 اي اللباس كذا من جلوده كفنم وغيرها والحش اي الثوب الملو من القطن او الكتان
 او غيره فانها ينزعان الا اذا لم يكن لها غير ذلك وتحد المرأة جالسة فكل
 حد كاعلم لانه ستر وجاز في الرجيم الحفر الى السرة او كصدر لانه دبا
 يضطرب فيكشف كعورة وفيه اشار بان كلام الحفر وتركه حسن كافي كفيط وذكر
 في الزهراية ان الحفر حسن لا يحفر له لانه ينافي الشهوة وهذا نصيح بما علم ولا
 يجمع بين جلد ورجم في المحسن وعند اصحاب الظواهر وغيرهم يجمع بين جلد ورجم ولا
 بين جلد ونسي اي اخرج من بلدة في غير المحسن وقال في جلد مائة وثلاثين
 ولنا ان الحد في الابتداء الايقاد باللسان ثم نسخ بالجس في البيوت ثم نسخ بجلد
 مائة وثلاثين في البكر بالبكر اي في ذن رجل لم يتزوج باعارة لم يتزوج جلد ورجم
 في الثيب بالثيب ثم نسخ بجلد مائة في كل زان ثم نسخ واستقر الحكم بالرجم في محسن
 والجلد في غيره كافي كفا في السياسة اي مصلحة المسلمين وتخير الاعداء فانه
 سياسة الجمع بينا جلد ونسي كالنسي فقط لانه نفي عمر رضي الله عنه فصرح الحجاب
 من المدينة وهو غلام جميع لوجه افقتن بركاء والحسن لا يوجب النسي الا لانه
 فعله سياسة فانه قال ما ذبي يا ابي المهنين فقال ما ذنب لك وانما الذنب
 حيث لا اظهره دار الرجوة عنك كافي لكشف غيره وفيه اشارة الى ان سياسة
 لا تختص بالزنا بل يجوز في كل جنسية وكراى فيه الى الامام كافي كفا في كتمل متبع

يتوهم من انشاء دبعة وان لم يحكم بكفره كافي التمهيد وسياسة مصدر ساس الوالي
الرجية اي امرهم وزراهم كافي القاموس وعينه فالسياسة استصلاح الخلق بارتدادهم
الى الطريق الحق في كنه نيا والافرة فزي من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهرهم
وباطنهم ومن السلاطين وملكوك على كل منهم في ظاهرهم لا غير ومن العلماء ورجال
الانبياء على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها ويرجم المريض
المحصن في حال ولا يجلد المريض غير المحصن الا بعد كبره اي كبره فانه يحبس
حتى يبرأ فيلده وفيه اشارة الى انه اذا كان مريضا وقع الياس عن بره بتمام الجدة
عليه تطهير كما في كافي بحيط واية انه لا يجلد في الحر وكبره يدور خوف التلف كافي
شرح كافي دوى والامانة لو كان ضعيفا خلقة وخيف عليه الهلاك جدد خفي
ما يتحل كافي الظهيرة وذكر في ص في شرح التاويلات انه ح جاز في حد كزنا
ويكون ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث احصاه كل واحد منها ويرجم
الحامل بعد الوضع اي وضع الولد ان كان له حربي والابعد الاستفناء عنها
حياته عن الهلاك وفيه اشعار بان لا يحبس له الحامل وهذا اذا ثبت بالاقرار
فان ثبت بالبينة يحبس في ذمة الهرب وان قالت بالجل فان قالت البتة بذلك
حبس سنتين ثم رجعت كافي الاختيار وتجلى بعد كفاس سواء كانت
او اكثر لانها مريضة ولذا انقضت نفرا من الثلث ح كما في الطهارة فلو في
بالمرضى جاز والحالين كافي حتى لا ينقطع خروجها عن الحيض كافي كحيط واية
اي دفع الحد عن كوالي بالشبهة اي بسبب شبهة اسم من الاشتباه وهي ما بين الحرام
والحلال والخطا والصلوب كافي فرائد الادب وبه يشعر ما في كافي من انها
ما يشبه الثابت وليس ثبات والادنى بما في نسخة المعنى في القاموس وغيره
انها الاتباس وهي انواع منها شبهة العقد كما اذا تزوج امرأة بلا شروط
واية يفرض مولانا واية على حرة ومجوسية وخسة في عقد اوجع بين اختين
او تزوج بخادم او تزوج البهامة يفرض مولانا واية على حرة ومجوسية وخسة
في عقد اوجع بين اختين او تزوج حريم فوطرنا فانه لا حد في هذه الشبهة غيره
وان علم بالحرة لصورة العقد كذا يعزروا ما عندها فكذلك الا اذا علم بالحرة
وكفي الاول كافي كسرات وفي موضع من اذ اتزوج بحرمه جده عندهما عليه
الفتوى وذكر في كنه خيرة ان بعض المشايخ قالوا ان يحتاج كحرام باطل
وسقوط الحد لشبهة الاشتباه بغيره ان قاسه وسقوط لشبهة العقد
ومحرقه ابطال الاول ومع الثاني ومنها شبهة في الفصل اي الوالي لا يخل

فانه حرام عند الفاعل ويسمى بشبهة الاشتباه اي شبهة الاشتباه المحتوي تحت
لا غير ثم فسره هذه الشبهة فقال اي بسبب غير الدليل على حل الفعل دليل عليه
كامنة اي كونه امة ابوية اي ابيه وجده او امة وامة زوجته والمطلقة ثلاثا
او على مال في العدة وام ولده بعد كتم في العدة وجارية مولاه فان في وطرا شبهة
وظنا حل الانتفاع اذ له نوع حق في هذه المجال فلا يجد الوالي ان حل بالضم وعلم
انها اي الموطوعة في هذه كسرة على هذه شبهة لكن يجب العقد ولا يثبت البت وان
ادعاه لانه زنا في نفس الامر وفيه اشارة الى انه لو قال احدها اني ظنت انه حرام
لم يجد احدها لان الفعل خرج عن كونه شبهة فان كونه ظنا يظن كل منهما حل
كافي الاختيار ومنها شبهة في الحل اي الموطوعة ويسمى شبهة تلك شبهة حكمة
اي بقيام دليل ينافي للحرة ذاتا اي بسبب وجود دليل ينافي ذاتة الحرة وثبت
الحل مع قطع النظر عن المانع كامنة اي كونه امة ابنة وابنة ابنه وان سفل فانه
حلي كافي اجتناب مال الولد الى الاب بلام التملك ائت وما لك ابك ولم تثبت
حقيقة الملك فثبت شبهة على جوف اللام بعد الامكان ومثل مقتدة الكنا
والبيعة بيضا صحح قبل التسليم والبيعة بيضا فاسدا قبل التسليم وبقعة البيعة
بشرط الخياذ المهرودة قبل التسليم والمهرودة في رواية وامة عبده المادون
المديون ومكاتبه والامة المشركة فلا يجد الوالي وان اقر بالحرة وقال
انه حرام على اتيام الدليل النافي للحرة كالايجني وحده الوالي بوطي امة اخيه
او عمه او ذى رحم محرم غير الولاد والمستأجرة والمستأجرة سواء ظن انها
حلالا وحراما عليه لعدم قبح الدليل وعلم انه لو زنى بامة وقتلها كان عليه حد
بالزنا والقيمة بالقتل عند حاد اما عند يوسف فعليه القيمة لا الحد لانه لم يبق
ذني حيث اتصل بالموت كافي كحيط ووطي اجنبية وجدها في عراشه
وان ظن انها امرأة لعدم شبهة وان كان الوالي هو عسى لا يمكن تميزه
الا اذا دعاه فقال اننا زوجتك لاننا عتد على دليل هو اخبار لم ولو
اجابته ولم تقبل انا فلا تة حد لانها يمين بالتفحص كافي الاختيار لا يجد
ويجب المهر بوطي اجنبية ان ذقت اي بعت اليه وقلن اي النساء هي زوجتك
لاننا عتد على اخبارهن ولا يجد في شيء من حد كزنا وكسرة وكسرة
والقذف الخليفة اي الامام الاعظم الذي ليس فوقه امام اذ ان اوجر لم يكن زوجا
هذا الا ان محمد لم يذكر ما اذا قذف انسانا وقالوا ينبغي ان لا يحد المقتل
حق الله كافي الظهيرة واليه اشارة كلام الهداية وغيره فاطلاق المعنى لا يخلو

عن شيء ويتنص الخليفة في القتل ويؤخذ بالمال المتلف لانه الزاجر فيه وفي الحق
وفيه اشعار بان لا يشترط العضا لاستيفاء مقتضى الاموال الا انكر كافي اوار
الاخلاق وسير الزانية **فصل** من قذف اي ثبت باقرار مرة او بشهادة
رجلين قذف اي بسببه الى الزنى بغيره ويحقق في اللعان مخصنا اي مخصنة اي حرا
باقرار القاذف او بيعة المذوف مكلفا عاقلا بالغنا عفيفا عن الزنا الشرعي
فيجوز قذفه الى المحسنة والحايض والمطهر عزا والموتة باليمين والمعتدة
من غيره والاختين بمالك اليمين والمشتراة شراء فاسدا لان هذا الوطى ليس
بالزنا فكان مخصنا ومجد قاذف والى المنكحة تكلفا فاسدا والى الوطى
حارة ابنة والمكره على الزنا وغيرهم لانه حرام لعينه وان لم ياتم للجهر او التخليل
فلم يكن مخصنا كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قذف مجنونا او دغما
لم يجد بخلافه لو قذف عينا او خصيا او عذرا القصور الزنا كما في المحيط والى
انه لا يلزم ان يكون كسره من عدمه لا كما في التجنيس وغيره والى ان الوطى
بالشك ليس بشرط والى انه لو قال رجل لفلان يا ذنى فقال ان
خلانا يقول لك يا ذنى لم يجد لانها لم يقذفها بانفسها كما في النظم بصرحة
اي قذف بغير الزنا كزنت وابنة زان او يا ذنى او يا رجبى او يا حبيب
وكذا لو قال للمرأة يا ذنى لانه ترخيم والى لو قال لرجل يا ذنى فلم يجد عند
الشيخين وقد عرفت محله لاحتمال كون التاء للمبالغة وكذا لو قال يا ذنى
بالمهنة وان اراد به كصوفي علمي وفيه اشارة الى انه لو قال لمرأى وطك
فلانة وطها حراما او جامعك جماعا او زنت قبل ان تخلي او قولي او زنت
بيدك او جلدك لم يجد والى انه يحد القاذف باي لسان عربي كان او قاسيا
او غيرهما كما في المحيط والى انه لو قال بالوطى لم يجد عنده خلافا لها كما في المحيط
واعلم ان الزانى هو رجل والمرئى المرأة وكنت بالزانية كالزانية بمعنى
بما ذكرنا في الهداية وهذا القول للتاكيد والامتناع عن بقوله قذف او قذف
بلست اي بخولس لا يبيك اي ولدا لا يبيك الذي خلقت من ماء حقيقته ونحوه
لست لاب كافي الظهيرة وفي ذلك التيقيد بحالة الغضب وهنا والنيقيد
في الشرح اشعار باختلاف الروايتين في الاختيار وانما حده لانه صريح
في القذف كما اذينة فالنيقيد لغو وفي قاضي خان عن ابي يوسف انه قذف ولو
في حالة الرضا ولم يتيقده في المشاهر ولا في الهداية والى ان كافي عن طرأ
صرح فيها وتركه من كسره كمن سهره وسهره ولست باني فلان وهو اي فلان

ابوه في حالة الغضب لانه منافق لسببه من ابيه 2 فكانه قال انك ولدا لانا فيصير قاذفا
لانم فيشرط ان يكون آمة مخصنة لا غير وانما قال وهو ابوه لانه لو قال لست باني فلان
واراد به الحد لم يجد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير ذلك
لم يجد لاحتمال المعاقبة دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كافي الهداية
وغيره وفي ترك كقيد سماع حقه اي وجب القذف بهذه الالفاظ وهو جزا المشرط
او خبر المبتدأ وفيه اشعار باشتراط كون القاذف عاقلا بالغنا فلا يجد المجنون كصبي
لانها ليس من اهل العقوبة ثمانين في الحر واربعين في العبد سوطا على الوجه كذا في
فيغرق على اعضائه وينزع عنه الحشو والغزو ولا يجوز من الثياب لان سببه غير مقطوع
به فلا يقام على مشقة بخلاف حد الزنا كما في الهداية كذا كسره اي المشروب من الخمر
بمقدار ما وصل الى جوفه من غيره بالسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه اي فيغرق
بعد التجريد في المشهور وعن محمد انه لا يجد اظهار التخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجاء
الصحابه رضي الله عنهم كما في الهداية لكن في قاضي خان انه يجد في سرب واحد
وكذا في حد شرب في ظاهر الرواية والاكثاف شعوبان التوبة لا يلزم على الحدود
الزاني وشرب وهذا في الحكم وآما ديانة فلازمة كافي الجواهر والطلب الى طلب
استيفاء الحد بقذف الميت للوالد والدة وان علما وكذا للام الا انه لم يذكر
للاستدراك وفيه روي ان حد القذف لا يقام الا بطلب المذوف دفعا للعامة وعلى
الوادث والى انه لو قذف حيائما مات بعد ما قضى بالحد سقط الحد عن القاذف وليس
ولاية المطالبة به وكذا الوفاة المذوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد سقط الباقي كما
في المحيط وكذا من الذكر والانثى وولده من ابن الابن وان سخل وفي الكلام ان
المان لا يطلب به ابوالام وام الام وولد البنت والاخ والاخت وعم وغيرهم
كما في المحيط وكذا خيرة وكفى وفيه في نسخة ان ولدا لابن وولدا لبنت فيسواء
في ظاهر الرواية وفي الهداية وغيره ان الطلب لولد البنت عند شيخين خلافا
لمحمد والى انه لو عني احدهم كان للباقي الطلب والى ان الاقرب والابعد في
ذلك سواء كما في المشايخ ولو كان الطالب محروما عن كسرات كما اذا قتل ابن
اياه او بالعكس او كان الطالب كافرا فان للطلب بالقذف وكذا اذا كان عبدا
ولا يطلب احد من عبده ولولد سيده ولا اياه بقذف امه اي بقذف سيده
او الاب ام هذا الاحد لانه لم يعاقب السيد والاب بسبب عبده والولد بغير
اشارة الى انها لا يطلب البنت السيد والاب بقذف نفسها والاصول لا يجد بغير
الفروع والى ان الابن لا يطلب به الجد وان علما والام وان علت كما في الزاهية

وليس فيه اي حد القذف امرت عن القذف سواء مات قبل الشروع في حد القاذف
او بعده ولا عتقت للمنفذ وقف عن القاذف فيحد بعد العفو الا ان يمنعه الامام
عن الخصومة كما في الخيرة واستحسن الامام ان يقول قبل الاثبات اعرض عن هذه كما في
القاضي ولا عتقت عنه فلو صالحه على مال رد المال وحده وفي قوله لا فريادني
فقال لا فريادني بل انت فان حدا اي القاتلان به لان كلا منهما قد فريادني
وفي قوله لعنسه يا زاني او يا زانية لا بل انت حدت عرسه لانك قد فنته
ولا لعان وان قد فريادنا لما حدث لم يبق احدا لشهادة هي شرط للعان
وان قالت العرس في جواب قول الزوج كرها يا زاني او يا زانية ذنبت انا بك
هدرا اي سقط الحد والعان عنها لان هذا الجواب يحتمل التصديق والكذب
انما خصت العرس لانه لو وقع بين رجل وامرأة لم يجد هو بل على لانها حدت
كما في الجرح من اخذ برع اي حال كونه مع ربح الخمر ولو من قليل منها فلو قاض
خمر او سكر من او شرب حد بشوط الا اذا اختلفت بما يوجب غلبة عليه
بحيث زال طهر او ربحها الا اذا سكر كما في الخيرة او حال كونه سكران وهو عند
زابل العقل بالكلية بمشروب غيره فهو من لم يعرف المرأة من الرجل لما روي عن
ابن عباس انه قال من مات سكران مات عروسا للشياطين فعليه ان يقتل
اذا اجمعت وهذا مشهور ان السكر من لا يحس بشيء كما في الظهيرة وعندها من
لا يعرف رداه من غيره عند الاكثرين او من كان اكثر كلامه هديانا وهو المشهور
وعليه فتوى وعلم بن قتال من لا يعرف ما يقول واتفق ائمة بل انه يستقرأ
سورة وعن ابي يوسف يستقرأ سورة الكافرون فان منهم من سكر وقرا
في صلوة كعوب فترك الآيات منها فحرمت كما في المذهب وغيره واختلف ان السكر
سرور او غفلة عارضة لان غلبة على العقل مباشرة ببعض اسبابه كما في الكشف
بنبيه اي بشرائح اصل من عرا وريب او غسل الوفاية او يئس او حنطة او غير
او ذرة او غير ذلك من الفواكه والحلوات والكعوب وقيل لا يجد الا بالسكر بما سوى
الزبيب والتمر والاول مروي عن جميع اصحابنا وهو اجماع كما في المعاد واذا
سكر ما يتخذ من الحلوات والكعوب لا دواية فيه فقتل لا يجد وفي الاكفائي
الى انه لا يجد بسكر الابانة كلبن الهماك وقيل يجد ولا دواية فيه كما في الترمذي
والحائري لا يجد بسكر النجعة عند الشيخين خلافا لما في الخزانة والاول الصحيح كما في
قاضيها وباشي في بقية لف الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الكسرة
والى انه لا يجد بما حصل من نحو الا فيون وجوزي الى ان يلبس في متن اليزدي

ولتختلف اذ سكرام لا وقد اقر المأخوذ به اي شرب الخمر او بنيد السكر مرة واحدة
عندها ومنهين في مجلسين عند ابي يوسف والاول الصحيح كما في الكسرة صاحبها اجماع
طواقير سكران لم يجد وان وجد منه ربح الخمر لانه بطل اقرار سكران بالحد والمأخوذ
لانه لم يعم استقارده كما في قاضيها وعنه وانما ترك في الوقاية هذا القيد لان في
التمتع وغيره ان سكران كالحصاني في قوله وافعاله الا في الردة فانه لو اذنت لم تبين
امرته او شهد به اي شرب الخمر او بنيد السكر وجلان فلم يشهد به
لم يجد كما مر وفيه ما الى انه لو شهد اهدا بالسكر والافعال اقرار لم يجد ثم
اذا شهد اياها القاضى عن ما هيته لغيره فان كل سكر يسيء اياها زانم عن كيفية
الشرب ثم عن مكان الاحتمال الاكراه وكما قد مر في صورة كل من الاقرار
ذلك جسي حتى يسأل عن عدتها كما في قاضيها وعنه في صورة كل من الاقرار
والشهادة شربه مضافا الى القاتل او كفول اي شرب ذلك الخمر او بنيد السكر
اي شرب طوع فلو شرب بالاكراه او عطش الملك مقدار ما يرويه فسكر لم يجد الا في
السكر بقرصاج وقالوا لو شرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار
ثم الاكراه لم يشبه الا في شرب فلو شهد عليه بالسكر فقال اكرهت عليه لم يرتفع الحد عنه
كما في قاضيها يحد المأخوذ بالربح احطوا والاول الصحيح كما في المصنف وفيه اشارة الى
انه لا يحد المأخوذ بالربح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سنده وفي الخزانة انه
يجد والى ان من اقر بالشرب وشهد عليه به لم يجد بلا داية كما اشار به قاضيها
في الفعل الجرح للتعظيم فيشير الى ان المأخوذ والمأخوذة للامام والولاية وكفها
من عنده كما في الجرح فلا يجد قاضي كدرتاق وبقية والتفقه والائمة المجد على اقا
في شرف الائمة المكي كما في المنيته واطلا وشير الى ان لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حد
لكن لو انما الى الحرم لم يجد لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم فانه قد
استخف كما في العادى وقبضت منه الا فوس فانه لم يجد سواء شهد عليه او شاهد
هو باثارة موهوبة يكون اقرارا وكذا الذي فانه لا يجد الا احد القذف عند
ويحد عند ابي يوسف الا حد شرب السكر وكذا المرند فانه لو وجد عليه حد قبل
اقراره اقيم عليه الا حد شرب كما لو شرب في حال رده كما في قاضيها صاحبها
فلو شهد على سكران لم يجد فيجس حتى زال سكره تحصيله لغيره المأخوذ
لا يجد بمجرد الربح بلا اقرار ولا شهادة فان من استكثر اكل السفرجل
والتماع لوجه منه رايحة الخمر او عجم التيقى فانه قد شرب لا يجر طوع
او مجرد السكر لانه قد سكر من المباح وفيه تبينه انه لا يجد بمجرد الاقرار

أو السكر كافي قاضي خا ولا يجوز الشراة لكن يعذر بغيره والرجوع على ما قال علما
الترجائي كافي المنة ويجوز كسر التهمة الفسقية كافي قضاء كحيط ويجوز الاقرار
في كحيط ويجوز الشراة على ما قال ابو يوسف الصغير الترجان وقال نجم الامنة
لو اخذ سكران يوجب منه الرأية لم يجد لكنه يعذر ولا يجوز التقدير الى مال
السكر كافي القينة ولو شرب البند بلا سكر عذر كافي قاضي خا ولا يجد
ان يرجع عن الاقرار بالشراب لغير الرجوع عن حقوق الله تعالى من شهد بعد
اي سبب في يوم جلد من الحدود متقادم هو لغيره بمعنى قديم كافي المني 2
وشرحا ما سياتي قريبا من اامة مرة ذلك كشاهد خبره وجزاء والسناء بجا
عقلى بالغة فلا حاجة الى اصفاء معناه كاطن وفيه استعداد بان لا خير للستر
مانع البقوى ملا فيه من تهمة الفسق بالمتأخير وانما قال قريبا من اامة لانه
لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاضي او كان لهم مرض او كان
آخر لم يرد وكما يمنع التقادم قبول الشراة يمنع انما مع الحد بان يهرب بعد
اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقادم كافي الكافي الا في قذف فانه لم يرد
لانه لم يتمكن من شراة الا بعد كد عوي فتقذ بالتأخير وفي الاكتماء
اشعار بان التقادم مانع قبول الشراة في حد شرب وكذا ناكه الى كسر
فان للشاهد ان يشهد قبل الدعوى لاجل جس سارق الى محي كسروق منه
ففي التأخير تهمة الا انما معتبرة في الضمان فيقضي به لا بالقطع كاقال قاضي
من كصا او المتقين السرة بالنسبة والرفع الى كسروق وان اقرب الى
بحر متقادم ولو قريبا من اامة حد ولو حقا له كما قال في التهمة في الاقرار غير معتبرة
اذا انال لا يعادى نفسه وهو اي التقادم للشرب بزوال الرجوع عنه بخلاف
وعبني شهر عند محمد اعتبارا بابر الحد وكافي كسورات وذكر قاضي خان انه من
شهر من وقت كسر في ظاهره رواية وانما اعير الزوال لان الازالة بالمعاجلة
غير مائة لمح كافي الخيرة ولغيره اي شرب كالزنا والقذف وكسرة بعض
اذا لم يكن بينه وبين القاضي هذه المسافة على ما روي عن الائمة الثلاثة وعنه
بعض شهر وعنه موقوف الى رأي الامام كافي كسورات وعنه ايام كافي الخزانة
وعنه محمد ثلاثة ايام كافي كحيط وذكر في النظم ان التقادم قدر عشر يوما
من وقت الجواب الى وقت الامضاء والاول مع كافي كسورات وان شهد بزنا
اي شهد اربعة زنا زاني وهي اي المزنية غايبة حد الزاني ولم ينظر
حضور كزانية كافي العكس لهم اشتراط الدعوى لنبوت كزنا وفيه اشارة

لو اقربنا وهي غايبة حد كافي كحيط وان شهد لسرة من غايبة لا يجد بالقطع
لان كسرة على سرة شراة بملك المسروق للمسروق منه وذلك يقبل بلا
وفيه ايماء الى انه لو اقرب سرة من غايبة قطع وهذا استحسان وفي كسور
انه ينتظر حضور المسروق منه والطلب به عندها خلافا لابي يوسف كحيط
ونصف حد كعبه اي جلده للزنا والقذف وشرب فلا يرد ما لا ينصف
من كقطع وتقتل للسرة وقطع الطريق وكفي حد واحد لجنايات كثيرة اعظم
جنسا كما اذا زنى مرارا او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف مرارا
او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد حدا واحدا لكل نوع محصور
الا انزجاريه ولذلك لو اقيم على القاذف تسعة وتسعون سوطا فقف في اخر
لم يضرب الا سوط واحد للحد اخل وظهور الكذب فاذا اختلف جنسها
كما اذا زنى وقذف وسرق وشرب يجب لكل حده فلو اجتمع ذلك مع قبل بداه
بحد القذف ثم قبل ويبق الباقى كافي الاختيار وعن محمد اذا ضرب بعض
الحد في الخمر او كزنا ثم شرب او زنى يا فري يعزب حد مستقل كافي كحيط
واكثر التعذيب الذي هو بالسوط فانه قد يكون بعينه كما ياتي وهو في الامم
المخبر ولم يتوض للمعنى كسر في المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير
عقوبة غير مقدرة حقا فلهذا او كعبه وسبب ليس فيه حد من المعاصي بالافضل
كما بين بعضه في سوابق متوقفا واما قول بعضه مبين حرمه تسعة وثلاثون
سوطا اي ضربا بالسوط عتده واما عند ابي يوسف فخمسة وسبعون وفي رواية تسعة
وسبعون وهي صح وقرئ محمد مضطرب وعن ابي يوسف لو راى كاهن تزني امرأة اخذ
بالاثر وان ضرب اكثر من مائة حاز وعنه ان التعزير على قدر عظم الجرم
كافي كحيط وله خيرة وغيرها واعلمه ثلاثة من كسورات كافي الكافي او احده
كافي الخزانة او ما يراه الامام كلامه وعنه على ذكره حاشا كافي الهداية
والاسلام انه ان كان ما يجب به الحد فالأكثر والافضل الى رأي القاضي
كافي قاضي خان وغيره وصح للامام حيسة اي جس من عليه كسرة بغير
لان الحبس من كسرة فله ضم مع كسرة وفيه تنبيه على ان الامم الحياتي
التعزير بغير الضرب كاللطم وكسوريك والكلام العنيف وكسرة غير القذف و
النظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابي يوسف انه يجوز باخذ المال الا انه
يرد الى الصاحب ان تاب والا يصرف ما يرى للامم وفي مشكل الاشارة
ان اخذ المال صا دستورها وقيل ان تعزير مثل العلماء وكسوة بالاعلام

بان يقول بلغني انك تفعل كذا وتقدر الامراء والدمايين به وبالجز الى باب القضا
وتقدر كسوقية ونحوهم بها وبالحبس وتقدر الاخشية بهن وبالضرب
كافي كذا هدي وعزبه وفي الكرماني اذا كان طريقا ذامرة جني اول حرة لم
يعززه فاذا فعل مرارا عززه فانه لم يكن طريقا فاذا تعفف عن محارم ربه
اذ ذاك يدعي في الانام طريقا وعزبه اي ضرب كسوطا للتعذيب فليس فيه
للتعذيب والا احتاج ما بعده الى تكلف كاطن اشد من حربه للحد حيث
صفة الضرب عنه البعض ومن جثا لجمع على عضو واحد افرق كافي شرح الطحاوي
وقبل بس في السائر وايتان فان استغنى في اكثر التعذيب في الجمع في اقله كافي كبط و
كيفية ان يكون عن شيا به الا السراويل وفي موضع اخر لا يجد الا عن الفرو والحشيرة
قايا على كل عضو مضرب في الحد بلا تدك في قاضي خان ثم حربه للزنا اشد لان
جنايته اعظم وحرمة كذا ثم حربه للشرب اشد لان جنايته تعينه ثم حربه
للقذف اشد او شديدا والاول اوفق لفظا ولا بأس به معنى فان فعل مشترك
او مازع استعماله فقد ترغيزه والاكتفاء بشعوبان التعذيب لا يتقدم هاز
عقوبة من جانب الجاني عنه وهذا الطحاوي ومن جانب الامام عنه غيره ووفق بان
الاول في حق العبد والثاني في حق المملوك كافي في المينة وهي اي التعذيب يجب
بتدفع اى طعن غير المحض فيكون القذف مجازا مسلا او تغليب بقرته بافان
وعزبه ويجوز ان يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل مملوك عبدا و
اذا او كافر بزا ولغيره كما مثل يا ذاني وهو ليس بزان وكذا با فاجرا يا ابي
يا ابي النجدة التي ستمر الجوز وكذا حرام زاده فانه قذف لتمام كافي القينة
وفي الجواهر انه حد على الصبي والاطلاق مشعوبان الصبي لو قذف بما رواه ياق
فقد عززه كما قلنا كسر شي من كسر جانا لم يعززه ووفق بان عززه في حق العبد
ولم يعززه في حق المملوك كافي كذا هدي وبتدفع سلم صلح بيا قاسق يا
ابن الفاسق يا مجرم يا شارح الجوز وكذا لو قال يا مباحي يا علوان فان العلوان
في العرف هو كساعى والظالم كافي في الجواهر ما كافر الاحسن با كما فربا حقا
عما قال بعضهم انه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعذيب لانه تعالى سمى المؤمن
كافرا بالاطلاق كافي في المعربات وهل يكفر قايلا فيه خلاف واختار انه لو اعتد هذا
الخطا ستالم بكفر بالاجماع اريد به اجماع المتكلمين يا سارق يا فاسق يا غايب
يا مخنث يا ديوس يا جيفة يا قذر يا بليد يا قرحان كافي في الخزانة كس في
التجنيس لم يعززه بيا قرحان الراعي يجوز محوم والقذف لا يحسب ايا الى انه

لو قال يا ناكس يا ابله يا لاشي لم يجب عليه شيء كافي قاضي خان وهل يجوز ان يجيب الخاطب
المتكلم مثل ما قال في التجنيس ان كان كلمة لا يجب الجوز كما اذا قال له يا خبيث
الا ان التجاوز افضل وامثاله اى مثالا ذكر من القاطع والاعلى افعال اخياريه
محنة قد عدا منسوبة الى من يتصف بها واحتوز بها عن افعال خلقية كتحية الصورة والسيرة
وعمالا يحرم ولو عدا كندادة الهمه وعمالا بعد عدا كطب الفرو فلو قال لك يا طبيب
او صالح يا حمار او يا حمارا او يا مقابر لم يعززه كما اشار اليه المعنى وصرح به قاضي خان
وعزبه والاشمل الا ضبط كافي شرح الطحاوي من انك مثلك او اذى سلا او معاد
بغير حق يفعل او قوله وجب عليه التعذيب الا اذا ظهر كذا به فانه لم يجب عليه واليه
اشار بقوله لا يعززه بيا حمارا يا حمارا يا كلب يا قرد يا ذئب يا بقرة وقال القينة
او جعفرانه في الاخيرة اما في الاشرفا فالتعذيب واليه اشير بقوله وقيل لا يعززه
بيا حمار وامثاله الا قاله لعالم بالعلوم كيدنية على وجه المزاح فانه يعززه فلو
قال بطريق الحضارة كذلك كذا لان الما نه اهل العلم كعز على الجوار كما اذا قال له
ابله اى نادان اى ناكس كافي الفتاوى كيدنية الا انه يشكر بما في الخطا صحت
وعزبه ان سب الختئين ليس بكفر او علوى اى منسوب الى على سواء كان طرعا
فاطمة او لم يكن ولعل المراد كل متقى والا فالتمس ص على اذ كره غرطا على اذ كره
عن كفته وفي القينة وم قبل اشارة بان الاول اصح كافي في المعربات وهو مروي عن
محمد وهو صحيح كافي قاضي خان الا انه اختار في شرح الثاني وهو مروي عن ابي
يوسف وهو صحيح كافي الفتاوى المعنوية الى الاختيار وقيل يعززه في حق كل من
يعوزن سبا كافي الاختيار ومن حد او عززه بالعلم للتعظيم فانه من ذلك هدر
وبطل دم لانه ما مور من شمع فلا يتقيد بشرط السلامة وفيه شمار بان
اقامة التعذيب للامام عند العلماء الثلاثة وقيل لكل واحد وهذا انما يستقيم اذا
استغنى بالجناية فانه نهي منكرج واما بعد كذا فلو عذرا لا باذن الجاني
فلو عذره بلا اذنه فلم يحسب ان يعززه المعزذ بك كذا كافي في المينة وان عوزد فوج
لترك الصلوة او الاجابة او الخروج من البيت او غيره عرسه فانت لا
يهدر دم لانه مطلق فيه فتقيد بشرط السلامة وفيه اشارة الى ان المولى
يعززه وعبد ولو بالجنب والى ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دم الا ان
يا ذنه الاب الا ان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالجنب وان اذنه الا
وعليه ان يضربه اذ بلغ عشر سنين للصلوة باليد لا بالجنب كحل في الملصق
والكلام دال على الاختتام والابنه لانه مشعوبان سكوت والكلام

كتاب السرقة عتب به الحدود لانه من ماله فان عتب اي سرقة
كالسرقة بالسرقة من السرقة بالسرقة اي جاء مستترا الى حرز فاخذ
ما لغير والام السرقة بالسرقة والكسر كما في النكاح وشبهة هي نوعان لانه
اما ان يكون حرز لم يزل المال او به وبغاة المسلمين فالاول يسمى بالسرقة
والثاني بالكبرى بين حكمه في الاخر لانه اقل وقوعا واشتركا في التعريف
واكثر شروط ففرقها فقال اخذ مكلف بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه
الاضافة فاحتد عن شيئين فلا يقطع كسبي كجنون ولا غيرها اذا كان مع
احدهما وان كان الاخذ الغير عن اي يوسف يقطع الغير ولا يقطع باخذ المحض
واكتت والالتزموكا بالحق لا احتمال ان ياخذ للقراءة والرهني عن النكر في الظن
بطلان التعريف منها خفية بالعلم والكسر فلا يقطع بالاخذ كما بره فانه
كما اذا دخل زمارا او بين العتيق في دار بارا مفتوح او ليلا وكل من صاحب
وسارق عالم بالاخذ فلو علم احدهما قطع كما لو دخل بعد العتمة واخذ خفية او
كما بره مع سلاح او لا والصالح عالم به او لا ولو كان به زمارا فنفذ البيت سرا
واخذ مغالبة لم يقطع قد عشرة دراهم بوزن سبعة يوم سرقة والقطع
لنقصان العين قطع لانه مضروب على السارق مكانه قائم بخلاف ما انتقص للسعر
فانه لا يقطع لانه غير مضروب عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المعتبر
يوم الاخذ وعن محمد لو اخذ نصف دينار فقيمة عشرة قطع ولو اقل لا والمتبادر
ان يكون الاخذ بمرة فلو اخرج من الحرز اقل من عشرة ثم دخل فيه وكل لم يقطع
مضربة فلو اخذ بقر او زنة عشرة وقيمة اقل لم يقطع فيقوم باعز نقد
راج بينهم ولا يقطع بالشك ولا يتقوم واحد وبعض من المتولين مملوكا فلا قطع
باخذ غير المملوك اذا قطع شروع بالعدوى محرزا اي ممنوعا عن وصول الغير
اليه وهو في كل المحرر في الحرز اي الموضع الحصين بلا شبهة يتنازع فيه
مملوكا ومحرزا فلا قطع باخذ لا يجرى له بالغيره ولا بالاخذ من كسبه والغنمة
وبيت المال بكان اي بسبب موضع معد لحفظ الاحوال كالدرور وكذا كاسير
والخانات والجنام وكسندوق وكذهب ان كل شيء معتبر حرز مثله حتى لا يقطع
باخذ لولو من صطبل بخلاف اخذ الدابة او حافظ اي بسبب شخص يحفظه فلا قطع
بالاخذ عن كسبي وكنون ولا باخذ شاة او بقر او غيره من رمي مواراى ولا
باخذ المال من قائم اذا جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم
نام فغيره خلاف ومن شروط القطع ان يكون المال متقوما وان لا يكون

مباح الاصل وتافرا وان لا يتسارع اليه الفاد وان يكون المردوق منه حتى فلا
بالاخذ من سارق وسياق الكلفة اثنان المسائل احاط المحيط بكل ما ذكرنا من المسائل
فان اقر المكلف سرقة اي سرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر مكرها كان بالطلا
ومن المتأخرين من افني صحة ويجل ضربه ليعقبا في فوائده المقتنين وسئل الحسن رضي
عنه قال لم يقطع اللحم لا يظفر العظم لكن في الواقيات لا يفتي به لانه خلاق كسبي وفي
التجنيس عن عصام ان اميركا سأل عن سارق اتي به وهو منكرف فقال عليه السلام
الاخير سارق ويمنها قاتلا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فاني بالسرقة
فقال سبحان الله ما رايت جودا اشبه بالعدل من هذا مرة عندهما ومرة عند
ابي يوسف وعند الرجوع اليها كما في الكافي اشهد بر رجلان عدلان فلم يقبل
شهادة النباء وتقبل شهادة رجل وامرأتين في حق المال كاشهادة علي كسبي
كما في كسبي بخبره وسألها اي وجب على الامام او ناسبه ان يسأل الموقوف
ما حتى اي السرقة احتراز عن نحو الغصب كسرقة الكسبي وكيف هي السرقة
يكون بلا قطع كما اذا خيل بعه في الدار واطرح المتاع ومتى هي لانه التنازع قطع
اذا اثبت بالبيته دون الاقرار كما ذكره كسب قبل ولذا اطلق هنا فلا عليه كما كسب
واين هي فانه لا قطع بالاخذ في دار الحرب كسبي وكسبي لانه لا قطع بل
اذا كان المردوق غايبا عن مجلس القضاء كما في كسبي فالاطلاق لا يخلو عن شيء
ومن سرقة احتراز عن الاخذ من سارق وذي رحم محرور وكسبه وبنينا
اي من المردوق عده جميع ما سأل قطع السارق يده سواء كان متواذرا وغيره
جاء لكسبه فان اقر بره ثم هرب ان كان في فوره لا يبيع لصحة الرجوع عنه
بخلاف اذا استشهد عليه بره هرب فانه يبيع في فوره ولو اقر رجلان سرقة
أمة درهم فقال احدهما حواي لم يقطع واحدهما كافي بقط وان شاك
في الاخذ بجمع اي مما فرق الواحد واصحاب كلامهم بالعتمة على السواء
قد نصيب من عشرة دراهم مضروبة قطعوا اي قطع الامام ذلك الجمع
وان اخذ بعضهم دون كلهم لا يجوز الاخذ من الكل معنى فانه كما هو
فان اصحاب كل اهل من ذلك لم يقطع وفيه ايمان الى انه لو سرق واحد عشرة
من عشرة النفس من فؤ واحد من كل درهم قطع كمال النصاب في كل كافي
كما في ظهيرة لا يقطع بتأفة اي باخذ شيء حقير خيس في عين كسبي
من التفتة محرزة الخساسة كافي القاموس يوجد مباحا في الاصل لما فيه من
الشركة العامة ولانه لا يجري فيه الشح في دارنا فقطع بما يوجد مباحا

في دارهم كالساج والعلج والابنوس والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت فانها
عزيرة في دأنا وعن محمد لا تقطع في العاج والابنوس بل تحل فيها وعن ابن القيم
والياقوت كافي في كونه حشيش غير محمول فقطع بالمول كاذن السبر والباب وحشيش
مملوك فلا تقطع بالكله كطرب بالطريق الاولى واختلف في القطع باخذ الوسمه واخنا
كافي شرح الطحاوي وسلك طري او قديم وحيد برى او حرق طرا كان غيره
كالدهاج وكسب او كمنه وعن ابن يوسف انه يقطع في كل شئ من المنكرات التي
الطين والتراب وكسرقين كافي الزاوية غيره او بشئ يفسد سريعا لا يمتد
سنة كما اشهر اليه في المنكرات كلبن واشربة غير مطربة وثريد وخبز وحم
طري وقديم وقال مشايخنا لا يقطع باخذ الطعام في سنة الخطا وان كان
لا يفسد ويحترق وكذا في الخشب اذا كان يفسد ولو حترق فان لم يفسد ولو
محترقا فان لم يفسد فكان محترقا يقطع كما في الحطب وفاكهة رطبة ولو محترقة
وفي الواقات كالمرو في الثمر وكطرب ونحوه ان لا يقطع به ونحوه اي لا يفاكهة
بأبنة على شجر كالخوز واللوز لفساد الاواد وانما قيد بالشجر لانه لو كان في
الخوز قطع كما في المنكرات لكن في المنكرات كسرق ثمر من الخوز قطع بخلاف غيره
من الثمار فان لم يقطع لانه يفسد سريعا ويحترق لا يفسد سريعا كالقديرة منه
واما يفسد منه فداخل في الفاكهة الرطبة فلم يقطع مطلقا بل يقطع في الفاكهة الرطبة
ولا في اليابسة على شجر كالفن وزدع لم يحصد وان كان له حاديط
موثق او حافظ وفيه شارب بانه لو حصد وجمع في بيدر قطع لانه صار حرا
ولهذا لو اخذ الخنجر من كتيل لم يقطع كما في الواقات واشربة مطربة
اي مسكرة لانه لا قيمة بشئ من السكرات عند بعض اصحابنا كما في الكرماني
وفي التقييد اشعار بانها لو كانت خلا او دب او عسل او نحوه قطع عن
محمد انه لم يقطع وعنه لو اخذ ابناء فففة قيمة عشرة فيه يبيد لم يقطع ببيعة
ما فيه فلو كان فيه عسل قطع كما في الحطب والاكات هو كالدق والمزمار وكطرب
والنزد وكطرب وطبل اللهب وكذا طبل الغزافانه لا يقطع باخذة على شجر
كافي الواقات وصليب بالفتح شئ مثل يحمه كمنصاري قبله وانما يثب
اين انما قالوا من ثالث ثلاثة وقبل حشبات نعم بعضنا الى بعض زعموا ان
عيسى م صلب على شدة قبح كوابه كافي الموب الرحلة العيس من ذهب او فضة
سواء كان في مبيد هم او في مبيد لهم وهذا عندنا وكذا عند ابن يوسف الا
اذا كان في البيت فانه يقطع وفيه ابناء الى انه لا يقطع باخذ الصنم ولو حترق

وباب مسجد الاولى باب دار فانه يلزم من بابين الاولى ان لا يقطع باب المسجد
بحر باب كذا وما فيها بخلاف باب المسجد كما في كراهية وصحف وصبي ولو كانا
محلين اي من يمين بالذهب والفضة قد عرفت وهذا عندنا لان الكاهن
والجلد والحلية متع ولا مالبة للحر ولا للمكاتب وقيل عند ابن يوسف اذا بلغ الحلية
نصا با وعبد الا الصفي الذي لا يورث من غيره فانه يقطع به تحت السيرة
بخلاف البكرة فانه غصب وخداع ويقطع عند ابن يوسف ولو صغير لا يعقل ولا يحكم
ودفتر بالفتح وقد يكسر جماعة المصحف المضمومة كما في القاموس حيث حمل المصحف
وكتب معلوم شجرة والاداب والدواوين فراحته دون دواوين فيها اشعار
مكروهة وكتب معلوم الحكمة فانها داخلين في الات لهو كما اشار اليه الزاد
وغيره الا دفتر الحساب بضم الحاء وتشديد كين جمع حاسب اي دفتر فرغها
فان المقصود منه المال كافي الكافي وغيره لكن في كونه يقطع به لانه لا يحتاج اليه
اذ ليس فيه احكام شرعية ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه
وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكام وفيه اشعار بانه يقطع بكتب كسرة
والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي الخزانة لا يقطع بكتب الحديث وكسرة وعن
ابن يوسف انه يقطع ولا يقطع بكتب كوقف ولا في كتب وغيره فانه مباح
الاصل كما مر فالاول ان لا يذكر قبله لانه داخل في الصيد كما نرى عليه المحسطة
وحياة اي لا يقطع بخيانة في نحو ودعة في يده من مال الغير لقصور الحرز
ونزهب اي غارة لمال لانه اخذ علانية ونبتش اي اخذ الكفن عن ميت في
قبر سواء كان الكفن سنونا او ذابكا واقل وسواء كان القبر في الصحراء
او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا كان مقفلا والاحج انه لا يقطع عندهم
لاختلاف الحرز نحو القبر وعن ابن يوسف انه يقطع بالكفن المنزلة او الاقل
ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف عن الظن ان الانسب المجنون والمنزوب
والمجنون لان المعنى لا يقطع باخذ ملكات ونزهب ونزهب غيره بالاخذ
والنخب انه غير مراد ومال عامة كالبيت للمال وماله اي لاخذ فيه اي في ذلك
شركة كمال الغنية فان له خبيثا من بيت المال وكمن فيقع في الحرز مثل
حقه اي لا يقطع باخذ مثل دين له على غيره من دراهم او غير ذلك لانه استوفى
حقه سواء كان حاكما او مؤجلا لان الحق ثابت وكذا جيل لنا خبير المطالبة
وفي المثال اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او اردى قطع والى انه لو كان

لحمه وراحه واخذ ذنبا يقطع وهو رواية عن ابي يوسف كافي الزنا على وجهه ان لا يقطع
لان الشوق في حكم جنس احد كافي للزنا وراى الى انه لو اخذ عروضا قطع لانه ليس له
الاخذ الا بيمينه وعن ابي يوسف انه لم يقطع لان له ان ياخذ منها او قضاها من جهة عنده
كافي الزنا وفيه ايماء الى ان له ان ياخذ من خلاف جنسه عنده للمجانسة في المالة وهذا
الحكم في حق الاخذ به وان لم يكن من جنسنا فان الانسان ينفذ في العمل به عنده ضرورة
كافي للزنا احدى ولو بمنزلة اى لو اخذ شرا حقه مع زيادة عليه من ناله لم يقطع لغيره
شركا بمقتضى حقه وما قطع فيه وهو محال اى اذا سرق ما لا يملكه يده
فرد الى مالكه ثم سرقة ثانيا ولم يتغير المسمى من حاله الاولى حقيقة
فانه لا يقطع وعن ابي يوسف انه يقطع كافي للزنا وفيه اشارة الى انه لو سرق
هذا المال من شئ اخر قطع والى انه لو باعه ما لكان له الرد ثم سرقة قطع
لانه يتغير صكا كما قال شيخنا ما داء كثره ولم يقطع عند شيخنا كقراق
لانه لا يتغير حقيقة والى انه لو سرق غزلا وقطع يده فيه ورد على مالكه
ففسد المالك وجعله ثوبا ثم سرقة قطع وكذا في كل نوع عين قطع فيه ورد
على المالك فاحدث فيه صنعة لو احدثه الغاصب في المقتضى انقطع حق
المالك الا ترى انه لو سرق ثوب فزاد قطع فيه ثم نقصه فسد مقتضى
لم يقطع لان بهذا الصنع لا ينقطع حق المالك ولو وجد من الغاصب كافي لخط
ومال ذي رحم محرم كالاخوين واليمين من بيته لانه غير محرز فلو اخذ
ماله من بيت غيره قطع لانه محرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او
اخته وصنا عا قطع وعن ابي يوسف انه لم يقطع كافي للزنا والى انه لو اخذ
من مال امه او ابنه او زوج ابنته او امه او زوجة جده قطع وهو لم يقطع
بلا خلاف كافي للنظم واحاطة المال للعهد في شمل ما اذا كان للمال غير ذي
الرحم فانه لم يقطع كافي للزنا في الظن ان الحسن مال من بيت ذي رحم
محرم ليشمل هذه الصودرة ولا يمال زوج اخذت من بيت زوج لا يملك
فيه عرسه مع مال عرس من بيت عرس لا يملك فيه زوجا لا يملك فيه
في الاول عادة وفيه ايماء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها
وعند المرافعة انقضت عهدها لم يقطع اعتبارا للمالة او لكن لو اخذت اجني
من اجنسية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجة
مانعة كافي لخط ومال سيد من بيت سيدة وسيدة من سيدة

ولم يذكره لكاشتر كالتفليس لانه مجاز بلا قرينة كافي ومن بيت عرسه اى
عرس السيد وزوج سيدة ومكانه وعنده الماذون ومال مصنفه من بيت
مصنفه من دار فلواذن كصنف بال دخول في بيت اوف اخذت من بيت اوف يقطع وراى ان
كان في المحيط وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت غيره ماذون فيه قطع بالاتفاق ولو
اعتمد على ما ياتي من قوله وبنت اذن كان جازا ان يقطع اى غنمة لان له في غنمة
ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العكر فالغنم داخل في مال الشدة والافنى مال العنقة
ومال اخذ من حمام سواء كان الى حفظ ام لا وهذه اذا اخذت منها راء او اما اذا
اخذها ليلا فمقتضى قطع وعن الحامى ان امر بالتحفظ كافي للمصنات وفيه اشارة الى انه
لو اعتاد الناس دخول الحمام في بعض الليل فهو كالزنا كافي لاختيار وانما
خص الحمام بما ياتي مما اذن فيه لان في سر اجبة لو اخذ من حمام ورب المال
حافظه قطع عند ابي حنيفة ولم يقطع عند محمد وعليه كفتوى ومن بيت اذن لك
في دخوله لاختلال الحرز فلو اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه
فيه لان المسجد انما يصير زابا الى حفظ ولو اخذ من الحانوت او الى زنا راء
فكذلك واما ليلا فمقتضى قطع الا اذا اعتبه حرز فيه بعض الليل فانه لم يقطع
لوجود الاذن كافي لاختيار ولا يقطع ان اخذ ولم يخرج من الدار لان
يد المالك قائمة حركه امتداد الحانوت ونحوه ما كان حوزا بنفسه واهله
ما يستفون بصحة انتفاع المذلل الا السكة والافنى ذات المقامير كافي
او ان اخذ ناول اى اعطى من هو خارج من كداز من المعين لان الماخذ
لم يوجد فيها وهذا عنده واما عنده فمقتضى قطع كافي لاختيار والى انه لو اخذ
عن ابي يوسف ان ناوله فمقتضى قطع الى ارج يده فمقتضى قطع احد منها وبه اخذت
من كشك كافي للزنا او ان ادخل يده من الباب او كنف في بيت واخذ
فانه لم يقطع بالاتفاق وعن ابي يوسف انه يقطع كافي للنظم وفيه ايماء الى انه لو دخل
فيه وحده عنده الباب او كنف ثم خرج واخذ قطع وفيه اختلاف في كافي للزنا
والى انه لو اخذ من المسجد الا فمقتضى قطع وذا بالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه خص
والا فمقتضى عند العامة كافي للنظم او ان حصره اى شق ما فيه كداز من خارجة
من كداز من ظرف خارجة او طرفه الى الاول يكون كداز من خارج الكم متصلة به
لم يقطع بالبر والاخذ لعدم الحرز وعلى الثاني اما ان يكون من داخل الكم فلن يقطع بطر
خارجة كما راء اذا دخل رباطه وادخل يده في الكم واخذ فانه قطع كما اذا كان كداز
خارجة غير مربوطه وادخل يده في الكم واخذ لوجود الحرز واما ان يكون من خارج الكم

الكم

مربوطا على ظاهره في يقطع بالطر لا نه اخذه من الحوز وهو الكرم وعلى هذا القول
الرابط واخذه لم يقطع لان الدار خارج الكرم وعن ابي يوسف انه يقطع بكل
لانه محرز بانكم او صاحب اوان سرق اى اخذ جملا بالجم والاحسن بغيره ولو لم يقطع
من القطار بالكسر اى من ابل المقطوعة والقرب بعضه الى بعض على منقوع
كافى المقاموس او جملا بالحاء المكسورة اى جوالها مملوا من المتاع واقصا على
ظهوره وان لم يكن من قطار كما اشير عليه في المحيط وغيره ففى الظن ان الكرم
تقديم الظرف على جملا ايضا على ان الاصل اشتراك الموقوفين فى العتد وانما لم
يقطع وان وجد الباقى او القايه او الراكب لان كلا منهما قاطع سابق او نقل
متاع لاحافظ وقطع الباقى من قطار وغيره ان حفظ ربه اى حفظ
من الحيوان الاحلى والجم والمحتاج ماله او غيره وفيه ايماء الى انه لو سرق مشاة او
او ابل من كرامى ومكرامى من يحفظ قطعه والافلا وبه افنى كثير من المشايخ والى انه
لو اخذت عا من بيت مسوق ليللا وعند حافظ قطعه والافلا بخلاف ما اذا كان
بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن موحا فكا فى كيط او نام الحافظ عليه
اى سرقه من الجمل او غيره فان على كيط لا لصاحبه كفى المقاموس وغيره فاما
زاد المص وغيره من قيد او بزيادة فغيره اشعلا بان المتاع يحوز بالى حفظ فى حال
نومه سواء جعل تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو كيط وقيل لو نام وهو يديده
لم يقطع كما فى المظنات فلو جلس فى كيط المسجد وكطريق وعند متاعه فمحرز
وفى البقال ان المتاع اذا كان بحيث يراه قطعه وعن محمد لو كان عليه قلنسوة او
داؤه او منطقة لم يقطع كذا السرقة من ثأمة حليا كفى كيط وان شئ من كيط اى
جوالى على الارض او على كيط واخذ منه شيئا اى فوج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم
فضاعدا فلو فوج كشيئ بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج عن كيط شرط او
ان ادخل بيده او شيئا اخر فملق بالمتاع فى صندوق او كرم او جيب او غيره
واخذ منه او اخذ من مقصورة اى حجرة دار فماتت امير الى محضها اى لو اخذ من
من منزل من منازل كدركية فى كل منزل ساكن على عدة كالمدارس والحوافى والحقا
الى محض هذه كدار التى ينتفعون به انتفاع الكسكة قطعه لانه اخرج من الحوز اذ كل
مقصورة حرز او سرق واخرج صاحب مقصورة منها من صاحب مقصورة اخرى
الى مقصورة وان لم يخرجها الى محض بخلاف ما اذا سرق صاحب بيتان بيتا دار
صغيرة فى كل منزل ساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من كدار او دخل الباقى فى حوز
او التى شيئا منه فى نحو الطريق كصاحب كدار او غيره ثم خرج واخذ ذلك كشيئ

لانه صار محزما من الحوز بقوته وفيه ايماء الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعد
لم يقطع خلا فان سرقا فى النظم او حمل على نحو حار فاقه واخرجه لان سرق الدابة
يضاف الى السوق وفيه رز الى انه لو اتى فى نهر قوى فى الحوز فخرج واخذ من الحوز
يقطع وان لم يكن قويا فخر كالماء حتى خرج قطعه وفيه خلاف المشايخ كما فى كيط والى
والى انه لو علق على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو اتلع وبنار فخرج كما فى الحوز
وغيره والى انه لو خرج من الحوز ثم الحاد لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج بلا سوق والى
انه لو دخل مربطا وترك يده مفتوحا فخرج الدابة بنفسه فذهب بها لم يقطع
وان صاح حتى فوجت فان كانت ثورا وقال هتش هتش يقطع وان قال هتش
لم يقطع وان كانت حمرا او قال هير هير قطعه وان قال بير بير لم يقطع كما فى
النظم ثم مشرع فى كيفية الحد فقال يقطع بجان كساق اى اليمنى من يده فان
اليسرى لم يقطع فى المرة الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمنى لو كانت
او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا ظاهر الرواية وادى يوسف انه لم يقطع من ربه
ينفع الزاى وسكون النون هو كرسف ويحسم اى يغرس فى الدهن الكلى جوابا
لان الدم لا يقطع الا به والحد ذابو غير متلف ولهذا لا يقطع فى الحوز والبر
الشديد من واجوالدهن على كساق كاد الحداد ومقيم الحدود كما فى الرواية
المترتاشى ثم يقطع جملة اليسرى من الكعب ويحسم ان عاد الى اليسرى
وهذا كله اذا كان اليد اليمنى موجودة فان كانت ذاهبة او مقطوعة قطع كرجل اليسرى
اولا كما فى الاختيار فان عاد الى كسرة سرقا ثانيا او دابعا لا يقطع
اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه شعار بان شرط كمال من قطع كيد وكيد
ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى صحيحة فلو كانت احدهما مقطوعة او
شلا او مقطوعة اصابع كيد او مقطوعة الايام او الابعين او ثلثة فى ذواته
سوى الايام او بالرجل عرج لا يقطع المشى لم يقطع لغوات جنس المنفعة بطشا
او شيئا كما فى الاختيار وكما اشير فى شرح كيط وى كفى كيط ريث شرط فى قطع
اليد اليمنى ان تكون اليسرى وكفى كيط اليمنى صحيحين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع
اليمنى ولو قطع كرجل اليمنى سقط القطوع لكن لو قطع كرجل اليسرى قطع اليمنى
لانه لا يفتوت جنس المنفعة بطل بل بمنزلة استحقاقا على اقل بعض المشايخ كما
فى الكافى او يضرب كما فى الاختيار ثم يستحب غلدا حتى يتوب ومدة كتموبة
منقوضة الى راي الامم وقيل ممتدة الى ان يظهر سماء كصالحين فى وجهه وقيل
بحسب سنة وقيل الى ان يموت كفى كغاية وللامام ان يقتله سياسته كما فى كتموبة

وشرط الحسنة الثابتة بالقرار او شهادة المالك ولو كان لا
والوصي والوكيل ومتولى الوقت او خصومة ذي يد بالتبوين حافظ اذ ايد
امين او ضمن كالمودع والمستعير والمستاجر والمضارب والمستبضع ونحوه
من الغاصب وكفيل عن على سوم كسراء وبغلة فاسد ويستثنى من الراهن
فانه لا يخاصم الراهن الا بعد قضاء الدين واحترز بالي قطع عن سارق فانه لو
سرق منه لم يقطع بخصومه احد ولو مالكا لان يده ليست صحيحة فالاولا خصومة يد
صحيحة وهي يد ملك ويده امانة كيد كودع ويد ضمان كيد القابض على السوم وتماه
في الاختيار وما قطع به من المال ان يني في يد سارق وعينه بالشراء ونحوه
سرقه الى المالك لانه لم ينزل عن ملكه ورجع على سارق من ملكه بما دفعه اليه والا
يبقى بان ملكه واسترسل لا يضمن السارق ولا يملك المسروق منه تعين
وعنه انه لو استرسل ضمن وعن محمد انه ضمن دياره لا قضاة ولو استرسل غزوة ضمن
ويرجع بما دفع على سارق وفي المتن ان كلامها غير ضامن وهذا كله بعد القطع
واما قبله فلا اختار بقطع يضمن كما اذا قال المالك اني غنمه لم يقطع كافي بقطع ثم سرق
في السرقة الكبرى فقال معصوم بالعصمة المؤبدية وهو مسلم او ذني حرا وعبد قطع
الطريق على معصوم اي زاعم المارة من مسلم او ذني في حدود انا على ما ذكره
فصاعدا دون القرى والامصار ولا ينها وهذا ظاهر كرواية علي بن يوسف
من قطاع الطريق من زاعم على اهل من مسيرة السرا في المصر ليلاد عيلة الفتوى
دفعات المتعدي المفسدين كافي الاختيار وعنه وقال بعض المتأخرين ان هذا
في زمانهم واما في زماننا فيحقق قطع الطريق في القرى والامصار وعن
ابي يوسف من زاعم في المصر وبين القرى فان كان بالسلاح يحد وان كان
بغيره فلا الا اذا كان بالليل وانما قال معصوم شادة الى ان لو كان واحدا
له قوة لم يكن للمارة متاومة حد ولو امرأة او من كد لو كان فزهم بأشوة
اقم الحد عليها دونهم وعن ابي يوسف ان عليه الحد دونها وعن ابي حنيفة انه
لا حد على احد كما قال محمد وفي القعدة وري اجمع اصحابنا انه لا حد على المرأة
كما لا حد على كسبي المجنون وذني حم محمد من حد من المارة وان كان شره
ولا على من كان احد منهم حد فثبت شرط الحد كونهم كلهم مكلفين جنسين
اذ الشبهة دارت كافي كذا خيرة وعنه فالاطلاق لا يخلو عن شيء والتعلق
بما ذكره فان المعنى قطع المارة من الطريق كافي للمكراني وقطاع الطريق للمعصوم
كافي للمعصوم في جوف قاطع كطلا وطالب وانما قال على معصوم لانه لو قطع

على مستامن اختلف في وجوب حده والمتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض
لم يحد اذ الطريق في حقهم كذا ركا في الاختيار وعنه فاخذ هذا المصنف من
قبل اخذ مال المعصوم منه وقبل قتل له عذر وحسب حتى يرب ويظهر سببا
المصالحين عليه ويجوز لانه خوف معصيا وفي قاضي خان عذر ذكي سبيله
وقيل ان الامام لا يزال يطلب حتى يخرج من دار الاسلام كافي الاختيار فان اخذ
قاطع المال ونصب كل من يقطع نصاب من عشرة دراهم في ظاهر الحدود
وعشرين درهما في رواية الحسن كافي الظهيرة قطع من وجهه من خلاف ابيه
اليميني ورجله اليسرى بلا قتل ثم رد المال ان يني والالم يضمن وفي الغا اشارة
بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب قبل ان يأخذ واسقط عنه الحد
لكن يني حتى العبد من المال وكفصاض كافي الاختيار وفي الاخذ من المارة لم
ياخذوا اياهم ولو لم يلزم ان يتبعهم فان اخذوا مال احد كان لهم ان
يتبعوه وان غابوا والا اذا استرسلوا وان قتلوا احد الم يتبعهم الا اذا
حضر وليه كافي بقطع وعنه وان قتل القاطع بلا اخذ مال منه قتل حداي
سياسة لا قصاصا ولذا لم يلتفت الى عفو الاولياء لانه حق الله وان قتل
معه اي مع اخذ المال قتل بلا قطع وعنه ان يقطع ويحد بقطع يد الما اعلى حتى
يدفنوه او يصلب بان يغرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضغ
قدميه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم
يطعن بالرمح تحت ثديه اليسرى ويحرك الرمح حتى يموت به كافي للمعصومات اخطع
اليد وكحل من خلاف ثم قتل او يصلب عنقه واما عندهما فيقتل او يصلب
ولا يقطع عن ابي يوسف لا يترك الصلص للرض وعن ابي حنيفة ان الامام يقتل
ثم يصلب ثم في ظاهر كرواية يترك على الخشبة ثلاثة ايام ثم يخلى بينه وبين اهله
حتى يدفنوه ليعذر الناس برحمته وعن ابي يوسف انه يترك حتى يقطع غيرة
وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة وود المال فلورجع وتاب ورد المال لم يحد
لكن يدفع الى اولياء المقتول ليعقلوه قصاصا او يصالحوه واما اذا تاب
ولم رد المال فقد قيل حد وقيل لم يحد بل دفع الى اولياءه كافي بقطع وعنه وانما
ختم على ذلك اشارة الى الحتم وكشروع فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المارة
على ابي بكر **كتاب الجهاد** عفا الله عنك ما كان
على القتل ترقي الى اعلا فان القتلى الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة نذل
ما في الوعد من القول وكفعل كما قال ابن الاثير وعنه وفي كشيده قال الكفار

ونحوه من غيرهم ونسب احوالهم وهدم معا بدعهم وكسر احصائهم وغيره وكرد
الاخترا في تقوية الدين بنحو قتال الجوسين والذين يدينونهم
اختر الكفاد للامانة بعد الاقرار والبايعين فالام للعدو على احوالهم والام
فهم سموه بالسيرة السيرة اسم من كيرة كافي الطلبة ثم نقلت لطريقة ثم
غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والبايعين وغيرهم
ولما اراد بيان ما هو الاصل في ذكر عدل من الاخذ الى الاخذ ارفق بالجراد
فرض عين بشر القدرة على القتال وكسلا 2 وكزاد والراحلة وغيرها
كافي قاضي خا وغيره وحكمه ان يلزم كل احد اقامة ولا يسقط بادهاء بعض
فالمعنى فرض كل ذات بشر ان هي الكفاد المذكورون على دار من ديار
الاسلام ان انتهوا اليها بقتل لانفس المسلمين او ذراريهم او اموالهم
فان علم من يقرب منهم وقدر واعدى فاجلهم ففرض عين في حقهم
ثم وثم الى ان يقتلوا على اهل الشرق وكون جميعا في قام به عنه ومن لم يقيم
بلا عذر اثم فاجلهم قبل العلم بالنفي لم يحجب على احد فان الانسان لم
يخاطب بالعلم يعلم به وبعد العلم واجب على هذه الترتيب ويكون ان يكون
النجرة فاستأجره كمالا اشير كيرة في الدفنة وكحيط وكفني وغيره وهذا
في زماننا واما في الابتداء فالصنف ثم الموعظة الحسنة ثم القتل اذا قتلوا
ثم البداة في غير الاشهر كرم في جميع الايام والاماكن سوى كرم كما
في الكرماني فيخرج كل مسلم حتى المرأة والعبد بلا اذن من كرم وكسيرة
لان هذه الفرض واجب وفرض كفاية اي فرض كل كافي وقيم له وان كان
على كل احد بطريق البدية بد اي اية من المسلمين وقال بعض المشايخ ان الجهاد
قبل الاجرم واجب وقيل تطوع وكسح واجب فجب على الامام ان يبعث سيرة الى
دار الحرب او مرتين في كل سنة وعلى كرجية اعانته الا اذا اخذ الخراج فان
لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلب على طاعة بكافهم والافلاحيات قتالهم
بخلاف الامر بالمعروف كافي كراهي والاطلاق مشعر بكونه ابتداء به في
الاشهر كرم واحد مرة وثلاثة سرد رجب وذو القعدة وذو الحجة
والحرم وان كان لا فضل ان يتبداء به في غير كافي قاضي خان ثم اشهر
الى حكم قتال ان قام اي انتصب به بعض من المسلمين العاملين به سقط
عن البايعين اي باقي هؤلاء المسلمين والايقويه بعض منهم انما ايجب
المسلمين العاملين به سواء كانوا اكل المسلمين شرقا او غربا او بعضهم

وفيه دوز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العاملين به بطريق البدية وقيل انه فرض
على بعض غير معين والاول المختار لانه لو جوب على البعض كان الاثم بعضا منها
وغير معقول والى انه قد تغير حيث لا يجب على احد وبحيث يجب على كل احد وبحيث يجب
على بعض ون بعض فان كل طائفة من المسلمين ان غيرهم قد فعلوا اسقط الواجب
عن الكل وان لزم منه ان لا يقوم به احد وان كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا واجب
على الكل وان كل طائفة ان غيرهم اتي به وطن آفون ان يخرج ما اتي به وجب على
الاخرين دون الاولين ذلك لان الجواب عنها من طائفة بطن المكلف لان تحصيل العلم
بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في حيز النفس فالكلف به يودي الى الخرج وتما
في مزاج العقول والى انه لم يجب على اهل بله وما في حواشي الكشاف للفاضل التفتا
انه يجب عليه ايضا في الف المنة اولات لا يرض على صبي لانه غير مكلف لانه كالجون يجب
لان حق كونه ممتد على فرض الكفاية وفيه اشار بانه لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن
احد الاوين وكذا اعدون بلا اذن الدارين كافي في العلم وامرأة حرة سواء كان لها زوج
او لا لان من قرنها الى قدر عورة وفي الجهاد قد انكشف شيء من ذلك كالحالة كافي في
فلا يخفى بالذات وجه كافي دامي مستند بغير العلم وفتح العين اعانته اقصد الكراه
واقطع اي كذا في قوله يديه لعدم القدرة على الجهاد وفيه شهاد بان من عجز عنه
بسبب من الكسباب لم يرض عليه كما اشير كيرة في الاختيار **واعلم** ان من امرات هذا
الباب معرفة الامام والدارين فالامام من تابعه اهل الحل والعقد ونفذ حكمه
فيهم خوفا وقرأنا بغير اماما الا بيهدين كافي في تنظيم وعجزه واداء الاسلام
يا بحر في امر وشيخ الكافرين كافي في الكافي وذكر في الزاهدي انما غلبت
المسلمين وكانوا فيه اثنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلف
ان دار الحرب بغير دار الاسلام باجاء بعض الاحكام فيها واما خبر ورثها
دار الحرب فموقوف بانه منه ففده بشروط احدا اجراء احكام الكفر اشتراطا
باني حكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون الى عقنات المسلمين كافي في الجزة والثاني
الافتعال بد ارجح بحيث لا يكون بينها بلدة من بلاد الاسلام بلقرهم المد
منها قال الثالث زوال الامان الاول اي لم يبق مسلم او ذى فينا انا الامان
الكفار اولم يبق الامان الذي كان للمسلم باسلامه ولذي بقعة الزمة قبل
استيلاء الكفرة وعندها لا يشترط الا الشرط الاول وقال شيخ الاسلام
والامام الاجمالي ان الدار محكومة بدار الاسلام ببقاء حكم واحد في كافي في الجهاد
وغيره فلا احتياط ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام المسلمين وان كانت للمسلمين

واليد في الظاهر لولا شياطين ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجانبهم
من القوم الكافرين كافي المستصفي وغيره ثم اشار الى تفصيل الجهاد وتبيين
وغيره فقال فيجاء صرحهم اي يحيط الامام مع التابعين بالكفار في ديارهم او
غيرها في موضع حصين ليلا يتفرقوا والمفاعل غير المتكلم من الغير بشهادة لنا
وعليها ويجوز ان يكون غير اغايب الامام كذا قوله ويدعونهم الى الامام والاسلام
ليعملوا لنا لما اذا قاتل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلا شيء من الدين والكفارة
وقيل ان حدة اي وجوب الدعوة في ابتداء الاسلام واما بعد انتشاره في حنة
لزيادة التاكيد بشرطين احدهما ان لا يكون في التقديم حذر بالمسلمين كالاستعداد
للقتال وتخصيص الاحتياال بحيلة فان دفع الضرر عنهم واجب والثاني ان
يطمئنح فيهم ما يدعونهم اليهم كافي بحيث فان اوعى قبول الاسلام فالى الجزية
يدعوا اهل كل حال الكتاب والمجوس وعبدية الاوثان من كمح دون الوثن المرتدين
كايما في وبين كنية الجزية وزمان ادائها ليلا يفضي الى المنازعة فان قبلوا الجزية
فلهم بالمنا من عفة الدماء والاموال وعليهم ما علينا من كسوف بها كما
في الظلمات فان اوعى قبول الجزية بقا تلهم الامام بعد الاستمارة بانه
تعالى فانه الناصر للاولياء والقاهر للاعداء بما يملكهم من نحوزة
السيف ورمي السهم وتضيق الخنق وان كان فيهم مسلم اسير او تاجر او
طفل الما انه لم يقصد هم بالاملاك ولا الخس انه لا يحرق ولا يهدر حصنا
فيه احد منهم والاولى ظاهر الرواية وهو الاعم كافي في كسفات وقيل لا يكره حمل
دوسرهم الى دار الاسلام ان لم يهزمهم وهم كافي قاضي خان او كان فيه
فراع قتل المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظام المبارزين
كافي في الظهور وزيك شجرهم ولو شجرة وذرورهم ولو عند الحصاد
وغير ذلك مما ينظمون كغزب بيوتهم وقتل دوابهم وتجرى اسلحتهم بلا عذر
بنح الجوع وسكون المهلة وهو قتل العهد كما اذا عهد ان لا يحاربهم في
زمان كذا ثم يحاربهم فيه فلولم يهدر وخادعهم باستمال المعاهدتين بل ان
ينظم مع مبارز شيا منهن خلافة حاز فان عليا يوم الخندق قال لعروب عبد
وذا لم يترط ان لا تستعين على بغيرك عن هؤلاء الكذابين وعزهم فالتفت
كالاستعداد لذلك وضرب على ساقه فقطع رجله كافي في الظهور
ولا غلول بالضم وهو خيانة وسرقة من الكيفية مثل ان لا يظفر شيئا مما
غنه هو او غيره او يمتال بحيلة يلحق به بعض الاسارى الى دارهم

والغلول في الاصل الخيانة في كل شيء خفية كالاغتيال على قال ابى الاثر ولا
مشكلة اي لم يجعلهم عبدة بان يسود وجوههم او يقطع بين الاعضاء كالاذن
والانف كافي في المغرب وقال ابى الاثر المثل بالضم اسم من المثل بالفتح هو قطع
الانف والاذن او الذكر او شيء اخر من الاطراف وانما روي عن المثلة اذ كانت
تؤلفظ بهم واما قبله فلا بأس به لانه ابلغ في دهنهم كافي الاختيار وبلا قتل
عاجز عن القتال حقيقة او حكما كما صاحب الصلح والرهابيين وشيخ فاف
واعمى ومقعد ومفلوج ومقطع اليمنى او اليد ورجل وامرأة وجنى وجنون وفيه
اشعار بان يقتل مقطوع اليد اليسرى والاخرى والاهم ومن عجن ويعق
في حال قامته لانه ممن يقاتل الامارة ملكة اي ذات ملك فانها تقتل ليتفوق
قوما او ذاراي في الحرب او ذامال بحث اي يحرم الكفار على المسلمين به
اي الرأى او المال فان احدا من هؤلاء كزيادة على عشرة المذكورة اذا
كان ملكا او ذاراي او مال يقتلون فانه كتمان يتعدى ضرره الى المسلمين قال
كما روي عنه ان اصحاب الصلح والرهابيين يقتلون وبعض المشايخ وقتلها
بالاختلاط وعدمه وتامة في المحيط وبلا قتل اب كافر ابداء ولا قتل لها
اف وفيه دمر الى ابتداء القتال كل ذي رجم حرم سوى الاب والامجد
والجدة وانه لا يبدأ به لكن يلجئ الى موضع ويستمسك به حتى يجره غيرة فقتله
والى انه اذا قصد قتله ولم يمكنه الهرب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في
المحيط واخراج مصحف الى دارهم لحرقه الاستخفاف ان غلبوا وذكر الطحاوي
ان النهي قد كان لغوشة منه وفي زماننا قد كره وهو لا يستخفون به لانهم
مقرون بانه كلامه تعالى الا ان الاول اصح لانهم فعلوا ذلك فاعلموا انهم
كافي في المحيط ولا يبعد ان يراد ذو المصنف في كل كتاب التفيد والحدس وكيفية
فانما بمنزلة الصلح كافي الاختيار وغيره وامرأة ولو عجزا او حارة
لمنفعة المسلمين كمد اواة الجوع وسقي الماء وعرضها الا في جميعي نومي
على المصنف والمرأة من الاستخفاف والاستمتاع فانها يخرج خان الا ان
اخراج كشابة مكروه وفيه اشهاد بان الافراج مع كسيرة مكروه كافي
وقد فرق ابو حنيفة بينهما بان اقل الجيش ادبائة واكل البرية مائة
وقال الحسن اقله اربعة الاف واقلها اربعمائة كافي قاضي خان وان
عنه يعصا لهم الامام ان كان الصلح خيرا كما اذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن
له قوة فان اراد ان يغيره فانه يصالحهم على ان لا يتلوا لان هذا



جهد معنى فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصلح لما فيه من ترك الجهاد صورة
او تاخيرها ويصلح بالمال اى ياخذونهم او دفعه اليهم عند الحاجة
الاحتياج الى احد هما فلا يصلح بدون ذلك والمال لا يؤخذ غنيمة فحسب
يقسم الباقي لانه اخذ بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها ارسل اليهم رسولاً كان
فيصرف الى مصرفه ولا يخسر كافي الاختيار ونبت اى الامام الصليح اى نقض
ان كان هو اى النبت النفع له من الوفاء واذا انزل النبت على النقص اشارة الى
اشتراط علم ملك الكفا بالنقض ومدة يبلغ الخبر الى ملكهم تحريز عن العذر قال
ابن الاثير النبت نقض العهد والفاؤه الى من كان بينه وبينه فلو مضت تلك المدة
ولم يعلم به ملكهم قاتلهم لان التقصير منه فلم يكن عذراً كافي الكافي ويقا تلهم
الامام قبل نبت اى نقض الصلح ان خافوا جميعاً وفيه اشتراط علم ملكهم
الحيانة فلو قطع بعضهم كصديق في دارنا بلا علم لم يكن نقضاً الا في حق ذلك
فلا يقال الا اياه كافي الهداية وصحة للمرتبة لعلم اسلامه بلامال فانه
كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقرير اعلى الارتداد وان اخذ منه المال
بالصلح لا يرد اليه لانه مال غير معصوم ولا يباع اى يكره كراهة الحرمان عليك
بعد كراهية سلاح منهم فاستعمل للقتل ولو صغيراً كالابرة وحديد
وما في حكمه من الحرير والحرير فان تملكه مكره لانه يصلح منه الراية فمثل
منهم ثلثا يتقوى به الكفار فلا بأس بتملك الثياب والقطاع ومكره خاص
ونحوه كالاباس المتاجرين ان يدخل دارهم بامان ومثل سلاح وهو لا يريد
بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرض له والنافع عنه كافي كجهد ولو كان
ليبيع بعد الصلح لانه قيد بنبت ومع امان خروجه اى مع من الحر والوجه بمنز
ان يزيل الخوف عن كافرا واكثر ولو اهل بلد او حصن وبلا قصد اياه
بأى لسان فلو قال انت امن او لك امانة الله او عهد الله او ذمة الله
او لا بأس عليك او لا تخف او مترس لا يقابل احد من المسلمين ولو قال
الكافر تقتل لا تقتلك وفهم الكافر اول الكلام لا غير كان اماناً من المؤمنين
اى زال الخوف كافي كجهد والمشهور انه كالامن بالسكون وكيفية مصدر
بالكسر واما خص بالحر لان ذلك غالب فضع امان العبد المتقاتل كافي كجهد
فان كان الامان خبر المسلمين بان امن واحد من اهل الحصن لفتحه
امضاء وان كان شرهم بنبت اى نقض الامام ذلك الامان واعلم بذلك
كما رواه ادب ذلك المؤمن اذا علم ان ذلك منى كذا فان لم يعلم ذلك

لم يؤدب واعتبر جده عذراً في دفعه كجهد كافي كجهد ولما امان الذي المستعين
لانه منهم وكذا امان اسير وتاجر مسلمين منهم اى وقت كونها مصاحبين مسلمين
فيكون طرفاً لا حصة كافي فانه لا يسمع صفة في كلامهم وكذا امان من علم ثم اى في
واذ هم ولم يربوا اليه وكذا امان جسي عاقل ولو مراعتا وعبد مجبورين عن القتال
ومع امانه عند محمد واصطوب قولاً بديع وفيه شأ رباة مع امانها ما ذنباين وفيه
بلا خلاف في كجهد واما البصيرة فاختلاف فيه ولم يسمع عند العامة كافي الاختيار ككلى
انه مع اتفاقا كافي كجهد وغيره واما ان مجنون لانه اشتراط الصحة الا ان يكون المجنون
ممتنعاً بجأه كافي ككفار كافي الاختيار واما افره عن كجهد لان اقتراح الصبي
العاقل بالمسلم احسن من اقتراح المجنون به فتقدم على كجهد ليس احسن ككلى
فصل ما يقع من جهلاد عنوة كفتحة اسم من كفتو كالعتق صبرون ككلى
اسير اى قرا احترازا عما اذا اهل فانه عسرى وعما اذا صاحوا بالمال فواى
اعسرى قسمه اى كفتو القابل للقتل بينهم الامام بين الجيش اى جيش الفاتحين
وج يكون نفس جهلاد عسرية وفيه شأ رباة من كفتو اى عسرى ودرى منهم
الجنس للفقراء ثم يقتلهم ككلى بنسبهم وسبائى ما يستأهل للقتال اذ اقر اهل
عليه اى من عليهم بتجلبك كرقاب وكساء وكذا روى الاموال بحرية على راسهم
وخارج على ارضهم كما فعله عمره وقالوا الاول اولى عند حاجتهم وكفى في عسرى
ذخيرة لهم في الزمان الثاني فانهم يعلمون لهم كافي الاختيار وفيه شأ رباة جاز
ان يقسم لكل الا اراضى فانه جعله بمنزلة الوقف على المقاتلة ابد كافي كفتو
وفي الاكفاء اياه الى انه لا يجوز ان يمن عليهم برقابهم ويقسم ارضهم
اموالهم ولا بالرقاب والاراضى ويقسم بالاموال الا اذا دفع اليهم
الميتقاتل ما يتسدر لهم الزراعة فانه يجوز ولا يكره كافي كجهد وغيره
وخير الامام في حق الاسرى بين ثلثة قتل الامام الاسرى الذين باخذهم
من المقاتلين سواء كانوا من العرب او الكفر وفيه شأ رباة لا يقتل كساء
وكذا روى بلور ترقون لمنفعة المسلمين كافي كفتو وغيره والام في ككلى
للعهد اى اسرى كايين منهم فضع عطية على قسم اواقر وكيس من حذف
العايد في شئ ككلى والاسير لا يجتهد وللقيد وسجون ويجمع على ككلى
بنفع الهرة وسكون ككلى وعلى الاسارى بضم الهرة وكفى كافي ككلى
ككلى السام ككلى لا غير ككلى ككلى وغيره من ككلى فليس يجمع ككلى ككلى
اذا استرهم ككلى اى المقاتلين ثم قسمهم ككلى وككلى ككلى

الاما باي من مشركي العرب والمتردين ذمة لنا اي حقا واجبا لنا عليهم من الجزية
والخراج فان الذمة الحقة والعهد والامان وكسب اهل الذمة لدخولهم في عهد السلم واما ما
كما قال ابن المثير وقد ظن ان المعنى ليكونوا اهل ذمة لنا ونفى منهم اهل الجمل
الاسرى بلائ من الاسترقاق والذمة ونفى فداهم اي اطلاقهم بدلي هو اما
مال وذا لا يجوز في الشرور ولا باس به عند الحاجة به على ابي سير الكبير كما في الرواية
وقال محمد للباس به اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كالشيخ الثاني كما في الاختيار
واما اسير السلم وذا لا يجوز عنده ويجوز عندهما والاول صحيح كما في الزاد لكن في الجمل
انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عنده
الا قبل النعمة ويجوز مطلقا عنده ونفى ردهم الى ديارهم اي دار الحرب بعد ذلك
وكفء لما فيه من تقوية الكفاد وانما عقب بها اشارة الى ان المنه ليس بمجانس
والغدا واطلاقهم من الجبسي وقسمه المغنم ثم اي لا يجوز قسمه الغنمة في دار الحرب
وهو مشهور من مذهب صاحبنا لانهم لا يكونون قبل الاحراز وعلى ابي يوسف
الاحب ان لا يقسم كما في الغنمات وقيل بغيره كراهة تحريم عندهما وكراهة تنزيه عنده
كما في كراهية اكلها طر ان الغنم ان كان هو الام او كان القسيه عن جهاد فالحلاف
في الكراهة والآفة في التغاد بناء على ان الملك لا يستيلاء او الاحراز كما في الكرخي
الا يداعا اي قسمه ابداع بان لم يكن الامام يحمل الغنمة فادعها الغنائم
الى دار الاسلام باجر ثم يقسم ثم ولا يجزى على ذلك في رواية وان لم يكن لهم عمل
ذبح واوى ومثل وفي الجمل انه يقسم ثم يحل كل في حمل نفسه على قالوا
والردء بالكره معين المتأثر بالخدمة وقيل المتأثر بعد المتأثرين ويتوزع بينهم
في الاصل الناصر كما قال ابن المثير وعدد وهو كذا يرسل الى الجيش ليزيدوا
وفي الام لا يراى اذ به الشئ ويكثر حقه اي الحق الامام الممدد ثم اي في دار الحرب
كما تلجيه اي ما يشاء بان لا في استحسان الغنم وفي حكم كره من مرض منهم صابر
بحر ما قبل شهر في الموقعة او اسر من العسكر ثم فرج اليهم ولو بعد الافراج قبل
القسمة كما في قاضي خان فلو فتح الله من بلادهم او احرز الغنم او قسمه دارهم
او جمع فرا ثم لحقهم مدد لهم لم يشاء لهم كما في الاختيار وقوله ثم يراى انه لو
قاتلهم في دارنا كان للمقاتل والمستعين لا للبدل حقيقة به كقائل كما في الجمل لا
مشبه المقاتل سوى اي حوله منسوب الى سوق كعكر لم يقابل فانه كشيء فيه
لاننا جوفان قاتلا كما للمقاتل وفيه ايماء الى انه لو دخل امرأة دارهم لم يرفع
او بعد لخدمة الولاء ولم يقابل ليس له شئ كما في الاختيار ولا من مات منا

قبل قسمة المغنم بقية قوله ثم اي في دار الحرب فلا يورث شيئا من المغنم واما من
بعد لم يورث بلا خلافا كما في الجمل وعنه وبورث قسمة مغنم محرزها من
ولو قبل قسمة هنا اي في دار الاسلام لتحقيق سبب لكل هنا بخلاف ثم الا ان كان
لا يغلو عن قتال وحل من اموالهم لنا اي كسبهم وتعلقهم كسبهم وذا رايهم
وعبيدهم دون اجرهم ثم اي في دار الحرب طعام كالخبز وكسبهم وكسبهم والفاكهة
مطلقا وبصيل وكسبهم وغير ذلك كما يוכל عادة للتعيش فان الطعام لم يرفع ما
يوكل عادة للتعيش واما مقصود الادا صلاح كغيره كسنة مطوية ما كونه وان
لم يتبدل الا بالذبح كاليد وكسبهم واللحم وما ثبت بخل من الادوية فان كان
قيمة لا يباح الانتفاع به والا فيباح وكسبها كالطعام ولم يذكره لظهوره
وعلمنا كالتبني والقتل فخرها ما ياكله كدواب ولا باس بان يعلقها الراد المجد
الشعب لان كل ايج الانتفاع به بحجة يباح الانتفاع به بحجة اخوي ودخل كسبهم
وكسبهم للاكل والاستصباح بخلاف مثل من البندنج فانه لم يוכל لكن جاز الانتفاع
به للاوراق في حطب كالخشب كقصب غيرها مما اعد للاوراق فان كان معه الاغدا
القصاص وله قيمة لا يباح افراد وصلاح ومتاع ودواب مما به حاجة اي
الطعام وغيره فان الاصل كسبها في القيد فلا يباح اخذ المأكول والشراب
وغرها الا مقدار ما يحتاج اليه واذا استعمل وكسبه برده الى المغنم وهذا اذا لم
يزهرهم الامام عن الانتفاع بذلك لانه اذا اضرهم لا يباح ذلك اذ يضرهم يدل على انه
غير محتاج اليه ويجوز ان يكون غير في به راجعا الى السلام لانه اقرب والانتفاع
به مقيد بالحاجة باتفاق الروايات الا انه يوحى انه مخصوص بالسلام وليس كذلك فانه
لو وجد ثوب مستعار او متاعا او شئ لم ينتفع به شيئا من المغنم كدفع كسبه
الكل في الجمل لا يحمل الشئ مما ذكر بعد خروج منها اي من دارهم وكسبه في دارنا
لان اباحته للضرورة وذا امرت في فلو فضل شئ منها رده الى المغنم اذا لم
يقسم والا فكل للغة فان انتفع به بعد كسبه بقية غنيا ومن اسلم
ثم احتوز به عن من اسلم في دارنا وكان اهله وولده كسبه والكسب جميع
ثم فان اكل يكون خيئا وعن ستمان من داخل دارهم فانه وان كان مثل من
اسلم ثم في جميع ما ياتي الا ان ودبعة عند حربي لم يصرف شيئا في رواية ابي سليمان
كا ولادة ولو كبارا لانهم مسلمون عصم نفوسهم عن القتل حقا لله ويسمى بالعصم
فلا يترق ويجب الكفارة بقتله خطأ واهل بيته معصومان عن القتل حقا
للهد فيكون معصون بالاتلاف ويسمى بالعصمة المعقولة في ظاهر الرواية انه

لم يصرف مصلحاً فلا يجب بقوله عند التصاحص وخطأ البنية وعن أبي يوسف عليه البنية
والكفارة وخطأه بالتبعية فاولاده الكبار وذو جنة وخينة يكون في
لان الجاني يسترق ببيعة الام وان كان حراماً بالاحكام وما لا يمتنع
من المنقول واما العقد فهو في احوال او دعه معصوماً سلباً او ذمياً
لانه في يده حكماً فلو غصب ماله وكان احدهما كان في حقيقته خلافاً لهما
ولو ادعى ماله عند حرقه كان في لانه خرج عن يده الكفارة في كسبه ويضرب من اربعة
اخماس المغنم للفارس ولو امير الجيش سهران سهرنغ بغير عنده واما عند
فك سهرم ولا راجل ولو اميرهم سهرم بالنفس والحكم بشر الى ان العرفي وكردون
سوء والى انه لا يستحق شيئاً للبشير والبطل والكار والى انه لا سهرم للزائد على
وقال ابو يوسف سهرم فسان كافي الاختبار وبني الامام او نايبه ان يفرج عن
عنه دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر احتياجهم ويعتبر في
الاستحقاق وقت المحاذرة كدرب على قصد القتال وهو بفتح الدال وسكون الواو
داهم وفي الاصل باب السكة الواسع وفتح الواو منه فيقول السكون لغير النافذ كافي
المقاتل لا يعتبر وقت شهده الواقعة اي وقت التقاء كصفين للقتال وفي
اي حينة انه يعتبر هذا الوقت والاول ظاهر في رواية فمن يهلك فرسه بعد المحاذرة
فخارس ومن استترى بعد المحاذرة في رواية فارس ومن جاوز فارس
ثم باع او دهنه او جاره فراجل في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المحاذرة
وعن ابي حنيفة انه فارس للمحاذرة ولو باعه بعد المحاذرة ثم استترى فراجل
له افر كان فارساً ولو باعه في وقت القتال كان راجلاً على الجميع وبوجه القتال
فارس بالاتفاق ومن جاوز بغير كبير او صغير او ربيعي فراجل ولو غصب
قبل المحاذرة ثم اخذه بعد لم كان فارساً حتى انا ولو جاوزه مستقيماً
كان فارساً بخلافه اذا استعاد بعد لم كان في كسبه وغيره والخمس للبيتم المحتاج
والمسكين وابن كسبل اي قسم واحد من خمسة اقلام المغنم والمدن والركان
يخص بهؤلاء كثلثة غير محتاجين وغيرهم فيعرف الى جميعهم وبعضهم كما
في النصف وكسبية وغيرها وفيه اشعار بان كسب استحقاق هؤلاء كثلثة احتاج
اختلف سببه من البيتم والسكنه وكونه ابن كسبل كما في الصلوات وفيه اشعار بان
لا يصرف الى الفقراء لكن يا باه قوله وقدم فقراء ذوي القربى اي فقراء اقرباء
البيتم عليه صلواتهم وكسبهم من بني المطلب بنى الهاشم وبنو نوفل وعبد كسب
من نحو جبير وعثمان وقدم البيتم على البيتم من غيرهم والمسكين على المسكين

وابن كسبل على ابن كسبل للمنفعة في كسبه والا وضمن ان يقال خمس كسبه
والمدن والمدن والركان والبيتم وذو القربى منه اولى ولا شيء من الخمس لغيرهم لان
سهرم سقط بموته صلى الله عليه وسلم وبني سهرم فوارسهم كما قال عامة العلماء منهم
الكرخي وقال بعض اصحابنا ان سهرم ذوي القربى مطلقاً سقط بموته وقال
بعضهم انه سقط واما سهرم تعالى فقد قال عامة اصحابنا انه لا افتتاح
تبركا وقال ابو سعيد البرقي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لو اذنت البيتم
الحرام وانفق اصحابنا سهرم صلى الله عليه وسلم سقط بموته كسهرم الصفي وهو الذي
اختاره من راس كسبه قبل الخلفه او كما اهل بيته لانه اخذه صلى الله عليه وسلم
لاجل النبوة وهذا اما قال له تعالى واعلم ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسه
وله رسول ولذي القربى وجيتامى ومساكين وابن كسبل ان كنتم اغنتم ما لله
كما في كنظم ومن دخل دارهم فاغار ماله اي نهبه منهم خمس اي اخذ منه خمس
والباقى للمغيرين لانه له القوة له مانعة للمغير عن ارادة كسبه او
لاجماعه له من الانصار ولا اذن له من الامام فانه لا يجوز ان يكون اكمل له
لانه لم يدخل ثم لا عزاز الدين بل لا كتاب الدين والحكم مشيراً الى انه لو اغار
واحد بلا اذن وله قوة غنى وهذا عند ابي حنيفة خلافاً لابي يوسف بنى على
الخلاف انه اقل كسبه واحد او ثلثة كما في البيتم وان كان لو اغار واحد
او اثنين باذن بلا قوة خمس في المشهور لا التزام الامام كمنصرف بالادب
كما في كسبه اية كسب في بعض الروايات انه لو اغار ثلثة او اقل لم خمس في ظاهر الرواية
وعن ابو يوسف انه لم خمس الا اذا بلغوا ثلثة في كنظم انهم قالوا لا خمس عنده
الا بالاذن او الجماعة وخمس عندهما بالاشئين ولو بلا اذن **ليعلم** ان الاغارة
في الاصل سرقة عدو الفرس ثم قيل للزهب كافي الاساس والمنفعة
بفتح اللام وقد ركن كما في المغرب وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن المثير
ويستحب للامام على ما في قاضي خان وغيره ان ينقل وقت القتال المباح
تحريراً عليه فلو قبل المنقل من لا يباح قتله كما مرارة غير قاتلة لم يستحق
كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه يجوز التفتيل قبل القتال بالطريق الاول
والى انه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه يستقر فيه حق العالمين والى انه
يجوز في الخمس الا للغني فان الخمس للمحتاج والى انه لا ينقل بعد فتح اذ فيه
ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التفتيل بلا استثناء يوم الفتح لكن ان
اطلق فالفعل له وهو مفتوح بين لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة به لانها راي

على محلات هذه الامة فان الغنائم لم يكن حلالا على سائر الامم وفي سنة خمس
سنة الامام بعض الغنائم كافي كجيت وغيره ثم اراد ان يغير التفسير فقال فحصل
لأحد مثل شيئا زائدا على سهم من الغنيمة بان يقول مثلا من قتل قتيلا او جاء بسير
او غيره من الاموال فلم يسلبه او بعضه او كله وفيه شارة الى انه ينقطع حتى ياتي
الغنائم بالتسليم لكن الملك لم يثبت الا بعد الاحراز عندها واما عند محمد فقد ثبت
بجواز التسليم فلو قال من اصاب جارية فهي له فاصارها واستبرأ لم يحل له وطرا
ولا سيرة في دارهم عندها خلافا لما في الكافي والى انه لا ينبغي للامام ان يتسلم
المأخوذة لان فيها قطع حق الضعفاء فالواحد هو الاول فان فضل سيرة
بجواز ان يكون المصلحة في ذلك كافي للاختيار والى انه لو علم ذلك بان
يقول من قتل قتيلا فكذا فقتله الامام كان له النفل استحسانا علما بالعموم خلاف
القياس كما لو قال احدكم فقتل انسان كان النفل له استحسانا لا قايما
كافي كجيت وغيره كالمسلب جميعا فلا يحس الا ان يقول فله سلبه بعد الحس فانه يحس
وكذلك ان جعل الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يحس الا ان يقول فله الربع
بعد الحس كافي للاختيار وغيره ومثل نحوه اي الجرح والاولى والنيات الكبر
وغير ذلك وكسب بفتحين بمعنى المسلوب اي ما ينزع من الاتان وغيره فهو كسب
اي المقتول وما عليها اي المقتول ومركبه من اللجام والسرج والنياب والسياح
والجرح وغيرها بخلاف ما عظم او مركب من الامتعة وغيرها فانه ليس سلبه
بل من حيلة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره **فصل**
يملك بعض الكفار ككفار كسبيين بعضا اخر منهم كالخطا باستيلاء
لان العاصم هو الاسلام والكسبية وفيه ايمان الى ان يجد استيلاء حتى يثبت
للملك كما قال بعض المشايخ واليه اشار محمد وقال بعضهم انه يشترط بشرط
اعتقاد كونه ممتلكا للملك ككفار كسبيين او محمد ايضا وعنه في الزاد ان الحربي لا يملك
حربيا بالاستيلاء اصلا كافي كجيت وتملك بعضهم اموالهم اي اموال بعض افراد
منهم ويملك كلهم اموالها بالاستيلاء اي الغلبة والاحراز بداهة
للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو اسر الترك امرأة
من كروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها فمراة رقيقة
وان اسلمت هناك كافي كجيت واطلا فالكفار مشير الى ان لا يترط الاحراز بالملك حتى انه
لو استولى كفار الترك والهند على كروم واورز واما بالهند يثبت للملك ككفار الترك
ككفار الهند كافي كجيت لا يملكون بالاستيلاء انهم حرنا واتباعه من الكفار والمير

وام كوله
لان الاصل هو كسبية ويستحق الاستيلاء عن طاعة من وعده لا عن العن بالخراج
من ايهام فافذه المالك بكافي الا ان يقسم فان الامام ح يعطى قيمة من بيت المال
وهذا عنده واما عندها فيملكونه ويحوي هو الاول كافي لخصرات وفيه شعار بان ان
اخذوه من دارنا ملكوه وذا بلا خلاف لتحقق الاستيلاء وحكم الاسر كذا كافي
انه لم يذكره للاستيلاء وفيه شارة الى انهم يملكون عندها بالشرع كجيت
على سيرة اذا كان مسلما كاستيلاء اليه وتملك حتى يرها اي بالاستيلاء والاحراز
حرهم للاستيلاء على مباح فلو احدى ذلك من اهل الحرب اى مسلم حرة من اهل الحرب
ملكه الا اذا كان قراة ولو دخل دارهم مسلم بايمان ثم اشترى من احد مسلم به ثم خرج
الى دارنا فزاد ملكه واكثر المباح على انه لا يملكونه في دارهم وهو كجيت وعنه انه
يملك حتى لا يجبر على كره وحسب بفتحين وقال الكوفي ان كانا يرون جوارح السبع
فالسبع جازر والا فلا كافي كجيت وفيه شعار بان الكفار في دارهم احرار وليس لك
فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملكا لغيرهم على كافي المستصغر وغيره ويملك
مهما ما هو ملكهم للاستيلاء على مباح بلا عصة وهذا اي كونا ما لكون حرهم
وبانهم بالاستيلاء قد علم ما سبق ومن وجد مناله في يد الغنائم
بعد الاستيلاء اخذه بلا شيء ان لم يقسمه بين الغنائم وبالقائمة اي
قيمة يوم اخذ الغنائم ان قسم اى شاة وهذا اذا لم يتصرف الغنائم فيه فلو باعه
اخذه بالتمن في ظاهرك ورواية وعن محمد له بعض السبع واخذ القيمة كافي كجيت
واضافة المال للعهدة اي المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا فربا ما
وسدق من سلم طعنا وشتا عا وافرجه الى دارهم ثم اشترى منهم واجز
الحق ادنا فافذه بكافي ولذا لو اوى عبد البرم ثم اشترى مسلم كافي كجيت وغيره
وفي قوله بالقيمة اشعار بان لو كان المال ممتلكا لم ياخذ به بعد العتق
لانه غير مقيد وتيامم في الهداية واخذ به بالتمن ان شراه منهم اي
من الكفار تاجر بالتمن ثم اخذ به اليانوا واشترى بالعرض اخذ
بقية العرض كافي الكافي وفي قوله اخذ اشارة الى انه اذا مات المالك
كسبيل للورثة لان الحيا لم يورث وهذا كله اذا استولوا على المالك
القديم فلو استولوا على التاجر ثم اشترى ثانيا اخذه بالتمن فلو هو
فما لتمن والقيمة جميعا كافي كجيت وغيره وعنه لو اوى لاهل الحرب اسلم ثم
جاءنا او جاء دارنا او عكرنا او ظهرنا اي غلبنا عليهم حتى العبد

في صورتين لانه استولى على نفسه وارضه بدارنا هذا اذا جاءنا مراعاة المولا
فلو جاءنا بامان باع الامم ووقف ثمنه لمولا وفيه شعار بان مولا يكون
كافرا في دارهم ولو جاءنا مسلما او كافرا كان جهنما كافي لحيط وان الكفار
لو استولوا على دارنا فاسروا مسلمي دارنا فاسروا مسلمي دارنا فاسروا مسلمي دارنا
فانه عتق كافي فاضحان كمن علم او ذى شراة كافر مستاس من اي في دارنا
وادخله في دارهم فانه عتق عنه خلا قالها وفيه شارة الى انه لو باع
الحري من تافرا او ظهرا عليه كان حرا عنه عندهما كافي لحيط
ولا يتصور تافرا ثم كدراهم وماله لانه دخل بامان فالتعريض عند الاذا
ملكهم ماله او اخذه غير بطله اي الملك فانه يتصور تافرا بالهم لانه يتصور
العهد وفيه شارة الى ان يباح التعريض للكبير وان اطلقه
طوعا كافي الهداية وما ارضه التاب من دارهم بطريق التعريض بملكه
بالاستيلاء ملكا حرا لانه حصله بالعدو حتى لو كانت تجارية كره وطرفا
للمشترى كالباب بخلافه اذا اشترى شراة فاسد افانه لا يكره
الا لباع فيتصدق به لانه ملك حيث سبيله ذلك ولا يمكن من التمكن حري
من الاقامة هنا اي في دارنا سنة لضرر الاطلاع علينا وقيل اي قال الام
له اي للحري ان اقام هنا سنة تضع عليك الجزية اي المال الذي يوضع على الحري
وهي خلة من الجزاء كانه جزية وقت عن قتله وبسبب الجراح وخراب الكس
وتثبت ذلك بالكتاب سنة والاجماع وما وقع عن بعض المحققين ان في ذلك
تقرير الكساف على اعظم الجرائم وهو اللغو فردد بانه دعوة الى الاسلام
باحسن الجهات وهو ان يكون بين المسلمين فيزيح عن كسب الاسلام فيسلم مع دفع
شهره في الحال فان اقام هنا سنة وقيل ذلك فهو ذى وفيه شارة
الى اشتراط القول بكده لصيرورته ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره
لكن في كلامه كسوط دلالة على انه صا دد ما لمجرد اقامه سنة وفيه شارة
انه يضرب مدة على قدر ما يرى والى ان الحري المستامن لم يصير ذميا
بنفس تزويج الذمة كافي بعض نسخ الهداية قبيل باب النفقات وما اظن
انه يصير ذميا كافي بعض نسخ الهداية فسر مولا من سره النكاحين كافي
النهاية وغيره والحرية الكتابية المستامنة بغير ذمة بنفس تزويج كافي
كافي عامة الكتب ثم اشار الى بعض احكامه فقال لا يترك الذي ان يرجع

الى دارهم بعد ما اقام سنة ولما كان الجزية على ضربين اشار الى الاولى
فقال ولا تتقدم جزية وصنعت لصلح لان في التفسير ترك الوفا بالعهد فلا
يتقدم بالتفدية كما لا يتغير ما يوضع على بني تغلب من المضاعفة وعلى بني حنانيا
من الخلل فلو ولد من جارية بينها ولد فاد غناه معا وكبر الولد فزوجهها
فيؤخذ منه نصفها من هذا ونصفها من ذلك كافي السراجية وكذا الوصية الاولاد
معا واما اذا مات احد هما فيؤخذ مثلا جزية الاخر كافي كسوط ثم اشار الى
الغيب كانه فقال واذا غلب على صينة مجهول كونه او اقربا على
الملاكمهم بوضع على كتابي يهودي او نصراني او صاب فانه يخذ اليه من الجزية
والانجيل جميعا عند بعض المشايخ ومن كونه وكذا يور عن افرين ولا يوضع
على صابي عندهما لانه ليس من اهل الكتاب كافي فاضحان وعلى الحري
لانه في حكم اهل الكتاب الا في المناكة واكمل كسوط ووثني اي عابد وثني
وهو ماله كصوره كصورة الماد في مولا من جوارحه الا من او الحجة او الحث
والضم صورة بلا حجة كافي لابي الاثير يحيى هو خلا فالحري وان كان ضمنا
بخلاف الاعني فانه الذي في لسانه عدم افضاح بالعربية وان كان عربيا كافي حري
وفيه شارة بان يوضع الجزية على كسوط الاعني من الكتابي والحري وفي الاكشاف
الى انه لا يوضع على المتدع ولا يترق وان كان كافرا لكن يباح قتله اذا ظهر
بذمته ولم يرجع عن ذلك ويقبل توبته وقال بعضهم لا يقبل توبته الا باحثة
والشيعة والقرامطة وكذا ناذة من الفلاسفة وقال بعضهم ان ما لم يجمع
قبل الاخذ والاطار يقبل وان تاب بعدهما كما هو قياس قول ابي حنيفة كذا
في التمهيد للمي وقال الكسبي وغيره ان المتدع الغير الداعي كالكاتب بان لم
يكن بذمته كذا ولا افتعل كالمترد وقيل انه كنافي زمانه صلى الله عليه وسلم
كذا في الجواهر فخر غنما اي غني ذلك الفرق الثالث في اكثر سنة وكذا في كسوط
والفق كافي كصحات ككل سنة ثمانية واربعين ودرهما ويوضع على كسوط منهم
نصفها اي اربعة وعشرون وعلى فقير منهم يكسب ربعا اي اثني عشر
والاحسن ان يقال وتوسط نصفها وفقير ربعا وفيه اشارة الى ان
الفقير هو كسبي يكسب يده في كل يوم فلو فضل عن قوته وقوت عياله
اخذ منه الربع والافلا والى ان غيره من لا حاجة له الى الكسب للنفقة في الحال
والفرق ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض الاوقات بخلاف الفقير
وهذا قول عيسى بن امان كافي لحيط وقبل الفقير المحترف والمتوسط

من له مال ويعمل بنفسه وكفى من له مال يعمل بأعوانه وقيل الفقير من له اقل ما ي
درهم وكفى من له الزاوية عليه الى اربعمائة وكفى من له الزاوية عليها قليل
الفقر المكتسب كمتوسط له ثياب وكفى من له عشرة الاف درهم وقيل الفقير
من له اقل من كسب كمتوسط من له الزاوية عليه اربعة عشر الف وكفى من
له الزاوية عليها كافي في نظر وكفى في معرفة هؤلاء عرف كل بلد هو فيه فبين هذه النكاح
فقيرا ومتوسطا او غنيا في تلك البلدة فهو كذلك كافي في الكرماني وهو المختار
كافي في الاختيار لا يصح على وثني عربي منسوب الى العرب اسمهم من كفايته
اقاموا بالبرادى او المدن في شمل الاعراب فان ظهر عليه اي غلبه المسلمون
على هذا الوثني فطفله وعرسه انما يظفر وكما من هذه كفايته في كسبه
ما اخذه من اموال الكفار سواء كان غنيمة او خيرة او مال صلح او خراجا
ولا مرد عطف على وثني فيكون فقيرا بما بعده كما هو الحال في المني لا يوضع على
مرتبة فان ظهر عليه فطفله وعرسه في كفايته عانة العدة او لاته فمن الظن ان
ما خيره القيد وظهر في كذا في اي المصلحة المصلحة للفران كان في الاصل مسلما والا
يوضع الجزية كافي في الجحش وقال بعضهم ان المصلحة اذا ظهر الشيخ يقول امام الوقت فكل مرة
ولم يظهر وكما الباغي وقال بعضهم ان مطلقا كالمرة وقال بعضهم كالبغي ولا خلاف في
وجوب القتال معه ولا استتابة عنه لانه وضع اللفظ لا يعتقه وله اقل ابو حنيفة في
اقتلوا الذين كان قاتلت بت واما امواله وذريته فنجح لاهل الكسب وتماثلها
الجواهر فلا يتقبل منها اي من ذلك هو وثني والمرة كالا سلام والسيف الموعود
فلا نهم بالغواني اذ ائمه صلى الله عليه وسلم واما المرتبة فلانه كثر بعد اطلاقه على
محاسن الكلام ولا يخفى انه لو اكنى وترك قوله ولا على وثني ولا مرتبة كما
اخصر ولا على راحب اي عابد من كسار لا يجالط الناس اي يغفل
عنهم ويترفع في الدنيا ويترك ما لا يمتنع الشاق حتى ان منهم من يحصى
نفسه ويصنع سلسلة في عنقه وغير ذلك ازاع التعذيب على ابو حنيفة انه وضع
عليه الجزية اذ اقر على العمل وهو قول ابو يوسف كافي في الكافي لكن في قاضي خان انه
يوضع الجزية على كرها بين وكفى بين في ظاهر كرواته عن محمد اذ لا يوضع
وفي كسبه يوضع عليها عترة لا عندها وصي ومجنون ومفتوه وامرأة غير امرأة
من بني تغلب فانها وضع عليها وكفى الغاني في حكم المرأة وملك كفا كان او
مدبرا او محتاتبا او ام ولد او امة واعني ومن اي من طالع مرصه ومندرج و
الاهل في ان الجزية لا تسقط القتل فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهو هؤلاء

لا يجب

لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا اراى اموال فيستون به فانه
واجبة الجزية كافي في الاختيار وفيه اشار بان لا يوضع على مقطوع اليد وكسبل
كافي في النصف وحقه لا يكسب اي لا يوقع على تحصيل الدرهم او الدينار ولو
بالسلو فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية واعلم انه ادرك البعض وفاقا لمجنون
دعوى كعبه وبرأ الميراث قبل ان يضع الامام الجزية على اهل كذا في اول سنة
وضع عليهم جزية هذه السنة وبعد وضع الجزية لا يوضع عليهم حتى يمضي هذه السنة
كافي في الاختيار وتسقط الجزية لبعضا او كلها بالموت على الكفر فلا يؤخذ من
تركته كما سقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فريقا او مرضيا
يضعه سنة منه او اكثر كافي في كسبه وتسقط بسبب الكسب ايضا وتدخل
الجزية بحذو احدى السائين فانه معطوف على كسبه بالتكدر اي تكدر
الحول ولو مزا على الكفر فان معنى حول واكثر بلا اخذ الجزية لا يؤخذ لما معنى عند
لانه عقوبة فيمنه اخل فيؤخذ عندها لان الامتداد بوجه كسبه ويجب في اول
السنة عندهم لانها اجزاء القتل ويقعد لانه فقط الاصل فوجب خلع في الحال
الا انه يجاطب باداء الكل عنده في اقول تحفينا وباءت طر من
عند ابى يوسف في قولها طر شرع عند محمد في اخره كافي في كسبه ويجوز تجل جزية
او اكثر وينبغي ان يؤخذ على وصف كذا فيكون الاخذ قاعدا وكذا في قايما
ويؤخذ بتلبيه وبرزه هذا ويقال اعط الجزية يا عبد الله ولو بشر اليه
على يد نائب لم تؤخذ منه على الامم فيختلف ان ياتي به بنفسه لانه عقوبة وعندهما
تجوز النيابة لانها للذو وتنقص المال كافي في الاختيار وغيره ولا يحدث الكفا
بيعة ولا كنيته ولا يحدث المجوس بيت ناري دارنا اي دار المسلمين عن عمر
الى اصنع من احوالنا في البلاد المفتوحة من فرسان وغيرهم كافي في قاضي خان
والدار شاملة للاصهار وكفى والغنا الا انه لا يحدث في الاصهار في
ظاهر كرواته عن ابو حنيفة ومحمد انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان
الكفر كافي في كسبه وقيل لا يمنع عن ذلك في قرى تمام فيها الجمعة والهدوء وهذا
في قرى اكثرها ذمية واما في قرى المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض الجهم
واما في العرب فيمنع في ذلك في القرى والاصهار كافي في الاختيار وفي طر
الى انه لا يردم القديمة من ذلك لان في القرى وكسواد ولا في الاصهار وذكر
محمد في العشر والخراج انما يردم في اصهار المسلمين وفي الاجارات انما لا يردم
فيها وهو الامم عند اهلها كافي في قاضي خان وهذا كله في دارنا الفتيحة واما

في الصلح فتمد من في الموضع كذا في جميع الروايات كافي التمهيد وكسبة بالكسر
والبرود وكذلك الكنية الا انه غلب الطبيعة على عبادة نصارى والكنية على الروح
وهما مقربا كليسا وكنت كافي الموضعين من الزناية ويحتمل ان يكونا عيسى بن
من السبع كالجسلة لانه نوع بيع على حقوقه ان الله استمرى المؤمنين انفسهم
والكنية من الكنى بمعنى الاستناد فغيره بمعنى الفاعل والناظر لان العابد فيها استمر
من الناس ولا يخاطبهم وهم اعادة البناء المنزه من كسبة والكنية ولا يخاطبهم
عن ايمانهم بينونا في الموضع كديم على قدر البناء الاول فلم يكن لهم
ان يتحولوا الى موضع اخر ومنوع عن كزيادة الى الاول كافي قاضي خان كذا
ايحاء الى انهم منوعون اظفار كذا حسن والربوا والمزايير والطناير وكذا
وكل اليهودي لان هذه الاشياء كما يرى في جميع الاديان ولا يمكنون من
اظهار بيع الحركو الخنزير كافي الاختيار وممن الذي اى وجب تميزه
عن المسلم فانه وجب تعظيم المسلم وتحت الذي كافي الاختيار في ذنوبه
لباسه فلا يلبس اغص بأهل الدين والعلم كالرداء والقامة بل قميصا شديدا
من الكرياس جيبه على صدره كالكف كافي الحيط وميز في مركبه وسرجه
اى سرج مركبه بخذف المضاف والا يلزم انشاء الصبر وسلاحه فلا يركب
الذي في جنبا لان دونه عز ولا محلا لانه كمال الالحاحه كاستعانة الامام كذا
في الذر عن المسلمين وفيه اشارات انه لا يمنع عن ركوب الحمار لان دونه ذل ولا
الفضل لانه نية الحمار والبرذون كالحمار وقالوا الاول ان لا يركبوا الا الضرورة
واذا ركبوا فليزولوا في مجامع المسلمين كافي التزمي ولا يعمل بلسان اى لا يستعمل ولا
يحمل فان فيه عزه ويظهر الذي بالشفوق شابه الكسب بعنه الكاف والجيم هما
يشد على وسطه من علاقة براميتا عن المسلم ويبني ان يكون رقيقا بحيث لا يقع
عليه البصر الا بدقيق النظر وان يكون من كسوف او شعروا ان لا يحمل له حلقه
يشد كاي شمس المنطقه بل يعلقه على اليمين وشمال كافي الحيط وكسبة النصف
قلنسوة سوداء من اللده وذنار من صوف ويحمل ذلك بحيط غليظ شدد
على وسطه واما القامة والذنار من الارسيم فزينة تمنع عنه كافي قاضي
ويركب على سرج ككاف في الرهينة فيكون قروبي سرج مثل معتم
الكاف وقال بعض المشايخ يلبس على مقدمه شئ من الخشك لانه والاول
اصح لانه اوفى لرواية الحام كافي الحيط وميزت من عمن
المسلمين في الطريق والحمام فيمنع في ناحية الطريق والمسلمات في

وتجملين اذا هن بخالفة لازار المسلمات ويبلغ اى يجعل علامة على دودهم ليلا
يستغفر اى كابل لخصه عند اعطائهم كاحو كعادة وظاهر الحكم مشربا
لا يكتفى بعلامة بل بعلامتين وثلاث وفيه اختلاف فقال بعضهم انه يكتفى بعلامة واحدة
اما على الداس كالقلنسوة الطويلة المضربة واما على كوسط كالكنية واما على
كسجل خالفا وقال بعضهم لا بد من ذلك لان التمييز لا يحصل واحدة لا محالة
وقال بعضهم ان النصرانية يكتفى بعلامة وكبرهون بعلامتين وكجسي بثلاث والاسن
ان يكتفى بالكل بثلاث كما قال شيخ الاسلام وذكر الحاكم ان كان كذا الصلح كسبي
بعلامة وان كانت فحجة فلا بد من الثالث كما في الحيط ومقصود التمييز على
يخلو عن معنى التعظيم وكزينة فيمكن في كل بلدة بما تعارفوا له من العلامة وتماه
في منققات وصايا الترمذي ومصرف الخراج والجزية لا العشر كافي المعبر
الا في النظم وقاضي خان ومصرف ما اخذ منهم اى من الكفار سواء كانوا
اهل الكفة او اهل الحرب بل حرب كرهت لهم الى الامام وصدة بن تغلب
وظل بنى بخان وعشر المستاس ونصف عشر كذا في مصلحتنا خبر السيد احمد
مصلحة بفتح كيم وحى يعود نفقه الى الاسلام وسلمين كسند كسفر اى مثل خا
من المجاهدين كذين يحفظون موضع الحفاة الفاضل بين دار الاسلام ودار
الحرب فسد كسفر حفظ موضع ليس راء اسلام وفي الاصل السد بالفتح
التوشيق وقيل بالضم ما كان خلفه وبالفتح ما كان جنقه وللمشعر بالفتح وكان
العين المعجمة موضع الخي فذ من فروع التمدد ان كافي القاموس وفيه اشعار
بانه يصرف الى جماعة يحفظون طريق في دار الاسلام عن اللصوص ومثل بناء
مسجد وحوض ورباط وحبر بالكسر وفتح التسطرة كافي المعبر
وحى ما يبنى على الماء للعبس والحربا يهذب الزهر وغيره مبنيا كان او غيره
كما في المغرب بخرو وهذا بناء على اصناف بناء مروج على ما ذكره المع من انه ما
يتخذ من الخشب فيرفع والقفظة ما يتخذ من الخوا او الفايض وهذا موافق لما
في مشرب قاضي خان ويدخل فيه كرى انار عظام غير ملوك كالنيل وجيجون
ورزق اى نصيب العلماء وما يكتفى للمفسرين وكذا يمين وكفتين كافي
الكبرى الخزانة وغيرها فالله للعهد والدرى بالكسر اسم من الرزق بالفتح مما
يشتمع به كافي القاموس وقال كراغب الرزق يقال للعطاء الجارى دينويا
كان او دينيا وللنصيب ولما يصل الى الحرف ويتعذى به وتماه يكتفى في العائكة
والعمال بالضم وكسبة يجمع العامل وهو كذا يتولى امور رجل في ما كذا وكسبة وعمله

من احكام مكره عنده واما عند ابو يوسف فهو الوارث عند وقت قضاء بالحق وعند
محمد فله وقت اللحاق وقام في كسب وقضى في كل حال من حال الاسلام والردة
من كسب تلك الحال فقضى بالزينة من حال الاسلام من كسب الاسلام والحق في حال
الردة من كسبها على ما روي في روضة واما على ما روي ابو يوسف عند وقت قضى من كسب
فان لم يبق في كسبها وروي عن عنده فان كسب حتى الموت بمخلاف كسبها وهو
الصحيح وهذا اذا ثبت الميراث لغير الاقارب والافق كسبها واما عند محمد فقضى في
من كسب الكسبين لما روي هذا اذا كان له كسبان والافق في كسبها كما بلا خلاف في كسبها
وبطل ما حجه اعلم بغيره كسبها في حال الردة بلا خلاف ولو كانت كسبها
ذنية لان النكاح يعتمد المدة المحقرة وفيه شمار بان كسبها في الردة باطله و
ذكر في الظاهرية ان لم يتبين في الكتاب ان كسبها باطل او قاسد وكذا في كسبها
حقيقة او كسبها اذا اصاب بالليل والكرى مثلاً وترك المسكينين اولي لانها شتان
في النكاح وكذا في بيع وصح طلاقه بلا خلاف كطلاق واقعه بعد وفاة المتوفى
صح كطلاق كسبها بعد كسبان في المدة على انه يجوز ان لا يقع كسبها على كسبها
ارثها معاقان الطلاق وغيره مقتضى اية تمام تولية كافي كسبها وكذا
استلزامه كما جاءت امته بولد فادعاه انه ثبت نسب وصارت الامة اولاد
لان لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الامة وتسلم كسبها والحج على كسبها
كما في الاختيار وتوقف بيعه وان لم يكن فيه خيار ومما ملأه كاليمن كسبها
واختياره وشراء والاجارة وكسبها وكسبها وكسبها الا ان المتبادر
المعاملات تحت المشروعية كسبها كسبها كسبها وكسبها ان اسلم نفذ
وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به اي بالحق بطل ذلك
التصرفات واطلاقه مشير الى تصرف المدة بتوقف في الكسب جميعاً وهو صحيح
كما قال السرخسي وقال بعض المشايخ ان تصرفه في كسب الردة نافذ في ظاهر
الرواية وموقوف في رواية الحسن والاولا صحيح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله
عند ابو حنيفة يوسف كالكسب فاعتبر من كل حال وعند محمد كالكسب فاعتبر من كل حال
والخلاف بينهما في تصرفات كوقت قبل اللحاق واما بعده قبل الحكم فهي موقوفة
بالاجماع لولا ان ثبت على اولاده كسبها كذا في كسبها فان جاء الى ادراكه
بعد اللحاق مسلماً قبل حكمه بالحقه فكان لم يرتد اصلاً وكان مسلماً اياً فلم
يعتق مدبره وام ولد له ولم يحل ما احل من دينه ومن الوارث لما اختلف
عند العامة وفيه اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء

ورضاء من الوارث كافي كسبها والامة لا يسقط بالردة ما هو من حقوق كسبها وكذا
حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحل ودسوى كسبها كافي في كسبها
وكذا اما لا يطالبون به مثل الصلوة والصوم والزكاة وكسبها والافق في كسبها
اذ اسلم على قال شمس المائنة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا يرتفع كما
في قاضي خان وغيره وعن ابو حنيفة لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين
ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كافي التوبة والمم وذكر القرافي انه يسقط
عند العامة ما وقع حال الردة وقبلها عن المعاصي ولا يسقط عند كثير من
المحققين في هذه الاقوال دلالة قاطعة على انه لم يثبت عند ابو حنيفة في
ذلك شيء فقد رد ما استدل بقضائنا في شرح الكشاف من كسبها على كسبها
وقال انه في غاية الضعف ما جرح ابو حنيفة بقوله كافي للذين كفروا ان يتركوا
يفرغكم ما قد سلف على ان من عمى طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب
لان المراد الكفر الاصل على انه لو سلم بثبوت ما ذكره ابو حنيفة لانه انما اراد
الكفر الاصل فاني وصنع كسبها للجهل وكسبها وانه اعلم للذين حدث منهم الكفر
كقوله كافي ولا تتركوا الى الذين ظلموا فان المعنى الذين وجد منهم الظلم على ما
ذكره كسبها وغيره ويستثنى ما ذكره في قضية الحج فانه لو وجب ثم ارتد ثم
اسلم وجب عليه اعادته ان وجد شرطه كافي في شرح كسبها وغيره
وان جاء من دار الحرب بعدد اي بعد الحكم وماله موجود مع ودثته
اخذه اذ الوارث خلف وبطل حكمه بوجود الاصل وفيه من الى انه لا يعود الى
ملكه ويترتب فيه القضاء او الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقرابة وفي رواية
بالعود والى انه لا يضمن الوارث ما ائلف وليس له على العتق سبيل لكن لو كان
ابنه عبداً فادى به لا الكتابة كانت على حالها بعد كسبها كما لو جره ابنه كافي في كسبها
ولا تقتل مرتدة حرة كانت او امه عندنا وعن ابو يوسف انما تقتل كما
في النظم ثم ان ابنت محمد عليه وبحسب قسطنطين كل يوم لثمة وشربة ويمنع
من سائر المنافع حتى تسلم او تقوت وعن ابو حنيفة ان الحرة تخرج كل يوم
وتعزب لثمة ولثمين سوطاً وعند ان الامة تخمس في منزل الولي و
تؤدب كالحره وسنخدم حتى تسلم كافي في كسبها وصح تصرفه في مالها كالبيع
والرهبة وغيرها فان ائتمت في دارنا والافان ماتت ارحمت بداهم فالتصرف
باطل عنده صحيح عندها وفي التهمة ان كان تصرفه من المسلم من بلا خلاف
وان لم يصح فان صح من انتقلت اليه من الملة كاليرث صح عندها وكذا عنده عند بعض

ولم يفرغ عند اخرون لانه في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا ترى اننا لا نتصرف
في الجبر وسببها اي كسب اسلامنا وردتنا الا انه لا ميراث لزوجها لاننا
بانت بالردة ولم تكن مشرفة على الهلاك حتى تكون قارة فدرث وفي النظم انه
يرث من عندنا استحقاقا اذا ماتت قبل العدة ولا يرث عندنا قيسا ويرث
المرتدة من المرتدة بلا خلاف وصح عند الطرفين ارداد الصبي بان لم ينف
او بالتبعية ثم اردد قبل البلوغ يعقل اي يعلم كلمة التوحيد وانه بقي واحدا
الاسلام بسبب النجاة وان كسب خلاف شري وحي عليه امرأة ولا يبق
وادثا وانكسر الحكم عند اي يوسف وفي رواية عنه وفيما جاء الى ادم لم يبعده
صبي غير عاقل كما لا يبيع ردة المجنون وكسر ان ولم يرث من عاقل يوسف ان
اردت اذكس ان صح والخلاف في حق احكام كدنا واما في الافة فلا خلاف في
ذلك لان كسب الكفر ودخول الجنة مع كسب خلاف حكم شرع والعقل كافي
الاصول وصح اسلام اي ترتب احكامه من عصمة كسب المال وحل الذبح وتكلم
المسلمة والارث من المسلم وغيره على اقرار الصبي المعقل وتصديق جميع ما اخبر به النبي
صلى الله عليه وسلم عن ادم قل وفيما جاء الى ادم هذا الصبي غير مكلف بالايمان والوجوب
وتكلم في الاصول ويجوز ذلك كصبي عليه اي على الاسلام ان اردت ويجوز
ولا قتل على ذلك الصبي ان اي عن الاسلام لانه كالمترد ليس من اهل المحاربة
ولما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كما قتال مع المرتد عقب به قتال
والنجاة جميعا باعني من كسبي وهو النجاة ورضي الله وانما جميع قتاله لانه
قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج قوم مسلمون غير فاسقين هو المتبادر
خرجوا بادعاء الامارة كافي التمهيد عن طاعة الامام اي الخليفة بالعد
كما في الحيط وغيره وهذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للعلية لان الكل
يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغي كافي التهادي وغيره وفيه رز
الى انهم يكونون اهل النبي وان كان منعة الامام اقل من منعتهم لان المنعة
لا تفرق في حق الشاع كافي الكشف والامانة بشرط ان يكونوا اهل انهم
على الحق والامام على الباطل متمسكين بشبهة وان كانت فاسدة لانهم غير
فاسقين بالاتفاق فان لم يكن انهم بشبهة فهم في حكم اللصوص والى ان بشرط
ان يكون الامام وقوم مسلمين والى انهم متمسكون بالكبر كافي شرحهما ولا
فان طاعة الامام فرد او الى ان الامام لا يطاع في معصية بالنفس والابصار كما
في الحيط والى انهم لا يخرجون نظم الامام بقرينة الاضافة فان ظنهم جاز

لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة ليتقن غلبتهم بوجوه
صلواتهم فلم يكونوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تبين الغلبة كافي المفسر
فيدعهم استجابة الى العدة الى الجماعة فيكشف شهرتهم لانه اهلون الامرين
فان تخيروا اي الى الوالي حيزا او مكان مجتمعين من افراد شتى حله عندنا
قتالهم بد اي قبل ان يبدوا بالقتال كافي كثر من الكتب كافي في شرحهما ولا يوجب
كسبهم بلاسلام ان لم يكن والا فلا بأس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يوج
على الخروج لا يتوضن لهم بالمعتل والحبس ولا يجب على كل من كان له قوة لقتل
ان يقاتلهم مع الامام وفي العدة ومن ان بدوا بالقتال قاتلهم والا فلا
ويجوز من الاجراء على من يخرجهم اي هم قتل بخروج من ان كان لهم فيه وشيع
مواليرهم اي يذهب خلف من فروا منه وقتل ان كان لهم فيه اي جماعة يلحقون
بهم فان لم يكن لهم فيه لا يجز ولا يتبع وفيه اشعار بان لو اسر منهم لم يقتل
لم يكن له فيه والا قتله كافي الحيط وفيه ايماء الى وجوب الاجراء وانه اقل لكسبه
كما في اصول فخر الاسلام كافي المبطل انه لا بأس بها ولا يسير دينهم و
شيخهم وزمنهم واعمالهم وامراتهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار وهذا
اولي كافي الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل دارأي ومال كما اذا كان مع الكفار
ويجب على كل من قاتل على رضى الكفرة الى ان يتوبوا فيرد عليهم بعد كسب
منعتهم لانهم مسلمون يستعمل في احوالهم وخيلهم عند الحاجة فلم يكن
غير محتاج اليها وصنع سلاح عند ساير اموالهم وباع الخيل وجسم منه لاحتيا
الى الكسفة ولا ينبغي عليه من بيت المال وباع قتل مودوثا له عاد لان ادعى
ذلك باعني حقيقة يرثه اي كونه على الحق الى ان يرث ذلك الباغي
من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في ذمته ولذا ليس عليه قصاص
ودية وكفارة وقال ابو يوسف لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشار الى انه
لو ادعى بطلا لانه لم يرث لانه قتل بلا تاويل الى انه لو قتل عادلا لم يجب شيء
لانه قتل بحق وفيه اشعار بحل للعادل قتل ذي رحم محرم من الا انه لا يباشر
قتله الا اذا هلك نفسه ويقتل في ماله ليقبل غره لا يجب شيء من مقتله
وغيره يقتل باغ مثله اي باغيا او لان دار كسبي كذا ركب ولا يشر بتوكله
الا انه لا يجب شيء يقتل عادلا لا يباشر الا باليد الى ما يرضى من حسن الختم كسما له
على لفظ الاخر **كتاب الجنايات** عقب بالجنايات مع اشكال كل على
الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهي جمع جناية بالكسر في اصل اخذ السر من سر

فقلت الى اعداء ثم ثم الى الشر ثم الى فعل محرم كما اشير اليه في المذهب وانما
لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمى قذفا او ستم او غيبة
ومنها بالمال ويسمى غصبا او سرقة او خيانة ومنها بالنفس ويسمى قتل او
اجرا او صلبا او حنقا ومنها بالطرف ويسمى قطعاً او كسراً او شجاً او
فقا ثم عرفت باللام المبطل للجمعية اشارة الى جنس المعنى المصطلح المراد
ما يتعلق بالنفس والطرف ولهذا عنون بعضهم بكتاب القصاص وهو يبيح الدم
بالقود ولما كان تفصيل الحصص الى القتل خمسة اولى من اجمالى سلفنا
انه ثلثة العهد وشبهه والخطا انما لا يجري مجراه وما هو بطريق التسبب
بتبع المعنى فقدم الاقوى فقال القتل العهد اى قتل عمد موجب للخطا احتراز
عن نحو قتل قطع الطريق والحرب وكمرته ضرب اى ضرب الكلف بما يحرم ضربه كما
هو المتبادر واحتراز عن الموت وانما قتل القتل وهو اذ يأتى بالروح واقواصا
بالضرب وهو اس من جنس محرمات انما اخفى مخصوص به ثلثا اقيم مخصوصا قالوا
فن الظن انما لا يجرى في غيره فان لا يجرى قتل حصل بغيره على ان يغير القتل بالقتل
لا يلبى قصدا احتراز عن الخطا الهى ويجوز ولذا كان العهد والخطا منها استلزم
ما يفرق الاجزاء من نحو السلام الى الوب احتراز عن شبه العهد كقار ولو حكا
كتنوعه بل انما دقانه احتراق قلبه على شيء ولو قبحه بجل ثم القى في قعره
مغلى جذا فمات من ساعة او ماء حار فانضم جسده او لفظ ومكث عدة
ثم مات قتل به كافي الظهري ومثل محدود ولو كان من خشب كرم
لا سنان له وسرمه بلانصل وقصبت غير ما وقع به الذبح وفيه اشعار بان
ما يتخذ منه سلاحا كالحديد والفضة وكففت لم يشترط فيه الحية فقتل اذا
حرب بمجود حديد او نحاس وعن ابي حنيفة انه لم يقتل بشرط في غيره
فقتل اذا ضرب بجر او شتر قصب كافي الكرامة والقتل بالابرة والمسلحة
لم يقتل وعليه كفتوى فالمتبر الحديدا والجرح كافي تمت الواقتا وبه اى العهد
ياثم وان عني عن الولى النص وفيه من ان التوبة واجبة عليه كافي الميتة
وقد يرمى كطرف مشربا نه قد لا ياثم كما اذا راي مسلما يرمى فقتله اذا
لم يمتنع عنه ومنع عن القتل خوف ان لا يصدق انه زنى وعن ابي يوسف
راى مع حرمه حل قبله كما لو راي محصنا ففاح ولم يهرب وعليه هذا اجمع
مرتكب الكبيرة وكظم يادى شيء له قيمة وقال ابن شجاع ان قتل الكوفة
يساح في آيام العترة فان امتناعهم ضروري كافي الراحدى وغيره

وذكر في الجواهر انه وجب قتل الادمى الموزى ويجب للمولى عليه القود اى القصاص
الا ان يعفو الولى او يصالح على شيء من ماله والعفو افضل ويستثنى من ذلك
بما اذا قتل الاب ولده والمولى عبده كما ياتى وفي الاكتفاء اشعار بان
لا كفارة لازما فيما كان دابرا بين الخطر والاباحة وهو كونه محض
كالردة وقتل شبه العهد ويقال له شبه الخطا ضرب قصدا بغير ما
ذكره اى مما لا يفرق الاجزاء كجر الرضا وكعصا والسوط واليد وغيره
مالم يكن جادحا ولذا يسمى شبه العهد وفيه اى شبه العهد الاثم
لانه قتل عمد لا القود لكن لو كدر منه القتل كان للام ان يقتل سببا
كافي الاختيار وفيه الكفارة يشبه الخطا من حيث الالة كما ذكره الطحاوي
وعنه عن ابي حنيفة وقال ابو الفضل الكرماني وجدت في كتاب ابي ابيان
لا كفارة فيه عندنا لازما من باب التحفيف والاثم كامل هنا والاولى
كافي الكفاية ودية من مائة ابل فلو قتل بالدية في غير الابل
لم يتنظ على العاقلة الناصرة للقتل واعلم ان ما ذكر من احكام الادمى
والقود والكفارة كما لزم في العهد وشبه العهد لا يقتل غالبا فلو
فرق في الماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم واخرى بالنار
كان عمدا عندهم ولو القى في بئر او من سبط او حبل ولا يرمى منه الحياة
كان شبه عمد عنده وعمدا عندهما كما في الحقايق ويعنى بقوله كافي التمة
وهو اى ضربه قصدا ولو بالسوط فيما دون النفس من الاطراف
عمدا بوجوب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان اختلاف
الالة لم يورثا لاني اتلاف النفس ثم شرع في التقسيم الثالث من تحت
فقال في قتل الخطا الذي هو ضربه قصدا الى محل يباح في الواقع او في ظنة
وقد اصاب غيره فهو ينقسم الى قسمين فعلا او قصدا فالاول كرمية اى
القائم كسرمه عرصا محرمة اى الى هدف وجاوز الحد عند التقيين
على الراى فاصاب ادنيا مسلما او ذميا او حربيا لم يلزم باسلامه او
مرندا كذلك وكذا الورمى ذميا فاصاب عروا ثم اشار الى الثاني فقيا
او كرمية مسلما او ذميا ظنه حيدا فلو ضرب يده بخشبة فاصاب
فذهب بصره وجبا لدية وعن محمد لو قصده عضوا من اعضائه فاصاب
عضوا اخر منه كان عمدا وان اصاب عضوا من غيره فخطا لو قصده
فاصاب حايطا ثم رجع فاصابه كافي التحريم لم يبين الرابع فقال

وفي باوى من القتل مجراه الى الخطا وهو ضرب بلا قصد كالسهم او غيره سقط
او مثل حامل خشب او لبن سقط من يده على ادى آخر فانت سقطت عليه
كفارة خيرة الظروف المتقدم ودية عليها اي العاقلة ودية ارباب
لا شيء عليه سوى كدته والكفارة وذلك لانه ليس بها اثم القتل العمد وما
اثم ترك التثبت والتحرز حاله الذي ولو لم يات في ذمام في موضع يتوهم
ان يصير قاتلا لانه لو يباشر كخفة بطون سلامة والمباح مستند بهذا
كالمرور في الطريق فموقع بالكفارة وفي الكلام روى الى انه لو قتل خطأ
نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب بطن حامل فالقت حنينة
مات به ولو خطأ كما لانه جزء من الام من وجه وتامة في الهداية وشروحه
فلا يلحق ان يقال عليه بالتناقض بين الحكمين وجواب بالاسكان كما
اجابوا وسند ذكر ان فيه كفارة في رواية وفي قاضي خان لو دفع سكيناً
الى صبي فضرب نفسه او غيره بلا اذن الدافع لم يعين وقال الحسن ان قتل
غيره فالدية على العاقلة ورجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيته
فالدية والكفارة عند ابن حنينة ولا كفارة عند ابو يوسف ولو ادب
مؤدب باذن الاب كفر عنده خلافا لهما ولو ادب امراته فماتت عنده
ثم اشد الى الحامس فقال وفي القتل بسبب كحفر بئر في غير ملكه وملك
احد بالوقوع فيه ونحوه اي نحو الحفر كوضه الحفر ولو لم يملكه وملك
احد بسببه دية عليها اي العاقلة لانه سبب لهلاك او فيه اشارة بانه
لا اثم بهذا القتل ولذا وجب الكفارة لانها جزاء كفلة ولذا يتعد ويتعد
ولا فصل هنا بخلاف الدية فانها ضمان المحل ولذا لا يتعد ويتعد الفاعل
لكن ياتم بالسبب كالحفر ولو حفر في موات غير طريق لم يعين ولو حفر في
طريق وكسب بجاهوس افرأ الارض ثم فرغ فمات ولو كسب ما ليس
من اجزائها كالطعام من الحافر ولا اثر للقاتل من المقتول فيما
ذكره من انواع القتل الا هنا اي في القتل بسبب لان السبب ليس
بقاتل ولا يعتبر فيه بخلاف الخطا ومن الظن منع الحصر بانه يرب القاتل
العادل للباقي ويصير كجني وعندهما خطأ فان هذا لما في ادعى
الحقيقة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اثرنا اليه
في الصدر ونقصان البصير بك الصاد فانه مقصود ولو كان
لحان محمداً كما في الصحاح والاضافة بيانية والا فثبته والرف

فان

والجني والمعم والزمانة مما داخلان في نقصان الاطراف وكذا الذي نقص
طرف من الاطراف كالعين واليد والرجل والاضافة لامة ولذا عي
النقصان هدر وباطل في باب القود والنقصان من فان المعزة للنساء
في العضة والاحراز بالدار فيقتاد المبالغ بالبصير والرجل بالمرأة والحر
بالعبد والعاقلة بالجني والمسلم او الذي باحدهما وكسب بالمعيب سواء كان
اعم او ذمنا او ارح او غيره ودية اشارة بانه لا يتقاد الدية بالجرمي و
المستأمن وعن ابي يوسف انه يقتل بالمستأمن وبانه يتقاد المستأمن
وقيل لا يتقاد به استحسانا لانه على قصد رجوع المد اثم كافي للاختصاص ولا
يتقاد بمملوك اي لا يقتل المولى ولكن يعز بقتل قن ومدير ومكاتب
وام ولد له ولو كان المملوك مشتركاً بين القاتل وغيره لم يمت وذكروا في القتل
ان لا رواية فيه وعن الهندي ان لا يقتل ولا يتقاد بالولد وعنده اي
اي عبد الولد لغير مشهود مخصوص او نافع الكتاب كما في الكرواني وفيه اشعار
بانه لا يقتل لام والجد والجدة يقتل لولد وولد وعنده وان علوا
سفلوا كما في الهداية ومكاتب له وفا اي مال واف بكان عليه من بدل الكتابة
وله وارث كسب ايضاً كسبناه ولى القود فلو لم يكن له وفاء كان
القود للسيد سواء كان له وارث او لا لانه عبده ولو كان له وفاء
ولا وارث لم يغير السيد فكذا عن الشيخين ولا فود عنه كذا في الهداية لكن
ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب وفا بالبدل لا يتقاد ويجب
قيمة على القاتل لان موجب العمد وان كان هو القود الما انه يجوز العمد
الى المال بغير رضاه كما تدر مراعاة حتى من له القود ما لم يجد مثله كما له
لان وجود قيمة التمتع له كافي الكفاية ويسقط قود ودية اي اثم
احد على ابيه مثلاً فلو قتل اب احد وارث له ذلك الاب يسقط القود
عن ابيه لومة الابوة وكذا لو قتل واحد من اخوة لم يقتض منه بقتلهم
لان وارث جزاء من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لابل ام
اباها عمداً والا فاعداً كان الاول ان يقتل الثاني بالام من سقط القود
عن الاول لانه وارث من امها المثل من دم نفسه فسقط عنه ذلك القود
وانقلب الباقي ما لا يفهم لودته الثاني كسبعة اثمان الدية ولو ان
رجلين قتل كل واحد منهما ابنا لافردا وكل يرث الا فوسقط القود عنها
عند ابو يوسف ويضمن كل منهما الدية في مال وقال الحسن يوك كل منهما ويحكم بقتله

وقال ذوالقاضي يرد بقوله ايها الشا، وسقط القود عن الاثر الكل الكل الكل
ولايقتاد الا بسيف اي لا يقتل القاتل بشئ الا بحده يد حده كالخنجر وسكين
وان قتل المقتول بالناد والمجاعة كافي لكشف وفيه شارة بانه لو اراد
ان يقتل بجر او عصا او سوق ياد عليه والقائه في بئر او غيره من انواع
القتل ينوع عن ذلك ولو فعل عذر الا انه صار متوفيا حقه كافي في شرع
ويستوفي الكبير قبل كبر صغير وقد اراها اي اذا قتل رجل له ولي كبير
وصغير كان الكبير ان يقتل قاتله هذه لانه لا يتجرى واما عند ما قتل
ذلك حتى يبلغ الصغير لانه حق مشترك وفي الاصل ان كانا كبيرين استوفى
القود وان كان اجنبيا بان قتل عمة مشترك بين اجنبيين صغير وكبير
ذلك في الحكم اشارة الى انه لو كان الكل صفاء ليس للاخ ولعم ان يستوفى
كافي جامع كصفاء فقتل ينتظر بلوغ احدهم وقيل يستوفى من كل واحد
الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كانا كل واحد ليس للبعض ان
يقتصر دون بعض ولا انه يوكل باستغناء لانه في حينة الموكل احتمال
العفو والعصا من يتحقق من سخطي ماله على فرايضه كما ويدخل فيه كزوج
وكزوجة كافي الخلافة والى انه لا شرط القاضي باستغناء كافي
الحزاة ولا الالم وشرط عند القاضي كعصاة وبه قال بعض اهل
الاصول لكن الفقهاء على الاول كافي المنية والى انه لو كانا قتل خطاء لم
يكن للكبرة الاستغناء بجهة لفة كافي الجامع وفي قتل مسلم مسلما كان
في صف المسلمين فله المسلم مشوكا اي كافرا عند التقاء كصفين
من المسلمين وشركيين الكفارة وكبدية لا القود لسقوط عصمة بتكثير
سوادهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثر سواد قوم فزعمهم اي من
تولى بزيارتهم ولم يتخلى باخلاقهم فكيف حال اهل زماننا المتفرقين
بزيارتهم والمخلفين باخلاقهم كافي الزاهد وفيه شارة بانه لو كان
في وصف المشركين فلا كفارة ولادته لان من في صفهم باح الهم كما
في كثر تاشي وفي موت حصل بفعل نفسه المقتول وبفعل زيد وسليم
كالاسد وبفعل جنة من اربو جراحات او اكثر تلك كبدية على زيد
لان مات بثلاثة انواع من الجنائيات نوع هو فعل نفسه هدر في الدنيا حتى
بلا خلاف ومعتبة في الآخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو فعل السبعين
هدر فيهما ونوع هو فعل زيد معتبر فيهما فيكون تلك كبدية عليه من ماله لانه

ما تلف ثلثة بفعله المعتبر ولم يمد فداش على عاقلة ولا يعتبر بحد الجراحات آخر
جراحات كبدية بينهما نصفين كافي الكرماني ولا ينعى بقتل مكلف ليدفع ضرره
شرب الخمر وتخفيف سيفه اي مده على مسلم فقتله ليلا او نهارا في
او غيره وقدر من الى انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الحرب لم يجب لعينه بل لا على
كله انه والى انه لو ترك المشرك عليه قتل شاهر مع امكانه كان اثما وهذا كله
اذا لم يكن له دفعه بغير القتل كالتهديد وكسباص والافا القود على بقتل كافي
وغيره والى انه لم يثبت شره سيفه فعليه بقود قضا، ولم يكن عليه شيء ديانة كافي
اقرار بقتله او شره عصا ولو صغير عليه الا ان اراد في مصر فانه لو قتل
عليه بالعصا فيه عذر اقل به عذرا حنينة لان الفتوى يلحقه فلا ضرورة الى دفعه
بالقتل بخلاف الليل مطلقا والتميز في غير مصر فانه يلحقه فاحظره وعندهما لا يتلزم
لانه قتل يدفع الضرر وهذا اذا كان عصا طبعا مبطا في القتل واما اذا كان
غير ملت فيجوز ان يكون كالسهم عندهما فيفتقره على ما قالوا كما في الردا في الدية
تجب في ماله اي القاتل لما العاقلة في قتل غير مكلف كالصبي والمجنون شره سيفا
او عصا وعن ابى يوسف لانه لا شيء عليه والتيه تجب في ماله في قتل رجل او غيرها
من الدواب صال عليه لانه ا تلف ما لا سمعوا فله غير سقط للعصاة لعدم
الاختيار ولما بين قصاص نفس شرع في قصاص الاطراف لان الجراحات
لكل فقال ويجب كقود فيما دون النفس دون الاطراف ان امكن المماثلة
بين الفعلين في المقدار اذ هو الاصل في الباب فان من لم يكن لا تجب الدية
كقطع اليد عمدا من كفصل من كرسع والمرفق والمنكب وفيه شارة بانه لو
قطع ما بين كرسع والمرفق او ما بينه وبين المنكب لا تجب القود لانه كرسع كرسع
ولا حنا بطله كافي في تحتة وغيره وقطع الرجل من المفصل من الكعب والركبة
وكورك ويشمل المفصل المفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه لا يشر
لكبر اليد وضو هالتا ويرها كافي في الزاهد وقطع ما بين هو ماله من لائف
دون قصبة كافي في المرفق فلا حاجة الى ذكر الائف وفيه شارة بانه لو قطع
او بعض المارن ليس فيه قود بل حكمة عدل كافي الزاهد وذكر في كرسع
لو قطع الائف من اصل الوظم وجب قصاص وان وجد الدم وفي رواية الى
سليمان ان وجد دم حبيب فالدية وقطع الاذن من اصله كذا قطع
الشحمة وكورق فلو كان القاطع صغير الاذن او مقطوعة فله نصف الدية
كافي المنة وفي كل سجة لفة جراحة في الراس فوقه او طرفا فرسه كاجرة

تقصية

والخذ واللمح والذوق كما في الاختيار ثم استعملت في غيرهما كما قال ابن الاثير فالمراد
كله جراحة في الرأس وغيره يمكن المماثلة اي مماثلة الشئ الشئ الشئ الشئ
في المتعارف في نوافع ما ياتي من ان لا قوة في الشجاج الا في الموضحة فانه اذا دعي
اللفظي لكنه لا يخلو عن استدراك فيه والاولى ان يقال ان هذا يبرر الاختلاف
الرواية فانه يناد في ظاهر الرواية في الموضحة وما فوقها من الشجاج المستوية
اخذ عامة المشايخ وروى الكوفي عن اصحابنا ما ياتي ان لا قوة الا في الموضحة وبه
اخذ بعض المشايخ فيستوي على مساحة الشجر طولا وعرضا ومكانا فلو كانت في
مقدم كراس او مؤخرة او وسطه اقتضى شجاج مثله في ذلك الموضع بان يقدّر
عمودها بمسار ثم يمل صديقه على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وفيه اشعار بان
لا يناد ما دون الموضحة كما ياتي لعدم امكان المماثلة واما الاجماع كما في هذه الخيرة
وغيره فذكرنا ظهور ان الكل على المصلح اليه ولو عطف على قطع كما في قوله ثم هم
تكرار المماثلة وفي كل عين قاعة مربية ذهب منوها بها بغيره بحيث
لم تدع اذا كانت مفتوحة متعاقبة للشمس ولم يهرب من الحية او قال ذلك
طبيبات وفيه رمز الى انه لو ابيض بعض الناطرة او اصابها قرحه او
سبل او شيء مما يبرح بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والى انه ذهب
بما خذ ثم ابرم بين عليه شيء قالوا هذا احصا اذا كان واما اذا عاود
ذلك ففيه الحكومة والى انه اذا كان المحن عليه اكبر من عين الجاني او ضرر
فهو سواء لكن لا يقتضي من عين الجاني باليسرى ولا بالعكس بل فيه
الكل في الخيرة فيجعل على كل جفن من عين يقتضي فيها آلة مخصوصة
حافضة له من الانقراض ثم على وجهه سوى عين يقتضي فيها قطن رطب
اي حرقه مبلولة ويقابل عنه القطن في جراحة قريبة من تلك العين
محمية بحيث يتلصق حتى ذهب الغضو على ما روى عن علي رضي الله عنه لا يحل لغزو
بل اليد على كسر كافي الملاحظة ان قلت كسر ان نزعته بعروقها لانه لا يمكن
المماثلة في ذلك ولا يجب في عظمه لتعذر المماثلة ١٢ السن استثناء
متصل فانه ليس بعصب على الخاد والام للعرض اي سن اصلية فانه لا يفتصل
في السن الزائدة فيقطع وفي رواية القدر ويرى يبرر ان قلعت كعين
واغا اطلق ولا يناد الا بعد ما يرام موضع السن لما ياتي لاحتمال سرية
وقالوا ينتظر سنة اذا كان الجني عليه صغيرا لان الغالب ان يثبت
وقال بعض المشايخ انه ينتظر سنة مطلقا لاحتمال فينبغي للقاضي

ان ياخذ منه كفيلا ثم يؤجله سنة من وقت كلع فاذ امضت سنة ولم يثبت
اقتصر منه كما روى عن ابن حنيفة ربه وينبغي ان يقتضي العزس الشئ بالشئ
والناب بالناب ولا يؤخذ الا على ما يفسر ولا بالعكس لانه فالتساوي
ويستدرك من البرد بساهاة سايدون على قدر المكسور الى اللزج بل يتجاوز
ان كبرت فلو دخل فيها عيب من الاسوداد والاحضار او غير ذلك لم يقتضي
وفي المدة الكل في الخيرة ولا يجب كقوله فمادون كفسر بل اليد بين
رجل واحدة فلا يقطع طرفا بطرفه ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال
وقاية للنفس بينهما تفاوت في دية الطرف فيعذر القود لتعذر المساواة
كما في اكثر الكتب لكن في الواضحات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لانه
الناقص يستوفي بالكمال اذا رضى صاحبه ولا بين عرو عبد
ولا بين عبيد لتفاوت القيمة ولا في الجائنة التي هي جراحة بلغت
جوف الرأس او كسطن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف
وانما سميت بالارنا حصلت الى الجوف وفيها ثلث كدرة فلو نفذت الى الجوف
الا فصارت جائنتين وفيها ثلث كدرة هي يكون في اعلى كفه ورجلي
والظهر والجنبين كما في هذه الخيرة فلا يكون في الصنق والخلق والخذ والرجلين
كما في الاكل ولا يجب في ظاهر كرويات في المسنا والذكر كلها او بعضها
لانها مما يقتضي وينبسط فلا يمكن المماثلة وعن ابي يوسف انه يقتضي
بقطع الكل لا مكان المماثلة والاول هو الصحيح كما في كسرات وعن ابي حنيفة ربه
انه يقتضي اللسان ان امكن ويقتضي براسه وفي اللسان الاخرى الحكمة
كما في التمة وفي الاكفاء رمز الى انه يقتضي بقطع كل الشئ بخلاف ما اذا
قطع بعضها فانه لا يقتضي لانه متعذر كما في الهداية والى انه ينبغي ان
يقتضي بالاشنين لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهيرية من الحشفة
اي حشفة ذكر ترك فانها يقتضي لان لها حدا بخلاف ما اذا بقي
شيء منها فان فيه الحكومة وخير المجني عليه بين القود وكدرة ان كانت
يد القاطع ناقصة من حيث الصفة بان كانت مثلا او بحوصة بحيث
يوهن في البطش او من حيث كدرة فان قاتت اصبع او اصبعين لانه
يتعذر استيفاء حقه كاملا قال برهان الائمة الخياط فاما اذا كان
يستقع بالناقصه واما اذا لم يكن يستقع بها فالدية كما اذا لم يكن للناقص
يد اصلا وبه يعني وفيه اشارة الى انه يقتضي فيما اذا كان مظهر

مسودة المانه لوجب نقصانها في البطش كما في الذخيرة والماله لا يجبر اذا كان
النقصان في يد المجني عليه بل فيه الحكومة ولو سقط الميعت قبل اختيار المجني عليه
او قطعت ظلمة فلا شيء له كما في الهدية وكانت شجرة تستوعب في ثلث ما بين
قرني اي حائري راس الشجر بان كانت بين الازنين ولا تستوعب ما بين
قرني الشاج وكذا الحكم في العكس لتقدير استيفاء وعلى هذا الشبهة بين
الجبهة والقضا وفي ذكر هذين تنبيه على ان التحديد ثابت في غيرها فالرجل
كاليد فما ذكرنا واما الانف فان كان اصغرا واصا به شيء لا يجزى كرمح
به فله الجنازة كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو فني عينه وفي بعض
بما من كان له ان يقتل وان ياخذ اليد كما في الذخيرة وان سقط سنده
المحرك بالوكز ولو بعد ثلثة ايام ففقد الحكومة ولا يجزى على التحرك السابق لان
اخر السنين على ما قال شيخنا كما في الميتة وهذا لا يجزى الشجار بالظلمة
ويستقط القود ولا يجزى للولي شيء من كثره بموت القاتل لغوات محله
ويستقط بعض والي من الاولياء وبسبب صلته على مال ولو قليلا موجلا
لان القود حقه فلا اكسقاط والتعويض مطلقا وعند ان الصلح على كثر
من اليد باطل وفيه رمز الى انه لو عفي عن نصف القصاص لم ينقلب بالا
سقط الكل كما في الميتة والي انه لو اخذ عن القاتل الف درهم على انه يغفو عنه
يوما الى الليل فهو عفو صلح جائز لان التوقيت يلغي في ذلك الى ان القاتل
وان برأعي القصاص الا انه لم يبرأ عن الظلم والعدوان ديانة والي ان
العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل من القتل الكل في الظهيرة
وهذا كله في العمد واما في الخطا فالصلح على كثر من اليد باطل لان اليد
اكثر عدوة فالزيادة ديوان علم انه لو كانت القتل جماعة ففقد
الولي عن واحد منهم او صلح لم يكن له ان يقتل غيره كما في جواهر الفقه
وعينه لكن في قاضي خان ان له اقتصاصه وللصالح اي غير المعافي
والمصالح من الاولياء حصته من الدين في ثلث سنين لان انقلاب القود
ما لا حيث فقد استيفاءه بالعفو والصلح واطلاقه مشعرا به لو
قتل الباقي لكان له حصته من الدين وان وجب عليه اقتصاص وهذا
اذا علم بالعفو واصلح ووجه دم المقتول والا فلي الباقي القاتل نصف
نصف اليد من ماله لا القود للشبهة كما في شرح الطحاوي ويقتل
الجمع بغيره اي يقتلهم الفرد بالسلام لو ردد الاثر في ذلك وفيه

المشاعر باشتراط الجرح المصالح له هو ق كروم من الكل حتى يكون الكل قاتلا على
ظلمة اعانوه عليه بنحو الاساك والاخذ ليس عليهم القود كما في كذا اهدى وفيه رمز
الي انه لو اشترك ظلمة في قتل رجل احدهما بخصما والا فمجيده عمد اوجب
الدية عليه ما مناصفة كما في قاضي خان والاولى ان اجزى الجمع بلا المهر فانه
لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او مخون ليس عليهم القود اصل كما في كذا
وعينه وبالعكس بان يقتل فردا جمع فانه يقتل جميعهم على الكفاية بلا لزوم
مال لان الزهوق لا يتجزى فيغير الكل اخذ الحق فان حضر في هذه الصورة
ولي واحد قتل له اي لا جاز ذلك الولي بلا حضور الاخرين ويستقط حق الباقي
لغوات الاشتباه ولا يقطع يدان بيد اي لا يقطو يد رجلين قطعا يد
رجل بعد المماثلة لان كلاهما قطع بعض اليد فليهما نصف اليد لانه دية يد
وفيه اشعار بان يقطو يد بيدين لكن لو امان ياخذ منه نصف اليد ايضا ولو
قطع واحد امرا به فلا خير نصف اليد لغوات المحل كما في الهدية وقواد
عمد ولو مجزرا اقر بقود اي يقتل عمدا لانه غير شرهم فيه وفيه اشعار بان
لو اقر بخطا لم يجز ولو ما ذونا لانه اقرار بالدية على العاقلة ومن ربح
سرها عمدا المجرم ففقد السهم منه الى رجل اخر فانما يقتضي الرابي
للاول من رجلين لانه عمد وعلى عاقلة الدية للثاني لانه خطأ وكعمل
يتقدم بغيره والاثرا فاذا ارسل بها فسمى دميما واذا فرق المجد فرحا واذا
فرق الذكر كفسر واذا امانه فقتلا واذا انفذ السهم الى غير مري اليه
فصار بمنزلة فعل افر هو محظي فيه كما في الكرماني ومن قطع يده بالضم
او شج رأسه او جرح فخما عن قطعه او شجته او جرحته اي قال
عفو عن ذلك لم يضمنه ما يحدث عن ذلك ولم يقل عن جناية فانه
المعافي منه اي من جهة قطعه ضمن قاطعه او جرحه دية في كل
لان العفو عن القطع عفو عن موجب وهذا في العمد المتبادر واما في الخطا
فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوي فمن ظن ارتضا على القاطع ففقد
اخطا ولو عفا مريض عن الجناية الواقعة عمدا او خطأ سواء ذكر معه
ما حدث عنها او لم يذكر اذ هو كقطع كذا وكذا او جرحه وما يحدث من سيرة
منه اي لقطعة ثمرات منه فزنى اي عفو المجني عليه عفو عن موجب قتل
النفسي فقط القود لان كلامها شامل للمقتمة والى ثم فصل
فقال فالخطا اي عفو في الخطا يعتبر من ثلث ماله اي مال المعافي

لتمسك حتى كورثة به فان خرج من الثلث والا فعلى العاقلة ثلث كدية كاشي
الطحاوي فمن ظن انرا على التاطيع فقد اخطأ قطعاً وفيه اشعار بان لو غا
الصوم يعبر من الثلث والعدم من كله اى كعفو في العدة يعتبر من كل ما يتعلق
بالعاقلة في الجملة من مال هو كدية لانه لم يتعلق حتى كورثة به وانما توفى له و
موجب كورثة كورثا قط بالعفو الى عليه اجماله فمالتوهم وجوب كدية في
هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيده بقطع بما حدث منه واجبة كدية في مال
القائل عنه واما عندهما فهو عفو عن كدية فلا شيء عليه كافي شرح الطحاوي
فستط ما ظن ان الموجب قد ليس بال فلا وجه للقول لانه من كل المال
والعقد ثبت بداى ابتداء بطريق الخلاف للورثة اى لكل واحد منهم
فاقيم لكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك القود لهم لان شرعية
القود يشق صدورهم والميت ليس باهل له لا يثبت القود للورثة اذ
اى بطريق كورثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا
عنده خلافا لهما لان القود يجب عفو عن نفسه القبول فيكون حقالة
كالعوض فلا يصير احدهم خصاصا للبقية اى قايما مقامهم في اثبات
منهم بلا وكالة وهذا عنده خلافا لهما على ما ذكر من الاصلين فلو
اقام احد الابنين حجة بقتل ابنة احد عمها غايبا اخوه حال خضر
ذلك الاخ يعيدها اى الحجة عنده خلافا لهما والاولى اعاد وفيه شبهة
الى انه تقبل حجة الحاضر الا انه لم تقبل لاحتمال العفو عنه لكنه يجب لانه
مستهم والى انه لا يقضى بالقود ما لم يحضر الغايب لان المقضى من العقضا
الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه الا جماع كذا في الكفاية وفي الخطاء من
قتل ابوه وفي الدين لا يبيح على اقر لو قام الحاضر حجة على ذلك
لا يصيد غايب اذا حضر لان المال يثبت للورثة ارضا عندهم وفيه عا الى انه
ادعى كل الدين واقام الحجة على كله وقضى القاضى بكلمه والى انه اخذ القاضى
للحاضر والغايب فلا ثبت قدر نصيبه منه او كان القاضى مستعدا اعاد الحجة
وانما خص كدين لان في عادة النجى للعقار اختلافا وان كان الاصح ان
لا يعيد لم كافي في العاوى والعبدة في حق النعمان بحال الذي لانه ليس
باختياره ولم يصير جانيا الا بالرى فحق الدية عنده على من رمى ولو
خطا سريها مسلما اى لا مسلم فارتد المسلم فوصل السهم اليه فانت
لانه قتل مسلما لا كافرا وانما سقط القود لشركته اعتبارا كوصول ولم يجب

على الراى شئ عندها لان بار تدا سقها قنومه وجب القيمة عنده بخمس على
من رمى عبدا خطأ فاعتق فوصل واما عنده فمفضل ما بين قيمة مريضا الى
غير مري كافي في الهداية وذكر في الكرماني ان حنيفة المحل قد اعتبر عند الوصول
اشعار بوجاهة حسن الختم **كتاب الديارات**
عقب بالجنايات كوزنا موجبة للديات في الجملة ففى اجزائه لراى جمع دية مخدومة
الغناء كالعدة مصدر ودى القاتل المقتول اى اعطى وليه المال الذى بدل
ثم قيل لنفس ذلك المال دية وقد يطلق على بدل دون النفس من الاطراف من الارش
على بدل النفس حكومة العدل وانما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاشارة الى
يشير الى المعنى المصدرى الذى يبحث فى الغن عنه الى ما يوفى من الجاني في شبهة
والخطأ والجاري حواه من المال فقال الدية عنده واحدة من الثلثة من
الذهب الف دينار اى مثقال مضروب ومن كفضة عشرة الاف درهم
بوزن سبعة ومن الابل امة وعنهما وفي رواية عنه واحدة من الثلثة
مذكورة ومن الغنم النتان ومن كل من البقر والحمل ايتان وفيه خلاف
لوصالح على اكثر من اى حلة لم يحز عندهما وجاهز عنده لانه صالح على ليس
من جنس الدية وقد تروى كصحة ما ذهب اليه ابو حنيفة في كافي المضمرات وفيه روى الى
انه يتيقن واحدة منها بالرضا او كقضا وقال شيخ الاسلام ان التعيين الى
القاتل وعلى الاول عمل القضاة والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر
الرازى وهذا ظاهر مذهب اصحابنا وعند البلخى هو الاصل فلا يصار
الى غيرهما كقعدة الابرضاء الى المقتول وعند كعب يقضى بالدينارين او درهم
باعتبار قيمة الابل وان زادت على الالف او عشرة وعنده الاربعة لا يدين
الزيادة ثم الابل لا يجب من سن واحد بل من اسنان مختلفة كما ياتى واما
الغنم فيجب ان يكون قيمة كل غنمة دراهم وعن ابو حنيفة لو قضي برأبان كلها
ثنيان من الضان وكفى وقال محمد الثنيان من المعز والخرع من
الضان كالاخية واما البقر والحلة فقيمة كل يكون غنمين درهما كافي في
وعنه والحلة ازار ووراء وقيل في زماننا بدل الحلة ثمنين والاول
المختار كافي في النهاية وهزم اى كدية من الابل في شبهة العدة كما درابع
اى اربعة اصناف خمس مشردون من بنت محاصن مما تم عليه حول
وكذا كك من بنت بلون مما تم عليه حولان ومن حقة مما تم عليه ثلثة
احوال وجذعة مما تم عليه اربعة احوال وهي اى كدية في الشبه من الابل

أرباعاً الدية المخطئة ويقال لها المعظمة الواجبة من حيث حسن ذنوبه
فلما زاد على ثمانية والتفصيل في نوع واحد وهو الأول دون الأولين هذا
كله عند الشيخين وأما عند محمد بن أبي ثعلثون جذعة وثلاثون حقة وأما
ثنية كل ما خلفه بفتح الحاء جمع وكسر اللام حائل من لزوق والدية في الخطأ
وما يجري مجراه أخص من هذا إلى الأول المذكور عشرة من كل بنت
وبنت لبون وحقة وجذعة ومن أبي مخاض فان هذا الخلف في الخطأ
وكفارة لها أي كفارة بشير العود والخطأ وإنما عدل عن الأمر إلى الكفارة
وفعالته هو اختلاف الكفارتين على أن في كفارة شبه العود اختلافاً كما
عقن رقة أي عتاق رقة كاملة وفيه إشارة إلى أن المعتقد يجب أن
يكون سائماً لا طواف من معين واللسان وكبد وكرجل وغيره إلى أن يفي
الرجوع لا الجنين كما يأتي كتصريح به سبعة لا كفارة بخلاف ما سار الكفا
فان يخرج عن ذلك وقت الأداء الواجب صام شهرين بنية من الليل
ولاء أي يتابعين فلو اضطر يوماً منها فوجب عليه الاستيناف وفي الكفارة
اشارة بأن لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات ومع
الكفارة يمنع سائر الاطراف في مسلم بالبقية ولذا لم يكتف باللسان
واشارته فقال الحد بوجه مسلم لا يصح الجنين الذي في البطن
لانه لم يدخل تحت كربة المطلقة ثم اشار إلى تفاوت دية الرجل والمرأة
فقال وللمرأة نصف ما للرجل في دية النفس الجرح ولو صغيراً منها
وما دونها أي وفي ريش ما دون نصف كباقي الأثر في قتل المرأة خطأ
حقة الألف وفي قطع يدها النان وحسمية وهذا اذا كان له دية
أما اذا لم يكن مثلاً في الحكمة فمنهم من قال انما كالمقدرة وقال
بعضهم انما يسوي بينهما عند احكامنا كما في الظهيرة والاشهر
للانثى والذكر ولم يرد الجنين الذي دية عسامة ذكر ان كان انثى
فانه مستثنى لما يأتي والذي والمستثنى رجلاً وامرأة كما لمسلم
في دية النفس ما دونها فانما على عاقلة ان كانت والا فلي الجاني
لانه كما لمسلم في المعاملات كما في الكرامة ثم فصل دية ما دون النفس
فقال في الألف الألف كلاً او بعضاً وقيل في الأربعة حكومتها
على الصحيح كما اذا جنى على لائف وصار بحيث لا يتفرض بل من فيه و
اطلاقه لا يخلو عن شيء فانه لو قطع المارد ثم بقيت الألف فان كان

قبل البروزية واحدة وان كان بعده ففي المارد دية وفي الباقي الحكومة
كما في الظهيرة والحشفة كلها او بعضها لانها اصل منفعة البلاغ والآن
العقل بالمعنى على لاس بغوت الادراك فان العقل نور يصير به الآن
عواقب الامور والدماغ كالغضلة او كزيت كما في الكرامة واحده في الجوارح
الظاهرة من كسح وكبصر والشم وحذوق وعن محمد ان في شمس الحكومة ويعرف بغيرها
بتصديق الجاني او تكلمه او الخطاب مع الغضلة وتقرّب الحكومة والاطعام الشئ
المرفقاً لم يتعصم للباطنة لان في ثوبها كلاماً كما في الكلام واللسان كله او
بعضه ان منع الألف اذا اكثر الحروف أي عروف كجم فان كالم بالاكثير
فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فما يتكلم به منها حط من الدية بحسبه
سواء كان دفناً او دفناً او غيره وهو الأصح وقيل يقسم على حروف اللسان
الألف والنون والياء والكيم والياء والرائعين وكسيتين وهما يمين
والطائنين واللام والنون فان تكلم به نصف فقد سقط نصف الدية وفي
عليه وهو كسح كما في الكرامة والألف الحجة بالخلق وكسح خطا بان
يظنه مباح الكرم ثم يظهر انه غير مباح الدم وهذا اذا انفصل شعرها
فان كان كوجهاً بغير الكاف ونحوه ففيه الحكومة الا اذا كان على فقه شعراً
يسره فانه لا شيء فيه وهذا اذا اجل سنه ولم ينبت فان نبت بعضها
ففيه الحكومة كما في الظهيرة وفي الأكتاف اشعار بان لو حلق شاربه لم يجب
الدية بل الحكومة في البقي كما في الكافي وشعر الناس للذكر والانثى اذا لم
ينبت فلو قطع طفيرة امرأة لم يجب شيء في الحال وعن محمد كشي عليه الا انه
يؤدب كما في الظهيرة ونحوه عند الظواهر ان فيه الحكومة كما في المينة والمتا
ان يقتصر بجاني القية وكسح عدا لكن في الكافي حيزه انه يستوفي فيه
الهدم والخطأ لا فرق في شيء من شعوره والاضافة مشعر بان لا يلزم
بقطع شعره عدد وساعدين وساقين كما في الظهيرة كل الدية من واحدة
من الأنواع الثلاثة لا تلاف جنس المنفعة او الجمال الذي في الادنى كالكلام
النفس فخطا له كما يجب كل الدية في الألف اثنين مما كان في البدن
اشان كالحاجبين وكعينين وكشفيتين والحجابين والاذنين وكبد
وكرجلين والاليتين والخلعين وبشيئ منها ثدياً بالرجل وحلمتها
فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد
في الظاهر ان في الألف ثدي المرأة عدا قصاصاً كما في الظهيرة

وفي أحدهما أي الاثنين نصفاً أي اليد وكما في أشعار العين الأربعة جميع
بالضم وهو حرف ما عظم العين من الجفن لما عليه من شعر وهو الهمزة
ويجوز أن يراد بها زافان في قطع دية كاملة كما في قطع الجفن مع الهمزة
كذا في الهدية وفي أحدهما أي الأشعار حقيقة أو مجازاً وربما فازر الهمزة
وفي كل أصبع أصابع اليد وكل عشرها أي اليد فان في جميع الأصابع
دية كاملة فتقسم دية كل عشرين أصبعاً وفي كل مفصل لأصبع غير
الأبرام ثلاثة أي تلك العشرة وفيه أي مفصل الأبرام نصفه أي نصف
العشرة لأنه يقسم دية كل أصبع على مفصله فان كان تلك كما في غير الأبرام فثلث
وان كان اثني عشر كالأبرام فنصف كما يجب نصف العشرة في كل سن لم يمت
فان كان الجفن عليه عبد فنصف عشرين وان حراً فنصف عشرين دية فان نزع
جميع الأسنان في أغلب الأسنان وثلثون خطاً فحليته دية وثلثون خطاً
دية وهي ستة عشر الفان من كدهم فان نزع ثلثون دية ونصف دية هي
عشر الفان وان نزع ثمانية وعشرون دية وخمسة حتى أربعة عشر الفان
وأطلاقه شعراً لو أحرس أو أضر أو أسود وجب الأرض وكذا
ان أصغر على المختار وهذا إذا لم يضر ولا فاق لم فلا شيء عليه
والأفيدة الأرض لكل في الخزانة وأعلم من الناس من له فوائد
فيكون أسنانه ستاً وثلثين كما في الرضى وعزوه وان أسنان الكوكب
ثمانية وعشرون كما قال أبو حنيفة وهذا معلوم يعرف بها كافي الزيادة
وكل عضو كاليد والعين ذهب نفعه كالثوبه والبطش بضرب وكفه
كاد خال نوزة في العين فيه دية الكاملة ولا فدية في شدة من الشجاج
بالكسر هي الشدة بالفتح وقدوت الأفي الموهنة الباقية الأثر بكسر
الهمزة وهي شدة الخلقة التي بين اللحم وكعظم كما في الذخيرة عند النحوي
المماثلة بازاء السكين إلى العظم فازر أفتاد وجرأ أي الموهنة خطاً نصف
عشر الدية والمتبادر ان يكون الشجيرة غير أصله والأفيدة الكوكب
لان جلده انقص زينة من غيره كما في الذخيرة وفي الكراهية وهي شدة
بكسر كعظم من الرشم وهو كسرى أو عظم عشرها أي اليد سواء كان
أصله أو غيره وفي المتن انه لو كان أصله ففيه أرش دون أرش الراسمة
وانما لم يقيده بالخطا كما في التي بعد لان كل شدة لا فدية فيها فالخطا
فيه سواء كما في الذخيرة والمنقلة من التنقيط بفتح القاف وكسرها

وهي شدة يخرج منه كعظم كافي الظهيرة أو يحول كعظم من موضع إلى موضع كافي كفه
أو يحول كعظم كالنقل وهو الحصى كافي الهدية عشر لها ونصفه أي عشر الدية
ونصف عشر الدية الف وخمسة درهم مثلاً والامة بالله وهي شدة فصل إلى
أم كدماغ أي الجبل الذي تحت كعظم فوق كدماغ كافي الظهيرة وانما لم يذكر
الدائمة بالهمزة وهي شدة فصل إلى كدماغ لان بها هلاك النفس عادة فترى قتل
لا شيء كافي الهدية لكن عن ابي يوسف فزاد ثلث الدية كافي كسرات والمخافة
وهي شدة فصل إلى الجوف والمراد جاذبة الرأس فان حكم جاذبة
غيره قدر ثلثها أي ثلث كدبة وفي جاذبة فغدت إلى الجانب الآخر ثلثها
أي ثلث الدية ثم شرع في أول كشحا 2 وبين مرتبة كالنافذة كما ترى
فقال والمخافة بالمهمل والمخافة والحاشية وهي شدة يحصى الجلد أي الشدة
بلا إخراج شيء منه كما في غايضات وقال الطحاوي ولا تدميه كما في الذخيرة
والدائمة والدائمة فالدائمة بالمهمله سبعة بظهور الدم بلا تسيل
والدائمة بالتسيلة كافي الهدية والكافي وأكثر المدة اولات وفي
الذخيرة الدائمة على ما ذكره الطحاوي شدة بسيل الدم الدم وعلى ما
ذكره شيخ الإسلام ما يسيله أكثر ما يكون في الدائمة من سبيل فالدائمة
على ما ذكره ما يدعى الجلد سواء كان سائلاً أو غريباً بل وعلى ما ذكره الطحاوي
ما يدعى ولا يسيله وفي الظهيرة هي ما يدعى من غير ان يسيله وهو اللحم
الدائمة ما يسيله كد مع العين والباقية بالصناد الموهنة والعين الموهنة
شدة يبضع أي يقطع قليل لحم وقيل يقطع الجلد كما في الاختيار والملاحمة
وهي شدة يقطع أكثر اللحم بلا إظهار جلدة دقيقة بين اللحم وكعظم وكسرى بكسر
المهمله وسكون الهمزة وهي شدة تظهر تلك الجلدة وفي الكراهية تلك الجلدة كما
في الظهيرة حكوة عدل بالاضافة أي حكم مقوم وما قوم من قدر كفاية
أخبره كما يأتي وقد في الجنايات وجه مخالفة للابن خثمة شار إلى القتل
فقال فيقوم عبداً أي يفرض المقوم كون المحمي عليه عبداً بلا هذا الأثر
أي صحى ثم يقيم معه أي مع هذا الأثر أي شجيرة أو غيره من نقصان
فقدس أي مقدار التفاوت بين القيمتين هي أي كدبة وهي أي الحكوة
فان قدر غير الأثر الفان ومعه شحامة يكون قدر كفاية وعشر الفان
هو أمة درهم فيؤخذ من الجاني عشر كدبة وهو الف درهم وبه أي بما
ذكره حماري غيرها وقال الطحاوي ومثلاً يخرج واختارها الحلواني

يعني كافي الكافي وغيره الا ان الكافي في صفة بانه يوجب في شيء الى
 فوق الموصى اكثر من موجب الموصى بان كان نقصان فترا اكثر من نصف ثمانية
 فالصحيح ان ينظر كم مقدار هذه النسخة من الموصى فان كان نصفاً فنصف الموصى
 وكذا ان كان اقل او اكثر لانه ثابت في الموصى فرد غير الثابت الى الثابت قال
 الصدوق شريده ان يفتي به ان كان شجرة على الرأس وبالاول ان كانت غير
 كافي في الظهيرة والاصح ان يبرى كفاً في بمشورة اهل بصره لانه اعم كما
 في المضرات وقيل انما قدر ما يتجوز اليه من منفعة الا ان يبرأ وقيل ينظر الارش
 ذلك بعض بكاله والمان ما نقصه تلك الجراحة فيجب بذلك قدر من الارش ذلك
 العضو وهذا كله اذا بقي للجراحة اثر والا فمقدار ما كثر عليه وعند محمد يلزم
 قدر ما انتفى الى ان يبرأ وعن ابي يوسف حكومة العبد في الالم وتما في
 الذخيرة وكثير من رازة عز في كل جراحة برأت كافي التماسي ويجب
 عند الطرفين فاصابع يده مع نصف الساعد وهو ما بين المرفق والكف
 نصف دية الاصابع لانها كيد وحكومة عدل كمنصف الساعد وعند محمد
 الساعد تابع للاصابع وفيها الدية وفيما شادة الى ان في اصابع رجل
 نصف ساق دية وحكومة وهذا على ذلك الخلاف والمان الاصابع مع نصف
 العضو ونقد على هذا الخلاف وهي قولها كافي الذخيرة والكف تابع
 للاصابع ومناصلها فلو قطع الكف مع كل الاصابع او بعضها او مفصل وجب
 الارش ولا شيء في الكف عنده وهو كسب واما عندها فذلك اذا كان
 مع الكف ثلثة اصابع فصاعداً واما اذا كان مع اصبع او اصبعين او
 مفصل فينظر الى ارش الكف وهو الحكومة وارش الاصبع فالواحد
 منها كافي الذخيرة وكسرة للاصابع تفسير للابن مع كسبه على الحكم
 لم يتغير بكل الاصابع او بعضها فان الالم يرد الى الجس ومن الظن انه
 تأكيد للابن فان الواو ياتي عنه كامين في الممانه وكذا ان الواو احد
 لانه لم يعلم حكم الاثنين وفي اصبع رجل او يد زائدة قطعت عدا او
 خطأ ولو لقطع مثلها وعين صبي ولسانه وذكره حكومة عدل لو
 لم يعلم الصحة اي حجة وهذه الثلثة مما دل من اليد على نظير الى الصبي كونه
 اي بكلامه فيكون معطوفاً على كونه ما وحركة ذكره للبول فلا يكتفى بالاهل
 هو كسبه وفيما شادة الى ان كسبه في غير ما ذكر من الالف وكسبه وكسبه
 كالبائع في القود بالهدم وكسبه بالخطا والمانه لو علم الصحة وجب

كالا لارش والمانه لو استعمل فيه كسبه وقال محمد ان فيه الحكومة كافي الذخيرة
 ولا يتبادر جرح للمعنى عليه في الطرف الا بعد براء لانه ربما يبرى الى
 النفس فان لم يستقر على شيء بالبر او الهلاك لم يبرأه اي جناية
 فيقترب عليه الحكم والاهل في كل الجناية عدا الخطا ان يستاني حوله
 فعل فضلا يوافق فيبرأ او يخالف فيهلك كافي الكرماني وغيره وعمل الصبي
 والمجنون والمعتوه لا اكران والمغني عليه خطا في الحكم فوجب المال في
 وفيه اشعار بانه لو جن بعد القتل قتل وهذا اذا كان المجنون غير مطبق و
 الا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وغيرها ان لا يقتل مطلقاً الا
 اذا احتضن عليه بالعود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى ولي القتل لم يقتل
 كما لو عتبه بعد القتل وفيه كسبه في ماله كافي الظهيرة وعلى الماظة اي عاقلتها
 الدية في كالحين وفيه اشعار بانها لم تجب في ماله وفي شرح كطحاوي ان
 الجناية ان كانت في النفس فعلى الماظة وكذا ان كانت في طرف الجرح والدية
 بلغت نصف عشرة دية فصاعداً واما اذا كانت في العبد او لم تبلغ نصف عشرة
 وهو خمس دية في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة ففي ماله حال البلاء وجب
 كفارة وبلا حرام ادث الا ان الاول عقوبة وثاني امرد اي ردها
 وبين العباد فلا يليق بهم ويجرم المرتد عن ميراث ابيه لاختلاف
 الدينين لاجزالدودة ومن ضرب ولوزوجا بطن امرأة ولوزوجة
 يجب غرة بالتسوية خمسمائة درهم حقيقة او حكمية كما اذا كانت وزناً
 او أمة او عبداً قيمته تلك فادى جبراً على القبول وانما سميت بالانزال
 مقادير الديات وغرة الشيء اوله كافي الظهيرة وفيه اشعار بانه لا يجب
 الكفارة كافي الذخيرة وفي رواية يجب كافي العادي والفضل ان يكفر و
 يستغفر لانه ادركت محظوراً كما في الهداية على عاقلته اي عاقلة الضار
 لاهليه وفي رواية عليه كما ياتي ان القتل اي المرأة ولداً ميتاً مذكراً او
 مؤنثاً ولا يستوي في الميت المذكور وكسبه كافي في الارض الميتة
 وفيه اشعار بانها لو اقلت عتقين او اكثر غرة في كل كافي الذخيرة والقول
 مشهور لانه اريد بالميت الحر بان كانت امة حرة او امة عتقت من
 سيده لم او من المعزور وهو حر بالقيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب
 الغرة كافي العادي ويجب دية كاملة ان اقلت حياتاً كافي لان
 الضارب قاتله شبهة عمد وفيه ايماء الى انه يجب الكفارة كما في شرح

في الجاني

وعزوه والى انه لو القت حيا مقطوع كيد كان فيه نصف الدية على العاقلة كافي
الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقتال وخزة للجنين ودية هي عشرة
درهم لامة ان القتل لام ميتا فقات الام بالبض ودية الام فقط لامة
الجنين ان ماتت لام فالقت بعد الموت ميتا لاحتمال ان يكون ميتا بالاختناق
في الرحم بعد الموت وديتان ان ماتت الام فالقت حيا فقات الحى لانه قتل
نفسين وورث الحى من دية الام لانه مات بها وفيه اشار بان لو
حيات فقات ثم ماتت الام وجب ديتان والام ترث من دية الحى كافي شرع
الطحاوي وما يجب في الجنين من الغرة والكدية وهو بالغ في البطن
من جنين استر فهو لامة لانه بدلي نفسه سوى ضاربه اي غير ضار
الجنين فهو مستثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه قاتله وقد اشر في
الجنائيا وعزوه انه لم يجب الكفارة عليه ترك لتفريق كاطن وفي جنين الامة
اي في جنين مملوك القعة الامة ميتا بالكمز فالاضافة للوجه نصف عشر
بهذا المكان على لونه وحيتة فمن حيا في الذكر اي وقت كونه مذكرا
وعشر قيمته في الانثى لان قيمة الذكر في العادة اكثر من قيمة الانثى وان
تساويا في السن والكمال وعى ابو يوسف كاشى عليه الا اذا انفصلت الولادة
الامة فانه يضمن النقصان وفيه اشارة الى ما في الجنين على كفار حاله
والى انه اذا لم يكن كوقوف على كونه ذكرا وانثى فلا يضمن عليه كما اذا انقلا
داس لانه انما تجب القيمة اذا انفصل الروح ولا ينفخ من غير الرأس كافي في هذه
وعلم ان المعبر في الجنين حال الضرب حتى اذا اعتقه مولاه بعد كضربه
ثم القى حيا لم يجب غير القيمة كافي كعقار وما استبان من الجنين بعض خلقه كما يظفر
وكشع كالتمام خلقه في جوف بؤرة لقيمة وغيره لانه يتنازع في العلقه والدم
وفي اشارة بان استبان بعض خلقه شرط الاحكام المذكورة فلا يجب شيء بالقاء
جارية الغير ما واما كافي في الميتة لكنه يسئل ما مر وذكر في العباد ان المعبر في جنين
الامة موقوفة الذكورة والانوثة وضمن الغرة بالنصب عاقلة امرأة كافي
الزيادات او المرأة نفسها كافي المنتقى بناء على ما قالوا ان عاقلة العجم
والاول المختار الا اذا لم يكن لها عاقلة فانها عليها في سنة كافي العبادي
اسقطت جنينا ميتا فلا يجب شيء باستقاطه لم ينفخ فيه الروح ولم يستبين
بعض خلقه فانه يكون نظفة او موقوفة او علقه ومدترعة مارة بغير
يوما فان زمان كل دهن يوم اعلى ما قال بعض المشايخ وقال علي بن موسى

ان استقاطه مكره لان الماء لو وقع في محرم في حكم ما نفع فيه كافي في الذخيرة عدا
بدوا فلو شرب للموت او شيئا يجب سقوط لم يجب شيء من الغرة الا في ذواته
ولامن الكفارة الا في ذواته وورث الا في رواية كافي في العاقلة او قتل كضرب
البطن او الحمل الثقيل او معالجة الفرج او عزوه فانه بلا قصد الاستقاط لا يجب
شيئا من بلا اذن فاعلم فان كان مع لم يضمن الغرة الا انما تاتى وعليها التوبة
والاستغفار **فصل** من احدث في طريق العامة نافذة وقعة
في الامصار وكوى دون طريق في المعاوذ وكسحادي لا نزلها يمكن كعدول
منها غالبا كافي في هذا وكذا وسياق الخلفان وطريق العامة ما لا يحصى قومه او ما تركه
للمرور فوتم بنواد ودا في ارض غير مملوكة فهي باقية على ملك العامة وهذه الخفا
شيء الاسلام والاول مختار الامم الحلاله كافي في هذا وكذا كنيها المهرجا
او ميزابا اي يركب في الحائط من حجري ما من خشب او غيره وان لم ينقل عنه
وعن ابن الاعراب انه من وزب الماء ايسال وقيل هو فارسى معناه بل الماء
فغرب بالهزمة دون وانكر ابن كسيت ترك الهزمة اصلا كما قاله المطرزي
والاولى تركه اعتمادا على ما يتجدد بعده او جرحنا بضم الجيم وسكون كراهتهم
الصا والمهمله كمنون وهو ذليل معناه البرج وقيل الميزاب وقيل جذع يخرج
من الحائط للبنا عليه كافي كسوب او دكانا عري او فارسى مرفى الصلوة وشعرك
اي جازله الاحداث فانما الجاز غير معتق كما قاله المطرزي ان لم يضرب بالناس
فان ضررهم لا يسعه كافي في كراهية وفيما ذكر اعيان الى انه يجل له الانتفاع بها وان
منع عنه كافي في الكرامة وقال كطايون انه منع عنه لا يباح له الاحداث وباتم بالانتفاع
ولترك كافي في الذخيرة والغرس والجلوس للبيع على هذا التفصيل كافي في التمسك
وكلم من احاد الناس كافي في الذخيرة او من اراد الهوى واصغفهم كافي في كراهية كسب
في فتنه او من اساطهم ولو كافرا كما في الكرامة نقضه اي ابطال ذلك الحديث
بعد الاتمام وكذا قبله كاهو منه حبه وهو كسب وقال محمد له منها الاحداث لا النقص
وقال ابو يوسف ليس له النقص وكفص وعى محمد ان لغير العبد نصيب نقضه وان لم
وقال ابو القاسم المصنف له نقضه اذا لم يكن له مثل ذلك الحديث والافه متعنت
حيث يبدى بغيره فلا يلتفت الى خصوصية وهذا اذا علم احداثه واما اذا لم يعلم فقد
جعل حد يباح حتى كان للام نقضه وعى ابو يوسف انه يتحقق اذا ضربهم وعى كسب
اذا احدث لنفسه فان احدث للمسلمين كما اذا نسي سجدة في بعض الطريق ولم
يضرهم لا ينقص كافي في العبادي ومن احدث في طريق الخاصة غير نافذ

ذلك الطريق وهي لا يحصى قومه او ما تركه لهم وروى عنوا اذا في ارض مشركه بينهم
كما في كذخيرة لا يسعه احداث ذلك بلا اذن الشركاء سواء ضربهم ام لا
لانه ملكهم فلو احدثه كان لكل نصيبه وهذا اذا علم احداثه والا فحقه جعل
قدما حتى لا يكون للآخر نصيبه كما في العادى ضمن عاقلة الى المحرث دية
من ما سبق طرأ اى يسقط واحد من هذه الاشياء عليه لانه متعدد
بشغل هؤلاء الطريق كما في كذخيرة لكن في الهداية وغيرها لو اصابه الطرف
الخارج من الميزاب ضمن لانه متعدد واما اذا اصابه الداخل فلا يضمن
كما اذا اصابه الطريق فان لم يضمن الا النصف سواء علم ان اى طرف
اصابه او يعلم وفيه اشعار بان الوجه بلا صوت فان بلغ ارشده ارشده
فوق على عاقلة وان لم يبلغ فعليه وفي الاكتفاء اشعار بان لا يجب الكفا
ولا يحرم من الميراث كما في كذخيرة كما ضمن العاقلة الدية لو وضع احد
حجره شاكخصا في الطريق او حفر بئر في الطريق اى طريق العامة
او الخاصة فقتل به اى يسقط نفس اى دمي لانه متعدد في ذلك
وفي ايماء الى انه لو وضع حجر في الطريق او المتاع او الحبة او ربط
الدابة او التي القرب او فقد للاستراحة او للمخرج او رشح الماء ضمن
في كل ما وهذا اذا لم يعلم المار بالرش فان كان اعنى اوليلا فان
علم لم يضمن وقبل هذا اذا رشح جميع الطريق فلورشح البعض لم يضمن
والى اية لو انتفع بمكة ولو بوجه لم يضمن كالتقاء الثلج والطين والخط
او ربط الدابة او العقود في خناداره ولو في غير النافذ لكن لو وقع فيه
احد من اهله او حفر بئر الصب الماء دريا على راسه ضمن وان اجمع على
ذلك اهل كلهم لان العامة فيه نوع حتى فان لعم ان يدخلوه عند
الزحام حتى يخف الكل في كذخيرة والى انه لو حفر في مقبرة في غير
حرم الناس لم يضمن لانه غير متعدد واما لو حفر في طريق المقبرة ففي
شرح صدر الكلام انه لم يضمن وفي المبسوط انه ضمن والى انه لو حفر
في فناء كقري ضمن كاشيخه اليه في المية ولو بئى قنطرة في نهره لم يضمن
وان بئى في نهر العامة وتعد المشى عليه ضمن والا فلا كما في الكرمات
وبهذا تبين انه انما ضمن في حفر البئر ووضع الحجر اذا لم يتوقع الواقع المور
كما قال الزاهد لا يضمن العاقلة ان مات الواقع فيها جوعا او عطشا
حاج طبعه او غما ولو بسبب ابتعاث العقدة عن البئر كما في النهاية

وهذا عنده واما عند ابي يوسف فقه ضمن بالحق لا غير وعند محمد ضمن بالكل على
هذا اذا اخط رجل او اخط بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا او عطشا و
الفتوى على قول ابي حنيفة كما في الخلاصة وان تلف به اى بذلك من احداث الكيف
والحرص والكدان ووضع الحجر وحفر البئر في الطريق برهية ضمن ذلك حفر
والواضع والحافر هو مالكه لا للعاقلة فان ضارهم خلاف القياس ثم شرع
في ذلك شرط التقضي وكضامين وقال ان لم ياذن به اى بذلك من الاحداث
واخويه الامام اى سلكا وذلك لانه غير متعدد فان للامم ولانية عامة
على الطريق اذ نائب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه وقال شيخنا انما جاز
الاذن اذ لم يضر العامة بان كان الطريق واسما واما اذا كان ضيقتا فلا يجوز
كما في كذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بئى في طريق او سوق باذن الامم كان
مثل البناء باذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في بلادنا فالسوق الحرة
الحوانيت فلا يكون لاذن فائدة وقبل الاذن يستقيم اذ كان فيه طريق نافذ
لان الطريق اذا كان نافذا يكون كمن يبر في ذلك الا سلكا كما في غزاة المغيرة
ولما انجز الحكم الى القتل سببا ذكر الحابط المابل وان كان حادا لا ينافي
باف الكتاب فقال مبتد اخبره ما ياتي من ضمن ودب حابط اى مالك جدي حقيق
او حكمي كالواقف والمقيم وصورة انه اذا مال حابط الوقف من نحو المسج او الدار
فطلب عن احدهما فلم ينقص حتى تلفت نفس به ضمن عاقلة الواقف كما في الخزانة
وغیره مال عما هو اصله من الاستقانة وغيرها وبمثل التسديد والواهي الى
طريق العامة والخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقوله وطلب بالفتح نقصه
او اصلاحه وصورة كطلب ان يقول انه مابل او مخوف فانقصه وفي ضمير
الحابط المابل ايماء الى انه لا يصح الطلب قبل الميل لانعدام التقدي كما
في الكروان وغيره ولعدم الاصطلاح عليه طين ان الحسن الغاء مقام كواو
وفي الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان فهو الطلب لا الشراء وانما ذكره
ليتمكن من اثباته عند التجاره وصورة ان يقول اشهد والى قد قدمت
اليه في عدم حابط كما في الكافي وذكر في المستقى انه لو قال اهدم هذا الحابط
فانه مابل كان اشراذ بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدم فانه مشورة وفي
الكرواني عن محمد انه يجب لك شراء على ثلثة اشياء حتى يضمن على التقدمة على
كون الحابط ملكا للمقدم اليه وعلى كون الهلاك بسقوط الحابط مسلم
واحد ولو عبثا غريبا حلييا او ذمي واحد كذلك وامرأة ويشترط

الطلب

من واحد من العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة لكثير من الزاكن في المرور
كما في الذخيرة وذكر في شرح الحياض ان شرط في العبد والعبدان وله
بالخصومة فيه ممن ظرف طلب بملك بفضله فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير
مالك للنقض لكن في الاستحسان ان يصح ذلك لانه يمكن من الطلب من الشركاء
ليجتمعا على نقضه فنقض المطلوب بقدر حصته من الحايض كما في قاضيها كالزنان
فانه يملك النقض بملك رهنه لانه ملكه فان كان متلفا ببيع كره من وصفي الدين
من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي
فان المرزوق بالنقض ان كان حاضرا والا اذن المرزوق حتى اذا لم ينقضه يكون
متعديا كما في الكرمات ومثل الولي من الاب او الجد وكهني وامم بصي فلو سقط
حايض الصغير بعد الطلب من وليه كان ضمان في مال العبد فلو بلغ او مات الولي
بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العادي ومثل المكاتب لانه مالك
على نقض حايضه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان ادبيا يسع في اقل
قيمة ومن قيمة العادي وان كان غيره يسع في قيمته بالغة ما بلغت اعتقادا
بالجناية الحقيقية كما في الكرمات والعبد الشاكر فان له ولاية النقض سواء
كان مدبونا او لا فان تلف ادى فالدابة على اقله المولى وان كان غيره
ففي ذمة العبد ببيع فيه فلو سقط الحايض عطف على طلب في مدة اى زمان
اول بعد الطلب واخره قبل سقوط يمكن نقضه اى بدوم قدره ربه
على نقضه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا تاحل في اطلاق المدة كما
نحن والحاصل انه يشترط للضمان دوام قدره بعد الطلب الى وقت سقوط
حتى لو ذهب به بعد الطلب بطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحايض
لم يضمن لان مدة الضمان من احضار الاجزاء مستثنى في كثره كما في كثره
غيره ولو حتى بعد الاشهاد بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية الاصل
بعد الجنون فكله اذا فارق ولا يعود الا باشهاد واستقبال كافي في العادي
ضمن ربه الحايض مالا بالتبوين تلف به اى سبب الحايض الحايض وفي
العادي لو سقط على حايض الجار فهدمه ضمنه الجار الى حايض وترك النقض
عليه واخذ النقض ضمنه النقضان وضمن عاقلة النفس التي
بلغت به لانه صار متعديا يشغل هو العامة لا يضمن من طلب
بنقض حايضه فباع حايضه وقبضه المشتري فسقط الحايض لانه
قد زال الضمان من الرهن بالبيع كما في الهداية فلا يشترط القبض كما في

عامة الكتب فهو قيد اتفاني ولا يضمن المشتري لانه لا يطلب منه واطلاق
يدى على انه لو ودع على البائع بقضا او غيره او بخيار شرط او روية للمشتري
لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان الحياض البائع فانه بعد نقض
البيع ضمانا كما في الظهيرية او طلب اى وقع طلبه ممن لا يملك اى نقضه
كالمدعي ونحوه من المرزوق والمستاجر المستعير والمقاسم وغيرها
فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان الراية المستلتمين من غيرهم ما سبق من الامور
وان مال الحايض الى دار احد من مالكوها ساكن باجالة او غيرهما فاختاره
المال لادنى ملائمة فله الطلب كدفع الضرر وفيما ياء الى ان لو مال بعضه الى
دار وبعضه الى الطريق فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب
من غير اهلها ضمن ايضا لانه صرح الطلب فيما مال الى الطريق كما ظهر به في
ان لو اجل القاضي رب الحايض يوما او اكثر لم يصح فلو تلف شيء في كسوفه ضمن
دبه لان الحق للعامة وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما
يضرهم كما في الذخيرة بخلاف تاجيل احد من اهل الدار اياه فانه محرم فلو تلف
كما في كسوفات وان بنى الحايض ما يلا الى الطريق او لدار ابتداء ضمن
ما تلف بل لا طلب من احد لانه متعدي بهذه الفعل تشغل المولى والطلب
النقض بالغرم احد الشركاء في حايضه ما لم يحضر احد منهم بيورا في دار
مشتركة بلا اذن كباقي وتلف شيء باكسوط فالتصان عنده للنقض
والمال بالحصص للحايض ولدار فان كان ثلثة ففي الحايض خمس الثلث
والمعاقلة ثلث اليد وفي الحفر ثلثي المال ولهدية لانه لم يتعد الا الى الحصين
شريكه ومن عندهما النصف في المساليتين لان التلغ قسما معتبرا
وهو **فصل** في الركب السائر في الطريق ما اتلف
دايته من كسوف كمال بان ضربته سارها او كدمته او عضته باسنة
او خبطة اى ضربته بيدها او وطفة بها او رجلها اى وضعت عليه
او صدمته اى ضربته بجذمه لان السير في الطريق مباح نظرا الى
حقه مقيد بشرط السلامة نظرا الى حق غيره ولم يرد مع إمكان الاجتهاد
الا ما لم تحت برجلها بالجار كرهلة اى ضربت بها فهو من باب استعمال
المقتد في المطلق لانه قبل علفها بتنا وماء بارد كما لم ينال تحت
الدابة اى ضربته بجذمها كما في المغرب وغيره او ذنبها او تلف
بمادات اى بالقاء دوشرا او بالالدابة الدابة الركب عليها في الطريق

حال كونها سائرة في زمان لا تلاف باحد من هذه الافعال فيما قيد ان يجتمع ما كانا
لم يضمن بالنسخ والبروت وكبول لان الاحتراز عن غير ممكن وانما قيد بالسيد
لانه لو املغ في العدد ضمن ان قد على منه والافعال كافي سائر السكاوي العاري
او اوقول في الطريق لانه نصيبه كما مر في الوقت كذلك اي الروث او ببول فلو
اوقت لغيرها فهو ضامن لالتلاف في كل الوجه الا اذا اوقول باذن صاحب
فانه لم يضمن به كافي شرح كطاهي فان اوقول في سوق الدابة لم يضمن لانه
باذن سلطان كما اذا اوقول في المفاوز في غير المحجة فانه لم يضمن ولو في
اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كافي لاختيار وفيه اشعار بان الراكب
في ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطى فانه بمنزلة فعله فيضمن
وبان الراكب والقابله لا يضمنان اصلا سواء كانت واقعة او سائرة كما اذا لم يكن
الصاحب حرا كافي كذا خيرة او بما اصابته الدابة بيدها او جملها في طريق
حصاة او حجر اصغر وهو غير الحصاة في العرف او نحو من النوازل وكما ذكره
فقط اي شق عينا فانه لم يضمن لانه لا يجترع عنه وقيل لو عتف على الدابة في هذه
ضمن كذا في خيرة وضمن الراكب بالكبيرة اي باصابة الحجر الكبير فقط كغيره
عنه وكسابق والقياد من الحق فيقتضى السوقي فهو من امام وذلك من خلف
والمرتد كالراكب في الضمان بالكل الا النسخة على قال مشايخنا وذهب
العراق الى ان كافي يضمن بالنسخة ايضا وفي الاصل ما يدل على القولين والاول
الصحيح كافي كفاية وفيه اشعار بما بان لو اجتمع سابق وقابله كان كضمان
عليها نصيبين لان احدهما سابق للكل والاخر قابله وكذا لو اجتمع سابق وراكب
فقبل ضمن الراكب خاصة لانه مباشر كافي لاختيار ولو اجتمع السابق والقابله
والمرتد والراكب ضمنه ارباعا كافي الجيدى الا ان الكفاية اي كفاية
في الوطى دون غيره بقرينة اللام فلا تامل في اطلاق الكفاية كالمثل عليه اي
الراكب فقط دون سابق وكفاية والمرتد وهم سببون وفيه اشعار
بان الدابة في جميع هذه كوجوه على العاقلة والمال في مال الجاني وبان الراكب
سوى الراكب في الوطى كافي كافي واذا اصطدم اصل الصدم اي ضنا
بالجسد فارسان فماتا ضمن عاقلة كل منهما لورثة الاخر دية الاخر
لان علة القتل صدم كل فلو كانا عاديين ضمن كل من المصطدمين نصف
دية الاخر وهذا اذا كانا حيين واما اذا كانا ميتين فمدر في الخطاء والعمد
واما اذا كان احدهما او كان الموجب على عاقلة الحر في الدية نصف قيمة العبد

فيأخذ

فيأخذ وورثة الحر وانما خص فارس لان له لوصطدم رجلان فاوقع كل في جهة
فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على قتاه والاخر على وجهه فمدر وورثة
على عاقلة الاخر وان وقع على قتاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في الخطاء غيره وان اراد
في الطريق كلبا قاصبا شابا فالتلف في فوره اي فور الارسال بلا سكون دليل الجاني
اخر ضمن المرسلة ان ساقه ان كان عيشي خلفه فلو ارسل الى صيد لم يضمن كما لو سقى
ساعة او مال ثم اشركه او لم يسيقه وعن ابي يوسف انه ضمن بكل حال وبه اخذ
المناجج كما في الكرامة وعليه الفتوى ولو اغراه حتى عض رجل لم يضمن عنده وضمن عند
محمد ان ساق او قاد كافي كفاية لا يضمن في ارسال الطير الى كبادي للفقير المصيب
في فوره لانه لا يجترع السبق فوجوده كعدمه وعن ابي يوسف انه يضمن ولا في التلصص
الدابة من الكلب كثر وكفتم ونحو المنفلة اي النافذة من المالك فانها لم
يسقطا وفيه رمز الى انه لو عتف على عتور ضمن ان تقدم اليه قبل العض كالحايطة
كافي الزماتية والى انه لو اكل الكلب عن كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا شرب عليه فيما
يخاف منه التلف للنفس على قال نجم الاثمة والى ان كراعي لوبيت الغنم في روض مزاج
بالتماسه فنام فغنمه زرع الغير لم يضمن احد منها على قال الترمذاني كافي المنيتر والى
انه لو ارسل دابة فاضدت زرعها في فوره ضمن كمرسل الا اذا ماتت بمنا وشملا
وله طريق اخر فانه لم يضمن لان سبيل مضاف اليها كافي الكافي واذا اجتمع الراكب
اي سابق والقابله والناخس اي طامع دابة يعود وكذا ملا اذن كراكب اخوه
ضمن هو اي الناحس اتمه الدابة في كل الوجوه حتى النسخة اي كضرب باليد او خيل
لانه متعة وعن ابي يوسف انه ضمن هو الراكب في الوطى متا منه وفيه رمز الى ان
الراكب لو تلف بالنسخ فدية على عاقلة الناحس والى انه لو هلك الناحس به فدية
مدر والى انه ان غسرها الراكب فلا ضمان في النسخة والى انه ان غسرها الناحس فدية
فوطئت في فوره فالدابة عليها ولم يرجع الى الراكب بذلك على الصحيح لانه لم يأمر به
وهذا كله اذا كان الناحس قاصدا فان كان جيا فملا عاقلة وان كان عبدا
ففي رقبته يد فمدر او يغذي الكلب في الكافي وانما خص الناحس لانه لو وضع يده على
ظهر فرس دابة النسخ لم يضمن كافي المنيتر ويجب في حق عين نحو شاة نحو القصاب
ما نقص النسخ من قيمته فيقوم صحيح العين ومنفق العين فيضمن كفضل وثلث
فيه الحماة والدجاجة وغيرهما من الكسور وكذا الكلب كسور كافي كذا في حق
عين نحو البقر والمجذور اي ما اعد من بيعه للغير والحمار وكسور كافي كذا
ربع القيمة اي بوقية البقر واخواته فان القيمة في البراءة كالهبة في الان في يمين الواحدة منه

ربع القيمة وهذه اذا كانت مما يحل عليها والا فثمان بنقصا كما في الفصيل
على ما في المنتقى وفيه اشارة بان وجه نصف القيمة في فتوى العبد على ما قال
في القضاة وذكر ابو بكر ان المالك ان شاء ترك الجدة عليه ضمن جميع القيمة
وان شاء امسكها ضمن النقصان وانما خص العبد لاني قتل ان التور والحد
ثمان بنقصا على نقل شرف الائمة وعرض جميع القيمة كما في الميتة واذن الدابة ونزرا
ثمان النقصان وفي اليد وكسر حلز القيمة وعليه الفتوى كما في الذخيرة وانما خص
اصناف الى العصاب ولم يصف البقرة اتمه في الجارية من الاشارة الى ان الحكم
لم يختلف بالاضافة فتوى في بقر العصاب وشاة غيره كما في الزناية فتكر
الاضافة لم يكن احسن كما في **فصل** ان جنى عبد او امة على قرا
مملوك في نفسه او طرف خطأ ولو حكما كما اذا جنى صبي عبدا او عبدا في الطرف
فان جنايته كغيرها خطأ حكما كما في الكافي دفعه سيد الى ولي الجناية بربا الجاني
الجناية فيكون كولي او فداء بغيره الى الجناية فامسك عبده وفيه اشارة بان
الجنايات للسيد فلا يختار ايا منها وان كان الاصل هو دفع واختار غيرها الا ان
انه الفداء الاول كسج لانه لو حكمت العبد بربا المولى كما في الكرامه وهذا عندنا وانما
فالفداء لانه الثابت بالنقص فلا يختاره ولم يقد عليه اذ امة ووجهه عنده واما
عندهما فعليه الدفع حاله لان التاجيل في الاعيان باطلا في الفداء في حكم
العين لانه بدل فانه فيه السيد بعد الجناية اذ امة بغيره فانه بالقاء
لم يبرحنا ربا الفداء الا اذا سلم كما في الزناية المقتضى اى جبره او كراهه او
استولى الى الجناية والحال انه لم يعلم السيد بربا الجناية عنده كترفات
ضمن الاشياء او قيمة الاكل بزيادة مسلم من قيمته اى قيمة الجاني تغليب
في شمل المولى ومن الارش فمن تفصيله مكررة وليس فيه مانع لغنى ولا غنى
كما في وقد مر مرة وان تصرف السيد واحدة من هذه كترفات وقد علم السيد
برأ عزمه وضمن الارش لان كلامنا دليل اختيار الارش وفي الاكتمال المشا
بان لو زوجها او وطرها او اوجرها او غيرها لم يكن بخيار الارش ولا يبرحنا
ان في كل منها سوى الاول اختيارا كما في الذخيرة ثم شرع في الجناية على العبد
دية العبد الجاني عليه من الحر او العبد خطأ قيمة وكذا دية الامة قيمتها فتجب تلك
القيمتان على العاقلة ان لم تبلغ دية الحرين فاذا بلغت قيمة العبد او جاوزت
هي دية الحر عشرة الاف درهم وبلغت قيمة الامة او جاوزت هي دية الحر خمسة
الاف درهم بلغت نقص من كل من قيمتين اظرا ولغضيلة الحر على عبده عشرة

من كدرهم بالنقص عن الطرفين وعنه في الامة عنه الف درهم كافي كخطا والتمت
وغيرها ولم ينقص من كل عنه في رواية عنهما كاطن فانه سهو من وجهين عنه
اي يرسن ارا قيمة كل منها بالغة ما بلغت والاصل ان الواجب في هذه الصورة اما
ضمان النفس هو قولها او ضمان المال وهو قوله فالدية في تلك سنين عندها على
الجاني حال اعنقه والاول صحيح كما في الذخيرة وعن ابي حنيفة ان القيمة ان زاد
على الدية فقد ادا على العاقلة والباقي على الجاني كما في نظرية وفي الغصب قيمة ما كان
اي ان غصب مملوكا فقتل عبدا او خطأ فعليه قيمة بالغة ما بلغت بالاجماع لان ضمان
الغصب مقابل بالمالية اذا الغصب لرد الا على المال وما قد في الجناية على طرف
دية اخرى بيان ما والا حسن ارش الحر قد ضمان على طرف العبد من قيمة فتجب
في موضحة العبد نصف عشر قيمة بالغة ما بلغت لا يربك في الحر نصف دية وهذا
ظاهر كرواية وهو صحيح وعن محمد انه نصف عشر قيمة الا اذا بلغت تسعة فبنقص
منه درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد نصف الا اذا بلغت عشرة
فبنقص من كدرهم كما في الكرامه وفيه اشارة بان ما لم يقدر له شيء من الارش
اخذه النقصان والارش ونقص كلاهما على الجاني حاله كما في شرح الطحاوي قد ذكر
احسن ثم استثنى عن هذه كفارة ما قال وفي فتوى عيني عبده دفعه سيد
الى الجاني واخذ قيمة صحيا او امسكه اى يعبد بلا اخذ بدل النقصان عنده
واما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة او امسكه واخذ النقصان وانما خص بالعينين
لان في فتى العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاف فبنقص من خمسة
درهم كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يكون هذا قول محمد واما في ظاهر كرواية
نصف القيمة بالغة ما بلغت لما قرر من الاصل ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفقا
ان جنى مدبر او ام ولد خطأ ضمن السيد الاقل من قيمة اى قيمة كل منها بضعف
المدبر والاسيلة ويوم الجناية وتعامد في الكفارة ومن الارش فيجب اقرارها
فان جنى المدبر او ام الولد جناية اخرى شارك وفي الجناية الثانية
ولي الاول في قيمة دفعت اليه اى الاول والاولى ان دفعت بنقصا لانه استثنى
ولي الاول زيادة على حقه فلا تتبع ولي الثانية اذ ليس في جانياته الجاني
او ام الولد الا قيمة واحدة لا للسيد الا رقة واحدة والبيع
ولي الثانية على ما شارك السيد فاخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد
على ولي الاول او اتبع ولي الاول ان دفعت اليه بلا حقا وهذا عند
واما عندهما فلا يتبع السيد كما اذا دفع بنقصا وفي الناء اشارة الى انه

لو جنى ولم يقتل حتى جنى افرى فولى الثانية ان يبيع كسبه بلا خلاف سواء وقع
او غيره كما في كذا خيرة ومن غصب حيا حيا اي من اذهب بلا اذن الولي حيا
غير بالغ غير مجنون فانه لم يثبت يد الغاصب حكما لانك لا تبيع حيا حيا
ففي الحكم بجاذبها في الزيادة فمات كصبي معه اي في يده موتا فجاءه بلا علة
بالضم والمد والفتح وسكون الجيم بلا مد او حكي بلا تنوين اي بمرض من لا وارض
لم يضمن الغاصب وان مات ذلك كصبي بصاعقة اي تارت قط من السماء او
كل علة ابره ككافي القاموس فمثل المرحله وكبر وكثير والفرق في الماء ككثير
من كان عال كافي قاضي خان في قوله او من سرجية اي عتق في القرب بالفتح
وفي كصبي ارها والموطا يعني وهو اخذ اليه معه من الكسنان وقال ابن الاثير المرحله
الاخذ باطراف الكسنان والمجتمعة ضمن عاقلة الهبة لانه نقله الى مكانه خلا
ما من فانه لا دخل للمكان في ذلك كافي صبي او دغ عبدا اي جعل عنده عبدا ودبغة
فقتله الصبي ولو عدا فانه ضمن عاقلة كدية اي القيمة وانما اثر الهبة اعتمادا على ما
ان دية العبد قيمة واسارة الما ذكرنا ان الواجب في العبد ضمان النفس كما قال لا
وانما خص الصبي لانه لو غصب كبرا او قبيده ضمن وان لم يقيده لم يضمن وانما قده بالجرم
بالعبد ضمن في الرضوي فان تلف الصبي ما لا من طعام وغيره سوى العبد بلا ادع
او اقرض او اعاده ضمن حالا بالاتفاق وان تلف بده اي بعد الادباع والاضر
ومع يضمن عند الطرفين واما عند يوسف ففته ضمن والخلاف في صبي عاقل مجور واما
عنه اذ يورث ففته ضمن والخلاف في صبي عاقل مجور واما غير العاقل فلم يضمن به غيره
كافي شرح الجامع لهدر الاسلام وقاضي خان والترمذي ضمن بالاتفاق كافي
وشرح الجامع لفتح الاسلام وهو كصبي لان فعله معتبر كافي الكافي واما المأذون بالجماعة
وبقول التجار ففته ضمن بالاتفاق كافي الزانية **فصل** ميت
ميتا فانه موصوف خيره حلف وهو عمن الرجل والمرأة والحر وكعبه والكبير
والصغير ولو سقطا تام الحلق واما ناقصه فلا شيء فيه كافي الكافي وذكر
في الظهيرية ان وجه الجنين قتيلا في محلة فلاقاة ولادته به جرح
اي جراحة او اكثر من فعل آدمي او اثر ضرب حتى يقتل الجنين او كسر النون
وهو عصر الحلق او به خروج دم من اذنه او عينه فانه من فعل آدمي ولم
يقتل ان وجد في المرحلة هذا او انما اثر الميت على القتل لارادة التفصيل
والا كان غنا عنه في الزانية ان الميت ليس به اثر القتل فهو اخضر واع
وجد ذلك الميت في محلة فيقتل اي كان نزول كافي المرحلات

فيتم المسجد والمحلة العوفة والدار وغيرها مما ياتي من كلامه في لفظ انما
في اطلاق الخلف على اهل المحلة واحدة عن كذا راع والسج وغيرهما مما لا فائدة
واعلم ان المحلة عرفا ما كان فيه اهل مسجد من الاماكن على اثار البكر
في الوصية للبحران او وجده اكثره اي كذا الميت ولو بلا راس او نصفه مع راسه
في محلة فان وجد نصفه مشقوقا بالطول او اقل من نصفه مع كراس او عمنونه فلا
فيه حال كونه لا يعلم بالبنية او الاقرار قاتله اي الميت او اكثره وقد ادعى عليه
القتل عدا او خطأ على جميع اهلها اي تلك المحلة او على بعضهم باعيانهم وعن
البيروني اذا ادعى على بعض معين فلاقاة حلف محسوف جلا حرا مكافا ولو
اعني او محدود في قذف فلاقاة على المرأة والعبد وكصبي والمجنون منهم اي من
اهل تلك المحلة كافي عانة الكتب وفي الظهيرية ان القساة على عاقلةهم وفي كذا
انه دوا عنه يختارهم الولي اي ولي الميت والمحلة صفة محسوف وفيه ثاثة الى
انه لا خيار للامام في ذلك والمان للمولى اختيار كافي وكذا بان وصلي المشايخ
الا ان المظهر ان يختار من يتهم بالقتل كافي الكافي ثم اثار الى كيفية الخلف
فقال باقية اي خلفوا باقية ما قتلناه اي الميت فخر المحلة ثم اثار على جسر الله
بلا تخلف تقدير لاجله او اشتمال المحلة وكولي عليه كاطن ولا علمنا له قاتلا
قبل تسابل الجمع بالجمع فيخلف كل واحد ما قده وما علمت له قاتلا كافي الظهيرية و
غيره من المتأولات وفيه ثاثة الى انه لا يخلف بصيغة الجمع لانه لا ينبغي فاذا
بأشده احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحد فان كلامهم قاتل
ولذا قتل باليد واجتماع الغنيلين باليمين مطرد عندهم الا اذا ادعى الولي على
واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كيفية عند يوسف ان يخلفها باقية
ما قتلته لان انما يخلف على العلم بالمظهر والقاتل اذا علم او بما يظهر انه فلا يحتاج
اليه كافي الكافي وغيره لا يخلف الولي وان كان منهم لانه غير مشروع ثم
اي بعد التحليف فقتل على جميع اهلها بالدية لذلك الميت حاكم او عبدا
لتقصيرهم في محافظة المحلة فالقاة وكيفية على اهلها كافي اكثر المتن
وذكر في الظهيرية ان كلهم على العاقلة وفي كذا خيرة عن شيخ الاسلام ان القاتل
عليهم وكيفية على عاقلةهم عليهم جميعا وفي الكافي ان كدية على عاقلة في قاتل
الرواية وما في كذا النسخ ان يقتل على اهلها فيقتل ان براد على عاقلة
اهلها وان ادعى الولي القتل على واحد من غيرهم اي غير اهل المحلة سقط
القاة والايمان عنهم كما سقط اليه فان اقام البينة على ذلك الغير

والاحلف وان نكل بحبس عنده حتى يحلف او يقر وعندهما يقضي بالدية كما في شرح
والقصة بالنسخ اسم من الاقسام بالكسر بمعنى الحلف ثم قيل لايمان يقسم على اهل المحلة
كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يتكلمون كما في الكرماني وغيره وقال الرازي وغيره
انما في الاصل ايمان يقسم على اولياء مقتول ثم يقال ذلك لكل من كان في
الجنس فيها اي في تلك المحلة كره الحلف عليهم اي على من كان فيها منهم الى
ان يتم الحثوث فان كان واحدا يحلف عشرين مرة وقس على هذا وفيه اشعار بان
ان كانوا عشرين لم يكره الحلف على واحد كما في الكافي ومن نكل منهم عن العيدين والي
عنا حبس النكل حتى يحلف او يقر فان ايسر عن الحلف فحقن بالدية ومن ايسر
لا يحبس ويقضي بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط والذخيرة والكرمان وغيرهما
ان الحبس انما هو في الدم واما في الخطا فلا يحبس بل يقضي بالدية على العاقلة لا يحلف
ان خرج الدم من الفخ وفيه كذا في الهداية وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا
نزل من كراس فان علا من الجن فقتل او دبره او ذكره او فجره لانه يخرج منها
بلا فضل احد وفي قتل وجد على دابة يسوقها رجل فقتل فاذ احلف فالدية
على عاقلة كذا اجل محمد ثم من المشايخ من قال ان هذا العم من ان يكون للدية مالك
موقوف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان له المالك فدية القاتل
والدية ويعرف ذلك بقول السابق او القاييد ومن ياب يوسف هذا اذا كان
يسوقها رجل اشادة الى ان لو لم يكن موقفا احد كانت على اهل المحلة ويحرمها
التفصيل السابق اكل في الذخيرة والراكب على دابة عليها قاتل والقاييد
لها كالتساق وجوف القامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشادة الى
ان اجتماعهم كالانفراد في وجوبها لانه في ايديهم كما في الكافي وفي قتل
وجد على دابة بين فرسين امسكتين او محلتين او قبيلتين كان القسامة
والدية على اقرها من قاتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون ملكا لاحد
والا فلي ملك وفيه اشعار بان لو وجد بين ارض قرية وبيت قرية كان
على الاقرب والقريب شرا ان صوتا اهل يبلغ اليه والا فلا شيء على احد والسن
ترك قوله على دابة فانه لو وجد قاتل بين فرسين في موضع لا يكون ملكا لاحد فبلغ
صوته اليه كانت على الاقرب الكلمة الذخيرة وان استويا فليها كما في الترمذي
وفي قتل وجد في دار رجل عليه قامة اي جنون حلفا وفيه اشعار بان القسامة
على العاقلة احلها وهذا قول ابي يوسف واما عنهما فان غاب العاقلة فكذلك الا
فعليرهما ايضا كما في الكافي ويعمل اي يعطى دية عاقلة ان ثبت انما اي الدار

له اي للرجل بالحق اي بالبينه اذا انكره وقالوا انها ودية وفيه اشادة الى ان
اقرار ذي اليد ليس بحجة على العاقلة والى ان لا شيء عليهم مجرد ظاهري وفي الاصح ان
ما ذكره قول الطوفان واما عن ابي يوسف فلا يحتاج الى الحجة ويمكن بموجب الكافي
ويؤيد غاقله ورشته اي ودية القاتل ان وجد في نفسه لانه الدار
وقت ظهوره فقتل فالدية على عاقلة من هذا المصحح كما في المبسوط وفيه اشعار بان
قتل بوجوب الدية على عاقلة القاتل وهذا اذا اخلف عاقلة الوارث القاتل
قاتل محمدا فيقتلوا حتى يقضي من الدية ديون القاتل وينفذ وصاياهم ثم
يحلقة الوارث كما اذا قتل كسبي او المعتوه اياه فانه يجب الدية على عاقلة ويكون
ميراثا له كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لا على العاقلة كما
قال بعض المشايخ وقال بعضهم انما عليهم وهذا على قوله واما على قولها وفي
رواية عنه قد هدر دم لانه الدار في يده حالة القتل فكانه قتل نفسه كما في
غيره وكفاية على اهل الماداضي المحطة اي على ملاكها القداما وهي بالكسر
في الاصل ما اختطه الامام اي افروقه وميزه من اراضي القنينة واعطاء المالك
كما في الطلبة دون السكان كما المستاجر والمستجير والمشتري والذخيرة
يملكون بالهبة او المهر او الوصية او غيره من اسباب الملك ان كانوا ينفقون
فان باع كلهم اكل اهل المحطة فعلى المشتري دون السكان والاصل
انه اذا كان في محلة ملاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة
اخوهم لانها انما يكون ولان تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها ملاك
حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شيء عليهم وهذا كله
عندهما واما عن ابي يوسف فالفرق الثلاثة سواء في وجوب القسامة
في شرح الطحاوي قبل هذا في عرفهم واما في عرفنا فعلى المشتري لان
الدية يبرأ اليهم كما اشعر اليه في الكرماني وفي قتل وجد في دار غير
من الملاك مشتركة بين القسامة والدية على عدد الرؤس فان كان
لصنفين لزيد وعشرها لعمد والباقي لغير القسامة عليهم والدية
على عاقلة من الثلاثة متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الخط
والدية يبرأ وكذا لو وجد في شهر مشترك وفي النكاح ونحوها كما في المحلة
كانت على من فيه من السكان والملاح والمادله والمالك وغيرهم سواء
على ما قال بعض المشايخ ومنهم من قال اذا كان له المالك فالقمة عليه
والا فلي السكان كما في الذخيرة وفي مسجد محلة كانت على اهلها

لأنه قد مر اليهم واحداً من شدة الى انه لا قسامة في مسجد الجامع
وسجد الشارع لأن القسامة انما يكون لقوم معروفين وفيه كدبة على بيت
المال وهذا اذا لم يعرف بانيه والآفاق على كدبة والدية على عاقلة كافي
التمتاشي والى انه لو كان مسجد للفرما لم يكن الحكم كذلك بل القسامة وكدبة
على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلة صاحب اقرب الدور منه كافي كدبة
وفي سوق يملك الحسن مملوكة كانتا على المالك عندهما وعلى السكان عنده
الي يوسف كافي الكافي ويدخل في سوق قديمة من المحال يجمع الناس فيها في
الايام او بعيدة مسكن في في الليالي او في نهار ادم مملوكة فانها على اهلهما
لتقصير حفظهم كافي الزناية وفي غير مملوك بان كانت بعيدة يجمعون فيها
للخجادة في بعض الايام دون بعض وكس في اسكن ولاد ادم مملوكة يتكلم فيها
سوق السلطان فانها عامة المسلمين كافي التمة والشارع اي الطريق الا عظم
من قولهم شرج طريق اي من اهل الجوز وحقيقة طريق شرع فيه عامة
المسلمين وفي السجن كاهنة في شئ منها والدية على بيت المالك لان توبة
الى الامام عنده الي يوسف كافي على اهل السجن وفيه اشعار بان رباط العامة
وجسد العامة كافي كافي الزناية وغيره وكذا الاراضي المملكة فانها كالمالك
كافي شرب كدبة ولو وجد قاتل في موضع مباح كالغلاة الا انه في ايدي
المسلمين كانت كدبة في بيت المالك كافي قاضي خان واما الاراضي التي لا مال
اخذ لم والى ظلم فينبغي ان يكون القاتل فيها هودا لانه ليس على الغاصب دية
كافي الكرماني وغيره وذكر في كدبة خيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كافي
الدية على اقرب المحال التي يشرع الى هذه الطريق وفي رية تشديد الياء
والراء وتخفيفها وهي صحراء لاعادة بقرها اي لا يكثر احد ولا يبلغ
اليها صوت من مصر او قري فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم يكن
مملوكة والآ فاعلى عاقلة المالك وفي الكرماني ان انقطع عن تلك البرية حتى
العامة فهددوا الآ فاعلى بيت المالك او ما يترجها اي اذهب القاتل هدر
لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه شارة الى ان نهر ذلك المال كبير
كالغرات فلو كان النهر صغيرا لا قوام معروفين فالقسامة على اهله الدية
على عاقلة منهم والى ان القاتل في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت
المال والى انه لو اجس في وسطه لم يكن هودا فيزج على اقرب القرى
ان سمع صوت اهله والآ فاعلى بيت المالك وهذا كله اذا كان موضع انبعاث

في يد المسلمين والآ فهدر بكل حال الكفر في كدبة خيرة وسخلف بنو الامم
يسخلف في القسامة مبتداه لانه موصوف حبه خلف قال قتله زيد من هذه المحلة
حلف ولم يسقط اليهم عنه بهذا القول وان كان يريد به بالله ما قتلته ولا عثر
له قاتلا غير زيد لجواز ان يكون القاتل قاتلا مع غير زيد لعرضهم واما ما خرج
بالاقرار وبطلان شهادة اهل المحلة كذا او بعضا يقتل غيرهم رجلا بعد دعي
القتل على ذلك الغير التهمة فلا يثبت القتل بشهادتهم الا انهم يدعون عن كفا
والدية كما لو ادعى على غيرهم بلا اقامة بينة وهذا عنده واما عندهما فلا يثبت
على الاصلين المجمع عليها احدهما ان من انتصب خطا في عادية ثم عزل عنه فشهد
لم يقتل شهادة في تلك الحادثة كما لو كبر اذا اخافهم ثم عزل والثاني ان من كان له
عرضة ان يصير خطا ثم بطلت تلك الارضية فشهد لم يقتل او يقتل واحد
منهم بعد كدبة لانه صار اهل المحلة خطا بالدعوى عليه وفي رجلين
كانا في بيت ليس في غيرهما وجد احدهما قتيلا حتى الرجل الاخر دية
عنه لايوسف خلافا لما لانه عسى ان يقتل نفسه ولان يتوهم
وفي قياس قول ابي حنيفة يكون القسامة وكدبة على صاحب البيت وفي قاتل
قرية امرأة كدبة الحلف اليان يتم الخمس عليها اي على تلك المرأة عند
وآما عنده اليوسف فالعاقلة يدخلون معها في القسامة او فيما اذا قتل
في داء امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها ويدي عندهم عاقلة
اقرب القبائل اليها في النسب وظاهره انه ليس عليها شئ من كدبة وهو
اختيار الطحاوي وقال المتأفرون انما يدخل معهم في كدبة **فصل**
العاقلة صفة غالبية من يعقل كما قال ابن الاثير او جمع عاقل وهو الذي
يعرض كدبة لانه يعقل الدما اي عكس من ان يراق كافي الطلبة فان اصل
العقل الامسك كافي المفردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة هي
يعرض كدبة اهل الديوان بالكسر ويفتح اصله الداء وهو كتاب فيه
اهل الجيش واهل العطاء كافي القاموس وقال البيهقي في الاذهيرة
في اهل موضع حسابات الناس من دونه اي ضبطته وقيل انه معرب
ديوان فالمعنى كتاب كدبة شياطين والاول الصواب لمن اي الجاني منهم
اي من اهل ديوان من اهل مصرهم لا من اهل مصر اخر فمقتل من اهل مواده
وقيل يقتل عن اصل مصر اخر ولا يقتل اهل البادية عن اهل مصر كافي
التمتاشي فصا قلة الرجل اهل ديوانه فان كان من القرية فالقرية وان كان

مطلب
في العطاء والكرامات

من الكتاب فالكتاب وكذا غيره يرخد العقل من عطاياتهم اي وظايفهم الشك
كاتبين لامن اصول اموالهم في العطاء ما فرض المالان في بيت المال كل سنة
لا حاجة وكرزق ما فرض من بقره حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم ما
يكفيه كافي الكرماني وذكر في الظهيرية ان عطية ما فرض للمقاتلة والرزق
من الفقراء المسلمين فان اجمع العطية وكرزق في احد اخذ من عطية
كافي الاختيار حين خرجت العطايا من بيت المال وفيه ثارة الى ان الدولة
تؤخذ من ثلث عطيات ووظايف سواء اعطى في شهر او سنة او ثلث سنين
والى انه لا يؤخذ مما خرجت في سنين لما حجة قبل القضاء لان الوجوب بالتقاضي
لامن عليه غير معلوم كافي الكافي والعاقلة حية اي قبيلة الجاني وهي نواب
لمن ليس منهم اي من اهل الديوان يؤخذ من كل من عطية لهم في ثلث سنين
اي من ثلث عطيات في شهر او اكثر او قل في بعض من كافي التام وكثير
بعض كعطية كما اشير اليه في الكافي وغيره ثلثة درهم عند بعض ارباب من اعند
بعض فيؤخذ من كل طبقة درهم او درهم وثلث درهم على الاختلاف كافي
الخلاصة وقيل لا يزاد في هذه سنين على اثني عشر درهما والاولى كافي
المضرات وان لم يتبع المحي لذلك بان يكونوا قلائل فيمحصه كل عاقل من ثلثة
او اربعة ضم اليه اي الى المحي اقرب الاحياء اي القبائل بنبا الاقرب والآخر
على ترتيب كعصبة الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا ان كان الجاني من
اولاد الحسين رضي الله عنه ثم بنوهم فان لم يتبع هاتان القبيلتان لم يمتلي
بنوهم كافي الكرماني فابا القليل او ابناؤه لا يدخلون في العاقلة ولا يدخلون
وكنى وكسب والمجانين وكعبه من عشيرة لا يدخلون فيهم وليس احد الزوجين
عاقلة لافرو ذكر المحي من قبيل الاكفاء فان اهل الديوان ان لم يتبعوا ذلك ضم
اليهم اقرب كدواوين من هذا المصير ثم العصبات ثم اقرب القبائل ثم قاضي
كافي الكرماني وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للهداية لكن في الكرماني
ان العاقلة هم كذبن يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل قرية
ثم العشيرة من قبيل ابيه ثم اقرب القبائل ايضا في البرهم ثم الى ان يكون
والباقي من كدة بعد ضمهم في الجاني لانه جاني والقاتل كما حدتهم من
فيدي مثل احدهم ولو امة او حبيبا او مجنونا على وجه وقيل لا شيء عليهم من
من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزاء من الدية باعتبار انه احد
من العاقلة والام للعداى القاتل الذي هو من اهل العطاء فالذي لم يكن

من اهل

من اهل العطاء فلا شيء عليه من كدة عندنا كافي الكرماني والعاقلة للمعتق بنحو
جني سبل لانه منهم بالنقص ولمولي المولاة مولاة وجيه اي في مولاة اعتبار
للعتد والمعتبر للعاقلة في الجني اهل النقرة بان كانوا بحيث لو وقع احد منهم امر
تجاوزوا عنه في كتابته وان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له سواء كانت النقرة بالحق
كالساكنة بمرو والصغار من اكل اباد وسراجين بمرقده او لا يكون بالمحقة
كطلة العلم فان بعضهم عاقلة بعض هذا قول بعض مشايخ وذهب ابي الحلواني ومحمد
ابن سبله وكالنفقة ابواليث انه لا عاقلة للمجذوب افعى الفقيد ابو بكر والجعفر
والمرغينا لانهم لا يتناصرون وضيوا انسابهم وليس لهم نواب كافي الجاني
ولا يخفى ان كل من ناظر ان الترتيب المذكور في مصدر لم يعتد الا في عاقلة العرب
وان التناصرون يكن منظورا في حقهم والمشايع تشتر بخلافه فان الاصل في البنا
هو التناصرون فان كان بين اهل الديوان والعشيرة او المحلة في وان كان بين
فاهل الديوان ثم العشيرة ثم المحلة فالعاقلة في زماننا من يناصر وفي المحلاد
ومن لا عاقلة له من العرب وهم كاللقيط والحرب والحزبي والاولى مسلم لا عاقلة
فان الية في مال الذي كافي كذا خيرة يعطى الية من بيت المال ان كان موجودا او
مضبوطا والا لم يكن كذلك فعلى الجاني فتوى في كل سنة ثلثة درهم او اربعة على
ما قال الناطق وهذا احسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يودي في ثلث
سنين كما قال الزاهدى وعن ابي حنيفة انه على الجاني مطلقا ولا يجب في بيت المال
والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كافي الخلاصة وغيره وقال كذا هدى انه على
الجاني في زماننا لان العاير يرفقه فثبت ورحمة التناصرة ارتفعت وبوت
اموالهم قد ازهدت وتحمل العاقلة ويودون بالقضاء ما يجب من الية على
القاتل بنفسه القاتل اي قتل الخطا وشبهه العمد واحتذبه عما ياتي وفيه شكا
بان الية تجب ولا على القاتل ثم العاقلة للتخفيف ولذالواقر بالقتل لم يكن
اقراره اقرارا على العاقلة كافي قاضي خان وغيره لا يتحملون ما يجب بصلح عن
عقد فانه على القاتل حالا الا اذا اجل واقرار بقتل خطاء لم يصح
اي القاتل العاقلة في ذلك الاقرار فانه على المقر في ثلث سنين وفيه جزاء
لو صدقوه تحلوا لانه ثبت العمل بصداقهم والمان القاتل وكوي اذا انقضا
انه قضى قاضي كذا بالدية على عاقلة بالبينه وكذا بها العاقلة فلا شيء عليهم ولا
على القاتل كافي الهداية ولو اقر بالقتل عند قاصم كوي البينة على ذلك نفر
قبلت لانما ثبت ما لم يثبت بالاقرار من وجوب كدة على العاقلة كافي الرواية وغيره

مطلب
في العاقلة في زماننا

ولا يجب بقتل عدو سقط قوة بشبهة كما اذا قتل رجلا واحدا صبي او معتوقا او
بالزنا او اعداء او احدهما بحدية والاف تبصا فانه ينصف الدية بينهما او ما يجب بسبب
قتل ابنه عمه ا فانه يجب القود بنفس القتل الا انه سقط بحجة الاثارة فوجب الدية
على الاب في تلك سنين صيانة للدم من المهدد ولا يتخلوا جنانية عبدا على خطأ
فانه على مولاه او جنانية عبيد في النفس والطرف فان التمد لا يوجب التخفيف
بفعل العاقلة وحب الموت به ولا يخفى انه معنى عما سبق الا انه اراد التفصيل
ولا يتخلون ما دون ادنى المصلحة من بدل طرف هو اقل من جناية هي اشد
المصلحة فانه لو كان غسامة او اكثر تخلوا وانما قلنا من بدل طرف لانه
من قتل عدو غيره خطأ وقيمة اقل من ارشرا تخلوا فان القيمة قائمة مقام
الدية في الحر كما في الكفاية بل يحمل الواجب بما ذكر من بدل الصلح غيره على الجاني
قتليا فيشمل ما على المولى من جنانية العبد ويكون بل لعطف جملة لا يتخلون
وفانه تترك الانتكالي الى الاحكام وفي لفظ الجاني الدال على قطع رعاية
المختم **كتاب الاكراه** عقب بالديات مع انهما ينسبان
عن خلاف كرضا لانها بالتقديم احدى كما لا يخفى هو في اللغة حمل انسان
على امر لا يريد طوعا او شريعا والام منه الكراه بالفتح وفي التسمية
فعل سوء بغيره الاتي والفعل يتناول الحكمي كما اذا ارسل رجل ولم يرده
بشيء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتل لقتله الا فاقطعه
فانه اكراه في الذخيرة بوقعه بغيره اي بوقعه انسان بغيره ما يسوه
من كفعل كما في الصلح وغيره لكنه مجاز والحقيقة ادعت كشيء على الارض
كما في الكس فنفوت بذلك الشيء رحنه للقاتل كراهته ثم القاتل
الرضي به لو كان صحيح الاختيار وفاسده ويسميان بالقاصر والحامل
وغير الملبي والملي واشار اليها بطريق الاكتفاء فقال نصح اخياده او
يغسل اختياره فيما يصير له كالمزبد بالقتل او كقطع فالاختيار هو
القصد الى امر مفيد وللفاعل متردد بين الوجود وعدمه بترجيح احد
الجانبين على الاخر فان الاستقلال الفاعل في القصد فالاختيار جميع
والا ففاسد وبما ذكرنا من الاكتفاء اضطررنا الى من تسامح التردد
بين العام والخاص والاكتفاء غير عزيم سيما في الكلام العزيم بدل الخساي
الخروج شر وفي اشعار بان الاكراه لم يتحقق مع كراهية وهذا هو الحق
واما استحسانا فلانه لو هدد بحبس ابنة او اخيه او غيرهم من ذوي رحمته

ليس اوجهه او غيره كان اكراه استحسانا فلا تنفذ شي من هذه مقتضيات كما في البسوط
مع بقاها هليته اي الاكراه لقيمة الصلح الاختيار وفاسده لا ينال في اهلية
والاداء لانها ثابتة بالذمة والعقل والبلوغ والاكراه لا يجعل شي عنها الا ترى
انه متردد بين فرض وخطر ورحمة وقرعة يا ثم وقرعة يثاب وشروط التحقيق
الاكراه اربعة قدرة الحامل اي المكروه بالكره على ايقاع ما هدد به اي خوف
به والا كان هديا بانا سلطانا كان الحامل او لصا اي ظالما متغلبا غير ظالما
وانما ذكره بلفظ اللص تبركا بعبارة محمد وان اكتفى به ولذا سمي به بعض الجهاد
الى الخليفة وقال انه سماك في كتابه لصا فاغاطه وطلب كنه فلم يجد كتاب الاكراه
فقدم ذلك واعتذر الى محمد وورده بحمل وانما لم يجده لانه القاه ابن سميحة
في بئر داره حين وقف على ذلك لم يتأسس عليه اذ لم يجبه خاطره فوجهه
على جورتاقي من طي البئر وهذا من كراماته رحمة الله عليه كما في البسوط وغيره واطلا
مشيرا الى ان الاكراه يتحقق من اي ظالم في اي مكان واي زمان وهذه اعند علماء
عنده فلا يتحقق الا من السلطان ويجوز كرهه ثم ان المشايخ اختلفوا ان الاختلاف
اما في جميع الاحكام وفيما سوى كذا او باعتبار الزمان كما في الذخيرة وخوف
الفاعل اي المكروه بالفتح ايقاعه اي ايقاع الحامل ما هدد به بان لنز بوقته والحال
اعم ان يكون حقيقيا كما اذا كان حاضرا وكليا كما اذا كان غائبا ورسوله حاضرا
خاف الفاعل منه خوف الرسل واما اذا غاب الرسول فلا اكراه كما في الذخيرة
واما اختيار الفاعل هنا على المكروه والحامل ثم على المكروه ليدفع الى التأسس
وكون المكروه به اي ما هدد به متلفا نفسا حقيقة او حكمة كتلف كل المال فانه
شقيق كروح كما في الزاهدي او متلفا عضوا ولو صغيرا لا غلة فانه
حرة وهو اي الاكراه تهديد تلف نفس او عضو الملبي بكسر الجيم من القاه الى
كذا اذا اضطره اليه فهو الموجب للاضطرار وفيه التنبية على احد شي الاكراه الملبي
وتهديد تلفها ثم اشار الى غير الملبي وتهديد غيره فقال او كونه موجبا غما
اي جزنا بعدم الرضا كالضرب كشد به والجس الذي منه الاعتمام البين الذي
يراه الحاكم او لا مدخل لكرائي في المقدار كما في الكراي وهذا اذا لم يكن ذا منصب
وحرته والا فضرب سوط وجس يوم وكلام حسن اكراه كما في حق القاضي و
عظيم البلد كما في النهاية وهذا اذا كان بغير حق فلو جس لوقته بحق فاقربا
او غيره لزم ذلك كما في الذخيرة وقوله موجبا غما يشير الى انه لو هدد امرأته
عن التبري من المهر بالطلاق او التبري او التزوج عليها كان اكراهها وهو ليس
ما كراهه كما في قاضي خان وكذا التهديد بالشم كافي كذا هدي وفي قوله بعدم كرهنا

فصرح بما علم ضمنا من المقام فان الكلام في المكره به وقد علم ذلك من حد الاكراه
والشرط الرابع كون الفاعل متمتعا بما اكره عليه من كونه قبله الاكراه
اذ لو لم يمنع عنه لم يكن اكرها لقوات ذلك وهو فوت الرضا كما اثير اليه في
الاختيار وفيه دلالة على ان هذه الشرط مستدرك كالاختصاص حقيقة
اي الفاعل المالك كاعتاق عبده وانكافه ماله وبيع فانه يمنع عن ذلك الحق
نفسه او الحق ادى اخر كما نكاح مال اخر بوجه من وجوه او الحق لشروع
كامل الميتة وكدم وشرب الخمر فلا يستدرك بوجه اخر ولما فرغ من حد الاكراه
وشرايطه شرع في احكام المقربة عليها فقال فلو اكره بالملي او غيره
اي باحد قسمي الاكراه من التهديد بنحو التلف او الحزب على بيع ونحوه من
العقود كالاجادة والمهبة وغيرها او اقرار بشئ منها فسخ ما فعل
من العقود والاقرار بان يقول كنت كاذبا في الاقرار ولو اضمني
بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والامضاء مجاز في الاقرار ولك
ان تحصل من قبيل الاكتفاء وفيه شهادة الى ان عقود المكره لم يكن
باطلة والى انه يلزم بقصر فوات المكرم قولا وفعلًا الا اذا احتمل
فانه غير لازم وله الجواز بعد زوال الاكراه كما في الكافي والى انه لو
اكره على اداء مال فباع جارية لاجله جاز البيع فلو قال المالك للمالكين
فقال بيع جاريك فلانة كان مكرها وهذه جملة من ابتلى بذلك كما في الخبر
ولو اكرهت بالحزب على الاقرار باستيفاء المهر فاقت جاز عنه اية حنيفة
واما عنه اية يوسف فان هدد بشئ تخل به كدم واثار علبا بالسلاح ونحوه
الاقرار ولو اثار بغير سلاح جاز وعنه محمد ان هدد بحزب وعنه في الخوفة
في موضع لا يعتد على منعه بطل كما في الخلاصة والى ان الجواز في الفسخ للمكره
للاطلاع على ما ذكر المحلوانه كما في الميتة لكن في نظرية لو كان اباع مكرها
الفسخ للمشتري قبل قبض لاجله ولو كان المشتري مكرها من الفسخ بطل
قبل قبضه واما بعد للمشتري وملكه اي كبيع كذا في البيع كذا في بقرته الا
المشتري ان قبض وفيه شعار بان بيع المكره فاسد لانه صادرا فاذن الا
بالاجازة والمثل امانة في يد البائع كما في كذا هذا فيصيح اعتناقه ونحوه من
نقصرات لا يمكن نقضه كالتهدير والاستيلاء والطلاق وفيه رمز الى انه لا يبيع
بيعه وهبته ونقصه ونحوها من نقصرات يمكن نقضا ولا يفسخ حتى الترداد
وان ته اوله لا يدي بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد
الحق الشرع وهناك الحق العبدى للمكره وهو مقدم حاجته وعنى الرب تعالى

كما في الكرواني الى انه لو باع مكرها لم يشرى غير مكره لم يبيع اعتناقه قبل قبضه ولما
في العكس فقه نفع اعتناقه كمنها قبله وان اعتناقا معا قبله فاعتناقا للبائع اولى
كما في النظرية ولزمه اي كذا تری قيمته اي كمنع يوم الاعتناق ولو صدر
كما في كذا هذا فان قبض البائع المكره عنه اي من قبض طوعا او لم يبيع طوعا
فبذلك يفسخ فليس كفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض المثل مكرها لم يكن اجازة
ان كان قابلا لاما كالا امانة والى انه لو سلم المبيع مكرها ففسخ لانه غصب
من الحامل كما في الهداية وغيره ومن كتب كفرون فلا يبيع بالمصن ان يحكم بالهداية
لم يذكر حكمه وانه ينفذ ويحب القيمة وانما خص تسليم المبيع لانه لو سلم الموهوب طوعا
لم ينفذ لان الاكراه على الهبة اكره على التسليم اذ الموهوب لا يخرج عن الملك بغير
بخلاف البيع وحل ووجب بالملي من قسمة شرب الخمر واكل الميتة ونحوه من الا
والاطعمة المحرمة كشراب الدم واكل لحم الخنزير لان حالة الملي كالمخض في
تلف النفس او كعضو وفيه الشعار بان لو اكره بغير الملي لم يحل شرب الخمر وكله
فلو هدد بحزب سوط او سوطين لم يعتبر الا ان يقول لا ضرب علي غنيناك
او ذكرك كما في النهاية وقال بعض الثمجة بل ان الجس في زماننا للتعدي ببيع
التناول عند التهديد كما في الكشف وينبغي ان يباح عنه كتهديد باخذ كل المال
حتى ان حصر عن التناول على التلف اثم واخذ بدمه لانه امتنع عن مباح والحق
نفسه في ماله وكذا اثم من له المخضعة ولم يتناول وكلها ظاهرا والرواية عن
ابي يوسف انه لم ياتم في كليهما لانتفاء الاثم عن المضطر كما في الكافي وذكر شيخنا
الاسلام ان المكره انما اثم اذا علم بالاجابة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقه
ان يكون في سعة منه لانه معذور بالحذر فيما فيه خفا كما في كذا خيرة ورخصي ولم يأت
به اي بالملي اطرا والكفر واجاؤه على اللسان حال كونه مطمئنا قلبه بالامانة
اي غير متغير عقيدة فان المشتري اكره او عاذا رضى عنه على سبب صلى الله عليه وسلم
فسبب مطمانينة القلب به فقال صلى الله عليه وسلم ان عادواخذواي عادواالي
الاكراه فقد الى الطمانينة وفيه اشارة الى انه لم يرضى لغير الملي وكفر باطلا وكفر
ولو قال بالطمانينة ولو لم يخطر بباله سوى ما اكره عليه من لفظ الكفر لم يكره
قضاء وديانة فلو شتم نبيا صلى الله عليه وسلم وقال لم يخطر بباله شيء لم يكره
قضاء وديانة واما اذا شتم وقال انما يخطر بباله اكل من النصارى
فقد كفر قضاء ولا ديانة كما في كذا خيرة وبالصبر عن الكفر على التلف اجزا
اي صار ماحودا وتهديا فالاعتناع عن الكلام بالكفر افضل وان قل الذي

انه صلى الله عليه وسلم سمى حبسها سيد الشهدا حيث اكرهه المشركون على سببه صلى الله عليه وسلم
فصبر على ذلك وخص به اطلاق اسم اودى بالاكل اذ غلبه وبالصبر
وصار شهيدا كما في عامة الكتب لكن في الخبرية علقه بالرجاء لانه ليس هذا
نظيره حال المحنة من كل وجه من حيث ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ما يان
ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير شهوة من شر الجور كما في
الكرامة وذكر في قاضي خان ان التزك وكفيل سواء وبانه دعى به شتم مسلم
كما في الحضرات وبانه لو اكره به على الافتراء على مسلم يرمي ان يسهل كما في الخبر
وجم من في صورة اتلاف الحامل لان الفاعل له ولا فيه من الى ان الحامل
ضامن في صورة الاكراه على اكل مال مسلم كما في التهمة لكن في الظاهر ان الفاعل
ضامن والى انه ضمن بالاكراه على اكل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن جايعا و
الافلا شيء عليه كما في الكسوف والى انه لو اكره بغير الملبى لم يرضى اتلاف مال
مسلم ولو اتلف ضمن الحامل لا يرضى به قتله انما مسلم وبالصبر
لان قتله لا يباح بحال ويقاد هو اى الحامل فحفظ اى الفاعل عند
الطرفين ويقاد الفاعل عنه زفر ولا يقاد احد عند ابي يوسف لكن
يجب الدية على الحامل في ثلث سنين ويحرم على الميراث دون الفاعل
لكنه ياتى وينسحق ويرد شهادته ويباح قتله للمقصود بالتخلو
هدد بغير الملبى فقتل مسلما كان العود على الفاعل عندهم وعور الحامل
وهو كما هو اى الفاعل ولو هدد بغير الملبى لان النكاح كما يصح مع الرهزل
وفي الاكفاء اشار بان لو اكره بما زاد على مهر المثل لم تحب الزوجة
كما في الخبرية وطلاق واحدة او اكثر وعتقه اى اعتاده ولو حكا
كما اذا اكره حتى يجعل الطلاق وكعتق بغير زوجة وكعبه او غيرها فانه
صح طلاق المفوض اليه وعتقه ويرجع المأمور على الامر بنصف المهر اذا
لم يطلأ وبقيمة العبد ولو اكره بغيره القتل على الطلاق او كعتاق فلم يفعل
حتى قتل لم ياتى لانه امتنع عن ابطال ملك النكاح واتفق المال كما في الخبرية
ورجع الفاعل بقيمة كعبه على الحامل ولو حكره لانه اتلف المال ولا
سعاية على كعبه والولا للفاعل لانه المعنى وهذا اى كرجوع بالقيمة اذا اكره
بالملي واما بغيره فلا ضمان فيه كما في الظهير ونصف اى رجوع الفاعل
بنصف المهر يسمى على الحامل وبالمتعة اذ الميسم ان لم يطلأ للفاعل
زوجته ولو حكا كما اذا لم يخل بها فان الخلوة في ذلك كالوطى وفيه شارة

الى ان بطلان بعد الخلوة لم يضمن الحامل شيئا لاستقرار المهر قبل الاكراه كما في
والى الحامل اجنى فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء هذا اذا اكرهت بالملي واما
بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية صح نذره بكل طاعة كالصوم وكعتقه و
العتق وغيرها لانه مما لا يحتمل الفسخ فلا ياتي في فيه اثر الاكراه وبغيره كشيء من
الطلبات او المعامى او غير ذلك لا مرد وطهارة بان قال المأمرات انت على كظم
اى فحرم عليه قربان حتى يكفر ولا يرجع على الحامل شيء في الصور الملك ورجوعه
اى او اكره ان يراجع امرأته فراجعها لانها استدانة النكاح وابداه بان
ان لا يقرب امرأته وفيه فيه اى في الايلاء لانه كالرجعة واسلامه حقيقة
لانه انما يتحقق بالتصديق والاقرار وقد عثر بالان عفا في القلب له اسلم
في السموات والارض طوعا وكرها بلا قتل له كرجوع عن اسلامه هذا لان الملبى
شبهة دائرة للقتل لا يصح ابرأؤه عن دين لانه اقارب فراغ الذمة وقد مر
ان الاقارب غير صحيح ولا مردة عن الدين حتى لا يبين امرأته من المأمرات رجعة
في اظهار الكفر وهذا اذا اكره الملبى واما بغيره فقد صح ردته فتبين امرأته كما
في الظهيرية وان ذنى رجل مشربا بحد في جميع الاوقات عندهم الا اذا اكره
السلطان اى اذا اكرهه ذلك كرجل فانه لا يجد عندهم وانما ذكر سلطان
اشارة الى ان الاكراه عنده لم يتحقق الا من سلطانا كما اشار سابقا والى انه
يتحقق عنه مما من غيره فمن لظن انه بحد المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول
وان ذنى لا يجد وذكر في عامة الكتب الاصول والفروع انه اذا ذنى بحد فبما
كما قلنا ولا يتم رجوعه اذ لا يجد استحسانا وهذا اذا اكره بالملي واما بغيره فيحد
بلا خلاف كما ياتى في القسرين بلا خلاف وفي تذكير كغيره استشار بانها لو تز
بالاكراه لم تحم ولو بغير الملبى كما قالوا وفي لفظ المحدثين ان النكاح
يرخص بالاكراه ولو بالملي حتى ان جهرا جوا كقتل كذا في خبره والى عليه
من رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا ذوى لا اهتمام **كتاب**
عقب بالاكراه مع اشتراك كل منهما في المنع لانه احرى بالتقديم في زمانه فكيف
في زماننا واكتفى به عن الاذن لانه فك الحرج فيكون تابعا له هو باجركات الحائ
في اللغة مصدر حرج عليه اذا منهفه فهو يحرج عليه ومنه ما سبى في كلامه وفي خبره
منع نفاذ القول اى لزومه فانه ينعقد عقد الحرج وموقوفه واللام عهده به
اى قول شخص مخصوص فلا يصدق على من غير القاضى نفاذ اقرار المكره لم يطلأ
واحتوز به عن الفعل فانه لا يحرفه لانه لا يفتقر الى اعتبار كشرع بخلاف قول

فان النافذ اعم من كافي كونه صحيحا على ان غير جازم لقول صغير غير عاقل
ويصح به فانه لا يصح كاستدركه وسببه ان سبب الجواز والمنع من التورث
الملكبة الصغير المجنون وكنته فان الصغير في اول الفطرة عاقل
فالحق به المجنون وفي الاخر الناقص فالحق به المعتوه فلا يصح قول الصغير والحق
براصلا كالمبيع وكونه ولا ينفذ قول العاقل والحق به الا اذا قل الوكي
فالمراد بالمجنون الذي لا يفقه اصلا اذ المفق كالعاقل والرق لا يفقه
حكمي من المكفر ابتداء وحقا للعبد بقاء فسبق رقيقا بعد الكلام ولا ينفذ
قوله كالا جادة ونحوه الا باذن مولاه لتعطيل منافع خدمته باستغفاله
بالتجارة فخصني اي الصغير والمجنون وكركن بالنسبة كاتلاف مال الغير
اذ الضمان قد يجب بلا قصد كضمان النائم المتلف بالانقلاب واخر الى وقت
العقود الاقرار اي اثر اقراره بمال لا جملته مكلف فينفذ اقراره
في حق نفسه لا في حق مولاه وكذا يقع طلاق لانه لا يبطل به ملك مولاه
وفيه اشعار بان اقرار الصغير والمجنون وطلاقها لا يصحان اصلا ومحل
اقراره بعد وفقه لانه مركب من ذات تختص بمعنى الفعل وكمنظرو
العلقة وغيرها ومال محل معد لا قامة مصالح العباد وحق المولى يتعلق
باعتباره وغيره باعتبار الاول فيجد ويقاد وفيه اشعار بان غير العبد
من المجردين لا يجد لا يقاد كالكافر ولا يحج حرم مكلف عن كسوف في مال كالكافر
بسفاهة يفتقن في اللغة الخفة وفي الشريعة تبذير المال واتخاذ على
خلاف مقتضى شرع والعقل فادركا بغيره من المعاصي كشراب الخمر وكذا
لم يكن من كسفه المصطلح في شيء واطلاقه مشير الى ان كسفه لا يحجر عن
تصرفات تحمل الفسخ ويؤثر فيها الرهز كالبيع والاجادة ومما لا يحتمل
ولا يؤثر فيه الرهز كالنذر واليمين ونحوها لانه حرم مخاطب كالرشد
وهذا عنده واما عندهما فيجرح عما لا يحتمل لا غير نظرا له لاجرام لا يجر
السفيه مجرعا عنده يوسف الا بالتقضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق
القاضي وعنده محمد بن محمد بن علي بن ابي طالب بن ابي كرماني وغيره
والمتنار قولها على اشير اليه في كونه صحيح ولا يحج بسبب فسق لا ينفذ
المال فان الناسق اهل للولاية على نفسه واولاده عنده جميع اصحابه
وان لم يكن حافظا بماله كافي الكفاة ولا بسبب دين وان زاد على
ماله فيطلب الغرماء من القاضي الجرح عليه ليظهر بماله ولا يتصدق
ولا يوزم

لغيرهم آخر وهذا عنده واما عندهما فيجرح عليه هذه تصرفات ونحوه ما يؤدي الى ابطال
حق الغرماء فان الجرح بالدين لا يؤثر الا فيه ولا جازم بغيره مثل القيمة واما بالنسبة
وليس يرافقه فتح المشترى او ذال الغنم ثم المشايخ اختلفوا انه اختلاف مبتدأ
او مبنى على سلة القضاء بالافلاس وعلى هذا لا يمكن القضاء بالافلاس ثم الجرح بناء
عليه والجرح بالسفاهة يعم جميع الاحوال وبالدين يجرى المال الموجود حتى ينفذ تصرفه
في مال حدث بعده بالفسق ولا يثبت الجرح بالدين عندهما الا بالتقضاء كما في الذخيرة
وخرج عن الاتفاق حتى ما جرح وهو كذا لا يزال ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم ان
حيلا باطلا كتعليم الرجل او المرأة ان يرتد فبسطه الزكوة او يسيان ملكي
زوجها كما في الزخيرة ويدخل فيه المنقى الفاسق كما في الملتقط والذي يفتي
عن جملته كافي قاضي خان وفيه شارة الى ان كل حيلة تؤدي الى الضرر لم تجز
في كذا يانه وان جاز في الفتوى وعليه يحمل ما جاء من الكراهة فكل حيلة لا يؤدي
لا يؤدي الى الضرر يجوز كما في التجسس والمآثر من المجنون والاسم المجانة بالقيم
وعن المعالجة طبيب جاهل وهو كذا يفتي المصني دواء مريضا علمه اولاً
كما في الذخيرة او قل به دواء كافي في الظهيرة وعن الاكثر ان مكاري مكلف
وهو كذا يباخذ كراء البابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتره
وعنده او ان خروجه يجرى نفسه كما في الذخيرة او الذي مات وافته في الطريق
ولم يوجد دابة اخرى يركبها او لا يتجارت فيؤدي الى اتلاف مال الناس كافي
الكافي فيجرح هؤلاء المفسدون للاديان والادبان والاموال اضراراً
بالخاص للعامة وهذا رواية كذا عن ابن حنيفة ورواه كذا في رواية ابن
لا يحج المكلف الجرح كما في الظهيرة واذ ابلغ الصغير غير رشيد او غير صالح
في القتل فلا يحفظ المالك لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ حسناً وعشرين سنة حتى
يسلم اليه وان لم يرشد لان هذا السن لا ينفك عنه الرشد الا نادرا او لم
في الشرع للفقلة وهذا عند ابن حنيفة على ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه
ما سئل اليه محمد وليس يذهب له لانه اشترط الرشد للتعليم كافي كذا
وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشيداً ثم صا دسغماً لم يحجر عنده خلافا لهما كما
في التكماني وصح تصرفه اي تصرف غير رشيد في ماله من البيع وكونه قبله
قبل معنى هذا السن وهو خمس عشرة سنة وبعده اي بعد مضته يسلم
اليه ماله بلا رشد كما اشار اليه سابق وهذا عنده واما عندهما فقل
تصرف قبله ولا يسلم اليه بلا رشد وان حرم كمن لو جرح غايب وتصرف في ماله

قبل العلم بالجزء من هذه الكافي في الخيرة وحسب المتأخرين بطلب الدين المدين
الحول له كونه أي قضاء دين عليه كالمهر والكنالة لا يبيع ماله لأجله كما ظن
لأن كسبه غير متعين لذلك لا يمكن بقضاء بالاستيراب والاستراضى وأخذ
وغير ذلك كافي الكرامة وفيه ثارة أنه لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله إلا
برضاه وأما عندهما فيجوز إذا امتنع عن بيعه وهذا في المديون الحاضر بخلاف
بنو المشايخ على قولها وأما في الغائب فلا يجوز عندهم كافي في الخيرة وفي
درهم دينه من دراهمه أي لو كان دينه درهم وله درهم فحق القاضي ذلك
من ذلك ولا برضاه بالاجماع لأن الدين حتى لا يأخذ من حبه بل برضاه فلا يبيع
أن يبيع وقضى في نأيره أي دنائره دينه من نأيره لما مر وباع القاضي
كلام من درهم ودنأيره بقبض الآخر منها أختارنا لأنها متحدان في القيمة
والقبض أن لا يبيع وله ألا يكون له أن يأخذ جبراً أي من غير قضاء بخلاف جبراً
كافي الكرامة لا يبيع عنه كقاضي له دينه عرضه وعقاره لأعراض الناس في الأعيان
عندهما فينبغي أن لا يفتق ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يبيده بما تلفت من
العروض ثم بالم تلفت منها ثم بالعقار كما في الكافي ولا يبيع دسماً من ثياب
بدنه وقيل دسماً من ثياب لا عند الغسل كافي الكافي ولا يبيع مسكناً كافي النصف
وغيره ومن فلس وسعة في يده عرض شراء بلا ادائه ثمه فباعه استوعب أي
شاركه للفقراء في ذلك فيبيع ويقسم ثمه بينهم بالحصص إذا كان الدين كله
حالا وأما إذا كان الدين بعضه حالاً فبقيت من غرماء الحال ثم بعد انقضاء الحال
شاركهم فيما قبضوا بالحصص وفيه ثارة إلى أن المبيع أن كان في يد البائع
فالبائع أولى من الغرماء كافي المختار ولما كان الصنف من أسباب الجزاء بين زبانية
فقال وبلغ الغلام أي صيرورته بحال لو جامع أنزل كافي الكرامة بالاحتلام
خواب دين ما أب والاحبال أب تن كردن والانزال جدا شدن ز آب
وبلوع الجارية أي أنثى الغلام بالاحتلام والحيض والحبل ففتحتين البسق
شدن وذا لا يكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال والاحسن أن يقول
بلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام وخصفة بهما وبالحبل والحيض
فإن لم يوجد منهما شيء من الأصل وهو الانزال والعلقة وهي اليد التي
فهي أي بلفظان حين يتم لها خمسة عشرة سنة كما هو المشهور به يعني
لنقصو أعمار أهل زماننا وهذا عنده وعن أبي يوسف حين بنت له الغاية
وزهد لها وأما عنده فحين يتم لها سبع عشرة سنة وله ثمان عشرة سنة

وفي رواية

وفي رواية سبع عشرة سنة وفي رواية ثمانية عشرة سنة مع الطعن في التاسعة عشر
وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الإسلام لا خلاف
بين هذه الروايات لأن خمس عشرة للخلقة على أهل الزمان وكبروا في الزيادة
الاحتياط كما في المختار وعنه وأدى مدة أي كبيع له أي للعالم أي
عشرة سنة وأدى مدة لها أي للجارية تسع من سنين على المختار كافي
الحكام كصغار فصدقا أي لعالم والجارية حج أي حين إذا يتم لها هذه مدة
أن أقرب أي بالبيع بآلة قالوا احتلت مثلها لأن ذلك يعرف من جهتها و
في قرار الحكم لا يبيع أقاربه قبل ثمان عشرة سنة وكذا بعده إلا أن يكون بحال
يحل منه عادة وفي القامح عشر من نكاح خلاصة أن حد المراهق اثنا عشرة سنة
أو ثلث عشرة وفي القامح عشر من نكاح خلاصة أن حد المراهق اثنا عشرة سنة
من خمس عشرة سنة كما لا تصدق جارية ثم خلقها وهي أقل منه ولا يفتق في الأشارة
انتهاء الجزاء ابتداء الأذن في هذا المقام من رعاية حسن الختم وروم تعقيب باقي
من الكلام **فصل** هذا كثير من نسخ وفي بعضها بدل كتاب المأذون
أي الأذن فهو معد محسود وإن كان الظاهر أنه صفة الأذن يحتاج إلى هذا
المضاف وكلمة كافي الكرامة يقال هو مأذون له وهي مأذون لها وترك الصلة
ليس من كلام القوم الأذن لغة المأذون بأجازة وخصه في كشي وشرعية
فك الجزاء إذا أزال السيد ما عن العبد من منع نفاد كتحريف أيضا أو الزيادة
وبين النافع في ما له بناء على حق له في رقبته وكسبه كافي في الخيرة واستقاط الحق في
السيد في الرقبة والكسب مستدرك لزيادة الإيضاح ثم يتصرف للعبد والأولى
أن يقال للأذن أن يفتق جوعه فيتصرف على فله فيعطى على فله وبينة على أنه
لا يصير مطلقا بمجرد الفتح بل بالعلم به الأثر أي لو أذن له ثم تصرف بلا علم لم
يصح تصرفه كافي في الخيرة لنفسه لا لسيده بطريق الوكالة بأهليته وهي كون
الإنسان بحال لو باشر التصرف استفاد موجه شرعا وفيه ثارة إلى أن العبد
قبل الأذن وبعد أهله للتصرف إلا أن حق السيد مانع لثأيره قبل الأذن وأما
بعده فيتصرف كما لو فلك ذلك إليه ولذا تصرف لاستفاد إلى قضاء دينه ونفقت
ما استغنى عنه للمولى وإلى أن الملك على نوعين مستقر ومستقر لم يثبت لغيره
كافي الكافي والأولى أن يعرف الأذن على وجه يتناول إزالة حجر كشي المعنوي
وغيرهما ولعل أكتفى وإشاد بالغيره معاينة ثم فرع على تصرف نفسه في فك الحجر
تصرفا مشوشا فقال فلم يرجع بالعهد أي بحق التصرف لطلب الثمن وعنه

فعله بمعنى مفعول من عهده اي يقدر على سيده لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل
ولو اذن يوما ونحوه من يوم المعين والليل والشهر والسنة او مكانا فهو اذن
الى ان يحجر لان الاذنه استقاط لا يقبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي ان
لا يكون له ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلت بقاء ولاية الحجر باعتبار
بقاء كرق فكان في الحجر امتناع عن الاستقاط فيما يقبل الا ان الساقط
يعود وفيه شعار بان يعلق الاذن بشرط جاز كما عطفه الى المستقبل كافي
ولو اذن السيد عبده في نوع من التجارة عمداً في سائر اوقافها حتى لو اذن بتراء
الحزب ونهى عن شراء البذر كان اذنا بشرا كبر وعززه وان لم يكن عبده مئة باليه
التصرف في غير الحزب والسيد عالم به فان قلت انه ازال الحجر في حق تصرفه
قلت نعم الا ان يوجب الرضا بتعطيل منافعه مطلقا وتخصيصه لغيره كافي للكرمان
ومثبت الاذن له صريحا كما اذا قال له اذنت لك في التجارة اي في كل تجارة
او قال له اشترى ثوبا بوجه او قال اجنك فانه حصار ما دوننا امر بالعقد
المستكره بخلاف ما لو قال اشترى ثوبا للكسوة او اجنك من فلان في عمل
كذا فانه لم يصير ما دوننا لانه امر بعبدة واحد كما اذا غضب عبده متاعا واره
السيد ان يبيعه فانه صار ما دوننا فانه لم يمكن ان يحيل استخراجه الى السيد
وهذا ظاهر ولا للمالك لانه لم يملكه وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما
في كذخيرة ومثبت دلالة كما اذا اراد بالقلب سيده ببيع ماله او ما غره ببيع
صحيحا او فاسدا ويشترى بذلك ولو غرا وسكت بلا زني فانه يصير ما دوننا
فيما يستقبل فتصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من مال سيده في الحال لانه لا بد
من الاذن كبيع بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتماه في كذخيرة وفيه اشياء
بانه لو حلف ان لا ياذن عبده في تجارة فراه كذلك حث وهذا ظاهر المذهب
وعن ابي يوسف انه لا يحث كافي العاوي وينبغي ان يستثنى عبدا كان سيده قاصيا
فانه اذا اراد ببيع ويشترى وسكت لا يصير ما دوننا وتصرف الذي يباشره
لا يتعد كافي النظرية فيبيع اي يبيع بوجه بعد احد الاذنين ويشترى كذلك
ولو كانا بغير فاش لانه تجارة وهذا عهده واما عهدها فلا يصح بالغيب
الفاش لانه متبرع وعلى هذا الصبي والمكاتب الماذونان ويوكل الماذون
احدهما اي بالبيع وشراء لانه قد لا يتفرغ بنفسه وفيه شعار بانه يضع
البضاعة توكل بالبيع كافي كذخيرة وبرهن الماذون شيئا من ماله ويرهن
شيئا من ماله غيره لان الاول ايفاء وكشأن استيفاء فيكونان من توابع التجارة

ويتقبل وياخذ الارض الموات من الامام للاجاء كافي الكرم الى اوياضه
او ارض الصلح من ساقاة كافي الموزب وياخذها اي ياخذ الماذون من
الامام اخيره ارضا بحجارة مزادة لانه ان كان المذون من قبله فهو
للارض ببعض الخارج وفي العكس يجوز من راس الارض ببعضه وفيه اشياء
الى جواز دفعه الارض مزادة لانه ان كان المذون من قبله فهو مستاجر حال
خوفه كافي كذخيرة وبما ذكرنا من معنى للتبادر لا يغني ما قبله كافي وكثير
بذرا بذره اي يجوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالمال المحجر وهو
حبا بقل وعززه كالبذر ويشترى فيه عتاقا لانه وكالة لا معاوضة لانه
كفالة ووكالة معا والماذون لا يملك الكفالة الا اذا تدر برهارة وحده
فانما تصح واما اذا اذن بالمعاوضة مرة واحدة فله ان يزرعه كالبذر
وتماه في كذخيرة ويدفع المال مضاربة وياخذه مضاربة كالبذر
ويستأجر ما يحتاج اليه كالاجير وكذا في الارض وكسيت وغيره ووجهه
فيما بدله من الاعمال ويقر بوجه واحد لان الاقراد من توابع التجارة كافي
المحيط وغيره كفي في ودية الخاتين خلافا وعصب اي يقر بغيره من احد
لما روي عن ابي عبد بن واقف بسبب التجارة عليه لانه هو كان اجنبيا او
والد او ولدا او زوجة وهذا عهدها واما عهده فله ان يزرعه او اراد به الاجنبى
كافي كنفه فلو اقر بجنانية او مهر لم يصح فلم يوفد به الا بغيره كافي كذا ولو
كان الاقراد بهذه الامور بعد الحجر لان المصحح لا اقراره هو اليه دون الاذن
واليد بابقه وهذا عهده واما عهدها فاقراوه بعد الحجر لا يجوز لان الحجر بطل
اليه ولذا لم يعتبر له الحجر ويهدى طعاما اي ما كولا لا للدرهم وكذا في
لا تجلبا بقلب ليسير قليلا لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة الف درهم
فهدي عشرة وان كان عشرة دراهم فاقبل من داني على اقل بعض الشئ
كافي كذخيرة ويضيف من يطعمه للاستحباب كافي كره اية وفيه اشياء بان
يضيف سخا نامن لم يطو ايضا ليميل قلب الناس كما اثير اليه في الخفة وكلا
الضيافة اليسيرة لا الكثرة والفاسل بينهما ما افصح محمد بن سلمه بما ذكرنا
في الهداية على ما في كذخيرة وفيه رمز الى انه لا يتصدق اصلا على ما قل
كافي الخلاصة والى انه لا يهب اصلا لكن في كذخيرة انه لا يتصدق ولا يهب
درهما فصاعدا ويملك دون ذلك والى ان المحجر لا يهدى احدا ولا
يضيفه وعن ابي يوسف انه لا بأس بدعائه بعض رفقائه الى قوت يومه

لا قوة لشهره لان مولاه يتصرف باعطائه ثانيا كذا بعد الاعطالة قد ضاع
2 كافي الكافي ويصنف من يملك اى المادون من التجار كاشمال قلوبهم و
قوة المراد من تصنيفه فتن في حق العامل ويحيط المادون من الذين اى
ثم مبيع بعيب اى بسبب عيب وجد في مبيع قدر اعهد بين التجار لانه
من صنيعهم كما في الكافي وفيه اشاد بان لا يحيط اكثر مما عهد بينهم لكن في شرح
الطحاوي ان كذا اذا لم يكن فاحشا يجوز اجماعا واما اذا كان فاحشا ويجوز
عنده خلافا لها وبانه لا يحيط بعيب وهذا بالاجماع كما لا يبرأ على في الخاتمة
ولا يزوج رفيقه من بعد الالة لان التزوج ليس بتجارة فلا ولاية في ذلك
الا مادون كولي وهذا عند الطرفين واما عند ابو يوسف فيزوج امته كما في خبره
ولا يكاتب المادون رفيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بتجارة وفيه
اشعار بان لا يعتق اذ العتاقة فوق الكتابة كما في كحيط وكل من مبتدئ به
يتعلق برقبته وجب على المادون بتجارة في بدل المال باليمن مثل وجب العتق
او باستحقاق كبيع بعد تسليم الا المشتري او بملكه قبله ومثل نقصان مبيع
اذا عيب واقتصر رده بسبب او وجب بما هو في معناه اى في حكمه كخارجة بغير
وديعه اى ضمانا كما اذا اودع رجلا مائة مائة ثم طلب منه فانكر ثم هلك
ثم قرب فانه ضمن لان المودع صارا خاصا بالرجل وضمن كعصب في حكم ضمان
التجارة لان المصنوعات تملك ياد الضمان والنظم بالضم ما يلزم اداؤه من المدين
وعصب المانة كالمارية ومال شركة ومضاربة والجارعة وحجرها
اى حجر المادون المانة فان عصب غير يدرى وكوديعة انحصرت بها وانما ذكرها
تبعا للهداية والكوفاية وعقر اى مهر مثل وجب على المادون بوجي حجارة بغير
بعد الاستحقاق طرف وجب فان هذا العتق وان وجب بسبب الوطى الالة
مستند الا الشراء ولذا سقط عنه الحد فيكون في حكم شراء واحترز به عما
وجعل له بالتزويج من المهر فان التزويج ليس في معنى التجارة كذا في الكرماني
وبما ذكرنا ظهر انه مثال المادون في معناه وصرح الزاوية والكفاية فمن كظم انه
لا يطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح فانه مثال كدين وجب بتجارة على اذ
يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالتمتع كس اى مشوا يتعلق ذلك كدين برقبته
اى المادون وفيه اشعار بان لو باع سيدة بعد كدين كان باطلا فقبله منها
انه سبط لانه موقوف على اجازة كغوا وبقيلانه قابله لانه لا يعتق
المشتري بعد قبضه لانه ولزم قيمته فلا يكون موقوفا كما في خبره يباع فيه

اى بيع المتاع المادون في ذلك كدين بطلب كغوا وان لم يرض به لك سيدة
كما دل عليه اطلاقه وهذا اذا كان كسيدة حاضرا فان غاب لا يبيع لان الختم
في رقبته هو كسيدة وبيع ليس ختم فان لهم استسعا المادون كما في خبره
وايضا لا يبيع اذا قضى كسيدة ديونه كما في الهداية وقوله يباع مشعربا
لا يبيع المارة دفعا للضرر عن المشتري فلو لم يكن كدين بطالب بالباقي بعد
العتق وانما يبيع في النفقة مرة بعد اخرى لازما وجبت شيئا فشيئا كما في
النكاح وليست كدين بغيرهم بالخصص اى بمقدار نصيبه في كل واحد منهم ثم
ان فضل من دينهم شيئا منه فليس له وان لم يكن في الثمن وفاء في باقيه
يتعلق بكسبه اى المادون وفيه اشعار بان يشترط حضور المادون في
بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه رضاه ولا حضور سيدة كما في خبره
قد حصل ذلك الكسب قبل ذلك الدين او حصل بعده فيباع فيه ويقسم
بالخصص ويتعلق بما يشبه كسبه كما اذا اوجبه وارث اى قبل تلك الربة
والادلى ان يقدم مبيع الكسب على الدقة فانه لا يبيع المادون اذ كان كسبه
يعني بديونه لان كدين ابدى بعض من ليس بالمدين والكسب ليس من ماله وهذا
اذا كان كسبه لاحضا واما اذا كان غائبا يبري قدومه او دينا يبري فروجه
فلا يبيع كسبه الا اذا لم يقدم المالك او لم يخرج كدين ولم يقر رعدة تلوه
ومن مشايخنا من قال ان مدة مغفظة الى راي القاهن ومن ابي بكر بن علي ان
مدة ثلثة ايام كافي كذخيرة وهذا على قول العلماء كثلثة واما عند زفر فلما
يباع عقبته ولا ما اترتب لانه لاحق للغوا في ذلك لا يتعلق ذلك كدين
بما اخذ سيدة من كسبه قبل ذلك كدين لانه فرع عن حاجته في ذلك
الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد كدين فيبتر منه كما
اذا كان على الماخوف دين فحسبته وكسبه الف فاخذه السيد ثم حرقه
خمسائة اخرى فانه يسترده الف من كسبه لان كلامه نص في الالف طالع
لادى كدين فيكون اخذ الالف بغير حق كما في الكرماني وطول المادون
بما بقي من دينه اذا بيع رقبته بعد عتقه اذ لهم الخيار في القليل العاقل
جاليه والكثير الاجل بالسماية لافي الجمع بينها وفي الطلب من كسبه
لانقطاع تعلقه به والسيدة اخذ غلة اى اجرة مثله كوشة درهم في كل
شهر مخرج وجوده ون عليه اشحانا وفيه اشعار بان للسيدة ان ياخذ منه
غلة قبل وضع الضريبة وقبل حرق كدين وان ياخذ اكثر من غلة مثله

قبل الدين وان لا يأخذ باخذ الاكثر بعده وان يضمن كضريبة بعد الدين كافي الكرماني
والباقي من غلة مثله للفرع فيقسم بينهم بالخصص ويخرج المادون المدين
عندهم ان ابن لان لا باق يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع بقاؤه فلا يلزم
شي من تصرفاته كالمبيع يعود الاذن ان عاين الا باق لم يذكر محمد وختل
المشايع وكهجه ان لا يعود كافي الخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن
الابن لم يصح ان اذن لكن في الهداية اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد
فانه قد صح الا انه لا يبطل اذنه وقيل في الخيرة بانه لو اقر العاصب او كان
للمالك بيعة حاضرة عادله فقد صح الاذن والافلا او مات سيده لان الهبة
لازمة في ابتداء وكذا في بقائه وقد فقت بالموت او جن سيده ويجوز
ان يكون كضريبة للمادون فان الجوز ولم يده اذنه بالافاقه كافي المصنفات
جنونا مطبقا بالكرامى وايما فاني جن غير داييم فالعبد على اذنه لانه يكون
حج بمنزلة المدين كافي الكرماني وفي ابراهيم ان المطلق اكثر سنة فصاعدا
كافي الخيرة وفي ابراهيمه ربه يضمن ان رأى التامني ربه يتي فان مته الحاجة
الى التوقيت فاني سنة كافي سنة الواقات او حتى سيده او المادون فاني
على الخلاف الا ان كافي المصنفات بدار الجبر هذا وحكم القاضي بلحاظ فانه
يعتبر حج حكما حتى يقسم له وهذا عند هذا المادون فمجرد المادون هذا تصرفا
مرفوقه كالمراو حرج سيده عليه اي المادون ويجوز ان يكون حرجا منيا للمدين
وعليه مفعول ما لم يستم فاعله وهكذا قد ايد ما ذكرنا من جواز ارجاع المدين
للمادون بشرط ان يعلم المادون بالجر وهو كعطف واكثر اهل سوفه فان حرج
المحضر من جمل او جليل او ثلثة لم ينجر لانه كان مادونا بالاذن عالما فلما كان
الاذن خاصا بان اذن محضر من معدودات الجرح بالجر بشرط ان يعلم سيده
والمعدودات كما انجر بالجر وعلمه اذا اذن محضر منه لا غير وبثت الاذنه
بجر الواحد اجماعا واما الجرح فكله عند هذا المادون فمشرط احد صنفين
اشرارة العبد له والمعدودات ذكر هذه الاكشراط في الزيادات بلا ذكر الخلاف
والظاهر انه قول محمد وم يكون ذلك منه رجوعا عنه كافي الخيرة وينجر المادون
المادون ان استولوا سيدهم انما خلا فالزفرا اعتبارا للبقاء بالاتباع
او ضمن سيده لمج فمتمما اي قيمة المستولوة المدبونة للفرع لانها لا يتبع
بفعل سيده وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانها انما جسي رقبته لا غير ولو لم
وينه اي دين المادون ماله ورقبته جميعا لم يملك سيده ماله اي

ما في يده

ما في يده في المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للسيد بخلافه بعد فراغه
عن حاجته واما عند هذا فيملك يايه لانه فرع كرقبة وحج مكل السيد ولذا ايجل
وطي المادون وقيل حتى كثر بها لا يمنع ملكيتها للسيد وانما وضع في احوال
الدين بالرقبة والكسب معا لانه ان لم يستغنى بها فقد ملكه بلا خلاف
كافي ثم فرع على هذا الاصل مسئلتين فاشارة الى الاول فقال فلم
يعتق عبده معه باعتاقه اي اعتاق السيد عبده وعنتى عندها كافي
عدم الماحاطة عند الكل ثم يضمن السيد عندها قيمته اذا كان مورا وبيع
العتق اذا كان مورا ثم يرجع اليه كافي حتى يبيع ثم شرح في الثانية فقال
ويبيع هذا المادون ماله على سيده بالقيمة اي بمثل القيمة او اكثر لانه
غير مضمون في ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع من سيده باقل من قيمته ولو بغير
لم يجر ولو باع به من اجني جاز لعدم الزمة وهذا عنده واما عند هذا فيبيع من
سيده مطلقا الا ان السيد يخبر بين ازالة العين وبين نقض البيع ويبيع من
اجني من غني كغيره لا الفاحش وقيل الصحيح ان قوله كقولها كما في الكافي
ويبيع سيده ماله منه اي من هذا المادون بربها اي بمثل القيمة او باقل منها
عندهم لان فيه نفع كزواء فان باع سيده ماله من هذا المادون باكثر من
القيمة ولو بغيره انقضى البيع او حط العوض عن القيمة حياثة حتى
الزواء كافي المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن في جرحه وغيره انه عند هذا ولا عبده
فالباع فاسد وان اسقط الماحاة وكان كغني بيرا وبطل منه اي سقط
عن ذمة هذا المادون ثم يبيع باعه سيده منه ان كسر كسيد مبيعة
قبل قبضه اي قبض الثمن بالتسلم بطرح كسيد في الجس وهو لا يتوجه على
عبده دينا وفيه اشارة الى انه لو اخذ العبد من مال سيده شي لم اغت
كان للسيد مطهبة عنه او عن وارثه وله اي للسيد جسي مبيعة عنده
لمنه اي لاستيفاء ثمنه عن المادون فان المبيع وان زال عن ملكه الا
انه قد بقي ملك اليد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد المادون بالديون اشارة
الى انه لو لم يكن مديونا ولم يجز بيعه من كسيد ولا ببيعة منه كافي الغني وصح
اعتاقه اي اعتاق كسيد عبده المادونا مديونا لبقاء ملكه وفيه اشارة
اشارة الى ان اعتاق غير المديون صح بالطريق الاولى وعن سيده للزوا
الاقل من قيمته ومن دينه لانه انما حقهم فان كان الدين اكثر طوب
بالباقي بعد كعتق وفي التقييد بالعبد شعار بانه لو اعتق المدين وام الولد

أدوين لم يحنن لعدم اتفاق الحق ولو اشترى وباع من قال انه عبد
فلان ساكنا غير محبر عن اذنه حرم فهو مأذون استحقنا فتصنفه
رعاية لما هو كامل في المعاملات من العمل بالظاهر وفيه اشعار بان كونه
بلاذن لكان مأذونا وان لم يكن عدلا لحاجة الناس كما اشير فيه في كونه
وعينه ولا يباع هذا العبد كدينه حيا له الحق كسيد الا اذا اقر سيدة
بأذنه او اقاموا البينة عليه فانه يباع ح وفيه اشعار بان يباع كسبه
بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف كونه كافيا في الكافي ونصرف العبد
جميع تصرفاته اذا كان عاقلا ان نفع له من كل الوجوه كالا سلام فانما في
بلاخر في لافرة والدنيا وحرمانه من ميراث ابيه الكافر ومفارقة عن كونه
الكافر لا يضافان الى اسلامه بل الى كفرهما وان سلم منهما من احكامه اللازمة
دون لاصليته التي احدها سعادة الدارين والارتباب اي قبول وكذا بعضنا
والصدقة وغير ذلك مع بلاذن من كولي لانه كالبائع فيه ونصرفه اخذ
من جميع كوجوه كالتطلاق وكعتاق ولو على ما قال فانها وصفا لارث الملك
وهي ضرر محض ولا يضر سقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك
مما لم يوصف كذا الاعتبار للوضع ومثلها الصدقة والرهبة وغيرها لا يبيع ذلك
منه انعقاد وان اذن العبد من قبل المولى بذلك لتصرف لاني بصي مظهر الاشياء
لا الاضرار وفيه اشارة الى انه لو اجاز هذه تصرفات بعد كبلوغ لم يبع ثم لو كان
اجازته بلفظ يبيع لا يبدل العقد مع كما اذا قال يبعده او وقت ذلك التطلاق او
العتاق فانه يبيع كافي جامع كعتقار والى انه يبيع هذه تصرفات من غيره كالسب
وكوصي وكغني لانها من كونه ويستثنى مواضع كضرورة عن قواعد شرع ولذا لو
تخفق حاجته الى التطلاق او كعتاق من جهة له فحق كضرر مع ذلك حتى انه اذا كان
نجوبا وخالصة امراته فيه فقة فحق بينهما وكما ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا
كانت وليه نصيب من عتق مشترك بينه وبين غيره واستوفى بدل الكتابة فقة صار
العبد معتقا نصيبا ولذا اخبرني قتيبة نصيب بتركه ان كان موصرا كافي اصول كحبي
ولما نفع من تصرفه وضرر اوى كالباع وكذا فانه بالنظر الى حصول النفع
والى ذوال الملك ضرر وكذا الاجارة وكذا وغيرها على نفاذه باذن وليه فانه
مع انعقاد حتى لو اجاز ذلك نفسه بعد كبلوغ مع كافي كالحق بشرط ان يقتل الى عرف
البيع سائبا ذالا للملك وكذا اجاليا له ويميز العبد ليس من الناس فان كل
حبي اذ الحق اليهم وكذا بملقنهما على ما قال شيخ الاسلام وغيره ووليهم اي

ولي العبد في النفس المال ابوه ثم وصيه اي وصي الاب من خليفته له بعد موته في
الحفظ وتصرف غيرها ثم وصي وصيه كافي العادي ثم حده اي جد العبد ابو الاب
علا لا ابوالام ثم وصيه اي وصي وصيه ثم القاصي وفيه اشعار بان الوالي
من قبل الاولياء بالطريق الاول او وصيه اي من نصبه القاصي للولاية من ماله
وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعار بصحة ولاية كل من الوالي وكفا
وصيه بعد موت وصي حتى كبد واشاد في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام
للصغير وكذا اذن اخيه وعمة وخاله لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله وقام
في حصول الاحكام ولو اقر العبد المأذون للمولى وعنه بما عده من كسبه عن
اودين او اوده بما ورث عن ابيه او غيره صحيح ذلك الا قرار في ظاهر كونه ولاية لانه
بلاذن كالبائع وعنه انه لا يبيع لان الحاجة في صحة الاقرار بما معه الحاجة اليه في الجأ
وهي مفقودة في الموروث كافي كفاية ولا يخفى في لفظ الصحة والارث وكوصيته من
الاشياء بالانعام ويمكن فيما يلزم منه المنسبة للشرع من رعاية حسن الاختتام
كتاب الوصايا عقبه بالمأذون لانه متعلق بامور موت
وانما جمع كوصيته اشعار بكثرته افعار وان الام يرد الى جنس الايصا
هي اي الوصية لغة اسم من الايصا كالوصاية بالمال والقصر والوصاية
بالنفس وكسر يقال اوصيت اي وصيت الى زيد لمع وبكذا اوصي وصي وذلك في
ويقال له الموصي اليه وموصي اليه وموصي به ويقال الوصية كافي كفاية
والقاموس وشريعة ايجاب اي الزام شئ من مال او منفعة لله تعالى او غيره
وهذا شامل للبيع والاجارة وكهبة والعارية وغيرها بعد الموت يخرج للكل
فانما ايجاب في حال الحيوة وانما يسمى بالوصية لان الميت لما اوصى به وصلا كان من
اوصيته بما بعده من امراته يقال وصيت كشيء بالشيء اذا وصيته به كافي كفاية
ونذبت الوصية عند كبره وروى في وجوه ليزلة ارك القاصير فرضت عند بعض في حق
الوالدين والاقربين غير الوارثين ووجبت على كغني عند بعض في حق اهل الاول
الصحيح كافي كذا هي باقل من الثلث اي ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التعليل
في كونه افضل لما روي عن شيخنا الميراث ان كوصيته بالجنس احب اليها من الوصية
بالربع وكبر احب منها بالثلث والى ان كوصيته النافذة في شرع في الثلث الما
اذا جاز الوارث كافي لاختيار عند غنى ورثة بالهم او عند استغنائهم اي
خير ورثتهم اغنياء لمصنوعهم من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة الاف درهم
على ما روي عنه او يورث كل عشرة الاف درهم على ما روي عن كغني كافي كفاية

وقيل بخير عند احد هذين الاشتمال كل منهما على فضيلة هي صدقة وحسنة وهذا
كله اذ لم يكن على حقوق والا فلا لازم صرف كل الثلث الى ذلك كما في كراهي
وغیره كتركها اي نذر بثلث ترك الوصية ملتبساً بلا احدهما وهو التفتت
بماله وح يكونوا اغنياً فعلى هذا يكون الاضافة للعبد كما هو المألوف فيه
الى ان اذا كان قليلاً لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة وهذا اذا كان
اولاده كباراً واما اذا كانوا صغاراً فالترك اولى مطلقاً على ما روي
عن شيخنا بن كافي قاضي خان والى ان نذرت اذا كان للموصي مال بلا يتبعه
من حق الله تعالى حتى يعيد الم يكن له مال سواء كان عليه ثبوت او لا لكن في الميتة
لو كان عليه ثبوت بلا مال نذرت ولم ياتم بترك الايصاء وفي كراهي انما
مباحة كالوصية للاغنياً من الجانب بالاقرار ومكروهة كالوصية لاهل
المعصية وسبحة كالوصية بالكفارات وفدية الصيامات وكصلوة وصحة
الوصية بالثلث وغيره للحمل اي لما في بطن انثى من انسان وغيره من الحيوان
فلو وصى لما في بطن دابة فلان ينفق عليه صح كافي شرح كطحاوي وغيره
وفي الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون قبوله فانه انما شرط القبول
الموصى له للموصي به كافي الزيادة وسيأتي اثباته كيه فمن كلف انما لا يصح بدونه
وصحت لاحد اي بالجلد في بطن دابة او جارية اذا لم يكن الجاني من سيد
كافي شرح كطحاوي ان وكذا في الانثى من الجارية وكذا في هذا
للقيد بن جيبا لاقل من مدته اي مدة الحمل وهو في لادى ستة اشهر
وفي الغنبل احد عشر وفي الابل والخيل والحمار سنة وفي البقر تسعة اشهر وفي
الشياه خمسة اشهر وفي كسور شهران وفي الكلب اربعون يوماً وفي كلب
احد عشر يوماً كافي الاستيناف من وقتها اي وقت الوصية فانه يشترط
لصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود كوصي به حقيقة او حكماً بان يكون على
خطر وجود كتمة البستان ما عاش كافي الزيادة عن البسيط وسند كراهي
منه فكان صاحب المستصفي عظمي ذلك حين قال بالشكال ذلك شرط بشرط
البستان وكذا صاحب الكفاية حيث حكم بالاختلاف لما في الترمذي انه صح
الوصية بما في البطن اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت موت الموصي
لان لا ينافي ما ذكره وجوده عند الوصية كالاخي فهذا الم يؤيد ما في المستصفي
كافى وكذا الم يؤيد ما في الكافي ان لو وصى بثلث ماله بلا مال ثم اكتب استحق ثلث
ما يملكه عند الموت لما انفرد ان كوصي به اذا كان معيناً او غير معين وهو شايح

في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كان شايحاً في كل شرط
عند الموت كما اذا وصى بعزم من غنى او من مالى فانه يشترط وجود المعزى في
الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت وتام في الزيادة عن كخبرة وغيره وفي
الحكم اشعار بان ولدت الجارية ستة اشهر فصاعداً من وقتها لم يصح الوصية
لجواز حد وشاغل بعد الوصية الا اذا كانت الجارية مقعدة فان الوصية صالحة
اذا ولدت الى سنتين قياساً على النسب كما في المعزات وصحت حتى اي الوصية
والاستثناء في وصية بامة الاحكام فالامة للموصي له والحمل الورثة الموصي
لان صح افراد الحمل بالوصية فكذا الاستثناء على تقرر والاستثناء منقطع
ولا يتناول الى التناول الوصية بل الى المملوكة ومنها المملوكة امة وتابعها
فصاد كاستثناء العبيد من المملوكة وهو جنى لانه يربي بغيرهم كافي كراهي ومنها
اشادة فان الحاجة لم يشترطوا فيه تلك المملوكة ومفترقاً يجوز ما استثنى وقينه
من بر من الف درهم كافي الكافي وغيره صح حتى بشي من مال المسلم للفقير لانه الملم
في المعاملات وفيه ثباته الى ان لا يتجه منه للحري ولو متامناً واجاز له الورثة
وفي كخبرة انما لم يصح لحي مستامن في ظاهره كرواية عن ابي يوسف انما لا يصح كالاخي
لحري في دار الحرب حتى لو فوج الينا بامان لم يكن له من ذلك شيء وان اجاز له الورثة
ومنهم من قال انما تصح له وهذا اذا كان الموصي في دارنا واما اذا كان في دارهم
ففي محرمه اخلاف الشايخ بناء على ان الحرب كالميتة في حقنا فيجوز اولى من
اهل البر فلا يجوز وصحت بعكسه اي من كذا في المسلم كما تروى ينبغي ان يكون وصية
الذي للحري كالمسلم على افضلنا وفي المعزات يجوز وصية المستامن للمسلم او كذا في
بلا اجازة الورثة الكاهنيتين في دارهم واما اذا كانوا في دارنا مستامين فمنهم
كالمسلمين في المعاملة وصحت بالثلث والاقل للاجنبي غير الوارث وان لم ير من
الورثة لا يصح الوصية في اكثر منه اي باكثر من الثلث فان تجيء بمعنى الباء كافي في القائل
ولا يصح بشي لو اذنت اي الموصي حديث مقبول عند الجميع فلا وصى له ولا جنى كان له
النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بكل مال الزوج كان لكل من النصف
بالارث والنصف بالوصية كافي قاضي خان وكما من كوارث من كان وارثاً وقت
موت الموصي كافي عاقبة الكتب فلو وصى لحي كان وارثاً وقت وصية كوصي ثم صار غير
وقت موت وصحت كما اذا وصى لزوجته ثم طلقها ثم اودعها وصحت بعد ثبوت مات الموصي
وبالعكس لم يصح كما اذا وصى لاجنبيته ثم تزوجها ومات وصى زوجته وفيه اشعار بان
لا يصح لبعده وارثه ومعه ماله لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لغيره

كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا وادان بهي له بشي من ماله ينتفع
في حياته فالوجه ان يملك الملك غيره ثم يوصيه ذلك لغيره ذلك الصغير ويبقى انتفاعه
للمالك وادام حيا كما في النصاب ولا يصح لاجل قاتله اي قاتل الموصي سواء كان
وارثا او غير وارث والقول عند اخطاء مباشرة اي قتل مباشرة لا قتل
تسبب فانه يصح وصيته لما فر يثروا وقع الموصي فيها وهلك ويستثنى كعصى و
المجنون القاتلان فانه صح الوصية لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم الاجازة
ورثته اي ورثة الموصي اكثر من الثلث للاجنبي وبشي للوارث والقاتل
فانما يصح لستاهم حرمهم وعند ابي يوسف وزفر دهم الله لا يصح للقاتل ولو
ولو اجازة او الاجازة المعبرة بما يكون بعد موت حتى لو اجازة قبله كان
لهم الرجوع عنها والمتبادر من الورثة من يكون اجازة معتبرة بان يكون
عاقلا بالغيا حتى لو اجازة صغير منهم او مجنون لم يصح واما المريض فانه
صح وصيته اذا برأ والا ابنه او الوصية حتى لو كان الموصي وارثا لم يصح
الا باجازة ورثته ولو كان اجنبيا صح من الثلث كما في كذا وفيه اشذ ذهابي
انه لم يكن للوارث للموصي بالاكث من الاجنبي صح وصيته كما في الخاصة والى انه لو اوصى
لقاتله ولا وارث له صح الوصية له وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف
فلا يصح لعبد القاتل ومديره وام ولد له ومكاتبه الا باجازة الورثة كما في النظم
واعلم ان الناطق ذكر عن بعض المشايخ ان المريض اذا عيى لو اوصى من
الورثة شيئا كان له على ان لا يكون له في سائر التركة حتى يجوز وقبل هذا
اذا رضى ذلك الوارث به بعد موته فيكون تعيين باقي الورثة معه كما في كذا
ولا يصح من عصى ولو عاقلا مراهقا وكذا من مثله من كان في اهليته خلا كالجنون
وفيه شذوذ الى ان يقره كما لا يعتبر جنونا لا يعتبر مضافا الى ما بعد البلوغ
كما اذا قال اذا بلغت فقلت مالي فلان كما في كذا مالي والى ان المجز الذي يلو غير
رشيده وصيته حتى انما كان في النظم ولا يصح كابنه وان ترك وفا لانه يرضى
من اهل التبرع قبل هذا عنده واما عند حافض وفيه شذوذ بان لا يصح من العبد و
اسوانه كما في قاضي خان وقدم الدين عليه اي كوصية لانه ادائه لا يرضى
الوصية وفيه شذوذ بان لا يصح من مستغرق الدين الا بابر او كغوا كما في كذا
وبقتل الوصية بعد مجة اي موت الموصي لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم
الوصية وبطل اي بطل ردوها في حياته فله قبول ما بعده عند خلا فالزفر
وب اي بالقبول المذكور لا غير بملك الموصي بالقبول شرط المالكية

الموصي له الموصي به لاصية الوصية كما في كذا وهذا اذا كان الموصي له اهلا للقبول والا فلا
كما في النظم والقبول كما في هذه خيرة وفيه شذوذ بان لا يشترط في المالكية القبض ثم
استثنى ما يملك بدون قبول فقال الا اذا ماتت موصيه ثم مات فهو اي كوصي له
بلا قبول منه للموصي به ولان ورثة الموصي ليسوا بالاهل لانه صار ملكا للموصي في اذ فرغ
من اجزائه يموت بالياس عن قبول فيكون لورثته وفيه شذوذ الى ان لا يرد
لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلة في الرد وقبول وقيل لا يستحق ان لا يبطل
الوصية والقياس ان تبطل وله اي كوصي ان يرجع عنها اي كوصية لازما تبرع
لم يلزم الا بالقبول بقبول صريح كرجعت عما وصيت لفلان او بطلت او تركت
او ما اوصيت له لفلان لا كافرا او عصى حراما وربا كما في قاضي خان او فبطل
ذلك الفعل بحق المالك عنه لانه صار كوصي به شيئا اخر لهذا الفعل كما مر في
من قوله فان عصبه غيركم واعظم من افعه صنفه وملكه فلو اوصى بصوف ونحوه
ففعل او قبض فنقض او بر فضلي او قضي في ذكركان رجوعا كما في النظم او
فعل يريد فلك الفعل من كوصي به يا غني من زائد تسليمه اي كوصي به لآله
اي مما يمنع من ذلك الزائد حلت السويق الموصي به اي كالمطير وهو المانع من
تسليم السويق الى الموصي له الا مع السمن وكذلك الثوب اذا صبغ ومثل البناء في ساحة
او دار موصي بها بخلاف التخصيص الهد من فانه ليس رجوعا اما لو طرأ فرجوع كما في
المضرات ومثل تصرف بزيل ملكه كالبيع فانه فعل شتمل على تصرف بزيل ملكه كوصي
هو المانع عن التسليم ومثل الهبة في ازالة الملك والاطلاق مشعر بان لو عاد الى
الموصي بالاشياء لا الرجوع عن الهبة او نحوه لا يعود الى الوصية كما في الهداية
والحاصل ان الرجوع عن الوصية على انواع ما يحتمل النسخ بالقبول وقبول الوصية
بثلث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يحتمل الا بالقبول كالباع
لعبد قاله ان مات من مرضي فانت حر فانه عبد برقبته وما لا يحتمل بواحدة كما
مثل ان تدبره تدبره مطلقا كما في نظرية لا يرجع عنها بنفسه ثوب موصي به
لانه قد قبض على اعطاء كغير عادة ولا يجوز لها اي جود الوصية وانكارها
حتى لو اقام بنية عليها بعد موت الموصي قبلت كما في الجاهل لكن في المبسوط انه
يرجع بخود كما قبيل انه قول ابي يوسف والاول قول محمد وهو الاصح كما في كذا
وقيل انه ليس من اختلاف الروايتين فاني الجاهل محمول على الجود عند غيبة الموصي
او صورة كرجوع وما في المبسوط على الجود عند حضوره او الجود للمعتق كما في كذا

وتبطل هبة الميراثي مرض الموت ووصيته لمن نكحها من امرأة بعد
اي الهبة او وصيته ثم مات فان كل تبرع من الميراث وصيته لا وصيته للوارث
كما رويته اشعار بان صح اقرار الميراثي لمن نكحها بعده خلافا لفرق ولم يصح اقراره
لزوجته بالاجماع لانها وارثة الا ان يصدق بغيره لورثته ولو في حياة الميراثي
كما في التهادي كما قرأه اي بطلان مثل بطلان اقرار الميراثي ووصيته وهبته
لابنة كافر او عبدا ولو مديونا او مكاتبان ان اسلم الابن او عتق العبد
بعد ذلك الاقرار والوصية والهبة قبل موت الميراثي لان في الاقرار تهمة
الاظهار لبعض مورثته وفيه اشعار بان له وصار غير وارث بعد الاقرار بان
اقراره ثم ولد له ابن ثم مات المقرح الاقرار كافي كهادي وهبته فصدق
بعض الميراثي وقبح الميراثي وهو الذي لا يورث به من داء في جسده وقيل هو من
الاعضاء كما قال المطرزي وقال ابن الاثير هو من لا يترعرع على القيام لا
لزمانته ومنكوح اي رجل صاحب المصنف ومصدره البطلان كافي المنزلة
وقال ابن الاثير هو داء معروف يرثي به بعض كبدن واشمل اي كذا في يده
فساد واذا اي كذا في اصابه الشلل بالسر وهو قرحته في الرية يلزمها حي
دقيقة من كل ماله خير هبة اي هبة كل منهم يعتبر في كل مال منهم ان طال
مدة اي مدة كل من هذه الامراض بان يمضي سنة من اول ما اصابه على
قال المحققان كما ذكره ابو كعبان وبعضهم قالوا ان عدم في العرف طحا ولا يفتك
والا فلا ولم يخف موته بواحد منها بان لا يزداد ما به وقت خوفه ولا يكن
واحد منها بان لم تطل مدته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد ما به
فيوما فمن ثلثه اي يعتبر من ثلث ماله كل منهم لانه في حكم الميراثي وقالوا اذا
اضنا كمرض جنينا صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الى درجة وازداد
كل يوم فهو مرض الموت فالثلث ماله الذي طال مرضه ولم يشفه كما لم يشف
ان كان لا يرجى برؤه بالتدوي فكالميراثي والافكا الفصح كافي طلاق التهادي في
شمس الاسلام انه في حق كفيته لا يتردد على خروج الى المسجد وفي السوق لا يخرج
الى الملة كان وفي المرأة ان لا تقدر على الحج وقال بعض الميراثي ان لا يخرج
الى حوائج نفسه عليه الاعتماد كافي في الخلافة والتخاد ان كان الغالب منه الموت وان
لم يكن صاحب فراش كافي في هبة كذا غيره وان اجتمع كوصايا اي اختلفت قوة كما
اذا وصي بغير من وواجب ونقلته له ولعبد في الوصية واداء كوصي والامانة
وكصدقة فلو كان بالثلث وفاء بكل ينفذ الكل كما اذا ضاق عنه واجاز الوارث

فاذا ضاق بلا اجازة وقدم كوصي اي لا قوى منها وان اخره كوصي فبدا بالوصي
حتى العبد ثم حق الله ثم الواجب ثم النفل كما روي عنهم وذكر الامام كطو الوصي
انه بدأ بالوصي ثم الكفارات ثم بدأكفارة القتل ثم البين ثم الظهار ثم الاضطرار
ثم الله في صدقة كنفط ثم الامانة وقد كثر على الخراج وتما في كذا خيرة وان
تساوت كوصايا قوة بان يكون الكل فليضحي الله في العبد او واجب
او نفل فاذا اضاقت الثلث قدم ما قيم الموصي اذا الظاهر انه بدأ بالام وبعدها
كل فرضا حقا ثم بدأ بالحج ثم الزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كالوطيئة والحج
المقرب وكصدقة بدأ بما بدأ به في ظاهره واداء عنهم بدأ بالفضل الصدقة ثم الحج المقرب
كافي كذا خيرة وان وصي بالحج بالوصي الحج اي بعث الوارث او الوصي وحج الحج
عنه حال كونه ذكرا والاولى تقدم على عنه من بلده اي الوصي ان بلغ نفقته
من الثلث ذلك الحج الموصي به والا يبلغه في حشته يبلغ النفقة بالحج كذا
احيانا اداء للوصية وفيه ايماء الى انه ان دفع المال الى العبد فالحج باذن مولاه فقد
صح الا انه لا يستحب للحلل فيه وآلى انه ان كان في المالك كدفع وفاء بالكره فشي
واستحب كنفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه يحصل ثوابا له والى انه الحج
من القوي التي قريبة من بلده صح لا زنا في حكمه واذا ان لم يبلغ النفقة بالحج من بلده
فقال جبرائيل انا حج عنه بهذا المال شيئا لا يجزيه كافي القيمة فادامات حج اي ان قصد
اداء الحج الوصفي خارجا من بلده وسلك ثم مات في طريقه ووصي بالحج عنه حج ذكرا
من بلده ان بلغ نفقته ذلك عنده والاعنة حاشي حش مات وذبا خلاف كما
في كتابه واعلم انه ان وصي بماله حج عنه فان حج في طريقه والاعنة حاشي حاش
العقلاء من وجوبه كافي الميت وفي وصيته بثلث ماله لزيد الاجنبي وسدس ماله
واكثر ان كورثته لم يجزوا ما زاد على الثلث من كسبه بثلث اي يجعل الثلث على
ثلثة اسهم لما باقى وفي وصيته بثلثه اي بثلث ماله لزيد وكل اخر ولم يجزوا
ينصف اي يجعل الثلث على سهرين وقال لا يبيع اي يجعل على اربعة اسهم لكل
اشاد كذا فقال ولا يضره كوصي له باكثر من الثلث عند أبي حنيفة رحمه الله
ويجب عنه حها والمأصل انه ان وصي باكثر من الثلث ولم يجزوا وفيه باطل
في الاكثر عنده كوزنا وصيته بما لا يستحق فلا يكون مشدودا وجائزة عنه حها
لانه قصد تفضيل احد على اخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاولى صح
كافي الحشرات وفيه اشعار بان يضر الموصي له بالثلث عنه هم في المسئلة الاولى
بثلث بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فحقه وصي لزيد بسهرين والاخر

ولما جازوا يتقسم نصف ما له عليها اثلاثا بلا خلاف وفي المسئلة الثانية نصف
عنده لبطلان كوصية بالاكثرت فيبقى الوصية بالثلث للكل فيكون الثلث بينهما و
يرجع عندهما لان اصل المسئلة ثلثة عايلة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم
ولصاحب الثلث سهمين لانه اربعة اجازوا فخذوا بقسم الكل كذلك ولا يخفى
فيه عنه فقال ابو يوسف قياسي قوله ان يرد بطريق المنازعة لانه سلم الثلث
لصاحب الكل فكان نزاعها في الثلث فينصف فالثلث الذي هو كسره من صاحب
الثلث والباقي لآخر وقال الحسن ان هذا يخرج قيس كسره سهم صاحب الثلث في
حالة الاجازة وعدمها وهو كسره من قياسي ان يرجع بطريق المنازعة بان يتقسم
الثلث اولا وهو اربعة من اثني عشر منها كسره من اربعة لان اجازتهم غير شرعية
في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل وسهمين من
صاحب الثلث ليمتلك الثلث فيسلم الثلثة لصاحب الكل ويتنازعا في سهمين
فينصف فيحصل ثلثا اسهم لصاحب الثلث وثلثا في الاخر كما في الكتابين وغيره
وقوله لا يضرب معروف مسند مجاز الى الوصية بالاكثرت من الثلث فالباقي لغيره
وصلة الفعل مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب ذلك الموصي له عدد في عدد
فلا يضرب ربع في ثلثة ولا ثلثة ارباع فيه في هذه كصورة فلا يحصل له
لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لهما فانها يضربان في الثلث
فيحصلان لذلك صاحبين فاديد كسره المصطلح بين الحاب وهو تحصيل
عدد ونسبة الى بعد المضروبين كنسبة الاوفيه الى الواحد على ما ذكره كسره
وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطلح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي
انه من كسره بمعنى لاخذ او الاعطاء فليكن الاول معروف والثاني مجهول
حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب في شيئا وكسره لا يافد منه اوليا
شيئا الا في ثلث جهوز فانه يضرب في الثلث بالاكثرت عنده ايضا في المحابة
اي في صورة كسره عن قيمة المثلث في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته
في كسره كما اذا وصي حريص بن يبايع عبدا لقيمة احداهما ثلثون من زبد
بعشرين والاخر ستون من عمرو بدينين ولا مال له سواهما ولم يحوزهما
الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصي له بالثلث عشرة وعمر الثلثين
عشرين وان اوصاه بالاكثرت من الثلث وفي التسعاية اي كسب الثمن كما
اذا اعتق هذا المريعن هذين العبدان فانه وصيته بالثلث فيعتق من
الادنى ثلثة عشر ومن الاعلى ثلثة عشر فيسويان على قدر نصيبهما

ومثل

ومثل نصيب ابنه او بنته وصية الوصية سواء كان له ابن او بنت او لم يكن فقي ماله
ابن واحد ثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث
فانه محتاج الى الاجازة ونصيب اي نصيب ابن او ابنة بلا ذكر مثل النصيب و
يتصل بانه وصية بالغير بخلاف مثل النصيب وفيما زاد الى ان فاما اذا كان
له ابن او ابنة واما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضرات وكسره اي اعتبارا بكونه
من الكل او ثلث بحال العقد كالبيع وكسره ونحوهما في كسره الذي فيه
نوع تبرع بقربة المقام المخرج اي المعينة للحكم في المال لا بعد موت والطرف
متعلق بالجرة فالاولى تقديم لثالثا بفصل بين العامل كعمول بالاجني الذي
هو الخراج اعني بحال العقد فان كان كسره او عقد في حال الصحة فمن كل ماله
يعتبر والا يكتفى في صحة بل في الرضى فمن ثلثة لتعلق كورثة به وانما ترض
للعقد لانه لو اقر مرضى لاجني بدين نفذ من كل ماله وكذا الوافر لامرأة من
مهر المثل لا الزيادة والمقام يشيرانه لو كان المريعن بمهر المثل جازا كما في كتابي
والتصرف المتخاصة الى مائة اي الذي ينفذ الحكم بعد مائة لا قبله مثل ان يقول
هذا العبد حر او بفلان بعد موتي يعتبر من الثلث لا حر وان كان هذا التصرف
في الصحة فان لم يوف بحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحة او مرضه ان حدث
لي حادث ففلان كذا كان وصيته ومرضه اي كل مرض صح المريعن منه كالحاجة
فلو وصي بشي صار باطلا لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حتى احد وهذا
اذا قيد المريعن بان قال ان مت من مرضي هذا واما اذا اطلق ثم صح فباقية
وان عاش بعد ذلك كسرين كما في التسمية واعتاق اي المريعن قنا او مكاتبا
او مدبرا مبتدأ خبره وصيته ومحاباة في الاجازة والاستجارة والمرد كسره
وكسره بان باع مريض مملوك من اجني يساوي مائة نجدين كما في النصف والاس
تقديره فانها مقدمة على جميع الوصايا عنده والاعتاق عندهما فان جازي
ثم اعتق او عكس فالمحاباة اولى عنده والاعتاق عندهما كما في الهداية
وصيته عينا من ماله مع كسره وكذا اصدقة وبراءة حتى لو مرض ابن ولده
لها عليه دين فمات ثم اقرته صح من الثلث لانه صار اجنيا بالموت كما في الميتة
وصماه بالكنالة وغيرها الا اذا قال لجزءه خالعا على الف على اني ضامن
او بعه بكذا على اني ضامن لمائة فان الف والمائة عليه لا على الوارث
فالضمان اعم من الكفالة كما في الكرماني وصيته اي كالوصية في ان من الثلث
لارنا تصرفات متجرة فالاولى ان يمثل في القاعة المتقدمة والله اعلم

جاده ای جاد الموصی اذ الموصی بشئ من لصق داره به
ای بداره قیاسا كما قال ابو حنیفه و در زمانه معنی المجاور وهو المصنف و من
شاد که غیره فی سجد حله استیحا كما قال و فی دایه عنه لانه الجار و كما فی
الاختیار و ما رویان حتی الجار و یمن دارا عینا و ثمالا و خلفا فضعف
و غیره و کثیر الاول کافی کسرات و فی شارة ای ان المسلم و الکافر و الصغیر
و الکبیر و الذکر و الانثی فیہ سواء و الی انه لا یدخل فیہ النکاح و المدبر و ام الولد
لانما سکی هم لاء لا یضاف الیهم بخلاف الکاتب فان جاد کافی فی ذلک
فی لهدایة انه یدخل فیہ العیدس کی عنده لا عندها و همزة بالکسر علی ما
فسره محمد و ابو عبیده کل دی رحم محمد من عرسه ای کل ذکر من اقرب
ذو جة الموصی و ان اعتدت من رجعی عنه موة فیدخل ابوها و اخوها و غیرهما
و قال الحلواني هذا فی عرفهم و اما فی عرفنا فلا یدخل فیها الا ابوها و امها
كما فی کتب و یبنی ان لا یختص بهذا اللفظ الصهر و اما اللفظ
فیبنی ان یدخل فیہ الابو لم فی دیارنا و ختنه بفتحین کل دفع ذات رحم
محرم منه کزوج البنت و المأخت و عمه و نحوهم و قبل هذا فی عرفهم و اما
فی عرفنا فلا یتناول الا زوج محرم قریبا کان او بعیدا و او عبدا کما فی
و ذکر فی التاموس انه الصهر و فی الکتاب انه عند العرب کل من کان من قبل
المرأة کالاب و الاخ و عند العامة زوج البنت و یبنی ان یعتی به فی دیارنا
لانه المشهور و اهل و عرب ای ذواته اعتبارا بالعرف و اللفظ
قال لغوری و الاذوی اهل الرجل اخص الناس به و لا اخص بالان
من کزوجة کافی لکرمانه و هذا عنده و اما عندهما فکل من یولد من
دولده و اخته و عمه و صبی حتی یقوت فی منزله کافی کتوب و لا یدخل فی
رفیقہ کافی للاختیار و الیه اصل اهل اهل بیته ای بیت النسب
و هو کل من یتصل به من قبل ابائه الی اقصی اب له فی الاسلام کما کان
او کافرا قریبا او بعیدا یا او غیره لان المال و اهل بیتهم
استقلا لا واحدا فیدخل فیہ جده و ابوه لا الاب لاقصی لانه یضاف
الیه کافی لکرمانه و لا اولاد البنات و اولاد الاخوات و لا احد من
ام الموصی اذ النسب یعتبر من الالباء و لیه الواو صت لا الیه یترک
لم یدخل فیہ و لیه الا ان یکون ابوه من قوم کافی کافی و اقارب
جمه قریب و ذوات قرابة او ارحامه او انسابه محرمه فصاعدا فان

اقل

فان اقل الحج اثنان فی الوصیة و به قال یطوبه و هذا اذ لم یوف بالام و الا
قال اقل واحد للورد الی الجنس و هذا عند الشیخین و اما عند محمد فاثان کافی الیه
و فی شارة الی انهم اذ کانوا لا یحصلون فالوصیة جائزة و یبنی الا ان سجد
عند بعضهم ان یجوز بالاجماع منهم کافی لثمة الواقعات من ذوی رحمه لیست
بعضیة و لا حاجتة فرض سواء کانوا صنادا و کبارا و احرارا و عبيدا ذکورا و
اناثا مسلمین او کافرین فیدخل الجدة و الجدة و کولہ فی ظاهر کبر و ایه و عن
الشیخین انه لا یدخل الجد و ولده الولد و فی شارة الی انه لو لم یکن له ذورحم
بطل الوصیة عنده لانه لا وصیة للمعدوم کافی کافی فیکون الاقرب فالاقرب
من ذوی الرحم غیر الوالدین و کولہ استثناء من محرمه فصاعدا لان کتوب
فی العرف من یتقرب الی غیره بوسيلة و یتقربون من ذویهم فلو اوصی لعم و خالین
فلعم عنده و اما عندهما فیرجع لانه یدخل فیہ کل قریب بنسب لیه من قبل الاب
او الام الی اقصی اب له فی الاسلام فلو ترک عمه و خالین کان النصف للعم و الباقی
للخالین لانه لا سجدی اقرب منها و یثبث عندهما و لو ترک عمه و خاله و خالته
كانت لاولین عنده لا ستوارها فی القرب و رجعت عندهما کافی فی الزیارة و غیرها
و کثیر قوله کافی کسرات فاعتبر ابو حنیفه فی هذه کوصیة ثلثة اشياء لم یعتبر
المحرمیة و الاقربیة و الجمیة لان المقصود صلة القرب فیحتمل من یستحقها کافی
اکثر من و کثیرا و فی الاسرار و غیره لکن فی کتبهم ان الجمیة شرط متعلق
علیه و فی کوصیة لاجل ولد ذید الذکر و الانثی و الواحد و الکثیر سواء
و فی اشعار بان یدخل الحمل تحت الوصیة لانه ولد حتی یرث و بان لا یدخل
اولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان کان له بنات و بنو بن فلبنات عملا
بالحقیقة و لا یدخل اولاد البنات اصلها فی ظاهر کبر و ایه و عن محمد انهم
یدخلون کافی للاختیار و فی الوصیة لاجل ورثة ای ورثة ذید ذکر
واحد منهم کاشیین فان كانت ابنا و بنتا یثبث بينهما و ان قدم وان
فقد اولاد الصلب یدخل فیہ اولاد البنات و فی دخول اولاد البنات
و اثنان کافی فی الذخیرة و فی بنی فلان اسم قبيلة کنی یم الامنی مبتدأ خبر
یعتبر منهم بتعاقب کانوا ذکرا او اختلطین فاکمل یدخلون تحت کوصیة
اجماعا اذ کانوا یحصلون و اما الاناث فیسنی ان یدخل علی قالوا و فی شارة
الی انه لو کانوا فلانا ابنا خاصا لا یدخل المختلطون فی کوصیة و هذا عند الشیخین
و اما عند محمد فیدخلون و هذا رواه عنه و کثیرا و یدخل الذکور خلف

كالا يدخل الامانة بلا خلاف واذا افترق ولد الصلب قبل اولاد الابن ذكورا او
مختلطين ولا يدخل البنات المفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنات ولو
ذكر والابن في رواية محمد كافي في حذيفة وبما ذكرنا ظهر بان الموصي لا يبي
على قوله الاول كما ظن وقيل انه قال اخوان فلانا اذا كان خاصا فانما
للمذكور خاصة كافي الكافي وبطلت الوصية لمواليه بلا بيان قبل الموت فمن
لم يعتقد بالكر ومعتقد بنسخ لان المولى مشترك صالح لا على شكر
للاقسام ولا كسفل زيادة للاحكام ومنهم من اجاز جازية لكن عنه ان الوصية
للاعلى كانه انما اراد جميعا وعن ابي يوسف ان لا على وعنه ان لا كسفل وعن محمد
انها لمن اصطلح عليه لان الجلالة قد زالت بذلك كافي الكافي وكلامه شعرا بان
لو كان لم يعتقد بانفس لم تبطل فري من اعتقه في الصحة والمرض ولا الاولاد
من كماله كسواء اعتقه قبل الوصية او بعده ولا يدخل مدبره وامر
اولاده وعن ابي يوسف انهم يدخلون كافي الكافي وينبغي ان يكون الحكم
فيما اذا كان لم يعتقد بالكر وصحت الوصية بالمنافع كما اذا اوصى بخدمة
عبر مدة معلومة واذا لا اراد ان يملك المنافع كما في حالة الجوة وفيما
الى انه يجوز للموصي ان يخرج العبد من موضع كوصي الى موضع اهل ولا يخرج الى
مصارف كافي الهداية والى انما يقع بالوقفة له وبالخدمة لغزو والمنفعة
على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة في المرض فان كان بحيث يرى برونه
فكذلك والافعل صاحب كرفقة كافي التتمه وسكنى امره مدة معلومة
سنة وشهر او ابد كافي الجادة وانما خص الخدمة وان كافي اشعار
بانه لا يجوز للموصي ان يورث العبد والدار كافي الهداية وصحت بغيرها
اي غلة الدار وكعبه واجرتها ونفعها مدة معينة واذا يورثها لم يتصرف
في بدل الاجان وفيه اشعار بان له ان يستخدم نفسه ويمكن لان الغلة
والمنفعة سواء في كسبه والى ان لا يجوز لان الغلة وراهم او دنانير
كافي الهداية فان خرجت كرفقة العبد وكذا من اشكست الرقبة اليه اي
الموصي لا يستخدم ويمكن ويشغل مدة الوصية والى يخرج من الثلث فتمت كذا
ذاتنا وغلة الامانة بان يمكن الموصي له الثلث والورثة الباقي او يستغل
الموصي منها يوما وكورثة يومين حتى يستكمل الرمان وقالوا ان العتمة بالجزاء
اولى لاننا اعدنا للسنوية بينها ذاتنا وزمانا بخلاف المباحة فان فري
تقديم احد زمانا كافي الاختيار وهذا اذا كان الدار يحتمل العتمة

والافالباها لا غير كافي مظهرية والاكتفاء مشروبا ليس الورثة ان يبيعوا
ما في ايديهم من الثلثين الا في رواية عن ابي يوسف كافي الكافي ومنها ما يبعد
فيخدم للموصي له يوما وللورثة يومين ويشغلوا عنه كذلك لانه لا يتجزى
وهذا اذا لم يكن له افر والا فيخدم للموصي له يوما وللورثة يومين ويشغلوا
منه كذلك لانه لا يتجزى وهذا اذا لم يكن له على قدر تلك التركة والباقي الو
فان كان العبد نصف التركة فيخدم للموصي له يومين وللورثة يوما وعلى هذا الاختيار
كافي الاختيار وبموت في حصة موصيه اي اذا مات الموصي له في حصة موصي
تبطل الوصية لانها انما تكون بالقبول بعد موت الموصي وبموت بعد موته اي
الموصي يعود الموصي الى ملك كورثة اي ورثة الموصي استوفى ما اوصى له
وصحت كوصية بتمتع بستان ومع ان مات الموصي وفيه اي في بستان
ثمره كان له اي الموصي له هذه اي الثمرة الحادثة فقط لا ما يحدث لانه لا
حقيقة الا على الحادثة وان ضم ابا بان قال له هذه كورثة الموجودة ياخذ
من الثمرة في المستقبل وفيما ان له ان لم يكن في غلة ولم يعزم ابا تبطل
الوصية وهذا في قياس واما في الاختيار فلا تبطل ويقع على ما يحدث الى ان
يموت الموصي له كافي الكافية وهذا اختيار الكافي كافي غلة بستان او ارضه فله
عنه وما يحدث ما عاش الموصي له سواء ضم ابا او لا اذا الغلة يقال على ما يحدث
ايضا وحاشا ملة للثار والاوراق وقوائم الخلاف والخطب ونحوه وفي معناه
التركة ولذا لو اوصى بترك كرمه في ثلث سنين فمات ولم يحل الكرم من ثمرها فمات
يتصدق بتركه ثلث سنين وهذا قول محمد بن مسلم موافقا لما ذهب اصحابنا
وذهب بغيره الى ان بطلت كافي التتمه وصحت بغير غلة وولدها الموصي
وليس له اي الموصي له ما كان على ظهرها وفي بطنها وزرعها في وقت موته من
والولد والابن ضم ابا او لا يعزم لان الموصي له لا يستحق بغيره بخلاف الثمرة
الغلة فانها يستحقان بالمساقاة والاجارة او يورث بيعة وكسبه جعلها
في الصحة اي اذا صنع في الصحة يورث او نص في مبعوثات فهو ميراث بلا خلاف
لكن عنه لعدم لزوم الوقت وعندها كونه امر بالمعصية والوصية يجعل احدا
نفع اي اذا اوصى احدها بصنع مبيع عنده ولا يصح عندها لانه اوصى بمصيبة
غيره انه جوزنا على زعمهم وقال مشايخنا ان هذا الخلاف فيما اذا اوصى بالبناء
في القرى واما في الامصار فلا يصح بلا خلاف كافي الكافي وقال كبر الكرماني الظاهر
ان المراد بالقرى ليس في شيء من شعاب الاسلام وان كان في شيء من شعابها

وفيه شارة الى انه لو اوصى بما هو قربة عندنا وعندهم جميعا كالصدقة لحي بالحق
او بما هو معصية كذلك كالوصية المعينة او بما هو قربة عندنا وفسادها في الدنيا
كل منها بالاجماع لانه معصية وليس بقربة في زعمهم وهذا كله اذا اوصى
فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم يصح بالاجماع لاننا نملك طاعة كانت او
معصية كمن في الرحمن من الثلث وفي الحق من الكفر في الخلق والله اعلم
فصل ومن اوصى ووفى الى زيد عنه الموت او قبله
بان قال بتمارد ادين فرزندان خود يا بعد موتى او بمن فرزندان بخور
واستاده كى كى او بقره هم او قسم ارى او بكونى كفى الخزانة وغيره
وقبل زيد ايضا عند اى فى حق الوصى وعلمه فان ردد الوصى الى
لوجه من وجوه عنده على علمه ردد ايضا وحقه ان اذا قبل بعد
قبول والا يرد عنه بان لم يرد في حياته احلا او دونه بل علمه لا يرد
لانه اعتمد عليه فيتضرر بالرد وقال الحنفى لو رده القاضى يرد به بلا علم
لم يصح قبوله بعده لانه قضى في مجتهده فيه لانه قد ردد به بلا علمه عند بعضهم
واطلاقة مشعر بان جعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في الانواع
كلها في كذا خيرة وغيره وانما ادى بغيره بطريق كسرية اشارة الى ان
قبول الوصية ليس بمحمى بل لا ينبغي ان يقبل لاننا على خطر وعن ابي يوسف
فيه اول مرة غلط وثانية خيانة وثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصى
ان يقدر ولو كان عمره اقل وقال ابو طيسع ما رايت فى مدة قضاء
عشر سنة عما بعد فى مال ابي اخيه كفى التهمة فان سكت زيد عن كرد
وقبول فانت موصيه فله اى الوصى رده اى ردد الا ايضا وصده اى
قبوله لانه متبرع بلا غور فى كرد الا انه لو قبله صار وصيا لا يخرج عن الوصية
الا باخراج القاضى كفى كفاى ولما فرغ عن قبول شرع في قبول الغسل
فقال وكزم الا ايضا ببيع شىء اى ببيع كوصى الى كذا شىء من التركة
بعد موت الوصى لوجوده لانه كقبول وان جعل الوصى وقت البيع به اى
بالا ايضا لانه ابيات خلافه فقد صح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فاننا
اثبات وكاللى فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل فان ردد هذا الوصى الى
الا ايضا بعد موته اى موت الوصى ثم قبل الا ايضا صح قبوله خلافا لغيره
لانه يتضرر الوصى بالقبول الا ان ضرره يحل بوابه الا اذا انعقد قاضى
فغ لا يصح قبوله بعده لانه حكم فى مجتهده فيه ومن اوصى الى بعد ولو باذن

او كافر

او كافر ولو ذميا او فاسقا مخوف عليه فى المال بدله اى بدله ايضا القاضى
وجوبا بغيره من الا ايضا الى قس لم يصلح لان العبد يحرق والكافر يرد اليه
والفاسق منه بالخيانة وفيه اشارة الى انه لو اعتق العبد واسلم الكافر
وتاب الفاسق كانت كوصية ما هيته لزوال موجب كقبول كفى الاختيار
والى ان هؤلاء صادوا وصيا ولذلك صح تصرفهم قبل التبرك وفي الامتنان
الا ايضا باطل واختلافه فى معناه فقبل ان يبطل باطل القاضى فى جميع هذه
الصور وقيل يبطل فى غير العبد لعدم ولاية فيكون باطلا وقيل يبطل فى
الفاسق لان الكافر كالعبد كفى كفى ومن اوصى الى عبد القن صح ذلك
ان كان ورثة كلهم صفا لانه ايضا بلا مانع الى متصرف وهذا عنده واما
عندهما فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة او كلهم كما دال لانه يجوز عن حق
الا ايضا بمنعهم او بيعه وقيل قول محمد مصطفي كفى فى الهداية وانما خصى كالعبد
اشارة الى انه صح الا ايضا الى المكاتب بخلاف كفى فى النهاية ومن اوصى الى
عاجن غير عبد وكافر فاسق عن القيام بها اى بالوصاية ومصالح الصغير
وكسوف فى ما لضم القاضى الى غيره من امين معين له حياطة الحق كصغير وقيل
الى ان وصى الاب لا يبدله القاضى الى غيره ولو خاينا بل يصح اليه امينا كما قال
بعض المشايخ فى كذا خيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز عن الوصاية
وكيف انه يصح اليه غيره واما الحائز فقد قال بعضهم يخرج عنها اية اشارة محمد
وقال بعضهم لا يجوز احلا بل يصح اليه امينا ما نفع الحياطة لانه مختار المبيت
وفى التمه لو اترهم القاضى وصيا اخرج عن كوصاية عنه اى يوسف ويصحب العشرة
عند الحينة وكفى على الاول والى ان لا يصح اليه غيره الا بعد ذلك كالجور وكذا
الخيانة وكفى كفى كفى واعتمد على ابن حنبل لم يستثن العبد والكافر
والفاسق مع انه وجب عزله كفى الاختيار وينبى وجوبا امين عن
الخيانة يقدر على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضى وصيا
عد لا كما في كفى ينزل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم ان ينزل بعزله الا انه
لا ينبغي له ان يعزله واعلم انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجبر عليها الا
انه لا يخرج عنها الا باخراج القاضى كفى قضاء الصلاة ومن اوصى الى اثنين
بعقد واحد او بعقدين لا ينفرد احدهما بالقيام بها لا اعتماد الوصى على اى
الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند يوسف فينفرد كل منهما بذلك لان
كل منهما متصرف بالخلافة عن كوصى وعن ابي القاسم الصغار ان الخلاف فيها اذا

او وصي اليها بعقد واما بعد من فينفرد كل منها بخلاف وهو الامم وبنافذ
كما قال الفقهاء بالثبوت كمن في المبسوط الامم ان الخلاف في الفصيلين معا لان
ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لها معا كما في الكرامة وغيره وهذا
الى الصواب فلومات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا اخر ليجز
الحق عن تصرف وهذا على الخلاف عندنا ونحن من قال انه على الكوناق
وقال ابو يوسف انه يتخير لما قصد به الوصي من اشراق كل منها على الآخر كمن
فيه بانه لو اشرف على وصي لم ينفذ احدهما بخلاف مع انه على الخلاف في
ان المشرق ينفذ دون كوصي كما في الذخيرة الا يشترط كنهه اي كنه الوصي
فانه ينفذ به احدهما بخلاف وهذا مستدرك بقوله ويجوز بینه اي ترينه ما
يحتاج الوصي اليه من الكفني والتقييد كمن في غير ذلك لانه دماغا ب احدهما
وبانتظاره ضمة الميت والحضرة في حقوقه ما عليه وماله فلومات رجل
وترك ورثة ودينه او عليه فادعى رجل ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب
وجوز الكوفة والغريم فاقام الحاضر بينة على ذلك قضى القاضي بوجوبها كما في
وحننا دينة الى ذلك اذ كانت التركة من جنس كدين والافلا ينفذ احدهما
كما اشير اليه في قاضي خان فيخلفه الخراج كما في الذخيرة وحفظ الدين في
الزانية ليس في قضاء كدين الا حفظ المال الى ان يعقضي الى الدين وطلبه
اي طلبه من له على يدون وهذا مستدرك بالحضرة عليه يدل كلام صاحب
الذخيرة ويشترط حاجة المظهر من طعام وكسوة وغير ذلك
والا تراه له اي قبول الرتبة للظن اذ في التامير خوف الهلاك واعتناق عبود
عين اي من عدم الاحتياج فيه اي الرأي بخلاف اعتناق ما ليس بعين فانه
محتاج اليه ودد ودية وتنفيذ وصية حال كونها مغتنيين لا صاحب
الحق اخذه بلا دفع الوصي وفي اشارة الى انه ينفذ برود المعصوم المشترى
ويغفر ما يكال ووزن كما في قاضي خان وجمع اموال ضمانية اي مشرف
على الهلاك وبيع ما يخاف بقلعه من نحو المطعم وشروب وفي الاكتفاء
اشارة بانه لا ينفذ فيما سوى الاستثناء من كسبه وكسبه واقتضا الدين
والرهنه وكسوة والابادة وغيرها فانه قال بعضهم ينفذ بتنفيذ الوصية
بابواب البر كما اذا اوصى بان يتصدق بشئ للمساكين وذكر في قاضي خان
انه ينفذ يا جارة الميت لعلها ولعل على الخلاف في النصف ان احدهما لا ينفذ
عن كطرفين وزفر وحسن فيما سوى الجوز وشرا الحاجة والحضرة وقضاء كدين

والوديعه وكوصية ومثله في سطر ووصي كوصي في ماله ومال وصي وصي
اي اذا اوصى لافضله وصي في تركته وتركته البت الاول لان ايضا اقامة
الغير مقامه في ماله ولاية وله ولاية التركة من ويجوز ان يكون الامم للعهد
وكمن اذا اوصى احد من هذين الوصيين عند موته الى حي منها لا ان يتصرف
وعده وهذا ظاهر كرواية وعن اي حنفية انه لا ينفذ لانه ما يرصني بنفسه
وعده كما في الهداية ولا يبيع وصي مال الصغير ولا يشترى الا ما يتطابق به
اي بالغين اليسير وهو ما يقوم به مقتور لانه يحتجز عنه بخلاف كغني الغني
فانه يحتجز ولو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه في
ولا يرد المقر بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاول والافلا وشتر الى جوار بيع كل
شي من التركة سقولا كان او عقارا وهذا ظاهر كرواية كما في الخزانة وقار
الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب فيه المشتري بصرف
القيمة او احتاج كصغير الى ثمنه لنفقة او كان على الميت دين ولا وفاء له الا ثمنه
او في التركة وصية مرسدة يحتاج الى انفاذ ما الى ثمنه او بعه جازاله بان كان
حائقا او اذا رغب في حله النقصان او موته برنو اعلى ارتفاعه في يجوز
بيع عقاره كما في الظهيرية وكفى على قولهم كما في كسطل والجوار بيع مال
منه وشرا مال لنفسه اليسير الا انه لا يجوز اصلا وعنه محمد وفي اظهر الروايتين
عن ابو يوسف واما عند اي حنفية دج وفي رواية عنه فيوز اذا كان فيه للصغير
منفعة بالبيع منه ماله او في الغائب ثمانية بالن على ما قال بعضهم كما في الذخيرة
وقال بعضهم ببيع ماله او ثمنه عشرة واثترى ماله او عشرة
خمس عشرة كما في الجامع وذكر في الميت انه لو باع من ثمنه ما يترار بالف والايك
من يشتره جاز عند شرف الائمة ولم يجز عنه غيره بمثل القيمة ثم يشتره
لنفسه والمتبادر من كلامه ان لا يبيع عقاره بيبا جازا الا في منافع كما
ذهب اليه كثير ائمة سرقند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استيفاء
مع دفع الحاجة كما في كعادى وانما لم ينحصر التصرف في الوصي اشارة الى جواز
تصرف غيره كما اذا اخاف من القاضي على ماله فانه جاز لو اهدى احد من اهل السكة ان يتصرف
فيه ضرورة كما افنى به ابو نصر البوسى وهذا استثناء من عليه الفتوى كما في
الفتاوى غيره ويدفع الوصي ماله الى مال الصغير مضاربة لانه من التجارة
وفيه اشهاد بانه لا يباح له مضاربة وعن محمد انه جاز الا انه اذا اخذه على
عشرة دراهم من كبرج فانه مضاربة فاسدة ولا اجرة وعلى هذا التماس في

ان يوجز نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال الحسن بن محبوب لو استاجر كسفا
يشيخ ان يجوز عند ابي حنيفة رة اذا كان باجرة لا يتعاقب فيها كما استاجر شيئا
كما استاجر من مال لنفسه كما في الذخيرة وشركة بان يشارك به غيره
وبضاعة ودية وعادة ويحتال ان يتقبل الوصي حوالته دين الصغير على يد
على امل اى من اقدار على اداء من المديون وفيه شارة الى انه اذا كان
اسوا لا يحتال كما ذكره الجوزي وفيه اختلاف المشايخ كما في الكفاية وامل في التفسير
من ملو بالضم ملاة بالمدى صادليا وغنيا لا على الاعتبار وهذا اذا
ثبت كدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوصي احتال وان كان المديون
امل كما في الكرماني ولا يترخص الوصي الى الصغير لانه متبرع الا ان لا يقر
لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفي الاكتفاء اشعار بان يستترخص بالصغير
وهذا اذا كان له وفاء كما روى عن محمد وعنه ما يدل على خلافه كما قال ابو حنيفة
وقال الحلواني في اختلاف المشايخ كما في الذخيرة ويبسح الوصي كل المال على الكبير
القالب اى بلارضاه وهو على مسيرة ثلثة ايام فضاء عدا الا العقار فانه
لا يبسح لان بيع ما سواه للحفظ والهلاك على العقار ناد وولذا لا يباع وان
خيف هلاكه على كسبه وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فيسح الكل عنه واما عند
فان استغرق ببيعه والا فيقتد الدين من الكل في الزيادة عليه من العقار وفيه
امشادة الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبسح شيئا من التركة وعن شيخين يسح
ما سوى العقار وهذا اذا لم يكن فيه دين والا فقتد باع على هذا الخلاف وان
كانوا صفارا وكبارا معا وفتد باع حصته الصفار كما رواه الكبار فعلى ما ذكرنا
من التفصيل الكل في الذخيرة ولا يجزى الوصي في ماله اى مال القالب الكبير
لانه لا يرضى اليه سوى الحفظ وفيه امشادة الى انه يجزى في مال الصغير كما في الكفاية
وذكر في الكرماني عن الاصح لانه لا يجزى في ماله الى ترك الفعل الدال على الاحتياك
كتاب الخنى او دفا لافرح اى الخنى لغة صنعة جند في
اى بيان الخنى من الخنى بالفتح وكسكون وهو اللين والسكر والعوا للثبات
ولذا لا يلحق الف ولا الفهن وانما لم يؤتى لانه غير معلوم عنه فاذكر
نظرا الى اصل الجوزي في الشكل اولاه على وزن البشرى مصدر وشريعة
ذو فرج وذكر اى ماله المرأة والرجل والفرج شامل لقبها فجاز ذو
فرجين وفيما ذكره اشعار بان من لم يكن سمي منها وخرج بوله من سوت
ليس بخنى ولذا قال ابو حنيفة رة وابو يوسف انا لاندري اسمه وقال محمد

انه في حكم

انه في حكم الخنى كما في الصنف فان بالى ذكره فذكر والالة الا فرى ووقى
وان بالى من فرجه فاننى والا فرى كقولك ما فيه من الآثار وقد ترفع هذه
الحادثة الى عام العدائي فتاى هو رجل وامرأة فاستبعدت قوة ذلك فخير
ودخل بيته للاستراحة فجعل ينقلب على فراشه ولا ياخذ النوم تفكره وكما
له جارية صغيرة تغزل جلده فالتفت عن تفكره فاخبرته بذلك فقال له الحال
واتبع البالى فخرج وحكم بذلك فقال فاستحسن ذلك النساء ورجل كما في الصنف
وان بالى منها حكم بالاسبق اى سبق منها لانه دليل على انه غصوا صلى
وان استويا اى بالى منها فمشكل اى غير محكوم عليه بكونه ذكرا وانى عند
ابى حنيفة رة وهذا من جملة ما توقف فيه من كمال طهره قد رتبه ولا يعتبر
الكثرة اى كثر البول في كونه ذكرا وانى عنده ويعتبر عندهما لانه يدل على
الاصالة وروى انه قال ابو يوسف ما رايت قاضيا يكيل البول بالا واني فان
استويا فمشكل عندهما ايضا وانما توقفوا في اجواب لعدم ما يدل عليه من النقل
والعقل وهم متوركون عن الحكم في الاحكام ببلد شرعى وانما قالوا باسما له
اذا مات في صغره والا فقد يرزول كما اشار اليه بقوله فان بلغ الخنى بالنسبة
ولم يظهر منه علامته احد لم بان لا يخرج لجنة او لم يصل الى امرأة او لم يحتمل او
ظهر ثم بان فيكون انى او لا يبين او لا يصل اليه رجل او لا يجبل او لا يظهر له
شدي او لا ينزل منه لبن فيكون ذكر او شكل بلا خلاف احتياطا كما في عامة
الكتب لكن في النظم او لم يبين امره فتاى لاننى في الحكم عليه وله من الميراث
وفي الكلام امشادة الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان شكلا كما اذا ثبت تدية
ونبت لجنة معا او امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة وبال بفرجها وامنى
بفرجه والى انه لو اخبر الخنى بغيرى او امنى او وصل الى الرجل والمرأة قبل قوله
ولم يتقبل رجوعه الا اذا ظهر كذب بيقين كما اذا اخبرته رجل ثم ولد له كما في
شرح الفراهين الشريفي ثم شرع في احكامه فتاى فان قام البالغ من المشكل
في صغره اى صف النساء اعاد صلوته حتما لا احتمال كونه ذكرا فيجب الاعا
احتياطا وفيه اشعار بان لو كان راهقا لم يجب الاعادة لكن مستحبة احتياطا
كما في الذخيرة وان قام ذلك كباغ وما يخافه من المراهق بقرينة الآيات
في صغره اى صف الرجال بعيد صلوته من كان بجنبه من اليمن واليسار
ومى كان خلفه بخذائه من الصف الثالث الى الا اذا كان فائلا فانه بعيد
من خلوهم بخذائهم الى اخر الصنف وانما يشترط الالام اعطاء اعلى ما ذكر

في الصلوة وكلام ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى حبت
اعادتها من وجه ولم يجب من وجه يجب الاعادة احتياطاً كما في الذخيرة لكن
في المسرط ان المحاذاة موهومة فيجب الاعادة احتياطاً وصلى كل الباع
بقتناع وهو وسع مما ينظر المرأة به رأساً من المعتقة وفيما شارة
انه لو صلى بغير قناع لم يحز اذا كان فراوا الى ان لو كان مراهما جازاً لان القناع
مستحب كما في الكرماني ولا يلبيس الخشنى مطلقاً حلياً وعرياً لاحتمال كونه ذكراً
والترجح للخطر فيما يتردد بينه وبين الاباحه ولا يكشف عن سره فان كشف الكفوة
لا يحل لغير الخشنى عند رجل لانه لو كان مراهما لم ينظر سوى كرم والكف منه
ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت سرته الى ركبته وعند امرأة لانها لا تنظر
الى ما تحت السرة الى الركبة مراهما كان او مراهما كما في الكرماني وغيره فلا ينافي
ما في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سوى ما تحت كسرة الى الركبة كما ظن
ولا يخلو به اي البائع وما في حكمه غير محرم رجل بالرفع على البدل وامرأة
لاحتمال الخلوة بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محرم ولا يسافر بلا
محرم من الرجال فلا يفرج رجل وامرأة ولو محرمه لان سفر المراتين المحرمين
غير جاز فيكون سفر المشرك مفرماً وكراه الرجل والمرأة مخشنة بالنزع والستر
تحرز عن النظر الى الفرج وهذا اذا كان مراهما والا فلا رجل ان غنيت
كما في الكرماني ويشترى من ماله امة عالمه بالخشنى تختنه ان ملكه بالاب
لانه ينظر في المملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيده في حال العذر كما في الذخيرة
والا يملك الا في بيت المال لقرض ثمنها فبشترط وهذا اذا كان ابوه
مسعراً والآ من ماله كما في الذخيرة ثم اي بعد الخشنى تباع الامة وهو
ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك والاكتفاء بشربانه لا يزوجه
عالمه تختنه لان النكاح كموثوق لا يسبح النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام
وذهب الحلواني الى انه يزوجه لانه ان كان امرأة ينظر الخشنى الى الخشنى والنكاح
لغو والا فنظر المنكحة الى النكاح كما في الذخيرة وعن ابي حنيفة ان الامام
يزوجه امرأة ختانه كما في المحررات فان قلت فلم لا يجوز ان يختنه رجل فانه
موصوفه الضرورة قلت لان لم ضرورة فان الخشنى عند ناسنة فان ما في
قبل ظهر حاله من الذكورة والافوثة لم ينسب لاحتمالين وبسم
بالاباء كصنعة ثم المستوحدة من النكاح اي يجعل ذائمه لانه لا يسكن شيئا في الاطوار
واليد بخلاف الفحل وفيما شارة الى انه لا يشترى له امة لانها اجنبية

بعد موت

بعد الموت والاكتفاء يدل انه لا حاجة الى خرقه على اليد عن النكاح وهذا اذا كان
الميت محرم والا فقد يتم بالخرقة كما في الكرماني ولا يحضر الخشنى كحال كونه مراهقاً
ابن النكاح عشرة سنة لم ينسب ميت اي لا يغسله لاحتمال واما خشنى لتكون
قربة للابن على اشترائها به ونذب بغيره اي ستره بثوب عند الفرج
لاحتمال كونه امرأة وسترقبها واجب ويوضع الرجل اي جنازته بقرب
الامام لانه ذكر ليعين فيه افضل ثم يوضع هو اي الخشنى بقرب مما يلي القبلة
لاحتمال كونه رجلاً ثم يوضع المرأة بقرب الخشنى ليعتد عن كونه رجلاً اذا احسب
الامام عليه هرة وفيما الى ان الافضل عن اجتماع الجنائز ان يصلى على كل
منفرد لانه ابعد عن الخلاف كما في الميتة واذا كان الخشنى مسكناً فان تركه اي
الخشنى ابوه الميت وترك ابنا ايضاً فله اي للخشنى سهم واحد من تركته وللابن
سهمان لانه لم يتيقن الا نصيب ابني وهو في هذه الصورة سهم فلما زاد على
ذلك شيء بالنكاح وفيما الى ان حسن الحالين واسوءهما واذ في صورتين الاولى
يفرض فيه الخشنى انى كما ذكره المص والثانية ما يفرض فيه ذكر او هذا يشمل
على صورتين احدهما ما يكون فيه الخشنى محرم وما كما اذا تركت زوجاً واحداً
وام وخشنى لاب فانه ان كان اختاً فله سهم وهو كسهم من تملك للتسليين ولكل
من الزوج والاخت نصف فتقول المسئلة من ستة الى سبعة وان كان اخا
فحرم لانه عصبة لم يبق له شيء بعد فرضها وهو كسقط ولا ريب انه احسن
فيفرض كونه ذكراً والثانية ما يكون غير محرم كما اذا تركت زوجاً واما وخشنى لا
وام فانه ان كان الخشنى اختاً لاب وام فلا تعطى كما للزوج وللام ثلث فتقول
المسئلة من ستة الى ثمانية وان اخافه سهم وللزوج نصف وللام ثلث والابن
انه احسن الحالين لان كسهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية
فيفرض كونه ذكراً ايضاً وهذا عند ابي حنيفة واما عندهما فثباتي كما في الهداية
الا ان محمد اجمع ابي حنيفة في عامة الروايات كما في الكفاية وهذا الظاهر كما في المحررات
وذكر في النظم ان ابا يوسف مره في ظاهر الاصول وفي الكافي انه قوله الاول وفي
الفرافغ السراجية ان ما ذكرنا قول ابي حنيفة واصحابه وعليه يفتوى ولما كان
الشعبي من اساتذة وله في هذا الباب قول منهم فسر ابو يوسف بقديرين
احدهما هو اقرب الى المصوب وهو مختاره والثاني ما اخذه كما في المضار
وعنه ذكر المصنف قال وفيما اذا ترك الخشنى ابوه وابنا عند شعبي فتعطين
له اي للخشنى نصف النصيبين اي نصف مجموع حظ الذكر والاخت

وهذا محتمل لنصيب نصيب كل منهما منفردا ومجتعفا فاشير الى ان قوله هو
 اي نصف النصيبين يعني نصيب ذكر اعند الانفراد وكذا نصيب انثى عند
 الانفراد ثلثة للخنثى والباقي للابن من سبعة من السرام عند انثى
 تخريجها او فدهمها وذلك لان للابن عند الانفراد كل الميراث وللثلاث نصف
 فكان نصف الكل اثنين ونصف ونصف واحد او المجموع ثلثة ارباع فان جمع
 اربعة نقول الى سبعة فيحصل للخنثى ثلثة وللابن اربعة وهو اي نصف النصيبين
 يعني نصيب كل منهما عند الاجتماع خمسة للخنثى والباقي للابن من اثني عشر
 عند محمد تخريجها فان للابن مع الابن نصف وللثلاث مع الابن ثلث فكان للخنثى
 مجموع نصف النصيبين من كربع وكسره من ثلث الى عدد يكون مخجا لذلك هو
 اثني عشر للخنثى منه خمسة ربع وهو ثلثة وثلثون وهو ثلثان وللان السبعة الباقية
 وصحة الخنثى على التقدير الاول ازيد فاذا ضربنا سبعة في اثني عشر تحصل
 اربعة وثمانون ثم يقرب الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلثون ثم يقرب الخمسة
 في سبعة فيحصل خمسة وثلثون والاول وهو ستة وثلثون ازيد على الثاني وهو خمسة و
 ثلثون بواحد من اجزاء اربعة وثمانون والتحقيق في كتب الحساب وفي تقديم قول
 ابى يوسف اشار بان غيره المختار عند المحققين لكن في الرهنية خلافه فانه قدم قول
 محمد في كسره واقره في كسره وذا يدل على اختياره كافي الزاوية ولما كان من دا
 المشايخ ايراد مسائل مختلفة في اخر كتبهم تذكر لهم وافهم المصنف فقال
مسائل شتى اي متفرقات هو مجموع شتى فيعمل بمعنى فاعل عمل على
 بمعنى مفعول كريض ومرضى ولذا اجمع على خنثى كما تقرر في كتابه الاخرى الاولى
 ما يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه وقوده كالبيان لان الكتابة بمن
 ناي كالحطاب بمن دني وفيه اشار بان لو كتب ذلك على ورق او شجر او اذن كان
 كالحطاب الا ان في غير المرسوم لابد من البيعة ولا يصدق قضاء في المرسوم
 انه لم يزوج فلو كتب غير مستبين كما اذا كتب على ماء وهواء لم يبع شيء من ذلك
 وان نوى كافي الخاصة وغيره وفيه اشار بان يباد بالكتاب من الغايك الاخر
 وقد ذكر والانه لا يباد فاما ان يكون من اختلاف كرواينين واختلاف حكم
 الاخرى والغايك في الكتابة كافي كافي وغيره وايماؤه اي اشارته بالبر
 او الحجاب وكعين او كيد بما يعرف به نكاحه مضاف الى الناعل او كقول وطلاقه
 وبيعه وشراؤه وقوده كالبيان وكمنطق بذلك لان هذه الاحكام تحتاج
 اليها فانها من حقوق العباد في الجملة واطلاقه مشير الى ان الايمان معتبر به كقدرة



على الكتابة لان كلامها حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر
 كافي الهداية ولا يجد الاخرى المقر بالقدف او سرقة او الزنا او شرب
 بطريق الايمان او الكتابة ولو مرسومة لانه لا يجب العقوبة على المقر على نفسه
 بما يوجبها الا بالبين وقالوا في معتقل الملكا بضم الميم وفتح الكاف اثنى
 من الحكمهم وغيره عليه ان امتد ذلك الاعتقال الى سنة وعنه الى الموت
 وعليه كفتى على ما قالوا على ذكره لمص وغيره وعلم اشاراته اي اشارته الى ما
 يريد من الحكماء وغيره فكذا اي المعتقل كما لاخرى في اعتبار الكتابة والايام الى
 عارض الصحة جرحي ذوالساعة فاعة فلا يعتبر كالاعفاء فلو اصابه فليجلفه
 لسانه امرض فلم يقدر على الكلام فاشراوكت وقد طال ذلك سنة فهو مثل الاخر
 وقال محمد بن مقاتله الميرغاني الم يقرر على الكلام لصعده الا انه عاقل فاشار
 برأسه الى وجهه ففصح وصيته وقال اصحابنا انه لم يصح كافي الهادي وفي غنم اسم جمع
 للثاة مذبوحة فورا اي ينزها ميتة واحدة او اكثر حتى اقل من المذبوحة تخري
 اي طلب الاخرى وهو كصوب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من الميتة
 والا فلا يتجرى وعليه ان يافذ بالعلامة كافي الكرواني واكمل ان اطمأن قلبه على ان هذه
 شاة مذبوحة في حال الاختيار بان يجد مذبوحة بتيقن لان القليل ساقط
 الاعتبار ودفع المخرج وفيه شادة الى انه لو كان الميتة اكثر او نصيبين لم يוכל بم
 الاطميناء والى انه لو اضطر كل بكل حال سواء كان الميتة مساوية او اكثر او اقل كافي
 الهداية وانما خص الغنم اشارته الى ان في الثياب الطاهرة والخجعة المختلطين يتجرى
 بكل حال سواء كان الغلبة للطاهرة او الخجعة او كانتا متساويتين لان حكم الثياب
 اخف والى ان في اناء مختلط باناء غيريه وهو غايب لا يتجرى بل ينتظر حتى جاء صاحب
 كما في الرغيف المختلط برغيف غيره وقيل يتجرى فيها وقيل يتصرف في واحد منها كما في طعام
 مشترك صاحب غايب فانه قد رفع قدر نصيبه عند الاحتياج كما في الذخيرة
 ولا شك انه ختم على حسن اوجه الامتناع فانه ذكر مسائل الاخرى والمعتقل كونه
 في اخر الكتاب ثم نبه على اختاره مما هو المعول عليه في الباب